

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232506

UNIVERSAL
LIBRARY

*) هذه فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ علي العدوي على شرح ابي الحسن في مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه لرسالة ابن ابي زيد القيرواني *

صحيحة

٢	الخطبة والكلام على وبعد
٢٤	أولو العزم خمسة
٥٦	تفسيحات الاقل
٥٧	الثاني والثالث
٦٧	وما يجب اعتقاده أن الله تعالى فوق العرش بذاته وما ورد فيها من الاشكال والجواب
٨٩	وما يجب اعتقاده أن الله يبعث من يموت
٩٤	توبة الكافر مقبولة قطعا اجماعا
١٠١	بيان الجنة التي أهبط منها آدم عليه السلام وذكر أوصافه
١١٢	تفسير فن أوتي كتابه بيمينه
١٢٢	وما يجب اعتقاده أن الشهداء أحياء عند ربهم
١٣٦	وما يجب اعتقاده أن خير القرون الذين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٤٠	وأفضلهم الخلفاء الاربعة رضي الله تعالى عنهم أجمعين
١٥١	باب فيما يجب منه الوضوء وما يتصل به
١٦٨	وأما ما يجب منه الغسل
١٦٩	والحيض شرعا والدم الخارج بنفسه من فرج المرأة
١٧٠	دم الاستحاضة
١٨٣	باب طهارة الماء
٢٠٢	باب صفة الوضوء
٢٤٤	باب صفة الطهارة الصغرى
٢٥٥	باب التيمم
٢٦٩	باب المسح على الخفين
٢٧٣	باب أوقات الصلوات

الحقيقة	باب	الاصح
٢٨٦	باب الاذان	٤٥٧
٢٩١	باب صفة العمل	الجنائز
٣٣٢	باب الامامة	باب في الدعاء للطفل
٣٤٦	باب جامع	٤٧٣
٣٩٥	باب سقوط القرآن	باب الاعتكاف
٣٩٩	باب في صلاة السفر	٥٠٥
٤٠٣	باب في الجمعة	باب في زكاة العين
٤١٨	باب صلاة الخوف	٥٣٥
٤٢٢	باب العيد	باب زكاة الماشية
٤٣١	باب صلاة المسوق	٥٤٤
٤٣٥	باب صلاة الاستسقاء	باب ركعة الفطر
٤٣٩	باب ما يفعل بالمختصر	باب الحج
		٥٤٩
		باب في الضحايا
		٦٠١
		بيان احكام الصيد
		٦٢٥

هـ ————— هذا الجزء الأول من حاشية

الشيخ العالم العلامة علي الصعدي

العدوي على شرح أبي الحسن

ع ————— إلى رسالة ابن أبي زيد

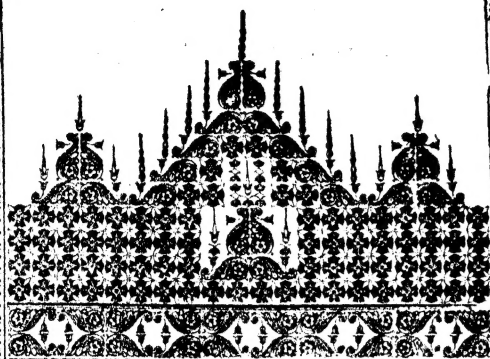
القيرواني في مذهب

سيدنا الإمام مالك

رضي الله تعالى

عنه وزعمنا

به آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الكريم السنتار * المزم الرحمن الرحيم القفار * والصلاة والسلام
على من نرجو من المولى الكريم محبته في دار القرار * محمد وآله السادة
الابرار * وبعد فيقول الفقير لرحمة مولا على الصعيدي العدوي المالك
لما أراد المولى جل جلاله وعظم شأنه المذاكرة مع الاخوان في كفاية الطالب
الرباني * على رسالة ابن أبي زيد القيرواني * وظهر بعض نقايد أردت
أن أجهها للنفسى ومن هو قاصر مثلى جعلها الله خالصه لوجهه الكريم *
وسببا للفوز بجنات النعيم * فأقول وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله وبعد)
قد تقر بأن الواو نائية عن أما وأمانا نية عن مهمالواو نائية النائب بدليل الغاء
في حينها كما هو معلوم ويجوز أن تكون الغاء زائدة والظرف متعلق بقوله يقول
قدم للحصر والواو اما عاطفة على جملة البسملة أو للاستئناف أى وبعد ما تقدم
من البسملة فان قلت كما تطالب البداءة بالبسملة تطالب البداءة بالحمد لله ولي يتد ذلك
الشارح بها الجواب من وجهين الاول يدعى أنه حمد لفضائله وبعد ما تقدم
من البسملة والحمد لله أن الله جل على رواية ذكر الله وهو قد حصل بالبسملة

لما تقرر أنه اذا ورد مطلق وهو في المقام رواية ذكر الله ومقيدان وهو رواية البسطة
ورواية الحمدلة فالعمل على المطلق وما تقرر من أنه يحمل المطلق على المقيد فمحمول
على ما اذا اتحد المقيد وما هنا قد تعدد (قوله فيقول الخ) أصليه يقول على وزن
ينصرف بضم الواو فاستقلت الضمة عليها فنقلت الى الساكن قبلها ولا يقال ان
الضمة على الواو وكذا الياء انما تكون ثقيلة اذا تحرك ما قبلها وأما عند التسكين
فلا ولذلك أعرب دلو وخطي بالحركات الظاهرة لا ناقول انما ظهرت في الاسم
لخفته وأما الفعل فنقل والذليل لا يعمل ما فيه نقل أو أن علة النقل المشاركة بين
الماضي والمضارع لانها الساكنت في الماضي سكنت في المضارع لكن
في الماضي بعد قلبها ألفا وفي المضارع مع بقائها بدون قلب (قوله العبد) أي
المملوك لاو لا بسبب الإيحاء فهو اعتراف بعدم استقلاله بأمره وتوحيده لا وصف
بالفقر هذا هو المناسب من معاني العبد فيما يظهر (قوله الفقير) أي دائم الحاجة
وهو صفة مشبهة أو كثير الاحتياج فهو صيغة بالغة لكن في الثاني شيء وهو أن
الشيخ وغيره دائم الاحتياج لانعام ربه لا كثيره المقيد أنه قد لا يحتاج اليه فتدبر
(قوله لرحمة) الرحمة رقة في القلب وانعطاف وهي مستحيلة على المولى فأطلق اللفظ
وأريد لازم معناه البعيد برتبة وهي نفس الانعام أو برتبة من هو نفس المنعم به
وعلى الاول فهي أي الرحمة صفة فعل أو لازمة القريب وهو ارادة الانعام فتكون
صفة ذات واللام بمعنى الى ولا يجوز أن تكون لتعليل لفساد المعنى لار الرحمة علة
لأنه لا لالفقر لان رحمته صفة جمال لا يدر عنها الفقر وآثر اللام على الى مع أن
المعقريته على الى الاختصار (قوله ربه) الرب قيل مصدر بمعنى التربة وهي
تليخ الشيء شيئا فشيئا الى الحد الذي أرادته المر في ثم وصف به المولى جل وعز
تنبه على ان العبد في حوزة ولا يربيه شيئا بعد شيء وقيل وصف مقصور من
رأب فيكون اسم فاعل وحذفت ألفه لكثرة الاستعمال ورد أنه خلاف الامل
وقيل أنه وزن فعل فأصله رب فيكون صفة مشبهة (قوله القدير) أي ذي
القدرة السامة المتعلقة بكل ممكن وفي الجمع بين فقير وقدير من المحسنات
البدعية الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة لان المعقريته
الجز (قوله على) بدل من العبد أو خبر مبتدأ عذوف أي هو على (قوله
أبو الحسن) بدل من على أو عطف بيان وقدم الاسم على الكنية ويجوز العكس
(قوله السالك) نعمت لابي الحسن لانعت له على والارم تقديم البديل أو عطف
البيان على النعت مع أنه يؤخر ان عنه لان التوابع اذا اجتمعت يقدم المعت

قوله العبد الفقير لرحمة
ربه القدير على أبو الحسن
السالك

فالبیان فالتأکید فالبدل فعطف النسق وهذا الشارح هو علي بن محمد ولا تأنيب
 خلفت النوفى بلدا المصرى مولدا ولدا بالقاهرة بعد صلاة العصر ثالث شهر رمضان
 سنة سبع وخسين وثلاثمائة أخذ الفقه عن جماعة منهم الشيخ الامام العلامة
 العامل الشيخ على السنهورى وأخذ النحو وغيره عن الكمال بن أبى شريف
 وغيره. ولازم الجلال السيوطى وأخذ عنه توفى في يوم السبت رابع عشر صفر سنة
 تسع وثلاثين وتسعمائة وصلى عليه بالجامع الازهر ودفن بالقرب من باب الوزير
 كما ذكره الغيثى (قوله غفر الله له) أى ستر الله بمحو ذنبه من الصحف أولا
 يؤاخذ بها وان كانت موجودة في الصحف اظهارا للفضل الله سبحانه وتعالى
 والاول أمح اظهار قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقدم الدعاء لنفسه
 لحديث كان صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه وقوله تعالى حكاية عن نوح
 رب اغفرلى (قوله ولوالديه) أعاد الجار لقول ابن مالك وعود خافض لى عطف
 على الخ وتركه فيما به دأشارة الى ان ذلك غير لازم لقول ابن مالك وليس عندى
 لازما والانسب أن يقرأ بكسر الهمزة وتشديد اللام الجاء والجدات فالجد والجد
 والجددة والدة فغيبه تغليب الوالدين على الوالدات (قوله ومشايخه) جمع شيخ
 ويجمع أيضا على شيوخ وأشياخ والشيخ فى الاصل عبارة عن طعن فى السن ثم
 صار حقيقة معرفية فمن بلغ رتبة أهل الفضل ولوصيا أو أراد مشايخ علم أو طريقة
 وقدم الدعاء لوالديه على الدعاء لمشايخه لان تربية والديه سابقة وان كانت تربية
 المشايخ أقوى لأن تربية الوالدين لحفظ جسم فان وتربية المشايخ لحفظ روح
 باقية (قوله وأولاده) أراد بهم ما يشمل التلامذة ان كان للشيخ أولاد نسب
 والافهم التلامذة (قوله واخوانه) جمع أخ قال فى المصباح لأمه محذوفة وهى
 واو وترد فى التنسية على الاشهر فيقال اخوان وفى لغة يستعمل من قوم ما يقال
 أخان وجمعه اخوة واخوان بكسر الهمزة فهما وضمها لغة اه وأراد بهم ما شاركه
 فى أب أو أم أو فيه ما على تقدير أن يكون له مشارك فيما ذكره أو الاصحاب أو ما يشمل
 المشاركة فيما ذكره الاصحاب على التقدير المذكور وان غلب فى الاصحاب
 كما فى القنرى (قوله وجمع المسلمين الخ) قد تقرر أنه لا بد من نفوذ الوعيد فى طائفة
 من العصاة فيكون لفظ جميع امان باب الكل المجوعى أى بعضهم على التجوز
 كما أفاده بعض شيوخنا أو الجميعى ويخصص بن عدان يريد الله نفوذ الوعيد فيه
 أو لا يخصص بأن يراد تعلق القرآن بكل فرد منهم ولو باعتبار بعض الذنوب
 وخلاصته ان المتنوع انما هو ادعاء بقران جميع الذنوب لكل فرد من افراد

غفر الله له ولوالديه ومشايخه
 وأولاده واخوانه وجميع
 المسلمين

جميع المسلمين على العموم (قوله هذا الخ) مقول المقول والاشارة راجعة
 لما في الذهن بناء على التحقيق انه مسمى الكتب الالفاظ المخصوصة باعتبار
 دلالتها على المعاني المخصوصة كانت الخطبة مقدمة على التأليف أم لا لان
 الالفاظ اعراض تنقضي بمجرد النطق بها فثبتها بحسوس بحاسة البصر حاضر
 بجامع التعيين واستعار لها لفظ هذا الموضوع للمشاهدة المحسوس على ما هو
 مبین استعارة قصر مجبئة (قوله تعليق) أي معلق أي موضوع فالصدر بمعنى
 اسم المفعول أو ان تعليق صار حقيقة عرفية في المؤلف (قوله لطيف) قال الناصر
 اللقاني اللطيف رقيق القوام أو كونه شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه اه
 فاذا اتقرر ذلك فهو مستعمل في قليل الالفاظ على الاول أو سهل المأخذ على الثاني
 على طريق الاستعارة التصريحية التبعية أو انه على حذف الكافي أي كاللطيف
 فقد شبه فله الالفاظ أو سهولة للمأخذ بركة اقوام أو الشفافية واستعير اللطيف
 الذي هو اسم المشبه به لأمشبهه واشتق من اللطف بمعنى قلة الالفاظ أو سهولة للمأخذ
 لطيف بمعنى قليل الالفاظ أو سهل المأخذ هذا على الاستعارة وأما على التشبيه
 فالامر ظاهر (قوله تلخصه) أي جمعه أي انخصه على ان الخطبة مقدمة على
 التأليف أو مستعمل في حقيقة على انها متأخرة عنه وبعبارة الاول قوله بعد والله
 أسأله المعونة على ذلك (قوله من شرحي) الوسط والكبير اه - لم أن للشارح
 شرحا مستقلا على هذا الكتاب بينهما الفيشي بقوله الاول غاية الاماني والثاني
 تحقيق المباني والثالث توضيح الالفاظ والمعاني والرابع تلخيص التحقيق والخامس
 التلخيص الرجماني والسادس كفاية الطالب الرباني والكبير هو غاية الاماني
 والظاهر انه أراد بالوسط تحقيق المباني كما وجدت تقييد يفيد بحسب ما ظهر لي
 والله أعلم وله تأليف على العقيدة مستقلا وتأليف شق وقوله على رسالة الحال اما
 من شرحي أو من الوسط والكبير قال عجمي وسميت رسالة اسألهم اسأل تلك الرسائل
 الجارية بين الناس عادة (قوله رحمه الله الخ) جملة خبرية لفظا انشائية معنى
 أي اللهم أرجمه أي أنعم عليه (قوله وأعاد) أي أوصل (قوله وعلى أحبائنا)
 جمع حب بمعنى محبوب كافي القاموس فلا يشمل من يحب الشارح من لم يكن
 محبا وبالله لكونه أي بعده مثلا (قوله من بركاته) أي شيأ من بركاته فالمفعول
 محذوف أو بعض بركاته فالمفعول من بمعنى بعض ثم يجوز أن يكون أراد بها اسراره
 ومعارفه فالعبارة على حذف مضائق أي من مماثل اسراره ومعارفه ويجوز أن
 يكون أراد بها خيرات تصل للشارح وأحبائه يكون المصنف واسطة فيهما أو ان المعنى

هذا تعليق لطيف تلخصه
 من شرح الوسط والكبير
 على رسالة من أبي زيد
 القيرواني رحمه الله تعالى
 وأعاد علينا وعلى أحبائنا
 من بركاته

وأعاد علينا شيئا فافهمنا من أجل بر كانه أى استمراره ومعارفه أى من أجل التوسل
 بها فنحن للتعليل والمفعول محذوف كما قلنا فى الوجه الاول فتدبر (قوله بعلومه) متعلق
 بنفعنا والباء للتعدي والمراد بالعلوم التى استغناها الشارح من كسبه لا مطلق
 العلوم فيكون سأل الله أن ينفعه بتلك العلوم بأن يعمل بها ويتكون سبيلا للظفر
 بالجنان أو أن الجار والمجرور فى موضوع الحال والتقدير بنفعنا بما علمناه حالة كوننا
 متوسطين له بعلومه فيكون المراد من علومه مطلقة (قوله فى أقواله وأفعاله) أى
 بأن نقول مثل ما يقول ونفعل مثل ما يفعل أو أن المراد بالاتباع فى الأقوال والأفعال
 أن نعمل بمقتضى أقواله وأفعاله (قوله بمحمد وآله) متعلق بمحذوف حال تنازع فيها
 الأفعال المتقدمة أى رحمه الله الخ فى حال كوننا متوسطين بمحمد وآله (قوله وآله)
 ظاهره ولو عصاة ولا مانع من التوسل باله ولو عصاة لانهم بضعة منه لان المراد بهم
 أقاربهم من بنى هاشم وبين الآل بذلك المعنى والعجب عوم وخصوص من وجه
 يجتمعان فى سيدنا على مثلا وينفرد الآل فى أقاربهم الذين لم يروه والصحب فى أى
 بكر مثلا (قوله وصحبه) جمع لصاحب بمعنى الصحابي أو اسم جمع له قولان
 والصحابي من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمنوا وما على ذلك سواء طال
 اجتماعه به أو لم يطل بخلاف التابعي مع الصحابي فلا بد من طول اجتماعه بالصحابي
 حتى يسمى تابعيا (قوله وعترته) قال الأزهرى روى نعايب عن الاعرابى ان العترة
 ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه ولا تعرف العرب من العترة غير ذلك وقال ابن
 السكيت العترة والرهط بمعنى ورهط الرجل قومه وقبيلته الاقربون فعلى الاول
 تكون العترة أخص من الآل فالانساب ذكره بلصقه وعلى الثانى أعم منه
 قوله آمين كذا فى بعض النسخ اسم فعل مبنى على القمع بمعنى استجب متعلق بالجمل
 المتقدمة (قوله تلخيصا) مفعول مطلق لقوله تلخيصه (قوله مجتبيا) حال من فاعل
 تلخيصه وهو فى المعنى علة لقوله حسنا أو أن الحسن من جهة بلاغة نظمه (قوله
 التطويل الخ) التطويل كما أفاده أهل المعانى الزيادة على أصل المعنى لا الفائدة
 ولا يكون الزائد متعينا كقوله والى قولها كذا وبمينا فان المين هو الكذب
 فاذا كان ذلك الزائد متعينا فهو واخشو كقوله وأعلم علم اليوم والامس قبله فان
 قوله قبله متعين للزيادة لانه يعلم من كونه أمس أن يكون قبله والظاهر انه أراد
 التطويل لغته وهو كثرة العبارات وإن كان فيه فائدة (قوله المثل) أى المورث
 للمل والسائمة (قوله والاختصار) هو تقليل اللفاظ وقوله المثل أى الذى
 يهذرعه فهم المعنى أو يتسروا وتخير بأن الكلام المنفى المقيد بقيد تسلط

بنفعنا بعلومه وجعلنا من
 المتبعين له فى أقواله وأفعاله
 ببركة محمد وآله وصحبه
 وعترته آمين تلخيصا حسنا
 مجتبيا فيه التطويل المثل
 والاختصار والمثل

الذي على ذلك القيد والنفى في مسئلتنا هذه لفظ مجتنباً أي ما نفى هنا الإسهال
والخلل فيفيد ثبوت أصل التوطيل وأصل الاختصار وذلك جمع بين متناهيين
ويجيب بأن ذلك عند اتحاد المحل وأما عند تعدده كأن يكون التطويل في موضع
والاختصار في موضع آخر فلا تنافي فتدبر (قوله لينفع) علامة له وحسنه أو
مجتنباً (قوله ان شاء الله) أتى به امتسالا لقوله تعالى ولا تقولن شيئا على فاعل
ذلك غدا الآية (قوله المبتدى الخ) هو من حصل شيئا من الفن والمتنهي من
حصل أكثره وصلح لافادته فانه شيخ الاسلام زكريا ومفاده ان الذي لم يشرع
والحال انه منوجه لشرع أو لم يحصل لا يقال فيه مبتدى والظاهر ان المبتدى
صار حقيقة عرفية في هذا من والذي حصل شيئا أي قليلا وقصر النفع على المبتدى
والمتنهي مع ان المتوسط كذلك ويجيب بانه مفهوم من المتنهي بالاولى ويؤخذ
من كلام شيخ الاسلام ان المتوسط من حصل نصفه أو أكثره ولم يصلح لافادته وإذا
كان من حصل أكثره وصلح لافادته منتهيا فلا يمكن من حصول كاه وصلح لافادته منتهيا
بالاولى والظاهر ان من حصل كاه ولم يصلح لافادته يقال له متوسط ولا يخفى ان
هذا الذي قررناه انما يتم اذا سلم انه لا يلزم من تحصيل الشيء الصلاحية للافادة
وفيه ما فيه (قوله لقرأتها اللام) بمعنى في أي في حال قرأتها والمانع من ابقائها
على أصلها صدقه بالذي حصل العلم من غيره أو أراد ان يتيقن قرأتها مع انه لا يقال له
مبتدى (قوله لما اعتمها) أي في حال الاطلاع عليها فقد قال صاحب القاموس
طالعها طلاعها ومطالعها اطالع عليه اه (قوله اقتصرت فيه) على حل الفاظها
أراد به ما يشمل بيان الفاعل والمفعول وبيان المعنى وفي العبارة استعارة بالكناية
وتخييل فنسبه الالفاظ من حيث عدم حصول المراد منها بشيء معقود على مطلوب
واستعير اسم المشبه به لاشبهه في النفس والحل قرينة وازدادة الالفاظ اليها لبيان
أي الفاظ هي الرسالة فيجوز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظ على
مذهب الكوفيين الذي هو المعتمد وقوله ذكره معطوف على حل (قوله من
القيود) بيان لما يحتاج اليه والجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت جمعيته
فالمراد جنس القيود فيصدق بقيد واحد وان الجمع باعتبار مجموع الكتاب فتدبر
تنبيه أطلق الماسفي أعني اقتصرت وذكرته وما وقع الخ وأراد المضارع (قوله
والتنبيه يجوز عطفه على القيود وعلى حل (قوله وما وقع مبتدأ) وخبره قوله
فلان كها في الخ (قوله من الرموز) الرموز جمع رمزه والاشارة بعين أو حاجب
أو شفة كما في الصباح وأراد بالرمز هنا الاشارة الى هؤلاء المشايخ بأحرف مخصوصة

لينفع به ان شاء الله تعالى
المبتدى لقرأتها والمتنهي
عند مطالعتها اقتصرت فيه
على حل الفاظها وذكر
ما يحتاج اليه من القيود
والتنبيه على ما فيها من غير
المشهور وما وقع فيه من
الرموز بما صورته (ك)

مقتطعة من أسمائها قوله ك أي الذي هو مسمى كاف ومكذافيا سياتي (قوله
 فلغا كهاني) هو عمر ابن أبي اليمن علي بن سالم بن صدقة اللخمي المالكي الشهير
 بتاج الدين الفاكهاني سكنى أبا حفص الاسكندري توفي بالاسكندرية في سنة
 أربع وثلاثين وسبعمائة ومولده بها (قوله فلغا قهسي) هو عبد الله بن
 مقداد القهسي القاضي جمال الدين تفتقه بالشيخ خليل وشرح مختصر الشيخ
 خليل في ثلاث مجلدات توفي في رمضان سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة ذكره
 في الدرر الكامنة (قوله فلان عمر) هو يوسف بن عمر القاسي كان شيخا صالحا
 عالما بحقة اعباد توفي سنة احدى وستين وسبعمائة عن مائة سنة وصلى عليه
 بعد الجمعة قال الشيخ زروق ان تقيده وتفيد الجزولي ومن في معناهما لا ينسب
 اليهم تأليف او انما هي تقايد الطلبة (قوله فلان ناجي) هو أبو القاسم ابن عيسى
 ابن ناجي أبو الفضل وأبو القاسم شرح المدونة والرسالة أخذ عن الشيباني وابن عرفة
 وأصحابه فائدة متى قال ابن ناجي شيخنا وأطلقه فالمراد به البرزلي وان قيده فأبو
 هري وان قال بعض شيوخنا فهو ابن عرفة (قوله فلشيخ أحمد زروق) جمع بين
 الشريعة والحقيقة ولذلك وصفه السارح بالشيخ أخذ عن العلامة شيخ عصره الشيخ
 علي السهوري قال الشيخ زروق وانما جاء في زروق من جهة المجدد رحمه الله كان
 أزرق العينين واكتسب ذلك من أمه له ناليف كثيرة كشرح الارشاد وشرح
 الرسالة وقطعة على مختصر الشيخ خليل وغير ذلك كما ذكره البدر القراني توفي
 ببلاطربا بس في صفر عام تسع وتسعين وثلاثمائة (قوله وسميته معطوف) على
 لخصته أي سميت ذلك التعليق ويجوز أن تكون الواو للاستيناف (قوله الرباني)
 نسبة للرب على غير قياس بزيادة الالف والنون للدلالة على كمال الصفة كما يقال
 لكثير الشعر شعراني والرباني هو شديد التمسك بدين الله وطاعته فانه
 في الكشف وأراد به في هذا المقام فيما يظهر القاصد من طلبة العلم وجه الله تعالى
 فيه إشارة الى أن هذا الكتاب يكفي من كان تلك الصفة (قوله لرسالة) متعلق
 بالطالب أي الطالب لفهم رسالة ابن أبي زيد (قوله غير الصراب) وهو الخطأ
 (قوله وأصله) أي بالسكتا في أوراق أو على الطرة لا بمعناه من أصله ويشب
 ذلك الصواب بدله لاحتمال أن يكون ذلك المعجود صوابا (قوله ومن نظريه)
 أي بعين الرضى لا بعين السخط لانه لا يناسب قوله ودع الخ (قوله لمؤلفه الخ) كان
 الاولي أن يقول ودعالي لان المقام يقتضيه ويحاج بان الاظهار لنكتة ان علم الدعاء
 التأليف لان تعاق الحكم بمشتق يؤذن بعلية المأخذ وهو المصدر (قوله بالمغفرة)

فلغا كهاني وبما صورته
 (ق) فالقاهسي وبما
 صورته (ع) فلان عمر
 وبما صورته (ج) فلان
 ناجي وبما صورته (د)
 فلشيخ أحمد زروق وسميته
 كفاية الطالب الرباني
 لرسالة ابن أبي زيد الفبراني
 رحمه الله وغفر لمن رأى فيه
 غير الصواب وأصله ومن
 نظريه ودعالمؤلفه بالمغفرة

هي - تر الذنب (قوله والرحمة) هي الانعام والواو بمعنى أوليغيدار من دعا بأجدهما
 يدخل في الدعاء من المؤلف بخلاف ما لوقيت على حاله انتفيد أنه لا يدخل في ذلك
 الأمر دعاه - مامعا (قوله والله أسأل الخ) يجوز أن يكون اسم الجلالة مبتدأ
 وأسأل خبر والعائد محذوف أي أسأله وفي نسخة أثباته ويجوز أن يكون مفعولا
 مقدم لا فائدة للحصر (قوله المعونة) اسم مصدر بمعنى الاعانة وهل الميم زائدة
 فوزنها مفعلة بضم الميم أو أمالية مأخوذة من المعون فوزنها مفعولة قولان
 أفادهما صاحب المصباح (قوله الذي أملاه) أي رجواؤه من كون ذلك التعاقب
 ملحقا بالخصيص حسنا إلى غير ذلك (قوله عنه الخ) الذي يطلق على أربعة معان كما
 أفاده بعضهم الانعام والامتنان والقطع وازدواج القوة والمراد منه هنا الأول
 وعطف الكرم عليه عطف تفسير فأراد بالكرم صفة الفعل التي هي الانعام
 والباء بمعنى من حال من المعونة أي أسأله الاعانة حالة كون تلك الاعانة من انعامه
 وكرمه أي من أفراده ففيه رد على المترلة الذين يوجبون على الله فعل الصلاح
 والاصلح (قوله انه الخ) بالكسر استشافا لفظا تعاليا معنى وبالفتح على حذف اللام أي
 لانه (قوله على ما يشاء) يتعين أن تكون ماموصولة أي الذي يشاء ولا يصح أن تكون
 مصدرية لانه يقتضي ان مشيئته متعلق قدرته وهذا لا يصح لانها قد لا تتعلق
 بها القدرة (قوله على ما يشاء) متعلق بقدر وقوله وبلا جابة متعلق بمجد يرى حقيق
 ولما كان الله سبحانه وتعالى متصفا بهذين الأمرين ناسب ان يسئل اذ من لم يتصف
 بهما معا لا يسأل وقدم الاولى على الثانية لان الثانية متفرعة معنى على الاولى
 اذا لاجابة فرع القدرة (قوله فأقول معطوف) على قوله والله أسأل الخ (قوله
 وهو حسبي) أي محتسبي أي كافي وهو جملة معترضة بين أقول ومعوله الذي هو
 افتتح الخ (قوله ونعم الوكيل) المخصوص بالمدح محذوف أي ونعم الوكيل هو وأنت
 خير بان نعم الوكيل جملة أنشائية وهي لا تعطف على الجملة الخبرية التي هي قوله
 وهو حسبي فيقدر مبتدأ للخلص من ذلك ويكون من عطف الجملة الخبرية على مثلها
 أي وهو نعم الوكيل ومعناه وهو مفعول في حقه نعم الوكيل فتكون جملة اسمية
 متعلق خبرها جملة فعلية انشائية وان أردت تمام ما في ذلك المقام فراجع حفيد
 السعد (قوله افتتح الخ) مفعول القول أي خطأ ويحتمل ولفظا أيضا (قوله كغيره)
 حال من فاعل افتتح أي افتتح المصنف بسم الله الرحمن الرحيم في حال كونه
 ممثلا لغيره من المؤلفين ولعل فائدة هذه الحال الاشارة الى ان الاقتراح المذكور
 لا كتاب والسنة والاجماع أي الفعلي (قوله اقتداء) مفعول لاجله عامله افتتح

والرحمة والله أسأله المعونة
 على ذلك الذي أملاه عنه
 وكرمه انه على ما يشاء
 قد يروى لاجابة جديرا قول
 وهو حسبي ونعم الوكيل
 افتتح المصنف رحمه الله
 كغيره من المؤلفين (بسم الله
 الرحمن الرحيم) اقتداء

شبيه بقوله اقتداء انه مبدؤ بها لفظا وخطا قبل الفاتحة فلا مرد عليه انها
 ليست من الفاتحة حتى يحتاج للجواب بأنه مبدؤ بكتابتها فقط لا تكتب لفظا
 أيضا في أوله في غير الصلاة اتفاقا وان فلنا ليست من الفاتحة كما أفاده ح (قوله
 بكتاب الله) مصدر كتب سماعي الا انه هنا بمعنى اسم المفعول أي مكتوب الله
 أو أن الكتاب صار حقيقة عرفية فيه والاضافة لاهد أي المعهود عندنا مشعر
 الامة وهو القرآن (قوله العزيز) أي عديم المثال وقيل هو الذي يمتدرا لاحاطة
 بوصفه ويعسر الوصول اليه مع ان الحاجة تشتهد اليه وحيث جعلت الاضافة
 في كتاب الله للعهد فيكون لفظ العزيز وصفا مؤكدا ووضح ان تجعل اضافة كتاب
 للجنس فيكون العزيز وصفا مقيدا اذ هو وصف خاص بالقرآن وأنت خير بان كتاب
 اسم جامد فلام فهو له فلا ينافي ما قاله أبو بكر التونسي من أجماع علماء كل
 ملة على ان الله افتتح جميع كتبه بيسم الله ويشهده خبر بسم الله الرحمن الرحيم
 فاتحة كل كتاب وحينئذ فنسكتة التخصيص أنه أشرف الكتب المنزلة (قوله
 الوارد الخ) قال في المصباح ودرزيد الماء فهو وارد وورد زيد علينا وورد اخضر
 وورد الكتاب على الاستعارة اه فاذا علمت ذلك فنقول شبه وصول القرآن اليها
 بالورد واستعير اسم الورد للوصول واشتق من الورد بفتح ال واد بفتح ال
 واصل (قوله على هذا المنوال) أي على هذا الوجه كما في الصحاح (قوله وعلا) عبر
 في جانب الكتاب بالاقتداء وفي جانب الحديث بالعمل لان الكتاب لم يكن فيه
 أمر بالابتداء بخلاف الخبر ففيه أمر ضمنا (قوله بقول) يجوز أن يكون أراد به المصدر
 فقوله كل أمر الخ موله ويجوز أن يراد به مقوله فقوله كل أمر الخ بديل منه (قوله
 انبي صلى الله عليه وسلم) هو سنان ذكر من بنى آدم وحى اليه بشيء وان لم يؤمر
 بتبليغه فان أمر بذلك فرسول أيضا قال النبي أعظم من الرسول (قوله كل أمر) أي كل
 فرد منسوب للامر ذي البال من نسبة الجزى لكتابه فالافاضة على معنى اللام (قوله
 ذي بال) أي حال سهم به شعرا فيخرج المكروه والمحرم فمكرر في المكروه وتكرر في المحرم
 ويجوز أن يراد بالبال القلب اما لان الامر لشرفه وعظمته قدم ملك قلب صاحبه
 لا تشغاله به واما لانه شبه بذي قلب على سبيل الاستعارة بالكتابة وتقريره أن تقول
 شبه الامر ذو البال بانسان واستعير اسم المشبه به لانه شبه في النفس وأثبت
 للمشبه شي من لوازم المشبه به وهو القلب وفي ذلك الوصف فائدة وهي رعاية
 تعظيم اسم الله حيث لا يتدأ به الا في الامور التي لها بال (قوله لا يدأ فيه) معنى
 بدأ الشيء بالشئ تصدده بذكره ونائب الفاعل يجوز أن يكون الظرف الاول

بكتاب الله العزيز الوارد على
 هذا المنوال وعلا بقول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
 بسم الله الرحمن الرحيم

أو الثاني وهو الأول لاخير مسترلان معق بدأ الشيء أنشأ بخلاف بدأ به بمعنى
 جعله أولاً كما قاله الجعبري (قوله فهو أقطع) من قبيل التشبيهه بالبيع أي فهو
 كالأقطع والأقطع هو الذي قطعت بداه أو أحدها أو من قبيل الاستعارة
 التورية كما في زيد أسد كما هو مذهب سعد الدين والمشاهدة من حيث قلة
 البركة أو عدمها تنبيه هذا الحديث دليل لكبرى قياس يستدل به على طلب
 الاستدعاء بالبسملة في هذا التلief فنقول هذا التلief أمر ذوال وكل ما كان
 كذلك تطلب فيه البدأة بالبسملة ينتج هذا التلief تطلب فيه البدأة بالبسملة
 أما الصغرى فضاخرة وأما الكبرى فدليلها هذا الحديث (قوله بعد البسملة) دفعاً
 لما يتوهم من أن النبوت قبل البسملة وإن كان مثل المصنف لانه مدر منه ذلك
 (قوله وصلى الله الخ) الصلاة من الله تشرية وزيادة تكريمة كما أفاده في التحقيق
 أي وأما من الناس والجن والملك فهي الدعاء على الأصح والسلام. وهذا النية
 والاكرام والسيد الكامل المحتاج اليه (قوله لما نص الخ) غلة ثبت وفي الحقيقة
 ليس تعليل للثبوت المذكور بل هو تعاليل لإثبات ضرورة أن الممثل هو فعل
 المكلف الذي هو هنا الانبات وخلاصة ما في المقام أن استعجاب البدأة بالصلاة
 يتحقق بالكتاب واللفظ وعلى ما في بعض النسخ يكون تحقق بالكاتب ولا مانع
 أيضاً من أن يكون وباللفظ وأما على غيره فقد تحقق باللفظ فقط فقد قال الشارح في
 شرح العقيدة أن المصنف صلى وسلم بل وتشهد باللفظاً فلا إذا حاله لا يحمل على غير
 ذلك اه والله الحمد (قوله بعض العلماء الخ) لا ينبغي أن هذا البعض لا يخالفه غيره
 ولذلك قال قلت قيل لم تثبت في الزمن الأول بعد البسملة وإنما أحدها بنوهاشم
 ثم وقع الاجماع على كتابتها بعد ذلك قال بعضهم يستحب الخ (قوله ان البدأة بالصلاة)
 أي كالحمد لله كما صرح بذلك في التحقيق ثم يجوز أن يكون على حذف الجار أي
 من ان بيان لما نص ويجوز أن يكون بدلاً من ما (قوله وبين يدي كل أمرهم) أي
 قدام كل أمرهم ومنه خاطب ومتزوج ومزوج كما صرح بذلك الفاكهاني ولا ينبغي
 أنه يستغنى عن قوله يدي بذكر البدأة أولاً فكان المناسب أن يقول وفي كل
 أمرهم معطوف على قوله لكل مصنف أي ان البدأة بالصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم مستغنية في كل أمرهم تنبيه زاد في التحقيق بعد قوله وبين يدي كل أمرهم
 مانصه وبنياً كذا الحث عليه أي يوم الجمعة وعند ذكره وعند النساء عليه وفي آخر
 الكتاب وفي آخر الدعاء اه ومنه تعلم أن قوله ان البدأة مستغنية أي استعجاباً
 غيراً كيدول بكم على استعجابهم في آخر الدرس وفي آخر الخطبة والظاهر ان

فهو أقطع وثبت في بعض
 النسخ بعد البسملة (وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله
 وصحبه وسلم) لما نص عليه
 بعض العلماء ان البدأة
 بالصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم مستغنية لكل
 مصنف ومدرس وخطيب
 وبين يدي كل أمرهم

وثبت في بعضها أيضا (قال
ابو محمد عبد الله بن أبي زيد
القبرياني) رضي الله عنه
وأرضاه (ع) وهي روايتنا
والرواية الصحيحة عدم
ثبوتها وعلى ثبوتها سؤالان
أحدهما أنه غير يقال وهو
فعل ماض يحكي به ما وقع
وتأليف الكتاب مستقبل
لم يقع فالمناسب له ان يعبر
يقول أجيب بأجوبة منها
أنه استعمل الماضي موضع
المستقبل تنزيلا له منزلة
الواقع لأنه لما وثق من نفسه
بإيجاد هذا التأليف

مثل آخر الكتاب آخر الدرس من حيث تأكد الاستعجاب نعم يستغنى من ذلك أي
من قوله ويبرز يدى العبادات التي لم تذكر العلماء البداءة بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم كالصلاة المفروضة قال عجم مانعه ثم انه يستعاض من هذا أنها لا تكرر
عند إقامة الصلاة نعم يمكن ان يقال انها عند خلاف الأولى لان المبادرة بالصلاة
أفضل اه (قوله وثبت في بعضها أيضا) في نت التصريح بأن ذلك ثابت في غالب النسخ
ولم يصرح بالثبوت في الأول بل قال في الأول مثل ما قال شارحنا (قوله رضي الله عنه
الح) اما صفة فعل بمعنى الانعام أو صفة ذات بمعنى إرادة الانعام أما الأول فظاهر
وأما الثاني فن حيث تعلق الإرادة لانه لا يستعمل تجدد فاندفع ما يقال ان الدعاء
أنما يكون بمستقبل لم يوجد في الحال وإرادة الله أزلية يستعمل تجددها حتى يتعلق بها
الدعاء فيتعين الأول فتدبر (قوله وارواه) أي فعل به ما يصيره راضيا وهو أخص من
قوله رضي الله عنه لان المراد به اللهم أنعم عليه بنعم كثيرة عظيمة حتى يرضى ولا
يلفت لسواها فتدبر (قوله وهي روايتنا) أي التي ثقتنا بها عن الشياخ وهي رواية
القاضي عبد الوهاب (قوله والرواية الصحيحة) يتمثل أن يكون من كلام ابن عمر
وأن يكون من كلام شارحنا وفي نت التصريح بأنه من كلام القاضي عبد الوهاب
ثم بعد كتي هذا اطاعت على كلام ابن عمر فوجدته من كلامه الى قوله ومناقبه
الح فأنها ليست من كلامه (قوله يحكي به ما وقع) قال في المصباح حكيت الشيء
أحكيت به كناية اذا أثبت بمثله على الصفة التي أتى بها غيرك فأنت كالناقل اه
(قوله فالمناسب ان يعبر بيقول) لم يقل الصواب إشارة الى إمكان الجواب فان قلت
ان يقول يتمثل للحال والاستقبال فالجواب ان دلالة على المعنى المستقبل فقط
فحصل بالقرينة وهي موجودة (قوله بأجوبة) جمع قلة (قوله منها الح) أي ومنها
أنه صور في ذهنه ما يقوله حتى صار كالوجود الخارجي أو ان هذا وقع من بعض
تلامذته (قوله استعمل الماضي) أي لفظ الماضي وقوله موضع المستقبل أي موضع
الفعل الدال على الاستقبال بالقرينة وهو لفظ المضارع (قوله تنزيلا له) أي
للفعل المستقبل بمعنى المحدث في العبارة استخدام أو أن العبارة على حذف مضاف
أي لدلوله الذي هو المحدث الاستقبال وهو مفعول لاجنه أي لاجل تنزيله الح
(قوله لانه الح) علة لتلك العلة ولا يخفى عدم ظهوره اذ هو لما يصلح أن يكون
تعليل مستقلا للاستعمال المذكور فالمناسب ان يعلى التنزيل بقوله لرغبته
في حصوله أو ان يقتصر في تعليل الاستعمال على قوله لانه لما وثق الح (قوله
بإيجاد هذا التأليف) أي المؤلف أو انه صار حقيقة عرفية فيه ولا يخفى انه اظهر

في موضع الاضمار والاصل باليجادة أي ايجاد الله اياه أو ايجاد هو بمعنى اكتسابه
 (قوله كالحقق الموجود الخ) يحتمل أن يكون قوله الموجود تفسير المحقق ويحتمل
 أن يكون على التقديم والتأخير أي كالموجود بالفعل. جعل المحقق أي الذي لا شك
 في وجوده أي واذا صار كالحقق الموجود فيجري عليه حكمه (قوله لان غلبة الظن)
 أي الظن الغالب أي القوي بل الظن وان لم يغلب يجعل كاليقين في مواضع من
 الشرع وهو تعليل لقوله صار كالحقق (قوله في مواطن الخ) أي كالوضوء لا كالصلاة
 أي فن ظن أن وضوءه باق وتوهم عدم بقائه فهو على وضوءه واذا ظن أنه صلى ركعتين
 وتوهم أنه انما صلى ركعة فقط فيعمل على ركعة فقط وأقول لا يخفى ان هذا البحث
 مرجعه علم البيان لا الشرع فالناسب اسقاط قوله لان غلبة الخ (قوله وقد نهى
 الشرع) أي الشارع الذي هو الله حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحراز أي
 نهى تحريم اذا كان على سبيل الإعجاب أو الرياء لا على سبيل الاعتراف بالنعمة
 فانه جائز كما أفاد ذلك بعض المفسرين وأراد بقوله جائز أنه مندوب لقوله تعالى وأما
 بنعمة ربك فحدث والظاهر الكراهة اذا التفتي قصد ككل من الرياء والإعجاب
 والاعتراف ترجيحاً لجانب درء المفسدة وخلاصة ذلك أن التهمى أما تحريم أو
 كراهة على التفصيل المتقدم (قوله بأن ذلك جائز لمن بلغ درجة الخ) أي بأن
 التكنية التي الكلام فيها أو التركيبة المتحققة بها وبغيرها وهو أولى لشموله ويكون
 ذلك امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من آمن لم يتعاطم بالعلم ومعنى ذلك اذا
 أراد أن الله عظمه لا الفخر على الغير فانه مذموم ولقوله تعالى وأما بنعمة ربك
 فحدث وظهر من ذلك أن المراد بالجواز الاذن للجماهير للندب وازداف درجة
 لما بعده للبيان أي سواء أئلف بالفعل أم لا والظاهر أن درجة التدريس على
 وجهها المرضي تستلزم درجة التأليف أو أن من بلغ درجة خصلة من خصال الخير
 كالكرم يجوز له التكنية (قوله أو أن ذلك الخ) أي ان الذي كناه انما هو بعض
 أمحابه فكاتبوها كذلك لاستغراب مخاطبة أهل الفضل بها كما في تن وخلاصة
 ذلك ان تلك التكنية مستغبة صدرت من المشايخ أو من التلامذة والجواب الاول
 يمنع أن الآية واردة على عمومها والثاني بالتسليم (قوله من صنع) من لا بدله أي
 ناشئاً من صنع لأنهم لا يتبع بعض الأن يؤول باسم المفعول (قوله ومناقب الشيخ)
 جمع منقبة بفتح الميم الفعل الكرم كافي المصباح (قوله وسيرته) أي طريقته
 كما أفاده المصباح وهي أعم من النقبه لانفرادها بتلقيبه بمالك الأصغر مثلاً اذا لا
 يقال فيه منقبة لانه ليس فعلاً فندبر (قوله معروفة) أي فلا يتأتى الطعن

صار كالحقق الموجود لان
 غلبت الظن كاليقين
 في مواطن من الشرع فانها
 لا شيء كفي نفسه وفيها
 تركية وقد نهى الشرع عنها
 قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم
 أوجب بأن ذلك جائز لمن بلغ
 درجة التأليف أو أن ذلك
 من صنع بعض تلامذته
 ومناقب الشيخ وسيرته
 معروفة

فيها (قوله نقلنا منها جلة الخ) منها كثرة حفظه وديانته وكال ورعه وزهده وصله الله
 بثلاثة أشياء صحة البدن والسعة في العلم والمال ومن قرأ كتابه هذا وعمل بما فيه
 لا بد أن يكون فيه جميع هذه الاوصاف أو بعضها وكان يلقب بخليفة مالك ومالك
 الأصغر وكان يقال فيه قصب المذهب وكان صاحب فراسة فربما قال حدثتني نفسي
 أن في هذا المجلس كذا وكذا سؤالاً فأبىكم صاحب سؤال كذا فيقول أنا فيحييه
 (قوله في الاصل) تقدم أنه خصه من شرحين الكبير والوسط فهما الاصل ثم يجوز
 أن يكون أراد كلا منهما أو أحدهما يعلم تحقيق ذلك بمراجعة كليهما (قوله والله الحمد)
 أي على نقلنا جلة من مناقبة لانه نعمة عظيمة حيث يحصل له أول شرحه البركة
 أو لم يكنه تحصيل علم وهو نعمة فينبغي الحمد على تلك النعمة أو لله الحمد على تلك
 المناقب والسيرة فيكون جده على نعمة واصله للغير (قوله ولما كان تأليف هذا
 الكتاب) لا يخفى أنه من نعم الله جميع نعمة بمعنى منعم به (قوله والاقدار عليه)
 أي جعله له قدرة عليه والجعل يرجع الى تعلق القدرة القديمة بوجود القدرة
 الحادثة فهو من نعم الله جميع نعمة بمعنى انعام وخلاصته أنه أراد بالنعمة ما يشمل
 المنعم به ويكون ناظر الى الاول الذي هو التأليف ونفس الانعام ويكون ناظر
 الى الثاني الذي هو الاقدار (قوله وكان شكر المنعم واجبا) أي متأ كد الان المراد
 الشكر اللساني الذي هو قوله الحمد لله لانه عقبه بقوله قال الحمد لله (قوله
 أداء لما رجب عليه) أي تأ كد عليه (قوله كل أمر الخ) فيه ما تقدم من العمولية أو
 البدلية (قوله فهو أجزم) أي كالرجل الاجزم أي الاقطع كما في المصباح أو من قام به
 الجذام كما في القاموس وما قيل في أقطع من التشبيه والاستعارة يقال في أجزم
 (قوله هذا الحديث الخ) لا يخفى ان المعارضة مفاعلة تكون من الجانبين فيصح
 أن يجمل هذا الحديث فاعلا وحديث مفعولا والعكس الا أن نسب الاول
 لان حديث البسملة متقدم اعتبارا قد سند المعارضة للتأخر (قوله فان حديث الخ)
 أي لان الدليلين اذا كانا ظاهرهما التعارض وأمكن الجمع بينهما كان الاعمال
 بهما أولى من افعالهما أو العمل بأحدهما وهو هنا ممكن لان حديث الخ (قوله بحيث الخ)
 حقيقة تقييد أي بعبء وضافة قيد لما بعد الدليلين (قوله وحديث التعميد) التعميد
 مصدر جرد بالتشديد أي أكثر من الحمد وليس مراد انا لا نسب وحديث الحمد
 الآن يدعي أنه صار حقيقة عرفية في الحمد (قوله على ابتداء ما عدا التسمية)
 أي على ابتداء الكلام خلا جلة البسملة فانها متقدمة أي وما عدا قوله وصلى
 الله على مائت في بعض النسخ وفي بعض النسخ جعل على الابتداء ما عدا التسمية

نقلنا منها جلة في الاصل
 والله الحمد ولما كان تأليف
 هذا الكتاب والاقدار عليه
 من نعم الله تعالى وكان شكر
 المنعم واجبا قال (الحمد لله)
 أداء لما رجب عليه وعلا
 بقوله صلى الله عليه وسلم
 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
 بالحمد لله فهو أجزم ولا
 يعارض هذا الحديث حديث
 البسملة المتقدم فان حديث
 البسملة جعل على ابتداء
 الكلام بحيث لا يسبقه أمر
 من الامور وحديث التعميد
 على ابتداء ما عدا التسمية

وحاصله ان حديث البسملة حمل على الابتداء الحقيقي والحمد لله على الاض في ربيهما
 التباين على تقريره فان قلت هلا عكس الامر بحمل حديث الحمد لله على الحقيقي
 والبسملة على الاضافي قلت انما لم يعكس لان حديث البسملة أقوى من حديث
 الحمد لله لان حديث البسملة صحيح وحديث الحمد لله حسن كذا بخط بعض الفضلاء
 والله أعلم واوافقة كتاب الله الوارد على هذا الوجه ولا يخفى ان التسمية في الاصل
 مصدر سمي الا أنه ليس مراد فالمراد بسم الله الرحمن الرحيم وكأنها أي التسمية
 صارت حقيقة عرفية فيها فلا اعتراض (قوله وآثر) أي فضل قال في المصباح أثره
 بالمدفلة اه أي أن الابتداء بالجملة الاسمية فضله حيث تلبس به وانصف به
 (قوله دلالة) أي لاجل الدلالة على عظمها فهي علة غائية والحاصل ان الدلالة
 المذكورة علة غائية ولو قال لعظمها الصم أيضا وكانت علة بدون الوصف بكونها غائية
 والحاصل ان الباعث على الشيء علة فيه وتكون غائية وغير غائية (قوله حيث
 جعلت) حيثية لتعليل بقوله عظمها أي انما كانت عظيمة لانها جعلت الى آخره
 أي لانها تدل على الدوام والثبات الذي هو مناسب للربوبية التي هي وصف ثابت
 دائم وظاهر مما قررنا ان الحديث نأى للتعليل وتأنى للتقييد كما تقدم ولها معنى ثالث
 وهو انها تكون للاطلاق تقول أكرم زيد امن حيث هو أي عالما أو جاهلا (قوله
 مفتحا) أي مبتدأ كما يفيد المصباح (قوله لغت) أي في اللغة وهو حال من الحمد
 لانه مضاف اليه تقديره والاصل وتفسير الحمد بحالة كونه كاشفا في اللغة والشروط
 موجود لان المضاف مقتضى العمل (قوله الوصف) أعم من أن يكون باللسان
 أو بغيره فيشمل حمد المولى تبارك وتعالى ويجوز أن يقدم باللسان بمعنى آلة النطق
 ولو غير المعهودة خرقا للعادة كما اذا انطقت بده مثلا فيكون موافقا لقول غيره هو
 لغة الثناء باللسان اه (قوله بالجميل الخ) الباء للتعدي فالمراد به المجدوبه لا السبيبة
 والا لكان المجدود عليه فتكرر مع قوله لاجل جيل الخ والمجدوبه لا يشترط ان يكون
 اختياريا كصباحة الوجه والمراد بالجميل ولو في رعم الحسامد أو في رعم المجدول لكن
 على رعم الحامد فيدخل الوصف بالظلم عند اعتقاد من ذكر حسنه بخلاف المجدود
 عليه فانه يشترط فيه أن يكون اختياريا واركاب الحمد خمسة حامد ومحمد ومجوده
 ومجود عليه وصيغة والتعريف مشتمل عليهما فالوصف يتضمن وامقا وموصوفاً
 الحامد والمجود والثالث هو قوله بالجميل والرابع هو قوله لاجل جيل اختياري
 والمجود به معنى فلا بد له من دال عليه وهي الصيغة التي هي الركن الخامس
 (قوله على جهة التعظيم) الاضافة للبيان أي على جهة هي التعظيم اتم ازاها اذا

وآثر الابتداء بالجملة
 الاسمية على الفعلية دلالة
 على عظمها حيث جعلت
 مفتحا للقرآن العظيم والحمد
 لله الوصف بالجميل على
 جهة التعظيم

مكان على جهة الاستهزاء فلا يقال له جدد وهذا سؤال وجواب أنفاره في حاشية
 شرح البرية قال بعضهم ولم يحدف جهة اشعاراً بأن الاعتبار في الحمد ليس نفس
 التعظيم الظاهر الذي هو موافقة أفعال الجوارح بل الاعتبار في طريقته وطرزه
 أعني عدم مخالفة الأركان وكذلك الحال في التعظيم الباطني (قوله لا جليل
 الخ) تعادل لقوله الوصف بالجميل وسواء كان ذلك الجميل متعبداً كالأنعام على
 الغير أو قادراً كحسن خطه (قوله اختياري) أي حقيقة أو حكماً فيشمل الحمد
 على ذات المولى وصفاته فانها اختيارية حكماً أما الذات فلانها منشاء أفعال
 اختيارية وأما الصفات فن حيث ان ذاته المقدسة استلزمها استئثاراً ما لا يقبل
 الانفكاك فترت تلك الصفات بسبب استلزام الذات اياها منزلة أفعال اختيارية
 لها من حيث ان كلاله تعلق بالذات الصفات بالاستلزام والافعال الاختيارية
 بالاجتماع (قوله واصطلاحاً) أي اصطلاح الناس أي عرفهم لافي عرف الشرع
 اذ لو كان مراداً لاختصاص التعلق بالله تعالى (قوله فعل الخ) المراد به الامر والشأن
 على اصطلاح أهل اللغة كما ذكره حفيد السعد أي فصيح شمولها كان باللسان
 وهو في اللغة قول لا فعل ولما كان بالجنان وهي كيفيته نفسانية لا فعل فله الشئ
 يس (قوله يشعرونه عظيم الخ) ظاهر في اللسان وفعل الجوارح وأما فعل القلب
 فهو خفي فيقال يجوز ان يطلع عليه غير الحامد بالهام أربق قول من الحامد فعلى
 الأول يكون الحاصل من الحامد جدد او احد او على الثاني يكون اثنين أحدهما يدل
 على الآخر فتدبر (قوله بسبب كونه منعماً) أي على الحامد أو غيره والجمام
 متعلق أما بفعل أو يشعرونه عظيم أي لا باعتبار جدد بل باعتبار تقييده بغيره
 (قوله بسبب كونه منعماً) مفهوم من تعلق تعظيم بالمنعم لان تعلق الحكم بمشتق
 يؤذن بعلية المأخذ وهو الانعام المشتق منه لفظ المنعم (قوله أما فعل القلب) أي
 العقل أي على طريق التجوز لانه فعل النفس لان القلب آلة هذا وقد ذهب بعض
 الى ان القلب يطلق على النفس فلا تجوز (قوله أعني الاعتقاد) سواء كان جازماً
 أو راجحاً ثابته أم لا (قوله بصفات الكمال والجلال) أراد بالاولى الاوصاف
 النبوية كالعلم والكرم وأراد بالثانية أعني الجلال الاوصاف السلبية كعدم
 الجهل وكالقدم والبقاء بالنسبة لله ولي تبارك وتعالى فلا فرق بين أن تكون تلك
 الصفات اختيارية أو لا كما ظهر مما ذكرنا تنبيه أراد بالصفات الجنس فيصدق
 بواحدة لانه لا يشترط التعدد تدبر (قوله أعني ذكر ما يدل عليه) أي ذكر لفظ
 يدل على اتصافه بصفات الكمال الى آخره ومراده بالذات كحركات اللسان الناشئة

لا جليل جليل اختياري
 واصطلاحاً فعل يشعرونه
 عظيم المنعم بسبب كونه
 منعماً وذلك الفعل أما فعل
 القلب أعني الاعتقاد
 ما تصافه بصفات الكمال
 والجلال أو فعل اللسان
 أعني ذكر ما يدل عليه
 أو فعل الجوارح

عنه اللفظ بمعنى المفعول الموصوف بكونه دال على الاتصاف لا مقارنة القدرة
الحادثة تلك الحركات فظهر ان التجدد ثلاث أمور والمقارنة والحركة والمفعول
والموصوف بكونه فعلا للسان نفس الحركة لانفس مقارنة القدرة الحادثة
للمحركة ولا المفعول فمع براد أن الموصوف بكونه يشعر بتعظيم المنعم هو اللفظ بمعنى
المفعول لانه الذي يدل على الاتصاف بصفات الكمال لا الذكركم بالمعنى المتقدم
فيجاب بأن براد بالذ كرمعنى المذكور الذي هو المفعول وضافته لما بعده للبيان
وتسميته فعلا للسان باعتبار كونه ناشئا عن فعله فتدبر (قوله وهو الاتيان) فيه
شيء وذلك أن فعل الجوارح هو الافعال التي هي الحركات الدالة على الاتصاف
بصفات الكمال لا الاتيان الذي هو أمر اعتباري الذي هو تعلق القدرة الحادثة
بتلك الحركات وأيضا فالاتيان المذكور ليس هو الشعور بالتعظيم بل الشعور هو
نفس الحركات فالخاص من ذلك أن يقول الاتيان بما أتى به والباء في قوله يا فعال
للتصوير (قوله يا فعال الخ) أي جنس افعال لانه يكفي فعل واحد (قوله دالة على
ذلك) أي على اتصافه بصفات الكمال والجلال (قوله وهذا الى آخره) أي فبين
الحمد العرفي والشكر المفعولي الترادف كان الانعصام على الشاكر أو غيره (قوله
وأما اصطلاحا) أي اصطلاح الشرع لاختصاص المتعلق بالله تعالى والحاصل أن
الاصطلاح في الحمد مغاير للاصطلاح في الشكر (قوله صرف الى آخره) يشمل
كأقال بعضهم صرفه في جميع أوقات النعمة ويحتمل ولو في بعضها والاول متعذر
أو تعسرفانه يقتضى أنه لا يتحقق الشكر الا بصرف اللسان للشكر في جميع اجزاء
زمن وجوده ولا خفا في تعذر هذا أو تعسره والاحتمال الثاني يلزم عليه كثرة
الشاكرين فينا في قوله تعالى وقليل من عبادى الشكور اللهم الآن براد بالصرف
هنا أنه لا يصرفه في معصية انتهى ويجاب بما أفاده خسرو من ان القلة باعتبار صيغة
المبالغة وأما نفس افراد الشاكرين فكثير فلا منافاة على الاحتمال الثاني (قوله
ما أنعم الله الى آخره) ما موصولة والعائد محذوف أي جميع ما أنعم الله به عليه أي العبد
وقوله من السميع بيان لما (قوله الى ما خلق الله أي الذى أو شئ خلقه الله) أي ما ذكر
من السمع والبصر وغيره من الاجل ما فصدوق ما مطالعة مصنوعات مثلا الآن
الندرج أخل بابرازا ضمير لان الصلة أو الصفة لم تجر على ما كتبتين (قوله وأعطاه)
عطى على خلق والضمير المستتر عائذ على الله تعالى والبارز مفعوله الثاني والمفعول
الاول محذوف الذى هو العبد وتقدر العبارة من أوله صرف العبد جميع ما أنعم الله
به عليه من السمع والبصر وغيره الى شئ من صفة ذلك الشئ أن الله تعالى خلق

وهو الاتيان يا فعال دالة على
ذلك وهذا هو الشكر لغة
وأما اصطلاحا فهو صرف
العبد جميع ما أنعم الله عليه
من السمع والبصر وغيره ما
الى ما خلق الله وأعطاه
لأجله

ما ذكر من السمع وغيره وأعطى ما ذكر لاجله أى لاجل ذلك الشيء ويجوز روجه
 آخر وهو أنك تقول الى شيء من صفة ذلك الشيء أن الله خلق العبد وأعطى
 العبد ما ذكر من السمع والبصر وغيره لاجله أى لاجل ذلك الشيء الذى
 هو عبارة عن مطالعة المصنوعات مثلا كاتين (قوله كصرف النظر الى آخره)
 أى البصر (قوله الى مطالعة الى آخره) أى الاطلاع على ما فى مصنوعاته من دقائق
 الصنع العجيب والحكمة الانيقة (قوله الى تائق) أى سماع (قوله ما يبنى) أى
 أو امر ونواهى واخبارات تخبر عن مرضاته وفى العبارة تسامح والمراد تدل على رضاه
 أى تدل على فعل ما يرضيه (قوله والاجتناب معطوف على مرضاته) أى وتدل
 على ترك ما يرضيه الذى هو المناهى كالزنا وشرب الخمر ونحو ذلك وعدى
 الاجتناب بعن وان كان متعديا بنفسه بدليل ان تجتنبوا كبارا الى آخره اتفق
 من معنى التجاوز أى والتجاوز عن مناهيه والفاها رانه جمع نهى على غير قياس بمعنى
 المنهى عنه (قوله فالنسبة الخ) هذا التفريع فاصرو ذلك ان المتقدم أربعة أمور حمد
 لغوى وحمد عرفى وشكر لغوى وشكر عرفى فالحمد اللغوى يؤخذ مع كل واحد
 مما يمد به فيحصل ثلاث نسب ثم يأخذ الحمد العرفى مع كل من الاثنين بعده
 فيحصل نسبتان ثم يؤخذ الشكر اللغوى مع ما بعده فيحصل نسبة فتكون جملة
 النسب ستة وقد ذكر الشرح نسبتين وهوان بين الحمدين عموم وخصوصا من وجه
 يتعمان فى ثناء باسان فى مقابلة احسان وينفرد الحمد اللغوى عن الحمد الاصطلاحي
 فى ثناء باسان لا فى مقابلة احسان كأن يحمده لكونه يقرأ القرآن قراءة جيدة
 وينفرد الحمد الاصطلاحي فى فعل جارية أو قلب فى مقابلة احسان وبين الشكرين
 عموم وخصوصا مطلقا فكل شكر اصطلاحى شكر لغة ولا عكس فاذا صرف جارية
 اللسان فقط لكون المولى منعما فهو شكر لغة لا اصطلاحا وترك أربعة ونقول
 فى بيانها ان النسبة بين الحمد اللغوى والشكر اللغوى العموم والخصوص الوجهى
 لان الحمد العرفى هو عين الشكر اللغوى وبين الحمد اللغوى والشكر الاصطلاحي
 العموم والخصوص المطلق فكل شكر اصطلاحى حمد لغوى ولا عكس وبين الحمد
 العرفى والشكر اللغوى الترادف وبين الحمد العرفى والشكر الاصطلاحي العموم
 والخصوص المطلق فكل شكر اصطلاحى حمد عرفى وليس كل حمد عرفى شكرا
 اصطلاحى (قوله صفة لله) أى وصف مؤكدا فان قلت النعت مشتق والموصول
 جامد قلت النعت أما مشتق أو مؤؤل به والموصول أى مع ما بعده مؤؤل بالمشتق
 أى المبتدى (قوله أو يدل) أى يدل مطابق فان قلت المبدل منه على نية الطرح

كصرف النظر الى مطالعة
 مصنوعاته والسمع الى تائق
 ما يبنى عن ذاته والاجتناب
 عن منهياته والنسبة بين
 الحمدين عموم وخصوص
 من وجه وبين الشكرين
 عموم مطلق (الذى) اسم
 موصول صفة لله أو يدل منه

فيلزم أن يكون اسم الجلالة في نية الطرح مع أنه الاسم الأعظم على ما في ذلك من
 الخلاق قلت معنى كون المبدل منه في نية الطرح أن المظن أنه في الاخبار البديل
 لكونه مقيداً ما لم يقده المبدل منه وإن كان المبدل منه أقوى وأشرف من البديل
 وذلك لأن اسم الجلالة مدلوله الذات فقط (قوله والابتداء معناه الاختراع أي فني
 قول المصنف ابتداء الخ) اختراعه أي أوجده من غير تقدم مثال أي وليس المراد
 بقوله ابتداء أبدأه أو لا لأن الله ابتداء أشياء قبله فان قلت في القرآن بدأ فلم عدل
 المصنف عنه قلنا ليس تبعيداً باللفاظ وانما هو بالمعاني وابتداء أوبد أي فني (قوله
 بنعمته) الباء لله أحبة أي بدءاً ملابساً لانعامه من ملابسة الخاص بالعام إشارة
 أن ذلك البدأ لا يجب على الله تعالى وانما هو انعام وكرم منه ويجوز أن تكون
 الباء لاسببية والتقدير أوجده بسبب نعمته أي تعلق قدرته بوجوده بسبب ارادة
 وجوده الذي هو نعمته من المولى لا واجب عليه (قوله والالاب الخ) الاحسن وأل
 (قوله لاستغراق الجنس) أي أفراد الجنس فيه ود على من جملة على عيسى وأدم
 بعده وقوله وصوره في الارحام أي أغلب الافراد فلا يراد آدم (تبيينه) انما خص
 الانسان وإن كان مامن موجود كما قال بعض الاولاد عليه نعمة لا شرفيته على غيره
 (قوله مشتق من التأنس) لأن أفراداً بآنس بعضها ببعض وظاهر أن ذلك لا يقتضي
 حصر التأنس فيه لا نأخذ الحيوانات بآنس بعضها ببعض والظاهر أن الجن كذلك
 دون الملك وحرره (قوله وقيل من النسيان) أي لانه ينسى ما كان متذكراً له
 والظاهر أن الجن كذلك وهل الملائكة كذلك وعبارة تتسمى الانسان انساناً
 لظهوره وضده الجن خلفائه وقيل لنسيانه وقيل تأنسه اه وقال الشاويح في شرح
 العقيدة والانسان مشتق من الظهور إلى آخر ما ذكرته فقضية الاحترار عن الجن
 في القول الاول الحصر أي حصر النسيان والتأنس في الانسان على بقية الاقوال
 لأن الاصل الجريان على سنن واحد قد بر (قوله والنعمه الخ) مراده تفسير المادة
 بقطع النظر عن هيئته لأن النعمة في المصنف بالكسر لا غير (قوله ما أنعم الله به على
 العبد) يجوز أن يراد العبد المتقدم ذكره وهو الانسان وإن يراد عبد الإيجاد لما قاله
 بعض انه مامن موجود الاولاد عليه نعمة (قوله ويقفها التعم) أي الترفه أفاده
 القاموس (قوله السرور) حالة نفسانية تحصل للانسان عند وجود ما ينتظره
 (قوله وظاهر كلامه الخ) أي يحمل ال للاستغراق وأنت خير بأن كلام المصنف
 انما هو في نعمة الوجود فقط فلا يتأتى ما قاله شارحنا رحمه الله (قوله أما في الدنيا
 فواضح) لانه يتلذذ بأنواع المأكول والمشرب وغير ذلك أي أغلب أفرادهم فلا يراد

وجهة (ابتداء الانسان
 بنعمته) صلته والابتداء
 بمعنى الاختراع والالاب
 واللام في الانسان لاستغراق
 الجنس والانسان مشتق
 من التأنس وقيل من
 النسيان والنعمه بالكسر
 النون ما أنعم الله على العبد
 به ويقفها التعم ويقفها
 الدمور وظاهر كلامه وهو
 مذهب الاكثر ان الكافر
 منهم عليه في الدنيا والآخرة
 أما في الدنيا فواضح وأما في
 الآخرة فلان

المريض الذي أضناه المرض فصار لا يقدر على تناول ما فيه لذة أو كل افراده ونقول
 الكافر المذكور تلذذ باعتبار ما يعقبه من أنواع الآثمة (قوله وعذاب)
 عطف تفسير (قوله فكان نعمة) أي ما ذكر من النعمة والعذاب (قوله إلا أنه
 لا يقال الخ) أي عرفاً ولا ينبغي أن يقال شرعاً لقول مكروه أو خلاف الأولى وهذا
 هو الظاهر (قوله وغضب) أي من الله وعطفه على ما قبله مرادف لأن الغضب هو
 الانتقام حيث لوحظ أنه صفة فعل وأما الوعد بزيادة الانتقام يكون صفة ذات (قوله
 وذهب الأشعري) هو على أبو الحسن المالكي المذهب (قوله لأن صيره الخ) من
 ذلك يعلم أن الخلف لفظي فن قال أنه منع عليه في الدنيا نظر إلى ما هو فيه فاطعاً
 النظر عما يؤول إليه الأمر وفي الآخرة نظر إلى أنه ما من عذاب الاثم ما هو أشد
 منه ومن قال ليس منعاً عليه في الدنيا نظر إلى ما يؤول إليه الأمر وفي الآخرة نظر
 إلى ما هو فيه فاطعاً النظر عن كون الله عز وجل عنده ما هو أشد من ذلك ثم بعد
 كسبي هذا وجدت ابن حجر في شرح الأربعين مصرحاً بأن الخلف لفظي فله الحمد
 فن نفي كونه لفظياً يصب (قوله بمعنى وشكلاً) لأحاجة لقوله بمعنى لأنه لا يتوهم من
 اللفظ غير ذلك التعبير (قوله موضع وقوع نقطة) في العبارة خرازة لأن قوله وهو
 موضع وقوع يؤذن بأن النقطة تقع فيه وهو موضعها وقوله بعد في فرج الأنثى متعلق
 بوقوع فهو صريح بأن الفرع موضع الوقوع لا الرحم وبكسر الجواب بتقديره مضاف
 أي موضع انتهاء وقوعه إلى آخره (قوله سمي) أي موضع إلى آخره أو الرحم بمعنى
 الذات وقوله بذلك أي بالرحم بمعنى اللفظ لا بمعنى الذات في العبارة استخدام (قوله
 لا نعطف الخ) المناسب لقوله وحنوه أن يقول لعطفه ويعطف عليه وحنوه عطف
 مرادف أي على طريق المجاز قال في المصباح حنت المرأة على ولدها تحنى وتحنو
 حنوا عطف وأشفقت انتهى (قوله وحنوه) عطف مرادف (قوله مراعاة لفظ
 الإنسان) إذ لفظه واحد (قوله مراعاة لاهني) لأن معناه الأفراد كلها لأن آل
 الإنسان متفرق ومراعاة لاهني بعد مراعاة اللفظ فصيغة لقوة المعنى بخلاف العكس
 (قوله وهي الاتقان) هو الاتيان بالشيء على الوجه المناسب من كل وجه فالحكمة على
 هذا التفسير من صفات لا فعل (قوله وقيل الخ) آخره لضعفه وذلك أن الباء أمان
 تجعل لاه صاحبة أو لاسيية فيرد على الأول أن كلام العلم وتعلقه قديم والاصطحاب
 يؤذن بالحدوث لأن التصور حادث والاصل تساوي المقتضى وعلى الثاني أنه
 يؤهم أنه صفة تأثير كالقدرة وليس كذلك بخلاف تفسيرها بالاتقان فإنه صفة فعل
 وهي حادثة فيصح الاصطحاب ولا يجعل الباء عليه لاسيية لأن الاتقان ليس صفة

ما من قوة وعذاب الاثم
 ما هو أشد منه فكان نعمة
 هذا الاعتبار إلا أنه لا يقال
 أنه في نعمة لأنه في محل انتقام
 وغضب وذهب الأشعري
 إلى أنه غير منع عليه لأن
 مصيره إلى النار (وصوره)
 بمعنى وشكلاً على صفة
 أرادها (في الأرحام) جمع
 رحم وهو موضع وقوع نقطة
 المذكور في فرج الأنثى سمي
 بذلك لانعطفه وحنوه على
 ما فيه وأفرد الضمير البارز
 وإن كان المصور في الرحم
 غير واحد مراعاة لفظ
 الإنسان وذكر الأرحام
 بلفظ الجمع مراعاة للمعنى
 والباء في بحكمته لاه صاحبة
 أي صوره صاحباً بحكمته
 وهي الاتقان وقيل العلم

تأثير كالقدرة حتى يكون سبباً بل هو مقارن لتصور يرتقده (قوله ومن حكمته)
 أي اتقانه رجوع للتفسير الأول وأتى بمن إشارة إلى أن هناك شيئاً آخر ومنه خلق
 البصر وجعله في أعلى جسده لئلا يكون منفعته أعم وجعل عليه أجفاً ما كالاغطية
 تقيه من الآفات وجعلها مقركة تنطبق وتنفتح بمقدار حاجته - وجعل في أطرافها
 شعراً تمنع لذغ الذباب والمهام إذا نزلت عليهم وجعلها زينة لها كحلية ما يحلى وجعل
 عظم الحجاب بارزاً عليهم سائياً مائداً يرفع عنها الأنس الطيفة في شكلها (قوله بحر
 الطعام والشراب) أي إذا كانا حارين أو يبردهما إذا كانا باردين أو أن لها في ذاتهما
 حرارة (قوله وجعل غذاءه في سرتيه) لقرين من معدته فلا كلفة عليه في الغذاء
 بخلاف ما لو جعل من فيه (قوله إلى رفق الإنسان) أي ارتفاعه وقوله به الضمير راجع
 للرفق الواقع في المصنف بمعنى المنفعة المرتفق بها فحاصل المعنى فنظر إلى ارتفاع
 الإنسان بما يرتفق به من المنفعة جعله عائداً إلى الإنسان (قوله ومن نظر إلى أن
 الله جعل له ذلك) أي خلق له ما يرتفق به أعاده عليه والمعنى وأبرزه إلى شيء يرتفق
 الإنسان به مضافاً إلى على جهة المطلق وخلاصته أن الرفق في المصنف عبارة
 عن المنفعة التي يرتفق الإنسان بها التي خلقها الله تعالى له على كلا الوجهين
 ولا يخفى أن رجوع الضمير لله على هذا فيه تكلف فالأنسب جعل الضمير عائداً
 على الإنسان فقط وذهب نت إلى أن الرفق مصدر مضاف للفاعل أو المفعول
 وهو أحسن (قوله أظهر) أي من العدم لا وجود فالرفق لحق به في بطن أمه وبعد
 خروجه أما الأول فقد تقدم وأما الثاني فلأنه جعل له جبراً وطناً وثدياً هالسا
 وجعل بينها بين المرحمة والمذوبة إذ لو كان أحدهما فقط لسمه بارداً في الصيف
 سخناً في الشتاء ويجوز أن يقال أظهره من ضيق إلى سعة أي من بطن أمه إلى
 خارجها (قوله من حلال وحرام) أي فالرزق على الصحيح عام فيما ينتفع به من حين
 يخاف إلى أن يموت حلال أو حرام وفات المعترلة لا يكون الاحلال وهو باطل (قوله
 ما لم يكن يعلم إلى آخره) ما سمع موصول أو منكرة موصوفة قال في شرح العقيدة وهذا
 يدل على أن الإنسان محمول على الجهل حتى يعاير العلم (قوله وهي الشهادة) أي
 لا اله الا الله محمد رسول الله وهذا التفسير ضعيف كما قاله الشارح في شرح العقيدة
 (قوله وهو ما يدرك بالنظر الخ) المناسب أن يقول وهو ما يحصل بالنظر وذلك
 أن الذي يقال فيه يدرك انما هو المعلوم لا العلم النظري المقصود تفسيره والنظر
 ترتيب أمور معلومة لتأدي إلى مجهول كترتيب العالم متغير وكل متغير حادث المردى
 إلى أن العالم حادث الذي هو المجهول وقوله والاستدلال هو إقامة الدليل فهو عطف

ومن حكمته تعالى أن جعل
 وجهه إلى ظهر أمه لئلا
 يتأذى بحر الطعام والشراب
 وجعل غذاءه في سرتيه وجعل
 أنفه بين فخذه ليتنفس
 في فارغ (و) الضمير المستتر
 في (أبرزه) عائداً إلى الله تعالى
 والبارز على الإنسان والمجروح
 بالإضافة في (إلى رفقه) يحتمل
 عوده على الله تعالى وعلى
 الإنسان فنظر إلى رفق
 الإنسان به جعله عائداً إلى
 الإنسان ومن نظر إلى أن الله
 تعالى جعل له ذلك أعاده عليه
 ومعنى أبرز أطهر - ورفق
 عام في جميع ما يرتفق به
 (و) أبرزه إلى (ما) أي الذي
 (يسره) الله (له من رزقه)
 من حلال وحرام (وعلمه
 ما لم يكن يعلم) وهي
 الشهادة وقيل العلم
 النظري وهو ما يدرك
 بالنظر والاستدلال

وقيل العلم الضروري
كالذوق والشم والسمع
والبصر واللمس والجوع
والعطش (وكان فضل الله
عليه عظيماً) وفضله تعالى
اعطاء شئ بغير عوض
بخلاف غيره فإنه إنما يعطى
شئاً رجاء للثواب أما
في الدنيا وأما في الآخرة
ومن فضله عليه أن أوجده
بعدم العدم وأن يجعله حيواناً
ولم يجعله جاداً وأن يجعله
إنساناً ولم يجعله بهيمة
(ونبهه بأنار صنعته) أي
أيقظ الله الإنسان وجعل له
عقلاً يستدل به على أن
للمصنوع صانعاً صنعته
وهذا التنبيه واقع في القرآن
قال تعالى وفي أنفسكم أفلا
تبصرون

لازم على ما رزوم (قوله وقيل العلم الضروري) هو الذي لا يتوقف على نظر ولا على
استدلال (قوله كالذوق) قال سعد الدين الذوق قوة إدراكية لها اختصاص
بإدراك لطائف الكلام ومعانيه انتهى وفي العبارة حذف والتقدير كالعالم
الحاصل بالذوق وغيره من الحواس (قوله والجوع والعطش) أي والعلم بالجوع
والعطش وغير ذلك من القروح والنم وغيره ما وخلصته أن العلم الضروري أشياء
أحدها ما يحصل بالحواس كعلمك ببياض زبد أو سواد مثلاً ثانياً ما يتعلق بالأمور
الباطنية كعلمك بجوعك أو عطشك وهذا ما ذكره الشارح فالثالث ما كان أولياً
كالمعلم بأن الواحد نصف الاثنين وغير ذلك مما هو مذكور في علم الميزان لأن العلم
الضروري هو الذوق وما عطف عليه كما هو ظاهر عبارة الشارح رحمه الله تعالى
(قوله بخلاف غيره الخ) هذا مشكل بأهل المرتبة العليا فإنهم لا يرجون ثواباً في الدنيا
ولا أخرى ويحجب بأنهم وإن لم يرج بفعله ذلك إلا أنه يعلم أن الله وعد الطائع بالثواب
ووعده لا يتخلف فهو راجع للثواب بحسب نفس الأمر وإن لم يقصد (قوله أن جعله
حيواناً الخ) أي فالحيوان أفضل من الجماد من حيث أنه يرزق بالاكل والشرب
ويتلذذ (قوله وأن جعله إنساناً ولم يجعله بهيمة) فإن قلت الكافر جعله بهيمة أحسن
له لأن ما آله إلى العذاب الدائم قلت الكافر هو الذي ضيع نفسه باختياره الكفر
الموجب للعذاب الدائم (قوله ونبهه الخ) في العبارة حذف كما قال ابن ناجي والتقدير
ونبهه بأنار صنعته على وجوده ووحدانيته وغير ذلك من صفاته اهـ (قوله صنعته)
أي إيجاده فالآثار تتعلق الصنعة المفسدة بالإيجاد فهي صفة فعل فالإضافة
حقيقية ويجوز أن تكون الإضافة للبيان أي آثار هي صنعته أي مصنوعة ثم بعد
صكتي هذا وجدت عجب أفاده فله الحمد ويجوز وجه ثالث وإن لم يترض له عجب
وهو أن المراد بالصنعة المصنوع وآثارها احتوى عليه من بديع الحكم (قوله
وجعل له) عطف تفسير على ما قبله (قوله يستدل به) أي بنبهه لأنه الدليل
كما هو المتبادر من قوله يستدل به (قوله على أن للمصنوع) أي من حيث احتواؤه
على بديع الحكم وهو الوجه الثالث الذي أشرنا له سابقاً وإلى يشير صاحب
الجوهرة بقوله فانظر إلى نفسك الخ أي فاذا انظر في المصنوع وما اشتمل عليه
من بدائع الحكم علم أن وجوده ليس من ذاته بل من صانع أحكمه وأتقنه
(قوله وهذا التنبيه الخ) فيه شئ، وذلك أن مراد المصنف أن الله نبه الإنسان
بهذه الآثار من حيث أنه أوجدها وجعل له عقلاً على أن لها صانعاً واحداً ثانياً
باقياً إلى غير ذلك لأنه نبهه بالآيات القرآنية حيث يقول وفي أنفسكم الخ فالمراد

أن يقول وهذا التنبيه وقعت الإشارة له في القرآن بقوله الخ قوله وفي أنفسكم أي
وفي أنفسكم في حال ابتدائها وتلقاها وبواطنها وظواهرها من بدائع الخلق ما تغير
فيه الأذهان أفلا تبصرون نظرمعتبر فليس قوله وفي أنفسكم متعلقاً بقوله تبصرون
بل هو خبر مبتدأ محذوف دل عليه ما قبله أي وفي أنفسكم آيات (قوله واختلاف
الليل والنهار) أي بالجمي، والذهب والزيادة قوله نقصان (قوله آيات) أي دلالات
على قدرته ووجوده ووحدة وعلمه وتخصيص الثلاثة كما قال بعضهم لشمولها
(قوله الآيات) أي القول (قوله أي غير ذلك الخ) أي وانظر إلى غير ذلك
من الآيات أن أردت الزيادة فلا تعتقد قصر التنبيه على خصوص ما ذكر (قوله
على السنة) جمع لسان وهو ترجمان القلب يخبر بما فيه والسنة جمع قلة مراد منه
جمع الكثرة لأن جمع القلة من ثلاثة إلى عشرة والرسول أكثر من ذلك وارتضى
تت أن المراد بها اللغات الثلاثة سريانية وعبرانية وعربية (قوله المرسلين)
جمع مرسل بمعنى رسول (قوله منه أنه قطع عذره) أي فذلك قال بعض الشيوخ
وحقيقة المعنى أن الله لم يترك له شيئاً في الاعتذار يتسلك به فالحكمة فيه للسلب أي
أزال عذره فلم يبق له اعتذار حيث أرسل له الرسول أه (قوله بتقديم الرسول
إليه) أي بإرسال الرسول إليه حيث بينوا الحلال والحرام والمتشابهة فمضى المصنف
وقطع عذره بنسبى وورد على السنة المرسلين رد كرمج وجهها آخر وهو أن المعنى
بالسبغ في المعذرة على السنة المرسلين وليس في المصباح والقاموس ما يفيد الوجه
الاول (قوله وهذا الاعتذار) أي الذي هو عبارة عن سلب العذر (قوله واقع
في القرآن) أي وقعت الإشارة له في القرآن فهو نظرياً ما تقدم (قوله لا يكون الخ)
أي لتنتفي الحججة على الله للناس أي لا يبقى لهم حجة على الله بعد إرسال الرسول (قوله
إنسان) أي لاجن ولا ملك وأما قوله تعالى يا معشر الجن والإنس الخ فالمراد من
أحمدكم وهم الإنس (قوله أوحى إليه بشرع) حذف الفاعل وهو الله تعالى للعلم به
(قوله بشرع) كان معه كتاب أم لا نسخ لشرع من قبله أم لا (قوله يخبر) يعقب الباء
أي أوحى إليه بشرع فمفيل بمعنى مفعول ويصح أن يقرأ بالسكسر لأنه يخبر بكونه نبياً
ليحترم (قوله خاصة) ليس من تمام التعريف والاقتضى المباشرة بين الرسول والنبي
فراده أنك تقتصر في تعريف النبي على قولك يخبر بالغيب ولا تزيد وأمر بالتبليغ
كما زدت في تعريف الرسول أي أن النبي يخبر بالغيب ولا بد سواء أمر بالتبليغ أم لا
(قوله ولا ينكس) أي لغوا بحيث تقول وكل نبي رسول بل ينكس منطوقاً وهو
أن بعض النبي رسول (قوله وعدة الأنبياء الخ) الحق أنه لا يعلم عدتهم إلا الله

أن في خلق السموات والأرض
واختلاف الليل والنهار
آيات لأول الألباب إلى
غير ذلك من الآيات
(واعذر) الله (إليه) على
السنة المرسلين (منه أنه قطع
عذره بتقديم الرسول إليه
وهذا الاعتذار واقع في القرآن
قال الله تعالى لا يكون للناس
على الله حجة بعد الرسل جمع
رسول وهو أنسان أوحى
إليه بشرع وأمر بالتبليغ
والنبي يخبر بالغيب خاصة
فكل رسول نبي ولا ينكس
وعدة الأنبياء

تعالى وما ورد في بيان العدة متكلم فيه (قوله مرفوعا) حال من ما أي حالة
 كون ما في صحيح ابن حبان مرفوعا أي للنبي صلى الله عليه وسلم يقابله الموقوف
 فالحديث المرفوع ما أسند للنبي صلى الله عليه وسلم صريحا وهو ظاهر وأوحكا
 كان أسند لاهب أي لأنه ليس ولأرى فيه مجال والموقوف ما أسند لاهب أي ولأرى
 فيه مجال أي بحيث يمكن أن يكون باجتهاد العاصي (قوله والرسل كلهم عجم الخ)
 أي يتكلمون باللغة العجمية الأولاء الخمسة فأنهم يتكلمون باللغة العربية
 فالمراد بالعجمية ما يشمل السريانية والبرانية فالسريانيون خمسة وأدريس ونوح
 ولوط وإبراهيم ويونس والعبرانيون بنو إسرائيل وهم يعقوب ومن ولا وتردد
 بعضهم في آدم وإسحاق ونحوه ما ظهر له أن آدم سرياني وإسحاق
 كذلك قيل إن إبراهيم تكلم باللغة العبرانية والسريانية ثمة نقل تت عن بعضهم
 أن جميع الأنبياء من ولد إبراهيم الأنمانية آدم وشيث وأدريس ونوح وهود وصالح
 ولوط ويونس وكلهم من بني إسرائيل الا عشرة الثمانية المذكورة وإبراهيم وإسحاق
 اه قلت وأيوب أيضا فإنه ذكر بعضهم أنه من ذرية العيص أي يعقوب (قوله كان
 في المنام) والسفر بين الله ورسوله جبريل كما أفاده بعضهم (قوله الحمد أي
 الاجتهاد في الامر وهو يقع الجيم كافي الصباح وبالكسر كافي القاموس) قوله
 وهم على ما في الكشف الخ أي فهم تسعة ومقابل ما في الكشف ما قاله ابن
 عطية من أنهم خمسة ونظامهم تت فقال

محمد إبراهيم موسى كليمه * ونوح وعيسى هم أولوا العزم فأعرفا

قال تت ولم يعد أي صاحب الكشف منهم نبيا محمد صلى الله عليه وسلم قال
 الأقفسي بناء على ما قاله ابن عطية لوى إلى جميعهم كان في المنام الأولوا العزم
 الخمسة فإنه كان يوحى اليهم في النوم واليقظة اه (قوله نوح صبر على أذى قومه) أي
 ألف سنة الا خمسين عاما وانظر هذا مع أن نوحا دعا على قومه فلما كان من أول امرم
 لم يدع على قومه وأجيب بأنه لما أعلمه الله بأنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن
 دعاء عليهم والمقصود بهذه الجملة أعني قوله صبر على أذى قومه ونظيره ما سياتي
 تحقق ما ادعاه من أن هؤلاء أولوا العزم (قوله صبر على النار) أي على الإلقاء فيها
 لأنه صبر على النار بالفعل بحيث طرح فيها وهي تحرق لقوله تعالى كوني بردا وسلاما
 (قوله وذبح ولده) أي على الأرمذ ذبح ولده لأن ولده لم يذبح (قوله وإسحاق على الذبح)
 أي بناء على أن الذبح إسحاق وهو قول الامام مالك وبوافقه حديث في الجامع
 الصغير ونصه الذبح إسحاق قط في الأفراد عن ابن مسعود والبرار وابن مردويه الخ

على ما في صحيح ابن حبان
 مرفوعا مائة ألف وأربعة
 وعشرون الفا الرسل منهم
 ثلاث مائة وثلاثة عشر
 وفي رواية ثلث مائة
 وأربعة عشر وفي رواية
 وخمسة عشر والرسل كلهم
 عجم الا خمسة محمد صلى الله
 عليه وسلم وإسماعيل
 وهودا وصالحا وشعيبا
 والوحى إلى جميعهم كان
 في المنام الأولوا العزم أي
 الجد والبنات وهم على ما
 في الكشف أي نوح صبر على
 أذى قومه وإبراهيم صبر
 على النار وذبح ولده
 وإسحاق على الذبح

وقاعدته ان قط لادار قطي ويؤيده ايضا ما في حديث عن عائشة ان آدم لما تيب
 عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح وفدى اسحاق عند الظهر فصلى
 ابراهيم اربعاً فصارت الظهر وبث عزير فقبل له كم ليش فقال يوما فرأى الشمس
 فقال أو بعض يوم فصلى اربع ركعات فصارت العصر وغفر له اود عند المغرب
 فقام فصلى اربع ركعات فجهده فجلس في الثالثة فصارت ثلاثاً وأقول من صلى
 العشاء الاخيرة نبينا صلى الله عليه وسلم اه نقل هذا الحديث العلقمي فان قلت
 فإما معنى ما جاء في حديث انا ابن الذبيحين على هذا القول قلت أفاد بعض الشيوخ
 أنه يكون فيه مجاز حيث أطلق مالاخي أبيه الأعلى على أبيه الأعلى وقيل اسماعيل
 وهو أكبر من اسحاق وهو قول الجمهور كما ذكره الجلال المحلى بل نسبته بعض
 لاهل السنة فقال واسماعيل على الذبح لانه الذبيح على مذهب اهل السنة
 لا اسحاق اه (قوله وذهاب بصره) ليس المراد به أنه عمى كما يتبادر من العبارة
 بل دفرق الماء في عينيه بحيث يترأى أنه عمى وفي الواقع ليس كذلك (قوله
 وايوب على الضر) أي على المرض الذي حصل له (قوله وموسى قال له قومه
 انا لادر كون) أي لما خرج موسى ببني اسرائيل الى البحر وخرج فرعون بمجنوده
 وراه وترأى الجمعان قال له قومه انا لادر كون أدر كنا فرعون وجنوده قال كلا
 أي فهو ذو عزم حيث لم يبال بفرعون وقال كلا (قوله وداود بكى على خطيئته
 الخ) عن ابن مسعود رضي الله عنه انه كان ذنب داود أنه التمس من الرجل الذي
 هو اورياه أن ينزل له عن امرأته قال اهل التفسير كان ذلك مباحا غير ان الله تعالى
 لم يررض له ذلك لانه رغبة في الدنيا وازدياد في النساء وقد أغناه الله تعالى عما أعطاه
 من غيرها وتلك المرأة أم سليمان كما قاله بعض المفسرين وقيل خطبها اورياه ثم
 داود فآثرها اهلها فكان ذنبه ان خطب على خطبة أخيه مع كثرة نسائه قلت
 ويحمل ذلك على أنه كان جائزاً في شرعه أي فهو ذنوباً حيث استمر بكى على هذا
 الامر الذي لم يكن مما تملك المدة الطويلة (قوله وعيسى لم يضع لبنه على لبنه)
 قال في الصحاح اللبنه التي يبنى عليها والجمع لبن مثل كلمة وكلم قال ابن السكيت
 ومن العرب من يقول لبنه ولبن مثل لبدة ولبد اه أي فعزم عيسى على أنه لم يضع
 لبنه على لبنه أفصح به الشارح في شرحه للمقيدة (قوله وقال لها) أي الدنيا فالرجع
 اما كان متقدماً في عبارته أو معلوماً من قرينة الحال (قوله معبرة) المعبر بكسر الميم
 ما يبر عليه من سفينة أو قنطرة كما في المصباح فعبارة في كلام شارحنا بكسر الميم
 والمعنى ان الدنيا محل عبور فيها لا آخر (قوله فاعبروها) أي فاذهبوا منها لا آخر

ويعقوب عيسى لم يضع لبنه
 وذهاب بصره ويوسف على
 الحب والسبعن وايوب على
 الضر وموسى قال له قومه
 انا لادر كون قال كلا ان موسى
 وداود بكى على خطيئته
 وعيسى لم يضع لبنه على لبنه
 وقال انها معبرة فاعبروها
 ولانه مرورها

ولا تفسر وهما لانه لا فائدة في تعبير دارما لما الى الخراب فالصواب السعي الى الباقي
الذي لا يفنى (قوله الخيرة بتسكين التفتية وفتحها) أى وكسر الخاء وهل كل منها
مصدر واو اسم مصدر واو بالفتح مصدر وبالسكون اسم مصدر واو بالعكس أقوال وعلى كل
فهو نعت للمرسلين اما بتأويله باسم المفعول كما قرره الشارح حيث قال أى المختارين
أو أنهم نفس الاختيار بمبالغة أو انه على حذف مضاف أى ذى اختبار على حد زيد
عدل (قوله وظاهر كلامه أوفيه) يجوز أن تكون أو للشيء أى أشك في كونه ظاهراً
كلامه بحيث يحتمل خلاف التبادر منه أو نصلاً لا يحتمل ويجوز أن تكون للاضرب
أى بل نصه ففهم أولاً أنه ظاهر ثم ظهر له أنه نصه فأضرب اليه اضرباً بطلاياً (قوله
يقضى تفضيل الانبياء) فيه نظير تفضيل الرسل لقول المصنف أسنة المرسلين
الحج الآن يقال له ذاهب الى اتحاد النبي والرسول وحاصل ما فى المسئلة على القول
الراجح ان خواص الأديين وهم الانبياء والمرسلون أفضل من خواص الملائكة
وهم الاربعة المقربون ميكائيل وجبريل واسرافيل وعزرائيل وخواص الملائكة
أفضل من عوام البشر وهم الصحابة والمؤمنون وعوام البشر أفضل من عوام
الملائكة وهم غير الاربعة المتقدم ذكرهم قال به منهم والتفضيل حيث قيل به
يكون باعتبار كثرة الثواب ويوافقه ما نقل عن الفخران الخلاف فى التفضيل بمعنى
أيهما أكثر ثواباً على الطاعات اه وفي كلام الاقسانى ما يفيد ان الملائكة يباينون
على القول بأنهم يكافئون (قوله ومقابلته) وهو ان الملائكة أفضل من الانبياء
(قوله واختاره بعض أهل السنة) أى كالباقلانى والرازى (قوله من لبيان الجنس
الحج) أى المختارين الذين هم خلقه هذا معناه ولا يخفى ما فيه لانهم ليسوا خلقه اذ أن
يريد مبالغة أى فجعلهم نفس خلقه بمبالغة يفيد تفضيلهم على سائر خلقه الذين
منهم الملائكة (قوله وعلى الثانى لا تبعيض) أى الذين اختارهم الله للتبليغ وهم
بعض خلقه أقول ولا يخفى ان هذا لا يفيد ان الملائكة أفضل من الانبياء بل يقال
ان اختارهم للتبليغ من بين خلقه يؤذن بافضليتهم على سائر خلقه (قوله واستثنوا
الحج) أى ولا عبرة بقول الزمخشري ان جبريل أفضل من نبيناه ماله مرد وباطل خارج
للاجماع فلا يعتد به (قوله ولا ريب) عطف مرادف على قوله شك وأراد به مطلق
التردد (قوله انظر ما قاله هنا الحج) أى من قوله وأعذر اليه أى الى الانسان الحج فانه
يفيد ان الرسل أرسلت للانسان فقط فينادى قوله بعد الباعث الرسل الى العباد
الشامل للانسان والجن ويجاب بأن آل فى المرسلين الجنس أى أعذر للانسان
فقط على ألسنة هذا الجنس المتفق فى غير نبيناه فان الارسل الجن من خصوصيات

(الخيرة) بتسكين التفتية
وفتحها صفة للمرسلين أى
المختارين الذين اختارهم
الله تعالى للتبليغ (من
خلفه) وظاهر كلامه أوفيه
يقضى تفضيل الانبياء على
الملائكة وهو المختار عند
أهل الحق ومقابلته لاه معتزلة
واختاره بعض أهل السنة
وعلى القول من فى كلام
الشيخ لبيان الجنس وعلى
الثانى لا تبعيض واستثنوا
من هذا الخلق نبينا محمداً
صلى الله عليه وسلم فان
الاجماع منعقد على أنه أفضل
مخلوقات الله تعالى من غير
ذلك ولا ريب تنبيه انظر
ما قاله هنا مع قوله بعد
الباعث الرسل اليهم أى
الى العباد

نينا وقوله فيما يأتي الباعث الرسل الخ معناه الباعث جنس الرسل الى جنس
 العباد فيصدق به يكون بعض الرسل لبعض العباد كغير نينا بالنسبة للانفس
 ويكون بعض الرسل لكل العباد كنيينا فانه ارسل لكل وأجاب بعضهم بقوله
 ليس في العبارة حصص فتدبر (قوله لان العباد يدخل الخ) أشار بقوله يدخل فيهم
 الى ان هناك شيئا غير الانس والجن داخلهم الملائكة كما ذكره بعضهم انه خص
 بالرسالة للانفس والجن والملائكة على اصح اقوال بل أفاد بعضهم انه مرسل
 لجميع الانبياء والامم السابقة من لدن آدم الى قيام الساعة ووجه البارز
 وزاد انه مرسل الى جميع الحيوانات والجمادات وزيد على ذلك انه مرسل الى نفسه
 نص على ذلك الحليمي (قوله ان العقل يحسن ويقبح) أي يدرك الحسن والمقبح
 لانه المحسن والمقبح بذاته وخلاصته كما أفاده بعضهم أنهم يقولون المدرك للحسن
 والمقبح العقل ونحن نقول لم يدرك ذلك الامن الشرع فالمحسن والمقبح هو الله تعالى
 بانعقاد وفي ظني ان في كلام بعضهم ما يفيد خلافة الحاصل ان الاعذار عندهم
 لا يتوقف على الارسال بل هو موقوف بالعقل الا ان الشرع جاء مؤكدا فيما ادركه
 العقل بالضرورة كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار او بالنظر كحسن
 الكذب النافع وقبح الصدق الضار وقيل بالعكس وجاء معينا لما عقل فيما خفي
 عليه كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال فتدبر (قوله
 وفساد قول البراهمة ان العقل يغني الخ) أي فهم يتكرون للرسل فلا يحكم بكفرهم
 دون المعتزلة فلا يتكرون فهم مسلمون على الاصح (قوله ونسب بالعطف بالفاء الخ) فيه
 ان العطف بالفاء قد تجرد عن السببية كقولك جاء زيد فمرو ففدس ملزوما للسببية
 حتى يأتي التنبيه فتدبر (قوله هدى من الخ) أي فأرشد وبين الطريق لمن وقع حاله
 كون تلك الهداية المأخوذة من هدى ملتبسة بفضله من التباس الجزئ بالكلية
 أو ان الباء بمعنى من أي من افراد فضله ليست واجبة عليه وكذلك الترفيق
 من فضله هذا على مغايرة الهداية للترفيق وأما على عدمها فالمعنى فهدى من اراد
 توفيقه أي وفق من اراد توفيقه حال كون ذلك التوفيق ملتبسا بفضله على ما تقدم
 (قوله على ان ما قبله سبب) وهو التنبيه والاعذار (قوله لان التنبيه والاعذار
 سبب) لم يقل سببا مع انه مقتضى الظاهر اشارة الى ان مجموعها سبب واحد
 لان كل واحد منها لا يترتب عليه ما ذكرناه وبين فتدبر (قوله في الهداية) متعلق
 بقوله سبب وقوله لقبولها أي لاجل قبولها او عند قبولها (قوله والاعراض الخ)
 المناسب لقوله لقبولها الخ أن يقول والاعراض عنه ما أي لاجل الاعراض

لان العباد يدخل فيهم
 الانس والجن وفي قوله
 على السنة الرسالية تنبيه
 على فساد قول المعتزلة ان
 العقل يحسن ويقبح وفساد
 قول البراهمة ان العقل يغني
 عن الرسل ونسب بالعطف
 بالفاء في قوله (فهدى من
 وقبح فضله وأضل من خذله
 بعده) على أن ما قبله سبب
 كقولك سمى فسجدوا فلما
 كان ذلك لان التنبيه
 والاعذار سبب لقبولها
 في الهداية والاعراض
 عنها سبب

في العواية والهداية الارشاد
والبيان ومنه قوله تعالى
اناهدياه السبيل أى بيناله
طريقي الخير والشر وقيل
الهداية والتوفيق لفظان
بمعنى واحد وهو خلق القدرة
على الطاعة والضلال
والخذلان بمعنى واحد وهو
خلق القدرة على الكفر
فهذه الهة المتهدى محض فضل
من الله تعالى ليس عوضا
عن شيء ولا سابقة استحقاق
للعبد اذ لا يجب عليه سبحانه
وقد سألني شيء والاضلال
والخذلان عدل منه والعدل
ما لا فاعل أن يهمله من غير
حرج عليه والله سبحانه وتعالى
مالك لجميع الاشياء ولا حرج
عليه فيها ولهذا انى عن نفسه
الظلم بقوله تعالى وما يربك
بظلام للعبيد وتبين هذا الرد
على المعتزلة اثنانين بأنه
يجب عليه رعية الصلاح
والاصح فان قيل الهة بمعنى
البيان عامة للموفق وغيره
فلاى شيء خصه بالموافق
قلت أجيب بأن الموفق لما
انتمى بالهداية دون الضال
صارت في حق الضال كالعدم

أو عند الاعراض عنها في العواية أى ان التنبية والاعذار سبب في الهداية لاجل
قبولها أو عند قبورها وسبب في العواية لاجل الاعراض أو عند الاعراض عنها
(قوله والعواية) يقع الغيب خلاف الرشد كما أفاده في المصباح (قوله والبيان)
عطف تفسير على الارشاد والهداية بهذا المعنى شاملة للكفر أيضا (قوله بمعنى
واحد) أى فهم مترادفان (قوله خلق القدرة على الطاعة) أراد بالقدرة العرض
المقارن للفعل فلا حاجة الى قيد والداعية اليها وقيل خلق الطاعة وهو الاصح لان
العبد يكون موثقا بها كما أفاده بعض والخلاف المذكور في معناها شرعا وأما لغة
فهو التأنيف (قوله وهو خلق القدرة على الكفر) أراد بها العرض المقارن (قوله
فهذه الهة المتهدى) أى ارشاده والبيان له على الاول أو توفيقه على الثاني (قوله
محض فضل) من اضافة الصفة للموصوف أى فضل محض وقوله ليس عوضا توضيح
لقوله محض فضل (قوله ولا سابقة استحقاق) أى ولا استحقاق سابق فهو أيضا
من اضافة الصفة للموصوف وعطفه على ما قبله مغاير لان الاول معناه ان العبد
لم يفعل مع مولاه شيئا تكون تلك الهداية عوضا عنه ومعنى الثاني الذى هو العطف
ان العبد لا يستحق عند الله تلك الهداية لذاته لا في مقابلته شيء (قوله اذ لا يجب الخ)
علة لقوله محض فضل (قوله سبحانه) أى أنزهه تنزيها (قوله تعالى) أى ارتفع
(قوله ولهذا) أى ولكونه مالم يعلم ان الآية المذكورة ذكر بعضهم
في تفسيرها ما نصه فلا أعذب عبدا بغير ذنب اه فلا آية على هذا مسوقة بالنظر
للعبد لا بالنظر لكونه مالم يكاتبه كيف يشاء الذى كلام الشارح فيه اذ
لو نظر لذلك مجاز أن يعذب ولو بدون ذنب فلا يناسب ايراد الآية فان قلت ظلام
مرغمة مبالغة معناها كثير الظلم فالنفي مقتضى على القيد الذى هو كثرة الظلم
فيعيد ثبوت أصل الظلم له والغرض نفيه قلت أجيب بجوابين الاول ان ظلام
من باب النسب كما رأى ذى تحريف المعنى وما يربك بمنسوب للظلم الثاني ان المبالغة
متعلقة بالنفي أى اتنى الظلم عن المولى انتفاء مؤكدا والاشكال مبنى على انها
متعلقة بالنفي فتدبر (قوله رعية الصلاح الخ) الصلاح ما قابله فساد كقابلية الانعام
بالعقاب والاصح ما قابله صلاح كقابلية الانعام بدسار بالانعام بدسارهم وفى المقام
كلام آخر فلا حاجة الى جلبه (قوله فلاى شيء الخ) هذا بناء منه على ان الهداية
بمعنى الدلالة وأما اذا أريد بالهداية الوصول بالفعل فلا يرز ذلك السؤال والاولى
حمل المصنف عليه كما فعله بعضهم لانه لا يجوز الى سؤال مع مناسبتة لقوله بعد
وأصل من خذله بعد له لان معنى أصل خلق قدرة المصية في قلب من أراد خذله

قال عجم ولا يصح تفسيره بعدم بيان ما يريق الخير والشر اذ من لم يبين له طريق الخير والشر ليس بمخذول (قوله أى هيا الخ) من هيا الفرس لاركوب اذا ألجمها كذا أفاده بضمهم (قوله المزمين) أى الكاملين في الايمان لقوله بعد فآمنوا الخ (قوله وقيل معنى يسهون الخ) قال عجم ان هذا أخص من الاول اذ قدسيا للشخص فعل الطاعة مع غيره ما عليه اه والظاهر انه يرجع للاول لان التيسير بمعنى التهيئة بمعنى رغبتهم في الطاعة بحيث يرون ساهولة عليهم (قوله فيهم) أى ناسه فيهم وقوله مجبولة لهم أى ومجبولة لهم اذ حرف العطف يجوز حذفه اختيارا على التحقيق أو حال من الضمير في جعلها أو الضمير في فهم أى معبودة ومعروزة فيهم والظاهر ان هذا على القلب أى جعلهم مجبولين عليها أى معبوعين عاينها قال في المصباح جبه الله تعالى على كذا من باب قتل فطره انتهى (قوله حتى تكون الى آخره) حتى تعيلية فدخلوا على غائية (قوله عند ارادة لفرق بين الايمان والكفر) أى اذا أرادوا ان يفرقوا أى يميزوا بالعرف بين الخصلة الحميدة التي يصير بها الانسان ناجيا والخلصة التي يكون بها لانسان كافرا يبرون عن الخصلة الحميدة بالايمان دون الاسلام فلذلك أتم المصنف التعبير بالمؤمنين على التعبير بالمسلمين وفيه ان هذا لا يتم الا اذا كان المقام مقام فرق بين الايمان والكفر ولم يكن ذلك ويمكن ان يقال ان قوله بذكر الايمان أى بذكر هذه المادة في ضمن التعبير باؤمنين وكأنه قال لجريان العادة بذكر المؤمنين عند ارادة الفرق بين ذي الايمان وذو الكفر بذكر أوصاف هذا أو أوصاف هذا أى اذا أرادوا ان يذكروا أوصاف هذا أو أوصاف هذا يبرون بالمؤمنين دون المسلمين وهذا الذي قررناه بالنظر لعبارة وأما نت فقد عبر بأمر واضح لا يحتاج لشكاف لانه قال وعبر بالمؤمنين دون المسلمين لجريان العادة بذكر الايمان لامة مقابلة بينه وبين الكفر اه (قوله بمعنى فتح ووسع) كذا في القاموس الا انه هنا مستعمل في مجازة وهو هيا القلوب للايمان (قوله أى قلوب الخ) فيه اشارة الى ان الصدور مجاز من استعمال اسم المحل وهو الصدر على الحال وهو القلب وأراد بالقلب القل اذ هو أى القلب قد يطلق كما في الشارح في شرح العقيدة ويراد به العقل كما يطلق ويراد به اللهمة وذكره نت بقوله والقلوب جمع قلب ويقع على اللهمة الصنوبرية وعلى المعنى القائم بها وهو العقل عند القائل بأنه محله وسمى قلبا لتقابلها بين الخواطر الواردة عليه اه والصنوبرية بفتح الصاد كما هو مضبوط بالقلم في نسخة من التصاح معتمدة الضبط وقوله المزمين أى الكاملين في الايمان أى من يؤول أمرهم الى الايمان الكامل هيا قلوبهم لذلك

(ويسر) أى هيا المؤمنين
(ليسرى) أى لاطاعة وقيل
معنى يسرى قلوبهم فعل
الطاعة بأن جعلها فيهم
مجبولة لهم حتى تكون
أهون الامور وانما قال
المؤمنين دون المسلمين
لجريان العادة بذكر الايمان
عند ارادة الفرق بين الايمان
والكفر (ونرى) أى
ووسع (صدورهم) أى
قلوب المؤمنين (لأن كرى)

الايمان الكامل وجملة الايمان على الكامل لقوله به - فآمنوا الخ ففي عبارة
 مجاز الاول ويجوز ان يكون باقيا على حقيقة أى ان المتصفين بأصل الايمان وعلم
 الله انه يكمل ايمانهم - فآمنوا الخ لمكمل الايمان (قوله أى الايمان) اعلم ان الذكرى
 مصدر واختف العلماء فيما المراد به هنا فقال بعضهم انه الايمان ورجح ولذلك اقتصر
 عليه شارحنا وقيل انه الموعظة وقد اقتصر عليه تت (قوله أفن شرح الله صدره
 للاسلام) يؤخذ من موافقة لفظ المصنف للفظ الآية مع تفسيره الذي كرى بالايمان
 ان الاسلام نفس الايمان فيكون مفيد الترادفهما ولذلك قال ابن عمر الذي كرى الايمان
 ويؤخذ من هذا ان الايمان والاسلام شئ واحد قال تعالى أفن شرح الله صدره الخ
 اه ومن مبتدأ خبره محذوف دل عليه قوله فويل للناسية كذا قال البيضاوي قال
 الشهاب أى كى ليس كذلك أو كى قسى قلبه (قوله فهو على نور من ربه) أى ثابت
 ومستقر على نور قال الشهاب على البيضاوي والنور مستعار للهداية والمعرفة كما
 يستعار ضوء الظلمة اه وأنت خير بان الهداية والمعرفة محصل الايمان الذي جعل
 مرادة للاسلام فهاصله ان النور نفس ذلك الاسلام الذى هو الايمان فصرح به
 تنويرا بشأنه حيث كان نوراً من ربه مع ان المحل للضمير (قوله اذا أنزل الله النور
 فى القلب الخ) قال الشهاب والمراد بالنور فيه أى فى الحديث الهداية واليقين اه
 أى اذا أراد الله انزال النور فى القلب فنه ووسعه أى هياً لقبول ذلك النور فلا
 تخالف بين الآية والحديث فتدبر (قوله وعلامته) كذا فى نسخة يظن بها العصة
 وعلامته بدون لفظ من أى علامة الانزال المأخوذ من أنزل والفتح المأخوذ من فتح
 ثم أقول وهذا يؤذن بأن الاسلام فى الآية مراده الاسلام الكامل فيوافق كلام
 المصنف (قوله لدار الخلود) أى الآخرة (قوله والقيافى) أى التابعد (قوله عن دار
 الغرور) أى الباطل التى هى عبارة عن الدنيا (قوله والاستعداد) أى والتهيء
 للموت قبل حصوله (قوله فآمنوا) ليس الضمير راجعاً للمؤمنين كاذب اليه
 بعضهم بل لمن هدام ويصح ما ذهب اليه بعضهم بتكاف وهو ان يراد بالمؤمنين من
 اراد ايمانهم ولعل الحامل لبعضهم على ما ذكره عدم لزوم اختلاف مرجع الضمير
 اذ ضمير يعلموا ووقفوا المؤمنين كذا ذكره هج (قوله بألسنتهم) متعلق بقوله
 فآمنوا من باب التوكيد كقولهم أصررت بعينى وسمعت بأذنى وناطقين حال من
 الضمير فى آمنوا (قوله وبقلوبهم) متعلق بقوله فآمنوا أى مصدقين فالأخلص هنا
 ليس بالمعنى المصطلح عليه عندهم الذى فيه أقوال فقيهل انه ترك حب المدح على
 العمل وقيل انه ترك الشك والشك وانفاق وقيل انه سر بين العبد وربه لا يعلم

أى لا ايمان قال صلى الله
 عليه وسلم لما سئل عن قوله
 تعالى أفن شرح الله صدره
 للاسلام فهو على نور من ربه
 اذا أنزل الله النور فى القلب
 فنه ووسعه وعلامته
 العمل لدار الخلود والقيافى
 عن دار الغرور والاستعداد
 للموت قبل نزوله وعطف
 قوله فآمنوا بالله بألسنتهم
 فناطقين وبقلوبهم مخلصين
 وبآذانهم به رساله وكتبه
 عاملين

عليه ملك فيكتبه ولا شيء ان فيفسده لان المصنف جعل الايمان مركبا
من ثلاثة أمور النطق والعمل وقد دل عليها كلامه صريحاً بقوله ناطقين وعاملين
فلو فسر بالمصطلح عليه لم يلزم منه التعرض للتصديق صريحاً بتدبيره كالاولى
ان يقدم الاخلاص على النطق وان كانت الواو لا تقتضي ترتيباً (قوله بجيشه الخ)
أي فغطف قوله فآمنوا على قوله فهدى من وفقه بناء على ان المراد بالهداية
مطلق الدلالة فهي سبب وإيمانهم بالله مسبب أفاده عجم وفيه ان العطف بالفاء
ليس مستلزماً للسببية (قوله وفيه تقديم وتأخير) التقديم والتأخير في الاحوال
الثلاثة لافي الحال الاخيرة فقط فلا وجه للتخصيص (قوله القواصل) جمع فاصلة
وهي في الشرع بمنزلة القافية في الشعر (قوله وهي حلية الكلام) أي زينة الكلام
أي يترين الكلام بها (قوله وهو خلاف الخ) أقول لا مخالفة وان مراده هنا بالايان
الايان الكامل وما سياتي مراده به أصل الايمان (قوله وهذا هو المشهور) أي
ما ذكره آخر من كونه مركباً من اثنين فقط هو المشهور وقد علمت ان لا مخالفة
ثم أقول والمشهور خلاف ما ادعى انه المشهور اذا المشهور ان ايمان الذي يكون به
ناجياً من العذاب المخلد التصديق القلبي فقط وان لم ينطق لكن بحيث لو طلب
منه النطق لاقى به ولم يأت (قوله فيجزيه عن ذلك الاشارة) أي فالاشارة قائمة
مقام النطق الذي لا بد منه في الايمان أي فلا يكون مؤمناً عند الله الا اذا أتى
بتلك الاشارة هذا على ما ادعى انه المشهور وأما على ما قلنا انه المشهور فهو ومن
وان لم يشترعنا لا يعرف كونه انتقل من الكفر الى الايمان الا بالاشارة (قوله وهو
الايان) اعترضه عجم بالقصور حيث قال وتعلم المؤمنون الذين علمهم الله وهو المعرفة
وحقيقة الايمان وشرائع الاسلام واقتصر الشاذلي في الصغير على الايمان فقال
ما علمهم الله تعالى وهو الايمان اه وفيه قصور اه كلام عجم بقي بحث وذلك
ان الايمان قد علمت انه الايمان الكامل وهو ثلاثة أشياء تصديق وقول وفعل وليس
التصديق تعلمها تليماً يظهر بل القصد الاتصاف بها فالوجه ان يجعل قوله وتعلموا بحجاز
عن الاتصاف أي وانصفوا وتجاوز بقوله ما علمهم عن ايجاد الله ذلك الايمان فيهم
والنقد يروا تصفوا بالايمان الذي أوجده الله فيهم ويمكن ابقاء الكلام على
حقيقته وبقدرة ضاف في قوله الايمان أي شرائع الايمان نعم بردائه لا معنى لتعلم المعلم
لهم قلناه معنى عبارته شرعوا في تعلم ما وجب تعلمه عليهم أفاده عجم (قوله المواظبة
على الشيء) هو ما ذكر من الواجب والتدبؤ والمحرم والمكروه والملازمة
على الواجب والمندوب من حيث الفعل والمحرم والمكروه من حيث الترك

لجيشه عجمي السبب عن
السبب وفيه تقديم وتأخير
التقرير وعاملين بما أتتهم به
رساله وكتبه وانما قدم
المجور وعمل المتعلق به
لتستقيم له القواصل وهي
حلية الكلام وظاهر كلامه
هنا وفي آخر باب ما تنطبق به
الائسنة ان الايمان مركب
من ثلاثة أشياء النطق
والتصديق والعمل بالجوارح
وهو خلاف ظاهر كلامه
أول الباب المذكور انه
مركب من الاولين فقط وأما
الثالث فشرط كمال لا شرط
صحة وهذا هو المشهور
وتوله بالسننهم ناطقين
خرج مخرج الغالب لان ذلك
انما يكون في حق من يتأق
منه انطق وأما غيره فيجزيه
عن ذلك الاشارة (وتعلموا)
أي المؤمنون (ما علمهم) الله
تعالى وهو الايمان (ووقفوا
عند ما حدث لهم) وهو الواجبات
والمندوبات والمحرمات
والمكروهات فالوقوف هنا
معنوي وهو المواظبة على
الشيء والملازمة له والمداومة
عليه ووقفوا على الواجبات
والمندوبات

وترك المباح لانه لما جاز فعله وتركه لم يكن فيه حد (قوله بالامتنال) قال في القاموس
 امتثال أمره اطاعته والبال للتصوير أى مصورا الوقوف في جانب الواجب والمندوب
 بالمطاعة أى فعلها ما وكذا يقال في قوله بالاجتناب أى تركه ما وبسبب قدرنا هذا ينفع
 ما قال عجم متعقب العبارة الشارح ونصه وهو أى كلام الشارح بقيدان من صدر
 عنه فعل الاوامر واجتناب النواهي لا على وجه المواظبة بأفعالها الموت لا يكون
 واقفا على الحدود وعبارة غيره في ذلك بقيدان ذلك من الوقوف لانه فسر به العمل
 بالاوامر واجتناب النواهي ثم قال بقى شىء آخر وهو انه على ما ذكره الشاذلى يقال
 ما حكمه اعتبار الامتنال في جانب الاوامر دون النواهي مع ان الثواب في كل منهما
 يتوقف على الامتنال والخروج من عهدة كل منهما ينصف بحصول كل منهما
 وان لم يكن على وجه الامتنال اهـ تنبيه ما ذكره المصنف والشارح بالنظر
 للخروج من العهدة لا بالنظر لاثواب وعده وأما بالنظر لذلك فنقول ان ما توقف
 صحته على نية ثاب اذا قصد الامتنال أو لم يقصد شيئا لان قصد عدم الامتنال
 وامام لا يتوقف صحته على نية كرد المغضوب وأداء الديون فيتوقف حصول
 الثواب فيه على قصد الامتنال لان لم يقصد شيئا أو قصد عدمه وهذا كماه بالنظر
 لما ورد وأما المنهى فتوايه يتوقف على نية الامتنال في الترك وأما الخروج من العهدة
 فيحصل بمجرد الاجتناب فكذا ذكره بعضهم وفيه مخالفة لما ذكره عجم فراجع
 (قوله واستغنوا الخ) لازم مما قبله من قوله ووقفوا عند ما حدث لهم (قوله بالنص
 الخ) اعترضه عجم بقوله ولو قال بالدليل بدل قوله بالنص فيه ما كان أحسن لان
 التعریم والتعليل قد يدل عليهم النص وقد يدل عليهم ما غيره من باقى الأدلة أى
 كالمقياس والاستحسان اهـ أقول ويمكن التجارب بأن مراده بالنص فص الأئمة
 فيشمل باقى الأدلة لا ما ورد من كتاب أو سنة حتى لا يشمل تسمية لم يتكلم على الفعل
 الذى لم يرد فيه نص بحمل ولا تعریم هل يكون حلالا أو يوقف عنه وهذا قولان
 في المسئلة لكن بعد ورود الشرع لانه لا حكم قبل الشرع ولا فرعا خلافا
 للمثلة في تحكيمهم العقل قبل ورود الشرع اهـ (قوله وهنا انتهى الكلام على
 آية الخ) فيه دلالة ظاهرة على ان بيان سبب التأليف ليس من الخطبة مع ان
 منها ان الخطبة ما تقدم امام المقصود فيشمل سبب التأليف وغدير ذلك ولعل
 الكتاب الخطبة اسم لما احتوى على الثناء على الله وما تعلق به (قوله هذا
 لان مسمى الإشارة راجعة الى ما فى الذهن ولو كانت الخطبة متأخرة عن التأليف
 الالفاظ وهى اعراض تقضى بمجرد النطق بها (قوله كلمة

بالامتنال وهـ الى المحرمات
 والامتناعات بالاجتناب
 (واستغنوا) بنى استغنوا
 (بأجل الله لهم) بالنص
 (عما حرم عليهم) بالنص
 وهنا انتهى الكلام على
 الخطبة ثم مرع بين سبب
 تأليف هذا الكتاب فقال
 (اما) كلمة افتتاح ونصل
 بفصل بها بين الكلامين من
 أراد ان يتكلم بكلام غير
 الذى هو به (بد) ظرف
 مبنى على الف

افتتاح) أي دال على أن ما بعدهما كلام مفتوح أي منقطع عن الذي قبلها فلا يرد أن يقال إن قوله افتتاح ينافي قوله فصل لأنه يشعر بأنها وقعت أولا ونفط فصل يشعر بسبق كلام وجوابه ما أشرنا له من أن معنى كلمة افتتاح أن ما بعدهما كلام منقطع عما قبلها (قوله أعاننا الله الخ) النون ما للمتكلم ومعه غيره من جملة المسلمين وقوله بعد واياك من عطف الخاص اهتماما به لكونه السائل أو لأعظمه إشارة إلى جواز التعاطف بالعلم فقد جاء الاثر ليس منا من نيتنا طم بالعلم ودعنا ليس منا من لم يعتقد أن الله تعالى جعله عظيما بالعلم حيث جعله محلا له وموصوفا به ولم يستزل به بحيث يمنعه منه واياك أن تفهم أن معنى التعاطف رؤية النفس مرتفعة على الغير محترمة فإن هذا منهي عنه كذا قال عجم (قوله وهو الشيخ محرز) بفتح الراء قاله ابن ناجي (قوله وهي الجوارح السبعة) السمع والبصر واللسان واليدين والرحلان والبطن والفرج وجعلت ودائع تشبيها لها بالودائع من المال يجامع الحفظ من التلف والضياع فاستعمال الأعضاء المذكورة في غير ما جعلت له تاف لها وضياع وودائع جمع وديعة فصيحة بمعنى مفعولة (قوله بامتنال المأمورات الخ) متعلق بقوله حفظ والباء للسببية (قوله وأعاننا على حفظ الخ) تفن المصنف رحمه الله تعالى في التعبير دفع الالتماس بالسكران في رعاية في الودائع والحفظ في الزرائع مع أن معنى رعاية حفظ (قوله ما ودعنا الخ) حاصله أن كلامنا الجوارح السبعة والزرائع مودع المكلف مأمور بحفظه لكن حفظ أحدهما يستلزم الآخر فالجمع بينهما التأكيد (قوله جمع شريعة الخ) هي لغة الطريقة وشربها الحكم الشرعي فقول الشارح وهي الأحكام تفسير لأشرايع الذي هو الجمع لا تفسير للمفرد فتأمل في المقام تقف على المراد والحكم يطلق ويراد به الأحكام الخامة الإيجاب والندب والتعريم والكراهة والإباحة ويطلق ويراد به النسبة التامة ككسبوت الوجوب الذاتية في قولك النية واجبة (قوله بالآتيان) الباء للسببية (قوله جواب أما) فيه أن شرط الجواب أن يكون مستقبلا بالنسبة لشرطه وهما ليس كذلك وأجيب بأن في العبارة حذفاً والتقدير أما بعد فاني قائل لك سألتني (قوله ما يجب تقديمه) مراده بالوجوب تأكد التقديم (قوله من الثناء على الله الخ) أي فما تقدم من قوله فأمروا بالله الخ ثناء على الله كالذي قبله وإن كانت تلك الأفعال مستندة لبره عز وجل (قوله أن أكتب لك) أي اصنف لك وعدل عنه إلى الكتب وأضعا لما في التعبير بالتأليف من الأشعار بالتعظيم المنهي عنه أي عند عدم قصد التحدث بنعمة المولى (قوله جملة) أي طائفة

(أما نال الله) أي خلق لنا
قدرة على الطاعة
والخطاب في قوله (واياك)
وغيره مما سياتي لمن سأل
تألف هذا الكتاب وهو
الشيخ محرز (على رعاية)
أي حفظ (ودائمه) ربي
الجوارح السبعة بامتنال
المأمورات واجتناب المنهيات
(و) أعاننا على (حفظ
ما ودعنا من شرائعه) جمع
شريعة وهي الأحكام
بالاتيان بأن أمورات فرضا
كانت أو سنة أو فضيلة وترك
المنهيات محرمة كانت
أو مكروهة (فانك) جراب
أما التقدير أما بعد تقديم
ما يجب تقديمه من الثناء
على الله تعالى والصلاة على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فانك سألتني (أن
أكتب لك جملة مختصرة)

من المسائل المقصودة للسائل وهو بمجملته دون الحمل معاه الواقع اشعارا بقلتها
 (قوله وهي القليلة اللفظ) تفسير للمختصرة أى فلا اختصارا تعبير باللفظ القليل
 عن المعنى الكثير والفرق بينه وبين الاقتصار ان الاختصار ما ذكر والاقتصار
 الاثنان ببعض الشيء دون بعض ثم يرد بحث وهو ان الجملة الموصوفة بما ذكر
 عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وقوله القليلة اللفظ
 يقتضى أن يكون للالفاظ المخصوصة لفظ ولا يصح والجواب ان اللفظ الموصوف
 بالقلة يراد منه أجزاء ذلك اللفظ الموصوف بالجملة فحصل الاختلاف بالاجمال
 وانه تفصيل (قوله ثم بين الخ) فيه ان قوله من واجب تبين أن يتدبر فيه احكام
 وانتقد يرمن احكام واجب امور الديانة والجملة المذكورة ليست نفس الاحكام
 بل دالة على الاحكام فالمخلص ان يقدّمه مضاف آخرى من دال احكام واجب الخ
 (قوله امور) جمع أمر بمعنى الشأن فيشمل الاقوال وغيره لان امور الديانة التي
 سيذكرها منها القول وهو النطق بالشهادتين ومنها الاعتقاد بالقلب ومنها افعال
 الجوارح وازداده واجب الى امور من اضافة البعض للكل لان الواجب بعض
 امور الديانات وازداده امور الى الديانة للبيان أى امور هي الديانة وأل في الديانة
 للاستغراق فطابق البيان المبين والديانة العبادة (قوله باعتبار أنواع العبادات)
 المناسب أن يقول باعتبار أنواع العبادة لان الأنواع للعبادة التي هي الجنس
 لا العبادات لانها انفسها ويحاط بأن الاضافة للبيان أى أنواع هي العبادات (قوله
 مما تنطق به الالسنه) حال من واجب أى حالة كون ذلك الواجب بعض
 ما تنطق به الالسنه وأنت خير بأن اللسان آلة النطق وكذا يقال فيما بعده فيكون
 اسناد النطق الى اللسان مجازا عقليا وكذا يقال فيما بعده (قوله كالشهادتين) أى
 ما صدقهم الاله الذي يتعاقب به النطق وكذا يقال فيما بعده (قوله كالإيمان الخ)
 ظاهره ان الإيمان معتقد وليس كذلك (قوله كالصلاة) أى الهيئة المعهودة
 خارجا عنها المعمولة للجوارح (قوله وما يتصل الخ) المراد الاتصال رتبة لان رتبة
 السنين بعد رتبة الواجبات وان فعلت قلبها أو وحدها كالسكر وفواله والاستسقاء
 (قوله للعهد) أى الخارجى المتقدم ذكره فهو اظهار في محل الاضمار أى وما يتصل به
 ونكتته أنه لو أضمرت توهم رجوعه لما تعمله الجوارح فقول من ذلك حال من ما
 أو من الضمير المستتر في يتصل أى والذي يتصل بالواجب حالة كون ذلك الذي يتصل
 بعض ما تعمله الجوارح أو حال من الواجب أى حالة كون الواجب مما تعمله الجوارح
 والاحتمالان متلازمان فاذا اعتبرت الواجب من أفعال الجوارح فالتصل به

وهي القليلة اللفظ الكبيرة
 المعنى ثم بين الجملة بقوله
 (من واجب أمور الديانة)
 وفي نسخة الديانات بصيغة
 الجمع مع باعتبار أنواع
 العبادات (مما تنطق به
 الالسنه) كالشهادتين
 والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر (و) مما
 (تعتقه القلوب) كالإيمان
 (و) مما (تعمل به الجوارح)
 كالصلاة وقوله (وما يتصل)
 معطوف على واجب واذلف
 واللام في (بالواجب) للعهد
 والاشارة في (من ذلك)
 عائدة على ما تعمله الجوارح

كذلك وإذا اعتبرته مما تنطق به الالسنه فالتصل به كذلك وإذا اعتبرت المتصل
 بالواجب من أفعال الجوارح يكون ذلك الواجب من أفعال الجوارح وهكذا وإنما
 قصر اسم الإشارة على ما تعلقه الجوارح لكونه بين المتصل بعديه قوله من السنن من
 مؤكدها ونوافله ورغائبها لأن الثلاثة إنما تتصل بالواجب من أفعال الجوارح فقط
 بخلاف ما تنطق به الالسنه الواجب فلا تتصل به رغبة وماتعتقده القلوب
 الواجب لا تتصل به سنة ولا رغبة والحاصل أن أفعال الجوارح فيها ما هو سنة
 وفيها ما هو رغبة وفيها ما هو فضيلة فيتصل جميع ذلك بالواجب منها وما تنطق به
 الالسنه فيه السنة كقراءة ما زاد على أم القرآن في الصلاة والفضيلة كالاستيعاب
 والتحميد والتكبير بالترغيب في السنة فالتصل بالواجب في حال كون ذلك الواجب
 مما تنطق به الالسنه السنة والفضيلة فقط وماتعتقده القلوب فيه الفضيلة فقط
 أي زيادة على الواجب فالتصل بالواجب حاله كون ذلك الواجب مما تنطق به
 القلوب الفضيلة فقط كاعتقاد فضل الأنبياء على الملائكة ونحو ذلك مما ينفع
 عمله ولا يضرجه له (قوله والواجب أحد أقسام الحج) فيه تسامح بل أحد أقسام
 الحكم الإيجاب لا الواجب لأن الواجب متعلق الأحكام (قوله أقسام الأحكام)
 الإضافية لبيان أي أقسام هي الأحكام نظير ما تقدم (قوله الشرعية) نسبة للشرع
 وفيه أن الشرع هو الأحكام وفيه نسبة الشيء إلى نفسه الآن يراد بالشرع الأدلة
 من كتاب وسنة مجازاً أو يراد به الشارع كذلك أي مجازاً والشارع حقيقة
 الله تعالى ومجازاً النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهو عندنا الحج) المحترز عنه
 الخفية لأن الشافعية يوافقونا على ترادف الفرض والواجب إلا في الحج
 وأما الخفية فالفرض يغاير الواجب حتى في غير باب الحج فالفرض ما ثبت بدليل
 قطعي والواجب ما ثبت بدليل ظني هكذا يقولون ثم إن في العبارة استقداً
 حيث أطلق الواجب أو لا مراد منه المعنى وأطلقه ثانياً وأراد به اللفظ لأن المرادفة
 إنما تكون بين اللفاظ فقط أي أن لفظ الواجب يرادف لفظ الفرض لأنهما
 ترادفاً على معنى واحد (قوله وهو) أي الواجب بمعنى المدلول الذي ترادف عليه
 اللفظان في العبارة استقداً (قوله ما يدح) أي يستحق المدح وإن لم يدح بالفعل
 وكذا يقال فيما بعد الآن يريد مدح المولى له (قوله فاعله) أي اختياراً فالمكروه
 على إخراج الزكاة لا يستحق مدحاً (قوله ويذم تاركه) ففاعل المكروه لا يذم
 وإن كان بلام أي اختياراً فمن تركه مكرهاً لا يذم وكذا يقال فيما بعد تنبيه هل نفقة
 الزوجة ونحوها من كل واجب لا يتوقف فعله على نية يتوقف المدح فيه على نية

والواجب أحد أقسام
 الأحكام الشرعية وهي
 خمسة الواجب وهو عندنا
 مرادف للفرض وهو ما يدح
 فاعله ويذم تاركه
 والأربعة الباقية الحرام

الامتثال كما قيل في الثواب أولا وهو الظاهر وحرر (قوله وهو ما يمدح تاركه) ظاهره وان كان تركه غفلة عنه أولم يكن غفلة لأنهم لم ينهوا بالامتثال والظاهر أنه لا يستحق ممدحا في الأولى وأولى إذا كان خوفا (قوله شرعا) هذا لا بد منه في الكل فلا وجه لتركه في غير ذلك (قوله وهو ما في تركه ثواب) يقال فيه ما قيل في المحرم (قوله وليس في فعله عقاب) نفي العقاب لا يلزم منه نفي اللوم لانه لا يلزم (قوله وليس في تركه عقاب) لا يخفى أيضا ان نفي العقاب لا يستلزم نفي اللوم اذ يترتب اللوم على ترك المندوب اختيارا (قوله ما تساوى طرفاه) أي ان طرف الفعل مساو لطرف اترك فليس في الفعل ثواب كالواجب والمندوب ولا عقاب كالحرام والالوم كالمكروه ولا في الترك ثواب كالمحرم والمكروه ولا عقاب كالواجب والالوم كالمندوب فتدبر (قوله وهي لغة الطريقة) محرمة أو مكروهة أو غيرهما (قوله وأظهره في جماعة) أي فعله في جماعة الخ في هذا التعريف شيء لانه لا يشمل النوافل والراغب فلو قال ما طلب طالبا غير جازم لشمول الكل ويكون قوله بعد من مؤكدها بيا نال السنة المعرفة ولا يخفى ان عدم التفرقة بين السنة وغيرها انما هو طريقة العراقيين لا المقاربة للفرق بينهما فهذا التعريف انما يأتي على من يفرق بين السنة وغيرها من الرغبة والنافلة (قوله وداوم عليه) قال عجم أي فهم منه المداومة عليه اه وأخرج بقوله وداوم عليه ما فعله في جماعة ولم يداوم عليه كالترابح فانه لا يسمى سنة (قوله بدل من السنن) الأولى ان يقول بدل من السنن باعادة من فالبدلية من مجموع التجار والمجرو ولا من المجرو فقط ثم لا يخفى أنه بدل بعض من كل باعتبار كل واحد لا بدل كل باعتبار المجموع والالوجب حذف الضمير من البدل لان بدل الكل لا يترن بالضمير بخلاف بدل البعض والاشتغال (قوله ما أكثر ثوابه) هذا غير مانع لانه يشمل الرغبة والمندوبات المؤكدة الآن يجاب بأن المراد ما أكثر ثوابه على غيره مما ذكر الذي هو النوافل والراغب (قوله كأنوتر) هو أكذب بعده (قوله والعبدن) ببيان الوتر في الأكذية وليس أحدهما أكذب من الآخر (قوله والكسوف) يلي العبدن في الأكذية وأما الخسوف فمستحب على المعتمد فالنسب اسقاطه والمراد صلاة الكسوف وصلاة الخسوف (قوله والاستسقاء) يلي الكسوف فتدبر المقام (قوله الزيادة) أي الزيادة على ما تقرر نبوة لا الزيادة على ما فرض من العبادة لقهوره (قوله ولم يجهده) أي بعدد أي يقصره على عدد معين بحيث تكون الزيادة عليه أو النقص عنه مقوثة بثواب عليه ولما كان هذا يصدق بالمداومة وليست مرادة قال ولم يداوم عليه فان قلت انه يلزم

وهو ما يمدح تاركه ويذم فاعله شرعا والمكروه وهو ما في تركه ثواب وليس في فعله عقاب والمندوب وهو ما في فعله ثواب وليس في تركه عقاب والمباح ما استوى طرفاه وقوله (من السنن) بيان لما جمع سنة وهي لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره في جماعة وداوم عليه (من مؤكدها ونوافلها وراغبها) بدل من السنن والمؤكد منها ما أكثر ثوابه كالوتر والعبدن والكسوف والخسوف والنوافل جمع نافلة وهي لغة الزيادة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجهده ولم يداوم عليه

من نفي التعديد نفي الدوام لان دوامه يستلزم تحديده ونفي الالزام يستلزم نفي
 المزوم فلا حاجة لقوله ولم يداوم عليه بعد قوله ولم يحده قلت لا يسلم ذلك لانه يراد
 بتعديده انه اذا زاد عليه أو نقص لانواب له أصلاً ولا يلزم من دوامه على شيء
 معين ذلك (قوله وهذا الرسم غير جامع الخ) ولذلك عرفه بعضهم بقوله واصطلاحاً
 ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ورغب فيه ولم يحده سره الذي لم يداوم عليه
 أو داوم عليه كأربع ركعات قبل الفجر وبعده وقبل العصر (قوله كان يداوم
 الخ) أي وبعد الظهر وقبل العصر لما تقدم (قوله التخصيص الخ) فيه نظر
 لان التخصيص هو الحث التام على الامر كما يفيد الصباح وهو ليس بالرغبة لغة
 اذ هي لغة ما رغب فيه (قوله على فعل الخير) الاولى حذف هذا القيد قال
 في القاموس والرغبة الامر المرغب فيه والعطاء الكثير اهـ (قوله رخصه) خرج
 الرخص عن قبل اظهر وبعده مـ لافان الشارع رغب فيه ولم يحده (قوله كصلاة
 الفجر) الكافي استقصائية لانه ليس عندنا الارغبية واحدة فاذن يكون قول
 المصنف ورغائبه سارداً منه الجنس المتفق في فرد (قوله والضمائر الثلاثة) أي
 التي في مؤكدها ونوافلها ورغائبها (قوله راجع للجملة) غير ظاهر اذ هو بصد
 ما يكون منه الجملة فالمناسب ان يكون الضمير عائداً على ما ذكر من الواجب
 والسنن لا بمعنى الواجب المتقدم المضاف لما بعده ولا بمعنى السنن المبينة بقوله
 من مؤكدها الخ بل بمعنى واجب وسنة غير ما تقدم كانت تلك السنن بالمعنى المصطلح
 عليه وهو ما قبل المستحب أو لا وهو المستحب لان ما ساقى في الآداب منه واجب
 كذا السلام وبعضه سنة وبعضه مندوب خلاصة المعنى أكتب لك جملة مختصرة
 من أربعة أمور من واجب أمور الديانة وما يتصل به من السنن ومن شيء
 من الآداب ومن شيء من أصول الفقه وتضع من ذلك ان قوله وشيء وما بعده
 مـ مطوف على قوله من واجب وأما قول الشارح مطوف على السنن فليس
 بظاهراً لان عطفه عليه يقتضي أنه من جملة ما يتصل بالواجب وليس كذلك تدبر
 المقام (قوله وبالذهب الخ) فيه شيء لانه يلزم عليه خروجها عن الجملة مع انها
 منها ويحاجب بأنه من عطف الجزاء على الكل (قوله قيل الخ) اتي بصيغة التثنية
 لما قاله الطيالسي نقلاً عن المصنف من ان المراد بالاصول الاحاديث المختصة
 الاسانيد أي المذوفة الاسانيد وبالغنون الآراء المنسوبة الى العلماء قال أبو عمران
 وهذا شاهد على خطأ من فسروا أصول الفقه بأهمات المسائل اهـ (قوله أهمات
 المسائل) أي المسائل السكينة التي تحت كل مسألة منها جملة مسائل فنقول الشارح

وهذا الرسم غير جامع
 لخروج نحو الركون قبل
 الظهر لما ورداه صلى الله
 عليه وسلم كان يداوم على
 أربع قبل الظهر والرغائب
 جمع رغبة وهي تسمية
 التخصيص على فعل الخبر
 والحث عليه واصطلاحاً
 ما رغب فيه الشارع وقده
 ولم يفعله في جماعة كصلاة
 الفجر والضمائر الثلاثة
 راجعة للسنن والضميمة
 في قوله (وشيء من الآداب
 منها) راجع للجملة وارا
 بالآداب ما ذكر آخر
 الكتاب من آداب الاكل
 والشرب ونحو ذلك (وجمل
 من أصول الفقه) بالجر
 عطف على السنن وبالذهب
 عطف على جملة مختصرة قيل
 أراد بأصول الفقه أهمات
 المسائل كمسئلة بيوع
 الآجال

كسئلة تمثيل لمفرد المسائل الكلية ودخل تحت السكاف مسئلة المكاتب والمدير
 ونحوه ما (قوله فهي أصل بالنسبة لما يخرج منها) أي لأنها البيع المتكرر
 على الوجه المخصوص أن أدى إلى محرم حرم والأفلاوه هذه كلمة يخرج منها فروع
 كثيرة (قوله وفرع بالنسبة لما أخذت منه) وهو الكتاب والسنة كما أفصح به
 بعضهم ويرد أنه لا حاجة لذلك في المقام ويجب أن هذا جواب ما يقال إن الرسالة
 مؤلفة في الفروع لافي الأصول فكيف يقول وجل من أصول الفقه فأجاب
 بما حاصله أن الأصولية التي ثبتت لها نسبية فلا ينافي أنها فرع بالنسبة لما أخذت
 منه من الكتاب والسنة (قوله يدل على أن هذا مراده الخ) المشار إليه ما تقدم
 من أن المراد بأصول الفقه أقسام المسائل (قوله وقونه) فان المراد بها الفروع
 ولا ريب في أن أصول الفقه بالمعنى المتقدم لها فروع ولا يراد أن يقال هذا المعنى
 متعق في قول من يقول أراد بأصول الفقه الأدلة وبالقانون ما يتفرع عليها
 لانه يقول المتبادر من الفروع أن المقابل لها قواعد كلية لأدلة قدبر (قوله
 مذهب الخ) هو في الأصل مصدر مسمى يطلق مراد به المكان والزمان والحدث ثم
 تعورف في الأحكام التي ذهب إليها امام من الأئمة فيكون مذهب في كلام المصنف
 بمعنى المذهب إليه لان الأحكام مذهب إليها لا فيها (قوله متعلق بأكتب) أي من
 تعلق الحال بعاملها فلا ينافي أنها حال من الجملة أي حال كون تلك الجملة مشتملة من
 اشتمال الدال على المدلول على الأحكام التي ذهب إليها الإمام أي جنس الأحكام
 التي ذهب إليها الإمام لا كلها المشاهدة خلافه (قوله وأراد بذهب مالك قوله) أي
 رأي أي الحكم الذي رآه واعتقده وكذا يقال في رأي أصحابه وليس المراد
 بالقول اللفظ لانه ليس حكما ووجه كون رأي أصحابه طريقته انه لما كان مبني
 على قواعد صحيح ان يجعل طريقة له وقيل المراد بطريقة مذهبه فيكون من عطف
 المرادف (قوله بفتح العين) قدم الفتح لانه الفصيح (قوله معناه الصعبة) قضيته
 اسم لا ظرف وقوله متعلق بقوله جملة من تعاق الحال بصاحبها وقوله صاحبها أي
 فهو من اطلاق المصدر وأراد اسم الفاعل فهو مجاز قال صاحب المصباح صحبته
 صحبه صحبة هذا مفاد عبارته مع أن العادة ذكرها اسم لمكان الاصطحاب أو
 وقته فهي ظرف قال في المصباح وهي ظرف على المختار والمعنى على هذا أكتب لك
 جملة ما كان كونه كائنة في مكان الذي سهل بمعنى مصطحبة مع الذي سهل
 ويجب أن الشاوح بأن قوله معناه الصعبة معناه مكان الصعبة وقوله بعد
 مصاحبة حل معنى (قوله أي طريق الذي أشكل الخ) الظاهر أنه لا حاجة للآتيان

فهي أصل بالنسبة لما يخرج
 منها وفرع بالنسبة لما
 أخذت منه يدل على أن
 هذا مراده قوله (وقونه)
 جمع فن وهو الفرع (على
 مذهب الإمام مالك بن أنس
 رحمه الله تعالى) متعلق
 بأكتب وأراد بذهب
 مالك قوله (و) أي (طريقته)
 قول أصحابه (مع) بفتح العين
 وسكونها معناه الصعبة
 متعلق بقوله جملة أي سألتني
 أن أكتب لك جملة مختصرة
 مصاحبة (ل) أي لذي
 (سهل) أي وير (سبيل ما)
 أي طريق الذي (أشكل)
 أي التيسير (من ذلك)

أي من المذهب وهذا البيان مأخوذ (من تفسير الراضين) أي الثابتين في العلم (و) من (بيان المتفقهين) أراد بهم الفقهاء من أصحاب مالك كابن القاسم وأشهب وان كان الاصطلاح في المتفقه المتوسط في الفقه وأضاف التفسير للراضين والبيان لاهل تفقهين لأن التفسير أشرف من البيان لانه الكشف عن المراد من اللفظ والبيان التعبير عن اظهار ذلك المعنى المراد بعبارة مبينة عن حقيقة ذلك المعنى المراد والفضل للكاشف المراد من أصله دون المعبر عنه وهذا انتهى للكلام على ما احتوت عليه الجملة وما نضم اليها ثم بين سؤال السائل بقوله (لما رغبت فيه) بفتح التاء خطابا لمحرواى لما أردته (من تعليم ذلك) أي الجملة المقدمة (أو زان) أي لاولاد المؤمنين ذكورا وإناثا وانظر كيف شبه تعليم الجملة المذكورة بتعليم حروف القرآن

بسييل (قوله أي من المذهب الخ) حاصل عبارته انه اذا كان في الحكم الذي ذهب اليه مالك التباس بينه وذلك البيان مأخوذ من تفسير الراضين كعب الله ابن عمرو بن عباس وبيان المتفقهين كابن القاسم وليس المراد أن الصحابة قصدوا إزالة ما أشكل من المذهب لانهم متقدمون عليه ومفاد كلامه حيث رجع اسم الإشارة للمذهب وحده انه لم يبين ما أشكل من رأى أصحابه ومفاد مع ان البيان تعلق به أيضا ويمكن الجواب أنه أراد بمذهب مالك هنا ما يشمل رأى أصحابه بخلاف ما تقدم له (قوله وهذا البيان) أي وهذا التبيين مأخوذ في قوله من تفسير ابتدائية ويحتمل أن يكون قوله من تفسير حالاً من ما في قوله ما بين أي حاله كون ذلك المبين مأخوذاً من تفسير فتأمل (قوله ومن بيان) أي تبيين (قوله كابن القاسم) قدمه لإعظاميته (قوله وان كان المراد الخ) أي فليس المراد بالمتفقه المتوسط في الفقه بل المراد به الكامل كابن القاسم وقد يقال الكامل في الفقه هو المجتهد المطابق لكذلك والشافعي (قوله وان كان الاصطلاح الخ) أي انهم اصطحووا على ان المتفقه هو المتوسط لا كامل الفقه وله ان هذه الصيغة تشير بالتكاف (قوله من البيان) أي التبيين (قوله عن اظهار) الصواب حذف اظهار لان الاظهار وصف المظهر وليس التعبير عنه وخلاصة الكلام ان التفسير الكشف عن المراد من اللفظ بعبارة فهم اخفاء والبيان ايضاح المعنى المراد من تلك العبارة الخفية بعبارة ظاهرة الدلالة على ذلك المعنى (قوله عن حقيقة) عن معنى اللام أو ضمن مبينة مفهومة وإضافة حقيقة لما به دلل البيان أي عن حقيقة وذلك الحقيقة هي المعنى المراد (قوله دون المعبر عنه) أي فقط أي بدون كشف فلا ينافي ان الكاشف معبر وحاصله ان الكاشف جمع بين الكشف والتعبير والمبين جمع بين الايضاح والتعبير والا قول أشرف والظاهر ان هذا بيان لحقيقة المعنيين في حد ذاتهم لا بالنظر لخصوص المقام وان كان هو المتبادر من الشارح (قوله ما احتوت عليه الجملة) أي من الاحكام التي ذهب اليها مالك وأصحابه (قوله وما نضم اليها) هو ما أشار اليه بقوله مع ما سهل (قوله ثم بين سؤال السائل) أي بين سبب سؤال السائل (قوله لما أردته) أي فالرغبة هي الارادة كما أفاده المصباح وانظرا ههنا ما عرفت في شدة التعلق بالشيء (قوله أي الجملة) والتذكير باعتبار المذكور (قوله أي لاولاد المؤمنين الخ) ويلحق بهم جهة المؤمنين واعلم أنهم نصوا على أن من علم أولاد الكفار القرآن لم تقبل شهادته لكون تعليمهم إياه حراماً وهل تعليم تلك الجملة كذلك أو يكره لانها ليست مثل القرآن

ودواظا هرنهم نص البرزلى على أنه لا يجوز تعليم أولاد الخالة ولا أولاد كنية
 المكوس الخط لانهم يتوصلون بذلك الى كناية المعصية والوصول للمعصية معصية
 (قوله كما تعلمهم حروف القرآن) يطلق القرآن على اللفظ المنزل على نبينا صلى الله
 عليه وسلم لا لا يحجاز بسورة منه ويطلق على المعنى القائم بالذات التي يدل عليها
 بالالفاظ وقد تقرر أن النقوش تدل على الالفاظ والالفاظ تدل على المعاني
 فلاضافة للبيان على الاول ومن اضافة الدال للمدلول على الثانى وهذا كله حيث
 أريد من الحروف الالفاظ فلما أريد منها النقوش لكان من اضافة الدال للمدلول
 على الاول أيضا (قوله أى القراءة) المناسب أن يقول كما تعلمهم ألفاظه الدالة
 على معانيه وذلك ان القراءة وصف اقارء فليست هى الدالة على معانيه (قوله
 والمشبّه) أى والحال ان المشبّه الخ أى لان المشبّه به أقوى من المشبّه وهذا المشبّه
 أقوى وأجيب بأن تشبيهه فى كيفية التعليم وليس المراد بالتشبيه ان تعليم الحروف
 واجب كتعليم العقائد والشرائع (قوله والاجماع) أى والحال ان الاجماع الخ (قوله
 العقائد) جمع عقيدة بمعنى معتقده لانها تطلق على ذات القضية كقولك الله
 واحد وعلى نسبتها التي هى المعتقد (قوله ومعرفة الشرائع) المناسب اسقاط
 معرفة عطلت على تعليم أى وعلى العقائد أما الاول فلان حديثنا فى التعليم لافى نفس
 المعرفة وأما الثانى فلان المعرفة لم تذكر متعلق التعليم أى ليست معللة بل ناشئة
 عنه بل الماعلم نفس الشرائع أى الاحكام وتدبر (قوله أ كدم من تعليم القرآن) أى
 بارتفاعه الى درجة الوجوب وأما تعليم القرآن فليس الواجب الالفاظ فتحة ويسن
 كآية وما زاد فمستحب فالتفضيل على القرآن بحسب أغلبه وهو ما زاد على التامحة
 وقال عجم التشبيه فى التعليم لافى حكمه فان حكم تعليم الاول ليس حكم تعليم
 الثانى اذما هو فرض عين من القرآن والعلم سواء وما هو فرض كفاية من العلم أفضل
 مما هو فرض كفاية من القرآن قاله البرزلى (قوله لان القرآن انما تعلم حروفه) أى
 بحسب جرى العادة (قوله دون معانيه) يفيد انه لو أريد تعليم المعاني لانتفت تلك
 الا كذبة وليس كذلك لان الفروع الفقهية لا نذكرها من القرآن ثم أقول وهذه
 العلة لا تنفذ شيئا فلما مناسب اسقاطها ويمكن أن يقال يحط الفائدة قوله ولا يتأ كد
 عليه الخ (قوله ولا يتأ كد عليه) أى بالارتقاء الى درجة المندوب فيصدق بالارتقاء
 الى درجة الوجوب كأم القرآن والى درجة السنة كالسورة فقوله وقراءة السورة
 معطوف على أم القرآن وما ذكرنا بالنسبة للبالغ اذ لا وجوب على الصبي ومعرفة
 العقائد ارجح من معرفة الشرائع وان اشتر كفى الوجوب وما تقدم عن البرزلى

بقوله (كما تعلمهم حروف
 القرآن) أى القراءة الدالة
 على معانيه والمشبّه بالثى
 لا يوى قوته ولا جاع على
 ان تمام العقائد ومعرفة
 الشرائع أ كدم من تعليم
 القرآن لان القرآن انما يعلم
 حروفه دون معانيه ولا
 يتأ كد عليه من القرآن
 الا أم القرآن لانها فرض
 فى الصلاة وقراءة السورة
 التى هى سنة وما زاد على
 ذلك فمستحب (ق) قوله
 (ليس ب) جواب عن
 سؤال مقدّر

فكانه قال له لاي شيء
 خصصت الاولاد فقال
 لكي يسبق أي يسرع (الحق
 قلوبهم من فهم دين الله) وهو
 دين الاسلام (و) يسبق
 الى قلوبهم من فهم (شراعه)
 وهي فروع الشريعة
 كالصوم والصلاة (ما) اسم
 مرصول فاعل يسبق
 و (ترجي لهم) أي للولدان
 (بركته) وتحمدهم عاقبته
 والرجاء تعلق القلب بمطموح
 يحصل في المستقبل مع
 الاخذ في عمل محصل له وان
 تجرد عن العمل فهو طموح
 وهو قبح والرجاء حسن
 والبركة كثرة الخير
 وزيادته وعاقبة كل شيء
 آخره وأرباب العاقبة هنا
 في الدنيا لانه اذا تم كن دين
 الله وأحكامه في نلوب
 الصبيان ثبت ذلك بعد
 بلوغهم وزاد فهمهم وسهل
 عليهم ما يحاولونه من ذلك
 وهنأتم سؤال محرر وحوايه
 وانقاء رابطة للسؤال
 بالجواب من قوله (فأجبتك
 الى ذلك)

يقيد استواء معرفة الحكم الشرعي الذي تتوقف عليه صحة العبادة وقراءة الفاتحة
 (قوله فكانه) أي ابن أبي زيد قال له أي محرر وقوله فقال أي محرر (قوله من فهم
 دين الله) أي معرفة دين الله (قوله وهو دين الاسلام) أراد بالدين الاحكام
 الاعتقادية ومراده بالاسلام الذي وقع مضاعفاته الانقياد الباطني فهو من اضافته
 المتعلق بفتح اللام المتعلقة بكسرهما (قوله فروع الشريعة) أراد بالفروع الاحكام
 الفرعية ودون اضافته الجزء للكل حيث أريد بالشريعة الاحكام مطلقا (قوله
 كالصلاة والصوم) أي كلاحكام المتعلقة بهما (قوله اسم مرصول) أي أول ذكره
 موصوفة (قوله وتحمدهم) من عطف اللازم على الملزوم (قوله والرجاء) أي المأخوذ
 من ترجي (قوله تعلق القلب) أي العقل والنسبة مجازية والحقيقة نسبة التعلق
 للنفس (قوله بمطموح) دنيوي أو آخروي ولا يخفى ان تضاعفه بكونه مطموح انما هو
 بعد التعلق في العبادة مجازا لأول (قوله تحصل في المستقبل) أي يظن حصوله
 في المستقبل لا يتحقق لجواز عرض مانع (قوله عن العمل) أي عن الاخذ في العمل
 (قوله وهو قبح) أي شرعاً ان كان ذلك المطموح واجبا أو مكره أو خلاف
 الاولى ان كان ذلك المطموح مندوبا أو عرفا ان كان ذلك المطموح دنيويا (قوله
 والرجاء حسن) يأتي ما تقدم (قوله وزيادته) أي كفافا للعطف مغايرة وخلاصته
 ان البركة اما الزيادة كما وكيفا أو كالا وكيفا (قوله وأرباب العاقبة هنا)
 وهو السيوخ والزيادة الى آخر ما سيأتي (قوله في الدنيا) في العبارة حذف والتقدير
 وأرباب العاقبة هنا شيئا يحصل في الدنيا واستظهر بعضهم ان ذلك بالنظر الدنيا
 والاخرة أما في الدنيا فكذلك الشارح وأما في الاخرة فلما قاله عبد الحق من
 ان الغالب ان من كان على حالة حسنة لا يبدل به عند الموت ونما يبدل بمن كان على
 حالة سيئة اهـ (قوله لانه اذا تم كن الخ) أي لان جميع ما يعطى القلوب زمن خلوها
 من شواغل الدنيا وهو ما ثبت فيها (قوله وأحكامه) عطف تفسير على ما قبله
 (قوله وزاد فهمهم) أي فيما لا يعلمونه (قوله من ذلك) أي من دين الله وأحكامه
 التي لم يعلموها ولما كان لا يلزم من زيادة لفهم السهولة في بها (قوله وجوابه)
 مبتدأ خبره محذوف أي ما ذكر (قوله من قوله) حال من القاء أي القاء حال كونها
 من قوله وان كان محي والحال من البتة أضعفا أو ان من في قوله من قوله بيان
 للجواب أو ان من بمعنى في متعلق برابطة أي ربطت السؤال بالجواب في قوله
 فأجبتك أو ان خبر جواب قوله من قوله ومن زائدة في الانبات على رأي من قال
 به وقوله والفاء الخ جملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله فأجبتك الخ) السؤال

هنا ليس عن واجب فالجواب يكون مندوبا وأما لو كان السؤال عن واجب دعت
 الحاجة اليه فالجواب فرض عين ان تعين المحيى وفرض كفاية ان لم يتعين (قوله اى
 اسؤالك) بمعنى مسؤلوك (قوله اى طمعت) المناسب ان يقول اى تعلق قلبى به
 لما تقدم ان الطمع قبيح (قوله اى جزء) فسر اشواب بالجزء لما قالوه من ان اشواب
 مقدار من الجزء يعلمه الله تعالى يعطيه له اياه فى نظير أعمالهم الحسنات المقبولة
 (قوله من علم دين الله) المراد بالدين مطلق الاحكام اعتقادية أو فريضة (قوله قيل
 أو بمعنى الواو) وقيل ان أو تنويضية فالمعلم المصنف والداعى محرز (قوله والتعليم
 فعل) الواو لتعليل وفى العبارة قضية محذوفة والتقدير والتأليف كذلك وخلاصة
 ذلك قياس من الشكل الاول وصورة التأليف فعل يترتب عليه العلم وكل ما كان
 كذلك هو وتعليم فينتج التأليف تعليم وما قررناه كلامه فغيره عبارته فى تحقيق
 المبنى (قوله فهو دواع) متفرع على قضية محذوفة مرتبطة بالقضية المتقدمة
 المحذوفة وكأنه يقول والتعليم فعل يترتب عليه العلم والتأليف كذلك اى يترتب
 عليه العلم وتترتب العلم على التأليف لا يكون الامع التناول فلافائدة فى التأليف
 بدون التناول فصار المصنف بذلك داعيا وان شئت قلت والتأليف فعل يترتب عليه
 العلم والعلم محذور مرغوب فيه لكل احد وهو حاصل من التأليف فهذا يكون المصنف
 داعيا (قوله وقد قام بذلك المصنف) اى وقد قام المصنف بالفعل الذى يترتب عليه
 العلم من حيث انه ألف اى فيكون معلما أو وقد قام المصنف بالتأليف الذى وقع
 موضوعا للقضية المحذوفة فلنخص ان قوله لان ككل واحد الخ محتو على دعوى
 كل واحدة تحتها طرفان الاول محرز دواع ومعلم وهذا بطرفيه ظاهرة وباطنة يشير
 الشارح آخر العبارة بقوله ومحرز دواع ومعلم حقيقة الثانية المصنف دواع ومعلم وفيها
 خفاء من جهة الطرفين فبين الشارح الطرف الاول الذى هو قولنا المصنف دواع
 بقوله فهو دواع من جهة المعنى باعتبار تفرعه على المحذوفة وبين الثانى بقوله والتعليم
 فعل وقد قام المصنف بذلك الفعل الذى يترتب عليه العلم من حيث كونه ألف
 فيلزم من ذلك أن يكون معلما أو وقد قام المصنف بالتأليف الذى يترتب عليه العلم
 فيلزم منه أن يكون معلما وقوله المصنف اظهار فى موضع الاضمار (قوله ومحرز دواع)
 اى دواع اى تعليم دين الله كما يفهمه أى امان من حيث سؤاله المصنف تأليف
 هذا الكتاب أو من حيث كونه يدعو الوالدان للتعليم ثم يعلمهم تنبيه تربي
 المصنف ولم يقطع بذلك لان القبول للعمل غير مقطوع به والاشواب مترتب على
 القبول (قوله ان خير) اى أحسنها وقوله أو عاها للخير أى ضد الشر فلم يتحدد الخير ان

أى لسؤالك واللام فى (لما)
 للتعليل وما مر صولة التقدير
 سأنتهى فأجبتك لاجل
 الذى (رجونه) أى طمعت
 فيه (لنفسى وإك من ثواب)
 أى جزء (من علم دين الله
 اودع اليه) قيل أو بمعنى الواو
 لان كل واحد منهم ما دواع
 ومعلم لان التأليف تعليم
 والتعليم فعل يترتب عليه
 العلم فهو دواع من جهة
 المعنى وقد قام بذلك المصنف
 ومحرز دواع ومعلم حقيقة ثم
 حث على تعليم الجملة بقوله
 (واعلم ان خير الثواب
 أو عاها) أى أحفظها (للخير
 وأرجى) أى أقرب (القلوب
 للخير ما)

وخلاصته ان قلوب المؤمنين اشتركت في الحسن وحفظ الخير واحسنها ما كان
 أحفظ للخير فكل من خير الاول وأوعى أفعل تفضل دون خير الثاني فليس أفعل
 تفضل لانه ضد الترف تدبر (قوله أى القلب الذى الخ) جعل ما اسما موصولا وهو غير
 متعين اذ يصح أن تكون نكرة موصوفة أى قلب ليسبق الشر اليه (قوله الشر)
 أى المصيبة (قوله واذا سبق اليه اعتقاد الشر) المناسب حذف اعتقاد اذ حسب
 المعصية شر وهو لم يكن معتقدا (قوله يجعل فيها القطران) اقتصر على القطران
 لانه أشد تملأ من غيره (قوله ومشفقة) عطف تدبر (قوله أى أحق) لانه أكثر
 ثوابا (قوله بالبناء لامفعول) هذا ونحوه من زكم ونحوهما من الالفاظ التى أتت
 على صيغة المفعول والمراد بها معنى المبني للفاعل لكن المشرح فسر ما يشغل
 الذى هو مبنى للمفعول أيضا وان لم يكن من باب عنى فلا يعلم منه ان عنى مبنى للفاعل
 بحسب المعنى فلم يفسرها بنحوها تم لكان أحسن لافتادته انه ليس مبني للمفعول
 حقيقة فتدبر (قوله أى المرشدون للخير الخ) أى فالنصح الارشاد للخير والتعذير
 من الشر ثم أقول لا يخفى ان ظاهره ان النصح مجموع الامرين فأحدهما لا يقال له
 نصح والظاهر أنه يقال له نصح كما نفيد عبارة المصباح الا أن يقال ان أحدهما
 يستلزم الآخر فالجمع بينهما التأكيد (قوله أى الطالبون للخير) تفسير للراغب
 بحسب المقام والا فقد تقدم ان الرغبة الارادة (قوله ايصال الخير) قال تتمن علم
 وغيره اه وغير العلم كالقرآن لكن يلزم على ما قال ان يكون قوله وتبينهم
 الخ عطف خاص على عام وقوله ثلاثة أشياء يؤذن بالغايرة بحيث يراد بالخير ما عدا
 الاحكام مطلقا اعتقادية أو عملية فتدبر (قوله أولاد المؤمنين) خص الاولاد
 بالذكور وان شاركهم غيرهم من جهة المؤمنين لاجل قوله ليسمع الخ (قوله من سنة
 الغفلة الخ) السنة ما تقدم النوم من القنور كما ذكره المفسرون والفقه كفى المصباح
 غيبة الشئ عن بال الانسان وعدم تذكره له وقد استعمل فبين تركه اعراضا
 واهمالا كفى قوله تعالى وهم في غفلة معرضون اه والجهالة عدم العلم كما نفيد
 المصباح فاذا تقرره هذا فنقول ان عطف انجها لعل على ما قبله عطف تفسير وازدادة
 سنة الى ما بعده من اضافة المشبهة الى المشبهة وكأنه يقول أى ايقاظهم من
 الجاهالة الشبيهة بالسنة وهذا ظاهر فتدبر (قوله أرادها الخ) المعالج مع معل وهو
 فى الآية الاثر الذى يستدل به على الطريق وليس مراد اول ذلك قال أرادها هنا
 قواعد الدين هكذا أضاف تحقيق المباني وقوله هنا لا يحترز له (قوله قواعد الدين)
 القواعد جمع قاعدة هى أساس البيت هذا فى اللغة استعيرت للعقائد بجمع

أى القلب الذى (لم يسبق
 الشر اليه) لانه اذ لم يسبق
 الشر اليه قبل ما يرد عليه
 من الخير أحسن قبول واذا
 سبق اليه اعتقاد الشر
 عظمت الحيلة فى ازالته
 كالآنية الجديدة يجعل
 فيها القطران فلا تزول منها
 رائحته الا بعد تعب ومشقة
 (و) اعلم ايضا ان (أولى)
 أى أحق (ما عنى) بالبناء
 للمفعول بمعنى شغل (به
 الناصحون) أى المرشدون
 للخير المحذرون من الشر
 (ورغب فى أجره الراغبون)
 أى الطالبون وهى ثلاثة
 أشياء أحدها (ايصال
 الخير) أى تبليغه (الى قلوب
 أولاد المؤمنين) أى
 (برسخ) أى ثبت (فيها)
 (و) ثانيها (تبيينهم) أى
 ايقاظهم من سنة الغفلة
 والجهالة (على معالم الديانة)
 أرادها ما قواعد الدين
 (و) ثالثها على (حدود
 الشريعة)

مطلق الاعتماد فان الاحكام الفرعية لا تثبت لها الاصلية أى لا تقبل من
 المكلف الاحكام الفرعية الا اذا قام به الاحكام الاعتقادية وقوله الدين أشار به
 الى ان الديانة اسم بمعنى الدين وظهر من تقريرنا ان المراد به أى بالدين الاحكام
 الفرعية ويجوز ان يراد به ما هو اعم ولا مانع من أن يكون الشيء فاعدا للمجموع
 منه ومن غيره (قوله وهى الاحكام) تقدير لحدود الشريعة والاضافة للبيان
 أى حدود وهى الشريعة (قوله من رضى الدابة) قال فى المصباح رضى الدابة
 رياضة ذلتها اه (قوله لانه) الضمير للجمال والشأن (قوله بذلك) أى بما ذكر
 من افعال الخير الى قلوبهم وتنبيههم على معالم الخ (قوله ثبت الدين) أى
 الاحكام اصلية او فرعية ولاصلته انه ثبت الدين فى قلوبهم بسبب تنبيههم
 عليه (قوله وتنقاد الخ) الاولى تقديم على قوله ثبت لان الثبات بعد الانقياد
 وان كانت الواو لا تقتضى ترتيبا أو المراد تنقاد طبايعهم الى الدين مما يعلموه
 (قوله للعامل بذلك) أظهر فى موضع الضمير والاصل به ولا يخفى ان هذا بالنسبة
 للفرعية (قوله للتعليم) المناسب للتعلم لانه وصف الدابة لا التعليم أى التى تذلل
 لتعلم الخن مثلا وقوله المراد أى الطحن مثلا (قوله جوحا) بفتح الجيم أى مستهصية
 عليه فتغلبه كما يفيد المصباح (قوله شموما) فى المصباح ما يفيد ان شموما معناه
 سائقا سوفاعنيا ولا يخفى أنه من أوصاف الشخص لا الدابة كما هو مفاد السارح
 ويمكن الجواب بأنه تسميى فى وصف الدابة بوصف الشخص فأراد منه ما أراد
 من جوحا ان المعنى المتقدم فيه وهو الاستهزاء عليه فقوله لا تنقاد تفسير للمراد
 منهما أى ان المراد من جوحا وشموما ان تنقاد (قوله كرره تكديدا الخ) أى
 بالمرادف وحده بعض ما يدفع التكرار فحمل قوله معالم الديانة على قواعد
 الاسلام الخمس وحمل ما تعتقده من الدين قلوبهم على عقائد الايمان وحمل
 حدود الشريعة على المنهيات من نحو الزنا والقتل وما تمهل به جوارحهم على الصلاة
 والحج والصوم ونحوها اه أقول ولا يخفى ان هذا التكرار وجوابه المذكور انما
 يجب على جعل ما فى قوله وما عليهم موصولة معاونة على معالم الديانة والتقدير
 عليه وتنبيههم على الذم الذى يجب عليهم ان تعتقده قلوبهم وتمهل به جوارحهم
 وقوله من الدين بيان للنتيجة فالاولى تقديم على قوله ان تعتقده أو تأخبره عن قوله
 قلوبهم وليس متعلقا بقوله تعتقده كما يوهى به توسطه بين الفعل وفاعله لعدم
 ظهوره وأما اذا جعلت استغفامية والتقدير رأى مشقة تلجهم فيه مع كبير
 فائدة وهى الرسوخ فى القاب والرياسة والتأنس وحصول شرف الدنيا والآخرة

وهى الاحكام المتعلقة
 بأفعال المكلفين وانما
 كانت هذه الاشياء أحق
 بما عني به الناصحون (١) لأجل
 أن (يراضوا) ولاد المؤمنين
 أى بذلك (عليها) من رضى
 الدابة أى ذلتها لانه بذلك
 ثبت الدين فى قلوبهم
 وتنقاد اليه طبايعهم
 وينقادون للعامل بذلك
 كالهيمنة التى تراض لا تعلم
 لتأتى منها المراد وادامت تعلم
 كانت جوحا شموما لا تنقاد
 وقوله (وما عليهم) أن تعتقده
 من الدين قلوبهم هو عين
 قوله معالم الديانة وقوله
 (وتتمل به جوارحهم) هو
 عين قوله حدود الشريعة
 كرره تكديدا

ثم استدلل على قوله وأرسل
 ماعني به الناصحون الى آخره
 بمحدثين أحدهما أشار اليه
 بقوله (فانه) الضمير لآسان
 (روى ان تعام الصغار
 لكتاب الله يطفي غضب
 الله) الاطفاء الانجاد
 والمراد به في الحديث رد
 العذاب الواقع بالغضب
 والمراد به هنا لازمه وهي
 الارادة اذ معناه لغسية
 غليان الدم وهو يستحيل في
 حقه تعالى ومعنى الحديث ان
 تعليم الصبيان برد العذاب
 الواقع بارادة الله تعالى عن
 آباءهم أو عن من تسبب
 في تعليمهم أو عن معلمهم
 أو عنهم فيما يستقبل أو عن
 الجوع أو برد العذاب عموما
 والحديث الثاني أشار اليه
 بقوله (وأن) أي وروى ان
 (تعليم الشيء في الصغر
 كالنقش في الحجر)
 عزاد في النوادر والتعليم
 في الكبر كالنقش على
 الماء قلت الحديث رواه
 الطبراني في الكبير بسند
 ضعيف مرفوعا باقظ مثل
 الذي يتعلم في صغره كالنقش
 على الحجر ومثل الذي يتعلم

فلان تكراد ايضا (قوله ثم استدلل الخ) لا يخفى ان الاول استدلال على بعض افراد
 الخبر وهو القرآن لا كل افراده اذ من أفراد العلم على ماقررنا وذكر في التحقيق
 ان الحديث الثاني في معنى التعليل لقوله ليرسخ فيها أي تعليم الصغار يفيد الرسوخ
 والثبت لان تعام الشيء في الصغر الخ وماقوله ان تعليم الصغار الخ في معنى التعليل
 لقوله أولى ماعني الخ أي انما كماهذه أولى لان تعليم الصغار يطفي غضب الله اه
 (قوله الاطفاء الانجاد) أي الذي هو تسكين لمب النار فهو من ملايمات المباد (قوله
 رد العذاب) المناسب السكوت على قوله رد أي فأراد بالاطفاء الرد وأراد بالغضب
 العذاب من باب اطلاق اسم السبب على المسبب فان الماء في قوله بالغضب سببية
 والمراد رد دوام العذاب أو المراد بالواقع المتوقع والجنأ الى ذلك ماقررنا رفع
 الواقع محال فتدبر (قولا والمراد به هنا لازمه) أي ان الغضب المضاف للباري
 عبارة عن ارادة الانتقام اللازمة لعناء لغة لذى هو غليان الدم وهو مستحيل على
 الباري وخلاصته ان الغضب المضاف للباري عبارة عن ارادة الانتقام التي هي
 معنى مجازي ثم تجوز بها أيضا عن العذاب أي فالغضب في المصنف عبارة عن
 العذاب مجاز عن ارادة الانتقام التي هي مجاز عن غليان الدم وعلاقة الاول
 السببية والثاني الزوم وقوله هنا أي من حيث الاضافة للباري لا من حيث المراد
 من المصنف لانه تقدم ان المراد من الغضب العذاب وهو غير الارادة هذا غاية
 مايتكلف في تصحيح عبارته (قوله وهي الارادة الخ) هذا اذا جعل صفة
 ذات وان جعل صفة فعل فيفسر بالانتقام (قوله الواقع بارادة الله) أي بسبب
 ارادة الله التي هي عبارة عن الغضب الذي يضاف لله بقطع النظر عن عبارة
 المصنف لما علمته (قوله عن آباءهم) ظاهره وان لم يتسببوا في تعليمهم وقوله
 أو عن من تسبب في تعليمهم ولو غير آباءهم (قوله أو عن الجوع) أي جملة
 من تقدم (قوله أو برد العذاب عموما) أي عن هؤلاء وعن غيرهم من الخلق وهذا
 هو المناسب لقول الشارح في مخرج العقيدة معاللة بماورد معناه لولا صبيان وضع
 وشيوخ ركمهم وهم رفع لصب عليكم العذاب صبا (قوله كالنقش في الحجر)
 أي فكما أن النقش في الحجر له أثر ظاهر مستمر كذلك التعليم في الصغر (قوله كالنقش
 على الماء) أي من حيث ان أثره ذاهب لا يثبت له (قوله مثل الذي يتعلم الخ) أي
 مثل تعلم الذي يتعلم وكذا يقال فيما بعده (قوله نقطويه الخ) قال الدجسي في شرح
 الشفا عند قول ما حب الشفا قال نقطويه الخ مانصه نقطويه بكسر أوله أنصح من
 فقه وهو وأمثاله عند النفا بواو مفتوح ما قبلها ساكن ما بعدها بالارسية واوه

سأكتفه مضموم ما قبلها مفتوح ما بعده ثم هاء والتاء خطأ وعليه أهـ بل أخبرت
 أهـ بلغظه قال التلمساني - على قوله نفعاريه هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عرفة
 الأزدي النهوي هو ظاهر المذهب أهـ (قوله أراني) أي أبصر نفسي وقوله أنسى
 أي ناسيا أي أبصر نفسي حالة كوني ناسيا ما تعلمت في الكبر وأعلم نفسي ناسيا الخ
 (قوله ما تعلمت في الكبر) أهل المراد به بعد البلوغ وان تفاوتت بدليل المعام
 ويحتمل أنه أراد به ما عدا الشبوبة والنسبوبة ويكون ذكر الآيات للمناسبة
 في الجملة ثم بعد كتيه - هذا وجدت في شرح المياوي ما يفيد هذا الاحتمال إلى أني
 فله الحمد وقد يقال إن حال الصغرة متفاوت وكما كان أنزل من البلوغ بمدة طويلة
 كان التعلم فيه أثبت مما كان فوقه مما كان يقرب من البلوغ ووظ السنين
 بسكون الراء وكذا الراء الواقعة رويًا والبيوت من الطويل (قوله وما العلم
 الراسخ) أي وما يكون العلم الراسخ قال المناري وهذا غاي قد تقدمه النفايل
 والنقدوري بعد الشيب فغاها الشيب (قوله وما العلم الابالعلم) باللام في الموضعين
 العلم الابانة والعقل والتعلم تكلفه كما يفيد القاموس أي وما العلم المعبر بالابالعلم
 أي تكلفه في الكبر والتكلف فيه يأتي على أبلغ ما يمكن (قوله لا في فيه الخ)
 أي لو جـد فيه العلم وقوله كانه في الجبر ليس المراد أن ذلك يوجد حـال ذلك
 كماية عن رسوخه وشوته وأراد بالآتش الانزاع الظاهر في الجبر لا الفعل الذي هو
 من أوصاف الشبوص (قوله بعد الشيب) المراد به ما بعد الصبا بدليل المقابلة
 ويحتمل أنه أراد بالصبا ما يشمل الشبوبة والشيب ما عداها (قوله لا تنفس) المعنى
 وما العلم تصف بحالة من الحالات بعد الشيب الابالعلم أي ارتكاب المشقة
 كما يفيد المصباح (قوله إذا كل) أي عبي وهو قيد في قوله بعد الشيب أي لا بعد
 الشيب مطلقا بل بقيد كلال قلب المرء الخ أو وصف كاشف للشيب أي الشيب
 كما كان إذا كل الخ وقوله عقل ناظر لقوله إذا كل قلب المرء وقوله ومنطق ناظر
 لقوله والسمع والبصر بالزرم أي من حيث إن كلاهما يلزمه فوات النطق (قوله فن
 هـ هذا أهـ) أي مجموعهما بدليل قوله إذا كل الخ ويحتمل بقطع النظر عن ذلك
 أنه قول الواويعني أو أي هذا أهـ (قوله فقد دمر) أي هلك كما يفيد المصباح
 (قوله أي بينت الخ) أي جعلت لك المسائل واضحة كالمثال (قوله عائدة على
 السؤال) وعليه فن للتعليل أي بينت لك ما ذكر من أجـل سؤالك أو أن من بيان
 لما والسؤال بمعنى المسؤل (قوله بحفظه) قضية قول الشارح لأن الانتفاع الخ
 أن إبداء السببية وإن متعلق ينتفعون بحذوف والتقدير ما ينتفعون به بسبب

أراني أنسى ما تعلمت في الكبر
 ولست بناس ما تعلمت في الصغر
 وما لم العلم الابالعلم في الصبا
 وما لم العلم الابالعلم في الكبر
 فلا فلق القلب المد لم في الصبا
 لا في فيه العلم كانه في الجبر
 وما له لم بعد الشيب لا تنفس
 إذا كل قلب المرء والسمع والبصر
 وما المرء الاثنان عقل ومنطق
 فن فاته هـ هذا أهـ قد دمر
 والله أعلم (وقدمت) أي بينت
 (لك) الخطاب لمرزوا الشارح في
 (من ذلك) عائدة على السؤال
 (ما) أي الذي ينتفعون ان شاء
 الله بحفظه

حفظه ويجوز ان تدل الباء للتعدي (قوله ويشرفون) بضم الراء وماضيته تنرف
بضم الراء اذا نال العلم والباء في قوله يعلمه للسببية ايضا كما يفيد كلام الشارح
الآتي (قوله ويسعدون الخ) اعلم ان السعادة اما دنوية واما آخروية فالدينوية
امتنال الأمور واجتناب المنهيات والاخروية التمتع في الجنة اذا تقرر ذلك
فقوله بآعتقاده الخ الباء فيه لاتصوير باعتبار السعادة الدنيوية والسببية باعتبار
المادة الآخروية تنبيه لا يخفى ان ما في قوله ما ينتفعون ان أوقعت على
الجملة الموصوفة بالاختصار كما يفيد بعض شراح المتن فيكون قوله يعلمه على حذف
مضاف أي يعلم مدلوله وكذا يقال في قوله بآعتقاده والعمل به وقوله بآعتقاده ناظر
لاصول الدين وقوله وبالعلم ناظر للفروع وان أوقعت على جملة المسائل المدلولة
للجملة المتقدمة يحتاج لحذف مضاف في قوله بحفظه أي حفظ داله ولا يحتاج له
في الاخيرين (قوله ضم حرف المضارعة) أي مع فتح الهمزة أي يرزقهم الله السعادة
بآعتقاده وتركه قل بتوضيح ذلك المصباح ففيه سعد فلان يسعد من باب تعب في دين
أو دنيا إلى أن قال ويعدي بالحركة في لغة فيقال سعدة الله يسعده من باب نفع
فهو مسعود وقرى في السبعة بهذه اللغة في قوله وأما الذين سعدوا بالباء لانه فعول
الخ والاك بران يتعدى بالهمزة فيقال أسعده الله اه (قوله رابطة للجميل الثلاث
الخ) ظاهره أن ارشاه الله هذه متعلق بالجملة الثلاث وليس مراد افرادها
محدوفة من الاخيرين لدلالة الاول (قوله لان الانتفاع بالشيء الخ) أي كجملة
المختصرة المستولاة أي الانتفاع السكامل والافتقار ينتفع بالرسالة من لم يحفظها
(قوله وجعل متعلق العلم الشرف) المناسب للذي قبله والذي بعده ان يقول وجعل
متعلق الشرف العلم (قوله لازبه) أي بسببه (قوله يحصل الشرف) أي العلم (قوله
في الدنيا الخ) قضيته حصر الشرف في الدنيا دون الآخرة وايس كذلك بل الشرف
أيضا في الآخرة كما صرح به بعضهم (قوله على الاقران) مراده من يساويه
في السن أو في أوصاف غير العلم أو في العلم ما عدا هذا انظار المصباح (قوله وجعل
متعلق السعادة الاعتقاد) الاول ان يزيد والعمل لان متعلق السعادة الامران
المدكوران لا الاعتقاد وحده وقضيته أن السعادة الدنيوية غير الاعتقاد مع انها
نفس الاعتقاد والاعمال (قوله والمراد به هنا الاخلاص الخ) قال عرج وتفسيره
بالاخلاص أي كما قال لشارح ليس بمعين اذ يجوز اياؤه على معناه المتبادر
منه أي الاعتقاد فيما يطلب اعتقاده والعمل فيما يعمل والمراد العمل على وجه
الاخلاص لانه الذي يحصل به السعادة اه المراد منه (قوله في الدنيا) حال

(ويشرفون به) ويسعدون
بآعتقاده وبالعلم به
الافعال الثلاثة يفتح حرف
المضارعة ويجوز في الثالث
ضم حرف المضارعة منه وان
شاء الله رابطة للجميل الثلاث
فكانت قال ينتفعون ان
شاء الله ويشرفون ان شاء
الله ويسعدون ان شاء الله
وجعل متعلق الرفع الحفظ
لان الانتفاع بالشيء إنما
يكون به بحفظه وجعل
متعلق الشرف العلم لازبه
يحصل الشرف في الدنيا
على الاقران اذ هو أشرف
ما يترب به وجعل متعلق
السعادة الاعتقاد والمراد
به هنا الاخلاص والمراد
بالسعادة هنا في الدنيا
بامتنال الاوامر واجتناب
المنهيات وفي الآخرة
بالتمتع في الجنة

من السعادة وقوله بامتنال الخ الباء للتصوير وفي العبارة حذف والتقدير بشئ ومصنوع
 بامتنال الاوامر وكذا يقال في قوله بالتمتع في الجنة (قوله لسبع سنين) أي
 قد دخل فيها وقوله اعشر سنين أي لا دخل فيها (قوله رواء ابن وهب) هو عبد الله
 ابن وهب من كبار أصحاب مالك كانت الهدية تأتي لمالك بالتمسار فيهدى به اليه
 بالليل وقال مالك ابن وهب عالم وابن القاسم فقيه (قوله دليل الخ) هو اخص
 من المدعي (قوله له مالك وابن القاسم) ومقابله ما قاله يحيى بن عمرو من انه يؤمر بها
 اذا عرف يمينه من شماله وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون يؤمر بها اذا أطافها
 وان لم يحتمل اهـ (قوله فكيف يخاطب بالصلاة) أي فكيف يخاطبه الشرع بالصلاة
 (قوله غير مخاطب من جهة الشرع) جواب بالمتع هـ هذا بناء على ان الامر بالامر
 بالشئ ايسر امر بذلك الشئ والصحيح خلافه وهو ان الامر بالامر بالشئ امر
 بذلك الشئ وان كلام من الصبي والولي مخاطب من جهة الشرع أي بالنسبة
 والكرامة ويظهر ان لاثواب للصبي وعلى جواب السارح المذكور اذا الثواب
 يتبع الامر ولا امر يتعلق بالصبي فلا ثواب والصحح ان الصبي تكتب له الحسنات
 لما اذم انه الصحيح وقوله من جهة الشرع أي وانما هو مخاطب من جهة الولي (قوله
 وانما يخاطب الخ) هذا اذا كان ثم ولي فان لم يكن ولي يتعلق الامر بالحاكم فان لم يكن
 يتعلق بجماعة المسلمين (قوله أو بان الصبي غير مخاطب) جواب بالتسليم أي بتسليم
 أنه مخاطب من جهة الشرع لكن لا على وجه التكليف بل على وجه التاديب
 بناء على ان الامر بالامر بالشئ امر بذلك الشئ وان اختلف حال الامر فهو بالنسبة
 للصبي تأديب وللولي تكليف ولا ثواب للصبي على هذا القول أيضا ومخلصه ان هذين
 الجوابين متفقان على ان الصبي مخاطب بخطاب تأديب والخلاف بينهما في الخطاب
 له فعلى الاول الولي واعترض على هذا الجواب الاول بان الولي اما ان يكون
 خطابه اصالة أو نيابة لا جائز ان يكون اصالة اذا الانسان لا يخاطب بعمل غيره فلم يبق
 الا ان يكون نيابة عن الصبي والصبي غير مخاطب أي من جهة الشرع فعاد السزال
 وعلى الثاني الشرع هذا والحق ما قلنا سابقا ان الامر بالامر بالشئ امر بذلك
 الشئ وان الصبي مخاطب من جهة الشرع ويثاب وهو المعتمد ولذلك قال القرافي
 الحق ان البلوغ ليس شرطا في الخطاب بالنسبة والكرامة خلافا لما رعه
 انما هو شرط في التكليف بالوجوب والحرمة اهـ (قوله محمول على التندب على
 المشهور) ومقابله ما لا ين بطلان من امر الشارع للولي امر ايجاب فان لم يأمر الولي
 الاولاد ياتم لترك الواجب عليه على هـ هذا القول (قوله دون الصيام) أي فلم يؤمر به

(وقد جاء أن يؤمر) أي
 الله غار (بالصلاة لسبع
 سنين ويضربوا عليها لعشر
 ويفرق بينهم في المضاجع)
 رواء ابن وهب في المدونة ع
 ذكره دايل على قوله
 وأولى ما عني به الناحون
 وكونهم أمورين بالصلاة
 لسبع سنين قال به مالك
 وابن القاسم فان قيل ان
 الصبي غير مكلف فكيف
 يخاطب بالصلاة قلت اوجب
 بان الصبي غير مخاطب من
 جهة الشرع وانما يخاطب
 بالشرع الولي ليأمر الصبي
 بالصلاة أو بان الصبي غير
 مخاطب خطاب تكليف
 بل خطاب تأديب والامر
 في الحديث محمول على
 التندب على المشهور فان لم
 يفعل الولي ذلك فلا نهي
 عليه لانه انما ترك مستغبا
 وانما أمر الصبي بالصلاة
 دون الصيام لان الصلاة
 تكرر كل يوم

فلان ثواب له اذ الثواب في فعل المطلوب لا في فعل المباح ولا المنهي عنه هذا وانت
 خبير بأن شارحنا غاية ما افادني الامر والجواز وعدمه شيء آخر بينه وبينهم بقوله
 بولما الصبي فلا يندب له الصيام بل لا يجوز على ما يظهر من شقته والولي لا يجوز له
 الزام الصبي ما في فعله مشقة (قوله فالحاجة اليها أشد) اي الى حفظها أنوى
 لان المتكرر شأنه الثقل على النفس فيحتاج الى تحصيله بالامره ندبا قبل وقته لاجل
 الثمر والاعتناء فلا يحصل ثقل في وقته فتدبر (قوله والضرب عليهم العشر سنين) أي
 حيث ظن الاثم والاعادة والا فلا يضرب لان الوسيلة اذ الميرتب عليهم مقصدها لا تنزع
 (قوله وهو غير محدود) أي العبرة بحال الصبيان فقد قال ابن عرفة قد شاهدت
 غير واحد من المعلمين الصالحين يضربون العشر سنين وأزيد اهـ (قوله غير مبرح)
 وهو الذي لا يكسر عظما ولا يهشم لحم ولا يشين جرحه وتحل الضرب عنده العشر
 اذ ادخل فيه ما لم يقتل بالقول (قوله وقال ابن وهب اذا بلغوا عشر سنين) وهو
 المعتمد (قوله التفريق بالاثواب) ظاهره بأن يكون لكل شخص ثوب
 فلو كان احدهما لا بسا ثوبا والاخر غير لا بس لم يكف في التفرقة كما هو ظاهر
 كلامهم كما قال عجم أقول وكما هو ظاهر النقل عن ابن حبيب لكن نقل عجم
 عن بعضهم ما يفيد الاكتفاء بثواب واحد ويؤيده بعض الشراح وما ذكره عجم
 من ان سبب التفريق بخلافه ان يأخذ ثوبا يحصل من التثاقل عند بلوغهم وهو
 اظهر (قوله والتفرقة بينهم على جهة الاستعجاب) أي وهي متعلقة بالولي وعدمها
 بكره وهي أيضا متعلقة بالولي (قوله ويدل على ان الامر للندب قوله فكذلك
 الخ) أي من حيث الاثبات ينبغي في التفسير وان كان هذا متعلقا بتعليمهم الفروض
 لا بأمرهم بتصيلها وان كان المقصد من التعليم التصيل وتوضيح ذلك ان القول
 كالشهادتين يعلمونه لاجل ان تكرر على لسانهم وهو التصيل بالنسبة له
 وقراءة أم القرآن يعلمونها لاجل تحصيلها من قراءتها في الصلاة وان العمل كالصلاة
 يعلمونها لاجل تحصيلها وهو ظاهر والاعتقاد ان يعلمونها لاجل كثرة ورودها على
 القلب الذي هو عمل بالنسبة له نعم يستثنى من ذلك الصوم فالظاهر انهم يعلمونه
 ولا يقصد تحصيله لما تقدمت عبارة تحقيق المباحي ويدل على ان الامر في الحديث
 عنده للندب عطفه عليه قوله فكذلك الخ ثم أنت خبير بأن هذا تكرار مع قوله
 أو لا وأولى ما عني به التماسيحون الخ بل هو الخ من هذا (قوله المكلفين) إشارة
 الى التخصيص في العباد لا لكل العباد لان الفرض انما يتعلق بالمكلفين
 لان الملائكة مكلفون من أول افطرة قطعوا كذا آدم وحواء وأولاد آدم انما

فالحاجة اليها أشد والضرب
 عليها لعشر سنين قال
 به ابن القاسم وهو غير محدود
 ضربا غير مبرح واختلاف
 في الوقت الذي تكون فيه
 التفرقة بينهم فقل ابن
 القاسم اذا بلغوا سبع سنين
 وقال ابن وهب اذا بلغوا
 عشر سنين لظاهر الحديث
 والمسرد بالتفريق هنا
 التفريق بالاثواب وان كانوا
 في لحان واحدة والتفرقة
 بينهم على جهة الاستعجاب
 في الصلاة ويدل على ان
 الامر للندب قوله (فكذلك
 ينبغي أن يعلموا) أي الصغار
 (ما فرض الله على العباد)
 المكلفين

كأنواع البلوغ وفي الجن نزاع واستظهر ابن جماعة كما ذكره عجم أنهم مكلفون
 من أقول الفطرة (قوله من قول) المراد به الحامل بالمصدر لا المصدر ولا القول
 لأن الحاصل بالمصدر هو الذي يتصف بالفرضية ولا عبرة بمن يتوهم خلاف ذلك
 كما هو ظاهر لمن وقف على التحقيق (قوله وهو شهادة) أي التلغظ باللسان بأن لا اله
 الا الله الخ فلا يشترط لفظ أشهد والاولى الاية بان بالكافي في قول كشهادة لي دخل
 تحت السكاف تكبيرة الاحرام وغيرهما من الفروض القولية فتدبر (قوله وقراءة
 الخ) معطوف على شهادة (قوله وهو جميع أعمال الطاعة) ظاهره شعوره للقول
 فيكون من عطف العام على الخاص والاولى ان يتصر على أعمال الجوارح والقلوب
 فيكون من عطف المغاربية وقوله كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم
 اني أعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول أو عمل واضافة أعمال الى ما بعده
 للبيان وأل في الطاعة للاستغراق فتطابق البيان مع المبين بفتح الياء (قوله ورسخ)
 مرادف لثبت (قوله بمعنى في) رده عجم بأن التعبير بمن يفيد انه امتزج بالقلب وثبت
 فيه والظرفية لا تقتضي ذلك ثم أقول وهذا ظاهر في العمل القلبي وأما الجارحي
 واللساني فلا لأن طرفه ما للسان والجوارح ويمكن ان يقال الرسوخ في القلب
 بالنسبة لهما من حيث المعرفة وعدم نسيانهما أصلاً (قوله وسكنت) لازم لما قبله
 قوله أي مالت أي من حيث العمل كسكرار القول وحصول الأعمال أي تميل
 لتكرار القول ولعمل الجارحة وكثرة حضور القلب كالاتقادات (قوله أنفسهم)
 جميع نفس والمراد بها هنا الروح فالحق في التحقيق (قوله وأنست الخ) اسناد ذلك
 للجوارح مجازاً وأراد بالجوارح ما يشمل اللسان والقلب قال بعضهم والمراد بأنست
 عدم تأملها أي الجوارح من فعله وان كان التأنس في الأصل ضد الاستيعاش اه
 لكن لا مانع من ارادته أيضاً إذ التجوز وجود على كل تدبر (قوله من ذلك) أي حالة
 كون الذي يعملون به بعض ذلك لما تقدم اهـ لا يطلبون بالصوم أصلاً (قوله على
 القلب) فيه مجاز كقوله وعلى الجوارح إذ المرض انما هو على النفس (قوله كالإيمان)
 هو التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو تميل للعمل الذي
 هو من الاعتقادات والتحقيق انه كيفية تتعلق الفرض بأسبابه لا به لانه من قبيل
 الكلام النفسي فادخاله في الاعتقاد تسامح وأدخلت السكاف اعتقاد ان الله
 واحد ونعموه ولا يخفى ان الاعتقاد غير التصديق فقد كان هو حودا في السكاف
 الذين كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم ولم يكن عندهم التصديق الذي هو الاذعان
 فتدبر (قوله وعلى الجوارح) أدخل فيها اللسان وأطلق العمل على ما يشمل القول

(من قول) وهو شهادة أن
 لا اله الا الله وأن محمداً
 رسول الله وقراءة أم القرآن
 في الصلاة (و) من (عمل)
 وهو جميع أعمال الطاعات
 (قبل بلوغهم) طرف (ال) كى
 (بأنى عليهم البلوغ وقد
 تمكنت) أي ثبت ورسخ
 (ذلك) الذي فرض الله على
 العباد (من) بمعنى
 في (قلوبهم وسكنت) أي
 مالت (إليه أنفسهم
 وأنست) أي استأنست
 (بها) أي بالذي يعملون به
 من ذلك الذي فرض الله
 على العباد (جوارحهم)
 وقوله (وقد فرض الله
 سبحانه) وتعالى (على القلب
 عدا من الاعتقادات)
 كالإيمان (وعلى الجوارح
 الظاهرة علامن الطاعات)
 كالصلاة

ولا فرق في ذلك العمل بين ما شارك فيه القلب الجوارح كالصلاة فانها تقتدر لنية
أولا كفضاء الدين فانه لا يقتدر لنية بخلاف العمل الذي هو من الاعتقادات فلا
تعلق للجوارح فيه بوجه والحاصل ان الاقسام ثلاثة ما هو واجب على القلب خاصة
وهو ظاهر وما هو خاص بالجوارح وهو ما لا يقتدر لنية وما هو واجب عليهم ما
كالصلاة فلو جعلها كذلك كان أحسن (قوله مكرر مع ما تقدم) أي من قوله
ما فرض الله على العباد وقديقال لا تكرر لانه تفصيل للاجمال الذي في قوله
ومن عمل لما قدرنا انه شامل لعمل القلب فتدبر (قوله أي أفرق الخ) لان التفصيل
بمعنى التفريق ومنه تفصيل الثوب أي تفريقه (قوله لانه ترك التبويب في مواضع)
كما سيأتى في الشفعة وغيرها فانه جمع جملة أشياء في باب واحد فلم يتوب لكل
قسم على حدة فترك التبويب لهذا المعنى وهناك جوابان آخران أولهما ان المراد
بابا بابا أي فيما يقتضيه رأيه ثانيهما ترجمة بعد ترجمة ذكرهما في شرح العقيدة
(قوله عائدة على الجملة) المناسب ان يقول وهي واقعة على الجملة (قوله التزامه
للجواب الخ) فيه شيء فالناسب ان يقول وشرطه التزامه ذكر الجملة بالجواب حين
قال فأجبتك وذلك ان معنى المصنف وسافصل لك جملة التزم ذكرها فالشرط بمعنى
الالتزام متعلق بذكر الجملة لا بالجواب فتأمل (قوله بابا بابا على الحال) أي مجموعهما
هو الحال على طريق الرمان حلوا حامض فان مجموع حلوا حامض هو الخبز كما يفهم من
كلام المرادى قال ولو ذهب ذاهب الى ان الثاني منصوب على تقدير حذف الفاء
والمعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وقوله على تقدير حذف الفاء أي أو ثم اذا لا يجوز
ان يدخل حرف عطف على شيء من المكررات الا هذين الحرفين نص على الاول
الشيخ أبو الحسن وعلى الثاني الشيخ الرضى وبأن الثاني وما قبله منصوب بان بالعمل
الاول لان مجموعهما هو الحال كما تبين (قوله اذ معناه مفصلا) يجوز ان يقرأ اسم
مفعول وعليه فيكون ما لا من ما ويجوز ان يقرأ اسم فاعل حالا من فاعل أفصل
والمعنى وسأفصل لك الذي انتم منه باجابتى لك حالة كونه أو حالة كوني مفصلا
بابا بعد باب فان قلت اذا كان في معنى مفصلا فليست الحال الاموكدة لقوله
وسأفصل والتأسيس خير من التأكيد والجواب ان المعنى بقوله مفصلا أي على
وجه التبويب (قوله وانما فعل ذلك) أي تفصيله المتحقق في كونه بابا بابا لان المراد
تفصيله بابا بابا والا لاقتضى ان تفصيله لا على هذا الوجه لا يقرب من ان الحال
واحد (قوله ليقرّب) أي ما التزم ذكره (قوله ويسهل عليهم حفظه) لما كان
التفصيل يترتب عليه القرب من الفهم وتسهيل الحفظ ولم يذكر المصنف الا الاول

مكرر مع ما تقدم
(وسأفصل) أي أفرق (لك)
يعنى غالبا وانما فسرناه بهذا
لانه ترك التبويب في مواضع
(ما) أي الذي (شرطت لك)
الخطاب المحرز (ذكره)
الضمير عائد على ما هو عائدة
على الجملة وشرطه التزامه
للجواب حين قال فأجبتك
الى ذلك وانتصب (بابا بابا)
على الحال وان لم
يكن مشقة الا انه في معناه اذ
معناه مفصلا وانما فعل
ذلك (ليقرّب من فهمهم
متعلبه) ويسهل عليهم
حفظه (ان شاء الله) تعالى

أتى الشارح بالذني إشارة الى ان ذلك يترتب عليه أمران (قوله يحتمل عوده
 على قرب الفهم) يجوز أن يكون من إضافة المصدر لمفعوله أي اقرب من الفهم أي
 قرب ما اترجم ذكره من الفهم كما هو المناسب لقوله ليقرّب من فهم الخ ويجوز
 أن يكون من إضافة المصدر لمفعوله أي قرب الفهم مما التزم ذكره لانه اذا قرب
 ما التزم ذكره من الفهم فقد قرب الفهم منه (قوله وعلى التفصيل) ويحتمل عوده
 له ما معاً (قوله لان التفصيل من فعل نفسه) أي لان المولى قال ولا تقولن شئاً الى
 فاعل ذلك غدا الخ فعلقها به و أيضاً لان نسب الانسان انما يسند العجز الى
 نفسه (قوله والفهم من فعل غيره) أي وقرب الفهم لانه المناسب لقوله أولاً يحتمل
 عوده على قرب الفهم ومصدره وقوله الغير اما الجملة أو فهم متعلبه فتدبر (قوله
 للاختصاص) أي عند البيانيين وقوله والحصر أي عند النحويين والاختلاف
 انما هو في العبارة لان المعنى واحد وقوله أي فخصه راجع لمادة الاختصاص
 (قوله بالاستقارة) طلب الخيرة (قوله فلا نطلبها) أي الاستقارة لكن لا بالمعنى
 المتقدم لانه لا معنى له لكونه يطلب طلب الخيرة بل بمعنى متعلقها وهو الخيرة ففي
 العبارة استخدام وهو ان تذكر اشيء بمعنى ثم تعيد عليه الضمير بمعنى آخر فان قلت
 ان هذا اطاعة فكيف يستخير قلنا استخار فيه خوفاً من الرياء كأنه يقول ان كان
 فيه خيرة فيسره لي والا فلا فان قلت قضية ذلك انه ليستقر حين بدأ بالكتاب
 بقوله الحمد لله ومربية الصنف تنافي ذلك قلت لا مانع من ان يكون كره الاستقارة
 (قوله على ما أملتاه) أي من ذكر جملة مختصرة الخ (قوله والاعانة) أي المعتمدة (قوله
 التقوى على فعل الخيرات) لا يخفى ان التقوى من صفات العبد والاعانة وصف له
 تعالى فلا يصح التفسير فالمناسب ان يقول الاقدار على فعل الخيرات وأل في الخيرات
 للجنس فيصدق ولو بواحد الذي هو المراد (قوله أو ما يؤدى الى فعلها) أو
 كان يعينه الله تعالى على تحصيل شئ من دراهم يعقبه صرفه على المحاول بج ثم ان لم
 يقصد بالتحصيل تلك الحالة أعني الصرف وآل الامر الى الصرف فالامر ظاهر وان قصد
 تلك الحالة فنفس التحصيل خير لانه لا معنى للخير اذا ما ترتب عليه الثواب وهو
 يترتب على التحصيل بذلك النية فيكون داخل في قوله فعل الخيرات ويجوز ان يكون
 داخل في قوله أو ما يؤدى الى فعلها ويخص الاول بما كان صورته فعل خير وتحصيل
 الدراهم انما كان فعل خير بالنية لا باعتبار صورته فتدبر (قوله الابعصمة الله)
 أي يحفظه (قوله بعون) اسم مصدر بمعنى الاعانة واعلم أن ما ذكره الشارح
 من تفسيرها وورده الحديث كما يعلم ذلك من ترجمته على العقيدة والظاهر انه

يحتمل عوده على قرب
 الفهم أو على التفصيل وهو
 الاقرب لان التفصيل من
 فعل نفسه والفهم من فعل
 غيره وقدم المفعول
 في (راياه) أي الله تعالى
 (نستخير) للاختصاص
 والحصر أي فخصه
 بالاستقارة فلا نطلبها الا منه
 (وبه نستعين) أي نطلب
 منه الاعانة على ما أملتاه
 والاعانة التقوى على فعل
 الخيرات أو ما يؤدى الى فعلها
 (ولا حول) عن معصية الله
 الابعصمة الله (لا قوة)
 على طاعة الله (الا) بعون
 الله

على الله عليه وسلم لم يقصد الا المعنى فقط لا الاعراب بحيث تقول ان الاله
 محذوف من الاول لدلالة الثاني لهمة تعلق الاله بالطرفين معا والتقدير
 لا حول ولا قوة ثابتان الاله قدبر (قوله العلي المنزلة) أي علو مراتبها المنزلة
 من التباس الصفة بالموصوف أي مرتبة عالية علو معنوي (قوله المنزه الخ) كالتعليل
 لقوله العلي بالمنزلة (قوله عن الضد) هو المصادد لا مولى بحيث اذا وجد أحدهما
 ينتفي الآخر الضد في الاصطلاح معنى لا ذات فاطلاقه عليهم اجماع (قوله والنذر)
 قال في الصباح والندى كسر للنذر والندية مثله والجمع أنذار مثل حمل وأعمال
 اه (قوله والشبيه المشابه) فالمشابهة المشاركة في معنى من المعاني اه
 من الصباح أقول ولا يخفى ان المثل الذي هو بمعنى الندي صدق عليه انه شارك
 في معنى من المعاني وان كان مشاركا في جميع الصفات فيكون الشبيه أعظم
 من النذر وكذا ان المثل يستعمل بمعنى الشبيه ويكون قوله والشبيه من عطف
 المرادف (قوله العظيم القدر) دفع بقوله القدر وما يقع في الوهم من ان المراد العظيم
 من حيث ذاته كان تكون ذاته كالمجمل مثلا فإذ ان المراد العظيم من حيث قدره
 فان قلت لم يثبت على نسق واحد كان يقول العلي المنزلة العظيم القدر أو يقول
 العلي بالمنزلة اعظيم بالقدر أي عظيم ملتبس بالقدر كما تقدم قلت تغني في التعبير
 أقول والقدر والمنزلة شيء واحد لأنهم ما متغايران كما يقع في الوهم (قوله الذي
 يصغر الخ) أي حقه ان يصغر إذ كبر ما لا يشاهد عليه الصغر عند ذكره قدبر
 (قوله وآله وصحبه) أراد بالآل الاتباع أي أمة الاجابة وعطف الصحب من عطف
 الخاص على العام ونكتته ذاهرة (قوله تسليما كثيرا) أي في جانب السلام
 دون الصلاة ولعل ذلك ان مصدره على التصاية المتبادر منها الاحراق فلا يليق ذكره
 او انه لما انحطت رتبته عن الصلاة احتاج للتأكيده وقوله كثير اشارة الى عظمه كية
 ولما تكلم على عظمه كيفية كان يقول عظيما واعلم لاحظ ان التنكير للتعظيم
 ويكفي هذا القدر (قوله وهذا أو ان) اشار له الزمن الحاضر وقوله أو ان أي زمن
 الشروع في المقصود (قوله وبه نستعين) جملة مترسة بين الدامل ومعموله أو حالية
 (قوله خبر مبتدأ محذوف) ويجوز أن يكون مفعولا للفعل محذوف أي اقرب باب
 ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو مبتدأ خبر محذوف أي من تلك الجملة
 باب ما تنطق به الالسننة واختار الشارح ما ذكره وان مع الجميع ليكونه الاولى
 للعمدية ولأنه يكون الخبر محط الفائدة فلا يناسب حذفه قدبر (قوله والموصل اليه)
 عطف تفسير (قوله وهو لغة الطريق إلى الشيء والموصل اليه) أي حسا أو معنى

(العلي) بالمنزلة المنزه عن
 الضد والندى والشبيه
 (العظيم) القدر الذي يصغر
 كل شيء عند ذكره (وصلى
 الله على سيدنا محمد نبيه
 وآله وصحبه) (وسلم) تسليما
 كثيرا وهذا أو ان الشروع
 في المقصود فنقول وبه
 نستعين قوله (باب) خبر
 مبتدأ محذوف أي هذا باب
 وهو لغة الطريق إلى الشيء
 والموصل اليه

فالا قول حقيقة والثاني مجاز والى ذلك الإشارة بقوله بعد وهو حقيقة في الاجسام
 ككتاب المسجد مجاز في المعاني كما (قوله لنوع الخ) تطابق المسئلة على اقصية
 وعلى نسبتهما وهما المناسب لغيرها بقوله من مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك
 العلم اذا قرر ذلك فقول ان الباب وما فيه من انتراجم موضوع للالفاظ
 الخصوصية باعتبار ادلائها على المدعى في الخصوصية ويراد بالنوع من مسائل العلم
 فضايا مخصصة من جملة فضايا العلم فيكون ذاهبا الى اطلاق المسئلة على القضية
 فتدبر (قوله العلم) اعلم ان العلم يطلق ويراد به المسئلة ويطلق ويراد به الادراكات
 ويطلق ويراد به القواعد والابطافاضة مسائل اليه من اضافة المتعلق بفتح
 اللام ولولا اعتبار المدلول للامتناع بكسر داء على الاقوين ومن اضافة الدال للمدلول
 على الاخير لان القضايا الفعلية على القواعد فتدبر (قوله المراد) لاحاجة له (قوله)
 وهي حقيقة في الاجسام) أي في داخل الاجسام وهو الفرجة لان الباب لغة
 هو الفرجة وايت هي يحسم بل داخل جسم فتدبر (قوله مجاز في المعاني) راد بها
 ما قابل الذات فلا ينافي ان المدلول باب انما هو اللفاظ وأراد مجاز اللغة فلا ينافي
 انه صار حقيقة عرفية في الاصطلاح الذي أشار له أولا بقوله واصطلاحا (قوله)
 في بيان) أي اتضح وفي العبارة استعارة تبعية تقريرها شبه ملاسبة اللفاظ
 بالاتضاح أي اللفاظ مطلقا والاتضاح المطلق بالظرفية المطلقة واستعير اسم
 المشبه به للمشبه ثم سرى التشبيه الى الجزأين اللذين هما الظرفية الخاصة
 والملاسبة المخصصة الكائنة بين اللفاظ المخصصة المعنونة عنها بالباب
 والاتضاح المخصوص فاستعير لفظ في الموضوع للظرفية الخاصة لتلك الملاسبة
 المخصصة استعارة تبعية (قوله الذي ينطق به الخ) أي في بيان القول الذي ينطق به
 الالسنة والقلة ليست مرادة فالمراد الكثرة ففيه مجاز (قوله وفي بيان الذي)
 أي بيان المقائدا التي تعتقدها الاقنودة ويأتي ما تقدم في الالسنة (قوله بمعنى القلب)
 أي لا بمعنى داخل القلب كما قيل به وقيل انما اذا انشاء الذي على القلب واستناد
 الاعتقاد لقلب مجاز ان أريد انقلب الجسماني أو العقل لان المعتقد انما هو
 النفس وحقيقة ان أريد الروح التي هي النفس بناء على ما قال القرافي من ان القلب
 لطيفة ربانية وهي المخاطبة التي تداب وتعاقب وتسمى روحا ونفسا (قوله والجزم)
 عطف مرادف (قوله ويطلق) أي أيضا لانهم يدخل الفر تحت الربط والجزم
 ولخصه ان الاعتقاد له اطلاقا لان أنه ساق ذلك في شرح العقيدة على انها تقريران
 فنقل الاول عن ق والثاني عن ك (قوله والتقليد) هو الاخذ بقول الغير

واصل ملاحا اسم لنوع من
 مسائل العلم المراد وهو
 حقيقة في الاجسام ككتاب
 المسجد مجاز في المعاني
 كهذا (ما) موصول قائم
 مقام مضاف محذوف
 في اللفظ التدبر ذابا
 في بيان الذي (تنطق به
 الالسنة) في بيان الذي
 (تعتده لافئدة) جمع فؤاد
 بمعنى القلب يدل عليه قوله
 قبل وتعتقده القلوب
 والاعتقاد هو الربط والجزم
 ويطلق على العلم والظن
 والتقليد

أى اعتقاد حقيقة مضمون قول لا يظهر من ذات حقيقة دخوله تحت الاعتقاد
 فتلخص ان الاطلاق الثانى أعم من الاول لشموله الاصل ويشمله (قوله)
 فان كان جازما أى فان كان الاعتقاد جازما اسنادا جازما للاعتقاد مجازا الذى
 يستند اليه حقيقة نفس الشخص (قوله واجب) أى لدليله ومتعلق بقوله
 جازما لا بقوله مطابقة لان المطابقة للواقع (قوله فله التعليل) وهو صحيح ان مطابق
 الواقع غير صحيح ان لم يطابقه (قوله أمور الخ) أى شؤون وجع الديانات مع ان الدين
 واحد مبداءا وانواع العبادات أو باعتبار المكلفين قاله ت (قوله لا لبعض الخ)
 فيه ان مصدوق الواجب النطق والاعتقاد والعمل وما تنطق به الالسنه وتعتقد به
 الا فائدة تتعلق ماذ كرم من النطق والاعتقاد فكيف يصح أن يكون من ايمان
 الجنس والتبعض والجواب انه يدره ضايق في المصنف أى من متعلق واجب
 والتبعض والجنسية باعتبار في المعنى (قوله أعم من أن يكون نطقا أو اعتقادا)
 أى وأن يكون عملا فيكون الفردان المتقدمان اللذان هما ما تنطق به الالسنه
 وما تعتقده الا فائدة بعضها من هذه الامثلة بقى في المقام بحث وذلك ان البعضية للشيء
 تتضمن أن يكون ذلك الشيء من قبيل الكل لامن قبيل الكل الذى اقتضاه
 تقييده بقوله أعم من أن يكون كذا وكذا فقد تسع في التعبير (قوله ويجوز الخ)
 أى جنس الذى تنطق الخ أى جنس هو الذى تنطق به الالسنه وتعتقد به الا فائدة
 هو واجب أمور الديانات فيكون واجب أمور الديانات خصوص هذين الامرين
 لكن يأتى بحث وهو ان من جملة واجب أمور الديانات العمل (قوله اعتقادا
 ونطقا) بالواو والواو دون ما في نسخة أخرى من التعبير أو (قوله على مائة
 عقيدة) تطلق العقيدة على القضية وعلى نسبتها الى الاول من اشتمال الكل
 على اجزائه وعلى اننى من اشتمال الدال على المدلول فتأمل (قوله ترجع
 الى ثلاثة أقسام) من رجوع الكل الى اجزائه بلا حيلة التفصيل في الاقسام
 (قوله فيما يجب الخ) من ظروية اللفظ في معناه على ما حققه بعضهم من ان المعانى
 قوالب لا لفاظ من حيث انها تسبق مدبراً ولا يتم بوقى بلفظ على طبقها وهذائنا
 على ان العقائد تطلق على القضايا فاقسامها كذلك وما يجب لله وما عطف عليه
 معنى أو من ظروية الجزئى فى الكل بناء على ان العقائد مراد منها المعانى فاقسامها
 كذلك فالقسم جزئى وما يجب لله معنى كل وكذا يقال فيما بعد فان قلت ما هو
 الواجب وما هو المستحيل وما هو الجائز قلت قال بعض ان المصنف أشار الى ما يجب
 لله بقوله العالم الخبر الى قوله الباعث وأشار الى المستحيل عليه بقوله لا لاغيره

فان كان جازما مطابقا
 لواجب فهو العلم وان كان
 جازما لا لواجب فهو التقليد
 ومن في قوله (من واجب
 امور الديانات) التبعض
 لان واجب امور الديانات
 أعم من أن يكون نطقا أو
 اعتقادا ويجوز أن تكون
 لبيان الجنس فيكون مراده
 ما يجب اعتقادا ونطقا وقد
 اشتمل هذا الباب على مائة
 عقيدة فمما كثر ترجع الى
 ثلاثة أقسام قسم فيما يجب
 لله تعالى وقسم فيما يستحيل
 عليه وقسم فيما يجوز عليه

قوله الشيخ والفرأوى اه

وبدا بما تمقده الاقيدة

فـ (من ذلك) الواجب

(الايان بالقلب والنطق

والامان) ظاهره ان الايمان

مركب من التصديق

والاقرار ان طنى البطق

على القلب اما ان عطفته

على الايمان لا يدل كلامه

على ان الاقرار من الايمان

وظاهر قوله فيما يأتي

الايمان قول بالالسان واخلاص

بالقلب وعمل بالجوارح اه

مركب من الثلاثة ونسب

للمعتزلة وجهه وجه المحدثين

والمشككين واقعها منهم

ابن حبيب (ق) ما احسن

ما قال عياض ان وجد

الاعتقاد والنطق فؤمن

اتفاقا وان عدمها فـ كافر

اتفاقا فان وجد الاعتقاد

ومنه من النطق مانع فؤمن

على المشهور ان وجد

النطق وحده فتدق في الزمن

الاول والاآن زنديق

تتبعات الاقوال ظاهر

كلام الشيخ ان ايمان المقلد

صحح دواشور

الى قوله العالم الخبير باخراج النسية والى الجي ثم قوله الباعث الخ واستظهر الشيخ

في شرحه ان اول الواجبات ان الله واحد لان الوجود المفهوم من قوله الواحد

صفة نفسية يجب اعتقادها له اه فان قلت الواجب لله المشار اليه هل هو النسبة

او غيرها قلت يطلق الواجب لله على الصفة كالقدرة واجبة لله وعلى النسبة

كثبوت القدرة واجبه له تعالى (قوله وبدا بما تمقده الاقيدة) قضيته ان الايمان

معتقد وليس كذلك بل متعلقه هو الموصوف لا اعتقاد (قوله من ذلك الواجب)

رجع اسم الاشارة للواجب لان الايمان بالقلب من افراده فان قلت ان الواجب

قريب وذلك اسم اشارة للبعد قلت قد وقعت الاشارة اليه بعد ما سبق ذكره

والمعنى في حكم المتباعد وان البعد بها باعتبار المنزلة وبعد مرتبة المشار اليه

اشعارا بعد مرتبة الواجب على المندوب اشارة لذين الجوابين في نزع العقيدة

(قوله بالقلب) البناء لتصوير اى الايمان المصور بالتصديق بالقلب ولنطق بالالسان

اى على عطف انطق على القلب (قوله ظاهره الخ) بل صريحه (قوله اما ان عطفته

على الايمان الخ) اعلم ان التحقيق ان الايمان المخلص عند الله الناجي صاحبه به

من الملوذ في الظاهر التصديق فقط نعم الايمان الذي يكون صاحبه ناجيا من ذلك

مع جريان الاحكام عليه في الدنيا لا يحصل بالتصديق وحده فلا بد من مصاحبة

النطق اه علمت ذلك فنقول يجوز كل من العطفين باعتبارهما تين الحالتين (قوله

وظاهره قوله فيما يأتي الخ) فـ هذه ان كلام المصنف فيه تناف وقد يقال لا تنافي

لان كلامه في هذا الموضع في اصله ايمان وفيما يأتي في بيان الكلام منه

(قوله وجهه وجه المحدثين الخ) قضيته ان جمهور المحدثين والمشككين والعقهاء مشيل

المعتزلة من حيث ان المومن العامى يتخلف في الماد ووحاشا لله ان المحدثين والعقهاء

يقولون ذلك بل مرادهم بالايمان المركب من الثلاثة الايمان الكامل (قوله

ومنه من المنطق مانع) كان اختاره النية (قوله فؤمن على المشهور) ومقابلته

يقول ليس بمؤمن وقضيته انه اذا لم يمنع من النطق مانع فليس بمؤمن اتفاقا ليس

كذلك اذ الصحيح ان من آمن بقلبه ولم ينطق بلسانه مع اقدرة الالاء لا يكون

كاذبا بل مؤمنا عند الله تعالى والنطق انما هو لا جراه الاحكام الدينية (قوله

فتنافى في الزمن الاول) اى زمن النبى صلى الله عليه وسلم (قوله والاآن زنديق)

اى بعد وفاته صلى الله عليه وسلم والمنافى لا يقتل والزنديق يقتل فالمصدق

واحد الا انهما مختلفا تسمية وحكما (قوله والمشهور) اى الا انه ياتى ان كان فيه

احدية فـ منهم النظر الصحيح ومقابل المشهور انه كافر وعليه مشى السنوى

في كبراه (قوله) انه صدق بقلبه الخ) لا يخفى أن هذا التعليل لا يتقشأ لأن من صدق بقلبه ونفاه بلسانه هو عين المقلد الذي هو أصل النزاع وهذا الخلاف المذكور في المقلد مقيد كما قال المصنف في شرح العقيدة اذ لم يرجع برجوع مقلده وأما ان يرجع برجوعه فلا يصح اتفاقا اه ولا يخفى أن هذا أي عدم رجوعه برجوعه بعيد (قوله واحد) أي متعديان ما صدقاومة هو ما (قوله والخضوع) أي الباطني وقوله والانتقاد عطف مرادف (قوله والاذعان) مرادف لقبول الاحكام (قوله وذلك حقيقة التصديق) أي القاي فظهر بذلك الترادف وهو طريقة والطريقة الاخرى لجمه هو الاشاعة وان الاسلام الخضوع الظاهري للملابس للأذعان الباطني والايان هو التصديق القاي (قوله أي في الشرع) أي بحسب ما عند الله وأما بآية ارماءه فلا تجري عليه احكام الشرع ولا يحكم عليه بأنه مؤمن الا اذا اتفق بالشهادتين (قوله أهل العلم) أي ولومن غير المتكلمين لقوله منهم ما لك لا خصوص المتكلمين لان ما لك ليس منهم بل من أكابر الفقهاء وه قابل ذلك القول أقوال كثيرة منها ان أول واجب النظر وقيل المقصد الى النظر وقيل الجزء الاول من النفاذ (قوله أنه العلم بالله) أي بما يجب له ويجوز ويستقبل وكذا يقال في قوله ورسوله وضاف رسول يجوز أن تكون للاسـ تخراق فيوافق قول السنوسي وان يعرف ما يجب في حق الرسل الخ وان تكون لله هداى نينا صلى الله عليه وسلم والعلم به يتضمن العلم بهم في شيء آخر وهو ان قضية الكبرى وساحية اليوسى أن المراد بالعلم الاعتقاد الجازم وان لا يكن معه اذعان وذلك لان العلم والمعرفة وقد جعلها السنوسي من أقوى ما قيل في أول واجب ثم ذكر البرسي من جملة غير الاقرب الايمان وأنت تعلم انه الاذعان الباطني والظاهر ان المراد بالعلم في الآيتين والله أعلم التصديق أي الاذعان المقارن للاعتقاد الجازم الذي عن دليل (قوله ودينه) أي أحكامه أي ما كان معلوما من الدين بالضرورة فيما يظهر (قوله لقوله تعالى) دليل للطرف الاول الذي هو العلم بالله وقوله وليعلموا دليل لبعض ما صدقانه ثم أقول ولا يخفى ان ما ذكر من الآيتين لا يدل على ان العلم أول واجب الذي هو المذعي ولا يخفى أيضا ان المعرفة التي قيل انها أول واجب المعرفة المتعلقة بالله فقط كما يعلم من اللساني (قوله واتى بالاسم الاعظم الخ) فيه اشارة الى اعتياد ان لفظ الجلالة هو الاسم الاعظم أي وعدم اجبة الداعي لفظ شرطها (قوله في كلمة التوحيد) ظاهره انه لا يشترط النفي والاثبات الذي هو القول المعتمد في كلمة التوحيد (قوله

لانه صدق بقلبه ونطق بلسانه الثاني * الايمان والاسلام واحد لان الاسلام هو الخضوع والانتقاد يعني قبول الاحكام والاذعان وذلك حقيقة التصديق فلا يصح في الشرع ان يحكم على احدا به مؤمن وليس بمسلم أو مسلم وليس بمؤمن الثالث * اختلاف في أول واجب على المكلف والذي عليه جمهوره أنه العلم بالله ورسوله ودينه منهم ما لك والاشهرى انه العلم بالله ورسوله ودينه لقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وليعلموا انما هو له واحد (و) قوله (ان الله تعالى اله واحد) في محل نصب مفعول للسطوق وفي بالاسم الاعظم في كلمة التوحيد تفيد اعلى انه هو الذي يقع به الاسلام لا غير

فلا يجزى "أن تقول الخ) الانسب لما قال ان يقول فلا يجزى "العزير له واحد (قوله
 وانما يجزى "له الله الله) ينافي ما ذكر من كون الله واحد كلمة توحيد الا ان يقال
 ان هذا صافي أي لا يجزى "له الله الا العزير فلا ينافي أنه يجزى "الله له واحد وبعد ان
 علمت ما قررنا فالظاهر اجزاء لا الله الا العزير لما تقرره لا يشترط اللفظ العربي
 من القادر عليه والحاصل انه لا يشترط لفظ أشهد ولا النبي ولا النبات ولا الترتيب
 ولا الفورية ولا اللفظ العربي من قادر عليه قد بر (قوله والدليل على وحدانيته
 الكتاب) اعلم أنه لا خلاف في صحة اثبات الوحدانية بالدليل العقلي وحده واختلاف
 في اثباتها بالدليل السمعي وحده من الكتاب والسنة فقبل نعم وهو رأى فخر الدين
 قائلان ان العلم بهمة النبوة لا يتوقف على العلم ~~بكون~~ كون الاله واحدا فلا جرم أمكن
 اثبات الوحدانية بالدليل السمعي والى هذا القول ذهب شارحنا وهو ضعيف
 وقيل لا وهو رأى ابن التمساني رادا لا قول باننا لنسلم أن العلم بهمة النبوة
 لا يتوقف على ذلك ويباه ان القائل انه رسول اذا ادعى الرسالة وقام الخرق
 على صدقه فلا يدل وجود الخارق على صدقه مالم يتحقق ان هذا الفعل الذي جاء به
 لا يقدر عليه أحد غير مرسله ~~ليكون~~ فكون فعله مطابقة التعديبه وسؤاله نازلة
 قوله صدقت فاذا لم يكن لنا علم بنبي فاعلية غيره فلا نعلم انه فعله ولا يتم ذلك به
 اثبات ان هذا الخارق ~~هو~~ احياء المرقى مثلا لا يفعله غير الله عز وجل وذلك
 يتوقف على اثبات الوحدانية أي فلا استدلال على الوحدانية بالدليل السمعي
 فيه دور وهذا القول هو المعتمد والمناسب لما ذهب اليه الشارح ان يزيد
 والسنة (قوله والاجماع قالت الامة الخ) لا يخفى ان هذه الامة امة الاجابة فلا يتم
 الاستدلال به على عباد الصنم الذي يدعى أن الصنم اله لانه يقول لامة الاجابة
 دايما لكم عيبين دعواكم (قوله بلسان واحد) أي قالت الامة قولاً متسا
 بلغة واحدة كما أفاده المصباح أي بلفظ واحد (قوله الواحد الاحمد الخ) قبلهما
 بمعنى وقيل ان الاحد الذي ليس بمنقسم ولا مجزى والواحد صلب الشريك والظهير
 وخلاصته ان الواحد في الحكم المنفصل والاحد في الحكم المتصل (قوله لانه
 لو كانا اثنين الخ) لا يخفى ان الواحدانية تنقسم الى خمسة أقسام وحدة الذات بمعنى
 في الحكم المتصل وبمعنى في الحكم المنفصل فالاول ان لا يكون ذاته العلية مركبة
 من جزئين أو أكثر والثاني ان لا يكون ذاتين بحيث يكون كل واحدة منهما مفردة
 عن الأخرى ووحدة الصفات بمعنى في الحكم المتصل والمنفصل منها أيضاً فالاول
 فنفي ان له قدرة واحدة وإرادة واحدة وهذا كذا في الثاني فنفي انه ليس هناك ذات

فلا يجزى أن يقول له الله
 الا العزير وغير ذلك من
 الاسماء وانما يجزى له الله
 الا الله والدليل على
 وحدانيته الكتاب قال
 الله تعالى فاعلم أنه لا اله الا
 الله والاجماع قالت الامة
 بلسان واحد لا اله الا الله
 الواحد الاحد والمنفصل لانه
 لو كانا اثنين فأكبر لكان
 ان يتفلسف

تتصف بتلك صفات ولا تلوها ووحدة الافعال في انه ليس موجودا وسواء هو
 الحاصل من نقول الشارح لانها لو كانتا اثنتين لظاهر في القسم الثاني من وحدة
 الذات ويجري في البقية بحسب ما به الله في على ما يأتي (قوله اما ان يتم مرادهما
 جميعا) يصدق بصورتين ان لا يتم مراده - هذا ولا - هذا او يتم مرادهما دون
 الآخر (قوله وقد ذكرنا وجه الاستعانة) ووجه الاستعانة في تمام مرادهما
 جميعا انه يلزم اجتماع متناقضين وهو لا يعقل ووجهها في عدم تمام مرادهما معا
 أو أحدهما انه في الاول يلزم عجزهما وفي الثاني يلزم عجز من تعال مراده ويلزم
 منه عجز الآخر للماتلة وقوله لما زاد ان يختلف الخ أي وجاز ان يتفقا وهو مستحيل
 أيضا وذلك لان الارادة بين اذا ترجعنا فاما ان يقدر نفوذ مرادهما أو لا وكلاهما
 محال أما الاول فلما يلزم عليه من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو باطل وثم
 الثاني فاما ان يقدر عدم نفاذ مراد كل منهما وهو باطل لما يلزم عليه من العجز
 المؤدى لعدم العالم الباطل أو عدم نفاذ واحد وهو باطل أيضا لما يلزم عليه
 من عجز الآخر للماتلة ولا فرق في ذلك بين أن يكون المراد جسمًا أو جوهرًا فردا
 وذلك ان ارادة الله يجب أن تكون عامة التعاق وهذا الدليل كما ثبت به في
 الحكم المنفصل في الذات ثبت به في الحكم المنفصل في الصفات وبنين وجه
 الاستعانة في بقية الاقسام فنقول بتمام ان الدليل على نفي الحكم المتصل في الذات
 أن أوصاف الله اتمان تقوم بكل فردا وبالجموع أو بالاجزاء وتلك الاقسام
 مستلزمة للعجز أما الاول فلان كل جزء يكون لها فيجري فيه ما جرى في تعدد
 الالهين الذي قررنا شرح دليله وأما الثاني فلانه يلزم منه عجز كل على انفراد
 وعجزه يوجب عجز الجموع للماتلة بين كل جزء والجموع وليس هذا نظير الحبل
 الموزن من شعرات كما لا يخفى فتدبر وأما الثالث فلانه لا أولوية لبعض الاجزاء
 على بعض وحينئذ لا يقوم به وذلك يستلزم عجز جميعها والدليل على نفي الحكم المتصل
 في الصفات فلانه لو كان للذات العلمية قدرتان وارادتان وعلمان الى آخر السبع
 فلا يؤخذ من الدليل المتقدم الاوحدانية مفتي التأثير من القدرة والارادة
 لان التخالف وما ترتب عليه أو التوافق مع ما ترتب عليه من اجتماع مؤثرين
 الى غير ذلك انما يأتي فيهما بخلاف سائر الصفات السبع كالكلامين
 والعلمين فوجه الاستعانة في ذلك ما بينه السوسى في شرح الوسطى بقوله انه
 لو كان له حيا فان أو علمان مثلا كان أحدهما العلمين أو أحدهما الحياتين اما ان يحصل
 للذات ما هو لازم لها وهو كون الذات حية عالمة ولا شك ان ذلك تحصيل الحاصل

واذا اختلفا اما ان يتم
 مرادهما جميعا أو لا يتم
 مرادهما وهما مستحيلان
 وقد ذكرنا وجه الاستعانة
 في الاصل وقوله (لا اله غيره)
 تأميد لا اله الا الله بينه
 وبين قوله الله الواحد

للذات لحصول ذلك بالحياة الأخرى والله لم الآخروا ما أن لا يحصل للذات ذلك
 إلا لزم فيلزم أن يكونا وجودا بدون لازمهما الذي يستحيل أن يوجد عارضا عن
 وذلك كله لا يمتنع له والدليل على أنه ليس بغيره ولا متأثير في فعل من الأفعال
 الذي هو الخامس فلانه لو صح أن يكون غير مولانا متأثير لوجب أن يكون ذلك الآخر
 مقدور الله تعالى له موم قدرته وحينه امان يحصل الاتفاق أو الاختلاف وبأق
 ما سبق فان كان المؤثر غير ولا فالزم عجزه ولا فليز عجزه في سائر المكنات
 (قوله وقيل وهذا أبلغ) من البلاغة وهي مطابقة الكلام بمقتضى الحال اذ الحال
 يقتضي التصريح بنفي الغير له لانه لا نزاع على ما قيل في نبوت الالهية لمولانا
 تعالى والمحتاج له انما هو نفي الالهية عن غيره بشهادة قوله تعالى ما نعبدهم
 الا ليقربونا الى الله (قوله لانه يشعرا) الاولى ان يقول بصرح اذ الاشعار وجود
 حتى في قوله الله الواحد (قوله والاثبات) لا حاجة له فالتناسب حذفه لانه
 لا اثبات فيه فان قلت خلاصة الكلام ان لا اله غيره صريح ونفي اله غيره غير
 مقيد باعتبار جوهه وذاته نبوت الالهية لاحد والله الواحد صريح في نبوت
 الوجدانية له مستلزم نفي الالهية عن غيره فيظهر من ذلك أن الأبلغ الله الواحد
 قلت جواب ذلك ما علمت من انه لا نزاع في نبوت الالهية له انما يحتاج له نفيها عن
 غيره (قوله على ان التلغظ بها فرض) ظاهره فرض واحد فيكون أحدهما جزء فرض
 وجزء الفرض فرض اعلم ان الناس على ضربين مؤمن وكافر اما المؤمن بالامالة
 فيجب عليه ان يذكرهما مرة واحدة في العمر يروى في تلك المرة بكراهة الوجوب
 وان ترك ذلك فهو عاص وإيمانه صحيح كما ذكره السنوسي وأما الكافر
 فذكر هذه الكلمة فيه النزاع الذي قد علمته (قوله بأنه شبه الخ) أي ذكر ذلك
 انما هو لاعتقاده مضمونه وينطبق به من كونه رسوله خاتم الرسل أي شبه على ان التلغظ
 به ما فرض بما سيأتي مضموم الماهنا (قوله مترادفة) أي مدلولها واحد وما صدقها
 كذلك (قوله ويحتمل الخ) أي فقد اختلفا بحسب المتعلق وان اتحد بحسب
 الذات بخلافه على الاول فقد اتحد اذ اتا ومتعلقا أي لاشييه له في ذاته
 ولا في صفاته وكذا لا نظير له فيهما هذا والاحتمال الثاني يصح عكسه كما افاده
 ابن ناجي فقال لاشييه له في صفاته ولا نظير له في ذاته وظهر من ذلك التقرير
 ان قوله لاشييه له الخ تأكيد أيضا وحاصل توضيح المقام ان المقويين يجعلون المثل
 والنظير والاشييه بمعنى واحد وهو ما ذكره شارحنا وللسيوطي كلام نذكره
 لما فيه من الفائدة حاصله أن المثل المساوي من كل وجه والاشييه المشارك في أكثر

وقيل هذا أبلغ لانه يشعرا
 بنفي اله غيره لوجود النفي
 والاثبات بخلاف الله اله
 واحد فانه لا يشعرا بنفي اله
 غيره فان قيل لم اتقدم على
 احدي الشهادتين مع
 انهما قهرا على ان التلغظ
 بهما ما فرض قلت اجاب
 بأنه شبه على ذلك بقوله بعد
 ثم ختم الرسالة الى آخره
 (و) مما يجب اعتقاده ان
 الله تعالى (لاشييه له ولا
 نظير له) هما والمثل اسماء
 مترادفة وينبغي ان يقال
 هنا لاشييه له في ذاته ولا
 نظير له في صفاته

الوجود شاركة في الكل أم لا والنظير المشارك في بعض الوجود ولا يبلغ
أكثرها سواء شارك في بقيةها أم لا والمثل أخص من الشبيه ولشبيهه أخص
من النظير (قوله ليس كمثل شيء) دليل لكلام المصنف والكافي ماله أي ليس
شيء مماثل له لا من حيث ذاته ولا من حيث صفاته فهو دليل للطرفين معا وقيل
ليست بزايدة فقد قال الشيخ البيضاوي المثل في الآية امر بمعنى الذات أو الصفة
وينبغي أن يكون مستعملا في الآية بالمعنيين معا على جواز استعمال المشترك
في معنيين أن كان الاملاق يعرّيق الاشتراك أو على جواز الجمع بين الحقيقة
والمجازان كان حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر وقيل في الآية غير ذلك
تدبيره أول الآية رد على الجسمانية وآخرها اثبات نفيه رد على المعطلة النافين
لزيادة الصفات وقدم النفي على الإثبات لأن القضية مقدمة على القضية (قوله
ولم يكن له كفوا أحد) أي ليس أحدهما مثالا في الذات ولا في الصفات (قوله
وذلك لانه لو حصلت الخ) فيه شيء وذلك لأن هذه شرطية مركبة من مقدم
وقال والتالي باطل فالمقدم مثله الخ والمشاركة وإذا طاعت المشابهة ثبت
نفي المشابهة ونفي المشابهة في الذات وفي الصفات اللذين أشار إليهما فردان
من أقسام الوجدانية فلا يصح الاستدلال بالوحدانية على نفي المشابهة (قوله
لا ولد له) ذكرنا أو أنثى (قوله ولا والد) أراد به جنس والد أي من له عليه
ولادة أب أو أم أدنى أو أعلى (قوله أي زوجة) أراد بها ما يشمل السرية (قوله
ولا شريك له في أفعاله) الأولى أن يقول في الأفعال لأن عبارته لا تنفي أن لديه
أفعالا ولا يخفى أنه انعم في قوله الله الواحد بحيث يشمل جميع الأقسام
الخمسة المتقدمة فلا يمكن قوله ولا شريك له من عطف الخاص على العام وإن خص
بما عدا ذلك فهو من عطف المتغير (قوله أذمته الإيجاد) الأولى أن يقول أذمته
الوجود لأن الإيجاد عبارة عن تعلق القدرة بوجود المقدور فلا تنافي بكونه
ناشئاً منه (قوله والاختراع) عين الإيجاد (قوله معنى كلامه الخ) أي فلا لام فيها
بمعنى الفاء وأبداه مصدر بمعنى اسم المفعول وانتفاء بمعنى اسم الفاعل أي فليس
مبتدأ أي مقتضا وجوده فيكون له أول ولا منتهى فيكون له آخر (قوله فيكون له
أول) متفرع على النفي وكذا قوله فيكون له آخر (قوله فهو واجب الوجود الخ)
أي لا يقبل الانتفاء لا أولاً ولا آخراً تصد بذلك أن كلام المصنف هذا إشارة
إلى عقيدة الوجود والقدم والبقاء وذلك أنه إذا لم يكن وجوده ممتنعاً ولا منتهياً
يلزم منه كونه موجوداً واجباً الوجود فهذه عقيدة الوجود التي أشار إليها

لقوله تعالى ليس كمثل شيء
الآية ولم يكن له كفوا
أحد ولانه لو حصلت
المشاركة بينه وبين خلقه
لم يكن واحداً (و) مما يجب
اعتقاده أن الله تعالى (لا ولد
له ولا والد له ولا صاحبه له)
أي زوجة (ولا شريك له)
في أفعاله أذمته الإيجاد
(و) مما يجب اعتقاده أن
الله تعالى (ليس لأوليه
اتداء ولا لأخريته
انقضاء) معنى كلامه أن الله
تعالى ليس وجوده مقتضياً
فيكون له أول ولا منتهى
فيكون له آخر فهو واجب
الوجود فعال في حقهم
أدوليه والأخريته

السَّنوسى بقوله وهو الوجود ولا يخفى انه يلزم منه أى من الوجود الموصوف
 بكونه واجبا للقدم وابقاء الذات أن أشار له بالسَّنوسى بقوله بعد والقدم والبقاء
 أشار له ما أشار حنا بقوله فمعامل في حقه الأولية والآخرية (قوله وكانه قصد الخ)
 لا يخفى أن هذا انقضاء لا يلزم مع ما قررنا وأبطل إشارة إلى حل آخر أحسن من
 المتقدم وحاصلها أن الأولية عليه بمعنى السبقية على الأشياء والآخرية بمعنى البقاء
 الثابتين له تعالى وإن قصد ليس لسبقية ابتداءه ولا لبقائه انقضاءه بخلاف
 سبقية الأب على الابن فلها ابتداءه وبقاء ابنه بعده انقضاءه فلا يستحال في الأولية
 والآخرية على هذا الجواب (قوله كنه الخ) إضافة كنهه إلى ما بعده للبيان فإن قلت
 هذا مشكل فقد عرفوا العلم وعرفوا القدرة وغيرهما بما هو معلوم وهذا يقتضى
 معرفة الكنهات لأنفسهم لان التعاريف كما تفيد معرفة الشيء أى كنهه
 تفيد تمييزه عما عداه الذى هو المراد أى فهو تعريف بالرسم لا بالحقبة (قوله من باب
 أولى) أى لان الصفة في حد ذاتها شأنها الظهور وقيل بادراك ذاتها لان البارى
 يعلم والعلم يتعلق بالمعلوم على ما دونه اذ لو تعلق على خلاف ما هو به لكان العلم
 جهلا والخلف لفظى اذ الثاني يقر بانه لا يحاط به والعقول قاصرة عن ادراك
 جلاله والاول مقر بانه عرفه العارفون بدلالة الآيات وتحققوا اتصافه بواجب
 الصفات (قوله ولا يحيط بأمره الخ) الاحاطة والعلم مترادفان وقيل لا فالمتعلق
 بالمحسوسات علم واحاطة والمتعلق بغيرها علم وليس باحاطة (قوله أى شأنه)
 أى وليس المراد الامر الذى هو ضد النسي لان الخلق مكلفون فلا بد من علمهم به
 قاله ت (قوله أى المتأملون) أى فالمتأملون كماله التأمّل واسطة لاحاطة قريب
 أمور معلومة لتأتى الى مجهول فالنفسير بالمعنى الانعوى (قوله لقوله تعالى
 كل يوم) هذا لا يظهر أن يكون دليلا لعدم الاحاطة بل انما يفيد ان له شؤنا كثيرة
 وكونها تدرك أولا شىء آخر (قوله أو غير ذلك) كتصحيح مريض أو امراض صحيح
 (قوله كل يوم) أى زمن (قوله بآياته) أى بسبب آياته أى بسبب التفكير فيها
 (قوله فالعقلية مخلوقات) نسبة للعقل لانه يتفكر في أحواله ما في علم لها صانعها
 (قوله بأسره) أى بجملة (قوله وهو ما سوى الله) أى من الموجودات جواهر
 واعراض والحق نفى الاحوال فلا حاجة الى التعبير بالمتبئات بدل الموجودات
 لادخالها ولا حاجة الى زيادة وصفاته بعد قوله وهو ما سوى الله تعالى لان صفات
 الله لا يقال لها غير كما لا يقال لها عين (قوله آيات كتابه) إضافة الكتاب
 للهدى أى القرآن وإضافة الآيات للبيان من إضافة البعض للكل ان لوحظ فيها

وكانه قصد معنى قوله تعالى
 هو الاول والاخر أى
 السابق للأشياء الباقى
 بعدها (و) مما يجب
 اعتقاده ان الله تعالى
 لا يبلغ كنهه أى لا يدرك
 كنه حقيقة (صفته
 الواصفون) فقدم ادراك
 حقيقة الذات من باب أولى
 (و) مما يجب اعتقاده ان
 الله تعالى لا يحيط بأمره
 أى شأنه (المتفكرون) أى
 المتأملون لقوله تعالى كل
 يوم هو فى شأن من الاحياء
 والامانة والاعزاز والاذلال
 والافتقار والاغناء وغير
 ذلك (يؤمن المتفكرون) أى
 تعظم المتأملون (بآياته)
 العقلية والشرعية والعقلية
 مخلقاته وهى العالم بأسره
 وهو ما سوى الله تعالى

التفصيل وان لوحظ فيها المجموع فالإضافة للبيان (قرله وأدلة خطابه) أي الأدلة
الدالة على خطابه والخطاب مصدر بمعنى اسم المفعول أي الكلام المخاطب به
أي القديم ثم يجوز أنه أراد بالدلالة الآيات القرآنية الدالة عليه وعلى أحكامه
فرو عطف - ادق ويجوز أنه أراد بها ما يشمل أحاديث رسوله فهو من عطف
العامة على الخاص (قوله ولا تنفكرون) أي ولا يتأملن للاعتبار أو غيره وهذا
خير ومعناه النهي فقد ورد أن الشيطان يقول لأحدكم من خلق كذافي قول الله
فيقول من خلق الله فدواء ذلك أن يقول لا اله الا الله وحاصل المعنى أنه لا يجوز
أن يعتبر وينظر في الآيات أن يتجاوز ذلك وينظر في ذات مولاه (قوله في ماية الخ)
الإضافة للبيان (قوله بيا مشددة الخ) نسبة لما لا نه يحجب بها عن السؤال عما
(قوله فيقال ما هي) نسبة لما هو لا نه يحجب بها عن السؤال عما هو تقول ما بالإنسان
وما هو الإنسان وخلاصة كلام الشارح أن المائة والمائة والحقيقة رمزها
المليحة أنفاظ ترادفة عبارة عما هي وهو كالحميون الناطق بالنسبة
للإنسان بخلاف الضاحك والكاتب مثلا مما يتصور الإنسان بدونه فإنه من
العوارض واعترض على المصنف بأن المائة لا تكون إلا الذي جنس ونوع وهما إلا أن
على المولى جل وعز وأجيب بالتسميع (قوله تفكروا الخ) الأمر للوجوب إذا كان
الفكر وسيلة لمعرفة واجبة والندب أن كان وسيلة لمعرفة مندوبة وأما قوله
ولا تفكروا فالنهي تحريم (قوله في ذاته) الإضافة للبيان (قوله من عباده) من
بيانية (قوله بمعنى معلوماته الخ) لما كان ظاهرا قوله من علمه تجوز العلم مع أنه صفة
قديمة لا تقبل التجزأ أوله الشارح بأنه من إطلاق المصدر وأدلة اسم المفعول ويجاب
أيضا بتقديره مضاف أي متعلق بعلمه (قوله إلا بما شاء) بدل من شيء أي إلا بالمعلوم
الذي شاء إحاطتهم به فالاسم موصول ويجوز أن تكون مصدرة لأن العباد لا قدرة لهم
على الإحاطة بشيء من معلومات الله إلا بشيئته أي إرادته (قوله ويجيطون به)
معطوف على ما قبله من عطف المسبب على السبب أي ويعلمون به بسبب تعليمهم له
(قوله وسع كرسيه السموات والأرض الخ) أي لم يضق على السموات والأرض
لسعته فالسموات والأرض في جنب الكرسي كحلقة ملتصقة في فلاة (قوله
السموات والأرض) جمع السموات وأفراد الأرض مع أنها سبع كالسموات على
المعتمد لما اشتملت عليه السموات من الأمور الظاهرة من نجوم وقمر وغيرهما ولم يظهر
لنا من الأرض الواحدة (قوله جهور المحققين) مقابله أن الكرسي علمه تسمية
بمكان العلم الذي هو كرسي العالم أو ملكه تسمية بمكانه الذي هو كرسي الملك

والشريعة آيات كتابه
وأدلة خطابه (ولا تفكرون
في ماية ذاته) بيا مشددة
بينهم وبين الألف همزة وقد
تبدل هاء فيقال ما هي
ومعناها الحقيقة قال عليه
الصلوة والسلام تفكروا
في مخلوقاته ولا تفكروا
في ذاته (و) مما يجب اعتقاده
أن المخلوقين من عباده
تعالى (لا يجيطون بشيء
من علمه) بمعنى معلوماته
(الإبسا شاء) فيعلمه لهم
ويجيطون به (وسع كرسيه
السموات والأرض) جهور
المحققين

وقدرته (قوله محسوس) وصف كاشف (قوله تحت العرش الخ) وضع ذلك
بعضهم بقوله هو جسم عظيم نوراني يبرز يدي العرش ملتصق به لا قطع لتأخره عنه هـ
(قوله فوق السماء السابعة) وهل هو ملتصق بها أولا (قوله لثاوية) مقابل لما ذكره
البعض (قوله كل قائمة من الكرسي) لقائمة ما قام عليه الشيء وهل تلك القوائم
مستقرة على السماء السابعة أو ليست مستقرة على شيء بل قائمة بقدرته الله تعالى
وإظهار ما عدد تلك القوائم (قوله طولها مثل السموات) وهل على تلك المكييفية لى
عليها السموات والأرضون التي ذكرها بعض المفسرين من أن تحت السماء
خمسائة عام وبين كل سماء كذلك والأرضين كذلك وهو الظاهر وأولو وصل
بعضها ببعض (قوله أى لا يتقلد حفظ ما فيه - ما) أى لا يشق عليه حفظ ما فيه - ما
وأور - حفظه - ما اذ لو شق عليه لكان عاجزا والعجز محال ولعل السرفى تأويل
الشراح المذكور أن ما فيه لا يحصى ولا يعدل كثرته كثرة لا يعلمها إلا خالقها
فاذا كان هذا الكثير لا يتعب المولى عز وجل حفظه - فأولى ما يمكن كذلك وهو
ذات السموات والأرض فالشارح رحمه الله جعل الآية ناصة على ما يتوهم - (قوله
العلي بالمنزلة) أى بالمرتبة أى لا علو مكان وقد تقدم ما في ذلك (قوله الرفيع
النتع) أى المرتفع الوصف بمعنى النصفة أى أن صفاته مرتفعة ارتفاعا معنويا
وكأنه قصد بقوله الرفيع البعد وان لم يكن ساقه تفسيرا لشيء من الآية
الإشارة إلى تفسير العظيم القدر فتدبر (قوله يصغر الخ) يجوز أن يكون القصد
التعليل وأن يكون القصد التوصيف (قوله وهنا انتهت الخ) لعل فائدة الاخبار
بذلك وهو معلوم الإشارة إلى أن ما ساقه المصنف لاحقا فيه الآية لكمال البركة
أودف بالماء قال أن آخر ما خال دون أى وهنا انتهت آية الكرسي التي ذكرنا
بعضها لا كماها كما يقع في الوهم من التعبير المذكور (قوله حاوية الخمسين بركة)
من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضى القسمة على الأحاد أى فليس كل كلمة بركة ثم يجوز
أن يكون المراد بالبركة الحسنة ونسكتة التعبير بالبركة الإشارة إلى عظامها حيث
عدل عن التعبير باسمها المعهود إظهارا لمزية تلك الآية والعديد لا مفهوم له فيعبر
أن تكون حاوية أكثر من خمسين ويجوز أن يكون أراد بالبركة منفعة تطفه
به - هذه الدار في ماله أو عمله أو غير ذلك وتفضلها موهب لعل الله تعالى راتاني هو
الظاهر (قوله قسم ما يستحيل) الإضافة للبيان أى قسم هو ما يستحيل ثم طفق
يتكلم على ما يجب له من الصفات التي تضمنها ماسيأتى من الأسماء (قوله أى
من أسمائه) أراد بها ما يشمل الأوصاف أعني المشتقات الدالة على ذات متصفة

على أن الكرسي جرم
محسوس لما صرح في الاخبار
أنه جسم عظيم تحت العرش
فوق السماء السابعة وعن
أبي موسى وغيره أنه لثاوية
وقال على ومقابل كل
قائمة من الكرسي طولها
مثل السموات السبع
والأرضين السبع (ولا
يؤوده حفظهما) أى لا يتقلد
حفظ ما فيه ما (وهو العلى)
بالمنزلة (العظيم) القدر الرفيع
النتع الذي يصغر كل شيء
عند ذكر عظمته وهذا
انتهت آية الكرسي وهي
خمسون كلمة حاوية لخمسين
بركة وبها تم قسم ما يستحيل
عليه تعالى وما يجب
اعتقاده أن من أسمائه
تعالى (العام)

بمعنى (قوله أنه على صفة) أي ذو صفة ونسبته هذا التعبير الإشارة إلى تمكن المولى
من تلك الصفة فيكون فيه إشارة إلى قوة الرد على المعتزلة الذين يقولون عام بذاته
(قوله يكشف بها المعلومات) أي أنه أمر أن الأول من حيث تعبده بالانكشاف الموجب
لسبق الخفاء فالأولى أن يقول صفة أزلية تتعلق بجميع أقسام الحكيم العقلي من
حيث كونها معلومة للذات العلية بذلك العلم الثاني أن قوله المعلومات فيه مجاز
الأول أي التي تصير معلومة لأنها لا تصير معلومة إلا بعد الانكشاف فتدبر (قوله
الموجودات) أي واجبة أو جاذبة ويدخل في الموجودات الواجبة عليه فيعلم به علمه
أنه له علم وقوله المعلومات أي ممكنة أو مستحيلة والعلم يتعلق بتعريف ولا يصح فيه
الصلوح لأن الصالح لا يتعلق بالفعل غير متعلق بالفعل فيهم سبق الجهول (قوله
المشاهد له) توضيح لقوله المطلاع فحينئذ يكون الخبر أخص من العام فكل خير علم
ولا عكس كالواحد من يرى نكته فهو عالم بها وخبر أي في وقت الرؤية وإذا تعد
عنها أو جاء الخبر المتواتر بوجودها لم يرها فهو عالم وليس بخبر (قوله لما غاب) أي
عنا أي معشر الأديمين كالذي تحت الأرضين أو في السموات أو معشر المخلوقين مما
لا يعلمه إلا الله وحده (قوله ولما حضر) لما وهو أي ما على وجه الأرض مما اطلع عليه
بنو آدم أو ما اطاع عليه المخلوقات على ما تقدم فتدبر (قوله مطلاع) هو بمعنى مشاهد
وقوله ما ظهر هو عين ما حضر وقوله واستره هو غير ما غاب وقد تنبى في التعبير وكذا
ما بعده (قوله واستر عبارة) عما غاب (قوله قال تعالى يدبر الخ) أي به دلالة على أن
منها المدبر وفيه نظر لأن الصحيح أنه لا يكفي في صحة الإطلاق ورود الفعل ولا المدبر
لا اعتراض على الحذف لأنه ورد في السنة اسم المدبر كفي الجاهل الصغير (قوله
وأصل التدبير) أي المعنى اللغوي له كما يفيد القاموس (قوله في عواقب الأمور)
من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الاتحاد أي في عاقبة الأمر (قوله على
الوجه الاصح) أي لا على وجه الصلاح إذا صلح مقابل الصلاح أي أو التوقع على
الوجه الصالح لا على الوجه الفاسد في العبارة قصور (قوله هذا في صفات البشر)
المناسب حذف صفات ويقول هذا في حق البشر والظاهر أنه إذا ضيف للبشر
أو الملك يكون كذلك (قوله وفيه) عطف بتفسير وقوله وقضاؤه مرادف
لما قبله فيكون حامله أن التدبير يتعلق القدوة بتسام الأمور - حصوله والقضاء كذلك
إلا أنه مخالف لتفسيره أي القضاء عند الأشعرية من أنه صفة ذات وهي إرادة الله
المتعلقة بالأول قبل دعو - لم الله المتعلق بالأول لإرادة ثلاث تعلقات على ما في ذلك
من الخلاق صلوح قديم وتبصير قديم وتبصير قديم وتبصير قديم وتبصير قديم

معناه أنه على صفة يكشف
بها المعلومات والموجودات
والمعدومات ومنها (الخبر)
بمعنى المطلاع على الشيء
المشاهد له وهو تعالى مشاهد
لما غاب ولما حضر مطلاع
على ما ظهر واستره ومنها
(المدبر) قال تعالى يدبر
الأمور وأصل التدبير النظر
في عواقب الأمور لتقع على
الوجه الاصح هذا في صفات
البشر وأما في حق الباري
تعالى فعنه إبرام الأمر
وتفنيده ووضاؤه

الارادة المتعلقة بالثلاث وكفره تعلقت به الصلوحى دون ما عداها من
 التمييزين (قوله مبالغة في القدرة) أى من حيث تعلقتها لامن حيث
 ذاتها والظاهر ان تقول مبالغة في قادر أى ان قدر مبالغة مبالغة من حيث
 كثرة متعلقات قدرته يدل عليه قوله بعد لان قدرته الخ وهو على المحذوف أى
 انما وصف الله بالقدير الذى هو مبالغة مبالغة الخ لان قدرته الخ في حقيقته يكون
 معنى قدر ذات ثبت لها قدرة كثيرة المتعلقات ولا نقول ان المبالغة عبارة عن انك
 تثبت لشيء أكثر مما كان مستقته وهذا محال في حقه لانا نقول نغنى بالمبالغة
 النورية وهى افادة اللفظ أكثر مما يندى به غير لا المبالغة البيانية وقدرته صفة أزلية
 يتأتى بها إيجاد كل ممكن واعدامه (قوله متعلقة) أى تعلقاتها صلوحيا قديما ولها
 تعلق تمييزى حادث وهو تعلقاتها بوجود المتدور وقت وجوده ولا تعلق بالواجب
 لانها ان تعلق بوجوده لزم تحصيل الحاصل وان تعلق بعدمه لزم قلب الحقيقة
 ولا بالمستحيل لانها ان تعلق بوجوده لزم قلب الحقيقة وان تعلق بعدمه لزم
 تحصيل الحاصل (قوله وردهما) المناسب ان يقول وردهما القرآن والخير قال
 تعالى وهو السميع البصير الا ان يقال انما يذكر القرآن لظهوره (قوله ول كلام
 المخلوقين) أى واللفظ المخلوقين وان لم يكن كلاما بل كان كلمة وقوله عند وجودهم
 المناسب ان يقول عند نطقهم لان الوجود لا يستلزم كلاما وقضية كلامه
 ان سمعه عز وجل انما يتعلق بالكلام مطلقا حادثا أو قديما ولا يتعلق بغيره
 من الوجودات وهو ظاهر كلام بعض الحق خللانه وانه يتعلق بكل موجود
 أى فسمعه صفة ينكشف بها الموجود على وجه يعلمه كان ذلك الموجود قديما
 أو حادثا كان شأنه ان يسمع لنا أو لافذاته وصفاته وكذا ذاتا وصفاته مسموعة له
 بسمعه على وجه يعلمه هو وله تعلق تمييزى قديم وهو تعلق بذاته وصفاته
 أزلا وصلوحى قديم وهو تعلقه بذواتنا وصفة لنا ألا وتمييزى حادث وهو تعلقه
 بذواتنا وصفاته عند وجودنا وكذا بصر صفة تتعلق بكل موجود على وجه
 الاقتضاح كان من جنس الاصوات او غير ما رخص لاصته ان كلاما من سمعه وبصره
 انما يتعلق بالموجود ولكل من التعلقين حقيقة تخصه يعلمها هو والبصر مثل
 السمع في التعلقات الثلاث (قوله علو جهة) أى ليس علوه علوما متباينة أى
 بأن يكون لجهة الفوق (قوله ولا اختصاص بجهة) الاولى ان يقول ولا اختصاصا
 بجهة بالنسبة من معطوف على قوله علو جهة أى ليس علوه مختصا بجهة بأن يكون
 فوق العرش مثلا وهذا المعطوف اخص من الذى قبله (قوله ولا كبير الخ) نعم

ومنها (القدير) مبالغة
 في القدرة لان قدرته تعالى
 متعلقة بجميع الممكنات
 ومنها (السميع البصير)
 وردهما الخبر وانعقد
 الاجماع عليهما فهو سبحانه
 وتعالى سامع لكلامه
 الاثرى وكلام المخلوقين
 عند وجودهم ومنها (العلی
 الكبير) قال تعالى فالحكم
 لله العلی الكبير ایس علوه
 سبحانه علو جهة ولا
 اختصاص بجهة ولا كبير
 بعظم جنة

المناسب ان يقول وليس كبير، بعضهم حنّته (قوله وكبير بنية) مرادف لما قبله
 وفي نسخة وكثرة بنية أي وكثرة اجزاء في القساموس البنية بالضم والكسر
 ما بينته (قوله بل العلى وصفه) المناسب ان يقول بل العلو أي المأخوذ
 من عل لا وصفه أي صفته (قوله لنعوت الجلال) أي أوصاف الجلال كالعظيم
 والقهر، روي القوي من كل وصف يدل على السطوة والقهر وقوله والكبر الاولي
 ان يقول والكبير المأخوذ من كبير وقوله نعته أي وصفه (قوله لصفات الجلال)
 من حليم وصغار من كل وصف يدل على الرأفة والرحمة واعترض عجم على الشارح
 فقال وفيه نص بل كل من العلى والكبير من صفات الجلال قاله الشاذلي في شرح
 العقيدة اه (قوله أخذ عليه) أي اعترض عليه في قوله بذاته وأما قوله فوق
 عرشه المجيد فلم يؤخذ عليه فيه أي لانه ورد الشرع باللاق الفوقية كقوله
 يخافون ربهم من فوقهم فالمراد اطلاق الفوقية من حيث هي لا بخصوص الاضافة
 للعرش فيعوز قول القائل فوق سمائه أو فوق عرشه ويجعل على فوقية الشرف
 والجلال والساطعة فقد قال الامام أبو محمد عبد الله محمد بن مجاهد مما أجمعوا على
 اطلاقه انه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه اطلاقا شرعيا ولم يرد في الشرع
 انه في الارض فلذلك قال دون أرضه (قوله وأحسن ما قبل الخ) لا يخفى ان أحسن
 مبتدأ وخبره ان الكلام الخ وهذا الخ لا يصح فالمناسب أن يقول وأحسن
 ما قبل في دفع الاشكال ان معنى الفوقية كذا الخ (قوله فالفوقية نسبة للفوق)
 أي الشاملة للحسية والمعنوية (قوله كون الشيء اعلى) أي حسيا كان ذلك
 العلو أو معنويا فإباده تفصيل له (قوله في الاجرام) أي في كون جرم اعلى من جرم
 علوا حسيا (قوله اعلى من غيره) كان متلا بابه أو منفصلا عنه (قوله في المعالي) أي
 كون شيء اعلى من غيره علوا معنويا (قوله كقولنا السيد فوق عبده الخ) لا يخفى
 انه مجاز استعارة وتقريرها أن تقول شبهه كون الشيء أشرف من غيره بكون
 جرم اعلى من جرم الذي هو علو حسي واستعير اسم المشبه به الذي هو الفوقية
 للمشبه وان شئت جمعت في الاستعارة تمثيلية بأن تقول شئت حال السيد مع عبده
 من حيث التمكن بحالة مستعمل على سطح مثلا من تلك الحسية واستعير اسم المشبه به
 للمشبه وان لم يذكر منه الالفة واحدة وهي الفوقية لكن أنت خبير بأن لفظ
 الفوقية لم يكن مذكورا في التركيب وإنما المذكور لفظ فوق قاله عجم بعد ما في
 الشارح وقد يقال الفوقية حقيقة في القدر المشترك بين الفوقية الحسية والمعنوية
 وهو مجرد العلو مع قطع النظر عن المسكان وغيره دفعا للاشتراك والمجاز اه (قوله)

وكثرة بنية بل العلو وصفه
 وهو استعارة لنعوت
 الجلال والكبرياء نعتيه وهو
 استعارة لصفات الجلال
 (و) مما يجب اعتقاده
 (انه) تعالى (فوق عرشه
 المجيد بذاته) أخذ عليه
 في قوله بذاته لان هذه
 الالفة لم يرد بها السمع
 وأحسن ما قبل في دفع
 الاشكال ان الكلام
 يتضح ببيان معنى الفوقية
 والعرش والمجيد والذات
 والفوقية عبارة عن كون
 الشيء أعلى من غيره وهي
 حقيقة في الاجرام كقولنا
 زيد فوق السطح مجاز
 في الماني كقولنا السيد فوق
 عبده وفوقية الله تعالى
 على عرشه فوقية معنوية
 بمعنى الشرف

وهي بمعنى الحكم وهو الشرف بمعنى احكم أى بمعنى هو الحكم
ولما كان قد بر الشرف به فيه خفاء بينه بقوله بمعنى الحكم ويجوز أن تكون الواو
بمعنى أو تفسيراً والتقدير أى بمعنى الحكم (قوله والمالك) الاحسن ان يقدم المالك
على الحكم لان الحكم يتفرع على المالك أى ان الله تعالى مالك للعرش وما حكم فيه
(قوله فترجع الخ) أى واذا فسرت الفوقية بهذا التفسير فترجع الى معنى القهر
اظهاره ان اراد من رجوع الشيء الى لارمه أى لانه يلزم من الملك واحكم القهر
وضاءة معنى الى العراضة للبيان وكان المقصود الالتفات في الاخبار الى ذلك
اللازم فذلك نظر اليه فقال فترجع الخ ثم ان التعبير بالقهر يؤذن بأن العرش
ذو ادراك لانه الذى يتصف بكونه مقهوراً ولا يقال انه مجاز لاننا نقول بترجع
الى المعنى المتقدم فلا فائدة في الالتفات المذكور فقد بر المأم (قوله والعرش اسم
لكل ماعلا) أى لغة والمناصب ان يقول والعرش ماعلا وذلك لان الاخبار بقوله
اسم يفيد أن المراد لفظ العرش وهو ليس بمقصود (قوله والمراد به) المناسب لقوله
اسم أن يقول والمراد به أى من ذلك الاسم الذى هو اللفظ اذ ما قاله انما ساسب
ما قلناه سابقاً من ان الاولى ان يقول والعرش ماعلا ويجب أن الباء بمعنى من
(قوله من جوهره خضراء) اعتمد بعضهم خلافاً وهو ان لا قطع لنا بحقيقة ثم يحتمل
أن تكون من ابتدائية أى ناشئة من جوهره أى فكان أركان جوهره خضراء ثم
صوره المولى عز وجل عرشاً ويحتمل أن تكون للبيان أى انه مخلوق جوهره خضراء
(قوله فوق السموات) أى وفوق الكرسي ملته سبحانه كما صرح به بعضهم (قوله
وهو أول المخلوقات على الاصح) ضعيف بل الذى عليه المحققون ان أول ما نوره
صلى الله عليه وسلم ثم الماء ثم العرش ثم القلم (قوله طباق الخ) طباق يأتي مصدراً
وجمعاً الضيق الذى هو من أمتعة البيت لجبل وجبال وطبقة أى اتى هى الموضع
المعروف كرحبة ورحاب والدينامين السماء والارض على ما ذكره بعضهم والظاهر
انه أراد المعنى الآخر وهو جمع طبقة ولا يخفى انما بهذا الاعتبار طبقة واحدة
فلعل جعلها طباقاً مجازاً لانها كانت متسعة كانت بمنزلة الطباق أو جعلها
طباقاً باعتبار أركانها ولم أطلع على نص في ذلك انما ذلك ظهري (قوله بألف ألف
لغة) أى لفظة مغيرة لا ختماداة على التنزيه (قوله بكل لغة من لغاته) أى
بسبب كل لغة أو ان الباء بمعنى من أى خلقاً ناشئاً من كل لغة (قوله فى ملكوته)
هى ما كان غير ظاهراً كما فى باطن السموات وعلى هذا يكون المخلوقون لانهما
(قوله ويدرسونه) مرادف للذى قبله والمقصود ينزهونه عن كل ما لا يليق به (قوله
الكتاب) قال تعالى ذو العرش المجيد (قوله والسنة) نال صلى الله عليه وسلم قدز

أي العظم في ذاته ويجوز
أن يعود على الله تعالى
فيكون المعنى أن هذه
الفوقية المعنوية لله تعالى
بالذات لا بالغير من كثرة
أموال وفخامة أجناده وغير
ذلك (و) مما يجب اعتقاده
(هـ) أن الله تعالى
(في كل مكان بعلمه) أخذ
عليه أيضا في استعمال هذا
اللفظ من وجهين أحدهما
أنه يفهم منه الجهة وهو
سمائه وتعالى منزه عن
المكان والاخر أنه يفهم
منه أن علمه متغير ومفارق
لذاته وليس كذلك بل هو
صفة قديمة لا تفارق الذات
أجيب بأنه أراد أن علمه محيط
بجميع الكائنات في أماكنها
وأراد أن بين قوله تعالى
ما يكون من فجوى ثلاثه
الاهوراء بهم الآية أي
علمه محيط بجميع الامكنة
(و) مما يجب اعتقاده أن
الله تعالى (خلق الانسان)
أي أوجد جنسه لصادق
بالذكر والانثى (و) مما
يجب اعتقاده أنه تعالى
(يعلم) أي الذي (توسوس
به نفسه أي الانسان

الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والارض بخمسين ألف سنة وكان عرشه
على الماء (قوله أي العظم في ذاته) أي أن ذاته عظيمة من حيث انها جعلت طرفه
للعظم أي موصوفة به (قوله ان هذه الفوقية له بالذات) أي بسبب الذات (قوله
وفخامة أجناده) أي وعظم أجناده كما أو كيف وأجناده جمع جنده والجنده الانصار
والاعوان وكذا جمع على - نود فله جمعان وواحد جنده أي فأجناده في معنى
جمع الجمع له كما أفاد ذلك المصباح (قوله ويرذك) أي من آلات الحرب
كالسيف والرمح ونحوهما (قوله انه يفهم منه الجهة) المناسب أن يقول المصباح
الذي قد صرح به بقوله وهو سبحانه منزوع عن المكان (قوله متغير) أي ذو أجزاء
مفارقة لذاته أي انه يغير مدغمين غير لائقين التجزئة والمفارقة هذا معنى كلامه
وفيه شيء لانه لا يفهم منه اذ غاية ما يفهم منه انه حال في امكنة متعددة
ملا بس علمه نعم يفهم منه تعدد ذاته وعلمه وهو أمر آخر غير التجزئة والمفارقة (قوله
ان علمه محيط الخ) المراد ان علمه تعالى متعلق بجميع الكائنات في مكانها أي
حال ذلك كونها كائنة في مكانها أي فهي مكشوفة له غير خافية عليه وحاصل
معنى المصنف ان الله يعلم ما حل في كل مكان بعلمه أي يوصف رأيه على ذاته لا بذاته
كما يقوله المعتزلة (قوله وأراد أن بين الخ) أي فقديين بالمعنى المذكور
ان المصاحبة مستفادة من قوله الاهوراء بهم وما بعدهما مصاحبة علم لامصاحبة
ذات فافهم (قوله أي علمه محيط الخ) هذا معنى الآية وقوله بجميع الامكنة أي
الامكنة مع ما فيها بدليل قوله قبل بجمع الكائنات في مكانها (قوله خلق
الانسان) أي وخلق وانما خص الانسان بالذكر لمناسبة لقوله بعده ويعلم ما توسوس به
نفسه (قوله أوجد جنسه) أي أوجد جنساده والانسان فلاضافة للبيان والمراد
أوجد الجنس في ضمن افراده مع افراده لا الجنس وحده (قوله لصادق بالذكر)
الصادق في المفردات بمعنى الجمل وفي الجمل بمعنى التحقق والمقصود الاول قلبه
في قوله بالذكر بمعنى على اي الصادق على الذكر الخ أي المحمول ولو جعل آل
للاستغراق لكان أحسن فتأمل (قوله أي الذي الخ) جعل ما اسم موصول وعليه
فالماء من به هي العائد وتوسوس بمعنى تحدث به والباء لاتعدية (قوله ما يخطر الخ)
كذا في بعض المفسرين (قوله به) أي بقلبه فقد قال في المصباح البال
القلب وخطر ببال أي بقلبي اه ولا يخفى ان الخطر في النفس فيكون مجازا
أو أراد بالقلب الروح فيكون حقيقة كما تقدم نظيره فتدبر (قوله ونسبة الخ) إشارة
الى ان قوله ما توسوس به نفسه فيه مجاز عظمي من اسناد الشيء الى غير ما هو له

ثم أقول وفي عبارته بحث وذلك لانه قد فسر الوسوسة بما قد علمته فليست حدثا
والقاعدة ان النسبة التي يحكم عليها بالمجازية انما تضاف للحدث كان تقول
في بناء الامير المدينة فنسبة البناء للامير مجاز عقلى فلما نسب أن يقول ونسبة
الوسواس بالكسر لنفس مجاز عقلى ففي المصباح الوسواس بالكسر مصدر ورجل
موسوس اسم فاعل لانه يحدث نفسه بالوسوسة اه (قوله مجاز) أى عقلى
كما قررنا أولاى والفاعل الحقيقى هو الشخص كذا فى كلام بعض الظاهر عندي
انها حقيقة لانها هى التي تحدث بذلك الامر الحقيقى فالتحدث قائم بها ونسبة الشيء
الى القائم به حقيقة وان لم يكن خالفه كقام زيد (قوله كنسبة الانسا للشيطان)
أى فهو مجاز عقلى والحقيقى هو الله تعالى (قوله وما انسانيه) أى بالقاء الخواطر
فى القلب كما ذكره بعض المفسرين فاسماد الانسا للشيطان من باب الاسناد
الى السبب لان القاء الخواطر فى القلب يتسبب عنه الانسا أى ايجاد الله
النسيان (قوله على ايجاد الخ) المناسب ان يقول على وجود شيء وعدمه
لان الابداع تعاق القدرة فليس متعلقا لمقابل ما متعلقا بالوجود وكذا يقال
فى الاعداد فتدبر (قوله أقرب اليه) أى ان الله سبحانه وتعالى شارك
حبل الوريد فى القرب للانسان الا ان الله أشد قربا وان اختلف القرب بالاضافة
فبالنسبة اليه قرب علم وبالنسبة لحبل الوريد قرب مسافة (قوله المراد بالقرب)
الانساب ان يقول المراد بالاقربىة هنا أى فى جانب المولى قرب علم أى قرب من حيث
العلم لان العلم فى حد ذاته قريب لانه صفة ذات لا تعارق الذات (قوله فهو مثل الخ)
المناسب أو هو مثل اشارة الى وجهه فان وهو انه من باب الاستعارة التمثيلية شبهه
حال الله مع عبده من حيث اطلاعه على سرائره وما يخفيه بحال من هو أقرب
من حبل الوريد قربا حسيا فرفضوا استعارة اللفظ الدال على المشبه به للشبهه بقوله
فهو مثل أى استعارة تمثيلية وقوله فى فرط القرب أى من حيث شدة القرب (قوله
وسرائره) جمع سريرة أى ما يسره فى القلب وعطفه على ما قبله من عطف الخاص
على العام (قوله ولا يخفى عليه) لازم لما قبله (قوله فكان ذاته تعالى قريبة) أى فالاقربىة
باعتبار الذات تقدير او لا يخفى منى هذا من التنافى لما قدمه من ان القرب من حيث
العلم فلماذا قلنا ان هذا وجهه فان لانه من جهة الاول كما قد يتوهم (قوله والحبل
العرق) أى ان المراد بالحبل العرق أو المراد من لفظ الحبل العرق وقوله شبه أى
العرق بالحبل أى الذى هو المعنى الحقيقى فالحبل الثانى غير الحبل الاول هذا على
الوجه الاول وأما على الوجه الثانى فالمعنى والمراد من لفظ الحبل العرق وقوله شبه

مجاز كنسبة الانسا
لشيطان فى قوله تعالى
وما انسانيه الا شيطان
اذ لا قدرة للشيطان على
ايجاد شيء ولا اعدامه
(وهو) سبحانه وتعالى
(أقرب اليه) أى الى
الانسان (من حبل الوريد)
المراد بالقرب هنا قرب علم
لا قرب مسافة فهو مثل
فى فرط القرب لانه تعالى
لما كان مطلعا على
معلومات العباد وسرائرهم
ولا يخفى عليه شيء فكان
ذاته تعالى قريبة منه
والحبل العرق شبه بالحبل

بالحبل أى الذى هو المعنى للفظ الحبل (قوله استعارة) أى لاجل استعارة اسم الحبل
 للعرق ويجوز أن يكون من إضافة المشبه به للشبه (قوله من حيث متعلق) بقوله
 شبه أى شبه من أجل اشتداد اللحم به وارتباطه به بالحبل بحام مطلق الارتباط
 وقوله وارتبط عطف تفسير (قوله والوريد عرق بباطن العنق) فى المصباح
 والوريد عرق قيل هو الودج وقيل بجنبه اه فعلى أنه الودج يكون لكل
 انسان وريدان وحيث كان الحبل استعارة للعرق والوريد عرق مخصوص كانت
 إضافة حبل الى الوريد من إضافة العام الى الخاص فالإضافة بيانية أو من إضافة
 المشبه به للشبه فالإضافة للبيان كما صرح به بعض المفسرين وسمى وريدا كالحبال
 بعض لأن الروح تردده وخصه لأن به حياته وهو بحيث يشاهده كل أحد (قوله
 من زائدة) أى لنا كيد العموم (قوله أى وماتسقط ورقة) حمل الورقة على حقيقة
 وقيل المراد أى ساقطة كانت وقيل غير ذلك (قوله من أى ورقة) الأولى حذف
 من (قوله فى جميع أقطار الأرض) قال فى المصباح القطر بالضم الجانب والناحية
 والجمع أقطار مثل قفل وأقال اه (قوله الايعلمها) حال من ورقة وجاءت الحمال
 من المنكرة لاعتمادها على النفي والتقدير ماتسقط من ورقة الا فى حال كونه
 عالما هو بالانه يسقطها بإرادته (قوله فى ظلمات الأرض) أى بطونها (قوله بالجر)
 وقرىء بالرفع (قوله والمراد الخ) أى ليس المراد بالحبة واحدة الحب الذى أشار به
 القاموس بقوله الحبة واحدة الحب والجمع حبات وحبوب اه بل المراد أقل قليل
 أى ما يشتمل أقل قليل لاجل شموله الحبة المعروفة وغيرها وان لم تقل ذلك لغائه
 الكلام على الحبة ولا يقال تعبه بالاولى لانا نقول والورقة كذلك والظاهر
 ان هذا الاطلاق مجازى من اطلاق اسم الخاص على العام لان الحبة اسم لشيء
 ثبت له القلة فأطلقها وأراد بها مطلق ذات اتصفت بالقلة والعطف مغاير لان المراد
 ذات ثبت لها القلة أدق من الورقة وذكر الخطيب الشربيني قولين أحدهما انها
 من هذا الحب المعروف تكون فى الأرض قبل ان تثبت ثانیها انها الحبة التى
 فى الصخرة التى فى أسفل الأرض (قوله تقرىبا للافهام) أى لتعاهد الناس لها (قوله
 ولارطب) معطوف على ورقة قال أبو السعود وقرىء الاخيران بالرفع عطفا على
 حمل ورقة وقيل رفعهما بالابتداء والخبر لافى كتاب اه (قوله هو ما ينبت
 الخ) بفتح الياء من نبت وكذا ما بعده هكذا ظهر لى وارتضاء بعض شيو خنا وشيخنا
 السيد محمد رضى الله عنه وقيل الاول قلب المؤمن والثانى قلب المنافق والاول
 الايمان والثانى الكفر والاول الحاضرة والثانى البادية أقوال وأراد بالسقوط

استعارة من حيث اشتد
 اللحم به وارتبط والوريد
 عرق بباطن العنق (و) مما
 يجب اعتقاده أن (ماتسقط
 من ورقة) من زائدة وما
 تسقط ورقة من أى ورقة
 كانت فى جميع أقطار
 الأرض (الايعلمها ولاحبة
 فى ظلمات الأرض) بالجر
 عطفا على لفظ ورقة والمراد
 بها هنا أقل قليل غيرها
 تقرىبا للافهام (ولارطب)
 هو ما ينبت (ولا يابس)
 هو ما لا ينبت

والله أعلم لازمه وهو الثبوت لا الحقيقة لأنها لا تظهر رفيعاً ذكراً وقيل لرباب النطفة
 التي تكون واليا بس النطفة التي لا تكون فالتعبير بالسقوط عليه ظاهر (قوله
 الا في كتاب) يدل من الاستثناء لا قول بدل السك على ان الكتاب علم الله أو يدل
 اشتمال ان يريد به اللوح كما ذكره البضاوي فلا يستثنى لا قول منه ذهب على ما بعده
 (قوله مبن) أي بين (قوله قيل الخ) قد عرفت مقابله (قوله في الخ) انما عبر به
 دنا المسألة ليس في الآية تعرض لكون الاعمال في الكتاب المبين مع انها أولى
 أن تكون فيه لأنها المجازي عليها وخلاصة الجواب لان العلم بذلك بل الآية كناية
 عن كون الكتاب فيه كل شيء لأنه اذا كان فيه ما لحساب فيه فأولى
 ما فيه الحساب في حينئذ تكون الغاية متعلقة بالذي لا يجازي عليه فقوله حتى سقوط
 الحجة والورقة وكذا ما بعدها فان قلت كون الآية دالة على ان الكتاب محيط
 بكل شيء لا يسلم اذا ما لحساب فيه من غير الاقوال المذكورة لا يدل على كونه
 في الكتاب لاسم ما دلت على ان الاعمال فيه لا بطريق الارولية وهي منتفية عنه
 قلت جواب ذلك ان تعداد تلك الاشياء وعدم الوقوف على واحد أو اثنين ربما اذن
 بأن المراد وغيرهما ان المتبادر من قوله كل شيء مادق وما جهل ذوات دقت وجات
 فيكون معطوفاً على ذاك أيضاً لانه بعض من المعطوف عليه فيؤول قوله سقوط الخ
 بأن يجعل من إضافة الصفة للموصوف أي الورقة الساقطة الخ ويدل عليه أيضاً
 تعاق العلم في الآية بنفس الورقة ~~بشيء~~ يستثنى من قوله علم كل شيء
 مادق وما جهل ذاته ومفاته يدل عليه النسخة المذكورة وما قاله ابن ماجي ونفسه
 المعلومات خمسة أقسام قسم لا يعلم الا هو سبحانه كذاته وصفاته وقسم علمه اللوح
 والقلم وهو معرفة ما جرى به القلم في اللوح وقسم علمه الملائكة وقسم علمه الانبياء
 وقسم علمه الاولياء كالمكاشفات وعلم الله محيط بكل شيء (قوله فيه علم كل شيء)
 أي معلوم هو كل شيء لان العلم ممتدة فائمه بالعالم أو تعاق علم كل شيء الذي هو
 نفس كل شيء ولم فاته التصریح بالاضافة أو لادل عليه بقوله كل شيء قد دبر
 (قوله دق) أي قل (قوله وجل) أي عظم (قوله لا تكليف عليها الخ) أي لا تكليف
 لاجلها ولا حساب لاجلها أي لا تكليف منوط بها الخ وانما قلنا ذلك لان الاجمال
 لا تكليف عليها ولا حساب ولا عقاب أيضاً اذا المتصف بذلك انما هو العبد (قوله
 المجازي عليها) أي لاجلها وكذا الحساب لاجلها والتكليف (قوله والغفران)
 محط مراد في المصباح عفا عنك أي محاذ نوبك اه والغفران ستر الذنب
 وستره محوه (قوله جواد) بالتخفيف (قوله كريم) هو بمعنى جواد كما يفيد المصباح

(الاف كتاب مبين) قيل
 المراد به اللوح المحفوظ
 يعني ان اللوح المحفوظ فيه
 يعلم كل شيء مادق وما
 جهل حتى سقوط الورقة
 والنجبة وهي لا تكليف
 عليها ولا حساب ولا مجازاة
 فإظهار الاعمال المجازي
 عليها بالثواب والعقاب
 نسأل الله العفو والغفران
 انه جواد كريم ننان (و) ما
 يجب الايمان به ان الله تعالى
 (على العرش استوى)

(قوله ماورد على قوله قبل فوق عرشه الخ) فيه نظر لان الايراد على قوله بذاته
ولما الفوقية من حيث هي فقد ورد الشرع باطلاقتها (قوله كابن شهاب) شيخ
لما لك فلذلك قدمه (قوله منعوا تاويله الخ) أي تفصيلا فلا يتفوز تأويله اجالا
فيتزهون اليدهن كونها كاليد الحادثة فهو تأويل اجالا ويفرضون علم الحقيقة
الى الله سبحانه وتعالى (قوله تؤمن به) أي بمعناه الظاهر وهو كونه استوى
على العرش (قوله ومنهم من أجاز تأويله) فيه اشارة الى انهم لا يوجبون تأويله لانه
المتبادر من لفظ الجواز (قوله فغنى استوائه الخ) رد ابن رشد ذلك بأن الاستيلاء
انما يكون بعد المغالبة والمقاهرة (قوله فاهر قادر) لازم الذي قبله لان الملك من
شأنه ذلك (قوله ومن استولى على أعظم الاشياء) لا يخفى ان هذا يؤذن بأنه ذو
ادراك ويدل عليه أيضا ما تقدم في الشارح من قوله والمراد هنا مخلوق عظيم الخ
(قوله كان مادونه) أي كان الاستيلاء على مادونه في ضمن الاستيلاء عليه وقوله
ومنطوي بالتحته تأكيده (قوله علم مرتبة ومكانة) أي فالله عز وجل أشرف من العرش
فهذا التأويل لازم للأول وان كان مغايرا له وعطف المكانة مرادف لمرتبة
قال العلامة ابن أبي شريف مذهب السلف أسلم فهو أولى بالاتباع كما قال بعض
المحققين ويكفيك على أنه أولى بالاتباع ذهاب الأئمة الأربعة اليه وأما طريقة
الخلف فهي أحكم بمعنى أكثر كما يكسر الممرزة أي انتمنا لما فهم من ازالة الشبهة
عن الافهام وبعض عبرا علم بدل أحكم بمعنى ان معناه زيادة علم البيان المعنى التفصيلي
(قوله فيجب حل اللفظ الخ) أي فالملك عبارة عن المخلوقات والمعنى احاطت قدرته
بجميع المخلوقات فمراد الشارح بالملك كائنات المخلوقات لان الملك في ذاته
يشمل المعدوم الذي لم يرد الله وجوده ولم يخط القدرة به أي تتعلق تعلقا غير يابيه
والخاصة انه أراد بالاحاطة التعلق التحيزي فالمعنى انه يجب ان يعتقد ان ما من
مخلوق الا وقدرة البارئ قد تعلقة به فلم يخرج فرد منه عنها فان قلت كالام الشارح
يشعر بأن استعداد الاحتماء في احاطة القدرة مجاز أي مجاز هو قلت استعارة
وتقريرها شبه احاطة القدرة بمذاكر الاحتواء والعلاقة ظاهرة واستعير اسم
المشبه به للشبه واشتق من الاحتواء بمعنى الاحاطة احتوى بمعنى احاطت قدرته
الخ (قوله عن باطن الملك) أي ما خفي عنان المخلوقات وقوله والملك هو الظاهر
لا يخفى انه منافي لقوله والملكوت الخ اذ هو يتضمن ان الملكوت بعض الملك وقوله
والملك هو الظاهر يقتضي أنه مباين له فالمناسب ان يقول أراد بالملك هنا ما يشمل
الظاهر والباطن وان كان الملك يضاف على الظاهر والملكوت على الباطن (قوله

لا يرد على هذا اللفظ ماورد
على قوله قبل فوق عرشه
لان المقرر أن أتى به وهو من
المتشابهة عن العلماء كابن
شهاب ومالك منه واثاويله
وقالوا يؤمن به ولا تتعرض
لمعناه ومنهم من أجاز
تأويله قصدا لا لبصاح
فغنى استوائه على عرشه
أن الله تعالى استولى عليه
استيلاء ملك قادر قادر
ومن استولى على أعظم
الاشياء كان مادونه
في ضمنه ومنطوي بالتحته وقيل
لا يستوي بمعنى العلوى علم
مرتبة ومكانة لا علم مكان
(وعلى الملك احتوى)
حقيقة الاحتوى الاستدارة
وهي مستقيمة على الله تعالى
فيجب حل اللفظ على احاطة
قدرته بجميع الممكنات
وملكه لجميع الكائنات
والملكوت عبارة عن باطن
الملك والملك هو الظاهر
(و) صاحب اعتقاده

له الاسماء الحسنى الخ) الاسماء جمع اسم وهو لغة كل ماله مسمى والمراد به هنا ما دل
على مجرد ذاته كلفظ الجلالة أو على الذات مع الصفة كالعالم والقادر ووجه حسنها
دلائلها على معاني أشرف المعاني وأفضلها (قوله اذ هو مصدر الخ) فيه شيء لانه
مخالف لما تقر من ان المصدر يصدق بالقليل والكثير فالاحسن ان يقال لانه يصدق
بالكثير اذ هو مصدر وبعضهم قال في بيانه لان حسنى جمع في المعنى اذ هو مصدر
لحسن حسنها ضد قبح فاذا قصدت المبالغة في الحسن قلت حسنى على وزن فعلى
ومذ كرم حسن على وزن فعل اه ولا يتم هذا الا اذا اريد المبالغة من حيث الكمية
(قوله والجميع الخ) لانسب تأخير هذا الجميع عن الذي بعده (قوله غير محصورة الخ)
اذ منها المذبذب ومنها الحنان المذان فهو اواردان والحنان من يقبل على من أعرض عنه
والمنان الذي يبدأ بالحوال قبل السؤال (قوله والاصح) عبر في الاول بالجميع وهنا
بالاصح تفنن اذ المراد بكل منهما المتمد (قوله توقيفية) أى تعليمية فلا يطلق عليها
كما قاله عجب الامم ويرد به الكتاب والسنة المتواترة أو اجعت عليه الامة كالداعث
واختلف فيما ورد آحاد افنعه بعضهم وأجازة الجمهور لان هذا من باب العمل وبكى فيه
الآحاد وإنما أسموه صلى الله عليه وسلم فذل الشامي في سيرته انه توقيفية ولكن
في مسائل الخلفاء ما يفيد خلافه وفي شرح المقاصد نحو ما في السيرة اه (قوله
بتوقيف) أى تعليم (قوله الصفات الخ) الصفات جمع صفة وهي المعنى القائم بالموصوف
(قوله العلى) جمع لعلياء قانيت لاعلى كما قال البيضاوى أى كالقدرة والارادة
وغيرهما من الصفات (قوله يريد ولا يزال الخ) أى فالمصنف أشار الى التقدم ولم يشر
الى البقاء فأشار اليه الشارح بقوله يريد ولا يزال ولا ضرورة له لان القاعدة
ان ما ثبت قدمه استحال عدمه (قوله ومعنى لم يزل الخ) فيه شيء اذ التقدم وصف
سلبى عبارة عن عدم الازلية ولم يزل نفى نفى وهو اثبات فكيف يكون عبارة عنه
ويمكن الجواب بأن معنى كلامه ان المقصود واحد وهو ان صفاته وأسماءه ليست
محدثة (قوله بهذا) أعنى قوله لم يزل بصفاته الخ وقوله والذي قبله الذى هو قوله
والصفات العلى وقوله الراعين انه لا علم له ولا قدرة ناظر الاول وقوله وعلى
الناظرين الخ ناظر للناظر الذى هو قوله لم يزل بصفاته الخ (قوله الراعين) فيه اشارة
الى ان هذا القول لا دليل عليه (قوله لا علم له ولا قدرة) أى ولا كلام ولا غيره
من صفات المعاني فتقول الممتزلة انه عالم بذاته قادر بذاته فروا بذلك من تعدد
انقضاء والظاهر ان الروافض مثلهم في ذلك ورد عليهم بأن المستحيل انما هو تعدد
ذوات لا ذات مع صفات (قوله وعلى القائمين الخ) قضيتهم انهم غير المعتزلة واهيس

ان الله تعالى له الاسماء
الحسنى وصف الاسماء
وهى جمع بالحسنى وهو
مفرد لانه جمع في المعنى
اذ هو مصدر والجميع ان
أسمائه تعالى غير محصورة
في التسعة والتسعين
الواردة في الحديث والاصح
كانها توقيفية لا يطلق عليه
اسم التوقيف من الزرع
(و) له سبحانه وتعالى
(الصفات العلى) أى
المرتفعة من كل نقص والى
حين أن له تعالى أسماء
وصفات عقب ذلك بأنها
قديمة فقال (لم يزل) أى الله
سبحانه وتعالى يريد ولا يزال
متصفاً بجميع صفاته
(و) مسمى (أسمائه) ومعنى
لم يزل عبارة عن التقدم ولا
يزال عبارة عن البقاء وقد
أشجع بهذا والذي قبله الرد
على المعتزلة والرافضة
الراعين انه لا علم ولا قدرة
له وعلى القائمين ان الله تعالى
كان في أوله بلا اسم ولا صفة

كذلك بل هم نفس المتزلة فعبارة تمت أحسن حيث قال للرد على المتزلة والروافضة الزاعمين أنه لا علم له ولا قدرة والقائلين أنه تعالى كان في زله الخ فتدبر (قوله خلقه والسماء) لا يخفى أن الأسماء ألقاظ دلت على تسمياتهم فوصفهم بذلك أي بكونهم خلقوا الأسماء لكونهم يقولون أن العبد يخلق فعل نفسه (قوله واصفات الخ) هذا مشكل لأن الصفة هي المعنى القائم بالموصوف فهو ليس فعلا لا عبدا ولا ناشئا عن فعله والخلق لهم عندهم ما ذكره فقط ويمكن أن يقال أراد بالاسماء ما دل على الذات فقط والصفات ما دل على الذات والصفة وحرر (قوله وتعاطم) مرادف قوله من أن تكون بيان لما فيه إشارة إلى أن مجردة عن مقدرة وأن تعالى يتعدى وعن ويجوز أن يكون قول المصنف أن تكون مجردة عن مقدرة فهو أخصر (قوله أن تكون صفاته مخلوقة وأسماءه محدثة) فالعبر في الصفات بمخلوقة وفي الأسماء بمحدثة تفنن لا يخفى أن الصفات قديمة ولا خفاء في قدمها وإنما الأسماء فكيف تكون قديمة مع أنها الألقاظ وكل لفظ حادث فتخلص العلماء من ذلك بوجهين الوجه الأول أن قدم الأسماء باعتبار ما دلت عليه من المعاني كالقدرة والإرادة الوجه الثاني أن المراد بالاسماء التسميات والتسميات كلامه وكلامه قديم ولعل جعل الكلام تسمية تسامح لأن التسمية جعل اللفظ دليلا على المعنى (قوله والرزق) بفتح الراء مصدر لما يناسب ما قبله وما بعده ويصح كسرهما بجعله اسم مصدر بمعنى المصدر كما ذكره بعضهم ومعنى هذا الكلام أنهم يرجعون هذه الأربعة وماما نالها إلى صفة معنى قديمة قائمة بالذات العملية تسمى التكوين زيادة على السبع فان تعلقت بالحياة سميت أحياء وبالموت سميت أماتة وغير ذلك (قوله أي متجددة) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بالحدوث عنه الحقيق الذي هو الوجود بعد عدم بل معناه المجازي وهو التجدد لأنها أمور اعتبارية (قوله اضافات) أي نسب (قوله وهي) أي تلك الإضافات (قوله تعلقاتها) أي التخصيصات الحادثة (قوله بوجودات الخ) الإضافات لبيان أن التحقيق أن الوجود عين الوجود (قوله لاوقات) أي عند أوقات وجوداتها (قوله ولا محذور) أي لا ضرر (قوله ككونه) قبل العالم فالقبلية نسبية وكذا المعية والبعدية وهي أمور اعتبارية لا وجودية وإطلاق الحدوث عليها مجاز واستحالة اتصاف المرئى بالحادث إنما هو بالمعنى الحقيقي وهو الوجود بعد عدم فتدبر (قوله والبقاء الخ) فيه شيء لأن المعتبر أنه صفة سلبية (قوله أجماعا فيه شيء) وذلك أنهم لم يجمعوا على كون موسى سمع الكلام القديم إذ ذهب بعض أهل السنة إلى أنه إنما سمع صوتا واختص باسم

وإن عبادهم الذين خلقوا له الأسماء فاضافات (تعالى) أي تنزه وتعاطم عما يقولون من أن تكون صفاته مخلوقة (وأن تكون) (أسماءه محدثة) ظاهر هذا ومقوله أن صفات الأفعال كالخلق والرزق والأحياء والأماتة قديمة وهو قول الحنفية ومذهب الأشعرى أنها ساجدة أي متجددة لأنها اضافات تعرض للقدرة وهي تعلقاتها بوجودات المقدورات لاوقات وجوداتها ولا محذور في تصاف الساري سبحانه بالإضافات ككونه قبل العالم ومعه وبعده وأما صفات الذات فتدبر اتفاقا لانفارق الذات وهي ثمانية القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام والبقاء (و) مما يجب اعتقاده أجماعا

الكلام اسكونه بلا واسطة الكتاب والملاك هذا اذا اريد اجماع اهل السنة
 وأما ان اريد اجماع الامّة الشاملة لسننها ومبتدعها كما هو الصواب فيقوى
 الاعتراض الآن يجاب على بعد بأن مصب قوله اجماع قول المصنف كلام موسى
 فقط (قوله القديم وصف مخصص) لان كلامه كما يطلق على الصفة القديمة
 يطلق على القرآن المعلوم أعني اللفظ المنزل على نبينا الخ (قوله الذي هو صفة ذاته)
 أي وصف من أوصافه قائم بذاته وهذا وصف كاشف حيث اريد من الكلام
 المعنى القديم (قوله فخلق له فهما) أي يدرك به ما دل عليه كلامه القديم
 من مأموريه ومنهى عنه مما اراد الله ان يطلعه عليه (قوله وسما في أذنيه)
 أي وقوة (قوله به) أي تلك القوة (قوله ولا حرف) لا حاجة له لان الحرف أخص
 من الصوت والصوت أعم ويلزم من نفى الاعم نفى الاخص (قوله بكل جارية الخ)
 فيه نظر لخالفته لما قبله اذ مقتضى ما قبله انما سمعه بجارية الاذن فقط لقوله
 تعالى وسما في أذنيه ولم يقل في كل جوارحه وكلامه في التحقيق أحسن اذا حاصله
 انهم ما تقرر ان الاول لانها كهاني والثاني لابن عمر فتدبر (قوله ولم يقع له روبا عند
 الاكثر) وقيل رآه وهو مذهب ضعيف (قوله يحتمل الخ) أي فهو عطف على الضمير
 في كلام (قوله ويحتمل الخ) هذا أحسن من الاحتمال الاول لان فيه تأكيد الرد على
 المعتزلة الفاتلين معنى كونه متكلاما انه موجود لا صوت وحروف والفعلى معان
 مخصوصة في أجسام مخصوصة أولا لشكال بالكتابة في الاوح المحفوظ لا لتكادهم
 الكلام النفسى واستعماله قيام الحروف والاصوات به (قوله طور سيناء الخ) يحتمل
 كما قال بعض المفسرين ان يكون الجبل المسمى بالطور مضافا الى بقعة اسمها سيناء
 أو يكون اسم الجبل مركبا من مضاق ومضاف اليه وهو جبل فلسطين وسيناء
 غير منصرف للعلمية والعجبة (قوله من غير تكيف ولا تشبيه) فيه نظر
 لان التكيف مصدر كيفه اذا ذكر أو ادراك كيفيته أي صقته والتشبيه مصدر
 شبهه اذا جعله مثل غيره في صفة وليس المعنى على نفى ذلك بل المراد نفى الكيفية
 والصفة الثلاثة بالحوادث (قوله مستويا) وقيل صار غبارا قال بعض والصحيح
 ان الجبل ذهب منه قدر الثلث وصار ما بقى منه مستويا وهو اليوم مرار يصعد فوقه
 تراكبه حكاة تت (قوله من جلاله) أي من أجل جلاله تقدم الفرق بين صفات
 الجلال والجمال وانك انما جاء من التجلي بصفات الجلال اذ لو تجلى له بصفات الجمال
 لما اندك (قوله عند أهل الحق) أقول هذه العبارة تشعير بأن للجلال عند غيرهم
 معنى آخر وأصل العبارة للتشعير ونصه لا خلاف عند أهل الحق ان جلاله

ان الله تعالى (كلام موسى)
 عليه الصلاة والسلام
 (بكلامه) القديم (الذي
 هو صفة ذاته) فخلق له فهما
 في قلبه وسما في أذنيه
 يسمع به كلام ليس بصوت
 ولا حرف يسمع من كل جهة
 بكل جارية ولم تقع له رؤية
 عند الاكثر وقوله (لا خلق
 من خلقه) يحتمل أن يريد به
 أن موسى ما كلمه مخلوق
 وانما كلمه الله تعالى ويحتمل
 أن يريد أن الكلام الذي
 كلم الله موسى به قديم ليس
 بمخلوق (وتجلى) أي ظهر
 (للجبل) وهو طور سيناء
 من غير تكيف ولا تشبيه
 (فصار دكا) أي مستويا مع
 الارض (من جلاله) تعالى
 وجلاله عند أهل الحق
 استيفاه

استحقاقه لموت التعالى الخ أي فأهل الحق محمدين على ذلك ولا تقتضى هذه العبارة
 أن للجلال عند غيره مسمى كما تختص به عبارة شارحنا فالمناسب أن يذكر العبارة
 على وجهها (قوله لموت التعالى) أي لا وصف التعالى أي لا وصف الله الله
 على التعالى (قوله وهو رفته) تفه برأته على (قوله وعلوه عطف تفه بر) أي
 والرفة واله الوصفات الجلال اليق وفسر صاحب المصباح الجلال بالعظمة وهو
 أولى من تفسيره بالاستعقاق (قوله غاب في الأرض) أي تحت الأرض كما صرح به
 بعض (قوله وأن القرآن كلام الله الخ) هذا مستفاد مما تقدم من أن صفات الله تعالى
 قديمة وأما ذكره لا فائدة أن القرآن يطلق على كلام الله الذي ليس بخلق كما يطلق
 على اللفظ الدال عليه واللام يمتنع إلى قوله ليس بخلق إذ لم ير حشوا كما قاله عجم
 (قوله كلام الله) بدل أو عطف بيان وقوله انما بذاته احد ترأزا من كلام الله
 بمعنى الحروف والاصوات فانها ليست قائمة بذاته وقوله ليس بخلق خبر وعقب
 القرآن بقوله كلام الله قال التفتازاني لما ذكر المشايخ من أنه يتنازل القرآن كلام
 الله غير مخلوق ولا يقال القرآن غير مخلوق لئلا يسبق للفهم أن المؤلف من الاصوات
 والحروف قديم كما ذهب إليه بعض الحنابلة جهلا وعنادا (قوله معناه بذهب)
 أي ينفي ويهلك (قوله معناه يتم) لا يجزئ أن تمامه ذهابه بحيث لم يبق منه شيء
 فأنه مكتبة في اختلاف التعبير مع كون المعنى متعبدا أن شأن المخلوق أن يوصف
 بالملك لا بالانتماء قال تعالى كل شيء هالك أي فان فناسب تفرع الملك
 على الخلقية المنفية وشأن الكلام المخلوق الذي هو صفة له أن يوصف بالتمام تقول
 تم كلامي ولا تقول هلك كلامي أوفنى فناسب تفرع التمام على كونه صفة للمخلوق
 وأجاب إذا كان في بقوله قلت لأن الاجسام تنفى أصالة فناسب قوله يبيد
 والاعراض يختلف بعضها بهضا فناسب ينقد اه (قوله لنقد البحر) أي فرغ
 جنس البحر وانتهى قبل أن تنتهي وتفرغ كلمات ربى لأن البحر وان تعدد متناه
 لأنه جسم متناه وكلمات الله غير تناهية فلا تنقد (قوله وكلاهما منصوبان) راعى
 المعنى ولو راعى اللفظ لقال وكلاهما منصوب ويعمع الرفع وهو أن تجعل الفاء لمجرد
 العطف أي ليس بخلق وليس يباد (قوله بصرىك الدال) وحكى سكوتها ما
 بل يجعلهما اللغتان في شرح جوهرية وجهين مشهورين كلاهما مصدر قدرت
 الشيء بفتح الدال وتحققها إذا أحطت بعقداره (قوله والصحيح الخ) أي فيكون صفة
 ذات مركبة من ثلاثة صفات وفي كلام الاتفهسي نظرو وليس في كلام المصنف
 ما يدل عليه وقوله وهو الذي يرى الخ لا يسم لم اذ قول وكل ذلك قد قدره الله ربنا

لنعوت التعالى وهو رفته
 وعلوه وقيل ساخ بخناه
 معجمة بمعنى غاب في الأرض
 فهو يذهب حتى الآن
 (و) مما يعيب اعتقاده (أن
 القرآن كلام الله) القائم
 بذاته (ليس بخلق فيبيد
 ولا صفة لخلق فينقد) ابن
 العربي يبيد معناه يذهب
 وينقد معناه يتم قيل منه
 نقدر ينقد نقادا قال الله
 تعالى لنقد البحر قبل أن نقد
 كلمات ربى وكلاهما
 منصوبان على جواب الذي
 الذي هو ليس (و) مما يعيب
 اعتقاده (الايان بالقدر)
 بصرىك الدال (ق)
 والصحيح انه مجموع ثلثة
 أشباه العلم والقدرة
 والارادة وهو الذي يحسرى
 عليه ألفاظ التكتة لانه
 قال فيما يأتي وكل ذلك قد
 قدره الله ربنا وقال علم
 كل شيء قيل كونه وقال
 تعالى أنيدكون في ملكه
 ما لا يريد في الضمائر في قوله
 (خير مومنه حلوه ومرة)
 عائدة على القدر

من مادة القدر فلا يكون فصافي ارادة القدرة اذ يجوز ان يكون معناه وكل ذلك قد تعلقت ارادته به وقوله علم كل شيء الخ اخبار من المصنف بصفات المولى لاجل ان لا يتقدم فلا يفهم منه ان العلم جزء المدلول للقدرة وكذا قوله تعالى الخ بل القدر عند الاشاعة ايجاد الاشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها واحوالها طبق ما سبق به العلم القديم أى فهو صفة فعل وعند الماتريدية تحديده أزلا كل مخلوق بحده الذى يوجد به من حسن وفتح وغير ذلك أى تعلق القدرة والارادة بالحد الذى يوجد كما ذكر ذلك ابن قاسم (قوله بتأويل خير الخ) انما احتج بالشارح الى هذا التأويل لانه فسر القدر بالاوصاف الثلاثة فلا يصح حينئذ ابدال خبره وشره الخ منها أى فالمراد ان خبر من المقدورات المضافة للقدرة وكذلك من اضافة المتعلق بفتح اللام للمتعلق بكسرها الذى هو مجموع الاوصاف الثلاثة وخلاصة المعنى انه يجب ان يصدق بأن الخير من مطلق علمه وقدرته وارادته وكذا غيره فعلها وارادها أزلا وتعلقت قدرته بوجودها فيما لا يزال وعلم من هذا ان التصديق بالقدرة ليس مقصود الذاتية لان المبدل منه في نية الطرح بل المقصد ما ذكرنا من ان تلك الاشياء من متعلق قدره ثم يجوز ان يكون قصده ان في العبارة استخدم اما اطلق القدر أولا واراد به الصفات المتقدمة واعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو المقدور ويحتمل انه عائد على محذوف مضاف للقدرة (قوله وشره مقدوراته) أى ودفعها من الحلول والروقييل ان القدرة اارة عن المقدورات فلا حاجة الى التأويل (قوله بعموم الخ) هذا يفيد ان القدرة عبارة عن الارادة فقط فينا في كلامه أولا (قوله بجميع) أى بجميع (قوله الممكنات) أى الذى اتصفت بالوجود (قوله خيرا أو شرا) اقتصر على الخير والشر وان كانت المباهات كذلك لان القصد من تلك العبارة التعميم تقول غيرك اعلم ما انت عليه من خيرا أو شرا وقصدك جميع ما هو فيه (قوله وثوابها) عطف سبب على مسبب لانه يترتب على الثواب المآلة في الآخرة وقلنا ذلك لان شأن الطاعة في الدنيا المشقة والمرارة لا المآلة ويشهد له أحب الاعمال الى الله أجزمها أى أشقها (قوله وعقابها) عطف سبب على مسبب لان المشقة الآخرة تترتب على العقاب وقلنا الآخرة لانه المعصية شأنها الحب فلا مشقة فيها (قوله أى الخير وما بعده) أى بتأويلها بالذكور فلذلك أفرد (قوله قد قدره الخ) أى تعلقت قدرته بوجوده ويحتمل تعلقت ارادته بوجوده فأفاده عجم وبه يعلم صحة ما قلناه سابقا (قوله مباديها) الظاهر ارجاع مباديها الى محل بدتها والباء في قوله بيده للتصوير والتقدير ومحمل بدتها أى ابتدائها بصور يسهل

تأويل خير مقدوراته
وشره مقدوراته والحاصل
انه يجب التصديق بعموم
ارادة الله تعالى بجميع
الممكنات خيرا أو شرا
حلولاً أو مراضاً وسراً
بالطاعة والحلول بلذتها
وثوابها والعقاب بها (وكل
عقوبة أى الخير وما بعده) قد
ذلك (أى الخير وما ينافى) ومعنى
قدرة الله ربنا (أى
وقتها بدى الأمور) أى
مباديها (بيله) أى قدرته

(ومصدرها) أى وقوعها
 على شكل دون شكل
 ووقت دون وقت وزمان
 دون زمان (عن قضاء) أى
 قدرته عبر بالقضاء عن
 القدرة لأنه يطاق عليها
 وعلى الإرادة وبما يجب
 اعتقاده أن الله سبحانه
 وتعالى (علم كل شيء) من
 الممكنات (قبل كونه) أى
 وقوعه (فجبر) أى وقع
 (على قدره) أى على حسب
 علمه هذا هو الحق الذى
 يجب اعتقاده واعتقاد
 غيره كفر يقتل معتقده أن
 لم يثبت فان قيل الرضاء
 بالقضاء واجب والكفر
 بقضاء الله وهو لا يجب
 الرضاء به لأن الرضى بالكفر
 كفر فالجواب أن الكفر
 مقضى لا قضاء والرضى
 إنما يجب بالقضى دون
 المقضى قال بعضهم قوله
 (لا يكون من عباده قول
 ولا عمل الا وقد قضاء) داخل
 في عموم قوله علم كل شيء الخ
 وقيل إنما ذكره وإن كان
 داخل فيه ليدل أن الله
 تعالى قد يعلم الأشياء على
 الجملة والتفصيل ويعلم

أى قدرته الخ قال الفاعك فى والمعنى ابتداء الامور وخبر معنى قوله أى مباديها
 والتقدير ومعنى مقادير الامور ظاهريه ولأى مباديها ولم يفسر المقادير جمع
 مقادير بمعنى القدر أى ان قدرها من صغر وكبر وطول وقصر بيده أى قدرته
 لان التقصيص وصف الارادة لا القدرة وان أجيب عنه بأنهم الماسة لازما عبر
 بأحد المتلازمين عن الآخر فتدبر (قوله أى وقوعها) إشارة الى أن مصدرها مصدر
 بمعنى الصدور أى الوقوع (قوله وزمان دون زمان) هو عين قوله ووقت دون وقت
 ولما قال بدله ومكان دون مكان وجهة دون جهة لا كان أفضل (قوله عن قدرته)
 المناسب أن يقول عن ارادته لا من الاول ان الوقوع على شكل دون شكل الخ
 تخصيص وهو شأن الارادة لا القدرة الثاني ان القضاء عندهم اما الارادة المتعلقة
 أو علمه بالاشياء على ما هي عليه (قوله لانه يطلق عليها) وعلى الارادة أى على كل
 منها المجموعهما (قوله من الممكنات) لا يخفى ان علمه تعالى يتعلق بالممكن وغيره
 من الواجب والمستحيل وقصر الكلام على الممكنات لقوله قبل كونه فتدبر
 (قوله قدره) أى حسب علمه أى فلم يتغير أى فالضمير فى قوله قدره عائده على العلم
 المفهوم من علم على حد قوله تعالى اهدوا هو اقرب للتقوى والمراد على حسب ما رآه
 فالدال فى قدره ساكنة وعبارة فت فجرى مقدوره أى وقع وجاء على قدره الذى
 علمه (قوله هذا هو الحق) يحتمل أن المشار اليه العلم المستفاد من قوله لم كل شيء
 ويحتمل أن يكون عائدا على الجريان على حسب علمه والظاهر الاول ولعله قصد
 الرد على القدرية الاولى الذين ينكرون تعلق علم المولى بشئ من أعمال العباد
 قبل وقوعها وانما يعلمها به بذوقها ولا شك فى كفر هؤلاء (قوله فالجواب الخ)
 جواب بالمنع بتوهم ان السائل اعترض ان الكفر من افراد القضاء فأجابه الشارح
 بقوله ليس كذلك بل هو من متعلق القضاء والواجب انما هو الرضى بالقضاء
 واعتراضه بان القائل رضى بقضاء الله لا يريد ان يرضى بصفة من صفات الله تعالى
 بل انه رضى بمقتضى تلك لصفة وهو المقضى فالجواب الصحيح ان يقال الرضى بالكفر
 لا من حيث ذاته بل من حيث انه من فضله الله تعالى ليس بكفر قاله الغزالي (قوله
 دون المقضى) أى فلا يجب الرضى به مطلقا بل اذا كان واجبا كالإيمان وجب
 الرضى به أو مندوبا وبأنه واجب الرضى بالكفر كفر أو مباحا بيع ومكروها
 كره كما ذكره شيخ الاسلام فى شرح المنبرجة (قوله ولا عمل) أدخل فيه عمل القلب
 (قوله داخل فى عموم الخ) فيه نظر بل هو ما رآه وذلك لان معنى هذا ان كل
 قول وعمل صدور من عباده قد تعلق ارادته به لما تقدم ان القضاء ارادة الله المتعلقة

ان الله يعلم الاشياء على
الجملة لا على التفصيل ويعلم
الكل على الجزئى تعالى الله
عن كفرهم وعصمنا من
اعتقادهم عنه وكرمه وقوله
(سبق عليه به) هو عين
قوله علم كل شئ قبل كونه
كرره تأكيداً ثم استترك
عليه بقوله (الا يعلم من
خاق وهو اللطيف الخبير)
الامر كناية عن معرفة
الاستفهام ولا الشافية
وعنها تحقيق ما بعدهما
لان الاستفهام اذا دخل
على النفي افاد الاثبات
وال تقرير ولا يجوز ان يكون
الاستفهام على بابه
لاستحالة عليه تعالى ومن
في هل رفع على الفاعلية
والفعول محذوف التقدير
الا يعلم الخالق مخلوقه أو
خلقه والخلق عام فيمن
يقول ومن لا يعلم هذا
قول أهل السنة وقالت
المعتزلة من في موضع نصب
أى ألا يعلم الله من خلق ومن
لم يقل فان الله تعالى يعلم
عباده دون أفعالهم تعالى
الله عما يقولون

أولا وعلى تسليمه فوجه الدخول على ما فانه ان كل شئ شامل لقول والعمل وغيرهما
(قوله يعلم الاشياء على الجملة الخ) اعلم اننا كل ويقابله جزء وكل ويقابله جزئى الاول
كالمجمل فانه كل وكل قطعة منه جزء والثانى كالانسان فانه كل وزيد وعمر وغيرهما
جزئيات له اذا تقرر ذلك فقول الشارح يعلم الاشياء على الجملة ناظر للاول وقوله
ويعلم الكل والجزئى ناظر للثانى فلا يتوهم اتحادهما والواضح ان يقول وقيل انما
ذكره ليبين ان الله كما يعلم الاشياء على الجملة أى المأخوذ مما تقدم يعلم الاشياء
على التفصيل المأخوذ مما هنا وكما يعلم الكل المأخوذ مما تقدم يعلم الجزئى
المأخوذ مما هنا أى الذى هو قوله لا يكون الخ لكن أنت خير بان ما تقدم الذى
هو قوله علم كل شئ وليس من باب الكل ولا الكل بل من باب الكلية الا ان هذا
يمكن الجواب عنه بان مثل هذا التركيب قديسه من باب الكل أى المجموع
فيكون من باب الكل (قوله عن كفرهم) أى ما كفروا به فليس النزهة
عن نفس الكفر بل ما كفروا به وهو كونه علم الجملة لا التفصيل الخ لانه هو الذى
من الصفات بقى شئ آخر ودون اعتقادهم هو كفرهم فهو ظاهر في موضع
الاضمار صرح به اشارة الى ان هذا الكفر اعتقادهم (قوله هو عين الخ) فيه شئ
لان الاول عام في عباده مطلقا وهذا خاص بعباده الذين لهم قول وعمل والخاص
ليس عين العام (قوله همزة الاستفهام) أى الانكارى كما افاده بعض المفسرين
(قوله لان الاستفهام) أى الانكارى (قوله والتقرير) هو المحمل على الاقرار بما بدد
النفي فعمله على ما قبله من عطف المزمع على الملازم (قوله على بابه) أى من طلب
الافهام (قوله لاستحالته عليه) أى لاستدعائه الجهل (قوله لمخلوقه أو خلقه)
تنويع في العبارة والمراد واحد اذا المراد ما خلق الخلق (قوله والخلق عام) أى
ركذا المخلوق عام (قوله ومن لا يعلم) أى كائناتنا الاختيارية وحاصل المسئلة
ان الذوات وصفاتها من بياض وسواد وقدرة وإرادة وغيرهما والافعال
الاضطرارية مخلوقة للمولى عز وجل بائنا والخلف بيننا وبين المعتزلة في الافعال
الاختيارية فمن نقول انها مخلوقة لله عز وجل وهم يقولون انها مخلوقة للعبد
(قوله من في موضع نصب) أى يكون الفاعل محذوفا واعتراضت هذا
الاعراب بقوله وفي هذا الاعراب نظر لان الموضع على هذا التقدير لما لا يمكن اذ قبله
واسم واقولكم أواجه روايه انه علم بذات الصدور فهى على هذا واقعة على
ما تكتنه الصدور فالواجب ما انتهى ومعه صودهما كما يستفاد من قول الشارح
دون أفعالهم الذى هو محط الفائدة ان الله لا يعلم فعل عبده وخلق الجاد شئ آخر

فلا يرد ما يقال قضية كلامهم هذا أنهم يقولون ان المولى لا يخلق الامن يخلق فقط
 وأما المجادات ونحو ذلك مما تقدم لا يقولون بخلق الله اياه مع انهم يوافقونا وانت
 خير بان مانسبه للمعتزلة من ان المولى لا يعلم افعال العباد انما يظهر في المعتزلة الاولى
 الذين يتكبرون تعاق علم البارى بالاشياء قبل وقوعها وانما يراها بعد وقوعها قال
 القرمطي وغيره وقد انقض هذا المذهب وأما المعتزلة الان كما قال بعض فهم مطبقون
 على ان الله تعالى علم افعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف في زعمهم ان
 افعال العباد الاختيارية مقدورة وواقعة منهم على جهة الاستقلال فتدبر (قوله باذا
 معان) أى فى مقابلة معان (قوله بمعنى العليم) فهو بمعنى الاسماء الدالة على صفات
 الذات (قوله وغواضها) عطف خاص على عام وقوله ومشكلاتها مرادف لاذى
 قبله ولا يخفى ان الخفاء والغوض والاشكال انما هو بالنسبة لنا والا فالكل عند
 الله ظاهر جلى (قوله بمعنى الرحيم) ان فسر بالنعيم بدقائق النعم كان دالا على صفة
 الفعل وان فسر بغيره الانعام فهو دال على صفة ذات (قوله وبمعنى فاعل المفعول)
 أى ففعل بمعنى فاعل فهو دال على صفة الفعل على هذا (قوله اللطيف) أى الاحسان
 وهذا المعنى أعم من الذى قبله والمراد بالاحسان ما ينعم به على العبد اذ هو الذى
 يتعلق به الاعطاء لنفس الاعطاء الذى هو معنى حقيقى له (قوله يفضل من يشاء)
 أى من يشاء مثله وقوله فيضله مرادف لقوله يفضل فاقى به تبيينا ونقرر المذهب
 أهل السنة وأتى بالكافى على وقفه ليعتدوا على الكلام وغايرى التمييز دفعا لا قبل
 الحاصل بال تكرار اللفظ (قوله دليل الخ) لا معنى لتلك الدلالة اذ هذه كلها جمل أى بها
 المصنف مجردة عن الدلالة ليعتدوا لها ويمكن الجواب بان القصد ان ذلك لما جاء
 القرآن به كان دليلا لما تقدم وان لم يكن ذلك مقصودا للمصنف فتدبر (قوله خلق
 القدرة على الطاعة أراد بالقدرة العرض المتأخر للفعل واستظهر به من انما خلق
 الطاعة لان التوفيق ما به الوفاق وهو يخلق الطاعة لا بالقدرة وان كانت مقارنة فان
 قلت ان فى الطاعة للجنس أو الاستغراق قلت للاستغراق أى خلق القدرة على جميع
 الطاعات بحيث لا تقع منه معصية أصلا لذلك قال القسافى فالوفيق لا يعصى أى
 لا يقع منه معصية أصلا (قوله ضد ذلك) وهو خلق القدرة على التكفر فقد قال بعض
 الخذلان مرادف لا كفرة فالعاصى على هذا الا يقال فيه محذور وفي عبارة ان الضلال
 خلق القدرة على التكفر والخذلان خلق القدرة على المعصية فالعاصى على هذا
 محذور ويكون الخذلان أعم (قوله تصرف المالك في ملكه) أى بغير الاحسان فيكون
 مجبا على الفضل أو بالاحسان وبغيره فيكون الفضل أخص منه (قوله أى مسهل) أى

واللطيف فى حقه تعالى
 يطلق بازاء معان بمعنى
 العليم بخفيات الامور
 وغوامضها ومشكلاتها
 وبمعنى الرحيم وبمعنى فاعل
 اللطيف وقوله (يفضل من
 يشاء فيضله بعدله ويهدى
 من يشاء فيوقفه بفضله)
 دليل على قوله لا يكون
 من عباده الخ وقد تقدم
 ان الهداية والتوفيق بمعنى
 واحد وهو خلق القدرة
 على الطاعة والضلال
 والخذلان بمعنى واحد وهى
 ضد ذلك والعبد تصرف
 المالك فى ملكه والفضل
 اعطاء عطية بغير عوض
 فرع على قوله يفضل الخ فقال
 (فكل) بالتبيين مبتدأ
 خبره (ميسر) أى مسهل
 والتوفيق لغرض

مهمي (قوله أي كل شيء الخ) لو قال أي كل مكاف له كان أحسن لعدم الشيء
مع ان التيسير لما ذكر خاص بالمكاف (قوله ويروي الخ) والتقدير فكل شخص
موصوف بكونه ميسر ملتبس بتيسيره الى الذي سبق في علمه وقدره من أسباب
شقاوة شقي وأسباب سعادة سعيد وفيه انظار في موضع الاضمار وحاصل تلك
العبارة ان قوله الى ما تنازع فيه ميسر وتيسيره وأعمل الثاني قرىء بالتنوين
أو بالانصاف (قوله وقدره) المناسب ان يراد به الارادة اذ لما تعلق بتحيزي قديم
(قوله عن المضرة الخ) هي الموت على الكفر ويترتب عليه الخلود في النار وتوابعه
(قوله الاحقة في العقبي) أي منتهى أمره (قوله عن المنفعة الخ) وهي الموت
على الايمان ويترتب عليه الخلود في الجنة وتوابعه وما ذكرناه من تفسير السعادة
والشقاوة مذهب الاشعري وذهب الماتريدي الى ان السعيد هو المسلم والشقي
هو الكافر فذهب الى مذهب الاشعري لا ينتقل السعيد عما ثبت له وكذلك الشقي
وعلى ما ذهب اليه الماتريدي تصح وان السعيد قد يشقي بأن يرتد بعد الايمان
والشقي قد يسعد بأن يؤمن بعد الكفر (قوله ثم استدلل الخ) الا ان الطرف الاول
أعني قوله أن يكون في ملكه استدلال على قوله الى ما سبق في علمه وقدره وقوله
أو يكون لاحد غنى استدلال على قوله بتيسيره في العبارة لف ونشر مشوش
وقد تقدم انها حيل القصد منها الاعتقاد فلا استدلال وقوله ما لا يريد لوتهم الكلام
لفعل تعالى أن يكون في ملكه ما لا يعلوه وما لا يريد وفيه اشارة الى أنه أراد بالقدر
الارادة ومقتضى قوله سبق أن يقول ما لم يرده بلم الجازمة (قوله لانه أعم) لانه يشمل
بقية الحيوانات (قوله وهو رد على المعتزلة الخ) هذا الطرف الذي هو قوله أو يكون
الخ فيرد على الشارح ان الاول أيضا رد على المعتزلة فانهم ذهبوا الى ان الله سبحانه
وقد على لا يريد الشر والكفر والمعصية وقعت أم لا ويريد الطاعة والخير وقع أم لا
وان الارادة توافق الامر فكل ما أمر الله بريدته وعندنا ينفك كان فقد بريدوا بامر
كايما أنى بكر وقد لا يريد ولا يأمر ككفره وقد بريدوا بامر ككفر أنى جمل
وقد بريدوا بامر ولا يريد كايما به (قوله ونحوهم) أي من أهل البدعة كما صرح به
الفاكهاني (قوله انهم قادرون الخ) أي فعندهم القدرة سابقة على الفعل الا انهم
يعترفون انها مخلوقة للمولى حل وعز ونحن نقول ان القدرة على الفعل لا تكون
الامع الفعل وصحة التكليف تعتمد على سلامة الاسباب والآلات لا على القدرة
التي يكون بها الفعل فلا يقال اذا كانت القدرة مقارنة للفعل لا سابقة عليه يلزم
تسكين العاخر وذلك لما قلناه ان التكليف منوط بسلامة الاسباب والآلات

أي كل شيء ويروي فكل
ميسر بالانصاف وهو مبتدأ
والشقي (بتيسره الى ما) أي
الذي (سبق من علمه وقدره)
من بمعنى في متعلق بسبق
ومن في قوله (من شقي
أو سعيد) لبيان السابق من
علم وقدره والشقاوة عبارة
عن المضرة اللاحقة له
في العقبي والسعادة عبارة
عن المنفعة اللاحقة له
في العقبي ثم استدلل على
قوله فكل الخ بقوله (تعالى)
أي تنزهه وتقدس (عن أن
يكون في ملكه ما لا يريد
أو يكون لاحد غنى)
لو قال لشيء بدل لاحد
لكان أولى لانه أعم
فكنه أنى بلفظ أحد اشارة
لقوله تعالى يا أيها الناس
أنتم القراء الى الله لان أحد
لا يقع على غير الناس وهو
رد على المعتزلة ونحوهم
القائلين أنهم قادرون على
ايجاد أفعالهم قبل ايجادها

وجاء ثمران تحصل قبل الفعل (قوله مستغنون عن ربهم في حال اختراعهم) مرد عليه
 ان القدرة اذا كانت سابقة على الفعل فالاستغناء حاصل ولو قبل الاختراع
 فلا وجه للتقييد والاستغناء المذكور من حيث حصول ذلك الفعل لا مطلقا
 لما قلناه انهم يعترفون بأن القدرة مخلوقة لله عز وجل (قوله الا هو يدل) من خالق
 لان المعنى على نفي الخلق عن غير الله تعالى (قوله رد على المعتزلة) ايضا أى كما
 حصل الرد بقوله أو يكون الخ وخلصته ان الرد عليهم قد حصل بالاول وزيادة
 هذا انما هو لاجل التأكيد تبيينا للبتدى (قوله وفيه عموم الخ) لاجابة لذلك
 لان المراد من شئ شئ أى مراد فخرج ذاته وصفاته لان الارادة لا تتعلق الا بالامكان
 (قوله وأسماءه) تقدم ما فيه (قوله أى خالقهم الخ) اعلم ان الرب يطلق ويراد به
 الخالق ويطلق ويراد به المالك والسيد والقائم بالامور المصلح لها اذا تبين ذلك
 فقول الشارح أى خالقهم وسيدهم اشارة الى معنيين من معانى الرب (قوله ورب
 أعمالهم) أى خالقها فيه رد على المعتزلة ايضا (قوله والمقدر لحرركاتهم) أى المحدد
 والمعين كما قال ت والواضح أن يقول أى الذى تعلقت ارادته ازال بحرركاتهم جمع
 حركة وعرفت بأنها كونان فى أنين فى مكان أنين والسكون كونان فى أنين فى مكان
 واحد والآنين تنبئة أن وهو طرف الزمان وقيل ايضا فى تعريفهما الحركة حصول
 أول فى حينان والسكون حصولان فى حين أول فكل منهما كون واحد على هذا
 وليكن لا بد فى تحقق كل منهما من كون آخر كما ذكره بعضهم (قوله وسكاناتهم)
 زادها الشارح ولم يتكلم عليها المصنف اما لان الحركات أظهر منها فى الوجود
 أو لان الثواب والعقاب انما يتربان على الحركات غالبا (قوله ووقته) عطف تفسير
 (قوله قد قطع الخ) يطلق الاجل ويراد به مدة العمر ويطلق ويراد به الوقت
 المحدد للوثة فيه اذا تقرر ذلك فالاجل فى كلام المصنف يصح ان يراد به كلامه ما
 والاجل فى قول الشارح قطع على المقنول أجله بالمعنى الاول لا الثانى فتدبر
 (قوله بأجله) أى فى أجله أراد بالاجل هنا بالمعنى الثانى ولو فرض انه لا يقتل لاحتمل
 ان يحيى وأن يموت فلا قطع بواحد منهم ما لان الامر غيب علينا ههنا مذهب أهل
 السنة (قوله ولا يستقدمون عطف) على اذا جاء أجلهم أى أخبر بامرئ هما
 اذا جاء الاجل لا يأخروا حكم لا تقدمون على الاجل بحيث تموتون قبله فلا يرد
 ما يقال اذا جاء الاجل كيف يعقل تقدم ووجه عدم الورد انه معطوف على الشرط
 والورد مبنى على انه معطوف على قوله لا يستأخرون (قوله ثم انتقل الخ) لما كان
 الجائز شبه المركب من القسمين الاولين أخره لان الجزء مقدم على الكل (قوله على

مستغنون عن ربهم فى حال
 اختراعهم لها وهذا هو
 الضلال الذى لاشبهة فيه
 وكذا قوله (أو يكون
 خالق) بالرفع على أن يكون
 تاممة (لشئ الا هو) رد
 على المعتزلة ايضا دليله قوله
 تعالى لا اله الا هو خالق كل
 شئ وفيه عموم أريد به
 الخصوص اذ يخرج منه
 ذاته وصفاته وأسماءه
 سبحانه وتعالى (رب العباد)
 أى خالقهم وسيدهم (ورب
 أعمالهم والمقدر لحرركاتهم)
 وسكاناتهم (وأجلهم)
 جمع أجل وهو مدة الشئ
 ووقته وهذا رد على القدرية
 القائلين بأن القائل قد قطع
 على المقنول أجله وما قالوه
 باطل بل هو ميت بأجله
 قال تعالى ان أجل الله اذا
 جاء لا يؤخر فاذا جاء أجلهم
 لا يستأخرون ساعة ولا
 يستقدمون وهناتم
 الكلام على ما يجب له
 سبحانه وما يستحيل عليه
 ثم انتقل يتكلم على ما يجوز
 عليه

سبيل التفصيل الخ) حال من ما أو فاعل يجوز وأقبح قوله على سبيل الخ إشارة إلى أن هذا الجائز من باب الفضل لا من باب العدل إذ من أفراد الجائز ما كان من باب العدل أيضا وأنت خبير بأنه سيقول وخلق النار فأعده الخ لا يخفى أنه من الجائز وليس من باب الفضل بل من باب العدل فتدبر (قوله والاحسان) عطف تفسير قوله وعدمهم به وجودهم (الناسب أن يقول وأعدمهم بعد وجودهم أي فهو من باب الفضل لكونه وسيلة إلى حياة دائمة ولا يخفى أن التكلم على الإيحاء بعد الإدم ليس بطريق القصد إنما هو بطريق إن يفتر به الإعادة بعد الموت أي في قوله كما يذهبون يعودون وإن الأعدام بعد الوجود إنما أشار به بقوله يموت (قوله والإيمان به) أي الأذعان وعطفه على ما قبله من غير (قوله بعثة الرسل الذين) أولهم آدم وآخرهم محمد عليهم الصلاة والسلام (قوله وهم المكلفون) أي من الأنس بالنسبة لكل رسول والأنس والجن بالنسبة لنبينا صلى الله عليه وسلم فلم يرسل للجن غيره وتسلم السيد سليمان إنما هو تسلم ملك لا رسالة (قوله لأفامة الحجية عليهم) بيان فائدة البعثة لآله تعالى لو لم يرسل لهم رسولاً لقالوا هل أرسلت الدينار رسولاً فلا حاجة بتمام عليهم فلما أرسل لهم الرسول ثبتت الحجية عليهم (قوله فالصبي) أي من مات صبياً (قوله والمجنون) أي من بلغ مجنوناً ومات على جنونه وأما من بلغ عاقلًا ثم جن ومات عليه فآله برقة بالحالة التي بلغ عليها من اسلام أو كفر (قوله غير مؤخذ) أي مرسل له الرسل ولو عبر به لكان أفضل ولازم من نفي الرسالة نفي الأخذ وقد تقدم أن الصبي مكلف بالتدبیر فيمكن الرسول مرسل إليه باعتبار (قوله لقوله تعالى) دليل لقوله ومن لم تبلغه دعوة وفي حكمه الصبي والمجنون أذ الرسول في حقهما كما لعدم ويصدر عليهم اتهامهما لم يبعث لهما رسولاً فلا آية دليل لثلاثة وفي الآية دليل على أن أهل الفترة لا يعذبون وهم في الجنة (قوله على ما قال ابن عمر) إنما قال ذلك لأن بعضهم ذكر أنه تهمة لما قبله جاء به في معرض المدح والثناء وذلك الواجب واجب أصول فمن كذب به أو شك فهو كافر واختلاف في الجاهل وبظاهر عدم كفره كما قاله الشيخ في شرحه (قوله اختصاص النبي الخ) أي كونه مختصاً بذلك الخطاب الذي صار رسولاً به والظاهر عندي أن تفسير الرسالة بذلك تفسير باللائمة وتفسيرها الحقيقي كونه موحى إليه بشرع وأمر بقبليته (قوله بخطاب التبليغ) يجوز أن يكون المصدر بآيا على حقيقته أي اختصاص النبي بتوجيه الكلام إليه لأجل التبليغ ويجوز أن يراد منه اسم المفعول أي اختصاصه بكلام مخاطب به دال على أحكام لأجل آياتها (قوله من السوء) أي عذاب الله (قوله من النبأ) أي فلولوا في نبوة أصاها

على سبيل التفصيل والاحسان من إيحاء الخلق بعدم عدمهم وعدمهم بعد إيجابهم وبعثة الرسل وبدأ به فقال (الرسل) أي ومن الجائز الذي يجب اعتقاده والإيمان به بعثة الرسل (اليهم) أي إلى العباد على تقدير مضاف أي بعض العباد وهم المكلفون منهم دل عليه قوله (لأفامة الحجية عليهم) إذ المقام الحجية عليه إنما هو من وجدت فيه شروط التكليف وهو البلوغ والعقل والبرغ المدرة فالصبي والمجنون ومن لم تبلغه الدعوة غير مؤخذ لقوله تعالى وما كنا معذرين حتى نبعث رسولاً وما يجب اعتقاده على ما قاله ابن (ع) قوله (ثم ختم الرسالة) وهي اختصاص من النبي صلى الله عليه وسلم بخطاب التبليغ (والنذارة) بكسر النون وبالذال المعجمة وهي التحذير من السوء (والنبوة) من النبأ

المعز أو تقرأ ألامسر (قوله وهو الخبر) أي فالنبي يخبر بفتح الباء عن الله ويحوز
 قراءته بالكسر لانه يخبر بنبوته ليحترم (قوله أو من النبوة) وعليه فيه رتبة
 بالواو (قوله وهي الرضة) أي فهو أي النبي مرتفع أو مرفوع فهو بمعنى اسم الفاعل
 أو اسم المفعول ولا يخفى ان المتعارف ان المأخوذ من هذين انما هو نبي والظاهر
 صحة ما قاله الشارح أيضا ولا يخفى أيضا انه اعترض على قوله النبوة بالرفعة بأنها
 لما كان المرتفع لا الرفعة وقدم الرسالة على النبوة لان الرسالة أفضل من النبوة
 على الصحيح وقدم النذارة على النبوة لانها من لوازم الرسالة (قوله بمحمد) أي
 برسالة ونذارة ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم (قوله ولما كانت رسالة الخ) المناسب
 أن يقول ولما كانت رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم ونذارته ونبوته مانعة من ظهور
 رسالة ونذارته ونبوته بعده شئت بالخطم على سبيل الاستعارة بالكناية وأثبت ختم
 تخجيل أي وشئت الرسالات والنذارات والتشوات بشيء نفيس يختم أي يختم
 عليه واستعبر اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة بالكناية وخلالته
 ان ختم قرينة الاستعارتين المكيتين وقوله بالخطم الاولي الختم الذي هو الاكمل لانه
 المشبه به الا أن يقال تعريف الختم في الخاتم قد بر (قوله المانع من ظهور) أي باعتباره
 أثر تلك الالة (قوله ختمهم أي ختمهم) أي ختمهم رسالة ونذارة ونبوة أي لمزم
 م ذكر ان المصطفى ختمهم (قوله ثم فسر ختم الرسالة) أي جنس الرسالة أي الجنس
 وجميع الافراد المختوم بجميع الرسالات لرسالة واحدة والى ان يزيد والنذارة
 ولا يخفى انه قد سبى بالالزم (قوله آخر الرسالين) مقتضى الظاهر أن يقول فجعله
 آخر الرسالين والمذيرين والنبيين رسولا ومنذران نبيا الا أن يقال لا حظ بقوله
 بشيرا الخ الاشارة الى الآية (قوله بشيرا) أي محمدا لاطنا عينا بالخبر من البشارة
 وهي انبر السار ومسمى بالبشارة لان بشرة الانسان أي ببلده تحسن عنده (قوله
 اذا اطلقت) أي هذه المادة ولو بصيغة الامر كقوله تعالى وبشروهم (قوله جاز)
 أن يكون بالشر وهذا الاستعمال على جهة المجاز والعلاقة بين البشارة والنذارة
 مطابق التأثر لان المبشر محم وجهه والمذير بصر وجهه كعاد كره بعضهم (قوله
 وجعله نذير الاحاجة لتقديره عليه لانه معطوف على قوله بشيرا الواقع حالا
 الا أن يقال قصد حل المعنى وجنبه (قوله وهي الاما صين) تقدم ان النذارة هي التقدير
 من السوء ولا يخفى انه كما يكون للتلبس بالسوء يكون لغير التلبس به خوفا
 من ان يتلبس به فيح لا يظهر قوله وهو الاما صين الا أن يقال هي الاما صين القصد الاولي
 وقوله والبشارة فانها تبين يقال أيضا ان البشارة انبر السار وكانت تكون للتلبس

وهو الخبر أو من النبوة وهي
 الرفعة (بمجد نبيه صلى الله
 عليه وسلم) ولما كانت
 رسالة نبينا محمد صلى الله عليه
 وسلم مانعة من ظهور نبوة
 ورسالة بعده شئت بالخطم
 المانع من ظهور ما ختم
 عليه فكان ختمهم صلى
 الله عليه وسلم من كذب
 بذلك أو شئت فيه فهو وكان
 ثم فسر ختم الرسالة بقوله
 (فجعل) أي صير الله النبي
 صلى الله عليه وسلم (آخر
 المرسلين بشيرا) مسنن
 البشارة بكسر الباء وضمها
 اذا اطلقت لا تكون الا بالخبر
 فاذا قيدت جاز أن تكون
 بالشر كقوله تعالى فبشرهم
 به ذاب أليم (و) جعله
 (نذرا) من النذارة وقد
 تقدمت وهي للعاصيين
 والبشارة لاطنا عينا
 (وداعيا) من الدعوة

بالطاعة يقال لغيره على تقدير ان ينتهي عن فعله ويحجب بما تقدم (قوله وهي لجميع الخ) أي ان الدعوة التي اشتق منها اعيان جميع المكلفين وفيه بحث لان المشتق منه ليس مأخوذا في مفهومه التعلق لجميع المكلفين نعم ذلك المشتق الذي هو وصفه صلى الله عليه وسلم متعلق بجميع المكلفين فالاولى أن يقول وداعيا لجميع المكلفين (قوله والدعاء لاحاجة اليه) لان قوله الى الله متعلق بقوله داعيا الى الله أي الى الاقرار به وتوحيده وما يجب الايمان به من صفاته أي انه صلى الله عليه وسلم طالب منهم الاقبال اليه ويحجب عن الشارح بأنه قصد حل المعنى (قوله بتبليغ التوحيد الباء للتصوير أي ان الدعاء الى الله عبارة عن تبليغ التوحيد أي الاحكام الاعتقادية (قوله ومكافحة الكفرة) أي ردهم واعلم انه كما هو داع الخلق الى التوحيد فهو داعيهم الى الاحكام الفرعية فالاولى ان يزيلها الشارح (قوله باذنه) أي بأمره أشار الى انه لم يرد حقيقة الاذن لان الدعوة واجبة وهو لا يكون الامع الامر بها الا الاذن المتبادر منه الاباحة (قوله المعنى ذاسراج) ويجوز ان يقرأه على ظاهره مبالغة (قوله وهو استعارة) أي السراج (قوله لا سور) أي لذي النور أي الاحكام الاعتقادية بدليل قوله يخرج منه نوره من طلبة الكفر واحتجنا له. هذا التقدير لانه المشبه به السراج وهو ذو نور فيكون المشبه كذلك (قوله الذي يتضمنه الشرع) أراد به الاحكام مطلقا اعتقادية أو فرعية فيكون من ضمن الكل للجزء أو أراد به الادلة والجمهور على ان السراج النيران والتقدير ذاسراج أو نالها سراجا ووصف بالانارة لان من السراج ما لا يضي اذ اذقت قهليلته أو قل سليطه (قوله يخرج بنوره) أراد به ذا النور الذي هو الاحكام المشبهة بالسراج والضمير في بنوره يجوز رجوعه الى الله أو من والاضافة تأتي الادنى ملائمة أي فكما يخرج أي يتخلص من الظلمة الحسية بالسراج كذلك يتخلص من ظلمة الكفر فيما هو شبيه بالسراج أعني الاحكام وقوله من ظلمة الكفر اما من اضافة المشبه به للمشبه أو الاضافة للبيان بأن يتجاوز في الظلمة باستعارته الى أمر مكره ثم يبين بالكفر (قوله وشبهه) أي ذا النور الذي هو الاحكام الاعتقادية (قوله وان أخذ) أي من نورهم نور فنادر مع تكلف (قوله من غير تكلف) هذا هو الغارق فان قلت هذا الذي يميزه السراج عن الشمس والقمر موجود في الشمع والشمع أقوى نورا من السراج فهو أولى بالذكر من السراج قلت الشمع لا يقدر عليه كل أحد ففي ذكره كسر خاطر العاجز عنه (قوله أسرجة) جمع القلة ليس مراد منه القلة بل الكثرة أي نور السراج يؤخذ منه نور أسرجة وقوله من غير نقص منه هذا قدر مشترك

وهي لجميع المكلفين والدعاء (الى الله) تعالى بتبليغ التوحيد ومكافحة الكفرة (بأذنه) أي بأمره أي الى أمره (وسراجا ضميرا) والاصل فيما ذكر قوله تعالى يا أيها النبي انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا المعنى ذاسراج وهو استعارة للنور الذي يتضمنه شرعه فان من هداه الله يخرج بنوره من ظلمة الكفر وشبهه بالسراج المنير دون الشمس والقمر لان نورهما لا يؤخذ منه نور وان أخذ من نور الشمس فادبرتكاف ونور السراج يؤخذ منه من غير تكلف أسرجة من غير نقص منه

(قوله واذا ذهب نور الاصل) لا يخفى انه قد وصف نور السراج بأنه مأخوذ منه فيكون هو الاصل والمأخوذ منه فرعاً فتعمل الاضافة للبيان أى نور هو الاصل ونور هو فرعه (قوله ونوره صلى الله عليه وسلم الخ) أى ونور أحكامه لما تقدم فان قلت قد أفدت ان المراد بالاحكام الاحكام الاعتقادية الموصوفة بأن لها نوراً لانها شبيهة بالسراج الذى له نور فالأخوذ من نورها قلت ذلك المأخوذ معارف وعلموم فتلك الاحكام حين تتمكن فى قلب من يتمكن به ثبوت لها اشراق قلبى ينشأ منه معارف وعلموم (قوله ولا يذهب بذهابها) أى ولا يذهب ذلك النور بذهابها لانه باق بقاء أصله الذى هو أحكامه صلى الله عليه وسلم وبه يتميز عن نور السراج لان نور السراج لا يبقى فان قلت كيف يصح التشبيه حينئذ الجواب ان القوة فى التشبيه به يكفى ولو من بعض الوجوه والقوة فى السراج من حيث انه أمر حسى والمحمسوس من حيث هو محسوس أعلى من المعقول (قوله أنزل على نبيه كتابه الحكيم المراد به اللفظ المنزل على نبينا لا العجاز باقصر سورة وصفة انزاله أن الله خلق لفظاً فاسمعه لجبريل فحفظه جبريل ونقله للنبي صلى الله عليه وسلم فلما تلاه جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم حفظه ووعاه وقيل ان جبريل نقل ذلك من اللوح المحفوظ فنزل به على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ان الملائكة انتقته من رب العالمين فى ليلة واحدة ولقنته لجبريل فى عشرين ليلة ولقنته جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا كله بناء على أنه نزل باللفظ وأما على أنه نزل بالمعنى فقيل ان جبريل عبر عنه باللفظ الخاص للنبي صلى الله عليه وسلم وقيل انما أتى المعنى على قلب النبي صلى الله عليه وسلم والنبي عبر عنه أفاد ذلك عجم (قوله أى الذى أحكمت فيه) أى جمعت فيه فيكون قوله المحكم أصله المحكم فيه فيكون من باب الحذف والا بصال (قوله علوم الاولين) أى ما قبل نبينا والآخرين هم أمة نبينا أى جمعت فيه تلك العلوم بذكره امنه من نور الله بصيرته (قوله أولانه أحكم على وجهه لا يقع فيه اختلاف) أى أتقن على وجهه (قوله لا يقع فيه) أى القرآن هذا تقرير بحسب المعنى على ما قبله أى أتقن على وجهه عظيم فصار لا يقع فيه اختلاف أصلاً أى تناقض من حيث التفسير والتعليل وانما قلنا أصلاً لانه نسكرة فى سياق النفي تعم وأما قوله عز وجل ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه الخ معناه أنه لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً فضلاً عن القليل لكنه من عند الله فليس فيه اختلاف أصلاً لا كثيراً ولا قليلاً (قوله معنى فتح ووسع) هذا معناه لغة والقصد منه لازم ذلك وهو البيان والاطهار فهو مجاز من اطلاق اللزوم وإرادة اللزوم والمعنى وأظهره وبين دين

واذا ذهب نور الاصل بقى نور الفرع ونوره صلى الله عليه وسلم كذلك تؤخذ منه الانوار بغير تكلف ولا يذهب بذهابها صلى الله عليه وسلم (و) مما يجب اعتقاده ان الله سبحانه وتعالى (أنزل عليه) أى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم (كتاب الحكيم) بمعنى المحكم أى الذى أحكمت فيه علوم الاولين والآخرين أو أنه أحكم على وجهه لا يقع فيه اختلاف كما قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً (وشرح) بمعنى فتح ووسع (به) أى بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم (دينه) دين (الاسلام القويم)

لاسلام أى الاحكام اعتقادية وفريضة على سان نبه صلى الله عليه وسلم (قوله
 أى المستقيم) أى فقوله القريم تشبيهه بليغ بخذف الكف أى الذى هو كالصراط
 المستقيم أو استعارة ولكن هذا اذا كانت الاستقامة حقيقة فى الطريق الحسية
 ومعنى مستقيم انه لا اعوجاج فيه (قوله وهدى به يحمى وبين به الخ) فيكون عين الجملة
 الاولى وقصده التثبيت للبتدى ويحتمل ان المعنى وهدى الناس الى الصراط المستقيم
 أى وفقهم اليه بسبب نبه صلى الله عليه وسلم فيكون الصراط منصوبا على نزع
 الخافض (قوله المراد به هنادين الاسلام) أى للمعنى الحقيقى فشبّه دين الاسلام
 بالصراط واستعير اسم المشبه به للشبهه فهى استعارة تهرىجة وقوله المستقيم
 وصف للصراط بحسب معناه الاصلى فليكن ترشيحا ويجوز أن يكون دين الاسلام
 أى هذا التركيب الاضافى صار علما على تلك الاحكام (قوله أى انقراض الدنيا الخ)
 ادلم انه سياتى للمسارح ان أول الساعة النفخة الثانية الى ان تستقر الناس
 فى الدارين الجنة والنار أو الى ما لا يتناهى لامن الاولى خلاف قلت فاذا علمت انها
 من النفخة الثانية فعلم انها بعد انقراض الدنيا لا انها نفس انقراض الدنيا والنفخة
 الاولى للامانة والثانية للاحياء وبينهما أربعون سنة وقيل ثلاث نفخة النزوع ونفخة
 الموت ونفخة الاحياء والصحيح الاول (قوله أى جائية) الايتان حقيقة فى الاجرام
 مجازى فى غيرها فاستناد المجىء اليها مجاز على (قوله أى لاشك فيها) أراد به
 مطلق التردد فيشمل الظن والوهم (قوله فى علم الله) أى فى موصوف علم الله أى
 الذى هو الذات العلية أى ان الذات العلية وما عطف عليها ليسوا موصوفين بالشك
 وهذا جواب عما يقال انه قد شك فيه الكثير وخلاصة الجواب ان نفي الشك
 بحسب ذات الله ورسوله وملائكته وأجيب بجواب آخر بأن المعنى ما حقهها
 ان يرتاب فيها (قوله من كذب بذلك) أى أو تردد فلعل الآية واردة فى من كذب
 فلا مفهوم له (قوله على الحقيقة) أى وأما على الاجمال فهى معلومة من حيث حصول
 الامارات (قوله لمكن لها شروط) أى علامات وهى عشرون ذكرها فى الكبير
 وشرح العقيدة المسمى بالفتح الربانى (قوله منها الخ) ومنها بثبته عليه السلام وظهور
 أمته وقام بين الخائن وخيانة الامين والظاويل فى البيان وزخرفة المساجد (قوله
 وقلة العلم) عطف لازم على ملزوم (قوله امارة الصبيان كسر الهمزة) أى
 كرههم أمرا ولعل المراد بهم ما يشمل البالغين القريبين من الصبا بأن يراد بهم من
 شأنهم ضعف العقل (قوله وقيل وهو أول الاشراف الخ) ضعيف فليس من الكبرى
 بل هو من الصغرى وأولها بعثة انبيى صلى الله عليه وسلم الان الفتن وان لم تكن

أى المستقيم (وهدى به) أى
 بالنبي صلى الله عليه وسلم
 (الصراط) المراد به هنادين
 الاسلام (المستقيم) أى الذى
 لا اعوجاج فيه (و) مما
 يجب اعتقاده (أن الساعة)
 وهى القيامة أى انقراض
 الدنيا (آية) أى جائية
 (لاريب) أى لاشك (فيها)
 أى فى علم الله تعالى ورسوله
 وملائكته والمؤمنين ومن
 كذب بذلك فهو كافر قال
 تعالى واعتدنا لمن كذب
 بالساعة سعيرا ولا يعلم
 وقت مجيئها على الحقيقة
 الا الله تعالى لكن لها
 شروط ذكرها فى الاصل
 منها كثرة الجهول وقلة العلم
 وأماراة الصبيان وكثرة
 الربا وكثرة الزنا والفتن
 بين المسلمين فى البلدان
 قيل وهو أول الاشراف
 وقيل عنده يعلق باب
 التوبة على المؤمن
 والكافر

من الكبرى ولا أول الصغرى مؤذنة بتغير الوقت ودظم المحول وفقد الرابعة معاهب
 أول بذلك الاعتبار وأشار لهذا القول انما كهاني بزيادة مذكرة لما فيه من الفائدة
 ونصه وروى ابن حبيب أولها الفتن في البلدان بين المسلمين ثم في المسلمين من العدو
 ثم قحط ثم الجال ثم عيسى ابن مريم ثم بأجوج ومأجوج ثم طلوع الشمس من المغرب
 ثم يكثر الشمر الغلبة الاشرار على الاخيار فتخرج الدابة ثم الدخان ثم ريح تقي
 كثر الناس في البحر كرها أو طلبا للسلامة فينه ثم نار عظيمة تخرج من أرض
 اليمن من عدن تسوق الناس الى المحشر وروى ان الدابة تكون في زمن عيسى
 وان الناس يقيمون بعد عيسى أربعين عاما وقيل ثمانين عاما ثم قل الفاكهاني
 وفي صحيح مسلم أولها طلوع الشمس وخروج الدابة ضحى فابتدأ سبقت فالأخرى
 في أثرها وهذا يقتضي الشك في السابقة منها ما هو المراد منه (قوله عند طلوع
 الشمس من مغربها) اختلاف هل ذلك في يوم واحد أو ثلاثة أيام ثم تطلع من المشرق
 كما دلتها الى يوم القيامة وعند طلوعها من مغربها تعرب من جهة المشرق وورد
 ان القمر حين طلوعها من مغربها يطلع من المغرب أيضا قال عجي في حاشيته واختلاف
 في عدم قبول التوبة من الذنب والايمان من الكافر قليل لا يقبلان معا لقوله
 عدم قبوله المختص بمن شاهد الطلوع وهو مميز فأما من يولد بعده أو قبله ولا يكن
 مميزا أصبا أو جنونا أو غير ذلك فإنه يقبل ايمانه وتوبته وهذا هو الصحيح وقال بعض
 الشيوخ ان من رأى طلوع الشمس من مغربها أو بلغه الخبر وحصل له اليقين بذلك
 لا تقبل توبته ولا يمينه ومن لم يرو ولم يبلغه مع اليقين تقبل توبته وايمانه ومثله
 غير المميز لم تبلغه الدعوة الا عند ذلك فإنه يقبل ايمانه كما ذكره بعضهم وهو ظاهر
 وقال عجي في شرح خايل ان من كان مؤمنا مذنباً فتاب من الذنوب فإنه تقبل منه توبته
 (قوله هذا أجمع عليه المسلمون) أي بعث من يموت المأخوذ من قوله بعث فهو على
 حداً دلوا هو أقرب الى العدل والبرهان والاحياء وقول الشارح يمكن اختلافوا
 في معناه يقتضي ان الاختلاف في معنى البعث وليس كذلك لان الاختلاف لم يكن
 في معنى البعث بل في الاعادة هل هي عن عدم وهو الصحيح أو عن تفريق وهو
 خلافه (قوله فالصحيح الذي عاينه الاكثر) وهو مقابلة تفريق الاجزاء الاصلية ثم بركها
 مرة أخرى وفل الا مدى الحق اهـ كان كل من الامر من اذ السمع لا يوجب أحدهما
 بعينه (قوله واستدلوا على ذلك بأشياء الخ) فانها اقياس الاعادة على خالق
 السموات والارض بطريق الاولى قال تعالى أوليس الذي خالق السموات والارض
 بقادر على أن يخلق لهم ما شاء من الاعادة على اخراج النباتات من الارض

والصحيح ان عدم قبول
 التوبة عند طلوع الشمس
 من مغربها (و) مما يجب
 اعتقاده (ان الله سبحانه
 وتعالى بعث من يموت)
 هذا مما أجمع المسلمون
 عليه يمكن اختلافوا
 في معناه فالصحيح الذي عليه
 الاكثر ان الله تعالى يعيد
 الذوات بالكلية ثم يعيدها
 واستدلوا على ذلك بأشياء

بعدم مرتها بالمطر لقوله تعالى ويجي الاوض بعدم مرتها وكذلك تخرجون رابعها
قياس المأذنة على اخراج النار من الشجر الاخضر قل يعيها الذي أنشأها أول مرة
(قوله قياس الاعداد) اي فالابتداء بعدم فليكن الاعداد كذلك (قوله التلاوة
الح) اي فأشار المصنف لمعنى الآية لانه قصد روايته بالمعنى (قوله يعني الح)
الارض ان يقول كما أنشأكم اولاً من العدم الى الوجود كذلك يعيدكم بعدم منكم
بالموت الى الوجود هذا والا حسن من هذا كله كما أنشأكم بعدم عدم كذلك
يعيدكم بعدم عدم وذلك لان أنشأته معناه أحسنه أي أوجدته فيقول المعنى
كما أوجدكم من العدم الى الوجود ولا يحصل له (قوله كذلك بنشئكم) أي يوجدكم
بعدم موتكم الى الخسر والخسر سوة لهم جميعاً الى الموقف المسائل كما قاله السنوسي
(قوله ويحشر العبد) أي ويساق العبد الى الموقف المسائل وحشر من باب قتل
كما في المصباح (قوله ما كان له يوم ولد) يقتضى انه يبعث بلا اسنان ولا لحية والظاهر
خلافه وقيل مراده لا يقص منه شيء مما كان يوم ولد وما الزيادة فلا تمنع قاله
عج (قوله فن قطع الح) أي ومن قطعت يده ثم ارتد ومات على رذته فانه يبعث بتلك
اليدين ولا يردانه يلزم ان يبلغ النار عضو لم يذنب به ما حبه لان اليد تابعة للبدن لا حكم
لها على الانفرد في طاعة ولا معصية وللخصه أن العبرة في السعادة والشقاوة انما هي
بحال الموقى وأما الاجزاء بانفرادها قبل ذلك فغير منظور اليها اه وأما الشخص
الذي خلق في الدنيا من غير ادوار فاستنظر السيد عيسى انه يعاد يوم يرد رجل
يخلقهما الله له اه (قوله حتى الختان) والظاهر انه يزال عند دخوله الجنة (قوله
أي كثرية كون المضاعفة الى عشر الى سبعين الى سبع مائة ضعف الى اضعاف
كثيرة الى ما لا غاية له فقد أخرج أحمد ان الله سبحانه يضاعف الحسنات الى ألف
ألف حسنة وأما اصل ان كثرة المضاعفة وقتها بحسب مراتب الاخلاص وقلنا
الى عشرة اشارة الى أن أقل مراتب المضاعفة عشرة لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله
عشر أمثالها وظاهر الآية انه أحد عشرة إكـ حديث الاسراء صريح في ان له
بكل حسنة عشرة فقط لانه جعل الخمس صلوات بخمسين صلاة (قوله لعباده
المؤمنين) أي من هذه الامة ولم يكن ذلك لغيرهم من الامم كما قاله ابن عمر (قوله دون
الكافرين) أي فلا يضاعف لهم قال ابن عمر ومن كتب لهم حسنة أم لا فقل
يكتب ويجازى عليها في الدنيا وقيل في الآخرة وهو متواترهم في شدة العذاب
وخفته اه هذا معناه ان لم يسلم أما لو أسلم فقد جرى فيه خلاف هل يجازى على
أعمال البر مضاعفة أولاً والمرتب ان يجازى عليها مضاعفة كما ذكره العلقي

أحد قياس الاعداد على
الابتداء واليه أشار الشيخ
بقوله (كأيداهم يعودون)
التلاوة كأيداهم يعودون
يعني كما أنشأكم من العدم
الى الوجود كذلك بنشئكم
بعدم موتكم الى الخسر
ويحشر العبد وله من
الأعضاء ما كان له يوم ولد
قطعه منه عضو يعود اليه
في القيامة حتى الختان
(و) مما يجب اعتقاده (ان
الله سبحانه وتعالى ضاعف
أي كثر (له) لعباده المؤمنين
دون الكافرين

في حاشية الجامع (قوله طيعين أو عامين) وإن اشتقت المضاعفة باعتبارهما
 (قوله) وإن اختلف في أجرهما بي أن هو هل هو له أو لا يويه وعلى الثاني هل هو على
 التساوي أو التفاضل والراجع من الأقوال أن الحسنات تكتب له وليس منها شيء
 لا يويه (قوله الحسنات أي لا السيئات) أي الحسنات المفعولة ولو بواسطة فلوهم
 بحسنة فلم يعملها المانع كتب له واحدة وجوزى عليها من غير تضعيف وكذا
 المأخوذة في نظير الظلامة فله ثوابها من غير مضاعفة كالحسنات الفرعية
 فالمضاعفة انما هي للأصلية المقبولة وقد تضاعف أفراد الثواب المجازي به على
 الحسنة قال القرطبي في شرح مسلم في حديث من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد كانت له عدل عشر رقاب وكتب له مائة حسنة ومحى عنه مائة
 سيئة وكانت له حرز من الشيطان بقية يومه ثم يضاعف له كل حسنة من المائة
 بعشر وكذا التضعيف في أجزاء عبادة غير تامة فلا تضعيف لتسبيح وخشوع
 وتكبير وقراءة من ركعة في صلاة قطعها المصلح كما حكى بعضهم الإجماع عليه وظاهره
 ولولم يتسبب في قطعها واستظهر اللقائي أنها لو تمت تضاعف لكل ذكر وتسبيح
 وقراءة كما يضاعف أجر نفسها (قوله ما يمد الإنسان) أي يستحق الحمد جديا بالفعل
 أم لا (قوله ما يمد) أي يستحق الذم (قوله والمراد مضاعفة جزائها) أي فالحسنة
 عبارة عن الضاعة التي فعلها العبد والتضعيف متعلق بجزائها (قوله والمضاعف له
 أنواع) قسم يضاعف إلى عشرة وهو عمل البدن كذلك قال تعالى من جاء بالحسنة
 فله عشر أمثالها وقال صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب الله فله به حسنة
 والحسنة بعشرة أمثالها لا أقول الحرف والحرف ألف حرف واللام حرف ويم
 حرف رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقسم يضاعف بخمسة عشر في الحديث صم
 يومين ولك ما بقي من الشهر الحسنة بخمسة عشر وقسم بثلاثين في الحديث صم
 يوما ولك ما بقي فالحسنة بثلاثين وقسم بخمسين في الحديث من قرأ القرآن فاعره
 فله بكل حرف خمسون حسنة وقسم بسبع مائة وهو نفقة الأموال قال تعالى
 مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة الخ وقسم يضاعف إلى
 ما لا نهاية له قيل هو عمل القلب وقيل هو أجر الصائم لقوله تعالى انما يوفى الصابرون
 أجرهم بغير حساب له والمراد بأجرا به معرفة معاني ألفاظه وليس المراد به
 ما قابل اللحن لأن القراءة مع فقدته ليست بقراءة ولا ثواب عليها قاله السيوطي
 وقوله قيل هو عمل القلب فيه نظر لأن المهم من أعمال القلب وليس فيه تضعيف
 أقول والذي ظهر لي أن هذه الأعداد إما بيان لآقل ما به التضعيف كالأية والحديث

طيعين أو عامين مكافئين
 أو غير مكافئين وإن
 اختلف في أجر الصبي لمن
 هو (الحسنات) جمع
 حسنة وهي ما يمد الإنسان
 عليها شرعا عكس السيئة
 وهي ما يذم عليها شرعا
 والمراد مضاعفة أجرها
 والمضاعفة أنواع تقاها
 في الأصل

القول وحديث من قرأ القرآن فاعربه وأما بالاضطرار لمخاطب كالخديين
 المتعلقة بالصائم أو بحال الفاعلين كآية مثل الذين ينفقون بدليل قوله بعد
 والله يضاعف لمن يشاء وآية انما يوفى الصابرون ولاية صرا الصابرون على الصائم
 كما هو ظاهر العبارة المتقدمة فقد قال بعض المفسرين انما يوفى الصابرون على مفارقة
 أو ما هم به وغيرها أجرهم بغير حساب في الحديث لا ينصب لهم الميزان بل ينصب
 عليهم الاجر صبا اه كلام بعض المفسرين (قوله وعني) عطف تفسير (قوله
 والكرم) عطف مرادف (قوله لهم الام لا تعاميل) أي لاجلهم وجعلها تبت معني
 عن وجهه عن كبر السبب بدل اشتغال من لهم (قوله للمؤمنين والكافرين)
 أي فامراد بالكبائر ما يشتمل الكفر وتوبة الكافر بالنسبة له اسلامه وبالنسبة
 لتوبة المعاصي كالسالم الا ان منه ما يتوقف على الاسلام كترك العبادات التي
 تتوقف على نيته ومنها ما لا يتوقف كزنا وشرب الخمر لان التوبة كما قال العلماء تصح
 من بعض الذنوب دون بعض هذا ما ظهر لي وعليك بالتحريص (قوله بسبب التوبة)
 أي فالتوبة بسبب شرعي (قوله عن كبر السبب) أي عن الكبر من السبب
 أو عن السبب الكبيرة فهي اضافة حقيقة او اضافة الصفة للموصوف (قوله
 لا يكفرها الا التوبة أي فلا تكفر كبيرة بترك كبيرة أخرى فلا يفي انها قد تكفر ببعض
 الفضل أو بالحد أو بالحج المبرور فان الصحيح ان الحد وجواب أي كفارات لازواج
 فان زنى وحده حصل تكفير الزنا وان لم يتب وكذا الحج المبرور يكفر الكبائر وان لم
 يتب واجبه واعلى عدم سقوط قضاء ما ترتب عليه من الصلاة والكفارات والزكاة
 والصوم وحقوق لا آدمي من دين وغيره وقال ابن حجر وقد كفى الحج المبرور
 الكبائر لا ينافي وجوب التوبة منه لان التكفير من الامور الاخرية التي لا تظهر
 فائدتها الا في الآخرة خلاف التوبة فانها من الامور الدنيوية التي تظهر فائدتها
 في الدنيا كرفع الفسق ونحوه فهذا لا يدخل للحج وغيره فيه بل لا يفيد فيه الا التوبة
 بشرطها اه ووجد بخط الرملي الكبير على شرح الروضة للشيخ الاسلام ما صورته
 ان احكام الدنيا كرفع الفسق وقبول الشهادة يترب على التكفير ايضا من غير
 توبة اه واستظهر الشيخ اللقاني ما قاله ابن حجر (قوله وأما المتعذر) أي كقبلة
 الاجنبية ولعن المعين ولو بهيمة وكذبة على غير الانبياء مما لا حذفيه ولا افساد بدن
 ولا مال ولا ضرورة وهجو المسلم ولو تعريض لو هجر المسلم فوق ثلاثة أيام والنوح
 والجلوس مع الفاسق او الخس والاحتكار المضر وبيع ماء لم يهين كما سمعنا به
 والغش والخديعة (قوله انها كذلك تنقذ لتوبة) وهو الراجح كما افاده اللقاني

(و) بما يجب الحق ما دام
 الله تعالى (مفع) أي تجاوز
 وعني على سبيل التفصيل
 والكرم (لهم) أي لعباده
 المؤمنين والكافرين
 (ب) بسبب (التوبة عن
 كبر السبب) ظاهره
 مع ما بعده ان ازك باشر
 لا يفرها الا التوبة وقد
 نص العلماء على ذلك وأما
 الصغائر فتأخر قوله آخر
 والتوبة فريضة من كل
 ذنب انهم كذلك تنقذ
 لتوبة

وأما قول الشارح وظاهر قوله وغفر لهم الصغائر انتهى كغيره فقد رده الله في
 بأن التوبة في ذاتها فرض ترتب الخلق به على مجرد غارقة الذنب وان كفر
 بعد ذلك اهـ (قوله وبه قال ابن الطيب) هو أبو بكر الباقلاني ما لم يكن المذهب
 (قوله وغفر لهم الصغائر) أي كل صغيرة كانت من توابع تلك الكبائر ومقدمتها
 كالقبلة والنظر لزاو ودخول دارا غير دون اذنه وفتح حرزه كذلك للسرقه
 أولا كسشم به لا يجب حد اذا اجتنب السرقة مثلا وهل ال في قوله باجتناب
 الكبائر للجنس الصادق بواحد كاجتناب شرب الخمر وجمده وهو ما ذهب اليه
 عا ولا يستغرق وهو ما ذهب اليه الباقلاني حيث قال أوليكن تابعة كسشم به لا
 يجب حد اذا اجتنب السرقة والزنا وغرم من بقية الكبائر أقول وما ذهب
 اليه الباقلاني هو الظاهر وخلاصة ذلك ان ال في الصغائر فلا يستغرق وفي الكبائر
 فيم الخلاف بين الشيعين تتمه بظاهر عبارة المصنف ان غفران الصغائر يحصل
 باجتناب الكبائر قصد الامتناع باجتناب الكبائر أم لا وفي كلام بعض الشراح
 ما هو ظاهر في انه انما يكون اذا اجتنبها امتثالا فلما اجتنبها امتثالا وخوف من ضررها
 مثلا فكم اجتنبها الا في فطره لكن في شرح المقاصد ما يفيد ان الامتناع لو كان
 بحيث لو نذر لتحقق الاجتناب لكان بمنزلة الاجتناب له خاصة أفاد ذلك عجم (قوله
 انهم انما كفروا بترك التلبس الخ فيه نظر بل المراد باجتنابها ما يشمل التوبة ثم تابعة
 ارتكابها الا ما لا يخص عدم مقاربتها أصلا كما أفاده الباقلاني والحالة الاولى تسمى
 توبة والثانية وهي عدم المقاربة أصلا تسمى تقوى (قوله فمن آخرها عصى) أي
 ويجب عليه التوبة من تأخيرها قاله ابن قاسم أي ولو كان الذنب صغيرة فيجب عليه
 توبتان قاله في شرح العقيدة فيأمر بتأخير التوبة عن معصية لحظة أي بقدر ما يمكن
 فيه التوبة ذنب آخر هو ذنب التأخير المحرم بالأجماع فيجب التوبة من هذا التأخير
 أيضا كما وجبت من المعصية الاولى ولم يجز حتى ذكروا ان تأخير التوبة من الكبيرة
 زمانا واحدا يلزم كبيرتان المعصية وترك التوبة ثم اوزمانين أربع الاوليان وترك
 التوبة من كل منهما وثلاث ازمان ثمان كبائر وأربعة ازمان ستة عشر وكذا
 تضاعف الكبائر حسب تضاعف بيوت الشطرنج في فن الحساب فهو ما زاد
 في التأخير زمانا زاد في الكبائر من مضاعف قبل ذلك اهـ وأقره عجم ورده
 الباقلاني بأن هذه طريقة المتأخرين على ما نقله عن السعد فائلا أي الباقلاني فان قضية
 كلامنا ان تأخير التوبة معصية واحدة يجب منها التوبة ولا تعد بتعدد ازمته
 الاستمرار عليه لكن لم أتف على تصرحه في كلام من وقف عليه منهم اهـ

وبه قال ابن الطيب فظاهر
 قوله (وغفر لهم الصغائر)
 أي انما (باجتناب الكبائر)
 انما تكفروا بترك التلبس
 بالكبائر والابعاد عنها
 فلا تفتة الى توبة وبه قال
 بعضهم فيؤخذ من الرسالة
 قولان واعلم ان التوبة
 واجبة شرعا على النور على
 المؤمن والكافر ومن
 آخرها عصى ونبت وجوبها
 بالكتاب والسنة والاجماع

(قوله وتوبة الكافر) أي من كفره وأما من غيره فمكاثرون العاصي كما يدل عليه الاتفاق (قوله مقبولة تطعا) أي لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا إلخ وقال عليه الصلاة والسلام الاسلام يجب ما قبله وهل يشترط مع الايمان الندم على الكفر به قال الامام ورجحه الاتفاق وجرم به القرطبي أولا فيه قال غيره لان كفره بموجب ايمانه واقلاعه (قوله هل هي مقبولة شرعا) أي فانه قوا على قبولها شرعا لقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة والخلاف انما هو في القلع والظن (قوله طنا) أي لقوله تعالى ويتوب الله على من يشاء فيكشف ما تدعون اليه ان شاء وما زالت الصابة والسلف يرغبون في قبول طاعتهم ولو كانت مقبولة قطعنا لما طلبوا قبولها فان قيل قال تعالى وهو الذي يقبل التوبة إلخ قلنا لا يجوز فيها ولو سلم فيتمثل التخصيص ببعض الناس أو ببعض الذنوب فلا قطع (قوله وجمع) أي قيل وهو الصحيح (قوله أو تطعا) لا يقال ان هذا القول يناقض ما قرر ان الله لا يجب عليه شيء وان له ان يثيب العاصي ويعاقب الطائع لانه يقول لا منافاة لان هذه القضية باعتبار العقل وأن المولى ان يفعل ما يشاء والقطع المحكوم به انما هو باعتبار وهذا المولى تبارك وتعالى (قوله وشهر) أي قيل وهو المشهور ولا يخفى ان المشهور قد قيل فيه ما كفرنا به فلا يلزم من التصحيح كونه مشهورا ولا يلزم من كونه مشهورا أن يكون صحيحا لجواز ان يصح قول الاقل (قوله والصحيح لا) ظاهره ولوعاد المجلس التوبة وهو كذلك ولكن يجرد توبة لما افتقر واذا تاب من بعض الذنوب دون بعض فالصحيح القبول بدليل صحة ايمان الكافر مع ادامته على شرب الخمر (قوله الندم) هو تحزن وتوجع على ان فعل وتبني كونه لم يفعل ولا بد من هذا كما ذكره الاتفاق وجمع (قوله لرعاية حق الله) أي لا تكونها معصية كما عبر سعد الدين وأما الندم لخوف الناسا ولا طمع في الجنة ففيه تردد مبني على ان ما ذكره هل يكون نداما عليها لقبها ولا تكونها معصية أولا وكذا الندم عليها لقبها مع غرض آخر والحق ان جهة القبح ان كانت بحيث لو انفردت لتعقق الندم فتوبة والا فلا يكون توبة كما اذا كان الغرض مجموع الامرين لا كل واحد منهما كما ذكره الاتفاق عن سعد الدين وقيل التوبة في المرض المخوف مالم تظهر علامات الموت قال سعد الدين هذا هو الظاهر من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم عبر بقوله ويشترط في صحة التوبة عند الاشعرية مدورها قبل الغرغرة وأما الماتريدي فانهما يشترطون عدم الغرغرة في الكافر دون المؤمن العاصي عملا بالاستصحاب في الموضعين (قوله فن ترك المعصية) أي كما يجب اذا مل من مجرمه واستروح الى بعض المباحات ليس بتوبة (قوله

وتوبة الكافر مقبولة قطعا
اجماعا واختلف في توبة
المؤمن العاصي هل هي
مقبولة شرعا أي طنا وجمع
أو قطعيا وشهر واختلف
اذا اذنب النائب هل يعود
عليه ذنوبه أم لا والصحيح
لا والتوبة شروط ثلاثة
الاول الندم على ما مضى
منه من المعصية لرعاية
حق الله تعالى فن ترك
المعصية من غير ندم
لا يكون تابا شرعا

لـكونها أضرت به في بدنه) أى أولاً خلاصها بعرضه أو ماله أو نحو ذلك كما أفاده مع
 عن السعد (قوله العزم أن لا يعود) أى إذا قدر لأن من سلب القدرة على الزنا
 مثلاً وانقطع طمعه من عود القدرة إليه فيكفى في توبته الندم على ما فعل ولا يخفى
 أن جعل العزم له شرطاً ثانياً انما هو زيادة تقرير لأن النادم على الأمر لا يكون
 إلا كذلك (قوله الإقلاع في الحال) أى بترك التلبس بالمعصية (قوله فريد المظالم)
 تقرير على قوله الإقلاع في الحال وظاهره سواء بقيت أعيانها أو استهلكت
 وتعلقت بالذمة وهو خلاف مذهب الجمهور اذ مذهب الجمهور أن الذى يشترط
 في صحته إرداء المغصوب الموجود الذى لم يتعلق بالذمة وأما ما يتعلق بالذمة لاستهلاكه
 ونحوه فردد عوفه ليس بشرط في صحة التوبة من الغصب وانما هو واجب آخر
 مستقل بنفسه يحتاج لتوبة كما أفاده السنوسى كتسليم النفس في القصاص
 والشرب وكتسليم ما وجب في الزكوات وقضاء العيالات فهذا كله واجب آخر
 كما أفاده شرح المقاصد (قوله والتصدق) ليرضى عنه خصمه ظاهراً سواء تصدق عنه
 أولاً وأنه لا يبرأ لكن يرضى من الله الصلح ومفاد أن الله يبرأ عند الجزع عن الرد
 لربه اذ تصدق عنه أن أمكن والأفعليه بتكبير حسناته والتضرع إلى الله أن يرضيه
 ويمكن التوفيق بحمل كلام شارحنا على اذ لم تصدق عنه (قوله ويكون في مشيئة
 الله) لا يخفى أن هذا ثابت له ولو لم يتصدق ويمكن أن يقال انما أتى بذلك إشارة إلى أن
 هذا التصديق لا يوجب الصلح والغفرل ترجح كما أشار له بقوله والمرجوع من فضله
 المح وجعله الفضل العظيم مرجواً منه تسامح لأن المرجوع منه الذات العلية وقوله
 أرضى عنه خصمه من خزائن فضله الخ فيه استعارة تمثيلية حيث شبه حال المولى
 عز وجل بحال ملك كريم عنده من خزائن الانعام ما لا يخل به واستعير اسم المشبه به
 للمشبه (قوله ولا يحكم عليه) أى ولا يحكم بقرره عليه أى لا يحكم من حاكم يتعلق به
 لا بإعطاء ولا منع (قوله صغائر وكبائر) هو مذهب الجمهور ومقابلته أن الذنوب كلها
 كبائر وما منها صغيرة فبالنسبة إلى أكبر منها (قوله من المؤمنين) وكذا الكفار
 بالنسبة للعاصي غير الكافر كما أفاده اللقاني فائلاً فلا مانع من وزن سيناً تهـمـ غير
 الكفر ليحازوا عليها بالاعقاب زيادة على عقاب كفرهم أن لم يعرف الله لهم
 عنها اهـ (قوله من الكبائر) أفاد أن من عليه صغائر ومات قبل تكفيرها بتوبة
 أو غيرها ليس تحت المشيئة وهو كذلك فقد قال الشارح عن بعض مشايخه
 أن العاصي بالصغائر يسهل ولا يعاقب والعاصي بالكبائر لا يبرأ التائب تحت
 المشيئة اهـ (قوله ومات مصرعاً لها) الظاهر اسقاطه اذ من فعل كبيرة وخلا

وكذلك من ندم عليها
 لكونها أضرت به في بدنه
 الثانى العزم على أن لا يعود
 في المستقبل الثالث الإقلاع
 في الحال فريد المظالم أن أمكن
 والا فـ يرجع إلى الله
 تعالى بالتضرع والتصدق
 ليرضى عنه ويكون
 في مشيئة الله تعالى
 والمرجوع من فضله العظيم
 أنه اذا علم صدق العبد
 أرضاه عنه خصمه من
 خزائن فضله ولا يحكم عليه
 وأخذ من كلام الشيخ أن
 الذنوب قسمان صغائر
 وكبائر وقد بسطنا الكلام
 عليها في الكبير (وجعل)
 أى ومير (من لم يتب) من
 المؤمنين ومن الكبائر
 ومات مصرعاً لها (صائراً)
 أى ذاهباً إلى مشيئة أى
 إرادته تعالى

ذهنه منها فلم يكررها ولم يعزم عليه ولم يبق كان تحت المشيئة أيضا إلا أن يقال أراد
 بالاصرار عدم التوبة (قوله عاقبه بناره) وهو متناويف بحسب تفاوتهم في انعامهم
 فمنهم من يعذب لحظة ومنهم من يعذب ساعة ومنهم من يعذب يوما ومنهم من يعذب
 جمعة ومنهم شهرا ومنهم سنة ومنهم ألف سنة ومنهم من يعذب سبعة آلاف سنة
 وهو آخر من يبقى في النار واختلف فيه فقيل هناك وقيل رجل يقال له جهنمة والباقي
 بناره للتعدي (قوله في دار العقاب) إشارة إلى أنه ليس المراد بالنار دار العقاب
 فورد على الشارح حينئذ اعتراض بأن العذاب فيها لا يختص بالنار وأجيب
 بأن النار مظلومة ويجوز أن يكون أراد بالنار دار العقاب قال المفسر في الاشتغال تلك
 الدار على النار إطلاقا لا اسم الحال على أهل فلا اعتراض فتدبر (قوله فأدخله
 بسببه) أي فالإيمان سبب في شيئين في الإخراج من النار وفي ادخاله الجنة (قوله الجنة)
 أي جنس الجنة لأن الجنان سبع جنة الفردوس وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة
 النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الخلد (قوله فان قلت الخ) جعل السؤال
 متعلقا بالطرف الثاني أعني قوله فأدخله بسببه جنة دون العارف الأول أعني قوله
 فأخرجه منها بسبب إيمانه لانه لم يرد ما يناقضه (قوله أجيب الخ) أي فالسبب
 مركب من طرفين الإيمان والرحمة أي فقوله ان يدخل أحدكم عمله الجنة أراد
 وحده فلا ينافي أنه يدخل مع غيره الذي هو الرحمة وقوله فأدخله بسببه جنة أي
 مع غيره وهو الرحمة وأجيب بجواب أدعى نت أنه أظهر من الجواب الذي أشار به
 شارحنا وهو أن يقال ذكر الإيمان لدفع توهم دخول الكافر إذ لو قال من عاقبه بناره
 أخرجه منها فأدخله جنته لا التمس الأمر ما زاد إيمانه دل على أن المخرج من النار
 انما هو المؤمن قلت وحينئذ فالإيمان في قوله بإيمانه بمعنى مع أو يقال الإيمان لا يطلق عليه
 عمل الأعلى جهة التدور والغالب إطلاقه على عمل الجوارح (قوله مع رحمة الله)
 لا يخفى أن رحمة الله عبارة عن أنعامه على ما تقدم وجوده يرجع لأنعامه والعفو
 عبارة عن عدم المؤاخذة فاذا تقرر ذلك فالناسب جمع الرحمة والجود لكونهما
 يرجعان إلى الانعام وتقديم العفو في قول سبب مع عفو الله ورحمته وجوده من باب
 تقديم التولية على التولية فالعفو يرجع للتولية والجود للتولية (قوله ثم استدل الخ)
 فيه ثبوت وهو أن قضية الاستدلال ان يأتى بالفاء لتكون إشارة إلى الآية لأجل
 الاستدلال فان قلت أنه لاحظ الاستدلال من حيث الرواية بالمعنى قلت القرآن
 لا يجوز روايته بالمعنى إلا أن يقال الاستدلال من حيث الموافقة للمعنى الآية وان لم
 يقصد رواية القرآن بالمعنى لكن الانبان بالواو يؤيد بأنهما من جملة الواجب

ان شاء عاقبه فبعدله وان
 شاء غفر له فيفضله ثم
 استدل على ما قال بقوله
 ثم إلى ان الله لا يغفر ان
 يشرك به ويغفر ما دون ذلك
 لمن يشاء (من عاقبه)
 اعتقاده ان (من عاقبه)
 الله سبحانه وتعالى من
 الموحدين (بناره) في دار
 العقاب (أخرجه منها
 ب) سبب (إيمانه) فأدخله
 بسببه (جنة) فان
 الثواب في الآخرة فان
 قلت لم يجعل الإيمان سببا
 لدخول الجنة والنبي صلى
 الله عليه وسلم قال لا يدخل
 أحد منكم بعمله الجنة فانه
 أجيب بأنه إيمانه سبب
 مع رحمة الله وعفوه وجوده

اعتقاده لدلوله لا تعد الاستدلال فان قلت ما وجه الاستدلال قلت ان رؤية
الجزاء بمقتضى كلامه لا تذكر الا بدخول الجنة اوفى الجنة وعلى هذا فلا يكون
خروجه من النار بوقاؤه في الاعراف جزاء لعمله مع انه يقال ان الخروج من النار
نعمة عظيمة فأي مانع من ان يعد جزاء عمله ويمكن الجواب بأن الخروج من النار
لا يكون جزاء لعمله لان خروجه من النار لا يكون استوفى ما عليه فبقى جزاء عمله
فحينئذ لا يكون الا بدخوله الجنة اوفى الجنة (قوله من قال ذرة) من باب التنبية
بالادنى على الاعلى (قوله خير له تصوب على التمييز) أى من خير (قوله أى زنته) ^{خبره}
ويطابق المنقال أيضا على درهم وثلاثة أسباع درهم وهو المعنى بقوله اذا المعنى
لا يوزن بمنقال ولا غيره فليس المنقال فيه عين المعنى الاول الذى فسره به والا لما
احتج الى قوله ولا غيره فى العبارة شبه استقدام (قوله واطلاق المنقال الخ) أى
واسمه مال المنقال أى المنقال المضاف للذرة (قوله مجاز) أى استعارة وتقريرها
شبه القليل من الخير بمنقال الذرة من المحسوس بحاج مع القلة واستعار اسم المشبه به
للمشبه استعارة تصريحية (قوله اذ المعنى) أى وهو العمل (قوله لا يوزن) أى لا يعقل
وزنه الخقات ولعل هذا اشارة الى قول مجاهدوا الضحك والاعمش انه لا ميزان
ويحملون آيات الميزان على القول الثابت فى كل شىء وذكر الميزان والوزن ضرب مثل
كما يقال هذا الكلام فى وزن هذا أى يعادله ويساويه ورد بأن هذا ليس بشىء
لانه تجوز مع إمكان الحقيقة كما قال اللغاني ثم أقول وفى المسئلة قولان لاه السنة
غير ما ذكره الشارح أحدهما أن الموزون المكتوب التى اشتهت على أعمال العباد ابناءه
على أن الحسنات تكون متميزة بكتابات السيئات بكتابتها آخر الثانى أن الموزون
نفس الاعمال أما الجواز ان يجعل الله تلك الاعمال أجساما نورانية فى الحسنات
وظلمانية فى السيئات ثم تطرح تلك الاجسام فى الميزان ولا يلزم قلب الحقيقة
المتنوع لانه انما يمنع كما قال اللغاني مع بقاء الحقيقة الاولى بعينها وأما الجواز
ان يخلق الله أجساما على عدد تلك الاعمال من غير تغيير للاعمال عن العرضية (قوله
الذميلة الصغيرة) وقيل الذميلة الحمراء أو البيضاء أو رأسها ورشى لا يعلمه الا الله
أو ما يتعلق بالكف من التراب اذ وضع على الارض (قوله ما يجد فاعله شرها)
كان ذلك القلب أو اللسان أو الجوارح (قوله والشر عكسه) أى وهو ما يذم فاعله
شرعا فان قلت هذا ذكره المصنف قلنا وعيد الله قد يتلف وأيسر بقص (قوله بوجه)
أى فى الآخرة هذا فى المؤمن وأما ما عمله الكافر من خير لا يتوقف على نية فقل
يجازى عليه فى الدنيا بالتعظيم ومعافاة البدن وكثرة الولد وقيل فى دار العذاب بتخفيف

ثم استدلل على ما قال بقوله
(ومن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره) التلاوت فن
بالقاء والمنقال نقل النوى
أى زنته واطلاق المنقال
هنا مجازا والمعنى لا يوزن
بمنقال ولا غيره والذرة الذميلة
الصغيرة والخير ما يجده فاعله
شرعا والشر عكسه ما يذم
فاعله شرعا ومعنى يره برا
جزاء عمله (و) مما يجبه
اعتقاده اثبات الشفاعة
لنبي محمد صلى الله عليه
وسلم (خبره) بالبهاء
للفاعل (هنا)

عذاب غير الكثير (قوله أي من دار العقاب الخ) المناسب لما تقدم له ان يرجع
 الضمير للنار في قول فيخرج منها أي من النار وقوله بالنار متعلق بالعقاب أي في الأغلب
 فلا ينافي ان العقاب قد يكون بغير النار كما قدمنا (قوله بشفاعته النبي صلى الله
 عليه وسلم) خصه بالذكر مع كون غيره يشفع أيضا في اخراج الموحدين من النار
 لما قاله بعض العارفين أول شافع محمد عليه الصلاة والسلام ثم المرسلون ثم الانبياء
 ثم العلماء الشهداء ثم الصالحاء من سائر المؤمنين اهـ (قوله العصاة من الموحدين)
 أي غالبهم فقد ورد أنه عليه السلام شفع في عهـ أي طالب فانه نقل من غمرات
 إلى ضحضاح أي يسير من نار يبالغ كعبية يغلى دماغه وفي رواية أم دماغه أي رأسه
 (قوله من أمته من تبعه) لا بيان ولا لا اقتضى ان كل أمته أهل كبرائر
 وقضية كلام الشارح هذا أنه لا يشفع في أحد من تقدم من الأمم الا أن قال
 غالباً وحرر (قوله اجمع السلف والخلف الخ) ذكر بعض الأكابر أن السلف ما قبل
 الأربعمائة والخلف ما بعد الأربعمائة وقال الشمني المتأخرون ما بعد الخمسمائة اهـ
 وتأمل (قوله من أهل السنة الخ) أي ليس المراد بالسلف والخلف من قدم
 ومن تأخر مطلقاً حتى يشمل من كان ذابذة بل المراد السلف والخلف بقيد كونه
 من أهل السنة والحق اذ لا عبرة بغيرهم (قوله والحق) عطف تفسير (قوله وليسائر
 الرسل) أراد بهم ما يشمل الانبياء وهل شفاعتهم خاصة بأنهم فيشفع كل واحد
 في أمته لا غيرا وليست بخاصة وهو الظاهر (قوله والملائكة) وشفاعتهم بعد
 الانبياء فيما يظهر وهل شفاعتهم عامة في كل أمة نبي أو خاصة بأمة نبينا والظاهر
 الأول ويظهر أيضاً أن المراد ان هذا الجنس ثبت له الشفاععة وليس المراد أن كل
 واحد تقع منه الشفاععة بالفعل تحقيقاً (قوله والمؤمنين مطلقاً) يجوز أن يكون مراده
 من أمة كل نبي وان يكون مراده سواء كانوا صحابة أو تابعين أو علماء أو شهداء (قوله
 وأهلها) عطف تفسير (قوله شفاعتنا نبينا الخ) لا يخفى ان الشفاععة خمسة
 أقسام الأول خاصة به صلى الله عليه وسلم وهي شفاعته لجميع الخلق في الموقف
 لتعجيل الحساب وهي التي أشار بها شارحنا بقوله شفاعتنا نبينا الخ فالإضافة لله
 الثانية الشفاععة لقوم في دخول الجنة بغير حساب وهي مختصة به صلى الله عليه
 وسلم على ما قاله النووي وتردد ابن دقيق العيد في ذلك ووافقه السبكي وقال لم يرد
 منه شيء الثالثة الشفاععة لقوم استوجبوا النار فلا يدخلونها أي مع الحساب
 ولا تقتصر به صلى الله عليه وسلم على ما قال عياض وغيره وتردد النووي الرابعة
 الشفاععة لقوم يدخلون النار فيخرجون وهي التي ذكرها المصنف ويشترك فيها

أي من دار العقاب بالنار
 (بشفاعة نبيه محمد عليه
 الصلاة والسلام من) فاعل
 يخرج أي يخرج الذي
 (شفعه) النبي صلى الله
 عليه وسلم (من أهل
 الكبرائر) يعني العصاة
 من الموحدين (من أمته)
 صلى الله عليه وسلم
 (ك) أجمع السلف
 والخلف من أهل السنة
 والحق على ثبوت الشفاععة
 لنبينا محمد صلى الله عليه
 وسلم وليسائر الرسل
 والملائكة والمؤمنين
 مطلقاً وأجاءها وأعظمها
 شفاعتنا نبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم

الانبياء وغيرهم ممن تقدم ذكرهم قال الاقاني بشرط أن يكون له عمل خير زائد
على الايمان أما الشفاعة لمن في قلبه منقال ذرة من الايمان لاخراجها من النار
فمختصة به صلى الله عليه وسلم كما قال القاضي وغيره الخامسة لقوم في رفع
الدرجات في الجنة وهي مختصة به صلى الله عليه وسلم على ما قال القوافي وخالفه غيره
واذبح عدم الاختصاص وزاد عجم سادسة وهي شفاعته في تخفيف المذاب عن
بعض الكفار وهي مختصة به صلى الله عليه وسلم وسابعة وهي التخفيف في عذاب
التيير ولم يذكر انهم من خصائصه (قوله أعها) أي أنتم لها الشهرة والمسلمين والكافرين
(قوله وأعها) أي أكلها او هو عطف لازم على ما زوم (قوله وأنكرت المعتزلة
الشفاعة) أي الشفاعة لاهل الكبائر المتحققة في بعض ما ذكره ان الاولي يعترفون
بها وذلك لان الفاسق أي مرتكب الكبيرة كما صرح به في التحقيق يخالد في الدار
عندهم ويعذب عذابا دون عذاب الكفار وكذلك غيرهم من الفرق الاسلامية
يعترفون بالاولى وبالشفاعة في رفع الدرجات للطيبين في الجنة كما ذكره الاقاني
(قوله جديرون) أي حقيقون بحرمانها أقول والظاهر أنه لا مانع منها وان كانوا
جديرون وفضل الله واسع والنبي بهت رحمة (قوله والعفو) عطف تفسير (قوله
المرجئة) نسبوهم مرجئة لانهم يعطون الرجاء ولذلك يقولون لا يضرب الايمان ذنب
(قوله وذبح قوم الى جوارها الخ) يظهر أن يكون هذا القول عين قول المعتزلة
الأن يكونوا به دون في السيئات صغائر أو كبائر فيكون محالاً أو يكون قول
الخوارج فانهم ذهبوا الى أنه اذا كان صاحب صغيرة أو كبيرة فهو في النار ويخالد
ولا ايمان له لانهم يرون كل الذنوب كبائر ذكروا هذا المذهب كـ (قوله باستعمالها)
أي بطلانها (قوله وقد ذكرناها وعدد الشفاعات الخ) قال في التحقيق وهذه كلها
مذاهب باطلة يشهد باستعمالها العقل والنقل أما العقل فلا به لا يحيلها أو أم النقل
فصاروا مسلم في حديث فآ في تحت العرش فأقع سبحانه الربى ثم يفتح الله على
ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه سبحانه لم يقصه لادق بل نية قال بمجدد ارفع
رأسك لسل تعط اشفع تشفع فارفع رأسي فأقول يا رب أمي أمي فيقال أدخل الجنة
من أميتك من لاحساب عليه الحديث وفي حديث الشفاعة المذكور ما هو صريح
في المقصود حيث يقول فيه فأقول يا رب أمي أمي فيقال أطلق من كان في قلبه
منقال حبة من برة أو شعيرة من ايمان فأخرجه منها الخ وأحاديث الشفاعة لا تكاد
تصير واجمع السلف على قبولها وصحتها المراد منه في ذلك ما ذكره القاف كاهاني
حيث قال وقال النبي صلى الله عليه وسلم اني ادخرت شفاعة لاهل الكبائر

لانها اعم الشفاعات وأنها
وانكرت المعتزلة الشفاعة
وهم جديرون بحرمانها
وقالوا لا يجوز الصنيع والعفو
عن الذنوب وقالت المرجئة
أي لا شفاعة لاهل الكبائر
مع الايمان ذنب وذبح
قوم الى جوارها في رفع
الدرجات دون السيئات
وهذه كلها مذاهب باطلة
يشهد باستعمالها العقل
والنقل وقد ذكرناها وعدد
الشفاعات في الاصل (و) بما
يجب اعتقاده (ان الله
سبحانه) وزعموا (قد خلق
الجنة فأعدها) أي مياها
وصيرها (دار)

من أمتي تمتع لا مفهوم لما ذكره بل وردت الاحاديث بشفاة الاسلام والقرآن
والاعمال الصالحة والمولى عز وجل فيشع في جماعة لم يكن لهم عمل خير قط والا ولاد
الصغار يشفعون لأبائهم (قوله واستقرارؤيد) أتى به إشارة إلى أنه ليس المراد
بالخلود طول المكث كما تدبوههم وأفاد للقائي أن الخلود متى أطلق لا ينصرف
إلا للتأييد الذي هو الحقيقة واستحقوا التأييد لأن نيتهم البقاء على الإيمان ماداموا
في الدنيا (قوله جمع ولي) فعيل بمعنى فاعل أي من تولى الله فلم يجده أو بمعنى
مقبول أي من تولى الله فلم يخرج منه من حرزه بحيث يخلف في النار بل في حفظه
من حيث ذلك (قوله المراد بهم هنا المؤمنون) أي من الانس والجن اذ الصحيح كما قال
القائي أن الجن يدخلون الجنة وينعمون فيها بالاكل والشرب وغيرهما وقيل
لا يدخلونها بل يكون ثوابهم أن يقبوا من النار ثم يقال لهم كونوا رابا كالهاثم هذا
في المؤمن الطائع وأما العاصي من الجن فاتفق العلماء على أنه يعذب في جهنم
وأما الملائكة فقال بعضهم أنهم لا يثابون في الجنة ولو كانوا كثنين بها كما أنهم
لا ينالون عذاب النار مع كونهم خزنتهم أو ان معنى كونهم ما دارى ثواب وعقاب
أن الثواب والعقاب لا يكونان الا فيهم ما قال القائي ولا يخفى عليك أن كلام هذا
البعض ورد في بعض الآثار ما يصلح أن يكون شاهدا له وأن الكلام على هذه
المسئلة يقتصر بالبناء على تكليف الملائكة وعدمه اه (قوله من فيه صفة زائدة
على الإيمان) بين التباين تلك الصفة بقوله من سلامة لسانه من الموهلكات وقيل
من الشبهات وعلمه من المبطلات (قوله يدل عليه قوله بعد الخ) وجه الدلالة
أنه لما قبله بالكافردل على أن المراد به طلاق المؤمن (قوله قال ابن القشيري الخ)
ذكره لكلام ابن القشيري يدل على اعتماده وأن الحق تفويض علم محل الجنة والنار
إلى علم العالم الخبير ولكن قال بعض المحققين ولكن الاحاديث الصحيحة قد وردت
بان الجنة فوق السماء السابعة وذهب اليه الاكثرون حيث قالوا ان الجنة فوق
السموات السبع وتحت العرش وأنه سقها ولم يصح في مكان النار شي وقيل
ان النار تحت الارضين السبع وقيل انها محيطها بالدنيا والجنة بعدها اه (قوله
أي أولياؤه المؤمنون فيها) أي وأما الكافر فلا يدخلها فلا تعقل له رؤية فيها
وبراء المؤمن في الموقف أيضا دون الكافر وقيل يراه ثم يحجب ليكون عليه حسرة
(قوله صفة لله) أي كالقدرة والارادة (قوله معلومة من الشرع) أي على الاجمال
(قوله لان هذا) أي ميل الحدقة اليه وقوله محال أي لانه يستدعي الجهة والمقابل
وحدقة العين سوادها كما في المصباح (قوله تقوم بالموصوف) أي الذي هو العبد

أي منزل (خلود) واستقرار
مؤيد (أولياؤه) جمع ولي
ولمراد بهم هنا المؤمنون
وليس المراد بهم من فيه
صفة رائدة على الإيمان
باتفاق الشيوخ يدل عليه
قوله بعد وخلق النار
فأعدها دار خلود لمن كفر
به قال ابن القشيري لا يعلم
محلها الا الله تعالى (و) مما
يجب اعتقاده ان الله
سبحانه وتعالى (أكرههم)
أي أولياؤه المؤمنين (فيها)
أي في الجنة (بالنظر إلى
وجهه الكريم) المراد
بالوجه عند الجمهور الذات
وعند الاشعرى صفة لله
تعالى معلومة من الشرع
يجب الإيمان بها مع نفى
الخارجة المستحيلة وليس
المراد بالنظر ميل الحدقة
إلى المرء لان هذا محال
في حقه تعالى وإنما المراد
صفة تقوم بالموصوف توجب
له كونه راثيا

أى بصيره (قوله من غير تكليف) أى أن الرأى لا يمكنه أن يكون أى بغيره بصفة
 من الصفات كما يكيف الإنسان منا غيره أى يذكر صفته (قولا ولا تشبيه) أى
 يشبهه بغيره أى وحيد لا يشاركه فى جهة ولا مقابلة لأن ذلك أمر عاوى فى الرؤية
 لا عقل فكذا لم أنه ليس فى جهة فكذلك لا نراه فى جهة (قوله ولمؤمنى الامم الح)
 عطف على قوله لكل واحد وليس معطوفا على قوله للاستثناء لأن معطوف حتى
 يكون بعضا من المعطوف عليه أو بعض ومؤنوا الامم السابقة ليسوا بعضا
 من كل واحد من هذه الامة ولا بعض (قوله وفى ذلك خاف) أى فى النساء
 ومؤمنى الامم السابقة أى ما عدا الصديقين فلذلك قال فى التحقيق اجمع أهل
 السنة على أنهم أحاصلة للأنبياء والرسل والصديقين من كل أمة ورجال المؤمنين
 من البشر من هذه الامة اه وخلاصته انه قيل ان النساء لا يرين لأنهن مقصورات
 فى الخيام وقيل يرين فى مثل الاعباد وان فى مؤمنى الامم السابقة احتمالى أن يظهرها
 كما قال فى التحقيق مساواتهم لهذه الامة فى الرؤية اه ولا يكر فى التعبير بخلاف
 مع قوله احتمالا لأن تشافق قد يدبر وقال اللغوى المراد بالمؤمنين أى الذين يرونه من
 انصف بالايان عند الموافقة واء كلف به بالفعل أو كان صاحبها بكاف به فدخل
 الملائكة ومؤمنوا الجن والامم السابقة والصبيان والبهائم والمجانين الذين أدر كههم
 البلوغ على الجنون وما فوقه عليه ومن انصف بالتوحيد من أهل الفترة ثم قال ثم ان رؤية
 مؤمنى الجن لله فى الجنة لا تتساوى رؤية مؤمنى الناس له فى كل جمعة هذا
 هو الظاهر اه ثم ذكر ما حصله ان الرسل والأنبياء يرونه فى كل يوم بكرة وعشيا
 وان المؤمنين فى كل جمعة وفى الفطر والاضحى الا الصديقين كما نبه بذكرهم
 فيرونه فى غير الجمعة أيضا وجعل ذلك التفاوت هو الصحيح وذكر القرطابى أنهم
 يرونه فى الموقف ثم ينجبون الى ان لا يبقى فى النار من يدخل الجنة أحد فيؤذن
 لهم فيرونه فى الجنة ثم لا ينجبون بعد ذلك أملا وار كان منهم رجوع الى حال
 لشعور بلذاتهم فهم مشاهدون بمعنى لا سائر لهم وان جذبتهم الطباع البشرية
 بخلافه تعالى وقد يمكنه الى الموفاتهما فيكونون فى كل حال مشاهدين وبكل جارحة
 ناظرين ومراوده كما قال اللغوى بكل جزء من اجزاء البدن وواقع الشعرانى حيث
 قيل عن بعضهم ان رؤية العبد لله فى الجنة تكون بجميع الاجزاء البدنية
 وعن بعضهم انها تكون بجميع اجزاء الوجه ورجع الاول بهضمه وعليه فقول
 المتكلمين براه المؤمنين بالبصار اقتضاه على ما هو محل الرؤيا عادة وبيان ما هو
 المؤلف كما ذكره اللغوى (قوله وهى حرة) أى الامة المستفاد من آدم ورد ذلك

من غير تكليف ولا تشبيه
 وظاهر كلام الشيخ ان رؤية
 الله سبحانه وتعالى حاصله
 لكل واحد من هذه الامة
 حتى النساء ولمؤمنى الامم
 السابقة وفى ذلك خلاف
 نقلناه فى الكبير (وى)
 أى الجنة المتقدم ذكرها
 (التي اه بط) بالبناء للفاعل
 والمفعول بمعنى أنزل (منها)
 آدم بالرفع على الاول
 وبالانصب على الثانى هو
 أبو البشر سمي به لانه كان
 آدم الاول وهى حرة تعميل
 الى سواد

بما حصل له انه كان باوعاى الجمال اه (قوله وكنته في الجنة) أبو محمد وورد
لا بدعاً أحد في الجنة الا باسمه الا آدم فانه يكنى أخرجه البيهقي في الدلائل وبه يرد
على ابن الجوزي في دعواه انه موضوع (قوله كرامة لنبيين) أى ان من كرامات
نبييننا تخصيص كنية آدم به فلم يقل أبو ابراهيم مثلاً انما قيل أبو محمد (قوله عند
الجمهور) وقيل في الارض ورد اليها قيل وكان بين دخول الجنة وخروجه منها ستة
أيام كذا في نت وهو ظاهر على هذا القول المقابل للجمهور وقال بعضهم كان
مقام آدم في الجنة نصف يوم ومقدار هذا النصف ستة أيام من أيام الجنة وهبط
ما بين الظهر والعصر اه وهو يظهر على قول الجمهور أيضاً (قوله وعاش ألف
سنة) قال بعض الاشياء يحتمل به دخروجه وهذا القول أعنى كونه عاش ألف
سنة أشهر في كتب انما يخرج كلامه ميادة يقتضى ضعفه وانه عاش التسعمائة
سنة وستين سنة قد بر (قوله وكانت وفاته يوم الجمعة) أى آخر النهار في الساعة
التي خلق فيها وأخرج فيها أيضاً من الجنة (قوله وهى التين الخ) أولها كاية الخلاف
وقيل التمر (قوله رد على من يقول الخ) وهم المعتزلة كما فى نت الا انه قال وهذا رد
على من زعم انها جنة بأرض عدن أو غيرها الادارة الثواب وهم المعتزلة (قوله بأرض
عدن) بقية بن بلديهم كذا ذكره في المصباح قوله نبيه قال نبيه دون رسوله
مع انه رسول أيضاً لانه لفظ عام كذا قال نت (قوله أى الحاكم بأمره) قال نت
وكل نبي خليفة بهذا الاعتبار قال الامام فخر الدين الاقرب انه يكون آدم مبعوثاً
في وقت تعلمه الاسماء الى حوى ولا يبعد أيضاً أن يكون مبعوثاً الى من يتوجه اليه
الغنى من الملائكة لان جميعهم وان كانوا سلافة ديجوز الارسال الى الرسل
كعبت ابراهيم الى لوط اه (قوله رد الخ) لا يخفى ان الرد قد حصل من اعتبار ان المهبط
منها دار الثواب (قوله كان في حديقة) أى بستان (قوله على ربوة) أى محل مرتفع
يعنى فاهبط من تلك الجنة التي هى الحديقة قال الفاكهاني كلاماً ينضم به المقام
ونفسه يريد ان الجنة التي أعدها الله تعالى دار خلود لا وليائه هى الجنة التي اهبط
منها آدم نبيه بذلك على خلاف من زعم ان التي اهبط منها آدم جنة في الدنيا بأرض
عدن وليست بالجنة التي أعدها الله تعالى لآليائه وأوليائه في الآخرة محتجاً على
ذلك بأنه وصف جنة أوليائه بدار الخلد والقرار ولا حزن فيها ومن دخلها لا يخرج
اقوله تعالى وما هم منها بمخرجين وهذه الصفات منفية عن جنة آدم لانه أخرج منها
والجواب ان صفات الجنة ليست ذاتية لها وانما هى بفضل الله تعالى فجاز وصفها
بذلك في وقت دون وقت أو يكون وصفها بذلك موقفاً على شرط فلا يوصف بها قبل

وكنته في الجنة أبو محمد
كرامة لنبيينا صلى الله عليه
وسلم وكان هبوطه يوم الجمعة
وخلق يوم الجمعة في جنة عدن
عند الجمهور ونها أخرج
ونزل الى الارض بأرض
الهند وعاش ألف سنة
وكانت وفاته يوم الجمعة
وفاته ولده شيث بالشاء
المثنية في غار أبى قبيس
وسبب هبوطه انه نهي
عن أكل الشجرة وهى التين
أو الخنطة أو الكرم فأكل
منها فاسمياً أو متأولاً انها
غير التي نهي عنها وفي قوله
وهى الى آخره رد على
من يقول ان الجنة التي اهبط
منها آدم جنة في الدنيا
بأرض عدن وفي قوله (نبيه
وخليفته) أى الحاكم
بأمره رد على من يقول ان
الذى اهبط غير آدم أبى
البشر وانما هو رجل يسمى
باسمه كان في حديقة على ربوة
فاهبط منها (الى أرضه)
متعلقاً باهبط والباء في (بما
سبق) سببية يعنى ان
هبوطه الى الارض بسبب
الذى سبق

الشرط ومثلهم فيما ذكره مثل من ينكر أن آدم الذي عصى وأهبط من الجنة ليس أباً للبشر وإنما هو رجل سمي باسمه كان في حديقة على ربوة فاهبط منها اه (قوله سابق علمه) أي علمه السابق أي الازل (قوله انه يخاق آدم) خبره بتدأ بخذوف أي وهو انه يخاق آدم أو يدل من الذي سبق في سابق علمه وإذا نظرت للتحقيق تجد السبب عدم التوفية بالشرط (قوله ويدخله الجنة) مرور على مقابل قول الجمهور السابق (قوله ويشترط عليه شرطاً) وهو أن لا يأكل من الشجرة (قوله اهـ له فيها) أي أفره فيها (قوله فقطضى الله عليه الخ) قضية المصنف أن يفسر قضى يعلم فيكون مروراً على من يقول أن القضاء هو علم الله المتعلق في الازل وقيل هو إرادة الله المتعلقة بأزلا فالعج

إرادة الله مع التعاقق * في أزل قضاؤه فمقتضى
والقدر الإيجاد للأشياء على وجه معين إرادته على
وبعضهم قد قال معنى الأول * العلم مع التعاقق في الازل
والقـدر الإيجاد للأشياء على وجه معين إرادته على

(قوله يعني دار العقاب) مجاز من إطلاق اسم الحال على المحل (قوله يؤيد) وصف كاشف لما تقدم أن الخلود حقيقة في التأييد أو أتى به دفعا لما يتوهم من التجوز به عن طول المدة (قوله أي جحد وجوده) فيه قصور إذا الكفر بالله ليس فاصراً على جحد الوجود فالأحسن أن يقول كان جحد وجوده فيدخل تحت التكاف ما إذا جحد بعض صفاته فتأمل في المقام (قوله أي ظالم الخ) بأن لم يعط مخلوقاته حقه من الاعتبار بها والاعتنا والاستدلال على صانع حكيم وكذا قوله زاع أي مال فيها عن طريق الحق الذي هو الاستدلال المذكور وعطف زاع على ظلم لازم ولا يخفى أن عطف الحد على كفر من عطف اللازم أيضاً وإن شئت قلت من عطف السبب (قوله ووحدانيته) فيه مرور على أن دليل الواحدانية على (قوله وصفاته) أي ما عدا السمع والبصر والكلام فان دليلها سمي (قوله والحد في كتبه المنزلة) فسر بعضهم الحد بارتاب وبعض يجحد وهو ظاهر وأما على تفسير الشارح فتقول أي ظلم في كتبه أي لم يعطها حقه من الاعتراف بها فهو موافق في المعنى للتعبير بأوتاب وجحد وأراد جنس كتبه وجنس رسله ليصدق بالبعض ومثل الرسل الأنبياء كما أفاده تن (قوله فن جحد شيئاً من ذلك) فهو كافر أي من الآيات والكتب والرسل والقضاء لتعليل أي انما كانت دار خلود لمن الجحد الخ لأن من جحد شيئاً من ذلك فهو كافر ولكن انما يتبع هذا الأعلى تقرير جعل الوافق والحد بمعنى

(في سابق علمه) أنه يخاق
آدم ويدخله الجنة ويشترط
عليه شرطاً أن يوفي به أهله
فيها وإن لم يوفي به أخرجه
منها فقطضى الله عليه أن لا
يوفي به ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم (و)
ما يجب اعتقاده (أن الله
تعالى خلق النار) يعني دار
العقاب التي فيها النار
(فأعدها دار) أي منزل
(خلود) مؤيد (لن) تقريره
أي بالله أي جحد وجوده
(والحد) أي ظلم وزاغ
(في آياته) أي مخالفاً له
الحدالة على وجوده ووحدانيته
وصفاته (و) الحد في كتبه
المنزلة (ورسله) المرسلون
جحد شيئاً من ذلك فهو كافر

أو المراد نجد ما عدا من الكتب والروايل من الذين بالضرورة كذا في القرآن
وأما جديشي لم يعلم ضروره فهو ليس بكافر كما هو قهره معلوم وقضيته ان عدم معرفه
ما ذكره صيلا ليس بكفر لانه انما رتب الكفر على الجحد أي الانكار ولو كان
في كلام الاقفهسي ما يقيد الكفر عند الشك وكذا ظاهر عبارة بعضهم والظاهر
انه يحمل على من شك به وان جاءه انما به هذا المعنى الثابت من الذين بالضرورة
(قوله موجودتان) تفسيره لخلقوتان (قوله الكتاب) قال تعالى وجنة عرضها
السموات والارض أعدت فيه دلائل ان أحدهما قوله عرضها لان المدوم لا عرض له
والثاني قوله أعدت الذي هو قيل مض وكذا قوله في النار أعدت للكافرين
(قوله والسنة) في التريدي اسحاق الله الجنة والنار أرسل جبريل الى الجنة فقال
ونظر اليها والى ما أعدت أهلها الى ان قال اذهب الى النار فنظر اليها الى ما أعدت
الى أهلها الحديث والاحاديث في ذلك كثيرة وافق السلف والخلف على
اجرائها على ظاهرها من غير تأويل (قوله فن قال خلاف ذلك) أي اعتقد
خلاف ذلك فهو كافر قضيته ان المعتزلة كفار لانهم لا يقولون بوجوبهما الا ان
ونما يوجدان في المستقبل مع ان الراجح انهم عصاة لا كفار الا ان الزاح أود
المقصود بقوله لا يذريجهل لان الكفر محمول على من له عدا قبل التأويل
أوجه لا واما المعتزلة فيقولون وحاصل ذلك ان من أنكر وجودهما لا أن قاله
عن تأويل كالمعتزلي فلا يكفر وان قاله عن جهل أو عدا بلا تأويل فهو كافر أفاد
هذا التقرير مرجح رحمه الله وأما من أنكر وجودهما أصلا لا أثبتهما الا ان
ولا في المستقبل فلا شك في كفره (قوله لا يذريجهل) أي لانه لا يذريجهل وعناد
قوله قال خلاف الحق ان مراده بالجهل الجهل المركب وأما لو كان جاهلا بجهل بسيط
بأن لم يعلم ذلك فهو غير كافر كما هو مفاد قوله في جهل شيئا من ذلك فتدبر قوله والحد
الحق الواو معنى أو وكذا ما بعده أو من عطف الملزوم (قوله هذا هو المعول الحق) إشارة
الى ان كلام المصنف في الرؤية في الموقف لانه محمل الخلاف وأما في الجنة فباتفاق
لا يرون فيها لانهم لا يدركونها ومقابل الراجح قولان أحدهما براه كل كافر منافق
وغيره وقيل براه المنافق دون غيره والصحيح كما أفاده الشارح ليراه أحد منهم
طلقا (قوله والتشريف) من عطف اللازم (قوله والكافر) أي سواء كان منافقا
أم لا (قوله ليس أهلا) أي مستحقا (قوله أي تعاطفهم) أي لا يعرفون الاولي
يقدم تعالى على تبارك لان تعالى على ما فسره من باب التخليه وتبارك من باب
التولية (قوله عن صفات المخلوقين) أي جنس صفاتهم ولو صفة واحدة والمناسب

ودل كلام الشيخ على
أن الجنة والنار مخلوقتان
موجودتان الآن دل على
وجودهما الكتاب
والسنة واجماع أهل
السنة فن قال خلاف ذلك
فهو كافر لا يذريجهل (و)
مما يجب اعتقاده أن الله
(جعلهم) يعني من كفره
والحد في آية وكتبه ورسله
(محبوبين) أي ممنوعين
(عن رؤيته) تعالى هذا هو
المعول عليه عند أهل السنة
لقوله تعالى كلا انهم عن ربهم
يومئذ محجوبون لان رؤية الله
تعالى أعظم الكرامات
والتشريف والى كافر
ليس أهلا لذلك (و) مما يجب
اعتقاده (أن الله تبارك)
أي تزايد خيره (وتعالى)
أي تعاطفهم عن صفات
المخلوقين (يجي يوم القيامة
والملك صفافا) قال تعالى
وجاء ربك والملك صفافا
وعدل عن لفظ الآية

أن يقول عن المقات الحادثة كانت موات للآخرين بالفعل أو موات آخرته ف
بالحدث بتقدير الله أيادها (قوله وحي) أي حيث عبر بالاستقبال أي بالفعل
المستقبل (قوله قد بذلت نفسي) وهو أن جاء الماضي براد منه المستقبل (قوله لأن
العرب الخ) أي والقرآن وأورد على لغة العرب والمضى على الاستقبال (قوله بالماضي)
أي بالفعل الماضي (قوله عن المستقبل) أي عن الماضي المستقبل إذا تفرق وقوته
والظاهر أن مثله ما إذا ترجى الوقوع (قوله أذيعت عليه الجاهات) والامكنة
والقول أي القوي لازمة للجسي ولزوم اللفظ للجسي من لزوم الاسم للخصم
وعطف الامكنة على الجهات معيار وقد تقدم أن ذاتا ويجعلان اعتبارا وإلزام
من كون الشيء له جهة أن يكون في مكان ولا يلزم من كونه في مكان أن يكون
جهة لشيء **س** ذكر العالم فانه في مكان ويستجبر على تقدير (قوله
السر) أي الأمر الخافي وقوله المكتوم أي الذي كتمه الله عنا (قوله لا يقدر
أي لا ينبغي تقديره أي أو لا يمكن تقديره على التعقيد (قوله وكان ملك) أي
من السلف الصالح (قوله لا كيف الخ) أي أقروا وأحياها فاعلموا فلا تشبهوه
بخلق (قوله وجهور المتكلمين أولوها) أي الخلف هذا قضية ما يشتهرون الذين
يؤولون الخلف فيكون البض الذي لم يؤول من المتكلمين من السلف ويكون
حاصله أن غالب السلف ليس من المتكلمين وبضمهم منهم ولا يؤول كالب الذي
ليس منهم ولا يؤول أيضا لعل الظاهر والله أعلم أن المتكلمين كلهم من الخلق
الأزغالم يؤول وغير الصاب يوافق السلف ويكون ما يشتهرون كون الخلف
يؤولون أي غالبيهم وغير الب يوافق السلف بتسامهم على عدم التأويل (قوله
ظهوره أي ظهور ذاته) أي بحيث يراه المؤمن فقط في الموقف وهو غيره بناء
على ما تقدم من كون الكفار لا يرون أو يرونه والمراد ظهور آثار قدرته
وآثار تهره فيوافق قول غيره يؤول بظهور آثار قدرته فتدبر (قوله وانتقال)
عطف عام على خاص (قوله ومنهم من قال جاء أمر الخ) فيه بحث لانه يمنع أيضا
مجيء الأمر ويمكن أن يقال المراد بالأمرياء يؤمر بالشيء ما ينهي أي ما يتعلق به الأمر
والشيء من الملائكة وعليه يكون قوله والملائكة فتنه برأوية أن هذا اللفظ
أعني مجيء الأمر والشيء تعورف في معنى عام له أي صراحة عرفة (قوله
إلى استقراء الخ) وقيل إلى الملائكة (قوله الجنس) أي في ضمن جميع أفراد
بدليل ما يأتي (قوله بناء الخ) أي لانه على أن الملك قد ورد بلفظ جاء أخرى فانه
ليس فيه جمع إنما اللفظ الأول مجاز والآخر حقيقة (قوله انصاية واحدة) تأكيده

وعبر بالمد استقبال فمد بذلت
تقديره ما لأن العرب تعبر
بالماضي عن المستقبل إذا
تفرق وقوته واسناد الجسي
إليه تعالى مصروف عن
ظاهرها اجساعا إذ يستعمل
عليه الجهات والامكنة
والقول فالسلف الصالح
قالوا هذا من السر المكتوم
الذي لا يقدر وكان ملك
وغيره يقول في هذه الآية
وأما لما أقرأها بكلمات
بلا كيف وجهور المتكلمين
أولوها فافهم من قال معنى
محتمة تعالى ظهوره لأن
الظهور في العادة لا يكون
الاجسي وانتقال فغيره من
المسيب باسم السبب ومنهم
من قال جاء أمره ونهيته فهو
من باب حذف المضار واقامة
المضار إليه مقامها وقول
يوم القيامة من النسخة
الثانية إلى استقراء الخلق
في الدارين الجنة والنار
والالف واللام في الملك
الجنس وهو مطوف على
ربك وفيه الجمع بين
الحقيقة والمجاز بناء على أن
القول ينصب على المطوف
والمطوف عليه انصاية

ثم يحتمل أن يكون المعنى بناء على القول بأن الفعل فيكون في المسئلة خلاف ويحتمل
بناء على اعتبار أن الفعل فلا يفيد ما ذكره تدبر (قوله في الحقيقة) أي لأن مجيء
الملك هو الانتقال الحسي المخصوص ومجيء الرب غيره أمر يليق به على ما تقدم أي
أن حقيقة مجيء هذه عبارة لحقيقة مجيء الآخر أي وأما من حيث العبارة فهي
واحدة وهي لفظ جاء ولو قال أي الذي هو الحقيقة لكان أحسن ولا يخفى أن هذا
كما أفدنا أنما يأتي على طريقة السلف وأما على طريقة الخلف فاللفظ مستعمل
في حقيقة في الطرفين كما هو ظاهر فتأمل (قوله لا كما توهمه) أي فانه مردود لانه
يقضي أنه ليس الاصف واحد مع أنه سبعة موقوف (قوله تنزل ملائكة كل
سما) أي فقد ورد إذا كان يوم القيامة تبدل الأرض غير الأرض وبأمرها الله تعالى
فتمتد كالأديم فيكون فيها مسيرة خمسمائة عام ثم تنزل ملائكة السماء الدنيا فيصطفون
بالخلق ثم تنزل ملائكة السماء الثانية فيصطفون بالجميع إلى آخر السبع ثم يقول
الله يا معشر الجن والإنس إن استطعتم وأطعوا عند التبديل على الصراط (قوله
محدد قين بالإنس والجن) أي وغيرهم على ما سيجي (قوله والعرض تمييز) أي
تعيينهم فقطع النظر عما ذكره الملك من أهل الدنيا إذا جئ به بقوم فيميزهم أي يعينهم
ويعرفهم ثم ينظر في أحوالهم ولا يخفى أن العرض بهذا المعنى مستحيل لأن التمييز
يستدعي سبق الجهل وهو مستحيل عليه سبحانه وتعالى والجواب عن الشارح
أن قصده تفسير العرض في حد ذاته بقطع النظر عن خصوص المقام وأما بالنظر
فيغيره بالطرف الثاني فقط أي الذي هو النظر في الأحوال كفسريته وت ولا يخفى
أن تفسير العرض بما ذكره الشارح تفسير بقاية الشيء لأن تفسيره بالحقيقة
الاطهار قال في المصباح عرضت الشيء عرضاً من باب ضرب فأعرض هو بالالف
أي أظهرته وأبرزته فظهر هو وبرز والمطالع من النوادر الذي تعدى ثلاثها وقصر
رباعيتها عكس المتعارف (قوله إن سائر الأمم) أي طوائف الحيوانات بدليل
قوله بعد فالهائم ويدل عليه أيضاً كلام تت وقوله من جميع الخلق من تبعية صنية
على هذا التقدير وقوله تعرض أي ينظر في أحوالها هذا مقتضى كلامه ويدل عليه
ما يأتي وقوله لا تعرض أي لا تنظر في حاله وقوله لا من يحاسب ويعاقب إذا ما شأنه
أن يعاقب ويحاسب وهم الآدميون لا الهائم فقوله بعد لانها لا تحاسب الخ أي
أي لان شأنها ذلك بخلاف الآدميين والجن فان شأنهم ما ذلك وهذا القول الثاني
ضعيف إذا الصحيح كما قال السيوطي إن الهائم أي طلق الحيوان يحشر إذا ورد
في الحديث حتى أنه يقتصر للجماع من القرآن فإذا فرغ الله من ذلك فلم يبق لواحدة

في الحقيقة ومفادها نصب
على الحال لا كما توهمه بعض
العلماء من أنه من باب التوكيد
الافظي والمعنى تنزل
ملائكة كل سما
فيصطفون منها بعد صف
محدد قين بالإنس والجن
(لعرض الأمم) متعلق
ببعض والعرض تمييز
الأمم ووضوح الظاهر
في أحوالهم (ع)
كلامه أن سائر الأمم من
جميع الخلق تعرض وقيل
لا يحشر لا تعرض إلا من
يحاسب ويعاقب

عنده أخرى تبعه يقول الله كونوا ترابا منه - ذلك يقول الكافر باليقين كنت
 ترابا أي ليتني كنت ترابا في الدنيا فلم أخلق ولم أكلف أو في هذا اليوم فلم أبعث
 كما قال بعض المفسرين ونصية هذا التقدير الاتفاق على عدم حشر الجهاد وهذا
 كلام يتناقض به فراجعوه (قوله وحسابها الخ) تفسير لعرض الامم (قوله والحساب)
 هو ان يعدد عليه كل ما فعل أي كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة فيكلم المولى تعالى
 عبادته في شأن أعمالهم وكيفية ما لهم من الثواب والعقاب قال فخر الدين
 اما بان يسمى كلامه القديم أو يسمى موصوتا يدل عليه يتولى الله بخلقه في اذن كل
 واحد من المكلفين أو في محل يقرب من اذنه بحيث لا تبلغ قوة ذلك الصوت مع الغير
 من سماع ما كلف به اه فعلى هذا الحساب هو الله تعالى قال القرافي وعندى
 ان الحق أي من أقوال ذكرها ان الخلق في المحاسبة مختلفة الاحوال فمنهم من يحاسبه
 الله ومنهم من يحاسبه الملائكة ومنهم من يحاسبه الله والملائكة ومنهم
 من لا يحاسب أصلا أي فقد ورد ان أول من يدخل الجنة هي من أمي سيعون
 القامع كل ألف سيعون القامع عليهم حساب اه (قوله من سيمية الوار)
 بمعنى أو وهى لمنع الخلق فقبول الجمع وظاهر تلك العبارة انه لا يعدد عليه ما فعل
 من المباحات والمكروهات (قوله بالفضل) الباء فيه وفي العدل للابسة أي حسابا
 متلبسا بالفضل فالمؤمن يخلو بربه فيقول الله سبحانه وتعالى سترتها عليك في الدنيا
 وأنا أغفرها لك اليوم يوم القيامة والكافرون يحاسبون على رؤس الاشهاد
 وينادي بهم أمؤلاء الذين كذبوا على ربهم الا لعنة الله على الظالمين ومنه
 انه لما كان في حساب المؤمنين ستر وغفران ناسب الفضل ولما كان في حساب
 الكافرين ناسب العدل وعطف العدل على ما قبله مغاير وان المراد بالحجة
 البينة الشهادة ويجوز ان يراد بالحجة ما يقام عليه من الحجة واختلف في الذنوب
 التي سترها عليه وغفرها فقيل ذنوب تاب منها ولكن لا يحصى من الصغيرة حتى
 يوقف فاعلمها عليها يوم القيامة وهو ما عليه المحققون وقيل صغائر اقترفتها وقيل غير
 ذلك وقال القرطبي ومعنى الحساب ان البارئ سبحانه وتعالى يعدد على الخلق
 أعمالهم من احسان واساءة ويعددها عليه نعمه ثم يقابل البعض بالبعض فيايشق
 منها على الآخر اعتبر اه كلام القرطبي وبعضه بالمعنى ونقل القرافي عن بعضهم
 ان الفاسق يحاسب بين معارفه ليكون ذلك أفضع اذا انقر ذلك فقول ان الفضل
 بالنسبة للمؤمن ليس ناسبا لكل مؤمن وإن ما قاله هذا البعض يحتمل على بعض
 الفاسق ممن أراد الله قضيته قد دبر (قوله ما يصيب الجحيم) ظاهره سواء كان

يدل على هذا قوله (وحسابها)
 وعقوبتها وزواجرها) فالجواب
 لا تحشر لانها لا تحاسب ولا
 تعاقب والحساب هو ان يعدد
 عليه كما فعل من حسنة
 ومن سيئة فياسب المؤمن
 بالفضل والمنافق والكافر
 بالحجة والعدل والعقوبة
 قد بان يسيرة وهي ما يصيب
 الجسم وشديدة وهي جحيم
 عن الله تعالى ونسبها أنواع
 العذاب ما جحيم والذواب
 الخبزاء فيجاري

سبب انكارهم الميزان ان الاعمال اعراض ان امكن اعدادهم لم يمكن وزنها ولا انها معلومة لله فوزن ساعيت ورد عليهم - ثم بانه ورد في الحديث ان كتب الاعمال هي التي توزن فلا اشكال وعلى تقرير كون أعمال العباد مائة بالاعراض اعل في الوزن حكمه لانطاع عليهم - وعدم اطلاعنا على الحكمة لا يوجب العيب (قوله بل المراد به العدل) أي ان الله يعدل بين خلقه فلا يظلم أحدا (قوله كفتان) قال في المصباح كفة الميزان بالكسر والعامة نقده (قوله والحقان ثلثون بأنه جسم) لا يخفى أن الموضع للغمير فكان يقول ولكن اختلفوا أي ان السلف بعد ان اتفقوا على أنه ميزان حسي اختلفوا هل هو ميزان الخ وأراد بقوله جسم أي حسي ويمكن ان يقال انما أظهر اشارة الى أن هؤلاء المتأخرين من الخلف التابع للسلف الا انه لا يتم الا اذا ثبت ان السلف لم يختلفوا وانما اختلف من تبعهم في هذا من الخلف (قوله فنه ظمته) بين يوسف بن عرذالك بقوله قيل كفتان كما طباق السموات احدهما من نور وهي التي توزن فيها الحسنات والآخرى من الظلمات وهي التي توزن فيها السيئات وقيل لو وضعت السموات والارض في احدهما - الوضعتن (قوله أو أريد بالجمع المفرد) لا يخفى انه لا حاجة لذلك لانه حيث قلنا فجمع لعظمته فقد أراد بالجمع المفرد (قوله والصحيح يومئذ الخ) هذا يقتضي ان احدي الكفتين توضع فيها الصنيع والكفة الثانية يوضع فيها الموزون من حسنات أو من سيئات (قوله والخر دل) الظاهر ان الواو في أو أي ان البعض مثاقيل الذر والبعض مثاقيل الخردل والذر قد عرفته ولا يخفى ما بينهما من التفاوت فلاجل ذلك ارتكبا جعل الواو معي أو أو يقال وهو الاول ان ذلك كناية عن قلته احدا فلم يرد من الكلام حقيقته (قوله فبقية التمام العدل) أي لا في قلة الصنيع ودقتها لا يتحقق حيف في أحد الطرفين (قوله وتطرح حينئذ الخ) لا يخفى ان هذا ينافي ما قبله لانه يقتضي انه لا يصح لان ملخصه ان احدي الكفتين للحسنات والآخرى للسيئات وأجاب عجب بما حاصله ان الصنيع فيمن له حسنات فقط أو سيئات فقط وأما من له الامران معا فاحدهما في كفة والآخرى في الاخرى فحينئذ لا تنافي في كلام الشارح لان كلامهما محمول على حالة الا أن هذا الجواب يرده ما ذكره القرطبي من ان الناس في الآخرة ثلاث طباق متقون لا كبائر لهم ومخلطون وهم الذين يفعلون الصغار والكبائر وكما رافقون توضع حسناتهم في الكفة النيرة وصغارهم ان كانت في الاخرى فتنتقل النيرة وترتفع المظلمة وأما المخلطون فحسنة انهم تجعل في النيرة وسيئاتهم في المظلمة ان تساويا كان من أصحاب الاهراق

بل المراد به العدل والصحيح الذي عليه السلف انه ميزان حسي لا كفتان ولسان واختلف القائلون بأنه جسم هل هو ميزان واحد أو لكل أمة ميزان أو لكل واحد ميزان واحد صحيح انه واحد وما ورد في القرآن وغيره باقظ الجمع فلعظمته أو أريد بالجمع الموزون أو مثاقيل الذر والخردل فبقية التمام العدل وتطرح صحائف الحسنات في كفة الذر

وان رجع أحدهما عمل به أما الى الجنة أو النار إلا ان يعفو المولى عز وجل
وأما المكافرة فيوضع كفره في الظلمة ولا توجد له حسنة توضع في الكفة الأخرى
فتبقى فارغة فيأمر الله به الى النار اه أقول والذي يخرج به من ذلك الاشكال
القوى ويجمع به بين اطراف كلامهم ان الناس على أحوال فالصالح في حق أناس
ونفر كما في حق أخرى وتفويض ذلك الى الله تعالى (قوله فينقل بها الميزان) لا يخفى
ان هذا اظاهر على ما قاله بعضهم من ان كل انسان توزن أعماله وحده حسنة
في كفة وسيئاته في كفة والمتبادر منه ان البرحان حسى لا معنوى وقيل يجعل جميع
أعمال العباد في الميزان في مرة واحدة الحسنات في كفة النور والسيئات
في كفة الظلمة ويجعل الله لكل انسان عالما ضرور يافهم به خفة أعماله وثقلها
وقيل علامة ذلك أنه اذا رجحت سيئاته يقوم عمود من كفة الظلمة حتى يكسو
كفة النور فاذا رجحت حسنة يقوم عمود من كفة النور حتى يكسو كفة الظلمة
اه والظاهر باعتبار ما فيها له قال الاقاني وعليها فالبرحان معنوى اه أقول
وعلى هذا فلا يعقل منج أسلا (قوله بفضل الله) لا يخفى أن ظاهر قول الشارح
فتنقل مع هذا التعبير أي قوله بفضل الله يقتضي ان الثابت للحسنات الثقل
على كل حال والسيئات الخفة على كل حال تساويا أو كانت احداها ما كثر
وهو طريقة لبعضهم فائلا ان كل مؤمن ينقل ميزانه لان ايمانه يوزن مع حسنة
وأن قوله تعالى فنقلت موازينه فأولئك هم المفلحون أي ابتداء أو بعد تعذيبهم اه
أقول وثمرة الوزن على هذا القول أمانة لا يخلد في النار واستحسن هذا القول
هـ وذهب آخرون الى أن الثقل محمول على ما اذا كانت حسنة أكثر وأما
لو كانت سيئاته أكثر فتنقل ميزانه بها ويجعل قوله عز وجل ومن خفت موازينه
فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون أي بعضهم في جهنم خالدون وكذا
يقال في غيرها أقول ويمكن تمشية كلام شارحنا عليه بان نقول قوله فتنقل أي
ان كانت حسنة أكثر يكون التعبير بالفضل من حيث ان المولى لو قدر وأراد
أن تخفف ميزانه مع كثرة حسنة لما كان عليه حرج لانه المالك يفعل كيف يشاء
(قوله في كفة الظلمة) أي عن يسار العرش جهة النار وأما كفة النور فتجعل
عن يمين العرش جهة الجنة كما قال يوسف بن عمر (قوله بدل الله) فيه شيء
وذلك أنه لا يخفى ان الخفة ضد الثقل فيكون خفة السيئات فضلا لانهم ملزمة
بثقل الحسنات والعدل في ثقلها لانه ملازم لخفة الحسنات فتدبر (قوله أي
اموزواته) من اطلاق اسم الحال وارادة المحل فهو مجاز مرسل اشارة الى أنه

فتنقل بها الميزان بفضل الله
تعالى وتطرح بها كفة
السيئات في كفة الظلمة
فتنقل بها الميزان بعدل الله
تعالى (فنقلت) أي
رجحت (موازينه) أي
موزوناته

ليس المراد بالموازين الآلات التي يوزن بها (قوله وهي الصنائف) أي أو الاجسام التي على عدد الاعمال على ما تقدم (قوله فأولئك هم المفلحون) أي ابتدأ أو بعد التمييز على ما تقدم (قوله ونظرا) قد يقال تركه إشارة إلى سعة رجاء فضله واما ليس هناك الا الثقل وأجاب بعض الاشياخ بأنه من باب الاكتفاء لا ترك حقيقة (قوله ومن خفت موازينه) على الطريقة الثانية وهي ان كل المؤمنين تنقل موازينهم فتكون الآية مجمولة على الكفر وأما على الاولى وهي ان الذي تنقل موازينه بعض المؤمنين فهي في المسلم والكافر ويؤول اما بما تقدم واما بأن الخلود يطلق على طول المكث ويكون اللفظ مستعملا في حقيقة ومجازه أشارت (قوله قال أبو بكر الصديق الخ) كلامه ينزل على الطريقتين فان حمل الحق على دين الاسلام والباطل على الكفر كان أتيا على الطريقة الثانية وان حمل على ما هو اعم كان أتيا على الطريقة الاولى (قوله وصفة النقر الارتفاع) أي على عكس ميزان الدنيا وهذا ضعيف والصحيح انه على صفة ميزان الدنيا كما صدر به نت وارتضاء اللقاني في شرح الجوهرية ثمة الميزان بيد جبريل أخذ به موده ينظر الى لسانه (قوله ان الام الخ) أي بعض المكافين من الانس والجن لما ورد ان قوميا قومون من قومهم الى قصورهم يدخلون الجنة بنير حساب واما الملائكة فلا كتب لهم لعصمتهم وعدم مجازاتهم على حسناتهم ولو قلنا بتكليفهم كذا قال اللقاني وهو ناقض ماله في موضع آخر فتدبر (قوله يعطون صحائفهم) لا ينبغي ان أخذ الصف بعد العرض وقبل السؤال والحساب وكان الاولى للمصنف ان يقدم أخذ الصف على الوزن لان الوزن بعد الحساب والحساب بعد أخذ الصف ولم يذكر من يؤتي الصف وخلاصة ما قاله الراجح تطهيرها من خزائن تحت العرض فلا تخطئ صحيفة عرق صاحبها وبمد ذلك يأخذها الملائكة من العنق فيدفعها لصاحبها (قوله وهي الكتب) تفسير للصنائف الذي هو الجمع لا المفرد الذي هو صحيفة ثم أقول لا ينبغي أن قول المصنف يؤتون صحائفهم فيه مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الاحاد فيعبدان لكل مكلف صحيفة واحدة ويشهد له الاحاديث فانها صريحة الظواهر في ذلك كما ذكره اللقاني (قوله التي كتبت الملائكة فيها اعمالهم الخ) قد علمت ان لكل مكلف صحيفة واحدة وحيث نفذ الكلام مشكل لان كل مكلف ترفع له صحيفة في الليل وصحيفة في النهار ولا شك في كثرتها كذا استشكل اللقاني والجواب من وجهين الاول انه يجمع تلك الصف في واحدة باتصال بعضها ببعض فصع ما قلنا من ان لكل

وهي الصنائف التي فيها الاعمال (فأولئك هم المفلحون) أي الناجون وانظر لم ترك قسم هذا وهو ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه اغناقت موازين من تولت موازينه يوم القيامة باتباعهم في الدنيا الحق وانما خفت موازين من خفت موازينه يوم القيامة باتباعهم في الدنيا الباطل وصفة الثقل الارتفاع (و) مما يجب اعتقاده ان الام (يؤتون) أي يعطون (صحائفهم) جمع صحيفة وهي الكتب التي كتبت الملائكة فيها اعمالهم في الدنيا (يا اعمالهم) أي مصاحبة لاعمالهم

كأن صحيفة واحدة أي بعد الجمع الجواب الثاني أن في عبارة الشارح حذف
والاعتدال وهي ما نقل من الكتب أي أن ما كتبه الملائكة للإنسان ينقل
في صحيفة واحدة فصنع ما قلنا من أن لكل عبد صحيفة وإن كان يرفع له صحيفة
في الليل وصحيفة في النهار وأشار لهذا من الجوابين الثاني بعد استسكاله المتقدم
وفي كلام شارحنا المذكور إشارة إلى ضعف ما قيل أنها تصحف يكتبها العبد في قبره
يناديه الملك اسمه ورواه يقول بأعبد الله أكتب عليك فيقول ليس هي قرأتك
ولادواة فيقول هيأت هيأت كفتك قرأتك ومداك رقتك رقتك أصبعك
فيقطع له قطعة من كفته فيكتب وإن كان غير كتاب في الدنيا ويؤخذ كرحيته
حسنته وسديته كيوم واحد ثم يعاوى الملك تلك الرقعة ويجعلها في عنقه
(قوله يخلق الله الخ) أي فالقراءة مجاز عبر بها عن كل عمل أحدهما وعليه قال بعضهم
ونظائر النص أن القراءة حقيقية (قوله يفهمون به ما فيها) أي يفهمون بذلك العلم
ما فيها والظاهر أن يقول خالق الله لهم لما ضرور ما فيها لأنه ليس المراد أن المولى
سبحانه وتعالى يخلق لهم علم ضروريًا ثم يعلمون ما فيها بذلك العلم أي بحيث يتجدد لهم
علمان أحدهما سبب في الآخر فنذكر (قوله وهو المؤمن الظن) وأول من يأخذ
كتابه بيمنه عمر بن الخطاب وقيل أبو سلمة ابن عبد الأسد وأبو بكر رقت به
الملائكة للجنة كالورد في الحديث (قوله والمعاصي عند الأكثر وهو
المشهور) وقيل يشمله على ما قال ابن عمر وقيل بالنسبة وقال الأنفسي ولا فائل بأنه
يأخذه يشمله (قوله يأخذه قبل دخوله الدار) وقيل بعد الخروج من النار نقله
الشارح في شرح العقيدة (قوله وفعله) عطف تفسير على لطفه (قوله ولا يعطيه له
على يد ملك الخ) هذا محط الفائدة دون قوله أن جعل كتابه بيمنه وإنما قلنا ذلك
لما ذكرنا الثاني أن هذا النما هو خاص بحال خاص لا يعذب وإنما جعل الكتاب باليمين
فعام في كل مؤمن ولو أراد الله تعذيبه فإن قلت هذا أي ما ذكره الشارح من
أنه لا يعطيه على يد ملك في أي ما قدمته من أن الملك يأخذه من عنقه فيضعه في يده
قلت لا منافاة لأن المراد بقوله لا يعطيه له على يد ملك أو بحيث يطلع على ما فيه
(قوله هينا) هو عين قوله سهل وقوله لا يناقش فيه بيان لما قبله ويجوز أن يكون
على أي أنما كان سهلا هينا لعدم المناقشة (قوله ولا يتعرض له بما يسوءه)
يقضى أن المؤمن العاصي لا يعذب وهو خلاف الواقع ويمكن الجواب كما أفاده عجم
أن هذا المحمول على بعض من يؤتى كتابه بيمنه من لم ير الله تعذيبه وإنما قوله
وينقلب إلى أهله مسرورا فاما أن يحمل على بعض دون بعض وأما أن يحمل على

فإذا أعطوها بخلق الله لهم
علم ضروريًا يفهمون به
ما فيها من فعله في الدنيا (فن
أوتى كتابه بيمنه) وهو
الظن الخ
والعاصي عند الأكثر
وهو المشهور يأخذه قبل
دخوله النار ويكون ذلك
علامة لعدم خلوده فيها
ومن لطفه به جعل كتابه
وفعله عليه أن جعل كتابه
بيده ولا يعطيه له على يد
ملك ولا يبي حتى لا يطلع
على سره أحد (فسوف
يحاسب حسابا يسيرا) أي
سهلا هينا لا يناقش فيه
ولا يتعرض له بما يسوءه
(ومن أوتى الكتاب أجابا
ظاهرة) وهم الكفار أجابا

ظاهره والمعنى وينقلب الى أهله مسرورا أى ابتدأ على الاول أو لول بعد ما استوفى
 ما عليه من الغذاب على الثاني وإنما يقال انه باق على عمومته ومعناه ولا يتعرض له
 بما يسره أساة تامة وهى الاساة التى معها الخلود ثم بعد كنى هذا الجواب وجدت
 القساكه انى أفاده فله الله الحمد (قوله سعييا) اسم طبقة من طبقة النار والظاهر
 ان المصنف أطلقه هنا على النار كما قاله بعض الشراح (قوله التلاوة) فسوف
 يدعو بشوراية يقول يا بشوراه وهو الهلاك (قوله الاصلاح الاحترق) لا يخفى ان المعنى
 على هذا الذى قاله فأولئك لم يمترقون نارا أى فى نار ورائق تات الشارح لانه قال
 والاصلاح الاحترق وهذا على ضم ياء يصلون وان قرأ بفتحها فهو بمعنى الاشتواء
 شاة مصلية مشوية اه والناسب للشارح أن يقول والاصلاح الاحترق مصدر
 احرق لانه متدربنى منه المفعول بخلاف احترق فلا يبنى منه المفعول قال
 فى المصباح أحرقته النار احراقا ثم قال واحترق الشيء بالنار وتفرق اه وقد
 تغلظ لذلك عجم فقال والاصلاح الاحترق (قوله تغلظ يذاه الى عنقه) أى تضم الى عنقه
 أى بآله كما يستغف من ظاهر بعض النصوص (قوله أعاذنا الله) أى حفظنا الله
 (قوله بمنه) أى حالة كون الحفظ ملتصقا بمنه من التماس الخالص بالعام أو الباء
 بمعنى من أى حالة كون ذلك من افراد منه وكرمه وعطف الكرم على المن عطف
 تفسير (قوله فانه الجواد الكريم) علة لطاب الاعادة منه (قوله الكريم) هو
 عين جواد قال فى المصباح جاد الرجل يهود من باب قال يقول جواد بالضم نكرم
 فهو جواد وقال بعضهم الكريم هو الجواد المعطى الذى لا ينسى ذمهاؤه اه فتأمل
 (قوله أو وجوده فى الجنة) أى بقطع النظر عن وجوده الآن أو فى يوم القيامة
 (قوله فلا اقم العقبة) الراد هلا اعبا العقبة يعنى فهلا أنفق ماله فيما يجوز به
 العقبة من فك الرقاب الخ والاقتمام الدخول فى الامر الشديد (قوله كحد السيف
 الخ) سيمانى فى رواية أى سعيده انه أحد من السيف فهما تغايران والظاهر
 ان المقصود انه دقيق جيد فالمقصود من العبارتين واحد أقول لا يخفى ان أكثر
 أهل السنة أجروا على ظاهره كما قال الكمال أى من كونه أدق من الشعر وأحد
 من السيف وكذلك القرطبي وخالف فى ذلك القرطبي فابلا لم يصح فى الصراط انه
 أدق من الشعر أحد من السيف والجميع انه عريض وفيه طريقتان معنى وبسرى
 فأهل السعادة يسلك بهم ذات اليمين وأهل الشقاوة ذات الشمال وفيه طائفتان كل
 طائفة تنفذ الى طبقة من طبقات جهنم وجهنم بين الخلائق وبين الجنة والجحيم
 على متنها منصوب فلا يدخل أحد الجنة حتى يمر على جهنم اه وفى كلام عجم

(وأرائك يصلون سعييا)
 التلاوة فسوف يدعو بشورا
 ويصل سعييا الأصلاء
 الاحترق والجمع بين هذه
 الآية وبين قوله تعالى وأما
 من أوتي كتابه بشماله ان
 الكفار تغلظ بمنه الى عنقه
 وينقب صدره فتدخل
 شماله منه فتأخذ بها كتابه
 أعاذنا الله من ذلك عيسيه
 وكرمه فانه الجواد الكريم
 (و) مما يجب اعتقاده (ان
 الصراط) أى وجوده فى الجنة
 والمراد عليه (حق) قال
 تعالى فلا اقم العقبة قال
 بهامد والضحاك العقبة
 الصراط يضرب على جهنم
 كحد السيف مسيرته ثلاثة
 آلاف عام ألف سنة صعود
 وألف سنة استوى وألف
 سنة هبوط

وفي مسلم مرفوعا يضرب
اصراط بين ظهري جهم
الحديث وقال ابو سعيد بلغني
ان الجسر ارق من الشعر
واحد من السيف وجوز
القاضي عياض أن يكون
مخلوقا الآن كجهم ويكون
معنى قوله في الحديث يضرب
أى يؤذن بالمروور عليه أو
يخلق الله تعالى حين يضربه
على جهم ووقت المروور عليه
بعد الحساب فن تعدله فقد
نجا جعنا الله من الناجين
قال الحليمى لم يثبت انه يبق
الى خروج الموحدين من
الدار ليحوروا عليه الى الجنة
او يزال ثم يعاد لهم ولا يعاد
أو تصعبه الملائكة الى
السور الذى فى الاعراف
وظاهر قوله يجوز العباد
بقدر أى على قدر أعمالهم
التي كانوا فيها في الدنيا
شمل ذلك للمؤمنين
والكافرين وزعم بعضهم
ان الكفار لا يمرون على
الاصراط لانهم لم يماروا
والاول ظاهر ما فى الصحيحين
من قوله صلى الله عليه وسلم
انه جسر يضرب على ظهري
جهم يمر عليه جميع
الخلائق

واللقاني قبل اليه ولفظ عرج والظاهر ندل لما قاله القراني فلا يعدل عنها نقول أى
سعيد (قوله مسيرة ثلاثة الخ) هذا حاله في حد ذاته (قوله يضرب الصراط بين
ظهري جهم) قال القسطلاني بفتح الظاء وسكون الهاء وفتح النون أى ظهر فريدت
الالف والنون للبالغه والياء لجهة دخول بين على متعدد وقيل لفظ ظهر أى مقحم
(قوله الحديث) قال الرسول بعدما تقدم فأكون أنا وأمتي أول من يميز ولا يتكلم
يومئذ الا الرسل ودعوى الرسل يومئذ سلم اللهم سلم الخ (قوله بلغني ان الجسر الخ)
بفتح الجيم وكسرها كما فى التحقيق (قوله وجوز القاضي عياض الخ) أى جوز ان
يكون الواقع أحد الامرين وجوده الآن أو وجوده حين يضرب أى لم يمين واحدا
وغیره كالفاكهاني جزم بل جزم ابن الفاكهاني بأنه موجود ولفظه والاصراط الذى
وصفناه موجود والاخبار عنه مدق اه (قوله ويكون معنى الخ) لا يتعين ذلك لجواز
أن يكون مخلوقا ولا يضرب الا بعد (قوله او يخلق الخ) معطوف على قوله أن يكون
مخلوقا الآن ويجوز وجه آخر وهو أن يخلق قبل ان يضربه وان لم يكن مخلوقا الآن
(قوله قال الحليمى) نسبة الى حليمه السعدية مرضعته صلى الله عليه وسلم فهو بفتح
الهاء (قوله لم يثبت) أى لم يثبت واحد معين من هذه الاربعة (قوله ولا يعاد) وعلمه
فانه قادر على أن يذهبوا الى الجنة بدون صراط بدوران أو تردهم الملائكة
الى الجنة (قوله أو تصعب الخ) لا يخفى أنه من افراد الازالة المحتمل لكونه بمراد
أولا يعاد ولا يخفى انه لا يظهر ثمره لذلك الا لكونه يزال لذلك الموضع ثم يعود حين
خروج الموحدين من النار (قوله الذى فى الاعراف) المناسب أن يقول الى السور
الذى هو الاعراف كما فى عبارة عرج حيث قال وهو اى الاعراف سور بين الجنة
والنار (قوله للمؤمنين والكافرين) وان كان بعض المؤمنين وكل الكفار يسقطون
فى النار (قوله وزعم بعضهم) غير زعم لكونه غير صحيح لمخالفة لظاهر الصحيحين
ويحتمل انه أراد به مجرد القول أى وقال بعضهم وذلك لانه يمكن أن يقال ان قوله
لا يمرون أى لا يمرون عليه بتمام فلا ينافى انهم يمرون بعضهم يسقطون فلا يخالف
ما قبله (قوله ظاهر ما فى الصحيحين) انما عبر بظاهر دون نص لانه يجوز أن يقال
ان جميع من باب الكل المجموع أى بعضهم تجوزا كما أفاده بعض شيوخنا (قوله تمر
عليه جميع الخلائق) أى فى الجملة لان الكفار وبعض المؤمنين يسقطون فى الاناء
كما أفاده اللقاني ويستثنى من ذلك من يدخل الجنة بغير حساب فانه لا يمر على
الاصراط كما أفاده السيوطى وكذا طوائف من الكفار بعضهم يلتقط من الموقف
الى النار وبضهم يخرج من قبره اليها وذكر اللقاني عن الغزالي اراء نبياء

والرسل والسبعون ألفا يرون على الصراط فراجعهم (قوله فنادون الخ) لا يخفى أنه
مقابل قوله بهدوقهم (قوله مخلصون الخ) من أخلص في العمل أي فائزون
لأنهم مخلصون (قوله في سرعة) إذا حقت النظر تعلم أن الصواب إسقاط سرعة
لأن المراد بقوله نادون أي من السقوط في نار جهنم وهذا صادق بأن تكون سرعة
في المرور أولا فلو قال فنادون من نار جهنم متفاوتون في النجاة أي المتحققة مع
السرعة وعدمها كان أولى (قوله أي العجلة) تفسير لسرعة النجاة أي التخلص (قوله
التقدير فنادون الخ) أي فنادون مبتدأ ومن نار جهنم متعلق به وقوله متفاوتون
خبر وقول الشارح على الصراط أي حالة كونهم على الصراط (قوله والظاهر
أيضاً أنهم متفاوتون في سقوطهم الخ) أي في سرعة الوقوع والابطاء كما صرح بذلك
الأقفهسي وعبارة التعقيب أتم ونصه والظاهر أيضاً أنهم متفاوتون في سقوطهم
في النار وفي وصف ما ينالهم فيها من أنواع العذاب والاهانة وسفل الدرجات
ويسرها على أهل التوحيد الخارجين منها بعد العقاب (قوله في المؤمنون) كطرف
العين يسكون الرأى أي نظرها (قوله وأجاويد الخ) ذكر في القاموس أن جواد من
الخيل يجمع على جياود ولم يذكر مفرد أجاويد فلا أدري هل هو جمع الجمع الذي هو
جياود أوجع آخر للمفرد الذي هو جواد ولم أر ذلك أيضاً في لمصباح ولا في مختار الصحاح
ولا في غيرهما (قوله والركاب هي الابل) أي ما يركب من الابل غلب فيه كما غلب
الراكب على راحته الواحدة راحلة من غير أفاها كما في المصباح أي ومنهم من يجوزه
عدوا ومنهم من يجوزه مشياً ومنهم حبوا ومنهم على البطن كما صرح به بعضهم وفي كلام
الغزالي أن منهم من يجوزه على مائة عام وآخر يجوزه على ألف عام (قوله مسلم توضيح
لما ج) أي فهم الناجي وهو المسلم من خدش الكلاب ومسلم بضم الميم وتشديد
اللام (قوله ومخدوش مرسل) أي تخدشه الكلاب ثم يطلق منها أي تخدشه
الكلاب ويؤذيهم ويقتلهم ويحاربهم بعد أعوام كما أفاده اللقاني وكذا أفاده بعض
من كتب على مسلم ولا يخفى أن هذا من جملة الناجين من الوقوع في نار جهنم وهي
جمع كلاب بالضم أو كلاب بالفتح وشدة اللام جديدة معوجة الرأس وعود في رأسه
أعواج كما ذكره المداوي (قوله بسنين معجمة) عياض بسنين مهملة لا كثر الرواة
قال في مختصر النهاية مكدوس في النار أي مدفوع وتكدس الإنسان إذا دفع من
ورائه ويروي بالمعجمة من الكدش وهو الوقوع الشديد المراد منه أقول وقضية
الحديث هذا أنه ليس هناك من تخدشه الكلاب وتخذه إلى أن يسقط في النار
لأنه لا يقال فيه مدفوع في النار بل مجذوب إليها الآن يقال أراد بالمدفوع حقيقة

(فنادون م) أي فائزون
مخلصون (متفاوتون) أي
متفاضلون (في سرعة
النجاة) أي العجلة (عليه من
نار جهنم) متعلق بنادون
التقدير فنادون من نار
جهنم على الصراط متفاوتون
في سرعة النجاة (وقوم أو
بقوم) أي أهاليهم (فيها)
أي في نار جهنم (أعاليهم)
والظاهر أنهم أيضاً متفاوتون
في سقوطهم في النار ويدل
لما قال ما في مسلم فيهم
المؤمنون كطرف العين
وكالبقي وكالريح وكالطير
وكأجاويد الخيل والركاب
فناد مسلم ومخدوش مرسل
ومكدوش في نار جهنم
المكدوش بسنين معجمة
المدفوع

أوحكموه في قوة المدفوع ثم بدد كتمى هذا رأيت الفا كهاني ذكر هذا القسم
حيث قال فرجائز عليه كالبوق الخاطف الى أن قال وعلى البطن فمناج مسلم
ومخدوش مرسل ومكدوش في النار ومختاف بكاليب ثم قال الفا كهاني وفا
بعض أهل المعاني ان مرور الخلائق ونفائهم بحسب تفاوتهم في الاعراض
عن حرمان الله اذا خاطرت في قلوبهم فمن كان منهم أسرع اعراضا حرم الله
كان أسرع مروراً في ذلك اليوم حتى يكون أحدكم كالبرق اه (قوله وما يجب
اعتقاده) الصواب حذف اعتقاده لان الايمان لا يتصف بكونه يعتقد دلان الذي
يعتقد انما هو متعلقه وحيث فلما يجب الايمان به فمن جده يبدع ويفسق ولا يبلغ به
الكفر كما ذكره اللقاني (قوله بوجود حوض رسول الله) هو جسم مضموع مصب
فيه ميزان من الجنة والامني عليه علي ابن أبي طالب وقضية كلام المصنف
ان الحوض خاص بنبي او هو أحد أقوال ثانياً الكل نبي حوض ثالثاً الكل نبي حوض
الاصحاح فحوضه ضريح ناقته قال عجم فان قيل القول بالخصوص برده ما ورد من
ان لكل نبي حوضاً وانهم يتباهون بهم كرواد الخ أجيب بأن أبا عيسى قال
فيه انه حديث غريب (قوله أي أتباعه) أي أمة الاجابة قال به ضم يؤخذ من هذا
الاختصاص فلا ترد أمة غيره ووافق القول القماني قلت الاحاديث طائفة اظواهر
بأنه لا يرد غيره هذه الامة اه أي فيشرب منه من كان من هذه الامة ولو كان
من العذابين بالنار وحيث يثدي عذب فيمنع غير الله من كآفاده ت (قوله حين
خروجهم من قبورهم) ظاهراً ان وروده قبل الميزان والحساب والصراط وهو المختار
كما قال عجم وقيل ان الميزان قبل الحوض وهذا كله كآفاده القماني على ان الحوض
قبل الصراط وقيل انه بعده وقيل له حوضان حوض قبله وحوض بعده فتمت
أول ما يرد على الحوض فقرأ المهاجرين كما ورد في الحديث (قوله عطاشا) بكسر
العين جمع عطشان للذكر وعطشي للأنثى كآفاده المصباح والظاهر انهم
متساوون في العطش وظاهر العبارة ان العطش ثابت لكل لا يستثنى أحد
واظهاره انه محمول على الغالب (قوله لا يعطش الخ) لان شراب الجنة وكذا أكلها انما
هو تلهذ وشهوة صرف لا عن جوع وعطش ولا نوة فيها ولا بول ولا غائط وانما يشربهم
المسك كآفاده ت (قوله ويبد) عطش مرادف (قوله بالارتداد) الباء للسببية
أي يدل منه بسبب ارتداده فارتد بعد ان كان مؤمناً (قوله وغير في العقائد الخ)
قد حمل الشارح كما رأيت التبدل على المرتد والتغير على المستبدع وهو قول حكاه
في شرح العقيدة صدرنا بأن التبدل والتغير لفظان مترادفان بمعنى واحد وهو

(و) ما يجب اعتقاده
(الايمان) أي التصديق
(حوض رسول
الله) نبي محمد (و) على الله
عليه وسلم ترد (أو تأتيه
أمة) أي أتباعه حين
خروجهم من قبورهم طائفا
يشربون منه (لا يعطش
أبداً) (ويؤذي) بذال معجمة
ثم دال هـ هـ لمة يارد ويعد
عنه (من يدل) بالارتداد
(وغير) في العقائد

الكفرة ولا يخفى ان الواو في قوله وغيره في أو (قوله كاهل الاهواء) أي كالقدرى
والجبري والرافضي وان غفر لهم اذا كانت عقيدتهم غير مكفرة كافي عجز لعظـم
جرهم وأولى اذا كانت مكفرة كذكرى عابه (قوله أو بالمعاصي) معطوف
على في العقائد أي المعاصي بالكسبائر أي ان لم يعف عنهم والاشربوا منه هذا
ما اقتصر عليه القرطبي وكلام شارح العقيدة بقيد القول الآخر وهو ان أهل
الكسبائر لا يزدادون وان دخلوا النار أي ويذهبون فيها بدون العيش وفي كلام
جماعة ان المعروف أهل الاهواء والظلمة المسرفون في الجور والمعانون بالكسبائر
أقول ففضيلة ذلك انه اذا تابص بالكبيرة من غير اعلان وليس من الاهواء
ولامن الظلمة انه لا يزداد (قوله والمبدل بالمعاصي في المشيئة) وسكت عن أهل
الاهواء لانهم تارة تكفرهم بدعتهم فيخلدون وقارة لانهم في المشيئة ومعنى
المشيئة أي ان شاء أدخله النار وان شاء سامحه (قوله حتى يمضي فيه مراده)
لا يخفى ان الارادة هي نفس المشيئة فيكون المعنى والمبدل بالمعاصي في المشيئة
حتى يمضي فيه المشي أي المراد ولا صحة له فالمراسب له أن يقول في مشيئة الله ان شاء
عاقبه حتى يمضي فيه مراده (قوله ويؤخذ أناس دوني فأقول يارب هي الخ) من
الاولى اتصالية أي هم متصلون بي والثانية تبعية أي بعض أتى والمراد واحد
وانهم من اتباعه ويحتمل أن المعنى هي أي اتباعي فيكون عين ما بعده فان قلت
قوله مني ومن أمتي كيف ذلك مع انهم ارتدوا فقد خرجوا من أمتهم بازديادهم
والجواب ان كل من توضأ بمحشر بالغرة والتجليل فيظن عليه الصلاة والسلام انهم
من أمتهم لوجود الغرة فيهم وخلاصته ان المناق والمتردي بمحشران بالغرة والتجليل
فيظن صلى الله عليه وسلم انهم من أمتهم ولا بعد في حشرهم بالغرة كما قال بعضهم
ثم نزول عنهم بعد الحاجة الى الورود نكالا لهم وكرامتهم ليزدادوا حسرة اه (قوله)
أما شعرت من باب قعد أي علمت كما في المضاج (قوله والله ما يرجعوا بعدك) أي
ما زالوا بعدك يرجعون فقوله يرجعون خبر يرج استشكل مع قوله صلى الله عليه وسلم
حياتي خير لكم ومماتي خير لكم تعرض على أعمالكم فما كان من حسن جدت الله
عليه وما كن من سيئ استغفرت الله لكم ومع ما روى ابن المبارك عن سعيد بن
المسيب ليس من يوم الاوتى تعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أعمال أمتهم غدة
وعشيا فيعرفهم بسماءهم وأعمالهم اه (قوله يرجعون على أعقابهم) أعـم
من أن يكون في الاعمال الصالحة الى المشيئة أو من الاسلام الى الكفر كذا قاله
النووي أقول وانما ههنا النسبة في التعبير المذكور لاشارة الى ان تلك الحالة

كاهل الاهواء والمعاصي
يمكن المبدل بالارتداد
في النار والمبدل
بالمعاصي في مشيئة الله تعالى
حتى يمضي فيه مراده وروى
مسلم انه صلى الله عليه وسلم
قال اني على الحوض حتى
أنظر من يرجع على منكم
وسميؤخذ أناس دوني
وأقوله يارب هي ومن أمتي
فقال أما شعرت ما هي
بعدك والله ما يرجعوا بعدك
يرجعون على أعقابهم

(د) ولا يخطر ببالك ان الحوض على وجه هذه الارض وانما يكون وجوده في الارض المبدلة وهي أرض بيضاء كالفضة لم يسفل فيها دم ولم يظلم على ظهرها احد قط (فائدة) في الترمذي مرفوعا عن لـكل نبي حوضا وانهم ليتباهون ايهم أكثر واردة وأنا أرجو أن أكون أكثرهم واردة وقد اتفق الشيخ على أن قول الشيخ (وان الايمان قول باللسان واخلاص بالقلب وعمل بالجوارح) لم يأت به على انه مما يجب اعتقاده وان أوهم كلامه ذلك لعطفه على ما يجب اعتقاده لان الاجماع على أن من آمن بقلبه ونطق بالسان وعمل بجوارحه ولم يعتقد ان الايمان مجموع من هذه الثلاثة انه مؤمن وانما ذكره توطئة لبيان أربعة فوائد اشار الى أولها بقوله (يزيد) أي الايمان من حيث هو (ب) سبب زيادة الاعمال وينقص (ب) سبب نقص الاعمال

كانت مستمرة فيهم والظاهر أيضا ان هذا يشمل المداق من أول الامر (قوله ولا يخطر ببالك الخ) لا يخفى ان الخطور بالبال لا يتعلق به طلب ولا تكليف فأراد به لا تعتقد وهو عنه تلك العبارة مبالغة في التفسير قال الاقاني ولم أقف على من ذكر خلافا في وجوده اليوم أو في يوم القيامة ولا على من قطع باحد الامرين نعم من قال انه الكون فهو وجود اليوم والكون في الجنة كما في الحديث وقال أيضا ولم أقف الى الآن على ان السبعين ألف الذين يدخلون الجنة بغير حساب يشربون من الحوض (قوله وانهم يتباهون) أي يفخرون بحتمل بالمقال والحال أو بالحال فقط وهو بفتح الهاء وقوله ايهم في العبارة حذف والتقدير وانهم يتباهون بمدلول جواب ايهم أكثر واردة ثم لما مشكل مع علمهم بأن مجدا أكثر أمته وهو يعلم ذلك فكيف يعبر بارجو والجواب عن الثاني ان هذا من باب الادب اللائق بحاله صلى الله عليه وسلم (قوله واردة) أي جماعة واردة كما يفيد المصباح خاتمة في جملة ما قيل في وصفه قيل مسيرته شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة وعرضه وطوله سوا عافناه الزبرجد أنتبه من فضة عدد نجوم السماء له ميزابان ماؤه أشد بياضا من اللبن والين من الزبد وأبرد من الثلج وأحلى من العسل (قوله باللسان) لا يخفى ان قوله باللسان تأكيد كيدو كذا قوله بالقلب وأراد بالاخلاص التصديق وأما قوله بالجوارح فهو تأسيس لان العمل قديم كونه بالقلب فقط وقد يكون بالبدن فقط وقد يكون بهما كالوضوء والصلاة (قوله ولم يعتقد الخ) وكذا ان لم يعتقد ان الايمان وعبارته تصدق به قاله عجم (قوله انه مؤمن) أي مؤمن كامل لم يرتكب اثما (قوله وانما ذكره توطئة) أو انما ذكره لبيان حقيقة الايمان فان قلت لا يصح قوله توطئة لان بيان الفوائد الاربعة لا يتوقف على ذلك كما هو ظاهر عند التأمل الصادق قلت ليس المراد أن بيان الفوائد الاربعة يتوقف على ذلك من حيث ذاتها بل بيانها باعتبار كون الامور الثلاثة اجزاء الايمان فغنى الفائدة الاولى بزيادة الايمان بزيادة العمل الذي هو أحد اجزائه ومعنى الفائدة الثانية لا يكمل قوله الايمان الذي هو أحد اجزائه الا بالعمل الذي هو جزؤه الآخر ومعنى الثالثة لا يكمل قول ولا علم الاذان هما أجزاء الايمان الالبائية وكذا يقال في الاخيرة باعتبارها فتدبر (قوله من حيث هو) أي بقطع النظر عن محله لان محل الخلاف في ايمان غير الانبياء والملائكة وحاصل المسئلة أن ايمان الانبياء يزيد ولا ينقص وايمان الملائكة لا يزيد ولا ينقص (قوله بسبب زيادة الاعمال) فيه إشارة الى ان العبارة على حذف مضاف الذي هو سبب والمناسيب حذفه ويصرح هكذا فيقول الباء

الاسمية أى بسبب الخ وبعد هذا الملاحظ تكون الباء لاتعدية ويمكن أن يكون هذا مراده وان العبارة ليست على حذف مضاف وقوله نقص الاعمال أظهار في موضع الاضمار ارتكبه ايضا للبتدى لا يخفى ان هذا انما يكسرون في الايمان الكامل فيكون من باب سبب الجزء لا الكل فيكون السبب وهو زيادة الاعمال داخل في الماهية لا خارجا أى ماهية الايمان الكامل (قوله فيكون فيها النقص) يجوز أن تكون على حقيقةها وان تكون للسمية وهو لا نسب لان الحديث في زيادة الايمان ونقصه وظاهر ان مراده الاعمال المندوبة لا الواجبة لانه متى اختل شيء منها انتفى كونه ايمانا كاملا بل ويخرج عن كونه مؤمنا أصلا عند المعتزلى (قوله باعتبار الثمرات) أراد بها الاعمال وصرح به ثم فيكون حينئذ مراده بالايمان التصديق فقط وأن الزيادة والنقصان من حيث الثمرات التى هى الاعمال فى العبارة مخالفة لان كلام المصنف أولا صريح فى ان مراده الايمان الكامل الذى الاعمال جزء منه وهذا يفيد أن مراده الايمان التصديق لان العمل ثمرة باعتبار (قوله وكونا أولا) أى كان فى بدء أمره يقول يزيد ولا ينقص وآخر أمره وافق السلف فى القبول للنقص والزيادة كما يستفاد من كلام القسطلانى وصرح به ثم ولا يخفى عليك بعد ما قررنا لك من أن الزيادة والنقص باعتبار العمل أن ما قاله مالك مشكل والجواب عنه ما قاله القسطلانى ونصه وأما توقف مالك عن القول بنقصانه فخشية ان يتأول عليه موافقة الخوارج اه المراد منه اذ ذهب الخوارج ان الايمان هو الطاعات بأمرها فرضا كانت أو نفلا ويكفرون أهل المعاصى من المؤمنين بالذنوب كما صرح به فى شرح العقيدة ويجاب أيضا بأن تخاشيه للاملاق الشرعى كما أفاده ثم لقوله تعالى ليزداد ايمانا وزدناهم هدى ولم يرد نقصه القول الثالث لا يزيد ولا ينقص وهو لا يحنيفة وأصحابه لانه متى قبل الزيادة والنقص كان شكاً وكفر اقال ثم وأراد الأولون أن المراد الزيادة والنقصان باعتبار زيادة ثمرات الايمان وهى الاعمال ونقصانها لانفس التصديق اه والذى يتضح لنا من تقريرهم أن الخلف لفظى وأن من يقول الزيادة والنقصان انما اراد فى الثمرات لانفس التصديق ومن قال بعدمهما أراد نفس التصديق هذا والتحقيق ان التصديق فى حد ذاته يقبل الزيادة والنقص بكثرته النظر وتظاهر الأدلة ولا يلزم من قبوله النقص والزيادة أن يكون شكاً وكفراً كما قال أبو حنيفة (قوله انه المشهور) أى المشهور عنه لا مشهور مطلقاً أى أن المشهور عنه هو قوله الاول كما أفاده ثم (قوله على الاعمال) أى على ما يعم الاعمال أى على الثلاثة التى الاعمال جزء منها هذا هو الموافق لما تقدم

فيكون فيها أى الاعمال
(النقص وبها الزيادة)
مأذكره من زيادة الايمان
ونقصانه باعتبار الثمرات هو
مذهب جماعة أهل السنة
من سلف الامة وخلفها
وهو آخر قول مالك وكان
أولا يقول يزيد ولا ينقص
وظاهر كلام بعضهم انه
المشهور واطلاق اسم
الايمان على الاعمال

موفق عليه عند الحق قول تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم (٣٢) أجمعوا على أن المراد صلاتكم ثم أنشأ

إلى الفائدة الثانية بقوله (ولا يكمل) قيل معناه لا يصح (قول الإيمان) وهو التلفظ بالشهادتين (الا بالعمل) أي بعمل الجوارح وما ذكره مبني على القول بأن العمل داخل في حقيقة الإيمان وقيل الكمال في كلامه على ظاهره وهو مبني على القول بأن العمل غير داخل في حقيقة الإيمان وهو ما ذكره أول الباب وعليه إذا عمل كان إيمانه كاملا منحياله من النار وإذا لم يعمل صح إيمانه وكان غير كامل ثم أشار إلى الفائدة الثالثة بقوله (ولا يكمل) بمعنى لا يصح (قول ولا) (عمل) صحيح مما هو مقتضى نية (الابنية) أي قصد وانما قيدنا بقولنا ما هو مقتضى نية لان من الأقوال والأفعال ما لا يقتضى نية كزوال النجاسة ورد الودائع والمغصوب والاذان وقراءة القرآن ثم أشار إلى الفائدة الرابعة بقوله (ولا) أي ولا يكمل بمعنى لا يصح (قول ولا عمل ولا) (نية) الاموافقة السنة النبوية

الأنه ينفيه الاستدلال بالآية فان الذي فيها اطلاق الايمان على الاعمال فقط الآن يقال انه استدلال في الجملة (قوله عند أهل الحق) ظاهره ان فيه خلافا عند غيرهم وانظروا (قوله قيل معناه) لا يهمل هذا الجمل باطل لانه عين مذهب المعتزلة فلا يناسب الجمل عليه بل الصواب ابقاء العبارة على ظاهرها من أن العمل شرط كمال (قوله قول الإيمان) أي القول المنسوب للإيمان من نسبة الجزء للكل (قوله وهو التلفظ بالشهادتين) أي أو ما يقوم مقامه فالحجج واردة بالتلفظ بها حركة اللسان (قوله داخل في حقيقة الإيمان) أي أصل الإيمان أي الإيمان الذي به النجاة من العذاب المخلد (قوله وقيل الكمال) هذا هو الصواب (قوله غير داخل في حقيقة الإيمان) أي الإيمان الذي به النجاة من العذاب المخلد فلا ينافي أنه داخل في حقيقة الإيمان الكامل (قوله منحياله من النار) أي بحيث لا يدخلها أبدا وقوله صح إيمانه أي فلا يخلد في النار (قوله صحيح) الأولى اسقاطه لان قوله لا يصح مسلط عليه فالتقدير ولا يصح عمل الابنية فلامعنى لقوله صحيح (قوله كزوال النجاسة) ورد الودائع والمغصوب مثال للفعل والمغصوب معطوف على الودائع وهو جمع غصب والمراد به المغصوب (قوله والاذان وقراءة القرآن) مثال للقول وذكر الفقيه سند أن الاذان لا بد فيه من النية ولم نرم من نقل غيره كما قاله عجم أقول ولا يخفى ان حل النية على القصد لا يناسب لان هذا الجمل من باب الفروع ولم يكن الكلام فيه فالمناسب أن يحصل على الاخلاص أي لا يصح قول ولا عمل الا باخلاص فقد قال الفساحي في بعد قول المصنف الابنية مانصه أي خلاصة لله عز وجل والاجماع على أن الاخلاص في العبادات فرض وهو ان يتبدى الاعمال لله فان ابتدأ العمل لغير الله فسد باتفاق فاذا ابتدأه الله وأحب أن يحمد عليه فلا يضره ذلك واذا ابتدأه الله ثم اطلع عليه فأنعم لغير الله ولم يدفع ذلك من قلبه فما بعد يبطل باتفاق وما قبل قولان والمشهور البطلان وأما اذا دفع ذلك فلا بطلان باتفاق أه ملخصا (قوله السنة النبوية) أي شريعته أي أحكامه التي دل عليها الكتاب والسنة بمعنى أقواله وأفعاله وغيرهما والاجماع والقياس فالوصف بقوله النبوية كاشف وأن أريد بها أي بالسنة الطريقة كان مخصوصا (قوله فيما جاء به) لا يخفى ان ما جاء به هو سنة فهو ظاهر في موضع الضمار والتقدير وموافقتها اتباعه فيها أي العمل بمقتضاها ومعنى ما جاء به أي صريحها والاتباع السلف الصالح اتباعه فيما جاء به فيها جاء به ضمن الان تلك الأحكام التي ظهرت على أيديهم انما استنبطوها مما جاء به صريحا أو ضمنيا احتج إلى قوله وأتباع السلف الصالح فلم أريد بما جاء به صريحا

واتباع لساف الصالح قال
 تعالى وما آتاكم الرسول
 فخذوه وما نهاكم عنه
 فانتهوا وقال عليه الصلاة
 والسلام عليكم بسنتي
 وسنة الخلفاء الراشدين
 من بعدى الحديث وثبت
 بذلك أن يكون القول
 والعمل يجب أن يكونا
 معروضين على السنة
 فما وافقها فهو المطلوب
 وما خالفها لم يلتفت اليه
 وكان مذهب أقربياءنا
 (و) ما يجب اعتقاده (أنه)
 لا يكفر أحد بدين من أهل
 القبلة أى الاسلام (ك)
 ما قاله هو مذهب جميع
 أهل السنة سلفا وخلفا
 خلافا للخوارج حيث قالوا
 كل ذنب كبيرة وكل كبيرة
 محبطة للعامل وتركها
 كافر وخلافا للمعتزلة حيث
 قالوا كل كبيرة محبطة
 للعامل وتركها له منزلة بين
 مرتين لا يسمى مؤمنا
 ولا كافرا وإنما يقال له
 فاسق وهذا بناء منهم على
 تحسين العقل وتقييده

الآن تلك الاما ظهرت على أيديهم نسبت لهم (قوله وأتباع الساف الصالح)
 قد ظهر مما قررنا ان الواو بمعنى أو (قوله قل تعالى الخ) دليل لا قول وقوله وقال
 صلى الله عليه وسلم دليل لا سافى الا ان الدليل أنه من المذموم لان الساف الصالح
 أعم من الخلفاء الراشدين (قوله الحديث الخ) تمامه المذهبين عضوا عايمها بالتواجد
 وأياكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة ورواه أبو داود والنسائي في الاضراس
 والخلفاء الراشدون هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي (قوله والعامل برأيه) ما يشمل
 النية (قوله فساوافتها) أى فأتى شئ من قول أو عمل وافقها فهو المطلوب (قوله)
 أو قريبا منها) أى وهو المذكور وخلاف الاولى (قوله بدين من أهل)
 بدين أى ذنب يبقى معه الايمان فالدين المخل بالايمان يكفر به لانه حينئذ ليس
 بمسلم أى كرمى معصفا بقدر وكن يعتقد ان الله جسم كالأجسام وأما من يعتقد
 انه جسم لا كالأجسام فلا يكفر الا أنه عاص لان المولى سبحانه وتعالى ليس بجسم
 (قوله أى الاسلام) صلى أولم يصلى (قوله سلفا وخلفا) اخترض بأن ابن حبيب وابن
 عبد الحكم وغيرهما يقولون بكفر تارك الصلاة عمدا أو تفريطا وكذا الزكاة
 والصوم والحج نقلت والشارح في التحقيق (قوله للخوارج) قال في التحقيق ومنهم
 أى ومن المبتدعة الخوارج الذين يخرجون عن الامام العادل وينكرون أمره ولا يتبعونه
 وأول من سمي بذلك الخارجون على عثمان بن عفان وعلي بن أبى طالب رضى الله
 عنهم ما (قوله كل ذنب كبيرة) أى فيقولون ان مرتكب الكبيرة والصغيرة
 كافرا وأنه لا واسطة بين الايمان والكفر حتى ياقوله عز وجل ومن لم يمسك
 بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون وغيرها والجواب انها متروكة للخوارج خصوص
 القاطعة على ان مرتكب الكبيرة ليس بكافر (قوله وخلافا للمعتزلة) سبب
 تسميتهم بذلك ان رئيسهم واصل ابن عطاء اعتزل مجاس الحسن البصرى يقول
 ان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المنزلة بين المرتين فقال الحسن
 اعتزلنا واصل فسموا معتزلة وهم سموا أنفسهم صحاب العدل والتوحيد لقوله
 بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصى على الله عز وجل ونفى الصفات القديمة
 (قوله وهذا بناء منهم الخ) أى وقد تقرروا بطلان ولو سلم ذلك فالقول لا يوجب أحباط
 خدمة العبد لسيده مائة مرة بترك واحدة في الشاهد فكذلك في الغائب ولان الذنب
 لو كان الامرا عليه محبطا لاطاعات لوجب ان لاتصع معه طاعة كالردة والخروج
 عن الملة وذلك خلاف الاجماع لان الغائب وشارب الخمر تصح صلاته وصومه وجهه
 ويترحم عليه قال في شرح العقيدة ويردعايمهم أيضا موجه كقول العقل يجعله

واسطة بين المسلم والكافر دون أن يجعله كافرا كالخوارج أو يبقى مسلما كاهل السنة (قوله أى أرواح الشهداء) تبع ابن عطية حيث قال ولا خفاء في موتهم وإن أجسادهم في التراب وأرواحهم كأرواح سائر المؤمنين وإنما فضلوا على غيرهم بالرزق في الجنة من وقت القتل حتى كأن حياة الدنيا دأمة لهم إلا أنه مردود بأن المتصف بالحياة أجساد الشهداء وإن حياتهم حقيقة كما هو ظاهر الآية الشريفة وعليه الجمهور لكن حياتهم ليست بحياتهم في الدنيا كما قال بعضهم من أن الإجماع على أن أجسادهم لا يعود إليها الحياة على ما كانت عليه في الدنيا والحاصل أن تلك الحياة لا تمنع من إطلاق اسم الميت عليه بل حياة غير معقولة للبشر فتدبر (قوله كلمة الله) أى من غير ارتكاب مؤثم لأنهم المجاهدون شرعا قال عجم وأما من قتله الكفار وقد قاتل لأغنية ونحوها فلا تكون له هذه الخصصة وقد ذكر نحوه الشاذلي قبل هذا المحل اه كلامه أقول وبعضهم الحق بهم من قاتل لغرض دينيوى ذاهبا إلى أن إرادة الغنيمة أو الوقوع في المعصية لا ينافي حصول الشهادة (قوله في جهاد الكفار) بدل من قوله في سبيل الله بدل بعض لأن سبيل الله بمعنى طاعة الله وهى أهم من جهاد الكفار (قوله أى في جنة ربهم) أى فليست العندية مراداً منها ظاهرها (قوله يأكلون ويشربون) أى فالأرواح تتلذذ تلذذا جسمانيا كما قاله ابن العربي في كتاب سراج المريدين يجوز أن تدع الروح في جوف طير أو تكون على هيئة الطير ويصل إليها الغذاء وإن كانت ودیعة في جوفه إلى أن قال ويمكن هذا خصوصا بالشهداء نقله السيوطي ثم نقل السيوطي أيضا ما نصه وقد نقل ابن العربي في شرح سراج المريدين إجماع الأمة على أنه لا يجعل الأكل والشرب إلا للشهداء اه بل قال العلامة الرملي في فتاويه بناء على أن الحياة باعتبار الجسم فيما يظهره الانبياء والشهداء يأكلون في قبورهم ويشربون ويصلون ويصومون ويحجون ووقع الخلاف في نكاحهم نساءهم وبناتهم على صلاتهم ووجهم ولا كلفة عليهم في ذلك بل يتلذذون وليس هو من قبيل التكليف لأن التكليف انقطاع بالموت بل من قبيل الكرامة لهم ورفع درجاتهم بذلك اه وفي السر المصون لسيدى أبى المواهب الشاذلي أن الشهداء ينكحون فانه قال أخبر سبحانه عن الشهداء بأنهم أحياء عند ربهم يرزقون ووجه أهل العلم على حقيقة أنهم يأكلون ويشربون وينكحون حقيقة وقال غير هذا صرف الآية عن ظاهرها من غير ضرورة تلجئ إلى ذلك وقوله ينكحون لم يقيد بنساءهم كما قال الرملي ذكره عجم وقد علمت مما تقدم ما تنتبه به الشهداء وأما غيرهم فأنما ينعم بغير الماء كل والمشراب

(و) ما يجب اعتقاده (أن الشهداء) أى أرواح الشهداء جميع شهيد وهو من قتل في سبيل الله في جهاد الكفار لا على كلمة الله تعالى (أحياء عند ربهم) أى في جنة ربهم (يرزقون) من كل ما يرزق الأحياء يأكلون ويشربون الذين قتلوا في سبيل الله أموالا بل أحياء عند ربهم يرزقون

بأن يملأ عليه قبره خضرا ويسمعه فيه كقوله لا تقضى (قوله لان ارواحهم الخ)
 أى اولانهم شهد لهم بالجنة اولان دمه يشهد له يوم القيامة بفعيل بمعنى مفعول
 (قوله أحضرت) أى الامن عليه حقوق من حقوق الآدميين وكان لا يجب على
 السلطان قضاؤه فان روحه تهبس عن الجنة هذا خلاصة كلام القاتنى (قوله دار
 السلام) أى الجنة سميت بها السلامة أهلها عن كل ألم وافية ولان خزية الجنة
 يقولون لاهاها سلام عليكم طبعهم هذا ما ذكره بعضهم فى وجه التسمية والظاهر
 انه لم يقصد خصوص الجنة المسماة بدار السلام وربما يدل عليه قوله بعد لا تصل
 الى الجنة نعم يسأل ويقال فى أى جنة من الجنان مقرهم (قوله بخلاف غيرهم
 الخ) لا يخفى ان هذا يدل على ان ارواح المؤمنين غير الشهداء انما ترى مقعدها
 فى الجنة وهمى فى قبرها أو حيث شاء الله ولا تدخل الجنة كذا ذكر عجي أقول ولا يخفى
 ان هذا الخيال لما وقع فى كلام بعضهم ان ارواح السعداء أى ولو غير شهداء
 فى الجنة الا ان يجاب بأن قوله بخلاف غيرهم أى كل المغايرين فلا ينافى ان بعضهم
 فى الجنة (قوله فالشهيد الخ) لا يخفى ان هذا يفيد أن فعيل بمعنى فاعل الا أنه
 لا يناسب المفعول عليه الذى هو قوله لان ارواحهم الخ لانه يفيد ان فعيل بمعنى
 مفعول فلو اتى ما ذكره كان أفضل ليفيد أنه يصح كل من الامرين (قوله منها الخ)
 أى ومنها الامن من الفزع الا كبر يوم القيامة ومنها ان يتوج بتاج الكرامة
 يوم القيامة ومنها أنه يشفع فى اثنين وسبعين من أقاربه (قوله ان الله يغفر
 لهم فى أول الملاقاة الخ) أى ملاقة العدو وظاهره كظاهر كلامهم والحديث
 كل ذنب صغيرة أو كبيرة أى الاحقوق الآدميين كما ذكره القاتنى عن
 حديث وهو يغفر للشهيد كل ذنب الا الدين والمراد حقوق الآدميين كما قال
 رحمه الله ورأيت فى ذلك ما يعالين كتب على مسلم ثم قال أى القاتنى غير انى لم أقف
 على مقتضى هذا الظاهر مصرح به لاحد غير ما قاله الجلال ونص الجلال قلت
 وعندى ان مقصود الحديث الاخبار بأن هذا الفعل أعنى قتل المؤمن الكافر
 يكفر ما مضى من ذنوبه كلها كبائرها وصغائرها دون ما يستقبل منها فان مات
 عن قرب أو بعد مدة وقد سد فى تلك المدة لم يعذب وان لم يسدد أو خذ بما خذاه
 بعد ذلك لا بما قبله لانه قد كفر عنه اه قال القاتنى فاذا قال بأن قتل المسلم
 كافرا يكفر ذنوبه الصغائر والكبائر فليقل بأن المسلم الذى أراق الكافر دمه يكفر
 ذنوبه الصغائر والكبائر من باب أولى وقد قيل فى الحج انه يكفر الكبائر فتكون
 مستثناة من قوله الكبائر لا يكفرها الا الذنوب اه وقال عجا ناولا عن حديث

سموا شهداء لان ارواحهم
 أحضرت دار السلام
 بخلاف غيرهم فان ارواحهم
 لا تصل الى الجنة فالشهيد
 بمعنى الشاهد أى الحاضر
 للجنة وخصوا بأشياء منها
 ان الله يغفر لهم فى أول
 الملاقاة

شهيد البرية فغفر له كل ذنب الا الله بن والامانة وشهيد البصرة فغفر له كل ذنب والدين والامانة اه (قوله وان الارض لانتا كل اجسادهم الخ) اهلم ان هذا ليس خاصا بهذه الامة لما قال القرطبي وهكذا حكم من تقدمنا من الامم من قتل في سبيل الله او قتل على الحق اه (قوله والعلاء) يعنى العاملين كما ذكره هج (قوله والمؤذنين) أى احتسابا فى الحديث المؤذن المحتسب كالشهيد المتشبه فى دمه واذا مات لم يدو فى قبره و زيد فارى القرآن العادل به ومن مات مرابعا ومن مات مطعونا صابرا محتسبا والمكثرون من ذكر الله والمحبوبون لله والصديقون قال الجلال افاضل اصحاب النبيين اه (قوله على ما قال ابن عمر) قابل فى التحقيق كلام ابن عمر هذا بقوله وقال الشيخ احمد زروق الكلا فى الارواح مندرج فى الكلام على الشهداء أى فالتكلم على وجوب اعتقاد حياة ارواح الشهداء تكلم على حياة بقية ارواح غيرهم أى فليس ذلك عقيدة مستقلة فاذا تقرر ذلك فقوله وما يجب اعتقاده أى استقلالا (قوله ارواح الخ) ظاهره ان التنعيم والعذاب لارواح فقط وهو غير مرضى تبع فيه بن حزم وابن هبيرة القائلين ان التنعيم والعذاب لارواح فقط والصواب انه ما لارواح والبدن جميعا باتفاق أهل السنة كما قال الجلال تبعا لشيخه ابن حجر والتنعيم والعذاب اما لجميع البدن وأجزائه اما بعد اعادة الروح فيه كما ذكره بعضهم واما لانه يجوز أن يخلق الله فى جميع الاجزاء أو بعضها نوعا من الحياة قدر ما تدرك به ألم العذاب أولذة التنعيم وهذا لا يستلزم اعادة الروح فى بدنه ولا أن يفرك ويضطرب أو يرى أثر العذاب عليه كما ذكره آخرون ويمكن الجواب عن المصنف بأنه انما أسند التنعيم والعذاب لارواح لما تقرر من أنها متصلة بالاجسام فيلزم من تنعيم أو تعذيب الارواح تنعيم أو تعذيب الاجساد ولا يختص تنعيم القبر بمؤمنى هذه الامة كما قال القرطبي كما لا يختص بالمكلفين كما أفاده اللقاني (قوله أى أهل الجنة) أى ولو بعد العذاب واعلم أن السعادة الموت على الاسلام فتفسيرها بالجنة تفسير الشئ بلازمه والشقاوة الموت على الكفر (قوله محسنهم ومسيهم) قال عجمي بعيد كغيره من شراح الكتاب ان المؤمن العاصى لا يعذب فى قبره أى لقول المصنف ناعمة وهو خلاف ظاهر حديث انه ما يعذب انما وما يعذب ان فى كبير وغيره من الاحاديث الدالة على عذاب القبر والحق ان المراد بأهل السعادة الناجون من المؤمنين من العذاب وأما من لم ينبغ فيعذب فى قبره فان عذاب القبر لئن أراد الله تعذيبه من المؤمنين ثابت بالدلالة الصحيحة فنحل أهل السعادة على المؤمنين المحسن والمسيء وحمل أهل الشقاوة على الكافرين

وان الارض لانتا كل
اجسادهم كالانبياء والعلماء
والمؤذنين وانهم لا يسألون
فى قبورهم — وما يجب
اعتقاده على ما قال (ع)
قوله (وارواح اه — ل
السعادة) أى أهل الجنة
وه — المؤمنين محسنهم
مسيهم

كافي الحسن وتنت فيه نظار فان قلت قول الشارح أي منعمة برؤيته المقعدها الخ
 قد فسر الطيبي بالتبشير بالجنة وهذا يجري في المؤمن مطلقا نعم ما قاله الشارح
 قالت قال ع لا يصح له هذه من المارة ولانه لا فائدة لتقييد بقوله الى يوم يبعثون
 فالخاص من هذا كله حل اهل السعادة على المؤمن الطائع وحل اهل الشقاوة
 على الكافر وحده. ثم يكون المصنف ساكتا عن المؤمن العاصي ولا يلزم على ذلك
 شيء اه كلام ع اقول لا مانع من حمل الرؤية على حقيقة نفسها وتفسير الطيبي
 ليس بلازم ويبدل عليه ما ذكره قريبا فكلام الشارح صحيح (قوله أي غير فانية)
 قال ع هذا ما استظهر السبكي فهي مما استثناء بقوله لا من شاء الله (قوله ليس
 بفناء محض) أي ليس ما يتبسط فناء محض أي الروح وقوله وانما هو أي الموت
 انه قال أي للروح من حال وهي كونها قارة في الجسم الى حال وهي كونها حالة
 في البرزخ (قوله برؤيتها الخ) أي رؤيتها في الزيادة والعشي فقط كما في الحديث
 ادامات أحدكم عرض عليه مقعده بالغداة والعشي الخ لكن هل المراد بعرض
 مقعده في الغداة والعشي غداة كل يوم وعشية كل يوم الى يوم القيامة
 أو ان المراد به غداة يوم واحد وعشية يوم واحد وعليه فلا يتم المؤمن في قبره الا يوما
 واحدا ولا يعذب الكافر فيه الا يوما واحدا الاحتمالان ذكرهما في حاشية المجموع
 اقول وقول المصنف الى يوم يبعثون يقوى الاحتمال الاول قال بعضهم ثم ان ظاهر
 الاحاديث تدل على ان المقعد الذي يعرض عليه مقعده حقيقة لا مثله وكلام الطيبي
 يفيد أن الذي يعرض عليه مثله اه والذي ينبغي المصير اليه الاول اذ لا مانع
 ويمنعه ذكر بعضهم ما حاصله ان المؤمن الذي اراد الله تعذيبه انه بعد ان يعرض عليه
 مقعده من الجنة يحتمل أن يعرض عليه مقعده من النار فيقال له هذا مقعدك
 من اول وهلة حيث عصيت ثم اقول ايضا وظاهر عبارة الشارح ان التنعيم ليس
 الا برؤية المقعد في الجنة وليس كذلك بل من نعيمه كما افاده اللقاني توسيعه فقد
 ورد انه ينعم للزمن في قبره سبعون ذراعا في مثلها وفي أخرى مد البحر وفي أخرى
 ان القريب يفسح له فيه الى بلده ومن نعيمه جعل قنديل فيه واملاؤه خضرا وفتح الخاء
 وكسر الصاد والمراد انه يملأ عليه ذمام غضة ناعمة اه وظاهر ان هذا الذي ذكره
 اللقاني في المؤمن الطائع لا في مطلق مؤمن بخلاف رؤية المقعد في الجنة ففي كل
 مؤمن ولو عاصيا (قوله الى يوم يبعثون) ظاهره ان ذلك التنعيم وهو رؤية المقعد في
 الجنة ينقطع في الموقف والظاهر ان التنعيم بالقنديل ونحوه منقطع ايضا في الموقف
 بنم وينم بينهم آخر (قوله من انواع العذاب) لا ينبغي ان هذا جاع ظاهره انه يعذب

باقية أي غير فانية اذ الموت
 ليس بفناء محض وانما هو
 انتقال من حال الى حال
 (ناعمة) أي منعمة برؤيتها
 لمقعدها في الجنة (الى يوم
 يبعثون) أي الى يوم القيامة
 (وأرواح اهل الشقاوة)
 وهم الكفار (معدية)
 برؤيتها لمقعدها في النار
 وغير ذلك من انواع العذاب

جميع لا ينوع ولا يتوعدن وهل الانواع في الكفار منه أو انها مختلفة قوتها ونوعها
 بحسب الكفار فبعض ذلك الى الله تعالى (قوله الى يوم الدين أى الى يوم اقيامة)
 أى ما عدا يوم الجمعة وليأتها جميع شهر ررمضان وما بين التفتين كقوله
 النسفي في بحر الكلام ان الكفار يرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وليأتها جميع
 شهر ررمضان وما قاله مجاهد ان الكفار مجمعة أى بين التفتين يحدون فيها
 طم اليوم فاذا أصبح أهل القبور قالوا يا ربنا أو أمانا المؤمن العاصي فقد قال النسفي
 انه يرفع عنه ليلة الجمعة ويومهائهم لا يعود اليه الى يوم اقيامة واذا مات يوم الجمعة
 أو ليلة يساويكون له العذاب ساعة واحدة قال عجمي قال شيخنا وهذا يدل على ان عصاة
 المؤمنين لا يعذبون سوى جمعة واحدة أو دونها وانهم اذا وصلوا الى يوم الجمعة انقطع
 ثم لا يعود قال وهو يحتاج لدليل قات وحديث جيد فيدان من مات يوم الجمعة أو
 ليلة لا يعذب ويتأد منه ان لا يعود اليه العذاب فهو يوافق ما للنسفي في عدم
 العود اه المقصود من كلام عجمي أقول ولا يخفى ان هذا يخالف ما نقل عن ابن
 القيم من ان عذاب القبر قسمان دائم وهو عذاب الكفار وبعض العصاة ومدة طوع
 وهو عذاب من خفت جرائمهم من العصاة فانهم يعذبون بحسب انهم يرفع عنهم بدعاء
 أو صدقة أو غير ذلك اه قلت ويمكن الجواب بان حديث جيد وهو انه صلى الله
 عليه وسلم قال ما من مسلم أو مسلمة يموت ليلة الجمعة أو يومها الا وفي عذاب القبر
 وقنة القبر ولقي الله ولا حساب عليه وجاء يوم القيامة ومعه شهود يشهدون له
 اه واراد في بعض العصاة وهو من مات ليلة الجمعة أو يومها ويحمل قول النسفي ثم
 لا يعود على بعضهم لا كاهم ويحمل كلام ابن القيم على بعض آخر فيلزم ما قاله العلماء قديمة
 قال تت قوله الى يوم يبعثون مع قوله الى يوم الحاخيرة بينهم ثلاثة من المعنى ان هذا
 العذاب المخصوص الى يوم البعث فاذا جاء يوم البعث عذب عذابا آخر (قوله وهي
 مرادفة الخ) ومقابل هذا الصحيح ما قاله ابن حبيب هما شيان فالروح هو النفس
 المتردد في الانسان والنفس هي التي يقال لها جسد مجسدة لها دان ورجلان
 وحيثان وراس وانها هي التي تلتذ وتفرح وتسلم وتحزن وانها التي تتوفى
 في المنام وتخرج وتشرح وترى الرؤيا الخ كلامه (قوله مخلوقة) تفسير لقوله محدثة
 (قوله باجماع أهل السنة) لا يخفى انه ليس المراد بأهل السنة ما ظاهرا المعترلة لانهم
 يوافقون على ان الارواح حادثة فزاده هنا أهل السنة الاسلاميون لان المخالف
 في ذلك كافر الذين هم الزنادقة كما اشار له تت (قوله على قولين مشهورين)
 الاول جزم به ابن حزم بدعي اقبه الاجماع واستدل بحديث اسناده ضعيف جدا

(الى يوم الدين) أى يوم
 القيامة والارواح جميع
 روح وهي مرادفة للنفس
 على الصحيح وهي محدثة
 مخلوقة باجماع أهل السنة
 واختلف هل هي مخلوقة
 قبل الجسد أو بعده على
 قولين مشهورين

وهو ان الله تعالى خلق ارواح العباد قبل العباد بالفي عام فالتمايز فيها اختلف
وماتنا كرمها اختلف واستدل القاني بخبر ابن مسعود ان احداكم يجمع خلقه
في بطن امه ثم يرسل اليه الملك فينفخ فيه الروح واجيب بالفرق بين نفخ الروح
وخلقها فالروح مخلوقة من زمن طويل وارسلت بعد تهيؤ البدن مع الملك
لادخالها في البدن كما ذكره انت اذا قرر ذلك فقول الشارح قبل الجسد أي قبل
جنس الجسد وقوله أو بعده أي بعد جسدها المعين لها (قوله - حقيقة ما غيره - لمومة)
أي لكل أحد بدليل وقوله وهي مما استأثر الله بعلمه ولذلك سبب الامساك
عن الخوض في حقيقة تها بالجنس والنوع فلا ينبغي التسكام عنها بأكثر من أنها
موجودة وهذه الطريقة هي المختارة كما له القاني نعم فتعني الاستثارة كان
يجب الامساك لا بسبب وقيل انها جسم لطيف مشتبك بالاجسام الكثيفة
اشتباك الماء بالعود الاخضر قاله امام الحرميين وقيل غير ذلك (قوله وهي مما استأثر
الله بعلمه) أي فلم يطلع عليها نبي ولا ولاي ولا ملك قال القاني والحق كما قال بعضهم
ان الله تعالى لم يقبض نبيه حتى اطلعه على كل ما مهمه عنه الا أنه أمره بكنم بعض
والاعلام بعض (قوله ومقر الروح في حال الحياة الخ) الصواب عدم الجزم بكونها
في محل مخصوص من البدن كما افاده العلماء وان جزم الغزالي بان محلها القلب
ولذلك قال القاني والحق على ما ريق الوقف أي الوقف عن محل استقرارها
وعلى طريق التعيين تجري هذه الاقوال أي كونها محلها البطن أو قرب القلب
أو بالقلب ثم قال القاني والصواب أن محلها الجسد كله اه أي ان مرادنا على طريق
التعيين (قوله في الجنة) لم يبين أي جنة والذي يأتي على ما تقول من أن ارواح
المؤمنين تصل الى عليين وأن تكون ارواح الانبياء في أعلى عليين لا هم أعظم
(قوله في حواصل طيور الخ) في بمعنى على كقوله ولا ما ينكم في جذوع النخل أو لا مانع
من بقائها على ظاهرها ويرسها الله تعالى حتى يكون أوسع من الفضاء فان قلت
كيف يصل لها الغذاء وهي فيها على هذا قلت من خلقها كما ذكره ابن العربي
وبذلك اندفع ما يقال انها اذا كانت في الحواصل تكون محصورة (قوله على
أفنية القبور) أي لا على الدوام والافنية جمع فناء مثل كتاب الوصيد
وهو سعة امام البيت وقيل ما تله من جوانبها فانه في المصباح والمراد هنا ما حول
القبر وقيل انها في البرزخ عند آدم عليه السلام في سماء الدنيا ويبدل عليه حديث
الاسماء حين رأى صلى الله عليه وسلم عن عيسى آدم أهل السعادة وعن يساره
أهل الشقاوة وفي الهداية لمسكى أن ارواح الكفار في معين وهي الأرض السابعة

حقيقة تها هي معلومة على
ما قاله ابن عباس وأكثر
السلف وهي مما استأثر
الله بعلمه ومقر الروح في حال
الحياة القلب وبعد الوفاة
تختلف فيها آثار ارواح الانبياء
عالمهم الصلاة والسلام
في الجنة وأرواح الشهداء
في حواصل طيور خضر
تأكل من ثمار الجنة
وتشرب من سورها من
أرواح المؤمنين على أفنية القبور
وتسبح حيث شاءت

السفل وقال ابن جرار روح المؤمنين في عليين وأرواح الكفار في سبعين وقيل
 من القبر إلى عليين لأرواح أهل السعادة أقول حامدا المولى بمكر الجمع بين تلك
 الأقوال بالقول الأخير وخاصة أن من قال بالافنية أي قد تكون على الافنية وتجول
 في الماكوت فمنهم من يصل إلى عليين ومنهم دون ذلك ويكون قوله في الحديث
 عن عيسى آدم أهل السعادة أنها اجتمعت اذ ذاك هن عيسى أو انهن في حذاء عيسى
 وإن لم تكن كلها مستقرة في سماء الدنيا وكذا يقال في أهل الشقاوة وخلاصته
 أن أرواح أهل السعادة تنفوت في جهة العلو إلى أن تصل إلى عليين وأرواح أهل
 الشقاوة تنفوت إلى جهة السفل إلى سبعين وربما يدل عليه ما قاله الشارح
 في تحقيق المباني ونصه قال شعبة الخافظ والحاصل أنه ليس للأرواح سعيدها
 رشفة قهامة مترواحا وكلها على اختلاف محلها وتباين مقارها أتم حال
 بأجسادها في قبورها يحصل لهم من النعيم أو العذاب ما كتب لهم اه (قوله وما يجب
 اعتقاده الخ) فلو أنككره هذا الواجب وهو سؤال الملكين فهو مبتدع فان لم يتب
 لم يقبل ويضرب كما قاله ابن الحجاج (قوله أن المؤمنين الخ) ظاهره شموله لكل
 مؤمن ولو من الجن وهو كذلك فقد جزم به السيوطي معلا ذلك بتكليفهم وعموم
 أدلة السؤال وجزم ابن عبد البر باختصاص السؤال بهذه الامة وقال عجم والصحيح
 أن السؤال خاص بهذه الامة دون غيرهم من الامم والقول بأنه شامل للامم
 السابقة أي قول ابن القيم القائل كل نبي مع أمته كذلك غير صحيح (قوله المراد به)
 أي بالافتتان المتأخذه من قوله يقتنون (قوله سؤال الملكين) لا يخفى أنه لا يطابق
 قوله أي يختبرون لأنه الامتنان وهو حاصل بالسؤال لأنه نفس السؤال ففي
 العبارة تسمع (قوله منكروني كثير) سيما بذلك لأن خلقهم لا تشبه خلق أحد
 من المخلوقات بل لما خالق بديع وليس في خلقهم ما أنس للناسطين فقد ورد
 في الحديث انهما أسودان أزرقان أعينهما كالبرق وصوتهما كالرعد اذا تكلما
 خرج من أفواههما النار قال العلماء جعلهما الله تكملة للمؤمنين وهما كالسكاكين
 يسد كل واحد منهما ممرزة لو وضعت على جبال الدنيا لذابت منها وقد ورد في ذلك
 أحاديث منها أن المؤمن اذا مات اجلس في قبره فيقال له من ربك وما ديتك ومن
 نبيك فيقول ربى الله ودينى الإسلام ونبي محمد فيوسع الله في قبره وأما الكافر
 اذا دخل في قبره اجلس قيل له من ربك وما ديتك ومن نبيك فيقول لا أدري
 فيضيق عليه قبره ويغيب فيه وفي رواية أخرى يضرب بمطارق من حديد ضربة
 فيصبح صبيحة يسبحها من بليه الا لثقلان وأعلم أن السؤال مختلف بحسب الأشخاص

(و) مما يجب اعتقاده أن
 المؤمنين يقتنون أي
 يختبرون (في قبورهم المراد
 به) باجماع العلماء سؤال
 الملكين منكروني كثير
 ونكبر فقول الشيخ
 (وبسألون) تفسير يقتنون
 ودليل ما قال قوله تعالى
 (يشتب الله الذين آمنوا
 بالقول الثابت في الحياة
 الدنيا

فمنهم من يسألونه معا ومنهم من يسأله أحدهما (قوله وهو لا اله الا الله) أى مع محمد
رسول الله أو بما يقوم مقام ذلك كما أفاده عجم (قوله السؤال في القبر) أى جواب
السؤال في القبر فلا بد من حذف ذلك المضاف (قوله وهو كذلك) عند ابن عبد البر
واعتمد السيوطى (قوله وقال القرطبي وابن القيم) يسأل وصحبه بعضهم فلا
يذهبى الشك في سؤالهم كما صرح بذلك بعض لان السؤال فتنة وعذاب وهم بذلك
أخرى من المسلم (قوله ان المناق يسأل) أى فالمراد بالمؤمنين ولو ظاهرا (قوله خرج
مخرج الغالب) أى أو يقال قبر كل انسان مكانه الذى حل فيه كما أفاده ت (قوله
لامفهوم له) الاولى الاتيان بالغاء التفرعية (قوله تفرقت اجزائه) أى كما ظاه
الغيا كهانى من أن من تفرقت اجزؤه لا بعد ان يخلق الله تعالى الحياة في الاجزاء
أى ويعيده كما كان كما قال القرطبي وحاصل ذلك ان سؤاله بعد دمج اجزائه
لا في حال تفرقتها (قوله منهم الشهداء) ولو شهداء آخرة فقط أى ومنهم الانبياء
والمرايطون والميت بالطاعون أو في زمنه ولو بغير طعن صابر محتسب والميت
ليلة الجمعة ويدخل بزوال شمس الخميس ويومها والملائكة وقارىء سورة تبارك
المالك كل ليلة وقارىء سورة الاخلاص في زمن موته وتوقف الغيا كهانى في أهل
الغربة والمجانين والبله وفي الاطفال قولين قال الاعاني وأقول الحق عندى في مسئلة
الاطفال الوقف اذ ليس فيها خبر مقطوع به اه (قوله وعن بعضهم) كلامه
يؤذن بضعفه وفي كلام السيوطى وشاوحه ما يفيد اعتماده لقوله عن جماعة
من التابعين ولا مجال للرأى فيه وقيل ثلاثا فالاقوال ثلاثة قال شارح السيوطى
وحكمة اشلاث أو السبع ان الشارع صلى الله عليه وسلم فاطر اليها فما أمر
بتكريره فهو في الغالب ثلاثا فاذا أراد المبالغة في تكريره كرر سبعاً وولما كانت
هذه الفتنة أشد شىء يعرض على المؤمن جعل تكريره سبعاً لانه أشد نوعي التكرير
وأبلغه وفيه مناسبة أخرى وهى أن الحساب يقع في الموقف على سبع فاطر
ويروى سبع عقبات فكان السؤال في القبر في سبعة أيام على نطق السؤال
في الموقف في سبعة أمكنة اه (قوله والمناق) زادت والكافر قال ابن ناجي
ولا غرابة في سؤاله مرة واحدة للجم الغفير في أقاليم مختلفة فيجبل لكل واحد
اه المخاطب دون غيره ويحجب الله سمعه من مخاطبة الموتى لهم (قوله صباحا) الظاهر
ان المراد أربعين يوماً ووقع التعبير به أى باليوم مرارا في عبارة شارح السيوطى
وذكر السيوطى انه لم يقف على تعيين وقت السؤال في غير يوم الدفن (قوله لسن
ظاهرا الخبر انها تحل الخ) حاصله ان ابن حجر يقول ان الروح تعاد للبدن وقت

وهو لا اله الا الله (وفي
الآخرة) السؤال في القبر
(تنبيهات) الاول ظاهر
كلام الشيخ ان الكافر
لا يسأل وهو كذلك عند
ابن عبد البر وقيل القرطبي
وابن القيم يسأل واتفقوا
على ان المناق يسأل الثاني
قوله في قبورهم خرج مخرج
الغالب لامفهوم له لان كل
ميت يسأل قبره أو لم يقبر
تفرقت اجزؤه أولا خص
من ذلك جماعة منهم
الشهداء الثالث الاخبار تدل
على ان الفتنة مرة واحدة
وعن بعضهم ان المؤمن يفتن
سبعاً والمناق أربعين
صباحا الرابع سئل ابن حجر
هل تلبس الروح بالثمة كما
كانت فأجاب نعم لـ كن
ظاهرا والخبر انها تحل
في نصفه الاعلى الخامس
ضعطة القبر وهى التقاء
حافتيه على جسد الميت

السؤال الا انها وان عادت الى البدن لا كله بل انصفه الاعلى كما هو ظاهر احبر
 فلهذا قصد قوله في الحديث فيقعدانه فان شارح السيوطي ذكر احاديث كثيرة
 وظهر لي منها ان الظهور من هذه الكلمة (قوله لم ينج منها أحد) أي حتى الاطفال
 فمن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما في أحد من خلق الله الا فاطمة
 بنت أسد أي أم علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقيل يا رسول الله ولا القاسم
 أي ابنه قال ولا ابراهيم وكان أصغرهم انهم يستثنى من هذا العموم الانبياء
 فلا يضع طور فاذا قرر ذلك تعلم ان قوله كما ورد راجع للآسرين فاطمة بنت أسد
 ومن قرأ قل هو الله أحد فان قلت ما السر في سلامة فاطمة بنت أسد من ضغطة
 القبر قلت حصول بركة المصطفى صلى الله عليه وسلم لها كما صرح به بعضهم وذلك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل قبرها وترع قبضه صلى الله عليه وسلم وتعلل
 في لحدها ثم خرج فداؤه عن ترع قبضه وتملكه في لحدها وقال أردت ان لاتمسها الار
 أبدا ان شاء الله وان يوسع عايتها قبرها وقال ما تقدم عنه تمة يحتاج الحال اليها
 وهو ان النفسى قال المؤمن لا يكون له عذاب في القبر وتكون له الضغطة فيجيد
 هول ذلك وخوفه لما أنه تنعم بنعم الله ولم يشكر وورد عن محمد قال كان يقال ضمة
 القبر انها أمهم ومنها خلقوا فغابوا عنها الغيبة الطويلة فلما ردتوا اليها ضمتهم ضمة
 الوالدة التي غاب عنها اولادها ثم قدم عليها فن كان مطيعا لله تعالى ضمة برفق ورأفة
 ومن كان عاصيا ضمة بعنف مخطا عليه وورد أيضا وان طفلة القبر كالام الشفوقة
 يشكو اليها اليها الصداق فتعمر رأسه غمرا فيقاهذا بالنسبة للطائع وأما العاصي
 ولو مؤمنا فقد يضغط حتى تختلف أضلاعه أقول فاذا علمت ذلك يظهر لك أن ثمة
 قراءة قل هو الله أحد السلامة من الضغطة التي بها اختلاف الاضلاع وأما الضمة
 المتعلقة بالطائع فلا خوف معها كما هو ظاهر لان معها الشفقة والرأفة فيظهر من
 ذلك مخالفتها الكلام النفسى ويردح أن يقال ما وجه استثناء الانبياء الا أن يقال
 ان الخوف معها قول فلا يخلفه قد بر (قوله ومن قرأ قل هو الله أحد الخ) أخرج
 أبو نعيم في الحاشية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قرأ في مرضه الذي يموت
 فيه قل هو الله أحد لم يقن في قبره وأمن من ضغطة القبر ورجلته الملائكة يوم القيامة
 ما كفها حتى يجوز الصراط الى الجنة اه (قوله أنسهم وجنهم) سكنت عن الملائكة
 لكن المجزولى استبعد أن يكون عايمهم حقة لما يلزم عليه من التسلسل
 (قوله وكافهم) لا يخفى أن هذا جازع على تكليف الكفار بقرع الشريعة
 فان قلت ما الذي يكتبه كاتب اليمين مع أنه لا حسنة لا كافر قلت لأعلم مقالتان

لم ينج منها أحد كما أنه بر
 عليه الصلاة والسلام الا
 فاطمة بنت أسد ومن قرأ
 قل هو الله أحد في مرضه
 الذي مات فيه كما ورد عنه
 عليه الصلاة والسلام (و)
 مما يجب اعتقاده (ان علي
 العباد أنفسهم وجنهم
 وكافهم ذكره
 وأما الحرار وارفا

الاولى ان الذي يكتب هو صاحب الشمال باذن صاحب اليمين ويكون شاهدا عليه
وان لم يكتب كما قاله القرطبي الثانية ان كاتب اليمين يكتب حسنات الكافر
وان كان لا يثاب لان السكتب لا يتضمن ثواب ولا عقابا وهي لقائي مستظهر له
وأنا أقول لا مانع من كتب حسناته وثرتهما بالحقه من تخفيف عذاب غير الكافر
(قوله من وقت التكليف الخ) أما الانس فوقت تكليفهم البلوغ وأما الجن فقال عجم
انهم كافر من أول الفطرة الا ان الصواب عدم التقييد بوقت التكليف لان الصحيح
كتب حسنات الصبي دون سيئاته واستظهر رجح ان الكاتب لمسغته هو
الكاتب للكاف وهو أحد الحافقين ويحمل غيره ولا حيلة على الجنون لانه
لا عمل له يكتب (قوله يكتبون الخ) قال عجم والظاهر ان الكتابة التي تكتبها
الملائكة ليست بهذه الحروف ويدل عليه ان الغزالي ذكر عن الأوح المحفوظ
ان المكتوب عليه ليس حروفا قال وأثبتت المعلومات فيه كثرة في العقل
اه (قوله وقوله لم) اشارة الى ان كلام المصنف قاصرو يمكن الجواب بأنه أراد
بالاعمال ما يشمل الأقوال (قوله حتى المباح) أي قولاً أو فعلاً أي في كتبه كاتب
السيئات وقيل لا يكتبونه وكذا الخلاف في الصغائر المغفورة باجتناب الكبائر
والصحيح كما قال بعض الكتب وفائدة كتب المباح كما في عجم رجاء الكف عنه فانه
يعرض على الله تعالى وعرض مثل ذلك عليه لا يابق فاذا استغفر العبد ذلك ربما
أنكف عنه أقول ويقال ذلك بالاولى في الصغائر المغفورة باجتناب الكبائر (قوله
والانين في المرض) أي لما رواه العلماء انهم يكتبون كل شيء صدر منهم على وجه
القصد أو الغفول في الصحة أو المرض والانين التصويت كما يفيد المصباح
وظاهره سواء كان له معنى أم لا (قوله وجعل القلب منصوب) لانه معطوف على
المباح فان قلت ما المراد بعمل القلب قلت هو الندم والهم والعزم على ما يدل عليه
ما نقل عن سفيان بن عيينة ويأتي قريباً والظاهر ان مثله العجب وتحوه أو اول
فتدبر وحاصل ما في ذلك المقام ان ما يقع في النفس خمس مرات باجس وهو ما يليق
فيها وخطا وهو جريانه فيها وحديث نفس وهو تردد هاهنا تفل أم لا وهم وهو
ترجيع قصد الفعل وعزم وهو قوة ذلك القصد والجزم أما الثلاثة الاول فلا
كتب فيها وأما الرابعة فتفترق الحسنة والسيئة فالحسنة تكتب لكن بشرط
ان ينعمة منها مانع لا أن تركها نحو كسل والسيئة لا تكتب ولو كان أهم ما في الحرم
ثم ينظر ان تركها خوف الناس أو رياء أو كسلاً أو عدم شهرة لم يكتب له حسنة
وان تركها خوفاً من الله أو رغبة فيما عنده كتبت له حسنة وذكر جماعة كما ذكر

من وقت التكليف
(حذقة) جمع حاذق
ككاتب ونية يكتبون
أعمالهم وأقوالهم حتى
المباح والانين في المرض
وعمل القلب

لا تقا في أن من ترك عمل السيئة خوف الناس أو رياء انهم على ذلك لا تديم خوف
 الخلق على خوف الله حرام وكذلك الرياء وان فعل تلك السيئة التي هم بها كتب
 له عمل واحد سيئة واحدة والمهم مرفوع على كل حال وأما الخامس فيكتب مطلقا
 حسنة وسيئة ما لم يكن الترك لخوف الله فان تركها خشية له كتبت حسنة بالاولى
 من المهم والعزم على المصيبة وان كتب سيئة لكنه لا تساويها فعزم كل من الكبيرة
 والصغيرة لا يساوي فعلها وانما هو مطلق ذنب وسيئة أخرى والعزم على الحسنة
 يساوي المهم بها الوارد في خبر ومن هم بها ولم يعملها كتبت له حسنة كاملة أي غير
 ناقصة في عظم القدر لا التضعيف الى العشر ثم أقول والظاهر ان العزم وان ساوى
 المهم في عدم التضعيف الا أنهم ما تفاوتا في كيفية تقدير (قوله يجعل الله الخ) جواب
 عن سؤال مقدرو قوله عمل القلب الظاهر في موضع الاضمار والاصل يجعل الله لهم
 علامة هاية (قوله يميزون بذلك) ذكر باعتبار كونها بمعنى شيء لا المناسب
 أن يقول بها أي بالعلامة وتلك العلامة قيل هي رائحة طيبة تحصل عند صدور
 الحسن عن القلب ورائحة خبيثة تصدر عند صدور السيء وقد سئل سفيان كيف
 تعلم الملائكة ان العبد قدم بحسنة أو سيئة قال اذا هم بحسنة وجدوا ريح المسك
 واذا هم بسيئة وجدوا ريح النتن اه قال الهيثمي ولا يحصل بذلك تعيين
 الحسن ما هو ولا تعيين السيء ما هو فيما يظهر وان ذلك أي التعيين بالهام أو بكشف
 عن القلب وما يحدث فيه كما يقع لبعض الاولياء كذا ذكره الاقاني ثم أقول ولا تظهر
 غمرة الرائحة في المهم اذا كان بسيئة لانه لا يكتب ويمكن أن تكون الثمرة في الكتب
 حسنة اذا تركها خوفا من الله ورغبة فيما عنده فتدبر (قوله ملائكة) فاعل
 يتعاقبوه وهي لغة من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع (قوله الحديث تمامه)
 ويجمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يرج الذين باتوا في سالمهم وهو أعلم
 بهم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون
 زوام الشيخان أقول لا يخفى انه ليس في الحديث تصريح بكتب ما يصدر منه
 فلا يظهر الاستدلال به وظاهر عبارة الشارح حيث استدلل بذلك الحديث انه
 ذهب الى أنهم ما مله كان بالنوع لا بالشخص فلكل يوم وليلة ملكان فلهما أربعة
 اثنان بالليل واثنان بالنهار وعليه فلا كمال الاثنا اثنان معينان دائماً وكذلك ملكا
 النهار كما ذكره مع وقيل هما ملكان يلزمان العبد الى يوم القيامة قال بعض
 المتأخرين بعد أن ترددوا الظاهر ان ملكي الانسان لا يتغيران عليه مادام حيا
 ويوضعه قول أحد المالكين لا يخرجوا من يستغفروا خيل الست الساعات بعد عمل

يجعل الله لهم علامة على عمل
 القلب يميزون بذلك بين
 احسنه والسيئة والاصل
 فيما ذكر قوله تعالى وان
 عملكم لحافظين فكم
 كاتبين يعلمون ما تفعلون
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 في المعيين يتعاقبون فيكم
 ملائكة بالليل وملائكة
 بالنهار الحديث وانعقد
 الاجماع على ذلك

السبعة أكتب أراحنا الله منه فبئس القرين ما أقول مراقبته لله عز وجل وأقل
استحياء ولا يقال ذلك لمن يكونان معه يوما أو بعض يوم لأن ذلك خلاف لسان
العرب اه قال عجم وما تقدم من أنهم ما يجتمعان في صلاة الصبح والعصر ليس
فيه بيان وقت الصلوة قلت ورأيت للعافظ السيوطي ما يفيد أن ملائكة المنيار
تصعد في صلاة العصر وحينئذ فلا تكة الليل تكتب من هذا الوقت للغروب اه
واجتماعهم في صلاة الصبح والعصر لطيف من الله لاجل أن تكون شهادتهم لهم
بما يشهدون من طاعتهم (قوله أو كذب به) لتكذيب جبر فلا حاجة له فقد قال
يوسف بن عمر من كذب بذلك الحسبك أو شك فيه فهو كافر لا يرتبه بالكتاب قال
عسالى الى آخر ما قال شارحنا وأما من جهله فهو كافر عند الفقهاء كما قاله الاقفهسي
وقال الاموليون ليس بكافر ومو به اللقاني ولا يخفى ان المتردد المحكوم بكفره هو
من تردده بعلمه بتعريح الكتاب أو السنة به أو الاجماع عليه بخلاف الجهل
فانه ليس عنده علم بذلك (قوله فهو كافر الخ) لا يخفى ان هذا التكفير المترتب
على التجدد والشك انما جاء من حيث ورود القرآن بذلك لانه متواتر ولا ترتب على
كونه ورد به الحديث أو انه قد اجماع عليه لان الكفر انما يلزم من أنكر جمعا
عليه مع لوما من الدين بالضرورة المقتضى في القرآن لتواتره لامن مجرد ورود
الحديث أو انه قد اجماع (قوله وعلمهم به) المناسب اسقاطه اذ المقيد للمراد
المعطوف عليه هو قوله لحفظهم (قوله وحفظهم الا دمين من الجن) لا يخفى
ان هذا انما يأتي على ان الكاتبين هما الحفاظان من الجن وأما ان قلنا انهما
لا يتصرفان الا في قدر ما يصدر من الانسان كما هو ظاهر الاحاديث فيه ما حفظه
بالمعنى الا قول لا غير ذكره الشارح في شرحه لانه مقيد ثم أقول واذا كانوا يحفظونه
من الجن فيكونون من وقت الولادة فلا يظهر قوله سابقا من وقت التكليف وموافق
لساقلنا قوله بعد لا يفارقون العبد في حال حياته (قوله شفته) في بعض النسخ بالتنزيه
موافقا للمسا في اللقاني وفي نسخة شفته بالافراد فيراد الجنس فيوافق الاولى وهذا
قول وقيل عاتقاء فكاتب الحسنات على الايمن والسبيئات على الايسر وقيل ذقته
وقيل عنفقه وهى الوفرة التى تحت الشفة (قوله وقلهم لسانه) حكاه اللقاني
وقيل ثم قال والحق الوقف عن تعيين كل ذلك اهدم القاطع اه وقال بعضهم
يكذبون عمل العبد في رق (قوله الا عند الخلاء الخ) وظاهره بولا أو غائط أو يجعل
الله له علامة على نوع ما يدرسه في تلك الحالة أقول وقضية كونهم حفظه
من الجن أن لا يفارقونه ولو في الخلاء وعند الجماع خوفا لاصابة من الجن في تلك

فمن جهله أو كذب به أو شك
فيه فهو كافر ومو حافظه
لحفظهم ما يصدر من
الانسان من قول وعمل
وعلمهم من به وحفظهم
الا دمين من الجن وعلمهم
من الانسان شفته وقلهم
لسانه ومو دارهم ريقه
لا يفارقون العبد في حال
حياته الا عند الخلاء وعند
الجماع

الحالة الآن يقال جعل الساروع الاستمادة عوضا عن حفظهم في الخلاء وكذا
التسمية عوضا عن حفظهم في حال الجماع فتدبر وكاتب الحسنات أمين على كاتب
السيئات لا يمكنه من كتب السيئة الا بعد مضى ست ساعات من غير توبة أو غيرها
من المذنبات ويبادر كاتب الحسنات قال بعض فان استغفر في داخل الساعات
كتبها كاتب اليمين حسنة وان لم يحصل استغفار ولا توبة كتبها صاحب الشمال
سيئة واحدة والظاهر ان المراد الساعات الفلكية فانه ثبت وغيره وفي رواية أنه
ينتظر سبع ساعات ويترب على الامهال أنه اذا ارتكب كبيرة ومات قبل
مضى مدة الانتظار ولم يتب لم يكتب عليه قاله عجم (قوله فاذا مات المؤمن)
أما لو كان كافرا فانهم ياتون بعد ان يكتب عليه قبره يلغونه الى يوم القيامة (قوله
يستغفران له) وكذا يسبحان ويهللن ويكبران ويكتب ثوابه لليت وانظر هل
يرجعان اليه بعد خروجه من قبره ولا يزالان معه في الجنة واليهما وقيل اذا جاء
وقت النزع فان صوحبا بحسن ودعاء ودعاء له بخير وقيل بين عينيه وينصرفان
الى مقعدهما الذي كان فيه قبل ان يستغفرا وان صوحبا بشر قال لا جزاك الله
عن نفسك ولا عنا خيرا فيس القرين كنت (قوله جمعهم باعتبار عدد العباد) أي
باعتبار عدددهم والعباد فالاضافة لبيان أي فهم اما كان بالشخص فقط وجمعهم بذلك
الاعتبار وعلى أنهم أربعة وعليه كلامه أولا كما بينا فالجمع على حقيقة فيكون
في كلامه الاشارة الى القولين (قوله لطف الخ) خلاصته ان فائدة الكتب أمران
احدهما ما دنيوية وهو الانكفاف عن المعاصي في دار الدنيا وثانيته ما أخروية وهي
اقامة الحجج اذ اجدوا أي أنكروا ولو امانوا في التبرير باذليل على أنهم يقع
منهم المحذور بدل عليه قوله تعالى وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا وأراد بالافعال
ما شمل عمل القلب واللسان وعطف الكتف على ما قبله تفسير (قوله واقامة
الحجج) عطف على قوله لطف من الله تعالى (قوله وقيل عبد الجبار الخ) لا خلاف
بين القولين لما قاله الجزولي ان عزرائيل معناه بالعربية عبد الجبار فتدبر (قوله
كلها) أي به دفعا لما يتوهم ان في الارواح للجنس (قوله ارواح الانس والجن)
أي والشهداء ولوشهيد يجر وكذا غيرهم من كل ماله روح من الهائم والطيور
ولجوارحيت كما يدل عليه قوله والله لو أردت قبض روح بعوضة بل يقبض روح
نفسه وقيل انما يقبضها الله تعالى كما قيل انه يقبض روح شهداء البحر واليه ذهب
عجم وذكر ان مثل ذلك من قرأ بركل صلاة فرض آية الكرسي وكذا أهل المجموع
في الدنيا وذكر في ذلك حديثا فان قلت اذا مات خلق كثير في أماكن متعددة

فاذا مات المؤمن فعد المسكاه
على قبره يستغفران له الى
يوم القيامة (تبيين) قوله
حقيقة جمعهم باعتبار عدد
العباد (و) مما يجب اعتقاده
انه (لا يسهط شيء من ذلك)
أي من أعمال العباد (عن
علمهم) صرح بذلك دفعا
لما قد يتوهم ان فائدة كتب
الحفظة انه تعالى لا يخفى
عليه شيء من أفعال
العباد تعالى الله عن ذلك
وانما فائدة توكيلهم لطف
من الله تعالى لعباده لانهم
اذا علموا ان ملائكة تحفظ
أفعالهم أفعالهم ويكتبونها
انزجروا عن المعاصي واقامة
الحجج عليهم اذ اجدوا
(و) مما يجب اعتقاده
(ان ملك الموت) اسمه
عزرائيل وقيل عبد الجبار
(يقبض الارواح) كلها
أرواح الانس والجنس
واللائكة

كيف يتولى قبض الجميع قلت ذكروا ان الدنيا بين يدي ملك الموت كالقصعة
بين يدي الاكل ورجلا في تخوم الارض السفلى ورأسه في السماء السابعة ووجهه
مقابل الاوج (قوله باذن ربه) أي بأمر ربه (قوله بعوضه في القاموس) البقرة لعل
فصد ملك الموت مطابق الحيران الدقيق الجسم لخصوص البقرة والافواوجه
التخصيص وهناك ما هو مثله في الدقة كالثلمة (قوله هو الذي يأذن بقبضها) ظاهره
ان كل روح يتعلق بها اذن جديد ورأيت ما يقويه ومن ذلك ما يقال ان صكاي ينزل
لى ملك الموت من عند الله فيه اسم من أمر يقبض روحه والموضع الذي يقبض
به لكن ما تقدم من كون وجهه مقابل الاوج يقتضى أنه يكفى بالنظر لما فيه
افراغ أجل العبد فلا يحتاج لاذن جديد فان قلت ان الاوج يقع فيه التغيير
لئلا يبدل فيظهر مرة الاذن الجديد قلت لا ثمرة حينئذ للطرف في اللوح ويمكن أن يقال
يعتمد على ما في الاوج ما لم يقع تغيير أو ينزل أمر جديد فلا يكون الامر الجديد عاما
محمول على البعض (قوله لانه الفاعل حقيقة) لا يخفى انه قد تقرر ان الفعل يستند
قيمة عقلية ان قام به لامن أو جده كقام زيد فلا يقال قام الله وان كان هو الموحد
قيام وذا التوفى الذي هو قبض الروح انما قام بالملك فيكون اسناد التوفى اليه
قيمة عقلية ويكون اسناده للمولى تعالى غير جائز هذا الاعتبار لانه
مقيم به وان كان خلقه نعم ان تجوز به عن خلقه لقيام قرينة على ذلك صريح فلا
يكون حقيقة وهو منافاةضية قوله لانه الفاعل حقيقة (قوله لانه المباشر
للقبض) لا يخفى ان مقتضى المقابلة انه ليس فاعلا حقيقة مع انه فاعل حقيقة
باعتبار قيام الفعل به والحاصل أنه ان أريد الفاعل من أو جدد الفعل وخلقها فهو
الله بدون ريب الا ان الاسنادات الحقيقية والمجازية ليست بهذا الاعتبار
وان أريد به من قام به الفاعل التي الاسنادات باعتبار حقيقة أو مجازا فلا يكون
المولى فاعلا حقيقة فلا يخلص الا يجعل التوفى مشتركا بين المعاني المذكورة أعني
الايحاء والمباشرة والجذب فان ثبت ذلك الاشتراك اوضح الحال (قوله لانهم
أعوانه) أي فيكون اسناد التوفى اليهم على طريق المجاز العقلي أو استعمال توفى
في تسبب في وفاته فيكون مجازا لغويا ولم يبين عدة هؤلاء الاعوان وهل هي مستوية
في جميع الاشخاص أو مختلفة (قوله فهو قابض الخ) قضيته انه لم يكن جاذبا
الا أن الروح اذ قربت من الخروج يتولى ذلك بدون جذب وبقيته ذلك ما قاله
الشعراني في مختصره ذكر القرطبي حكاية عن ملك الموت حيث قال الدنيا كلها
بين ركبتي وجميع الخلائق بين عيني ويدي بلفظان المشرق والمغرب فاذن هذا

(باذن ربه) قال تعالى قل
يتوفاكم ملك الموت الذي
وكل بكم وفي حديث
طويل رواه الطبراني وغيره
عن ملك الموت والله لو أردت
قبض روح بعوضنة
ما قدرت على ذلك حتى
يكون الله هو الذي يأذن لى
بقبضها فان قيل جاء
في القرآن اسناد التوفى الى
الله تعالى والى الملائكة
قال الله تعالى الله يتوفى
الانفس حين موتها وقال
تعالى حتى اذا جاء أحدكم
الموت توفته وسلنا فالجواب
ان إضافة التوفى الى الله
تعالى لانه الفاعل حقيقة
والى ملك الموت لانه المباشر
للقبض والى الملائكة لانهم
أعوانه يأخذون في جذبها
من البدن فهو قابض وهم
معا الجون

أجل عبيد نظرت اليه فاذا انظرت اليه عرفت أنه وافي من الملائكة انه مقبوض
 ويغشوا به يغشوا به بنزع روحه فاذا بالذواب الروح الحلقوم علمت ذلك ولم يخف
 على شيء من أمره فددت يدي اليه فانتزعته من جسده (قوله وما يجب اعتقاده
 ان خير الخ) أي على تقدير خطورة هذه المسئلة بالبال أود كرههم باللسان والا فليست
 هذه التفضيلات مما أوجب الله على المكلفين اكتسابه أو اعتقاده بل لو قيل
 عن هذه المسئلة مطلقا لم يقدح ذلك في الدين نعم متى خطرت بالبال أو تحدث فيها
 اللسان وجب الانصاف وتوفية كل ذي حق حقه كما أفاده اللقائي (قوله وأوه)
 أي اجتماعه وابه لان الرؤية صارت حقيقة عرفية في الاجتماع فيدخل ابن أم مكتوم
 وغيره من العميان (قوله كنتم خير أمة أخرجت للناس) أي أظهرت للناس أي من
 الناس والمؤمن ما أظهر الله من الناس أمة خير من أمة محمد صلى الله عليه وسلم
 كما في الحازن (قوله خطاب مشافهة) لا يخفى أن الخطاب توجيه الكلام الى حاضر
 فهو يقتضي المشافهة فقوله مشافهة لئلا كيداً وأنه أراد خطاباً حقيقة لا مجازاً (قوله
 وقيل المراد جميع أمة) أي فلا يكون خطاب مشافهة مذكورية كلامه والظاهر
 أنه ليس بمراد ذلك هو خطاب مشافهة على الوجهين إلا أن الأول لا تغليب فيه بخلاف
 الثاني ففيه تغليب الموجود على غيره (قوله في الأزل) أي أو في اللوح أو في الامم
 قبلكم أو المسمى بجدتهم كما ذهب اليه بعض المفسرين ثم أقول ولا يخفى أن هذه
 الأوجه جارية على الوجهين أعني خصوص الشعب أو جميع الأمة خلافا لما توهمه
 عبارته فتأمل (قوله لان كثيراً) أي فذكره لدفع توهم أن من رأى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يؤمن به خير من يؤمن به في القرن الثاني أو خير من لم
 يؤمن به في القرن الثاني قل عجب فقلت خير اسم تفضيل فيقتضي أنهم شاركهم
 غيرهم في الخيرية وزادوهم على غيرهم فيها وهذا انما يأتي في المسلمين لا في الكفار
 اذ هم لا خير فيهم البتة فلا حاجة الى قوله وآمنوا به قلت لان ذلك لان الخيرية
 يحتمل أن تكون متعلقة بغير الدين كالأحسنية وهذا يوجب في الكفار فلو حذف
 وآمنوا لاقتضى خيرية كفار أهل القرن الاول على كفار أهل القرن الثاني وهذا
 ليس مراد البتة وان جعل قوله وآمنوا ليس أمراً تدعى ما قبله فلا اشكال اه
 واعلم أن أفضلية القرن الثاني على الثالث كما قال في شرح لمخمس المقاصد بالنسبة
 الى الجملة لا الاحاد بمعنى جملة القرن الثاني أفضل وأكثر خيراً وبركة من جملة القرن
 الثالث وقد يكون بعض أحاد الثالث أفضل من أحاد الثاني بل ذلك كثيراً ما القرن
 الاول وهم الصحابة فقل فضله على من بعده بالنسبة الى الجملة والاحاد وقيل بالنسبة

(و) مما يجب اعتقاده (ان
 خير القرون) أي أفضل
 القرون (الذين رأوا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وآمنوا
 به) لقوله تعالى كنتم خير
 أمة أخرجت للناس قيل
 خاطبهم خطاب مشافهة
 أي أنتم وقيل المراد بذلك
 جميع أمة أي كنتم في الأزل
 ثم الذين يلونهم ثم الذين
 يلونهم) لقوله صلى الله عليه
 وسلم في الصحبة خيركم
 قرني ثم الذين يلونهم ثم
 الذين يلونهم قال عريان ابن
 حصين فلا أدري أقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بعد قوله مرتين أو لا
 وتفيد المصنف الخيرية
 بالايان لانه متعين لأن
 كبر من الكفار كانوا
 في القرن الاول ورأوه صلى
 الله عليه وسلم ولم تنفعهم
 رؤيتهم له صلى الله عليه
 وسلم لعدم إيمانهم به صلى الله
 عليه وسلم

واختلاف في القرن ما هو قليل المراد به (١٣٧) الجليل واختاره بعضهم وهو الذي يؤخذ منه من كلام الشيخ

فاقرن الاول العصابة حتى
يتقرضوا والثاني التابعون
حتى يتقرضوا والثالث
تابع التابعين حتى
يتقرضوا وقيل المراد به
الأسـنـونـون واختلاف
في تحديده والاصح انه مائة
واختلف هل ما بعد انقرون
الثلاثة المدوحـة سواء أو
متفاضلون قولان فان قيل
ما ذكرتموه من تفضيل
القرن الاول يعارضه
ما روي باسناد رواه ثقة
ان النبي صلى الله عليه وسلم
سئل هل أحد خير منا قال
نعم قوم يحيون بعدكم
فيمدون كتابا بين لوحين
يؤمنون بما فيه ويؤمنون بي
ولم يروني ويصدقون
بما جئت به ويعلمون بما فيه
فهم خير منكم قلت أجب
بأنه لا يلزم من تفضيلهم
في جهة من الجهات
تفضيلهم مطلقا تنبيه
الخبرية المذكورة اما
باعتبار الباطن وكثرة
الثواب ورفع الدرجات
وذلك لا يعلم الا بخبر مقطوع
به واما باعتبار الظاهر ولا
يحصـل ذلك الا بالثبوت

للجملة فقط ولا يمتنع أن يكون بعض التابعين أوفى بعدهم أفضل من بعض العصابة
والاول قول الجمهور واختاره الناضبي في الاكمال قال لان مزية العصابة لا يوازي ما
عمل والثاني قول أبي عمر بن عبد البر واستحسنه عجم (قوله نقييل المراد به الجليل الخ)
هذا القول هو الراجح كما عتده عجم وما بعده ضعيف ومفاده هذا أن الجليل هو نفس
العصابة ويؤيده في الجملة قول المصباح الجليل الامة (قوله والاصح أنه مائة الخ) ومقابل
الاصح قيل عشرة وقيل عشرون وقيل غير ذلك ودليل الاصح ما جاء عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه مسح على رأس تيم وقال له عش قرنا فعاش مائة عام وعلى هذا
القول من وجد في المائة الثانية ولم يكن تابعيا خيرا ممن وجد في الثالثة ولو تابعيا (قوله
المدوحـة) دخل فيها الرابع على إحدى الروايتين قال كواختلف في تفضيل الرابع
لشك الراوي فيه اهـ (قوله أو متفاضلون) أي كل قرن أفضل من الذي بعده وهو
الظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم ما من عام أو ما من يوم الا والذي بعده شر منه وروى
في كل عام ترذلون (قوله بين لوحين) المراد به ما دفننا المصحف (قوله ويؤمنون بي)
هذا داخل في الايمان بما فيه وقوله ويصدقون بما جئت به هذا أعم مما تقدم (قوله
في جهة من الجهات) وهو أنهم آمنوا به وبما جاء به ولم يروه لان تعلق الخـيـم بمشـنـق
يؤذن بالعلية وكأنه قال فهم خير منكم لما ذكر ولا يخفى أن هذا التفضيل إنما هو
باعتبار الطائفتين (قوله باعتبار الباطن) أي والظاهر (قوله وكثرة الثواب الخ)
تفسير لقوله باعتبار الباطن (قوله ورفع الدرجات الخ) أي ورفع المراتب وعطفه
على ما قبله من عطف الخاص على العام لان الثواب مقدار من الجزاء يعلمه الله
في نظائر أعمالهم وهو قد يكون رفع درجات وغيره ما هذا اذا أريد من رفع المراتب
أعطاء منازل عالية ويجوز أن يراد ما هو أعم من ذلك بأن يراد كثرة النعم وعظم
الاحسان فيكون مراداً ما ثم بعد كـتـبـي هـذه الاحتمالين وجدت بعض من كتب
على مسلم ذكرهما فله الحمد (قوله وذلك) أي ما ذكر من كثرة الثواب الخ
(قوله لا يخبر مقطوع به) أي بقول واراده عن الرسول تحقـق وروده عنه بالتواتر
لان القطع لا يكون الا به وارتضى الثاني هذا الطرف وهو أن الافضلية باعتبار
كثرة الثواب وحاصل كلامه أن الافضلية بهذا الاعتبار وان ذلك لا يتوقف
على خبر مقطوع به كما قال شارحنا بل يعلم من كونهم أو أوفى وأضر وأجاهدوا
وصبروا ونصدقوا بأموالهم على فاقة وباعوا النفوس في محبته (قوله واما باعتبار
الظاهر الخ) حاصل ذلك الاحتمال انه لا تثبت الافضلية لسلك فرد من أفراد القرن
على من بعده بل من كانت خصاله أكثر أفضل من ليس كذلك وحيث قد كانت

في خصال الفضائل ٣٥ عدد ل فن كبرت فيه فهو أفضل في الظاهر من غيره

خصاله من الذي بعده أكثر أفضل من الذي سواه أقل من الذي قبله فله قوله فلا
يحصل المخ أى وإذا كان باعتبار الظاهر فلا يحصل ذلك أى ما ذكر من أن الخيرية
باعتبار الظاهر وقوله بالتفاوت أى بالترديد وقوله في خصال الفضائل أى في خصال
فى الفضائل فالإضافة لآريان وأراد بالفضائل ما يشمل الفواضل وهى النعم المتعددة
وقوله فمن كثرت أى وحينئذ فمن كثرت فيه المخ وحاصله أن السارح متردد فى الخيرية
وقد علمت أن المقامى اعتبر الأول فليقل عليه ويؤيد ذلك أن معنى الحديث المشهور
لوانفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ ثوبه فى ذلك ثواب بقعة أحد أصحابى مدا ولا
نصف مد (قوله فكم) الغاء لا تعليل أى تعليل كرون الأفضلية فى الظاهر دون الباطن
(قوله قطعاً وطنياً) ويرتب على كونه قطعياً أن التفضيل فى الباطن والظاهر وعلى
كونه وطنياً أنه فى الظاهر فقط كما يفيد المقامى وحينئذ فلو كان أو هنال المتردد
كالأول ويترجح الأول وهو القطع لما علمت من أن المقامى رجع الباطن وأما
التفضيل بين الخلفاء الأربعة وكذا بينهم وبين من بعدهم من الخديجة وأهل
بدر وغيرهم فوقع الخلاف كما أفاده المقامى فقبل قطعى وهو الحق وقيل ظنى ودل هو
فى الظاهر والباطن وهو الحق أو فى الظاهر فقط كما أفاده المقامى (قوله
والصحابية المخ) هو فى الأصل مصدر (قوله الأصحاب) قال فى شرح العقيدة وجع
الأصحاب أصاحب (قوله جمع صاحب) رده ابن عبد الحق بما حمله أن أصحاب
جمع لصاحب ووقع الخلاف فيه هل هو أى صاحب جمع لصاحب بمعنى الصحابي
أو اسم جمع له قولان الأول للاخفش والثانى لسيبويه وليس أى أصحاب جمع
لصاحب لأن ما هلام ثبت جمعه على أفعال كما ذكره الجوهري وغيره (قوله وهو
من أتى النبي صلى الله عليه وسلم) قال فى شرح النخبة المراد بالقاء ما هو أعم من
المجالسة والمشاورة ووصول أحد هـ إلى الآخر وان لم يسكنه ويدخل فيه رؤية
أحدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه أم بغيره (قوله ثم مات على الإسلام) احتزر
بذلك ما إذا اجتمع به مؤمنات ثم مات كعبد الله بن خطل فليس يصح أن يتفق
وأما من ارتد بعد صحبته ثم آمن ففضية مذهبنا من أن الردة تحبط العمل أنه لا يسمى
صحابياً إلا أن عاد لاسلام ولحقى النبي صلى الله عليه وسلم ثانياً مسلماً كعبد الله
ابن أبى سرح وفضية مذهب من لا يرى الاحتياط بالإماموت كالشافعية أنه يسمى
صحابياً إذا عاد لاسلام بعد موته صلى الله عليه وسلم كفى الأشعث بن قيس فانه
كان ممن ارتد وأتى به إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه أسيراً فعاد إلى الإسلام
فقبل منه ذلك وزوجه أخته واشترط الموت على الإسلام بالنسبة لأهله إلى الذى

فكم من قليل العمل أنضل
من شيريه (و) بما يجب
اعتقاده قطعه أو طناً
أفضل هذه الأمة صحابة نبيها
محمد صلى الله عليه
وسلم والصحابه بفتح الصاد
الأصحاب جمع صاحب وهو
من أتى النبي صلى الله عليه
وسلم مسلماً ثم مات على
الإسلام

يترضى عنده بعد موته وقبل روايته فلا يرد ما قيل ان المناسب اسقاط قوله
 ثم مات على الاسلام لانه يقتضى ان لا تتحقق الصفة لاحد في حياته (قوله عدول)
 أى فلا يبحث عن عدالتهم كما قال المهلب لا في رواية ولا في شهادة لانهم خير الامة
 ومن طرأ اليهم فادح كسرقة أو زنا على بمقتضاه كما ورد (قوله وغيرهم) أى
 كسعد بن أبى وقاص وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم فهو لا يمدخلوا
 في الحروب لأمع على ولا مع معصوية وراعى معنى من فجمع ولوراى اللفظ لقال
 وذير (قوله باجماع من يعتد بهم) ومقابلته أقوال قبل انهم كغيرهم يبحث
 عن عدالتهم في الرواية والشهادة الا من يكون ظاهر المدالة ومقطوعها كالشيعين
 وقيل هم عدول الى قتل عثمان فيبحث عن عدالتهم من حين قتله لوقوع الفتن
 بينهم من حينئذ وفيهم من انزل عنهم حالة الفتن وقيل هم عدول الامن قاتل عليا
 فهو فساق لخروجهم على الامام الحق وورد بانهم مجتهدون (قوله على الصحيح)
 أبو بكر ومقابل الصحيح أقوال قيل خديجة وهو الصواب عند جماعة وادعى بعضهم
 الاتفاق عليه وقيل على وقيل زيد بن حارثة وقيل بلال قال ابن الصلاح والاورع
 أن يقال أول من أسلم من الرجال أبو بكر ومن اعيان على ومن النساء خديجة
 ومن الموالى زيد ومن العبيد بلال اه فهو جميع بين الأقوال (قوله وأفضل الصحابة
 أهل الحديبية) أى بعد عيسى بناء على أنه صحابي كما قاله السيوطى وغيره (قوله
 الذين يابغوه) رضى الله عنهم إشارة لقوله تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين الخ وذلك
 أنه صلى الله عليه وسلم لما خرج عام الحديبية يريد زيارة البيت وتظلم وصده
 المشركون أرسل اليهم عثمان بن عفان يبلغهم أنه عليه الصلاة والسلام ليا بينهم
 مقاتلا ولا يحاربوا وانما جاءهم زائر البيت ومعظماله فعبسوه عندهم وبلغ الخبر
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان قرىشا قتلت عثمان فقال عليه السلام عند
 ذلك لا نبرج حتى نناجز القوم ودعا الناس الى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على
 أن يناجزوا قرىشا ولا يفر وانهم ظهر كذب خبر قتل عثمان رضى الله عنه وهادن
 عليه الصلاة والسلام قرىشا ثم رجع ولم يلق حربا (قوله وأفضلهم أهل بدر) أى
 أفضل الحديبيين كما صرح به فى التحقيق (قوله وأفضلهم العشرة) أى أفضل أهل بدر
 كما صرح به فيه أيضا اذا تقرر لك ما ذكرته فاعلم أن كلام الشارح غير مناسب
 وذلك أنه يفيد أن أهل الحديبية ما عدا أهل بدر أفضل من أهل بدر الذين لم يحضروا
 الحديبية وان أهل الحديبية الذين ليسوا من أهل بدر أفضل من أهل أحد وليس
 كذلك قال الشيخ أحمد ابن عبد الحق فى نظم النقاية بعد أن ذكر ترتيب الاربعة

والصحابة كآدم عدول من
 لا يسألون وغيرهم باجماع
 من يعتد بهم وأولهم اسلاما
 على الصحيح أبو بكر الصديق
 رضى الله عنه وأفضل
 الصحابة أهل الحديبية
 الذين يابغوه رضى الله عنهم
 وأفضلهم أهل بدر وأفضلهم
 العشرة أبو بكر وعمر وعثمان
 وعلى والحلة والزبير وسعد
 وسعيد وعبد الرحمن ابن
 عوف وأبو عبيدة عامر بن
 الجراح

في الفضل فالسنة الباكون ثم هل بدرأهل أحد فمكمل من بايع النبي تحت
الشجرة فساير الصابة المفقرة فمن بقي من أمة النبي على اختلاف وصفه الجلي
اه المراد منه (قوله وأفضاهم الخلفاء الأربعة) أي فرتبة السنة على مرتبة الأخير
من الخلفاء الأربعة كما ذكره القاني فائلا وانظر من الأفضل من هؤلاء الستة ومن
بأيه فاني ما رأيت به اه (قوله جمع خليفة الخ) وهو كل من صار موضعا عن غيره
في شيء فان خلفه في شريقيل فيسه خلف وان خلفه في خير قيل فيسه خليفة قال الله
تعالى ياد اود انا جعلناك خليفة في الارض وقال تعالى فخاف من بعدهم خلف
كما ذكره بعض العلماء (قوله جمع راشد) وهو المسدد في نفسه الموفق في أمره كما قاله
تت (قوله جمع هاد) كذا في تت والمناسب أن يقول جمع مهدي لا هادي (قوله
والافطان بمعنى واحد) فيه نظرا لقاله عجي ورافقه المصباح ونص عجي وانما قدم
الوصف بالرشد لانه أعم لانه يصلح للدين والدنيا والمهدي يخص الدين اه (قوله
لأنك تقول الخ) لا يخفى ان هذا برأيه ما قاله في تحقيق المباني حيث يقول وما اسم
مفعول لاسم فاعل أي الذين هداهم الله وأرشدهم قاله ابن عمر زاد بهض الشراح
وانظر هل يقال اسم فاعل بمعنى اسم مفعول أم لا اه أقول والظاهر أن يقال ذلك أي
بالنظر للتباد ومن ذلك الحل وانما قلنا ذلك لانه يصح أن يكون كل من راشد وهاد اسم
فاعل حقيقة وان كان الوصف الذي صار به اسم فاعل أنرا عن غيره فعفي
راشد وهاد ذات اتصفت بالرشد والمهدي (قوله أي هداك الخ) قضية المصباح
أنه يقال أي أصلك قائلا وهو أي الصلاح أصابة الصواب اه وظاهره في دين
أودينا (قوله أبو بكر الصديق) صدق النبي صلى الله عليه وسلم في النبوة بغير تلثم
وفي المعراج بلا تردد واسمه عبد الله (قوله وثلاثة أشهر) زاد بعضهم وعشرة
أيام وقال بعضهم بدل العشرة تسع ايام (قوله ومات) أي ليلة الثلاثاء بين المغرب
والمساء اثنتان باقت من جمادى الآخرة سنة ثلاثة عشر من الهجرة وكان سبب
موته شدة وجده وخزيه على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وسنه كسن النبي صلى
الله عليه وسلم) أي ثلاثة وستون سنة (قوله باستخلاف أبي بكر) وذلك أن أبا بكر
رضي الله عنه لما أيس من حياته دعا عثمان وأملى عليه كتاب وصية بان الخلافة
له مرضى الله عنه فلما كتب ختم أبو بكر العهدة وأمر عثمان فخرج بالكتاب
مختوما فبايع الناس ورضوا به ومن ذلك يعلم حكم شرعي وهو ان الخلافة
إذا أوصى بالخلافة لأحد يتبع وصيته (قوله وكره السكسر عند الحساب) جزء
غير تام من أجزاء الواحد كالنصف والعشر لأن المراد به هنا ما دون السنة ولما عين

وأفضاهم (الخلفاء) الأربعة
جمع خليفة سموا خلفاء
لأنهم خلفوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الأحكام
(الراشدون) جمع راشد
(المهديون) جمع هاد
والافطان بمعنى واحد لأنك
تقول أرشدك الله أي هداك
وتقول هداك الله أي
أرشدك والخلفاء الأربعة
متفاوتون في الفضل
فأفضاهم (أبو بكر) الصديق
رضي الله عنه ولي الخلافة
باجتماع الصحابة وكانت
مدته سنتين وقيل وثلاثة
أشهر ومات وسنه كسن
النبي صلى الله عليه وسلم
(ثم) يليه في العهدة (عمر)
ابن الخطاب رضي الله عنه
ولي الخلافة باستخلاف أبي
بكر رضي الله عنهما
وأجمعت الصحابة على
خلافته وكانت مدته
سنة أعوام وكسيرة

أشار ح ذلك الكسر وبعض عينه فقال ومدة خلافه عشرين سنة وستة أشهر
وثمانية أيام وقيل بدل الثمانية خمس ليال (قوله توفي) أو عمر في سنة ثلاثة
وعشرين سنة من الهجرة في ذي الحجة لاربع عشرة ليلة مضت منه في السنة
المذكورة (قوله وسنه) كسن أبي بكر لم يقل كسن النبي صلى الله عليه وسلم
للاشارة الى أنه يلي أبي بكر في الفضل كما ذكر (قوله ولي الخلافة) بإجماع
الصحابه ولم يحصل من عمر استغلاف له كما وقع من أبي بكر وكذلك يقع من عثمان
استغلاف لعلي (قوله وعدوانا العدوان) هو الظلم فهو عطف مرادف قتل رضي الله
عنه وهو ابن ثمانين سنة يوم الاربعاء بعد العصر ودفن يوم السبت قبل الظهر
وقيل غير ذلك (قوله بإجماع الصحابة) أي كاهم فان قلت يرد ذلك ما سألني
من منازعة معاوية له قلت أفاد السعدان منازعة معاوية له لم تكن عن نزاع
في خلافته بل عن خطأ في الاجتهاد وسألني ما يتعلق بذلك (قوله ولم يجم)
قال في المصباح اسم مفعول اه فهو يفتح الجيم (قوله ودفن في محراب مسجدھا)
وقيل يقصر الامراء وقيل لا يعرف قبره وقيل غير ذلك (قوله وعناهم) أي
ورضى عنا بسبهم أي بالحب أو التوسل (قوله الخلافة هي النيابة عنه) في عموم
مصلح المسلمين من اقامة الدين وصيانة المسلمين بحيث يجب على كافة الخلق
الاتباع لهم ويحرم عليهم مخالفتهم وقال عجم ومعنى الحديث ان الخلافة حق الخلافة
وهي خلافة النبوة انما هي خلافة الذين صدقوا هذا الاسم بأعمالهم وعلموا بسنته
بعده وأما اذا انفوا سنته وبدلوا سيرته فهم حينئذ ملوك وان كان أسماؤهم خلفاء
اه (قوله ثلاثون سنة) قال السيوطي الثلاثون لا تزيد على مدة خلافة الخلفاء
الاربعة كما حررته فمدة خلافة أبي بكر سنتان وثلاثة أشهر وخمسة أيام ومدة
خلافة عمر عشرين سنة وستة أشهر وثمانية أيام ومدة خلافة عثمان أحد عشر سنة
واحد عشر شهرا وتسعة أيام ومدة خلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر وسبعة
أيام هذا هو التحرير قال اللقاني قلت مما لا يخفى على أحد ان هذا الذي حرره ينقص
عن الثلاثين ادهو تسعة وعشرون عاما وستة أشهر وأربعة أيام ولا يكمل دور
الثلاثين الا بأيام خلافة الحسن وبالله التوفيق ثم ان المحسن سلم الامر الى معاوية
وحقق الله بذلك قول نبيه صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح به
فقتين عظيمتين من المسلمين (قوله ثم يكون ملكا بتثنية الميم) أي خلافة نافعة
يشوبها الزلل وعدم خلوصها من الخلل (قوله أنا أول الملوك) فيه اعتراف بوقوع
الخلل في خلافته كما هو قضية ما تقدم (قوله عضونا) يقع العين من عض معناه

توفي وسنه كسن أبي بكر
(ثم) يليه في الفضيلة
(عثمان) بن عفان رضي الله
عنه ولي الخلافة بإجماع
الصحابه وكانت مدة
خلافته ثلاث عشرة سنة
ثم قتل ظلما وعدوانا (ثم)
يليه في الفضيلة (علي) ابن
أبي طالب رضي الله عنه
ولي الخلافة بإجماع
الصحابه وكانت مدة
خلافته أربعة أعوام وقيل
خمس سنين توفي بالكوفة
قتله عبد الرحمن بن ملجم
ودفن في محراب مسجدھا
(رضي الله عنهم) وعنا
هم (أجمعين) وقد أشار
النبي صلى الله عليه وسلم
الى مدة خلافتهم بقوله
الخلافه بعدى ثلاثون سنة
ثم تكون ملكا عضونا
ولهذا دل معاوية رضي الله
عنه لما ولي بعد انقضاء
الثلاثين سنة أنا أول الملوك

انهم يتعسفون على الرعية فكأنهم يعضونهم بالاسنان (قوله انظر هل اراد
 معنى الخ) أي فلم يذكره لكونه مما يجب اعتقاده أقول لا يخفى أنه لا مانع من أن يكون
 ذكره لذات أي اذا خطرت هذه المسئلة بالبال فيجب عليهم أن يعتقد أنه ينبغي
 أن لا يذكره الا بأحسن الذي لا أن يعتقد أنه يلحق بهم أن يذكره بالقيح لكن
 قضية التعبير بأحسن عدم ذكرهم بالاقبح والقيح وبالمكروه وبخلاف الاولى
 وبالمباح وبالحسن ولا يخفى أن ذكرهم بالقيح أما كفر كان قال انهم على ضلالة
 وكفر لانه انكم معلومان الدين بالضرورة وهل تقبل توبته كالمريد أولا كالزنديق
 خلاف واما معصية ان ذكرهم بما يوجب الحد فيشكل بعد ذلك التمسك
 الشديد وكذا ان ذكرهم بغيره لا يوجب الحد الا أنه يجلد بالجلد الشديد ويخلف في السجن
 الى ان يموت واما ذكرهم بالمكروه فمكروه وبخلاف الاولى فخلاف الاولى وكذا
 بالمباح الا أنه أضعف من الذي قبله وكذا بالحسن حيث أمكن الاحسن وهو أيضا
 أضعف من الذي قبله على الظاهر في جميع ذلك أي من قول وأما ذكرهم بالمكروه
 الخ (قوله فأمسكوا بقطع الحزمة من أمسك) أي وجوباً عن القبح بأقسامه وينبغي
 التأكيد من المكروه وبغيره كبده عن المباح والحسن وان اختلف بالنسبة لهما هذا
 ما ظهر لي (قوله أو اراد التوطئة) أي فيكون المقصود الاولى عدم ذكر ما يقع بينهم
 من التشاجر (قوله والسكوت) عطف خاص على عام (قوله والقتال) عطف
 مغاير ان خص النزاع بالأقوال وعطف خاص على عام ان أريد بالنزاع ما هو أعم
 تنبيه الامسالك مبتدأ والخبر محذوف تقديره واجب (قوله وأسم أحق) بفتح الهرة
 أي وما يجب اعتقاده أنهم أحق (قوله أي أوجب الناس) أي انهم أشد وجوباً من
 الناس في التماس أحسن الخارج أي فوجوب التماس أحسن الخارج مشترك
 بينهم وبين غيرهم الا أنهم تميزوا بشيئته ولا تفهم من ذلك أن يكون التماس
 أحسن الذي ليس أحسن حراماً لا تتأيد بالاحسن الحسن وهما كان مختصاً
 من ورطة القبح (قوله أي يطلب الظاهر) أنه أراد بالطلب التعميل (قوله أي
 التأويلات) أي فالخارج جمع مخرج بمعنى التأويل ثم يجوز أن يكون مخرج مصدر
 ميمي بمعنى الخروج فالتأويل خروج من ورطة القبح على ضرب من التسميع
 أو اسم مكان أي به كان الخروج اذ لا يخفى ان التأويل موضع الخروج من ورطة
 القبح (قوله وأحق الخ) الذي قبل في أحق المتقدم يقال في هذا ولا يخفى ان الاول
 متعلق بما بينهم وأما هذا فهو متعلق بهم مع غيرهم فهو عطف مغاير وان كان
 بعض الشراح جعله عين الاول فمبني على اشكال وهو ان يقرن أحسنية المذهب

(ع) أنظر هل اراد بقوله
 (وان لا يذكره أحسن
 صحابة الرسول) صلى الله
 عليه وسلم (الا بأحسن
 ذكر) معنى قوله صلى الله
 عليه وسلم اذ ذكر أصحابي
 فأمسكوا أو اراد التوطئة
 لقوله (والامسك) أي
 السكوت (عما
 بينهم) أي وقع بينهم من
 النزاع والقتال (وانهم
 أحق) أي أوجب الناس
 أن ياتمسك أي يطلب لهم
 أحسن الخارج أي
 التأويلات (و) أحق أن
 (يقرن)

مشارك ببر الصعب غيرهم من الذي يهدف بأصل الحسن فالخلص أن يراد
بالاحسن الحسن (قوله بمعنى يتيقن) أي فليس المراد من الظن حقيقة بل اليقين
على حد قوله تعالى الذين يظنون أنهم ملائكة ربهم واليقين هو الجزم الناشئ
عن دليل ولا يخفى أن هذا الجزم له دليل وهو ما يحكي كالتجرب بآيهم اقتديتم اهديتم
وقوله صلى الله عليه وسلم لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً لـ (قوله بهم) متعلق
بـ يظن أو متعلق بمحذوف أي يظن أحسن المذاهب ملتبساً بهم قوله أي الآراء جمع
رأي بمعنى الحكم الذي رأوه واعتقدوه وكأنه قال وأحق أن يتيقن بهم أحسن
الاحكام التي استنبطوها واستخرجوها باجتهادهم (قوله المتبعة) اسناداً لاتباع
لها مجاز وانما المتبع أصحابها (قوله في الدين) ظرف للآراء من ظرفية الكل الذي
هو الدين للجزء الذي هو الآراء لان الاحكام المستخرجة لهم بعض الدين أو في
بمعنى من التبعية (قوله حاصل ما قال الخ) هذا يؤذن بأن قوله وأحق أن يظن هو
عين المعطوف عليه وقد علمت مما قرأنا أنه خلافة بل هذا الحامل حاصل للمعطوف
عليه الذي هو قوله أحق أن يلتزم لهم أحسن الخارج ولم يتعرض للمعطوف الذي
هو قوله وأحق أن يظن الخ (قوله يجب على كل مسلم) وكذا كل كافر بناء على أنه
مخاطب بفروع التريعة (قوله فلا يتحجوا) أي أو حسناً أو أراد به ما يبع الحسن لان
كان ضعيفاً فانه يرذ (قوله وخلاف) أي اختلاف وهو عطف مغاير (قوله أحسن)
أفعل التفضيل ليس على باب المراد تأويلنا حسناً (قوله فينا قول ما وقع بين علي
ومعاوية) أي من القتال الذي قتل بسببه منهم جم غفير كفي وقعة صفين اسم موضع
أو بقاء الشام ولا يقاتل على فيها حتى قتل عمار بن ياسر فبعد ذلك الفقار وقتل في ذلك
اليوم ألفاً وستمائة وصفين بكسر الصاد المهملة وتشديد الفاء وسكون الياء المشاة
من تحت وبعد هاتون وبعبارة أخرى وهي أرض على شاطئ الفرات بالقرب من
مدينة الرقة اه (قوله انعقاد البيعة) أي حصول المبايعة والطاعة لانسان يجعل
خليفة (قوله لا لقيام الحدود) لان اقامة الحدود شأنها عظيم فلم يقلها غير
الامام لوقع من النزاع ما لا يحصى اذا ليرضى أحد باقامة الحد عليه (قوله ولا يستقيم
أمر الناس) هذا أعم من الذي قبله فهو عطف عام على خاص أي لا يستقيم
أمر الناس من تنفيذ أحكامهم وسد نفورهم وتجهيز حبشهم وأخذ مدقاتهم
وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامة الجمع والاياد وقطع المنازعات
الواقعة بين العباد وقسمه الغنائم وغير ذلك (قوله وطلب معاوية القصاص الخ)
وذلك أن معاوية طلب بدم عثمان رضي الله عنه لما بينهم ما من بنوة العمومة وقصد

بمعنى يتيقن (م-م-م-م)
المذاهب) أي الآراء المتبعة
في الدين حاصل ما قال انه
يجب على المسلم أن يتأول
ما نقل عنهم نقل صحيحاً
وقع منهم من قتال وخلاف
أحسن التأويل فيأول
ما وقع بين علي ومعاوية
رضي الله عنهم-- ما ان علياً
رضي الله عنه طلب انعقاد
البيعة أو لا لان قيام الحدود
ولا يستقيم أمر الناس الا
بالامام وطلب معاوية
القصاص من الذين قتلوا
عثمان فوقع ما وقع

ان يسلم على رضى الله عنه قتله عثمان اليه على الفور وذلك انه ان اوسدهم ابيه
 بايع له ورأى على رضى الله عنه ان المبادرة بتسليمهم مع كثرة عشارهم واختلاطهم
 بالعسكر يؤدى الى اضطراب أمر الامامة ونفاقم الفتن وان الامهال بتسليمهم ليعتق
 تمكنه هو الصواب فحق الامر واعلم ان من اعتقاد أهل السنة والجماعة أن معاوية
 رضى الله عنه لم يكن خليفة في أيام على رضى الله عنه غاية الامر ان له أجرا واحدا
 واختلفوا في امامته بعد موت على رضى الله عنه (قوله لكن اتفق أهل الحق)
 انظر هل له مفهوم وهو ان أهل البدع اختلفوا في ذلك فليجروا أهل الحق عبارة
 عن أهل السنة أشاعرة وماتريدي أو المراد بهم ما كان على سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فشم من كان قبل ظهور الشيعين أعني أبا الحسن الأشعري
 وأبا منصور الماتريدي (قوله فله أجران الخ) لا يخفى ان الاجر على الاجتهاد ظاهر
 لانه فعل اختيار له فيؤجر عليه وأما الاصابة فليست باختيارية له فواجبه
 ترتيب الاجر عليه ما قلت هي أثر اجتهاده فترت منزلته (قوله فان الاولى في حق
 العامة الخ) أى أو يقال المطلب استدا الامساك من المكلف فاذا وقع ونزل وتكلم
 فاجواب أن يلتزم لمسم أحسن الخارج كل من المتكلم والسامع وجواب الشرح
 لا يفيد نهى التماسه عن التكلم في ذلك استدا بخلاف هذا الجواب قال مج
 وأحسن من هذا كله أن يقال قوله والامساك عما شجر بينهم معناه حيث كان
 ذكر ما شجر بينهم ليس فيه رفع الهم عنهم والالم يطلب الامساك عما شجر بينهم
 بل ربما يطلب ذكره (قوله البيان الخ) البيان بمعنى التبيين وهو اخراج الشيء
 من حيز الاشكال الى حيز التبلي نعطف الازالة عطفا لازما على ما نرى (قوله أى
 الانقياد) من طاع بطوع اذا انقاد (قوله واجب هذا هو الصواب) خلافا لقول
 الزناى مندوب وفيه اشارة الى أن الخبر محذوف وكان الواجب أن يصرح به لانه
 كون خاص لا دليل عليه ويحجب بأنه اتكل على الادلة الخارجة كقوله أطيعوا الله
 وأطيعوا الخ (قوله بالاعتقاد الباء للتصوير) أى ان الطاعة مجموع الامرين ففى أنتفى
 أحدهما فهو عاص أى اعتقاد انهم أئمة وان طاعتهم واجبة وأراد بالفعل ما يشمل
 القول (قوله بامتنال الاوامر الخ) تصوير بالفعل فالامتنال هو الطاعة كما يفيد
 المصباح وحيث قد قايقاع الطاعة على الاوامر مجاز عقلى لان المضاع حقيقة ذو
 الاوامر (قوله والنهى عن الزواجر) لا يخفى أن النهى من صفات الائمة لا من صفات
 رعيتهم فيجاب بأنه ضمن النهى معنى الكف والمعنى والكف عن الزواجر أى
 مزجوراتهم لان الزواجر عبارة عن الموانع والكف ليس عنها بل عن مزجوراتهم

لكن اتفق أهل الحق أن
 على رضى الله عنه اجتهاد
 وأصاب فله أجران وان
 معاوية رضى الله عنه اجتهاد
 وأخطأ فله أجر واحد فبني
 لا تناقض بين قوله
 والامساك الى آخره وقوله
 أن يلتزم الخ فان الاول
 فى حق العامة والثاني
 فى حق العلماء اذ فرضهم
 البيان وازله الاشكال
 (والطاعة) أى الانقياد
 واجب (لائمة المسلمين)
 بالاعتقاد والفعل بامتنال
 الاوامر والنهى عن الزواجر
 وتفسير الائمة بقوله (من ولاية
 أمورهم)

أى الاشياء لى منعوها وهذا كله ظاهر اذا أمروا ونهوا بما يوافق الشريعة
فاما اذا لم يكن كذلك بأن أمروا بمصيبة مجمع عليها مثلاً فانها تحرم اطاعتهم في ذلك
الا أن المأمور حينئذ يكون حكمه حكم المكره في أتيناها وتركه وفعل المكره
لا يوصف بشئ من الاحكام الخمسة لكن يجرى فيه تفصيل الفقهاء في وجوه
الاكراه ففي سبب مسلم غير صحابي مثلاً يكتفى فيه الاكراه بخوف وقوع مولم من قتل
أو ضرب ولو قل أو من أوقيد أو صفع وأما الاكراه على الكفر وسبه عليه السلام
وقذف المسلم وسب الصحابي مثلاً فلا يكتفى في الاقدام الا الاكراه بخوف ايقاع
القتل بالمكره وصبره أجل وأما قتل المسلم وقطعه والزنا بامرأة مكرهه أو ذات
زوج فلا يجوز الاقدام على شئ منهن ولو قتل أو فاد ذلك المقتضى في شرعه الكبير
وأما اذا أمروا بمكره ففيه خلاف الوجوب عند ابن عرفة حيث لم تكن الكراهية
مجمعة عليهم أو دمه أو عده القرطبي قال فلوا أمر وإيجاز صارت طاعتهم فيه واجبة
ولما حلت مخالفتهم فلوا أمروا بما جاز الشارع عنه زجر تنزيه لا تحريم فالظاهر جواز
المخالفة الا أن يخاف على نفسه فله أن يمثل اه (قوله أى حكمهم) كذا في بعض
النسخ التي يظن بها الصحة بدون هو زو في بعض النسخ وشرح العقيدة وتحقيق
المباني وبعض الشراح احكامهم فيكون تفسير الامور الذي هو المضاف اليه (قوله
العلماء العاملين) وهم قسمان مجتهد وقلة المجتهد وفرضه ما غلب على ظنه
ولا يجوز له ان يقلد غيره والمقلد يجب عليه اتباع أهل العلم غير أنه لا يجوز له التقيد
في العقائد (قوله الامرون بالمعروف) وصف لازم خصه بالذلة لثبوتها وأنه اثر
العلم الاثر الاعظم وكذا يقال فيما بعده (قوله أمراء الحق) أى الامراء المنسوبون
للحق اعملهم به بقوله العاملين الخ توضيح لذلك وأراد بأمر الله ما مرجه في كتابه
وأمر السنة ما أمر به نبيه صلى الله عليه وسلم بمما يصرح به الكتاب واسناد الامر
للسنة مجاز لان الأمر صاحبها الذي هو الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله الامرون
الخ يأتي ما تقدم هنا (قوله والجاهلون لا يطاعون) أى لا تجوز طاعتهم قال تت
ولا تجب طاعة ولاية الجور والخرق القتال والنزاع في طاع عند ذلك (قوله قوله صلى
الله عليه وسلم) المناسب اي اذ ذلك الحديث فيما اذا أمر من اجتمعت فيه شروط
الامامة التي منها العدة بمصيبة من أنه لا تجب طاعته لقوله صلى الله عليه وسلم
لا طاعة لمخلوق الخ وأما سائر الذي ليس بعاقل فهذا لا تجب طاعته ولو في الجائز
كما يستفاد من عبارة تت (قوله ومن هذه السادة) أى من هذا المعنى وهو أنه لا طاعة
للمخلوق في مصيبة الخالق قول عمر أي بطريق الزوم كما هو ظاهر عند التأمل

أى حكمهم (وعلمهم)
فجمع بين القولين في تأويل
أولى الأمر من قوله تعالى
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم هل بعضهم
المراد بهم العلماء العاملين
بعلمهم الآمرون بالمعروف
والناهون عن المنكر وقال
بعضهم المراد بهم أمراء الحق
العاملون بأمر الله وأمر
السنة الآمرون بالمعروف
والناهون عن المنكر
والجاهلون لا يطاعون لقوله
صلى الله عليه وسلم لا طاعة
لمخلوق في مصيبة الخالق
رواه أحمد والحاكم ومن
هذه المادة قول عمر بن
الخطاب رضى الله عنه من
رأى منكم في أعوجاجه يعنى
عن الحق فايد كرفى

(قوله فليد كرفي) أي ما رأى في (قوله فقام إليه بلال) أو سنان أو ليست للسك بل
 لحكامة الخلاف (قوله لوراية فيك أعوجاجا) أي ميلا عن الحق (قوله لقومناك)
 أي لعلناك مستقيما على الحق بسيرة فبايحت نهر ك بالسيف على الاستقامة
 (قوله وكذلك الخ) فيه إشارة إلى أن اتباع مبتدأ وخبر محذوف تقديره كذلك أي
 واجب فذكر حل اعراب ويحتمل أن يكون حل معنى إشارة إلى أن الخبر
 محذوف والتقدير واتباع السلف الصالح واجب (قوله السلف الصالح) أي
 العلماء منهم كادكره بعض الشراح (قوله وهم الصحابة الخ) قصره على الصحابة
 لما قال ابن ناجي السلف الصالح وصف لازم يحتمل عند الإطلاق بالصحابة
 ولا يشاركونهم غيرهم فيه وأل في الصالح للجنس فصم وصفه للسلف والصالح هو
 القائم بحقوق الله وحقوق العباد والصحابة أولى الناس في ذلك (قوله في أقوالهم
 وأفعالهم سواء فقهوا منه) صلى الله عليه وسلم وأولادان كانت باستنباط واجتهاد
 فعطف قوله وفيما تأولوه واستنبطوه عطف غار على عام فان قلت ما نكتته
 قلت نكتته الإشارة إلى أنه يجب تقليدهم أيضا في ذلك خلافا للامام الشافعي
 وحاصله أنه وقع الخلاف في قولهم وفعلهم الناشئ عن جهادهم فذهب مالك رضي
 الله عنه ومن وافقه إلى وجوب تقليد المجتهد للصحابة في ذلك وذهب غيرهم إلى
 عدم جواز ولا نزاع في تقليد غير المجتهد لهم في ذلك أي إذا عرف تفصيل مذهبهم
 كتقليد بركة المجتهدين يظهر من ذلك أن قول الصحابي حجة عند مالك ومن وافقه
 وكذا الشافعي والقديم مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم أصحائي كالنجم بأيهم
 اقتديتم اهتديتم وأما قولهم أو فعلهم الذي تلقونه عنه صلى الله عليه وسلم فلا خلاف
 بين مالك والشافعي في وجوب اتباعهم فيه للمجتهد والمقلد وكذلك الخلاف في عدم
 وجوب اتباع ما تأولوه التابعون واستنبطوه للمجتهد فساقع في عبارة بعضهم ما يورهم
 خلاف ذلك يحمل على ما تلقونه عن الصحابة لأهل ما كان من اجتهاد واستنباط
 منهم هذا خلاصة ما في عجم (قوله وفيما تأولوه) لا يخفى أن التأويل صرف اللفظ
 عن ظاهره فعطف الاستنباط عليه الذي هو استخراج الحكم بالاجتهاد كما أفاده
 المصباح من عطف العام على الخاص ثم لا يخفى أن الموصوف بكونه متأولا هو اللفظ
 وليس للاتباع فيه بل للاتباع في المعنى الذي حمل اللفظ عليه فنخرج من ورطة
 ذلك بأن يقدّر مضاف والتقدير يروفي معنى اللفظ الذي تأولوه أي صرفوه عن ظاهره
 أي المعنى الحاصل بذلك الصرف (قوله عن اجتهادهم) الاجتهاد بذل الوسع
 في تفصيل الحكم وهو في موضع الحال والتقدير بماله كون المعنى الذي تأولوه

فقام إليه بلال أو سنان
 فقال لوراية فيك أعوجاجا
 لقومناك بسيرة فبايحت نهر ك
 الله الذي جعل في هذه
 الأمة من أذاري في أعوجاجا
 كذلك
 قومي بسيرة (و)
 (اتباع السلف الصالح) وهم
 الصحابة في أقوالهم وأفعالهم
 وفيما تأولوه واستنبطوه من
 اجتهادهم (واقفاه آثارهم)

واستنبطوا ناشأنا من اجتماعهم ولا يخفى أن هذه الحالة مؤكدة (قوله أى
اتباعهم) فيه إشارة إلى أن المراد بالاعتناء بالاتباع وإن اسناد الاعتناء إلى الأئمة
بحجزة عقل وحقية استنادهم للأئمة التى هى عبارة عن أقوالهم وأفعالهم
فحينئذ يكون قوله واعتناء الخ من مآله فهو تأكيده وبعبارة بعض الأشياخ فرق
بأن الاتباع يصدق ولو ببعض الوجوه والاعتناء بالاتباع من كل الوجوه (قوله
واجب لم يقل وكذلك اعتناء الخ) نظير ما تقدم وما يأتى للتفنن (قوله وكذلك
الاستغفار) بآتى ما تقدم (قوله لهم) أى للسلف الصالح لكن لا بقيد الصحابة بل
الاعم أى من أسلفنا بالايان مطلقا فى العبارة استخدام من حيث أنه استعمل
أولا السلف الصالح فى معنى وهو الصحابة وأما الضمير عليه بمعنى آخر فإدعاء
رحمة الله (قوله واجب تصريح) بضمون قوله كذلك قال حج وظاهر أن ذلك يجب
مرة فى العمر كالشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحمد وهل
لا بد فى الخروج من هذه ذلك من النية أو يكفى الاتيان به وإن لم ينو وقد ذكر
السنوسى أنه لا يخرج من هذه الشهادتين الا مع فعلها بالنية فقال اعلم أن المؤمن
يجب عليه أنه يذكر لا اله الا الله محمد رسول الله مرة فى العمر ينوى بذكره ما
الوجوب فان ترك ذلك فهو عاص وإيمانه صحيح اه وظاهر أن الواجب ما يفيد معنى
لا اله الا الله محمد رسول الله لا خصوص للفظ المذكر كورعلى ما مر فى مصحح الايمان اه
وكلام حج هذا يفيد أن المراد بكونه واجبا انه يثاب على فعله ويعاقب على تركه
(قوله لقوله تعالى الخ) دليل لوجوب الاستغفار وفيه أمران اذ قول أنه ليس فيه أمر
بأن يستغفر والمن قبلهم حتى يأتى الوجوب بل انما يفيد هاهنا بعدد لهم بأن يغفر
لهم الثانى ان الذين سبقونا بالايان فى الآية عبارة عن المهاجرين والانصارى كما
فسره به بعض المفسرين لسببها فى الآية المذكورة لانه قال تعالى لا فقر المهاجرين
ثم عطف عليهم الانصار بقوله والذين تزوا بالدار والايمان ثم قال والذين جاؤا من
بعدهم فاللفظ خاص بهم (قوله ولاخواننا) أى فى الدين (قوله ولائهم وضوئنا
السبيل) هذه العلة عامة فى كل من سلف من الامة وضع الطريق فيشمل الصحابة
وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم ولا يشمل من لم يقع منه توضع من ذكر
فلا يفيد المدعى الذى هو وجوب طلب الاستغفار للسلف الصالح المتبادر منه
انه طلاق فان قلت لا ينتج كونهم وضوئنا السبيل وجوب الاستغفار قلت ينتج
بشهادة ما ورد من قوله فى الحديث القدسى اذ لم تشكروا من هى على يده
لم تشكروا ان حمل خصوص الشكر على الدعاء لهم والظاهر ان المراد تأميرهم لتقرر

أى اتباعهم واجب فان
اطاع بظاهره دون باطنه
فانه عاص وليس بطائع (و)
الذين (الاستغفار) أى
طالب المغفرة لهم واجب
لقوله تعالى ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا
بالايان ولائهم وضوئنا
السبيل فجزاهم الله عنا
أحسن جزاء

ان شكر المنعم واجب (قوله المراء بالمد) كما في اللقاني ونسخة معتمدة من الصحاح
 (قوله في الدين) احترز بذلك مما اذا كان في الدنيا فانهم اجازوا في آخرها كما
 ذكره اللقاني عن بعض شراح هذا المتن وقام ذلك مع تفسير الشارح الاتي
 ذكره (قوله والمراء بحمد الحق الخ) هذا معناه اصطلاحا واما معناه لغة فهو الاستفراج
 من مريت اغرس اذا استفرجت ما عندها من الجري أو غيره فمما كان كل واحد
 من المتأريين يرى ما عنده صاحبه أي يستفرج هكذا ذكر العلماء ولا يخفى ان المراء
 بتفسيره ليس فيه استفراج لانه كما قال بحمد الحق بعد الظهور وليس استفراج
 حينئذ فلا مناسبة بين المعنى القوي والاصطلاح وكذلك لا يخفى أنه بهذا التفسير
 لا يكون الاحرام قنأمل (قوله بحمد الحق) أي انكار الحق وقوله بعد ظهوره لا حاجة
 له لانه لا يقال في انكار الحق بحمد لا بعد الظهور كما افاده المسباح فهو تصريح بما علم
 التزاما (قوله ودفعه لازم) لما قبله أو عينه وقوله بالبطل تأكيد (قوله والجهدال
 مناظرة أهل البدع الخ) لا يخفى أنه على هذا الوجه حرام لما ذكره وهو التأدية
 للطعن الخ بما ذكرنا لكن هذا اذا كانت التأدية المذكورة يجرم بها أو يظن وانظر
 في حالة الشك والظاهر الحرمة لتقليد الجانب الخطر فلخص ان بين المراء والجهدال
 التباين على كلامه وانما حرامان وليس لهما حالة جائزة (قوله لانه يؤدي الى البسط
 معهم) أي يؤدي الى توعية الكلام معهم وهي مضررة (قوله والطعن في الصحابة) أي
 في بعض الاوقات لافي كلها (قوله ويقاع الشبهة) أي القلب الشبهة ما يظن دليلا
 وليس بدليل أي فيعتقد حقيقتها فيترتب عليه صحة دعواهم عنده الناشئة من قلب
 الشبهة (قوله ان هذا الجهدال) المشار اليه مناظرة أهل البدع كما يدل عليه كلام
 عبد الوهاب (قوله ليس من الدين) أي بل مما ينافي الدين كما تبين مما نقرر (قوله
 وان كان المقصود من الجهدال) أي لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى آخر ذكره ان الاثير
 حيث قال الجهدال مقابلة الحجج بالحجة وعليه فهو ان كان لاظهار الحق فهو مذموم
 وان كان لاظهار الحق فهو محمود لقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن وخلاصة
 المقام ان بين المراء والجهدال التباين على ما فسر أولا ولا يكونان الاحرامين وعلى
 كلام ابن الاثير الذي يشبهه الشارح هنا يكون تارة حراما وتارة يكون غير حرام
 بل محمود وقال بعضهم ما حاصله ان الجهدال تارة يكون حراما ان استلزم مفسدة
 وتارة مندوبا او واجبا ان استلزم مصلحة بحسب الاحوال وتارة مباحا ان لم يستلزمها
 وفسرت الجهدال بأنه تفاوض يجري بين اثنين فصاعد التحقيق حق أو باطل باطل
 ثم ذكر ما حاصله انه اختاف فقيل المراء هو نفس الجهدال العسر بما ذكر وقيل المراء

وهكذا (ترك المراء
 والجهدال في الدين واجب)
 والمراء بحمد الحق بعد ظهوره
 ودفعه بالبطل والجهدال
 مناظرة أهل البدع وانما منع
 من ذلك لانه يؤدي الى البسط
 معهم والطعن في الصحابة
 ويقاع الشبهة في القلب
 قال مالك رضى الله عنه ان
 هذا الجهدال ليس من الدين
 في شيء وان كان المقصود
 من الجهدال اظهار الحق

بين الفقهاء والجدال مع أهل الأهواء أقول وعلى القول الثاني في كلام تت
 يحسب كونان بحسب الحقيقة مترادفان وإن اختلفا بحسب المناظر معه وأقول أيضا
 وعلى كلام تت لا يكونان حرامين أى إذا صاحبهما وجه محرم كإظهار شرف العلم
 لنفسه والجهل لغيره (قوله باطل حق) مثلاً فيكون حراماً (قوله دون التعت) التعت
 التعت ادخال الأذى كما أفاده المصباح ثم يجوز أن يكون محترق قوله إظهار الحق أى
 فإن قصد التعت أو غيره بما ذكر فيهم ويحتمل أن يكون حالاً من إظهار الحق أى
 حاله كونه تجاوزاً للتعت الخ أى لم يكن مصاحباً بما ذكر وأما لمصاحب إظهار الحق
 واحداً بما ذكر فيهم وهذا الثاني هو الأحسن لأنه يفهم من حرمة الأول وهو
 المنفرد عن إظهار الحق بالأولى فتدبر (قوله والعناد) العناد ارتكاب الخلاف
 والعصيان كما أفاده المصباح أيضاً فهو يرجع للأول (قوله والإظهار على الخضم) أى
 الاستعلاء عليه أى إذا كان الواحد من الأمور المذكورة فلا يكون جائز بل حراماً
 (قوله ونسبة شرف العلم لنفسه) أى وتجهيل غيره أو نسبة شرف العلم لنفسه مع
 كبر أو رياء (قوله فذلك جائز) لا يخفى بعد هذا القول مع هذا المقصد بل ربما يقال
 لأوجه له أصلاً فلا وجه لكونه يقدمه بل لأوجه لذكره والذي يظهر القول الثاني
 الذى هو اللذب وقد يجب كما أفاده بعضهم ويمكن توجيه وجه له بأن مقام المناظرة
 خطر فهو وإن قصد ذلك المقصد ربما غلب عليه الاتصاف بوجه محرم كحبه غلبته
 على خضوعه لإظهار الحق حيث كان (قوله الجائز) أى المأذون فيها فلا ينافى أنها
 مندوبة لأنها وسيلة للوقوف على انصواب وزيادة العلم (قوله أداب) الظاهر أنها
 أداب شرعية يترتب عليها الثواب والأدب جع أدب وأراد به ما يشمل الواجب
 كما يظهر مما سبق (قوله منها الخ) أى ومنها أن لا يتكلم فيما لم يقع له علمه ولا بموضع
 بهابه ولا جماعة تشهد بالزور خضوعه ويردون كلامه (قوله ماعد الأسان) أى
 ماعد اضطراب الأسان أى تحريكه وقوله من الجوارح متعلق بالاضطراب أى
 تجنب الاضطراب من الجوارح ماعد الأسان (قوله وحسن الاصغاء الخ) أى
 والاصغاء الحسن إلى كلام الخ والظاهر أنه وصف محض لأن من الاصغاء ما ليس
 بحسن كما هو ظاهر قوله مناوبة أى هذامة وهذامة (قوله لا مناهية) أى بحيث
 يتكلم ما استطاع كأنه يريد أن لا يتكلم إلا هو (قوله والثبت على الدعوى)
 أى أن هذا الجيب لسائله يثبت على دعواه الأولى التى ناقشه السائل أى الباحث
 فى دليلها فلا يتقبل لدعوى أخرى (قوله والاصرار على السؤال) أى إذا كان
 سئلاً عن شئ وحصل من صاحبه الجواب عنه فلا ينتقل عن سؤاله وسؤاله وقول

دون التعت والعناد
 والإظهار على الخضم
 ونسبة شرف العلم إلى نفسه
 فذلك جائز وقيل مندوب
 ولذا ذكر الجائز أدب
 منها تجنب الاضطراب
 ماعد الأسان من الجوارح
 والاعتدال فى رفع الصوت
 وخفضه وحسن الاصغاء
 إلى كلام صاحبه وإن يجعل
 الكلام مناوبة لا مناهية
 والثبت على الدعوى أن
 كان مجيباً والاصرار على
 السؤال أن كان سائلاً

لم أسأل بهذا (قوله التعت) قال في الصباح وتعتنه أدخل عليه الا اذا ام اى
يعتزم من كونه يدخل على مناظره الاذى من نسبة الشيطان اليه وتكلمه بالفحش
(قوله والتعصب) اى نصرة كلامه (قوله واللجاج في الصباح) ما يفيد ان معناه
الملازمة والمواظبة فلعل المراد كثرة السؤال بكل ما يبدو لان التكلم بكل ما يبدأ
يورث السامة ويحيل الطباع بل اذا سأل يصحكون بشىء له صحة ووجه يقبل عند
الحاضرين (قوله ونحو ذلك) اى من قصد المغالبة والانتقام والرياء والمباهات (قوله
واجب الخ) تصرح بضمون قوله وكذلك وكلام الشارح هذا باقى على قول
بعضهم ان البدعة ما يقع في زمنه صلى الله عليه وسلم ودل الشرع على حرمة وقيل
هى ما لم يقع في زمنه صلى الله عليه وسلم سواء دل الشرع على حرمة أو وجوبه
أو نفيه أو كراهته أو إباحته واليه ذهب من قال ان البدعة تعزيم الاحكام الخمسة
كابن عبد السلام والقرافى وغيرهما وهذا أقرب لمعناها لغة لانها فى اللغة ماذل على
غير مثال سابق فلاحسن لشارحن ان يذهب لهذا القول ويقدر بدل قوله واجب
مطلوب ويحمل كلام المصنف على البدعة المحرمة والمكروهة وخلاف الاولى
فالبدعة المحرمة كذهب القدرية ونحوهم والبدعة الواجبة كدوسن الشريعة
حيث خيف عليها الضياع والبدعة المندوبة كاحداث الربط والمدارس والبدعة
المكروهة كاذان جماعة بصوت واحد والبدعة المباحة كالتموغل في لذائذ المأكل
والشرب والاكل بالمعاليق (قوله فهو رد) اى مردود وهو محمول على احداث امر
محرم أو مكروه أو خلاف الاولى (قوله تحدث الخ) يدل من قوله ما يأتى أو خبر لمبتدأ
مخذوف اى كتحليف على مصحف أو بالطلاق لا يكون يتهاون الحلف باهة اى يحلف
بالله كاذبا ولو حلف بمصحف أو بطلاق لا يجترى على ذلك كاذبا (قوله ما استند الى
كتاب الخ) اى بان يكون الحكم منصوحا فى كتاب أو سنة أو مجمعا عليه أو مقيسا
على حكم فى سنة أو كتاب أو ثابت باجماع هذا هو المتبادر منه الا ان فيه نظرا لانه
اذا كان بتلك المثابة لم يمكن محذوف فلا يصدق عليه قوله تحدث للناس اقصية
فلاحسن ان يقول لان ما يأتى محمول على محدث لا تابه قواعد الشريعة وما هنا
على ما تابه قواعد الشريعة (قوله نبيه) فيه ان الرسالة أشرف من النبوة
فالمناسب الوصف بها ويحجب بأنه تبع فى ذلك القرآن حيث قال ان الله وملائكته
يصالحون الخ وان ورد السؤال بعد فى حكمة اختياره فى الآية (قوله وعلى آله) اى
اتباعه فعطف ما بعده عليه من عطف الخاص على العام والنكتة ظاهرة وكان
الاولى ذكر التعصب (قوله وهذا آخر الكلام على ما نطق به الالسنه) اى

والاحترار عن التعصب
والتعصب والغضب واللجاج
ونحو ذلك (و) كذلك ترك
كل ما أحدثه المحدثون
واجب لقوله صلى الله عليه
وسلم من أحدث فى أمرنا
هذا ما ليس منه فهو رد وما
ذكره الشيخ من الايعاز
ما يأتى فى الاقصية
تحدث للناس اقصية بقدر
ما أحدثوا من الفجور لان
ما هنا محمول على ما استند
الى كتاب أو سنة أو اجماع
أو قياس وما هنا محمول على
ما لم يستند الى واحد منها
(وصلى الله على سيدنا محمد
نبيه (و) على آله
وأزواجه وذريته وسلم
تسايما كثيرا) وهذا آخر
الكلام على ما نطق به
الالسنه وتقدمه القلوب
ولما ماتهله الجوارح وما
تصل به

كالشهادتين وقوله تفتتده القلوب أى من الأحكام الاعتقادية ومن جملة ما وجوب ترك كلاً أحده الخ وغير ذلك مما تقدم فإذا خطر ذلك بالبال فيجب عليك اعتقاده دون اعتقاده

(باب فيما يجب منه الوضوء وما يتصل به)

أى من أحكام الطلاق وغير ذلك (قوله فى بيانه) أى تبيينه (قوله أى بسببه فيه إشارة) الى أن من معنى الباء التى للسببية وأراد به السبب لغة حتى يشمل الأحداث ولو جعل من لتعليل بحيث يقول أى من أجله لصح (قوله بضم الواو الفعل) المناسب أن يقول قيل بضم الواو والفعل وبفتحها اسم للماء فيقدم لفظة قيل وإنما قلنا ذلك لأن كلامه يفيد أن الفتح هو محل الخلاف فقط وليس كذلك أى وقيل أنه بالضم اسم للماء وبالفتح اسم للفعل وقيل مترادفان وأراد بالفعل نفس الهيئة المنعولة للشخص (قوله وهو لغة الحسن والنظافة) فيه نظر لأن الحسن والنظافة معنى للوضوء التى الوضوء مشتق منها إلا أنهم معنى الوضوء ويدل على ما قلنا كلام المصباح فالمناسب أن يقول كما قال أنت مشتق من الوضوء وهى النظافة والحسن (قوله بالماء) هذا القيد ليس للاحتراز حيث كان المراد بالاعضاء المخصوصة الوجه واليدان والرأس والرجلان (قوله لتنظف وتحسن الخ) اللام بالنظر للنظافة والحسن للاحاقبة لا للتعليل وبالنظر لقوله ويرفع الخ لتعليل فهى مستعملة فى حقيقة ما عجزوا بها لا للتعليل فقط الذى هو الحقيقة لاقتضائه أن من الباعث النظافة والحسن وليس كذلك بل الباعث شرعاً إنما هو الرفع فقط كما يفيد قوله أنت تطهرا أعضاء مخصوصة بالماء لرفع المنع المترتب عليها لاستباحة العبادة اهـ بقى أمر آخر وهو أن كلام الشارح وتفيد أن الوضوء لغير استباحة العبادة كزيارة الأولياء ليس بوضوء شرعاً وهو خلاف إطلاقاتهم عليه وضوءاً شرعاً كما يفيد عجم قلت ولا يخفى أن النية والدلك والغور من اجراء الوضوء والتعريف لا يدل عليها إلا بالزوم وهى غير كافية فلما قلنا تطهرا أعضاء مخصوصة بالماء على وجه مخصوص لكان أشمل وعطف الحسن على النظافة من عطف المسبب على السبب (قوله حكم الحدث الخ) الاضافة للبيان أن أريد بالحدث الوصف القائم بالأعضاء قيام الاوصاف الحسية أو النعم المترتب أو على معنى اللام أن أريد به الخارج أو الخروج (قوله لتستباح به الخ) أى بالرفع أو بالتطهير المعلن بعلته التى هى ارفع وائتاء والتسبيح زائدتان وقوله الممنوعة أى الممنوع منها فهو من باب الحذف والابصال ولو حذف به ما ضره (قوله لمطلق الماء) أى سواء كان معد أو مستعملاً لا (قوله للوضوء)

فشرع فى بيانه فقال

(باب)

أى هذا باب فى بيان (ما أى) الشئ الذى (يجب منه) أى بسببه (الوضوء والغسل) اما الاول فبضم الواو والفعل وهو لغة الحسن والنظافة وشرعاً تطهرا أعضاء مخصوصة بالماء لتنظف وتحسن ويرفع عنها حكم الحدث لتستباح به العبادة الممنوعة قيل وبفتحها اسم للماء وهى اسم لطلق الماء أو له بعده كونه ماء

الوضوء

بضم الواو (قوله أو بعد آتونه) مستعملا في العبادات الظاهر أن يقول بعد آتونه
 مستعملا فيه لأن العبادة تصدق بالغسل فيقتضي أن الماء المتسل به يسمى وضوءا
 بالفتح والظاهر أنه لا يسمى وال للجنس فيصدق بعبادة واحدة (قوله فيه نظر)
 أي تردد وهذا الكلام لابن دقيق العيد ثم رجع الثالث لأنه الحقيقة الذي تت
 والتحقيق ومقتضى الترجيح أن المراد بالتردد الخلاف وكأنه قال فيه خلاف
 وأتب بعض الطلبة عن بعض شيوخهم الموثوق بهم ذلك (قوله لا خلاف أعلمه
 الخ) نفي العلم تخريا للصدق وذلك لأن الخلاف موجود (قوله وفي الذخيرة) هذا مقابل
 لما قاله ابن العربي وسكت رحمه الله عن الكسري فيمنه فبقول وأما بالكسري فهو
 ما يغسل به كالحطيم بكسر الخاء والفتح لغة شامية نبت بالعراق طيب الرائحة
 يعمل عمل الصابون قاله في النهر شارح الكنز وفي المصباح مشدد الياء (قوله
 يا أيها الذين آمنوا الخ) دليل على ما معناه (قوله وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا الخ) دليل
 أيضا لما معناه ودلالة بالفهوم أي مفهوم فلم يجز وأما فان مفهومه إذا وجدوا
 ماء فلا يكفي التيمم بل لابد من الوضوء (قوله حتى تعلموا الخ) كان هذا قبل أن ينسخ
 حل الحجر (قوله الاعبري سبيل) أي مسافرين وأقر بوجوب التيمم لفقد الماء (قوله
 لا يقبل الله الخ) ولم يذكره إلا من السنة على وجوب الغسل ونذكره فقول روى
 الإمام أحمد والترمذي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا جاوز
 الختان الختان فقد وجب الغسل كما ذكره شارح الموطأ (قوله واللفظ للبخاري)
 أي وأما مسلم فله لفظ آخر وهو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة
 أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ (قوله ولا خلاف بين الأئمة في وجوبها) فن حده
 أو شك فيه فهو كافر يستتاب قال في التتبع وهو واجب للصلاة لأن نفسه اه قلت
 والظاهر أن الغسل كذلك (قوله ولو جوبها شروط) فيه نظر بل منها ما هو
 شرط في الوجوب فقط ومنها ما هو شرط في الصحة فقط ومنها ما هو شرط فيها
 (قوله الاسلام) هو شرط صحة فقط على المعتمد لا شرط وجوب كما أراد وبقى
 من شروط الصحة اثنان عدم المنافي وأن لا يكون على الأعضاء حائل (قوله والبلوغ)
 شرط وجوب فقط (قوله والمقل) وارتفاع دم الحيض والنفاس شرطا وجوب
 وصحة (قوله ودخول وقت الصلاة) شرط وجوب فقط (قوله وبلوغ الدعوة شرط)
 فيها (قوله وكون المكاف) غير ساه ولا نائم ولا غافل شرط فيها وكون المناسب
 أن يضم الغفلة للسهو وفي قول وكون المكاف غير نائم ولا غافل ولا ساه لأنه لا معنى
 واحد قال في المصباح سمى عنه سموا غفل قبه حتى زال عنه فلم يتذكره

أو بعد آتونه مستعملا
 في العبادات فيه نظر وأما
 الثاني فقال ابن العربي
 لا خلاف أعلمه أنه بفتح
 العين اسم للفعل وبضمها
 اسم للماء وفي الذخيرة الغسل
 بالضم الفعل وبالفصح اسم
 للماء على الأشهر دل على
 وجوبها الكتاب والسنة
 ولا جماع قال تعالى يا أيها
 الذين آمنوا إذا قمتم إلى
 الصلاة فاغسلوا وجوهكم
 وأيديكم إلى المرافق الآية
 وقال تعالى يا أيها الذين
 آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم
 سكارى حتى تعلموا ما تقولون
 ولا جنبا الاعبري سبيل
 حتى تغتسلوا وقال صلى الله
 عليه وسلم لا يقبل الله صلاة
 من أحدث حتى يتوضأ
 رواه الشيخان واللفظ للبخاري
 ولا خلاف بين الأئمة
 في وجوبها ولو جوبها ما
 شروط الاسلام والبلوغ
 والعقل وارتفاع دم الحيض
 والنفاس ودخول وقت
 الصلاة وبلوغ الدعوة
 وكون المكاف غير ساه
 ولا نائم ولا غافل

اه وفرقوا بين السامى والناسى بأن السامى قد زال الدرك بفتح الراء عن مدرسته دون حافظته والناسى عن الامرين معا (قوله ووجود ما يكفيه) شرط وجوب وصحة (قوله وامكان الفعل الخ) شرط في الوجوب ولو أمكنه الفعل لمع وبقي من شروط الوجوب واحد وهما يتحققان الحدث أو الشك فيه فشرط الوجوب أربعة وشرط الوجوب والصحة ذكرهما كلها (قوله وشبهه) أى كالمريض والمسكره واعلم ان شرط الوجوب ما قد مر به الذمة ولا يجب على المكلف تخصيصه بشرط الصحة ما يقرب به الذمة ويجب على المكلف تخصيصه هذا عند الأفراد وما عند الاجتماع فيراد بشرط الوجوب ما يتوقف الوجوب عليه وشرط الصحة ما يتوقف الصحة عليه لاجل امكان الاجتماع (قوله شيئا الخ) فيه نظر لانه بقي عليه الردة والشك في الحدث والرفض فليست من الاحداث ولا من الاسباب وأجاب عن ذلك ميارة بقوله وأظاهر رجوع الردة والرفض الى المعنى الى الاحداث والاسباب لان الردة بمحبة للعمل الذى من جملة الموضوعه كما لم يتوضأ وكذا الرفض فانه يصير الواقع كأنه لم يقع فكأنه لم يتوضأ قيل ومن هذا القسم أيضا الشك في الحدث لمن تيقن الطهارة والشك في السابق من الحدث والطهارة والظاهر انه غلب فيها احتمال الحدث احتياطاً لنقض بالشك من النقص بالحدث حقيقة اه (قوله وجوب الفرائض) أى لا وجوب السنن وحاصره ان الوجوب يضاف للفرائض ويضاف للسنن بمعنى الاول فتحتمل أى الفرائض ولزومه ما بحيث يترتب العقاب على تركها ومعنى الثانى تأكيد أى السنن وظاهره حقيقة فى الاول مجاز في الثانى فقلت قضية التقييد أنه حقيقة فيهما والامساخ متبع الى التقييد قلت انى احتاج الى ذلك لكون المصنف يستعمل كثير الوجوب فى تأكيد السنن (قوله معتاداً) هذا قيد وقوله على وفق العادة قيد آخر وهو ينتج لو اوكا أفاء بعض الشيوخ (قوله المعتادين فيه إشارة الى ان فى العبارة صفة محذوفة مفهومة عند الإطلاق ويحتمل أنه إشارة الى ان فى المخرجين لا يهد ولم يكن قصده الاعتراض على المصنف بأنه أدخل بقيده وهو تقييد المخرجين بالاعتقاد فتدبر (قوله غير معتاد حال من الضمير ويخرج (قوله كالحصا والدود الخ) أى المتخا في البطن وأما لو استلهم ثم خرج فانه ينقض على الرجوع (قوله فانه الخ) تعليل لقوله اعتز الخ (قوله ولو بسببه) أى شئ من القدرة والبول كانت قدره أو أكثر كما أفاده مع وتوقف تليده فى شرح العزبة حيث قال وحرره نقلاً ويجب عليه غسل ذلك ان نزل لم يأت كل يوم ولو مرة والا فلا (قوله على المشهور) راجع لقوله لا ينقض ولقوله ولو بسببه

وجود ما يكفيه من الماء
المطلق ولم يكن الفاعل
احترازاً من المصائب وشبهه
والذى يجب منه الوضوء
شيئان أسباب وسنن
واحداث جميع حدث وهو
ما ينقض الوضوء بنفسه
ويبدأ به لانه الاصل فقال
(الوضوء يجب) وجوب
الفرائض (لما أى لاجل
الشيء الذى يخرج)
معتاداً على وفق العادة (من
أحد المخرجين) المعتادين
القبل والدبر وقيدنا بمعتاد
لنصريحاً يخرج غير معتاد
كالحصا والدود والدم فانه
لا ينقض ولو بسببه على
المشهور

وان كانت قضية المبالغة رجوعه لما سقط فرد بالاقول على ابن عبد الحكم انما قيل
 بأن الحصى والدود ينقضان اعتبارا بالخروج والمشهود يثبت الخارج وبالثاني على
 ابن مافع القابل بأنه ان خرج مبتلا بنقض والا فلا ومثل الحصى والدود الدم والقيح
 اذا خرجا من المخرج المعتاد فلا ينقض أيضا بشرط عدم البلية والفرق بينهما وبين
 الحصى والدود ان حصول الفضلة مع الحصى والدود شأنه ذلك فينزل منزلة ما
 في عدم النقص ولا كذلك الدم والقيح ولا ينقض بما ذكر ولو قدر على رفعه (قوله
 كالسلس في غالب احواله) هو ما اذا لازم كل الزمن أو جعله أو نصفه ففي
 الاول لا يجب الوضوء ولا يستحب وفي الاخير ين يستحب ولا يجب الا ان يشق
 فلا يستحب أيضا واحترزه أي بالغالب عما اذا لازم أقل الزمن فيجب الوضوء
 وهل المراد بالزمن أوقات الصلوات وغيرها أو أوقات الصلوات فقط قولان سيأتي
 الكلام فيما يتعلق بذلك (قوله والقيح المخرج) أي فلا ينقض وهو نجس ولو لم
 يشابه أحدا وصافى العذرة (قوله من قفق تحت المعدة) بفتح فكس في الافصح
 وفتح أو كسر فسكون وكسر أوليه قاله ابن حجر وهي ما بين السرة والصدر
 فانخفض منها أي المعدة والسرة لما تحتها هذا هو المتمد وقيل السرة من المعدة
 (قوله على أحد القولين) أي ان الخلاف انما هو فيما اذا كانت تحت المبدية ولا ينسد
 المخرجان يصدق بصورين بأن لا ينسد واحد منهما أو أنسد أحدهما والراجع
 عدم النقص وكذلك القولان والراجع عدم فيما اذا كانت فوقها وفيها مطلقا
 أي لو أنسد أي في بعض الأحيان لا دائما وما اذا انسدادا فالتنقض كما قال عجم
 وقال أيضا وكلام المصنف أي خليل يصدق فيما اذا انسداد أحدهما مما اذا كان
 الخارج من المفتح ما يخرج عما انسداد أم لا واذا خرج من الخلق فينقض اذا انقطع
 الخروج من المخرج المعتاد وانسد دائما والا فلا يتساوى الخارج من كل أو غلب
 أحدهما بصورة أربع (قوله ودم الاستحاضة الخ) دم الاستحاضة هو ما زاد على أيام
 الحيض المعتادة وأيام الاستظهار (قوله في بعض الصور) أراد به ما اذا لازم أقل
 الزمن وأما اذا لازم الكل أو الجبل أو النصف فلا ينقض ثم يستحب لها الوضوء في
 الاخيرين الا ان يشق (قوله والمضى كذلك) أي في بعض الصور وهو ما اذا خرج على
 وجه السلس ولازم أقل الزمن وأما اذا لازم كله أو جعله أو نصفه فلا ينقض ومنه
 أيضا ما اذا نزل في ماء حار مثلا أو منى فانه ينقض وضوءه ولا يغسل عليه (قوله
 والمهذى الخ) أي اذا توضأت المرأة ثم خرج منها المهذى فينقض وضوءها هذا مراده
 الا أن أئمة العلماء على عدم النقص فيكون هو المشهور بناء على ان المشهور ما كثر

و يوفق العادة انشرهما
 يخرج لعله كما سلس
 في غالب احواله وبالعنادين
 انشرهما يخرج من غيرهما
 كدم الفسادة والحجامة
 والنقي المتغير عن حالة
 الطعام والحدث الخارج
 من قفق تحت المعدة ان لم
 ينسد المخرجان على احد
 القولين وقابله ان حكمه
 حكم الخارج من المخرجين
 المعتادين أما اذا انسداد المخرجان
 والحالة هذه فهو كالخارج
 من المخرج المعتاد قولان
 واحدا والخارج المعتاد من
 المخرج المعتاد ثمانية أشياء
 ستة من القبول البول
 والودي والمذى ودم
 الاستحاضة في بعض الصور
 والنقي كذلك والمهذى وهو
 ماء أبيض يخرج من السائل
 عنده وضع الحمل

والسقط واثنان من الدبر الغائمه والريح وقد ذكرها كلها الشيخ ماعدا الهادي والتي وقد شرع في بيانها فقال
(من بول) وهو الزبل (او غائط) (١٥٥) - وحقته الخضر من الارض سمي به الفقار الخارجة من

الدبر وهو من باب تسمية
الشيء بما قرب منه (او
ريح) المراد به الخارج من
الدبر سواء كان بصوت او
بغيره احترازاً من الخارج
من الذكراً ومن فرج المرأة
فانه لا ينقض وقوله (اولاً)
مطوف على ما أي ويجب
الوضوء أيضاً للشيء الذي
يخرج من الذكر ومن

مذي (من الذي هو يسكون
الذال المجبة للفعل
وبكسر ما الاسم فعلى هذا
يكون التشديد فيه أحسن
لان الاسم هو الذي يوصف
بالخروج لا الفعل وظاهره
انه ينقض مطلقاً وليس
كذلك بل فيه تفصيل
نذكره قريباً ان شاء الله
تعالى وانما أعاد يخرج
ليرتب عليه قوله (مع غسل
الذكر كما) منه (دليله ما في
الموطأ والعصبة ان علياً
رضي الله عنه أمر المقداد ان
يسأل له رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الرجل اذا
دفع من أهله فخرج منه
الذي ما ذاع عليه قال المقداد
فسألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ذلك فقال

قائله (قوله أو السقط) مطوف على الحمل فأراد بوضع الحمل مدة ورف من الموضع في
رقته المعتاد (قوله سمي به الفضلة) في العبارة حذف والتقدير سمي باسمه الفضلة
(قوله بما قرب منه) في العبارة حذف أيضاً والتقدير سمي باسمه ما قرب منه الذي هو
عنه أي فهو من باب تسمية الشيء باسم عمله فهو يخرج من علاقته المحمية وهذا كله
باعتبار الامل لانه صار الا كحقيقة عرقية فيم (قوله مطوف على ما) فيه مسامحة
والاولى على ما كلاً لا يخفى وفي بعض النسخ مطوف على ما قبله وينتد فلا مسامحة
فتدبر (قوله يسكون الذال المجبة للفعل) أي الذي هو خروج الماء المعروف به عمله
مذي من باب رعى كافي الصباح (قوله وبكسر ما الاسم) أي الذي هو الماء الذي وقى
كلامه شيء اذ هو بالسكون كما يطاق على الفعل يطاق على الاسم كافي الصباح
(قوله فعلى هذا يكون الخ) فيه شيء أيضاً اذ مع الكسر وجهان التشديد كما دل
والتحفيف كما يعلم من المصباح لا بالتشديد فقط كما هو قضية كلامه وعلى هذا
التخفيف يعرب اعراب المنقوص فتخلص من هذا ان المذي بمعنى الاسم له لسان
ثلاثة يسكون الذال وكسرها مع التشكيل وكسرها مع التخفيف فقوله يكون التشديد
أحسن لا وجه الحسن لما علمت ان فيه التخفيف على ان مقتضى العلم ان ذكرها
ان يقول مواب وذكر شارح الموطأ ما يفيد الترتيب بينهما فقال بفتح الميم ويسكون
الذال المجبة وتخفيف الباء على الفصح ثم بكسر الذال ويشد الباء ثم الكسر
مع التخفيف (قوله بل فيه تفصيل الخ) فيه نفاذ الذي بالذي الذي فسر به
ينقض مطلقاً وأما الذي خرج بالذلة فهو الذي فيه التفصيل (قوله وانما أعاد
يخرج) المناسب ان يقول وانما أعاد لما يخرج الخ (قوله يرتب) فيه شيء اذ لو قال
أو مذي مع غسل الذكر كما منه لاستقام (قوله مع غسل الذكر الخ) قال في التوضيح
عن بعضهم ينبغي ان يكون غسل الذكر مقارناً للوضوء لانه لما كان تشبهاً أشبه
بعض أعضائه الوضوء اه (قوله ان ذال الخ) لم يأنر السؤال بنفسه استغناء
لكونه متروكاً بآيته كما صرح بذلك شارح الحديث (قوله اذ ذى الخ) أي قرب
بلاعبة أو ليس وقوله من أهله أي حليته كما قاله شارح الحديث (قوله اذ وجد أحد
كم ذلك) المشار اليه هاء على المذي وبه إشارة الى ان تضع الفرج ترتب على
وجدان المذي طاعتاً حصل قرباً لالكن يقيد المصباح كتابين قوله فلينضع
فرجه) من باب ضرب ومن باب نفع قاله في المصباح فيمع قراءته بكسر الضاد
على أنه من باب ضرب وبفتحها على أنه من باب نفع (قوله وليتوضأ الخ) لما كان
ربما يتوضأ من الاقتصار على قوله فلينضع فرجه الاقتصار به وأنه لا ينقض الوضوء
اذا وجد أحدكم ذلك فلينضع فرجه وليتوضأ وضوءه لانه لا ينافي الخرج في الحديث ظاهر في جملة الذكر

أقبحه الرسول صلى الله عليه وسلم إشارة إلى أنه ينقض الوضوء وقال شارح الحديث
 بعد قوله وليتوضأ أي كما يتوضأ إذا قام لها لأنه يجب الوضوء بمجرد خروجه كما
 قال به قوم وقال الرازي وفي قوله وضوءه الصلاة قطع احتمال حمل التوضي على
 الوضوء الحامض بغسل الفرج فان غسل العضو الواحد قد يسمى وضوءاً أي ويكون
 تأكيداً لما قبله (قوله والمراد بالنضح فيه الغسل) أي لا الرش ولا البيل فلا يكفیان
 بل لابد من الغسل الذي هو البيل مع ذلك هذا حقيقة الغسل عندنا وانظر هل
 ذلك مسلم كما هو المتبادر من اللفظ فليدر (قوله ويبين ذلك) أي ويبين ان المراد
 بالنضح الغسل أي لا ما ذكر من البل والرش الذي ذكرهما صاحب المصباح تفسيراً له
 (قوله ويتوضأ) لم يرد في رواية مسلم وضوءه للصلاة كما به بالأطلاع عليه (قوله
 أو صريحه) أي بل صريحه فاف ولا ضراب ويحتمل أن تكون لاشك (قوله على
 المشهور) ومقابلته الأجزاء (قوله من تركه غسله كله) الترك متعلق على القيد فقط
 أي فيكون غسل البعض لأنه الذي فيه القولان (قوله قولان) أي نية أو غيرهما
 والقولان على حد سواء وهما نيات على أنه يجب غسله كله كما مر به ع
 (قوله الغسل المذكور) أي الذي هو غسله كله أي من يقول بغسله كله يختلف
 فبعض يقول يجب النية فظهور التعبد أي من حيث إيجاب غسله كله وبعض
 لا كما يدل عليه تقريرت وأفاده مع أيضاً بقوله وهل يفقر الغسل إليه أم لا
 قولان وظاهر كلام خ في مختصره أنهما مفرغان على القول بوجوب غسله كله
 (قوله استظهر صاحب التوضيح الخ) أي وهو المعتمد صاحبهما والعلة تخيل
 (قوله وعليه إذا غسل من غير نية بعيد الصلاة) فيه نظر إذ قضيت أنه من يقول
 بوجوب النية يتفق على البطلان عند ترك النية وليس كذلك إذا من يقول
 بوجوب النية اختلفوا عند ترك النية أي والحال أنه غسله كله فبعضهم يقول
 بالبطلان وبعضهم يقول بالعمدة مراعاة لا آخر وهذا هو الأرجح وظاهر خليل
 كان الترك عمداً أم لا والقولان على حد سواء في اقتضائه على البعض كان تاركاً
 لبعض الآخر أم لا مع نية أم لا فيجوز العمل بكل منهما لأنه متى كان القولان
 على حد سواء فإنه يجوز العمل بكل منهما وأما إذا كان أحدهما مشهوراً فيجب
 العمل بالمشهور ولا يجوز العمل بالضعيف ولو في خاصة نفسه واتفقوا على البطلان
 في ترك الغسل رأساً واعلم أنه إذا غسل بعضه وصل وقتنا به دم بطلان صلاته فإنه
 يغسله لئلا يسهل تقبل وهل يعيد صلاته في الوقت أولاً عادة عليه قولان تنبيه عرفت
 حال الرجل وأما المرأة إذا أمضت فأنهات غسل محل الذي فقط قال هي بلا نية

والمراد بالنضح فيه الغسل
 ويبين ذلك ما وقع في مسلم
 مصرحاً به بغسل ذكره
 ويتوضأ وظاهر كلام الشيخ
 أو صريحه أن الماء متعين
 ولا يجوز فيه الحجاز وهو
 كذلك على المنه ورؤي
 فظلال صلاة من ترك غسله
 كله قولان وفي اقتدار
 الغسل المذكور إلى نية
 قولان استظهر صاحب
 التوضيح الاقتدار لظهور
 التعبد وعليه إذا غسل من
 غير نية بعيد الصلاة وعلى
 مقابلته لا حاجة

لما عرفت ان النية انما هي متفرعة على القول بوجوب غسل جميعه اه فاقى شرح
 الشيخ بما يخالف ذلك غير مناسب (قوله ثم بين صفته) أى نقوله وهو ما أبيض
 رقيق (قوله عند اعتدال الطبيعة) الطبيعة مزاج الانسان المركب من الاخلاط
 فالحق في الصباح أى الاخلاط الأربعة التى هى الصفراء والباقى والدم والسوداء أى
 فلم يبق أحد ما على غيره هذا والمراد بالاعتدال (قوله وصفة خروجه) معطوف
 على قوله صفته قد بين ذلك بقوله يخرج عند اللذة بالانعاط هذا مراده رحمه الله ثم
 أقول ولا يخفى ما فى هذا اذ ليس فيه بيان صفة نفس الخروج (قوله عند اللذة) أى
 اللذة المعناة حذف المصنف تلك الصفة اتكالا على الموقوف واللذة لا تتماشى
 الباطنى الذى يشأ عنه الانتعاش الظاهرى كما قاله بعض الشراح (قوله بالانعاط)
 البناء للسببية أو المساجبة والاولى اسقاط ذلك التيدلان المدار على خروجه بلذة
 معتادة حصل انعاط أم لا (قوله يقع التناء) قال عجم ليس لنا مصدر على تعمال بالكسر
 غير تقاء وتبان (قوله بغير لذة) أى لذة بغير لذة معتادة يصدق بغير لذة أصلًا ولذة
 غير معتادة كما اذا حدث لمحب فامضى بالتذاه منه (قوله لا وضوء فيه) ظاهره
 مطلقا وليس كذلك بل هو من السلس فيعبرى عليه حكمه فان لازم كل الزمن
 أو أكثره أو نصفه لا وضوء عليه وان لازم أقله لزمه الوضوء وكلاهما لا يجب عليه الوضوء
 فى الثلاثة المذكورة لا يجب عليه غسل الذكر لكنه سبب له حيث استحب
 الوضوء فيما اذا لازم الاكثر أو النصف ويحصل ان حب الحبر فيما يظهر فلا حاجة
 لتردد عجم وكما يجب عليه الوضوء فى الأخيرة يجب ازالته اذا كان غير معتادة كعب
 بأن لم يأت كل يوم ويكنى فيه الحبر وأما اذا استمكنه به بأن أتى كل يوم ولومرة فلا
 يجب ازالته لا بحبر ولا بغيره ولكن سبب هذا هو العوالب كما قررته شيخنا ويكنى
 الحبر فيما يظهر (قوله من غير لذة) لا مفهوم له بل ولو كان بلذة حيث لا يخرج
 مذى أو غيره (قوله لا وضوء فيه) وهو المشهور ومقابلته ما قاله ابن شعبان
 من أن الانعاط البين ينقض الوضوء والخلاف كما يفيد به الباجى وابن شاش
 فى الانعاط الكامل فلا خلاف فى نفي الوضوء عن من لم يكمل انعاطه (قوله
 ولم ينظر) لا مفهوم له بل ولو انظر حيث لم يخرج منه شئ وفاداه ان الخلاف
 فى المذموم أو التذم كروحدة فلا شئ فيه اتفاقا (قوله المشهور) أى خلافا لابن
 بكير والابيانى (قوله المعروف) أى المعروف فى المذهب أقول لا يخفى أنه يلزم من
 كونه مشهورا كونه معروفا فيه فهو تصريح بما هم التزاما (قوله بالنظر) البناء
 للسببية (قوله قد صنف) أى غيره كما يفهم من الصباح واقترن بعض اشيوخ

ثم بين صفته عند اعتدال
 الطبيعة وصفة خروجه
 فقال (وهو) أى المذى
 ماء أبيض رقيق يخرج عند
 اللذة بالانعاط أى قيام
 الذكر (عند الملاعبة
 أو التذكار) يقع التناء أى
 التفكير وأخذ من كلامه أنه
 اذا خرج لغير لذة لا وضوء
 عليه وأخذ منه أيضا أن
 الانعاط من غير لذة لا وضوء
 فيه وهو المشهور ويؤخذ
 منه أيضا أنه لا وضوء عليه
 اذا تفكر والتذ فى قلبه ولم
 ينظر لذلك وهو المشهور
 المعروف وكذلك اذا التفت
 بالنظر فقط من غير مذى
 (وأما الودى) بدال مهمل
 ابن العربى ومن رواه بذلك
 معجمة فقد صححت ولما فيه
 وجهان ودى بتشديد الاء

وان شئت خففتها (فهو ماء أبيض خائر) نجاة معجزة ولاء مثلثة (١٥٨) أي تخين (ويخرج) غالبا (بالبول)

ما قاله بأن صاحب الطالع نقل أنه بالذال المعجمة ولو سكن غير صحيح ما نقله ع
في حاشيته فتأمل (قوله بتشديد الباء) أي وكسر الدال (قوله وان شئت خففتها)
أي مع سكن الدال الموحدة كما في ميارة وعبارة الشارح تؤذن بأن التشديد أشهر
ولكن المناسب للتعبير بوجه أن يقول بتشديد الباء وتخفيفها (قوله يخرج
بالمخرج) لا يخفى أنه لا حكم له لأن غسل وجهه من الاستحمار وجب بالبول فدل
بظهوره حكم الإخراج وحده (قوله وهو الوضوء الخ) أي الذي يجب من البول وهو
الوضوء اعتاده أي البول كما يفيد زروق أي بأن لا يخرج على وجه السلس (قوله
بالسلس) أي مده ومعه بأن يجعله بين سببته وإبهام يسراه أو غيره مما
أصابها ويخرجها من أصله إلى الكمرة أي رأس الذكر (قوله والتر) أي الجذب وهو
بالهاء المثناة فوق الساكنة والراء (قوله الخفيفين) فلا يسلمته ولا يتره بقوة لأنه
كالضرع فإذا سلت أوتر بقوة أعطى الذراوة فيتسبب عدم التنظيف (قوله
وغسل محله) أي أو الاستحمار بالماء (قوله لأنه قد يخرج من
غير بول) كان يخرج منه دجل شيء قليل أي وحكمه ظاهر (قوله أو يخرج معه
أوقبله) ولا يظهر له حكم (قوله في بعض هذه الوجوه) أي في الغالب في غسل محله فقط
(قوله وكان موجبا للوضوء في بعض الصور) هذا البعض غير صورة المصنف
لأن صورة المصنف يجب فيها الغسل والبعض المذكور هو ما إذا نزل في بقعة غير
لذة معتادة على غيره وجه السلس أو على وجه السلس وفارق أكثر الزمن (قوله
في الصفة) بل وفي الحكم (قوله بمعنى المدفوق) أي فاسم الفاعل بمعنى اسم المفعول
أو أنه مجاز على ذلك لأن الدفق مب فيه دفع وانما هو لصاحبه وعن بعض
أنه قال دفقت الماء صبيته ودفق بنفسه انصب اه فعليه لا حاجة لجمع اسم
مفعول أو مجازا فعليا بأن يجعل من الثاني الذي هو دفق بنفسه انصب فيكون قوله
الدافق بمعنى المنصب (قوله بالجماع) أي اللذة الكائنة بالجماع أي بسببه أو معه
(قوله غالبا) أي لأن اللذة الكبرى قد تكون بغير جماع كان يمس امرأة فيمن
وخلاف اللذة الكبرى اللذة الصغرى وهي التي يكون معها المذي (قوله المزاج)
بكسر الميم أي الطبيعة من مزج الشيء بمعنى خلطه (قوله كراثة الطلع) أي
كراثة غبار الطالع كما في تن وغيره (قوله وهو قول حمل النخلة) ينافيه ما نقلت
عن التادلي حيث قال أي من فصل النخل دون انما اه ويمكن أن يقال
لانخلة يحمل النساء في النخلة للوحدة كما يفيد قول المصباح النخل اسم جمع
الواحدة نخلة (قوله يسقط عنه غبار) قد ذكرنا أن الرائحة المرادة رائحة ذلك

بكسر الميم وسكون الشاء
المثلثة وبفتحها (يجب منه
ما يجب من البول) وهو
الوضوء اعتاده والاستبراء
منه وهو استغراق
ما في المخرج بالسلس والتر
الخفيفين وغسل محله فقط
وانما قيدنا بغالبا لأنه قد
يخرج من غير بول أو يخرج
معه أو قبله وللخالفه الذي
في بعض هذه الوجوه
وفي الصفة أي بامام الفاعلة
الدالة على مخالفة ما قبلها
لما بعدها ولما ذكر ما يخرج
من القبل وكان المني من
جلته وكان موجبا للوضوء
فقط في بعض الصور ذكره
بين موجبات الوضوء
استطرادا وأتى بامام الخالفه
لأنه والودى في الصفة فقال
(وأما المني) بتشديد الباء
(فهو الماء الداقد) بمعنى
المدفوق أي المصبوب الذي
(يخرج) دفعة بعد دفعة
(عند اللذة الكبرى بالجماع)
غالبا رائحته إذا كان رطبا
من صحيح المزاج (كراثة
الطلع بالعين المهملة وفيه لغة
الطلع بالحاء المهملة وهو أول
حمل النخلة يسقط عنه

فانه أشبه شيء بمفهوم البيض (١٥٩) ويصحح المزاج احترازا لما اذا كان مريضا ما انه قد يتغير منيد وتختلف

الغبار لا رائحة نفس الطلع (قوله أشبه شيء) أي أشبه الأشياء بمفهوم البيض أي أنه اشتراك مع غيره في الشابهة بمفهوم البيض لأنه أعظمها شهاها والمراد البيض المشوي كافي خط بعض الفضلاء وهو جمع فس يفتح الغاء أي يراض البيض كما صرح به في متن المنهاج وقال بعضهم لأنه اذا ليس تشبه رائحته رائحة البيض عند ينسبه اه فان أراد بالبيض الشيء اتفق الكلامان (قوله ويختلف رائحته) عطف تفسير وقفاً لذلك لمنااسبة للأمر ما في شأن الرائحة لا غيرها من الاوصاف (قوله وفائدة ذلك) أي يبين الرائحة (قوله لوائتبه الخ) جواب لما عذوف أي علم أنه من (قوله يعني منها) لما كان تفسير الماء بالماء نوع خفا قال يعني (قوله نصفته) عبر به فطر الرقة والصفرة الدال عليها رقة أصفر والاولا لما سب أن يقول فهو ما رقيق لأنه بيان له لاصفته ورائحته كرائحة طلع الانثى من النخل وطعمه ما لم يخلاف مني الرجل فانه مر (قوله على وجه العادة) احترازا ما ابرز على وجه السلس (قوله والحة) عطف تفسير (قوله وقيل لا يشترط بروزه) ضيف والخلاف فيما اذا خرج منها في البقعة وأما في النوم فلا بد من بروزه باتفاق (قوله جميع ظاهر الجسد) احترازا من داخل الفم والانف والعين فانه لا يجب غسلها في غسل الجنابة بخلاف باب ازالة نجاسة (قوله تكرار مع ما تقدم) أي الذي هو قوله يجب... الطهر هذا ظاهر (قوله ومع ما يأتي) ليس بظاهر اد التكرار بما يتسبب للثاني فالما سب أن يكون الا في هو التكرار مع هذا (قوله فان قيل الخ) هذا الايراد بحسب حله والافتقار لبعض الشراح بالتعميم فقال أي يجب من أجل خروج المني من رجل وامرأة الطهر الخ فلا يراد سؤال وعلى هذا فلاشارة كما افاد ذلك مع مستعمله في القرب والبعد من باب استعمال الشيء في حقيقته وبجازه وفي البعد اذا انقطع عرض يزول بانقضائه فهو بعيد والبعيد تحته صورتان بعيد جدا وبعيد لا جدا اه (قوله غير متوهم أي نفيه أي أو غير متوهم نبوته بل نبوته مجزوم به لا متوهم فقط (قوله أي الحيض الخ) أي ليس المراد بالحيضة ما تقدمه الطهر فاصل وتأخرها طهر كذلك بل المراد الحيض مطعنا تقدمه طهر فاصل أولا وتأخره طهر فاصل أولا (قوله تشبيهه لا فائدة المحكم) ظاهره ان الحكم انما استفيد من التشبيه لان الامم للتعليل أي ان التشبيه انما كان لاجل افادة الحكم وفيه نظر لان الحكم قد علم من قوله فيجب الخ فالاحسن عبارة فت حيث قال يحتمل التشبيه في الحكم اه أي أن حكم هذا المعلوم مما تقدم كحكم هذا أي نظيره وانما جعل الغسل من طهر الحيضة مشها به لأنه معلوم مشهور (قوله فان قيل الخ) في ايراد السؤال على هذا قيل لا يقياس الاما ليس منصوبا عليه

الوجه نظر لان القياس من الجتمد والمصنف ناقل لا فاضر (قوله والغسل الخ)
 الاولى في التعبير والغسل من الجنابة منصوص عليه كالحيض فلاموجب لقياس
 الغسل على الحيض اذا علمت ما قررناه فان قالوا علم ان المناسب ان يقول فان قيل
 كل من... ما وارد عن الامام فلم يشبهه أحد مما بالآخر (قوله أحدهما الخ) نذكر
 الوجهين الآخرين بحمد الله فنقول الثاني ان الغسل من الحيض ينص القرآن
 وغسل من منى المرأة انما هو بالسنة الثالثة ان الحيض أقوى من الجنابة لانه
 يمنع خمسة من يومها والجنابة لا تمنع الا بعضها (قوله أم سليم) هي أم أنس بن مالك
 واختلاف في اسمها فقيل اسمها سائلة وقيل ربيعة وقيل غير ذلك (قوله أف لك)
 كلمة تستعمل في الاحتقار والاستهزاء قال الباجي والمراد بها هنا الاستهزاء وأصل
 الآف ومع الاظفار وفي أف عشرة افات أف بضم الميمزة مع كسر الفاء وفحتها
 وضمها بغير تنوين وبالتنوين فهذه ست لغات والسابعة أف بكسر الميمزة وفتح
 الفاء والثامنة أف بضم الميمزة واسكان الفاء والتاسعة أف بضم الميمزة وبالياء
 وانه اه (قوله ذلك المرأة) السكاف، بكسورة لانه مخاطب المؤنث (قوله ترتب
 يمينك) أي التصقت بالتراب كناية عن اقتدارها ولم يقصده صلى الله عليه وسلم
 الدعاء عليها كما ذكره بعض الشيوخ وقال بعض هو دعاء على الحقيقة لانه قدر
 أي العاجدة خير لها والوجه الاول أولى (قوله ومن أين يكون الشبه) أي ان شبه
 الولد لانه انما هو كونه خالق من مائها ومن ما أبيه وكأني فهم صلى الله عليه وسلم
 من السيدة عائشة انها تكران يكون للمرأة في وقال بعضهم دعاء ان الولد متولد
 من ماء الرجل وما المرأة فأبهم ما غلب كان الشبه له الى أن قال ويقال شبهه وشبهه
 لانه ان احدهما بكسر الشين واسكان الداء والثاني بفتحهما قاله في شرح مسلم
 (قوله وهو سبيل الدم الخ) من اضافة المفعول للموصوف أي وهو الدم السائل
 ولو عبر به لكان أحسن (قوله في أدنى الرحم) قال النووي ذة الذي يسيل منه
 في أدنى الرحم دون قعره يسمى العاذل ودم الحيض يخرج من قعر الرحم اه وذكر
 في المصباح فيه لغة أخرى بالراء وذكر انه يقال اللام هي الاصل ولذا يقتصر كثيرا
 على ابراده اه (قوله بكسر اللام المجهمة) وحكي ابن سيده أمهالها (قوله)
 اذا كان انقطاعه أكثر من اثني عشر يوماً أي في الزمن الزائد على أيام الحيض والاستظهار
 ولما كان في كلام المصنف تنافي حيث حكم أولاً بوجوب الوضوء من دم
 الاستحاضة وحكم ثانياً باستحبابه أصله الشارح بقوله اذا كان انقطاعه أكثر
 لان في تلك الحالة يجب الوضوء ثم أفاد ان الاستحباب في موضع آخر وهو لازمة

وانقل من المني والحيض
 كلاهما منصوص عليه
 فأجاب من وجوه ثلاثة
 أحدهما وعليه يقتصر
 ان الغسل من الحيض أشهر
 من الغسل من المنى ولذا
 أنكرت عائشة على أم سليم
 حين قالت لا يبي صلى الله
 عليه وسلم المرأة ترى
 في المنام مثل ما يرى الرجل
 أن تغتسل فقال لها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نعم
 فالتفتل فقالت لها عائشة
 رضي الله عنها أف لك وهل
 ترى ذلك المرأة فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تربت يمينك ومن
 أين يكون الشبه ثم أشار
 الى خاتمة الستة التي ذكرها
 من الاحداث بقوله (وأما دم
 الاستحاضة) وهو سبيلان
 الدم في غير أيام زمن
 الحيض والنفاس من عرق
 فيه في أدنى الرحم يسمى
 العاذل بكسر اللام المعجمة
 (فيجب منه الوضوء) اذا
 كان انقطاعه أكثر من
 اثني عشر يوماً

النصف أو لا أكثر بقوله أما إذا لم (قوله أما إذا كان أتياه الخ) ترك ما إذا لازم الكل
لأنه بصدد الحالة التي يستحب معها الوضوء وعند ملازمة كل الزمن يتفق
الاستحباب (قوله لا يرقى) قال في المصباح ورقى الدم والدمع رقاؤه موافق باب
نفع ورقوا على فعول أنقطع بدجريانه اه (قوله يعني لا يقطع) أي بعد أيام الخيض
والاستحباب رقيق صدق بملازمة كل الزمن وبمفارقة أكثره الذين ليسوا مرادين
وبملازمة الجمل أو النصف فيوافق قول النووي قال الأزهرى والاستحباب أن يسيل
الدم في غير أوقاته المعتادة اه (قوله وليس ليس البول الخ) لخصوصية البول
بالذكر بل سلس كل حدث بولا أو رجحا أو منبيا فالجميع سواء في عدم النقض
بالذي خرج منها ولازم ولو نصف الزمن حيث يحجز عن رفعه بتداؤا وتسرا وتزويج
فإن قدر على رفعه فإنه يكون ناقضا لا في مدة تداويه (قوله اسم فاعل) فهو
من باب تعب كما يفيد المصباح (قوله وبقتها) اسم للخارج لا يخفى أنه على الفتح
يكون من إضافة العام إلى الخاص فلاضافة للبيان لا بيانية لأن البيانية هي التي
تكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه (قوله بالأخرى) اسم
من الاحتراق وهي بضم الحاء وسكون الراء أي يكثر بوله بحيث لا يرى أحدا ترافا
أي حرارة لأن رؤية الاحتراق تكون عند القدرة على إمساك البول ولا يخفى
أن كلام ابن العربي هذا صادق بالأوجه الأربعة وإن كان حدثا فاعلى يستحب
منه الوضوء لكل صلاة وهو الملازم للجمل والنصف (قوله ويكثر من متصلا بالصلاة
الخ) ظاهر كلامه أن كونه متصلا بالصلاة من تمام المستحب أي أن هذا الاستحباب
انما يحصل إذا اتصل بالصلاة فإن توشأ ولم يصل لم يحصل الاستحباب والمعول عليه
أن الوضوء في ذاته مستحب وصكونه متصلا بالصلاة فمستحب آخر قد بر (قوله
وفي استحباب غسل الخ) أي فصاحب الطرازية يقول بالاستحباب وسبحون يقول
بعدمه لأن النجاسة أخف من الحدث (قوله ولا يستحب الخ) وكذا إذا شق
في حالتي الاستحباب لاندب وهذه الأقسام مجملها ما لم يتعمد صاحب السلس
خروج البول أو المذي مثلافان فعمدان لأعب زوجته فامضى فعليه الوضوء فإله
ابن الحاجب ويدخل في الملازمة حكمها إذا كان إذا توشأ أحدث وإذا لم يتوشأ
وينهم فلا فإن وضوءه حينئذ لا ينتقض بذلك أفاده عجم (قوله بأوقات الصلاة) وهي
من زوال الشمس في كبد السماء إلى طلوع الشمس نافي يوم وأمان طلوع الشمس
إلى الزوال فليس وقت صلاة واعتمد الشيخ في شرحه هذا القول ويظهر فائدة
الخلافا فيما إذا فرضنا أن أوقات الصلوات مائة وستون درجة وغير وقتها

أما إذا كان أتياه أكثر
من انقطاعه أو تساوى
الامر أن فانه لا يجب عليها
الوضوء (و) لكن (يستحب
لها) أي للاستحاضة ابن
العربي وهي التي لا يرقى
دمها يعني لا يقطع) وليس
البول) بكثر اللام التي بين
السنيين اسم فاعل صفة
لأرجل أو بفتحها اسم
للخارج على حذف مضاف
تقديره لصاحب سلس
البول بن العربي معناه أن
يكثر بول الإنسان بالأخرى
(أن يتوضأ لكل صلاة)
ويكون متصلا بالصلاة
وفي استحباب غسل فرجها
قولان وأما أن لازم دم
الاستحاضة أو سلس البول
ولم يفارق فلا يجب منه
الوضوء لأنه خرج ولا يستحب
إذا فائدة في الوضوء مع
سيلان النجاسة وهل تعتبر
كثرة الملازمة وقتها
بأوقات الصلاة أو طلقا
قولان وحيث قلنا بسقوط
الوضوء عن صاحب السلس
فهل يكون ذلك رخصة لمن
نزل به لانهاء أو سقوط
ذلك يجعل الخارج كالمدم
فيه قولان

مائة درجة فأتاه فيها وفي مائة درجة من أوقات الصلاة فلي لا ينقض لمفارقة
أكثر الزمن وعلى الثاني وهو الإطلاق لا ينقض للامتزاج أكثر الزمن والمخلاف
مقيد بما إذا كان الاتيان غير منضبط وأما إذا كان منضبطاً بأن يأتيه في إحدى
الصلواتين المشتركتين فإنه يقدم أو يؤخر فإذا كان يأتيه في وقت الظهر كله
فيؤخرها لوقت العصر وإذا كان يأتيه في وقت العصر كله فإنه يقدمها في وقت
الظهر لأن الضرورى يكون قبل الاختار وكذا يقال في المغرب مع العشاء كذا ظهر
للمؤلف (قوله مشهوره ما الكراهة) هذا الحل غير مناسب والمناسب أن يقول
قولاً ينبئ عن علم صحة إمامته لغيره وعدم صحته وعلى القول بالصحّة فالمشهور
الكراهة أى كراهة إمامته لغيره واستظهر ابن عبد السلام الجواز لأن عمر
رضي الله عنه لم ينقل عنه ترك الإمامة حين وجد ساس المذى اه وفيه نظر
لجواز أن يكون ذلك لأجل الإمامة الكبرى هذا يحصل ما أفاده التوضيح والمؤلف يرى
على ابن الحاجب والدفرى أصح في المراد (قوله وهو لغة الجبل الخ) قال تعالى
فلم يدربسبب الى السماء أى بجبل الى سقف بيته ويستعمل في لغة لم قال تعالى
وأتيناها من كل شىء سبباً أى علماً (قوله وليكن بما يؤذى) أى بصور بما يؤذى
(قوله على ما ذكره الشيخ) أنظر هل له مفهوم فيكون المراد لا على ما ذكره غيره (قوله
وجوب الفرائض بمعنى ما يشاب على فعله) ويرتب العقاب على تركه لا وجوب
السنن بمعنى تأكدها (قوله بمعنى استناره) أى لا بمعنى ذهابه بالكلية اذ لو ذهب
لم يعد اذ الغرض في انسان يلحقه ما ذكر من نحو نوم أو عجزاً ثم يعد له عقاب فيحكم
عليه بوجوب الوضوء (قوله أما بسبب الخ) لا حاجة لقوله أما بالمناسب أن يقول
أولها أشار اليه بقوله بنوم الخ (قوله يقع القاف اسم مفعول) أى بسبب نوم بعده
أهل العرف ثقبلاً (قوله بمخالط القلب) أراد به العقل فقوله ويذهب العقل
من الاطهاد في موضع الاضمار كمنته الاشارة الى أن القلب يطلق مراد به العقل
ولما كان الذهاب فرع المخالطة قدم المخالطة على الذهاب وفي العقل تفاسير فيها
ما قال ابن فرحون نور يقيد في القلب فيستعد للادراكات (قوله ولا يشعر
صاحبه بما فعل) بقرب البناء للمفعول كان فعله أو فعل غيره فن الأول ما إذا سقط
لعابه أو حبه بيده أو الكراس من يده ولم يشعر لأن لم يسقط أو سقط واشعر وقيدنا
الحبوة باليد لأن كانت الحبوة العمومية فهو كالمتنهد ومن الأول أيضاً مقوطه
وهو قائم أو لم يسقط إلا أنه مستند بحيث لو أزيل ما استند اليه سقط لأن لم يسقط
فليس بثقيل وينقض بالثقيل ولو سد مخرجه سداهم كمان دام لأن لم يدم وحزم

مشهوره ما الكراهة وينبئ
علمه اجازاً امامته لغيره
صحها كان أو غير صحيح وهذا
أخر الكلام على ما ذكره
من الاحداث وأما
الاسباب فجمع سبب وهو
لغة الجبل واسطلاحاً ما لا
ينقض الوضوء بنفسه ولكن
بما يؤدى الى الحدث وهو
على ما ذكره الشيخ ثلاثة
فوال العقل ولمس من تستحي
وهس اليد كروقد أشار
الشيخ الى القول بقوله (ويجب
الوضوء) وجوب الفرائض
(من زوال) بمعنى استنار
(العقل) واستناره يكون
بأحد أربعة أشياء أحدها
بسبب (نوم مستعمل) بفتح
القاف وهو الذى بمخالط
القلب ويذهب العقل
ولا يشعر صاحبه بما فعل

الغرفا طوبى به عدم النقص ولو مع الدوام والمراد بسنده كما قرر شيخنا رحمه الله تعالى
ان يضم شيئا ويلحقه بدبره ويستقر عليه بحيث يمنع انفتاح الدبر لان المراد بدخل
شيء في دبره فانه لا يجوز (قوله على المشهور) وقيل لا (قوله كذا جمل الخ)
فان قلت عياض من أهل المذهب المحاكمين بعدم النقص بالتحريف فكيف يستدل
بالحديث بحمله قلت الحديث يدل على عدم النقص مطلقا خفيضا أو نقيلا فعمله
عياض على التحريف فقط فخرج الثقل فخلاصة حمله اخراج الثقل لاعدم النقص
بالتحريف الذي هو المذهب بل هو على عدم النقص بالتحريف أمر متفق على شمول
الحديث له فصح الاستدلال فتدبر (قوله أو اغما الخ) الاغماء مرض في الرأس
(قوله سكر بخل) أي كمن شرب ابتداء متقدما ثم غيبر سكره سكره منه (قوله أو تحبط
جنون الخ) المناسب حذف تحبط لان زوال العقل يكون بالجنون والتحبط صاحب
لزوال العقل لانه سبب له ولا فرق في الجنون بين أن يكون طبعيا أو من الخلق ولا يخفى
ان ذلك في جنون يتقطع لان كان مطلقا لم يحكم عليه بشيء (قوله أو واجب
الوضوء منه الخ) أي هذه الامور مرسومة على النوم كالأطعمة والقسمة لاني وحاصله ان
النص عن الشارع انه اجاب في النوم وقسمت هذه الأشياء عليه (قوله لانها
ادخل في الاستتار) أي ولذلك لم يفرقوا بين ما يلبس وما لا يلبس في اولها
وخفيها ولذلك حكم بزوال التكليف بها بخلاف النوم فحاجبه فسايط وان
رفع الائم عنه واستعمل الاستتار في حقيقة ومجازه فبالنسبة لا يدخل في حقيقة
وبالنسبة للتمييز في مجازه وهو زواله (قوله والتميز) من حذف الشيء على انه (قوله
لا يوجب الوضوء) أي بل يستحب (قوله وهو كذلك عند ابن القاسم) وكذلك عند
الامام ومقابل ذلك ابن نافع وهو وجوب الوضوء وهذا الخلاف اذا كان قاعدا
وحصل له ذلك لم أوسر ورؤا ما اذا حصل له ذلك وهو ما يجتمع فعليه الوضوء اتفاقا
كما افاده ح وهو الذي ارتضه شيخنا ثم أقول والظاهر من القولين قول ابن نافع
لان علم النقص موجود قوي غير مبالغة في نفسه هو أولى من النوم كما هو ظاهر لكل
منه ف وأما من استغرقه الوجد في حب الله فلا وضوء عليه ووجهه ظاهر لانه يقطع
الغالب أي فكأنه لم يبق عقده (قوله المشهور ان فقدان العقل الخ) خلا لابلن
حبيب القائل قل ما جن انسان الا وانزل (قوله من الملاسة الخ) المراد اللبس وهو
ملابس جسم لجسم على جهة الاختيار واللبس هو الالتقاء مطلقا ولم يكن اللبس
ناقضا عندنا الا مع قصد الالفة أو وجودها حسن التعبير عندنا باللبس ولما كان لبس
الذكر ناقضا مطلقا حسن التعبير باللبس وشمل كلامه لبس الامر اذا قصد

الغرفا طوبى به عدم النقص ولو مع الدوام والمراد بسنده كما قرر شيخنا رحمه الله تعالى
ان يضم شيئا ويلحقه بدبره ويستقر عليه بحيث يمنع انفتاح الدبر لان المراد بدخل
شيء في دبره فانه لا يجوز (قوله على المشهور) وقيل لا (قوله كذا جمل الخ)
فان قلت عياض من أهل المذهب المحاكمين بعدم النقص بالتحريف فكيف يستدل
بالحديث بحمله قلت الحديث يدل على عدم النقص مطلقا خفيضا أو نقيلا فعمله
عياض على التحريف فقط فخرج الثقل فخلاصة حمله اخراج الثقل لاعدم النقص
بالتحريف الذي هو المذهب بل هو على عدم النقص بالتحريف أمر متفق على شمول
الحديث له فصح الاستدلال فتدبر (قوله أو اغما الخ) الاغماء مرض في الرأس
(قوله سكر بخل) أي كمن شرب ابتداء متقدما ثم غيبر سكره سكره منه (قوله أو تحبط
جنون الخ) المناسب حذف تحبط لان زوال العقل يكون بالجنون والتحبط صاحب
لزوال العقل لانه سبب له ولا فرق في الجنون بين أن يكون طبعيا أو من الخلق ولا يخفى
ان ذلك في جنون يتقطع لان كان مطلقا لم يحكم عليه بشيء (قوله أو واجب
الوضوء منه الخ) أي هذه الامور مرسومة على النوم كالأطعمة والقسمة لاني وحاصله ان
النص عن الشارع انه اجاب في النوم وقسمت هذه الأشياء عليه (قوله لانها
ادخل في الاستتار) أي ولذلك لم يفرقوا بين ما يلبس وما لا يلبس في اولها
وخفيها ولذلك حكم بزوال التكليف بها بخلاف النوم فحاجبه فسايط وان
رفع الائم عنه واستعمل الاستتار في حقيقة ومجازه فبالنسبة لا يدخل في حقيقة
وبالنسبة للتمييز في مجازه وهو زواله (قوله والتميز) من حذف الشيء على انه (قوله
لا يوجب الوضوء) أي بل يستحب (قوله وهو كذلك عند ابن القاسم) وكذلك عند
الامام ومقابل ذلك ابن نافع وهو وجوب الوضوء وهذا الخلاف اذا كان قاعدا
وحصل له ذلك لم أوسر ورؤا ما اذا حصل له ذلك وهو ما يجتمع فعليه الوضوء اتفاقا
كما افاده ح وهو الذي ارتضه شيخنا ثم أقول والظاهر من القولين قول ابن نافع
لان علم النقص موجود قوي غير مبالغة في نفسه هو أولى من النوم كما هو ظاهر لكل
منه ف وأما من استغرقه الوجد في حب الله فلا وضوء عليه ووجهه ظاهر لانه يقطع
الغالب أي فكأنه لم يبق عقده (قوله المشهور ان فقدان العقل الخ) خلا لابلن
حبيب القائل قل ما جن انسان الا وانزل (قوله من الملاسة الخ) المراد اللبس وهو
ملابس جسم لجسم على جهة الاختيار واللبس هو الالتقاء مطلقا ولم يكن اللبس
ناقضا عندنا الا مع قصد الالفة أو وجودها حسن التعبير عندنا باللبس ولما كان لبس
الذكر ناقضا مطلقا حسن التعبير باللبس وشمل كلامه لبس الامر اذا قصد

والسبب الثاني أشار اليه بقوله (ويجب الوضوء من الملاسة)

بالمسئلة المذمة كإفادته وتوهمهم من الزيفاني على خليل أنه لم يذو الحجة
 النباشة عن قرب حيث حكان بمن يتسببه عادة (قوله وهي مادون الجماع
 على ما فسره الخ) فيه إشارة إلى أن كل الصحابة لا يوافقون على ذلك فقد قال
 هلى وابن عباس المراد بما تمهوهن أى نفسا الملامسة بالجماع ولا يخفى أن هذا
 التعريف يصدق بالقبلة فهو غير مانع (قوله لأجل قصد المذمة) لا يخفى أنه جعل
 منطوق المصنف قصد المذمة مطلقا . وجدان أم لا فيكون سؤقه مسئلة الوجود
 فقط بقوله أول وجود المذمة لأجل كونها مفهومة بطريق الأولوية من القصد المبرد
 عن المذمة لاعتراضه على المصنف بحكونه أخلا هلى وأقول بحمد الله لا يخفى
 أن كلام المصنف محتمو على الصور الثلاثة وذلك لأن قوله ويجب الوضوء
 من الملامسة للمذمة صادق من حيث قصد هلى أو وجودها أو هما معا وهى ذاتا ظاهر
 إذا كانت اللام متعلقة ببيع وحكذ الوه لفت بالملامسة وتكون باعتبار القصد
 للقبلة وباعتبار الوجدان للعاقبة فيكون من استعمال اللفظ فى حقيقة . ويجازه
 ومن القصد حكما قصد باللمس الاختيار هل يحصل له لذة أم لا وهو محمول على
 قصد هلى عليه الوضوء على ما قاله ابن رشد لأن قصد المسابدين اختبار فلا نقص
 الوجود هلى (قوله أول وجود المذمة الخ) ولا بد أن يكون الوجدان حال لمس
 وأما بعده فلا نقض لأنه صار كاللذة بالتفكر (قوله كان اللامس رجلا) أى بالغا
 وأما الصبي فلا ينتقض وضوؤه ولو جامع زوجته (قوله أو امرأة) أى بالغة والمموس
 لها ذكر أو أنثى على ما فى ح فقد قال ولم أرف على نص فى لمس المرأة لئلاها وظاهر
 النقض اه أقول والظاهر أن يقال إن يحصل ذلك حيث كان المموس للمرأة
 عن يلهذه عادة والأفلا (قوله كان المموس ظفرا أو شعرا) أى المتصلين وأما
 المنفصلان فلا نقض ولو قصد وجوده ومثلهم فى التفصيل السن ولا يعبر فى اللامس
 هنا كونه بعضا على أو زائدا له احساس كما فى مسئلة الذ كرفى حصل اللامس هنا
 بعضا ولو زائدا لال احساس له وانضم لذلك قصد أو وجدان نقض وإن كان يبعد
 الثانى كذا ذكروا أقول والظاهر أن مثل ذلك ما إذا لمس بظفره ظفرا أو شعرا
 فينقض قدبر (قوله وإبقاء بعضهم على ظاهره) سواء كان الشوب خفيفا أو كثيفا
 وهو المذهب كما قال الأتاني ولذلك استظهره البساطى وقال شيخ الشارح الشيخ
 هلى السهورى أن الظاهر من حيث النظر التقيد بالخفيف الذى هو القول الثانى
 وهو الذى ذهب إليه ابن رشد الذى هو عمدة المذهب وقال البرموى والقائل
 بالاطلاق يحصل قوله على نحو القباء وأما ما أوضع على الكثيف جدا فهو الطراجة

وهى مادون الجماع هلى
 فانفسه جماعة من الصحابة
 والتابعين وثالثا واحتج به
 قوله تعالى أولا مسلم النساء
 لأجل قصد (المذمة) وجودها
 أولا أول وجود المذمة من غير
 قصد كان اللامس رجلا
 أو امرأة كان اللامس ظفرا
 أو شعرا كانت الملامسة
 على نوب أو غير نوب على
 قول ابن القاسم وإبقاء
 بعضهم على ظاهره

فانه لا يتقض اه والذي يفيد ما بن مرزوق خلافه كما قال عجمي ومعه انه انقسام
ثلاثة خفيف وكثيف لاحد او كثيف جدا فالاولان حكمهما واحد على ارجح
على ما علمت واما الاخير فالنقض في التمسك دون الوجود وان كلام ابن زروق
هذا يعلم ترجمته من قول اوله لا يتغير في المس الخ (قوله بان يكون الثوب خفيفا)
اي وهو لا يجوز للمس فيه برطوبة الجسد بخلاف الكثيف وهذا كله حيث
لا يمسك من غير ولا قبض ولا فالنقض اتفاقا حيث قصد لذة او وجوده ما قاله ح
(قوله اذا كان اللامس رجلا) قضيته انه لو كان اللامس امرأة فلا يشترط
ان يكون الموس من يلبسها عادة وامايس كذلك بل يشترط الالتذاذ عادة (قوله
عادة) اي عادة الناس لاعادة للامس (قوله احترازا من الصغيرة) اي غير
المطبعة وشاها الدابة فان الرضوخ لا يتقض ولو لم يذلا لالتذاذ مس فرج الصغيرة
او الدابة فالنقض لا يختلف عادة الناس بالالتذاذ بغير جهما قال عجمي ينبغي تقييد
قوله لم أجسد الدواب من المذمة غير المعتادة بغير جسد آدمية الماء والظلمة وان
يجرى في تقبيل فمساجر في تقبيل فم الانسان اه (قوله وكذا المحرم
ضعيف) والمشهور انه لا فرق مع وجود اللذة بين ذوات المحرم وغيره او مع التمسك
فقط من غير الفاسق لا أثر له في المحرم ولذا قال ابن القاسم قصد بها الفاسق في المحرم
نقض اه والمراد بالفاسق من مثله يلبس به غيره اي ثبت فسقة قبل لاس هذا المس
خلاف العجمي كما قرره شيخنا (قوله حشو) يريد بما قاله ابو عمر ما مر الذين اذا التقوا
الجسمان سمى ذلك الالتقاء مسا واذا كان ذلك الالتقاء بالفم على وجه مخصوص
سمى قبلة واذا كان بالجسد سمى مساشرة واذا كان باليد سمى لمسا اه وفيهم من
كلام الشيخ ناصر الذين ان المس اهم من كل واحد من اللامس ومن القبلة ومن
المباشرة قاله عجمي واقول وفيهم من انه ان كل واحد من الثلاثة الاخيرة ما بن غيره
ولذا قال الفاكهاني وكان المصنف اراد باللامسة بغيره واصل اليد والمباشرة
بالجسد اه اي ما عدا اليد (قوله بمعنى التقبيل) اي لان الاحكام انما تتعاقب
بالافعال لسكر يشترط ان تكون القبلة على فم من يلبسها عادة فلا تنقض بتقبيل
فم صغيرة لا يلبسها عادة ولو قصد وجوده واذا لا تنقض اذا كان هناك حائل كثيف
(قوله على الفم) وأولى النقض بالتقبيل على فرج من يطأ مثله لان العلماء نصت
على ان نظرا لفرج اومسه انما يحل على قصد المذمة واما التقبيل على الخذف فيجوز
على الملامسة (قوله وان يعتبره المذمة) الانسب ان يقول وانه يعتبر المذمة
وهذا صادق بالقصد والوجودان وأولى الامران معا كما تقدم نظيره (قوله

وقيد به بعضهم ان يكون
الثوب خفيفا وقيد ابن ناجي
كلام الشيخ اذا كان اللامس
رجلا بما اذا كان اللامس
من يلبسها عادة احترازا
من الصغيرة لانه لا يلبسها
بلسها عادة وذلك المحرم
لقيام المنافع العبادي وقال
الفاكهاني هذا كله
في اللامس واما اللامس
فان بلغ والتذنونا والا فلا
شيء عليه ما لم يقصد المذمة
فيصير لامسا (ج) قوله
(والمباشرة بالجسد المذمة
حشو) كذلك يجب
الوضوء من القبلة بضم
القاف بمعنى التقبيل (المذمة)
ظاهره سواء كانت على
الفم او غيره وانه يعتبر قصد
المذمة وهو ذلك على احد
القولين

تنقض مطلقاً . قدس ووجد أم لا ولا يشترط طوع ولا علم فن قبلت
 كروحه أو غافلة فيتنقض وضوءه **ركذا** الوكيل غافلاً أو مكرهاً (قوله
 غالباً) لا حاجة له مع التعبير بالمظنة لان المظنة دائمة والغلبة انما هي في الوجود
 بالفعل فالاولى اسقاطه (قوله لاذة) متعلق بقوله صارفة واللام لانتقوية أى
 صارفة الاذة (قوله كذا صغيرة) أى صغيرة لمنذهبها وكذا الكبيرة
 وخص الصغيرة بالذكرا لان شأنها أن ترحم (قوله أودات محرم على سبيل الخ)
 لا مفهوم له بل والاجابية كذلك خلافها لا يسأل المتابع له الشارح ومحمل
 عدم النقض في قدس الوداع أو الرجعة ما لم يحصل التذاذ (قوله أو المودة) أى
 المحبة وهو يرجع للرجعة وكأنه قال على سبيل الوداع أو الرجعة وإفاد
 الزفاني على خليل النقض بتبديل الازدأوى المحبة لذى شأنه يلنذهبها لأن كان
 شأنه عدم الالتئذ به فلانقض فالح ولم أقف على نص في لمس المرأة لشهاها والظاهر
 النقض اه فيكون تنبيهها أولى الى آخر كلامه والظاهر انه يشترط في المرأة
 المقبلة أن تكون من يانذهبها (قوله الا لقصدا لاذة) أى مع قصدها
 أو وجودها (قوله على المشهور) أى الذى هو المرجوع اليه والذى رجوع عنه
 عدم النقض بحسبه للحديث الآتى (قوله الابضعة منه) بفتح الباء كفا في المصباح
 ويجوز كسرهما كفا في القاموس زاد العلقمى وقد تظم وهذا الحديث رواه أبو داود
 والترمذى والنسائى عن طلق أن رجلاً قال يا نبى الله ما ترى في رجل مس ذكره
 في الصلاة فقال وهل هو الابضعة منه (قوله متكلم فيه) أى قد قالوا لطلق
 من المرجعية فيسقط حديثه (قوله والمنهم ورائج) قضيته ان هذا قولاً مقابلاً
 بأنه اذا لمس ذكر غيره بنقض كسبه ذكر نفسه ولم اطلع على ذلك القول وذكر
 ابن ماجى في المسئلة ثمانية أقوال ولم يذكر ذلك القول ثم بعد آتى هذا رأيت
 الذفرى السالكى على ابن الحاجب حكى عدم الخلاف في عدم النقض بمس ذكر
 الغير أى ما لم يقصد أو يمجده لله الحمد (قوله المتصل) احتريزه عن المتفصل
 فلانقض بحسبه ولو التذبه (قوله الكمرة) الحشفة وزناومعنا قاله في المصباح
 (قوله على المشهور الخ) راجع للتعميمات الثلاثة التى أولها عدا أو سهواً يقابل
 الاول ما قاله ابن وهب أن تعدد توشاً وان لم يلتذ وان نسي فلا شيء عليه ومقابل
 الثانى لابن نافع ان مس الكمرة توشاً أو لا فلا ومقابل الاخير ما له العراقىون
 ان التذتوش أو لا فلا ولا بد أن يكون الماس لذكره بالغافلة لا نقض بمس صغير ذكره
 (قوله بأى عضو) أى سواء كان باليد أو غيره اه تمهيد أولم يتعمد لذكر بشرط وجود

والمشهور ان التذتوش على الغفم
 تنقض مطلقاً لان المظنة
 المدة غالباً ما تكون قربة
 صارفة للذة كقربة صغيرة على
 قصد الرجعية أودات محرم
 على سبيل الوداع أو الود
 وان القبلة على غير الغفم
 لا تنقض الا بقصد المدة أو
 وجودها والسبب الثالث
 تنبه عليه بقوله (من أى
 ويجب الوضوء) من مس
 الذكر) على المشهور لما
 في الموطأ وغيره أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 اذا مس أحدكم ذكره
 فليتوضأ وأما حديث هل هو
 الا بصفة منك فضعيف
 منكاه فيه وظاهر كلام
 الشيخ ان مس الذكر ينقض
 مطلقاً عنى مس ذكر نفسه
 أو غيره والمشهور ان مسه
 لا ينقض الا اذا مس ذكر
 نفسه المتعمل وظاهره أيضاً
 مسه عدا أو سهواً ومن
 الكمرة أو غيرها التذام لا
 وهو كذلك على المشهور
 وظاهره أيضاً مسه بأى
 عضو كان وهو مذهب
 العراقيين

أبداً عند المراقبين - ملاءمة ما طلق شارحنا وان لم يجد له فلا ضرر عليهم
على أي حاله كان ومراعاة المراقبين من أصحاب ما لا أفاد هذا كله لندري على
ابن الحاجب (قوله إذا ما سمع بباطن الخ) فلا نقض بمس ظهروا وحده طال
أم لا (قوله أو يجانبها) ودخل رأس الأصابع فانها من حلة الجنب (قوله
مساوية للأصابع) سواء كانت المساواة محقة أو مشكوكا فيها فالشك في
المساواة يوجب الوضع وما ذكره من اشتراط المساواة المذكورة درج عليه
صاحب الشامل وكذلك الخليل في توضيح تبعه ابن راشد وكذا في بعض شراحه
وظهر للشيخ - على ما قال في شرحه ان الزائد الذي فيه احساس كغيره وان لم يساو
غيره فأنه لا على ما ظهر لنا من جزم أهل المذهب بنقض وضوءه انتهى المشكل لمس
ذهب - له الخ ولا يظهر - على ما قاله بل الظاهر أنه لا بد من المساواة لكن المراد
مساواتها لغيرها مما هو بجانبها من الأصابع لا مطلق الأصابع كما قاله الزرقاني
على العزبة أي فيكون قوله للأصابع أي جذس الأصابع المعق في واحد والظاهر
أيضا كما قال الزرقاني ان المراد الزائدة على ما عتيد من الأصابع في عمله الخصوص
لها عاده ولو كانت أقل من خمسة فاذا كان في المحل المعتاد للأصابع أربعة مثلا
أو أقل وكان واحدا به دامت به بحيث قال انه زائد فيعطى حكم الزائد ونقل عن
الشيخ أبي الحسن على المدونة انه لا بد من الاحساس في الأصابع الأصلية قال
الطبرسي في كبريه وينقض أيضا بمس ذكره الزائد أيضا ولا يشترط احساس فيه
انتهى وصرح الشيخ بأنهم يقولون ان اليد الأصلية لا نقض بالمس بها وانظر مسه بكف
بمنكب أو بيد زائدة هل يجري فيه ذلك أو يجري على مسألة غسله في وضوءه
فما يجب غسله يجري المس به على المس باليد الأصلية وما لا فلا (قوله الخنثي)
هو الذي له آلة الرجال وآلة النساء (قوله مطلقا) أي سواء كان مشكلا أم لا
وانظره - هناك قول في المذهب موافق لذلك الظاهر (قوله والذي في المختصر
إلى آخره) أي وهو المواب (قوله اعتبار إلى آخره) فان حكمكم له بالذكورة
نقض والا فلا (قوله فلا نقض قولاً واحداً) فيه نظر بل فيه الخلاف فقد قال
ابن باجى واختلف إذا سمع من فوق حائل على ثلاثة أقوال ثالثها ان كان خفي فبأنقض
والأفلا اه (قوله فروايتان) فروى على ان عليه الوضوء وروى ابن وهب
لا وضوء عليه (قوله أشهرهما عدم النقض) قال بعض وينبغي أن يستثنى
من الخفيف ما كان وجوده كالمعدم (قوله ان مس الدبر الخ) أي دبر نفسه
وكذا لاثنين وأما دبر الغير وأنثىاه فيعبر - على الملاسة في الصور الأربعة (قوله

والشهور أنه لا ينتقض إلا
إذا سمع بباطن الكف أو
باطن الأصابع أو بجانبها
ولو بأصبع زائدة مساوية
للأصابع في التصرف
والاحساس وظاهره أيضا
ان من الخنثي ذكره
بنقض مطلقا والذي
في المختصر ان كان مشكلا
نقض وان كان غيره مشكلا
اعتبر في حقه ما كمل به
وظاهره أيضا انه ينتقض إذا
مس من فوق حائل مطلقا
وفيه تفصيل وهو ان كان
تيمها فلا نقض قولاً واحداً
وان كان خفياً فبأنقض روايتان
أشهرهما عدم النقض
وظاهره أن مس الدبر
والاثنين لا ينتقض

وهو مذموم على المشهور ولما كان الخلاف في مس المرأة فرجها أقوى من الخلاف في مس الرجل ذكره عليه
 ذلك بقوله (واختلف في مس المرأة فرجها في إيجاب الوضوء بذلك) (١٦٨) على ثلاث روايات أحدها وهو

وهو كذلك على المشهور) وخرج حماد بن يسير الدبر على فرج المرأة وهو مضمحل
 وقضية الشارح أن في مس الاثنين خلافا في المذهب وفي كلام بهرام ما يفيد أن
 عدم النقض متفق عليه في المذهب ولم يخالف في ذلك إلا عروة ابن الزبير لا نذكرهما
 في معنى الفرج عنده (قوله عدم النقض) أي مطبقا قبضت عليه أم لا ألطفت أم لا
 وما هذا ذلك لا يقول عليه (قوله ورد بأنه مفهوم لقب) اللقب هو الاسم الممد
 لا الصفة أي مفهوم الصفة وهي ما دل على ذات وصفة كالعلم معتبر ومفهوم اللقب
 لا يعتبر (قوله أنها الخ) اختلف هل هذه الروايات على ظاهرها فيكون خلافا
 أو الثالث تفسير الأول وقد تقدم أن المعتمد عدم النقض مطلقا (قوله إذا ما مست
 ظاهره) أي بدون قبض (قوله يديه بالثنائية) كما في بعض النسخ والتصحيح
 وفي نسخة يدهما بالافراد كما في رواية وهو الذي في المواقف والثنائية حسن
 لأما دهم ما هنا إذا كانت يده واحدة لا تقبض بالأولى وفي بهرام أربع روايات ظاهر
 كافي الزرقاني تبيينه في المقابل للجنة إذا ما قبضه يدهم أن ادخال أصبع أو أربع
 لا تقبض على هذا لتأويل وليس يراد فيما يظهر (قوله على ما ذكر) بالبناء
 للفاعل فالله المذموم أي على ما ذكره وبالبناء للفعول فلا حذف (قوله نجسه)
 على ما ذكرنا إشارة للناقضة في الاستحاضة (قوله في المدفوف) تقدم أنه يصح
 أن يكون بالغنى اسم فاعل (قوله المصبر دفعة الخ) تفسير بقوله المدفوف
 (قوله لأجل حصول المذبة إلى آخره) تعليل للخروج كما يفيد قوله في إسمائتي
 ولا يشترط في وجوب الفسل من خروج المذبة (قوله إذا كانت معتادة)
 إلى آخره) لا يخفى أن هذا في الفضة وأما في النوى فلا يشترط المذبة فصلا عن كونها
 معتادة فمن أنه فوجب للأجرم أوطن أو شمل أنه من حيث كان شكه بين المني
 وبين واحد فقط كذا فإنه يجب عليه الفسل فلو دأب شكه بينه وبين اثنين غيره
 كمنى وبول فإنه لا يجب عليه الفسل (قوله أما إذا خرج بغير لذة) كان
 له غنمه عقر فأنى أو ضرب فأنى (قوله كمن حلق الجرب إلى آخره) مثقال
 للذبة غير الممتدة وشبهه لو مرت ذبابة أو نزل في محار فلا غسل عليه في ذلك كله إلا
 أن يحس بمسady المذبة ويسمى بها كهر الذبابة فيمنى فيجب عليه قال عجم وهذا
 واضح إذا تمسady اختيارا وأما إذا اضطر إلى التمسady كما إذا عجز عن النزول
 عن الذبابة فهل يجب عليه الفسل كمن أكره على الجماع أولا حرره انتهى (قوله
 فهل يجب الوضوء الخ) وهو المتمد (قوله فلا أقل من الصغرى) أي فلا أقل
 من الصغرى يوثق فيه أي ليس هناك أقل من الصغرى يوثق فيه فتبين أن

مذهب المدونة وصحبه عبد
 الوهاب عدم النقض لقوله
 في الحديث إذا مس أحدكم
 ذكره فليتوضأ ورد بأنه
 مفهوم لقب ثانيها النقض
 وإظهارها صاحب التوضيح
 الحديث من أفضى يده إلى
 فرجه فليتوضأ لأن الفرع
 لغة الموروثة يقع على الذكر
 وفرج المرأة لأنها لا تقبض
 إذا مست ظاهره والنقض
 أن قبضت عليه أو ألطفت
 والألطاف أن تدخل يدها بين
 شفرها وهذا آخر الكلام
 على ما ذكرنا يجب منه
 الوضوء وأما ما يجب منه
 الغسل فنجسه على ما ذكر
 الأول أشار إليه بقوله
 (ويجب الطهور) أي الغسل
 (بما ذكرنا من خروج
 الماء) أي المني (الداقيق)
 بمعنى المدفوف أي المصبوب
 دفعة بعد دفعة لأجل
 حصول المذبة) ظاهره ولو
 كانت غير معتادة وهو
 كذلك عند سمنون وابن
 شعبان والمشهور أنه لا يجب
 الغسل إلا إذا كانت معتادة
 أما إذا خرج لغير لذة أو لذة
 غير معتادة كمن حلق الجرب

فأنزل فلا غسل عليه وإذا قلنا بعدم الغسل فهل يجب الوضوء ويستحب قولان ناسب بهرام يكون
 الأول لظاهر المذهب ووجهه بأن هذا الخارج له تأثير في الكبرى فأن لم يؤثر في الكبرى فلا أقل من الصغرى

وخرج المني للذة موجب للغسل (١٦٩) سواء حصل في نوم أو بظلة بفتح القاف ولا يجوز تركه

النوم (من رجل أو امرأة)
ولا يشترط في وجوب
الغسل من خروجه للذة أن
تكون اللذة مقارنة للخروج
فقد يجب الغسل لخروجه
بعد ذهاب اللذة مثل أن
يجماع فليتلذ ولم يزل ثم يخرج
منه المني قبل أن يغتسل أو
لا يغير جماع ثم يخرج منه
المني بعد ذهابها جملة ولم
يغتسل عند اللذة ووجوب
الغسل في الأولى متفق
عليه وفي الثانية على
المشهور فخرج في الأولى
بعد الغسل لم يجب عليه
الغسل ثانيا لأنه قد اغتسل
بأناته والجماع الواحدة
لا يتكرر والغسل لها رجل
يجب الوضوء أو يسقط
القولان المتقدمان والموجب
الثاني أشار إليه بقوله (أو
انقطاع دم الحيضة) عياض
صوابه دم الحيض لأن
الحيض أعم من الحيضة لأن
الحيضة انما تطلق اذا تقدمها
طهر فاصل وتأخرها طهر
فاصل والحيض شرعا والدم
الشارح بنفسه من فرج
المرأة الممكن جملة عادة غير
زائد على خمسة عشر يوما من

يكون المؤثر فيه الصغرى (قوله وخروج المني للذة) أي المعتادة تقدم أن النوم
لا يشترط فيه اللذة المعتادة (قوله من خروجه) أي من أجل خروجه (قوله
للذة) أي خروجه لأجل اللذة (قوله أن يكون الخ) الاضطرار أن يقول أن يكون
الخروج مقارنا للذة (قوله لخروجه) أي لأجل خروجه (قوله بعد ذهاب) أي
الخروج الكائن بعد ذهاب اللذة (قوله مثل أن يجماع فيتلذ إلى آخره)
تمثيل للخروج الذي أوجب الغسل بعد ذهاب اللذة أي الحاصلة بالجماع
هذه مقادير وفيه نظير الذي أوجب الغسل في تلك الصورة الجماع (قوله
فيلتلذ) هذا لازم الجماع لأن الحكم ماذ كروا فرض أنه لم يتلذ (قوله ثم يخرج
منه المني قبل أن يغتسل) أي وأما لو خرج منه المني بعد أن اغتسل فلا غسل
عليه قلت ومن ذلك أنه لم أن الموجب للغسل الجماع (قوله ولم يغتسل
عند اللذة) لا مفهوم لدبل ولولا اغتسل فلا فائدة في الغسل اذ لم يحصل
حينئذ ما يوجب به فهو لم يصادف محلا (قوله لأنه لو اغتسل إلى آخره) مقادير
أن الخروج لا يوجب الغسل أصلا كما قررنا (قوله وهل يوجب الوضوء إلى آخره)
لعمد الوجوب (قوله صوابه دم الحيض) الاضافة للبيان وقد يجب عن هذا
الاعتراض بما تقدم له بأن يقال أراد بالحيضة الحيض (قوله اذا تقدمها إلى آخره)
فأول دم خرج منها لا يقال فيه حيضة وانما يقال فيه حيض وكذا آخره (قوله
والحيض شرعا) وأما لغة فهو السيلان من قوته حاض الوادي اذا سال وأل
في الحيض للعقيقة والطبيعة (قوله الدم) ومثله الصفرة والكثرة وسمايتها
(قوله يخرج) أي في الفرج وأما في الجسد فلا يتوهم (قوله ونحوه) أي كالمخرج
بدوا وقبل وقته المعتاد فليس يحض وفيه يكون حيض مع كراهة ذلك كذا ذكر
الخرشي في كبريه وقد سئل المنوفي عن امرأة عالجت دم الحيض حتى أتاهها سهل
تبرأه من العدة أم لا فأجاب بأن الظاهر انما التحمل وتوقف في ترك الصلاة والصيام
قال صاحب التوضيح وانما قال الظاهر لاحتمال أن استعجاله لا يخرج عنه عن
الحيض كسهال البطن انتهى أي لأن سهال البطن لا يخرج الشيء عنه كونه
خارجا معتادا وبحث فيه الباصرة قوله لفرق بينه وبين الدم بين فان الحدوث لم يعتبر
في مفعومه وخروجه بنفسه بخلاف الحيض واستظهر على الاجهورى انها تتركها
لاحتمال أنه حيض وتقصيه بالاحتمال كونه غير حيض (قوله كينت سبع
الخ) ظاهر عبارته ان بنت ثمار يحكم بأن دمها حيض وليس كذلك اذا منتهى
الصغرى تسع وهل أولها أو وسطها أو آخرها أقوال فالمرافقة وما فرقة إلى خمسة

غير مرض ولا ولادة احتزب يخرج ٤٣ هل ينقصه من الخارج يخرج وهو ومن فرج
من الخارج من غير الفرج كالدبر وبالممكن جملة عادة من الخارج من الصغيرة كينت سبع سنين

بالصفة المذكورة فلا يدل خروجه على راحة البدن وحيث كان دم يضر
والافاس بالصفة المذكورة فيدل خروجه على راحة البدن (قوله الفيشة)
رايت في نسخة مفلون بها الصفة بالضبط بالعلم بفتح الفاء وأما الفيشة فهو يسكنون
الياء كما رأته بضبط في القاموس وذكر في كتب المعون الفيشة التي هي الكمرة
زيدت اللام فيها فقليل لها الفيشة (قوله تريد أن تغيبها كلها) أي في محل
الافاضل أو في محل البول فلو غيبها بين الشفرين أو في هوى الفرج فلا يجب
الغسل لعدم التقاء الختانين وقال كلها إشارة إلى أن تغيب بعض أو الولاثنين
أو أكثره ولا فرق بين أن يكون ذلك التغيب من ذكر كبحق أو خنثى مشكك
فيجب عليه الغسل بتغيب حشفته قياسا على من يتقن الطهارة وشك في الحدث
(قوله من عسيب المقطوع) العسيب ما عدا الحشفة من قصبة الذكروية تتر
قدر حشفة من قطعت ان عرفت فان لم تعرف احتيط والظاهر أنه يراعى حشفة
بما فيه خلقة كما قال عجم أقول ويجري هذا الاستطهارة فمن لم تتخلق له حشفة اذلا
مفهوم ليسيب الخ بل مثله من لم تتخلق له حشفة أو خافت له ولم تقطع ونحو ذكره
وأدخل منه قدرها واستظهر بعض أنه يعتبر طولها ولو انفرد لا طولها مثنيانلو
تعددت الحشفة في ذكر واحد فالظاهر الوجوب احتياطاً (قوله من البالغ لامن
الصبي) فلا يجب الغسل على مرطوته البالغة ولا يستحب ولو راقا على ما قال عجم
وهند بعضهم يندب لها وكذا لا وجوب عليه نعم يستحب له الغسل فقط حيث بلغ
سن من يؤمر بالصلاة وأولى المراهق حيث وطئ وكل منهما مطيعة أو كبيرة
أو وطئه غيره ويندب للصغيرة التي وطئها البالغ حيث كانت تؤمر بالصلاة واشترط
البلوغ من الفاعل في وجوب الغسل على المرأة خاص بالآدمي فن أدخلت ذكر
بهيمة غير بالغة في فرجها وجب عليها الغسل حيث كانت المرأة بالغة وان لم تنزل
(قوله ان عليها خرقه) أي خفيفة لا كثيفة فلا يجب إلا أن يحصل انزال فيجب
الغسل له والخفيفة ما يحصل معها اللذة كما استظهره بعض الاشياخ (قوله سواء
كان فرج آدمية) ولو فرج خنثى مشكك (قوله حية أو ميتة) أي كانت
الآدمية أو البهيمية حية أو ميتة بشرط الطهارة في جميع ذلك والا فلا يجب الغسل
إلا أن يحصل انزال ولا يعاد غسل الميتة لعدم التكليف فان قلت هو غير مكلف
حين غسل أولا قلنا انه تعبد ولو غيبت امرأة ذكر آدمي ميت أو ذكر بهيمة ميتة فان
انزل وجب الغسل لا لانزال لا للتغيب فان لم تنزل لا يغسل عليها ولا يكتفى بنقض
وضوؤها نظر عجم وتعتبر الطهارة بالنسبة للمغيب والمغيب فيه قرب مطيعة

ومنهم من يندبها الغيشة
والغيشة يريد أن يغيبها كلها
أو قدرها من عسيب
المقطوع الحشفة من البالغ
بالتشديد أو غير انتشاراف
عليها خرقه أم لا (في الفرج)
سواء كان فرج آدمية أو
بهيمة حية أو ميتة

أو مطلق حشفة شخص لم يغرها دون حشفة آخر لكبرها (قوله أو في الدبر) أي بشرط الطافة ويجب على المفعول في دبره حيث سكن بالعاجلة على الفاعل في الخد والغسل أخرى قال الخضرشي في كبريه وظاهر قول خليل في فرج شموله لفرج نفسه ولا حدة عليه ونظر في النقبة فقال وانظر هل حكم اغابته في النقبة حكم اغابته في الفرج أم وانظرا لا (قوله وغيره) أي الاثنى والثمن المشكل (قوله إذا جلس بين شعبها الأربع) المراد نواحي الفرج الأربع وقيل اليدين والرجلان وقيل الرجلان والفخذان وقيل الرجلان والشفرة (قوله ثم جهدها) بفتح الجيم والماء إذا بلغ جهده كناية عن معالجة الإيلاج أي جامعها وانما صفي بذلك لانهما يغتسل ذكره صريحا (قوله إذا أنجحت) أو أقطعت بالبناء للمفعول فبهم أي إذا عملك شيء عن الانزال فلم تنزل ومعنى الثاني إذا افترا مني ولم ينزل من أقطعت الناس إذا لم يطرأ كما في النهاية (قوله ولما روى) أي ونما مع لما روى الخ (قوله انما الماء من الماء) أي انما الغسل بالماء من أجل الماء أي في فاده أنه إذا جامع ولم ينزل لا يغسل عليه ولا يكن الصواب حل هذا الحديث على النوم كما حل ابن عباس فهو أول من النسخ فانه وإن كان عام في الماءين فهو مطلق في الحمالين النوم والبقلة فعمله على النوم تقييد للماق وهو أول من النسخ كما تقرر في علم الأصول (قوله أعاده ليرتب الخ) الأولى أعاده لجمع النظائر لأن ما بعده لا يتوقف على ذكره (قوله يوجب الحد على الزاني الخ) الظائع اتفاقا والمكره على أحد قولين يريد ولو لم ينتشر كذا ذكره في التحقيق هذا إن لم يلف على حشفته خرقه كنفية والافرقيا على مسألة الغسل بل أولى وأما بحال خفيف فهل يقال لأحد أيضا لأن الحد وتدرأ بالشبهات (قوله وحد اللواط الخ) هو تعييب الحشفة في دبر الذكرو حده الرجم مطلقا حيث كان بالغ أو أمافي دبر أنثى غير زوجته فهو من قبيل الزنا فيؤله الآن يكون محسنا فيرجم أمافي دبر زوجته فيؤدب (قوله بشرطه الخ) أي وهو البلوغ والطوع ولا يفي أنه كما يجب الحد على الزاني وعلى اللائط يوجب على الزاني هو على الموطأ فيه (قوله ويوجب الصداق) ولو بغيرا انتشار ولو في دبرها أو زمن حبسها وكما يوجب الصداق على الزوج يوجب على الواطئ الغالم بنهي العامة وكذا على المتمد لوطه أحقية حيث لا علم عنده أو كرهها ويتمدد عليه الصداق بتعدد الوطأت في صورتين الأخيرتين وفي الأولى إذا تعددت الشبهة كما إذا ظن أنها في الأولى زوجته وفي الثانية أمته وأما إذا التحدث فعليه مهر واحد كما إذا وطئها أولا فلا ظن لها زوجته فاطمة وثانيا زوجته زينب وهكذا

وهذا اذا كانا بالغين أو كان الزوج بالغا والمرأة بمن يوطئ مثله (و) رابعها أنه (يحصن الزوجين) وإن لم ينتشر بشرط تذكري موضعها إن شاء الله تعالى (و) خامسها أنه يحل (١٧٤) المطلقة ثلاثا لا ذى طلقها) وهو

و حاصله أن ما كان بالتزويج نوع وما كان بالملك نوع آخر وأما الوطء امرأة طائفة عامة فلا صدق لها (قوله وهذا اذا كانا بالغين الخ) قال في التحقيق نقلها عن ابن عمر وإن كان الواطئ بالغا والموطوءة غير بالغة فإن كانت بمن يوطئ مثلها فإياها الصداق كاملا وإن كانت بمن لا يوطئ مثلها فإياها نصف الصداق خاصة لأن ذلك جرح وإن كان الواطئ غير بالغ فلا صدق لها كاملا وإنما له نصف الصداق خاصة اهـ (قوله وإن لم ينتشر) غير ظاهر بل لا بد من الانتشار (قوله بشرط) أن يكونا حرين مسلمين عاقلين بالغين ارفع نكاحهما الا لازم كما سيأتي (قوله ويحل المطلقة ثلاثا) أي بشرط الانتشار وحاصله أنه لا يشترط الانتشار في الثلاثة الأولى وأما حصن الزوجين وحل المطلقة فلا بد من الانتشار دل على وجوبه وانظر هل يحصل تحصين الزوجين وحل المطلقة ثلاثا بتبنيهاا معلقة عليهم حائل ككشف أو لا يحصل به وهو الظاهر وانظر هل الحائل التحفيف كالكشف أو يقال أنه بمنزلة العدم وكذا يقال في تكميل الصداق ونحوه اهـ الراد منه (قوله في يوم النحر) أي أو قبله بأن وقع ليلة مزدلفة (قوله ويفسد الصوم) أو وإن لم ينتشر كما في التحقيق (قوله في الفرض) هذا لعدم برزضان الحاضر وأما قضاؤه فليس فيه كفارة في العمد انما فيه القضاء فقط (قوله كنهه الخ) أي متهمة الجماع في النفل فيجب قضاؤه لا ركان ناسيا ولا (قوله انتقل بين ما يعلم به انقطاعه الخ) ظاهره انقطاع دم الحيض والنفاس مع انما سيأتي انما ذكره علامة لانقطاع دم الحيض كما هو بين وبعبارة فت سالمة من ذلك لأنه قال ولما قدم وجوب الغسل بانقطاع دم الحيض شرع في بيان علامة انقطاعه فقال الخ ويدل على ذلك أيضا قول عياض الذي ذكره الذريح (قوله يستبين الخ) أي يظهر (قوله براءة الرحم) أي من الحيض (قوله وسيت قصة) الاوضع وتسمى أي الماء المذكور قصة لشبهه الخ (قوله وهو الجبر) أي ان القصة عبارة عن الجبر فحاصله كما يفيد المصباح ان القصة حقيقة في الجبر وأطلقت مجازا على الماء المذكور والعلاقة المشابهة هذا بحسب الأصل وأما الآن فقد صارت حقيقة شرعية في الماء المذكور (قوله من جف الخ) من باب ضرب وفي لغة بني أسد من باب تعجب كما في المصباح (قوله لا بل عليها) أي من الدم فخرجها مبتلة من رطوبة الفرج لا يضر (قوله وهو قول الداودى) هو أحد بنى نصر

الحرو وأما المطلقة العبد فيهاها اذا طلقتها اثنين وذلك شرط تذكري محلها (و) سادسها أنه (يفسد الخ) فرضا كان أو تطوعا عدا كان أو نسيانا اذا وقع قبل الوقوف بعرفة أو بعده قبل طواف الأضحية ورمى جمرة العقبة في يوم النحر ويتأدى على وجهه ويقضيه من قابل ويحصى (و) سابعها أنه (يفسد الصوم) فرضا كان أو نسيانا عدا كان أو نسيانا ويلزمه القضاء والكفارة في الفرض ان تعمد والا فالتعبد فقط كنهه ذلك في النفل ولما ذكر من موجبات النفل انقطاع دم الحيض والنفاس انتقل بين ما يعلم به انقطاعه فقال (واذارات المرأة القصة البيضاء تطهرت وكذلك اذا رأت الجفوف تطهرت عياض القصة بفتح القاف ما أبيض يكون آخر الحيض وبه يستبين براءة الرحم وسيت قصة لشبهها القصة وهو الجبر لبيانها والجفوف

والجفوف بفتح الجيم مع دارن من جف الشيء يحف جفوا وجهها فاهو أن تدخل المرأة الداودى الخرق أو القطن في فرجها فتخرجها جافة لا بل عليها وظاهر كلام الشيخ انها مسواة وهو قول الداودى وعبد الوهاب

وقال ابن القاسم القصة ابان وقال (١٧٥) ابن عبد الحكم الجوف ابلغ وثرة هذا الخلاف تظهر في المعتادة لا حدى

العلامتين فعلى قول ابن
القاسم اذا رأت معتادة
القصة الجوف أولا تنتظر
القصة مالم يخرج الوقت
المختار واذا رأت القصة
اولا لا تنتظر الجوف وعلى
قول ابن عبد الحكم اذا رأت
معتادة القصة الجوف أولا
لا تنتظر القصة واذا رأت
القصة اولاً لا تنتظر الجوف مالم
يخرج الوقت وعلى قول
الداوردي وعبد الوهاب اذا
رأت احدى العلامتين حات
عليها ولا تنتظر الاخرى
واختلف النقل عن ابن
القاسم في المبتدأة فنقل
الباجي عنه انها لا تظهر الا
بالجوف ونقل عنه المازري
انها اذا رأت الجوف
ظهرت ولم يتقل اذا رأت
القصة تنتظر الجوف قليلا
خليل وما قاله المازري واضح
ان كانت صورة المسئلة
كاذرا انها رأت الجوف
ولم ترى القصة وأما ان كان
الامر على ما قاله الباجي انها
رأت القصة وتنتظر
الجوف فإيراد الباجي
صحيح وهو ان ابن القاسم
مال الى قول ابن عبد الحكم

الداوردي الاسدى من ائمة المالكية بالمغرب بطرابلس المغرب توفى بتلسان
سنة اثنين وأربعمائة (قوله القصة ابلغ) أى أقطع لاشك واحصل لليقين
في الظاهر من الجوف لانه لا يوجب دبعده مادم والجوف قديم بدبعده وبالغية القصة
لا تقيد عند ابن القاسم بمعتادتها فقط بل هى ابلغ لمعتادتها وللمعتادة الجوف
ولمعتادتها ما (قوله اذا رأت معتادة القصة الجوف) وكذلك لمعتادتها (قوله
تنتظر القصة) أى على طريق الذنب (قوله مالم يخرج الوقت) أى المختار المراد انها
تنتظر مالم تخرج الوقت المختار فخلص انها توقها في بقية منه بحيث يعاقب
فراغها اخرها وما معتادة الجوف فقط على قول ابن القاسم اذا رأت اولاً ظهرت
ولا تنتظر لقصة واذا رأت القصة اولاً لا تنتظره تقول المخرج واذا رأت القصة
اولاً لا تنتظر الجوف أى مطلقا لمعتادتها أو أحدها (قوله اذا رأت معتادة القصة
الجوف أولا الخ) وأولى لمعتادتها أو معتادة الجوف (قوله واذا رأت القصة أولا
وأولى في الانتظار اذا اعتادتها أو الجوف فقط والعمد ما قاله ابن القاسم (قوله
ونقل عنه المازري الخ) يحصل نقل المازري انها اذا رأت الجوف أو القصة ظهرت
كما في شرح خليل (قوله قليلا) المراد به زمن سابق الى آخر الوقت الذى توقع
الصلاة فيه (قوله واضح ان كانت الخ) أى فاذا كانت صورة المسئلة هكذا يفيد
انها اذا رأت القصة أولا لا تنتظر الجوف أى واما اذا لم تكن صورة المسئلة هكذا
بأن كان المراد انها لا تظهر الا بالجوف ولورأت القصة أولا فليس بواضح لانه باق
إيراد الباجي وحاصله ان العلامة خليل لم يميز بين مراد المازري وقد علمت مراده بما
ذكرناه عن شرح خليل (قوله انها رأت الجوف ولم تر القصة) أى فتظهر برؤيتها
الجوف أولا فان كانت ان طريقة ابن القاسم ان القصة ابان فضيته انها كانت
تنتظرها اذا رأت الجوف أولا قلت هى لم يقرر لها عادة اذ يجوز ان تكون عادتها
في المستقبل الجوف فقط (قوله فإيراد الباجي صحيح الخ) لان مقتضى كون القصة
ابان الذى هو مذهبه ان تظهر بها ولا تنتظر الجوف فقد خرج عن مذهبه الى القول
بان الجوف ابان الذى هو قول ابن عبد الحكم واما على كلام المازري فى القائل
بأنها اذا رأت الجوف ظهرت ولا تنتظر القصة مع كونها ابان المبتدأة
لم يقرر لها عادة لجواز ان لا يكون لها قصة فلا تترك الحق للشكوك والعمد نقل
المازري والباجي هو أحمد بن سليمان بن خلف الباجي مات بجمدة فى سنة ثلاث
وسبعين وأربعمائة من باجة بالاندلس (قوله انها اذا رأت الخ) فيه اشارة
الى ان قوله انها راجع للظرفين أعنى رؤية القصة ورؤية الجوف أعنى

ومعنى قوله (مكانها انها اذا رأت احدى العلامتين

فهو محذوف من الأول للدلالة الثاني أو من الثاني للدلالة الأول على تقدير تعلقه
بالأولى قد برزتم أقول وهذا الحل يتمشى على قول الذاوودي وعبد الوهاب
ويمكن تشبيته على قول ابن القاسم بأن يقال إذا رأت الجفوف ظهرت مكانها
أي إذا اعتادته فقط كما إذا اعتادتها أو العضة فقط وضاق وقت الصلاة بحيث
تخاف خروج الوقت المختار أو طاب زوجها ما وقعت في ذلك الوقت (قوله ساعة
إذ) أي إذا رأت إحدى العلاتين والأنثى للبيان أي ساعة هي وقت الرؤية
(قوله لا حد لأقل الحصة) أي باعتبار الزمن وأما باعتبار المقدار فله أقل وهو الدفعة
وأما أكثره فيعكس فلا حد لأكثره باعتبار المقدار وله حد باعتبار الزمن
وهو خمسة عشر يوما (قوله أي الطهر الخ) فالضمير عائد على متقدم معنى على حد
اعدلوا هو أقرب للتقوى (قوله أو بعد ساعة) يحتمل أن مراده الساعة الفلكية
ففيكون أو مانعة جمع فهو زال في نصف الساعة مثلا وعليه فالأولى أن يقول
يومين أو يوم أو ساعة لأنه ربما يتوهم عدم الطهر مع قلة الزمن ويحتمل أنه أراد
الساعة الزمانية وعليه فلا حاجة لقوله بعد يوم أو يومين (قوله ظاهره ولو دفعة)
بضم الال المدفوعة ونفع الدال المرة وكلاهما صحيح فحسب ذلك اليوم يوم حيض فإذا
تمت هادتها أو امتطها ما تكون مستحاضة وتغسل وتغسل كما انقطع كاسيا أي
لأن المدفوعة في اليوم الواحد لا أثر لها من حيث الصلاة ولما أثر من حيث العد
لعادتها واستظهارها (قوله شيء كالمديد تعلمه صفة) هذا أقول ابن عمر الصفرة
دم أصفر مثل الماء الذي يغسل به اللحم والكبدرة دم أسود خائر اه ثم لا يخفى
أن المتبادر من قوله تعلمه صفرة أنه وجه التشبيه فيقتضي أن المديد لونه الصفرة
وهو يخالف قول الفيلسفي على العزيرة أن المديد ماء أبيض رقيق مختلط بدم وكذا
في عبارة بعض كتب اللغة ما يفيد أن لون المديد البياض ويمكن الجواب بأن
التشبيه بالمديد بالنظر لحالته بعد الاختلاط لأن الأبيض المختلط بالدم يتقلب
لونه للصفرة فتأمل (قوله وأيسر على شيء من ألوان الماء) أن قلت كيف هذا مع
ما تقدم المفضلان الصفرة دم أصفر فإذا كانت عبارة عن دم موصوف بكونه أصفر
فقد أتت على شيء من ألوان الماء قلت يمكن الجواب بأن قوله على شيء من ألوان
الماء لعله أراد نوعا من الدماء وهو الأحمر قد برز (قوله لأن ذلك كله حيض) أي
فالحيض له أنواع ثلاثة ومحل كونه حيضا إذا أتاه قبل طهرت ما وكان انقطاعه
أولا قبل تمام هادتها أو بعده أو قبل الاستظهار أو قبل تمامه حتى يتم مدة
الاستظهار فتكون استحاضة وأما إذا أتى بعد طهرت ما وكان انقطاعه بعد ما تمادى

يحكم لها ساعة إذا بانها
ظاهر فلا تنظر العلامة
الثانية ثم أشاء إلى أنه لا حد
لأقل الحيض بقوله (رأته)
أي الطهر المفهوم من قوله
تظهرت (بعد يوم أو بعد
يومين أو) بعد (ساعة ثم
أن هادتها بعد أن رأت
الطهر دم) ظاهره ولو
دفعة (أو رأت صفرة بضم
الصاد شيء كالمديد تعلمه
صفرة وليس على شيء
من ألوان الدماء القوية
والضعيفة) (أو رأت
كبدرة) بضم الكاف شيء
كبدرة ليس على ألوان الدماء
(ترسكت الصلاة) لأن
ذلك كله حيض

بإعادتها أو أيام الاستظهار فانها تكون استحاضة (قوله وظاهر إطلاقه التسوية
 الخ) فيه نظرا لادلائهم منه الابواب العبادة فقط لقوله تركت الصلاة (قوله لاحد
 لاقل الحيض) أي باعتبار الزمان وهذا القول ضعيف وما بعده هو الراجح (قوله
 وتأويل) أي متعلق تأويل وقوله على المدونة أي للمدونة فعلى معنى الآلام (قوله
 التحديد) أي بأنه يوم أو بعضه (قوله واسناد الحكم) أي والاعتماد في حكمنا بأنه
 حيض الى قول النساء انه حيض فإما صدرية أي انه يرجع لنفساء العارفات في قدر
 الحيض في بامدة والاستبراء هل هو يوم أي هل لابد ان يتماذى به الدم يوما
 مثلا أو يكفي ببعض يوم وهو ما زاد على لساعة الفاكهة كما عيده كلام ابن عبد
 السلام وحاميه انما اذا رأت الدم يوما أو بعض يوم ومنه الرومان ثم انقطع فان قال
 النساء ان مثل ذلك حيض اجزائها وانما رجع في قدر ايض للنساء لاختلاف
 الحيض في النساء بالنظر لبلدان فقد تعدد العرفات اليوم أو ليومين حيضا باعتبار
 بلد من وقد تعدد عارفات ليس بحيض باعتبار بلد من وقد تعدد عارفات أخر أقل
 مما ذكره حيضا باعتبار بلد من وظهر من تقريرنا هذا ان اليومين كالدم
 في الرجوع للنساء العارفات بقول المدونة اذا رأت الدم يوما أو بعض يوم أو يومين
 ثم انقطع فان قالت النساء ان مثل ذلك حيض اجزائها اه ويظهر من عبارة
 المدونة ان ما اراد على يومين حيض قطعا ولا يرجع فيه للنساء ولا يخفى ان يما ذكر
 جهالة في الجملة فقول الشرح رحمه الله تعالى التحديد أي تحديد نفورية لقول
 النساء لانه تحديد معين شرعي لا يتجاوز أو تحديد شرعي من حيث انه لا يكون أقل
 من ساعة فأكية وهو صادق بكونه يوما أو يومين أو أقل من يوم فقد بر تنبيهه
 قال سند الفرق بين بابي العبادة والاستبراء ان المقصود من العدة براءة الرحم
 وهي لا تحصل بالدفعة ولان العدة احتياط للانساب وإباحة لاطيء في الفرج
 فيستدفيها احتياطاً للانساب والفرج أحسن من العبادة لاجتماع في الرب
 والعدو فيه ما بخلاف العبادة فانها حق لله فقط (قوله ليوم أو يومين الخ) ظرف
 لظهر أي طهر غير تمام فالיום واليوم والساعة منا ظرف لظهر بخلافها
 في عبارة المصنف سابقا فلهذا طهر فان الحيض (قوله اغتسلت ومات) ان علمت
 انه لا يعود وقت الصلاة بل بعده أو شككت في ذلك فان علمت باعادته في وقتها
 ولو الضروري لم يجب عليها غسل فاذا اغتسلت في هذا الغرض جهلا أو عمدا ومات
 ولم يأتها في وقت الصلاة قبل تعدد تلك الصلاة لكشف النيب انها اصلتها وهي
 طاهرة أم لا تنظر الى انها اصلتها وهي حائض باعتبار انظاها وهذا كله حيث خربت

وظاهر إطلاقه التسوية بين
 بابي العدة والعبادات في أنه
 لاحد لاقل الحيض وهو
 قول ابن القاسم وتأويل ابن
 عمران وابن رشد على المدونة
 ونص المازري على أن
 المشهور في العدة
 والاستبراء التحديد واسناد
 الحكم الى ما يقول النساء
 انه حيض (ثم اذا انقطع)
 الدم (عنها) أي عن المرأة
 التي عاودها الدم بعد الطهر
 بيوم أو يومين أو بساعة
 (اغتسلت) وصلت
 ولا تنظر هل يأتيها دم آخر
 أم لا وهذه مسألة الملققة
 وهي التي قطع طهرها

أى تغلظ دم فصار تخبض
 قبل تمام الطهر الفاصل
 وقد اشار اليها صاحب
 المختصر بقوله وان تقطع طهر
 لفتت أيام الدم فقط على
 تفصيلها ثم هي مستحاضة
 وتغتسل كلما انقطع وتصوم
 وتصلى وتوطأ - رام تقطع
 تحت لاله دم ضمت أيام الدم
 بعضها الى بعض فان حصل
 منها ما يحكم بأنه أكثر
 الحيض صارت بعد ذلك
 مستحاضة وتغتسل كلما
 انقطع لانها لا تدرى هل
 يعاود ما دم أم لا وتصوم
 وتوطأ ولا فرق على ما ذكر
 بين أن تكون أيام الدم أكثر
 أو أقل أو مساوية د ويعنى
 بقوله (ولكن ذلك) الدم
 المتخلل (كله كدم واحد
 فى العدة والاستبراء) انها
 تلحق أيام الدم بعضها الى
 بعض حتى ينتهى لما هو
 حكمها من عادة أو غيرها
 ثم تكون مستحاضة فى بقية
 عمرها وقال ابن مسلمة وابن
 الماجشون كذلك ان كان
 الدم أكثر والاجعت أيام
 الطهر - طهرها وأيام الحيض
 حاضا حقيقة وتكون طاهرا
 حائضا على قولهم ولو بقيت
 - ذلك طول عمرها

بالنية فان ترددت لم يعتد بها كفى بعض شروح العلامة خليل (قوله فصارت
 تخبض الخ) المناسب اسقاط ذلك لان هذا التلغيق ثابت لها ولو عصى الحيض مرة قبل
 تمام الطهر ولم تكن صيرورة ذلك (قوله الفاصل صفة للتمام) أى الفاصل فصلا
 معتد به (قوله على تفصيلها) أى من كونها معتادة أو مبتدأة (قوله وتغتسل
 كلما انقطع) أى فى أيام التلغيق (قوله ضمت أيام الدم) تفسير لا فتت (قوله فان
 حصل منها الخ) توضيحه أن نقول ان كانت معتادة فتلحق عاداتها واستظهارها
 وان كانت مبتدأة لفتت نصف شهر فالمراد بالاكتر هو القدر المفصل من أيام
 عاداتها واستظهارها المختلفة ذلك باختلاف أحوال النساء فليس الاكثرية
 حدمعينة مطردة فى النساء (قوله وتغتسل كلما انقطع الخ) أى الذى هو زمن التلغيق
 (قوله لانها لا تدرى) أى فترجع جانب عدم العود (قوله هل يعاودها) أى فى الوقت
 ومن باب أولى اذا علمت بأنه لا يأتيناها فاذا علمت بأنه يأتيناها بالوقت ولو الضرورى
 فانه لا يجب عليها غسل كما تقدم لنا (قوله بين أن تكون أيام الدم أكثر) كان
 تخبض يومين ونظهير يوما (قوله أو أقل) كان تخبض يوما ونظهير يومين والمساواة
 ظاهرة (قوله ويعنى بقوله الخ) قصد بذلك دفع ما يرد على قول المصنف ولكن ذلك
 كله كدم من أنه يعيد انما تعدل بالاقراء التى هى الاطهار لانها المنظور اليها مع وصف
 الالتفات للدم مع انه لا يعقل انها تعدل بالاقراء لان الاقراء هى الاطهار التى بين
 الدماء والطهر الذى بين الدماء لا يعتبر وبمد ذلك تصير مستحاضة وحاصل الجواب
 ان التشبيه من حيث تلغيق العادة أو غيرها وان كانت تصير بعد ذلك مستحاضة
 فتدبر (قوله فى العدة والاستبراء) متعلق بالتشبيه والتقدير وذلك كله فى العدة
 والاستبراء كدم واحد يدل عليه قوله فيما يأتى وظاهر الخ (قوله من عادة) هذا فى الذى
 عاداتها خمسة عشر يوما (قوله أو غيرها) وهو الخلو من العادة الذى هو حال المبتدأة
 والعادة التى هى دون الخمسة عشر يوما وأيام الاستظهار (قوله ثم تكون مستحاضة)
 أى فاذا اجتمع من أيام الدم قدر عاداتها والاستظهار أو خمسة عشر يوما كانت
 مستحاضة كما هو مخرجهم فى فت وتعد عدة المستحاضة (قوله وقال ابن مسلمة
 الخ) الاولى ذكره عقب قوله ولا فرق على ما ذكر (قوله وابن الماجشون هو عبد
 الملك بن عبد العزيز بن هبة الله بن أبى سلمة الماجشون والماجشون الوردى الفارسية
 سمي بذلك لجمرة فى وجهه وكان عبد الملك ضربا البصر ويقال له عمى فى آخر عمره
 وقوله المذكور ضيف (قوله والاجعت الخ) تحتها صورتان ماذا كانت أيام
 الطهر أكثر أو مساوية والاولى التعبير بجملة أى فتكون فى يوم الطهر طاهرا حقيقة

يضأها زوجها وتصوم وتعلم وتوطأ وفي يوم الحيض حيضا حقة فيجزم ماذا رمى
 الصوم وغيره (قوله حائضا وظاهرا الى آخره) أي حيث قال آدم واحد في العدة
 والاستبراء فيقتضي انها في يوم الدم حائض ترك الصلاة والصوم وفي يوم انقطاعه
 طاهر على الدوام وهذا ظاهر ضعيف (قوله فانها لا تكون طاهرا) أي بحيث
 تعد الحيض الثاني حيضا مستقلا تختص به في عدتها أي فالمراد بالطهارة المنفية
 طهارة معتبرة بعد الدم لا تأتي بعدها ما مستقلا تختص به فلا ينافي فيها طاهر
 من حيث العبادة (قوله مثل ثمانية أيام) مثل زائدة (قوله على قول) هو لسعدون
 (قوله على آخر) وهو قول ابن حبيب (قوله والمشهور انه خمسة عشر يوما) وهو قول
 ابن مسلمة (قوله وصورة ذلك) أي ماذا كرم من قوله ولكن ذلك كله ~~مكدر~~ واحد
 في العدة (قوله في العدة) أي بحسب ما كانت تعتقد من ان عدتها بالاقراء فلا ينافي
 انها صارت بعد ذلك مستحاضة كما تقدم له لا تعتد بالاقراء (قوله اذا طهرت
 يومين أو ثلاثة المراد أقل من نصف شهر) (قوله ثم رجع اليها الدم) أي قبل
 تمام خمسة عشر يوما من طهرها (قوله فانها تضيف الدم الثاني الى الاول) أي
 ما تسكمل به عادتها والاستظهار ثم تصير بعد ذلك مستحاضة ولو كان ذلك الطهر الذي
 لم يتم بعد تمام عادتها والاستظهار فبأن في بعد ذلك من الدم يكون استحاضة (قوله
 ولا تعتد بذلك الطهر) أي بحيث لا تكون مطلقة في الحيض بل هي بمنزلة المطلقة
 في الحيض يجبر زوجها على الرجعة (قوله حتى يكون طهرا فاصلا) أي خمسة عشر
 يوما فان حصل ذلك القدر فانه لا يجبر على الرجعة لانه لم يطلقها في حيض (قوله
 الاستبراء المراد به) ما يشمل المواضعة وسيأتي الفرق بينهما (قوله هو يصح)
 بالعين المهملة والصاد أي معب تصور به أي خفي كما يستغاد من القاموس (قوله
 خرجت من المواضعة حاصلا ان الجارية المتباعدة ان كانت غلبه طلقا أو وخشا
 أقر البائع بوطئها فانها توضع أي تجعل تحت يدها ولا يخرج من ضمان البائع
 وتدخل في ضمان المشتري البرؤية الدم وان كانت وخشا ولم يقر البائع بوطئها
 فانها تستبرأ عند المشتري بحضة ولا يقربها الا بعد تلك الحضة وتدخل
 في ضمانه بمجرد العقد فقول السارح خرجت من المواضعة ناظرا لاول وقوله
 واذا رآه عند المشتري ناظرا لثاني (قوله فاذا طهرت بعد يومين) أو ثلاثة المراد
 طهرت بعد يوم أو بعضه على ما تقدم وهو راجع لمسئلة المواضعة ومسئلة الاستبراء
 (قوله فانه يحل لسيدها وطؤها) أي فيقتضي الحلية عقب الطهر انهما لا تلتحق لان
 مقتضى التلقيح عدم الحلية لاحتمال انه يأتي الحيض قبل تمام الطهر (قوله

وظاهر كلام الشيخ انها
 تكون حائضا طاهرا
 في العبادة أبدا بخلاف العدة
 والاستبراء فانها لا تكون
 طاهرا فيهما (حتى بعد ما بين
 الدمين) بعدا بينا بان يكون
 بينهما من أقل الطهر وهو
 (مثل ثمانية أيام) على قول
 (أو عشرة) أي عشرة أيام
 على آخره والمشهور انه خمسة
 عشر يوما (ف) اذا فاء بعد
 ما بين الدمين هي الى الخلاف
 المتقدم (يكون) الثاني منها
 (حيضا مؤثقا) أي مبتدأ
 يعتد به وحده في العدة
 والاستبراء وصورة ذلك
 في العدة اذا حاضت ثم طهرت
 يومين أو ثلاثة فطهرت زوجها
 في ذلك الطهر — ثم رجع
 اليها الدم فانها تضيف الدم
 الثاني الى الاول ولا تعتد
 بذلك الطهر حتى يكون طهرا
 فاصلا (ع) وصورة
 في الاستبراء غويص
 لانها بنفس ما ترى أول الدم
 خرجت من المواضعة واذا
 رآه عند المشتري فقد برى
 زوجها فان طهرت بعد يوم
 أو يومين أو ثلاثة فانه يحل
 لسيدها وطؤها في ذلك

انه يجعل لسيه هام أي المشتري وطئها أي في الصور في صورة المراضعة ودورة
 الاستبراء (قوله الآن فنقول الخ) هذا كله كلام ابن عمر عنه مه قوله وليس
 ذلك مهر (قوله في الاستبراء) لأن في أن هذا الاستبراء يتعلق بالبائع وحده فهو
 غير الموضع التي تكون الجارية ساعده الابن وغير الاستبراء المشار له بقوله
 فذارت له لانه استبراء متعلق بالمشتري (قوله لحاضت عند البائع) أي الحيض
 الواجب عليه عند قصد البيع أو اتفق في إذا لم يكن واجبا عليه فيجب عليه
 الاستبراء قبل البيع إذا كان وطء الجارية على ما بين في شرح خليل (قوله
 ثم ظهرت) أي قبل تمام عاداتها وأما بعد تمام عاداتها وقبل الاستظهار أو بعده وقبل
 تمامه فهل هو كذا في ظاهر وأما إذا كان بعد تمامه فقدم لا مرفعا إلى بعد
 ذلك فهو دم استعاضة فلا تستبرئ بانقره (قوله فلم يبق من طهرها) أي الطهر
 المعتبر وهو الخمسة عشر يوما (قوله الايوامان) أو ثلاثة مثلا (قوله ثم أتاناها الدم)
 أي قبل البز واليومين والمراد أنها الدم قبل مضي الخمسة عشر يوما (قوله فانه
 يقال له) أي للبائع هذا الدم من تمة الاول فانت بها قبل تحقق الواجب عليك
 وهو ما مضى حيضتها واستغفارها أو مضى خمسة عشر يوما حائضا في المبتدأة
 والمعناة ذلك القدر أو قبله أي قبل ما ذكرنا لكن مضى خمسة عشر يوما طاهرا
 وذلك لانها لو بيعت بعد حيضها في طهر عقبه فلا بد من استظهار ثم جاءها الدم
 قبل تمام خمسة عشر يوما فانتاض هذا الدم لا الأول إذا لم يكن عاداتها خمسة عشر يوما
 وحاضتها ولم تكن مبتدأة فحيض ذلك القدر فتبين أنه باعها قبل استبرائها الواجب
 عليه إذا كان وطئا كما قلنا ويحتمل أن الضمير في قوله فيقال له عائده على المشتري
 وإن لم يقدّم ذكره قريبا أي يقال للمشتري هذا الدم من تمة الاول الواجب على
 البائع قبل بيعه كما تقدم فلا يكتف به في حل وطء الجارية لكل بل لا بد لك من استبراء
 آخر أي فتتواضع تحت يد أمين ولا تخرج من ضمان نائعه حتى ترى الدم فالخامس ان
 البائع إذا كان وطء الجارية ولا بد من استبراء قبل البيع ولا يعتمد المشتري منه
 على ذلك الاستبراء بل لا بد من مواضع بعد البيع لا جعل حليلة الوطاء له نعم يجوز
 للبائع والمشتري أن يتفقا على وضع الجارية عند أمين لبعض عنده حيضة
 فتخرج عن الحيضة الواجبة على البائع والحيضة الموجبة لحليلة وطء المشتري
 لها كانت الحيضة قبل البيع أو بعده وأما إذا لم يصدر من البائع وطء للجارية وتيقن
 براءة وجهها ثم باعها فان كانت عليه فتدراصع تحت أمين ولا تخرج من
 ضمان البائع حتى ترى الدم ويجوز للمشتري وطئها بعد الطهر وإذا لم يكن كذلك

الا أن تارة
 في الاستبراء
 عند البائع ثم طهرت ثم
 باعها في الطهر فلم يبق من
 طهرها الا يومان أو ثلاثة
 ثم أتاناها الدم فانه يقال له هذا
 الدم من الاول وليس ذلك
 بطهر ثم اتبل
 حكم المستعاضة فقال (ومن
 تنادي بها الدم بلغت) أي
 مكنت (خمس عشر يوما)
 هذا إذا كانت مبتدأة لانه
 أن الدم الحيض في حقها

قد دخل في ضمان المشتري بمجرد العدة ولا تحمل له الا بالاستبراء على تفصيله
 المذكور في محله واعلم أن ما أفاده كلام ابن عمر من أنه لا يجوز له البيع الا في صورة
 لا تلقى فيها بأن تقضى مدة الحيض والاستنظار أو لا ولكن تقضى خمسة عشر
 يوما طاهرا بعد غاية البعد وتوقف على نص صريح بذلك فالظاهر ما أفاده بعضهم
 من أن فائدة ذلك تظهر في السيد اذا أراد بيعها فانه لا يجوز له بيعها بين الدمين
 اذا انقطع قبل حصول ما يكفي في الاستبراء وهو يوم أو بعضه بل لا يجوز له بيعها
 حتى يعاودها ويضئ ما هو كاف في الاستبراء وأما لو انقطع الدم أولا بعد حصول
 ما يكفي في الاستبراء وهو القدر المذكور فانه يجوز له البيع فتدبر (قوله ثم يحكم
 لها بأنها مستحاضة) أي ابتداء (قوله حميرة كانت الخ) ليس المراد كما يتبادر من
 العبارة حميرة عقب خمسة عشر التي حكم لها أي لابتداء بأنها دم حيض بل المراد
 حميرة عقب خمسة عشر يوما المستبرأة أيام الاستحاضة لا حيض لان أقل الطهر الذي
 منه أيام الاستحاضة خمسة عشر يوما (قوله طاهر الخ) يتبادر من العبارة ان المراد
 أنه لما أمروا بالغسل عقب الخمسة عشر المدة أيام حيض سواء كانت حميرة عقبها
 أم لا كالعبارة المتقدمة وليس المراد ما ذكر بل المراد أنها تغتسل وتضير طاهرا
 أبدا و طاهره أي طاهر كونها طاهرا أبدا سواء كانت حميرة عقب خمسة عشر يوما
 المستبرأة أيام استحاضة فهذا التعميم عين الاقل سواء بسواء فلا حاجة له وهذا
 الظاهر ضعيف والمعتمد كلام الجواهر (قوله ان كانت تميز ما بين الدمين) أي برائحة
 أولون أو رقة أو ثخن لا بكثرة أو قلة لانها تابعان للاكل والشرب ولا بصفرة
 أو كدرة كما في الشيخ أحمد الزرقاني وأراد بالدمين الدم الحاصل بعد خمسة عشر يوما
 التي هي أيام الحيض والدم الاتي بعد ذلك لكن لا بد أن يكون الدم الحاصل بعد
 أيام الحيض خمسة عشر يوما لان التمييز قبل تمام الخمسة عشر يوما التي اعتبرت طهرا
 هنا لغو ولا يعتد به والحاصل انه ان استمر بعد أيام الحيض التي هي الخمسة عشر يوما
 على صفة واحدة أو تغير بكثرة أو قلة أو صفرة أو كدرة كما ذكرنا عن الشيخ أحمد
 وظاهره ولو ميزت أنه ما حيض فهو دم استحاضة ولو طول عرها وان تغير عما تقدم
 من رائحة أو لون غير الصفرة والكدرة أو تغير بالرقة والثخن بعد خمسة عشر
 يوما مدة دودة بعد الخمسة عشر المستبرأة أيام حيض فيكون دم حيض فتمكث خمسة
 عشر يوما حائضا ثم تغتسل بعد ذلك وتصوم وتصلى وبعد ذلك الدم استحاضة (قوله
 وان لم تميز) أي بعد الخمسة عشر يوما المعدة استحاضة بعد الخمسة عشر يوما المعدة
 حيزا كما وضعناه فانها تمكث استحاضة أبدا (قوله فغسلها عند الحكم عليها)

(ثم هي) بعد الخمسة عشر
 يوما يحكم لها بأنها
 مستحاضة (حميرة كانت أو
 غير حميرة) فعد ذلك أنها طاهرة
 أي تغتسل طاهرا
 سواء كانت حميرة أو غير حميرة
 والذي في الجواهر أنها تغتسل
 ان كانت تميز ما بين الدمين
 وان لم تميز فغسلها عند
 الحكم عليها بالاستحاضة
 بمنزلة

وتقدم الخلاف في كون غسلها مل هو واجب أو مستحب والكلام على معنى الاستحاضة ومغفرة دمها (و) من ثمة
أيضا أنها تصوم وتصل وبأنتها) أي يطؤها (زوجها) لان (١٨٣) حكمها حينئذ حكم الطاهر في جميع

الاشياء وقيدنا كلامه
بقولنا اذا كانت مستحاة
احترازا من المعتادة فان فيها
تفصيلا لانها اما ان تختلف
عادتها أولا فان تختلف
استظهرت على عادتها
بلائة أيام ما تجاوز خمسة
عشر يوما وان اختلفت
استظهرت على أكثر
عادتها بل ان يبيض
في بعض الايام عشرة أيام
وفي بعضها خمسة استظهرت
على العشرة بثلاثة أيام ولما
انتهى الكلام على
الحائض شرع بتكلم على
النفاس فقال (واذا انقطع
دم النفاس بضم النون وفتح
الفاء والمد على وزن عسرا
ونفاسا على وزن جرا
ونفاسا بفتح النون والفاء
جميعا المرأة التي ولدت
والنفاس بكسر النون تقدم
معناه لغة وشرعا ويعرف
انقطاعه بما يعرف به
انقطاع دم الحيض من
القصة والجوف واذا
تحقق انقطاعه بما ذكر
فان كان يقرب الولادة
بكسر الواو وفتحها خروج

أي غسلها أولا عقب الحجة عشرة يوما الاول التي عدت ما ضافين فتدبر (قوله)
وتقدم الخلاف في كون غسلها) أي غسل المستحاضة اذا انقطع دم الاستحاضة
(قوله مل هو واجب أو مستحب) تقدم ان المعتد انه مستحب (قوله وبأنتها زوجها)
أي يطؤها زوجها (قوله لان حكمها حينئذ حكم الطاهر الذي ليس عيها دم
أملا فلا ينافي أنها طاهرة حقيقة (قوله استظهرت) على عادتها بثلاثة أيام فاذا
كانت عادتها عشرة مثلا استظهرت بثلاثة وثلاثة عشر استظهرت بيومين وأربعة
عشر استظهرت بيوم وخمسة عشر لا تستظهر بشيء هذا معنى قوله ما لم تجاوز
وحيث استظهرت بثلاثة أيام مثلا فتدبر بعد ذلك مستحاضة وان لم تميز أبدأ أو
ميزت بثلاثة أو ثمة أو مفرقة أو كدرة فهي مستحاضة بنية عمرها وان ميزت بعد خمسة
عشر يوما التي هي أيام الاستحاضة فمخن أو رقة أو راحة على ما تقدم فتكون حائضا
فتمسك عادتها دون استظهار ان تنقل بعد أيام العادة الى صفة دم الاستحاضة
والاستحاضة ظهرت بثلاثة أيام هذا يحصل ما ذكره والله الحمد (قوله على أكثر عادتها)
أي زنا كما أفاده تمثيلا لا وقوعا وسواء كان الاكثر سائبا أو متأخرا ومدة الاستظهار
تصير من جملة العادة لان العادة تثبت بمرة (قوله نفاسا على وزن عسرا) الجمع نفاس
بكسر النون وفتح الفاء وليس في الكلام ما هو فعلا ويجمع على فعال غير نفاسا
وعسرا ويجمعان على نفساوات وعسراوات بضم أولهما وفتح ثانيهما قاله الخطاب
(قوله بفتح النون) وألفاظ هرمدون مذ وليس كذلك بل هو بالمد (قوله يقرب
الولادة) إشارة الى أنه لاحد لاقوله كالحيض أي باعتبار الزمن وله أقل باعتبار
الخارج وهو الدفعة مثل الحيض (قوله وتنوي بغسلها الخ) وكذا اذا نوت
النفاس وأطلقت كفها وذلك قاله عجمي ثم ان عجمي رحمه الله بحث في كلام الشارح
بقوله وفيه بحث أذنتها المعبرة عما هي رفع الحدث ونحوه كما يفيد ما مر في الجنبات
الاهم الا أن يريد ونوت رفع الحدث من خروج الدم اهـ (قوله فلنوت الطاهر من
خروج الخ) وجه ذلك ان النفاس هو الدم اذا جاز للولادة فلنوت الطاهر من خروج
الولد فلنوت الطاهر من غير النفاس قاله عجمي وأنت خير بأن هذا مبنى على ان الغسل
لا يجب الا اذا كان مع الولد دم وأما على انه يجب مطلقا وهو المشهور كما يقوله الشارح
فيحزى ولونوت بغسلها الولد كان مع الولد دم أم لا فاذا لم يكن مع الولد دم ونوت
انغسل من الدم فالظاهر ان هذا لا لعب فلا يجوز (قوله وهو كذلك على المشهور
الخ) كلامه هذا يقتضي وجود خلاف في المذهب وكلام بهرام بن سعيد أنه متفق

لولد (اذ نسلت وملت) وتنوي بغسلها الطاهر من الدم فلنوت بغسلها الطاهر من خروج الولد لم يجزها وتفيد عليه
كلما ملت نظام كلامه هنا فيما تقدم انه اذا ولدت ولدا جاه لا يغسل عليها او هو واحد القولير ومقاربه وهو المشهور أنه
يجب عليها الغسل رفهم من قوله وان كان الى آخره انه لا حد لاقل النفاس وهو كذلك على المشهور وأما أكثره حد

عليه في المذهب (قوله ستين ليلة) أي مع يوم الليلة الأخيرة فبما صله أنها كانت
ستين يوما ولذلك قال في المختصر وأكثروا ستون (قوله على المشهور) وقابله أنها
تسأل النساء (قوله أو انقطع) أي بعد الدنين وهو موقوف على استمرار قضيته
أن المصنف شامل لما وليس كذلك بل كلام المصنف فاصر على الصورة الأولى
فهو مدلوله فقط (قوله قبل مقدار ظهر) أي قبل مضي خمسة عشر يوما
(قوله لا تستظهر) راجع للطرفين أدنى الاستمرار بعد الستين أو الارتفاع
المذكور (قوله واغتسلت) أي عند تمام الستين (قوله سواء كانت تميز أم لا هذا
كلام ابن عمر وقال ظاهر قوله تضي سواء كانت تميز أم لا أي كانت تميز بعد
خمس عشر يوما من الستين أم لا هذا معناه وهذا ضعيف والراجح ما أفاده زروق
وهو أنها إن ميزت يكون ذلك حيزا كما إذا انقطع عند الستين وأما ما بعد خمسة
عشر يوما ونص زروق قوله تضي الخ يعني المستحاضة البيض ما لم تميز أه (قوله
فإن جهلت الحكم) هذا من كلام ابن عمر أيضا ونهاية قوله وقيل يستحب لها
الاعادة (قوله وجلست شهرا) أي بعد الستين (قوله قضت ما فيها) من
الصلاة هذا هو العمدة وقوله وقيل يستحب لها الأعادة ضعيف وانظر ما وجه
ذلك القول فإن كان قول بأنها كانت ستين مثلا إذا استمر لا يزيد ولم أدره فالحكم
بالمستحب مراعاة ظاهره وجهه والافلاوجه له قال الخطاب ولا خلاف أعلمه بين
أهل العلم أنه إذا انقطع دم النفاس أنها تغتسل أه نعم لما لا أنه يرجع للنساء
لكن قال ابن الماجشون لا يلتفت إلى قول النساء لقصر أعمارهن وقلة معرفتهن
وقد سأل قديما فقال من الستين إلى السبعين حكمه ابن رشد وكى الباجي عنه
أن أقصاه ستون أو سبعون انتهى خاتمة إذا انقطع دم النفاس فأنها ملحق بالستين
يوما مبتدأة أو متسادة فليست كالخائض ومحل التافيق إذا لم يكن بين الدمين
ما يرقاها والا كان الثاني حيزا

* (باب طهارة الماء) *

(قوله طهارة الماء) الطهارة مصدر طهر بضم الميم أو فتحه الهمزة النظافة والتزاهة
من الأدناس وشرعا قال ابن عرفة صفة حكمية توجب لموصوفها جواز استباحة
الصلاة فيه أو فيه أوله والتكلم عليه شهير فلا نطيل بذكره (قوله طهوريته) أعلم أنه
لما لم يكن القصد ببيان صفة الماء من طهارته التي توجب له جواز استباحة الصلابة
وإنما القصد ببيان طهوريته التي هي من خواصه وهي صفة حكمية توجب لموصوفها
كونه بحيث يبرأ من المزال به فبما صله طاهر وأي بحيث يبرأ من الشوب مثلا الذي أزيل بالماء

أشار إلى — به بقوله (وإن)
تتأدى بها أي بالنساء الدم
(جلست ستين ليلة) على
المشهور (نعم) أن استمر بعد
الستين أو انقطع ثم عاودها
قبل مقدار الظهر لا تستظهر
واغتسلت (وكانت)
مستحاضة (وظاهر —
قوله) (تضي) وقوم ونوطاً
سواء كانت تميز أم لا فإن
جهلت الحكم وجلست
شهرا ثلاثين غير صلاة
قضت ما فيها من الصلاة
وقيل يستحب لها الاعادة
أما أن انقطع الدم بعد
الستين وعادها بعد مقدار
الظهر فهو دم حيض ولما
أنهى الكلام على
موجبات الوضوء والغسل
غلب ذلك بما يكونان به
فقال * (باب) * أي هذا
باب في بيان اشتراط طهارة
الماء أي طهوريته

نجاسته طاهراً أو الشارح العبارة بقوله أى طهورية فان قلت هلا عبر بالنصود
الذى هو الطهورية يكون فى غنية عن التأويل قلت قال بعض وانما عبر بطهارة لاجل
المعاطيف لان الثوب والمكان انما يوصفان بالطهارة لان الطهورية من خواص الماء
(قوله لاوضوء والغسل الخ) أى لاجل الوضوء والغسل وهو متعلق باشتراط وفيه
قصور فانها مشترطة أيضاً فى زوال النجاسة الا أن يقال اقصر عليهما لكونهما
المتفق عليهما (قوله وبين صفة أى صفة الماء الموصوف بالطهورية أى من
قوله فيما ساقى ويكون ذلك بماء طاهر الخ) (قوله وفى بيان طهارة البقعة) أى
اشتراط فقد حذفه من ههنا لالة الاول عليه ورتب بين الثوب والبقعة لان الثوب
مقدم على البقعة (قوله فى الصلاة متعلق) باشتراط المحذوف وفيه إشارة
الى أن فى الصلاة محذوف من ههنا لالة الاخير عليه أى الذى هو قوله وفى بيان
ما يجزى الخ لكن عليه أن يقدره فى الثوب فيقول هكذا طهارة الثوب فى الصلاة
والبقعة فى الصلاة أى ان اشتراط طهارة كل من الثوب والبقعة انما هو لاجل
الصلاة وسكت عن البدن اكتفاء بما ذكره فى الاستبراء والراجع ان التلويح بالنجاسة
مكروه وهذا فى غير الخمس وأما ههنا التلويح به حرام كما لا يخفى وكان اللانثى ذكر
طهاره الثوب والبقعة وما يجزى من اللباس فى شروط الصلاة لانها من شروطها
فتدبر (قوله وهو بعض حديث الخ) ونص الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خرج على أصحابه وهم يصلون وقد علمت أصواتهم فقال ان المصلى يناجى ربه فلا ينظر عما
يناجيه ولا يجهر بعضكم على بعض (قوله عن احضار القلب) المناسب حضور
القلب وأراد بالقلب النفس وذلك لان المدرك انما هو النفس وتقدم أن بعضهم أطلقه
عليها (قوله والخشوع الخ) عطف تفسير وعدم الخشوع سببه الخواطر وهى تارة
تكون من قبل النفس وتارة بالقضاء الشيطان ويقال للذى من قبل النفس هاجس
والذى من قبل الشيطان وسواس كما ذكره فى قع نفوس وحكم الخشوع الوجوب
فى جزء من الصلاة وينبغى أن يكون عند تكبيرة الاحرام ولا تبطل الصلاة بتكره
وقيل معنى مناجاة الرب مسأرة أى تحذنه معه أى بقوله اياك نعبداً الخ (قوله فعلية)
أى وجوباً بالنسبة للصلاة وندياً بالنسبة لما احتوت أو وجوباً فقط بالانظر للجموع
(قوله أى الصلاة لا يخفى) ان هذا ليس مدلول اللفظ انما المدلول ما احتوت عليه
من المناجات لانه المحكوم به على المصلى فى قوله والمصلى يناجى ربه فتدبر (قوله
لان هذه الحالة) أى الصلاة وما احتوت عليه فان قلت المناسب أن يقول الحالتان
قلت لما كانت الصلاة محتوية على المناجاة عدت حالة واحدة (قوله لعظم

بالوضوء والغسل وبينان
صفته وصفة ما لا يستعمل
فيهما (و) فى بيان اشتراط
طهارة (الثوب و) فى بيان
طهارة (البقعة) فى الصلاة
(و) فى بيان (ما يجزى) من
اللباس فى الصلاة) وغير
ذلك وافتتح الباب بقوله
(والمصلى يناجى ربه وهو
بعض حديث رواه مالك
فى الموطأ ومناجات المصلى
ربه عبارة عن احضار القلب
والخشوع فى الصلاة وما
افتتح به ليس داخل تحت
الترجمة وانما ذكره ليرتب
عليه قوله (فعلية) أى
المصلى (أن يتأهب) أى
يستعد (لذلك أى للصلاة وما
احتوت عليه من المناجاة
(بالوضوء أو بالطهارة) أى
الغسل لان هذه الحالة
لعظم شرفها مستقيمة تعظيماً
وتشريعاً

شرفها) أما المتأخاة نظافة وأما الصلاة من حيث إنها خدمة الرب (قوله
 ونعظيها) الظاهر أنه من عطف اللازم على المزمع (قوله الوضوء) أي الوضوء
 الخ في العبارة بالغة وأنت خير بأنها حلة معرفة الطرفين فتفقد الحضور وهو
 إضافي أي لا عدهما فلا ينافي أن من حلة تعظيها إزالة النجاسة عن الثوب والبدن
 واللباس ومن جملة أيضا الطهارة الباطنة من الحسد والكبر وغير ذلك فينبغي
 للإنسان أن يتطهر باطنا وظاهرا ولا يكون كمن بنى دارا حسن ظاهرا وترك باطنها
 ملوئا بالنجاسة وانما ترك الباطنة لأنها ليست شرطا في صحة الصلاة (قوله لان
 الاستعداد بالغسل أي الذي تصح به الصلاة فأراد بالوضوء الذي لم يكن معاجبا
 لطهر (قوله لكل صلاة فرض) لا فهو فرض بل ومثله صلاة النفل وحامله
 أنه يستحب لكل صلاة فرضا ونفلا أي لا تغيرها كس محض ولو لم يلى به فرضا
 (قوله بعد أن صلى به) أي فرضا ونفلا ولا فهو له اذ مثل الصلاة به مستوفى
 على الطهارة أطواف ومس محض (قوله ولا يستحب الغسل) أي ولا يسن
 (قوله لكل صلاة) أي لا تقول بالسنية لكل صلاة فلا يفي أن الجملة يسن
 الغسل له ولا يرد غسل العبدين لأنه لا يوم للصلاة (قوله بل ربما كان بدعة) رب
 لا تحقيق (قوله والغسل) لو اوجب في أول وافق ما تقدم للمصنف ولا جيل ذلك
 أفراد اسم لشارة (قوله بعباء طاهر) الأولى طهور (قوله أي غير مخلوط) أي لانتك
 تقول ثبت اللبس بالماء أشوبه وهو مشوب أي مخلوط وهو ترضيع الماء الطهور لأنه
 قيد له لا فضاءه أن الماء المأثور قد يكون مشوبا بما ذكر وغير مشوب (قوله غيرت
 أحد أو صافه) أي تحقيقا أو غلبة ظن وأما أن لم يقلوا الظن فلا يضر كما أفاده بعض وفي
 شرح الشيخ أنه يضر وهو الظاهر ونخص هذا بما عدا القليل لقوله فيما سيأتي
 وقيل المسالخ (قوله ولا بد) الخ معطوف على قدره والثدبر فلا يصح بما شاته
 نجاسة غيرت أحد أو صافه الثلاثة ولا بد (قوله يعني أو طعمه) إشارة إلى أن
 المصنف لم يرد نصرا للتنبيه على اللزوم وحده (قوله لشيء مخالطة) اللام للتعليل
 أي لا جيل شيء مخالطة أي مزجه وحاصله أنه يقول أي مقارن غالبا ما مزج الماء
 وتغير أحد أو صافه فانه يساهبه هورته وهو مخرط أمران مجتاوثر غير ملاصق
 ومجاوثر ملاصق أما المجاور الملاقى فحكمه كالملاصق لو نأ أو طعماء أو ريحهاوي يكن
 شمول المصنف لما بأن يراد بالمخالطة الملابس وأما غير الملاصق فلا يضر طهارة ولو نأ
 لو فرضنا أو ريحها قد بر (قول نجبر) كالبول (قوله أ طاهر كاللبس) يستثنى من
 ذلك انقطاع أن يكون دباغة القربة فلا يضر التغيير به طمعا وان لم يكن دباغة فيه فغير تغير

وتعظيها بالوضوء والطهارة
 قيد الطهر بقوله (ان و)
 عليه الطهر أي الغسل بأخر
 مو- بانه المقدمة لان
 الاستعداد بالغسل لا يكون
 الا اذا وجب والاستعداد
 بالوضوء قد يكون بغير وجوب
 اذ يستحب تجديد الماء لكل
 صلاة فرض بعد أن صلى به
 ولا يستحب الغسل لكل
 صلاة بل ربما كان بدعة
 (ويكون ذلك) الوضوء
 والغسل (بعباء طاهر
 غير مشوب أي غير مخلوط
 بنجاسة) غيرت أحد
 أو صافه الثلاثة وقوله
 ولا بد (قوله تعبير لونه) يعني
 أو طعمه أو ريح به شيء
 مخالطة من شيء نجس
 أو طاهر

الطام والون لا بالريح لا فرق بين مسافر وغيره كان الماء في أسفل الماء أو أعلاه
 (قوله فكبر بحسب المفهوم) لأنه قال بما ظاهره غير مشوب علم منه أنه لا يكون
 بالخلوط بالنسبة الغيرة فهو تكبر بحسبه فالنكرار انما هو باعتبار طرفي وأما
 باعتبار قوله وطاهر فليس ينكر اذا تقرر ذلك فتولاه كره ليرتب غير طاهر لان هذا
 الاستثناء انما يناسب نظري الذي ليس تنكرار بحسبه لانه هو طاهر فتدبر
 (قوله الا ما غيرت الخ) استثنان من قوله طاهر منقط ان ريد به المخلوط حال
 ومتصلا ان ريد به الملايس (قوله اونه) لانه مفهوم وانما اقتصر عليه لانه الذي ينشأ
 عن المقر بالار (قوله التي هو بها) لانه مفهوم له بل منه تغيره باجزاء الارض التي لم يكن
 بها (قوله حال اتصاله) سيأتي بصرح بأنه فهو مفهوم له على ما تبين والحاصل ان قوله
 أي هو به قيد وقوله وحال قيد آخر (قوله وما لازمه) عين الذر قوله (قوله
 والموحدة) أي وقع الموحدة (قوله ثم المجهمة) أي فتح المجهمة والحاصل ان هذا اللفظ
 أي لفظ سبعة فتح الاحرف الثلاثة على ما ذكره شارحنا وهو تابع فيه لمختصر العربي
 وكذا رواية الفاكهاني بفتح الباء مصدر ثبأتها بكسر الباء اقول وفي عبارته
 بحث من ونحن الاول انه لا وجه للتعبير ثم الثاني انه لا حاجة لتثنيه على ذلك
 لان ما قبل انشاء لا يكون الا مفتوحا ويحاج عن الثاني بأنه قصد الايضاح (قوله
 وهي) أي السبعة وقوله ورشح أي الخ فيما يظهر من العبارة وقضية الوصف بقوله
 ملازم أنه لو فرض عدم لزومه لا يقال له سبعة وانظره ثم اقول وظاهر المصنف ان
 الغيرة نفس الارض مع ان التغير ما حل فيها من الملح كما هو ظاهر بل المتبين مفاده
 ان ذات الارض ليست ملحا بل ترشح ملحا هذا الذي في المصباح أرض سبعة أي
 ملحة وفي أي الحسن على المدونة والسبعة المسالحة أي التي لا تثبت اه والطاهر ان
 هذا احسن من كلام شارحنا (قوله متين) هذا الثابت فاقى لامن شيء طار (قوله
 كالمخ لا حاجة له لانه عين المشاولة بقوله من سبعة وهذا اذا تغير بالجير أو الفخار
 وجميع اجزاء الارض ولو صنعت وكذلك بالحديد وصدائه (قوله ولو طار اعطيه)
 محترز قوله حال اتصاله أي فلا مفهوم لقوله حال اتصاله ما هذا اذا اريد بها هو
 قراره بالفعل فلما اريد بما شأنه أن يكون قرارا كان قراره بالفعل أم لا فيكون محترزا
 لا قيد من ما (قوله والتراب الخ) تخصيصه ذلك بالتراب والمخ يومه ان غيرها
 لا يشاركه في الخلاف وليس كذلك بل الخلاف جار في المقررة والكبرى ونحوهما
 كالتراب كما في بهرام وأجاب شيخنا رحمه الله عن هذا الاشكال بأنه اكتفى بذكر
 اقرب الاشياء الى الماء رأيهما وهو الملح لكونهما طرفي غاية لانه لم يبينهما

تنكرار بحسب المفهوم كره
 ليرتب عليه قوله (الا ما غيرت
 لونه الارض التي هو أي الماء
 أي بالارض حال
 (بها) أي بالارض
 اتصاله بها وما لازمه لها
 (من سبعة) بفتح المهملة
 والموحدة ثم العجمة وهي
 أرض ذات ملح ورشح ملازم
 (أو حارة) بفتح المهملة وسكون
 الميم بعدها همزة وهي طين
 أسود متين (ونحوهما)
 كالمخ والكبرى بما يكون
 قراره فلو طار اعطيه شيء
 بما هو قراره فغيبه كالقاء
 ربيع في بصر انما قال والتراب
 والمخ الطرح

بالقياس قال في المخل للامستفراق أى كل فرد من أفراد المخل سكان أصله ماء وجد
أوصنع من اجزاء الارض كتراب بنا وأوحجارة من معدنه نعم يخرج منه ما كان مصنوعا
من أرائه فيه من التغيير كذا كبر بعض الشراح (قوله تصديدا) يدل على ان الرباب أو
غيره لو اتقه الرشح مثلا فإنه لا يضر وهو كذلك بلا خلاف له بهراء (قوله لا يضر)
أى عند التغيير قل أو كثر (قوله على المشهور) وقابله لما زرى أن الطروح تصديدا
يساب الطهورية لأنه كالك الماء عنه (قوله والمثلج) هو ما ينزل من السماء ثم ينعقد
على وجه الارض ثم يذوب بعد جوده (قوله والبرد يفتقن) شئ ينزل من السحاب
يشبه الحصار فانه في المصباح (قوله ونحوه) أى كالجديد ما يسقط على الارض
من النداء فيعمد فانه في القاموس (قوله وما الأبار) ولوا بار غود فيصع الوضوء بأشياء
وان كان لا يجوز لانه ماء عذاب كذا قال عجم الان شارح الحدود جزم بالبطالان
في قدح في قول عجم (قوله حتى ما زرم) أى خسلا فلا ينشعبان في أنه لا تزال به
نجاسة ولا يغسل به بيت كراماله كذا صرح بذلك وتعبارة ابن شعبان
محملة للنجس والكراهة فان حملت على المنع كان مخالفا للذهب وان حمل على الكراهة
كان موافقا للذهب في كراهة ازالة النجاسة به وإفاده الخطاب أنه لا خلاف في
جواز الوضوء والغسل به اذا كان طاهرا الا أعضاء بل صرح ابن حبيب باستقبال
ما ذكرى من الوضوء والغسل فاصل هذه الغاية التي في كلام شارحنا عما هي الرد
على ابن شعبان على حمل عبارته على الحرمة في خصوص ازالة النجاسة أو الوضوء
واغسل اذا كان على الأعضاء نجاسة (قوله اذهب والمسلح) وقيل المراد به المسلح
فقط لأنه محل الاغيار طعمه مرمح وريحه متن (قوله طيب طاهر الخ) قال ت
وحذف طاهر طيب من المسائل الثلاث السابقة لدلالة هذا عليه اه أو أنه
لاحذف لكونه مبتدأ واحدا وان اختلف بالاضافة (قوله طيب في ذاته الخ)
أى باعتبار ذاته (قوله كل ما يستعمل فيه) أى عادة أو عبادة فقوله بعد
ذلك طاهر تفصيل له وأشار بطاهر الى العبادات وأشار بطاهر الى العبادة هذا مراد
شارحننا وقيل ان الطاهر مرادف للطيب فهو تفسير له (قوله في نفسه) أو باعتبار
ذاته (قوله مادام غير مختلط بنجس) أى أصلا ولا نقل أو خالط ولم يبرأ من كلامنا
فيه باعتبار ذاته من حيث العادات فقط واشئ اذا نظر له من تلك الحثية بعتق
في ما الورد ونحوه وهو متى أصابته نجاسة ولو قليلا نجسته ولا يعتبر تغير (قوله
كالنجاسات) أى كمثل النجاسات وذلك لان الطاهر يرفع الماء المحل لأعين النجاسة
(قوله وما في معناها الخ) ان قلت لم سكت المصنف عن الاحداث حتى احتاج

فيه قصد الا يضره على
المشهور (وما السماء) المراد
به المطر والنداء والمثلج والبرد
ونحوه ذاب بنفسه ام يعلج
(وما العيون وماه الأبار)
حتى ما زرم (وماه البحر)
الغضب والمسلح طيب
في ذاته له كل ما يستعمل
فيه (طاهر) في نفسه مادام
غير مختلط بنجس (وطه)
لا غيره
وما في معناها من الاحداث
ما دام باقيا

على أصل خلقه لا يغير شيء
بما ينقل عنه في الشايع والمناقص
على هذه الأشياء وإن كانت
داخلية أليم تقدم لينبه على
ما في بعضها من الخلاف
وقد نقل عن بعضه — سم أنه
قال لا يجوز الوضوء من ماء
الآبار والعيون وعن ابن
شعبان والامام محمد بن أحمد
الروائين عنه كراهة
الطهارة بما رزم ودليل
ما قال الشيخ قوله تعالى فلم
تجدوا ماء فقيموا وهذا
واجب للماء وقوله صلى الله
عليه وسلم هو الطهور وماؤه
الحل ميتة ولما ذكر الماء
المتغير بشيء خالطه أراد أن
يبين أن حكمه حكم غيره
وبناءً بالغير إذا كان طاهراً فقال
وما خير لونه أي لون الماء
يعني أو طعمه أو ريحه
(بشيء طاهر) مما ينقل
هذه غالباً كالعجين (حل)
أي وقع فيه فذلك الماء
طاهر في نفسه يجوز
استعماله في العادات دون
العبادات (غير مطهر لغير
الاستعمال) (في وضوء و
طهارة) أي غسل انقاعاً
(أو) في زوال نجاسة (فن
استنجي به أعاد الاستنجاء

الشايع إلى زيادتها قلت إنما ذكرته لغيره بالنجاسات للخلاف فيها فقد قيل إنها
تطهر بالمضاف وأما ما روي للحدث فبالتناقض فذلك سكت عنه (قوله أصل خلقته)
إضافة أصل إلى الخلقة لئلا ينقل (قوله لم يغير شيء مما ينقل الخ) صادق بأن لا يغير
أصلاً أو يغير عللاً ينقل ومما لا ينقل تغير الداء بالبرسيم يجمع من فوقه فلا يضر
التغير لانه كالتغير بقراره (قوله وإن كانت داخلية فيما تقدم) أي في قوله ويكون
ذلك بما طاهر الخ فتأمل (قوله لينبه على ما في بعضها من الخلاف) لا يخفى أن الخلاف
إذا كان في البعض ولم يكن في الكل لانه ليس في ماء السماء خلاف وكذا ماء البحر
على ما أفادته عبارته من ذكره موضع الخلاف فلا ينقل من كلامه تنبيه على
خلاف وانما ألمع إلى ما أفادته عبارته لأن ابن عمر قال في ماء البحر التيمم أحب إلينا
منه (قوله أنه لا يجوز بماء الآبار الخ) أي محتجاً بقوله تعالى وأتر لنا من السماء ماء
طهوراً ولا حجة له في ذلك لأن الله تعالى قال فسلكم به يميع في الأرض (قوله وعن
ابن شعبان) هو محمد بن القاسم بن شعبان كان رأس فقهاء المالكية بصرى وقته
واحد منهم لمذهب مات كان واسع الرواية كثير الحديث شيخ القنوي حافظ البلد
وكان بطن ولم يكن له بهيرة بالعريضة مع غزارة علمه قاله في الديباج (قوله كراهة
الوضوء بماء رزم) قال في التحقيق أي لانه طعام لقوله عليه الصلاة والسلام هو
طعام والمعول عليه خلافه في زوال النجاسة فيعمل على استعماله فيها وإن
استعمل طهره أقول وفي الكلام بحث أما أولاً فان خلاف ابن شعبان كما تقدم
أنما هو في إزالة النجاسة لا الوضوء والغسل إذا كان طاهراً للأعضاء وأما ثانياً فلان
مقتضى كونه مباحاً أنه يحرم بغيره التي تنصرف عند الإطلاق للتنزيه وأما ثالثاً
ولأن كلامنا في ما يصح التغير به والكراهة وعدها شيء آخر فلا يناسب أن
يكون المذكور به على خلافه (قوله هو الطهور وماؤه) أي البحر المالح كما قال الخطيب
الترمذي قال وسمي بحر العمقه وتسماعه (قوله ودليل ما قال الشيخ) أي في محل
التفريق وغيره لأن الحديث في البحر وهو محل اتفاق على مفاد كلامه (قوله يعني
أرطعمه الخ) قال قت وعل انتشاره على اللون لاستنزاهه تغير الريح والطعم غالباً
أه (قوله يجوز استعماله) تفريع على كونه طاهراً باعتبار ذاته لانه الخفق تفريده
عليه وذلك لأن الماء الطهور طاهر في نفسه ويستعمل في العبادات إلا أنه أي
الاستعمال في العبادات ليس لازماً تفريده عليه أي على كونه طاهراً في نفسه
لوجوده في ماء العجين ولا يتفرع عليه الاستعمال في العبادات (قوله في وضوء
أو غسل) ولو كان الوضوء والغسل غير واجب (قوله أو في إزالة النجاسة) أي عند

لأنه لم ينزل إلا عين النجاسة (قوله لأنه لم ينزل إلا عين النجاسة) قد يقال لا نسلم أنه أزيلت به العين بل كثرت بالنجاسة لأن الماء الخاف المشهور أنه كاطعام نجس بملاقات النجاسة فقوله لم تنجس ما في محاسنها مشكل غاية الاشكال واجب عن هذا الاشكال بأن هذا مبنى على أن الماء ليس حكمه حكم الطعام وإنما حكمه حكم المعلق فهو مشهور مبنى على ضعف (قوله في المصنف) ومقابلته ما للقبلي من أنه نجس وعلى القولين لودن الدلو باليد بالزيت المتخصص أو استحي منه فبعد الاستبراء دون غسل ثيابه على الأقل ومع غسلها على الثاني (قوله هذا إذا تحقق نجاسة أي تحقق أنه تغير النجاسة ومنه فيما يظهر إذا ظن ذلك كما يفيد ما ذكره ابن رشد من أنه إذا غلب على الظن وجود نجاسة كثيرة فيه فإن يحكم بنجاسته وإن لم يظهر فيه تغير (قوله الواو) لا مفهوم له) بل والأكثر له الناصر كان من الأنس أو الجن (قوله لا عدل) أي عدل الرواية وهو المسلم البالغ العاقل غير الفاسق ذكرنا كان أو حتى حرا كان أو عبدا (قوله وكان على مذهبه) أي بأن يكون موافقا له في الحكم في تلك المسئلة ولو كان مخالفا له في المذهب ذكره الخارشي في كبريه وإرضاء شيخنا رحمه الله (قوله فلا يعمل على قوله) أي لا يجب عليه أن يعمل على قوله لأن المارزي قال من عند نفسه يستحب تركه أي مع وجود غيره لأنه صار بخبره مشكها وظاهر كلامهم أنه لا ينبغي له إعادة الصلاة فإن قلت لم استحب تركه مع أنهم ذكروا أنه إذا شك في غيره هل يضر ويكون طهورا وظاهرا أنه لا يستحب تركه قلت إنما استحب تركه هنا لأن شأن خبر الخبر أن يكون أقوى من الشك قاله عجم وسكت الشارح عما إذا أخبر بظاهره أو طهوريته وكما أنه قبل ولو كافر أو مدينا لأنه يعمل على هذا وإن لم يخبره أحد لأنه الأصل الآن يحصل ما يوجب الشك في ذلك فإنه يقبل خبره إن بين وجهها واتفقا مذهبا له عجم أيضا (قوله وآنية الغسل للغسل) لا مفهوم للغسل بل هي قليلة بالنسبة للترضا أيضا (قوله لا ينجسه شيء) أي ما لم يتغير فإنه يكون نجسا (قوله لكنه مكروه) أي استعمال ذلك الماء الذي لم يتغير يحل النجاسة فيه مكروه مع وجود غيره أي بشرط أن تكون تلك النجاسة فوق القطر ترجع في مقدارها للعرف وإن لا تكون له مادة كبروان لا يكون جاريا فلا ينجس غيره أو كانت قطرة أو كان له مدة كبر أو جارا فلا كراهة فلا تغير فهو نجس وقوله لا يحل النجاسة مفهومه لو كان الحال طاهرا فلا كراهة أي مع عدم التغير والأسلب الطهوية تنبيه لورتضا بالمال القليل فلا إعادة عليه لا بد أولا في الوقت على القول المشهور وعليه إعادة في الوقت على خلاف المشهور

لأنه لم ينزل إلا عين النجاسة
دون حكمه ولو أزيل به عين
النجاسة ثم لاقى محاسنها وهو
مبارك محلا آخر لم تنجس
على الصحيح ثم أشار إلى الغير
النجس فقال (ومما غيرته
النجاسة كالعذرة سواء كان
الغير في طعمه أو لونه أو
ويحه قليلا كان الماء وكثيرا
كانت له مادة أولم تكن له
(فليس بظاهر) في نفسه
فلا يستعمل في العادات
(ولا يظهر لغيره) فلا
يستعمل في العادات أيضا
هذا إذا تحقق نجاسته أو
أخبر به الواحد العدل
بنجاسته وكان على مذهبه
أولم يكن على مذهبه وبين
وجه النجاسة فإن لم يبين
وجهها فلا يعمل على قوله
وهو مفهوم قوله غيره أنها إن لم
تغيره يكون طاهرا مظهرا
قليلا كان أو كثيرا وهو
خلاف قوله (وقليل الماء)
كأنية الضوء للتوضي
وآنية الغسل للغسل
(ينجسه قليل النجاسة
وإن لم يتغير وهو قول ابن
القاسم والمشهور أنه طهور
لقوله صلى الله عليه وسلم
الماء طهور ٤٨ ل لا ينجسه شيء لأنه مكروه مع وجود غيره لقوة الخلاف

مراعاة له أى للشهور (قوله كان حقها الخ) ينافى قوله تبرع لانه اذا كانه كراهنا
مخالفا للمطالب يكون مرتكباً لمرأ غير لائق فلا يكون متبرعاً لان المتبرع محمود وهذا
خلافه لانه خالف ما هو المطالب فتدبر (قوله وقلة الماء) أى تقليله في حال الاستعمال
من غير تحديد لان التكليف انما يتعلق بالفعل (قوله أى اتقان الغسل) أى يتقن
الغسل وظاهره انه لا يكتفى غلبة الظن وليس كذلك بل تكفى (قوله الغسل بفتح
الغين) وهو صب الماء مع ذلك (قوله وتعميمه) أى الغسل (قوله في العضو) أراد به
جنس العضو فيصدق بكلمة كما في غسل الجنابة ولا ينافى هذا قوله حقها أن تذكر
في الوضوء لان البابين يشتركان في ذلك المعنى فذكره في أحدهما ذكر لا حرمه
(قوله قيل أراد بها المستحب) أى قال به فمضمون أى فلم يرد بها حقيقة قط ولم يقصد
التضعيف بالتعبير بقيل بل قصد مجرد حكاية قول البعض لان ذلك القول هو المعتمد
(قوله وقيل أراد بها ضد البدعة أى فيكون معنى قوله سنة) أى واجبة بناء على ان
البدعة ما يدل الشرع على النهي عنه جزماً قال عجم وهى بهذا المعنى لانه يكون الا
محرمه وهو الموافق لحديث وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار فقول الشارح
وهو الموافق للخ أى مع ملاحظة ان البدعة لا تكون الا حراماً بدليل بقية كلامه
(قوله وهو الموافق) أى وأما الاول فليس بموافق لان السنة بمعنى المستحب
لا تقابل البدعة (قوله والسرف منه) الاحسن ان لو قال فيه لانه تلك المادة
تتعدى بنى وان كان الاكثر الذى هو معناها لا يتعدى بنى (قوله الاكثر من الخ)
المناسب ان يقول والاكثر اصاب لتكون الايام للتقوية لان اكثر يتعدى بنفسه
قال تعالى فأكثرت جدنا أفاد ذلك المصباح قال وقول الناس أن كثرت
من الاكل ونحوه يحتمل الزيادة على مذهب السكوفيين ويحتمل أن يكون للبيان
على مذهب البصريين والمفعول محذوف والتقدير كثرت الفعل من الاكل وكذا
ما أشبهه (قوله في الوضوء) الاحسن أن يقول في الغسل بفتح الغين ليشمل الغسل
بضم الغين (قوله أى زيادة في الدين) أى زيادة في الدين ما ليس منه أوفى بمعنى
على أى زيادة على الدين (قوله وبدعة) عطف لأنهم على ما زوم أو تفسير (قوله أى
محدث مخالف للسنة) كذا في بعض النسخ وهو ظاهر وحيث كان بدعة مقابلاً
لقوله سنة فلا داعى لقوله مخالف للسنة وفى بعض النسخ أى محدثة بالثناء والمناسب
استقاط تلك التاء لان البدعة هى الامر المحدث فلان أخذ التاء فى التفسير (قوله
وهى حرام) أى والبدعة حرام اشارة الى قياس من الشكل الاول وتقديره ان
تقول السرف بدعة وكل بدعة حرام ينتج السرف حرام ثم أقول وفى كلامه بحث

وقد تبرع فى هذا الباب
بمسألة كان حقها أن تذكر
فى باب الوضوء وهى قوله
(وقلة الماء مع احكام) بكسر
الهمزة أى اتقان (الغسل)
وتعميمه فى العضو المفسول
(سنة) قيل أراد بها
المستحب وقيل أراد بها ضد
البدعة وهو الموافق لقوله
(والسرف منه) أى الاكثر
من صب الماء فى الوضوء
(غسل) أى زيادة فى الدين
(وبدعة) أى محدثة مخالفة
للسنة وهى حرام

والاول، ووافق لظاهر قوله
 في النوادر والقصد في الماء
 مستحب والسرف منه
 مكروه وعليه مثنى صاحب
 المختصر فالمراد بالبدعة
 في كلامه هنا الكراهية
 وانما كره الاسراف في الماء
 مخافة أن يتكلم على كثرته
 صب الماء وترك الماء
 وأخذ من كماله ان
 المسوح لا يطلب احكامه
 لان المسح مبني على التخييف
 فلا تتطلب المبالغة فيه
 ثم استدل على ما ذكر
 من الاختصار في الماء بقوله
 (وقد توضع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يده وهو وزن
 رطل وثلاث) بكسر الراء
 وقهها والسكر أجود
 والرطل اثنا عشر أوقية
 والاقية عشرة دراهم
 وثلاثان والدرهم خمسة
 حبة وخمس حبة من الشير
 الوسط (وتظهر) أي
 الخفض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (بصاع وهم) أي
 وزنه (أربعة أمداد بدم
 عليه الصلاة والسلام)
 ففي خمسة أرطال وثلاث

نه لا يلزم من مخالفة السنة الحرمه لصدقها بالكرامة فالمناسب أن يفسر البدعة
 بقوله أي منهي عنه نهياً جازماً ليكون ما را على إحدى الطريقتين في البدعة أحدهما
 ما ذكرنا والثانية ما لم يقع في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي بهذا المعنى تعزيم
 الأحكام الخمسة كما أفاده عجم (قوله لظاهر) المناسب حذف ظاهر (قوله
 والقصد مند الانراط) أي التقايل في الماء المستعمل في الوضوء والغسل واجبين
 أم لا (قوله والسرف منه) أي من الماء المستعمل فيه وما واحترزنا بذلك عن
 السرف في غيرهما كغسل الثوب أو الأناة لزيادة التخييف أو في الوضوء كزيادة
 الغسلات فيه فهو تبريد فلا كراهة فيه ويدل عليه قول الشارح بعد وانما كره الخ
 (قوله وعليه مثنى صاحب المختصر) أي وهو المعتمد (قوله فالمراد بالبدعة الخ)
 أي فإذا كان الأول تلك الصفة فيكون هو المعتمد في المصنف عليه فيقال
 في توجيهه فالمراد أي فيكون ذاهباً إلى تفسيرها بالمعنى الثاني وإن المراد به في المقام
 الكراهة التي هي أحد الأحكام (قوله الكراهة) أي ما لم يكن الماء ملك الغير
 والاحرم (قوله مخافة أن يتكلم الخ) لا يخفى أن هذا يقتضي قصر كراهة الاسراف
 على طهارة الحدث وما في معناه من الأوصية ولاغتسلات المطلوبة على غير
 جهة الوجوب وإنه لا كراهة في الاسراف في زوال النجاسة وفي كلام بعضهم ما يدل
 على الكراهة حيث قال وانما كان السرف غلوا وبدعة لانه اسراف في عبادة
 وقد جاء في الشرع التقليل في ذلك فقد قال عجم انه يشبه إزالة النجاسة (قوله
 على كثرة صب الماء) المناسب في المقام أن يضم فيقول مخافة أن يتكلم عليه
 لان الاسراف هو كثرة صب الماء ويحاج بأنه انما أظهر إشارة إلى أن الاسراف
 عبارة عن كثرة صب الماء (قوله فلا تطلب المبالغة) فيه أنه لم يبين عين الحكم
 في المبالغة هل هو الكراهة أو خلاف الأولى والظاهر الكراهة وحرر ثم أقول
 أن مقادير هذا أن معنى الأحكام المبالغة والظاهر أنه لا يقصر بالمبالغة بل المراد
 الاتيان بالامر المطلوب على وجه اليقين (قوله وقد توضع) أي بعد الاستنجاء قال
 الاقفهسي انظر قوله يتوضأ هل هذا حين توضأة أو مرتين أو ثلاثاً الجزولي لم أر
 نصاً فيه (قوله وتظهر) أي اغتسل بعد زوال الأذى كما في نت (قوله والمراد به)
 أي بالحديث (قوله على المشهور الخ) أي ان المراعى القدر الكافي لكل أحد ولو أقل
 من مذموم مقابله ما لابن شعبان (قوله من أقوال أهل العلم الخ) لا يخفى أن أقل الجمع
 ثلاثة كما هو مبين ولم يظهر من عبارته في التحقيق وعبارته غيره الأقولان الأقل
 الذي هو المشهور أنه لا يحد بحد معين ولو أقل من مذهب المقابل له الذي هو قول ابن

بالرطل المذكور وأما الحديث في الصحيحين قالوا والمراد به غسل الشير ومن أقوال أهل العلم

شعبان القائل أنه لا يجزى أقل من مذ في الوضوء ولا أقل من صاع في الغسل (قوله
 عن فضيلة الاقتصاد) أي أنه الأمر المطالب على جهة التذنب وقوله وترك معطوف
 على الاقتصاد عطف تفسير والحاصل أن المرامي كما في عجم القدر والكمالي لكل أحد
 وقال الفاضل كنهاني إذا علمت أنه لا تحسب في قدر ما يظهره فالمستحب لمن يقدر
 على الأسباغ أن يقلل الماء ولا يستعمل زيادة على الأسباغ لأن ذلك من اسرف
 التمرى عنه اه وظاهره ولو قدر عليه بأقل من نصف مذقه عجم (قوله وعن القدر
 الذي الخ) معطوف على قوله عن فضيلة الخ وفائدة الاخبار عن القدر الذي كان يكتفي
 الاقتداء به في التقليل وان نعت عليه كونه مثل المعطوف في ذلك المعنى أو مجرد
 الوقوف عليه (قوله لأنه لا يجزى ما دونه) أي خلافا لابن شعبان فإنه يقول
 المراد به أي بالحديث أن المد والاصح قدر لا يجزى دونه وقد تقدم (قوله ويد بالبقعة)
 عكس ما في الترجمة فهو من قبيل ألف والنشء المشوش وهو أولى من المرتب لوجود
 فصل واحد بخلاف المرتب ففيه فصلان (قوله وطهارة البقعة) أي تطهيرها
 لأنه المتصف بالوجوب أو السنية (قوله التي تماسها أعضاء المصلي) احتراز عن الموحى
 فإنه لا يلزمه الاطهارة موضع قدميه لا طهارة ما يوحى اليه وان أوجبنا عليه حشر
 عمامته حال الإيماء لأن الحساب مانع من فرض مجمع على مرضيته بخلاف طهارة
 الموضع فإن أمره أخف للغلاف في زوال النجاسة (قوله لأجل الصلاة الخ) أي
 الطهارة لأجل الصلاة وأما طهارة البقعة لأجل الصلاة كذا قراءة قرآن فتدوب
 كذا ظهر لي وأما الغير ذلك فالظاهر أنه مباح وحرره (قوله وكذا طهارة الثوب)
 أي محمول المصلي ولو طرف عمامته الملقى بالأرض فتترك بجر كنه أم لا (قوله واجبة)
 توضيح للراد من قوله كذلك وقوله لأجل الصلاة) أي وأما الغيرها فيقال ما تقدم فيما
 يظهر (قرأه وانظر لم يذ كر طهارة لبدن الخ) أجاب ابن عمر بقوله إنما يذ كرها
 اكتفاء بما يذ كر في الاستجمار وقال ابن فاجي لأن كلامه دل عليها من باب أخرى
 لأنه لما حكى الخلاف في المذكورين وهما خارجان عن البدن فالداخل فيه أخرى
 وانظر لم حمل طهارة البقعة أصلا وجعل طهارة الثوب عليها فهل فرق بينهما بل ربما
 كانت الطهارة في الثوب كدبائل أنه يصلى على حصير بطرفه الآخر نجاسة
 لا تماس ولا يصلى بثوب فيه شيء من النجاسة وان لم تمس وأجيب بأنه لم يرد
 التشبيه من جميع الوجوه حتى يدخل إلا كدية بل المراد التشبيه في الوجوب
 فقط اه (قوله وهي أيضا واجبة للصلاة) وأما الغير الصلاة فتدوب فازالتها
 عن بدنه حيث يمنع الطهارة نرض وحيث لا تمنعها مستحب لقول المدونة بذكره ليس

الاخبار عن فضيلة
 الاقتصاد وترك الاسراف
 وعن القدر الذي كان يكتفي
 عليه الصلاة والسلام لأنه
 حد لا يجزى ما دونه ولما
 أنهى الكلام على المياه
 وما تبرع به انتقل شكاكم
 على الثوب والبقعة وبدأ
 بالبقعة عكس ما في الترجمة
 فقال (وطهارة البقعة) التي
 تماسها أعضاء المصلي لأجل
 الصلاة واجبة ويروى
 واجب بإسقاط التاء على
 تقدير أمر (وكذلك طهارة
 الثوب واجبة لأجل الصلاة
 وانظر لم يذ كر طهارة
 البدن وهي أيضا واجبة
 للصلاة واختلف في معنى
 الوجوب المذكور (ف قيل
 أن ذلك فيهما) أي البقعة
 والثوب

لثوب النجس في الوقت الذي يطرق فيه اهـ وقيل تجب ازالته ويحرم بقاؤه
وهو ضعيف كما أفاده بعض الشراح تنبيه اذ البس ثوبا متنجسا وعرق في ذلك الثوب
فان كان يغسل شيء من النجاسة ويلتصق بالجسد الذي حصل فيه العرق فيجب
غسل النجاسة المقلدة وأما ان لم يغسل شيء ولم يظهر أثر في الجسد فلا يجب غسله كما
لو كانت النجاسة بولا أو ميا أو فر كراه لا يمكن تحلل شيء منه في هذه الحالة
ذكره بعض (قوله واجبة وجوب القرائن) أراد بالوجوب ما يتوقف صحة
العبادة عليه فيشمل ازالة النجاسة عن ثياب النسي لا ما يعاقب على تركه كما ذكره
اللقاني (قوله المؤكدة الخ) المناسب ان يعربأى فيقول أى المؤكدة تفسيره ان يكون
السنة واجبة أى ان المراد بكون السنن واجبة انها مكدة (قوله وقد شهر كل
من القوابن) أما القول بالسنية فهو مالاك وأصحابه الأبا الفرج ورواية ابن وهب
عن مالك فاهم ما يقولان انها واجبة مطلقا ولومع النسيان كاذب الشافعي وهذا
القول لم يذكره المصنف ولا الشراح وأما القول بالوجوب مع الذكرك دون النسيان
فهو لابن القاسم (قوله وعلى الثاني يعيد في الوقت مطلقا) قال في التحقيق سواء
صلى بها متعمدا أو قادرا على ازلتها أو ناسيا أو جاهلا به كذا فسر الاطلاق وهو معاد
ما ذكره القرطبي قال عجم على خايل ولم يذكر عن أحد القول بالاعادة أبدا على القول
بالسنية اهـ وعلى ذلك الذي ذكره الشارح موافقا لما ذهب له القرطبي يؤذن
بأن قيد الذكرك والقصد في القول بالوجوب فقط وذكر الزرقاتي على خليل أنه راجع
للقولين مدعيان أن المواق يفيد (قوله والوقت في الظهريين لا مفرار) فيه
أن القياس اعادتهما للغروب كما أن العشائين يعاد أن الطلوع الفجر وفارق
بأن الاعادة في الوقت اتماهى على طريق الاستعجاب فأشبهت التنفل فكما لا ينتقل
إذا اصفرت الشمس فكذلك لا يعيد فيه ما يعاد في الوقت وكما جاز التنفل في الليل
كله جازت الاعادة فيه وقد رد أن يقال حيث جوزتم الاعادة بعد العصر فتجوزوها
في الاصرار لان كلامهم انتهى فيه عن التنفل والجواب أن بعد العصر ينتفل
فيه في الجملة (قوله وفي الصبح الى الاسفار) البين فيه نظاريل الصبح لطلوع الشمس
فان قلت قضية ذلك أن تعاد الظهريان للغروب فاجاب أن ذلك قد قيل بأن مختارها
لطلوع (قوله لتقدم انتهى) اجاب الفاكهاني بأن التعبير بالمضارع يشهد بردوام
استمرار انتهى وتجدده وأنه لم يتطرق اليه التسخ بخلاف صيغة الماضي فانها مشعرة
بالانقراض دون التجدد (قوله وليوافق لفظ الحديث) أى من حيث التعبير
بالماضي وان كان يقرأ في المصنف بالبناء للمفعول وفي الحديث بالبناء للفاعل (قوله

وكذلك البدن واجب وجوب القرائن يعنى مع
الذكرك والقصد دون العجز
والنسيان (وقيل) ان ذلك
فيه ما وفي البدن واجب
(وجوب السنن المؤكدة)
وقد شهر كل من القوابن
وعلى الاقول لوصلي بالنجاسة
متعمدا قادرا على ازلتها
أعاد أبدا وان صلى بها ناسيا
أو عاجزا أعاد في الوقت وعلى
الثاني يعيد في الوقت مطلقا
والوقت في الظهريين
الى الاصرار وفي العشائين
الليل كله وفي الصبح الى
الاسفار البين وما قدم أن
طهارة البقعة واجبة للصلاة
نهى على مواضع نهى
الشارع عن الصلاة فيها
فقال (وينهى عن الصلاة)
لو قال ونهى لكان أولى
لتقدم النهي من رسول الله
صلى الله عليه وسلم وليوافق
لفظ الحديث وهو ما رواه
ابن عمر رضي الله عنهما

أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الصلاة في سبعة
مواقع عن الخزرة والمزينة
والمقبرة وقارعة الطريق
والحمام ومعاطن الأبل
وفوق ظهر بيت الله الحرام
وقد ذكر المصنف هذه
السبعة وفاد واحدا يأتي
التنبيه عليه وأتى بها غير
مرتبة والحكم فيها يختلف
ونحن نبين ذلك ان شاء الله
فعلى على ترتيب ما ذكر
فتنول أما النهي عن الصلاة
(في معاطن الأبل) جمع
معطن أو معطن وهو موضع
اجتماعها عند صدورها من
الماء فنهى كراهة على
المشهور ولو أمن من النجاسة
ولو بسط شياً طاهراً وصلى
عليه فلا كراهة وحيث قلنا
بالكراهة فيهما ألف وصلى
فهل يبعد في الوقت مطلقاً
أعني عامداً كان أو ناسياً
أو جاهلاً أو بعيد النسي
خاصة في الوقت والعامد
والجاهل أبداً قولان (و) أما
النهي عن (هجرة الطريق)
وهي فارعتها وهي من إضافة
الشيء إلى نفسه فنهى كراهة
(و) أما النهي عن الصلاة

وفوق ظهر الخ) أتى بذلك ظاهر إشارة إلى عدم كراهته على موضع هو أعلى من البيت
كما في قبس نت وعليه فله موضع سريراً باراً ظهر بيت الله وأعلى منه صحت الصلاة
فوقه بلا كراهة (قوله على ترتيب ما ذكر) أي المصنف (قوله جمع معطن) على وزن
مجلس وقوله أو معطن على وزن سبب كما في المصباح قال نت ويجمع معطن على
أعطان أيضاً (قوله وهو موضع اجتماعها عند صدورها من الماء) أي صدورها
بعد شربها من الماء وهو معنى قول عجم وهو مبر كها قرب الماء ثم شرب عللاً وهو
الشرب الثاني بعد شرب الأول وهو الشرب الأول اه وعلى هذا فلا بد من التكرار حتى
تأتي الكراهة قال ح فيهم منه أن موضع مبيتها ليس بمعطن ولا تنكره الصلاة
فيه اه وهو كذلك (قوله فنهى كراهة على المشهور) ومقابلته أنها التحريم حكاه
نت (قوله ولو أمن من النجاسة) أي لا الاعتماد الكراهة لا تعبد وقول أنها معاملة
بشدّة نفوذها وقيل غير ذلك (قوله ولو بسط الخ) فيه نظير الكراهة موجودة
ولو بسط عليه شيئاً طاهراً والسبب في ذلك التعبد على أنه يتأفقه قوله أو لا ولو أمن
من النجاسة (قوله فهل يبعد في الوقت مطلقاً) وهو قول الأكثر فلا قدمه (قوله
والعامد والجاهل أبداً) أي على جهة الاستحباب لأنه إما ارتكب مكرهاً قال
عجم وهذا يبعدان إلا إعادة الأبدية تكون فيما يعاد استقباباً أو لم أن النقل يتبع
ولا يقتضي ككون الصلاة في المعطن مكرهاً كراهة تنزيهه أن لا إعادة أصلاً
لأن الكراهة لا تقتضي إعادة أصله إلا أن يكون ذلك مراعاة للقول بالتحريم
تنبيه تجوز الصلاة في مريض البقر والغنم (قوله وهي فارعتها) أي أعلاها أي جانبها
وقضية ذلك قصر الكراهة على الجانب لكن يتأني ذلك قوله وهو من إضافة
الشيء إلى نفسه المفيدة من الكراهة في الجانب والوسط وهو المعول عليه وقال
في التحقيق بعد قوله من إضافة الشيء إلى نفسه لأن الهجة هي الطريق والطريق
هي الهجة (قوله فنهى كراهة) محل الكراهة حيث شك في أصابته بأرواث
الدواب وأبولها وتنبذ الإعادة في الوقت وهذا كله إذا لم يصل فيها لضيق المسجد
والإعادة فيها حينئذ جائزة ولا إعادة كما أفاده الخريفي في كبره ومثل الصلاة
لضيق ما إذا فرش عليه طاهراً وصلى فلا كراهة ولا إعادة وقلنا حيث شك
احتراراً مما إذا تيقن الطهارة فلا كراهة ولا إعادة وما إذا تيقن النجاسة فإنه
يأتي على باب إزالة النجاسة وأما ما ليس طريقاً كالصهراء فلا كراهة عند الشك
كتيقن الطهارة (قوله فنهى تحريم على المشهور) أي وأنه يبعد أبداً هذا
تمة المشهور والناسيب أشار إلى أن يؤخر قوله على المشهور بقوله أعاد أبداً ومقابل

على (ظهر بيت الله الحرام) أي الكعبة فنهى تحريم على المشهور صلى على طهرها فزأ أعاد أبداً المشهور

المشهور وأنه يمنع من إيقاع الفرض عليها وإن فعله أعاد في الوقت. (قوله بناء على أن العبدة يبنائها) أي أن الذي اعتبره الشارع استقبالا بنائها والذي فوق ظهرها لم يستقبل بنائها ومن قال بصحة الفرض يظهرها بناءً على أن المأمور به استقبال هواها والمراد جملة البناء لا بعضه خلافاً لبعض فعلى المشهور من صلى على أبي قبيس بلا حظ استقبالا ذات البناء لا الهواء ومثل الفرض في عدم صحته فوقها السنن والنوافل المؤكدة كركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب كإتيان عليه القاضي تقي الدين القاسمي فأثلاً على المشهور وأما النفل غير المؤكد فيصح بالتراع وتبطل الصلاة ولو نفل تحتها ولو كان بين يديه جميع جدرانها (قوله قاله اللخمي الخ) وهو ضعيف (قوله جواز النفل) أي غير المؤكد بل يندب وأما النفل المؤكد مثل الرغبة والسنة فيكره ولا إعادة (قوله دون الفرض) أي فإنه ليس بجائز. ولا يحرم أو يكره المذهب الكراهة كما أفاده بعضهم وعليه فتعاد الصلاة في الوقت وعلى التحريم فتعاد أبدأ والمراد بالوقت التقدم وهو الأصغر في الظاهر من آخر ما تقدم فاستفاد من هذا التقرير أن المراد العرض العيني احترازاً عن الكفائي كالجنازة فعلى الفرضية تعاد بالفعل فيها وعلى السنة لا وعلى كل كراهة (قوله في الحمام) أي في جوفه احترازاً من خارجه وهو موضع نزول النيات فتعوز الصلاة فيه حيث لم يتيقن نجاسته (قوله حيث لا يوقن منه بطهارة) أي ولا بنجاسة ولا فلا كراهة في الأولى وينع في الثانية وحام لها أن الصلاة في خارجه جائز يتيقن الطهارة أو شك فيها أو في داخله تجوز حيث يتيقن الطهارة فقط فإن شك فيها كره كما في عجم (قوله وهو كذلك في مشهور المذهب) ومقابلته أن الصلاة فيه مكروهة ذكره ابن ناجي (قوله وكان طرح الزبل) أي المحل المدفوح الزبل (قوله لم تؤمن من النجاسة) أي إذا شك في نجاسته وأما عندية قتها فالأمر ظاهر (قوله والاحزق) أي وإن آمن جازت وهذا الكلام راجع للزبل والمجزة فإن كانت محل الجازة حقيقة النجاسة وإذا محل طرح الزبل قلنا المراد أن المحل المدفوح لو لم يلق فيه متنجس من النجاسة فيه ذلك التفصيل المذكور (قوله على المشهور) ومقابلته ما استحسنه بعضهم من عدم الإعادة سواء طال عليها الزمن وأصابها المطر أم لا قال عجم ويستفاد من ذلك حكم محل تقايص الأعم ومحل التمامية حيث شك في ذلك وهو عدم الإعادة اهـ ولذلك قال بعضهم لا محل لتعلق العم لأنه لا نجاسة فيه لأنه انما فيه دم غير مصفوح اهـ (قوله في مقبرة المشركين الخ) مرور على طريقة ابن حبيب فقد ذهب إلى أن من

بناء على أن العبدة يبنائها (ج) ظاهر كلام الشيخ أن الصلاة في جوف الكعبة جائزة وهو كذلك سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً قاله اللخمي والمشهور جواز النفل دون الفرض (و) أما انتهى عن الصلاة في (الحمام) وهو معروف وهو مذكور فتمسك كراهة (حيث لا يوقن منه بطهارة ج) ظاهر كلامه أنه أن يقن بطهارته فالصلاة فيه جائزة وهو كذلك في مشهور المذهب (و) أما انتهى عن الصلاة في (المنزلة) بفتح الباء وضعها مكان طرح الزبل (و) عن الصلاة في (الجزرة بفتح الميم وسكون الجيم وكسر الزاي المدكان المعد للخر أول الذبح فتمسك كراهة أن لم تؤمن من النجاسة والاجازة وحيث قيل بالكراهة وصلى فيها أعاد في الوقت على المشهور عامداً أو غيره وأما انتهى من الصلاة في (مقبرة المشركين) فتمسك كراهة

صلى في مقابر المشركين بعيداً أبدأ الآن تكون من مدرسة فقد أخطأ ولا
 يحدروا مقبرة المسلمين فلا عامرة أو دارسة كذا نقل عنه ومفاده ان النهي
 للتعزيم (قوله انكر انيس في الحديث الخ) أى فالنهي فيه مطلق في مقبرة المسلمين
 والكفار وهي رواية أبى مصعب فانه روى الكراهة مطلقاً وقول اللخمي مستدلاً
 بما روى عنه صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على المقابر ولا تصلوا اليها اهـ والحاصل
 أن الحديث مطلق وقيد ابن حبيب على ما نقل عنه بمقبرة المشركين فيكون
 من تفسير الراضين وبيان المتفقين وأبقاء على إطلاقه اللخمي ورواية أبى
 مصعب (قوله وليس الخ) عطف لازم على لزوم وهذه عبارة ك (قوله
 فالمشهور الجواز) ومقابلها الكراهة وهو شاذ كما ذكره الفاكهاني ووجهه
 الالتفات الى عموم النهي ولان أصل عبارة الاوثان اتخاذ قبر والصالحين مساجد
 ووجه المعتمد الذي هو القول بالجواز الا من من ذلك على هذه الامة كما
 ذكره الفاكهاني فان قلت كيف تجعل الصلاة على المقبرة جائزة مع ان القبر
 حبس بذكره المشي عليه والصلاة تستلزم المشي عليه قلت أجيب بأن الكلام
 هنا في الصلاة مع قطع النظر عن المشي اهـ (قوله هل نجس بالموت) وعليه
 فالصلى فيها مصل على نجاسة ويكون النهي نهى تحريم حيث تحقق وجود الاجزاء
 بها كما افاده عجم وأنت خير بأن القول بالتنجيس ضعيف (قوله أولاً أى وهو
 المعتمد) وعليه فتذكر الصلاة حيث شئت أو تحقق وجود الاجزاء بها كما افاده عجم
 ولعل الكراهة من حيث الاهانة أو من حيث كونها مشياً على القبر أو ما من حيث
 ذات الصلاة فلا كراهة فتدبر (قوله ذكر ابن حبيب الخ) قد علمت ما مران
 الكراهة تحمل على التعزيم في العامرة لانه يحكم فيها بالاعادة أبدأ ومحمل للمحرمة
 والتزينة في الدارسة لانه قال فقد أخطأ ولا بعيداً وتحمل الكراهة على بابها
 مطلقاً عامرة ودارسة أى من حيث كونها حفرة كما يرشد اليه التعليل وان
 حرمت في العامرة من حيثية أخرى وهي الاعادة أبدأ (قوله لانهما حفرة من جحر
 النار) هذه العلة جارية في العامرة والدارسة وهو كذلك كما يفيد كلامه أولاً وان
 كانت الاعادة في خصوص العامرة (قوله وأمن من النجاسة) أى حيث تحقق
 ان لا نجاسة بها أى بأن كانت دارسة كما يفيد ما نقلناه عنه سابقاً (قوله وان لم
 تؤمن كان مصلياً على نجاسة) أى بأن كانت عامرة ولا يخفى أن عدم الامن صادق
 بالنسبة ويقيد ذلك قول بعض شراح خليل ان ابن حبيب يحكم باعادة العامد
 والجاهل أبدأ رعاي الغالب اهـ وبعد أن بينا لك مراد الشارح نوضح لك المسئلة

لكن انيس في الحديث ذكر
 المشركين كما وقفت عليه
 (ك) المقبرة مكاث الباء
 فان كانت غير منبوشة
 وانيس في مواضع الصلاة
 شيء من اجزاء المقبورين
 فالمشهور الجواز وان كان
 في مواضع الصلاة شيء من
 اجزاء المقبورين فيصيرى
 حكم الصلاة فيها على الخلاف
 في الآدمي هل نجس بالموت
 أولاً وهذا في مقابر المسلمين
 وأما مقابر الكفار فكروهن
 حبيب الصلاة فيها لانها
 حفرة من جحر النار ولكن من
 صلى فيها وأمن من النجاسة
 فلا تفسد صلاته وان لم يؤمن
 كان مصلياً على نجاسة وهذا
 آخر الكلام على السبعة
 المذكورة في الحديث

وأما الثامن الذي زاده
 الشيخ فهو قوله (وأناسهم)
 جمع نيسة بفتح الكاف
 وكسر النون موضع
 تعبدهم والنهي عن الصلاة
 فيها فهي كراهة
 (ك) كراهة مالك الصلاة
 في الكنائس نجاستها من
 أقداؤهم فإن صلى فيها على
 مذهبه دون حائل طاهر أعاد
 في الوقت إلا أن يكون اضطر
 إلى التزول فيها فلا يعيد
 صلاته إن لم يتبين له نجاستها
 وهذا الكلام في غير العامة
 فاما العامة فلا بأس بالصلاة
 فيها انتهى وانظره مع
 ما في التوضيح فانه قال فيه بعد
 ان ذكر كلام مالك المتقدم
 وهذا في الكنائس العامة
 وأما الكنائس المدارسة
 أي العافية من آثار أهلها فلا
 بأس بالصلاة فيها قاله ابن
 حبيب ولما فرغ من الكلام
 على المياه والثوب والبغلة
 وما استطرده شرع بين
 ما يجزى من اللباس
 في الصلاة في حق الرجل
 والمرأة وبدأ بما يجزى الرجل
 فقال (وأقل ما يصل فيه
 الرجل من اللباس كعب
 ساتر) للعودة

فنه قول وحاصلها ان المعتمد ان الصلاة من حيث ذاتها أي بقطع النظر عن كونها
 مشياعلى القبر أو أمانه تجوز في المقبرة عامة أو دراسة تيقن نهضا وذلك فيه
 جعل بينه وبينها حائلا أم لا كانت انمرك أو لم يكن ولو كان القبر بين يديه حيث يتقن
 الطهارة وإن شك فيها فالكرهية مع الاعادة في الوقت وأما عند تحقق النجاسة
 فيعيد العامد والجاهل أبدأ بالناسي في الوقت وأما إذا تحقق عدم النجس فالجواز
 أظهر وانضح ان ما قاله ابن حبيب ضعيف وما أفاده صدر الشارح من اطلاق النهي
 أي سواء تيقن الطهارة أم لا ضعيف (قوله موضع تعبدهم) أي ليشمل الكنيسة
 التي للنصارى والبيع التي هي لليهود وبيت النار التي هي للمجوس (قوله لنجاستها
 من أقداؤهم) أي ان الشأن ذلك لانها محقة والا كانت الصلاة فيها حراما
 مع بطلانها (قوله فان صلى فيها على مذهبه) أي مذهب مالك (قوله فلا يعيد
 صلاته) أي مع انتفاء الكراهة (قوله إذا لم يتبين) أي بأن شك (قوله اه)
 حاصله ان مع الشك في الطهارة والنجاسة ذكر الصلاة مع الاعادة في الوقت مالم
 يضطر فينتفي أو يعيد أبدأ عند تيقن النجاسة حيث كان التيقن قبل الدخول
 فيها أو فيها والافيعيد في الوقت ولا كراهة ولا اعادة عند تيقن الطهارة وهذا
 في الدارسة المشار له بقوله وهذا في غير العامة وأما العامة فتجوز الصلاة فيها أي
 عند الشك كما أشار له بقوله فلا بأس بالصلاة فيها الاعادة عند تيقن النجاسة أو
 تيقن الطهارة (قوله وهذا في الكنائس العامة) أي التفصيل المتقدم في العامة الخ
 وحاصله ان كلام التوضيح مخالف للآول فالآول يحكم بأن التفصيل المذكور
 في الدارسة وأما العامة فتجوز الصلاة فيها عند الشك وكلام التوضيح هذا يحكم
 بأن التفصيل المذكور في العامة وأما الدارسة فتجوز أي عند الشك وهذا أي قولنا
 وأما الدارسة معنى قوله وأما الدارسة العافية من آثار أهلها فلا بأس بالصلاة
 فيها وبعد أن علمت هذا التقدير الذي انضح به كلام الشارح فاعلم انه ضعيف
 والمعتمد أن الصلاة كراهية مطلقا عامة ودارسة على فرضها أو غير حيث صلى
 فيها اختيارا أو افلا كراهية فهي مورثا ليه الكراهية في أربع وعدها في
 أربع وأما الاعادة في الوقت فقيده بقية ثلاثه أن تكون الالهة فيها اختيارا وأن
 تكون عامة وأن يصل على رأسها المشكوك فان اختلف شرط فلا اعادة (قوله
 العافية) هو معنى الدارسة (قوله وأقل الخ) أي أقل ما يصل فيه الرجل أقلية
 لا اتم معها ثوب ساتر للعودة (قوله ساتر للعودة) فيه ان ستر العورة لا يتوقف على
 درع ولا على رداء إلا أن يقال ان قصده أن الأقلية تحقق بستر العورة فقط وجد ساتر

لما عداها كما اذا كان الساتر درعا ورداء او لا فقوله من درع ورداء اراد مشلا
 أى أو سروال (قوله وسيأتى تفسيرها) أى بالنسبة لأرجل بأنها ما بين السرة
 والركبة (قوله أما الرداء فهو ما يلتحف به) أى وليس المراد به ما يلبس فوق
 الثياب على عاتق المصلى لأن هذا مستحب زيادة على الساتر المطلوب فى حق
 كل مصلى وسيأتى ان شاء الله بيان أقسامه (قوله لا يصف) أى يصف
 جرمها أى يحدد هارقتها أو احاطتها بها فإذا كان كذلك فيكره ما لم يكن
 الوصف بسبب ريح فإن كان بسببه فلا نراة ومثله البلبل بل كراهة المحدثات
 ولو خارج الصلاة (قوله ولا يشف) أى فإن كان يشف فتارة تبسدها منه العورة
 بدون تأمل فهو كعدمه والصلاة به باطلة وتارة لا تبدو إلا تأمل وحكمه كالواصف
 فى الكراهة وصحة الصلاة مع الاعادة فى الوقت فإذا علمت ذلك فكيف يصح
 قواه ويشترط المقضى للبطلان مع ان الصلاة صحيحة مع الواصف والقسم الثانى
 من قسمى الشافى ويمكن أن يجاب بأنه استعمل الشرطية فى الكمال بالنسبة
 لما ذكره وفى الصحة بالنسبة للقسم الأول من قسمى الشافى أقول ويرد على
 الشارح بحث أيضا وهو أنهم مرحوبون بأن مثل التعديد بالريح فى عدم الكراهة
 ما إذا كان التعديد بتزويدهم المزور بالهنة أى كبردة أو حرام فيضم بحميه
 حتى يصير فيه تحديد لدورته لكن دون تحديد السروال كما قال ابن القزوينى
 جزئه على التكيف فلا يكره لانه من رى العرب ويحتاجون اليه بخلاف السروال
 ليس من زيهم ولا مكان تغطيته بثوب (قوله وأما الدرع فهو القميص الخ) الذى قيل
 فى الرداء من التفصيل بين الذى يشف والذى يصف يجرى هنا (قوله إلا أن درع
 الرجل) مؤنث فهو على حد ثلاثة بالثاقل للعشرة الخ (قوله واجب للصلاة)
 وأما غير الصلاة فلا يجب لكن يندب ستر العورة المغلظة فى الخلوة عن الملائكة
 ويكره التجرد لغير حاجة (قوله على ما قال ابن عطاء الله) هو عبد الكريم
 ابن عطاء الله الأسكندرانى كان اماما فى المقام والاصول والعربية اختص
 التهذيب اختصارا حسنا واختصر المفصل لأرنجلى وكان رفيقا للشيخ أبى عمر بن
 الحاجب فى القراءة على الشيخ أبى الحسن الأبارى ونفقه عليه فى المذهب وألف
 البيان والتقرير فى شرح التهذيب وهو كتاب كبير جمع فيه علما جوامع وفوائد
 عزيزة وأقوالا غريبة نحو سبع مجلدات ولم يكمل كما ذكره صاحب الديباج
 (قوله أن يستتر العورة) هى من الذكر البالغ السواتان من المقدم الذكور
 والانتبان ومن المؤخر الدبر كما يفيد البرزلى عن شيخه فعلى هذا يكون ما عدا الدبر

وسمى بآتى تفسيرها (من
 درع) بدال مهملة (أو رداء
 بالمدام الرداء فهو ما يلتحف
 به ويشترط فيه أن يكون
 كثيفا لا يصف ولا يشف
 فهو (و) أما (الدرع) وهو ما بين
 (القميص) وهو ما بين
 فى العنق ابن العربى إلا أن
 درع الرجل مؤنث ودرع
 المرأة مذكور وأخذ من
 كلامه أن ستر العورة
 واجب للصلاة وهو أن
 على ما قال ابن عطاء الله
 المعروف أن ستر العورة
 المغلظة من واجبات الصلاة

إلى آخره لا يتبين ليس من المغلظة فلا يعيد في الوقت ولا في غيره ليكشف القبح
ولو تعدد وأما كشف أحدهما فله أو بعضها أو كلها أو كشف عانة وما فوقها
لمرة فالأعادة فيه في الوقت والجن المذكور كذا كره من الأديمين البالغ وقيدنا
بالبالغ احترازاً من الصبي فإنه يندب له الستر الواجب على الرجل فلو صلى عرياناً
فإنه يعيد في الوقت فلو صلى بلا وضوء ولا شهاب يعيد أبداً أي ندباً ولم يحسن يعيد
بالقرب لا بعد يومين أو ثلاثة (قوله وشرط فيها) أي شرط صحة وهو المعروف
من المذهب والمالم يلزم من الوجوب الشرطية مع أن الشرطية مرادة أن يقول
وشرطها ليظهر المراد (قوله أعاد أبداً) أي مع الذكرو القدرة وأما العاجز
والناسي فلا تبطل ويعيدان في الوقت (قوله ليس من شروط الصلاة الخ) أي
بل هو واجب ليس شرطاً ولا يصح أن يراد به القول بالسنية أو الذنب لأنه يشهر
(قوله يعيد) المعتمد في الوقت أي مع العصيان وفي قوله المعتمد بحث لأن طواهر
النصوص المفيدة لا تقطع كذا كروا تقتضي أن هذا القول غير مقيّد بالذكور
والقدرة وأن الأعادة في الوقت مطلقة لا في القول بالشرطية يعيد أبداً مع الذكر
والقدرة لا مع عدمهما في الوقت (قوله كراهية تنزيه) أعلم أن قوله كراهية
تنزيه زيادة أيضاً ودفع لما شروهم من أنه أراد بالكراهية كراهية التحريم والآن
فالكراهية متى أطلقت لا تنصرف إلا للتنزيه (قوله من أطلق الجمع على المثنى) أي
مجاز كما فاده (قوله فإن فعل الخ) قال ابن ناجي لا معنى له بعد قوله رزوه ويمكن على
بمدانما ذكره لئلا يعمد أن الكراهية على التحريم اهـ (قوله لا في وقت ولا في غيره
على المشهور) وقال أشهب من صلى بسر أو بيل فإنه يعيد ذكره ابن ناجي وحيث
كانت المسئلة ذات خلاف فقوله فإن فعل الخ يحتاج له رد على المناظر ومفاده أن
المقابل يقول بالكراهية والأعادة ويعيد (قوله ثم نفي الخ) أعلم أن العودة المغلظة
من الحرة بطنها إلى ركبته أو ما حاذى ذلك خلفها أو ما وصلت بادية الساقين إلى
حد الركبة فتخرج فيه هل يعيد أبداً أو في لوقت رجعه له تليده الزرقاني من
الذي يعيد فيه أبداً كالطن غير مستدل صريح فيه حيث قال والمغلظة
لحرة بطنها وساقها أو ما بينهما أو ما حاذى ذلك خلفها إلى آخر كلامه والظاهر
أنهما من الذي يعيد فيه في ارتق فقد نصوا أنها إذا وصلت بادية الصدر فقط أو
الاطراف فقط أوهما كان بدون ذلك عمداً أو جهلاً أو نسياناً تعيد في الوقت والمراد
بالاطراف ظهور قدميهما وذراعيهما وشعرهما وظهور بعض هذه كظهور كاهلها
قال بعض ويستفاد منه أن بطن قدميهما لا تعيد له وإن كان من عورتها أو كذا

وشروط في جميع العلم والقدرة
وعليه من صلى يكشف
العودة أعاد أبداً في العبد
المشهور وإن الستر ليس من
شروط الصلاة وعليه يعيد
المتعمد في الوقت (ويكره)
لأرجل كراهية (تنزيه أن)
يصل بنوب ليس على
إتفائه يعني تنفيذه من
إطلاق الجمع على المثنى
أو أن أقول الجمع اثنا (فإن
نفي) مع وجود غيره (فإن
فعل) المسكروه بأن صلى
ولحم كتفه بارز مع القدرة
على ما يستتر به (لم يعيد)
ما صلى مطلقاً لا في الوقت
ولا بعده على المشهور ثم نفي
بيان ما يجب زى البراءة
في الصلاة

استظهر بعض أنها اذا صلت بادية الكنف وغيره مما يقابل الستر تعيد في الوقت
 خلافا لما يقتضيه كلام ابن عرفة اه اذ كون الساق كالكنف وغيره مما يقابل
 الصدر ونحو ذلك أقرب من كونه كالبعطن الذي تعيد فيه أبدأ قد دبر (قوله
 وأقل الخ) من تقريرنا المتقدم تعلم أن المراد أقلية لا إعادة معها في وقت ولا غيره
 (قوله الحره) سيأتي الكلام على الأمة (قوله البالغة احترمت من الصغيرة)
 فان مفاد التوضيح وذكره ابن يونس أنها ينبغي لها الستر الواجب على الحره
 البالغة حيث بلغت إحدى عشر سنة أو اثني عشر سنة وإنها اذا تركت القناع
 فإنها تعيد الظاهرين للأصفرار الخ ما تقدم أي واذا كانت تعيد في ترك القناع
 في الوقت فأولى في ترك ستر الصدر وما حاذ على غط ما تقدم في الحره وأما من لم
 تبلغ السن المذكور فاعلم أنها لا تؤمر بالستر الواجب على الحره ولا تعيد ترك القناع
 وظاهر المدونة أن من تؤمر بالصلاة وإن لم تبلغ السن المذكور تطلب بالستر
 الواجب على الحره لكن لم يذكروا أنها تعيد ترك القناع للأصفرار كذا قاله عجم
 (قوله ومعنى الاقول الكنف) والمراد به ما لا يصف ولا يشف لم قررنا ان مراد
 المصنف أقلية لا إعادة معها لا في وقت ولا في غيره (قوله ومعنى الثانية الساتر)
 ويراد به أيضا الذي لا يصف ولا يشف لاجل ما تقدم فنخلص أن النسختين بمعنى
 واحد (قوله ان تمام) تفسير للكامل (قوله الذي يستتره و قد ميهما) تفسير للسابع
 ومفاده أنه لا يجب عليه استر بطون القدمين مع أنه يجب سترها كما مضى عليه بعض
 الشراح فأنلنا في تعليقه لقول مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز للمرأة أن تبدى في
 الصلاة اوجها وكفيها اه (قوله ما يستر الرأس والصدغين) ولا حل ذلك قال ح
 سمي بذلك لأنه يخمر الرأس أي يغطيه اه (قوله ومن شرطه) أن يكون كثيفا
 غير واصل فيه أمران الاول أنه لا حاجة للبيان بلغة من الثاني ان الظاهر أنه
 لا يشترط كونه غير واصل نعم لو قال يشترط فيه ان لا يشف بحيث تبدو الرأس
 منه بدون تأمل لكان ظاهرا (قوله أن تستر جميع بدنهما في الصلاة) أي الا الوجه
 والكتفين لما تقدم من قول مالك (قوله عورة الرجل من السرة للركبة)
 أي بالنسبة للصلاة وبالنسبة للرؤية وهذا يقتضي أن الفخذ من الرجل عورة فيجب
 عليه ستره ويحرم عليه كشفه والنظر اليه وهو ما اختاره ابن القطان وظاهر
 المختصر وشهر في المدخل كراهة النظر له ومثله لابن رشد واستظهر بعض
 الشراح أن النظر لفخذ الأمة حرام بالاتراع ويحرم على الرجل تمكين الهلاك
 من الفخذ ولو على رأي من يقول بكراهة النظر له لان المباشرة أشد من النظر

وقولنا

فقال (وأقل ما يجزىء
 المرأة) الحره البالغة
 (من اللباس في الصلاة)
 شيان أحدهما (الدرع
 الخفيف) بالحاء المهملة
 على الرواية الصحيحة وروى
 بالحاء المعجمة ومعنى الاولى
 الكنف بالثالثة ومعنى
 الثانية الساتر (السابع)
 أي الكامل التام (الذي
 يستتره و قد ميهما) الشيء
 الثاني (خمار) بكسر المعجمة
 ما يستر الرأس والصدغين
 (تتقنع) أي تستر به
 شعرها وعنقها ومن شرطه
 أن يكون كثيفا غير واصل
 وأخذ من كلامه أنه يجب
 على المرأة أن تستر جميع
 بدنهما في الصلاة تميم عورة
 الرجل من السرة الى
 الركبة وهما غير داخلين
 فيها

وقوله بالنسبة للرؤية أي رؤية رجل له أو غيره ولو محرم رضاع أو صهر وظاهره
 ولو كافرا كما قال الحرثي وأما بالنسبة لرؤية المرأة الأجنبية له ولو أمة فهي ما عدا
 الوجه والاطراف (قوله على المشهور) راجع للطرفين أي قوله من السرة
 للركبة وقوله وهما يريدان غيرهما على المشهور وقوله في الأول
 قول أم بريح أم السواقان فقط وقول ابن الجلباب أنه السواقان والغخذان
 وقيل غير ذلك ومقابل المشهور في الثاني قول بعض أصحابنا أنه من السرة
 حتى الركبة (قوله وعورة المرأة جميع بدنها إلا الوجه) هذا بالنسبة لاصلة على
 ما قدمه من نصيبه وأما بالنسبة للرؤية فالحال مختلف فبينه فقول عورة المرأة
 مع امرأة ولو أمة ما يبرئ من ورثة الأمان تكون المرأة كافرة فيحرم على المرأة المسئلة
 كشف شيء من بدنها إلا وجهها وأطرافها بين يديها ولا يلزم من حرمة الكشف
 كون ذلك عورة لأن تكون الكافرة أمة أو لا كانت عورة رتبهما معا كرجل مع
 مثله أي ما بين السرة والركبة وأما عورة الحرة مع الذكور المسائلين إلا جانب فجميع
 جسدها إلا وجهها وكفيها وبذلك لا يجوز أن يكون غير عورة سواء كان مسلما
 أو كافرا لا يرى منها إلا وجهها وكفيها أو ما الكافر غير عورة فجميع جسدها حتى
 الوجه والكفين وأما ورثته مع عورة أو مع عورة المسلم أو الكافر إذا كان
 وغدا فجميع جسدها إلا الوجه والاطراف فلا يجب عليه ستر الوجه والاطراف
 بالنسبة لحرمها وجدها الذي هو وجهه فلا يسر لرجل أن يرى من محرمه نديها
 وصدره أو ساقيها أو ناله الوغد في ذلك وتري منه ما عدا ما بين السرة والركبة وتري
 من الأجنبي الوجه والاطراف فقط (قوله وعورة لامة القرن الخ) أي بالنسبة
 للرؤية وله صلة ما بين السرة والركبة لأنهم لا تساوون الرجل من كل وجه
 وتفصيل ذلك أن تقول والمعلقة من أمة من المؤخرات لامة القرن الخ أي بالنسبة
 والام فادامت بادية الألبين أو أحدهما أو بضعها أو بضعها من كل منهم أو ما يبد
 فيه الرجل في الوقت فأنه يتبدد أبدا وإذا صارت بادية الفخذ أو الفخذين فأنها
 تعيد في الوقت وتتمام ما يتماق بأمر الولد وغيرهما راجع فيه شرح المختصر تركناه
 خرف السامة واعلم أنه إذا خشي من الامة الفتنة وجب الستر لرفع الفتنة لأن
 ذلك عورة ابن غازي الخ ومثلها الساب الأمرد الذي يخشى منه الفتنة (قوله
 وتبشير) أي على جهة الندب ويكره لها سترها ولو بالكعبين من غير ضرورة خرا وبردا
 وغيرها كجراحة وأما السجود عليه ما فسنة فلو تركه صحت صلاته وتندب أعادتها
 في الوقت لأن ترك السنة في الصلاة يترتب عليه ندم أعادتها في الوقت (قوله)

على المشهور وعورة الحرة
 جميع بدنها إلا الوجه
 والكفين وعورة الأمة
 القرن ومن فيها شائبة حرة
 كالرجل ثم يتم الباب بمثلها
 ليست داخل تحت الترجمة
 كان الأنسب ذكرها
 في رقة العمل في الصلاة
 وهي (وتبشير)

المراة في العبرة (حذف والبقية رأى المرأة يساها المرجع الضمير لأن قصد ان
فاعل الفعل محذوف كما يتبادر من اعبارة لان هذا ليس من المواضع التي يحذف
فيها الفاعل (قوله زاد في بعض النسخ مثل الرجل) أى ينصب مثل على احوال الا أنه
يرد على هذه النسخة انه لم يتقدم له حكم مباشرة الرجل بكفيه الارض في حالة
السجود فكيف يشبهه بقدر (قوله لما كان بينهما) أى بين هذه المسئلة وهي
مباشرة المرأة الخ وبين قوله تسترخى أقول لا يخفى أن لا مناسبة بين المسئلتين
لان لمخص هذه باب عدم السترو يخص المقدمة طلب الستر فأين المناسبة
فالا حسن أن يقول لما كان يتوهم من قوله تسترخى ورفد منها انها تسترخى الكفين
لان كلامها من جزاء المصلى المطلوب منه الستر ذكرها قد تدر (قوله فلا يجب
عليها سترها) أى بل ندب عدم الستر

*(باب صفة الوضوء) *

قدم صفة الوضوء على صفة الغسل لتكرره وتأسيسا بالقرآن في قوله تعالى يا أيها
الذين آمنوا الخ (قوله ومسنون) تقديمه على المفروض ذكر الا يقتضى الترتيب لان
الاول لا ترتب وأيضا لتوضي انما يبدأ بالسنة وأراد بالمسنون المطلوب طلبا غير جارم
ليتناول المندوب فانه يرب بعض المندوبات وفي قبحها بيان اشارة الى أن مسنونه
معطوف على صفة الوضوء (قوله وفي بيان ذكر) أى مذكوره وحكم الاستبراء
لان المذكور فعل الفاعل وليس المقصد بيانه والاولى أن يقول الشارح وفي بيان ذكر
الاستبراء حكما وصفة فيجعل كلمة المصنف محتملة لا مرسى لانه يعبرها على
الحكم ثم يحتاج الى زيادة الصفة بعد ذلك فيقول وفي بيان صفة والاولى حذف
ذكره وقول والاستبراء عطفا على صفة كالذى قبله لانه أوضح ويمكن الجواب
بأنه انما زاده لان عطفه على ما قبله يقتضى أنه لم يذكر الا صفة فقط وليس كذلك
(قوله وهو غسل موضع الحدث بالماء) قضيه أنه لو كفى في الماء مذهب بحيث جزم
بأن المحل خلى من القذر لا يكفي لانه عبر بالغسل المأخوذ في مفهومه الدالك ومقتضى
حرمانه على باب ازالة النجاسة أنه **ب** في وهو الظاهر بل هو المتعين (قوله وكان
المستعصى الخ) التعبير بكان نظرا لقوله يقطع لانه لا يقطع هنا انما هو ازالة لان
القطع انما يكون في نحو اللحم أو ان كان التحقيق وأراد ويقطع بمعنى يزيل (قوله وفي
بيان ذكر) أى مذكوره وصفة الاستبراء على ما تقدم أى الذى هو فرد من افراد
الاستبراء على ما يفيد كلامه **ال** في فيكون من عطف الخاص على العام
وحيث ذكره لاولى أن يقول وفي ذكر الاستبراء حكما وصفة كما تقدم (قوله استعمال

المراة) بكفيها الارض
في السجود (زاد في بعض
النسخ) مثل الرجل (ووجه
ذكره لما هنا بأنه لما كان
بينها وبين قوله تسترخى
قدمها مناسبة ذكرها
فكانه قال وأما كفاها فلا
يجب عليها سترها ولما
فرغ من بيان ما يتطهر به
وما يجب تطهيره لأجل
الصلاة انتقل يتكلم على
بيان ما يشتمل عليه الوضوء
وبيان ما تقدم على الوضوء
فقال ***(باب)** أى هذا
باب في بيان (صفة
الوضوء) في بيان (مسنونه
ومفروضة) في بيان ذكر
حكم (الاستبراء) وهو
غسل موضع الحدث بالماء
وهو مأخوذ من نجوت بمعنى
قطعت فكان المستعصى
يقطع الذى عنه وفي بيان
صفته (و) في بيان ذكر صفة
(الاستبراء) واه مجز
وهو استعمال الحجارة الصغار
في ازالة ما على المحل من
الذى

لحجارة الصغار) الاولى عدم التقيد بالاحجار الصغار ولذلك عبرت بقوله ازالة
 ماء على المخرج من الاذى بحجر أو غيره. ويمكن الجواب عن الشارح بأنه انما اقتصر
 على الاحجار لانها التي ورد فيها النص والغالب أن يكون بالصغار (قوله وبداء
 بالكلام على الاستبراء) لا يخفى انه اذا كان يدخل الاستبراء في الاستبراء
 كما يفيد كلامه الاتي لا يصح قوله وبداء بالكلام على الاستبراء فتدبر (قوله
 ولا ينس) ولا يستحب اشارة الى أن المصنف قاصر (قوله لانه عبادة منفردة الخ)
 لكن يستحب تقديمه على الوضوء فاذا أخره فليحذر من مس ذكره ومن خروج
 حدث (قوله والمكان) لا يخفى أنه يلزم من تفرقه في المكان تفرقه في الزمان ولا يلزم
 من تفرقه في الزمان تفرقه في المكان (قوله لا يعد الخ) هذا كالتعليل لقول المصنف
 وليس الاستبراء الخ (قوله ولا في مستقبلاته) اشارة الى أن المصنف قاصر ويمكن
 الجواب بأنه أراد بالسنة المطلوب طلبا غير جازم فيشمل المستحب (قوله وانما
 هو من باب الخ أي انما حكمه من افراد باب استحباب زوال النجاسة واضافة باب
 المسعر بطريق للبيان أي طريق هو استحباب أي وجوب الخ وهو مبني على أن ازالة
 النجاسة واجبة الآن يقال أطلق الاستحباب وأراد به الطلب الا كيد فيأتي على
 القولين أي وحيث كان من الباب المذكور فلا يفترق الى نية لان ازالة النجاسة
 من باب التروك وما كان كذلك لا يفترق الى نية لظهور علم الحكم فيه وهي
 النظافة (قوله أي لا استبراء الخ) فيه اشارة الى أن قوله به متعلق بمقدور وليس
 متعلقا بقوله زوال النجاسة على ما لا يخفى وان الاستبراء يطلق على الاستبراء
 وحكمه تثبيل بقوله وقيل يطلق الاستبراء على الاستبراء أيضا وصدر عما أفاد
 المبانية بينهما بقوله والاستبراء غسل موضع الخبث بالماء والاستبراء ازالة الماء على
 المخرجين من الاذى بحجر أو غيره فهو يؤذن بضعفه هذا القول الذي ذهب اليه
 شارحنا (قوله أو لا استبراء الخ) لا يخفى أنه لا مناسبة في عطفه على الماء
 وذلك لان الماء الذي هو المعطوف عليه آلف في حصول الاستبراء والاستبراء
 المعطوف فرد من افراد الاستبراء لا آلف فيه (قوله للتلاصق الخ) علة لهذا
 المذوف الذي أشار له الشارح ثم أقول وقضية كونه من باب طريق زوال
 النجاسة أنه يجب فقصره على الماء ولا يصح بالاحجار انه استحباب بأنه من
 باب ازالة النجاسة في الجملة (قوله ومما يدل الخ) الظاهر انه لم يكن قصد المصنف
 بقوله ويجزى الخ الاستدلال انما قصده بيان هذا الحكم وهو الاجزاء للبتدىء
 بدليل قوله وكذلك غسل الثوب النجس (قوله وانه يجوز فعله) يؤهم أن المطلوب

وبدأ بالكلام على الاستبراء
 فقال (وليس الاستبراء
 مما يجب أن يوصل به الوضوء)
 ولا ينس ولا يستحب لانه
 عبادة منفردة يجوز تفرقه
 عن الوضوء في الزمان
 والمكان (لا يعد في سنن
 الوضوء ولا في فرائضه)
 ولا في مستقبلاته وانما
 المقصود منه انقاء المحل
 خاصة ف(هو) كقوله (من
 باب) أي طريق (استحباب
 زوال النجاسة به) أي
 بالماء المذكور في الباب
 السابق أي الاستبراء
 يجب أن يكون بالماء (أو
 بالاستبراء أو بالتلاصق بها)
 أي بالنجاسة وهي
 (في جسده) مما يدل
 على أن الاستبراء من باب
 ازالة النجاسة انه (يجزى)
 فعله بغير نية

كفي المصباح قوله بأصبع يده اليسرى) قيل هي الوسطى وقيل البنصر قولان
ويجوز أن في الاستنجاء فيما يظهر كفي الزرقاني على خايل ولا يستجبر به بداية وقد كرر
الجزولي أنه يستجبر به. وأذكر بعض الشراح أن الاستنجاء بالخنصر والبنصر والوسطى
يحالف ما تقدم من استظهار الزرقاني (قوله إذا لم يجد غير يده) يعني أنه يندب
الاستنجاء به إلى المجد غير يدها أن قصد اتباعها بالماء فإن قصد الاتقه أراحها فواجب
أو سنة على حكم إزالة النجاسة فإن وجد غيرهما جاز أن يتبعها استنجاء الماء وكره
إذا اقتصر عليها قاله عجم وأقول لا يخفى أن هذه الفائدة التي ذكرها شارحنا للمسح
يفيد الذبح ولومع وجوده لا الجواز كما قال عجم وتفيد عدم الفيد بقوله إذا لم يجد
غيره وبه قوي ذلك قول عجم بعد قوله بيده اليسرى وظاهره حوار المسح بها سواء
وجد غيره أم لا وهو واضح لأن هذا الاستنجاء ربه استنجاء ثم ذكر تفيد الشارح
ناقلاً عن ابن عزم أن الزرقاني نظري في كلام عجم بقوله وانظر لم جازها حالة وجود
ما استجبر به غيره أو ردتاها بالماء مع كونه بالطحا بالنجاسة وقوله كروه اه
(قوله وأوفى كلامه) أي أو الأخيرة وأما الأولى فهي للتخير (قوله وليأتى بسنة)
المراد بالسنة الطريقة فلا ينافي أنه مستحب ومفاد المتن أن الاستنجاء إنما يطلب
في الدبر لا في القبل وليس كذلك بل يغلب أيضا في قبل الرجل ذكره بعض
الشارح وينذر له الشارح كما قررنا (قوله به المسح المذكور) أي المسح باليد
(قوله ليزيل الخ) حاصل كلامه أزيل يده أو ليزيل العين ثم يغسلها بعد ذلك
لزال المسح فقول الشارح مع الحلق ليس المراد مصاحبة الغسل الحلق في الزمان
بل المراد المصاحبة في الوجود فلا ينافي أنه يحل أولاً ثم يغسل أي بدون حلق ويحتمل
وجه آخر وهو أنه يحل كسها أولاً ثم يغسلها مع حلق آخر فقول الشارح مع الحلق أي
جنس الحلق المتحقق في فرد آخر (قوله ليزيل عنها أثر النجاسة) أي الحكم وهذا
تعليل للغسل وفائدة الحلق ثانياً على التقدير الثاني زوال الرائحة وبقوم مقام
الحلق الصابون والاشنآن ونحوهما بما يزيل الرائحة وفي كلا التقديرين اشكال
أما الأول فيقال لا فائدة في الغسل بعد الحلق لأنه قاصد الاستنجاء به فإلزامه
من الغسل يحصل بالاستنجاء وأما الثاني فلأن الغسل مع الحلق يغني عن الحلق أولاً
وبعد الأثرين ليجوز أن يكون في الحلق أولاً لتقليل أي وأما الغسل مع الحلق الثاني
فهو لزوال الحكم والرائحة وقد حلت المصنف محل لا يرد عليه شيء ونصه ويغسلها
بما يزيل به الرائحة كالصابون الخ (قوله فان لم تزل الرائحة الخ) فلم يفعل ماذا كرفلا
بطلان فزوالها ليس بواجب (قوله فانه يعني عنه) المراد لا يلهي لأن زوال الرائحة

أو بأصبع (يده) اليسرى
إذا لم يجد غير يده أو
في كلامه للتوسيع لا للتخير
وفائدة هذا المسح تقليل
الماء ولأني بسنة الاستنجاء
قبل الاستنجاء (ثم بعد
المسح المذكور) (يحكمها)
أي يده اليسرى (بالأرض)
ليزيل عنها عين النجاسة
(ويغسلها مع الحلق ليزيل
عنها أثر النجاسة فان لم تزل
الرائحة بعد ذلك فانه عفو)

ثم بعد ذلك يحل له ويغسلها (يستحب بالماء) ما ذكره (٢٠٦) من الجمع بين الاستنجاء والاستجمار هو

الافضل لانه عليه الصلاة والسلام ذلك (و) عند استعمال الماء (يوصل) أى يوالى (صبه) من غير تراخ لانه أعون على الارالة وأقرب لها (ويستخرج) مع ذلك (قليلا) لان المخرج فيه طيبات فاذا قابله الماء انكمش فاذا استخرجى تمكن من غسله ويبيد عرك ذلك المخرج (بيده) أن أمكنه ذلك (حتى ينظف) من الأذى فان لم يمكنه لقطع يد أو قصر أو غش يرد ذلك استناب من يجوز له مباشرة ذلك المخرج من زوجة أو سبية فان لم يجد من يجوز له مباشرة ذلك نوضاً وترك ذلك من غير غسل ولما كان فى قوله ويستخرجى إيهام رفعه بقوله (وليس عليه) أى على المستنجى لأوجوب الاستنجاء بغسل ما بطن من المخرجين صوابه من المخرج باقظ الافراد لان مخرج البول من الرجل لا يمكن غسل داخله وانظر هل الطالب فى قوله (ولا يستنجى من ريح لا كراهة أولئذ بعض شيوخ شافيا لم أقف لهم على عين الحكم

مندوب (قوله يستنجى بالماء) ولا حاجة بعد ذلك لغسلها بكثرات أو غسلها بكثرات بعد الاستنجاء إذا استجبر بها التدايم استنجى أو استنجى بدون الاستنجاء سواء كان بعد غسلها أم لا وأما إذا استجبر به بدأ بجرحه ونحوه ثم استنجى فلا يطلب بذلك وكهذه الصورة (قوله لفعله الخ) انظر هل ذلك دائماً رغائباً وهو الظاهر وحرر (قوله يواصل) أى يندبا (قوله ويستخرجى الخ) أى يندبا أى حالة الاستنجاء وكذلك حال الاستجمار ولكن ما أشار إليه الشارح من العلة ربما يقتضى الوجوب وقد أشار لذلك حمله فى شرح المختصر كذا قال عجم (قوله تمكن من غسله) أى أن الاستجمار كما أشرنا إليه (قوله ويجيد الخ) الظاهر ندى بالماء تقدم من ندب الاسترخاء (قوله حتى ينظف الخ) أى بان تذهب النعومة وقطرها المشدنة ويكفى غلبة الظن فى ذلك (قوله لقطع يد أو قصر) أى اليمنى واليسرى لا اليسرى فقط كذا قال عجم (قوله أو غير ذلك) أى كسمن (قوله استناب الخ) أى وجوباً أو سنة على الخلاف لكن الزوجة لا يلزمها ذلك وانما ندب لها ذلك وأما الامة فيجوز لها على ذلك إلا أن تضرب ويلزمه شراء أمة لذلك ان قدر والاسقط عنه ازالة النجاسة وأما الزوجة اذا عجزت عن الاستنجاء بنفسها فلهما أن تمكن زوجها ان طاع ويندب له ذلك ولا يجوز لهما أن تمكن غيره ولو أمتهما تقدم ان عورة الحرة مع المرأة ولو أمتهما بين الدرة والركبة (قوله سبية) بضم السين (قوله إيهام) أى إيهام أنه يغسل ما بطن من المخرجين (قوله لا وجوباً ولا استنجاء) أى بل حرام فقد قال عجم والذي يفيد كلام صاحب المدخل أن ادخال الاصبع فى أحد المخرجين للرجل والمرأة حرام اهـ ولا يقال ان الحقنة مكروهة فما الفرق لانه قول الحقنة شأنها ان تعمل للتداوى كذا أجاب بعض الاشباح (قوله صوابه من المخرج) أجيب عن ذلك بأن يراد بالمخرجين الذبر وقبل المرأة فالصواب لاحظ العموم بدليل التعايل فتنبى المرأة ان تدخل أصبعها فى قبلها لانه من البدع المنهى عنها اذ هو كالمساحقة بل المرأة تغسل دبرها كالرجل وتغسل ما يظهر من قبلها حال جلوسها لقضاء الحاجة كفصل اللوح ان كانت يداها كانت بكرة اغسلت ما دون العذرة كفى الحيض والعذرة بضم العين بكارتها (قوله هل الطلب) الاولى أن يقول هل النهى (قوله لا كراهة أو ألتنع) الذى ينفى كراهة (قوله شافيا) هو الشيخ على السهوى فانه شيخه وشيخ قف تنبيه صرح الباجى بطهارة الريح (قوله عين الحكم) أى هل هو الكراهة او الحرمة وقوله والاصل فيه أى فى النهى المجمل لهما (قوله أى ليس متبع الخ) أى وليس المراد بقوله نفيه كافر يخرج عن معشر المسلمين وصار كافراً (قوله بثلاثة أحجار

فيه والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من استنجى من ریح فایس منه أى ليس متبعاً لثلاثة الخ ثم انتقل الكلام على الاستجمار وهو كما قدمنا استعمال الحجارة فقال (ومن استجبر بثلاثة أحجار

الخ) فيه أمران الأول أن قوله ثلاثة يدل على التذكير وآخره يدل على التأنيث
 الثاني أن فيه جمع مالا يبعد عن الماء والنون وأجيب عن الأول بأنه انما انت
 آخره من مائة تارة أو بل الأجزاء للجماعة وهي مؤنثة وتأنى له (قوله ثانياً الخ) راعى
 اللفظ آخر لانه مذكر (قوله وفي نسخة ثنية الخ) ووجهها أن لفظ آخر تنسب
 التأنيث بإضافته للجماعة والجماعة مؤنثة وهو جائز في كلام العرب كما قال ابن
 عمر (قوله همز) أى وأما أجزاء عنده بلا همزة فعناء قضى عنه قال الله تعالى
 واتقوا يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئاً (قوله وهو ذلك عند الجمهور) أى خلافاً
 لأن حبيب في أنه لا يجزى لامع عدم الماء (قوله أن غير المحر لا يحرم مقامه)
 وهو قول في المذهب (قوله بكل جامد) أى لا مبتل لثبته العباسية وأخرى المسامحة
 فإذا استجبر به فلا يجزئه ولا يذم غسل المحل به بذلك بالماء وإن صلى عليه ما قبل
 غسله أعاد أبداً (قوله طاهر) احترازاً عن النجس والذي قيل في المبتل كما تقدم
 قريباً يقال في النجس (قوله غير موزاد) ترادف (الهدد) فإنه يجوز الاستنجاء به
 حيث حصلت له أنه أذى شديدة (قوله ليس مطعوماً) ولا يجوز الاستنجاء بالمطعوم
 ولومن الأدوية والعقاقير جمع عقار بضم العين وتشديد الفاق غير المتخالص
 من الخالط والمخ والورق النشا (قوله قلاع لاثر) احترازاً عن الامس فإنه لا يقطع
 الاثر بل تبقى معه النجاسة فوجوده كعدمه (قوله ليس بذى حرمة) أى لا مكتوب
 ولو بعيراً أسماء الله الحسنة الحروف إذا كانت مكتوبة بالعربي والأفلاخرمة
 إلا أن تكون من أسماء الله تعالى ولا جدار مسجد أو وقف أو ملك غير أو ما جداره
 فظاهر النقل الكراهة فيه من داخل أو خارج خوفاً من أن يهيبه بال فليست
 هوية أو غيره فيعييه النجاسة وقبل الكراهة من داخل ويحرم من خارج ويكره
 استنجاء بروث وهو طاهر من لأن الأول علف دواب الجن والثاني طعنه
 أى يكسب النجاسة العظم ما كان في الحديث يصير له ظم كافر ما كان محمداً واستدل
 به على أن الجن يأكلون حقيقة وهو المرجح عند جماعة من العلماء ورد به
 على من يقول أنهم يمتدنون بالشم ومنهم من قال هما طائفتان طائفة تشم وطائفة
 تأكل ذكر هذه الأقوال القاطن (قوله ولا تنرف) أى لا ذهب ولا فضة وجوهر
 ولو اقتصر على قوله ليس بذى حرمة ككفاه وهذا الذي اجتمعت فيه القيود أهم
 من أن تكون من نوع الأرض كحجر وكبريت وطين وباس أو من غير نوعها كخشب
 وقطن ونحوه لخالصه من أجزاء الطعام وغير ذلك والحاصل أنه يحرم الاستنجاء
 بواحد من هذه المخرجات لا الروث والعظم الطاهر من وجده لانه فيكره وحمل

يخبر رج آخره من هيا
 وفي نسخة ثنية (أجزاء)
 همزة أى كفاه ذلك
 أخذ من كلامه أشياء منها
 أن الاقتدار على الاستنجاء
 يجزى ولو كان الماء
 موجوداً وهو كذلك عند
 الجمهور ومنها أن غير الحجر
 لا يقوم مقامه والشهور أنه
 يكون بكل جامد طاهر غير
 موزا ليس بمطعوم قلاع
 لا أثر ليس بذى حرمة
 ولا تنرف

النهي حيث اقتصر على الاستنجاء به وأما ان قصد الاستنجاء بالماء فيجوز ان يحترم
من منعه ومن ذى شرف من فضة ونحوها أو مكتوب وحده أو مسجد ونحوه وروث
وعظم طاهرين وهو ذابية شديدة كنجس كما يفيد عجم على خليل (قوله بدون
الثلاثة لا يجزى الخ) أى بغيره لا ينشأ من شبعان فإنه قال ان دون الثلاثة لا يجزى ولو اتى
(قوله انه اذا حصل الخ) لكن يندب له ان يزيد آخر وحاصله أنه يندب الوتران اتى
الشفع والاوجب الوتر ثم يندب التمسيع فاذا اتى بشمان لم يطلب شمساع
وهكذا الا الواحد ان اتى فلا تثنى فاعمل منه (قوله ان يسمع بالاول الجهة
الواحدة) أى اليمنى كما قال السهرورى وقيل انه يسمع جميع الجهل بكل حجر حتى
يصدق عليه انه أو ترور بما يفيد قول المصنف يخرج آخرهن نقيا وارتضاء الشفع
فى شرحه وهو الذى ارتضيه وقيل لكل صفحة حرو الثالث للوسط فجملة الاقوال
ثلاثة (قوله بيده اليسرى) أى حاله كون المذكر كائنا بيده اليسرى (قوله والماء
أطهر) أى اشد تطهيرا للمحل من تطهير الحجر له وكذا يقال فى أطيب مأخوذان من
طهر وطيب المضاعفين بعد حذف الزوائد على ثلاثة وهو فى المضاعفين فلا يرد
ما يقال انه مأخوذان من طاهر وطاب لان أفعل التفضيل لا يبنى الامر الثلاثى
وذلك مشكل لان المعنى حينئذ ان الطهارة بالماء أشد من الطهارة القائمة بالحجر
وذلك غير مراد وانما المراد ما ذكرنا أولا (قوله اذ لا يتى الخ) أى والحجر انما يزيل
العين فقط (قوله وأطيب) عطف لازم على ملزوم وقوله أى يذهب الشك تقدير
لقوله أطيب وفى الحقيقة عطفه أى انما كالأطيب لانه يذهب الشك (قوله
واحجب العلماء) أى من الحجر وحده والا فجمعهما أفضل وحاصل ما فى ذلك المقام ان
الجمع بين الماء والحجر هو الأفضل على الإطلاق ثم بلى ذلك الجمع بين الماء وغير الحجر
من كل طاهر منق ثم الماء وحده ثم الحجر وحده ثم غير الحجر وحده من كل طاهر منق
فالمراتب خمسة لثلاثة كما ذكره بعض الشراح ووقع خلاف فى وضع الاستنجاء
فقيل صار طاهرا وقيل انه باق على نجاسته الا انه معفو عنه (قوله الابن المسيب)
قال النووي فى تمهيد الاسماء واللغات المسيب والدسب يدب المسيب والمسبب
مصابى وهو يفتح الياء على المشهور وقيل بكسرها وهو قول أهل المدينة وكان
سعيد يذكره فتحها (قوله وحمل على انه راجهن) أى متعين فى حقهن فلا يجزىهن
الاستنجاء فلم يخالف الجمهور وكان الماء يتعين فى حيز ونقاس وفى أى
بالنسبة لمن فرضه التيمم لمرض أو عدم ما يكتفى غسله ومعه من الماء ما يزيل به
لنجاسة النسبة لجميع ما ذكر أو يخرج باللذة أو غيره معتادة أو جامع فاعتدل ثم امنى

ومنها أنه لو استجمر بدون
الثلاث لا يجزى والمشهدور
أنه اذا حصل انقضاء ولو بحجر
واحد اجزاء وصفة الاستنجاء
بالثلاثة فى محل الفائط أن
يسمع بالاول الجهة الواحدة
وبالثانى الجهة الثانية
وبالثالث جميع المخرج
وصفته فى محل البول أن
يجعل الحجر فى يده اليمنى
ويسمع ذكره بيده اليسرى
وهكذا حتى يحذف ذكره ولما
أنهزم كلامه ان الاجزاء
تجزى وان كان الماء
موجود اخشى أن يتوهم
مساواة ذلك لاستعمال الماء
وحده فى الفضل رفع ذلك
التوهم بقوله (والماء أطهر)
للمحل اذ لا يتبقى عيننا ولا أنرا
(وأطيب للنفس اذ يذهب
الشك) (واحجب الى العلماء)
كافة الابن المسيب فانه قال
الاستنجاء من فعل النساء
وحمل على انه من واجبهن

بالنسبة لاني وكذا يتعين في منتشر عن مخرج كثير او دوما جرت العادة بتلونه دائماً
 أو غالباً قاله تن قال بعض الشراح وينبغي مراعاة عادة كل شخص في عين الماء
 في المنتشر في غسل ما جاوز محل الرخصة فقط ويجزئه الحجر في الباقي ويحتمل انه
 لا بد من غسل الجميع لانهم قد يغتفرون اليسير منفردا وانه محتمل (قوله يا معشر
 الانصار هم سكان المدينة والمهاجرون سكان مكة الذين هاجروا من الى المدينة
 قال شارح الحديث السندی تخصيهم بالخطاب يدل على ان غالب المهاجرين كانوا
 يكتبون في الاستحباب بالاحجار اه (قوله ان الله قد انى عليكم خيرا الخ) أي في قوله
 تعالى فيه رجال يحبونه أن يتظاهروا والله يحب المطهرين (قوله قالوا نستحي بالماء)
 فان قلت من أين أتى لهم ذلك قلت ورد الحديث بلفظ آخر وهو ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لا انصار يا معشر الانصار ان الله قد انى عليكم بالظهور فاستعملون
 قالوا يا رسول الله اناراً بنا حديد انما من اليهود يتظاهرون بالماء يريدون الاستحباب
 بالماء ففعلنا نحو ذلك فلما جاء الاسلام لم ندمه فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا تدعوه أبداً اه في ذلك بيان الموجب لغيرهم ذلك والطهور بضم الطاء في
 الموضعين على الافصح الأشهر كما قال شارحه السندی (قوله هو) أي الاستحباب
 بالماء وقوله ذلك أي الطهور فان قلت مقتضى الظاهر أن يقول ذلكم لان
 الخطاب جماعه فساوجه الافراد قلت لعل وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم نزلهم
 لشدة ارتباط بعضهم ببعض منزله شخص وحيداً فرداً وله بعدة عليكم رجاء على
 الأصل ففيه تقني وفي كلام بعض المفسرين ان الثمان حيث اجمع بين الحجر والماء
 ونصه ان الله نذاني عليكم فيما الذي تصنعون قالوا تتبع الغائط بالاحجار
 ثم تتبع الاحجار الماء تنبيهه فاد شارح الحديث ان هذا الحديث
 الذي رواه ابن ماجه ضعيف (قوله ولا غيرهما) أي كودي ومذى (قوله
 كما فسره الخ) الظاهر ان هذا التفسير ليس المقصود منه حصر الحديث في الريح
 فقط بل اراد التنبيه بالاخف على الاشدهم رأيت بعد ذلك في سنن الترمذي
 تفسيراً أي هريرة في حديث آخر تفسيره فيه ظاهر وهو ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا يزال أحدكم في صلاة ما دام يتظلمها ولا تزال الملائكة تصلي
 على أحدكم ما دام في المسجد اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث فقال رجل من
 حضرموت وما الخ حدث يا أبا هريرة قال فساء أو ضراط اه (قوله لا يقبل
 الخ) المراد به ملزومه من عدم النجاسة (قوله فساء بضم) الغاء قل في الصباح
 النساء الخ يخرج بنير موت يسمع (قوله أو ضراط) بضم الصاد (قوله من

ودليل ما قال الشيخ مارواه
 ابن ماجه والحاكم من قوله
 صلى الله عليه وسلم يا معشر
 الانصار ان الله قد انى
 عليكم خيراً في الطهور
 فيا طهوركم قالوا نستحي
 بالماء قال هو ذلك فعليكموه
 (ومن لم يخـ مرج منه بول
 ولا غائط) ولا غيرهما مما
 يستحي منه (وتوضاً) أي
 أراد الوضوء (١) جل
 خروج (حدث) مراده به
 الريح فقط كما فسره
 أبو هريرة رضى الله عنه
 في حديث لا يقبل الله صلاة
 من أحدث حتى يتوضأ فقال
 رجل من حضرموت
 ما الخ حدث يا أبا هريرة فقال
 فساء أو ضراط (أو) أراد
 (١) جل حصول (نوم)
 مستنقل (أو) أراد (٢) غير
 ذلك مما يوجب الوضوء من
 الاحداث والاسباب
 (فلا بد) له (من غسل يديه)

(الاحداث) الاولى اسقاط الاحداث لان الموضوع انه لم يخرج منه ما يوجب الاستبراء وانت خير بان الحدث يوجب الاستبراء الا الرجوع فقط فالسبب أن يقول أوله يرد ذلك مما يوجب الوضوء كالردة والشك في الحدث والرفض وبقية الاسباب (قوله بمعنى يلزمه ذلك) أي على طريق السنية ثم أقول وقضية كلام الشارح أنه لو كان مجرد الايطال منه ذلك مع أنه يطلب منه ذلك في كل وضوء ولو تجدد كما هو ظاهر اطلاقهم (قوله وان لم يكن بهم ما يقتضي غسلهم) أي بأن كانتا نظيفتين (قوله للسنة) أي أن هذا التعميم لاتباع السنة أي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم أي فهو تعبد أمرناه الشارع ولم يعقل له معنى (قوله فغسل اليدين) أي الذي هو السنة (قوله أولا) هو ما ذكره هنا والشق الاول أهني قوله سواء استبراء الخ سيأتي (قوله ولما كان الخ) أي فلا يتوهم التكرار (قوله من ايها م الغريضة الخ) فان قلت اذا كان هوها فما الحكمة في ارتكابه حتى يوجه الى ان يذكر ما دفع ذلك الايها م قلت اعلمه المحدث على فعل ما أمر به صلى الله عليه وسلم وترك ما نهى عنه كما ورد في خبر اذا اسقى قط أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فان أحدكم لا يدري أين باتت يده اه فهو وان جملة الفقهاء على السنة لكن الادب أن لا يتركها الانسان لما في ظاهر الخبر من التشديد ولذا لما أنكر ذلك بعض المتدعة وقال أنا أعرف أين تبت يدي فنام وقد لقي يده في أسسته أي دبره فتأمل لا فاد ذلك بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله ومن سنة الوضوء الخ) التاء لاثبات لا للوحدة أي من جنس السنة فصح التبعض فلخرجت للوحدة لما صح التبعض (قوله على المشهور) ومقابلته أنه يستحب (قوله أو في نهر) من المناسب اسقاطه وحاصل المعتمد في ذلك أنه لا يعتبر الغسل قبل الادخال في الاناء حيث كان الماء كثيرا وجاريا مطلقا أي كثيرا أو قليلا أو قليلا ولا يمكن الافراغ منه فان كان الماء قليلا غير جار وأمكن الافراغ منه فهذا هو الذي لا تحصل له السنة الا بالغسل قبل الادخال في الاناء فحينئذ يقول المصنف قبل دخوله ما في الاناء مقيد بأن يكون للماء قليلا غير جار وأمكن الافراغ منه ومحل كونه يدخلها في القليل الذي لا يمكن الافراغ منه اذا كانتا طاهرتين أو متكوتين أو نجستين ولا نجس الماء بدخولهما فيه فان كان نجس بذلك فانه ممكن أن يتوصل الى الماء بغير ادخاله فيه كبشوبه فعل وان لم يمكنه ذلك فانه يتركه ويتيم كعدم الماء (قوله غير مشالين) أي غير مرفوعتين (قوله خفضه الخ) هذا تعريفها اصطلاحا وأما لغة فهي

بمعنى يلزمه ذلك (قبل دخوله ما في الاناء) وفي نسخة في أنائه الذي يتوضأ منه وان لم يكن بها ما يقتضي غسلها للسنة فغسل اليدين مطالب مطلقا سواء استحب أولا ولما كان في قوله فلا يدري ما الغريضة رفعه بقوله (ومن سنن الوضوء) على المشهور (غسل اليدين) الى الكوعين (قبل دخوله ما في الاناء) أو في نهر (والمضمضة) بضائين غير مشالين وهي خفضه الماء في القم ووجه

انحرى بل ومباراة الشارح تقتضى أنه لا يشترط أن يكون هناك سبب في ادخال
 الماء فلو دخل الماء وحده ثم خفضه وجهه يكون آتيا بالسنة ولفظ القاضى
 عياض في نفس يقفها ادخال الماء فيه فيخفضه وجهه يقتضى أنه لا بد من سبب
 في الادخال فليحرم (قوله فلو ابتلعه هذا محتمل وجهه ومن محتمل ما اذا فتح فاه ونزل منه
 فانه لا يجوز وسكت عن مفهوم خفضه وحكمه انه لا يجوز) (قوله والاستنشاق)
 هو لغة الشم وشعراما أشار اليه بقوله وهو ادخال الماء في الخياشيم الخ لو دخل
 الماء أنفه بغير ادخال بالنفس بأن دخل بغير ادخال أو بادخال لا بالنفس فلا يكون
 آتيا بالسنة والنفس بفتح الغاء (قوله وفي بعض النسخ) والاستنشاق بما تفيد
 هذا عبارة ان أكثر النسخ على حذفها مع ان الضراب هذه النسخة أهم في المثبتة
 تنبيه لا بد في تلك السنن المتقدمة على الفرائض من نية لكل واحدة كذا يفيد
 بعضهم قال عجم وله أن يجمع الكل في النية كان شوى سنن الوضوء (قوله وممع
 الاذنين) فنه أن يجعل باطن الابهامين على ظاهر الشعمتين وآخر السبابتين
 في الصماخين ووسطهما مقابلا لباطن دائرين مع الابهامين لا آخر (قوله
 ظاهرهما) الظاهر ما سكنان من جهة الرأس والباطن ما كان من جهة لوجه
 (قوله كل واحد الخ) اشارة الى أن سنة خبره مبتدأ محذوف والمجمل خبر المضمضة
 وماعطف عليها والذي أوجب ذلك دون أن يجعل خبر المضمضة وماعطف عليها
 أن قضيته أن تكون المضمضة جزء سنة وكذا ما بعدها (قوله من هذه الثلاثة)
 هذا على النسخة التي ليس فيها الاستنشاق (قوله مستقلة) أي لجزء سنة (قوله
 واستشكل ما هنا الخ) لا مفهوم لقوله ما هنا لان الاشكال يأتي ايضا على ما في باب جمل
 (قوله ومنها ما هو مستحب) أي كالتمسمية في ابتدائه والدعاء بعد فراغه (قوله بقية
 الخ) أي متعلق بكسر الهمزة أي الأعضاء أي القائمة بقية الأعضاء على جهة
 الاستقلال فريضة أي فرض مجمع عليه فلا ترد اليه والدعاء والفور واما
 احتجنا لقد رمت متعلق لانه ليس نفس بقية الأعضاء هي الفريضة (قوله المغسولة
 والمسوحة) صفة للأعضاء فيندرج فيها الانف واليدان والكوعين والقدم أو صفة
 لبقية فتخرج وأراد المغسولة بعضها والمسوحة بعضها لأنهما قائم بكل واحد منها
 الأمران معا (قوله على طريق الاستقلال) أي القائم بالبقية على طريق هي
 الاستقلال (قوله ليس الا) أي ليس الباقي شيئا لبقية الأعضاء الموصوفة بما ذكر
 (قوله وذلك) أي القائم بالباقي على جهة الاستقلال لا يكون الا فرضا والاولى
 اسقاط الكافي ويقول وذلك لا يكون الا ما ذكر أي فرضا (قوله فرضه المسح)

فلو ابتلعه لم يكن آتيا بالسنة
 (والاستنشاق) وهو
 ادخال الماء في الخياشيم
 بالنفس وفي بعض النسخ
 والاستنشاق وسيا في تفسيره
 (ومع الاذنين) ظاهرا
 وباطنا معا كل واحد من هذه
 الثلاثة (سنة) مستقلة
 (وبانيه) أي باقي الوضوء
 (فريضة) ومقاله هذا
 موافق لقوله في باب جمل
 الوضوء للصلاة فريضة
 الا المضمضة والاستنشاق
 ومع الاذنين منه فان ذلك
 سنة واستشكل ما هنا بان
 من الباقي ما هو سنة كتردد
 مسح الرأس وتجديد الماء
 للاذنين والترتيب ومنها
 ما هو مستحب كالتسمية
 ان شاء الله تعالى (أجيب)
 بأنه أراد بقية
 فريضة بقية الأعضاء
 المغسولة والمسوحة على
 طريق الاستقلال ليس
 الا وذلك لا يكون الا
 كذا ذكره الراس فرضه
 المسح والترتيب

أي أولاً وانما رداً أولاً لان الرد مسع أيضاً فالفرض هو المسع الاول والسمة المسع
 الثاني التابع لجمع الاول وما له أن الرد وان كان قائماً بعضو الآلة ليس على سبيل
 الاستقلال بل على سبيل التبع وهذا المسألة الثانية والثالثة المسحبان (قوله
 فليس بعضوين) أي فليساهما لقيتين بكسر اللام بعضوين بل متعلقهما بفتح اللام
 غير عضوين لان متعلق التجديد الماء ومتعلق الترتيب النفس لانت بخلاف الرد فانه
 متعلق به ضرراً فمتعلقه بفتح اللام عضو وكذا يقال في التسمية وغيرها كالرداء بعد
 الفراغ وبقيّة المددوبات (قوله وباقي الاعضاء) أي والقائم بباقي الاعضاء قيام
 على جهة الاستقلال كما أنشأنا اليه (قوله وهي الوجه) نفسير لباقي الاعضاء
 ولا يتوهم أنه كله فريضة واحدة بل القائم بالوجه فرض على حديثه والقائم
 بالرأس فرض على حديثه والقائم بالرجل فرض على حديثه فتدبر المقام (قوله
 أي من أراد الخ) تفسير لتمام أي فليس المراد بالقيام حقيقة (قوله أما سبب
 الخ) أما الإشارة الى أن من قاعيل أو أن من بمعنى الباء التي للسببية (قوله نوم مستنقل
 الخ) نحو هذا التت والمرد أنه أوجب الوضوء وأما ما يستحب منه الوضوء إذا أراد
 أن يتوضأ فهل حكمه كذلك وهو الظاهر قطعاً كما قاله بعض الشيوخ كما يدل
 عليه أن غسله تعبدى وأنه يغسلها ما ولو نظيفتين أو أحدث في أثناءه هذا في غسل
 اليدين وأما التسمية فالظاهر كذلك فتدبر (قوله غيره) بدل من سبب ورايه
 سبب الوضوء فيصدق بالحدث وسببه كالتس (قوله قالوا الخ) لم يقصد التبري
 بل قصد حكاية ما وقع قال بعض الشيوخ يجوز أن يكون مراد المصنف بعضهم
 ما لك رجاء الله تعالى وإن لم يذكره لمعارضة الحديث له (قوله كما هنا) أي
 فأراد بعض العلماء ابن حبيب وغيره وأقصم به بعض الشراح فقال وهو ابن حبيب
 والابهرى وابن حبيب هو عبد المالك رحل سنة ثمان ومائتين فسمع ابن المساحون
 ومطرفا وابن أبي أويس وعبد الله بن عبد الحكم وعبد الله بن المبارك واصبح
 ابن الفرج وانصرف الى الاندلس سنة ست عشرة وقد جمع علما عظيمافهزل
 بلده البصرة وقد انتشرت سموه في العلم والرواية فقله الأمير عبد الرحمن الى قرطبة وقال
 بعضهم رأيتني يخرج من الجامع وخلفه نحو ثلثمائة بين طاب حديث وفرائض وفقه
 واعراب وقد رتب الدول عنده كل يوم ثلاثين دولة لا يقر فيها شيء الا الفقه
 وموطأ مالك وكان صواماً قواماً كبر ذلك صاحب الديباج (قوله وقيل يقول بسم الله
 نقط) جعله ابن ناجي ظاهراً المدونة وكلامه بغيره ترجمه وكلام الفا كهاني وابن
 المنير بغير ترجم الاول وعليه بعض المتأخرين من الشراح أقول وهو الظاهر عندى

وأما التجديد والترتيب
 فليس بعضوين فكأنه يقول
 وباقي الاعضاء فريضة وهي
 الوجه واليدان والرأس
 والرجلان ثم أشار الى فضيلة
 من فضائل الوضوء بقوله
 (فن قام الى وضوء من نوم)
 أي من أراد ما بسبب نوم
 مستنقل (أو) بسبب
 (غيره مما يوجب الوضوء من
 حدث وسبب) فقد قال
 بعض العلماء قالوا حيث
 استعمل هذا اللفظ في هذا
 الكتاب يريد به ابن حبيب
 فقط أو هو مع غيره كما هنا
 (بسم أفيسمى الله) تعالى
 قيل يقول بسم الله الرحمن
 الرحيم وقيل يقول بسم الله
 فقط

وبين حاكم هذا القول عند قائله (ولم يره بعضهم) أي لم يري بعض العلماء القول بالبداية التسمية (من الامر) أي
 والمختار المعروف عند السلف بل رآه (٢١٣) من الامر المنكر ظاهر لفظه انه لم يبق لما لا في التسمية

على شيء وقد نقل عنه
 ثلاث روايات أحداها وبها
 قال ابن حبيب الاستصحاب
 وشهرت لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم
 الله عليه ابن عبد السلام
 وظاهر الحديث الوجوب
 وهو مذهب أحمد وإسحاق
 الثانية الانكار وقال أهو
 يذبح الثالثة التخيير (وكون
 الأناء) الذي شوطاً منه
 (على يمينه أمكن) أي أيسر
 وأسهل له (في تناوله) ان كان
 مفتوحاً كذا عده

صاحب المختصر في المسقات
 امان كان ضحية قاف لا فضل
 أن يكون عن يساره لانه
 أيسر له (و) بعد أن يجعل
 الأناء المفتوح عن يمينه أو
 الضيق عن يساره (بداً)
 وضوئه على جهة السنية
 (في غسل يديه) الى الكوعين
 (قبل أن يدخلهما في الأناء
 ثلاثاً) تعبداً مقرر قتيبي بنية
 مطلقاً أعني سواء كانتا
 نطقية بغير أم لا قام من نوم نهار
 أوليل أو لا (فان كان قد بال
 (أو تغوط) أو أمداً أو نحو
 ذلك (غسل ذلك) أي
 موضع البول والغائط ونحوه

(قوله وبين الخ) أي لم بين المصنف حكم هذا القول الخ أي هل التسمية
 سنة أو مندوبة عند بعض العلماء المذكور (قوله بل رآه من الامر المنكر المنكر
 يصدق بالحرام وبالمنكره والمراد هنا المنكره (قوله ظاهر لفظه)
 أي لم يره كل قول منهما البعض (قوله وشهرت) وهي المعتمدة (قوله لا وضوء
 الخ) أي لا وضوء كمال (قوله مذهب أحمد بن حنبل) وقوله وإسحاق
 هو ابن راهويه وهو مجتهد (قوله أو يذبح) أي حتى يحتاج للتسمية (قوله الثالثة
 التخيير) أي فهي مباحة أقول ولعله حذر أنكاره أو قال بالإباحة لم يستغفر
 الحديث واستشكل أي ماذا كرم من الإنكار والإباحة بأن الذكر راجع لفعل
 وأجيب بأن المراد انما هو اقتران هذا الذكر الخاص بأول هذه العبادة الخاصة
 لاحصائه من حيث هو ذكر قاله ت (قوله وكون الخ) مبتدأ وقوله أمكن خير
 أي ووجود الأناء على اليمين أسهل أي فيندب كونه على يمينه (قوله وأسهل)
 عطفت نفسير (قوله ان كان مفتوحاً) مراده بالمفتوح أنه يمكن الاعتراف منه
 (قوله وأمان كان ضيقاً) أي لا يمكن الاعتراف منه (قوله لا فضل الخ) هذا
 في المعتاد أو الاضبط الذي يعمل بكتايبه على السواء وأما الاعسر فيجعل ندبا
 المفتوح على يساره والضيق على يمينه (قوله ثلاثاً) ظاهره ان التثنية من تمام
 السنة وبه قال بعضهم وقال بعض آخر ان الأولى سنة وكل من الثانية والثالثة
 مستحب ورجع ويدل على ما يغسلها كغسل الفرض (قوله تعبداً) هو ما أمرنا به
 الشارع ولم نقل له معنى (قوله مفترقتين) ليس من تمام السنة بل مستحب وجعله
 بعض الاشباخ من آثار التعبد (قوله مطلقاً) أي يغسل يديه على الكيفية
 المذكورة مطلقاً (قوله سواء كانتا نظيفتين أولاً) هذا من آثار التعبد وكذا لو أحدث
 في اثنيائه فانه يعيد غسلها إذا ابتدأ الوضوء (قوله فان كان قد بال الخ) أي هذا
 الذي تقدم في حق من لم يسل ولم يتغوط وأما لو بال أو توط فطفق بتكلم عليه
 (قوله ونحو ذلك) الواو بمعنى أو (قوله أي موضع الخ) فان قلت لم يتقدم للموضع
 ذكر حتى تصح الإشارة اليه بذلك قلت لما كان كل من البول والغائط يستلزم
 موضعاً فكان الموضع تقدم له ذكر فصح الإشارة له (قوله أي ما ذكر) أي من
 البول ونحوه أي فنلتميل أقول ويمكن أن يكون المشار له البول أو الغائط
 المستفاد من بال أو تغوط والخمير في منه عائد على فاعل غسل والمبني حينئذ فان
 كان قد بال أو تغوط غسل ذلك الشخص البول أو الغائط أي ازالهما من نفسه (قوله
 في كلامه اشكال) هو ما أفاده ابن ناجي (قوله الاشتجاع خبران) أي وظاهر

(منه) أي مما ذكر (تنبيه) ع د ل في كلامه اشكال (ج) لم تنزل أشياء خنا
 باجمهم ينهون على ان غسل اليدين الذي هو سنة انما يكون بعد الاستبراء لا قبله لان الاستبراء مقدم

ليس من الوضوء في شيء على - هذا وكذا هذه الجملة معترضة ويكون قوله (ثم يتوضأ) متعلما بها معطوفا على قوله غسل ذات الوضوء فعل الوضوء وهو يغسل اليدين ويكون (٢١٤) قوله (ثم يدخل يديه في الأمانه) معطوفا على قوله يغسل

المصنف حيث قال في غسل يديه فإن كان الخ ان غسل موضع البول - لا الذي هو الاستبراء بعد غسل اليدين (قوله ليس من الوضوء في شيء) أي فلا يكون بعد غسل اليدين الذي هو من الوضوء (قوله في هذا الخ) جواب عن الاشكال المذكور (قوله تكون هذه الجملة أي جملة فان كان الخ وقوله معترضة أي بين قوله في غسل يديه قبل أن يدخلها ما في الأمانه ولا نأو قوله بدتم يدخل يديه في الأمانه (قوله بها) أي بهذه الجملة (قوله وهو غسل اليدين) أي الذي هو السنة الأولى أي قبل الإدخال في الأمانه على ما تقدم وما حل المسئلة ان قوله أولا في غسل يديه قبل أن يدخلها ما في الأمانه في حق من لم يبل ولم يوطئ ثم تكلم على حكم من بال أو تقوط وهو انه يغسل موضع البول أو غيره ثم يتوضأ أي يغسل يديه الذي هو سنة أولى من سنين الوضوء (قوله ولو يكون قوله ثم يدخل الخ) لا يخفى أنه على هذا التقرير لم يتم وضوءه من بال أو تقوط الا أنه لم يبق ارق القياس على وضوءه لم يبل ولم تقوط (قوله فيضمض الخ) لكن الأولى سنة وكل من اليدين قيتين مستحب والغربة بالفتح المرة وبالضم اسم للغرور منه (قوله بأصبعه) اختلاف اذا استناك بها قال ابن عباد الحكم ليس عليه غسلها وقال اشهب يغسلها (قوله كذلك) أي مع ثلث الباء أي فهو من ضرب ثلاثة في ثلاثة يخرج تسعة كما قاله الشارح (قوله السبابة من يده اليمنى) أي ويكره باليسرى كما أفاده من شرح خليل (قوله ويروي بأصبعه) قال الشيخ أحمد زروق وكل من المستحبين صحيح اه (قوله ظاهره) مبتدأ وقوله ان الاصبع خير (قوله ولو قيل الخ) يحتمل أن يكون ذلك من قول ابن عبد السلام ويحتمل أن لا يكون من قوله بل هو مستأنف (قوله أنه) أي الاصبع هو اصل أي في الاستيقاك أي والاراك وغيره محمول عليه فان قلت ما الذي يترتب على الامالة قلت أن يقدم أي الاصبع ندبا على غيره ادا وجدا (قوله وقيد التادني الخ) قال السيوطي في اللب التادلي نسبة الى تادلة بفتح المهملة واللام من جبال البربر بالمغرب اه (قوله بأنه أراد به) مع فقد غيره أي وهو العتيد (قوله من ليحج - دسوا كذا الخ) مفهومه لو وجد دسوا كما فأسبغ لا يجزيه (قوله وكلامه محتمل الخ) أي فلم يعلم من كلام المؤلف شيء معين أقول وفي المسئلة قولان فقيل يستناك عند المضمة لا قبل ولا بعد وهل مع كل مرة ارمع البعض وقيل أنه يستناك قبل الوضوء ويتضمض به ده ليخرج الماء ما حصل بالسواك أفاده عجم (قوله لانه من باب العبادات) قضيته أنه يفعل بحضرة الناس فيضرب في قوله لم لا ينبغي أن يفعل بحضرة الناس ثم بعد

معطوفا على قوله في غسل يديه يعني ثم بعد أن يغسل يديه فلا يادخل يديه في الأمانه أن أمكنه ادخالهما فيه (فيأخذ الماء) والأفرغ في يده قدر حاجته للضمضة من غير اسراف (فيضمض) فادخلها في غرفة واحدة ان شاء أو - من ثلاث غرفات ذكر صفتين ثانيتهما أرجح كما سيصرح به بعد (وان استناك) المتوضي (بأصبعه) بضم المزة مع ثلث الباء وفتحها وكسرها كذلك فذه تسع لغات وفيه لغة عاشرة اصبوع ويعني به هذا السبابة من يده اليمنى ويروي بأصبعه يعني السبابة والابهام من اليد اليمنى (فمستن) أي مستحب ظاهره على ما قال ابن عبيد السلام ان الاصبع كغيره قال ولو قيل انه عنده هو الاصل ما بعد وقيد التادلي كلام الشيخ بأنه أراد مع فقد غيره ليوافق ما في الرواية سمع ابن القاسم من لم يجد سواكا فاصبعه يجزئه وكلامه محتمل لان يكون

كُتِبَ هَذَا وَجَدْتُ ابْنَ دَقِيقٍ الْعِيدَرْدَه بِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى أَيْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسْتَأْذِنُكَ وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ يَقُولُ أَعِزَّ السَّوَاكِ فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَقَرَّعُ وَلَا نَهْ مِنْ بَابِ الْقُرْبِ وَالْعِبَادَاتِ فَلَا يَطْلُبُ اخْفَاؤَهُ وَذَكَرَ الْخَطَّابُ عَنْ ابْنِ دَقِيقٍ الْعِيدَرْدَه قَالَ إِنْ بَعْضُهُمْ تَرَجَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ بِاسْتِثْنَاءِ الْإِمَامِ بِحُضْرَةِ رَعَيْنَتِهِ أَهْ (قَوْلُهُ وَبِكَوْنِ عَرْضِ الْخُجْ) فِي الْإِسْنَانِ حَتَّى يَأْتِيَهَا كَانُصَ عَلَى نَدْبِهِ هُمَا الْمُنَاوِي مُخَالِفَةً لِلشَّيْطَانِ أَيْ فَإِذَا كَانَ عَرْضُكَ فَيَكُونُ أَسْلَمَ لَلثَلَاثَةِ مِنَ التَّغْلُغِ وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى وَيَسْتَعْبُ أَنْ يَسْتَأْذِنَكَ عَرْضًا وَلَا يَسْتَأْذِنَكَ طَوْلًا لِثَلَاثَةِ لَمْ يَسْمَعْهُ فَادَّخَالَ فَوَسَّاءُكَ طَوْلًا حَصَلَ السَّوَاكُ مَعَ الْمُسْكِرَاهَةِ أَهْ وَيَسْتَعْبُ أَنْ يَبْدَأَ فِي سَوَاكِهِ بِالْجَانِبِ الْإِيمَنِ مِنْ فِيهِ (قَوْلُهُ فَاهُ يَسْتَأْذِنُ فِيهِ طَوْلًا) وَكَذَلِكَ يَكُونُ طَوْلًا فِي الْخَاتَمِ (قَوْلُهُ وَأَحْسَنُ مَا يَسْتَأْذِنُ بِهِ الْإِرَاكُ) ذَكَرَ الْخَطَّابُ عَنِ النَّوَوِيِّ مَا يَنْفَعُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلذَّهَبِ حَيْثُ قَالَ وَقَالَ النَّوَوِيُّ وَيَسْتَعْبُ أَنْ يَسْتَأْذِنَكَ وَبَعْدَ مَنْ أَرَاكَ وَبَأَى شَيْءَ اسْتِثْنَاءِكَ مَا يَزِيلُ التَّغْلُغَ حَصَلَ السَّوَاكُ كَالْخُرْقَةِ الْحَشِيَّةِ وَالسَّوَدِ وَالْإِسْنَانِ أَهْ الْمُرَادُ مِنْهُ قَالَ وَيَسْتَعْبُ أَنْ يَسْتَأْذِنَكَ وَبَعْدَ مَنْ تَوَسَّطَ لِشَدِيدِ الْبَيْسِ يَجْرَحُ وَلَا يَرْطُبُ لَا يَزِيلُ (قَوْلُهُ وَلَا بِالْقَصْبِ) الْقَصْبُ بِتَقْنِينِ كُلِّ نَبَاتٍ يَكُونُ سَاقُهُ أَثَابِيْبٍ وَكَهْمُ بِأَقَالِهِ فِي مَخْتَصَرِ الْعَيْنِ قَالَ صَاحِبُ الصَّحَاحِ وَالْقَصْبُ الْفَارِسِيُّ مِنْهُ صَاحِبُ غَلِيظٍ تَعْمَلُ مِنْهُ الْمَرَامِيرُ وَتُسَقَّفُ بِهِ الْبُيُوتُ وَمِنْهُ مَا يَقْتَضِيهِ الْإِقْلَامُ أَهْ إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَانْظُرْ مَا هُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْقَصْبِ مَطْلَقًا لَا الْفَارِسِيَّ فَقَطْ (قَوْلُهُ فَاهُ يُولَدُ الْإِكْلَةُ) أَيْ فِي الْإِسْنَانِ كَمَا أَفَادَهُ الْمَصْبَاحُ وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ وَلَا كَلَامَ كَقَرْحَةٍ دَاءٍ فِي الْمَضْرُوبَاتِ كُلِّ مِنْهُ (قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ قَصْبُ الشَّعِيرِ) لَا يَجِيءُ فِي أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْقَصْبِ بِالْعَيْنِ الْمَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَصْبَاحِ بَلْ وَكَذَلِكَ قَصْبُ غَيْرِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ (قَوْلُهُ وَالْعُودُ الْمَجْهُولُ) أَيْ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ هَلْ هُوَ مِنْ قَصْبِ الشَّعِيرِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ خَوْفًا أَنْ يَكُونَ مِمَّا حَذَرْنَاهُ) أَيْ بَأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ أَنْشَعِيرِ أَوْ مِنْ الْخَفَاءِ تَمْتَعُ حَكْمُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْأَصْلِ الذَّابِّ وَقَدْ تَعَرَّضَ لَهُ الْوُجُوبُ كَالزَّالَةِ مَا يَوْجِبُ بَقَاؤَهُ التَّخْلُفَ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لَوْلَا وَفَدَّ تَعَرَّضَ حَرَمُهُ كَالْإِسْتِثْنَاءِ بِالْجُوزَاءِ فِي زَمَنِ وَقَدْ تَعَرَّضَ كَرَاهَتُهُ كَالْإِسْتِثْنَاءِ بِالْعُودِ الْخَضِرِ لِصَاحِبِهِ وَيَكُونُ مَبَاحًا كَبَعْدِ الزَّوَالِ لِلصَّائِمِ (قَوْلُهُ ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهِ) ثُمَّ لَمْ يَتَرْتِيبْ فَقَطْ لِاتِّخَاذِهِ (قَوْلُهُ يَسْتَشْشِقُ) بِأَنَّهُ يَجْذِبُ (قَوْلُهُ انْظُرْ الْخُجْ) أَحْيَبُ بِأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ تَبَرُّكًا بِلَفْظِ الْحَدِيثِ فِي مَسْأَلَةٍ فَلْيَسْتَشْشِقْ بِخُضْرِهِ الْمَاءِ (قَوْلُهُ غَيْرُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْخُجْ) أَيْ سَنَةِ غَيْرِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَهُوَ كَقَوْلِ الْفَسَّاهِ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ عِنْدَهُ سَنَةُ غَيْرِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَهْ

ويكون عرضاً في الإسنان
الافى الإسنان فانه يستأذن
فيه طولا وأحسن
ما يستأذن به الإراك رطبا
أو يمسأ الا الصائم فيكرهه
الاستأذن بالارطب
ولا يستأذن بالارمان
والريحان فانه ما يجر كان
عرق الجذام ولا بالقصب
فانه يولد الاكلة والبرص
وكذلك قصب الشعير
والخفء والعود المجهول
مخافة أن يكون مما حذرته
(ثم) بعد فراغه من
المضمضة (يستششق) (ك)
أنظر ما فائدة قوله (بانفعه
الماء) فهل يكون
الاستنشاق بغير الأنف
وقوله (ويستشقره) صريح
بأن الاستنشاق عند غيرة
الاستنشاق

والمشهور أنه سنة بمفرده (ثلاثا) مفعول يستنشق رطوبة الاستنشاق أنه (يجعل يده) يعني أصبعيه السبابة
والا إيهام من يده اليسرى (على أنفه) ويرد الماء من خيشومه (٢١٦) برمج الأنف ويشد أصبعيه على أنفه

لأنه أبلغ في إخراج ما هنالك
(ك) ما يفعل ذلك في (امتطاه)
فإنه يشبه في الصفة لافي الحكم
فإن يجعل أصبعيه على
أنفه لا يسمى استنشاقا
وكره عند مالك لأنه عليه
الصلاة والسلام عن امتطاه
كامتطاه الحمام وانما كان
باليسار لأنه من باب إزالة
الأذى (ويجزئه) أي يكفيه
(أقل من ثلاث) أي ثلاث
تمضمضات (في المضمضة و)
أقل من ثلاث استنشقات
في (الاستنشاق) هذا
الذي أراد أعني المفعولات
لأن الغرفات يدل عليه قوله
قبول ويضمض فاه ثلاثا
ودليل ما ذكر أنه صلى الله
عليه وسلم توشأ مرة مرة
ومرتين مرتين ثم انقل بين
الفاضل والمفضول بالنسبة
إلى الغرفات وبدأ بالمفضول
فقال (وله) أي للتوضي
(جمع ذلك) أي ما ذكر من
المضمضة والاستنشاق
(في غرفة واحدة) وله

فأد علمت ذلك فقوله والمشهور أنه سنة بمفرده يتبادر منه أنه مغاير لما ذكره الصريح
مع أنه عينه فأناسب أن يقول وهو المشهور وقد تقدم له أنه ساقط في بعض النسخ
فربما يقتضي سقوطه أنه مع الاستنشاق سنة واحدة واليه نجي القاضي عبيد
الوهاب (قوله مفعول يستنشق) أي مفعولا مطلقا أي استنشقا فالثلاثا
ويُلزم منه أن يكون الاستنشاق ثلاثا (قوله من يده اليسرى) أي استنشاقا (قوله
خيشومه) هو أقصى الأنف فانه في المسباح (برمج الأنف) دلوا خرج وحده لم يسم
استنشاقا (قوله ويشد أصبعيه) أي ندبا (قوله كما يفعل ذلك) أي يجعل يده على أنفه
كما يجعها في امتطاه (قوله فالتشبيه في الصفة) أي وهي وضع اليد بين
على الأنف (قوله لافي الحكم) لأن وضع اليد في حال الامتطاط مندوب
ووضعا في الاستنشاق من تمام السنة كما أفاده الشارح فهي مركبة من شيئين
طرح الماء بالنفس ووضع اليد فانتي واحد لم يسم استنشاقا وذهب بعض إلى أنه
تشبيه في الصفة والحكم فأوضح مستحب رائد على حقيقة الاستنشاق وظاهرت
أن المعتبر الأول وكذلك ظاهر غيره فهو المفعول عليه (قوله كره عند مالك) فحقيقته
أنه غير بكره عند غيره فاليراجع (قوله لأنه عليه السلام الخ) أي والمستنشق
يخرج ما في داخل الأنف من المخاط فهو امتطاط في المعنى (قوله ويجزئه الخ) أي
يكفيه فالسنة لا تتوقف على الثلاث في هذه الأمور الثلاثة بل تحصل بالمرة الأولى
وكل من الثانية والثالثة مندوب (قوله تمضمضات) جمع لتمضمض مصدر
تمضمض تمضمضا كنفس تنفسا فهو يضم الميم الثانية (قوله يدل الخ) أي فانه
في المفعولات (قوله توشأ مرة الخ) أي وثلاثا ثلاثا ورأيت في خط بعض العلماء
أنه توشأ فغسل بعضها مرتين مرة بين وبعضها ثلاثا قلت وهل ثبت أيضا أنه
توشأ مرة ومرتين أو مرة وثلاثا وهل الأغلب التثنية ولا يخفى أن المأخوذ من الحديث
أنه لا خصوصية للمضمضة والاستنشاق بذلك بل كل مفعولات الوضوء كذلك
وان الرجوع أن الثانية والثالثة في غسل اليدين مستحبة (قوله الأخرى أن يتمضمض
الخ) ويمكن أن أريد من ذلك كان يتمضمض مرتين ثم يستنشق ثم يتمضمض مرة
ثم يستنشق مرتين من عرقين وغير ذلك (قوله أي أكل وأفضل) أي من

صورتان أحدهما أن لا ينتقل إلى الاستنشاق الأبعد الفراغ من المضمضة والأخرى أن

يتمضمض ثم يستنشق ثم يتمضمض ثم يستنشق ثم يستنشق والاولى أفضل للأمانة من تكليس
العبادة (والنهاية أحسن) أي أكل وأفضل وهي أن يجعل ثلاث تمضمضات من ثلاث غرفات وثلاث استنشاقات
من ثلاث غرفات ويقع ذلك على وجهين أيضا أحدهما أن يتمضمض ثلاثا من ثلاث ثم يستنشق ثلاثا من ثلاث

والأخرى أن يدهن بغرة ثم يستنشق بأن يدهن بغرة واحدة ثم يستنشق بالآخرى ثم يدهن بغرة
ثم يستنشق بالآخرى والأولى أحسن (٣١٧) ليدل من تكبير العبادة (ثم) يدهن الغرغرة من الاستنشق
والاستنشاق (بأن يدهن الماء

أن يشاء يدهن جميعاً وإن شاء
يدهن اليمنى ثم يدهن في يده
جميعاً) ظاهره أنه قائل بقول
ابن حبيب وعبد الوهاب
وهو التحير في ذلك ويحتمل
أن يكون أراد كناية قولي
مالك وابن القاسم فأرسل الكا
رجه الله تعالى إلى قول الأولى
أن يأخذ الماء بيده جميعاً
وقال ابن القاسم الأولى
أن يأخذ بواحدة لأنه
أعوز له على التنقل وإنما
يتأق له أخذ الماء بيده جميعاً
إذا كان الاناء مفتوحاً وكان
على شرفه ووجهه (ثم) بعد أن
يأخذ الماء ينقله إلى وجهه
(ج) ظاهره أن نقل الماء شرط
وهو كذلك عند ابن حبيب
وابن الساجسون وهنون
والشهور أنه لا يشترط النقل
وإنما المطلوب إيقاع الماء
على سطح الوجه كيف
ما أمكن ولو بغير يديهما
يقوله (فيغرسه عليه) من
غيره أن ياطم بالماء وجهه
كأنه يدهن عوام الرجال
(ق) وهو توطئة ذلك لم
يجزه وقال (ع) أجزاء وقوله
(غ) سلاله) حال فاشترط

الانثرب لا من الواحدة إذا لاقتهم ارثى الواحدة مكره وليس بين الكراهة
والحسن صيغة أفعل قاله نمت (قوله والأخرى الخ) لا يخفى أنه يمكن أن يد من ذلك
فإن ذلك أن يدهن من مرتين من غرغرة ثم يستنشق مرة من غرغرة ثم يدهن من مرتين
مرة من غرغرة ثم يستنشق مرتين من غرغرتين (قوله وقال ابن القاسم الخ) لا يخفى
أن كلام مالك ظاهره في الموسوس فيمكن التوفيق بين الكلامين بحمل كلامه عليه
وحمل كلام ابن القاسم على غيره (قوله إذا كان الاناء مفتوحاً) لا يخفى أنه إذا
كان مفتوحاً يمكن أخذ الماء سواء كان بيده جميعاً أو يدهن بالواحدة فلهذا هو قوله
بيده قوله والمشهور أنه لا يشترط النقل أي إلا الرأس فإن نقل الماء إليه شرط
إذا أسمع وأما إذا غسل ولو في وضوءه لا يشترط النقل فمن مسح رأسه بما نزل من
ميزاب مثلاً فلا يجزيه وإنما اشترط النقل لأن المراد بقوله تعالى في قامه عواير رؤسكم
عند مالك أنه عواير بل أيديكم برؤسكم فالرأس مضموع بلل اليدين لا مسح كذا
يفسده كلام عجم وانظر في الجنب لواجب عليه غسل رأسه ويدهن بالآخرى
يشترط نقل الماء اعتباراً بالحال أولاً اعتباراً بالأصل وإنه ظاهره بعض الشيوخ أقول
وكذا يقال فيما إذا كان فرضه مسح الوجه لزم وزناً ظاهره أن لا يشترط النقل
اعتباراً بالأصل (قوله وإنما المطلوب إيقاع الماء الخ) ولم يعلم من كلامه حكم النقل
حينئذ جعل الجواز والدبر وكلامه في التحقيق يفيد أنه في الذي هو واجب لأنه قد
نعم بعد أخذ الماء ينقل الماء إلى وجهه على جهة الاستحباب على قول ابن القاسم فإن
نقل الماء إلى الماء أجزاءه (قوله من غيره أن ياطم) من باب ضرب كفي الصباح
فهو يكسر الماء (قوله كأنه يدهن الماء) ظاهره ولو كان علمات بالحكم بدليل أنه
ذكر في الرجال العوام ولعله لكونه أيضاً شأنهم (قوله وقال ابن عمر أجزاء الخ)
أقول يمكن التوفيق بين الكلامين بحمل كلام اللفظ على من يدهن بالماء فدهن
وكلام ابن عمر على ما إذا دعاهم بعد آتي هذا وجدته مضموعاً به بينه (قوله فاشترط
المعية) أي من الاتيان بالحال لأنه قيد المقارنة (قوله على جهة الاستحباب) أي
فالمقارنة مستقيمة وقوله في النقل ثم يتبع ذلك إشارة إلى أن المقارنة ليست شرطاً
(قوله وظاهره قوله بيده) المراد باطن كفيه لأن ذلك في وضوءه إنما يكون به
فلا يبرى ذلك بظاهر كفه ولا بغيره مع أنه يمكنه بباطن كفه وأجزاء غيره ما يفيدنا
بالوضوء لأن الغسل يورثه ذلك الأعضاء بهضماً (قوله أن التبدل في فرضه في
الوضوء الخ) لا يخفى أن الفرضية لم تؤخذ من قوله بيده وإنما أخذت من قوله غاسلاً لأن

المعية ولم يشترطه في الغسل ٥٥ عد ل حيث قال ثم يتبع ذلك بيده بأن يدهن الماء أحجب
أنما ذكره في الوضوء على جهة الاستحباب وظاهره قوله (بيده) أن التبدل في الوضوء فرض

وهو كذلك على المشهور
وظاهره أيضا أنه مباشر ذلك
بنفسه فلم وكل غيره على
التدليل لغير ضرورة لا يجوز
لأنه من أفعال المتكبرين
أما أن كان لضرورة أجزاء
وتلزمه النية وكذلك يجوز
اتقافا إذا وكل غيره على
صب الماء خاصة وبذلك هو
نفسه وقوله (من أعلا
جبهته) متعلق بقاسل ابن
شعبان السنة في غسل
الأعضاء أن يبدأ من أولها
فإن بدأ من أسفلها أجزاء
وثس ماصنع فإن كان عالما
ليم على ذلك وإن كان جاهلا
علم والجبهة ما ارتفع عن
الحاجبين إلى مبدأ الرأس
وهو أول شعر الرأس المعتاد
فعلى هذا يكون قوله وحده
منابت شعر رأسه تفسيراً
لأعلى الجبهة وهو حد
منابت الشعر يعني المعتاد
وقيدنا بهذا ليعتد عن
الاغصم وهو الذي ينبت
الشعر في جبهته وعن
الاصلع وهو الذي انحصر
الشعر عن مقدم رأسه
فيدخل موضع الغم في الغسل
ولا يدخل موضع الصلع لك
وهم من قوله منابت

الدلائل شرط في حقيقة الغسل عند مالك (قوله وهو كذلك على المشهور) أي
أن المشهور أن الدلائل فرض لنفسه لا لائصال الماء للبشرة وقيل لا يجب وقيل يجب
لائصال الماء للمصنوع ولذا تم حكاه ابن ناجي (قوله وظاهره أيضا أنه مباشر الخ) أي
حيث عبر بقوله بيديه ولولا ذلك بواحدة لكفى (قوله على الوضوء) الظاهر أن لو قال على
الدلك (قوله فإنه من أفعال المتكبرين) أي شأن هذا أن لا يصدر إلا عن متكبر وإن كان
قد يصدر من فاعله كسلا لا تكبرا ولا يخفى أن هذه العبارة تنتج عدم الأجزاء (قوله
أما إذا كان لضرورة أجزاء الخ) أي بل يجب كإقطع فيجب عليه استنابة من يوضيه
أو بذلك لدان قدر على استنابة (قوله وتلزمه السنة) أي المستناب (قوله إذا
وثن غيره على صب الماء) أي من غير ضرورة (قوله متعلق بقاسلا) ويحتمل تعلقه
بغيره أو بهما معا وهو أحسن ويقيد ذلك قول بهض الشراح ويستحب أن
يكون تغريغ الماء والغسل من أعلى جبهته (قوله السنة) أي الطريقة فلا
يخالف كون البدأ من الأقل مستحباً (قوله وبثس ماصنع) هذا يفيد
الكراهة لا خلاف الأولى (قوله ليم على ذلك) أي انسحق اللوم حصل
لوم بالفعل أم لا ويحتمل أن المراد أنه يطب من الأمة أن تقومه على ذلك رجا الكف
عنه وهل ندب أو هو الظاهر (قوله وإن كان جاهلا علم) أي يطلب من العلماء
أن يعلموه ذلك وهل ندب بالكوبة وسيله فاعل من ندوب وهو الظاهر (قوله والجبهة
ما ارتفع عن الحاجبين الخ) هذا التفسير لا يشمل أعلى ما بين الحاجبين وقال ح
الجبهة ما يصيب الأرض في حال السجود والحيضان ما أعطا بهما من بين وشمال
أما قول والظاهر أن برادها ما يشمل ما يصيب الأرض في حال السجود والحيدين
وبعد كتي هذا رأيت بعض من شرح خليل ذكر ما استظهرته حيث قال والجبهة
هنا ما ارتفع عن الحاجبين إلى مبدأ الرأس فشملة جهة الجبينين لا الجبهة الآتية
في الصلاة فانهما مستند برما بين الحاجبين اه والله الحمد (قوله إلى مبدأ الرأس
الغاية بالي وإن كانت لا تقتضي الدخول إلا أن المراد هنا الدخول فهي بمعنى مع
بقريته قوله بعد فعلى هذا الخ المغيثانه يجب غسل جزء من الرأس ليتكامل
الوجه لا به جعل أعلى الجبهة هو منتهى منابت شعر رأسه حيث جعل قوله وحده الخ
تفسيراً لأعلى الجبهة والذي قال بذلك أي بوجود غسل جزء من الرأس الخ الجزولي
ويوسف بن عمر كما يجب مع جزء من الوجه ليتكامل الرأس لأن ما لا يتم الواجب إلا
به فهو واجب (قوله وهو أول) أي مبدأ الرأس (قوله هو حد) أي أعلى
الجبهة هو منتهى منابت الخ (قوله في الغسل) بفتح الغين (قوله وفهم من

قوله منابت الخ) فيه شيء آخر فافهم من قوله وحديث جعل عطف تفسير (قوله
 لتعقق الایعاب) لان ما لا يتم الواجب الایه فهو واجب وهو أحد طريقتين
 للأصولين وفي ابن ماجي ما حاصله ان في غسل شيء من شعر الرأس خلافا جارا على
 هاتين الطريقتين وفي عجم وانظر رأي المغاليتين هي الصحيحة اهـ والظاهر من كلام
 بعضهم اعتماد ما ذهب اليه الشارح من غسل جزء من الرأس بناء على أن ما لا يتم
 الواجب الایه فهو واجب (قوله الى طرف ذقنه) الغاية داخلته والذقن يفتح المذال
 المعجمة والقاف هذا في حق من لا لحية له وأما من له لحية فيغسل ظاهرها ولو طالت
 (قوله اللعين) يفتح اللام تنبيه على بفتح اللام وسكون الحاء وحكى الكسري في المفرد
 والنسبة واللحية بكسر اللام أفصح من فتحها فله عجم في حاشيته (قوله وهو ماتحت
 الخ) تفسير لمجم اللعين والعنقفة فتعلمه قيل في الشعر النابت تحت الشفة السفلى
 وقيل هي ما بين الشفة السفلى والذقن سواء كان عليها شعر أو لا والجمع عنافق قاله
 في المصباح (قوله ودور الخ) مفعول بفعل محذوف أي ويغسل دور الخ (قوله من
 حد) أي منتهى عظمى لحية وهو ماتحت الأضراس كما في نت والتعقيق منتهيا
 الى صدغيه وقال في المصباح اللحي عظم الخمل وهو الذي عليه الاسنان وهو من
 الاسنان حيث نبت الشعر وهو أعلى وأسفل وجمعه الحى والحى شمل فليس وأفلس
 وفلوس اهـ المراد منه ولا يخفى عليك ان هذا ليس نفس المرض الذي هو من
 الاذن الى الاذن ففي كلام الشارح حيث قال واليه أشار بقوله الخ نظر (قوله ويقال
 بضمها) مفاده ان الضم قلیل (قوله وهو ما بين الاذن والعين) لا يخفى عليك انه
 يشمل البياض الذي بين العين وشعر الصدغين ويشمل الصدغ الذي فوق الوتد
 ونحته كما يشمل البياض الذي فوق الوتد ونحته ويقضى ان في الشكل خلافا وان
 المشهور منه وجوب الغسل وليس كذلك فاقول مستعينا بالله تعالى الظاهر انه لم
 يقل أحد بعدم وجوب غسل ما بين العين وشعر الصدغين بل اتفقوا على وجوبه
 وان الراجح عدم غسل شعر الصدغ أو منبته والبياض اللذين فوق الوتد بل يسهان
 فقط كما قرر شيخنا الصغیر في البياض الذي فرق الوتد وان الراجح وجوب غسل
 ماتحت الوتد من شعرو بياض وما حاذى الوتد حكمه حكم ماتحت كفيه من
 بعض التصوص (قوله وعبر) بضم الباء وكسر الميم من أمر (قوله يعني الخ) تفسير
 لما هو المتبادر من لفظ الفعل وهو الوجوب فالتعبير يعني غير ظاهر فلو قال أى لكان
 أحسن الا أنه راعى حال المتبدى (قوله وخفى) عطف تفسير (قوله من ظاهر
 أجفانه) قال في المصباح جفن العين غطاؤها من أعلاها وأسفلها او هرمد كروا الجمع

انه لا بد من غسل جزء من
 الرأس لتعقق الایعاب
 والوجه له طول وله عرض
 فأول طوله من منابت شعر
 الرأس المعتاد وآخره طولا
 (الى طرف ذقنه) وهو مجمع
 اللعين بفتح اللام وهو
 ماتحت العنقفة ولا خلاف
 في دخوله في الغسل وحده
 عرضا من الاذن الى الاذن
 واليه أشار بقوله (ودور
 وجهه كله من حد عظمى
 لحية) بفتح اللام (الى
 صدغيه) تنبيه صدغ بكسر
 الصاد وسكون الدال ويقال
 بضمها أيضا وبعض العرب
 تقلب الصاد سينامهملة وهو
 ما بين الاذن والعين
 والمشهور دخوله في الغسل
 فالى في كلامه بمعنى مع ولما
 كان في الوجه مواضع ينبغي
 عنها الماء شرع في بيانها
 مخافة أن لا يدركها الماء
 فيكون تاركا لبعض
 الواجب فلا يصح وضوءه
 فقال (وعبر) يعني وجوبا
 (بيده على ما غار) أى غاب
 وخفى (من ظاهر أجفانه

(د) يمر أيضا على (اسارير
جهته) جمع اسرار وسرد
واحداهما سر وهي
التكامل التي تكون
في الجهة وهي موضع
السجود بخلاف ما اذا كان
في وجهه جرح برىء على
استعوار أو خاف غائرا فانه
لا يجب غسله (و) يمر أيضا
على (ما تحت مارنه) وهو ما
لان من الانف واحد ترز
بقوله (من ظاهر أنفه) من
باطنه فانه لا يجب غسله
وكذلك يجب عليه أن يغسل
ظاهر شفتيه ولا يطبقهما
في حال غسل الوجه (يغسل
وجهه هكذا) يعني على
الصفة المذكورة من
الابتداء والانهاء والدقائق
وتتبع المغاير (ثلاثا) يعني
ثلاث غسلات بثلاث
غرفات على جهة الاستقبال
وينوي بالاولى فرضه وبما
زاد عليه الفضيلة على
المشهور ويل لا ينوي شيئا
معينا ويصم اعتقاده أن ما
زاد على الواحدة المسبغة
فهى فضيلة واستظهره
سند وصححه القرافى

جفون وقد يجمع على احفان اه المراد منه اذا علمت ذلك تعلم ان جمعه على احفان
قابل وان المصنف مشى على القليل واحترز بقوله ظاهر عما كان داخل العين ولا
يجب غسله (قوله جمع اسرار وسرد) كذا في بعض نسخ فصح نظن بها الصحة الا انه
غير مسلم لانه لم يوجد ما يوافقه وفي بعضها جمع اسرار واحداهما سر وهي ظاهرة
صواب موافقة لما في الصحاح حيث قال جمع اسرار كأعصاب اه وقال في
المصباح العنب جمعه أعصاب اه فاسار يرجع الجمع وفي التحقيق وقت
وبعض شروح خايل الاسارير جمع أسرة جمع سر بوزن عب فاسار يرجع الجمع
اه (قوله وهو موضع السجود) رد بعضهم ذلك فقال الجهة هنا ما ارتفع عن
الحاجير الى مبدأ الرأس فمثل جهة الجبين لا الجهة الانسية في الصلاة فانها
مستدبر ما بين الحاجير اه وأرد بقوله ما ارتفع عن الحاجير اه مع ما بينهما قوله
فانه لا يجب غسله) أى ولا يستحب ظاهره ولو أمكنه ادخال أمبه فيه وتدليكها
وليس كذلك بل لو أمكنه تدليكها بماء عليه وذلك فلو لم يمكنه التدليك
وأمكنه الصب لكونه لم يكن غوره كثير بأن يرى أسفل عند المواجهة فعل ذلك
وان كان غوره كثيرا بأن كان لا يرى أسفل عند المواجهة فلا يجب عليه وحاصله
انه اذا أسكنه الصب والدلك أو الأول فقط فعل الممكن فان عجز فهو ساقط اه اذا
اذ لم يتخذ الى الجانب الآخر والاسقط الصاب بل تدفيل (قوله وهو ما لان)
تفسير للمارن لا مانعته لان مانعته يقال له وترقوهى الحاجز بين طاقى الانف قال
في التحقيق والذي تحتها هو ما بين المنخرين اه اذا علمت ذلك فقول المصنف من
ظاهر أنفه الذي جعله ياناما تحت المارن مبنى على التسامح (قوله ظاهر شفتيه)
المراد بظاهر الشفتين ما يظهر عند النطق الطبعى قال ابن مرزوق (قوله ولا
يطبقهما) أى ينهى عن ذلك نهى تحريم لما فيه من فوات الواجب (قوله ثلاثا
ولا يزيد على الثلاث المحققات) وأما لو شك في غسله هل هى رابعة أو ثالثة ففي
كرامتها وقد بها قولان بخلاف الرابعة المحققة وفي منعها وكرامتها قولان
الا لغير تزلف أو تنظف (قوله بمعنى الخ) محط العناية قوله بثلاث غرفات (قوله على
وجه الاستقبال) أى على وجهه هو الاستقبال فالإضافة اليه ان والمراد أن كلام
الغسل الثانية والثالثة مستحب وأما الاولى فهى فرض (قوله وبما زاد عليها
الفضيلة) أى كل واحدة مما زاد ينزى انها فضيلة ان مجموعها هو الفضيلة
(قوله ويعم اعتقاده) أى ويعمل معتقده أو متعاقب اعتقاده (قوله وصححه
القرافى) أقول وهو الظاهر فينبغى ان يكون هو الراجح قال القرافى

وقوله (ينقل الماء إليه) أي إلى (٢٢١) الوجه: ناكيد (ويحرك الحية) الكيفية في حال غسل وجهه

بكتفيه (لا) جل أ
(يدخلها الماء) إذ لم يغسل
ذلك لم يظهر ظاهره
(لرفع الشعر لها) أي للذي
(يلاقيه من الماء وليس
عليه تخليها) أي الحية
(في الوضوء) في مشهور
(قول مالك) بناء على
أن باطنها ليس من الوجه
إذ الوجه ما يواجه بل ظاهر
المدونة الكراهية وقال ابن
حبيب يسفح تخليها قال
المعري وهو ظاهر كلام
الشيخ لأنه إنما تقي الوجوب
وتقيدها بالكيفية احترازاً
من الكيفية التي تظهر
البشرة تحتها فإنه يجب تخليها
وإصال الماء إليها اتفاقاً
وكذا يجب تخليل شعر
الحاجبين والأهداب
والشارب والامذار واحتراز
بقوله في الوضوء من الغسل
فإنه يجب تخليها فيه كما
سيأتي (و) إذا سقط وجوب
التخلي فلا بد أن يجري عليها
يديه (إلى آخرها)
ويؤخر — فمن هذا يجب
غسل ما طال من اللحية
وهو كذلك على الأشهر
وأخيراً هل يجب غسل

ولو غلب على طهه جميع المحل بالأول فإذا لم يعمه لم يجره ما بعده إلا أن
الفضيلة وكذا السنة لا تجزى عن الغرض (قوله ناكيد) أي لأنه قال فيما تقدم ثم
ينقد الخ (قوله ويحرك) أي وجوباً (قوله يدخلها) أي يدخل ظاهرها
(قوله في مشهور قول مالك) إنما عبر المشهور لأنه نقل عنه أنه قال بوجوب التخلي
بها (قوله بل ظاهر المدونة الكراهية) أي لأنها فاتت غيرها عليها بالتخلي أم
أي فالتباعد من قوله بالتخلي الكراهية وإنما أتى بالاضراب لأن المصنف إنما
في الوجوب فيصديق بالاستعجاب الذي قال به ابن حبيب (قوله وقال ابن
حبيب يستفح تخليها) قال ابن ناجي ولم يقل مالك باستعجاب التخلي والحاصل
أن المعتمد من هذه الأقوال أن تخليها كرو ووعلى وجوب تخليها أو زبد
فاختار فيه فقيل لداخل الشعر فقط وهذا غير قوله أولاً لاجل أن يدخلها الماء
لأن قصد منه كما تقدم إنما هو تعميم الظاهر فهو دخول متعلق بالظاهر وهذا
القول فيه زيادة عليه وقيل بل يلوغ الماء للبشرة (قوله المعري) المراد به أبو الحسن
شارح المدونة كذا سمعت من بعض شيوخنا وأورائه فقيدها (قوله وإيضال الماء
إليها) أي إلى البشرة حقيقة فلو كان كلهما وسياقه بعض الشعر خفية أو البعض
كشيفاً لجرى كل على حكمه وعطف الاتصال على ما قبله تفسيره ماذكر
من التفصيل بين الخفيفة والكثيفة يجري في المرأة أيضاً إذا كان لها الحية هيلى
للمذهب والمعتمد أنه يجب عليها خلق ما خلق لها من الحية أو شارب أو عنفة
(قوله وكذا يجب تخليل شعر الخ) أي إذا كان خفيفاً كما يفيد عجم خلافاً
لظاهر الشارح فإنه يفيد تخليل ما ذكره طلاقاً (قوله والعذار الخ) هو الشعر الثابت
على العارض وهو صفحة الخد والظاهر الاتيان بالنسبة لأن الشخص له عذاران
(قوله فإنه يجب تخليها) أي الكثيفة في الغسل كما يجب تخليل الخفيفة فيه
أيضاً بالطريق الأولى والفرق بين الوضوء والغسل كما قال ابن عمر أن الغسل
لندوره لا مشقة فيه والوضوء فيه مشقة لتركه أم (قوله إلى آخرها) أي منتهياً
إلى آخرها والحاصل أن الكثيفة يجب عليه أن يغسل ظاهرها والمراد به أمرار
اليدها على الماء ويحركها لأن الشعر يذني ببعضه على بعض فاذا حرك يحصل
استيعاب جميع الظاهر وهذا التعريف خلاف التخلي (قوله وهو كذلك على
الأشهر) ومقابلته ما لمالك من أنه لا يجب غسل ما طال عن محاذي الذقن ونشأ
الخلاف النظر للمباني فيجب أو المحاذي وهو الصدد فلا يجب (قوله على قولين)
الراجح منهما عدم وجوب الغسل سواء سقطت كما قال الشارح أو حقت

عمل اللحية إذا سقطت أم لا على قولين

أوتفت كما ذكره مع في نهره لحليل ولا فرق بين الكثيفة والخفيفة ود كرأن
 محل القوانين في الوضوء خاصة وأما الغسل فيتنفق فيه على عدم لاعادة أو ان الرجوع
 فيه ذلك لان المحبة يجب تحليها فيه مطا بخلاف الوضوء (قوله في المدونة هو
 لغو) وهو المعتمد والاف في الوضوء وأما الغسل من الجنابة فيتنفق فيه على
 عدم اعادة موضع حلق الرأس كما يؤخذ من كلام سنده (قوله وقال ابن
 الماجشون يعيد المسح) فان يعيد المسح وترك ذلك عدم أوجه لافان وضوءه
 يبطل والناسو بفعل ذلك بدنية والعاجز ان بعد بطل الوضوء وهذا القول كما أفدنا
 خلاف المعتمد على تسليمه يقال وضوء بطل بغير حدث أو سبب تنبيه يؤخذ منه انه
 لا خلاف في قلم الطغارة في الوضوء وأولى الغسل وفي عجم ان الخلاف كما هو في
 حلق الرأس كذلك في قلم الطغارة ونصه وفي الف عجم ان يعيد من أوجب اعادة
 موضع القلم وحلق الرأس اه المراد منه وانظر هل يتفق على عدم الاعادة
 في الظفر في الغسل كما قيل في حلق الرأس ومن ذلك المعنى لو نوى وقطعت يده
 أو بضعه ثم من أعضاء وضوءه أو قشره ثم ما قشرة أو جلدة فلا يجب غسل موضع
 القطع ولا ما ظهر من تحت الجلد كما ذكره - (قوله الواجب لا قول الخ) ظاهره
 ان الواجب هو نفس الوجه ونفس اليدين وليس كذلك بل الواجب هو غسلهما
 ويمكن الجواب بجعل اضافة غسل للواجب بيانية وقوله وهو الوجه أي وهو
 غسل الوجه (قوله الميا من جمع بين) والميا من جمع يسار (قوله وانظر لا شيء
 خير الخ) ذكر ابن العربي وجه ذلك بقوله الفرق انه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم لم
 انه غسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين مرتين وفعل ذلك لان لوجهه مغابن وجوانب
 واليدين مسطوحتين لأجوانب فيها قلت وبقى الكلام على الرجلين ولعل الفرق
 أيضا ان في الرجلين شدة وفوا مغابن وشأنهما الاوساخ والاقذار فناسب فيهما
 التثنية قال تف واعلم أن المصنف لم يرد بالتحديد استواء الامر من انما أراد في الحرج
 اه قلت ومن ذلك يظهر أكدي التثنية في الوجه والرجلين على التثنية
 في اليدين (قوله بفيض) بضم الباء من أفاض كما يزيد الفاعل من (قوله) أي
 يصب نفسه بفيض أي ويأخذه باليمن كما ذكره تنبيه ليست الاضافة
 بشرط اذ لو دخل في الماء وتوضأ منه مع (قوله وبدل كما) من ذلك من
 باب نضر (قوله وهي منسرة كالأولى) ولذلك يقولون لا عركته عرك الأديم أي
 لا دلكته ذلك الجلد قاله ح (قوله وينبغي الخ) أي ينبغي (قوله منه لا بالافاضة)
 أي مقانا لاصب كما يفيد قوله في التعتيق وينبغي أن يكون متصلا بالافاضة في كل

منه - هذا المعنى اذا حلق
 رأسه أو قلم طغاره ففي
 المدونة هو لغو وقال ابن
 الماجشون يعيد المسح
 واختاره الفخري (ثم) يود
 أن يفرغ من غسل الواجب
 الأول وهو الوجه ينتقل الى
 غسل الواجب الثاني وهو
 اليدين (يعيد يده اليمنى)
 أولا لان البدأة بالميا من
 قبل الميا من مستقيمة بلا
 خلاف لما مع من قوله صلى
 الله عليه وسلم اذا توضأت
 فابدؤا بيمينكم وانظر لا
 شيء خير في غسل اليدين
 بقوله (ثلاثا أو اثنتين) ولم
 يخصير في غسل الوجه
 والرجلين ومرة غسل اليد
 اليمنى اه (بفيض) أي
 يصب عليها الماء ويعركها
 وفي نسخة ويدلكها وهي
 مفسرة للأولى (بيده
 اليسرى) وينبغي أن يكون
 متصلا بالافاضة (ويجلى
 أصابع يديه بمضاه بعض)

وهو يدخل أصابع إحدى يديه (٢٢٣) في فروج الأخرى وكلاهما في الوجوب وإنما هو روم - را

بمشهورين لا قول وقال
في الذخيرة ظاهر المذهب
عدم الوجوب وتخليها من
ظاهرهما لأن باطنهما لانه
تشبيك وهو مكروه
والاصل فيه ما في الترتيب
وغيره من قوله عليه الصلاة
والسلام اذا توضأت فخل
أصابع يديك ورجليك (ثم)
بدد الفراغ من غسل اليد
اليمنى على الصفة المتقدمة
(يغسل يده اليسرى
كذلك مثل ما وصف
في اليمنى) وبالفهم ما
في اليد اليمنى واليسرى
بالغسل الى المرفقين) بكسر
الميم وفتح الفاء وأما كان قوله
الى المرفقين فمتملا لا دخالهما
في الغسل وعدمه والمشهور
وجوب ادخالهما صرح بذلك
فقال (يدخلهما في غسله)
فألى في كلامه كالآية
الشريفة بمعنى مع وإلى
مقابل المشهور وأما بقوله
(وقد قيل) ينتهي (اليهما)
أى الى المرفقين (حد الغسل)
فليس بواجب ادخالهما فيه
(ج) وأراد بقوله (وادخلهما
فيه) أحوط) قولنا لما
بالاستقبال (لزال تكلف)

مفسر لو ان كان المشهور وجوباً لانه قريب من الاتصال اهـ (قوله يعني الخ) أى
يدخل اليسرى في فروج اليمنى عند غسلها ويدخل اليمنى في فروج اليسرى عند
غسلها وجمع بين التخلييل في الذكر لا اختصار والا فالأحكام الكلام لأن في غسل اليمنى
فان قلت اذا أدخل أصابع يده اليسرى في فروج اليمنى فقد دخلت اليمنى في فروج
اليسرى فقضيت ان لا حاجة لتخلييل اليسرى وقد قلت هذا التخلييل الراجع لليسرى
عند تخلييل اليمنى ليس مقصوداً اذا تيسر لم يكتبوا به (قوله وكلامه محتمل الخ) أى الى
انه ظاهر في الوجوب لأن الفعل ظاهر فيه (قوله) وقال في الذخيرة من (قوله)
ويجعله من ظاهرهما) أى يذهب وهذا صواب وقوله لانه تشبيك وهو مكروه وفيه نظر
مكرهاته تشبيك مخصوصة بالصلاة بل العلة في التخلييل من الظاهر كونه أمكن
وحاصله انكم مسلم والحدس انما هو في العلة كما قرر شيخنا الصغير ثم دل بعض
بكرامة التشبيك حتى في الوضوء واستدل بحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا توضأ أحدكم فلا يشبك بين أصابعه فهذا أقصر مع بالتمسك
في الوضوء من كلام شارحنا - من هذا ظاهر (قوله فخل الخ أصابع يديك الخ) الامر
بالنسبة إلى دين الوجوب والنسبة إلى الرجلين لا يندب (قوله الى المرفقين) فلو دخلت
يده كالمص من غير قول قد رطب قدرهما مرفق وهو الظاهر وأيضاً بفسادها
للاط احتياطاً قاله بعض الشراح (قوله بكسر الميم) فيه قصور اذ فيه العكس فقد
قال في التحقيق بفتح الميم وكسر الفاء وبكسر الميم وفتح الفاء اهـ والمرفق هو آخر
عظم الذراع المتصل بالمضغى بذلك لأن المتكبي يرتقي به اذا أخذ براحتيه رأسه
تسكماً الى ذراعه (قوله والى مقابل المشهور الخ) وهو رواية ابن نافع وأشهب عن
مالك لا يجب ادخالهما فيه (قوله حد الغسل الاضافة للبيان) أى حد هو الغسل
(قوله فليس بواجب أى ولا مستحب بدليل بقية كلامه) (قوله ج وأراد بقوله
وادخلهما الخ) يمكن أن يكون هذا من تنمة الثاني أى ان صاحب القول الثاني
ينفي الوجوب وثبت الاستصحاب قال زرروق وهو الظاهر ويحتمل أن يكون قولاً
قاله أو من اختياره (قوله مشقة التعديد) أى المشقة اللازمة لتعديد القول لا
ينفي ان المشقة لازمة لذلك القول اذا غاب ما هنالك أغسلهما مستحب لا واجب
فالمشقة لا تنفي الا احكم بوجوب غسلهما ولذلك حكى بعضهم الخلاف على غير
هذا الوجه فوافق الشارح في تقرير الأول وجعل الثاني من يقول بالاستصحاب
والتائب من يقول بأنه واجب لغيره (قوله فعل الواجب) الاضافة للبيان أى فعل
هو الواجب لانه خير بان يكافئه انما هو الافعال الا ان يقال أراد بالواجب

أى مشقة التعديد) لانه يلزم من يقول اليم ما ينتهى حد الغسل لانه لا يردى مدته الى ان يردى فيه مشقة (ثم) بعد أن يفورغ
من غسل الواجب الثاني ينتقل الى فعل الواجب

الثالث: (بأخذ الماء) على ما قال ابن الراسم (بأنه اليد في غمره على البطن يده اليسرى ثم يجمع يديه أي يديه
رأسه كله) ومبدأه من مبدأ الوجه وآخره منتهى الجمجمة قال (٢٢٤) في الزوائد وعظم الصدغين منه

أفعل بمعنى الحاصل بالمصدر وأراد بالهمل المضاف إليه المعنى المصدرى (قوله
على ما قال ابن الراسم) أي وعند مالك يأخذ يديه معا كما قال قت (قوله من مبدأ
الوجه) أي فحينئذ بمبدأ الوجه يغسل في حال غسل الوجه ويصنع في حال مسح
الرأس وهذا منى قوله في ما سياتي ويجب أن يسمع مع ذلك شيئا من الوجه الخ (قوله
الجمجمة) قال في المصباح والجمجمة عظم الرأس المشتمل على الدماغ (قوله فان الباء فيه
اللاصاق) أي متصلا صفا للرأس (قوله لم يجمعه أدل اللغة) فقد قال قت في
توجيهه لأن مسحه بتعدو لمفعولين أحدهما بنفسه والآخر الباء فهو الالة نحو
مسحت يدي بالحاء فالحفاظ الالة واليد المسوحة أو مسحت الحائط بيدي
فاليد الالة والحائط المسوح فاليد المستعانة مناه في كتبت بالقلم أي فالمسوح
اليده الالة المسح الرأس (قوله فأقبل بهما وأدبر) الأولان نقضى ترتيبه ففعله أراد
أدبر بهما وأقبل ويؤيد ذلك ما في بعض طرق البخاري فأدبر بهما وأقبل ذكره
في التقيق (قوله وهذا صريح الخ) أقول قد يقال إن هذا صريح جاء على الوجه
الاكمل الذي يقول به الخالف بدليل احتوائه على الرد الذي تقول بسنيته فلا يفيده
الوجوب الذي هو مدعى أهل المذهب (قوله مشهور الخ) ومقابل المشهور
هو القولان. خزان البداية من الوسط والبداء من المؤخر (قوله من مقدمه) بفتح
ثانية وتشديد ثالثة إلى الافصح وفيه سكون الثاني وكسر الثالث (قوله على
جهة الاستقبال) أي على جهة هي الاستقبال (قوله ومقدمه من أول الخ) إشارة
إلى أن من في قول المصنف من أول بيان مقدمه أي أن المقدم هو أول منابت والمعنى
ومقدمه هو ما بينه بقوله من أول الخ الا أنك خير بأن أول منابت شعر الرأس ليس
هو المقدم بل مقدم المقدم فأجاب أن هذا تفسير مراد لا حقيقة فان قلت ما منعك
عن كونك تجعل من في قوله من أول الخ ابتدائية والتقدير ومقدمه مبتدأ من أول
منابت الخ قلت من معنى أنه لم يكن بدديا أن حقيقة المقدم وهو أن مبدأ كذا
ونهايته كذا لانه لم يذكر بيان نهايته (قوله وتكون البداء الخ) أي على جهة
الاستقبال (قوله أي جمع الخ) انظر هل هذه الهيئة المركبة من البداء باليدين جميعا
وجمع أطراف أصابع يديه إلى آخر ما ذكر مستحب واحد وكل واحد منها
مستحب كان تقول البداء باليدين جميعا مستحب وجمع أطراف أصابع يديه مستحب
آخر وكذا جعل أصابعه مستحب ثالث لم أر نصا في ذلك (قوله بعضه بعض) بالنصب
بدل من قوله أطراف بدل بعض كافي قوله تعالى لولا دفع الله الناس بعضهم
ببعض فجعل الجلال أن بعضهم بدل من الناس بدل بعض (قوله وهي مؤنثة على

أي من الرأس فيجب مسحه
والاصل في مسح الرأس كله
قوله تعالى وأمسحوا برؤوسكم
فان الباء فيه اللاصاق وما
قبل انها لا تبعيض لا يجمعها
أهل اللغة وما صح أنه عليه
الصلاة والسلام مسح رأسه
بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ
بيديه من مقدم رأسه ثم
ذهب بهما إلى قفاة ثم ردهما
حتى رجع إلى المكان الذي
بدأ منه وهذا صريح في أنه
صلى الله عليه وسلم مسح
جميع رأسه (ع) عن ابن
العربي ويجب أن يسمع مع
ذلك شيئا من الوجه فيصير
بالشعر واختلاف في صفة
مسح الرأس المستعينة على
ثلاثة أقوال مشهورها
ما أشار إليه المصنف بقوله
(بدأ من مقدمه) على جهة
الاستقبال ومقدمه (من
أول منابت شعر رأسه)
المتأد فلا يعتبر شعر أعين
ولا أصابع كما قدمنا في الوجه
(و) تكون البداء بيديه جميعا
حالة كونه (قد قورن) أي جمع
(أطراف أصابع يديه)
ماعد الإصابع (بعضها
ببعض) أي مع بعض (ع) إلى

الاشهر

رأسه وجعل أصابعه في صدغيه الصداغاته تقدم يانها والاصابع تقبلة إصابع وهي الاصابع
العظمى من الاصابع وهي مؤنثة على الاشهر

سميت بذلك لانها المهمت عن سائر الارباع فلم تحتاط بها (ثم) بعد ارجاع اطراف اصاب يديه ويجهل
ابراهيم في مدغية (يذهب بيديه) حلة (٢٢٥) كونه (ما هنا الى طرف) يقع الراء (شعر راسه) المعتاد مما

الشهر) ولنت والابهام هي الاصابع العظمى تؤث وتذكر والتأنيث أشهر من
التذكير انه نقول شارحنا على الاشهر اى ان التأنيث أشهر من التذكير مع ورود كل
منها ثم وجدت صاحب المصباح ذكر كلام شارحنا حيث قال والابهام من الاصابع
تتى الى المشهوراه فقاده خلافه فادقت (قوله اهرت) اى أبعدت والفاهران
هذا تفسير بالارزاق الى العصى والافقه قال صاحب المصباح اهرته
اها ما اذا بيته (قوله الى اهر) اى الى محل اهر ان لم يكن هناك شعر اوالى الطرف
نفسه ان كان هناك شعر (قوله مما يلي قفاه) من بيانية لموضع الفرف اى حالة
كون موضع ذلك الطرف وما يلي قفاه وقوله وهو آخره اى هذا الذى يلي الغفاء
آخر الرأس فافقه خارج من الرأس كالتسمية به كل منهم ما غير ذلك فى السمع
وهو - يذهب ابن القاسم كما قل عجم (قوله وهو ينتهى الجمجمة) اى وذلك
لاخره ينتهى الجمجمة (قوله ونظاهر كلامه الخ) تبع ابن عمرو وترضه ت
بأنه ليس بظاهر انه فهم ان سمع شعر رأسه اذا طال سمعه او قفاه دون م طال
منه ولم يصف انه قال الى طرف شعر رأسه وانما تحذف ذلك عن ان يسمع شعرا فقاء
كما هو عند ابن شعبان اللخمي وليس بحسن والمشمور وهو قول ابن القاسم
انه ينتهى لاخر الجمجمة اه (قوله وهو خلاف قول الخ) العمد قول ابن القاسم
(قوله يردهما) هذا فى حق من لم شعر له اوله شعره - يرد ما من له شعر طويل
فيجب عليه الرد الا يتم المرة الاولى الواجبة الابه ثم تطاب منه السنة بعد ذلك
بدور ذلك يمكن محمل طلب تلك السنة اذا بقى بالبيديه والاسقط عنه
فان بقى بل يكفى البعض فيمسحه (قوله من غير تجديد يدما) اى تجديد
يد يكرهه (قوله سميت بذلك) اى سميت الاذن بمعنى العضو بذلك اى بالفتحة
اذن وقوله من الاذن اى من أجل ان لفظ الاذن مشتق من الاذن بالفتح (قوله
اذا أوعب) اى ولو بأصبع واحدة (قوله الحديث المتقدم) وهو قوله بدأ
من مقدم رأسه (قوله عند مالك) اى ومع كراهة عند ابن القاسم هذا مفاده
وامكن قوله وفاته المستحب عند ابن القاسم لا ينتج الكراهة لان فوات المستحب
يصدق مع الكراهة وخلاف الاولى (قوله وتجديد الماء الخ) هذا ما مشى عليه

الصفة المتقدمة (أحسن) من ٥٧ عد ل غيره لانه قول مالك الموافق للحديث المتقدم ثم أشار الى
معة أخرى فى أخذ الماء الى مسح الرأس وهى لما لك كما تقدم فى غسل الوجه فقال ولو أدخل يديه فى الاناء ثم رنحها
مبلولتين ومسح بها رأسه أجزاء) من غير كراهة عند مالك وفاته المستحب عند ابن القاسم (ثم) بعد ان يفرغ من مسح
الرأس ينتقل الى مسح الاذن وهو سنة مستقلة وتجديد الماء لماسة مستقلة

وذهب أكثر الاشياخ الى
 أنهم سنة واحدة والى
 الاول يشير قول الشيخ
 (يفرغ الماء على سبائيه)
 تسمية سبابة وهي الاصبع
 التي تلي الابهام سميت بذلك
 لانهم كانوا يشيرون بها الى
 السبب في الخاصة (و)
 على (ابهاميه) تقدم بيناهما
 (وان شاء غمس ذلك) أى
 السبابتين والابهامين
 في الماء ثم غمس أذنيه
 ظاهرهما) وهو ما يلى الرأس
 على الصحيح (وباطنهما)
 وهو ما تقع به المواجهة
 ويكره أن يتبع غصونهما
 لأن قصد الشارع بالمسح
 التخييف والتبعية بنافيه
 (وتمسح المرأة) رأسها
 وأذنيها (كأد كرما) في مسح
 الرجل مقداراً وصفة
 لقوله تعالى وما هو أبورؤسكم
 (ك) لا خلاف أعلمه
 أنها تتناول النساء كما
 تتناول الرجال (وتمسح)
 المرأة (على دالها)
 ابن العربي أى ما استرسل
 من شعرها (ك)

الشيخ خليل وهو ابن ربه ودعبد الوهاب (قوله الى انهما سنة واحدة)
 وعليه فن لم يجد الماء فهو كمن ترك المسح (قوله والى الاقل يشير الخ) فيه نظر
 لأن المصنف بصدد بيان الكيفية فقط ولم يبين هل مجموع ذلك سنة أو كل واحدة
 سنة (قوله يفرغ الماء على سبائيه) بأن يأخذ الماء بيمنه ويفرغه على سبائيه
 اليسرى مع ابهامها وما اجتمع في كف اليسرى يفرغه على سبائيه اليمنى مع ابهامها
 كذا في عج والتحقيق (قوله الى السب) أى عند السب كما أفاده الصباح فليس
 السب مدلولاً لها كما هو ظاهر العبارة (قوله وان شاء الخ) أشار الى حكاية
 الخلاف فالفظة الاولى لابن القاسم وهذه لما لك (قوله على الصحيح) ومقابلته
 ان باطنهما مما يلى الرأس وظاهرهما مما يلى الوجه قال القرافي الذخيرة ابتداء خلقتهما
 كزوال ورد فاذنهما كمثل خلقتهما انفتحت على الرأس فالظاهر للجهين ان كان
 باطنه والباطن كان ظاهراً فهل يعتبر حال الابتداء عملاً بالاستصحاب أو لا انتهى لانه
 الواقع حاله ورود الخطاب وهما عضوان مستقلان لامن الوجه ولا من الرأس قاله
 عج في شرحه وذكر الفاعل كنهاني عن بعضهم أنه اذا كان مسح الجميع سنة فلا
 معنى لتفريق بين الظاهر والباطن اذ الحكم فيهما واحد وصفة مسحهما على
 ما قال ت أن يجعل باطن الابهامين على ظاهر الشصتين ويعرهما للآخر وآخر
 الابهامين في الصصتين ووسطهما ملاقياً للباطن دائرين مع الابهامين على ظاهر
 الشصتين قاله ابن عباس اه وهذا بعيدان مسح الصصتين داخل في مسح
 الاذنين والكل سنة واحدة مع ان المواقح حكى أنه سنة اتفاقاً فقل ما هناك
 أن يكون هو الراجع وكلام المصنف لا يخالف لانه بصدد السفة فقط (قوله مقداراً)
 وصفة المقدار كون المسوح ما بين القفا ومنتهى الوجه والصفة كونه يبدأ من
 المقدم وينتهي بالخثر (قوله لقوله تعالى) هذا دليل متعلق بمسح الرأس فقط غير
 شامل للأذنين الداخلتين في المدعى (قوله لا خلاف أعلمه الخ) لم ينف الخلاف
 لاحتمال أن يكون هناك من خالف ولم يعلمه (قوله أنها تتناول) أى لان النساء
 شعائق الرجال وغلب الرجال (قوله وتسمع المرأة الخ) أعاد العامل لمتعلق به
 ما انفردت بمسحه (قوله على دالها) بفتح الدال تسمية دلال (قوله أى ما استرسل
 من شعرها) أى على الصدغ الايمن أو اليسر فعليه يكون تفسيراً للمفرد وما استرسل
 على الصدغين معاً فيكون تفسيراً للدلالين والحاصل ان ما استرسل على أحد هاتيه
 دلال فاذا أريد ما استرسل عليهما قيل دلالان وكذا ما استرسل على الوجه تمسحه
 وهل يسمى دلالاً واليه يشير بعض الثمراح حيث يقول أى ما استرسل على وجهها

وعلى مدغيبها الا أن قضية ذلك التفسير أن يكون تفسير الجميع لا للمشي ويشير
 الفكاكه اني حيث قال هما الشعر المسترخى على وجهها ولا يعني أنه على تفسيره يكون
 تفسير المفرد فتدبر المقام (قوله سمع ما استرخى) أى من شعر الرأس عن محل
 الفرض فهذا هو محل الخلاف فكما يفيد توت ومقابل المشهور أنه لا يجب مسحه
 فالمشهور ينظر للبادى والمقابل ينظر للهادى وأما الجزء القائم بالرأس فيسمع
 اتفاقا كما هو مفاده فاذا علمت ذلك فبايتبار من قول الفاسك هاتى المذكور
 من ان ما استرخى على الرأس أى كان قائما به من محل الخلاف غير مراد (قوله
 على الرأس والوجه) أى يسترخى على الرأس والوجه أى عايم مامعا أو على أحدهما
 والمناسب للتعبير بالمشهور كما قررنا أن يقول ما استرخى من شعر الرجال على
 الجانبين بحيث نزل عن محل الفرض أو على الوجه وأما القائم بمحل الفرض فقد
 علمت من كلامه أنه محل اتفاق (قوله بكسر الواو) وأما الفتح فهو مصدر قاله
 عبيد لوماب (قوله التى) فتعقد المرأة شعر ظاهرها تها تضم الشعر
 وتربطه بتلك الخرقه فالخرقة رابطة الشعر لا الرأس ويحتمل أن الربط متعلق
 بالرأس ويلزم من ربط الرأس ربط الشعر (قوله وحنا) أى متجسدة لا اللون
 الذى يكت بعد إزالة الثقل فإن السمع عليه لا ضرر فيه ولذلك قال بعض أى جرمه
 لأثره هذا فى النفل الذى على ظهر شعر المرأة وأما ما كان فى مستبطن الشعر دون
 أعلاه فلا ينعقض لأن مستبطنه لا يجب اتصال الماء له فى الوضوء ولا يثر به بالمسح
 (قوله تضمد بسدر) أى تشد بالسدر والحناء كما يدل عليه عبارة الصالح والمراد
 تجمل عليها سدر او حنا (قوله من حروشمه) أى حريز تذب عليه ضرر أو ما
 مجرد الحرف لا يكون مسوغا وليس من الضرورة حال العروس اذ يجب عليه انزع
 ما على شعرها من زينة أو غير ما خلا فالمنزع من العروس فى سبعة أيام المسح على
 الحائل (قوله كما قال مالك) اتفاقا كما قال مالك لأن أحمد يقول اختيارا
 واستقر ابن ناجى قول أحمد فالأوهو الذى كان يميل اليه بعض من لقيناه (قوله
 فى مسحه عليه الصلاة والسلام على عمامته) أى بعضها وكان قد سمع الناصية التى
 هى مقدم الرأس كفى المصباح (قوله واذا سمع بعض رأسه لضرورة) أى اقتصر
 على مسح بعض الرأس لضرورة (قوله استقبله أن يسمع) أى بكل السمع على
 العمامة وقيل لا يطلب بالتكميل وقيل يطلب به على جهة الوجوب وهذا أظهر
 الأقوال وكذا سمع على العمامة كلها اذا خاف بترها ضررا ومحل كونه يسمع على
 العمامة ان لم يقدر على مسح ما هى ملفوفة عليه كالزقجة فان قدر مسحه عليه لا على

المشهور وجوب مسح
 ما استرخى من شعر الرجال
 على الرأس والوجه والمرأة
 كذلك (ولا تسمع على
 الوفاة) بكسر الواو وهى
 الخرقه التى تعقد المرأة شعر
 رأسها به لتقيه من الغبار
 وكذلك لا تسمع على
 ما فى معناها من خمار وحنا
 ونحوه الا ذلك كالحائل
 هذا اذا لم يكن ثم ضرورة
 وأما مع الضرورة مثل المارقة
 تضمد بالسدر والحناء
 وتجعل على الرأس من حر
 وشبهه فانه لا يضر كما ان
 الرجل لا يمسح على عمامته
 الا من ضرورة كما قال مالك
 فى مسحه عليه السلام
 والسلام على عمامته
 انه كان لضرورة واذا سمع
 بعض رأسه لضرورة
 استقبله أن يسمع على
 عمامته

العبادة ان لم يشق عليه تقضها او عرودها لما كانت عليه فان شق وكان ليس له على
 هذه الحالة بضر فلهذا المصحح عليها او حرما كان يقرر الشرح عثمان البري أم لا وهو
 ما كان يقرر غيره وهذا حيث كان لا يضر بتقضيها وعودها والاصح عليه اقامتها
 (قوله ان تدخل يديها) أي على جهة الوجوب على ما استظهره ح في شرحه
 للقرطبيسية وكذا ذكره بضر الذمراحي لوقف التعيم عليه ثم قال وبعد تعميم رأسها
 بالمصحح بسنن في حقها الرد وتدخل يديها تحتها في الرد ثلاثة سنة أيضا حيث بو
 يديها بال (قوله العقص) بفتح العين وسكون القاف قال في المصباح عقصت
 المرأة شعرها عقصا من باب ضرب فعلت به ذلك اه (قوله ان تلوي الخصلة)
 بضم الحاء (قوله ثم تقدمها) أي مع خصلة أخرى بخيط أو خيطين كما
 ذكره الشارح (قوله حتى يبق في التواء) أي حتى يبق التواء لانه اذا تبعه
 يذهب التواء كما يفهم من عبارة لاساس حيث قال حتى يبق التواءها
 وعلى هذا العقص مباين للفرلان الضفر كما يفهم من الحوضر والعقص على هذا
 خصلة مربوط طرفها مع طرف غيرها بخيط أو خيطين وسيأتي للشارح أنه يجعله
 مراد قاله حيث قال والعقص مرجع عقيدة وهي الخصلة من الشعر تقصها رها
 ثم ترسلها به اطريقة ثمان هذا وسدرة اربعة المصباح تقضي اطلاق العقيدة على
 مجرد الشعر وحده اطرافه في أصوله (قوله كما قال في الغسل) أي ليس عليها
 حل عقاصها (قوله تربطه بالخيط والخيطين) أي تربط اطراف العقاص بخيط
 أو خيطين وقوله أما ان كثرت أي بأن زادت على خيطين كما قرر شيخنا
 رحمه الله وظاهر عبارة الشارح ان الحكم مستوفى في الوضوء والغسل من ان الخيطين
 لا ينعضان فيهما مطبقا شدة الرباط أم لا واما الثلاثة فأكثرية تقضى اشتد
 أم لا وهو وافق لما للزرقاني على خليل (قوله وهو الفريضة الخ) أي غسل
 رجليه الفريضة الرابعة (قوله عند جمهور العلماء) أي أن يكون الرجلان
 بغسلان عند جمهور العلماء وقيل فرضهما المصحح وبسبب الخلاف اختلاف في القراءة
 في قوله تعالى وأرجلكم خفضا ونصبا على قراءة النصب يكون معطوفا على
 الوجه واليدين وعلى قراءة الخفض يكون معطوفا على الرأس كما ذكره في التبعيق
 (قوله قال صاحب المفهم) هو الامام القرطبي شارح مسلم وسمي المفهم واسمه
 أحمد بن عمر بن إبراهيم الانصاري الفقيه المالكي المحدث مات بالاسكندرية سنة
 ست وخمسين وستمائة وهو غير صاحب التذكرة والتفسير فان ذلك محمد بن أحمد
 وكان أي صاحب التذكرة من عباد الله الصالحين والعلماء العاملين الزاهدين

(و) اذا مضت المرأة رها
 فانها (تدخل يديها من
 تحت عقاص شعرها
 في رجوع يديها في المصحح)
 قال بن العربي العقص ان
 تلوي الخصلة من الشعر ثم
 قمعها حتى يبق فيها التواء
 ثم ترسلها وكل خصلة
 عقيدة والجمع العقاص
 والعقاص (و) ظاهرا كلام
 الشيخ أنه (ليس عليها حل
 عقاصها) في الوضوء كما قال
 في الغسل للشدقة وقيده
 بعضهم بما اذا كان عقاصها
 مثل عقاص العرب تربطه
 بالباطن والخيطين اما
 ان كثرت عليه الخيط فلا
 بد من حله (ثم) بعد الفراغ
 من مسح الاذنين (يغسل
 رجليه) وهي الفريضة
 الرابعة عند جمهور العلماء
 لقوله تعالى وأرجلكم
 بالنصب عطفًا على الوجه
 واليدين وقوله اقرأة
 الخفض بتأويل كثيرة قال
 صاحب المفهم والذي ينبغي
 أن يقال ان قراءة الخفض
 عطف على الرأس فهم
 يسمون اذا كان عليها
 خفان

وفاقيناه هذا القيد من فعل

رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذ يصب عنه أنه مضع على
رجليه الا وعليه ما خفان
والماتر عنه غسلهما فبين
النبي صلى الله عليه وسلم
الحال التي مع فيه وكيفية
غسلهما انه (يصب الماء
بيده اليمنى على رجله اليمنى
ويعركها) أي يدلكها
(بيده اليسرى) عركا
(قليلا قليلا) أي رقيقا
رقيقا (يوعها) أي يستعمل
غسلها (بذلك) أي بالماء
والدلك (ثلاثا) أي ثلاث
غسلات استحبابا ولا يزيد
على ذلك وأخذ من هذا
ان غسل الرجلين محدود
وهو كذلك على احد القولين
المشهورين والا حرا غير
محدود واختلاف في تخليل
أصابعهما على خمسة أقوال
أشار الشيخ منها الى قولين
أحدهما الإباحة واليه
أشار بقوله (وان شاء خال
أصابعه في ذلك) أي
في حال الغسل (وان ترك
فلا حرج) ج ولم أره لغيره
ثانيهما الاستحباب لان
شعبان وابن حبيب

في الدنيا المشغولين بما به ينهم من أمور الدنيا خلة أوقاته ومهورة ما بين توجهه
وهجادة وتضيف وكان قد طرح التكليف عني بشوب واحد على رأسه طاقية وكان
مستقرا بعبية ابن خصيب وترقى بها وقد في شهر شوال سنة إحدى وسبعين
وسمائه رحمه الله هذا ما ذكره ابن فرحون وذكر غيره ان الاول وهو شارح
مسلم ولد بقرطبة سنة ثمان وسبعين وخمسائة وسبع مائة وأقدم مصر وحدث
بها واختصر الصحيحين ثم شرح مختصر مسلم وذكر أيضا انه قد أخذ عنه أي عن شارح
مسلم الحافظ شرف الدين الدمياطي والثاني الذي هو مصنف التفسير والتهذيب ذكره
فصاحبه ما لم يذ الأول الذي هو شارح مسلم (قوله هذا القيد) أي الذي هو قوله
اذا كان عليه ما خفان (قوله والماتر) مبتدأ أو غسلهما أو الخبر أي والماتر
عنه غسلهما أي دائما عنده عدم الخفين فالجمله في عمل التعديل لقوله اذ لم يصب
ولا يتم التعليل بالزيادة التي زدناها (قوله الحمال الذي يسمع فيه) أي وهو
عند اللبس الخفف (قوله أنه يصب الخ) الصب يكون من أعلى الى أسفل
فيغهم منه القل مع انه ليس بشرط في الغسل (قوله بيده اليمنى) قال تتوفهم
من قوله بيده انه لا يأخذ الماء بيده ورجليه الا بيده واحدة قال أبو عمران باتفاق
(قوله أي يدلكها) من باب قتل كما في المصباح (قوله بيده اليسرى) فلا يكتفي
بذلك احدي الرجلين بالآخرى وفي عبارة الشيخ في شرحه ما يشعر باعتبار كلام
ابن القاسم من أنه يكفي ذلك احدي الرجلين بالآخرى (قوله عركا قليلا قليلا) أي
لما فيه مما من المشغولة التي لا تزول الا بالغسل دفعة وفيه إشارة الى أن قليلا
ليس راجعا لصب لانه قد تم الكلام فيه فرجوعه له بصير في العبارة تنكرا
(قوله استحبابا) أي ان الهيئة الاجتماعية مستحبة فلا ينافي ان الأولى فرض لكن
لا يستفاد منه ان كلاما من الثانية والثالثة مستحب (قوله ولا يزيد على ذلك) يأتي
هل تنكره الرابعة أو تمنع خلاف (قوله محدود الخ) هذا قول الاكثر وهو
الراجح لقول ابن مرزوق كان على صاحب المختصر أن يقتصر عليه (قوله والاخر
انه غير محدود) أي فالمطلوب الاتقاء ولو زاد على الثلاث وليس في غسلهما
على هذا القول ما هو مستحب وما هو واجب والمراد بالاتقاء انقاء ما يلزم زائلته
في الموضوع كما ذكره ابن مرزوق وانما خلاف الرجلان بقية الأعضاء على هذا القول
لكنهم ما محل الأوساخ والاتقاء غالباً والخلاف في غير الحقيقتين أما الثانية
فكسائر الأعضاء اتفاقاً وجميع المارويين بين القولين بأن الثلاث في التغطية بين
والانقاء في غيرها (قوله ذكر الشيخ من أنوايز الخ) وبقيّة الاقوال الوجوب

واقصر عليه صاحب المختصر هـ عدل واليه أشار الشيخ بقوله (والتخليل أطيب) أي أدفع
(وسوسة النفس)

والمستحب في صفة تغذيتها ما أن يكون من أسفل يبدأ من خنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى فيبدأ اليسرى بإصبعها
ويختم اليمنى به والى كان في الرجل موضع ينمو عنها الماء أخذه به (٢٣٠) عليها كما فعل ذلك في الوجه

وذكر ذلك بلفظ الخبر
ومعناه الطالب فقال
(ويعرك) أى ويعرك بمعنى
وليدلك (عقبه) تنبيه
عقب بكسر القاف وهى
مؤخر القدم مما يلي الأرض
وهى مؤنثة (و) كذلك
يدلك (عرقويه) تنبيه
عرقوب بضم أوله وهو
العصب الغليظ الموتر فوق
عقب الساق (و) كذلك
بدلك (مالا يكاد) أى الذى
لا (يدخله الماء بسرعة)
فيكاد زائدة ثم بينه بقوله
(من جساوة) بجم وسين
مهمله مفتوحة حين غلط
في الجلد ينشأ عن قشف
(أو شقوق) أى فتاح تكون
من الباغ وغيره وكذلك
التسكاميش التى تكون
من استرخاء الجلد في أهل
الاجسام الغليظة ثم أكد
الامر بعرك ذات مخافة أن
يغفل عن شئ منها فيكون
مصلحيا بخبر وضوء فقال
(فأيا الخ بالعرك) مع كونه
مقرونا بصب الماء لأنه أنقى
(بيده) أن أمكنه بفعل
ذلك في كل مرة من الثلاث
ثم أكد ما أمره بالاستدلال

والانكار فلهذه أربعة أى باعتبار انضمام هذين إلى المنة والشاح وانما
يخل ما بين الإصبع والذى يليه فقط ذكر ذلك ابن ناجي وهذا في وضوء
وأما النسل فقيل واجب واقتصر عليه المواق والشخ عبد الرحمن في حاشيته وهو
الراح وقيل مستحب واذا قلنا لا يجب فخليل أصابع الرجلين في وضوء
ولا في الغسل فلا بد من اتصال الماء ما بين الأصابع فلهذا في مختصر الواضحة
(قوله أن يكون من أسفل) أى ويحذفها بختصره وورد في حديث بالسبحة
والفرق بين أصابع اليدين والرجلين شدة التصاق أصابع الرجلين فشبها
ما بينهما بالباطن أو لخلاف في غسل الرجلين (قوله يبدأ الخ) يتمثل أن يكون
هذا من تمة المستحب المذكور يتمثل أن يكون مستقما آخره ~~كون البداية~~
من أسفل مستقبلة البداية بختصر اليمنى الخ مستقب آخر (قوله وعنه
الطلب الخ) لا يخفى أنه يصدق بالوجوب والتدبير والمراد الأول (قوله يعنى)
والبدلك التعبير يعنى ليس له قدم شئ فقطص لم يجرد الإيضاح (قوله
فوق عقب الساق) لأوجه لتسبته لا عقب مع وجود الفاصل بينه وبينه بالعرقوب
فالعرقوب أقرب من الساق قال الخطاب في حاشية الرسالة لعقب مؤخر القدم
مما يلي الأرض والعرقوب الفصبة الناتئة من العقب إلى الساق قاله الجزولي وأيضا
فذلك التسمية تؤذن بوجود عقب ليس منسوب إلى الساق ولم يكن ذلك (قوله
فيكاد زائدة) لا يخفى أن زيادته ليست متعينة بل عدم زيادتها صحيح أى
وما لا يقرب من داخله الماء له عجز (قوله نشاء عن قشف) القشف عدم
تهجد النظافة قال في المصباح قشف الرجل قشفا فهو قشف من باب تعب أى
لم يتهجد النظافة وتكشف مثله (قوله وذيره) أى وأغيره كسودا كما نفض به
تت قلت ولعل المراد إذا غلبت إحدى الطبيعتين تحصل تلك الشدة فوق (قوله مخافة)
أى لاحتمال الخ لا يخفى أن هذا الخوف إذا كان وهما فيكون الامر لا تدب وإن كان
شكاً أو ظناً فيكون الامر بالوجوب وظاهر الأول (قوله فيبالغ الخ) أى
إذا كان العرك المذكور متعلقاً بتلك المواضع الخفية فيتفرع طلب المبالغة فيه
فتبين أن البناء بمعنى (قوله لأنه أنقى) أى لأن العرك المقترن بالصب أنقى
من كونه غير مقترن أى بأن يكون الصب بعد العرك أو قبل العرك (قوله بيده)
متعلقاً بقوله العرك (قوله أن أمكنه) أى أمكنه أن يكون بيده ويصعد
ترجيحه لقوله مع كونه مقروناً بصب الماء وإن كان صحيحاً لوجود الفصل بقوله بيده
المتعلق بالعرك (قوله يفعل ذلك) أى ما ذكر من عرك عقبه إلى آخر ما ذكر

عليه مع إبقاء السببية فقال (فانه) الضمير لشار وهو الذى يفسره ما بعده ولم يقدمه ما يعود عليه قوله

(جا. الاثر) في التعيين من قوله (٣٣١) صلى الله عليه وسلم (وبالاعقاب من النار) ويلاد

في جهنم وفي الكلام حذف
مضاف فقد مره اصحاب
الاعقاب قتلوا وهـذا
لا يختص بالعبادة خاصة بل
شامل لكل لمعة تبقى
في اعضاء الوضوء وانما قال
النبي صلى الله عليه وسلم هذا
حين رأى اعقاب الناس
تلوح ولم يسمها الماء في الوضوء
(وعقب الشيء طرفه) بفتح
الراء وهو (آخره) ثم بعد ذلك
يفرغ من غسل الرجل
اليمنى على الصفة المتقدمة
(يفعل بالرجل اليسرى مثل
ذلك) أى مثل ما فعل
في اليمنى سواء ولم يبين
منتهى الغسل في الرجلين
وهما **اليمين** والساكنان
في جانبي الساقين والمشهور
دخولهما في الغسل وهذا
انتهى الكلام على صفة
الوضوء ولما قدم فيها أنه
يغسل ما حقه اغسل ثلاثا
خشى أن يتوهم أن ذلك على
جهة الوجوب رفيع ذلك
التوهم بقوله وليس عليه
أى المتوضى (تحديد غسل
اعضائه) التى حقها الغسل
(فلاننا ثلاثا بأمر لا يجزى
دونه ولا كنهه) أى التحديد

(قوله من قوله الخ) أى بذلك لأن الاثر كما قال في اصطلاح المتقدمين يقع على
المرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى الموقوف وأما قهها خراسان من المتقدمين
فانهم يسمون المرفوع خبرا والموقوف أى على الصحابة أو ثرا فقد جرى على اصطلاح
المتقدمين فن بيانية احتراز من الاثر من قول غيره (قوله للاعقاب) يحتمل أن
تكون للاعقاب لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله حين رأى قومًا تلوح أعقابهم ويحتمل
أن تكون للجس وسنة بعده الباجي لما ذكر قلت لاستبعاد لان النبي صلى الله عليه
وسلم وشرع لكل الأمة فالمعنى ويل للاعقاب التى لم يصحها الماء كانوا هؤلاء
أو غيرهم والاعقاب جمع قلة والمراد الكثرة (قوله قيل ويل واد في جهنم) أى
وتكون من في قوله من النار تبعضة وأما الجرح ورحال من الضمير في الخبر
والنقد يروى كائن للاعقاب حالة كونه من النار أى بعض النار ويراد من النار
دار العقاب وعبره قيل إشارة الى عدم الانفة عليه وكأنه قال قال بعضهم فقد قال
عياض ويل كامة فقال لمن وقع في الهلاك وقيل لمن استغرق الهلاك وقيل معناه
الهلاك (قوله تقديره لاصحاب الاعقاب) فان قلت اذا كان المعنى على حذف
الماء فى قواوجه تعبيرا المصنف بذلك قلت قال بعض انما نسب العذاب اليها مع
ان العذاب لاصحابها الماشدته فيها أو لانها أقول عذب ثم انه لا مانع من تخصيص
التعذيب بالاعقاب دون غيرها كما خص التعذيب بغير عمل السجود ويجرى
هذا كما في غيرها كما ذكره عرجه الله تعالى (وقول وتما قال الخ) جواب
عن سؤاله مقدرا تقديره اذا كان هذا لا يختص قواوجه تحميم المصطفى (قوله
تلوح) قال في الصباح لاح الشيء يلوح بدااه أى تظهر بدون ما عليها (قوله وهـو
آخره الخ) قد مره إشارة الى أن عطف الآخر على الطرف عطف نفسير
وحيد ثم قد عطف الطرف الذي هو الآخر ترادف وهو ما ذهب اليه الرناقي وعليه
فبطاق العقب على طرف الرجل المتقدم بقول من قال انه لا يقال على مقدم الرجل
عقب غير ظاهر قاله عرج (قوله وهما الكعبان الخ) التثنية باختيار الخبر (قوله
والمشهور دخولهما) في الغسل ولذلك قال به ضمهما انما سكت عن ذلك استغناء
عما تقدم في اليمين لان الكلام في الخلاف والاستدلال واحد فالشهور دخولهما
في الغسل (قوله بل حكى ابن بشير الاجماع الخ) أقول لا يسلم له كتابة الاجماع
لوجود القول بالكرامة إلا أن يجاب بأنه أراد بالمنع ما يشمل الذكراة فيجوز
على القواين وقد اشارهما صاحب المختصر بقوله وهل تذكره الرابعة أرتفع خلاف
والاولى وهل تذكره الزائدة لان الخلاف جار فيما زاد على أربع أيضا ولا اعتراض

بالثلاث (أكثر ما يفعل) ولا فضيلة فيما زاد على الثلاث بل حكى ابن بشير الاجماع على منع الرابعة

والاصح في هذا ما روي أن أعرابه اسأل رسول الله صلى الله عليه (٢٣٢) وسلم عن الوضوء فآراه ثلاثا ثلاثا

على ابن بشير في اقتصاره على الرابعة لانه اذا اعتنت الرابعة فصار ادا بالطريق
الاولى وهذا الخلاف جار في الوضوء المحدد قبل فعل شيء بالاقل مما يتوقف على طهارة
ك الصلاة الا ان يكون حصل بالتعدّد تمام تنائب الاول فلا يمنع ولا كراهة وحصل
هذا الخلاف اذا زاد على الثلاث بقصد التبعيد وأما اذا قصد ازالة الاوساخ فجائز
(قوله فآراه ثلاثا) الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم توضى بمحضرة (قوله فقد أساء)
أي ارتكب أمرا غير لائق وقوله تعري وظلم يستفاد من المصباح ترادفهما والظلم
وضع الشيء في غير موضعه كما ذكره نيه والحاصل ان هذه الالفاظ الثلاثة
مترادفة أو كما ترادفة (قوله وفي رواية فقد عصى الخ) أبو القاسم هر صلى الله
عليه وسلم أقول لا يخفى ان ما ذكرناه في المصباح نيكور من جهة القول به وصاحب
القول بالكراهة يقول ان التعدي به صيان كناية عن شدة التنبه فلا يلزم الحرمة
فخلاصته ان هذه كراهة شديدة وخصوصا لما قبل هو الحرمة (قوله وأما مع
الشك الخ) أي شك في التي قصد أن يقدم عليها هل هي نالقة والذي فعله اثنان
أورابعة والذي فعله ثلاثا (قوله فقبل يبنى على الأقل) وعلى هذا فيستحب فعلها
(قوله وقيل على الأكثر) أي فيكرهه فعلها (قوله في المخطوط) أراد به الممنوع
بالعنى الشامل للكراهة ليعبر على القولين المتقدمين (قوله ومن كان يوجب
الخ) لازم لما قبله وأعله انما احتاج لذلك لاجل الشرط الذي هو قوله اذا أحكم
وقوله فعل ذلك الأقل المناسب أجزاء ذلك الأقل ولا حاجة لتقديره فعل (قوله
اذا أحكم ذلك) لما كان قوله ومن كان يوجب يحتمل ولو مع عدم الاتقان مع انه
لا يكتفى في هذا الشرط وهو الاتقان اشارة الى أن الاجزاء لا يكون الامعة (قوله
وقد حدد فعل الأكثر) أي أكثر الغسلات لا الغرفات التي الحديث فيها (قوله
اذا الأقل الخ) أي لان الأقل لما كان محصورا في الواحدة والاثنين فحاله معلوم فلا
حاجة للتنبيه عليه (قوله على ان الخ) متعلقة وله شبه (قوله بالواحدة) أي بالغرفة
الواحدة (قوله نوى بها الغرض) ظاهره نوى بالغرفات الغرض ولا يصح في العبارة
حذف والتقدير نوى بالغرض وكذا يقال فيما بعد (قوله نوى به
الغرض الخ) مرور على احدى الطريقين المتقدمين هل الاولى التعيين أو عدم
اعتقاده ان ما أسبغ أو لا يكون الغرض (قوله وبالثالثة الفضيلة) في المقام
أمران الاول ان قضية كونه الاحكام في الغرض ما حصل الا باثنين ان تكون
الفضيلة لا تحصل الا باثنين فليست الفضيلة حاصلة بالثالثة فقط وبالجواب ان ذلك
ليس بلازم لان كونه الغرض ما حصل الا باثنين يحتمل من وجود عائل وقد

ثم قال كذا الوضوء فن زاد
على هذا فقد أسى وتعدى
وظلم وفي رواية فقد
عصى أبو القاسم هذا مع
تحقق العدد وأما مع الشك
هل هي ثالثة أو رابعة فقبل
يبنى على الأقل كالشك
في الركعات وقيل على
الأكثر خروفا من الوقوع
في المخطوطة لتعصيل فضيلة
(ج) وهو الحق عندى وبه
ادركت من لقيته بفتى
(ومن كان يوجب) أي
يسبغ أعضاء الوضوء) بأقل
من ذلك أي من ثلاث
غسلات (أجزأه) فعل
ذلك الأقل اذا (أحكم)
أي اتقن (ذاك) الفعل وقد
حدد الاكثر ولم يحدد الأقل
اذا الأقل يحتمل الواحدة
والاثنين ولما شرط في أجزاء
الواحدة الاحكام بنه وقوله
(وايس كل الناس
في احكام) بكسر الهمزة أي
اتقان (ذلك) الغسل
(سواء) على أن من
ليحكم بالواحدة لا يجوز
وتعني في حقه ما يحكم به
فان كان لا يحكم الا بالثلاث
نوى بها الغرض وان كان

لا يحكم الا باثنين نوى بها الغرض وبالثالثة الفضيلة

قال بالعرض الامر الثاني ان قضيته ايضا أنه لا يطلب برابعة ففضيلة الثانية والثالثة
مقدمة عما اذا كانت الاولى مسبغة فان لم تسبغ وانما أسبغ بالثانية فالمستحب
له الثالثة فقط فان لم يسبغ الا بالثلاث سقط نذب ما زاد عنهما هذا ظاهر وليس
بمراد بل المراد بالثالثة الفضيلة أى الفضيلة الاولى ولا ينافي أنه باقى بفضيلة ثانية
(قوله شرع يحث على الاتيان بها على الصفة هذه) أى من قوله فأحسن الوضوء فهو
اشارة الى أن المراد باحسن الوضوء الاتيان بغير رائضه وسننه وفضائله واستظهره
عج وقال ويحتمل أنى بغير رائضه وقيل اخلص فيه (قوله من توشأ فأحسن الخ)
ظاهرة أنه يحصل له ذلك الفضل ولو باحسن الوضوء مرة واحدة قال عج وهو الاثنى
بصاحب الفضل العظيم (قوله بفسره رواية أحمد) يحتمل أن المراد ان رواية احمد بفسره
الطرف بأنه البصر وخبر ما فسره بالوارد ويحتمل أن رواية احمد تدل على السكون
لان الطرف بالسكون والبصر وأما بالنفع فهو آخر الشئ والظاهر الاول
(قوله الى السماء) لعبد المراد الى جهة السماء وان لم يرها لحائل بينه وبينها
أو لما نعه كذا وقع في مجلس المذاكره ورأيت في شرح الشيخ زاد ما يفيد أنه
لا بد من النظر للسماء بالفعل وأنه لا بد أن يكون من يتذكر فانه قال والمرفى رفع
الطرف الى السماء هو شغل نظره بأعظم المخاوف المريعة لتنافي الدنيا وهى
السموات والاعراض بقلبه وقال به عن أمر الدنيا فيكون ذلك أدعى لحضور
قلبه وموافقة لسانه قاله عج (قوله قبل أن يتكلم) المراد قبل أن يتكلم بكلام
أجنبي ويعلم من كلام عج ان بعضهم لم يذكر هذا اللفظ (قوله ففتح الخ) يروى
بفتح فاء ومسنداً عج (قوله الثمانية) هى باب الصلاة وباب الزكاة وباب
الصيام وباب الجهاد وباب التوبة وباب الكاظمين الغيظ والباقيين عن الناس
وباب الراضين والباب الايمن الذى يدخل فيه من لا حساب عليه من حاشية مسلم
للسيوطى والمراد الصائمون والقرض وما زعمه للتوافل وأكثرها كذلك (قوله
قاله عج) ومحصله أن تلك الابواب تفتح حقيقة (قوله يدخل من أيها شاء) أى
بعد المرور على الصراط لان الجنة لا يدخلها احد قبل القيامة قال عج ولا يعارضه
حديث ان فى الجنة بابا لا يدخله الا الصائمون فاذا دخل آخرهم أغلق لان التغيير
لا يستلزم الدخول منه لان الله قد زعمه فيه ويزن له غيره اه وقال القاوي
الشافعى ففتحت أى أكرامه ولكنه لا يشا ولا يدخل الامن الباب الذى هو من أهله
وفيل معنى ففتحت له أبواب الجنة أى سالت له أبواب الطاعة المؤهلة للجنة تنبيهه
انظر ما فائدة تخصيص الفتح بالثمانية مع ان القرطبي علم أبواب ثمانية عشر باباً

ولما بين صفة الوضوء المشتملة
على فرائض وسنن وفضائل
شرع يحث على الاتيان بها
على هذه الصفة لا يخل بشئ
منها فقال (وقد قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
توشأ فأحسن الوضوء ثم رفع
طرفه) بسكون الراء بفسره
رواية أحمد بدبصره الى
السماء فقال (قبل أن يتكلم
أشبهه) أن لا اله الا الله
وحده لا شريك له وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله ففتحت
له أبواب الجنة الثمانية
يدخل من أيها شاء

هكذا استشهد كل الشيخ خضر الشافعي وأجاب بعض الشيوخ بأن الثمانية هي
الكبار المشهورة ومن داخل كل باب مغاردونها فلا منافاة بين الكلامين
(قوله أن تقول هذا ثلاث مرات) ظاهر ذلك الرواية أن الفضل لا يحصل إلا بالثلاث
والأحوط القول ثلاثاً (قوله بأمر الوضوء) أي وأثر الذكراثة تقدم (قوله من
التوابين الخ) قالت وحكمة تقديم التوابين على المتطهرين لثلاث بقطو أو آخر
المتطهرين لثلاث يعجبوا اهـ وقيل يقال إن في هذا الدعاء تساهياً لأن آخره مضمرة
الدعاء بأن لا يكون له ذنب أو أنه لا يكون من التائبين من الذنوب التي
تدبوا بها ويمكن الجواب بأن المعنى اجعلني من الذين لا يقع منهم ذنب وعلى
تقدير أن يقع مني ذنب فأجعلني من التائبين وقيل التوابين من الكبار
المتطهرين من الصغائر وقيل التوابين من الأفعال المتطهرين من الأقوال (قوله
لفظه) أي لفظ الترمذي وقوله وقد ذكر طرق الحديث أي الآتية من إسناده
وغيره (قوله في الكبير) كتب بعض أشيوخنا مناصحه صدق ولقد أحسن ومما فيه
الخصاصة في رواية قبل أن يتكلم كما أشار له هنا وإن لم يعزله رواية هذا الحديث
خرجه مساماً ولم يقل فأحسن الوضوء وهذه الزيادة عند الترمذي وإسناده لم يقل
ثم رفع طرفه إلى السماء وزاد هنا الاسم أجمداً لكن بلفظ ثم رفع بصره وإن استوى
معناه ما وزاد الترمذي اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين اهـ (قوله
في غير الصلاة) يشمل الوضوء وغيره وذات وأراد في الوضوء فاللذليل أخص من
المذمعي إذ أن يقال أراد بأفيرا الجنس المتحقق في واحد الذي هو الوضوء (قوله وقبلة
الدعاء الخ) قال القائل كذا في فان قلت ما السرف في رفع الطرف إلى السماء والمذمور
سبحانه ليس في جهة ولا مستقرة على مكان وكذا رفع اليدين عند الدعاء قلت أما
رفع الطرف فيتمثل والله أعلم أن يكون سر ذلك شغل نظره بأعظم الخبوات المرئية
لنصف الدنيا وهي السموات والأعراض بقلبه وقالبه عن الدنيا فهو أذم في حضور
قلبه وموافقته لسانه لما يشاهده ويستشعره من قدرة الله وقد ابتدأ الله بالسموات
في آية التفكير في قوله إن في خلق السموات والأرض الآية وأما رفع اليدين فقيل
الغرض أن الله سبحانه قبل الدعاء وفيه إشارة إلى ما هو فوقه فليدعو من الجلال
والكبرياء اهـ فقد جعل على النظر اشتغال النظر به إذ كره جعل على رفع اليدين
أنها قبلة الدعاء وهو أحسن من كلام شارحنا لأن شارحنا جعل على النظر كونهما
قبلة الدعاء فان قلت إن الشهادتين ليست ادعاء قلت إن اللفظ بهما شكر وقد
قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم فهو دعاء في المعنى بقي محض وهو أن كلام هذا الشارح

وورد في رواية أنه يقول
هذا ثلاث مرات (وقد
استحب بعض العلماء) وهو
ابن حبيب (أن يقول بأمر
الوضوء) بكسر الهمزة
وسكون اللامتين وبفتحهما
(اللهم اجعلني من التوابين)
الذين سلكوا أدبوا قابوا
(واجعلني من المتطهرين)
من الذنوب ظاهر كلامه أن
مائة له عن بعض العلماء
ليس من الحديث وقد
ذكره الترمذي في الحديث
وقد نقلنا اللفظ وقد مدد طرق
الحديث في الكبير وأخذ
من الحديث جواز رفع
الطرف إلى السماء في غير
الصلاة وهو المشهور لأن
المكمل شيء قبلة له وقبلة
الدعاء السماء

فيمدان بعضهم يمنع النفل لاسماء حتى عقب الوضوء وكيف يعمل في هذا الحديث
 ويحتمل أن يقال لم يثبت منه ثم رفع طرفه الى السماء (قوله وأما في الصلاة
 فلا يجوز) أي بكماله ما لم يكن الاعتبار (قوله وعلى الأصح عند ابن الحبيب الخ)
 ومقابل الأصح رواية عن مالك بعدم فرضية استحسانها المأزرى نعم في الوضوء
 ويخرج عليه في الغسل قال في التوضيح وليحفظ صاحب المقدمات أي الذي هو
 ابن رشد في وجوب النية في الوضوء خلافه بل حكى الاتفاق عليها اه (قوله
 لم يتكلم على النية في الوضوء) لانه لم يقل ينوي عمل الوضوء (قوله في الرسالة)
 هذا التقييد أعني قوله في الرسالة يؤذن بأنه ذكرها في غيرها (قوله وقال بعضهم
 تؤخذ الخ) أي من قوله ما أمر به كذا ذكره بعضهم ونقله ثم قلت أو من قوله احتسابا
 لان معناه صا والاحلاص النية على ما قال شارحنا (قوله أي المتوضي) أي يريد
 الوضوء (قوله عمل الوضوء الاضاعة للبيان) أي عـ لاهو الوضوء (قوله
 احتسابا) حال من عمل الوضوء (قوله لا لرياء ولا لسمعة) قال ابن حجر الهيتمي
 في شرح الشرائع الرياء العمل لفرض مذموم كان يعمل لرياء الناس والسمعة
 أن يعمل لسمع الناس عنه بذات فيكرهه باحسان أو مدح أو يعظم جاهه به
 في قلوبهم وكل ذلك موجب لفسق محبط لنواب العمل اه المراد منه (قوله
 وطبع الخ) عصف نفسه على قوله خالصا الشارة الى المرتبة الدنيا من مراتب
 الاخلاص اذ المراتب ثلاث دنيا وهي أن يعمل طمعا في جنته أو خوفا من ناره
 ووسطى وهي أن يعمل لكونه عبدا ملوكا لله يستحق عليه مولا وكل شئ ولا
 يستحق على مولا شيئا وعليها وهي أن يعمل لاجل الذات العلية لا طمعا في جنته
 ولا خوفا من ناره والفرق بين الثانية والثالثة انه في الثانية عمل لاجل استحقاق
 الذات العلية والعلية لم يلاحظ في العمل استحقاق الذات بل عمل لمجرد الذات ولا
 شك أن العمل لمجرد الذات ارفع رتبة من العمل لذات لكونها مستحقة للعبادة
 وأنت خير بأنه حيث أراد بالاخلاص الطامع المذكور ولم يرد به رياء ولا سمعة فلم يرد
 به النية التي هي واجبة في الوضوء وان استلزمها انتدبر نفسه قولنا عطف تفسير اشارة
 الخ وجه ذلك ان الخلو لله تعالى يعني عدم الرياء والسمعة صادق بالصور الثلاث
 فلذلك كان قوله وطمعا مفسرا لاراد والوجوب ليس متعلقا بهذا التفسير لانه ليس
 واجبا بل متعلق بالامر الكلي الصادق به وبغيره وهو عدم الرياء والسمعة وأقول
 اذا تأملت تجد الصواب حذف قوله وطمعا الخ فيقتصر على الامر الكلي الذي هو
 قوله احتسابا أي خاليا عن الرياء والسمعة لان حيثية الطامع سيئ يربطها بالمنف

وأما في الصلاة فلا يجوز
 واعلم أن الشيخ لم يذكر
 في صفة الوضوء النية وهي
 فرض عند ابن رشد
 وعلى الأصح عند ابن
 الحبيب وقد اختلفت
 الشيوخ هل تؤخذ النية
 من كلامه أم لا فقال بعضهم
 لم يتكلم على نية الوضوء
 في الرسالة أصلا وقال بعضهم
 تؤخذ من قوله (ويعجب
 عليه) أي المتوضي (أن يعمل
 عمل الوضوء احتسابا) أي
 خالصا (فقد تعالى) لا لرياء
 ولا لسمعة وطمعا في ثواب
 مدخر عند الله تعالى

بقوله يرجو قلبه الخ (قوله لاجل ما أمر الله عمله لقوله ويجب الخ) باعتبار قبده
الذي هو قوله احسن اباى خالصا والتقدير يطلب منه طلبا جازما العمل بقبده كونه
خالصا لاجل الاخلاص التي طلبه ربنا طلبا جازما فالمراد من الامر هنا الوجوب
ولا ينفى انه لا معنى صحيح لذلك لان الاخلاص المأمور به ليس علة اطلبه طلبا جازما
وان لاحظت الاخلاص المأمور به المجهول علة باعتبار امر الله به فيؤول الامر الى
كون العلة امر الله يلزم تعليل الشيء بنفسه (قوله والاخلاص النية) لا ينفى
انه منافى مقاد كلامه أو لا من أن المراد بالاخلاص افراد المعبود بالعبادة لقوله لا لرياء
ولا كسمعة أى الطمع في ثواب مدخر عند الله تعالى (قوله فان النية الصحيحة
لا تكون الخ) يفيد ان النية غير الاخلاص فالتعليل غير صحيح وأنت خير بأنه ان أراد
بالاخلاص أحد المعنيين الأخيرين فالصحة في قوله ان النية الصحيحة بمعنى
الكمال وان أريد به المعنى الأول الذى هو المربة الأولى فالصحة على حقيقة قولها (قوله
والنية قصد المكاف الخ) التقييد بالمكاف بالنظر لقوله ويجب والا فاصح لا يصح
وضوءه الابنية وانها قصد المأمور به وان أريد الوجوب ما يتوقف صحة العبادة
عليه شمل الصبي (قوله فاعلمها القلب) أو حيث فسرته النية بالقصد فيكون
عملها القلب (قوله ان ينوى بقلبه) أى ينوى في قلبه لما تقدم أر محله القلب قوله
هو قيل الافضل أى قال بعضهم وبى بعض النسخ بل هو الافضل أى عدم النطق هو
الافضل الخ (قوله على المعروف من المذهب الخ) والظاهر ان مقوله يقول ان
النطق افضل فقد قال التلمسانى في باب العلاقات اربع لمع والوصف القائم بالاعضاء قيام الاوصاف
الحسية والخارج والخروج ولا شك انه يصح في المقام أن يراد به كل من الامرين
الأولين أعنى المنع والوصف في اقتضائه الى المنع قصور (نوع المترتب) أى
على خروج الخارج (قوله أو ينوى أداء الوضوء الذى هو فرض عليه) فيه شىء
وذلك انه انما هو ظاهر في الوضوء بعد الوقت بالنسبة للمكلف لا بالنسبة للوضوء
قبل الوقت ولا بالنسبة للصبي والجواب أن المراد بالفرض ما يتوقف صحة العبادة
عليه لا ما يثاب على فعله ويه اقرب على تركه وانظر لنوى الصبي أو غيره وهو الذى توضحا
قبل الوقت بالفرض ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه هل يكون باملاوه والظاهر
لانه تلاعب الا أن يريد بكونه يعاقب على تركه أن تلبس بالعبادة تاركه وقتنا قبل
الوقت أى وأما بعد دخوله فيصنع هذا المعنى أيضا ويرد ان الوقت الموسع كالوضوء
قبل دخوله وأجيب بأنه لما وجب الفرض بدخول وقته صحت ارادة ذلك المعنى وان

ولو (د) جل (ما أمر) الله (به)
من الاخلاص بقوله تعالى
وما أمروا الا ليعبدوا الله
مخلصين والاخلاص النية
على احد القولين فان النية
الصحيحة لا تكون الامع
الاخلاص والنية قصد
المكاف النية المأمور
به فمعها القلب والذى يقع
به الاجزاء عندنا أن ينوى
بقلبه من غير نطق باللسان
بل هو الافضل على المعروف
من المذهب اذ اللسان ليس
محلا للنية وأنواعها ثلاثة
لانه اما أن ينوى دفع الحدث
أى المنع القدر أو ينوى
أداء الوضوء الذى هو فرض
عليه

من سبغها أو نظرا أيضا لنوى الصبي فرض الوضوء أو الوضوء فقط ولكن
 لم يقصد ما شاب على فعله وبعاقب على تركه ولا ما يوقف صحة العبادة عليه هل
 يكره وضوءه باطلا أيضا أو يجعل على ما يتوقف صحة العبادة عليه فوضوءه
 صحيح وهو ظاهر (قوله أو ينوى استباحة) السبب والشأن اثنان أى اباحة
 صلاة أو غيرها مما كان الحدث مانعا منه وبغهم منه أنه لا يلزمه أن يبين نيته
 الفعل المستباح أى من صلاة أو طواف أو غير ذلك ابن فرحون وهو كذلك فان قلت
 ما أراد بالحدث فى قوله ما كان الحدث قلت أراد به الوصف أو المذبح لأن فيه مجازا
 عقليا أما الثاني فهو من باب الاستناد للمصدر لأنه يصير المعنى استباحة ما كان
 المنع مانعا وأما الأول فهو من الاستناد للسبب ولا يخفى أن الوصف سبب فى المذبح
 فنسبته المنع له من نسبة الشيء إلى سببه وذلك لأن المانع هو الله تعالى (قوله
 من أراد الكمال فلينوى الجميع) أى فنية الجميع مندوبة (قوله من شرطها أن
 تكون الخ) أى الشرط المتفق على الصحة عند فلا ينافى قوله وفى تقديمها يسير
 الخ (قوله مقارنة لأول واجب) أى لا متأخرة عنه (قوله وهو غسل الوجه)
 أى أن أول واجب غسل الوجه لا يخفى أن الترتيب عندنا سنة فغسل الوجه ليس
 أول واجب ويحجب بأن المراد أول واجب أى على جهة الكمال لا للوجوب (قوله
 فان تقدمت بكثير) أى وكان بحيث لو سئل عند أوله أى شئ ففعل لم يجب بأنه
 يتوضأ لأوجب بذلك كانت النية الحكيمة مقارنة وهى كافية (قوله وفى
 تقدمها يسير) أى كتمام المدنية على سائر أفعال الصلاة والسلام (قوله
 قولان مشهوران) لا يخفى أن أشهرهما الأجزاء كما قاله فى الشامل (قوله ويستحب
 أن ينوى الخ) ولا يحتاج لنية سنن الوضوء إذا فعل ذلك المستحب (قوله وتكون
 مستحبة) أى ندبا إن قلنا بالالتقدم يسير لا يضر وجوبا إن قلنا أنه يضر لأنه إذا لم
 يستحب فهو من أفراد وفى تقدمها أى النية على محلها الذى هو غسل الوجه
 يسير بخلافه فان قلت ان التقدم يسير الذى فيه الخلاف هو التقدم على الوضوء
 جنة لا على الوجه الذى هو أول فرض قلت أو التزمنا ذلك لزمنا أنه إذا نوى فرض
 الوضوء عند غسل اليدين لا يكره أن ثم حصل طول حتى غسل الوجه ذاهلا عن
 نية الوضوء أن يكون وضوءه صحيحا مع أنه يخالف نصوصهم أن محلها أول واجب
 ويؤيده قول خليل وعز وبعده قالوا الضمير عائده إلى الوجه الذى هو محلها ثم
 اعلم رحمك الله أن قول شارحنا ويستحب الخ إشارة للجمع بين قولين للعلماء
 فبعضهم يقول أن محلها أول واجب وعليه مشى ابن الحاجب و خليل وهو المشهور

أو ينوى استباحة ما كان
 الحدث مانعا منه (ق) من
 أراد الكمال فلينوى الجميع
 ومن شرطها أن تكون
 مقارنة لأول واجب منه
 وهو غسل الوجه فاف
 تقدمت عنه بكثير لم يجز
 اتفاقا وفى تقدمها يسير
 قولان مشهوران (ق)
 ويستحب أن ينوى عند
 غسل اليدين نية الوضوء
 تكون مستحبة إلى غسل
 الوجه واتقوا على أنه
 إذا نوى بعد غسل الوجه
 لا يجزئ

كافي ح وبعضهم يقول ان غسل اليدين قول الوضوء له خوا غسلاهما أو ذلك
 المضمضة والاستنشاق لانه اذا لم ينوها لم عزوها عن ما نوى لزم أن يكون
 للوضوء نيتا ولا فائده فجمع بينهما بعضهم وهو الذي أشار إليه شارح بقوله بأن
 يبدأ بأول الفعل ويستعمله الأول افترض كما ذكره خليل في توجيهه وتبينه
 بعض من شرح مختصرهم قول ولا حاجة للجمع المذكور أي فلا حاجة لقول
 شارحنا ويستحب أن ينوي الخ اذ نصوصهم كما قال ح كالصريحة في أنه ينوي أولانية
 السنة لانه اذا فعل ذلك بلانية لم تحصل السنة وينوي الفريضة عند غسل الوجه
 اه المراد منه وخلاصته ان نصوصهم كالصريحة في الاحتياج الى نيتين الذي يلزم
 المشهور في هذا اللازم للمشهور لا يضر لانه كالصريح به فتدبر حق التدبر (قوله
 والاصل في النية أن تكون مستصعبة) فاذا حصل له ذهول عنها ان كان باسباب
 اختيارية فذكره والا فلا يقول الشارح اغفر أي ان وضوءه ليس باطلا فلا ينافي
 الكراهة ان كان بسبب اختياري أي فاستصعبها الفرائض مندوب لا واجب
 (قوله واذا عمل الخ) قضيه ان قوله يرجو وقبله جواب عن شرطه مقدور وليس بمتيقن
 اذ يجوز أن يكون حاله من ضمير يعمل أي يعمل عمل الوضوء حال كونه راجيا من
 الله تقبله الآن يقال هذا حل معنى (قوله فاصدا به امتثال الخ) تفسير لقوله خالصا
 أي ان المراد بكونه خالصا انه فاصد الخ لا يخفى ان هذا ينافي ما تقدم له من ان المراد
 بالخلوص الطمع في جنته الخ ما تقدم ولا يخفى ايضا ان قصد الامتثال متعلق بالمأمور
 به فان لوحظ أن المأمور به الوضوء كان الامتثال متعلقا به وان لوحظ النية كان
 الامتثال متعلقا بها فاذا اقرر هذا فقله فاصدا به أو بعمل الوضوء أي فلا حظ لعمل
 الوضوء فالامتثال متعلق به لا بالنية فقوله ما أمر الله به من وجوب النية غير مستقيم
 على أن قوله من وجوب النية لا يظهر أن يكون بيا فالما أمر الله به لان وجوب النية
 ليس مأمورا به انما المأمور به النية لا وجوبها الا أن هذا يمكن الجواب عنه بأنه من
 اضافة الصفة للموصوف أي ما أمر الله به من النية الواجبة بالامر (قوله يرجو) أي على
 جهة الاستعجاب كافي عجم ثم أقول وفي الكلام بحث وذلك أنه كيف يكون التقبل
 والثواب والتطهير من الذنوب مطبوأ بمقارنته لتصدد امتثال أمر الله مع أنه
 يصف الثواب فان قات الطالب من حيث عدم الرياء قلت الرياء مندفع بقصد امتثال
 أمر الله (قوله أي يطمع الخ) أنت خير لأنه قد تقدم ان الرياء تعلق القلب بطمع
 يحصل في المستقبل مع الاخذ في عمل يحصل له فان تجرد عن العمل المذكور فهو طمع
 وهو مذموم اذا اقرر ذلك فكيف يصح من ذلك الشارح تفسير الرجل بالطمع الآن

والاصل في النية أن تكون
 مستحبة الخ فان حصل له
 ذهول عنها اغفر (و) اذا
 عمل الوضوء خالصا فاصدا به
 امتثال ما أمر الله به من
 وجوب النية (يرجو) أي
 يطمع مع ذلك

يقال أراد طه ما على وجه آخر أي ما أحبالا لا في السبب فلم يرد طاق
 الطامع (قوله تقبله) فيه إمارا جمع لله أو لا وضوء فالاول على أنه من إضافة
 المفعول إلى المفعول الثاني من ضافته للمفعول كما أفادت (قوله وثوابه الخ)
 لما كان الثواب والتطهير من الذنوب متفرعين على القبول آخرهما والاذن
 أن يقدم التطهير على الثواب لأنه من باب تقديم الخلية على الخلية فيراد من الثواب
 إعطاء مراتب في الجنة بقي شيء آخر وهو أن المساسب أن يقول وإثابته لأن الذي
 يتعلق به الرجا من المولى فعله الاختيار ولذا كان عبر بقوله وتطهيره الذي هو من
 أفعله الاختيارية (قوله لما في مسلم الخ) دليل لقوله يرجو وأنت خير بانه
 لا دليل فيه لأن التطهير من الذنوب وإن كان حاصلا من المولى تفضلا منه
 واحسانا لا يفتح كون الانسان يسترجع من الله ما علمت من أنه مرتبة أدنى المراتب
 فالكل القاصدون المرتبة العليا هذا القدر ثابت لهم مع كونهم غير قاصدين له
 لكونه مرتبة دينية وعلى تسليمه فليس دليل لا لجميع أطراف الرجاء إنما هو دليل
 لأطراف الاخير الذي هو التطهير فتدبر (قوله اذا توضا) أي أراد الوضوء (قوله
 المسلم أو المؤمن) قال الباجي شئت من الراوي على الظاهر قال غيره وفيه تحري
 المسموع والافهام متقاربان ويحتمل أن يكون تدبيره من النبي صلى الله عليه وسلم على
 الترادف قائم ما يستعملان مترادفين فله شارح الموطأ (قوله يخرج الخ) جواب
 الشرط (قوله كل خطيئة) أي أثم (قوله تقار اليه بعبثه) بالافراد ويروي
 بالتنية أي نظر الى سببها لاسم السبب على السبب وبالغة وفيه دلالة
 على أن الوضوء يكفر عن كل عضو ما اختص به من اثارها (قوله مع الماء أو مع آخر
 قمار الماء) شئت من الراوي وقيل ليس بذلك لاحد الامرين تقار الى البداية
 والنهاية قال الابتداء بالماء والنهية بآخر قطرة الماء كذا قال شارح الحديث أي
 خرجت مع الماء أو مع آخر الخ قول شارح الحديث وتخصيص المعنى في هذا الحديث
 والوجه مشتمل على الدين والعم والاذن والجنابة اليه أي أكثر فاذا خرج
 الاكثر خرج الاقل فالعبد كالتبعية لما يغفره وقال الطائي لأن العبد طاعة القلب
 ورايه فاذا ذكرت أغنت عن سواها اه (قوله قطر الماء) مصدر قطرن باب
 نصر أي سبيلانه (قوله الحديث) تمامه فاذا غسل يديه خرج من يديه كل
 خطيئة بطشها يده مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجله خرج كل خطيئة
 مشتملها رجله مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيما من الذنوب اه زاد في
 التحقيق وفي رواية له من توضا فاحسن الوضوء خرجت خطاياهم من جسدهم حتى

(تقبله وثوابه وتطهيره من
 الذنوب به) لما في مسلم أنه
 صلى الله عليه وسلم دل إذا
 توضا المسلم أو المؤمن فغسل
 وجهه يخرج من وجهه كل
 خطيئة نظرا اليه ما به بينه مع
 الماء أو مع آخر قطرة من
 الماء الحديث

تخرج من تحت أطرافه قال العلماء المراد بالخطايا التي يكفرها الذنوب الصغائر
 وأما الكبائر فلا يكفرها إلا التوبة اه كلام التحقيق ولم يذكر في هذا الحديث
 الرأس مع أنه يمكن أن ينسب بها الحرم كان تكون ففسوة تساوي درهمها
 معلقة فيلقفها برأسه أو يفكر في أمر مرمم وقد مثل به حجج الآن يقال هذا نادراً
 والفكر في القلب على التحقيق لأن العقل في القلب قال حجج لكن في ابن ماجه من
 حديث فاذا سمع رأسه خرجت خطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه اه وقوله
 نقياً أي نظيفاً وقال ابن ايس اختلاف هل يغفر له بهذا الكبائر إذا لم يصرها حججاً
 أم لا يغفر سوى الصغائر قال وهذا كله لا يدخل فيه مقام العباد وقال في المفهم
 لا بعداده بعض الانحصاص تغفر له الكبائر والصغائر بحسب ما يحضره من الاخلاص
 ويرعيه من الاحسان والاداب وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال النووي
 ما وردت به الاحاديث انه يكفران وحده ما يكفره من الصغائر كقوله وان لم يصادف
 صغيرة ولا كبيرة كتب له به حسنات ورفع به درجات وان صادف كبيرة أو كباير
 ولم يصادف صغيرة رجونا أن يخفف من الكبائر اه من شارح الموطأ (قوله ومع
 ذلك) أي مع عمله عمل الوضوء على الكيفية المتقدمة يشمر فالاولي للشارح
 أن يقول ومع ذلك أيضاً (قوله بشمر) أي على جهة التذنب كما قاله حجج
 ويشعر من أشهره ونظم البياء وكسر العين (قوله أي استعداد) متعلقه
 ما سيأتي من قوله لمنساجة فاللام فيه بالنسبة اليه لانهية (قوله وتنظف من
 الذنوب) أي ذو تنظف من الذنوب ثم أقول لا يخفى انه قد ذكر له أنه ينبغي له أن
 يطمع في التطهير فكأنه يقول وينبغي أن يعلم نفسه ان ذلك التنظف المرجو كائن
 لأجل مناجات الرب (قوله والادرا ن هي الاوساخ) قال في الصحاح الدرن
 الوسخ وقد درن الثوب بالكسر فهو درن المراد منه نعطف الادرا ن معابر
 (قوله ووجهت بأنها خير لكان) أي لهذه المادة أي فان المقدر هنا مية تكون
 (قوله أوفى موضع) نصب على الحال معطوف على قوله خير لكان والتقدير ووجهت
 بأنها خير لكان أوفى موضع نصب على الحال من اسم الاشارة أو من الخبر في الخبر
 وقوله وخبر ان مرتبه بقوله أوفى موضع نصب على الحال لكن أنت خير بيان فيه
 ركة باعتبار الطرف الاول أعني التأهب لان متعلقه مناجات ربه ويكون التقدير
 عليه ان ذلك الوضوء في حال كونه تأهباً لمناجات ربه ثابت لأجل مناجات ربه
 ويمكن الجواب بأخذ كونه تأهباً على الإطلاق أي بدون التقييد بقوله مناجات ربه
 (قوله ان المكاف) بكسر الهمزة لان خبر المبتدأ الذي هو حاصل هو مع ما ذكره من

(و) مع ذلك (بشمر) أي
 يعلم نفسه ان ذلك الوضوء
 تأهب أي استعداد
 (وتنظف) من الذنوب
 والادرا ن وروى ثأ بها
 وتنظفها بالنصب وهي
 الرواية المشهورة ووجهت
 بأنها خير لكان المحذوفة
 والجمله خبر ان أوفى موضع
 نصب على الحال وخبر ان
 مناجات ربه والوقوف به
 بديه حاصل ما قال ان
 المكاف

قوله أن المكاف الخ (قوله أن المكاف) اتقييد بالمكاف بالنظر لقوله
وتطهيره من الذنوب ألا يخفى أنه يطلب من الصبي ذلك (قوله فليفعله خالصا) هذا
أمر من المصنف فصيح التعديل بقوله لأنه أمره بذلك فلما يريد به أمر الله بأن قيل إن المعنى
فيطلب منه طلبا جازما أي فيطلب الله منه طلبا جازما أن يفعله لما احتج له لانه
تعليل الشيء بنفسه (قوله لانه أمره بذلك) أي بالاخلاص أي بعدم الرياء
واللهمة وإن لم يلاحظ الثواب لأجل قوله ويكون مع اخلاصه وهذا اخلاف
ما اقتضاه حله أولا فيؤيد ما قلناه من البعث معه وهو أن الأولى له أن يحذف وطمه
(قوله ولا يطاع بذلك) الأولى تأخير به بعد قوله وإن يطهره من الذنوب لأجل أن
يرجع الأطراف الثلاثة الآن يجاب بأنه لما كان الانابة والتطهير من الذنوب
من عورات القبول فكأنهم ما هو فصح ما قال (قوله ان فعله لا وضوء) لا يخفى
إن اوضوء فعل فكيف يتعلق الفعل بالفعل فالانسب أن يقول ويستحضر أنه أي
الوضوء (قوله لأجل التأهب الخ) هذا إنما يأتي على نصب تأهب وتنظف على أنهم ما
مفعولان لأجله ولم يتقدم له لأن المتقدم له ما رفعه ما أرنصبها على أنهم ما خبران
لأن الهدوء في موضع الحال وقوله لأجل مناجاة ربه خبران والتقدير
ويستحضران هذا الفعل المعلق بالتأهب والتنظف كأثن لأجل مناجاة الرب فلا مل
بمناجاة الرب مجموع الأمرين أعني الفعل له مع علقته التي هي التأهب والتنظف
هنا ممدول تلك العبارة وإن كان لا يوافق ما تقدم له كما أشرفنا إليه فتمدبر (قوله
لأجل مناجاة ربه الخ) عياض مناجاة الله اخلاص القلب وتفريغ السر
لذكره وتحميده وتلاوة كتابه في الصلاة (قوله وقوف بين يديه) الأولى
تقديم على قوله مناجاة ربه لأن الوقوف مقدم اعتبارا على المناجات (قوله وقوف
معنويا) رده بتدويره فيه نظر لأن وقوف المتوضي للمناجات حسية اه ورده عجم
بقوله لأن وقوف المصلح لا يكون حسيا دائما كما يصلي مضطجعا أو جالسا فيجمل
الوقوف على المعنوي أحسن لشموله لكل مصل اه وأنت خبر بأن النزاع
في الوقوف وأما البينة فهي ممنوعة جزما (قوله لأجل الخ) تعليل للطرفين أعني
المداجاة والوقوف (قوله لأجل أهائرضه) أي لأجل تحصيل فرائضه وفرائض
جمع قريضة أي وسنته وفضائله وإنما خص الفرائض بالذكر لا كديتها (قوله) أي
ما فرض الله حذف العائد والتقدير ما فرضه أو ما فرضها باعتبار مراعاة لفظ من
أومنها (قوله وإنما ذكرهما) أي وإنما خصهما بالذكر مع أن التذلل بغيرهما
أيضا (قوله يقع التذلل) أي يحصل التذلل أعني الكمال واسم ان ضمير الشأن

إذا أراد الوضوء فليغسل
خالصا لله تعالى لأنه أمره
بذلك ويكون مع اخلاصه
طامعا في أن الله يتقبله
منه ولا يقطع بذلك وإن
تسببه عليه وأن يطهره به
من الذنوب ويستحضر أن
فعله لأجل التأهب
والتنظف لأجل مناجاة ربه
والوقوف بين يديه وقفا
معنويا عليه (و) لأجل
أي ما فرض عليه (و) لأجل
(الخضوع) أي التذلل (له)
تعالى (بالركوع والسجود)
وإنما ذكرهما لأنهما يقع
التذلل

محذوف وخبرها جملته يقع المحذوف له ما متعاقب بقوله يقع وتقدم ا- بارو المحرور
 للمحصر (قوله ولان اقرب المح) اقرب مبتدأ وما مصدرية وكان تامة والجار
 متعاقب بالاقرب وليست من تفضيلية والمعنى شاهد لذلك فلا يرد أن اسم التفضيل
 لا يستعمل الا باحد امور ثلاثة لا يأمرين كالاضافة ومن فكيف استعمل هاهنا
 بأمرين وخبر المبتدأ محذوف وهو اذا كان وقوله وهو ساجد جملته حالية وصاحب
 الحلال ضمير كان العائد على العبد والتمتع برون اقرب حال العبد من ربه أى
 أحواله مع ربه متعاق وقت وجوده المقيد بالسجود أى أن وقت وجوده المقيد
 بالسجود متعاق فيه اقرب أحواله مع ربه ولا يخفى أن اقرب الاحوال كلى فى حد
 ذاته وجسده فرد واحد فى الخارج وهو السجود أى يتعاق هذا الكلى باعتبار وجود
 جرمه الذى هو السجود أى فلما تعاق هذا الكلى فى ذات الجزء لا غير ناسب تخصيصه
 بالذكر ولا يخفى أن هذا ينتج الاقتصاد على السجود وحذف الركوع فتدبر المقام تنبيه
 قوله من ربه أى من رحمته وفضله فالبعض من كتب على مسلم (قوله ذلك) أى
 ما ذكر من أن الوضوء ذهاب واستعداد الخ (قوله الاجلال) أى اجلال العبد
 مولاه وتعظيمه له وعطف التعظيم على مقوله تفسير (قوله ينتج له) وهذا الايمان
 بإشارة القرب وهو لغة هذا يفيد ان المشاولة الاجلال والتمتع بهم ان هذه النتيجة
 انما هى نتيجة لا نتيجة ما هو مصرح به فى كلام المصنف أى ان الاوضح أن يجعل
 نتيجة هذا وان مع جعله نتيجة للمصرح به وأفراد الاشارة مع انهما انسان نظرا
 لسكونهما فى (قوله يعمل الوضوء) أى يحصل الوضوء (قوله على يقين) أى مشملا
 على يقين بالخصوع أى مشملا على جرمه بوجوب الخصوع لمولاه على قول الافقهسى
 المذكور ثم أقول وفى الكلام بحث وذلك أن الجزم بوجوب الخصوع ناشئ من
 الامر لا من اجلاله القائم كما هو ظاهر بل اجلاله القائم به ينشأ من الوجوب
 الثابت بالامر (قوله وتحفظ) أى أى متعلقة الذى هو قوله فيه أى تحفظ عن
 الوسوسة فيه (قوله بذلك) أى بالخصوع أى بسبب الخصوع أى يتحقق فى
 الوضوء عن النقص بسبب الخصوع وخلاصته من الاجلال والتمتع بهم ينتج له انه يعمل
 عمل الوضوء فى حال كونه مشملا على تحفظ فى الوضوء عن النقص بسبب الخصوع
 ولا يخفى أن جعل السبب فى الدفع المذكور الاجلال والتعظيم أولى من جعله
 الخصوع فتدبر (قوله بالركوع والسجود) أى يحصل الخصوع لله بسبب الركوع
 والسجود فهو اسديان لتفصيل الخصوع أى التذلل أو انها لا تصور أى فيعمل على
 يقين ان عليه ان يحصل الخصوع لله معصرا ذلك أى الخصوع بالركوع والسجود

ولان اقرب ما يكون العبد
 من ربه وهو ساجد — فذا
 أشعر نفسه ذلك تمكن من
 قلبه الاجلال والتعظيم فينتج
 له هذا انه يعمل الوضوء على
 يقين بذلك الخصوع وتحفظ
 بذلك (ق) الاشارة عائدة
 على الخصوع أى فيعمل على
 يقين ان عليه أن يخضع لله
 تعالى بالركوع والسجود
 وقال

(قوله) وقد ابن عمر يحتفل أن يعود على عمل الوضوء أي يعمل على الوضوء على يقين به أي فيه بحيث لا يتغلب سهو ولا غفلة وعلى هذا ففيه إظهار في موضع الأضمار (قوله) ويحتفل أن يعود على قوله يرجو تقبله) أي في أنه ما زال يكثر قصد ذلك أنه يكون على معنى يتيقن أنه مطلوب برجاء التقبل أو على معنى يتيقن بنفسه رجائه أي نفس هذا الفعل الصادر منه الذي هو الرجاء وهو المتبادر أو على معنى يتيقن أن تقبله مرجو أو على معنى أنه يتيقن أنه يتقبل وفي كل ذلك أما الأول فإنه لا يتفرع على تمكن الاحتلال والتأخير من المعلومية لأن يتيقن المعلومية إنما انشأ من أمر الشارع به وأما الثاني فلا أنه يكون المعنى فينتج له ما ذكر من أجل أنه المولى وتعظيمه أنه يكون متيقنا لرجائه الذي صدر منه أي لا يشك فيه بعد صدوره منه أي لا يقول هل حصل مني رجاء أو لا بل يحزم بأدب حصل منه رجاء سابقا وهذا غير صحيح لأن القصد أن يكون الرجاء متعلقا بالوضوء أي في ثباته وقت فعله بدليل التعبير بالشارع لأنه حصل ثم استمر مستقرا لهذا الذي حصل وانقضى أمره بحيث يكون القائم به عمله لا هو وأما على الثالث فلا أنه لا معنى أيضا لكونه يتيقن أن التقبل قد تعلق به رجاءه الذي هو فعل من أفعاله الاختيارية الذي لا يقوم به إلا بعد واختياره وأما الرابع لأن المصنف قد جعل التقبل مرجوا فلا يكون متيقنا وأيضا قالوا في رجاء القبول لا يتنسبه فان قلت يعارض ذلك أدعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة قلت الظاهر أن المراد به الرجاء لا حقيقة اليقين وإنما عبر باليقين مبالغة في قوة الرجاء فتدبر (قوله أي يتيقن الخ) شروع في نفس يرتفعه والاولى له أن يقدم كلام الألفهسي على قول المصنف وتحفظ لأن كلام الألفهسي متعلق بقول المصنف بذلك ولا حاجة لهذا التفسير لأن مادة التحفظ ظاهرة في المقام باعتبار قوله عن الأقص إذا مادة التحفظ ظاهرة فيه (قوله ولا دفع الخ) الأولى حذف ولدفع ويكون مطلوبا على النقص والتقدير وتحفظ عن النقص ووسوسة (قوله وثبت بهذا وجوب النية الخ) دخول على كلام المصنف وقوله هذا أي بكلام المصنف سواء فسر بما تقدم له لأن النية لازمة له أو فسر بالنية وهو أظهر في وجوبها (قوله فان تمام الخ) تعليل لقوله وثبت بهذا وجوب النية على حله المذكور وأما إذا نظرت في كلام المصنف فتجد قوله فان تمام الخ علة لقوله فيعمل على يقين الخ ويكون المراد بحسبنا الشبهة المسماة إقترانها بالخضوع والتحفظ عن الوسوسة (قوله أي صحة) أي وليس المراد بالتام السكال (قوله النية شرط فيه) أي أن النية لا بد منها فيه وأما بالشرطية ذلك المعنى فلا نساق إتهار كن من أركان الوضوء فحاصله أن

ع بحتمل أن يعود على قوله
عمل الوضوء ويحتمل أن
يعود على قوله يرجو قبله
الفتح أى يتوقف (فيه) أى
في الوضوء عن النص ولا يقع
وسوسة النفس فثبت بهذا
وجوب النية في الوضوء
(فان تمام) أى صحة (كل
عمل) مما النية شرط فيه
(بحسن النية)

الماء النية واجبة فيه ولا يخفى ما في هذا التعليل من التماس فيه في مقام اثبات
الوجوب فلا يصح اثباته بتلك العلة المتضمنة لعلم بحجب النية لما فيه من اثبات
الشيء بنفسه (قوله أي موافقة السنة) تفسير لحسن النية أي أن كون النية
حسنة موافقة للسنة في ذلك المعنى لا أقول ولا يخفى أن الفرض اثبات أصل النية
لاحسنها أي موافقتها للسنة كما هو مفاد كلامه فالتعليل فاسد من ذلك الجهة أيضا
وحاصل ما قلنا أن هذا التعليل مخدوش من وجهين

(باب صفة الطهارة الصغرى)

أنت خير بأن الطهارة عفة حكمة توجب الوضوء أو استباحة الصلاة
الخبري ناشئة عن الوضوء لأنها الوضوء في العبادة حذف مضاف تقديره
على صفة سبب الطهارة الصغرى أي هي الوضوء وكذا يقال في الطهارة
الكبرى (قوله بالضم الفاعل) أي وبالفتح اسم الماء على الأشهر وأن كان
القياس العكس لأن مصدر الالافى المتعدي فعل يفتح الماء وأما بالكسر فاسم
لما يتسل به من صابون ونحوه (قوله على مائة قدم عن الذخيرة الخ) يؤيد بأن
المسئلة ذات خلاف وهو كذلك لأن فيها أقوال ثلاثة فالأشهر ما ذكره من أن الضم
اسم للفعل والفتح اسم للماء وأقول الثاني أنه بالفتح فيهما والتمسك أنه بالفتح اسم
للفعل والضم اسم للماء حكاهما الخطاب رحمه الله (قوله وهي مشتمة على فرائض الخ)
فرائضه خمسة تعميم الجسد بالماء والنية والمولات كل وضوء وذلك وخامسها التحليل
اشعروا لو كثرت فواضغ المظفور وسنة خمسة غسل اليدين للكو عين أو لا والمغضضة
والاستنشاق والاستنشاق ومسح الصماخين فقط وهما الثقبان فيمسمع منهم أما لا
يمكن غسله وذلك بحمل الماء في يديه وأما لرأسه حتى يصب الماء باطن أذنيه
ولا يصب الماء في أذنيه صبا لأنه يورث الضرر وفضائله سبع التسمية والبدا
بأزالة الأذى عن جسده وغسل أعضاء وضوئه كلها قبل الغسل والبدا بغسل
الأعلى قبل الأسفل والمياه من قبل المياسر وتلث الرأس وقلة المياه مع أحكام
الغسل ومكروهاته خمسة تنكيس الفعل والاكسار من صب الماء وتكرار الغسل
بعد الأسباغ والغسل في الخلا وفي مواضع الأقدام وإن يظهر راي العورة أو حجب
براه الناس من غير قصد بذلك (قوله وهو تعميم ظاهر الجسد بالماء) أي مع ذلك
لأن حقيقة الغسل مركبة من الأمرين (قوله الانزال) أي مسبب الانزال وذلك لأن
الجنابة وصف معنوي قائم بالشخص يترتب على الانزال ومغيب الحشفة (قوله
مأخوذة من الاختلاط والانضمام) قال في الصباح والجنابة مرفوعة يقال أجنب

أي بموافقة السنة (فيه) ولا
انهى الكلام على صفة
الطهارة الصغرى تتقل
بين صفة الطهارة الكبرى
فقال (باب في) * بيان
صفة (الفصل) بضم المجرمة
الفعل على ما تقدم عن
الذخيرة زاد في رواية من
الجنابة واسقاطها أولى
لعدم الاختصاص وقد تقدم
دليله وشرايطه في باب
ما يجب منه الوضوء وقد
ذكر الشيخ صفة الغسل
وهي مشتملة على فرائض
وسنن وفضائل ولم يتعرض
لبیان الفرض من خبره (و)
فحين يبين ذلك أن شاء الله
فعلى فنقول (أما الطهارة) أي
الغسل وهو تعميم ظاهر
الجسد بالماء (فهو من الجنابة
واجب) وهي شيان
الانزال ومغيب الحشفة
وهي مأخوذة من الاختلاط
والانضمام

بالف اه قول شارحنا مأخوذة من الاختلاط. معناه. آخر ذم الاجتناب
وهو الاختلاط والانضمام والمطاف فيه للتفسير وذلك عجم والجنبية من التجنب وهو
البه وقد يكون من الجنبية وهي الخلطة والاصور ومن ذلك صاحب الجنب اه
(قوله وذلك) أى ما ذكر من الاختلاط والانضمام (قوله عند مقاربة) أى تقارب
الاهل فيختلط به وينضم اليه فالاختلاط والانضمام مرتب على القرب والتعبد
بالملة علة اشارة الى ان كلامه ما يقرب من الاخر ولو في الجملة والمراد بالادل الزوجة
ومثاها غيرها وخصها بذلك لكونها الغالب (قوله عند الغشيان) قال في المصباح
وغشيتهم أى من باب تعبد آئنته والاسم الغشيان بالكسر أى بكسر الفين وسكون
الشين وكنى به عن الجماع اه أى ان تلك المقاربة عند ارادة الجماع لا أن المراد ان
المقاربة به عند الغشيان كما قيل في عند الاولى (قوله دم الحيضة الاسافة) فيه البيان
أى دم هو الحيضة وحيث كانت الاضافة للبيان فلا حاجة لتقدير دم (قوله أى
الحيض) فسر الحيضة بالحيض اشارة الى أنه ليس المراد الحيضة التى تقدمها طهر
فأصل وتأخرها طهر فاصل (قوله دم النفاس) الاضافة فيه للبيان أى دم
هو النفاس (قوله وقال بعضهم) فى الصفة دون الحكم الخ أنت خير بأن
التبسيه اذا كان فى الصفة لا فى الحكم فله صفة لا تحصر بل واجب بل هذه
الصفة المطلوبة مستوية فى الواجب وغيره فأدعج قائلاً بهد الافادة المذكورة طهر قال
وأما الطهر فهو من الجنبية وغيرها سواء كان اشمل اه (قوله من الجنبية والحيض
الخ) أى وأما الغسل المستون أو المذوب فلا يكتفى عن الوضوء بل لابد من الوضوء
كما بينه على ذلك الشارح (قوله اذ لم يسر ذكره فى اثناء الوضوء أو بعده) وقبل كمال
الغسل وأما سه بعد اكمل الغسل فأمره ظاهر فى أنه لا يصح لى به (قوله أما لو كان
الغسل سنة) أى غسل الجمعة والاحرام فاذا اغتسل الجمعة ولم يتوضأ
لا يصلى به فان صلى فالصلاة باطلة وكذا فى غسل الاحرام (قوله أو مستقباً) أى
كغسل العيدين والدخول المسكة والوقوف بعرفة فاذا اغتسل لواحد ساذكر
ولم يتوضأ فلا يلقى به ولا يطوف (قوله ان يتوضأ بعد الخ) أى وبعد أن يغسل
ذكره بنية الجنبية وذلك لان الاولى له ان يغسل بنية زوال الاذى فقط ثم ينوى
غسل الجنبية (قوله أحدهما البداءة بغسل الخ) لا يخفى ان هذه بداءة اضافية
لان البداءة الحقيقية بغسل اليدين فلا تقبل ادخاله الى ادناه بمطابق ونية كما تقدم
فى الوضوء (قوله فان غسل بنية الجنبية الخ) وكذلك غسل بنية الجنبية فقط
(قوله اجزاءه على المنهور) ومقابله عدم الاجزاء ككاه الخطاب قال سجد

وذلك عند مقاربة الاهل
عند الغشيان (ومن)
انقطاع دم (الحيضة) أى
الحيض (و) من انقطاع دم
(النفاس سواء) قال بعضهم
يريد فى الصفة والحكم
وقال بعضهم فى الصفة دون
الحكم لانه قدم الكلام
هائمه ولا يجب الوضوء
فى الغسل فان اقتصر
اكتفى (المتأخر) من الجنبية
والحيض والنفاس (عملى
الغسل دون الوضوء أجزاء)
عن الوضوء باتفاق فيه أن
يصلى بذلك الغسل من غير
وضوء اذ لم يسر ذكره
أما لو كان الغسل سنة أو
مستحباً فلا يجزى عن الوضوء
وسياق حكم ما اذا مس
ذكره وأخذ من قوله
(وأفضل له) أى للتطهر من
الجنبية ونحوها (أن يتوضأ
بعد أن يغسل ما به فرجه
أو فى جسده من الاذى
فضيلتان احدهما البداءة
بغسل ما به فرجه أو
فى جسده من الاذى فان
غسل بنية الجنبية وزوال
الاذى أجزاء على المشهور
وان غسل بنية زوال الاذى
ثم لم يمس له بعد لم يجزه اتفاقاً

والأول أى الذى هو المشهور أظهر لانه ان وصل الماء للبشرة بنية الجنابة أو الحدث
فقد وفى عدم أمر به من حقيقة الغسل وان بقى حائل فلا يجزئه حتى يزول اه (قوله
فعلى هذا هو تكرار الخ) لكأن تقول الثانى هو التكرار لان الأول وقع فى محله
فلا يتصف بكونه تكرارا (قوله الا أن يحتمل الأول على الوضوء المغوى)
وهو غسل اليدين لا كوعين أى مع التقييد بأن يكون ذلك بمطلق ذلك لليدين
وغير ذلك أى وأن يكون قوله ثم يتوضى أى بكل الوضوء لكن هذا الجواب يقتضى
أن غسل ما على يديه أو فرجه من الأذى مقدم على غسل اليدين ولبس كذلك
أو غسل اليدين مقدم فالأحسن أن يجاب بأنه تكلم أولا على الحكم والثانى
على الصفة بقى أمر آخر وهو أنه هل يعيد غسل اليدين ثانيا بعد أن غسل ذكره بنية
الجنابة أولا فى حديث ميمونة المذكور فى الشراح يقتضى أنه بعد أوالة الأذى
لا يعيد غسل يديه لا كوعيه وبه خرم بعضهم وغالب شراح خليل فائل بأعادة غسلها
(قوله والمشهور أنه اغتسل مرة) أى وكذا المضمضة مرة والاستنشاق مرة كما هو صريح
بخلاف غسل اليدين فإنه ثلاثا (قوله بنية الخ) ظاهره أن بنية الأصغر لا تجزى
وليس كذلك بل المعتبر فى المذهب عدم اشتراط بنية الجنابة عند الوضوء بل لونهى
الأصغر واقتصر على غسل هذه الأعضاء بذلك النية لكان كافيا ولا يجب عليه
إعادة غسله إرأما أن فعله بنية الاستصحاب فلا يجزى ويمكن أن يجاب بأن تقييده
للاحتراز عن هذه النية فقط ومحل كونه يحتاج لنية فى فعل الوضوء المذكور
إذا لم ينور رفع حدث الجنابة عند غسل ذكره وإلا فلا حاجة لذلك النية والانية رفع
الحدث الأصغر كما هو ظاهر لانه من درجة فى الأكبر (قوله وظاهره أيضا أنه يسمع
رأسه وأذنيه) أى وهو الصحيح ولذا قال الخرشى فى كبرىه فيسمع رأسه وأذنيه وإن
كان يغسلها بعد ذلك اه (قوله مطلقا) أى سواء مكان الموضع تقياما لا يفسره
الرابع الفصل الذى ذكره وقوله وقيل هو مخير الخ أى مطاعا وهذا الرابع يفصل
وهو أنه يقدم أن كان الموضع تقيما ويؤخر أن كان وسحا وهذا الخلاف كما قال بعضهم
مقيدا بغسل الواجب أو ما غسل الجمعة مثلا فيقدمهما قاطعا لالوضوء واجب
والغسل تابع مندوب فيكون فاصلا بخلاف الغور وقطع بذلك ابن عمر وقال زروق
فيه بحث وناظر كلام ابن عمر فتدبر (قوله الحديث) لا يخفى أن حديث
الموطأ ليس على هذا الوجه ونصها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه
فى الماء فيخلل بها أصول شمره ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيده ثم يفيض الماء

والثانية الوضوء قبل غسل
سائر الجسد تشريفا لها فعلى
هذا هو تكرار مع قوله (ثم
يتوضأ وضوء الصلاة) ولا
يقصد بوضوء الصلاة
الوضوء الشهور أى
يجزؤه ولا لا يجزئه الآن
يحمل الأول على الوضوء
المغوى وظاهر كلامه أنه
يغسل ما حقه الغسل
فى هذا الوضوء ثلاثا ثلاثا
وهو صريح فى بعض النسخ
والمشهور أنه اغتسل مرة
مرة بنية رفع حدث الجنابة
وظاهره أيضا أنه يسمع
رأسه وأذنيه وهو أيضا
ظاهر المختصر وظاهره
أيضا أنه يقدم غسل رجليه
قبل غسل بقية الجسد
مطلقا وهو المشهور وقيل
يؤخرهما مطلقا وقيل هو مخير
والله أعلم أشار الشيخ بقوله
(فإن شاء غسل رجليه وإن
شاء أخرهما إلى آخر غسله)
دليل المشهور ما فى الموطأ
أنه عليه الصلاة والسلام
كان إذا اغتسل من الجنابة
توضأ وضوء للصلاة الحديث
فناهاه — ره أنه بكل وضوء
شيطنا

والقول بالتأخير مطلقاً أظهر من (٢٤٧) المشهور بناء لما في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان

يؤخر غسل رجليه إلى آخر
غسله فيغسلهما إذا ذلك
وهذا صريح وما تقدم ظاهر
وأني يقاوم الظاهر الصريح
فيكون هذا القول هو
المشهور بناء على أن المشهور
ما قوى دليله انتهى (ثم)
بعد أن يفرغ من وضوئه
(يغسل يديه في الأمان)
المفتوح وتحتوه أو يفرغ
عليه ما الماء أن كان غير
مفتوح (ويرفعهما) بعد ذلك
حال كونه غير قابض يعني
غير مغترف (بهما شيئاً) من
الماء بحيث لا يكون فيه ما
الامانة ملق بهما فيغسل بهما
أصول شعر رأسه ويبدأ
في ذلك من مؤخر الجمجمة
لأنه يمنع الزكام والنزلة وهو
صحيح مجرب والرأس مذكر
ليس الا وفي رواية أصول
شعره والتخليل واجب
اجماعاً على ما قاله عياض
وعلى الأشهر على ما قال ابن
الحاجب والأصل فيه
حديث الموطأ المتقدم (ج)
وفي التخليل فالتدبير
وهي سرعة ايصال الماء
للشعر وطبيعة وهي تأنس
الرأس بالماء فلا يئذي
لأنه يئذي الرأس بالماء

على جلده كله اه قال شارحها كان اذا اغتسل أى شرع في الغسل أو اراد
أن يغتسل توضأ كما يتوضأ للصلاة احتراماً عن الوضوء اللغوي وهو غسل اليدين
وظاهره أنه يتوضأ وضواً كاملاً وهو مذهب مالك والشافعي قال الفأهاني وهو
المشهور وقيل يؤخر غسل قدميه إلى بعد الخ (قوله شيخنا) هو الشيخ على المشهورى
شيخ الشارح وشيخت (قوله مطلقاً) أى سواء كان الموضع قتيماً لا (قوله وأني
يقاوم الظاهر) أى كيف يتقدم الظاهر أى بعد مقاومة الظاهر للصريح وصاحب
القول الثالث يحمل اختلاف الاخبار على اختلاف الحائز ولا بد منه وان كان
المشهور والغسل معطلاً قاله الهما كهاني (قوله فيكون هذا القول هو المشهور الخ)
لو قال فيكون هذا القول مشهوراً من غير حصر كان أولى والله أعلم وتلى كل حال
فالمعول عليه التقديم (قوله ما قوى دليله) أى لا ما كثر دليله والمقابل يقول المشهور
ما كثر دليله لا ما قوى دليله (قوله يغسل يديه) قال عبد الوهاب يريد أصابعها
يدل عليه قوله فيرفعهما اه وغسل من باب ضرب كقوى المصباح (قوله وتحتوه)
أى تحتوا لانه المفتوح أى كثر (قوله فيغسل بهما أصول شعره) الظاهر أن ذلك
المية من الخمس والرفع والتخليل مستحب واحد (قوله ويبدأ الخ) الظاهر أنه مندوب
آخر لأنه من جملة المية المندوبة (قوله لأنه يمنع الخ) أى البدء المفهوم
من بدء (قوله والنزلة) النزلة الزكام كما في القاموس فهو من عطف
المرادف وهى بفتح النون كآريته مضبوطاً في ثلاث نسخ من القاموس يظن بأنين
منها الصفة (قوله مجرب) هو فى المعنى تعاليل لقوله صحيح أى انما كان صحيحاً لانه
مجرب (قوله ولتخليل الخ) ذكر هذا الكلام من تأخير مواب لان التخليل الذى
هو واجب اجماعاً لتخليل الشعر بإيصال الماء الى البشرة الذى هو من أركان
الغسل (قوله والأصل فيه حديث الموطأ) فيه شىء لا حديث الموطأ فى التخليل
الذى هو مندوب فلا يناسب الاستدلال باعتبار ما قلنا لا ترى ان شارح الموطأ
قل بعد قوله فى الحديث فيغسل بهما أصول شعره أى شعر رأسه ثم هذا التخليل غير
واجب اتفاقاً الآن كان الشعر لمبدأ شىء يحول بين الماء وبين الوصول الى أصوله
اه (قوله وهى سرعة الخ) أى لانه لو أفرغ عليه ابتدأ تبلد وتغير ايصال الماء للبشرة
(قوله فلا يتأذى) أى الرأس (قوله لا نقباضه على المسام) المناسب أن يقول
لا نقباض المسام اذا حسن بالماء أى الذى تعاق بالاصابع فاذا انزل الماء بعد ذلك
دفعه فلا يضر وحاصله ان الدم مغلى مسام أى تفاتح تصعد منها بخرة الجسد
فاذا أصابها الماء دفعة وهى منقعة نشأ من ذلك الزكام العظيم والعامل المفضل
لأنه يئذي الرأس بالماء

(ثم) بعد أن يفرغ من تحليل شعر رأسه يديه (يقرب به الماء (٢٤٨) على رأسه ثلاث غرفات خالة

فادخل تلك المسام بأصابعه وعلّم الماء انقبضت وانفعلت فلا يضره بعد ذلك ما حصل عليه من الماء كما أفاء عجم (قوله يفرق) بضم الراء (قوله على رأسه) حال والتقدير يفرق به الماء في حالة كونه صابغاً على رأسه (قوله غرفات) بفتح الراء جمع غرة كذا في شرح الحديث وغرة بفتح الغين وضهها (قوله حالة كونه الخ) لا يخفى أنها تريد ان الغسل مقارن للغرف مع أنه بعد (قوله غاسلته من) أي ذلك كله من المتبادر من المصنف أنه يعم الرأس بكل غرفة من الثلاث وهو كذلك قال بعض شراح المختصر ان لثانية والثالثة مستحب واحداه (قوله لأحب) أي فهو مكرره (قوله واجد ترى بها) أي اكتفى بها (قوله فانه يزيد) أي وجوباً وهل يوجب بالمستحب بعد ذلك أم أرنصاً (قوله قيل الاشارة عائدة الخ) هذا القول لابي عمران وقوله وقيل الخ هذا القول لعبد الوهاب والظاهر ما قاله أبو عمران لان التحليل المذكور هو التحليل بالاصابع التي تعلق بها شيء من البلل لأجل الاندثر وهذا يأتي في المرأة كالرجل ثم بعد أن ياتي هذا رأيه قال في التحقيق بعد قول أبي عمران وهو أبين اهـ قوله اذا المرأة الخ قد علمت مما تقدم سقوط هذا الكلام (قوله وتضم) عطف تفسيره على قوله تجمع (قوله في غسل الجنابة والحيض) وأولى المسنون والمندوب (قوله وعلى الثانية على الرأس) أي والاضافة تأتي لادنى ملابس (قوله تصفرها) قال في المصباح وضفرت الشعر ضفر من باب ضرب جعلته ضفراً كل ضفيرة على حدة فالقائمة من تصفرها مكسورة (قوله ان أم سلمة) هي هند أم المؤمنين يثبت أبي أمية بن المغيرة الخزومية ذكره المناوي (قوله أشد ضفر رأسى) أي أضفر رأسى ضفر أشد أو قال شارح مسلم بفتح الضاد وسكون الفاء أي أحكم قتل شعري وقيل صوابه ضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسغينة وسفن اهـ لكن لا يخفى أنه مخالف لما سياتى من الحمل على ما اذا كان خفيفاً (قوله أنقضه لغسل الجنابة الخ) أنت خير بأن الحكم واحد في الجنابة والحيض ولا ينافي ذلك قوله لغسل الجنابة لانه مفهوم لقب فلا يعتبر وقيل تخلله في غسل الحيض لا الجنابة حكى ذلك القول وتوكان صاحب ذلك القول اعتبره فهو الحديث (قوله أن تحن) قال في المصباح حتى الرجل التراب يحثوه حثوا ويحشية حثيا من باب رمى إذا هاله به رده إلى أن قال وقوله لم

ونه (غاسلته من) أي بالغرفات الثلاثة (ع) عن ابن حبيب لا أحبه أن ينقص من الثلاث ولو أعم بالواحدة فانه يزيد الثانية والثالثة لانه كذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإن عم بواحدة ومجتزأ بها أجزاءه وإن لم يعم بالثلاث فانه يزيد حتى يعم (ونفعل ذلك المرأة) قيل الاشارة عائدة على كل ما تقدم من غسل الأذى وتقديم الوضوء وتحليل أصول الشعر وقيل عائدة الى الغفران اذا المرأة لا تحلل (و) انما تضعف عياض بفتح التاء والين وسكون الضاد المعجمة وآخره ثاء مثلثة مناه تجمع وتضم (شعر) رأسها وتحركه وتقصه يدها اليد اخله الماء (وليس عليها) لا وجوباً ولا استحباباً في غسل الجنابة والحيض (حل عقاصها) وفي رواية عقاصه فلي الاول الضمير عائدة على المرأة وعلى الثاني على الرأس والعقاص جمع

عقيقة وهي المصقلة من الشعر تصفرها ثم ترسلها ودليل ما قال ما في مسلم ان أم سلمة قالت في الماء يا رسول الله انى امرأة أشد ضفر رأسى أفأقضه لغسل الجنابة يقال لانما يكفيل لا تخفى على رأسك ثلاث حببات

في الماء يكفيه أن يحدوث ثلاث حثيات المراد ثلاث غمرات على التشبيه (قوله
ثم تفيض) بضم الذاء وكسر الفاء قال في المصباح وأفاض الماء صببه اه المراد منه
فهو رباعي (قوله عليه) في العبارة الخ تحرير والذي رأيت في مسلم ثم تفيض
عليك الماء تطهرين اه أي على بقية جسدك واحتج به من لم يشترط الدلك لان
الافاضة الاسالة وقال المازري لاجحة فيه لان أفاض بمعنى غسل فالتلاف فيه قائم
(قوله هذا اذا كان الشعر مرخوا) أي وكان اما مضغورا بنفسه أو بخلط
أو خيطين وأنت خير بأن الحديث فيه التقييد بالشدو يمكن أن يجاب أن ذلك
الشد ليس قويا جذا بل شدي يمكن دخول الماء وسطه وكذا يلزم المرأة حل عقامها
لا يلزمها نزع خاتمها ولا تحريكه وكذا أسائر أساورها ولو ذهبها أو زجاجة ولو ضيقة
وكذا لا يلزم الرجل نزع خاتمه المأذون فيه ولو ضيقة (قوله والرجل في ذلك كالمرأة) أي
ان الرجل اذا كان شعره مضغورا فلا يجب عليه نفضه ولا يشترط بالشرط المذكور
المتقدم ولا فرق في ذلك بين أن يكون ذلك الرجل من قوم عادتهم ذلك أولا غير
أنه اذا لم يكن من قوم عادتهم ذلك يكره (قوله على شقه الايمن) أي كله وكذا
الايسر ويندب البداة بأعلى كل منهما فأعلى كل جانب يقدم على أسفله وينتهي
الأعلى إلى الركبتين فيبدأ بأعلى إلى الركبة نديا ثم يركبته إلى أسفل الايمن
ثم بأعلى اليسار كذلك ثم أسفله ثم إلى اليسار الظاهر ثم البطن والصدر قاله زرورق
ولا يقال يلزم على هذا تقدم أسافل اليمن على أعلى اليسار والشق الايمن والايسر
الأسفلان على الظاهر والبطن والصدر لا تامة قول المطالب انما هو تقدمهم على
كل جهة على أسافلها كذا في عقبى على خليل وقول زرورق ثم البطن والصدر
لم يرتب بينهما والظاهر أنه يقدم الصدر على البطن وسكت عن الرقبة وهي بعد
الرأس وقال الشيخ في شرحه ما نصه وقال بعض يفيض الماء على الايمن إلى الركبة
ثم يفيضه على اليسار إلى الركبة ثم يفيضه على أسفل الجانب الايمن ثم أسفل اليسار
وسكت عن الظاهر والبطن قال الأقفهسي لدخولهما في الشقين اه المقصود منه
بلفظه وهذه الطريقة رحما شيئا صغير وضعف كلام زرورق المتقدم فتدبر
(قوله ثم يدان يفرغ من صب الماء على شقه الخ) ظاهر في كونه لا يتبدل بعد صب
الماء على شقه الايمن حتى يصب الماء على شقه اليسار فاذا صب الماء على اليسار ذلك
الشق يبر ومثله في تحقيق المباني والظاهر أنه ذلك الشق الايمن قبل الصب على
على اليسار ولذلك تجد نسخة المصنف عند غير شارحننا ويتبدل بيد به بالنهي
بالاولاين المتضمنة تأخر الدلك بعد الصب على الشقين (قوله وجو باء إلى المشهور)

ثم تفيض عليه الماء
تطهرين وفي رواية أفاض
نفضه في الخيش والخناينة
فقال لا (ج) هذا اذا كان
الشعر مرخوا بحيث يدخل
الماء وسطه والا كان غسائها
باطلاق) والرجل في ذلك
كالمرأة (ثم) بعد أن يغسل
رأسه (يفيض الماء على
شقه الايمن ثم على شقه
الايسر) وأما بدأ بالايمن
لما تقدم من أن البداة
باليمن مستحبة (ثم) بعد
أن يفرغ من صب الماء على
شقه (تدلك) وجوبا على
المشهور

أي فهو واجب لنفسه على المشهور وقيل بدم وحويه وقيل بوجوه لغيره حكاه
ابن أبي (قوله يديه) أو يرد أو ببعض أعضائه سواء (قوله) والأكل غيره
على الدلائل. أما ذهب سحنون ومشى عليه خليل واستظهره في توضيحه وقبالة
لابن حبيب وصوبه ابن رشد أنه لا تجب الاستئابة قال المواق قال ابن عرفة ما عجز
هذه ساقط قال ابن رشد. وقول ابن حبيب أشبهه يسير الذين في وإلى صب الماء
ويجزئه والراجح مذهب سحنون كما يستفاد منه من شراح الـ لامة خليل وظاهر
عبارة شارحنا أنه لا بد لك بالخرقة مع أنه بذلك بما عند التعذر باليد كما في بهرام
عن سحنون وهي مقدمة على الاستئابة والذي قاله بعض الشيوخ أن الخرقه والدليل
باليد في مرتبة واحدة فيكون ذلك بما مع القدرة على ذلك باليد وكلاهما مدم على
الاستئابة واعتدله شيخنا الصغير ومعنى ذلك بالخرقة أن يجعل شيئاً بين يديه
وبذلك به كفوطه يجعل طرفه أي يده اليمنى والأخرى بيده اليسرى وبذلك يوسطها
وأما الوجهل شيئاً أي يديه وذلك به ككيس يدخله في يده ويدلك به فان الدلائل
حينئذ انما هو باليدوه. إذا كان خفية إلا أن كان كتيها فالحج (قوله)
فان لم يجد من يوكله) أي ان تعذر ذلك فانه يسقط وليس من التعذر كما به جماعة
يلكها المغنسل حيث لا يتضرر بالدليل بها ولم يكن حائط حجام فان كان بغير ملكه
أو ملكه. وتضرر بذلك أو حائط حجام ولم يكن ذلك بغيره فهو من التعذر (قوله)
أو أصابه صباية الماء) قال في المصباح والأصباية ببقية الماء في الإناء أي أو أصابه
الماء الباقي في الإناء هذا عناء بحسب الأصل والمراد بأصابه مطلق ما ولو لم يكن
في إناء فضلا عن كونه ببقية ما (قوله لا يجزيه على المشهور) وقيل
بالأجزاء (قوله في اشتراطه) أي وعدم اشتراطه الخ والمعمدة دم الاشتراط
ونسب بعض الشراح وقد اختلف الشيخان أبو محمد بن أبي زيد وأبو الحسن
القاسمي فيمن انغمس في البحر أو من كان في معناه ثم خرج وتلك بالافور فقال
أبو الحسن لا يجزيه وقال أبو محمد بل يجزيه (قوله ويحقق ذلك الخ) أي التعميم المستفاد
من نعم لان الذمة حارة لا تبرأ الا بيمين فلو أخبره بخبر بذلك فهل يعمل بخبره وهو
ما لم يطلب فائلا بل اخبار الغير بكما للوضوء وظاهره ولو واحد الحكم بشرط
أن يكون عدل رواية أو لا يعمل بخبره إلا إذا حصل له بخبره اليقين وهو ما العج (قوله)
وأما ما شك الخ) المراد به مطلق التردد كما في عجم فهو دم اليقين فيشمل الظن
ويشمل غلبته كذا في يد بعض الشيوخ قلت وبقي ذلك تغييره أولا بالتحقيق ثم
أقول وفيه نظر إذ يكفي غلبة الظن بالتعميم في ليل أو نهار طلبة أم لا كما نس عليه

(بيده) ان أمكنه ذلك والا
وكل غيره على الدلائل ولا يمكن
فيما بين السرة والركبة
الامن يجوز له مباشرة من
زوجة أرملة فان لم يجد من
يوكله أجزاء الماء من غير
ذلك اذا انغمس في الماء أو
أصابه صباية الماء وان وكل
لغير ضرورة لا يجزيه
على المشهور وإنما فرعنا
على المشهور في وجوب
الدلك في اشتراط مقارنته
للب الماء قولان الاول
للقاسمي والثاني للمصنف
والله أشار بقوله (ناشر) بفتح
الهمزة والمثلثة وبكسر الهمزة
وسكون المثانة أي عقب
(صب الماء) واستظهر لان
اشتراطه يؤدي الى المشقة
يفعل ذلك حتى يعم جسده
جميعا ويحقق ذلك (و) أما
(ما شك أن يكون الماء
أخذه أي أصابه أول بأخذه

أي بتمام ستائف وجوبا ولا
يجزئه غسله عما تتعلق من
جسده من الماء (ودلكه
بيده) أو ما يقوم مقامهما
عند التعذر وكذا فاشك
في موضع دل عليه أم لا فإنه
يستأنف له الماء ويدلكه
حتى يتحقق ذلك ولا تكفي
غلبة الظن لأن الذمة عامة
لأنه لا يثبت من هذا ما لم
يكن مستحكما فان كان
مستحكما كفاه ما غلب على
ظنه وقوله (حتى يذهب أي
يم جميع جسده) تكرار
قوله حتى ييم جسده
ولما كان في الجسد مواضع
خفية ينبوعها الماء منه على
تسعة منها قال (ويتابع)
يعني بالماء والدلك (عق
سرتة بفتح العين المهملة
وضمها وسكون الميم قاله
(ل) وقال (ق) روى بالغين
المعجمة والمهملة بمعنى واحد
وهو باطن الدرة فقال لحن
العربي الحق بالعين مخج
معجمة فيما قارب الاستوى
والحق بالنسبين المعجمة
فيما كان غائرا (و) يتابع
(تحت حلقه) أي ما يلي
(ويحلل) وجوبا (شمره) أي

(قوله من جسده) بين الماء مشوبة بماء أي سواء كرامة أو عضوا (قوله عاوده
بالماء) أي عاوده بالماء أي عاوده بالماء فليست المفاعلة على ما بها (قوله ولا يجزئه
غسله بما تتعلق من جسده من الماء) من الدخلة على جسده بمعنى الماء ومن الدخلة
على الماء ببيانته أي وهذا من الاجزاء المأكولة منه صار مضافا أولا كونه لا يجزى
على العضو فيكون مستحيا (قوله ودلكه بيده الخ) تقدم أن اليد ليس بشرط
فلذلك قال الشيخ سالم السنهوري ولا يشترط في الدلك اليد بل مثلها في ذلك ذلك
بعض الأعضاء بهض اه فقوله أو يقوم مقامهما وهو الاستنابة على ما تقدم (قوله
ولا يكفي غلبة الظن) كذا قال الشيخ أحمد زروق أقول فيه بحيث وذلك إذا كانت
الغلبة تكفي في وصول الماء الذي هو أي الوصول بجميعه فأولى الدلك الذي هو
مختلف فيه فتدبر (قوله كفاه ما غلب على ظنه) فيه نظير بل يكفيه ما شاك فيه
ولا حاجة لظن ولا غلبة ولا يبعد غسله كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله تكرار
الخ) فيه نظرا لالتكرار إذا العموم الأول في العيب وهذا في الدلك لما روي
مختلف هذا ان جعل قوله فيما تقدم حتى ييم غاية العيب والافتقار لتعلقه بالدلك
فالتكرار ظاهر وقيل في دفع التكرار ان الأول محمول على من لم يحصل له شك
وما هنا على من حصل له شك وكان غير مستحكما (قوله ينبوعها الماء) أي يتبعه
عن الماء (قوله على تسعة منها) قال في التحقيق فان قيل إذا كان الامر كما
ذكرتم انه انما ذكر هذه المواضع تيمنا على ما فيها من انقفاء فلا شيء سكت عن
أشياء قيم اخفاء أيضا ينبوعها الماء يوجب عليه تنبيهها كاشعار بالجهة وما غار
من ظاهرها لاجفان وما تحت مازنه وعرقه وبه قلت أجب بأنه انما سكت
عنها لكتفاء ما تقدم له في الوضوء اه (قوله روى بالغين الخ) وأعين معجمة
أو همزة مضمومة ومفتوحة والميم ساكنة ذكره تحت بالمعنى (قوله فالصواب
ان لو قال الخ) لان ما تحت ذقته هو حلقه وهو المقصود لا ما تحت حلقه من الصدر
كما يقتضيه عبارة المصنف لانه لا ما غاب فيه والجواب عنه ما أشار اليه الشارح
من أنه أراد بما تحت الحلق ما يلي الحلق ولم يرد البحث أي فأراد بالبحث ما حول الحلق
وما حول الحلق هو ما تحت الذقن كقوله تعالى جنات تجري من تحتها الانهار أي
حولها فاده حج (قوله لحية) ولو كانت كثيفة فلولاها في الوضوء لم يتج الغليها
في الغسل ان كان تغليها في الوضوء واجبا كالخليفة والافلا يجزى لان تغليها غير
مطلوب كذا في حاشية حج وقد يقال ان هذا الوضوء في الحقيقة جزء من الغسل
فالظاهر الاكتفاء بالغلي في الوضوء ولو كانت كثيفة بل هذا متعين فتدبر
حلقه فالصواب ان لو قال تحت ذقته

وسكت عن تحليل الرأس اكتفاءً تقدم أقوال الباب وكذا يجب تحليل شعر غيره مما كثر على الحاجبين والمهذب
والشارب والابطاء والعانة (و) يتابع ما (تحت جناحيه) (٢٥٢) أي ابطيه لانه كالسرة في الخفاء واجتماع

الفضلات (و) يتابع ما بين
اليته (يقع المزة وسكون
الادم أي مقعدتيه (و)
يتابع (رفقيه) فنية رفغ
يقع الرء وضه اباطن الفخذ
وقيل ما بين الدبر والذكر
(و) يتابع ما رقت
وكتيه (يعني باطنهما من
خلف لاحتتمهما من امام
(و) يتابع (أسافل رجليه)
يعني سطورهما (ويظل
أصابع يديه وجوبا على
المشهور في وضوءه ان كان
قدمه والا ففى أثناء غسله
وسكت عن مواضع ينوب
عنها الماء أيضا يجب متابعتها
كأشار برالمية وما خاوم
ظاهر الاجتنان وما رقت
مارنه وغير ذلك اكتفاء بما
تقدم في الوضوء (ويغسل
رجليه آخر ذلك) الغسل
اذا لم يغسلهما أولا عند
وضوءه (يجمع ذلك) الغسل
المذكور (فيهما) أي
في الرجلين لاجل تمام
بغسله الواجب (ولتمام
وضوءه المستحب (ان كان
اخر غسلهما) في الوضوء ق

(قوله اكتفاء الخ) قد يقال التحليل الذي تقدم قول الباب هو التحليل المذكور (قوله
والمهذب) تعني في التعبير حيث نفي في الحاجب أو فرد المهذب نظرا للجنس والادهي
اهداب أربعة فقضية أن يقول رالا هـ اب (قوله أي ابطيه) تفسير لجناحيه قال
تت رجسا لابطان فاستعار لهما هذا الاسم مجازا أي الان الجناح لطائر (قوله وبين
التيه) أي مقعدتيه فيوصل الماء اليه مع استرخائه حتى يتمكن من غسل تكاميش
الدبر فان لم يفعل كان الفعل باطلا (قوله باطن الفخذ) أي مما يلي البطن نت
(قوله لاحتتمهما من قدام) أي لانه لاخفاء فيه حتى يكرن المصنف ارادته وان كان
مما يجب دأكمه (قوله يعني سطورهما) أي الذين هو المعروف بظهور القدم
لكن هذا لاخفاء فيه فالاحسن عبارة تتروصه ويتابع أسفل رجليه بعقبه
وعرقوبه ونعت قدميه وغير ذلك (قوله رجوبا) اراد به ما يوقف صحة العبادة
عليه أو يحمل على ما اذا اراد أن يقتصر عليه (قوله على المشهور) ويقابل
المشهور ان التحليل يندب كافي الوضوء أفاده (قوله ان كان قدمه) فلما اتفق انه
لم يحصل في ذلك الوضوء وقد تغفل بعد في أثناء الغسل فهل تحصل له فضيلة الوضوء
والظاهر لا تحصل لان صحة الوضوء متوقفة على تحليل اليردين (قوله يجمع ذلك
الغسل) أي يحصل ذلك الغسل المذكور وفيه ما أنت خير بأن الغسل المذكور
غسل الرجلين ولا معنى لكونه يحصل غسل الرجلين في الرجلين فالجواب أن يراد
بالغسل المذكور الغسل مجردا عن قيده وهو اضافته للرجلين (قوله لاجل تمام الخ)
فيه اشارة الى أن هذا الوضوء جزء من الغسل حقيقة (قوله اذا كان الخ) أي ان
ارتكب غير المشهور وراخر غسلهما كافي التحقيق قوله ينوب بغسلهما الوضوء أي
تمام الوضوء وتمام الغسل وقوله قال القابسي لا يحتاج أن ينوب الوضوء أي تمام
الوضوء أي ولا تمام الغسل وقوله وانفعا له لا ينوب به تمام وضوءه أي فقط بل المصنف
يزيد على نية تمام الوضوء تمام الغسل والقابسي كما نفي ذلك نفي نية تمام الغسل
هو الاثني بهم العبارة ويبحث في ذلك بأن النية الاولى كافية فأي عوج لكونه
ينوب تمام وضوءه وغسله وأيضا فهذا الوضوء قطعة من الغسل فلا موجب لكونه
لا بد أن ينوب تمام الغسل عند ابن أبي زيد ولا يكفي نية تمام الوضوء فاعلم الصواب ان
الخلاف الذي بينهم انما هو الذي يشير اليه الشارح فيم أسيا في (قوله بنية رفع الجنابة)
يحتمل أن يكون متعلقة بقوله توضع أي توضع بنية رفع الجنابة أي أونية رفع الحدث

واختلف اذا اخرج غسل رجليه بأي نية يغسلهما فقال ابن أبي زيد ينوب بغسلهما الوضوء والغسل الصغير
وقال القابسي لا يحتاج أن ينوب الوضوء وانفعا على أنه لا ينوب به تمام وضوءه واذا توضع الجنب بعد غسل ما بفرجه
من الاذى بنية رفع الجنابة (يحذر)

أي يتحقق بعد ذلك (أن يس
ذكره في) حال (تذكره
بباطن كفه) ظاهره على
قول أشهب بأنه لا يجب
الوضوء من مس الذكور
الباطن الكف ومذهب
ابن القاسم يجب الوضوء من
مسه بباطن المكف
أو بباطن الأصابع زاد
في المختصر وأبو حنيفة ما (فان)
لم ينفذ من مسه (و) فعل
ذلك المس بشيء مما ذكر
عامدا أو ناسيا (و) الحال
(أنه قد أوجب) أي أكمل
(طهره) وهو بالقرب أعاد
الوضوء أن أراد الصلاة - هذا
العمل والافلا نزهة أعادته
حتى يريد الصلاة كسائر
الاحداث وحديث قلنا يعيد
الوضوء فانه ينويه بلا خلاف
عند بعضهم لان الحدث
الاكبر قد ارتفع (و) أما إن
مسه في ابتداء غسله وبعد
أن غسل مواضع الوضوء منه
(أي من الغسل) فليمر بعد
ذلك المس (ب) يديه على
مواضع الوضوء

لا مفر على الراجح وقوله يحذر أن يس ذكره أي فيمر على ذكره بخبره والالانقض
وضوءه ان غسله بلخرقة أو بطل غسله ان لم يغسله أو لا فان قلت يحمل على ما اذا
كان بعد ازالة الاذى نوى الجمابة قلت اذا كان كذلك فلا حاجة لي أن ينوي الجنابة
عند ابتداء الوضوء لاستصحاب الاولى وهذا الوضوء انما هو قطعة من الغسل فهو
صورة وضوء ويحتمل أن يكون متعلقة وله غسل ما فرجه أي غسل غسلا
ملتبسانية رفع الجمابة ويعم في الالتباس بحيث يشمل صورتين الاولى اما أن ينوي
غسل ما فرجه من الاذى ونية رفع الجنابة معا الثانية أن يعقب غسل ما فرجه
من الاذى نية رفع الجنابة (قوله أن يس ذكره) انما نص المصنف على مس الذكر
لانه الغالب والافغيره من سائر النواقض كذلك (قوله ظاهره على قول أشهب الخ)
زاد في الصحة فقال الآن يقال أراد أبو محمد بالكف هنا بباطن الأصابع (قوله بباطن
الكف) احتريزه عما لو مس بظاهر كفه أو بغيره كذا راعه فانه لا ينقض وضوءه (قوله
زاد في المختصر الخ) قضيته ان تلك الزيادة ليست لأشهب ولا لابن القاسم انما هي
زيادة من عند الشيخ خليل وبعد ان يعدل عن قول الشيخين معا الى كلام من عنده
الآن يقال ان تلك الزيادة تتبع فيها واحدا من أصحاب الامام غيرهما فويت عنده
فتمعه (قوله وفعل ذلك لمس) أنت خير بان المس فعل فكيف يتبعه بقوله الفعل قلت
يذكر أن يراد بالمس المعنى الحاصل بالمصدر ويراد بالفعل المعنى المصدرى (قوله وهو
بالقرب) انما قيد بالقرب وان كان مثله البعد قول بعده لا خلاف عند بعضهم فقد
أفاد في التحقيق ان بعضهم يجري فيه الخلاف الآتي في المسئلة التي تأتي لان
ما قارب الشيء يعطى حكمه أي وأما اذا كان بالبعد فانه يعيد الوضوء بنية بالانفاق
(قوله ان أراد الصلاة بهذا الغسل) قضيته أنه يتصرف حينئذ بأنه متصل بهذا الغسل
وليس كذلك بل انما هو متصل بذلك الوضوء الذي شرع فيه بنية انفاضا عند بعضهم
(قوله بلا خلاف عند بعضهم) انما قال عند بعضهم لانه قيل انه يجري فيه الخلاف
الآتي في المسئلة التي تأتي لان ما قارب الشيء له حكمه فهكم نية غسل الجنابة
باق عليه اه ويمكن الجواب بتلك الزيادة عن ما اعترضناه سابقا من قولنا
فقضيته الخ * تنبيه * حكم الاقدام على نقض الوضوء المنع أو الكراهة
لمن لا يجد ما يتوضأه وعدم الكراهة ان كان واجدا للقاء (قوله وبعد أن غسل
مواضع الوضوء) أي كالأوبض والواو زائدة كما قال أبو عمران نقلت عنه
(قوله أي من الغسل) أي من نفسه ففيه اظهار في محل الاضمار (قوله على
مواضع الوضوء) لا فرق بين أن يكون غسها كما هو سابقا ثم مس أو غسل

بعضها (قوله بالماء متعلق) بمرورهم بمعنى مع يعني ماء مستأنف كما في التحقيق
 (قوله على ما ينبغي) أي مع ما ينبغي (قوله قيل الاشارة عائدة على الترتيب)
 أي الذي أشار به ذكره الصفة في الوضوء (قوله وقيل عائدة على فرائض الحج) أي
 التي احتوت عليها الصفة المتقدمة في الوضوء (قوله على اجراء الماء على الاعضاء)
 المراد به افاضه الماء على الاعضاء فحطفت بذلك معائرتيه افراد الاشارة باعتبار
 هذين الآخرين باعتبار المذكور ولان المشار له على القيل الثاني ثلاثة وعلى الثالث
 اثنان (قوله ينبغي على يابه) لا يخفى ان معناه يستحب مع ان الترتيب في الوضوء
 عندنا سنة والظاهر انه أراد به عدم الوجوب المتحقق في السنة التي هي المرادة
 فان قلت يمكن أن يكون الترتيب في خصوص ذلك الوضوء مستحب قلت ظاهر
 اطلاقهم ان الترتيب في الوضوء بجميع أجزائه (قوله وعلى الآخرين بمعنى
 الوجوب) ظاهر بالنسبة للآخر وأما بالنسبة للثاني فالوجوب لا يكون إلا باعتبار
 الفرائض وأما باعتبار السنن والمستحبات فلا وضعية أنه يديد غسل اليدين
 والمضمضة والاستنشاق أي على سبيل السنة وإن ثبت وقد أشار عجمي إلى التثليث
 بقوله انه يشعر بطلب تكرار الغسل في الوضوء فليس كالوضوء الذي يفعل قبل
 الغسل إلا أنه بعد ذلك أفاده إذا مسه في أثناء إعطاء الوضوء أو بعدها وقبل تمام
 الغسل أنه يتوضأ مرة مرة كما إذا مسه قبل فعل شيء من أعضاء الوضوء (قوله ينويه)
 أي يلزمه تجديد فيه الوضوء فان نوى رفع الحدث الأكبر لم يجز به نزله ما إذا نوى
 المتوضي غير الجنب رفع الحدث الأكبر فله عجم رحمه الله تعالى وكلام المصنف هو
 المشهور وقول القاسمي ضعيف والحاصل ان الخلاف انما هو في النية وأما المس بالماء
 فلا بد منه وان الأحوال أربعة لانه إما يمس قبل فعل شيء من أعضاء الوضوء أو بعد
 فعل بعض أعضاء الوضوء أو بعد كلها قبل تمام الغسل أو بعد تمامه فأما الأول فانه
 يصلي بذلك الغسل ولا يحتاج لوضوء والخلاف في الثانية والثالثة وأما الرابعة فيجب
 عليه فيها الوضوء بنية ولا يحسن الخلاف فيه وتثليث كل عضو فيه التثليث كوضوء
 غير الجنب أفاده عجم رحمه الله (قوله لبقائها ضمن الحج) أي لبقاء النية فان قلت
 قضية ذلك انه لا يحتاج إلى إعادة ما فعل من أعضاء الوضوء قبل المس مع انه يجب
 إعادة غسله باتفاق الشافعيين لانا نقول مراد القاسمي لا يتحقق رفعه الا بتمام الطهارة
 والا فالرفع قد حصل بدليل وجوب إعادة مسه بالماء لا يقال اذا حصل رفعه عن كل
 عضو يجوز أن يمس به المحض لاننا نقول جواز مسه برفعه عن الماس لا عن العضو
 أشار له عجم

الماء على ما ينبغي من ذلك
 قيل الاشارة عائدة على
 الترتيب وقيل على فرائض
 الوضوء وسننه وفضائله وقيل
 على اجراء الماء على الاعضاء
 والد لك فعلى الأول
 يمكن ينبغي على يابه وعلى
 الآخرين بمعنى الوجوب
 (و) اختلف في تجديد
 فيه الوضوء فقال المصنف
 (ينويه) انه يلزمه تجديد
 وقال القاسمي لا يلزمه
 تجديدها وبني الخلاف هل
 يظهر كل عضو بانفراده
 أو لا يظهر إلا بالكمال فان
 قلنا بالاول لزم تجديدها
 لان طهارته قد ذهبت
 بالحدث فوجب تجديد النية
 لها عند تجديد الغسل واف
 قلنا بالثاني لم يلزمه تجديد
 لبقائها ضمن نية الطهارة
 الكبرى ولما انتهى
 الكلام على الطهارة
 الأصلية وهي المائية بقسميها
 انتقل بتكلم على بدلها
 وهو شيان تيمم ومسح وبدأ
 بالاول فقال

* (باب التيمم) *

(قوله بسمها) أي وسمى المحصل لها ما تقدم أنها صفة حكومية وهي تشاغل المحصل لها الذي هو أمر كل واحد يتحقق في الوضوء والغسل فقوله على بدلها أي بدل المحصل لها (قوله وبدأ بالأول) أي لانه ناب عن كل الأعضاء (قوله في حكم من لم يجد الخ) وحكمه أنه يجب عليه التيمم (قوله عبادة حكومية) أي حكم النمرع بها ولا يخفى أن هذا القدر موجود في الوضوء والغسل وقوله تسباح لخراج الوضوء والغسل لأن التيمم ليس إلا لاستباحة وعلو رفع الحدث ولها ويحتمل أنه أراد بقوله حكمية أنها ليست بحسبة أي باعتبار أثرها لا باعتبار ذاتها فانها حسبة لانها مع لوجه ويدين بنية وأما الوضوء والغسل فهما احسان باعتبار أثرهما أيضا والحاصل أن الثلاثة حسبة باعتبار ذاتها وتختلف باعتبار أثرها (قوله تسباح الخ) السبح والتسبيح زائدان للتأكيد أي تسباح بهما الصلاة بأحدهما أكيدة (قوله الصلاة فهو لقب) فلا ينافي أنها تسباح بها غيرها (قوله وهي القصد الخ) ضمن القصد في التوجه فكذا بالي ثم أقول وفيه شيء من وجوه الأول أنه يقتضي أن حقيقة التنية وحدها وليس كذلك الثاني أنه يقتضي أن منه لمق التنية الصعيد وليس ذلك إذ تعلقها المسح المذكور الثالث أنه يقتضي أنه لو قصد الصعيد لأجل المسح وكان في تحصيله الصعيد الذي يمسح به طول أنه يصح تيممه وليس كذلك (قوله يمسح به الخ) علة قوله القصد أي يمسح بما التصق به وجهه الخ والذي التصق به ده (قوله جعلت مفوق الخ) أي مفوق في المساجد في الصلوات كمنوف الملائكة في السماء في الصلاة قال الحلبي والامم السابقة كانوا يصلون متفرقين كل واحد على حديثه اه (قوله جعلت لنا الخ) لأنهم كانوا لا يوقعون الصلوات إلا في مواضع اتخذوها للعبادة يسبحون بها ويكسبون بها ومنع من غاب منهم عن موضع صلاته لم يجز له أن يصل في غيره من بقاع الأرض حتى يعود إليه ثم يقضى كل ما فاتته قال الحلبي وجاء في تفسير قوله تعالى واختار موسى قومه الآيات في المأثور أن الله تعالى قال لموسى اجعل لكم الأرض مسجدا فقال لهم موسى إن الله قد جعل لكم الأرض مسجدا قالوا لا نريد أن نصلي إلا في كنايسنا فعند ذلك قال الله تعالى فساكنهم الذين يقولون ويؤمنون الزكاة إلى قوله المفلحون وهم أمة محمد اه (قوله مسجدا) بكسر الجيم موضع سجود لا يختص بالسجود منها موضع دون آخر وهو محراز عن المكان المبني للصلاة وهو من محراز التشبيه إذ المسجد حقيقة عرفية في المكان المبني للصلاة فلا تجازت الصلاة

* (باب في) * حكم (من لم يجد الماء) وفي بيان الأعداد المبيحة للتيمم (و) في بيان صفة التيمم (الصفة) وغير ذلك والتيمم لغة القصد قال تعالى ولا تيمموا الخبيث أي لا تقصدوه وشرا عبادة حكومية تسباح بها الصلاة وهي القصد إلى الصعيد الطاهر يمسح به وجهه ويديه وهو واجب بالكتاب والسنة والاجماع قال تعالى فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وفي مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم فضلنا على الناس بشارت حدثت مفوقنا كمنوف الملائكة وجهات لنا الأرض كلها مسجدا

في الارض كلها كونه كالمسجد في ذلك فالتقوا عليه اسماء فان قلت أي داع الى
العدول عن حمله في حقيقته القدوة وهي موضع السجود أحسب بأنه أن بني على
قول من أنه إذا اريد موضع السجود قبل مسجد بالفتح فقط فواضح وإن حذر الكسر
فيه فالظاهر أن خصوصية هي كون الارض ملائحة لبيع الصلاة بجماعتهم لا لبيع
السجود فقط فإنه لم ينقل عن الامم الماضية أنها كانت تخص السجود بموضع
دون موضع قاله القسطلاني على البخاري (قوله وجعلت تربتها طهورا) بفتح الطاء
كما ضبطه المنار ومن مضى من الامم لا يصلح الا بالوضوء فقط فقد كانوا إذا عمدوا
الماء لا يصلحون حتى يجذوه ثم يوضون ما فاتهم وخشيت اليهود برفع الجذبة من الماء
البخاري دون غيره تنبيه قال ابن فرحون في النازية يستثنى من قوله عليه السلام
جعلت لسا الارض كلها مسجدا وتربتها طهورا أرض ديار نمود لا يجوز الصلاة فيها ولا
التيمم منها ولا الوضوء من مأثها اهـ (قوله فمن جده) تفريع على قوله والاجماع
وفيه نظر لانه لا يترتب على كونه الشيء مجمعا عليه انه اذا جده أو شئت فيه يكون
كافرا لان الكفر لا يترتب إلا على كونه مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة (قوله
شرايط) جميع شريطة بمعنى مشروطة (قوله الاسلام) الصحيح انه شرط صحة
وبقي انسان وهما أن لا يكون على الاعضاء حائل وان لا يكون مناف كقبيل في الوضوء
ويزاد امور تشترط في الصحة مولاته في نفسه ولما قيل له (قوله والبلوغ شرط
وجوب فقط) أو كذا عدم القدرة على استعماله وشبوت حكم الحدث أو الشك فيه
فشروط الوجوب ثلاثة (قوله والعقل) هو ارتفاع دم الحيض والنفاس ودخول
الوقت أي أو تذكر القائمة وعدم الماء من شروط الوجوب والصحة وبقي من شروط
الوجوب والصحة بلوغ الدعوة ووجود الصعيد الطاهر وكون المكلف غير ساه
ولأنهم ولا غافل (قوله والشرطان الاخيران) أي اللذان هما عدم الماء وعدم
القدرة على استعماله فقد جعل ارتفاع دم الحيض والنفاس شرطا واحدا (قوله
الى الاول منه ما) أي من الشرطين الاخيرين (قوله وأما حكمها) لا ينبغي انه
إذا فسر الماء بالماء الكافي لما يجب قط بغيره وجميع الجسد بالنسبة للطهارة الكبرى
والاعضاء الأربعة بالنسبة للطهارة الصغرى فهو عادم حقيقة في الامرين (قوله
ملايكفيه الخ) أي لأفرائض من الوضوء والغسل ومن لم يكن مائة من الماء الام مقدار
ما يغسل به وجهه ويديه فان كان بقدر على جمع ما يسقط من أعضائه المذكورة
فلا يفعل ولا يغسل بذلك باقي أعضائه وان لم يتمكن من ذلك فليتيمم (قوله في السفر)
ولو غير مباح لان الرخصة إذا كانت تفعل في السفر والحضر لا يترتب فيها اباحة

وجعلت تربتها طهورا إذا
لم يجد الماء (ع) والاجماع
على أن التيمم واجب في عدم
الماء أو عدم القدرة على
استعماله في جده أو شئت
فيه فهو كافر ولو جرحه ستة
شروط وهي الاسلام
والبلوغ والعقل وارتفاع
دم الحيض والنفاس
ودخول الوقت وعدم الماء
وعدم القدرة على استعماله
والشرطان الاخيران على
سبيل البدل وقد أشار
الى قول منهما مع الحكم
بقوله (التيمم يجب لعدم
الماء) اما حقيقة بأن لا يجد
الماء أصلا وأما حكما بأن
لا يجد ما يكفيه لوضوء أو غسل
وسواء كان (في السفر) أو
في الحضر وسواء كان السفر
سفر صرام لا وسواء كان
المسافر صحيحا أو مريضا
ولا يكون عدم الماء مبيحا
لوجوب التيمم الا (إذا ليس
أن يجده ك)

السفر بخلاف فطر الصائم في رمضان الحاضر فلا يباح له في السفر الا اذا كان مباحا
وأربعة برد كقصر الرباعية (قوله يزيد) أو غاب على ظنه لا مفهوم له بل ولو شك
أمرجى الماء أو يقين وجود الماء في الوقت كما يتبين ذلك قريبا وأجاب عما بأن قوله اذا
أيس شرط في مقدريدل عليه ما يأتي والتقدير يوسع له فقدمه اذا أيس ان يجده
ويدل على ان قوله اذا أيس ليس شرطا في الوجوب ذكره بعد ذلك ان الراجح والمتردد
يقوم فان قلت قوله لا يجب هل أراد الوجوب الموسع أو الفوري قلت الوجوب الموسع
(قوله يزيد بالوقت) الوقت المختار وهو الذي يستعمل في هذا الباب كله أي في
الاعقاب كما يتبين ذلك قريبا ان شاء الله تعالى أي وأما لو ذكر ذلك في الضروري فانه
يتم بحديثين غير تفصيل بين آيس وغيره وهو ظاهر فانه بعض الشراح (قوله
واليائس) انما يكون بعد أن يطالب أي لكل مسالة بعد دخول الوقت أي اذا حل
بوضع غير الموضع الاول أو كان به لكن حدث ما يضي وجوب الماء والطلب
أما بنفسه أو بمن يستأجره باجرة تساوى الثمن الذي يلزمه الشرايه (قوله لا يشق
بمثله أي فليس الرجل والضعيف كالمرأة والقوى أي وهو على أقل من ميلين راكبا
أو راجلا فان شق بالفعل وهو على أقل من ميلين لم يلزمه طلبه راكبا أو راجلا كما
اذا كان على ميلين شق أم لا راكبا أو راجلا لانهم ما فائدة المشقة وان لم تحصل
بالفعل فالصورثمان (قوله الا اذا كان مرجوا) لو اقتصصر على صورة التوهم
لفهم ما عداها بالطريق الاولى وينبغي كما قال بعض ان يختلف حكم الطلب فليس
طلب الظان كطلب الشاك ولا الشاك كالتوهم وذكر ابن رشد ان توهم الوجود
لا يلزمه الطالب قال ابن مرزوق وهو الصواب فعليه يكون قول شارحنا أو يتوهمه
ضعيفا (قوله أما ان قطع بعدمه) أي اعتقد عدمه أي جزم بعدمه وليس المراد به
التحقق في نفس الامر (قوله لاجل مرض مانع) أي حاصل أو مترقب أو مسمى
أو زائد فيتناول ما يأتي من الاقسام ولو كان تسبب في المرض (قوله بأن يخاف
باستعماله فوات روحه) أي يخاف باستعماله الموت صحيحا أو مريضا والمراد
بالخوف العلم أو الظن ولا عبرة بالشك والتوهم (قوله أو فوات منفعة الخ) ان كان
قصده منفعة توحيده منه فهو لا يخرج عما ذكره من قوله أو زيادة مرض الخ فالاحسن
أن يفرد هذا بالذكر ويمثل له بما اذا خاف عطش حيران محترم معه في رفقته من آدمي
أو بهيمة ملكه أو ملك غيره ولو كانت قد ردا ودبا والمراد بالخوف تحقق عطشه
أو غاب على ظنه أو ظن كافي عبارة بعضهم فانه يترك الماء لذلك ويتميم وأما
الشك فلا واولي التوهم وأما اذا كان متايها بالهملش بالفعل وخاف الضرر عليه

يزيد أو غاب على ظنه عدم
وجوده (في الوقت) يزيد
بالوقت الوقت المختار وهو
الذي يستعمل في هذا الباب
كله واليه اس انما يكون
بعد ان يطلبه طلبا لا يشق
بمثله ولا يلزمه الطالب الا اذا
كان يرجو وجوده أو يتوهمه
أما ان قطع بعدمه فلا يطلبه
والناسي منها على ثلاثة
أنواع أولا أشار اليه بقوله
(وقد يجب) التيمم (مـ)
وجوده أي الماء اذا لم يقدر
على مسه (سوا كان
في سفر أو) في (حضر
الاجل (مرض مانع) من
استعماله بأن يخاف باستعماله
فوات روح أو فوات منفعة
أو زيادة مرض أو تأخر برة
أو حدوث مرض

هذا هو المعروف من المذهب لقوله تعالى وما جعل عليكم (٢٥٨) في الدين من حرج (ك) وكذلك

ان خاف الصحيح نزلة أوحى فان ذلك ضرر ظاهر فان كان انما ساء في الحال ولا يخاف عاقبة أمره ثم الوضوء أو الغسل وثانيها أشار إليه بقوله (أومر يرض بقدر على مسه) أي الماء (و) لكن لا يجبد (من يناوله أياه فهو كالعامر وثالثها أشار إليه بقوله (وكذلك) مثل من تقدم في وجوب التيمم عليه مسافر (يقرب منه الماء) ولكن (ينعه منه) أي من الوصول إليه (خوف لصوص) جمع لص وهو السارق (أو) خوف (سباع) على نفسه اتفاقا أو على ماله على المشهور (ق) هذا إذا يقن أو غلب على ظنه والأفلا وقد تقدم أن من شروط وجوب التيمم دخول الوقت والحكم فيه مختلف باختلاف حال التيمم لانه على ما فصل من كلامه اما متيقن لوجود الماء في الوقت أو بائس منه فيه أو متردد في وجوده فيه أو متردد في لحوقه فيه أو واج وقد أشار إلى الأول بقوله (وإذا يقن المسافر)

فانه تيمم مطلقا تحقق الضرر أو ظنه أو شك فيه أو توجه لأن الناس بالعطش مظنة الضرر وخرج بالحتم الكل غير المأذون في اتخاذ ومثله الخبز إذا كان يقدر على قتله ما والترك الماء لما ولا يعذب بالعطش (قوله هذا هو المعروف من المذهب) اسم الإشارة راجع لقوله أو زيادة مرض الخ أي أن في زيادة المرض وتأخر البرء وحدث المرض خلافا فالعروف ماقاله وهو التيمم ومقابلته لما لا يقبل يستعمل الماء وأما إذا خاف الموت فيتفق على التيمم وهذا حاصل ماقاله ابن نابي (قوله وكذلك إذا خاف الصحيح نزلة أوحى) من أفراد قوله أو حدث مرض أوليس من أفراد ما يصرقه أو حدث مرض على غير النزلة والحما والنزلة الزكام كما في القاموس والحما ولو خفيفة كما في شرح عيج (قوله أومر يرض الخ) معطوف على مقدورة قدره وكذلك قديح التيمم مع وجرد الماء على صحيح لا يقدر على مسه لتوقع مرض باستعماله أومر يرض فلا حسن للشارح أن ينفه على ذلك على هذا الوجه (قوله) لا يجبد من يناوله أياه ولو بآخرة تساوى الثمن الذي يلزمه الشرب أو لا يجبد آله أو وجد آلة محترمة الاستعمال كذهب أو فضة أو لا يقدر على آجرة المناول (قوله خوف لصوص) أي أرغبرهم على ماله أو مال غيره بما يجب عليه حفظه والحال ان المال كبير وهو ما زاد على ما يلزمه بذله في شرب الماء والمراد بالخوف تحقق وجودهم أو غلبة الظن وأما الشك فلا كان المال قليلا أو كثيرا (قوله جمع لص) بكسر اللام والضم لغة حكاه الأصمعي قاله في المصباح قال ح ربة قال فيه أصت بالتاء وفي الجمع لصوص بلصوت اه (قوله أو خوف سباع) أي حيث يتيقن ذلك أو ظنه وأما الشك فلا نقول الشارح هذا إذا يقن راجع للطرفين أعني خوف اللصوص أو خوف السباع (قوله على المشهور) ومقابلته ما لابن عبد الحكم من انه إذا خاف على ماله لم تيمم (قوله من شروط وجوب التيمم) أي وصحته (قوله أما متيقن لوجود الماء في الوقت) أي في أثناء الوقت وأما الآن فهو عادم الماء وفي عبارته حذف والتقدير أو للحقوق أي فاتيقن إمامة تعلق بالوجود أو بالحقوق (قوله أو بائس منه) أي أو غلب على ظنه عدم الوجود أي أو عدم اللحق أو أراد بالباس ما يشتمل غلبة الظن (قوله أو راج) أي الوجود ومثله اللحق فلاقسام عشرة فتدبرها (قوله بوجود الماء) أي أو لحوقه (قوله آخر التيمم الخ) بحيث يبقى منه قدر فعله وما يسع الصلاة (قوله استعجابا) أي على قول ابن القاسم وخالفه ابن حبيب وقال التأخير على جهة الوجوب ووجه قول ابن القاسم انه حين حلت الصلاة ووجب القيام لها غير واجد للماء فدخل في قوله تعالى

سواء كان سفره سفرا قصر فيه الصلاة أم لا (بوجود الماء الطهور) لكافي لوضوء أو غسله (في وقت طان آخر التيمم إلى آخره استعجابا وما ذكره ليس مخصوصا بالمسافر ولا بالمتيقن

بل هو عام في حق كل من أوجب له التيمم لفقد الماء أو لعدم القدرة على استعماله إذا أيقن بوجود الماء أو غلب على ظنه وجوده في الوقت والثاني أشار إليه (٢٥٩) بقوله (وان يئس منه) أي من وجود الماء أو من ادراكه

في الوقت بعد طلبه تيمم (في أوله) أي أول الوقت استحباً بالتخصيص له فضيلة الوقت لأن فضيلة الماء قد يئس منه - أو كذلك حكم من غلب على ظنه عدم وجوده في الوقت والثالث أشار إليه بقوله (وان لم يكن عنده) أي التيمم (منه) أي من الماء - لم بأن يكون متردداً في وجوده (تيمم في وسطه) بفتح السين لأنه اسم وليس بظرف ولو كان ظرفاً لكان ساكن السين استحباً والرابع أشار إليه بقوله وكذلك تيمم في وسطه استحباً (ان خاف أن لا يدرك الماء في الوقت وجأن أن يدركه فيه) هكذا قرره (د) على أن المراد به المتردد في لحوقه فائلاً لافرق بينه وبين ما قبله - على المذهب وقرره (ج) على أن المراد به الراجح فقال وفي كذا المؤلف رحمه الله تعالى مخالفة للمذهب وذلك أن ظاهر قوله

فان لم تجد ماء (قوله بل هو عام) أي في الحاضر والمساfer وهو ناظر للطرف الأول أتني قوله ليس مختصاً بالمساfer (قوله أو عدم القدرة) لانهما سببه له هنا فهو فرع آخر ولذلك قال بعض الشراح ومن يستحب له التأخير إلى آخر الوقت الفائد للقدرة على استعماله في أوله ويرجو القدرة على استعماله في آخره (قوله إذا أيقن بوجود الماء الخ) ناظر لقوله ولا بالتيقن ومثل ذلك ما إذا أيقن بلحوق الماء أو غلب على ظنه لحوقه ولا مفهوم لقوله أو غلب على ظنه بل مثله الظن فيما يظهر وان كان ما قاله شارحنا هو الواقع في عبارتهم ولعلهم لم يريدوا قصر الحكم عليه - تيمم فان تيمم واحد من ذكر قبل آخر الوقت وعلى صحت صلاته ويندب اعادته في لوقت أي ان وجد الماء الذي كان يرحوه وأملوا لوجده فغيره فلا أدعاء عليه كما ذكره عتي (قوله بعد طلبه) أي ان كان هناك لما يوجب الطلب (قوله عدم وجوده) أي أو عدم لحوقه (قوله بأن يكون متردداً في وجوده) أراد به اشك في المقدّمات الثاني أن يشك في الأمر فتييمم في وسط الوقت اه ح (قوله لانه اسم وليس بظرف) أي اسم لما يكتشفه من جهاته غيره ويصح دخول العوامل عليه فيكون فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ فيقال اتسع وسطه وضربت وسط رأسه وجلست في وسط الدار ووسطه خبر من طرفه والسكون فيه جائز فله في الصباح وحيث أدخل في عليه هنا فليس ظرفاً لان انظر اسم وقت أو اسم مكان ضمن معنى في دون لفظها فيوم الجمعة من قولك سرت في يوم الجمعة لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح (قوله ولو كان ظرفاً لكان ساكن السين) قال في الصباح وأما وسطاً لاسكون فهو بمعنى بين نحو جلست وسط القوم أي بينهم اه (قوله هكذا قرره د) وتقرره وان كان صحيحاً من جهة الحكم لكنه حمل له على خلاف ما يفيد - قوله ويرجى أن يدركه فيه فلذا احتج ابن ناجي الى جملة على ظاهره والاعتذار بما سبق (قوله لا فرق بينه وبين ما قبله على المذهب) ومقابل له أن المتردد يسميه يؤخر صكاً لراجح ذكره ابن الحاسب (قوله وقرره ج) لا يتجنى أنه على كلام ابن ناجي يكون المصنف أراد بقوله خاف أي توهم (قوله الى القسم الأول) وهو قوله وان أيقن ومعنى الرذالية الا لما حق به في الحكم (قوله اه) أي كلام ابن ناجي فاني رأيت كذلك

في الراجح لا يؤخر بل تيمم وسط الوقت وليس كذلك بل حكمه كالمتوهم وقد قال ابن هارون لا أعلم من نقل في الراجح أنه تيمم وسط الوقت غير ابن أبي زيد ويمكن أن يرد قوله وكذلك الخاف الى القسم الأول لا الى ما يليه انتهى ثم انتقل يتكلم على من يزم بالاعادة في الوقت ومن لا يؤمر به - بل فعل ما أمر به - الى جهة الاستحباب

فقال (ومن تيم من هؤلاء) الإشارة عائذة على السبعة المذكورين المريض الذي لا يقدر على مس الماء والمرضى
الذي لا يجد من يتأوله الماء والمسافر الذي يقرب منه الماء (٣٦٠) ويمنعه منه خوف لصوم أو سباع

والمسافر الذي يتقن وجود
الماء في الوقت واليأس منه
في الوقت والذي ليس عنده
منه عسل والخأف الراجي
(ع) الآن نقول (ثم أصاب
الماء في الوقت بعد أن صلى)
لا يصدق على المريض الذي
لا يقدر على مس الماء
وكذلك على المريض الذي
لم يجد من يتأوله الماء اللهم
الآن يقول ثم أصاب الماء
أو أصاب القدرة على
استعماله وقوله في الوقت
لا يصدق أيضا على الموقن
الآن يقال آخر الوقت
متسع والماء وروى من هؤلاء
السبعة بالأعادة في الوقت
ثلاثة أحدها أشار إليه
بقوله (فاما المريض الذي
لم يجد من يتأوله إياه) أي الماء
(فليعد) في الوقت استحبابا
ما صلى في وقته للمأثور

قال في التحقيق وفيه أي وفي كلام ابن ناجي بعد اه (قوله ومن تيم الخ) جواب
من محذوف والتقدير فيه تفصيل (قوله والخائف الراجي) وهو المتردد في اللحق
(قوله الآن نقول ثم أصاب الخ) وعلى هذا فيكون في كلام المصنف حذف
عاطف وهو طرف ولم يجب عن الاعتراض الثاني المشار له بقوله وكذلك على المريض
الخ ويمكن أن نقول قوله ثم أصاب الماء أي أصابه من حيث القدرة على استعماله
أو وجوده أو وجود آله فلا حاجة إلى تكاف جواب الشارح (قوله الآن يقال
آخر الوقت متسع) ردهم بأن المطلوب من المتيقن أن يؤخر إلى أن يوقعها في قدر
ما يسهلها في آخر جزء في الوقت فلا يتصور رقيم الأعادة إذا فرض أنه قد لآخر
جزء من الوقت بعد ما يسهلها (قوله فليعد في الوقت استحبابا) هذا مقيّد
بأن لا يتصور رعيه إلا إذا لم يكن رعاياه الداخلون فلا إعادة عليه
لأنه لا يقصير عنده حينئذ (قوله في أنه إذا أصاب الخ) حاصل المسئلة أنه أي
الخائف من سباع إذا تيم وسط الوقت فإنه يذب له الأعادة في الوقت بقبول أربعة
اشنان لا يؤخذان من شارحنا الأول يتقن وجود الماء أو لحوقه لولا خوفه وكون
خوفه جرما أرغبه ظن وتبين عدم ماخافه ووجود الماء بعينه فيجعل أل للعهد
في قوله الماء يعلم الشرط الأخير بقوله مثل أن يتقن الخ يعلم الشرط الذي قبله وهو
الشرط الثالث فإن لم يتقن وجوده أو لحوقه أو تبين ماخافه أو لم يتبين شيء أو وجد
غيره لم يعد ولو كان خوفه شكا لا عاد أبدا (قوله المسافر الذي يخاف الخ) هذا
هو المتردد في اللحق يعيد استحبابا ما صلى في وقته المتقدر له وهو الوسط ومن باب
أولى إذا قدم وأما المتردد في الوجود فإن قدم على وسط الوقت أعاد وان صلى وسط
الوقت الذي هو متقدر له فلا إعادة عليه والفرق بينهما أن المتردد في اللحق عذره نوع
تقصير فلا طلب بالأعادة ولو صلى في الوقت المطلوب بالتأخير إليه بخلاف المتردد

بالتأخير التيم إليه ولم يبينه الشيخ وهو وسط الوقت في حقه وحق الذي بعده لانه لا يتخلل في الوجود
غالباً من تفریطه إذ لم يجد من يتأوله إياه وثانيها أشار إليه بقوله (وكذلك) المسافر (الخائف من سباع ونحوها)
كاللصوص مثل المريض المذكور في أنه إذا أصاب الماء في الوقت يعيد استحبابا ما صلى في وقته لتقصيره في اجتهاده
اذلواها أو وصل إلى الماء فقد يخاف ما لا يقع منه الخوف مثل أن يتقن له مثل السبع وليس بسبع أو مثل اللصوص
وليس بلصوص وثالثها أشار إليه بقوله (وكذلك) مثل المريض والخائف المذكورين (المسافر الذي يخاف أن لا يدركه
المناء في الوقت ويرجوان بدركه فيه) في أنه إذا وجد الماء في الوقت يعيد استحبابا ما صلى في وقته

ولا يعيد غيره من الثلاثة ظاهرة ان الياض لا يعيد اذا وجد الماء ظاهرا وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو ان وجد الماء الذي يشس منه فلا يعيد وان وجد غيره أعاد وظاهرة أيضا ان المذنب ومن وجد الماء بقربه أو برحله

أونسيه فيه ثم نذكره فلا أعاده عليه والذي في المختصر ان على الثلاثة الاعادة (ولا يصلى صلاتين) فريضتين حضرتين أو سفرتين أو مبيتين اشتركتا في الوقت أم لا يتيم واحد من هؤلاء السبعة المتقدم ذكرهم (الامريض لا يقدر على مس الماء لضرره بحسبه مقيم) صفة اضرر أي مرض لازم لا يرجوزواله في وقت الصلاة الاخرى (وقد قيل يتيم لكل صلاة) مفروضة صحيحا كان أو مريضا مسافرا أو مقيما (وقد روى عن مالك) رحمه الله تعالى (في من ذكر صلوات) مفروضا تركه نسيانا أو ناسيا من أو ناسيا أو ناسيا أو ناسيا ثم تاب وأراد تعاضل فيه (أن يصلي بتيم واحد) سواء كان صحيحا أو مريضا مسافرا أو مقيما والقول الاول لابن شعبان والثاني لابن القاسم وهو المشهور ولذا أخذت على الشيخ في تيميه له بقيل ونقدية غيره عليه وعلى المشهور

في الوجود فانه استند الى الاصل وهو العدم (قوله فلا يعيد) هذه كس ما قبل في تحقير الماني والباقي من أنه يعيد ان وجد الماء الذي يشس منه لا غير. ومنه ما قبل في المات وهو المواب فبما رتبه هنا نكوسة فتدبر (قوله وظاهرة أيضا ان المتيقن) تقدم ما فيه (قوله ومن وجد الماء بقربه) صورته يتيم فهي بعد ان طاب الماء طالما لا يشوبه فليجده ثم وجدته بقربه أي وجد الماء الذي طلبه فانه يعيد في الوقت خلافا لظاهر المصنف فلما وجدته لم يعد والمراد بوجوده بقربه أن يجده بالمحل الذي يطلبه فيه فان لم يطلبه ويتيم وصلى أعاد أبدا (قوله أو برحله) أي انه طلب الماء برحله لم يطلبه الا يشق وليجده فيتيم وصلى ثم وجدته برحله فانه يعيد في الوقت فان لم يطلبه أعاد أبدا وان وجدته برحله لا أعاده عليه فالمرسلة ثلاثة في الرجل وثلاثة في غيره (قوله أونسيه) صورتها كافيه لم أن برحله الماء ثم نسيه ويتيم وصلى ثم نذكره بدراعه فانه يعيد في الوقت فلو علم به في الصلاة قطع (قوله والذي في المختصر الخ) أي وهو المتمد (قوله لا يرجوزواله الخ) أي انما يقيد به ليتأتى فعل الصلاتين بالتيم وان كان بأتم من جهة تأخير الصلاة الاولى الى وقت الثانية ولو دل الشارح أي مرض لازم بقى الى وقت الصلاة الثانية وقد اتفق أن لم يفعل الاولى في وقتها أم أعاد أونسيانا أو جهلا فلاه أن يصلي ماء باتباع واحد كان أفضل ولا يخفى أن تقرير الشارح حيث قال في وقت الصلاة الاخرى يقتضي قصر ذلك انكم على مشتركتي الوقت وعمت فقال ودوام في الاضرابات والسفرات صلاتين فاكثرتهم قال ويؤخذ منه ان من ايس من الماء في موضع لا يعيده حتى يخرج وقت صلواته يصلي صلاتين يتيم واحد اه (قوله فيمن ذكر الخ) قال في التحقيق واثره بقوله ذكر من الوقتين فانه لا يجمع بينهما على هذه الرواية يتيم واحد مريض كان أو صحيحا مسافرا كان أو مقيما اه فظهر من ذلك ان الاقوال الثلاثة (قوله أخذ عليه) أي اعترض عليه (قوله أعاد الثانية أبدا) ولو كانتا فائتين ولو كانت احداهما مذورة قالته على الشارح (قوله على ما مشهرو في المختصر) قد يقال لاحاجة لذلك بعد قوله وعلى المشهور ويمكن أن يقال أتى به لانه لا يلزم من كون المشهور رباب كل صلاة يتيم أنه اذا وقع ونزل يعيد الثانية أبدا الجواز أن يقال هذا الطاب ابتداء وبعد الوقوع والنزول يعيد الثانية في الوقت بخلافه فانه يعيد أبدا (قوله لا يتيم لها الخافض) أي الحجج أي بناء على بدلتها عن الظاهر فيصلى الظاهر بالتيم ولو في أول الوقت

لؤخالف وصلى صلاتين يتيم واحد ٦٦ عد ل سواء كانتا مشتركتين في الوقت أم لا أعاد الثانية ابتداء على ما مشهرو في المختصر وأخذ من كتابه الا قول الثلاثة ومن قوله قول الباب في الوقت ان الفرض يتيم له ظاهرا في الجمعة وليس كذلك فان الجمعة لا يتيم لها

الحاضر فكذلك صلاة
الجنابة لا يتيم لها الا اذا
تعبت وأما السنن والنوافل
فيتيم لها المسافرون الحاضر
الصحيح ولو نوى يتيمه فرضا
جازه أن يصلي به فلا بعده
بشرط اتصاله بالفرض ثم
انتهى بكلام على ما يتيم به
فقال (والتييم) بصكون
(بالصعيد الطاهر) هذان
تفسير الراغبين وبيان
المفتقرين للطيب في قوله
تعالى قيم، وصعيدا طيبا
وهو أى الصعيد الطيب
في كلام العرب وبه قال
مالك (ما ظهر) أى صعد على
(وجه الارض منها من تراب
أورمل أو حجارة أو سبخة بفتح
الباء واحدة السبخ وهي
أرض ذات ملح ورشح ويدخل
في قوله منها الخشب غير
المضروع والخشب والزرع
لأنه منها صعد أو احتزبه
مما هو على وجهها وليس
منها كالرماد ظاهر كلامه
أنه يتيم على التراب سواء
كان على وجه الارض لم ينقل
منها أو نقل اما الاول
فبالتفاق وأما الثاني فب
المشهور

فان صلى الجمعة بالتييم فانه لا يجزئه وأما المريض والمسافر فيتيما لها (قوله وكذلك
صلاة الجنابة لا يتيم لها) أى حاضر الصحيح (قوله الا اذا تعبت) بأن لا يوجد
مصل غيره ولا يمكن تأخير حاجتي يحصل الماء أو يمضي اليه وفي كبر الحرج
أنه مبني على القول بأن الصلاة على الجنابة فرض صفة غاية أما على القول بأنها سنة
كفاية فلا يتيم لها عند عدم غيره لأنها تعتبر سنة عين اتصاله وهو قد قال لا سنة
وتدفع بغير صلاة فان وجد الماء صلى على القبر (قوله فيتيم لها المسافر) أى ومثله
المريض (قوله دون حاضر الصحيح) أى الذى فرضه التيم لعدم الماء وأما الحاضر
الصحيح الذى فرضه التيم لحوف مرض فحكمه كالسريين فيتيم للجمعة وللجنابة
وان لم تعين ولا سنن والنوافل (قوله جازه أن يصلى الخ) أى وان لم ينو
صلاة النفل بعد الفرض رقيدا بعدية مع أنه لو صلى به نفلا قبله لصح
أنه بشرط اتصاله بالفرض أى وبعبءه فان فصله بطول أو خروج من المسجد
أعاد تيممه ويسير الفصل مغتفر ومنه آية الكسرى والمعبات ويشترط
أيضا أن لا يكثر النقل جذا والمكثرة بالعرف (قوله يكون الخ) انما قدر المضارع
أشارة الى تجدد هذا التيم وقتا بعد وقت لان المضارع فيه كذلك (قوله هذا
من تفسير الخ) لا يخفى ان هذا يفيد ترادف التفسير والبيان (قوله ما ظهر الخ)
أى ان مالكا قال ان الصعيد ما ظهر على وجه الارض وما قاله عند العرب من
أن الصعيد ما صعد على وجه الارض وذهب غيره وهو أكثر لغة بما الى أن الصعيد
في الآية ان تراب الطاهر وجد على وجه الارض أو أخرج من باطنها (قوله من تراب
معروف (قوله أورمل) هي الحجارة الصغار (قوله أو حجارة) أى كبار أى أكبر
من الرمل ولو لم يكن عليها تراب ولو تحتها بقدر كالبلاط ولو نقلت من محل
الى آخر بشرط عدم الطبخ فلا يصح التيم على الجير ولا على الحجر وهو الطوب الاحمر
وأما الرخام فيصح التيم عليه ان تحت بقدر واولى ان لم تحت كالرخام فى وعليها
كسرت أو لا وان طبع بالنار فلا (قوله ويدخل في قوله منها الخ) قد يقال لا يدخل
بأن يراد من أجزاءها (قوله الخشب الخ) أى يتيم على هذه الثلاثة بغير وثلاثة
اذا لم يجد غيره ولم يكن قلعه وضاق الوقت ولا تفهم ان التيم عليها غير مقيد بثلاث
القيود بل لا بد منها وبعد ذلك فهو عيىف والمعتمد انه لا يتيم على ما ذكره وجود
نلك الشروط (قوله أو نقل) المراد بالنقل أن يجعل بينه وبين الارض حائلا (قوله
وأما الثاني فعلى المشهور) غاية الامر ان التراب أفضل من غيره من أجزا الارض
عند عدم النقل أمامه فخير من أجزا الارض أفضل منه ومقابل المشهور ما بين

وكبير (قوله كالمخ) أي والشب والكبريت والنحاس والحديد وسائر المعادن
فهو كالمخ فلا يتيمم عليه إلا في موضعها أو نقلت من موضع لا تخرو لم تصرف في أيدي
الناس كالعقير فيرول وجعل بينما وبين الأرض حائل وأما الوضوء في أيدي
الناس كالعقير فلا يصح التيمم عليه أو أمانه معدن الذهب والفضة والياوهر
ونحوها ما لا يقع به تواضع فلا يصح التيمم على شيء منها ولو في محلها ولو لم يجد
سواها وقسط الصلاة قضاؤها (قوله إذا دخلته منعة المخ) لا فهو لم بدل
ولو لم تدخله منعة فإنه لا يصح التيمم عليه على المعتمد (قوله على الجبل المخ) الجبل
مرفوف والجمع جبال واجبل على قلعة قال بعض ولا يكون جبلا إذا كان
مستطيلا (قوله والضغنا المخ) الضغنا مقصور الحجارة ويقال الحجارة المسلس
الواحدة صفات مثل حصي وحصاة قاله في المصباح (قوله يضرب بيديه الأرض)
جملة مستأنفة استثنى ما يائس أهوى واقعة في جواب سؤال نشأ من قوله والتيمم
بالصعيد الطاهر تقديره كيف يفعل فقال يضرب بيديه الأرض فلم يكن له يد يتيمم
بغيرها من أعضائه فان عجز استنار فان لم يتمكنه الاستئناسه مرغ وجهه (قوله
وهذا الضرب فرض) فلم لا في بيده اغبار من غير موضع لا يكفي لان الوضع مقصود
لذاته (قوله بالضغنا) بسكون الحاء وفتحها كل منها مجمع لصخرة وهي الحجر
العظيم الصلب أفاده القاموس فطاف الحجر عليه من عطف الخاص العام على
(قوله منه) أي مما ذكر (قوله عذب بعضهم هذا النفث) وهذا الإناء في أيه يسكن
عذب منهم ما يشي وقبل ملائكة العذرة فلو عذبها على شيء قبل أن يسمع بها
وجهه ويديه مع تيممه ولو كان المصح قويا وفاته السنة كذا ظهر له ووجدت
الشيخ في شرحه ذكره (قوله ان يقصد الصعيد المخ) أي لا غيره مما لا يصح التيمم عليه
ولا فائدة لذلك بل العلم بكونه صعيدا كاف (قوله وان نوى استباحة الصلاة)
أي أو ينوي فرض التيمم وهل تكون النية عند أول واجب وهو الضربة الأولى واليه
يميل كلام عجم واقتصر الشيخ في شرحه عليه قائلا فلما أخرها لوجهه لم يصح تيممه
أو عند سمع الوجه وبه قال الشيخ زروق واعترض بأنه يلزم فعل بعض الفرائض بغير
نية ولا يقال لم تجب النية في الوضوء عند نقل الماء لانا نقول كافي عجم نقل الماء
للاوضوء ليس بواجب بخلاف الضربة الأولى هذا وظاهر الشارح ان النية قبل
الضربة الأولى لانه قال ولا بد قبل الشروع في التيمم المخ ولا يفهر له منعة (قوله نوى
استباحة الصلاة من الحدث الأصغر) أي ندبا فلم يتعرض له أو نسيه لم يضرم
ولا خصوصية للصلاة إذ لو أراد مس المصحف أو الطواف فإنه ينويه ولا يلزمه تعيين

الأكبر

وان لم يتعرض للحدث الاكبر
 وصلى بذلك التيمم أعاد
 الصلاة ابدأ ولو نوى التيمم
 رفع الحدث لم يجزه فانه
 لا يرفع على المشهور
 ويستحب له قبل أن يضرب
 يديه الارض أن يقول بسم
 الله ثم بعد فغض يديه
 (بسم الله وجهه) كنه
 ويراعى الوتر ولا يترك منه
 شيئا ولو قل ولا اختلاف
 في وجوب ذلك ابتداء فان
 وقع شيء من ذلك فقال
 ابن مسلمة اليس يعرفون وبدأ
 من أعماله كما في الوضوء
 وان لم يبدأ منه أجزاء
 ويجزى يديه على ما طال من
 لحية ورفع ما يتوهم من
 قوله كنه الله يرفع على غصون
 الوجه بقوله (مسها) لان
 المسح مبني على التخفيف ثم
 بعد أن يفرغ من مسح وجهه
 يضرب يديه الارض ضربة
 ثانية أسحر يديه على جهة
 السنة فإذا شرع في مسحهما
 فاستحب في مرة مسحهما
 على المشهور أنه يمسح أولا
 يده اليسرى يجعل أصابع
 يده اليسرى ما عدا الإبهام
 على أطراف أصابع يده
 اليمنى ما عدا إبهامها

الفعل المستباح بل يستحب في نوى تيممه استباحة صلاة الغرض من غير تيمم له
 به كونه ظهر أم لا صلى به ما عليه من ظهر أو عصر ولا يصلي به ما خرج وقته لان
 وقت الفائتة انما يكون بتدكيره فتيمة قبل تدكيره فتيمة لما قبل وقتها فلا يصح ومن
 نوى به استباحة صلاة فتيمة من العرائض لم يصل به غيرهما من العرائض ومن نوى
 صلاة الغرض والنفل صلاهما به ومن لم يعين لعل بل نوى استباحة ما منعه الحدث
 صح وفعل به ما شاء بشرط الاتصال (قوله وان لم يتعرض للحدث الاكبر) أي
 ترك نية الاكبر عمدا أو ناسيا فان نوى الاكبر معتقدا أنه عليه فتيمة بخلافه أجزاء
 عن الأصغر لان اعتقاده ليس عليه وانما قصد نيته الاكبر بنفس الأصغر فلا
 يجزئه ومثل نية استباحة الصلاة فيما ذكر نية استباحة ما منعه الحدث وأمان
 نوى فرض التيمم فيجزئه ويحوز ولو لم يتعرض لنية كبره عليه (قوله لم يجزه) وظاهر
 اطلاق أهل المذهب ولو على المقابل ولو نواه رفعه مقيدا كذا قل بعض (قوله
 ويستحب له قبل أن يضرب يديه الارض الخ) الظاهر ان ذلك ليس بشرط بل
 الندب يحصل بالتسمية حالة الضرب بل ربما يقال انها أولى (قوله أن يقول بسم
 الله) ظاهرا لاقتصاره على بسم الله قال عبق ويحزى فيه الخلاف في الوضوء من
 الاقتصار على بسم الله وعدمه (قوله يمسح بهما) ليس بشرط قال في الطراز
 جوزان ان قام مسح الرأس في الوضوء بأصبع ان أوعب ويلزم مثله في التيمم (قوله
 الوتر) أي وغيرهما أي غير التجميدات (قوله ولا يترك منه) أي من الوجه
 (قوله ذلك) أي مسح الوجه كله (قوله فان وقع شيء من ذلك) أي من
 ترك المسح (قوله فقال ابن مسلمة اليس يعرفون) ظاهرا ضعيفا والمعتدل لا يجزى
 (قوله ويبدأ من أعماله) أي زبنا (قوله ويجزى) أي وجوبا (قوله ورفع
 ما يتوهم الخ) أي فلا يتبع سائر الجهة وكذا سائر غصون الوجه (قوله بقوله
 مسها) قال قلت هذا لندرة أعاده قوله يمسح بهما قلت كنه بدفعه قوله كله
 فأجابا عادة مسها ان التأكيدها ما هو متعلق بأخر الوجه من حيث تيممه بالمسح
 فلا نساق انه مسح وانه مبني على التخفيف (قوله ثم بعد أن يفرغ الخ) هذا
 الترتيب سنة على المشهور وقيل بوجوبه (قوله على جهة السنة أي يضرب يديه
 على جهة الخ) أي على جهة هي السنة فلاضافة لليسان لا يقال كيف يمسح
 الواجب بما هو سنة لانا نقول أن الرجوع باق من الفرية الاولى مضافا اليه
 الضربة الثانية بدليل انه لو تركها ومنع الوجه واليدين معا بالاولى أجزاء (قوله
 على المشهور) ومقابله ما لابن عبد الحكم القائل بعدم مراعاة الصفة المذكورة

ثم يمر أصابعه على ظاهر يده يعني (٢٦٥) كفه (و) على ظاهر ذراعه وهو ما بين المرفق والكوع (و) يكون

في مروره على ظاهر ذراعه

(قدحني) أي يحني بمعنى

يطوى (عليه) أصابعه حتى

يباغ المرفقين) قيل صوابه

المرفق لأنه ليس لليد

الواحدة المرفق واحد وهو

ما يتكى الإنسان عليه ابن

العربي وهو بكسر الميم وفتح

الفاء لا غير وأما المرفق

من الاتفاق ففيه لغتان فتح

الميم وكسر الفاء والعكس

وظاهر كلامه أنه لا يسمع

لأن حتى للغاية قبل أراد مع

المرفقين كما تقدم في الوضوء

إذا التيمم بدل عنه والمصح

إلى المرفقين سنة وتولى

الكوعين فريضة على

ما في المختصر وتعبه العلامة

البساطي بأن مشهور

المذهب أن المسح إلى

المرفقين واجب ابتداء

وأما الخلاف إذا اقتصر

على الكوعين وصلى

فالمشهور أنه يعيد في الوقت

اقتصر ونحوه في الجواهر

وزاد ويخلل الأصابع

وينزع الحاتم ما ذكره من

تخليل الأصابع هو قول

ابن شعبان الشيخ ولا يعرفه

لأنه (ج) عادة الشيخ

كما وضوه أفاد ذلك بهرام رحمه الله (قوله يعني كفه) لما كان في تفسير اليد

بلكف خفاء أي يعني (قوله وهو ما بين المرفق والكوع) أي الذراع (قوله

على ظاهر ذراعه) خصه بالذکر دون ظاهر اليد المفسر بالكف لقول الألفهسي

ألا تتركه تحنية الأصابع الأعلى الكف (قوله أي يحني الخ) إشارة

إلى أن هذا الفعل متجدد وقتاً بعد وقت لأن المضارع يفيد ذلك (قوله قبل صوابه

لمرفق الخ) إنما أتى بصيغة التضعيف لاحتمال أن يقال إن المصنف قصد بيان

غاية المسح بالنسبة لليدين (قوله بكسر الميم الخ) كلام ابن العربي هذا خلاف

الراجح والراجح أن فيه لغتين كسر الميم وفتح الفاء وعكسه حكاهما الفاضل

وقال في الصباح والمرفق ما ارتفعت به يفتح الميم وكسر الفاء مثل مسجد وبالعكس

لغتان ومنه مرفق الإنسان وأما مرفق الدار كالأطبخ والكيف ونحوه فكسر الميم

وفتح الفاء لا غير على التشبيه باسمه لأنه وجع المرفق مرافق أه (قوله وأما المرفق

الخ) أي فيكون المرفق اسم كل شيء يرتفع به وبكلام المصباح تعلم أن

مرفق الإنسان من ماصدقائه (قوله لأن حتى للغاية) أي والغاية خارجة

فإن قلت بل ظاهر كلام المصنف أنه يسمع المرفقين لأن الغاية تحت داخله

قطعا قالت هذا سلم لوجه أنه أدخل المرفقين (قوله وتعبه العلامة البساطي

الخ) هذا التعقب مردود فقد رجح في المقدمات ما مشى عليه صاحب المختصر

واقصر عليه القاضي عياض في قواعده وهو الراجح ووصفه بالعلامة لكونه

جامعاً بين المعقول والمنقول وهو محمد بن أحمد بن عثمان البساطي كان أماً ما عارفاً

بغنون المعقول والمنقول متواضعاً سريع الدفعة رفيق القلب طارحاً للثبوت كلف ربما

صاد السبل ونام على قشر القصب تتراحم أئمة سائر المذاهب والطوائف في الأخذ

عنه أخذ الفقه عن جماعة منهم بهرام من تصانيفه المغني في الفقه لم يكمل وشرح

على خليل لم يكمل وكلمة الشيخ أبو القاسم النويري من السلم إلى الخوالة وعمل حاشية

على المطول للسعد التفتازاني وشرح المطالع لأقطب والمواقف للعصف وتكت على

طوالم البيضاوي وغير ذلك نسبة إلى بساط بالباء الموحدة ثم سبى آخره هاء بلدة

بالجهة الغربية من مصر كما ذكره في الذيل (قوله فالمشهور أنه يعيد في الوقت)

ومقابل به يعيد أبداً كما ذكره في التحقيق (قوله لغيره) أي لغير ابن شعبان (قوله

عادة الشيخ) والشيخ هو المصنف رحمه الله كما صرح به بعض حامل ذلك أن

المصنف الذي هو ابن أبي زيد قائل بعدم التخليل أقول بحمد الله أعلم أن الراجح كلام

ابن شعبان كما أفاده الشيخ عبد الرحمن في حاشيته وكما أفاده ح في شرح المختصر

أضاف مثل هذا ل عد ل أراد أن المذهب خلافه وما ذكره من نزاع الحاتم

قال في الوجوه المطلوبة ابتداء فلا ينزعه فالذهب انه لا يجزئه شيئا بخلاف الوضوء والفرق قوتسريان الماء
ولا كذا القرب (ثم) اذا فرغ من مسح ظاهر يده اليمنى (يجعل يده اليسرى) وفي رواية كفه وهي مفسرنا لاولى
فيكون المراد باليد المكف ما عدا الاصابع لان الاصابع قد مسح بها أولا فظاهر اليد ما عدا الاصابع والجعل
المذكور يكون (على باطن) ذراعه الايمن ويكون ابتداءه (٢٦٦) (من طى مرقته) حال كونه

(قابضاً عليه) أى على باطن
ذراعه ويكون في قبضه رافعا
اصابعه ونهاية ذلك (حتى
يبلغ الكوع من يده اليمنى)
وهو رأس الزند مما يلي
الابهام (ثم) بعد أن يفرغ
من مسح باطن ذراعه
(يجرى باطن يده) أى
ابهامه من يده اليسرى
(على ظاهر يده اليمنى)
لانه لم يمسحه أولا (ج)
ما ذكره من امر الهم
منه لابن الطلاع وظاهر
الروايات مسح ظاهر ابهام
اليمنى مع ظاهر أصابعها

حيث يقول ظاهر كلام النخعي قبول قول ابن شعبان وانه الجارى على المشهور
ويكفي تخليل واحد بعد تمام التيمم وان كان لافضل لتخليل كل يد عند مسحها او يكون
التخليل باطن الاصابع لاجتناب العدم مساها بالتراب (قوله هو المطلوب ابتداء)
أى النزاع مطلوب ابتداء اعلم انه يقوم مقام نزعه ما اذا فرغه عن محله ومسح ذلك
المحل أو ان هذا نزاع (قوله والفرق قوة الخ) فيه نظر اذ لا يشترط في الخاتم
المأذون فيه سريان (قوله من يده اليمنى) زيادة أيضا ولو لا ارادته لقال منها
ويعلم ان الصمير لليمنى لان الكلام فيها (قوله وهو رأس الزند) على وزن فلس والجمع
زئود كفلس وهو ما انفجر عنه اللحم من الذراع وهو ذكر أفاده صاحب الصباح
(قوله لابن الطلاع) هو محمد بن فرح شيخ الفقهاء في عصره مسح منه من شيوخ
قرطبة الفقيه أبو الوليد هشام توفي سنة تسع وتسعين وأربعمائة (قوله وظاهر
الروايات الخ) هو المعلوم عليه (قوله وأغما الهم) أى بفتح الباء وسكون الهماء
وهكذا المفرد وأما الهم بضم الباء وفتح الهماء جمع همة فهي الشجعان وأجيب
عن المصنف بأنه اكتمر اطلاعا من الفاكهاني والاعتراض يتوقف على الاحاطة
بمسائر اللغة وهذا متعسر أو متعذر (قوله الصفة التي ذكرها الشيخ) أى ذكرها

(ك) لأعلم أحدا من أهل اللغة نقل في الابهام التي هي الاصبع الوسطى يـ ما وأغما الهم جمع
يـ هـ وهي أولاد الضان (ثم) اذا فرغ من مسح اليد اليمنى باليد اليسرى على الصفة المتقدمة (مسح اليد اليسرى
باليد اليمنى هكذا) أى على الصفة المتقدمة في مسح اليد اليمنى فيجعل أصابع يده اليمنى على أطراف أصابع يده
اليسرى ثم يمر أصابعه على ظاهر يده وذراعه وقد حنى عليه أصابعه حتى يبلغ المرفق ثم يجعل كفه على
باطن ذراعه من طى مرقته قابضا عليه حتى يبلغ الكوع ويجرى باطن يده اليمنى على ظاهر يده اليسرى (فاذا بلغ
الكوع) من يده اليسرى (مسح كفه اليمنى) كفه اليسرى الخ أطرافه أى أطراف الكف أراد به باطن
الكف والاصابع (ع) وانظر كيف سكت عن كفه اليسرى لأن يقال كل واحدة منها ماسحة ومسوحة
وهذا آخر الكلام على الصفة التي ذكرها الشيخ والمشهور مراعاتها وعدا بعضهم في فضائل التيمم وما ذكره فيها
من الانتقال الى اليسرى قبل استكمال اليمنى رواية ابن حبيب عن مالك وقال ابن القاسم مسح اليمنى قبل الشروع
في اليسرى واختاره النخعي وعبد الحق وصوب اذا الانتقال الى الثانية قبل كمال الاولى مغتربا لفصله الترتيب الذي
بين اليماين والمبايسر

وقال بعض الشيوخ الأحسن رواية ابن حبيب لا يسمع ما يكون على الكعب من التراب (ولو) خالف المقيم
هذه الصفة المستحبة (ومع النبي باليسرى (٢٦٧) وفي رواية) أو اليسرى باليمين كيف شاء وتيسر

عليه - وأوجب المسح
لاجزاء) ذلك وخالف
الانضيل فقط ويؤخذ من
قوله وأوجب أنه إذا لم يمسح
على الذراعين لم يجزه لأنه
ذكر في المسح الذراعين وقد
قدمنا أنه إذا اقتصر على
الكعبين وصلى أعاد
في الوقت على المشهور
وقوله (وإذا لم يجد الجنب
أو الخائض الماء لاطهرهما
وصليا) مكررم قوله والتيمم
يجب لعدم الماء الخ (فاذا
وجد الماء تطهر أو لم يعيدا)
ما أصابا لأن صلاتهم ما وقعت
على الوجه المأمور به وظاهر
كلامه وجداء في الوقت
أوبعده وهو قيد بقوله قبل
ثم أصاب الماء في الوقت
بعد أن صلى وظاهره أيضا
سواء كانت باجسادهما
نجاسة أم وهو كذلك
في المدونة وقيدت بما إذا
لم يكن في بدنهما نجاسة
ويؤخذ هذا التقييد أيضا من
قول الشيخ وكذلك من صلى

خليل وهي البداءة بظاهر اليمين باليسرى الخ وقوله والمشهد ورعايتها هي مستحبة
وتقدم مقابله وهو لابن عبد الحكم أنه لا تستحب (قوله وقال بعض الشيوخ الخ)
الراجع قول ابن القاسم أنه يسمع اليمنى كما قبل الشرع في اليسرى (قوله لا
يسمع ما يكون على الكعب الخ) يقول صاحب القول المعتبران بقاء التراب
غير مراد فالراجح حكمه (قوله وفي رواية أو اليسرى الخ) حاصله أن يسمع اليسرى
باليمين ثابت على كلا التفسيرين وإنما الخلاف في الثابت هل الواو أو فعلى نسخة
الواو تكون المخالفة للهيئة المستحبة متحققة في اليمين وعلى نسخة أو تكون المخالفة
للهيئة المستحبة متحققة في يدا واحدة (قوله تيمما وصليا) ولو وجد ما يصلي في مواضع
الأصغر وتيمان على التفصيل السابق ويجرى في ذلك فلا يس أول المختار (قوله
مكررم قوله الخ) وقيل كرهه إشارة إلى بقول أن الجنب والخائض لا يتيممان (قوله
وهو قيد بقوله إلى آخر ما تقدم) أي مقيد بغير ما فيه الإعادة في وقت على ما تقدم
(قوله وقيدت بما إذا لم يكن في بدنهما نجاسة) أي وأما لو كان في بدنهما نجاسة
وصلياها نسيها أو تذاكر بعد الفراغ فأنهما يعيدان في الوقت (قوله يعني في الوقت)
أي مع التيممان والمراد بالوقت ولو الضروري تنبيهه أشعر قول المصنف ولم يعيدا
أما صليا أن وجود الماء بعد صلاتهم ما بالتيمم وأما لو وجد الماء قبل الصلاة فإن كان
الوقت تسعاً للغسل والصلاة ولو ركعة في الوقت الذي هما فيه فإن التيمم بطل وأما
أن وجداء بعد الدخول فيها وقبل فراغها أو اتسع الوقت أو قبل الدخول فيها
ولكن لم يتسع لوقت الغسل وأدراك ركعة فأنهما يصليا بالتيمم (قوله ولا يقرأ
الرجل) أي بحرمه كما في نت أي ولا مفهوم للوطء وحاصله أن الاستمتاع بما
بين الدبر والركبة ولو من فوق حائل حرام فأما ما خرج عن ذلك المحل فلا يخرج فيه
ولو وطأ (قوله أو الكتابة) ولا يفي أن الكتابة إذا انقطع عنها دم الحيض أو
النفاس وهي زوجة لم يأنها تحجب عن الغسل بما ذكر لزوجه أو يمسح غسلها ولو لم
تنوه ويلقنهما أو يقال امرأة غسلت من ذبذبة ومع (قوله على المشهور) وقال
ابن شعبان ذلك جائز (قوله حتى تجدد في رواية الخ) أي يروي بالافراد والثنية
فعلى القول طلب الماء أو شراؤه على الرجل وحده وعلى الزاني عليمه ما عافى قولان

بنوب نجس أو على مكان نجس يعني يعيد في الوقت (ولا يقرأ الرجل امرأته) المسئلة أو الكتابة أو أمنته (التي انقطع
عنها دم حيض أو دم نفاس) بالظاهر بالتيمم على المشهور (حتى يجد)

وفرواية حتى يجدامن
الماء (ما تطهر به المرأة)
أو الأمانة من دم الحيض أو دم
النفاس (حتى ما تطهر به
جميعاً) من الجنابة وفي رواية
تطهر به وما قاله هنا يفسر
قوله آخر الكتاب وان
لاية — رب النساء في دم
حيضهن أو دم نفاسهن لان
ظاهرة اذا انقطعت مع عنهن
جازه الولي وهو قول ابن
شعبان وقال ابن بكير يكره
لأن يطا قبل الاغتسال
وانما امتنع منه على المشهور
لان التيمم لا يرفع الحدث وانما
هو مبيح للصلاة فقط على
المشهور ويؤخذ من كلامه
أن التيمم يسمى طهوراً
وهو كذلك لقوله عليه
الصلاة والسلام وترتبتها
طهوراً ويسمى أيضاً وضوءاً
لقوله عليه الصلاة والسلام
التيمم وضوء المسلم ويؤخذ
منه أيضاً أن الزوج أن
يأتي بالماء للمرأة ليطهرها
ووضوءه بشراء أو غيره
وهو المشهور لانه من جنسه
فقطها ويؤخذ منه أيضاً أن
من لم يجد الماء ليس له ادخال
الجنابة على نفسه وهو قول

حكماهما زروق والاول هو الراجح واعمل معنى القول الثاني أن على الرجل
ما يغتسل به وعليه ما تغتسل به (قوله وفي رواية تطهر به) هذه
النسخة لوجه لها (قوله لان ظاهرها الخ) أي فأفاده هنا أنه ولو انقطع الحيض
لا يجوز له الوطء ولو بالتيمم (قوله وهو قول ابن شعبان) أي ان ابن شعبان يقول
بأنه يجوز له الوطء بالتيمم كما يفيد ابن ناجي أنه يجوز زيدون تيمم (قوله وقال
ابن بكير يكره الخ) وفي عبارة ذهب ابن بكير الى جواز وطئها اذا رأت النقاء
وان لم تغتسل لان المنع انما يتعلق بالحيض والحكم اذا تعلق بعلمه وجب زواله من والها
اه فاختلاف النقل عن ابن بكير وقضيته وان لم تيمم لكن قضية كلامه في ذلك
بعد التيمم (قوله وانما هو مبيح للصلاة فقط على المشهور) وقيل ان التيمم يرفع
الحدث ولا يلزمه غسل اذا وجب الماء كما ذكره (قوله يسمى طهوراً) بضم
الطاء وقوله وترتبتها طهوراً بفتح الطاء (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام) أقول
لا يؤخذ منه تيممته وضراً لجرأان يصكون على حذف الكاف والتقدير التيمم
كالوضوء بالنسبة للمسلم (قوله ليطهروها) بضم الطاء بل يجب عليه ذلك ولو باحتلامها
أو وطء غيرها على جهة الغلط أو الاكراه لان كان على وجه الزاويل باليمن في الجميع
حيث لم تكن من نساء البوادي التي عادت من نقل الماء (قوله ليس له ادخال
الجنابة على نفسه) أي يكره ولو كان تيمم لا يصغر فليس له ادخال الجنابة على نفسه
بحيث يصير تيمم لا كبر ولا ينافي هذا ما تقدم لان الحزمة في قول المصنف ولا يطاق
الخ لانها انما جاءت من قدومه على وطئها بظهورها من حيضها بالتيمم (قوله وهو
قول مالك في المدونة) ومقابلها ما ذهب اليه ابن وهب من جواز الوطء وان لم يطل
فان طال جاز الوطء انفاً كما أفاده بهرام (قوله ما لم يضر به الخ) أي في بدنه أو يخشى
العنت وهذا جار في هذا الفرع أي المشاورة بقوله ليس له ادخال الخ وفي فرع المصنف
الذي أشار به قوله ولا يطاق الخ فقد قال بعض شراح خليل في ذلك المقام وهذا
الاطول يحصل به ضرورة وطئها بعد أن تيمم استعجاباً (قوله أو طول برجرحه)
لا يناسب ادخال هذا الفرع في حيز ذلك وحاصل ذلك أن من كان فرضه التيمم
لعدم القدرة على استعمال الماء فلا يجوز له ادخال الجنابة على نفسه الا بطول بحيث
يحصل به ضرر دائمة من علم من زوجته أنه ان وطئ لئلا تغتسل زوجته الانهزام
أو لا يمكنه الوطء الا لئلا فيجوز له الوطء وبأمرها أن تغتسل لئلا فان عانت فقد أدى
ما فعل ومن علم منها انها لا تغتسل ان جامعا فاشهره وأنه يجوز له وطئها وبأمرها
بالغسل ولو بالضرب مع ظن الافادة فان لم تفعل عصت ولا يجب طلاقها خالفاً

مالك رحمه الله في المدونة وهذا ما لم يضر به اطول مدة أو طول برجرحه ان كان به

لبعضهم

فان طالت عليه المدته يطاق ويقيم

لبعضهم وإنما يندب فقط (قوله وهي مسئلة الرريض الخ) لما يحق اراد هذا صريح
في أن الذي في باب جامع الصلاة الخ مسئلة واحدة وهما ردت تخالفه حيث قال هو
ثلاث مسائل في انشاء الباب أولا ان لم يقدر على مسح الماء لعرضه الخ وينتفاؤه
شارحا غير ظاهر (قوله لي أنه يبيضا) أي سودها أو أطاق به سياخات أو لا
أي سودها أولا من غير ترتيب ثم رتبها وفي المقام أمور الأول أن يقال أي نكتة
في عدم ذكر هذه المسئلة في باب الذي هو هذا الباب هل لأنهما في بابها حين رتب
الثاني أن يقال لا دلالة لخوازان أن يكون استحضار الفاظ الكتاب على هذا الدوال أي
كون تلك المسئلة مذكورة في باب جامع الثالث أن عدم ترتيبها بنا في قوله
وسأفصلها لك بابا بابا ويمكن الجواب عن الأخير بأن يكون إنما أثبت رسأفصل
حين الترتيب لأحين التبيين فان قلت سلنا ذلك لكن ادخال هذه المسئلة في باب
جامع يقضي بعدم صحة الحكم في قوله هذا باب جامع في الصلاة قلت هذا الحكم
ينبغي على الأغلب فهو صحيح بهذا الاعتبار

* (باب المسح على الخفين) *

(قوله على بدلها الآخر) أي النسائب عن بعض الأعضاء (قوله من غير تبويب
على ما في الخ) فان قلت هذا يخالف قوله سابقا وسأفصل لك بابا بابا وأجب اما
بأن المراد في الأكثر أو المراد بابا أي لفظا أو تقدير (قوله وسقط التوقيت فيه)
أي في المسح فلا يحدده بمدة على المشهور وروى عن ذلك توقيته في الحضريه وم وليله
وفي السفر ثلاثة أيام (قوله وما يمنع من المسح) الأولى وما يمنع منه لأن الحديث
في المسح (قوله المفهوم من السياق) أي أو من المسح لأن المسح لا يبدله من ماسح
(قوله أي رخص) أي جوز فالمسح جائز والغسل أفضل منه فيكون الجواز
بمعنى خلاف الأولى (قوله على الخف) لا مفهوم له بل مثله غيره كالجرموقين
ثنية جرموق وهما خفان غليظان لاساق لهما ومثلهما الجوربان وهما على شكل
الخف من نحو قطن جلد ظاهرهما وباطنهما أو في إحدى الرجلين خف وفي الثانية
جورب أو جرموق أو جورب على جورب أو خف على جورب أو خف أو جورب
على خف في الرجلين أو أحدهما (قوله ويرى على الخفين) قال في التحقيق
والأولى أي التي هي على الخف هي الصحيحة (قوله رخصة) بضم الراء وهو يكون
انحاء وضواو فتحا ثقت وقوله وتخفيف من عطف اللازم على المازم (قوله وهي
ما شرع الخ) جعله الفاعل كما في أخصر ما تحذبه الرخصة وعرفت بتعريف آخر
أبسط من هذا وهو أنها الحكم الشرعي المنع من معوبة إلى سم ولعله لم يرد مع

(وفي باب جامع الصلاة شيء
من مسائل التيمم) وهي
مسئلة الرريض الذي لم يمسح
مناولا فيتميم بالحائط إلى
جنبه وهي هذه الاحالة تدل
على أنه يبيضا أولا ثم رتبها
ولما انتهى الكلام على
أحد بدلي الطهارة الأصلية
انتهى بتكامله على بدلها
الآخر فقال مترجما من غير
تبويب على ما في صحيح النسخ
(باب في المسح على الخفين)

التقدير هذا باب في حكم
المسح على الخفين وسقط
التوقيت فيه وما يبطله
وبعض شروطه ودمته
وما يمنع من المسح وابتداء
بكمه فقال (وله) أي
ورخص للمسح المفهوم من
السياق رجلا كان أو امرأة
أن سمع على الخف ويروي
على الخفين وإنما قدرنا
ورخص ليوافق قوله
في باب غسل والمسح على
الخفين رخصة وتخفيف
وهي ما شرع

ع على وجهه الغفيف
والمساحة وينوى بمسحه
الغريضة والاصـ
في مشروعيته فعليه عليه
الصلاة والسلام ولا تختص
الرخصة بالسفر بل تكون
(في الحضر والسفر المباح
على المشهور من غير تحديد
بمدة معلومة من الزمان) مالم
ينزههما) فانه انزعهما بطل
المسح بلا خلاف وتلزمه
المبادرة لغسل رجله فان
آخر غسله ما عايدا بقدر
ما يجزئ فيه أعضاء الوضوء
ابتداء الوضوء والناسي يني
طال أوله يملأ وإذا خلع
احدى خفيه خلع الاخرى
وغسل رجله ولم يجز المسح
على أحدهما وغسل الاخرى
وللمسح شروط عشرة خمسة
في المسح وهو أن يكون
جلدا طاهرا مخضروفا ساترا
لجمل الفرض يمكن
تتابع المشي به وخمسـ
في المسح أن لا يكون عاصيا
لبسه ولا مترفها بلبسه وان
يلبسه على طهارة مائة
كاملة

قيام السبب للمحكم الاصل (قوله على وجهه) على معنى اللام التعديلية وإضافة
وجهه لما بعده لا يان أى ان الرخصة شئ أى حكم شرع وهو جواز المسح في تمام
لأجل التقييد وقوله والمساحة أى سهولة والعطاس مرادف أو كالمرادف (قوله
وينوى بمسحه) فريضة قال الناجي بلا خلاف ولا تنافي بين كونه جائزا بمعنى
خلاف الأولى وواجبا الذي تقتضيه تلك النية اذ جوازه من حيث أن له تركه
ويغسل رجله ووجوبه من حيث توقف محبة المباداة عليه على تقدير عدم
التسل (قوله على المشهور) هذا خلاف الراجع والراجع أنه لا يشترط كون
السفر مباحا لما تقر في المذهب من أن الرخصة التي تتباح في الحضر لا يشترط
في جوازها في السفر باحته كاشكل المتيقن لم يطرأ وقيل ان رخصة المسح
مختصة بالسفر فقول الشارح على المشهور راجع لقوله في الحضر والسفر ولقوله
المباح (قوله عامدا) ومثله العاجز (قوله أن يكون جلدا) أى لا ما صنع
على هيئة الخف من قطن ونحوه (قوله طاهر الانجس كعدمه) ولو دبرغ ولا تمسح
(قوله غير وزا) لا مالم يق على هيئته بفحور سراس (قوله ساترا محل الفرض) وهو
الكعبان لا ما نقص عنه ويدخل في قوله ساترا محل الفرض ما ينزل عن محل الفرض
لثقل خياطته ككسر وال ويمكن تتابع المشي به مع ستره محل الفرض فيرفع
حال المسح عليه ويصح المسح عليه لان المراد ستره بذاته وان لم يكن ساترا بالفعل
(قوله يمكن تتابع المشي به) أو بحيث لا يكون واسعه ولا ضيقا بحيث يكون
المشي فيه بمسقة فلا يسمع حينئذ (قوله أن لا يكون عاصيا بلبسه) أى ترازا
من العاصي بلبسه كرجل محرم فلا يسمع عليه وأما العاصي بسفوره فلا يدخل
في كلامه كالابق فانه يسمع عليه (قوله ولا مترفها بلبسه) أى ترازا إذا
لبسه ليدفع عنه مسقة غسل الرجلين أو لحناء في رجله أو لبسه لينام فيه أو لحوق
براغيث فانه لا يسمع عليه لوجود الترفه فانه يسمع عليه لم يجزه ويعيد أبدأ وأما لبسه
لاتقاء حراً أو برداً أو خوف عقارب أو اعتدال لسه أو لبسه اقتداء بالنبي صلى الله عليه
وسلم فانه يسمع عليه (قوله وان يلبسه على طهارة) فلا يسمع لألبسه على حدث
(قوله مائة) ولو غسله فلا يسمع لألبسه على طهارة ترابية (قوله ككاملة حسا) بأن
ثم أعضاء وضوئه قبل لبسه احترازا عما إذا غسل رجله فلبسها ثم كمل أو غسل
رجلا فأدخلها قبل غسل الاخرى فلو خلعها في الأولى ولبسها بعد كمال الطهارة
أو خلع التي لبسها ولبسها بعد أن غسل الثانية فانه يسمع ومعنى بأن كان يستباح بها
الصلوة احترازا من الوضوء للتبرؤ في عبارة الشارح قصور حيث يفيد كلامه

ولم يذكر الشرح من هذه الإشارة الا الثلاثة الاخيرة فقال (وذلك) أى المسح الرخص فيه (إذا أدخل المسح) (فهما) أى الخفين (ر) لم يرد أن غسلهما فى وضوء فحمل به الصلاة فان قوله غسلهما يتضمن لبسهما على طهارة وكونهما مائتة وقوله فحمل به الصلاة هو معنى (٢٧١) ونها كالملة واحترز عما اتحمل به الصلاة كالوضوء للتبريد

وقد غسلهما فى الوضوء الذى فحمل به الصلاة غسلهما فى غسل الجنابة (فهذا الذى) أدخل رجله فى الخف الى آخره هو الذى يرخص له (إذا أحدث) بعد ذلك الحدث الأصغر (و) أراد أن (توضأ) مسح عليهما) وهذا غير كاف فى رخصة المسح بل لابد من اجتماع الشروط المتقدمة كلها وانما قيدنا بالحدث الأصغر احترازاً من الحدث الاكبر فانه مبطل للمسح لوجوب الغسل عليه (والا) أى وان لم يكن كذلك بارأيه هو ما على غير طهارة أو على طهارة ترابية أو على طهارة مائية قبل كلها (ف) هذا (لا) يرخص له المسح (ومقتضى المسح) المستغنى (أن يجعل) المسح (يده اليمنى) على رجله اليمنى (من فوق الخف) سيدا ذلك

الا فى ان المراد السككالى معنى (قوله الا الثلاثة الاخيرة) أى التى هى قوله طهارة مائية كاملة (قوله فان قوله غسلهما) أى مع ما بعده من قوله فى وضوء (قوله فهذا الذى الخ) الإشارة راجعه لمن أدخل رجله فى الخف بعد غسلهما مع بقية الشروط (قوله هو الذى يرخص له الخ) لا يفتى أن هذا التقدير من الشارح لا يتسلط على قوله مسح عليهما الآن براد منه أى من قوله مسح عليهما بمجرد الحدث أى يرخص له المسح عليه (قوله الحدث الأصغر) معمول لقوله إذا أحدث (قوله هذا الخ) أى ما أشار اليه لمصنف من الشروط الثلاثة غير كاف بل لابد من اجتماع الشروط كلها وزيد شرط وهو أن لا يكون على الخف حائل فان مسح فوقه كان كمن ترك المسح فبطل صلاته ان كان بأعلاه وبعد فى الوقت ان كان بأسفل (قوله فانه مبطل للمسح) وأما لم يتسلط بالفعل ولا يجوز لجنب المتوفى أن يمسح على الخف (قوله قبل كلها) هذا يفيد السككالى الحسى (قوله يده اليمنى) أى إذا كان يعمل بيديه على العتاد أو مضطوفاً كان أحدهم نهل هو ذلك أو تصير اليسرى بمنزلة اليمنى وينبغي أن يبنى هذا على أن غاية الوضع المذكور هل هى تيسر المسح فاليسرى حينئذ كاليمنى أو شرف اليمنى فلا يمسح اليها (قوله يبدأ بذلك) أى لمسح (قوله أى من تحت الأصابع) المناسب لقوله سابقاً من فوق الخف أى يقول أى من تحت الخف وقوله ويداهما فى المسح يحتاج لهذا بالنسبة للكعبين أن جعلنا إضافة المتهنى لما بعده بياناً وأما لوجعلنا الإضافة حقيقية فلا يحتاج له الا بالنسبة للمتهنى لا بالنسبة لغير المتهنى (قوله وأن يكرر المسح) أى بعد جديد ولو جفت يد الماسح أثناء المسح لا يجزئ وكل العضد الذى حصل فيه الجفاف سواء كان الاول أو الثانى فان كان الثانى فظاهر وان كان الاول بالثانى (قوله وأن يغسله) أى الخف (قوله فان فعل أجزاء) أى فان غسل أجزاءه ويندب له المسح لما يستقبل من الصلوات ان غسله بنية الوضوء فقط أو انضم لمائية ازاله الطين أو نجاسته ولو نفعوا عنه فان غسله بنية ازاله طين أو نجاسته أو لم ينوشه فلا يجزئ

(من طرف) بتصرف الرأى (الأصابع) أى أصابع رجله اليمنى (و) يجعل (يده اليسرى من تحت ذاك) أى من تحت الأصابع (ثم) بعد أن يفعل ذلك (يدب) أى يمر (بيده الى حد) أى متهنى (الكعبين) الثابته بطرفى الساقين ويدخهما فى المسح كالوضوء لانه بدل منه ويكره له أن يتبع الغفون وهى التجميدات التى فيه لان المسح مبنى على التثفيف وان يكرر المسح وان ينسله فان فعل ذلك أجزاء (وكذلك يفعل ب) رجله (اليسرى مثل ذلك) أى مثل ما فعل فى اليمنى من البدء من طرف الأصابع والمرور باليد من الى حد الكعبين وان كان وضعهما اعلم اعكس وضعهما على اليمنى فيجعل يده اليسرى من فوقها و(يده) (اليمنى من أسفلهما)

وقال ابن شبلون اليسرى
كالمين على ظاهر المدونة
وما ذكره من الجمع بين
مسح أعلى الخف وأسفله
متفق عليه لكن اختلف
في القدر الذي يجب مسحه
منه على ثلاثة أقوال
مشهورها يجب مسح أعلاه
ويستحب مسح أسفله فان
اقتصروا على مسح الأعلى
وسمى استحب له الاعادة
في الوقت وان اقتصروا على
مسح الأسفل أعاد أبدا (ولا
يمسح على طين في أسفل خفه
أوروث دابة) بالرد وتشد يد
الباء وهي في الاصطلاح
انقرس والبغسل والجماد
والبعير (حتى يربطه) أي
ما أصابه منها (بمسح) للطين
(أو غسل) للروث بعد
الوهاب لان المسح انما يكون
على الخف وهذا حائل دين
الخف فوجب تربيعة إيماء
المسح الخف بنفسه ثم بين
صفة أخرى في المسح فقال
(وقد قيل يبدأ في مسح أسفله
من الكعبين الى أطراف
الامابع) يعني والمسئلة
بالماء ووضع اليمنى على
اليمنى واليسرى على اليسرى
وانما كان يبدأ من الكعبين (لئلا يصل الى عقب ثم ينفذ شي من رطوبة ما مسح من خفيه من القشب وسكون

ومسحه وعلاه طين أو نجس معفو عنه كفسله في التمهيل (قوله وقال ابن شبلون)
اسمه عبد الخالق وكان أرحماد عليه بالير وان في التوى واتاريسر بعد ان
فقد توفي سنة احدى وتسعين وقيل سنة تسعين وثلاثمائة كذا كره في الديباج (قوله
على ثلاثة أقوال) ذهب اشهب الى أن من اقتصروا في مسح خفه على الأعلى أو
الأسفل يجز به ولا بعد صلته وذهب ابن نافع الى عدم الاجزاء فيهما والمشهور
ما ذكره وهو ان ترك الأعلى بطلت صلته وان ترك الأسفل أعاد في الوقت (قوله
استحب له الاعاد في الوقت) أي المختار تربيعة يستحب أن يعيد الوضوء والصلاة حيث
ترك مسح الأسفل جهلا أو عمدا أو بحرا أو طاملا لم يطل مسح الأسفل فقط وكذا ان
كان الترك سهوا أو طاملا أم لا لانه يفعل لما يستعمل من الصلوات (قوله أعاد أبدا
أو جهلا أو نسيانا أو يدي بنية ان نسي مطلقا وان بحرا لم يطل واستظهر بعض
الشيوخ أن اجتناب الرجلين من الأعلى (قوله في أسفل خفه أي أو أعلى خفه فان
مسح على الطين أو الروث لذي بأعلى الخف كانت الصلوة مأملة لانه بمنزلة من ترك
أعلاه وان كان بأسفله فيعيد في الوقت ان كان أملا طينا أو رونا طاهرا فان كان
تجسه أعاد أبدا مع العمد وفي الوقت مع العجز أو النسيان وتبين من ذلك ان التمسح
أما التحريم أو الكراهة (قوله في الاصطلاح) أي اصطلاح الفقهاء كما أفاده
كلام الاقفاهي (قوله والبعير) المناسب حذفه لانه ليس من الدواب ويذكره
الاقفاهي اذا كرر ذلك التعريف (قوله للطين الخ) أي أي أوروث البعير (قوله
الروث) أي النجس وأولى لو غسل الطين أو الروث الطاهر (قوله بعد الوهاب
الخ) قال انا كرهنا وهذا فيه نظير بل ينبغي أن يكون ذلك على طريق التذب
دون الوجوب لانه ترك مسح أسفل الخف جهلا لم يكن عليه اعادة على قول ابن
القاسم الا في الوقت وعلى قول اشهب لا اعادة لافي الوقت ولا في غيره أقول ولا ينبغي
أن تعاد بعد الوهاب لا ينتج تعين غسل الروث النجس بل يكفي فيه المسح لان ازالة
النجاسة ليس الا للجهة المسح لجهة الصلاة على ان الشيخ أحمد زروق جعل قوله
يمسح أو غسل راجعا لكل من الطين والروث أي روث الدواب لانه يكفي
في الخف والفعل من روث الدواب الدال على المشهور خلاف العذرة ونحوها
ربما فانه لا بد من الفصل فانه الاقفاهي وغيره واستقر به ابن ناجي وظاهره اجزا
الروث في الروث ولو بأعلى الخف قال عجمي وينبغي أن يقيد القول بالاكتفاء بجميع
أروان الدواب بموضع بكثرته الدواب اه (قوله من رطوبة) من ميان لشيء
مشوبة بالنسبة (قوله من خفيه) متعلق بمسح وقوله من القشب بيان لما (قوله

وانما كان يبدأ من الكعبين (لئلا يصل الى عقب ثم ينفذ شي من رطوبة ما مسح من خفيه من القشب وسكون

وسكون العجمة) وأما بسبب هذه فضرر من التمرقالة السطاب (قوله من موضع) أي من الخلف إلى موضع آخر أي من الخلف أي هل أراد بذلك التعليل أنه لو مسح من العقب لا تنتقل النجاسة من موضع إلى موضع ولو جهل من الأصابع لزم عليه نقل النجاسة من موضع إلى آخر أي وهذا لا يصح لأن نقل النجاسة من موضع إلى آخر لزم ولو ابتدأ من العقب أي النقل من حيث هو نقل أو أراد أن لا تنتقل النجاسة إلى الأعلى من حيث تهيئته وذلك لا يتأتى إلا إذا ابتدأ المسح من الأسفل وأما إذا ابتدأ من الأعلى فلا يتأتى ذلك وحاصله أنه لو أراد بذلك التعليل عدم نقل النجاسة من موضع إلى موضع يترقب على البداءة من العقب لأن الأصابع فلا يسلم بل نقل النجاسة مترقب على الوجهين وإن أراد عدم نجاسة الأعلى انما يتأتى على البداءة من العقب لا من الأصابع فلم (قوله وهو ما فوق العقب الخ) نية نظر لأن المصنف قال إلى العقب لا إلى ما فوقه (قوله وهذا الوجه الثاني) وهو أراد أن لا ينحس أعلى الخلف بخصوصه والواو بمعنى أو التي للاضرب أي بل هذا الوجه الثاني هو الذي أراد وحملنا على ذلك دفع لتناقض في كلامه حيث أقاد أولاً لا التردد في المراد بل هو الوجه الأول أو الوجه الثاني وأقاد ثانياً الجزم بأن المراد الثاني قد بر (قوله هو الذي أراد) أي لأن نقل النجاسة إلى أعلى الخلف أشد من نقلها في أسفل من محل إلى محل **كذا** محل حجج أي من حيث أن ترك مسح أعلى محل المسح دون الأسفل ثم في الكلام بحث قوى وذلك لأنه إذا غلب منه مع الطهر وغسل الروث النجس قبل المسح فلا يعقل بعد ذلك نقل نجاسة من موضع إلى آخر كان أعلى أو غيره بدأ المسح من العقب أو من الأصابع (قوله فلا يمسح حتى يزيله) أي يجب إزالته على القول أن مسح الأسفل واجب وتذبذباته على القول بأن مسح الأسفل مندوب

(باب أوقات الصلوات)

(قوله معرفة الخ) لا يخفى أن المعرفة وصف قائم بالشخص عبارة عن إدراكه الجازم ما هو مقرر وليس البيان متعلقاً بها فالأولى حذفها أو يمكن الجواب بتقديمها أو أي بيان متعلق بمعرفة والمراد به النسب المتعلقة بالآوقات (قوله وفي رواية الصلوات) ولا إلى ترجيع لهذه بأن مراد الجنس ومقابلته الجميع بالجمع تقتضي القسمة على الواحد أي في كل صلاة لها وقت (قوله فواجبة على كل مكلف أمكنه ذلك) أو فهي فرض عين على كل من أمكنه ذلك وكذا عند صاحب المدخل وأما عند القرطبي ففرض كفاية ووفق بينهما بما جعل كلام صاحب المدخل على معنى أنه لا يمتنع ولا انسان للدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول وقتها

بالقاف وسكون العجمة العذرة اليابسة عند أهل اللغة (ع) تأمل هذا هل أراد أن لا يدخل القشب من موضع إلى موضع أو أنما أراد لا ينحس أعلى الخلف وهو ما فوق العقب إلى السكبين وهذا الوجه الثاني هو الذي أراد به قوله (وإن كان في أسفل طين فلا يمسح عليه حتى يزيله) تكرر بانفاق الشيوخ لم تظهر له فائدة ولما انتهى الكلام على الطهارة انتقل به كلام على المقصد الأعظم بعد الإيمان وهو الصلاة فقدمنا بيان الآوقات التي لا تدفع إليها فقال (باب في) بيان معرفة (أوقات الصلاة) وفي رواية الصلوات (و) في بيان معرفة (أسمائها) أما معرفة الآوقات فواجبة على كل مكلف أمكنه ذلك ومن لم يمكنه فله غيره كالأعشى

لا أنه يحرم التقليد نفسه إلا أن عبارة شارح الانلازم ذلك التوفيق فهي ظاهرة
 في المناظرة الكلام القرآني (قوله وهو الزمن الخ) أذا فلو أن أحسن من الزمان
 لأن الزمن مدة حركة الفلك وقيل هو الجلي إذا اقترن بخفي فاذا قلت جاء زيد طلوع
 الشمس فطلوع الشمس وقت الجحى إذا كان الطلوع مدلولاً بالجحى خفيًا ولو خفي
 طلوع الشمس بالنسبة لمخفى عليه أو مسجون مثلما قلت طلعت الشمس عند مجيئه
 زيد فيه يكون الجحى وقت الطلوع وقيل مقارنة متجدد وهو موم لم يتجدد مالم يزل
 للأيام (قوله وهو اما وقت اداء) لم أن من الصلوات ما يوصف بالاداء والاضاء
 كالصلوات الخمس ومنها ما لا يوصف بها كالتوابع ومنها ما يوصف بالاداء وحده
 كالجمعة والعيدين (قوله اما وقت اختيار) أى أن المكلف مخير في اتباع
 الصلاة في أى جزء من أجزائه (قوله واما وقت ضرورة) أى لا يجوز أن توقع الصلاة
 فيه إلا لأصحاب الضرورة (قوله واما وقت فضيلة) وهو قوله (قوله واما وقت
 تروية) أى أن المكلف وسعه أى جوزه إيقاع الصلاة فيه (قوله في الشرع)
 أى في اصطلاح أهل الشرع (قوله الركعات والسجودات) أى جنس الركعات
 المتعاقبة في واحدة وكنس السجودات المتعاقبة في اثنتين لتدخل صلاة التوابع قول
 من الكلام بحث لأنه يقتضى أن القراءة ليست من الصلاة وكذلك القيام يقتضى
 أن صلاة الجماعة وسجود التلاوة ليست بصلاة وليس كذلك فهو كلام مبني على
 المسامحة والمساهلة وقد عرفنا ابن عرفة بقوله قربته عليه ذات حرام وسلام
 وسجود فقط فدخل في الطرف الأول صلاة الجماعة وفي الثاني سجود التلاوة
 (قوله مشتقة من الدعاء) أى من الصلاة بمعنى الدعاء وأراد بالاشتقاق لنقل
 أى أن الصلاة في الأصل عبارة عن الدعاء ثم نقلت وأريد بها تلك الهيئة المخصوصة
 (قوله التي تشتمل عليه) أى أنها مشتملة على الغائبة المشتملة على الدعاء الذى
 هو هذا الخ وعلى غير الغائبة (قوله عند أكثر أهل العربية) وقيل مشتقة
 من الصلوات وهما حرفان مع الرفع وقيل عظماء بضم العين في الركوع والسجود
 وقيل مشتقة من الصلاة لأنها تصل بين العبد وربّه (قوله سمعنا الخ) أى علمنا
 مشاهداً العلم الضروري والافهى في أصلها نظرية (قوله فلا استدلال عليها) من
 باب تحصيل الحاصل أى من باب طلب تحصيل الحاصل وهو حيث وأما تحصيل
 الحاصل فهو محال (قوله فبما حدد وجوبها) أى أو كسرها أو سجودها ومن
 أقر بوجوبها وامتنع من فعلها غلبت بكافر ولكن يؤخذ بغيرها ولا يرضى له في
 تركها فيؤخر إلى أن يبقى من الوقت الضروري ما يصل فيه ركعة كاملة فإن لم يفعل

والاوقات جمع وقت وهو
 الزمان المقدر للعبادة شرعا
 وهو اما وقت اداء او وقت
 قضاء او وقت الاداء اما وقت
 اختيارى واما وقت ضرورى
 ووقت اختيارى اما وقت
 فضيلة واما وقت توسعة واما
 الصلاة فالمراد بها في الشرع
 الركعات والسجودات وهى
 مشتقة من الدعاء أى تشتمل
 عليه عند أكثر أهل
 العربية والغناء وتسمية
 الدعاء به صلاة معروف
 في كلام العرب وهى مما علم
 وجوبها من الدين ضرورة
 فلا استدلال عليها من باب
 تحصيل الحاصل فبما حدد
 وجوبها

قتل حدا لا كفر اعلى ما هو مقرر (قوله مرتد) وصمد مخصص (قوله وكذلك باقي
 اركان الاسلام) التي هي الشهادتان والزكاة والصوم والحج (قوله الاسلام
 الحج) هذا بناء على ان الكفارة غير مكافئة وعلى القول بتسوية الكفارة وهو المعتمد
 فهو شرط صحة (قوله والبلوغ شرط وجوب) والاربعة الباقية شروط وجوب
 وصحة وبقي من شروط الوجوب واحد وهو عدم الاكراه على تركها وبقي من شروط
 الصحة اربعة طهارة الحدث والخبث والاستقبال وترك الكثير من الاعمال وبستر
 العورة مع القدرة عليه بقي من شروط الوجوب والصحة اثنتان وجود الماء او
 الصبيد وعدم النوم والسهو (قوله ودخول وقت الصلاة) أي على قول غير القرأني
 وأما على قوله فهو سبب واستظهار بهم أي وجعله الخطاب هو التيقن اصدق حد
 السبب عليه فانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته نعم قال القرأني العلم
 بدخول الوقت شرط أي في صحة الصلاة اه لفظ خطاب (قوله في السماء الحج) أي
 في جهة السماء العليا لانها فرضت فوق السموات السبع كما هو مقرر في المماريج
 (قوله بسنة) اختلف في وقت الاسراء فقيل في ربيع الاول وهو الصحيح قال
 النووي في ليلة سبيع وعشرين منه وقيل انه كان في رجب وقيل في رمضان وقيل
 في شوال وقول الشارح قبل الهجرة بسنة هذا القول لابن سديد وغيره وعليه
 اقتصر في النواهد وابن رشد في المهدومات وجرميه النووي وقيل قبل الهجرة بسنة
 أشهر وقيل بثمانية أشهر وقيل غير ذلك (قوله وقيل فرضت اربعاً الحج) هذا
 القول للجمهور وأى الا المغرب والصبح فان الاولى فرضت ثلاثاً والثانية ركعتين كما
 ذكره اللغاني في شرح جوهريته والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان الله
 وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة (قوله وأما معرفة أسمائها الحج) قال عجم وقد
 يبحث فيه بأن من عرف أنه يجب عليه اذا دخل وقت الظهر مرة لأربع ركعات
 على الصفة الخاصة وصلّاها ولم يعرف أنها تسمى طهراً فالظاهر ان صلاته
 صحيحة لان عدم معرفة الاسماء لا يقتضي عدم التعيين وقد يجاب بأن مراده اذا كان
 التعيين لا يحصل الا بها ويشعر به قوله لانها يقع التمييز ثم الظاهر انه لا يجب
 معرفة أسمائها كل صلاة بل معرفة واحد منها يكفي اه (قوله والتعيين الحج) قال
 الجوهري تعيين الشيء تخصيصه من الجملة اه فعطفه على ما قبله تفسير (قوله أما
 صلاة الصبح) أي أما صلاة في الصبح فالاضافة للبيان أو من اضافة المسمى الى الاسم
 (قوله لا محل لها من الاعراب) مراده أنها ليست الواقعة في الجواب فهي زائدة
 (قوله الصبح الحج) ويكون اضافة صلاة الى تلك الالفاظ من قبيل اضافة المسمى الى

كافر مرتد بكتاب فان تاب
 والاقتل وكذلك باقي
 اركان الاسلام ولو جوبها
 شروط خمسة الاسلام
 والبلوغ والعقل وارتفاع دم
 الحيفر والنفاس ودخول
 وقت الصلاة زادها من
 وبلوغ الدعوة وهي أعظم
 العبادات كلها لانها فرضت
 في السماء ليلة الاسراء وذلك
 بمكة قبل الهجرة بسنة
 بخلاف سائر الشرائع فانها
 فرضت في الارض واختلفت
 في كيفية فرضها فمن عائشة
 رضي الله عنها انها فرضت
 ركعتين في الحضر والمفر
 فأقرت في السفر وزيدت
 في صلاة الحضر وقيل فرضت
 أربع ركعات ثم قصر
 منها ركعتان في السفر وأما
 معرفة أسمائها فواجبة
 أيضاً لانها يقع التمييز
 والتعيين لانه ان لم يعين
 الصلاة فصلاته باطلة انفاً
 وقد بدأ الشيخ بصلاة الصبح
 فقال (أما صلاة الصبح فهي
 الصلاة الوسطى عند أهل
 المدينة وهي صلاة النحر)

لغناء اخلة على الضمير الاول المنفصل لا محل لها من الاعراب (٢٧٦) وجواب اما يأتي وقد ذكرها العلامة

أسماء الصبح والوسطى
والفجر وتبقى رابع وهي
الغداة والصبح مشتق من
الصبح وهو البياض وقيل
من الصباحة وهي الجمال
والفجر مشتق من الانفجار
وذايته لاهل المدينة انها
الوسطى يحتمل أن يكون
متبرأ منه ويحتمل وهو
الاقرب أن يكون مرتضاه
فكانه يقول الصلوة
الوسطى التي كد الله الامر
بالحفاظة عليها هي صلاة
الصبح باجماع أهل المدينة
واجماعهم حجة عند مالك
وجواب اما قوله (فأقول
وقتها) يعني الاختياري
(نصداع) أي انشقاق
(الفجر المعترض) أي المنتثر
(بالضياء في أقصى) أي
أبعد (لمشرق) وهو موضع
طالع الشمس وخرج
والمعترض الفجر الكاذب
لأن الفجر فجران صادق
وهو ما ذكره وكاذب وهو
البياض الذي يصعد كذب
السرطان أي الذئب مسترفا
فلا يستنر وهذا لا حكم له
وقوله (ذاهبان من القبلة الى
دبر القبلة حتى يرتفع فيم)

اسمه (قوله مشتق من الصباح وهو البياض) أي سميت به لوجوبها عند ذلك
البياض (قوله وقيل من الصباحة وهي الجمال) أي سميت به لوجوبها عند جمال
الديان بالضوء (قوله والفجر مشتق من الانفجار) أي سميت به لوجوبها عند انفجار
الفجر وسميت بالوسطى لكونها بين أربع مشتركات الظهور والعصر والمغرب
والعشاء وهي مستقلة لأن الوسطى معناها الاضلى وهي أفضل الصلوات ولذلك
حض الله عليها بقوله حافظوا له وسميت بالغداة لوجوبها عند الغدات وهي أول
النهار (قوله هي صلاة الصبح الخ) وقيل العصر وما لا يليه أكثرهم منهم ابن
العربي وابن عبد السلام والفاكهاني للأحاديث والاثار الواردة في ذلك وقد ذكر
المشارح في التكميل ما يؤكد أنها الصبح (قوله بالضياء) الباء للتصوير لأن الفجر الصادق
هو الضياء المنتثر لانه شيء آخر كما تفسده العبارة لولم تجعل الباء للتصوير كما يدل
عليه نص الخطاب حيث قال ولا خلاف أن أول وقتها طلوع الفجر الصادق وهو
الضياء المعترض في الأفق اه (قوله وهو موضع طالع الشمس) فيه بحث لانه يقتضي
أن موضعا على الدوام أقصى المشرق وليس كذلك والمساءل أن الفجر ضوء
الشمس وهي تارة تطلع من أقصى المشرق وتارة من غيره فترابع لما يرى
الجواب بأنه أراد بقوله موضع طالع الشمس أي في بعض الأحيان (قوله لأن
الفجر فجران الخ) حاصله أن الفجر معناه البياض ويتفرع الى كاذب وصادق
وهكلاهما من نور الشمس الآن الكاذب لا ينتثر لذاته ويقطع الكليّة
إذا قرب زمن الصادق وقد عرفه أبو الحسن على المدقوقة بقوله أبيض مدق
مستطيل والصادق ينتثر لقرنها ويمد في الأفق (قوله كذب السرطان) شبه بذب
السرطان بكسر السين المهملة في أن لونه دظلم وباطن ذنبه أبيض كما أفاده ح (قوله
أي الذئب) اقتصر في تفسير السرطان على الذئب والاولى أن يزيد والاسد في ح
وهو الذئب والاسد ويوافقه الصباح حيث قال والسرطان بالسر الذئب
والاسد والجمع سرطان ويقال للفجر الكاذب سرطان على التثنية اه (قوله
الافق) بعينه لغاء رسكونها الغتان وهو ما والى الارض من أطراف السماء
وقيل ما بين السماء والارض قاله عجم (قوله مشكل الخ) المستشكل في الاصل
ابن عمر قال ووجه الاشكال أنه قال المعترض بالضياء في أقصى المشرق فبين بهذا
أنه من المشرق يطع ثم قال ذاهبان من القبلة الى دبر القبلة فأخبر أنه من القبلة يطع
وقوله الى دبر القبلة يفيد أن القبلة لها دبر مع أنها لا دبر لها (قوله وذو ويل الخ)
الاول منها ان من بمعنى الى والدبر بمعنى الجوف وحاصله أنه ينتثر الى أن يأتي القبلة

أي يسد (الافق) مشكل لم يصح أحد حقيقة وكل من تأوله انما تأوله بالحرز وقد نقلنا
في الاصل وجه الاشكال وتأويل المتأولين له (وآخر الوقت) أي وقت الصبح

والى دبرها المذكور الثاني أن المراد من القبلة المناظر اليه أى الذى هو قصى
 المشرق الى دبر المناظر اليه الثالث أن المراد ذاهبا من القبلة الى دبرها الذى هو
 الجوف أى فى زمان دون زمان وأول كلامه المقيد أنه يخرج من أقصى المشرق فى
 زمن آخر وأجاب عجم بأن القبلة والمشرق واحد وهو ما قبل المغرب أى والدبر الجوف
 لانه قيل فى مذهبه ان القبلة اذا عيت على المصلى جعل المشرق امامه والمغرب خلفه
 فيه يكون مستقبلا لانه ان المشرق من السكعة يكون انحرافا يسيرا (قوله الذى
 اذا سلم الخ) أى وهو الذى ان صلى فيه اذا سلم الخ فعند الصلوة التى ان صلى فيه
 والى المشرق ويربى والصلوة يجوز حذفها اذا دل عليها دليل فان قيل العائد هنا مجرور
 ومن شرط حذفه أن يكون مجرورا بمثل ما جريه الموصول والجواب كما افاده عجم
 ان ذلك معناه اذا حذف العائد وحده أما اذا حذف مع الصلوة كما هو فلا يشترط
 ذلك (قوله بدا) بغير هزلان المراد ظهر (قوله قرص الشمس) الاضافة للبيان
 ان أريد من الشمس نفس القرص ومن اضافة الجزء للكل ان أريد به المجموع الامرين
 القرص والشمع (قوله فلا ضرورى للصبح) عزى هذا عياض لكافة العلماء
 وأئمة الفتوى وهم مشهور وقول مالك وقال ابن عبد البر عليه عمل الناس (قوله
 وآخره الاسفار البين) أى بحيث اذا وقع الصلاة فى ذلك الاسفار البين تكون
 واقعة فى وقتها الاختيارى (قوله والذى فى المدونة الخ) وهو المتمد كما قرره بعض
 شيوخنا (قوله وآخره الاسفار الاعلى الخ) فيه نظر لانه يفيد انه اذا صلاها على
 قول المدونة فى الاسفار لائم عليه لكونه وقتا اختياريا والمأول ليس كذلك فاما سبب
 فى التعبير أن يقول ان وقتها الاختيارى من طلوع الفجر الصادق الى الاسفار الاعلى
 أى الذى يتألف فيه الوجوه ويراعى فى ذلك البصر المتوسط فى محل لا سقف
 فيه ولا غطاء والغاية خارجة وحينئذ يكون الوقت الضرورى للصبح من أول
 الاسفار الاعلى الى آخره الأول من الطلوع (قوله وعليه فابعد) لا يخفى ان
 ما بعد الاسفار الاعلى طلوع الشمس فلا معنى لقوله فابعد الخ ويمكن الجواب
 عن هذا بأن المراد فابعد أول الاسفار الاعلى نعم الاشكال الأول باق حيث عبر
 بالآخر وأخر الشئ منه (قوله الوقتين) أى وقت الطلوع والاسفار البين (قوله
 متى أوقعها فى شئ منه) لم يكن مفترقا قضيته انه اذا أوقعها فى وقت الاسفار
 يكون مفترقا وليس كذلك على طريقة المصنف (قوله لان أول الخ) لا يخفى أن
 هذا التحليل لا يناسب المعنى وذلك لان المعنى عدم التفريق بالاتباع بين
 الوقتين وأول الوقت هو الذى قبل البين وآخره هو الذى بعد البين الذى هو لاسفار

الاسفار البين الذى اذا سلم
 منها) أى من صلاة الصبح
 (بدا أى ظهر) (حاجب)
 أى طرف قرص (الشمس)
 ظاهره هذا ان آخره طلوع
 الشمس وعليه لا ضرورى
 للصبح والذى فى المدونة
 ومشى عليه صاحب
 المختصران وقتها الاختيارى
 من طلوع الفجر الصادق
 وآخره الاسفار الاعلى
 وعليه فابعد الى طلوع
 الشمس وقت ضرورى
 (و) اذا ثبت ان أول وقت
 صلاة (الصبح) انصداع
 الفجر وآخره الاسفار البين
 (ما بين ما بين الوقتين
 وقت واسمع) لا يقع
 الصلاة متى أوقعها فى شئ
 منه لم يكن مفترقا لان أول
 الوقت المختار وآخره سواء
 فى نفي المارج على المذهب

الآن يظن أنه يموت قبل الفعل لولم يستغل به فإنه يعصى (٢٧٨) بتركه اتفاقا وإذا أردنا تأخيرها عن أول

الوقت المختار فقال عبد الوهاب لا بد له من بدل وهو العزم على أدائها في الوقت واختار الباجي وغيره عدم وجوب العزم على أدائها (و) إذا تقرر أن الوقت المختار كله سواء في نفي المخرج فاعلم أنه متفاوت في الفضيلة (فأفضل ذلك أي الوقت المختار (أوله) ظاهره مطلقا في الصيف والشتاء للفقد والجماعة وهو كذلك عند مالك وأكثر العلماء لتعصيل فاعلم — لمة الوقت والاصل في هذا ما صرح أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي الصبح بفلس وعليه وأطب أبو بكر وعمر وعثمان ثم انتقل يتكلم على بيان وقت صلاة الظاهر وكان الأولى أن يقدم الكلام عليها كما فعل غيره لأنها أول صلاة لها جبريل عليه الصلاة والسلام بالنبي صلى الله عليه وسلم فقال (ووقت الظهر) أي أول وقته المختار (إذا زالت) أي مات (الشمس عن كبد السماء) بفتح الكاف مع كسر الباء وسكونها

البين على أن أول الوقت وقت الانصداع وهو لا يتصور فيه وقوع تلك العبادة والحاصل أن هذه مناقشة مع الشارح والاف كلام المصنف في حذ ذاته ظاهر ومعناه أن من الانصداع إلى الاسفار وقت توسعة لا يتبقى على المصلي فيه وباتى الضيق في الاسفار الذي إذا سلم بدا حاجب الشمس (قوله الآن يظن أنه يموت الخ) أي أن من ظن أنه يموت أثناء لوقت أي وإن لم يوالظن فيجب عليه أن يصلي قبل ذلك الوقت لأن لوقت الموسع صار في حقه مضية أغلظ ليصله في ذلك الوقت الذي طلب منه أن يصليها فيه فبأنتم مات أولا لأنه اد الميت وصلا ما في الوقت فهي أداه عند التجهور وعلا بما في نفس الامر لا قضاء عملا بما في ظنه إذا عبرة ما ظن البين خطأؤه قال بعض وينبغي أن يكون مثل الموت ظن باقي الموانع الذي طرأ وما مسقط كالحيض وإن كانت لو أخرت لا تنقض لان عدم القضاء لا ينافي الاثم (قوله فقال عبد الوهاب الخ) ضعيف (قوله واختار الباجي) هو المعتمد كما أفاد بعض شراح العلامة خليل (قوله أي الوقت المختار) أي لأصح كما صرح به في التصديق (قوله عنده مالك) وأكثر العلماء راجع لتعميمه وقابل ذلك أقوال الأول أن أول الوقت وآخره سواء في الفضيلة ط قال الثاني وهو لا ينبغي أن التأخير في زمن الصيف أفضل الثالث استنداد فعله مع الجماعة في الاسفار أفضل من التفليس منفردا لأن فضيلة الجماعة مقدمة على فضيلة الوقت الرابع لا يوحىفة أن آخر لوقت أفضل (قوله بفلس الخ) الفلس اختلاط من ماء الصبح بفلمة الليل وورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها فاستدل بوحيفة بقوله عليه الصلاة والسلام أسفروا بالفجر فإنه أعظم لأجر وأجوابه بأنه معناه أن لا يصلي الصبح حتى يتق طلع الفجر لأن مذكر الفجر خفي (قوله وثمان) لم يذكر عليه السلام أنه لم يضبط عنه حلة معينة لعدم اتفاق الحكامة في زمانه (قوله لاها أول صلاة الخ) نزل جبريل مبيعة ليلة الاسراء وصلى به صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر حين زالت الشمس والصرحين صار ظن كل شيء مثله بعد دظل نصف النهار والمغرب حين غربت الشمس والعشاء حين غاب الشفق الأحمر والصبح حين طلع الفجر وصلى به في اليوم الثاني الظهر في آخر الوقت المختار وكذا العصر والعشاء والصبح وأما المغرب فصلاها حين غربت الشمس كالأيوم الأول وقد يجاب عن المصنف بأنه راعى أول النهار للصلي أشار له (قوله بجاز) أي مجاز لغوي يرسل من اطلاق اسم الحال على المحل في الجملة (قوله ثم يفسر الزوال الخ) فيه نظر لان الأخذ في الزيادة ليس عين ميل الشمس عن كبد السماء نعم

وكسر الكاف واسكان الباء عبره عن وسط السماء عزالان الكبد لا يكون إلا للحيوان فلما كان موضع الكبد من الحيوان وسطه عبره عن وسط السماء الكبد ثم يفسر الزوال بقوله

(وأخذ الظل في الزيادة) التقديره وأن يأخذ الظل في الزيادة ويعرف الزوال بأنه أم هو مستقيم فإذا انتهى الظل في النقصان وأخذ في الزيادة فهو وقت (٢٧٩) الزوال ولا اعتداده بالظل الذي زالت عليه الشمس

هو لازم له وموجب بأنه أراد التقدير بالضرورة (قوله وأخذ الظل في الزيادة) أي أن كان هناك الزوال ظل أو حدث أنه كان ذهب لأنه عند الزوال قد بقي للعوده ظل قليل وقد لا يبقى شيء من الظل وذلك بمكة وزيد مرتين في السنة والمدينة المنورة مرة في السنة وهو أطول يوم فيها (قوله بأن يقام الخ) الباء للسببية أي يقام هو مستقيم في أرض مستقيمة (قوله الذي زالت عليه الشمس) أي مالت الشمس عنده (قوله في لقامة) أي السكان في الإمامة (قوله بل يتبرظه الخ) كذا في تحفة بقر المباني والمعنى بل يتبرظه أي ظل الشخص مفردا عن الزيادة بذلك الظل الذي في أصل الشخص (قوله بل وذلك الشتاء) لأن لهلة الاشتغال في وقتها وهي موجودة حتى في وقتها (قوله رافعي لم يبدده) قال في المصباح إنما يسمى ما بهد الزوال فيما لا نه ظل فاه عن جانب المغرب إلى جانب المشرق وإلى الرجوع وقال ابن السكيت الظل من الطلوع إلى الزوال والقي من الزوال إلى الغروب اهـ (قوله وقيل) إنما يستحب في حق أهل المساجد وكذا كل جماعة تنتظر غيرها (قوله وأما الرجل في خاصة نفسه ومثله الجماعة التي لا تنتظر غيرها هو المتمدن فان قلت ان المتمدن ان القول بأن الأفضل للغة تقديمها طاعة صيفا وشتاء والمصنف قيد بالصيف قلت اذا قيل في الصيف بأن الغد يقدم فأول في الشتاء ومعنى كون الغد يقدم أول الوقت أي بعد النفل للأحداث الدالة على المنابر على أربع قبل الظهور وأربع قبل العصر كما أشار له في التحقيق قول المصنف وقيل أما في شدة الحر فأفضل له أن يبرد به وان كان وحده قال في أي زيادة على ربيع القامة ان لم يكن وحده بل وان كان وحده انزل النبي صلى الله عليه وسلم الخ (قوله ومعنى الإبراد الخ) لا يخفى ما في ذلك من التسامح وذلك ان معنى قول المصنف يبردها أي يوقه في وقت البرد فالإبراد الإيقاع في وقت البرد وهو ليس دين انكسار وهج الحر نعم انكسار وهج الحر فغيره لا لا إبراد (قوله وهج الحر) بفتح الهاء كما رأيت مضبوطا في نسخة صحيحة من القاموس أي شدة (قوله استعجاب التأخير مطقا) هذا القول ضعيف (قوله وقصر الاستعجاب على المساجد) هذا هو المتمدن كما بينا والحاصل ان المتمدن ان الأفضل للغة والجماعة التي لا تنتظر غيرها التقديم ومثلهما الجماعة التي تنتظر غيرها طالا ولولي لها الشتاء يربيع القامة لا فرق في ذلك بين صيف وشتاء ويزاد بالنسبة للجماعة مطاقا تنتظر غيرها أم لا

(أن يبردها وان كان وحده ومعنى الإبراد أن ينكسروا هج الحر فحصل من كلامه ان في الإبراد بالظهور ثلاثة أقوال يستعجاب التأخير مطقا للغة والجماعة وقصر الاستعجاب على المساجد الجماعة خاصة والثالث الفرق بين وقت شدة الحر وغيره يستحب في شدة الحر للجماعة

(القول النبي صلى الله عليه وسلم أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم) ولفظ الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ابن العربي ومعنى الأبراد

أن تنفيا الأفياء وينكسر
وهج الحر والفيح لطلب النار
وسطوعها وحديث
التعجيل منسوخ بهذا
الحديث وهو كأن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يصلى الظهر بالهجرة وآخر
الوقت (الختار للظاهر) أن
يصير ظل كل شيء مثله بعد
ظل نصف النهار) اعتبار
النهار هنا من طلوع
الشمس إلى الغروب بخلاف
النهار في الصوم فإن أوله
من طلوع الفجر (وأول
وقت العصر) الختار هو
(آخر وقت الظهر) الختار
فعلى هذا هما مشتركان
وهو المشهور واختلف
التشهير هل الظهر تشارك
العصر في أول وقتها بمقدار
أربع ركعات أو العصر
تشارك الظهر في آخر وقتها
مقدار أربع ركعات فعلى
الأول لو أخر صلاة الظهر

لشدة الحر رأى لوسط الوقت كما أفاده الخطيب حيث قال قال أشهب لا ينتهي
بالأبراد إلى آخر الوقت وقال بن عبد الحكم ينتهي إليه والاول أول لان النبي صلى
الله عليه وسلم أخرها إلى أن كان للتلؤلؤ والجدارت في يستظل به وذلك وسط الوقت
انتهى (قوله أبردوا بالصلاة الخ) البناء لا يعتد به والمعنى أدخلوا الصلاة في البرد
وهو سيكون شدة الحر أفاده المصباح وقال ابن عبد السلام فأبردوا بالأبراد عند
شدة الحر لا عند الموانع (قوله فأبردوا عن الصلاة) قيل كلمة عن بمعنى
البناء أو زائدة وأبرد متعد بنفسه بمعنى أدخلوها في البرد (قوله من فيح جهنم) بناء
مفعولة ثم ياء مفعلة من فحس ساكنة ثم حاء مفعلة (قوله معنى الأبراد) أى
فأبردوا على وزن أكرموا (قوله أن تنفيا الأفياء) ولجميع باعتبار الأفراد
التي لها ظل (قوله وهج الحر) أى شدة وقوته كما تقدم وعطف قوله وينكسر
الخ على ما قبله عطفاً لازم على ملزوم (قوله وسطوعها) أى ارتفاعها والظاهر أن
يقول وسطوعه أى الالهب الآن يقال اكتسب النأيت من اضافته إلى النار
وظاهر أن الفيج اسم للمجموع من الالهب وارتفاعه وارتفاعه اسم للالهب
المرتفع والاحسن ما أشار إليه الأقفهسي من أن المراد بفتح جهنم نفسها فتدبر (قوله
بالهجرة) وقت اشتداد الحر (قوله بعد ظل نصف النهار) المراد به الظل الذي
زالت عليه الشمس (قوله وهو المشهور) يقابل لأن حبيب لا اشتراك بينهما وعليه
ابن العربي فإنه لا والله لا اشتراك بينهما (قوله والعصر) لا يخفى أن هذا القول
هو ما يفيد قول المصنف وأول وقت العصر يمكن ليس فيه بيان مقدار ما يقع به
الاشتراك وقد علمت أنه أربع في هذا في الحضر وأما السفر فيقدر سفرتين (قوله
كانت أداء) أى لا اثم عليه والمناصب التعبير بهذا لأنها أداء ولو فعلت في الضرورى
ومن صلى العصر على هذا القول في آخر إقامة الأولى كانت باطلية (قوله
وعلى الثاني الخ) أى ومن صلى الظهر أول إقامة الثانية كان آثماً لو وقعها بعد
خروج وقتها الختار (قوله الظهر تقع الخ) لا دخل لذلك في ثمة الخلاف وقوله

حتى دخل وقت العصر وأوقع الظهر أول الوقت كانت أداء وعلى الثاني لو صلى العصر عند سابق
مقدار أربع ركعات من وقت الظهر من إقامة الأولى فإن العصر تقع في أول وقتها وتظهر فائدة الخلاف أيضا
لأن مصلين صلياً قبل انقضاء إقامة الأولى أحدهما صلى الظهر والآخر صلى العصر فعلى أن الاشتراك في آخر إقامة
الأولى وقعت الصلاة أن أداء الظهر تقع في آخر وقتها الاختياري والعصر في أول وقتها الاختياري (وأخره) أى آخر
وقت العصر الختار من رواية ابن عبد الحكم عن مالك (أله يصير ظل كل شيء مثليه بعد ظل نصف النهار وقيل
أول وقت العصر أن إذا استعادت الشمس بوجهك) معنى بوجهك (وأن فأم غيرة كس راسك لأم نأ ماله)

وقال ابن العربي مطاطاً يعني مميلاً بقال طاطاً رأسه أماله والتطاطأ اخفض من التكميس لان التكميس اطراق
اجنود الى الارض والتطاطأ الى الامتلاء (٢٨١) تعالى حسب ما يريد الانسان (فان نظرت الى الشمس

والهصر في قول وقتها قد تدم فلاحاجة له فذكره تكراراً (قوله بأنه لم يعلم قائله)
واترض أيضاً بأنه لا يعلم دخول الوقت بمأذنه فيه لانه غير مطرد في كل
الارمنة لان الشمس تدور في الصيف مرتفعة وفي الشتاء منخفضة فال في التحقيق
بعد ذلك وهذا كله في الجوهري يظهر الظهور ان كان في زمن الخيم انه يرجع
الى اهل الاوراد وهن الصنائع فيسأون عن ذلك بمخاطب الوقت (قوله من رواية
ابن القاسم) أي فكل منهم رواية عن مالك الا أن الاولى رواية ابن عبد
الحكم والثانية رواية ابن القاسم أفاء في التحقيق (قوله ما لم تصفر الشمس أي
في الارض والجدار أي لاني عين الشمس اذا تزلزلة حتى تغرب كداد كروا
(قوله فان الشمس الخ) قايه للقرب يرد عليه ان هذا لا يقتضي القرب بل يقتضي
بالبعد لان الشمس اذا كانت زقية عند انقائتين فلم يوجد اصرار قد انقضى وقت
العصر على رواية ابن عبد الحكم ولم يتض على رواية ابن القاسم والجواب
انه يعقب ذلك انقضاء الاصرار فإدراكه في شرح ابن الحاجب (قوله والمذهب
أن تقديم العصر أول وقتها أفضل الخ) ومقابلته لانهب القائل أحب اليه أن يزداد
على ذلك ذراع لاسمي في شدة الحر (قوله يعني) أي مالك بقوله الشاهد الحاضر
مراده أن ضمير يعني يعود على الامام وقيل يعود على جملة الشرع (قوله منقوض
بالصحيح) رده عبد الوهاب فقال انه مسموع لا بياس والاسميت الصحيح بذلك
وأجاب بعض عن المصنف بأن المغرب لما كان عددها قريباً من الزاوية التي تنصير
الى ركعتين لم ينفق تسميتها بالاشهاد بالصحيح اذ لم يعده صلاة هي ركعة غير الوتر
(قوله تغرب عند طلوع نجم الخ) هذا يفيد من ان غروب الشمس اطلوع ذلك النجم
ويفيد كون طلوع النجم علو ما دون غروب الشمس لانه قد يرطلوع ذلك النجم
ويدل على ذلك أيضاً قوله في الحديث متى طلع الشاهد ولم يقل متى تغرب الشمس
مع ان غروب الشمس أظهر في التقدير وعمل وجهه التقدير بطلوع ذلك النجم أن
وجوده دليل على تحقق الغروب فالمقارنة المقادة غير مرادة فيما يظهر وبعد أن
ظهر لي ذلك وجدت شارح الحديث السندي قال بعد قوله حتى يطلع الشاهد كناية
عن غروب الشمس لا يرغب فيها يظهر الشاهد الا أنه يرد على ذلك أنه يلزم تأخير
صلاة المغرب شيئاً ما مع ان المطالب بتحليلها بقب الغروب الا أن يقال أن طلوعه
علامة على تحقق الغروب كقرآنه فلا يلزم الا الصلاة عند تحقق الغروب الذي

الحاضر فقال (يعني ان المسافر ٧١ عد ل لا يصح ما يصلح كصلاة الحاضر ك) تعليله تسمية
المغرب بالشاهد ليكون المسافر لا يركعه منقوض بالصحيح والذي يدل ذلك بان الشمس تغرب عند طلوع نجم يسمى
الشاهد له

هو أمر طلوع ومغاده أيضا ان طلوع ذلك النجم عند الغروب دائما لانه ينط
الحكم به (قوله على من كان قبلكم الحج) لا يخفى انه قد ورد ان العصر كانت سليمان
ولم يصرح بأنها كانت لامته الا أن في عبارة ما يفيد أنه لا لامته فالظاهر حينئذ
أن المراد من مكان قبلنا امته سليمان لكن أنت خبير بأن جميع أنبياء بني
اسرائيل كانوا معبدن بالتوراة التي انزلت على موسى الى عيسى وسليمان من بني
اسرائيل فلا يكون العصر مختصا بسليمان ولا بأتمته الذين هم بنو اسرائيل الكائنين
في زمانه الا أن يقال ان التوراة كانت لبني اسرائيل عموما وهذا لا ينافي أن بعضها
منهم كسليمان كان مختصا به بعض أحكام تعبدت بها أمته معه (قوله فضيعوها)
أي تركوها رأسا أولم يدوموا عليها أو اخلوا بشرطها (قوله فن حفظها) أي
بأن أتى بها في وقتها مع شروطها (قوله كان له أجره الحج) قال السندی أي في هذه
الصلاة أو في مطلق الصلاة أو في كل عمل والله أعلم فتهسى والظاهر كان له أجره
مرتين في هذه الصلاة فقط وظاهره والله أعلم أن المراد الثواب الاصل على غير
التضعيف أو كناية عن كثرة الاجر وهذا مما يزيد أنها الوسطى (قوله ولا صلاة
بعدها) خبر بمعنى التهسي قاله السندی (قوله والشاهد النجم) أي النجم المعهود
الذي يطلع عند غروب الشمس وهذا التفسير في كلام بعض ما يفيد أنه من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعض أنه من كلام اللفظ في تفسير الشاهد الواقع
في الحديث قال بعض سماه أي النجم الشاهد لا يشهد بالليل أي يحضر ويظهر
انتهى (قوله والذي قاله أبو محمد أشهر) أي من ذلك التعليل وأجيب أيضا
بأن وجه التسمية لا يطرده (قوله وسكور المبتدأ الحج) فيه تنافي لان مفاده
أولا حيث قال وخبره أن قوله فوقها مبتدأ أنا وغروب الشمس خبره والجملة خبر
المبتدأ الأول الذي هو قوله وقت المغرب ومغاده هذا ان قوله فوقها تاء كية للمبتدأ الأول
لأنه مبتدأ أنا من خبر عنه بخبر والجملة خبر الأول ويمكن الجواب أن المراد تذكيره
اعادة لفظه في الجملة فلا ينافي أنه مبتدأ أنا لا تاء كية دأنا كية دمعى ولا يخفى أن
المقصود من هذا الاخبار الاخبار عن الوقت بأنه الغروب لا الاخبار عن الوقت
بشرب الغروب للوقت كما هو دلول اللفظ فقد مر (قوله غروب الشمس) أي
غروب قرصها قال ابن بشر بموضع لاجبال فيه وأما ما فيه جبل فيمنظر لجهة المشرق
فاذا ظهرت الظلمة كان دليلا على مغيبها هذا بالنسبة للقيمين وأما المسافرين
فلا بأس أن يمدوا الليل ونحوه ثم ينزلون ويصلون انتهى (قوله وقرصها) عطف
تفسير (قوله وشعاعها) عطف تفسير (قوله وغابت) عطف تفسير (قوله

لما روى النسائي أنه النبي
صلى الله عليه وسلم قال انه
هذه الصلاة فرضت على
من كان قبلكم فضيعوها
فن حفظها كان له أجره
مرتين ولا صلاة بعدها حتى
يطلع الشاهد والشاهد
النجم والذي جاء في الحديث
أولى بالصواب بما قاله مالك
قاله الترمذي انتهى وقال
ابن العربي والذي قال أبو
محمد أشهر اذا علم هذا فاعلم
أن قوله وقت المغرب مبتدأ
وقوله وهي الى قوله حاضر
جملة معترضة بين المبتدأ
وخبره وهو قوله (فوقها
غروب الشمس وكرر المبتدأ
لطول الكلام عليه (ث)
والمرعى في ذلك غيبة
جرمها وقرصها المستند
دون أثرها وشعاعها فقوله
(فاذا توارت) أي استترت
وغابت (بالجواب ابن حبيب
أي بالعين

الحجة هي ذات الحماء وهي الطينة الموداء وقيل هو شيء بيننا وبينكم لا يعلمه الا الله تعالى تكرر مع قوله فوقيتها غروب الشمس ومعنى قوله (وجبت الصلاة) (٢٨٣) أي دخل وقتها (لا تؤخر عنه) فقوله (وليس لها الوقت واحد

لا تؤخر عنه) نأكد وما ذكره من أن وقتها غير ممتد هو المذهب والمأواه الترمذي أن جبريل عليه الصلاة والسلام صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم المغرب في اليومين في وقت واحد دون بقية الصلوات وقيل وقتها ممتد الى مغيب الشفق الا حذر واختاره الباقي وأخذ به ابن عبد البر وابن رشد والنخعي والمازري من قوله في الموطأ اذا ذهبت النجرة فقد وجبت العشاء وخرج وقت المغرب واحتج له بما في مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام وقت صلاة المغرب مالم يغيب الشفق المأزري وهو متأخر عن حديث جبريل فيجب الرجوع اليه وهو أصح سنداً وقيماً على بقية الصلوات (ووقت صلاة العتمة) المختار (وهي) أي صلاة العتمة (صلاة العشاء) بكسر العين والمد (وهذا الاسم) أي العشاء (أولى

الحماء) بفتح الحاء وكسر الميم وفتح الهاء أي استمرت في الطين الاسود أي بحسب ما يظهر لنا والافهسي قدر كرة الارض مائة وستين أو خمسين أو عشرين مرة (قوله أي ذات الحماء) أي بذات دفء الظاهر اللفظ من ان الحماء وصف للعين فافاد أن الوصف في الحقيقة محذوف الذي هو ذات وظاهر مما قررنا سابقاً ان الغيبة في الظروف الذي هو الطين لاني اطرف الذي هو العين (قوله وقيل هو) أي المحجب (قوله شيء بيننا وبينها الخ) حاصله أنه ليس المراد على هذا أنها غابت في المحجب كما هو فإد المعنى الا قبل بل الباء عليه للسببية والمعنى غابت أي لم يظفر لتأسيب محجب الحائل بينها (قوله لا يعلمه الا الله) ظاهره ان الملائكة ولو مقرين والانباء ولو مراسلين لا يعلمونه ويحتمل لا يعلمه الا الله أي دون عامة الناس ولا يفي ان الملائكة أو الانبياء تعلمه فتدبر (قوله تكرر الخ) الاولى أن يؤخره بعد قوله وجبت الصلاة لان التكرار انما يتم بعد قوله وجبت الصلاة (قوله ليس لها الوقت) أي اختياري فتي أخرت عن ذلك فقد وقعت في وقتها الضروري ولا تصير قضاء (قوله غير ممتد) أي فوقيتها بقدر بقائها بدشروطها فوقيتها مضيق ويجوز لمن غربت عليه محض الشروع بها من طهارة وسر واستقبال واذان وقامة أخير فاعاها بقدر اختصاصها وذلك بالنظر لعدا غلب الناس فلا يعتبر حال وسوس ولا من على غاية من السرعة (قوله وقيل وقتها ممتد) الرجوع ما كره المصنف وهذا القول ضعيف (قوله وهذا لاسم) أي العشاء لا يخفى أن العشاء أول مراد منها الركعات والسجودات لا اللفظ وان الاسم نفس اللفظ فيكون في العبارة شبه استخدام (قوله مكروه عند جماعة الخ) لقول صلى الله عليه وسلم لا يغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الا وانها العشاء وانهم يسمونها العتمة وقيل تسميتها بالعتمة حرام (قوله من رواية ابن القاسم) وسكت عن رواية غيره فيحتمل التصريح فيها بعدم الكراهة ويحتمل السكوت عن الحكم مطلقاً (قوله وأما ما ورد الخ) في الموطأ ومسنده أحمد والصحيحين من حديث أبي هريرة لو يعلمون ما في العتمة والصبح لا تؤهها ولو حبوا (قوله لبيان الجواز) أي ان التسمية ليست بمرام فلا ينافي انها مكروهة وبقي وجهان ذكرهما في التحقيق أو فهمان التكرامة محمولة على ما اذا غاب عليها اسم العتمة بحيث تهجر تسميتها بالعشاء الى اني أنه خاطب بذلك من لا يعرف العشاء قال الفاكهاني وفي هذا الاخير

على جهة الاستصحاب لانه الذي نطابق به الكتاب العزيز وتسميتها بالعتمة مكروهة عند جماعة من العلماء منهم مالك من رواية ابن القاسم وأما ورد في الحديث من تسميتها بذلك فزول بوجوه منها ان ذلك لبيان الجواز ان العربي

سميت بالعمدة لطلوع نجم يطلع في وقتها يسمى العاتم وقيل غير ذلك وقوله (غيوبة الشفق) خير عن قولهم ورقت سلاة
العمدة وما بينهما معترض (والشفق هو الحمرة الباقية) في المغرب (٢٨٤) أي في ناحية غروب الشمس من

عندي بعد انتهت (قوله وقيل غير ذلك) أي فقد قيل تأخيرها من قولهم اعتم القوم
إذا حبسوا بالهم في الرعي إلى ذلك الوقت وقيل إذا أخرجوا قراهم (قوله أي في ناحية
غروب الشمس) أي لا لكل المغرب كما هو ظاهر المصنف (قوله عند ردودها)
وفي نسخة ورودها وفي نسخة ربورها أما الأول فلا يظهر لها وجه أما فظا فلم أرهذه
الصيغة في الصباح ولا في القاموس ولا في المختار وإنما معنى فلان الشمس ليست
باعتبار سيرها للمغرب راجعة كما هو مدار المادة قال في الصباح رددت الشيء
ردا رجته انتهى وأما الثانية فيحتمل عند ورودها على الجبل أو على ظهر الدنيا وأما
الثالثة فعند ما عند ذهابها قال في الصباح ودبر النهار دبرها من باب قعدا إذا انصرف
انتهى (قوله كالقضبان) أي أن ضوئها يشبه القضبان وهو يضم القاف جمع
قضب كما أفاده الصباح أي قضبان الذهب (قوله وفي ذكر الصفرة) أي التي هي
الشفق الأبيض أي وهو أيضا مع قوله لا ينظر إلى لبياض تدافع (قوله من غيب)
أي غيبوبة دليل قوله أول غيبة ولما كان ظاهر المصنف فاسد لأنه أخبر
عن الغيبوبة بأنه الوقت للعشاء وهذا الاستمرار له فلا يصح قوله إلى ثلث الخ فأفاد
أن المراد الأولية أقول وأنت خير بأن ظاهرا أن البداية والنهاية لأول الوقت وليس
كذلك وأيضا فظاهر العبارة أن النهاية لها استمرار وليس كذلك فالمناسب
أن يقول يعني أن وقتها المختار من غيب الشفق الأحمر إلى ثلث الليل الأول أي
بما يقب غيبوبة الشفق الأحمر إلى ثلث الليل الأول أي إلى نهاية ثلث الليل الأول
(قوله على المشهور) ومقابلها ما لا ينحسب أنه ينتهي إلى نصف الليل (قوله مهم)
إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق الشغل بل لا بد أن يكون مهم ما يمكن أن يؤخذ
هذا القيد من المصنف يجعل التنكير للتعظيم (قوله أول أجل عذر) هو من عطف
العام على الخاص فله التثنية أو يمثل للشغل بعمل في حرفته التي لا غنائه عنها وقوله
أول أجل عذر بالمرض فيكون مغايرا (قوله بين) إشارة إلى أنه لا بد أن يكون العذر
ظاهرا (قوله لا يؤخرها) أي لا ينبغي أن يؤخرها (قوله الأهل الأذكار) زادت
فقال وهل تأخيرها إلى ثلث الليل جائز لأنه منتهى اختياره أو مكروه قولان
انتهى ومراده بقوله جائز خلاف الأولى (قوله فان كان منفرد الخ) ومثله الجماعة
التي لا تنتظر غيرها (قوله وان كان غير منفرد) أي بأن كانوا جماعة طالبين غيرهم

بقايا شماع الشمس) بضم
المعجمة وهو ما يرى من
ضوئها عند ردودها
كالقضبان (فاذا لم يبق
في المغرب) أي ناحية
غروب الشمس (صفرة ولا
حمرة فقط وجب) أي دخل
(الوقت) أي وقت العشاء
وانظر كيف قدم الصفرة
وهي متأخرة عن الحمرة
أجب بأن الواو لا تقتضي
ترتيا وفي ذكر الصفرة مع
قوله والشفق الحمرة تدافع
وفي قوله الشفق الحمرة وقوله
(لا ينظر إلى البياض) الباقي
(في المغرب) إشارة إلى قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أن الشفق هو البياض دليلنا
مارواه الدارقطني أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
الشفق الحمرة فإذا غاب
الشفق وجبت الصلاة
(فذلك) أي غيبوبة الشفق
الأحمر (لها) أي للعشاء
(وقت) يعني أن أول وقتها
المختار مبداه من مغيب الشفق
الأحمر ونهايته (إلى ثلث

الليل) الأول على المشهور (ع) وانظر كيف قال (من يريد) ولم يقل لمن يريد تأخيرها وظاهر
قوله (لشغل) أي لأجل شغل مهم (أو) لأجل (عذر) بين أنه لا يؤخرها عن قول وقتها الأهل الأذكار (و) أما
غيرهم فان كان منفردا (المبادرة) أي المسارعة (بها) أي بصلاة العشاء في أول وقتها (أو) أي مستحب
(و) إن كان غير منفرد (للبأس) بمعنى

يستحب أن يؤخرها أهل الساجدة (٢٨٥) قليلا) لاجل اجتماع الناس (وبكره) كراهة تنزيه (النوم

قبالها) أي قبل صلاة
العشاء (والحديث لغير
شغل) مهم (بعدها) لما
في الصحيح أنه صلى الله عليه
وسلم كره ذلك (صك)
والحديث ليس على
مجموعه بل محذور وما
استثنى من الحديث في العلم
وجميع القربات ولو
ويستثنى أيضا العروس
والضعيف والمساكروما
تدعو الحاجة اليه من
الحديث الذي تناق به
مصالح الانسان كالبيع
والشراء ومثل خذوكل وتم
تتم تكلم الشيخ رحمه الله
على الوقت الاختياري ولم
يتكلم على الضروري اما
الصحيح فقد تقدم الكلام
عليه وأما الظاهر فبدأ
ضروريه أول القامة
الثانية ومبدأ في العصر
الاصفرار وانتهائه فيها
غروب الشمس ومبدأ
في المغرب فراغه منها من غير
توان وفي العشاء أول ثلث
الليل الثاني وانتهائه فيها
طلوع الفجر وسميت هذه
الاقوات أوقات ضرورية لانه
لا يجوز تأخير الصلاة اليها

(قوله قايلا) قال بعضهم والظاهر أنه يجب بقدره تجتمع الناس فيه غالباً بحسب
العادة ذكره هج ويؤخذ ذلك من قوله (قوله لاجتماع الناس الخ) دللت يفهم
منه أنهم إذا اجتمعوا لا يؤخر ذلك فائدة في التأخير تنبيه مامشي عليه المصنف
ضعيف والراجح التقديم مطلقاً (قوله وبكره كراهة تنزيه) أي خوف التماذي
فيه إلى خروج الوقت ولو وكل من يؤخره لاحتمال نوم الوكيل أو نسيانه رجاء قبل
دخول وقت غير هال الان وقتهم زمن نوم بخلاف غيرها (قوله والحديث الخ) أي وكذا
يكبر الحديث أي قال ابن عمر وكراهة الحديث بعدها ينشأ أشد من كراهة النوم
قبالها انتهى أي لانه ربما أدى لغوات صلاة الصبح جماعة أو فوات وقتها أو فوات قيام
الليل لذكر كراهة والتعبد واختلف في اليلة إذا تجردت عن ذكر الله وسائر العبادات
فقليل هي أفضل من النوم لان النوم نقص وقيل النوم أفضل لانه قد يرى فيه الباري
جل وعلا والا نبياء والصالحين والنوم قبل دخول وقت الصلاة لا يخرج فيه ولو جاوز
نومه إلى آخر الوقت وأما بعد دخول الوقت فلا يجوز الا اذا علم أنه يستطيعه قبل
خروج الوقت أو وكل من يؤخره (قوله ويستثنى أيضا العروس) قال عجم وانظر
ما حيد إلى التي يتكلم فيها مع العروس هل هي سبع في البكر وثلاث في الثيب
أولا والظاهر أنه لتأنيدها به وليس لذلك حديث تنبيه ويستثنى أيضا محادثة الأهل
والاولاد للطلاقة وحكاية الصالحين (قوله والمسافر) أي القادم من سفر
أو المتوجه إلى سفر وهذا ما ظهر لي (قوله الاصفرار) أي أول الاصفرار (قوله
وانتهائه فيها مغروب الشمس) لا يؤخذ بهذا وهذا إذا لم يحضر أربع ركعات
قبل الغروب فضروري الظاهر من أول القامة الثانية إلى أن لا يبقى للغروب
الاما سبع أربع ركعات فيختص به العصر فلو وقعت الظهر فيما يسع أربع
ركعات قبل الغروب فتكون قضاء (قوله غروب الشمس) لا يخفى ما في ذلك
من التسامح وذلك لان الانتهاء أي المنتهى الجزء الأخير منه الذي يعقبه غروب
الشمس (قوله فراغه) أي ما يعقب فراغه (قوله وانتهائه فيها الخ) يأتي ما تقدم
(قوله وهم الخائض الخ) أي أن الخائض والغفساء إذا طهرتا من الحيض والنفسا
في وقت الضرورة فلاثم عليهما في تأدية الصلاة حينئذ وذلك الكافر أصلاً
أو ارتد إذا أسلم في وقت الضرورة وصلى فلاثم عليه وكذا الصبي إذا بلغ في وقت
الضرورة وصلى فيه لاثم (قوله والمجنون والغني غايه) أي إذافاق كل منهما
في وقت الضرورة وصلى لاثم عليه (قوله والنائم والساهي) أي إذا ذهبت
النائم وقد ذكر الساهي في الوقت الضروري وصلى فلاثم عليه والمعدور غير الكافر

الاصحاب الضرورة وهم الخائض
والغني عليه والنائم والساهي

الاصحاب الضرورة وهم الخائض ٧٢ عد ل والنفساء والكافر أصلاً وارتدادا والصبي والمجنون

والنائم والساهى بقدرله الطهر من الحدث الاصفرا والا كبر بالماء حيث لم يكن
بعد ازوال عذر من أهمل التيمم والاقدر الطهر بالتراب لا من الخبث لانه لا يستبرئ
مع ضيق الوقت وكذا لا يتدبر له ستر ولا استقبال ولا استبراء ان لواحدة جله ولا بد
من ادراك ركعة بعد تدبير الطهر والا فلا تجب تلك الصلاة واما الكافر بقدرله
ادراك ركعة لا الطهر والنائم والناسي يجب عليهم ما لو خرج الوقت وهم بائنا الحالة
(قوله أو من غيرهم) أى وهم الذين لا هذر لهم

(باب الاذان)

(قوله يبين المعلم لمساويه) تجوز اذا علم لها الشخص وأيضا يقول قريبا الاذان عبارة
عن الاعلام بالاقوات ولم يقل الاذان المعلم (قوله في بيان حكم الاذان) أى في بيان
الاحكام المتعلقة بالاذان كالأوهو ظاهر أو بعضا كقوله فيمسا به أى زدت هاهنا
الصلاة خير الخ لا خصوص السنة أو الندب بل ما هو أعم كما أشار له بقوله ولا يؤذن
لصلاة الخ أى لا يجوز (قوله والاذان لغة الاعلام) أى بأى شىء كان (قوله
الاعلام) بأوقات الصلوات أى بالفاظ مخصوصة (قوله وجوب السنن) أى فهو
سنة مؤكدة (قوله في المساجد) أى وأما في المصرفة وفرض كفاية ويقاثلون
على تركه (قوله سواء كانت جامعة) أى تقام فيها الجماعة أى ولا فرق أيضا بين
ان تقارب أو لا أو كان مسجد فوق مسجد (قوله أو غيرها) أى أو غير مساجد أى
حيث يطلبون غيرهم بل كل جماعة تطلب غيرها ولو لم تكن راتبة فانه يسر في حقهم
الاذان (قوله فانه لا يجب الاذان) مراده بالوجوب وجوب السنن لاحقيقته
اذلايتهم ولا يستحب أى بل يكره الاذان للجماعة الغير الراتبة في الحضرة أى جماعة
في الحضرة لا يتقارون غيرهم في غير مسجد وأما في السفر فانه لا يجب له بل ولا يفرض فيه
كذلك والحاصل ان الاذان تعتبره الاحكام الخمسة سوى الاباحة الوجوب كفاية
في المصرو السنة كفاية في كل مسجد وجماعة تطلب غيرها ولو في السفر والاستحباب
لمن كان في فلاة من الأرض سواء كان واحدا أو جماعة لم تطلب غيرها واحرام قبل
دخول الوقت ومكروه للسنن وللجماعة التي لم تطلب غيرها ولو لم يكن في فلاة
من الأرض كما يكره للعاقبة وفي الوقت الضروري وفرض الكفاية (قوله على
المشهور) ومقابله الاستحباب لقول مالك ان أدنو فحسن واختاره ابن بشير (قوله
ودليل ما قاله) أى من كونه سنة كما يدل عليه كلامه في التحقيق (قوله أمره
الخ) أى وهذا ضابط السنة (قوله ومواظبتهم) أى مواظبة أهل الدين (قوله
واظهاره في جماعة الخ) هذا لازم لقوله ومواظبتهم عليه ومعنى قوله واظهاره

وكل من فعلها منهم أو من
غيرهم في شىء منها كما
مؤديا لما ضياع ومع ذلك
يكون غير ذى العذر عاصيا
لتفريطه والله أعلم ولما
فرغ من بيانه الاوقات
شرع يبين المعلم بها ما يتعلق
به فقال *(باب في)* بيان
حكم (الاذان) وحيكم
(الاقامة) وبيان صفتها
والاذان لغة الاعلام وشرعا
الاعلام بأوقات الصلاة
وبدأ بحكمه فقال (والاذان
واجب) وجوب السنن
(في المساجد) ظاهره سواء
كانت جامعة أو غير جامعة
(و) فى (أما كن الجماعات
الراتبة) ظاهره سواء
كانت في مساجد أو غيرها
واحترز الجماعات عن
المتفرد وسبب صرح بحكمه
وبالراتبة عن الجماعة الغير
الراتبة فانه لا يجب لها الاذان
بل ولا يستحب على المشهور
ودليل ما قال أمره صلى الله
عليه وسلم به ومواظبتهم
عليه في زمنه وغيره واظهاره
في جماعة ثم صرح بفهوم
الجماعات فقال (فاما الرجل
في خاصة نفسه) ويروى

في جماعة أي اظهروا ذلك الاذان بمحض جماعة فعلى هذا عدم لظاهر في
 جماعة عبارة عن استعمال ذلك الاذان شيلا في بيته بحيث لا يطلع عليه جماعة
 الجيران ولا أهل البلد (قوله والمشهور باختصاصه بالمسافر) دون المقيم ومقابلته
 يقول والمقيم مثل المسافر وليس المراد السفر الشرحي بل ولو كان بفلاة من الارض
 (قوله اذا كنت في غنمك) أي اذا كنت في فلاة من الارض بغنمك (قوله أو
 باديتك) يحتمل ان أوشك من الراوي ويحتمل أنه بالتوسيع لان الغنم قد
 لا تكون في لبادية وقد يكون في البادية حيث لا غنم قاله الحافظ والنسبة الى
 البادية بدوى على خلاف القياس كما في المصباح (قوله فأذنت بالصلاة) أي
 أعلمت بوقتها (قوله بالنداء) أي الاذان وفيه اشعار بأن أذان الصلاة كان مقررا
 عندهم لاقتصاره على الامر بالرفع دون أصل التأذين (قوله نداء صوت) كذا في
 نسخ الشارح ندى بنون ودال مفتوحين أي بعده كما في القاموس والظاهر أنه
 تحريف وان كان المعنى صحيحا كما علمته من كلام القاموس والذي رأيت في الموطأ
 والبخاري والنسائي مدى صوت بيم ودال وقال السدي على النسائي بفتح ييم
 وخفة ههه مفتوحة بعدها الف أي غاية سوطه وفي نسخة مدصوته بفتح الميم
 وتشديد دال أي تطويله انتهى كلام السدي واذا شهد من بعده روى
 اليه منتهى صوته فلان يشهد له من دنى منه وسمع مبادئ صوته أو لى (قوله جن)
 قال الرافعي يشبه أي يريد مؤمن الجن وأما غيرهم فلا يشهدون للمؤذن بل يقرون
 وينفرون من الاذان (قوله ولا انس الخ) قيل خاسر بالمؤمن فأما الكافر فلا شهادة
 له قال عياض وهذا لا يسلم له لأنه لما جاء في الآثار من خلافه (قوله ولا شيء) ظاهره
 يشمل الحيوانات والمجادات فهو من العباد بعد الخالص بأن يخلق الله لها ادراكا
 ويؤيده رواية ابن خزيمة لا يسمع صوته نجبر ولا مدرو ولا حجر ولا جن ولا انس (قوله
 الاشهد له يوم القيامة) قال الثوري بشي المراد من هذه الشهادة اشتها المشهود له يوم
 القيامة بالفضل وعلو الدرجة أي والا كفى بالله شهيدا واما ان الله يوضح بالشهادة
 قوما فكذلك يكرم بالشهادة آخرين ذكر ذلك ابن الزرقاني على الموطأ (قوله
 باختلاف المكلف الخ) أي وأما الصبي فالاقامة في حقه مندوبة (قوله وحمله عبد
 الوهاب على السنية) أي حمل كلام المصنف أي سنة عين البالغ صلى ولو فائتة
 منفردا أو أاما بالنساء فقط وكفاية لصلاة جماعة ذكر كرافقه أو هم نساء في حق
 الإمام والد كور ومحل سنة الاقامة اذا كان الوقت الذي هو فيه متسعا والتركها
 (قوله وهي آكد من الاذان الخ) أي ولعل لانها على قول بتركاها منهم من فضل

والمشهور اختصاصه
 بالمسافر دون المقيم المصحح
 أن أبا سعيد سمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 اذا كنت في غنمك أو
 باديتك فأذنت للصلاة
 فأرفع صوتك بالنداء فاه
 لا يسمع نداء صوت المؤذن
 انس ولا جن ولا شيء
 الاشهد له يوم القيامة ثم
 انتقل شيكاهم على حكم
 الاقامة (وهو مختلف
 باختلاف المكلف) انه اما
 رجل أو امرأة اما الرجل
 فلا بد له من الاقامة
 ظاهره يقتضي الوجوب
 كقول ابن كدنة ان من
 تركها عدا بطلت صلاته
 وحمله عبد الوهاب على
 السنة وهو المشهور وهي
 آكد من الاذان لانها

واذا تراخى ما بينهما بطالت
 الاقامة واستؤنفت (واما
 المرأة فان اقامت فحسن)
 أى مستحب (وان لا) أى وان
 لم تقم (فلا حرج) ينفع الحاء
 والراء أى لائمه عليها ولما
 كان المقصود الاعظم من
 الاذان الاعلام بدخول
 الوقت نبه على أنه لا يجوز
 قبله فقال (ولا يؤذن) أى
 لا يجوز أن يؤذن (لصلاة)
 من الصلوات الخمس حتى
 الجمعة (قبل وقتها الا الصبح)
 أى صلاة الصبح (فانه لا بأس
 بمعنى يستحب) أن يؤذن لها
 في السدس الاخير (وهو
 ساعتان) (من) آخر (الليل)
 قبل طلوع الفجر ثم يؤذن
 لها ثانيا عند دخول الوقت
 وما ذكره هو المشهور وقال
 ابن حبيب يؤذن لها نصف
 الليل وقال أبو حنيفة لا يؤذن
 لها قبل وقتها **كسائر**
 الصلوات لانما في الصحيح أنه
 صلى الله عليه وسلم قال اف
 بلا لا ينادى بليل فكلوا
 واشربوا حتى ينادى ابن أم
 مكتوم وفي رواية كان ابن
 أم مكتوم رجلا عرجى لا ينادى
 حتى يقال له أصبحت أصبحت

الاذان لوجوبه في المصروف وفي بعضهم الامامة عليهم السلام المراد بالنية صلى الله عليه
 وسلم والخلفاء الراشدين على الامامة (قوله واذا تراخى الخ) واستغف ابن حبيب
 شرب الماء بينهما (قوله أى مستحب) أى اذا ملت وحدها ولا يجوز أن **تكون**
 مقية للجماعة ولا تحصل السنة باقامتها لهم كالاذان نعم يسقط الندب عنها باقامتها
 (قوله والا فلا حرج) هذا غير متوهم (قوله أى لائمه) أى وأما اللوم فهو ثابت
 ويندب الاسرار في الاقامة للمنفرد فاذا كره المنفرد اذا اقام سرا أتى بسنة ومستحب
 وأما المرأة فتأتى بمسنتين (قوله ولما كان المقصود الاعظم) يتبادر منه ان
 المقصود أمران الاعلام بدخول الوقت وشيء آخر والمقصود الاعظم الاول
 والظاهر أن المقصود شئ واحد لا شئين وبعبارة قت أحسن ونصه لانه انما شرع
 للاعلام بدخوله انتهى وقوله الاعلام أى الشأن منه ذلك فلان في أن من **كان**
 بفلاة من الارض لم يكن القصد من اذانه الاعلام بدخول الوقت أى اعلام المكلفين
 بدخول الوقت لاجل اذانهم الغرض الواجب عليهم (قوله أى لا يجوز) أى يحرم
 (قوله حتى الجمعة) بالغ على الجمعة وقد اعلى ابن حبيب القائل بأن الجمعة يؤذن لها قبل
 الزوال ولا يصلى الابعده (قوله يستحب أن يؤذن الخ) أى وأما قبل السدس فهو
 حرام والحكمة في تخصيص الصبح بذلك أنها تأتي والناس نيام ويحتاجون للتأهب
 لها ولما فعل الاذان في أول وقتها كغيره الذي ذلك الى أن لا يتبادر لها وقوع بغير
 غلب وسائر الصلوات تدرك الناس متصرفين في أشغالهم فلا يحتاجون الى أكثر
 من الاعلام بوجوبها ومن قول الشارح يستحب الخ إنشاء اعتراض القائل كما في على
 المصنف بما يحصله أن لا بأس فيها بترخيص ولا يكادون يقولونها الا فيما **كان**
 الاحسن تركه (قوله وهو ساعتان) أى عند استواء الليل وعدمه غير ان مدة
 الساعة تختلف باختلاف ذلك فالعج (قوله ثم يؤذن لها ثانيا) أى على جهة
 السنية وحاصل ما ذكر أن الاذان الاول مستحب والثاني سنة قال عجم والذي ينبغي
 أن يقال ان كل واحد من الاذنين سنة كما في اذاني الجمعة وينبغي أن يكون
 الثاني أو كذا من الاول انتهى (قوله حتى ينادى ابن أم مكتوم) واسمه عمر وأبو
 عبدالله وأم مكتوم اسمها عاتكة بنت عبد الحزمية وعمر بعد غزوة بدر بسنتين
 أو ولد أعمى فكيف أتت أمه أم مكتوم لا كتنام نور بصره والاول هو المشهور وقوله
 لا ينادى أى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت بالتركرار لئلا يكدوهى قامة
 تستغنى عن رفعها والمعنى قارب الصبح على حد قوله فاذا بلغن أجلهن أى آخر
 عدتهن وحيث أنه فليس المراد من الحدب ظاهره وهو الاعلام بظهور الفجر بل

لا نقل ذلك في غير ذلك (نصيح) ظاهره أنه يقول ذلك ولولم يكن ثم أحد وهو كذلك (الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله
مرة واحدة وحاصله كما قال في الجواهر أن عدد كلماته في النصيح (٢٩٠) تسع عشرة وفي غيره سبع

عشرة وقال القرافي سبع عشرة جملة وقول الاحتجاب سبع عشرة كلمة مجاز عبروا بالكلمة عن الكلام والافوه ثمانية وستون كلمة (فائدة) نقل صاحب الفردوس أن الصديق رضي الله تعالى عنه لما سمع قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله قال ذلك وقبل باطن أعلمه السبابتين ومسمع عينيه فقال صلى الله عليه وسلم لم فعل مثل خليلي فقد حلت عليه شفاعة قال الحافظ السخاوي ولم يصح ثم نقل عن الحضرة عليه الصلاة والسلام قال من قال حين يسمع قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله مرحبا بجليبي وفرة عيني محمد ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم ثم يقبل إبهامي ويجعلهما على عينيه لم يبع ولم يرم دأبا ونقل غير ذلك ثم قال ولم يصح في المرفوع من هذا شيء

والله أعلم (والأقامة) أي صفتها أنها (وتر) يعني ما عدا التكبير وهي الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصلاة على علي الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله مرة واحدة) عبر في الجلاب عن هذه بآنها عشر كلمات القرافي يريد عشر جملة من الكلام والأقامة اثنا عشر كلمة وهذه أجزاؤه من باب تسمية الكل بالجزء وما ذكره من أفراد الأقامة هو المذهب فإذا شفعها غلط لا تجزئه على المشهور

ويجربى مثل هذا التفصيل في وتر الازان انتهى وفي عبارة أخرى فلو أوتر الازان ولو نصح على ما يظهر بطل ولو غلطا أو هو انتهى قلت ويجربى هذا الاستظهار في شفع نصيب الإقامة والله أعلم

(باب صفة العمل)

(قوله قولاً وفعلاً) حال من العمل لا شتمال الصلة على الاقوال والافعال ففيه اشارة الى أن العمل أهم من الفعل وأراد بالفعل ما يشمل الفعل القلبي كالنية (قوله صائر كمن الخ) أي وكما كوع قبل ان يظهر (قوله وده والترانج) قصر المتصل من السنن على حرف وفيه اشارة الى أن المراد بالمتصل أي من حيث الفعل كالوتر من السنن فانه متصل بالعشاء والى السنن الجنس المتحقق في سنة واحدة الذي هو الوتر لانه لم يكن متصلاً من حيث الفعل الا الوتر وان من التبعيض تنبيه به قال الخطاب احترز المصنف في قوله بالمتصل بها عن السنن النوافل التي لا تتصل بالصلوات المفروضة فانه لا يذكرها في الباب بل يغير لها أبواباً غيرها ذانم انه يدم النوافل على السنن وان كانت السنن أكثر من النوافل لكثرة النوافل المتعلقة بالصلوات المفروضة وقلة السنن المتعلقة بها والظاهر أن قوله من النوافل يشمل مثل التسبيح الذي بعد الصلاة انتهى كلامه (قوله نبين كلا الخ) المناسب أن يقول ونحن نبين الخ والابواب إنما هي بذلك ليعيدان التمييز والتعيين بمعنى واحد (قوله من ذلك) يحتمل أن يكون بياناً لقوله كلاً ويحتمل أن يكون من التبعيض والتقدير كل واحد من ذلك (قوله ولم يعلم الخ) أي والحال انه يعتد ان فيها فرائض وسنن مستحبات فلو اعتقدها كلها سنة أو مندوبات أو الفرض سنة أو مندوباً فتمتطل وأما اذا اعتقدها كلها فرائض فصدق فيما يظهر اذا سلمت مما يفسدها وكذا الواعقدها السنة أو المندوبة فرض أو السنة مستحب أو العكس بشرط السلامة مما يفسد فتدبر (قوله ان كان أخذ وصفاً عن عالم) بان رآه يفعل أو علمه كيفية الفعل ويدخل في ذلك ما اذا أخذها من المصنف (قوله ولذا قال بعضهم) أي لا تقول بالبطلان (قوله فأول الصفة الاحرام الخ) اعلم أن الاحرام اما النية أو التكبير أو هاجع الاستقبال وقد رجه عجم أقوال فالإضافة على الاول في قولهم تكبيرة الاحرام من اضافة المصاحب للمصاحب وعلى الثاني بيانية وعلى الثالث من اضافة الجزاء لكل والقريب لشارحنا الاول بأن يراد بالدخول النية والباء في قوله بالتكبير للإبسة (قوله وهو ان يقول الخ) مفاده أنه أراد بالتكبير المعنى المصدري لقوله وهو ان يقول أي وهو قول لا لفظ الله أكبر (قوله الله أكبر)

*(باب في) * بيان (صفة العمل) قولاً وفعلاً (في ان الصلوات المفروضة) (و) في بيان (ما يتصل بهامن النوافل) كالركوع بعده الظهر وقبل العصر وبعد المغرب وبعد العشاء (و) ما يتصل بها أيضاً من (السنن) وهـ الوتر وقد اشتملت الصفة التي ذكرها على فرائض وسنن وفضايا ولم يميزها ونحن نبين كلاماً من ذلك ان شاء الله تعالى في محله ويؤخذ من كلامه ان من أتى بصلاته على نحو ما رتب ولم يدم لم شيأ من فرائض الصلاة ولا من سننها وفضاياها أن صلاته صحيحة وهـ ويصح ان كان أخذ وصفاً عن عالم وقيل تبطل ولذا قال بعضهم حاجتنا الى معرفة الاحكام أصح من حاجتنا الى معرفة الصفة (الاحرام) وهي الدخول (في الصلاة) فرضاً كانت أو نفلاً بالتكبير وهو أن يقول الله أكبر

بالمذ الطبيعي للفظ الجملة قدرائف فان تركه لم يصح احرامه كما ان الذاكرا لا يكون
ذاكرا الا به وببقية الشروط معروفة فلا حاجة الى الاطالة بذكرها راجع فيها
شرح العزيز وغيره (قوله لا يجزى غير هذه الكلمة) فلا يجزى الله العظيم أو غيره
وتأمل به الصلاة (قوله أمان لا يحسنها) بأن عجز عنها جملة أو قدر منها على حرف
فأكثر ولم يعد تكبيرا عند العرب ولا معنى له لا يبطال الصلاة فان كان بعدة تكبيرا
عندهم أوله معنى لا يبطال الصلاة كان دل على ذات الله أو صفته أتى به على الظاهر
في الشق الثاني فان دل على معنى يبطال الصلاة لم يأت به (قوله يدخل بالنية) أي
وهو المعتقد فلا بد في الدخول بغيرها من العجبة ولكن لا يبطال به الصلاة على
ما يظهر من اقتصارهم على كراهة الدعاء بالعجبة لئلا يدر على العربية دون قولهم
بالبطلان قاله الشيخ في شرحه وضعف قول من يقول بالبطلان (قوله وقال أبو الفرج
الح) ضعيف وأبو الفرج عمرو بن محمد بن عمر الأثري أبو الفرج القاضي البغدادي
له الكتاب المعروف بالحاوي في مذهب مالك وكتاب اللع في أصول الفقه (قوله
للا مصطلح) لأنها لا يقال لها كلمة في اصطلاح النحويين (قوله وهو فرض) أي
التكبير فرض (قوله على المشهور) وروى عن مالك أن الامام يجعل تكبيرة
الاحرام عن المأموم (قوله بطلت صلاته وصلاته من خلف الامام على المشهور)
أعلم أنه اذا كانت تكبيرة الاحرام واجبة اتفاقا على الامام كالفدية فضايته أن تكون
صلاته وصلاته من خلفه باطلة اتفاقا فحينئذ فامعنى قول شارحنا على المشهور
المتضمن لوجود قائل يقول بالصحة في الفرض المذكور وهو ترك الامام تكبيرة
الاحرام عمد أو سهوا فراجع لذلك تطالع على محنته فاني راجعت غير مصنف فلم أقف
على محنته نعم ذكر صاحب التوضيح خلافا في ما اذا اكبر الامام والفدية في حالة الركوع
ونوى به العقد والراجح الاستدأ هذا الذي حكى فيه الخلاف كبر تكبيرة الاحرام
إذا أنه أتى بها في حالة الركوع (قوله الطهور) بضم الطاء على الأشهر لان
المراد به المصدر رأى التطهير والمراد ما هو أعم من الوضوء والغسل (قوله التسليم)
أي الاتيان بلفظ السلام عليكم وأما التسليم الذي هو المطلوب من العبد في كل حال
فهو بذل الرضى بانفسكم (قوله ويشترط فيه) أي التكبير للقيام أي في الفرض
لما ذكر الذي ليس بمسبوق فلا يجزى انقائها جالسا أو مضطجعا أو مستندا للعماد بحيث
لو أزيل ذلك العماد لسهط (قوله الركوع) أي عند الركوع ونوى به العقد
أي الاحرام أي أو نواه والركوع أول ينوها لانه ينصرف للاحرام (قوله أجزأه)
ظاهره أجزأه ذلك التكبير وليس ذلك مراد ابل المراد أجزأه ذلك الركوع

لا يجزى غير هذه الكلمة
ان كان يحسن العربية اما
من لا يحسنها فتمال عبد
الوهاب يدخل بالنية دون
العجبة وقال أبو الفرج
يدخل بلفظه سمي هذه الجملة
كلمة نظرا للغة لالا مصطلح
وهو فرض في حق الامام
والفداء فاني حق المأموم
على المنهور فاذا تركه
سأهيا أو عامدا بطلت
صلاته وصلاته من خلف الامام
على المنهور ودليل وجوبه
صافي الصحيحين من قوله صلى
الله عليه وسلم مفتاح الصلاة
الطهور وتحررها التكبير
وتحليلها التسليم ويشترط فيه
القيام بغير المسبوق اتفاقا
فان تركه بطلت وأما
المسبوق ففي المدونة اذا كبر
للكوع ونوى به العقد
أجزأه

بمعنى الركعة ففي العبارة استقام (قوله قال ابن يونس الخ) هذا اذا كبر قائما
 أي ابتداء قائما وكذا كذلك ويكون قوله للركوع في موضع الحال أي مشاركة
 للركوع فعلى هذا الوابته من قيام وأتمه في حال الانحطاط أو بعده بلا فصل فان
 الركعة تبطل وان كان فصل فتبطل الصلاة هذا وفاد الشامل أنه الراجح وان
 قول البلجي ضعيف (قوله وفسرها البايجي) أي فسر المدونة بما ينفي شرطية القيام
 أي بشيء ينفي كون القيام شرطيا في التكبير من أوله إلى آخره أي بل شرط في أول
 التكبير فان قلت ما نفسير البايجي الذي ينفي شرطية القيام قلت اعتبار ظاهرها
 لأنه قال التكبير انما هو في حال الانحناء وهو ظاهرها أي فلو وقع من قيام وأتمه
 في حال الانحطاط أو بعده بلا فصل فتهزى تلك الركعة فان فصل فتبطل الصلاة
 فتخلص ان محل الخلاف فيما اذا استدام من قيام وأتمه في حال الانحطاط أو بعده
 بلا فصل وان ذلك الخلاف انما هو في صحة الركعة وعدمها مع الاتفاق على صحة
 الصلاة أو ما لو ابتدأها في حال الانحطاط وأتمها فيه أو بعده من غير فصل فالركعة
 باطلة اتفاقا مع صحة الصلاة فلو فصلت لبطلت هذا تقر برالحل على ما أفاده شرح
 العلامة خليل وان كان بعيدا من لفظ المدونة ومن تكلم عليه (قوله فيه
 أيضا) أي في التكبير وقوله مقارنة النية أي مقارنة النية أو مقارنة النية أي
 نية الصلاة المعينة اذا كانت الصلاة فريضة أو نافلة مقيدة بسببها كالسجود
 والخسوف والاستسقاء وبوتها كالوتر والعيد والفجر في انتعج الصلاة من
 حيث الجملة ثم أراد هذا المذهب لم يجز أو المطلق فلا يشترط فيه التعيين ويكفي
 نية الصلاة المطلقة فاذا صلى مثلا قبل الظهر أو العصر أو بعد حبل النافلة أو بعد
 دخول المسجد انصرف ذلك إلى نافلة الظهر والعصر والغهي وتحيية المسجد ولو لم
 ينو شيئا في ذلك وقولنا المعينة إشارة إلى أنه لو نوى مطلق الفرض لم يجزه وان تخالف
 اللفظ والعقد فالعبرة بالعقيدة أي النية أي عند الغلط والنسيان لان تعد ذلك فبطل
 لا تلاعب (قوله فان تأخرت عنه) أي النية وقوله عنها أي عن التكبير
 (قوله فلا تجزى) أي التكبير وتكون الصلاة باطلة (قوله وان تقدمت بيسير
 فقولان مشهوران) أي بلاجزاء وعدمه وفاد ما إذا راجع منهما الاجزاء
 حيث قال ظاهر المذهب الاجزاء اذ لم ينقل عنهم اشتراط المقارنة المؤدية
 إلى الوسوسة المذمومة شرعا وطبعا أي فدل ذلك على انه لم تساهوا
 في التقديم اليسير ومعنى اشتراط المقارنة على القول الثاني أنه لا يجوز الفصل
 بين النية والتكبير لأنه يشترط أن تكون النية مصاحبة للتكبير انتهى وبغير

ابن يونس هذا اذا كبر قائما
 وفسرها البايجي بما ينفي
 شرطية القيام ويشترط فيه
 أيضا مقارنة النية فان
 تأخرت عنها فلا تجزى
 انصافا وان تقدمت بيسير
 فكذلك وان تقدمت بيسير
 فقولان مشهوران

(و) إذا أحرمت فانك ترفع يديك وتطهر وجهك إلى السماء وتطوئهما إلى الأرض على المذهب انتهاء. ونعمهما على المشهور (حذروا أي أراهم منكم) ثمانية منكم وبجمع عظم العصد (٢٩٤) والكف وقيل انتهوا إلى

المصدر واليه أشار بقوله (أو)
 دون ذلك) أي دون المنكب
 (ق) والرجل والمرأة في حد
 الرفع سواء وانظر هذامع
 قول القراني المشهور ان
 منتهى الرفع الى حذو
 المنكب وهذا في حق
 الرجل وأما المرأة فدون
 ذلك اجماعا واختار
 في حكم هذا الرفع فقال
 الشيخ في باب جعل هوسنة
 وعنده صاحب المختصر
 في الفضائل وظاهر كلام
 الشيخ ان الرفع مختص
 بتكبير الاحرام وهو كذلك
 على المشهور فلا يرفع عنده
 الركوع ولا عند الرفع منه
 ولا في القيام من القنين (ثم)
 بعد ان تفرغ من التكبير
 (تقرأ) أي تتبع التكبير
 بالقراءة من غير ان تفصل
 بينهما بشيء فقد كرم مالك
 رحمه الله في القول المشهور
 عنه التسبيح والدعاء بين
 تكبيرة الاحرام والقراءة
 واستحب بعضهم الفصل
 بينهما بلفظ سبحانك اللهم
 وبحمدك وتبارك اسمك

وتعالى جددك ولا اله غيرك (فان كنت في صلاة) الصبح قرأت جهرا بام القرآن) اما قراءة أم القرآن ففرض قاله في الصبح وغيره من الصلوات المفروضة على الامام والغدو هل في كل الركعات أم في بعضها لان لمالك في المدونة

وأما المأموم فمستحبة في حقه فيما أسرفه الإمام وأنه يكون القراءة فيه أجهر أو سنية وإذا قرأت في صلاة الصبح
أو غيرها من الصلوات المفروضة (٢٩٥) (فلا تستفتح) القراءة فيها (بسم الله الرحمن الرحيم) مطلقا

(لا في أم القرآن ولا في السورة
التي بعدها) لا سرا ولا جهرا
إما ما كنت أو غيره والنهي
في كلامه لا كراهة وهو
مذهب المدونة وشورنا
مع ابن عبد الله ابن مغفل
قال في أي وأنا أقول بسم
الله الرحمن الرحيم فقال يابني
أيانك والحدث قال ولم أر من
أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم رجلا أبغض إليه
حديث في الإسلام منه فاني
صليت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأني بكرو
وعرو عثمان فلم أسمع أحدا
منهم يقولها فلا تلقها إذا أنت
قرأت وقيل الحمد لله رب
المالين وعلى هذا عمل أهل
المدينة وأما قرأتها في النافلة
فقال في المدونة ذلك واسع
إن شاء قرأ وإن شاء ترك
وكذلك يكره النفوذ
في الفريضة دون النافلة
(فاذا قلت ولا المضامين فقل)
على جهة الاستقبال
(آمين) بالمدح التخفيف على
المشهور اسم الله تعالى ونونه
مضمومة على النداء تقديره

قال ابن الحاجب قال ابن شماس وهي الرواية المشهورة وعلى ذلك يدل ظواهر
الأخبار والقول بوجوبه في الأكثر والعفو عنه في الأقل ضعيف قال المازري
واختلف في الأقل على هذا المذهب ما دونه قيل هو الأقل على الإطلاق وقيل هو
الأقل بالإضافة وبني الأقل مطلقا العفو عنه في ركعة واحدة وإن كان الصلاة
محصيا أو جمعة أو ظهر المسافر ومعنى الأقل بالإضافة أن تكون الركعة من صلاة
رباعية أو ثلاثية لا من ثنائية والله أعلم قاله في التوضيح (قوله فيما أسرفه) أي
فيما يطالب الأمر أرفضه ولو قدر أنه جهر (قوله وأما كرون القراءة فيه) أي
بحيث يسمع نفسه ومن يليه (قوله فسنة الحج) ظاهره أن الجورجيه سنة واحدة
وعليه حل المواق كالام خليل لأنه في كل ركعة سنة لأنه استكمل ما ذكره المواق
وأنه يسجد لترك الجهر في الفاتحة في ركعة واحدة ولا يبعد لبعض سنة واجب بأن
ترك البعض الذي له بال أكثر الكل ومثله يقال في السرف في محله (قوله فلا تستفتح)
الثاء والسين فإذ ان لنا كيدا لاطالب (قوله وهو مذهب الحج) أي أن الكراهة
مذهب الحج وقابله قول ابن نافع بوجوبها وقول عن مالك بإباحتها وقول عن ابن
مسلم بندها (قوله ابن مغفل) بوزن محمد فهو يضم الميم وبالنون المجبة قاله المناوي
(قوله أياك والحدث) أي أيانك وأنت تحدث شيئا لم يكن عليه المصطفى صلى الله عليه
وسلم وأصحابه (قوله قال) أي عبد الله ابن مغفل (قوله أبغض إليه) أي أذل النفضيل
الدال على حب أو بغض تبعدي إلى ما هو فاعل في المعنى بالي ولا يخفى أنه لا ينصب
المفعول فيه ~~كون~~ ونحو ذلك حيث لا مفعولا للمفعول حذف أي بغض حدثنا والتقدير
لم أر رجلا موصوفا بأشدة بغضه للحدث منه أي من أي بل أي أشد البغض بغضا
للحدث (قوله فاني صليت) من ثمة كلام الأب متعلق بقوله يابني أياك والحدث
ومحل كراهة البسطة على ما في عجم إذا قرأها بنية الفرضية فقط أو النافلة فقط
أوهما مع قصد الخروج أو لم يقصد أولانية أصلا ولم يقصد الخروج لما أن قصد في
تلك الحالة تنافي الكراهة (قوله فقال في المدونة ذلك واسع) وقابله ما رواه ابن
دافع من أنه لا يترك بحال (قوله على المشهور) أي لغة وسنة ومقاله أمر أن النصر
مع تخفيف الميم على وزن فاعيل والمدح تشديد الميم (قوله وتختنون الحج) لا يخفى
أن على كلامه هو اسم فعل أمر طالب الإجابة معناه استجب وأما خيبة دعائنا وهذا
القول هو الصحيح كما قال ابن العربي قال والقول بأنه من أسمائه لم يصح نقله (قوله

فأمين استجب دعا وقال ابن العربي وتختنون نور أي تذكروا وسكون الياء بها (إن كنت) تصلي (وحديثك) سواء
أنت في صلاة أو غير صلاة (أو) كنت تصلي (خائف إمام) صلاة سرية أو جهرية

ان سمعته يقول ولا الضالين (و) لا تجبروا بل (تفهيم) في الحديث (٢٩٦) ولو كانت الصلاة جبرية (ولا

يسكونها) لا يخفى ان يسكونها ويسكون الياء أى اجتماع هذين الساكنين لا يوجب
الفتح نعم لا يوجب التحريك مطلقا وأما لغة الفتح فالخفة (قوله ان سمعته يقول)
ولا الضالين وان لم يسمع ما قبلها الا ان لم يسمع آخرها فان سمع ما قبلها ولا يتصرف
(قوله ولا تجبرها) أى يكره فيما يظهر (قوله بل تفهيمها) أى ندبا (قوله في الحديث)
أى كنت وحدك أو خلف الامام (قوله ولا يقولها الامام الخ) قال في التحقيق
انظر على الكراهة أو على المنع انتهى أقول الظاهر الكراهة (قوله على المشهور
الخ) ومقابله يؤمن (قوله ويقولها الامام فيما أسرفه الخ) أى استحبابا (قوله تكرار
الخ) توهم التكرار بعيد لان صريحه جزمه أولا بقول ثم حكايته القولين بعد ولا يتوهم
التكرار في مثل ذلك وكان المتوهم لان تكرار نظرائها ان مجرد حكاية القول بعدم
التأمين لانه كالحلاف من حيث هو (قوله وصح الخ) ضعيف (قوله لثبوت
في السنة) أشار بذلك لقول ابن شهاب في الموطأ كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول آمين وعلى هذه الرواية فالشهور يسرها ذكر في التحقيق دليل المشهور
(قوله كذلك) أى جهرا (قوله وحكم قراءة الخ) أى وترك الاكمال مكروء (قوله
والسنة مطلق الزيادة) أى ولو آية أو بعض آية لعل كآية الدين (قوله بدليل الخ)
قديقال انما لم يسجد لترك التكميل لكونه سنة خفيفة (قوله ان السجود) أى
سجود السهو وأى وعده انما هو دأثر مع ما زاد على الفاتحة فان أتى بالزائد فلا سجود
والاسجد ولا بد من اتساع الوقت فاذا ضاق الوقت فلا سورة (قوله لا يقرأ
السورتين) أى ولا سورة وبعض أخرى فان ذلك مكروه كاصح روايه والسنة
حصلت بالاولى وتعلقت الكراهة بالثانية ويجوز ذلك في النفل خاصة من غير
كراهة اذا تقرر ذلك فقوله وهو الافضل قد عرفت مقابله أنه مكروه لانه قد يكون
مقابل الافضل خلاف الاول (قوله وأما المأموم فلا بأس الخ) بل القراءة أفضل
من يسكونه كما ذكرنا ولو أعاد المصلى الفاتحة بدلا عن السورة فلا تجزئه وليقلها
بعدها ولا يكره تخصيص صلاته بسورة ولو كرر سورة الاولى في الثانية فقبل
مكروه وقيل خلاف الاول والظاهر أنه على كل تحصل السنة (قوله المفضل)
سمى مفصلا لكثره الفصل فيه بالبسملة وقيل من التفصيل الذى هو البيان لانه محكم
كلمه وليس فيه منسوخ ذكره عجم (قوله بكسر الطاء) جمع طويل كقصير وقصار
وأما بضم فهو الطويل يقال فيه طویل وطوال فاذا فرط في الطول قيل فيه طوال
مشددا وأما الطوال بالفتح فهو الزمن الطويل يقال لا كلمة طوال الدهر وطول
الدهر أى لا كلمة أبدا (قوله من الحجرات) من زائدة (قوله على القول المرتضى

يقوله الامام فيما جهرا) أى
أعلن (فيه) على المشهور
(ويقولها فيما أسر) أى أخفا
(فيه) انفسا وقوله (وفى)
قوله اياها فى الجهر اختلاف
فكر او لولا قال ويقولها الامام
فى السور فى الجهر خلاف
ليكان أوجز وسه — لم من
التكرار ووجه كلامه بأنه
نبه أولا على المختار عنده ثم
نبه ثانيا على أن فيه خلافا
وصحح ابن عبد السلام مقابل
المشهور لثبوت في السنة
(ثم) اذا فرغت من قراءة أم
القرآن جهرا (تقرأ) بعدها
(سورة) كذلك لا تفصل
بينهما بدعاء ولا تحبيرة وحكم
قراءة السورة كاملة بعد أم
القرآن الاستحباب والصحة
مطلق الزيادة على أم القرآن
بدليل أن السجود انما هو
دأثر مع ما زاد على الفاتحة
لا السورة ويؤخذ من قوله
سورة أنه لا يقرأ سورتين
فى الركعة الواحدة وهو
الافضل فى حق الامام والغذ
لعمل وأما المأموم فلا بأس
أن يقرأ السورتين اذا فرغ
والامام متمدا والسورة التى
تقرأ فى صلاة أصبح تكون

(من طوال المفضل) بكسر الطاء المهملة أو الالف المفضل من الحبرة على القول المرتضى وسمى منه لا
لكثرة الفصل فيه بالبسملة

وطوله ينتهي الى خمس ومتوسطاته (٢٩٧) ثم الى واخفى وتصار الى النائم (ولله كانت) السورة

التي تقرأ في الركعة الاولى
من صلاة الصبح (أطول من
ذلك) أي من السورة التي
من طوال المفصل (فذلك
حسن) أي مستحب (بقدز
التفليس) وهو اختلاط
الظلمة والضياء (وتجهر
بقراءتها) أي السورة التي
مع أم القرآن كما جهرت بأم
القرآن فان حكمه ما في ذلك
سواء وصفه الجهرتاني (فاذا
تمت السورة) التي مع أم
القرآن (كبرت في حال
الخطاطك) أي الخنائك
(الى الركوع) أخذ منه
ثلاثة أشياء - دها التكبير
وهو سنة واختلاف عمل
جميعه ما عدا تكبير الاحرام
سنة واحدة وهو قول
اشهب وعليه الاكثر
وصوب أو كل تكبيرة سنة
مستقلة وهو قول ابن القاسم
شيخنا وواظم أنه المشهور
لأنهم رتبوا السجود في السجود
على ترك اقتباز منه ولم يربوه
تلى الواحدة اهدمها كدها
فانهم ما مقارنة التكبير
الركوع وهو مستحب
وهكذا اعتد كل فعل من
أفعال الصلاة في القيام

(الح) ومقابل ما قبل الله من شورو وما قبل الله من الجائية وقيل من الفتح وقيل
من النجم (قوله ينتهي الى خمس) الغاية خارجة (قوله ثم) أي من خمس
الى واخفى والغاية خارجة واعلم أنه قد وجد في القه سار سور لا تنقص
عن متوسطاته (قوله الى النائم) أي الذي هو قبل أهو ذرب الناس والغاية داخلية
وانظر لم يقبل وتصار من ثم أي من الضمى كما قال فيم قبله وعلجه عمل الذي قبله
دليلا عليه فاستدعى عن ذكره (قوله أطول من ذلك) قال الفكاكهاني أراد
ما يقارب طوال المفصل لأنه يقرأ البقرة وهو ما لا ينقص ما أطول من طوال المفصل
لكونه لا يبقى معه التفليس في الغالب فعلم أن مقصوده ما يقارب وانما ينبغي
التطويل في الصبح لادراك الناس جاعتهم لأن الغالب على الناس عدم الاجتماع
قبل وقت سار هذا التطويل انما هو في - ق امام لقوم محصورين يرضون بالتطويل
أو بفردية على التطويل لان كان لا بد رعاه أو امام قوم غير محصورين
فالا فضل في - قهم عدم التطويل (قوله فذلك حسن) أي مستحب ظاهر عبارته
ان الاستحباب انما هو فيم - ق زاد على السورة التي من طوال المفصل وان السنة
لا تحصل الا بقراءة السورة التي من طوال وليس كذلك لان السنة تحصل ولو بآية
فتدبر (قوله بقدر ثلثين) أي حيث لا يبالغ الاسفار ونحوه في الجواهر قاله
وأنهم منه انه اذا لم يكن تفليس لا يطول (قوله وهو اختلاط الح) في العبارة حذف
والنقد يرويه واختلاط الظلمة بالضياء والضياء بالظلمة (قوله وتجهر بقراءتها) أي
يسن أن تجهر بقراءتها (قوله فان حكمهما) أي السورة وأم القرآن وقوله في ذلك أي
الجهر (قوله واختلاف الح) حاصل ما في ذلك أنه على القواين لو ترك تكبيرة واحدة غير
تكبير العبد سبوا لا يحد وان سجد لما قبل السلام عدا أوجه لا بقالت مدلاته
وان ترك أكثر لوجبه سجد فان ترك اليهود وطال في ترق القولان فعلى القول
بأمر الجميع سنة واحدة لا تبطل الصلاة بترك ثلاثة أو أكثر وعلى القول الآخر
تبطل بترك السجود لما ذكره فتدبر (قوله شيخنا) والظاهر أنه المشهور أي انه الراجح
وكذا دل على (قوله لانهم رتبوا الح) أي ولو كان مجموع سنة ما رتبوا أي لان شأن
البعض ان لا يسجد له (قوله ولم يربوه على الواحدة الح) كلام مستأنف لا دخل له
في الاستدلال (قوله فالتباعد الركوع الح) وهو في اللغة الخنا فظهر وشعر ان يعني
بحيث لو وضع يديه كما تبارك اتدق بيز من ركبته وهذا من متوسط اليمين
لان طولها ما ولا من تميزها قال معج والواقع في التقرير يراد بالترتيب بحيث
تكون مرق أصابعه ما على آخره ركبته من جهة الفخذ ولم أر من معجبه انتهى

من اثنين فانه يكون به ٧٥ عدل الاستدلال فالتباعد الركوع وهو فرض في فرض الصلاة
الجميع عليها

وله صفتان صفة اجزا وستاني وصفة كتاب أشرا اليها بعبارة (فمن كان يدين) يعني بميثاق من ركنين على جهة
استحباب اذا كانتا سليمين ولم يمنع من وضعهما عليهما (٢٩٨) مانع قال في الطراز لو كان بيديه ما يمنع

فلسد لما في حال ركوعه لم تبطل ونائب المندوب (قوله وله صفتان الخ) التحقيق
ان الصفات ثلاث دنيا وهي وضع اليدين قرب الركبتين ووسطى وهي وضع اليدين
على الركبتين من غير تمكين وعلما وهي التي اشار لها وهي وضع اليدين مع التمكن
بل المراقب أربع زيادة عدل اليدين كما تقدم (قوله يعني كفيت) اشارة للجوز
في قوله يدين وقوله اذا كانتا سليمين أي لامة مقطوعتين (قوله وقصر كثير الخ)
لا يخفى انه معطوف على قوله ما يمنع الخ وأنه من جملة فهو من عطف الخاص
على اعم باوهر وغيرهما من وجوب بان يراد بالاول ما عد العصر فتدبر (قوله على
نفسوية ظهرك) ظاهره انه لا بد من التسوية ليس كذلك بل هي مستحبة والواجب
مطابق الاحتناء ويجب بان الكلام في الصفة الكاملة بالنسبة لهذا الذي عنده
لأصغر (قوله او قطعت الخ) معطوف على قوله كان بيديه وهو محتمل من المنتين
ففي العبارة لا وفشر مشوش (قوله وضع الباقية) أي ندبا (قوله يضعهما عليهما)
أي ندبا (قوله ما يفرق) أي ندبا ايضا لاجل التمكن ويكون الوضع مندوبا ويكون
المراتب أربعة ما اذا هما السدل (قوله ضمهما) أي لاجل استقبال القبلة (قوله
وتسوي ظهرك) أي على جهة الذنب قال عجم اعلم ان تسوية الظهر لا يستلزم
تمكين اليدين من الركبتين وان تمكين اليدين من الركبتين لا يستلزم تسوية الظهر
لذا جع بينهما وحيث انهما صاحب التخصر للتنبيه على ذلك وهل كل منهما
مستحب أو هو واجب اليدين مستحب احدا انتهى (قوله مستويا) حال مؤكدة
(قوله لاروي ان ما جاء) بالماء وصل لا ووفقا (قوله ولا ترفع رأسك) أي ندبا
وقوله ولا تقاطع أي ندبا (قوله وتجنبا) أي ندبا فلا تبطل الصلاة بترك شيء من
ذلك كله بل يكره فقط كما في شرح الشيخ (قوله بضيعك) قال قلت كان الزيادة
ويجوز ان يكون تجنبا بمعنى تقبوض يكون للتعدي (قوله يجعلهما قائمتين) تفسير
لعدم المبالغة في الاحتناء كما يفيد عبارة عجم (قوله وهي ان لا يقرنهما الخ) أي لعدم
الافران مندوب (قوله وهو مكرره) أي الاfran المفهوم من يقرن (قوله وتعتقد
بقلبك للتذلل) أي قومة بعبارة ذلك مثل ما في كتابك وتجنبا فيك وتسوية ظهرك
أي تستحضر انك تذلل للرب بتلك الاشياء فتنبيه به حكم هذا اعتقاد الذنب
كما هو مشهور وعند الفقهاء وقال ابن رشد وهو المعتمد انه من فرائضها التي لا تبطل
الصلاة بتركها فهو واجب في جزء منها او ينبغي ان يكون عند ترك كبيرة الاحرام (قوله
على ما تقدم الخ) أي من الامور الخاصة في حالة الركوع وفيه اشارة الى ان المصنف

وضعهما على ركبتيه ار
قصر كثير لم يزد في الاحتناء
على تسوية ظهرك أو لم يمت
احدهما او وضع اليدين على
ركبتيهما او حيث ظاهرا بينهما
عليهما فانه يفرق اصابهما
لما خرج الحالك واليه في
انه صل الله عليه وسلم كان
اذا ركع فوج بين اصابهما
واذا سجد ضمهما (وتسوي
ظهرك مستويا) أي معتدلا
لما روي ابن ماجه انه صلى
الله عليه وسلم كان يسوي
ظهره ولا ترفع رأسك ولا
تطأ به أي لا تصوبه الى
أسفل (وتجنبا) أي تباعد
(بضيعك) بفتح الضاد
وسكون الباء أي عند ذلك
(عن جنبيك) ظاهره انه
يباعد ما جدا ولا يكن
يقدره قوله بعد يتجنبا
يتجنبا وسطا وظاهرا أيضا
في حق الرجال والنساء
ولا يكن يقدره قوله بعد غير
انها تستقيم وسكت عن
تسوية الركبتين وهي ان
لا يبلغ في الاحتناء يجعلهما
قائمتين وسكت ايضا عن
تسوية القدمين وهي ان

انما

لا يقرنهما وهو مكرره (وتعتقد) بفتح التاء (أي للتذلل) (بذلك الخ) بعضهم الاشارة تعود

على ما تقدم من الاحتناء والتجنبا في تسوية الظهر وتمكين اليدين من الركبتين

وهم من قال تفسيرها بما بعدها (٢٩٩) وهو قوله (بركوعك وسجودك ولا تدعوا في ركوعك) هكذا

رواها بإسناد الواسعة
أخبر والمراد به انتهى على
جهة الكراهة لما مع أنه
صلى الله عليه وسلم لاما
الركوع فمظموافيه الرب
واما السجود فاجتهدوا
في الدعاء فمن أى حقيق
أن يستجاب لكم ولا
يعارضه ما مع أنه صلى الله
عليه وسلم لم كان يقول
في ركوعه وسجوده
سبحانك اللهم وبحمدك اللهم
اغفر لي لان هذا المحمول على
بيان الجواز والاول على بيان
الاولية (وقيل ان شئت
سبحان ربى العظيم وبحمده)
ظاهره التخيير برفعه له
وتركه النزول وهو مستحب
فكيف يخبر بين فعله وتركه
(وليس فى ذلك) أى عدد
ما يقوله فى الركوع وكذلك
السجود (توفيت قول) أى
تحديد ما يقوله لقوله صلى الله
عليه وسلم اما الركوع
فمظموافيه الرب ولم يعاق
ذلك سجود واستحب الشافعي
أن يسبح ثلاثا لما فى أبى داود
والترمذي أنه عليه الصلاة
والسلام قال اذكر كعب
أحدكم فقال فى ركوعه

أفأفرد اسم لاشارة مع أن المقدم أشياء بأعبار المتقدم كقولهم أفأفرد باعتبار
الذكر (قوله ومنهم من قال الخ) هذا هو الأقرب ولذلك اقتصر بعض الشراح
عليه وهو ظاهر قوله فى صفه الوضوء والخضوع له بالركوع والسجود (قوله على
جهة الكراهة) لا يخفى أن هذا الأمر أعنى فمظموافيه الرب فلا يفتح أن يكون مقابله
الذى هو القراءة كرويه الجواز أن يقال أنها خلاف الأولى (قوله لان هذا المحمول على
بيان الجواز) أراد به ما عدا الحرمة فيصدق بالكراهة المرادة أقول لا ي
بمعنى مداع قوله كان يقول المتضى للداومة وقال بعض الشراح وأتم من هذا
الجواب ان الدعاء هنا وهو قوله اللهم اغفر لي تبغ للتسبيح الذى قبله انتهى وفيه شىء
لان ظاهر نصوصهم ان الدعاء هو قوله (قوله فكيف يخبر الخ) اعلم
أن من الأشيخ من قال اتخير بين هذا القول وغيره من ألفاظ التبعية فأى لفظ قاله
كان أقبلا بانه روي ما مع أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول فى ركوعه وسجوده سبعين
قدوس رب الملائكة والروح انتهى وسبعين ركوع وسبع الملائكة فى
أربعين ركوعا والاضم أضاع وأكثر فالمراد بسبع مقدس رب الملائكة الخ فبنى الأول
المبره من النقائص والشربك وكل ما لا يليق بالهوية ومعنى الله فى المظهر عن كل
ما لا يليق انتهى وإذا تأملت تعرف ان الألفاظ بمعنى واحد (قوله أى فى عدد
ما يقول) أى ان التسبيح لا يعمده بد بحيث اذ نقص عنه يفوته الثواب بل اذا سبح
مرة حصل الثواب وان كان يزداد الثواب بزيادته (قوله وكذلك السجود) انما عبر
بقوله وكذلك السجود اشارة الى نحوه من اسم الاشارة التى فى المصنف (قوله
واستحب الشافعي الخ) ظاهره المخالفة لما ذهب اليه مالك من ذلك الحكم الذى ذكره
المصنف وهو عدم التعدد بعدد معين وأنت خير بان هذا الحديث يفيد التعدد من
حيث العدد ومن حيث سعة القول فى الركوع والسجود وذكر ابن رشد انه من حيث
الصفة من السجودات التى يطالب فعلها (قوله وذلك) أى ما ذكر من القول ثلاثا أدناه
أى التمام أى أدنى مراتب التمام أى به دفع الماياتوهم من أنه أعلاها وح فيظهران
قوله واستحب الشافعي أى من حيث تحصيل مرتبة من مراتب السكال وإن قوله ثلاثا
أى لا تنقص فلا ينافى الزيادة والظاهر أن مذهبنا لا يخالف فى ذلك كما هو بين (قوله
فقال فى ركوعه الخ) لعل السر فى ذلك ان الركوع حالة خضوع منافية للتعظيم اللائق
بمقام رب البرية فتناسب وصف البارى حيث شذبه فتدبر (قوله واذا سجد) قال الخ
لعل السر فى ذلك انه لما كان العبد فى حالة سجوده منه فبالسجود روضه مقابل
لوصف الرب تبارك وتعالى ناسب أن يذكر صفة الرب المقابلة لتلك الصفة وهو

سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال فى سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات

العالوان كانت صفة الرب معنوية وصفة العبد حسية فتدبر (قوله فقد تم سجوده الخ)
 الذي قيل في الركوع يقال هنا (قوله يريد في السكنة) أى الزائد على الطمأنينة التي
 هي فرض والحاصل أن المراد أنه لا حسد في ذلك الزائد الذي هو السنة كذا في بعض
 الشراح وفي التحقيق عن ابن عمر ما يحمله أن عدم الحسد يدحض في حق الامام ما لم
 يضر بالناس وفي الغد ما لم يطول جذار الاكره أى في الغريضة وله في النافذة التطويل
 ما يشاء (قوله فسيذكره بعد) أى بقوله أن تطهين مقامك (قوله ترفع رأسك)
 أى وجوباً حتى تمتدل قائماً (قوله وأنت قائل) أى على جهة السفينة (قوله يعنى
 استحباب الخ) أى استحباب الله دعاء من حمده فهو مجاز علاقته السببية فيكون
 اخباراً عن فضل الله سبحانه وتعالى قال الخطاب والذليل على صحة هذا أى ارادة
 استحباب من سمع الايتان باللام في قوله سمع الله لمن حمده ولو كان السماع على يابه
 لقال سمع الله من حمده فان قلت قد قدرت دعافاً من هو حتى يستجاب أولاً قلنا
 ان الحامد يحمد به يطلب الفضل من ربه فهو داع معني وذكر بعض وجهها آخر أنه
 دعا بلفظ الخبر وهو الاظهار فقد بره اللهم اسمع لمن حمده وعبر بالسماع عن المكافاة
 كما قاله القرافي (قوله مع ذلك) أى مع سمع الله لمن حمده (قوله أى ياربنا)
 فهو قائم كيد لقوله اللهم (قوله ولك الحمد الخ) اخبار المصنف لجمع بين اللهم والواو
 في ولك الحمد اتباعاً لما اخبره مالك وابن القاسم لان الكلام معها أربع جمل
 فاللهم جملة وكذا ذلك ربنا فلذلك قال بعض شراح الحديث أى يا الله ياربنا فيه تكرير
 النداء وجملة محذوفة وهي قبل وجملة ولك الحمد (قوله أى قبل) أى الدعاء
 الحاصل منى بقولى سمع الله لمن حمده على الوجه الثاني هذا في الغد أو المحاصل
 من الامام باعتباره اركونه أى القائل ربنا ولك الحمد مأموماً وما على الوجه الاول أى
 نأو بل سمع الله بالاستحباب وانها جملة خبرية فوجهه أنها نداء على الله باستجابة
 والمثنى على مولاه داع (قوله ولك الحمد) أى على قبولك أو على توفيقك لى بقولى
 اللهم ربنا أو توفيقك باداءى تلك العبادة (قوله أو خلف امام الخ) ظاهره ان المأموم
 يجمع بينهما وسبأ لى له قرباً اوجه الصواب من أن المأموم يقتصر على اللهم ربنا
 ولك الحمد وانما جاع الذي بينهما لان سمع الله لمن حمده بمنزلة الدعاء وربنا ولك الحمد
 بمنزلة التأمين هكذا قال بعض الشراح (قوله فانه من وافق قوله قول الامام)
 عمر في رواية الملائكة كفى خط بعض العلماء ومعنى موافقة الملائكة في النية
 والاخلاص كان يقول هذا القول مثل قول الملائكة من الاخلص والخشوع
 وحضور النية والسلامة من الغفلة قال ابن جرير في الحديث اشعار بأن الملائكة

فقد تم سجوده وذلك ادناه
 (ولا حسد في اللبث) أى
 السكنت في الركوع يريد
 فى أ سكره وأما قوله
 فسيذكره بعد (ثم) اذا
 فرغت من التسبيح
 في الركوع (ترفع رأسك
 وأنت قائل سمع) يعنى
 استحباب (الله لمن حمده) ان
 كنت اماماً أو فذا (ثم تقول)
 مع ذلك (اللهم ربنا ولك الحمد)
 أى قبل ولك الحمد (ان
 كنت وحيداً أو خلف امام
 ولا يقولها الامام) بل يقتصر
 على قول سمع الله لمن حمده
 (ولا يقول المأموم سمع الله
 لمن حمده) انما يقول
 اللهم ربنا ولك الحمد والاصل
 في هذا التفصيل ما في الموطأ
 وغيره أنه صلى الله عليه
 وسلم قال اذا قال الامام سمع
 الله لمن حمده فقولوا اللهم
 ربنا ولك الحمد فانه من وافق
 قوله قول الامام

غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية الترمذي ولك وهذا الحديث اقتضى أن الامام لا يقول ربنا ولك الحمد وأن المأموم لا يقول سمع الله لمن حمده البساطي والحق الغد بالامام أظهر من الحاقه بالمأموم (و) إذا رفعت رأسك من الركوع فأنك (تستوي قائما مطمئنا) (٣٠١) أخذ منه شيئا أن الطمأنينة وهي فرض ومباني الكلام عليها

والاعتدال وهو سنة عند ابن القاسم في سائر أركان الصلاة وفرض عند أشهب وصحح والفرق بينهما أن الاعتدال من انصب إقامة والطمأنينة استقرار الاعضاء زمانا وقوله (مترسلا) مرادف لمطمئنا وقيل معناه متمهلا (ثم) بعد رفعك من الركوع (تهوي) بفتح التاء المنشة فوق أي تنزل إلى الأرض (ساجدا) أي لأجل السجود فيكون سجدتك من قيام لأجله عليه الصلاة والسلام ذلك والسجود فرض بلا خلاف (ولا تجلس) في هويك (ثم تسجد) حتى يكون سجدتك من جلوس كما يقوله بعض أهل العلم لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك الجواب عنه ما قاله عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك في آخر عمره لما بدت أي تقلت

نقول ما يقوله المأموم قاله في التحقيق (قوله غفر له ما تقدم من ذنبه) أي الصغار وأما ما لا يكرهه إلا التوبة أو عفو الله سبحانه وتعالى (قوله والحق الغد بالامام) أقول لا ينبغي عليك أنه إذا كان الغد مع بينهما فهو ملحق بهما لا يمكن ملحقا بالامام وحده كما هو قضية الشارح تنبيهه الخلاف المتقدم في التكبير من كون جميعه سنة أو كله يأتي في سمع الله لمن حمده (قوله والاعتدال الخ) أخذه من قوله تسوي (قوله وقيل معناه متمهلا) أي زيادة على الطمأنينة لأن الزائد عليها سنة قاله عجم (قوله بفتح التاء) أي وكسر الواو وهو من باب رمي كفي المصباح (قوله لأجل السجود) جعل ساجدا مفعول لأجله وهو غير مناسب إذ هو المصدر المبين للتعليل فالأحسن أن يكون حالا منتظرة (قوله فيكون سجدتك من قيام) تفرع على التعبير تهوي أي ويكون قول المصنف ولا تجلس الخ كيدا إلا أن قول الشارح في هويك يقتضي أن الهوي مجامع الجلوس فلا يكون التعبير به مفيدا لكونه سجد من قيام (قوله كما يقوله بعض أهل العلم) أفاد في التحقيق أن منهم الشافعي رضي الله عنه حيث يقول أن الجلوس قبل السجود بوجه خفيف جدا من سنته (قوله لما بدت بضم الدال) أي ففعل ذلك لغيره فتنفي عند انتفاء الغدر (قوله فالمشهور الخ) قال في التحقيق نقلا عن زرورق وأن وقع عمدا فاختلف فيه والمشهور الخ (قوله أن لم يطل لم يضر) قال عجم في حاشيته مفهومه أنه طال ضرره واضح حيث كان بعد الرأي له أنه معرض عن الصلاة انتهى وقال في التحقيق أن الطول قدر التشهد انتهى وظاهره أن المقابل القول بالضرر مطلقا (قوله وتكبير الخ) أي على وجه السنية (قوله في حال الانحطاط الخ) يفيد أنه يشرع في تكبير السجود قبل وضع جبهته على الأرض وقضية التعليل بقوله لتعبر الركن أنه لا يكبر إلا في حالة السجود لا قبله فالتعليل لا يطابق المعادل (قوله لأمره الخ) أي وأما ما رواه أصحاب السنن من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه وإذا مضى يرفعه يديه قبل ركبتيه فقال الدارقطني فترديه ثم يركب

حركت أعضائه الشريفة لارتفاع ٧٦ عدل سنة وهذا ليس ان وقع سهوا ولم يطل لم يضر وإن طال سجدته وإن كان عامدا فالمشهور أن لم يطل لم يضر (وتكبير في حال) انحطاطك للسجود) ليعبر الركن بالتكبير ولم يذكروا ما سبق به إلى الأرض والمستحب تقديم اليدين على الركبتين إذا هوى السجود ونأخيره ما عن الركبتين عند القيام لأمره عليه الصلاة والسلام بذلك

وشربك فيه مقال وزعم بعض أنه حديث منسوخ (قوله فانك تمكن) أى
على جهة التدب (قوله جهتك) وهى مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية
(قوله يعنى الخ) التعبير يعنى لا وجب له لان هذا المعنى الذى ذكره هو المطابق
للفظ (قوله أنه يضعهما على أبلغ الخ) أى حالة كونه الوضع واردا على أقوى
وضع ممكنه فهو من ورود العام على الخاص أى تحقق العام فى الخاص (قوله
وهذا على جهة الخ) أى الوضع على تلك الكيفية (قوله من ذلك) أى من الوضع
وقوله فيكفى فى العبارة حذف والتقدير فيكفى فيه (قوله أيسر) أى أقل خزيه يمكن
وضعه وقوله من الجهة من بيانية مشوبة بتبعض (قوله فلا يشدها الخ) أى
لا يلبصها بالارض جدا والنفي الجدية وأصل الشدة ليس منفيا لانه لم يكن
الطلوب (قوله حتى يؤثر ذلك) أى الشدة جدا وقوله فانه مكروه أى الشدة جدا
مكروه (قوله فلا يشدها بالارض) أى فلا يلبصها بالارض بقوة وشدة (قوله
من فعل الجهال) أى الرجال الجهال أى الذين لا علم عندهم وقوله وضعفة
النساء أى لان شأن النساء الضعف ولوعندهم علم (قوله واجب الخ) الراجع
ان السجود على الانف مستحب لا واجب غير شرط (قوله مشهورها الخ) ثانيها
قول ابن حبيب لا يجزى فيها نالتهار وانه أى الفرج بالاجزاء فيها (قوله أعاد
فى الوقت) اعتمد على أنه الاختيارى وذكر الشيخ أحمد الزرقانى أنه الضرورى على
ما ينبغي بناء على أنه واجب وظاهر كلامه تكايل كان الترك عدا أو سهوا وهو
واضح فى الثاني وأما الاول فقد جرى خلاف فى تارك السنة عدا فلا أقل أن يكون
كتارك السنة لكن قد علمت أن الاشكال لا تدفع الانفقال فانه بعض
الشرائح ولذى يظهر أنه للاصفرار فى الظاهر من والفجر فى العشاء من وللطولوع فى
الصبح وهذا الذى قلناه مغاير لكل من القولين قول عجم وقول الشيخ أحمد (قوله
أما ان كان اقروح) أى جروح والمراد الجففس فيصدق ولو يجرح واحد
(قوله أو ما ولم يسجد على نفسه) أى لان السجود على الانف انما يطلب تبعاً للسجود
على الجهة فحيث سقط فرضها سقط تأهها فان وقع وسجد على أنفه فقال أشهب
يجزئه لأنه زاد على الأيماء واختلف المتأخرون فى منفضى قول ابن القاسم هل هو
الاجزاء كما قال أشهب أو لا فيقبله وخلاف قول أشهب وقيل موافق لأشهب
لان الأيماء لا يجزئ بحد ينتهى اليه ولو قارب المؤمى الارض لاجزاء انفا فإزادة
امساس بالارض لا يؤثر مع ان الأيماء رخصه وتخفيف ومن ترك الرخصة وارتكب
المسقة فانه يعتد بما فعل انتهى أقول والذي ينبغي أن يقال ان يسجد على أنفه

وبه عمل أهل المدينة واذا
سجدت فزا (نك) تمكن
جهتك وأنتك من الارض
يعنى بلفظ التمكن ان
يضعهما على أبلغ ما يمكنه
وهذا على جهة الاستحباب
وأما الواجب من ذلك فيكفى
وضع أيسر ما يمكن من الجهة
واذا وضع جهته بالارض
فلا يشدها بالارض جدا
حتى يؤثر ذلك فيها فانه
مكروه من فعل الجهال
وضعفة النساء واليهود
على الجبهة والانف واجب
فان اقتصر على أحدهما ففيه
أقوال مشهورها ان اقتصر
على أنفه لم يجزه ويعيد ابدا
وان اقتصر على جهته أجرأه
وأعاد فى الوقت وهذا اذا
كانت الجهة سالمة اما ان
كان بها قروح ففعل
فى المدونة أو ما عولم يسجد على
أنفه

فان سجد على كوع عمامته ففي (٣٠٣) المدونة بكره ويصح (وتبائن) في سجودك (بكفيلك الارض)

ناظرا الى كونه موميا يحجمته الى الارض فلا وجه لابطال وتعين القول بالصحة وان سجد على أنفه جاءه لذلك هو المطلوب فقط غير ملتفت الى الابعاء بالجهة فلا وجه للقول بالصحة ويبقى النظر فيما اذا سجد على أنفه خالي الذهن عن الجهة والظاهر الصحة لان نية الصلاة المعينة تتضمن نية اجزائها ومن اجزائها حينئذ الابعاء بالجهة للارض فتدبر (قوله فان سجد على كوع عمامته) متعلق بأصل المسئلة كما تدل عليه عبارة التذييل أي تمكن جهتك وأنتك من الارض ولا تجعل حائل بينهما وبين الارض فان جعل حائل بينهما وبين الارض أي بأن سجد على كوع العمامة الخ والكور بفتح الكاف مجتمعة مع طاقتها على البيان فله الشيخ أبو الحسن على المدونة (قوله بكره ويصح) أي اذا كان قدر الطائفة والناقتين الطائفتين ومثاها للطائفة الطائفة بلغة الغاربة بالشاش الرفيع (قوله وتبائن) أي من غير حائل كالوجه وانما استحب المباشرة بالوجه واليد لان ذلك من التواضع ولاجل ذلك كره السجود على ما فيه ترفعه وتنعم من صرف وقطن واعتفر الحصى لانه كالارض والاحسن تركه فالسجود ليهما خلاف الاولى (قوله بديك) لا يخفى أنه اظهر في موضع الاضمار لان المراد باليدين الكفتين (قوله تكرر الخ) والجواب ان قوله الى القبلة متعلق بباطن أو مضمي باسطا مادام الاية يلزم أن يكون قوله مستويين حال مؤكدة (قوله ويحتمل الخ) أقول ويحتمل أن يكون كره غير ملتفت لذلك بل للتأكد (قوله ليرتب الخ) فيه بحث لانه لو قال وتبائن بكفيلك الارض مستويين الخ لزم الكلام وكان ملتفتا لا توقف على قوله باسطا بديك (قوله مستويين للقبلة) أي ندبوا على الله القرافي بأنهما يسجدان فيتوجهان لها تنبيه السجود على اليدين سنة كالتبئين وأطراف القدمين (قوله أودون ذلك) أشار به لعدم التحديد في موضع وضعهما القول المدونة لا تحدد في ذلك قال ابن ناجي ويحتمل أنه أراد ان في المسئلة قولان نعم قول المصنف أودون ذلك يحتمل المتكئين أو الصدور وهو الاقرب فقد قال بحذو المتكئين ابن مسلمة وقال بحذو الصدر ابن شعبان أفاد ذلك (قوله ولو خالف) أي لم يوجههما للقبلة لم يضره أي وقد ارتكب مكرها كما نص عليه بعض (قوله الى عدم فرضية ما ذكر) أي من الوضع حذو والاذنين أودون ذلك أي وانما هو مستحب فلم يرد الجواز استواء الطرفين (قوله لا تقترش الخ) أي بل المستحب رفعهما (قوله نهسي) أي على جهة الكرامة زاد في التحقيق وهذا لا يقترشهما على فحذيه وهذا كراهة مكرهه (قوله اقترش السبع) أي كافر اقترش السبع

على جهة الاستحباب وقوله (يا ضايدك) تكرر مع قوله وتبائن بكفيلك الارض لانه لا يكون ذلك الامع البسط وان سجد وهو قابض بهما شيئا كره ويحتمل أن يكون كره ليرتب عليه قوله (مستويين الى القبلة) تجعلهما حذو اذنيك أودون ذلك (أما توجههما الى القبلة) فنص عليه في المدونة ثم قال ولو خالف وهو متوجه بكل ذاته لم يضره (أما كونهما حذو اذنيه أودونهما) فمستحب والاصل في هنا كله فعله صلى الله عليه وسلم وأشار بقوله (وكل ذلك) أي وضعهما حذو اذنيك أو دون ذلك (واسع) أي جائز في عدم فرضية ما ذكره وما خشى أن يترهم من قوله باسطا ومن قواؤه كل ذلك واسع ان له أن يضع يديه على أي وجهه كان رفع ذلك التوهم بقوله (غير انك) لا تقترش ذراعيك في الارض اقترش السبع لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يقترش الرجل ذراعيه اقترش السبع وفي رواية اقترش السبع

(ولا تظم عضدك الى جنبك ولكن نخع) أي تميل (بـ) ما تجنيحاً وسطاً) بتعريك السمين لانه اسم وهذا التجنيح مستحب في حق الرجل وأما المرأة فتستحب على ما تفعل والاصل (٣٠٤) فيما ذكره في التحصيل أنه صلى

الله عليه وسلم كان إذا سجد جافاً بين يديه حتى يبدو بياض ابطيه (وتتكون رجلك في سجودك قائمتين وبطنك بينهما الى الارض) وكذلك بطون سائر الاصابع ويزاد على هذا الوصف أن يفرق بين ركبته وان يرفع بطنه عن فخذه وهذا كله على جهة الاستحباب ودليله من السنة (وتقول ان شئت في سجودك سبحانك ربى ظلمت نفسي وعمت سواء فاعف عني أو) تقول (غير ذلك ان شئت ع) التخيير الاول بين أن تقول ذلك أو غيره من الاذكار والتخيير الثاني بين أن تقول ذلك أو تسكت وان كان التسبيح في السجود مستحباً وانما فعل ذلك ليرد على من يقول التسبيح واجب و- الى من يقول لا بد من هذا القول (وتدعو في السجود ان شئت) ظاهره التخيير

(قوله ولا تظم عضدك) أي على جهة الكراهه كما في تنبيهه عضد وهي مرتبة وتذكر وقيل لا يجوز زندقها (قوله فيمنع على ما تفعل) أي من كونها منضممة منزوية (قوله جافاً) أي باعدين يديه فان المباحة بين اليدين تستدعي بعد العضد عن الابط فيظهر بياض الابط أو أراد جافاً كل يد عن جنبها (قوله حتى يبدو) أي يظهر بياض ابطه أي بحيث يرى أن لوليه يكن لا يساقط لانه عند لبس القميص لا يرى للناظر وجه ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن لا يساقط القميص بل سائر ثيابه أو وعدها بدون ستر اليدين بعيد من ظاهر العبارة المفيد واما ذلك (قوله وهذا كله) على جهة الاستحباب المكمل هنا بمعنى المجموع فلا ينافي ان البعض سنة وهو السجود على أطراف القدمين أشاره بقوله وتكون رجلاه الخ لكن في ذلك بحث وذلك لان القائل بالسنية ابن القصار وهو من أهل بغداد المالكية الذين لا يفرقون بين السنة والمستحب والذي فرق بينهما المالغاربة (قوله ودليله من السنة الخ) روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شيء من فخذه (قوله وتقول ان شئت) اختار المصنف التصريح لما قيل ان آدم عليه الصلاة والسلام قاله حين أكل من الشجرة وأهبط الى الارض فابيض وجهه بعد اسوداده من أكل الشجرة (قوله وعمت سواء) كالتعليل نقوله ظلمت نفسي (قوله فاعف عني) أي أستر ما وقع مني عن الملائكة والحق يوم الحساب (قوله التخيير الاول الخ) اعترضه التناهي بأن الاول بين القول واترك والثاني بين هذا وغيره وهو ظاهر المتن قاله عجم (قوله وعلى من يقول لا بد من هذا القول) أي وان كان ية قول بأن التسبيح مندوب الا أنه لا بد من هذا القول فلا يتحقق الايمان بالمندوب الا به (قوله وتدعو في السجود أي بدعاء القرآن أو غيره قاله ابن عزم لكن لا بد أن يكون بأمر جائز شرعاً وعادة لا بمنع وان لم ينطل الصلاة به وليس قول المصنف هذا تكرار مع الذي قبله لان هذا دعاء مجرد عن تسبيح (قوله ظاهره التخيير الخ) والجواب أنه انما خيره اشارة لمن يقول لا بد من الدعاء (قوله اطه ثنائاً الخ) فيه اشارة الى أن متمكناً صفه لمصدر محذوف وفيه مجاز عطف على حيث وصف الاطه ثنائاً بالتمسك أي الثبوت

والمذهب استحبابه (وليس لطول ذلك) السجود (وقت) أي حدى لفريضة في حق المنفرد (قوله) مالم يطل جداً فان طال كرهه واما في النافلة فلا بأس به وفي حق الامام أيضاً مالم يضر عن خلفه (وأقله) أي أقل ما يجزئ من اللب في السجود (ان تطمئن) أي تستقر مقامك عن الاضطراب اطه ثنائاً (متمكناً) والمفاصل جميع مفصل بفتح الميم وكسر الصاد الاعضاء وأما مفصل بكسر الميم وفتح الصاد فهو واللسان فالطه ائنة فيرض في السجود وفي سائر أركان الصلاة ع)

فليس في النسخة لزمنا ذلك منه وجوب الطمأنينة الآمن به أو ما غيره فانما هو طواهر واختلف في الزائد على الطمأنينة
فالذي مشى عليه صاحب المختصر (٣٠٥) انه سنة (ثم) اذا فرغت من التسبيح والدعاء في السجود ترفع

رأسك بالركبة (أي
مصاحبا له وهذا الرفع فرض
بلا خلاف ذلك يتصور تعدد
السجود بغير فصل بينهما
وبعد أن ترفع رأسك (ف) انك
(تجلس) وجوبا بجملة
ما يسع الاعتدال (فتنفي)
أي تعطف (رحلك اليسرى
في جلوسك بين السجدين
وتنصب) أي تقم رحلك
(اليمنى و) تكون (بطون)
أسابعها إلى الأرض (وهذه
الصفة لا تختص بالجلوس
بين السجدين بل هي مفة
جميع الجلوس في الصلاة
وسكت عن قدم اليسرى
أين يضعها قال عبد الوهاب
يضعها تحت ساقه اليمنى
(و) اذا رفعت رأسك من
السجود فانك أيضا ترفع
يدك عن الأرض
فتململها (على ركبتك)
وذلك ترفعهما عن
الأرض ففي بطلان صلاتك
قولان أشهرهما ما قال
(ع) البطلان والاصح على

قوله موقوف لزمنا وجوب الخ) فيه أنه لم يقل أن تطأين وجوبا لأن يقال انه قد
حملها أقل السجود أي أقل ما يجزى في السجود الذي هو فرض فيكون فرضا
لأن ما يتوقف عليه الواجب الذي هو السجود فهو واجب (قوله الآمن - هذا)
المناسب أن يقول الا هذا الموضوع لانه استثناء من ما (قوله وأما غيره فانما هو
ظواهر) أي كقوله فانما مطمئنا (قوله واختلف في الزائد الخ) قال بعض
شراح خايل وانظر ما قدر هذا الزائد في حق الفذو المأموم والامام وهل هو مستوفيا
يطلب فيه التواضع وفي غيره أم لا كالرفع من الركوع ومن السجود وكلام
المؤلف أعني خليل يقتضي استواءه في جميع ما ذكر (قوله والذي مشى الخ) وفي
واجب ذكره (قوله ما يسع الاعتدال) أي بقدر زمن يسع الاعتدال أقول
ظاهره وان لم يعتدل أي بل المدار على زمن يسعه فالمناسب حذفه فيقول فانك
تجلس وجوبا معتدلا (قوله وهذه الصفة الخ) عبارة غريبة أحسن ونصها
لا مفهوم لتولد في جلوسك بين السجدين اذ جلوسه حال التشهد كذلك وأما جلوس
من يصلي فاعيد حالة القراءة والركوع فهو التربع استقبالا انتهى وانظر قول
المصنف بطون الخ مع قول خليل يحمل أقدامها على الأرض أي باطن أقدامها ونحوه
في ابن عرفة وفي بعض شروحه وكذا باطن بعض الأصابع فالاحسن ما في بعض
الشروح (قوله تحت ساقه اليمنى) وقيل بين فخذه وقيل خارجا والرجال والنساء
في ذلك سواء (قوله فتململها على ركبتك) بل ابن ناجي لا خلاف أن ذلك مستحب
وقوله ركبتك أي على قريب من الركبتين قال في البواهر يضع يديه قريباً من
ركبتيه مستويتي الأصابع (قوله والاصح على ما قال القرافي عدم البطلان)
هذا والمعتمدان لرفع على الأرض مستحب فقط (قوله ثم تسجد السجدة الثانية
الخ) قال قت وهما يطيل السجود الثاني كالاول أو لا قال الجزولي لم أرفعه فصلا
(قوله كما أنت) أي حالة كونك نائبا على ما أنت عليه من عدم الجلوس
(قوله وأشار به الشيخ لقول الحنفية) أي لرد قول الحنفية (قوله لا ترجع
جالسا) قال ابن عمران جلس ثم قام فان كان عامدا استغفر الله ولا شيء عليه
وان كان ناسيا فعليه السجود بعد السلام وقيل لا يسجد عليه وهو المعتمد (قوله

ما قال القرافي عدم البطلان (ثم) بعد أن ترفع ٧٧ عد ل رأسك من السجدة الاولى مع رفع يدك
تسجد (الثانية) كما فعلت أولا في السجدة الاولى من تمكين الجهة والانف من الأرض وقيام القدمين
ومباشرة الأرض بالكعبين وغير ذلك (ثم) بعد فراغك من السجدة الثانية (تقوم من الأرض كما أنت معتمد على
يدك) تقدم ان هذا الاعتماد مستحب وأشار به الشيخ الى قول الحنفية لا يقوم معتمدا وأشار بقوله (لا ترجع
جالسا تقوم من جلوس)

الى قول الشافعية أنه يقوم الى الركعة الثانية والرابعة من جلوس على جهة السنة (ك) التضيعة عندنا
في الرجوع الى القيام (كاذ كرت لك) في السجود وهرانك تهوى (٣٠٦) اليه ولا تجلس في هودك ليكون

سجودك من قيام لا من
جلوس فذكر لك ترجع الى
قيام من السجود من غير
جلوس ليكون قيامك من
سجود لا من جلوس لا تكبر
في حال قيامك لان التكبير
عند الجلوس كذا والشرع
في ذلك الصلة مستحب
كما تقدم ثم بعد ان تنصب
قائدا أو عارضا من التكبير
(تقرأ) لفتح ثم تقرأ معها
سورة كقراءات في الركعة
الاولى من طول المفضل
(أودين ذلك) توتره (ث)
بأن المستحب ان تكون
الركعة الاولى أطول
من الثانية ودليله ما في
الصحيح أنه صلى الله عليه
وسلم كان يطول في الاولى
ويتصر في الثانية ويستحب
أن يقرأ على نظم المصحف
(ع) اختلف على ماذا
ترجع الإشارة من قوله
(وتقل مثل ذلك سواء)

الى قول الشافعية) أي الى خلاف قول الشافعية (قوله على جهة السنة) السنة
والمستحب عندهم شيء واحد كما هو الحال في العراق من مذهبنار قوله ولكن كاذ كرت
لك الخ) لا حاجة له بعد ما تقدم من قوله ثم تقوم من الارض الخ (قوله والشرع الخ)
عطف تفسير (قوله كما قرأت في الركعة الاولى) أي بحيث تكون الثانية كالاولى
في الطول وقوله أو دون ذلك أي بحيث تكون الثانية أقصر من الاولى وكلا
المقروء من من طول المفضل فلا وضع أن يدخره وأن من طول المفضل بعد وقوله
أو دون ذلك لاجل أن يفيد وضوحا للمفروق في الثانية سواء كان مساو لا لأولى
أو أدنى من طول المفضل (قوله بأن المستحب الخ) أي يردكره كون الثانية
أطول من الاولى كما قال يوسف بن عمر ونظر الأقفهسي في المساواة هل هي
مكروهة أو خلاف الاولى والحاصل أن المطلوب أن تكون الثانية أقل من الاولى
بسيما الاصح فاقول لكراهته كما قال في وقال الغزالي راشدا فليقله بقص
الربح أو أقله - ويحجب عن اعتراض القائلين بأن أو بمعنى بل والاضراب
باطل والمراد بكون الاولى أطول من الثانية زمانا وان كانت القراءة في الثانية
أكثر من القراءة في الاولى بأن رتل في الاولى (قوله أن يقرأ على نظم المصحف) قال
في التعميق عقب هذا ولا ينكسه فان نكسه فلا شيء عليه أي ان فعل التنكيس
المكروه كتنكيس السور أو قراءة نصف سورة أخير ثم نصفه الاول كان ذلك
في ركعة أو ركعتين وأما اذا فعل التنكيس الحرام فتبطل به الصلاة كتنكيس
آيات سورة واحدة بركعة واحدة (قوله وقيل على جميع ما ذكر) هذا هو الظاهر
وما تقدم لي بظهوره وجه (قوله المشهور الخ) ومقابلته سنة فاذالم يسجد له
بطات صلاته وقيل غير مشروع (قوله فان سجده له بطلت صلاته) أي انه كان
قبل السلام متمعا ولا فلا بطلان (قوله لما في الصحيح) أي ولما فيه من الرفق
بالمسروق ولله الذي استقر عليه عمر رضي الله عنه بمنزلة راضعاه (قوله والمشهور
لا يرفع يديه) ومقابلته ما لابن الجلاب من أنه لا بأس برفع يديه في دعاء القنوت

فتقبل على الجهر في القراءة وقيل على الركوع وقيل على جميع ما ذكر وعليه يكون قوله بعد ثم تفعل (قوله)
في السجود والجلوس كما تقدم من الوصف تكرر انتهى (غير انك قلت) في الركعة الثانية (بعد الركوع وان
شدت) قلت (قبل الركعة) بعد تمام القراءة المشهورة أن القنوت فضيلة لا يسجد له فان سجده بطلت صلاته
فظاهر كلامه أنه بعد الركوع أفضل وهو قول ابن حبيب والمشهور أنه قبل الركوع أفضل لما في الصحيح أنه صلى
الله عليه وسلم سئل أهو قبل الركوع أو بعد فقال قبل قيل لانس ان فلانا يحدث عنك أن النبي صلى الله عليه وسلم
قلت بعد الركوع قال كذب فلانا انقرا في حال في الكتاب واذا أنت قبل الركوع لا يكبر والمشهور أنه لا يرفع يديه
كما لا يرفع في التأمين ولا في دعاء التشهد

واذا نسيت قبل الركوع
قمت بعدد ولا يرجع من
الركوع اذا نسي ركعة
رجع فسدت صلاته لانه
رجع من فرض الى
مستحب واختاف في المسبوق
بركعة فقبل ينبت في قضائها
وقيل لا ينبت وهو انه يور
(والغفوت) أي اقفاه
الحقة ارعدنا (الله - م)
أي يا الله (او نسيتك)
أي نطلب منك الاعانة على
طاعتك (ونسيتك فرك) أي
نطلب منك المغفرة وهي
الستر على الذنوب فلا
تؤاخذنا بها (ونؤمن بك)
أي نصدق بوجودك
(ونتوكل) أي نعتمد عليك
في أمورنا (ونضع) أي نخضع
ونذل لك (ونضاع) الاديان
كأهل الواحد نيك (ونترك
من يكفرك) أي يتحدك
ريفترى عليك الكذب
(الله - م) أي يا الله (ياك
نعبد) أي لانعبد الا بك
(ولا نصلي ونسجد الا بك
نسعي) أي الى الجمعة أو بين
الجمعة والمروعة (ونعقد) بنق
الفاء كسرهما وبالذال
المهمله مناد نمدح في العمل

(انرا مذهب المذونة وهو المشهور الخ) وقبله بركا في جهرا (قوله ولا يرجع
من الركوع اذا نسي ركعة) قال عجم هل اراد بالركوع الانحناء حينئذ فيزاد هذه
على المسائل التي تقوت بالانحناء وظاهر كلامهم عدمها في العشر ظالم مذكورة
وليسست هذه من اوان اراد الرفع منه فعليه اذ ارجع له بعد ان انحنى وتذكر حينئذ
قبل أن يرفع لانه لا يخل والتعليل بقيد خلافه ثم انه يجري مثل هذا في بعض المسائل
التي تقوت بالانحناء كالسرفه ومما معه وكبر العبد وسجدة الثلاث وهو هذا كله
بخلاف مسألة من رجع لتشهد بعد ما استقل فان فيه رجوعا من فرض الى غيره
انتهى (قوله وقيل لا ينبت) وجهه ذلك بأنه ينبت في الركعة الاولى وهي
ليكن فيها قنوت وقد تقرران المسبوق ينقض الاولى هذا كل كلامه قال عجم وفيه
نظرا لان المراد بالايقول التي يقضي المسبوق القراءة خاصة كما يفيد كلام شرح
خليل وآدم غيرهما من الاقوال كالقنوت وما يقال في الرابع من الركوع فيمنزلة الفعل
فالمشهور انه ينبت في ركعة القضاء لانه من باب البناء في الافعال (قوله الاعانة
على طاعتك) الاولى عبارة تن حيث قال أي نطلب معونتك وحذق متعلقه
انتهى (قوله أي نصدق بوجودك) فيه قصور بل معناه أي نصدق بما يجب
لك (قوله ونتوكل عليك) قيل الصحيح ان هذا يزيد في الرسالة وليس منها
وفي رواية ونشئ عليك الخبر بعد قوله ونتوكل عليك وما يجري على السنة العامة
من لفظ كله بعد قوله الخبر غير مثبت في الرواية مع ان العبد لا يطبق كل البناء
عليه فتركه خيرا له بعض من شرح (قوله وتدل) عطف تفسير (قوله ونضاع
الاديان كلها) أي الاديان الباطلة كلها الكونك واحدا أي نخضعها من أعين قنا
لكونك لها واحدا لا شريك لك (قوله ونترك من يكفرك الخ) أي نطرح
مودة العباد الغيرك ولا نحب دينه ولا نعمل اليه ولا يترض هذا باباحة تكلم الكتابية
لان في تزوجها ميسلاها لان انسكاح من باب المعاملة والمرداد انما هو بغض الدين
(قوله أي لانعبد الاياك) فتقديم المفعول للحصر (قوله ولك نصلي الخ) ذكر
الصلاة بعد قوله اياك نعبد لانه من فها ذكر السجود وهو داخل في الصلاة لانه من فها قال
عجم ان السجود أشرف اجزاء الصلاة (قوله ندعي الى الجمعة) فيه قصور فلا ي
أن يفسر نسعي بنعل كافي فت قال عجم ويدخل في هذا السعي للجمعة وفي الحج والعمرة
وسائر الطاعات انتهى (قوله أي نطمع في نعمتك) وهي الجنة قال ابن الطمع
فيها ما لا يكون بامثال الامر بالعمل وأما ما انقلب والناس من غيبه عمل فدرجا
الكذب ابن انتمى وعلى نعمه الرحمة بذلك لا يكون من صفات الذوات ولا من صفات

(نرجو رحمتك) أي نطمع في نعمتك وهي الجنة (وتحرف هذا بالجد) بكسر الجيم أي الحق (ارعدنا بالذالك كثر من
مدق) بكسر الميم وفضها

هو ضعيف فالسكر بمعنى لاحق والفتح بمعنى أن الله لم يمهله بالسكر أفريق (ثم) إذا فرغت من قراءة التوراة انك
(نهرى ساجدا) لا تجلس ثم تسجد (وتفعل في السجود والجلوس) (٣٠٨) بين السجدة (ن) كما تقدم من

الوصف) في السجود يمكن
جهدك وأنتك من الأرض
أني آخر ما تقدم وفي الجلوس
تثنى رجلك إلى آخر ما تقدم
(فإذا جلست بعد السجدة)
من الركعة الثانية للتشهد
(نصبت رجلك اليمنى) أي
قدمها (و) جعلت (بطون
أسابعها إلى الأرض
وأثنت) أي عطف
رجلك (اليسرى وأفضيت)
أي الصقت (باليسرى) أي
مفعدك اليسرى (إلى
الأرض) هذه في الرواية
الصحيحة وروى بالتيك
وهو خطأ لأنه إذا جلس
عليه ما كان أقدامه مكررة
وقوله (ولا تقعد على رجلك
اليسرى) تكرار لأنه إذا
جاس على وركه اليسرى
لم يجلس على قدميه وإذا
جاس على قدميه لم يجلس
على وركه والصفة التي
ذكرها مثلها في المدونة
في جميع جلوس الصلوات
(وإن شئت أحثت اليمنى
في انصافها فجعلت جنب
يها) فقط (إلى الأرض)
وفترك القدم قائما فواسع
أي جائز (ثم) إذا جلست

الفعل وقيل إنها من صفات الذات وقيل من صفات الأفعال والصواب أنه يجوز
الدعاء بقوله اللهم اجمعني مستقر رحمتك إذا لم يقصد شيئا كما إذا قصد به الجنة لأن
قصد المعنى الصحيح أكثر لأن قصد به الذات العلية فلا شك في المنع قال عجمي
بين الرجاء والخوف لأن شأن القادر أن يرجى فضله ويخاف نكاله وهذه حالة حسنة
وهي الجمع بينهما لأنه في حال المرض فتغلب الرجاء على الخوف أفضل وفي حالة
الصحة يغلب الخوف (قوله الثالث) تفسير للفتح قوله وهو ضعيف أي
أن الفتح ضعيف كما قاله ابن العربي ولعله من جهة الرواية والألف المعنى مستقيم حتى
على الفتح أيضا ويمكن أن يقال في وجه الضعف أن السكر فيه أبلغية من حيث
أنه محسب الظاهر لا يتوقف على من يلحقه بالكافر بل هو يلحقهم بذاته بخلاف
قراءته بالفتح فهو يتوقف على فاعل (قوله فالسكر بمعنى لاحق) أي فالسكر
على أنه اسم فاعل من الحق اللازم بمعنى الحق ويجوز أن يكون اسم فاعل من
الحق المتعدي أي ملحق بهم الهوان (قوله والفتح) أي فهو اسم مفعول من الحق
المتعدي (قوله بمعنى أن الله الخ) أي فاعل هو المولى تبارك وتعالى ويجوز
أن يكون الفاعل هو الملائكة كما ذكره بعضهم (قوله بالكافرين) خصهم
بذلك مع أن العاصي يعذب إشارة إلى أن المراد العذاب المهتم شرعا والعاصي تحت
المشيئة (قوله بالتيك) بفتح الهاء وسكون اللام قاله أبو الحسن على المدونة
(قوله لأنه إذا جلس عليه ما كان أقدامه) أي يشبه الأقدام لا أقدام حقيقة فقد قال
في المصباح ألقى أقدامه على الأرض ونصب ساقيه ووضع يديه على الأرض
كما بقي الكلب انتهى هذا تفسيره عند أهل اللغة وأما عند الفقهاء فهو أن
يضع اليدين على عقبه بين السجدة كذا أفاده التوضيح ناقلا من الجوهري
(قوله ولا تقعد على رجلك اليسرى) أي قدمك اليسرى قالت أشار بقوله
ولا تقعد على رجلك اليسرى لابي حنيفة القائل بأنه يجلس على قدميه اليسرى
انتهى (قوله لأنه إذا جلس على وركه اليسرى) فيه بحث لأن الجلوس عليه
بمعنى وضع اليدين عليه الذي هو مدلول اللفظ غير ممكن على أن الحديث عليه
أنما هو ملاصقة الآية اليسرى بالأرض فالمناسب أن يقول لأنه إذا أفضى بالتيك
اليسرى للأرض لا يمكن أن يكون جالسا على قدميه اليسرى ويجب أن أراد بالجلوس
على الورك لصوقه بالأرض ولما كان بينه وبين وضع الآية اليسرى على الأرض
تلازم صريح ولم يصرح بالقدم وقوله وإذا جلس على قدميه لا دخل له في وجه
التكرار (قوله وإن شئت أحثت الخ) قال ابن ناجي ما ذكره الشيخ من التخيير

في حسب اليهم م خلاف قول الباجي يكون باطرا بها مما يلي الارض لا جنبها
 انتهى وقول الباجي هو الراجح كاذكروا (قوله) ولتشهد انما سميت هذه الالفاظ
 بالتشهد لانظ الشهادة بالوحدانية والرسالة قاله في شرح مسلم والتشهد سنة
 سواء كان باللفظ المعروف عندنا أو عند غيرنا واختلاف هل لفظه المعروف
 عندنا سنة أو فضيلة (قوله أي الالفاظ الدالة على الملك) أي كمالك (قوله
 مستحقة) بفتح الحاء (قوله الزا كيات) حذف الواو واختصارا وهو جائز معروف
 في اللغة تقديره والزا كيات لله والطيبات والصلوات كما جاء في حديث ابن عباس
 وغيره والله أعلم (قوله وهي الاعمال الصالحة) أي لانما تزكو أي تؤايزك
 ويؤمؤ أو هي تتزايد في نفسها لان تحسين العمل سبب في التوفيق لزيادته (قوله وهي
 ذكر الله) أي للذكور المتعاقب بالله وجماعا على ذلك ان الحكامات ليست
 هي نفس الذكر لذو هو الفاعل ولم يفل الطيبات لله كما قل في غير هذا اليوم
 المستلذات وهي لتليق به (قوله وما والام) أي ما سبه وشابهه من كل قول
 حسن (قوله عليك الاحسن) تأخير بعد قوله خفيظ وراضا به متعاقبا
 والتقدير الله راض عليك وخفيظ لكن على معنى الام بالنسبة لقوله خفيظ
 (قوله الخمس) أي فالألف واللام لله والتقدير مستحقة لله يجوز تصديرها
 أو هو اخذ من اخذنا الصلوات له أي صلاتنا صلاة له لا غيره ويجوز ان تجعل
 للخمسة فيشمل سائر الصلوات الشرعية ويجوز ان يراد بها الاداء أي الدعوات التي
 يتضرع بها المؤمن ويجوز ان يراد بها الرحمة وهي قوله الله أي انه المنفعل بها ولم يعل لها
 (قوله اسم من اسمائه) وقبل مصدر والاصل يسلم الله عليك سلاما ثم نقل من
 من الدعاء الخبر (قوله أيها النبي الخ) قال سيدي أحمد زروق انه قال أيها النبي
 ولم يقل أيها الرسول لاجل أن مخاطبه بالخطاب الخاص من جهة اللفظ لا لرسول
 عام في رسل الله ورسول ملوك الدنيا وأما النبي فاللفظ خاص من جهة اللفظ فخاطبه
 بالخاص في مقام الخصوصية انتهى وهو معنى لطيف في تنبيهه قال ابن العربي
 ينبغي اذا قلنا المصلى أن يعبد حينئذ الروضة الشريفة (قوله ورحمة الله الخ)
 أي ارادة احسانه كما قاله الاشعري فيكون صفة ذات أو نفس الاحسان كما قال
 الباقلاني فهي صفة فعل والرحمة المفعولة التي هي رقة في القالب مستقيمة عليه
 فتعين العدول لاحد هذين المهلين (قوله أي أمان الخ) لا يخفى أنه حيث نسر
 السلام أو لا بأنه اسم من اسماء الله فلمناسب أن يقدّمه هنا بدل لاجل أن يجري
 الكلام كله على وقرة واحدة ولذا ترى كلام الحسن حيث قال الله تشهد

والتشهد أي ألفظه المختار
 عندنا (تحيات) أي الالفاظ
 الدالة على الملك مستحقة
 (الله) تعالى (الزكايات) أي
 الذمات وهي الاعمال
 الصالحة (الله) تعالى
 (الطيبات) أي الحكامات
 الطيبات وهي ذكر الله
 وما والام (الصلوات)
 الخمس (الله) تعالى
 (السلام) اسم من اسمائه
 تعالى أي الله (عليك)
 خفيظ وراض (أيها النبي
 ورحمة الله) زاد في بعض
 روايات الموطأ (وبركاته
 خيراته المتزيدة) (السلام)
 أي أمان الله (عليما وعلى
 عباد الله الصالحين

أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَالْمَلَائِكَةِ (أنهم) أَيْ (۳۱۰) أَتَمَّتْ (أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) زَادَتْ بِهِمْ

الروايات (وحد لا شريك) له في أفعاله (وأشهد) أى اتحقق (محمد عبد الله) بصيغة الاسم ولذى في المدونة وهو في بعض النسخ عبده (ورسوله) بالضمير وأشار بقوله (فان سلمت عبده هذا) أى بعد وأشهد أن محمدا عبدا لله ورسوله (أجزأك) أى كفأك الى مخالفة الشافعي حيث قال ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة في المجلس الأخير (ومما تزيده ان شئت وأشهد أن الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم (حق) أى ثابت (و) أشهد (أن الجنة حق وأن النار حق وأن المصراط حق) أى اتحقق أنهما مخلوقان الآن (و) أشهد (أن الساعة) أى القيامة آتية (لارب) أى لاشك (فيها) فى علم الله تعالى ورسوله ولائكنه والمؤمنين (و) أشهد (أن الله يبعث من فى القبور ذكرا القبور اما لانه الاعم والاغلب واما لان قبر كل شىء بحسبه (الله) أى بالله

صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد و آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك حديد مجيد اللهم صل على ملائكتك المقربين

وفي نسخة والمقر بين الخ) أي وصل على
 وأول طف (و) صل على
 (أي أنتك المرسلين) وروى
 أيضا بثبات الواو وهو لا آمن
 في الموضعين (و) صل (على
 أهل طاعتك) أي المؤمنين
 (أجمعين) ولو كانوا عصاة
 (الهم) أي يا الله (اغفر لي
 ولولي) المؤمنين (و) اغفر
 (لأمتنا) هم العلماء (و)
 اغفر (لن سبة نابا لايمان)
 وهم الصحابة (مغفرة عزما)
 أي عاجلة وقيل قصعا واحترز
 بذلك من أن يقول ان شئت
 لأنه صلى الله عليه وسلم
 نهى أن يقول اللهم اغفر لي
 ان شئت (اللهم اني أسألك
 من كل خير سألته منه محمد
 نبيك) — إذ عام أريد به
 الظهور إذا الشفا عنه
 العظمى مختصة به صلى الله
 عليه وسلم لا يشاركه غيره
 فيها (وأعوذ) أي اتحصن
 (بك) من كل شر استعاذك
 منه محمد نبيك صلى الله
 عليه وسلم (الهم) أي يا الله
 (اغفر لنا ما قدمنا — من
 الذنوب بعضها على بعض
 (و) اغفر لنا (ما أخرنا) من
 الطاعات عن أوقاتها (و)

بمعنى كريم أو مبرق أو واسع الكرم) قوله وفي نسخة والمقر بين الخ) أي وصل على
 عبادة المقر بين فيكون شاملا لغير المذنبات وعلى النسخة التي فيها اسقاط الواو
 فتكون الصلاة خاصة بالملائكة المقر بين كجبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل
 تشر بفالم له فت (قوله وروى أيضا الخ) أي فتكون الصلاة على جميع أديان
 (قوله لو كنوا عصاة) أي فيكون المراد بالطاعة أصل الإيمان (قوله لولي) يقع
 الدال فيكون شئ ويحتمل بكسر هاء فيكون جمعاً قال ابن ناجي وفي كلامه دلالة على
 ان المطروب معنى أراد قبول دعائه ان — بدأبوالديه ثم بمن قراء عليه وكن بهض العلماء
 يبدأ بعمله قبل أن يوبى به محبة بأن المعلم سبب له في الحياة الدائمة ولكن الحق الاقل
 لأن الشرع دل على شرف الوالدین انتهى أقول ويقوى الثاني ما نقله النووي
 في تهذيب الاسماء والمغات ان عاق المعلم لا تقبل توبته بخلاف عاق الوالدین (قوله
 والعاء) قال تتلذذوا الامرين لان العلم شرط في الامارة (قوله وهم الصحابة)
 بناء على ان المراد السابق على الاطلاق وقد علمت قال وهم الصحابة ومن قبله
 من بعدهم وأما عامة المسلمين فقد دخلوا في قوله وأهل طاعتك (قوله فاعلم) أي
 من صفة المغفرة التي تكون منك يا رب انتهاء قطوع بها (قوله واحترز بذلك الخ)
 انما يأتي هذا ان لو قال المصنف بعد ان ذكر الدعاء ويقطع بذلك أي يقطع المصلي
 بذلك أي لا تقول اغفر لي ان شئت فتدبر (قوله ان شئت الخ) أي وكذا لا يجوز
 اغفر لي الا ان تشاء ولا اللهم اغفر لي الا أن يصحكون قدرت غير ذلك وما أشبهه
 والسر في ذلك ان هذا الدعاء عبارة عن اظهار الحاجة الى الله وهذا اللفظ يشعر بمعنى
 العبد عن الرب وطالب تحصيل الحاصل فان ما شاء لا بد من حصوله فتكون
 معصية كاذ كره المقاني (قوله اللهم اني أسألك الخ) وهذا حديث صحيح خرج
 الترمذي والدعاء به مندوب لانه تعميم في الدعاء وسبب قول النبي صلى الله عليه وسلم
 هذا الدعاء انه سمع رجلا يقول اللهم اعطني كذا وكذا وأخذ يسكن من المسائل
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قل اللهم الخ (قوله هذا عام الخ) أي فتكون من
 صلاة أو بياض الخذوف والتقدير أسألك شيئا هو كل خير سألته منه الخ) وكذا يقال
 في قوله منه (قوله من كل شر) من التعدية (قوله اذ الشفاعة الخ) أي وغيرهما من
 كل ما اختص به صلى الله عليه وسلم (قوله بعضها) بدل من الذنوب بدل بعض
 وقوله على بعض حال والتقدير حاله ون بعضها صك أسألك على بعض أو ترادفا
 عليه (قوله ما أخرنا من الطاعات الخ) من عطف الخاص على العام ان كانت تلك
 الطاعات واجبة وان لم تكن واجبة فالمراد بغفرانها عدم الاوم فيها ولا يخفى

اغفر لنا (ما سررنا) أي أخفينا من المعاصي عن الخلق واغفر لنا ما علمنا أي ما أظهرنا للخلق من المعاصي (و) اغفر لنا
 (ما أنت أعلم به منا)

أن العبارة لا بد فيها من حذف مضاف والتقدير واغفر لنا ذنب ما أخرنا الخ (قوله
 أي ما وقع منا) ونحن جاهلون بحكمه أي فاعل التفضيل ليس على يابه (قوله أو وقع
 هذا) لأن ما وقع حال النسيان لأنهم فيه ظهير رفع عن أمتي الخطأ والنسيان (قوله
 الزوجة الحسنة) هي التي إذا رأيتها سرتك وحفظت في مالك ونفسها والزوجة
 السوء بالعكس (قوله وقيل العافية) وهو الأولى قال عجم واحسن ما قيل فيها العافية
 في الدنيا والعافية في الآخرة ولو فسرت الحسنة في الدنيا بخير الدنيا والحسنة في
 الآخرة بخير ما بعد (قوله وهي الجنة) وقيل المغفرة وقيل العافية في الآخرة (قوله
 أي اجعل بيننا وبينها وقاية) أي كناية عن البهيمية أو التقرب من الجنة (قوله وقيل
 العصيان) وقيل المال والولد والاحسن كل ما يشغل عن الله فتنة الحياء والحياء
 والمات بمنى الحياة والموت لذا قاله بعض من كتب على مسلم (قوله التبديل
 عند الموت) وذلك لأن الإنسان إذا كان عند الموت قدمه شيطانان أحدهما
 عن يمينه والاخر عن شماله فالذي على يمينه على صفة أبيه يقول يا بني انك لتعز على
 وافي عليك الشفيق ولكرمت على دين النصارى فهو خير الأديان والذي عن شماله
 على صفة أمه يقول يا بني مت على دين اليهود فهو خير الأديان فإن كان ممن يتولى
 قبض روحه ملائكة الرحمة فانهم اذ أنزلوا فر الشيطان ومات على الاسلام قاله
 ابن عمر (قوله وهي عدم الثبات) أي عدم رد الجواب حين يسأله يقول الملك له
 من ربك وما دينك الخ أي فلا يجيب بقوله ربى الله الخ (قوله على الصحيح) ومقابله
 بالخاء المعجمة وجعلته فت تحميفاً (قوله والارزاق تتبعه) ففي حديث - بذينة ابى أرم
 السماء ان تمطر وارضا ان تثبت واه يزرع الزرع ويحصد - وهو يغربله ويطنجه
 ويعجنه ويخبزه في ساعة واحدة ويقول من ألعافى أكل من رزقي وأدخلته جنتي
 ومن عصاني أدخلته نارى (قوله الامكة والمدينة الخ) وفي رواية للطحاوى
 فلا يبقى موضع الا ويدخله غيرهم - مكة والمدينة وبيت المقدس وجبل الطور
 فان الملائكة تطرده عن هذه المواضع (قوله أربعين يوماً) روى مسلم أنه صلى الله
 عليه وسلم قال يثبت الدجال في الارض أربعين يوماً كسنة وربع كسنة ويوم
 كجمعة وسائر أيامه كما ياتكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة بكفينا فيه
 صلاته يوم قال لا قدر والله قدره (قوله لا أخص) تفسير لقوله مسح القدمين قال
 في المصباح خض القدم خوصاً من باب ارتفعت عن الارض فم تمسها انتهى
 (قوله في أمريه الخ) هو ما تقدم من الأربعين (قوله لانه يغطي الحق بالباطل)
 فقد قال الخطاب قيل من دجل أي مأخوذ من دجل اذا ستر وغطى وسى بذلك

أي ما وقع منا ونحن جاهلون بحكمه أو وقع
 ربنا آتينا في الدنيا حسنة
 قيل هي العلم وقيل هي المال
 المال وقيل هي الزوجة
 الحسنة وقيل العافية (وفي
 الآخرة حسنة) وهي الجنة
 (وقد عذاب النار) أي
 اجعل بيننا وبينها وقاية
 وقيل عذاب النار المرأة
 السوء في الدنيا (وأعز)
 أي اتحصن (بك) من فتنة
 الحياء وهي الكفر وقيل
 العصيان وأعوذ بك من فتنة
 (المات) وهي العياذ بالله
 التبديل عند الموت (و)
 أعوذ بك (من فتنة القبر)
 وهي عدم الثبات عند
 سؤال المالكين (و) أعوذ
 بك (من فتنة المسيح) بالخاء
 المهملة على الصحيح وهي فتنة
 عظيمة لانه يدعى الربوبية
 والارزاق تتبعه فن تتبعه
 كفروهم ببيان الدنيا كلها
 امكة والمدينة ويبقى
 في الدنيا أربعين يوماً وسى
 مسحاً لانه مسح القدمين
 لا أخص لهما وقيل لسهوه
 الارض أي طوافه فيها في أم
 ريده ووصفه (بالدجال)
 لانه يغطي الحق بالباطل

والفرق بينه وبين عيسى عليه السلام وسمى عيسى عليه السلام مسيحاً لأنه مسوح بالبركة وقيل لأنه ما مسح على
ذو عانة الأوبرأبازن الله تعالى (٣١٣) وقيل لسياحته في الأرض فيسمى عليه السلام مسيح الهدى

لأنه يستترحق انتهى (قوله والفرق بالجزم معطوف على قوله لأنه ملح (قوله لأنه
مسوح البركة) ففعليل بمعنى مغبول فكان البركة شئاً مسوحاً كالأذن ومسح
جسده الشريف به أو أن المراد شمول البركة (قوله وقيل لأنه الملح) ففعليل بمعنى
فاعل (قوله وقيل لسياحته) ففعليل بمعنى فاعل فكان شأنه صلى الله عليه وسلم
(قوله مسيح الهدى) أي المسيح المنسوب لهدى لكونه متبعاً له (قوله مسيح الضلال)
أي المسيح المنسوب للضلال لكونه متبعاً له فتمبر (قوله قيل إن أراد به سوء التامة الملح)
لا يخفى أن المصير معناه المرجع أي الرجوع إلى الله بالموت فالتامة لازمة له فتفسره
أي سوء المصير بسوء التامة فتفسر باللازم (قوله وإن أراد به سوء المنقلب) بفتح
للام) أي سوء الانقلاب أي التحويل من حالة إلى حالة أخرى فهو تكرار الملح أقول
لا يخفى أن تفسير سوء المنقلب بسوء التامة أنسب من تفسيره بعذاب النار
لأن التحويل من حالة إلى أخرى وجود في الموت على الكفر قال به بعض ويصحب
الجواب أي عن بحث الشارح بأنه من باب التوديد (قوله وهو خلاف المشهور)
أي أن هذا القول خلاف المشهور والمشهور لا يقول (قوله وليس كذلك) أي
بل هو خاص بالمأموم على هذه الرواية كما نص عليه القرافي حيث قال المشهور وأنه
لا يعبد إلى آخر ما في شارحنا أفاد ذلك في التحقيق وأصل أن هذه الزيادة ضعيفة
ومع ضعفها هي خاصة بالمأموم وقول الشارح وعن مالك قابل لقوله المشهور
وما قاله مالك خاص بالمأموم كما هو مريحه (قوله ويتعين له اللفظ الذي ذكره الشيخ)
أي بالتعريف والترتيب وصفة الجمع فلو قال عليكم السلام أو سلامي عليكم أو سلام
الله عليكم أو أسقط اللم يجره لكن ظاهره أنه إذا جمع بين الألف واللام والتبوين
في السلام لا يجرى وهو خلاف المشهور والمشهور والأجلاء كما قال الخطاب ومال
إليه ألفا كهائي وغيرهما خلافاً لابي عمران (قوله قولان مشهوران) الراجع كما
يفيده كلام ابن عرفة عدم الاشتراط وأقره الأجهوري في شرحه أيضاً لكن
يندب الأتيان بها عليه نعم من يجز عن تسليمة التحليل جملة يخرج من الصلاة بنيتها
وينبغي الجزم كما قال الشيخ في تلك الحالة بوجوب نية الخروج من الصلاة ولا يسقط
عنه بالعجز عن بعضها حيث كان ما يقدر له معنى فلو سلم بالآلة العجيبة تجزأ عن العربية
فيظهر لنا عدم بطلان الصلاة انتهى المراد منه (قوله وعلى الأول) وبما يتفرع
على الاشتراط أنه المسلم إذا كان أماماً يقصد بسلامه الخروج من الصلاة الذي هو
الواجب ويقصد زيادة عله ندباً فيما يظهر وهو السلام على المأمومين والمردكة

ذكره الشيخ لا يجرى غيره وهل ٧٩ عدل يفقر لي نية الخروج من الصلاة أم لا قولان مشهوران
وعلى الأول لو لم من غيرنية الخروج من باب طاعت صلاته وصفته بخلة لأنك أمان تكون أماماً أو فذا أو مأموماً
والأولين أشار إليه بقوله (تسليمة واحدة عزيمتك تقصد ما قاله وهو ذلك وتنبأه رأيه فلهذا كما يفعل
الامام ولرجل وحده)

ويجهران به الا أن الامام
يستحب له جزمه وجزم
الاحرام فلا يستحب للمأموم
فيهما وفي كلامه اشكال
وهو أن ظاهر قوله عن
يمينك أنه يبدأ بالسلام
باليمنى وظاهر قوله قصد
مهاجلة وجهك الى آخره
أنه يبدأ بالقبلة أجاب عنه
(ج) بأن الآخر يفسر
الاول فكان قائلا قال له حين
قال تسليمة واحدة عن
يمينك كيف يسلم بها عن
يمينه فقال تقصد مهاجلة
وجهك وتبني من برأسك
قليلا فهو يبدأ بها الى القبلة
ويختم بها مع التيامن انتهى
والتيامن بقدر ما ترى صفحة
وجهه سنة على ما قال
في آخر الكتاب والذي مشى
عليه صاحب المختصر انه
مستحب واحد ترزق ليلامن
أن يتحول جدا ولو سلم على
يمينه ولم يسلم تلقاء وجهه
أجزأه ولو سلم على يساره ولم
يسلم أخرى حتى تكلم لم تبطل
صلاته على المشهور عدا أو
سواء اماما أو فردا وهذا آخر
الكلام على صفة سلامهما

والمأموم ينبغي بالاولى خروج من الصلاة الذي هو الواجب والسلام على الملائكة
تدبا وبالغانية الرد على الامام والفذينوى بها التحليل الذي هو الواجب والسلام على
الملائكة تدبا على المعتمد من عدم اشتراط النية فالفرق بينه وبين تكبيرة الاحرام
حيث اشترط معها نية الصلاة المعينة قولاً واحداً ان التكبير في الصلاة متعدد
ويقع فيه الاشتراك فاحتاجت تكبيرة الاحرام لصاحبها النية ليحصل التمييز
وأيضاً ضعف أمر تسليم وعظمة تكبيرة الاحرام الا ترى أن بعض الاثمة يكفى في
كل منافي عند الخروج من الصلاة (قوله ويجهران به) اعلم أنه يسن الجهر بتسليمية
التحليل لكل مصل اماماً أو فرداً أو مأموماً وأما تسليمية غيره ولا ينصون من المأموم
فلا يفضل فيها السرور هذا في الرجل الذي ليس معه من يحصل بجهره التحليل عليه
وأما المرأة تجهرها ان تسمع نفسها ويندب الجهر بتكبيرة الاحرام في حق كل
مصل كغيرها الا امام بخلاف المأموم فالفضل له السرور كالتغذ (قوله الا أن الامام)
يستحب له جزمه وجزم الاحرام قال في التحقيق واختلاف في المراد به فقول المراد به
ترك الحركة وقيل المراد به الاسراع من غير مدالة لا يسبق المأموم ولا ترك الحركة
افتحى المراد منه (قوله باليمين أى فى اليمنى) أى فى جهة اليمنى وهذا يقال فى قوله
القبلة (قوله فهو يبدأ بها الى القبلة) أى على طريق النذب ويختم بها مع التيامن
أى على طريق الدب أى التيامن عند النطق بالكاف والميم ونظر هل النذب
للقبلة والختم مع التيامن مندوب واحد او لكل واحد مندوب (قوله والذي مشى
عليه الحج) والمعتمد (قوله من أن يتحول جدا) أى والغرض انه ابتداء السلام الى القبلة
واذا تحول جدا هل هو كرو أو خلاف الاول (قوله ولم يسلم تلقاء وجهه) أجزأه
أى لانه لم يترك الامدوباً وهل ارتكب مكرهاً أو خلاف الاول وانما طلب
من الامام والغدا لابتداء بها الى القبلة لانها أمور ان بالاستقبال فى سائر أركان
الصلاة والسلام من جملة أركانها الا أنه لما كان يخرج به من الصلاة نذب الخرافه
فى أثناءه الى جهة يمينه لى ككون ذلك الانحراف دليلاً نحو الأمام على خروجه
من الصلاة (قوله ولو سلم على يساره) أى فاصدا التحليل وقوله حتى تكلم وأولى
ان لم يتكلم وقوله ولم يسلم لم أخرى لا يخفى أنه اذا كان فرض المسئلة أنه قصد التحليل
فسواء سلم أولاً تكلم أم لا لا التفات الى ذلك لخروجه من الصلاة وقوله ولم تبطل
صلاته) أى لانه انما ترك التيامن وهو فضيلة (قوله على المشهور) ومقابله ما حكاه
ابن أنى زيد عن ابن شعبان من البطلان قال ولا وجه له لانه انما ترك التيامن (قوله
اماماً أو فرداً) ومثلها المأموم فى ذلك فيما يظهر وأما وسلم المأموم على اليسار

لا فضل عمداً ونيتاً العود للاولى أو ساعياً يظن أنه سلم الاولى وهو مع ذلك يرى
 أن تسليمة اليسار فضيلة لا تخرج من الصلاة فطال الامر قبل عوده الى تسليمة التحويل
 وطالت فار لم يطل فلا بد لان لا نه ليس التسليم للفضيلة على اليسار كالكلام الاجبي
 قبل تسليمة التحويل لانه لا فوله مع قصد الاتيان بتسليمة التحويل عقبه صار كمن قدم
 فضيلة على فرض (قوله وأما المأموم) أى الذى أدرك فضل الجماعة (قوله يتيان
 بها قليلاً) أى يرفع جميعها على جهة يمينه ولا يستقبل بها أى على طريق الندب
 فهو مخالف للإمام والله على الراجع وان كان ظاهر المصنف ان المأموم كهـ ما
 والفرق على الراجع بينه وبينهما ان سلامهما ووردهما فى الصلاة بكل اعتبار
 فاستقبلا فى أوله القبلة كسائر أفعال الصلاة وأما المأموم فقد سلم امامه وهو تبع له
 فهو فى معنى من انتهت صلاته (قوله ويرد أخرى) أى ويسن أن يرد أخرى
 (قوله قبالة) أى يوقعها الى جهة القبلة ولا يتيان ولا يتسارح (قوله بقلبه) أى
 لا برأسه سواء كان الامام امامه أو كان خلفه أو على يمينه أو على يساره ويجزئه
 فى تسليمة الرد سلام عابكم وعليك السلام (قوله وقيل برأسه ان كان امامه) هذا
 القول ضعيف وظاهر ذلك القول الاكتفاء بالاشارة بالرأس من غير نيته كما قاله
 عجم وقال أيضاً ومحل الخلاف حيث كان امامه فان كان خلفه أو عن يمينه أو يساره
 فانه بقلبه اتفاقاً أى ينوى الاشارة اليه انتهى (قوله ويرد أى المأموم) أى يسن له
 أن يرد (قوله على يساره) أى حالة كونه الذى سلم عليه كأنه على يساره ظاهراً
 انه لا يسلم على يساره الا اذا سلم الذى على يساره عليه وانه لو فرض أنه لم يسلم عليه
 كدعوله عن السلام مثلاً أنه لا يسلم عليه وليس كذلك (قوله بأن لا يكون الخ)
 لا يخفى أنه جعل قوله بأن لم يكن شاملاً لصورتين ان لا يكون بيساره أحداً ويكون
 على يساره مسبوق ولا يصح بل ما مدلوله الا صورة واحدة وهى الاولى التى هى
 ان لا يكون على يساره أحد وأما قوله أو يكون على يساره مسبوق لم يدخل تحت
 المصنف فتدبر (قوله أو يكون على يساره مسبوق) أى لم يدرك ركعة وان كان
 ظاهر المصنف ولو كان ذلك المسبوق أدرك ركعة وهو قول ضعيف وحاصل المسئلة
 أن شرط الرد على الامام أن يكون المأموم أدرك ركعة مع الامام فن لم يحصل
 فضل الجماعة لا يرد على امامه ولا على من على يساره ومن على يمينه لا يسلم عليه
 لانه منفرد ويجوز أن يقتضى به وبقي شرط لرد المأموم على الامام أن يكون سلم
 قبل المأموم وأما لو كان السابق بالسلام هو المأموم كأهل الطائفة الاولى فى صلاة
 الخوف فانهم لا يردون على الامام ويسلم بعضهم على من على يساره فتدبر (قوله اختار

(وأما المأموم) فضيلة سلامه
 انه (يسلم) تسليمة (واحدة)
 يتيان بها قليلاً ويرد أخرى
 على الامام قبالة (أى قبالة
 الامام) (يشير بها اليه) بقلبه
 وقيل برأسه ان كان امامه
 وان كان خلفه أو على يمينه
 أو على يساره ترك الاشارة
 برأسه لانه لا يمكنه ذلك
 (ويرد على من كان سلم
 عليه عن يساره) ان كان
 على يساره أحد فان لم يكن
 على يساره أحد لم يرد على
 على يساره شيئاً بأن لا يكون على
 يساره أحد أو يكون على
 يساره مسبوق به رام وحصل
 يساره المسبوق على الامام
 يرد المسبوق على من كان سلم على يساره
 وعلى من كان سلم على يساره
 اذا فرغ من الصلاة أم لا
 لغوات محله واثبات

اختار ابن القاسم الرد ولو انه عرف من على يساره ولما كرم (٦٣١) صفة الصلاة التشهد وكان محله

الجلوس أراد أن بين موضع يديه في جلوسه له وكيف يضعهما والاشارة بالسبابة وتحرير يكما وما يعتد بذلك فهذه خمسة أشياء الأول أشار إليه بقوله (ويجعل يديه بتشديده وفي نسخة تشده) على فخذه يربد أو ركبتيه وهذا الجعل مستحب والثاني شيان لان كفية وضع اليسرى مخالف وضع اليمنى وسيأتي وأما كيفية وضع اليمنى فأشار إليه بقوله (ويقبض أصابع يديه اليمنى ويبسط أو يمد السبابة) وهي التي تلي الإبهام سميت سبابة لان العرب كانوا يتساون بها وتسمى أيضا الداعية لانه يشار بها عند الدعاء والمسجحة لانه يسبح بها ومذبة الشيطان وظاهر كلامه انه لا يمد الإبهام وهو موافق لقول الثوراء المعروف من المذهب قبض اليمنى الا المسجحة يبسطها دليله ما في الاوطان من فعله عليه الصلاة والسلام والذي في المختصر يمد مع السبابة بهرام ويجعله تحت السبابة ودليله ما في

ابن القاسم الرد) أي ود والعمد (قوله من جلوسه له) أي للتشهد (قوله وكيف يضعهما) أي جواب كيف يضعهما (قوله ويجعل يديه) أي ندبا (قوله في تشديده) لا مفهوم له بل ومثلها في حال الدعاء أيضا الى السلام (قوله وفي نسخة تشده) يراد الجنس وهي أولى ليشمل ما فيه تشهد واحد أو أكثر (قوله على فخذه الخ) تنبيه فخذ وهو ما بين الركبة والورك كذا في بعض الشراح وفي التتاءي بعد قوله على فخذه وهما قريبان من ركبتيه (قوله يربد أو ركبتيه الخ) مردودا لا يندب وضع اليدين على الركبتين بل يندب وضعهما بقربهما كما في الجواهر واقتصر عليه الفقهاء في وكذا قال القرافي على فخذه وعياه اقتصار من عرفه (قوله كانوا يتساون بها) أي يشيرون بها عند السب كما أفاده المصاح (قوله لانه يشار بها عند الدعاء) أي دعاء المولى تبارك وتعالى في باب حاحية مع رفع اليدين عند الدعاء فان قلت من أين لك ذلك قلت قال شيخ الاسلام في بعض تأليفه من أداب الدعاء كشف ليدن وقال في خلال ذلك ما نصه قال الخطابي وذكره الاشارة فيه بأصبعين وانما يشير بسبابة يده اليمنى انتهى لفظه (قوله لانه يسبح بها) أي عند الشهادتين كذا قال عجم ولعل المراد يشار بها الى التسبيح أي التزبه عن الشريك عند التلفظ بالشهادتين وعبارة الخرشى في كبره ميمت سبابة لاشارة العرب بها للسب ومسجحة للاشارة بهالةوحيد (قوله ومذبة للشيطان) في مسلم انه مذبة للشيطان لا يسهو أحد كم مادام يشير بأصبعه انتهى ومذبة بالذال المعجمة والباء الموحدة مشددة آخره تاء أي مطردة كما أفاده بعض العلماء (قوله أنه لا يمد الإبهام) قال في التحقيق واذا قلنا بقبض الإبهام فقليل يجعل طرفها على الأظفار السفلى من الأصبع الوسطى وقيل يمد به دون ذلك على غير شىء فعلى هذا يمكنه جدا انتهى (قوله دليله ما في الموضع الخ) ويص الموطأ كان أي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام انتهى والظاهر ان المراد السبابة المجموع وان الإبهام ممدودة كالسبابة فلا تخالف رواية مسلم ونصه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى انتهى فقوله ودليله أي دليل كونه يمد مع السبابة (قوله والذي في المختصر الخ) لا يخفى ان الذي فيه ان تلك الصفة تمامها مستحبة فانه قال وعقده يمينه بتشديده ما السبابة ولا إبهام (قوله وتجعله تحت السبابة الخ) اعلم ان الذي قاله الأكثر انه يضع يده على هيئة التسعة والعشرين فيكون الخصر والبنصر

مسلم من فعله عليه الصلاة والسلام تنبيه ظاهر كلام الشيخ كالختصر وغيره ان القبض المذكور ولو على خاص بجلوس التشهد وما في الجلوس بين السجدين فيضعا ما مبسوطتين

وظاهر كلام: بعد الروايات ان الجليلاب انه عام في الجلسيم (ق) ومدة لاه يوجد في المذهب منه مراد الثالث أشار
اليه بقوله (بشرهما) أي السبابة (٣١٧) الإشارة صفة زائدة على البسط وقد تقدم أنه المد والاشارة

النصب حتى كأنه يريد أن
يطعن بها شخصاً أمامه
واحترازه من أن يبسط ولا
بشره بقوله (وقد نصب
حرفها) أي جنبها (إلى وجهه)
أي قبالة وجهه (احترازاً)
من أن يبسطها وباطنها إلى
الأرض وظاهرها إلى وجهه
وبالعكس والرابع أشار
اليه بقوله (واختاف
في تحريكها فقال ابن
القاسم يحركها وقال ابن
مزين لا يحركها وإذا قلنا
يحركها فهل في جميع
الشهد أو عند الشهادتين
فقط قولان اقتصر في المختصر
على القول وظاهر كلام
ابن الحارث ان الثاني
هو المشهور) وعلى القولين
فهل يميناً وشمالاً أو أعلى
وأسفله قولان والخامس
أشار اليه بقوله (فقل
يعتقد بالاشارة بها) أي
بنصم من غير تحريك (ان
الله واحد) قيل (يتأول
أي يعتقد من يحركها أنها
مقدمة) أي طردة

والوسطى أطرافهن على المحمة التي تحت الإبهام وبسط المسبحة ويجعل جنبها
إلى السماء وعند الإبهام يجنبها على الوسطى فقبض الثلاثة ووضع أطرافهن على
المحمة التي على الإبهام وقبض تسمية ومبدأ السبابة والإبهام هو العشرون (قوله
عام في الجلسيم) أي جالس التشهد والجلوس الذي بين السجدين كما أفاده ع
(قوله صفة زائدة على البسط) فالبسط المد والاشارة زائدة على ذلك وهي تتضمن
البسط والبسط لا يتصمنا (قوله فقال ابن القاسم يحركها) وهو المعتمد وقول
ابن مزين ضعيف وهو يوجب بن زكريا بن ابراهيم بن مزين أصله من طائفة وانه قيل
إلى قرطبة ودخل العراق وسمع من القعنبى وسمع به من أصبع بن الفرج توفي
في جمادى الأولى سنة تسع وخمسين ومائتين (قوله فهل في جميع التشهد) أي
من مبدأ التحيات إلى رسوله وقضيه انه لا يحركها إنما زاد على التشهد على كلا
القولين وقوله اقتصر في المختصر على الأول أي في جميع التثنية هذا الذي آخره ع
ورسوله هذا مصرح بحل بعض الشراح لكلام خليل ولكن الذي عليه العمل
من جماعة من الأشياخ أنه يحركها لا آخر الدعاء (قوله أي بنصم من غير تحريك)
قال ع بعد نقل كلامه قالت وهذا يفيد أنه لا يدركه يعتقه بنصم أسوى قول
واحد وأما في تحريكها فذكره ما يعتقه قولهم وعلى هذا فلم يذكره قابل قوله
فقل يعتقد بالاشارة الخ (قوله واحد) أي في ذلك وصفاته (قوله بفتح الميم) أي
الأولى كما في ع فقد قل ابن العربي المقمة بفتح الميم الأولى إذا جعلت مع الحلقمة
الخ (قوله قلت مقمة الخ) قال في المصباح قعته قعاً أذلاته وقعته ضربته بالمقمة
بكسر الميم الأولى وهي خشبة يضرب بها الإنسان على رأسه ليدل ويهان انتهى
(قوله أي معنى ذلك) لما كانت حقيقة التأويل التي هي صرف اللفظ عن ظاهره
غير صحيحة فسر بما هو المراد بقوله أي معنى ذلك أي على ذلك (قوله أريد كذا) أي
تذكره أي استحضاره (قوله بذلك التحريك) أي فالاشارة عائدة عليه لأنه أقرب
وقيل على الإشارة وقيل عليه ما قال الداودى وهو الذى تأوله المؤلف (قوله
ما يمنعه) أي شيئاً يمنعه وهذا الشيء كونه في صلاة كما يعلم من عبارة ثلث الآية
(قوله ان شاء الله) يحتتمل عوده لقوله واحد تأويل ذلك ويحتتمل لقوله ما يمنعه
وهذا الثاني هو الأظهر (قوله وهو الزيادة والنقصان) فسر السهو بما يتسبب
عنه لا بحقيقته ولو فسره بها لفتح (قوله وما يمنعه) أي كونه في صلاة (قوله عن
الاشتغال عنها) أي عن الاشتغال عنها وفي العبارة حذف والتقدير رأى عن الاشتغال

لمقمة وان جعلتها آلة لقمعه قالت ٨٠ عدد ل مقمة بكسر الميم (وأحسب) أي أطلق (تأويل) أي
معنى (ذلك) التحريك (بأنه كذا) التحريك (من أمر) أم شأن الصلاة ما يمنعه ان شاء الله تعالى (عن
السهو) وهو الزيادة والنقصان (فيها) أي في الصلاة (وما يمنعه عن) (الاشتغال عنها)

وهو ما يشغل به قلبه خارج الصلاة ثم أشار إلى كيفية وضع اليسرى بقوله (ويده على يده اليسرى على فخذيه
اليسرى ولا يجركها أي السبابة) ولا يشير بها (ج) بسط اليده اليسرى (٣١) مستحب وهو مدها وذل التحريك

عن باب امر وقوله وهو ليس بياتنا ولا يسانا لا تشغل لانه مقصود من هو عند على
المخوف المدور أو عند على ما يشغل به المفهوم من الشغل كحساب العدد مثلا
اذهو امرشانه ان يشتغل به قلبه خارج الصلاة (قوله قلبه لانه مفهوم له) فلا ينافي
اشتغال الجوارح معه في بعض الصور (قوله خارج الصلاة متعلق بقوله يشتغل الخ)
فانت وانما خضت السبابة بذلك لان عرفها انها متصل بالقلب فاذا تحركت
تحرك الاب وعلم انه في الصلاة فيكون ذلك سببا في ترك السهو وقال الا فقهى
ويجوز لانسان ان يفعل في صلاته ما يئمه ويجعله عن الله وكما تختم يكون في
اصبع فاذا صلى ركعة يترعه ويجعلها في أخرى (قوله أي السبابة) الاولى عبارة
تت حيث قال أي سبابتها وذلك لان صميم تحركها انما يرجع الى اليسرى لانها المتقدم
ذكرها (قوله ولا يشير بها) ولو قطعت يمينه (قوله أو ما يراخ) الظاهر المغايرة
(قوله من غير فاصل الخ) لا يخفى ان هذا معنى قوله بآثر الصلوات وحاصله ان قوله بآثر
يدل على انه لا يفسد بين الصلوات والذكر بفاصل فلو حصل فاصل ففيه تفصيل فان
كان يسيرا بحيث لا يعد معرضا عن الاتيان به فانظرا انه لا يضر وان طال الفصل
بحيث يعد معرضا عن الاتيان به فان كان مع انفسيان فانظرا انه لا يضر ايضا
وان كان ذلك عمدا فانظرا انه لا يحصل به الطريقة المشروعة عقب الصلوات
الا انه يثاب على الاتيان به أي يثاب عليه ثواب تسميع مطلق وتحميد ذو كبير كذلك
هـ اذا كان تأخيرها لا ذكرا مشروعا وأما ان كان أخره لسبب الاتيان بما شرع
أدب عقب الصلوات من الاستغفار أو لانا وقوله اللهم أنت السلام ونلت السلام
الى غير ذلك فان ذلك لا يضر في تأخير التسميع والتحميد الخ وانما المضمر ان يتكلم
بكلام أجنبي غير مشرووع كحاجة الأدمى وغير ذلك مما لا يتعلق بما شرع
من الاذكار فانه عجم (قوله أصاب الله بك) أي أوقع الله الصواب ملتبساً بك أي
على يدك (قوله منها الخ) أي ومنها ما تقدم من قوله اللهم أنت السلام الخ (قوله
يسبح الله) أي يد الجلالة مد اطبعها (قوله له الملك) أي استحقاق التصرف في سائر
الموجودات (قوله وهو على كل شيء) أي مشى ولا يكون الامكان فلا حاجة
الى أن يقال هذا عام مخصوص بذات الله تعالى (قوله ويرى) هذا مقابل الرواية
الصحيحة (قوله وانما فعل ذلك) أي فيؤخذ من الروايات أنه لا ضرر في التقديم
والتأخير كما في شرح الشيخ (قوله وفي الموطأ الخ) ولنظ الموطأ من سجع الله دبر

مراوف للاشارة أو مغاير
قولان وظاهر كلام الشيخ
المغايرة لطفه الاشارة على
الركبت (ويستحب)
الذكر (بآثر الصلوات)
المغروضات من غير فاصل
بنافذة لما رواه أبو داود ان
وجلاصلى الغريضة فقام
يتنفل فجذبه عمر ابن
الخطاب رضى الله عنه
وأجلسه وقال له لا تصل
الذائلة بآثر الغريضة فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم
أصبت يا ابن الخطاب أصاب
الله بك والذكر المذكور
يكون بالالفاظ المسموعة
من الشارع صلى الله عليه
وسلم منها (أنه يسبح) الله
(ثلاثا وثلاثين) تسبيحة
(ويحمد) الله (ثلاثا وثلاثين
تحميدة) (ويكبر) الله
(ثلاثا وثلاثين) تكبيرة
(ويحتم المائة بلا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شيء قدير
ع) الرواية الصحيحة بترك
يجي ويميت وليس ذلك
في الحديث ويرى هنالك

الملك وله الحمد يجي ويميت انتهى وقد تم التحديد على التكبير وعكس في باب السلام ولا سجدان وانما كل
فعل ذلك لانه على أنه وقع في الحديث كذلك في الصحيحين مثل ما هنا وفي الموطأ مثل ما في باب السلام والاستاذان
وظاهر كلامه انه يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين معجزة لانه أتى بالواو لا

واختاره جماعة منهم ابن عرفة ومنهم من اختار أن يعرّفها بفرقة فية قول سبحانه الله تبارك وتعالى ولا تأتوا الصلاة من قبلها ولا تأتوا الصلاة من بعدها ولا تأتوا الصلاة من قبلها ولا تأتوا الصلاة من بعدها ولا تأتوا الصلاة من قبلها ولا تأتوا الصلاة من بعدها (٢١٩) بغير أرباع أو ثلاثين ومائة ثلاث لا اله الا الله الخ (ويستحب تأخير صلاة الصبح التام في الذكر والاستغفار والتسبيح والدعاء ع) بظاهر من هذا ان لذكر خلاف الاستغفار والتسبيح والدعاء قال بعضهم بمعنى بالذ كقرارة القرآن وقال بعضهم تفسير لذكر ما بعده فكأنه يقول وهو — و

الاستغفار الخ (ان طلوع الشمس أقرب طلوعها) والا صل في ذلك ما رواه الترمذي وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمره تامة تامة تامة الى غير ذلك من الاحاديث وعلى هذا مذهب السلف رضى الله عنهم كانوا يشاربون على الاشتغال بالذكر بعد صلاة الصبح الى آخر وقتها وقوله (وليس بواجب) مستغنى عنه بقوله يستحب (وبرك ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح بعد طلوع الفجر) اخذ منه بيان ركعتي الفجر اذا ركعتي الفجر لم يجز

كل صلاة ثلاثا وثلاثين وأربعين ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين ويحتم المسألة بلا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت ذنوبه ولو كانت مثزل زبد البحر (قوله ومنهم من اختار الخ) قال الشيخ وأقول فيستغاد جواز لا من وقال في وعلم أنه خير بين أن يذكر ركعة ثمة جنة أو لا واحد وحده (قوله وفي رواية لمسلم) قال في التحقيق والأحوط الجمع بين الروايات يصح الله ثلاثا وثلاثين ويحتم كذلك ويكبر أربعين ويحتم بقوله لا اله الا الله انتهى (قوله قال بعضهم الخ) قال ابن أبي ويطهران من أن يقرأ القرآن في هذا الوقت له هذا الشرف لانه من أن يعرف الاذكار فهو داخل في كلام الشيخ ورأى بعض من لقيناه أنه غير داخل لقرينة قوله والاستغفار واختلف في بيان هل يعلم العلم في هذا الوقت أولى أرا الاستغفار التام وبالأول كان يفتي بعض من لقيناه لقلة الحاصلين له على الحقيقة وبهذا أقول أقول لخبر ما مات ابن آدم انقطع عنه الامن ثلاث (قوله الى طلوع الشمس الخ) لا يخفى ان الغاية بالي غارحة وتعبير الحديث بحيث يفيد الدخول فتكون الى في كلام المصنف يعني حتى أي حتى قطع الشمس وترفع قدر ربح (قوله الفجر) أي الصبح (قوله في جماعة) ظاهره ولو في بيته (قوله حتى تطلع الشمس الخ) لا يخفى ان هذا الدليل قاصر على قول المصنف الى طلوع الشمس ويحتاج قوله أو أقرب طلوعها الدليل كما لا يخفى (قوله ثم صلى ركعتين) أي ركعتي الضحى (قوله تامة تامة) كذا في النسخ تامة مرتين والذي رأيته في الترمذي ذكر تامة ثلاثا وثلاثين والقصد التأكي وحذف هذا الوصف من الاول الذي هو حجة لالة انما هي (قوله يشاربون) أي يدومون (قوله مستغنى عنه) اعلم ان في تن الجواب ونصه ونبه به على خلاف أهل الظاهر والافهم مستغنى عنه بقوله أولا ويستغف فائدة قال ابن عمر يكره الزوم في الوقت والكلام أخرى وعلة ذلك الشرف وهذا المن لم يعم الدليل وأما من سهر فلا يكره له ذلك انتهى (قوله فلا تجزى اذا ركعتي الفجر) أي تحية التي لا تجزى أم لا وحاصل المسئلة أنه اذا تجزى وأوقعتها ثم تبين أنه فعلها بعد أول يقين شيء فلا إعادة وقد أدى ما عليه وان تبين أنه أوقعها قبل فيعيدها وان أحرم مع الشك دون تحولا فلا تجزى ولو تبين ان الاحرام وقع بعد دخوله (قوله وان قصر عليه صاحب المختصر) وهو المعتمد قال في التحقيق وفائدة الخلاف تفاوت الثواب فان ثواب السنة أكثر من

طلوع الفجر ولو بالاحرام لانها اشترعت نابعة بفريضة العبر فقلقت بوقت المتبوع ولم يؤخذ منه حكمها او قد حكى فيها في باب جعل قوانين الرغبة والسنة وصدر بالاول واقصر عليه صاحب المختصر وصحح ابن عبد البر وابن الماحب الثاني ولا بد أن ينوي ماركتي الفجر لئلا يراعى الوافل فان صلاة ما في ركعتي الفجر لم يجز

والمشهور أنه (يقرأ في كل ركعة منهما) على جهة الاستقبال (بأم القرآن) فقط (يسرها) لما في المتن أو سلم أن
عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر فيخفف حتى أقول هل قرأتهما
بأم القرآن أم لا وروى ابن القاسم عن مالك يقرأ فيهما بأم القرآن (٣٢٠) وسورة من قصار المفصل لما

الترغيب والتأفيل (قوله على جهة الاستقبال) الاستقبال منصوب على الاقتصار
عليه أو الألفي واجبة (قوله يسرها) أي ندبا (قوله شيخنا وهذا الظاهر الخ) قال الشيخ
وأقول ينبغي على القول الثاني الإسراع بقراءة أم القرآن والسورة عمدا للروايتين
(قوله وصلاتهما في المسجد أفضل) وأما في البيت فخلاف الأولى فيما يظهر (قوله
ومن دخل المسجد الخ) أي وأما من أتى المسجد قبل أن يركع ركعتي الفجر ولم يدخله
فوجد الصلاة قد أقيمت فانه يركعها في غير المسجد وغير رحابه ما لم يخف فوت
الركعة الأولى ذكره نت (قوله تركه ما ودخل) أي ولا يفعله ما بعد الإقامة ولو كان
الامام بطول بحيث يحرم معه قبل الركوع ولا يجوز أن يخرج لفعله ما بخلاف الوتر
تقام صلاة الصبح على من هي عليه وهو في المسجد فانه يخرج لركعها حيث لم يخش
فوات ركعة مع الامام ومثل المأموم الامام اذا أقيمت صلاة الصبح عليه قبل صلاة
الفجر فانه يحرم بالصبح ولا يسكت المؤذن بخلاف الوتر فانه يسكت المؤذن حتى يفعله
والفرق ان الفجر يقتضى بعد الصبح بخلاف الوتر (قوله في قول) وهو لا شبه
يعني ان أشهب يقول بتساويهما في القراءة (قوله وهو مالك) أي ان مالك كما يقول
ان المستحب أن تكون القراءة في الظهر دون المقرؤ في الصبح قبله لا أي قريبا منه
وهذا هو الراجح فاذا قرأت مثلا بالفتح في الصبح تقرأ في الظهر بنحو الجملة أو الصرف
ولا تفهم أنه يقرأ فيهما من أواسط الفصل وجعل ابن عمر كلام المصنف قولنا ثالثا
بالتخيير (قوله سرا) أي على جهة السنة وذكر المواق ان السراجيه في محله سنة
واحدة لانه في كل ركعة سنة وبأني مائة قدم من السؤال والجواب وقيل ان الامرار
في الفاتحة وحدها سنة في كل ركعة ومثلها السورة الا انها مؤكدة في الفاتحة
وخفيفة في السورة (قوله وهو تكرار الخ) أي في جميع ما ذكره وأجاب
عن ذلك نت بجواب سهل فقال ولما فهم من قوله لا يجهر أنه يقرأ سرا ولكنه

في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيهما بعد الفاتحة
بقيل بأيهما الكافرون وقيل
هو الله أحد شيخنا وهذا
أظهر من دليل المشهور لان
دلالة نص الاول ظاهر
والنص مقدم على الظاهر
وصلاتهما في المسجد أفضل
ومن دخل المسجد ولم يكن
ركعهما فأقيمت عليه
الفريضة تركه ما ودخل
مع الامام ثم يركعهما بعد
الشمس فان وقتها ممتد إلى
الزوال ولا يقتضى شيء من
الموافل غيرهما واذا نام
عن الصبح حتى طلعت
الشمس صلى الصبح ثم
صلاه ما بعد ومن نسهما
حتى صلى الصبح أو دخل
في صلاة الصبح فلا يركعهما
حتى تطلع الشمس وان
وجد الامام في التشهد لم

يركعهما الحرم وجلس حتى يسلم ويدين على احرامه ثم يركعهما بعد طلوع الشمس ولما انتهى
الكلام على صفة صلاة الصبح انه قل بين صفة صلاة الظهر فقال (والقراءة في الظهر بنحو القراءة في الصبح من
الطوال أو دون ذلك قليلا) قاعدة الشيخ على ما قال ابن (ج) أنه اذا أتى بأوفي كلامه تكون بمنزلة وقيل فكأنه قال
والقراءة في الظهر بنحو القراءة في الصبح من الطوال في قول وهو لا شبه وابن حبيب أو دون ذلك في قول وهو مالك
ويجي (ولا يجهر فيها) أي في صلاة الظهر (بشيء من القراءة) لا بالفاتحة ولا بما زاد عليها (وانما يقرأ في الأولى)
والثانية (في كل ركعة بأم القرآن وسورة سرا) ويقرأ في الأخيرين بأم القرآن وحدها سرا وهو تكرار مع قوله
ولا يجهر (ويتشهد في الجلسة الأولى الى قوله وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله) علم من هذا ان الزيادة التي ذكرها
قبل بقوله وبما نزيد الخ محلها التشهد الثاني فيما فيه تشهدان

وهو كذلك على المشهور لا الأول فإنه منى على الخفيف (ثم بعد أن فرغ من التشهد إلى الحد المذكور يوم) إلى الثالثة (فلا يكبر) عند شروعه في القيام بل (- حتى يستوي قائما) على المروء من المذهب لأجل ولاه لم يتنفل عن ركن وإنما انتقل عن سنة (٣٢١) إلى فرضه الفرض أولى بأن يكون التكبير فيه ولأن القائم إلى الثالثة كما استفتح له صلاة

جديدة (هكذا يفعل الإمام والرجل وحده وأما المأموم) فلا يقوم إلا (به) بد أن يكبر الإمام) وفرغ منه فحينئذ (يقوم المأموم أيضا طائفا) قام (واستوى قائما كبر) لانه تابع للأمام وقتديه فسيل أفعاله أن تكون بهد أنه له وهذا لا يختص بهذا الموضع وقد قل عليه الصلاة والسلام لا تسبقوني بكروع ولا سهود فبه بذلك على سائر أفعال الصلاة (وبفعل في بقية صلاة الظهر من صفة الركوع والسجود) والرفع منه ما والاعتدال والطمأنينة (والجلوس) بين السجدين والاعتناء على المدين في القيام (نحو ما تقدم ذكره في صلاة) (الصحيح) دليله فعله عليه الصلاة والسلام وتعليمه الناس ولا خلاف فيه (ويتنفل بعدها) أي بعد صلاة الظهر وأما إلى حكمه وعده فمقال

لا يعتبر المأموم صرح به فقال ويقرأ في الأولى والثانية في كل ركعة بأمر القرآن وسورة سراو على هذا التقرير لا تكرار في كلامه انتهى (قوله وهو كذلك على المشهور) أي فلا ينبغي الدعاء في الأول كما هو رواية علي بن زياد ورواه غيره (قوله على المروء من المذهب) ومقابل له ما لابن العربي من أنه يكبر حالة القيام (قوله هكذا يفعل الخ) راجع لقوله وينضم إلى قوله ورسوله فالتحديد في التشهد إنما يصح في حق الفرد والإمام وأما المأموم فأنما يقوم بهد استواء الإمام وتكبيره سواء بلغ في التشهد إلى هذا الموضع أو كان قبله لا يتحدد في صفة فهذا قاعدة الاستئناف (قوله فسبيل أفعاله) أي طريق أفعاله (قوله ولا خلاف فيه) أي فيما ذكر أي من كون ما ذكر فعله وعلمه الناس (قوله وعدده) أي الرتب عليه الثواب المخصوص وأما مطلق ثواب فيحصل ولو بركتين (قوله من حافظ على أربع) وأولى من حافظ على أكثر إذ التنفل بعده لا يتقدمه (قوله أصحاب السنن) أي الأربعة كما صرح به في التحقيق أي الترمذي والنسائي وابن ماجه وأبي داود فان قلت حيث وردت بالحفاظ على أربع قبل وأربع بعد فلم انتصر المصنف على التنفل بعد قلت تنبها على مخالفة بينهما وبين العصر فانه إنما يتنفل قبلها فقط ذكره (قوله حسن صحيح) اعلم أن الحديث إما أن يكون فردا أو لا فان كان فردا فالطلاق الصحة والحسن عليه يكون لتردد أئمة الحديث في حالة ناقلة هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها فهو صحيح بحسب الأول حسن بحسب الثاني غاية أنه حذف منه حرف التردد لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح وإلا لم يكن فردا فلا طلاق يكون باعتبار اسنادين أحدهما صحيح والاخر حسن (قوله حرمه الله على الناس) أي فتمكن المداومة المذكورة - في عدم ارتكاب الكبائر فيحرم حيث نجسده على الناس (قوله غريب) الغريب - حديث ينفردوا بروايته عن الزهري أو غيره ممن يجمع حديثه ولا يشاركه - من رواة الزهري في روايته وهذا التقرير لم أن قول الشارح حسن صحيح على حذف حرف التردد وسكانه قال حسن أو صحيح لانه لما وصفه بكونه غريبا دل على أنه من القسم

(ويستحب له أن يتنفل بأربع) ٨١ عدد ل ركعات يسلم من كل ركعتين (يقوله عليه الصلاة والسلام من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار رواه أحمد وأصحاب السنن وقال الترمذي حسن صحيح غريب وما ذكره من أنه يسلم من كل ركعتين

هو المذهب في كل نافية (ويستحب له أي يصلي من غير ذلك) الله قال بربيع رعات بمسند الظاهران بنية. قال بربيع
 ر كعات (قبل صلاة العصر) لما صح أنه عليه الصلاة والسلام قال رحم الله امرأتي قبل العصر أربعاً (ويغفل في)
 صلاة (العصر كما وصفنا في) صفة (الظهر و) لا يستغني منه (٣٢٣) شيء إلا (أنه يقرأ في الركعتين

الأول (قوله هو المذهب في كل نافية) المتبادر منه أن في مذهبه خلافاً وان هذا
 القول هو الراجح وهو مخالف لما في ابن ناجي المبيد أنه اتفاق في المذهب لأنه غير
 بقوله وهذا هو مذهبه (قوله رحم الله الخ) جملة خبرية لفظاً انشائية معنى أي
 اللهم ارحم الخ ودعاؤه صلى الله عليه وسلم يستجاب (قوله بالقصار من السور)
 فلما افتتحها بسورة من طوال الفصل تركها وقرأ قصيرة (قوله وما روى بخلافه
 فأول) أي فقد روى النسائي وأبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
 في المغرب بالأعراف فأول بأنه محمول على أنه عرف أن من خلقه لم يكن ذلك ليضرهم
 والأفان الذي استمر عليه العمل التخفيف أشار لذلك في التحقيق (قوله لأنها) أي
 قطعني حسب أي وإفاء الترتيب اللفظ وحاصل ما فيه أن قطعني حسب مفتوحة
 القاف ساكنة الطاء فهي مبدية لأنها موضوعة على حرفين وحسب مربية
 (قوله بمعنى الدهر) أي الزمن الماضي (قوله مضومة الطاء) أي مع التشديد
 تقول ما فعلته قط بالفعل الماضي وقول العامة لأفعله قط الحن كما قال ابن هشام
 والحاصل أن قط مضومة الطاء منه مدة تختص بالفي تقول ما فعلته قط مضومة
 من قططته أي قطعه فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عرى لأن الماضي
 منقطع عن الحال والاستقبال وينبت لتضمنها معنى مذكور إلى إذا المعنى مذكور خلقت
 إلى الآن وعلى حركة لا يلتقي ساكنان وكانت الضمة تشبهها بالغايات وقد
 تسكر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع فأنه طافي الضم وقد تخفف طأؤه
 مع ضمها أو أسكانها ذكره ابن هشام (قوله ويحتمل أنه احتزج) يفيد أن هناك
 احتمالاً آخر وهو كذلك أشار في التحقيق بقوله يحتمل أنه احتزبه عمارو أي أن
 الصديق رضي الله عنه قرأها بأم القرآن وربنا لا نزع قلبه أبداً هديقا وهب
 أنا من ذلك رحمة أنك أنت الوهاب فقد قال الباجي ولعل أبابكر الصديق رضي الله
 عنه لم يقصد بقراءة هذه الآية أن تضم القراءة إلى الفاتحة في ثالثة المغرب بل
 ذكرها على وجه الدعاء بها تيمناً بلفظ القرآن في دعائه انتهى قال مالك غماضه
 لما ظهرت الردة في زمنه فكان يدعو بهذه الآية (قوله ويستحب أن يتغفل الخ)
 أي على جهة الأكدي لقوله وما زاد على الركعتين فهو خير (قوله وان تغفل بعدها)

الأولتين مع أم القرآن
 بالقصار من السور مثل
 والنهي وأنا أنزلناه ونحوهما
 (ولما كانت مدة القراءة
 في المغرب مخالفة لصفة
 القراءة في الظهر والعصر
 لاشتغالها على السور البهر
 أي بأما الفاصلة فقال (فأما
 المغرب فيجهر بالقراءة
 في الركعتين الأولى منها)
 فقط ويسرى في الثالثة وهذا
 مما لا خلاف فيه (ويقرأ
 في كل ركعة منهما) أي
 الأولى (بأم القرآن وسورة
 من السور القصار) لأن
 العمل استمر على ذلك وما
 روى بخلافه فاقول (و)
 يقرأ (في الثالثة بأم
 القرآن فقط) بسكون الطاء
 لأنها بمعنى حسب وإذا
 كانت بمعنى الدهر فهي
 مضومة الطاء ويحتمل أنه
 احتزبه عما يقوله ابن عبد
 الحكم وغيره أنه يقرأ مع
 أم القرآن سورة (و) إذا رفع
 رأسه من سجود الركعة

الثالثة (بشهد) ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو (و) بذلك (سلم) على الصفة فيه
 المقدمة (ويستحب له أن يتغفل بعدها) أي بعد صلاة المغرب بعد أن يفرغ من الذكر عقبها (بركعتين) لفعله عليه
 الصلاة والسلام ذلك وما زاد على الركعتين فهو خير لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره (وان تغفل) بعدها
 (ويستركعات من حسن) أي مستحب

لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يسكن من بين يديه وعبدان له عبادة ثلثي عشر سنة رواء
ابن خزيمة في صحيحه والترمذي وفي معجمه ابن العبراني مرفوعاً من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه وإن
كانت مثل زيد البحر (والتفعل بين المغرب والمشاء مرغ فيه) قال الغزالي سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
قوله تعالى تتجافى جنوبهم عن (٣٣٣) المضاجع فقال الصلاة بين العشاءين ثم قال عليكم بالصلاة بين
العشاءين فإنها تذهب

بملاغة التمار وتذهب آخره
الملاغة جمع ملغات من
الغوأى تطرح ماء على العبد
من الباطل والاهو وأما
غير ذلك) أي غير ما ذكر
من الجهر بالقراءة في الأولين
بأمر القرآن وسورة قصيرة
وبأمر القرآن فقط سوا
في الثالثة (من شأنها) أي
من صحتها كالكبيرة الاحرام
ورفع اليدين حذو الميكين
والتكبير في الانطاط الى
الركوع وتمكين اليدين
من الركبتين أي غير ذلك
مما تقدم فتحكمها فيه (كما)
أي مثل الذي تقدم ذكره
في غيرها من صلاة الصبح
ومابعدهما فلا حاجة الى
إعادته (وأما العشاء
الاثنية) ع) هذا من ثلث

فيه اشار الى آكديه بعض ذلك الزائد وهو هذا العذر المعبر فهو حيث شئ من الحدود
فكان ينبغي تقديمه على قوله وما زاد الخ لان المناسب ذكر الحدود أولاً ثم بعده قوله
وما زاد فهو خير ويعلم من قوله وما زاد فهو خير ان التقيد بغير شرط الا في الثواب
المرتب على ذلك العدد (قوله لم يسكن من بين يديه بسوء أي بحرام كما هو المتبادر والظاهر
والله أعلم ان مثله المباح) استثنى قوله عبدان له عبادة الذي في تنوع صحيح ابن
خزيمة عبدان بعبادة الخ (قوله ثلثي عشر الخ) قال بعضهم من عبادة بني اسرائيل
(قوله وإن كانت مثلاً زيد البحر) أي رغوته (قوله تتجافى جنوبهم الخ) أي
ترفع وتتجنى جنوبهم عن المضاجع الفرش ومواضع النوم (قوله وتذهب
آخره) أو نفساً أخره أي بذهاب جميع الاهو والباطل (قوله بملاغة الخ)
بضم الميم كإرأته مضبوطاً بحظ بعض شيو خنا وسميته من لفظه (قوله والاهو)
عين ما قبله أي تطرح ما أقرب منه من مكروه قولاً أو فعلاً بحيث لا يلام عليه
أولاً يجره الى فعل محرم أو من ذنب صغير الى كبيرة أو يكون سبباً في العفو عن
كبيرة كما هو مقرر معلوم ان الكبيرة لا يكفرها الا التوبة أو عفو الله فتدبر (قوله
وقول مالك الخ) نسبة لبينة مالك والجواب عنه بالتغليب قصوره كون البنية
في الحديث المتقدم عن الغزالي (قوله وأولى) تفسير (قوله فيحبر) فان خالف
وأسرأ عاد القراءة على سبغها ان لم يضع يديه على ركبتيه وسجد بعد السلام
ان أعاد فاتحة لا السورة فقط الا في ركعتين وإذ فات التذكر سجد قبل السلام
ان كان في الفاتحة أو في السورة في ركعتين (قوله أطول قليلاً) أي فيقرأ
فيها من المتوسطات وانما سكنت عن المغرب مع ان المغرب أقرب لمالانه لم يعين
فيها القراءة وانما عين القراءة في العصر (قوله كما تقدم) أي فعلاً مماثل لما تقدم

الفقهاء لانه يوم انه تم عشاء أولى وليس كذلك فقد قال عياض وغيره لا تسمى المغرب عشاء لالغة ولا شرعاً وقول
مالك ما بين العشاءين تغليب (وهي العتمة واسم العشاء انحصر بها وأولى) من تسميتها بالعتمة وقد تقدم الكلام على
هذا في الاوقات (فيقرأ في الأولين بأمر القرآن وسورة في كل ركعة) منها هذا الاختلاف فيه وجاءت به الاحاديث
الصحيحة (وقراءتها) أي السورة في صلاة العشاء (أطول قليلاً من القراءة في صلاة العصر) (يقرأ في الاخيرة من)
من العشاء (بأمر القرآن) فقط (في كل ركعة سراً ثم يفعل في سائرهما كما تقدم من الوصف في صلاة الصبح ومنها انتهى
الكلام في مدة العمل في الصلوات المفروضة من صلاة ما وصف فقد صلاها على أكمل الميقات

(قوله ويكره الحديث بعدها) أي بعد فعلها احتراز من الحديث بعد دخول وقتها
وقبل فعلها فإنه لا يكره قال الفاكهاني وكذا يكره السهر بلا كلام خوف تقويت
الصحيح وقيام الليل كله لمن يصلي الصبح مغلو عليه مكرهاته فافقه ابن عرفة
والظاهر أن مثل ذلك إذا قام طويلا بحيث يصلي الصبح مغلو عليه (قوله هذا
أدنى السر) بحث فيه بأن الأدنى هو ما لم تذكر المبالغة فيه والأعلى ما كثرت
المبالغة فيه ف قضية ذلك أن أعلى السر **حكمة** اللسان فقط وأدناه سماع نفسه
(قوله فأنها لا تجزئه) ومن ذلك لو حلف أنه لا يقرأ القرآن فأجرأه على قلبه لا بحيث
أو حلف ليقرأ أنه لا يبره (قوله أي بالمبالغة الدالة الخ) أراد بالمبالغة اللفظ الحادث
الذي يجري على ألسنتنا وأراد بالقرآن الصفة القديمة القائمة به حل وعلا فأنه
يطلق عليها قرآن أيضا ولكن لا حاجة لذلك التكلف اديض أن يراد بالقرآن
في عبارة المصنف اللفظ الحادث والمعنى عليه بالتكلم باللفظ الحادث وهذا لا غبار
عليه (قوله فأنها تعال) أما لان ذلك منسوخ أو لا بل التبديل والتعريف أقول
لا حاجة لذلك بل المناسب أن يعادل البطالان بالمخالفة لفعل المصطفى وقوله صلوا
كأرأتموني أصلي نسخ أو لا غير وبدل أو لا والتعريف مرادف للتبديل (قوله ومن
باليه) يعني أن لو كان هناك من يسمعه (قوله غالباً) أي أن الغالب أن يسمع
نفسه ومن خلفه وغير الغالب لا يسمع من خلفه وأنت خير بآيه لا معنى لهذا الكلام
لان الكلام في مقام ما يطالب أفعاله أو تركه فلا ولي أن يقول أنه يجتزئ
عن الامام فإنه يطلب منه أن يسمع نفسه ومن خلفه فلم يسمع من خلفه فصلااته
صحبة وحصلت السنة بسماعه من يليه بل لو أسمع الامام والغد نفسه وزاد ولكن
لم يحصل اسماع من يليه فإنه لا يترتب عليه سجود كما ذكره على أن كلامه بقرينة
قوله سابقاً أقله يقتضي أن ذلك أقل الجهر بالنسبة للاسام وهو مناف لما قاله ابن عمر
الذي هو ظاهر ونصه وانما ساكت عن الامام لان في جهره أدنى وأعلى فادناه
أن يسمع نفسه ومن يليه وأعلاه أن يسمع نفسه ومن خلفه وهو مستحب في حقه
وأما الغد فلا يستحب في حقه الزائد على أن يسمع نفسه ومن يليه انتهى كلام
ابن عمر وقال في أن كان وحده احتراز به ممن يقرب منه فصل آخر فحكمه في جهره
حكم المرأة انتهى ونحوها للزنا في شرحه تنبيه على طلب الجهر كما في شرح
الشيخ حيث كان لا يترتب عليه تخليط الغير ولا انتهى عن ما يحصل به التخليط
ولو أدى الى اسقاط السنة لأنه لا يرتكب محرم لتحصيل السنة (قوله وما ذكره
من الفرق الخ) المناسب للفظ المتن أن يقول وما ذكره من الجهر انما هو في حق

وقوله ويكره اليوم قبلها أي
قبل صلاة العشاء
(والحديث بعدها الغير
ضروري) مكرر مع ما تقدم
في الاوقات ولما قدم في صفة
الصلاة القراءة وان منها
ما يجزئه ومنها ما يبره شرع
بين حقيقة كل منهما فقال
(والقراءة التي تسري في الصلاة
كأها) بالرفع تأكيذا لقراءة
(هي بتعريفك اللسان) هذا
أدنى السر وأعلاه أن يسمع
نفسه فقط واحتراز بتعريفك
اللسان من أن يقرأ في الصلاة
بقلبه فأنها لا تجزئه (و)
احتراز (بالتكلم بالقرآن)
أي بالمبالغة الدالة على
القرآن من أن يقرأ فيها
بغيره من التوراة والإنجيل
 وغيرهما من الكتب المنزلة
فأنها تبطل (وأما الجهر)
فأقله (أن يسمع نفسه ومن
يليه) وأعلاه لا حدر له (ك)
وانظر ما معنى قوله (ان كان
وجده) والذي يظهر لي والله
أعلم أنه يجتزئه من الامام
فأنه يسمع نفسه ومن خلفه
غالباً وما ذكره من الفرق بين
السر والجهر فهو في حق
الرجل (وأما المرأة فهي
دون الرجل في الجهر)

وهي ان تسمع نفسها خاصة كالتلبية فيكون أعلها جهرها وأدناه واحد أو على هذا يستوى في حقها السر والجهر أي
مع سر الرجل إذا علاه أن يسمع (٣٢٥) نفسه ووجهه ما ذكرناه صوته عورة وربما كان فتنه ولذا

لا تؤذن اتفاقا ويجازيها
وشراؤها للضرورة (وهي)
أي المرأة (في هيئة الصلاة
مثل) أي مثل الرجل (غير
انها تنضم ولا تفرج) بفتح
الهاء وسكون الفاء وض
الراء وهو تفسير تنضم فكان
ترك الواو أولى فيه به هكذا
غير انها تنضم لا تفرج
(فخذها ولا عضديها) وقوله
(وتكون منضمة منزوية)
تكرار لان الانضمام
هو الانزوا وانما تفعل ذلك
مخافة ما يخرج منها لانها
ليست كالرجل وكان فائلا
قال له أين تكون بهذه الحالة
فقال (في جوارسها
وسجودها وأمرها) أي
شأنها (كله) وما ذكره
رواية ابن زياد عن مالك
وهو خلاف قول ابن القاسم
في المدونة لانه ساو بين
الرجل والمرأة في الهيئة
(ثم) بعد أن (يصل) العشاء
يصل بعدها (الشفع) ركعتين
وهل يشترط أن يخصهما بنية
أو يكفي بأي ركعتين كأننا
قولان ظاهرهما الثاني لما

الرجل (قوله كالتلبية) أي فسمع نفسها خاصة بالتلبية (قوله فيكون أعلى
جهرها وأدناه واحد) أي وهو يسمع نفسها فقط لكن أنت خبير بأن تقدير
المصارع الأقلية يؤذن بأن قوله والمرأة إلى آخره في الأقل فلا يظهر تفرج قوله
فيكون أعلها جهرها الخ على ما قبله (قوله يستوى في حقها السر) أي أعلها
السر لا أدناه الذي هو حركة اللسان (قوله أي مع سر الرجل) أي مع أعلها
سره بدليل التعليل وهو في محل الحال أي حاله كونها أي السر والجهر صاحبين
لسر الرجل أي مصاحبة مساواة أي أن أعلى سرها وجهرها يساوي أن أعلى سر
الرجل فالسواة الأولى بين أعلى سر المرأة وجهرها والسواة الثانية بينهما وبين
أعلى سر الرجل (قوله أن صوته عورة) نوقش بأنه لو كان عورة لما سمع
الحديث من أرواح النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهن ويحرم الكلام مع النساء
الاجانب بدون ضرورة راجع حاشية الزرقاني (قوله ولذا لا تؤذن اتفاقا)
أما حرام أو مكروه قولان تقدم قال الشيخ ولظاها راسخا سواء حالتها في الخلوة والجلوة
لانها لا يؤمن من طر واحد عليها (قوله ويجازيها وشراؤها) أي المؤدى للمعادنة
معها للضرورة أي أن البيع في الجملة من الضرورات فلا ينافي أنه يجوز لها أن تباع
سلعة للضرورة حدثت لها (قوله فكان ترك الواو أولى) ويجاب بأنه
عطف تفسير (قوله مخافة ما يخرج منها) أي من الرجوع وقوله لانها ليست
كالرجل أي في الاستمسك أي بل عندها رخصة فلو فرجت بين فخذيهما
لربما خرج منها ریح ولذا قال في التحقيق مخافة ما يخرج منها لانها هيئة للحدن
(قوله وقوله وتكون الخ) أي قوله ذلك كله تكرار وقوله لان الانضمام جواب
عما يقال ان المكرر هو قوله وتكون منضمة لانه تقدم في قوله غير انها تنضم
وأما الانزوا فم تقدم له ذكر فليس بتكرار والجواب ان الانزوا هو الانضمام فكان
أيضا تكرار فاذا قرر ذلك فلا حرج في المصارع أن يقول فلا تزواها والانضمام
تدبر (قوله وأمرها كله) يدخل فيه الركوع فلا يخرج كالرجل (قوله وهو
خلاف الخ) الراجح كلام المصنف الذي هو رواية ابن زياد وكلام ابن القاسم
ضعيف كما هو المفهوم من خليل وشراحه (قوله طاهرهما الثاني) لا معنى لذلك
فالمناسب أن يقول كما قال في التحقيق الطاهر منهما الثاني (قوله بفتح الواو وكسرهما
الخ) وأما بالثالثة مع كسر الواو فالغرض اللطفي ومع فتحها ماء الفحل يجتمع

جمع أنه صلى الله عليه وسلم ٨٣ عد ل قال صلاة الليل منى منى ماذا خشى أحدكم نواف الصبح
على ركعة واحدة يؤثر ما تقدم صلى (و) بعد أن يصلي ركعتي الشفع يصلي (الوتر) بفتح الواو كسرهما أو بتاء مفتوحة

في رحم الناقة اذا كثر الفعل ضربها ولم تلحق ذكره (قوله أ كذا السنن) ل
 الجنس أي أ كذا جنس السنن أي أ كذا من العبد والعبد أ كذا من الكسوف
 والكسوف أ كذا من الاستسقاء وانما جعلناها للجنس لان العبارة ~~أ كذا~~
 من الوتر كأن ركعتي الطواف كذلك وهما أيضا أ كذا من المدة مرة كما أن صلاة
 الجنادة أ كذا منها أيضا وانظر ما بين ركعتي الطواف وصلاة الجنادة (قوله على
 المشهور) أي سنة مؤكدة على المشهور وقيل بوجوده (قوله والافضل أن يكون
 الخ) محط الاصلية قوله عقيب شفع أي فكونه عقيب شفع مندوب أي فيكون
 الشفع شرط كمال وهو ما أشار إليه بقوله واختلف هل الشفع شرط كمال أو أن محط
 الاصلية قوله واحدة تسكون إشارة إلى افضلية فصل الوتر عن الشفع وهو أقرب
 (قوله ان الاقل هو المشهور) وهو الراجح (قوله هل يجوز الخ) أي فان قلنا بأنه شرط
 كمال يجوز له الاقتصار على ركعة الوتر أي جواز امستوى الطرفين لانه معذور
 وأما الصحيح فيكره له ذلك وان قلنا أنه شرط صحة فلا يجوز له أن يقتصر أي فيعزم عليه
 أن يقتصر لانه دخل على عبادة باطلة مفقودة الشرط (قوله ولا يختلف المذهب
 في كراهية الخ) ظاهر عبارة الصلاة صحيحة على كلا القولين مع أنه على جمعه شرط
 صحة تكون الصلاة باطلة ويحرم القدوم على ذلك على أنه دخل على عبادة مفقودة
 الشرط لانه يكره فقط في العبارة شيء (قوله فقال أشهب بعينه وتره) أي
 على طريق السنة ان كان أشهب يقول بأن تقدم الشفع شرط صحة أو على طريق
 الدنب ان كان أشهب يقول أنه شرط كمال لان مذهب أشهب لم يتعين لنا هكذا
 كتبت ثم رأيت عجب فيه فله الحمد (قوله واذا قلنا لا بد من تقدم شفع) أي
 ان تقدمه شرط صحة أي وأما اذا قلنا ان تقدم الشفع شرط كمال فانه يندب الاتصال
 فلوطال الفصل استحب اعادة الشفع فأذا ذلك بعض الشراح (قوله فهل يلزم اتصاله
 بالوتر) أراد بالاتصال ما يشمل الفصل ليس بديل قوله ويجوز أن يفرق بينهما
 بالزمن الطويل (قوله الاول أحوط مراعاة للخلاف) المفهوم من عبارة التحقيق
 انه مراده بالخلاف أي من يقول بأنه لا بد من نية قصه فتأمل وبعد هذا فلنراجع
 القول الثاني وهو جواز الفارقة المذكورة فتدبر ~~في تنبيه~~ الوقت الاختياري
 للوتر من بعد عشاء صحيحة وشقق للفجر وضروره منه الى صلاة الصبح أو بعد
 ركعة منها وفعله في وقت الضرورة من غير عذر من حبس ونحوه مكروه (قوله
 ويستحب أن يقرأ في الشفع والوتر جهرا) لكن بناء كذا في الجهر في الوتر (قوله
 أي جائز) أي خلاف الاولى لأنه جائز مستوى الطرفين ورجح النحوي هذا القول

وهو سنة مؤكدة ~~أ كذا~~
 السنن على المشهور
 والا فضل كما سأل ان
 تكون ركعة واحدة عقيب
 شفع واختلف هل الشفع
 شرط كمال أو شرط صحة
 قولان ظاهر الجواهر وابن
 الحاجب ان الاول هو
 المشهور وصرح البياحي
 بشهورية الثاني وثمة
 اختلاف يظهر في المذهب
 كما سافر والمريض هل يجوز
 له الاقتصار على ركعة الوتر
 أم لا اما المقيم الذي لا هذله
 فلا يختلف المذهب
 في كراهية اقتصاره على
 ركعة الواحدة فان أوتر
 بغير شفع فقال أشهب بعينه
 وتره باثر شفع مالم يصل
 الصبح واذا قلنا لا بد من
 تقدم شفع فهل يلزم اتصاله
 بالوتر أو يجوز أن يفرق
 بينهما بالزمن الطويل
 قولان الاول أحوط مراعاة
 للخلاف وهو الذي يعضده
 ظاهر الآثار ويستحب أن
 يقرأ في الشفع والوتر (جهرا)
 وكذلك يستحب في نوافل
 الليل والاجهاد وفي نوافل
 النهار الاسرار وان جهر

في النهايات تنقله فذلك واسع أي جائز وحكي ابن الحاجب في كراهية قولان

(وأقل الشفع ركعتان) وأما أكثره فلا حد له (ويستحب له أن يقرأ في الركعة الأولى) منه (بأمر القرآن) وسبح
اسم ربك الأعلى وفي الركعة الثانية بأمر القرآن وقل يا أيها الكافرون) وإذا فرغ من القراءة في الركعة الثانية
من الشفع ركع ثم رفع رأسه ثم سجد (٣٢٧) سجدتين ثم يجلس (ويشهد) وبعد الفراغ منه (يسلم ثم) بعد

أن يسلم يقوم فـ (يصلى الوتر
ركعة) وهذا الفصل
مستحب للحديث المتقدم
والمذهب أنه (يقرا فيها)
أى في ركعة الوتر على جهة
الاستقبال (بأمر القرآن
وقل هو الله أحد والمعوذتين)
بـ (كسر الواو المشددة
لما رواه أبو داود وغيره
أن عائشة رضي الله عنها
سئلت بأى شيء كان يؤثر
النبي صلى الله عليه وسلم
فالت كان يقرأ في الأولى
بسم اسم ربك الأعلى وفي
الثانية بـ قل يا أيها
الكافرون وفي الثالثة
بقل هو الله أحد والمعوذتين
(وإن زاده من الشفاعة) جمع
شفع وهو الزوج يعنى إذا
أراد أن يصلى ابتداء أكثر
من ركعتين (جعل آخر
ذلك الوتر) على جهة
الاستقبال للحديث المتقدم
(و) (لما روى) (كان رسول

لأنه أبلغ في فهم القارىء وسكت عن الأسرار في نوافل الليل والحكم أنه جائز
بمعنى خلاف الأولى كما يفيدته (قوله وأقل الشفع الخ) لا يخفى أن ذلك على القول
بأنه لا يشترط لهنية تخصه (قوله والمذهب الخ) مقابله قول بعدم التحديد وهما مالك
وقال ابن العربي يقرأ فيه التهجيد من تمام خربه وغيره بقل هو الله أحد والمعند
ما ذكره المصنف كان له خرب أو لا (قوله بكسر الواو المشددة) لأن معناه المصنفين
بما يؤذى (قوله بأى شيء كان يؤثر) إطلاق الوتر على الثلاثة مجاز لأن الوتر عندنا
ركعة واحدة (قوله قالت كان يقرأ الخ) لا يخفى أن هذا الجواب ليس مطابقا
لظاهر لفظ السؤال لأن ظاهره هل كان يؤثر بثلاث أو غير ذلك فلعلمنا فهمت
أن مراد المسائل بأى شيء كان يقرأ المصطفى في وتره فتأمل وراجع (قوله للحديث
المتقدم) أى فالأمر فيه للندب (قوله الروايتان في الصحيح) أى من حديث عائشة
فان قلت كيف يكون ذلك مع التنافي فاجواب أنه صلى الله عليه وسلم يفتح صلاته
بركعتين خفيفتين بعد الوضوء فتارة اعتبرتهما من الورد فجهلته اثنتي عشرة ركعة
وتارة لم تعتبرهما لأنها لا وضوء ولحل عقد الشيطان فقالت كان يصلى عشر ركعات
(قوله عليكم بقيام الليل) يعنى التهجيد فيه (قوله فانه داب الصالحين) أى عادتهم
وشأنهم (قوله قبلكم) أى هي عادة قديمة وأطب عليها السكك السابقون (قوله
ومكفرة على وزن مفعلة) يعنى اسم الفاعل أى مكفرة ونظيره امطره ومرضاه
أفاده الشارح في شرحه للترغيب والترهيب (قوله آخره في القيام) وهو الثالث
الآخر قاله الأجهوري (قوله أى لأجل التهجيد) فيه إشارة إلى أن القيام يعنى
التجديد وفى معنى اللام التى لاتعمل (قوله عند مالك وأتباعه) أى وجميع أتباعه
كما مرجه ثم وهذا الشافعى أو سطره لخبر أن داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه
وينام سدسه (قوله الأخير بالرفع) صفة لثلاث وتخصيصه بالليل والثالث الأخير
منه لأنه وقت التهجيد وغفلة الناس عن من يتعرض لنعمات ربه الله وعند ذلك
تكون النية خالصة والرغبة إلى الله واحدة وذلك مظنة القبول والإجابة (قوله

الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل) أى في الليل (اثني عشر ركعة ثم يؤثر بواحدة وقيل) كان يصلى من الليل
(عشر ركعات ثم يؤثر بواحدة) الروايتان في الصحيح وقيام الليل واجب في حقه عليه الصلاة والسلام ومستحب
في حقنا لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بقيام الليل فانه داب الصالحين قبلكم وهو قرينة لكم إلى ربكم ومكفرة
للسيئات ومنهات عن الاثم (وأفضل الليل آخره في القيام) أى لأجل التهجيد عند مالك وأتباعه لساقى الصالحين
من قوله عليه الصلاة والسلام ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير

يقول من يدعوني فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني (٣٢٨) فأغفر له ومعنى ينزل ربنا أي أمره

ورحمته وإذا ثبت أن آخر الليل الفضل (في آخر تنقله ووتره إلى آخره) فذلك أفضل الأمن الغالب عليه لا ينتبه فيقدم وتره مع ما يريد من التوافل أول الليل) لما في مسلم وغيره من حديث جابر يرفعه من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل (ثم إن شاء) أي الذي الغالب عليه أن لا ينتبه إذا تقدم وتره) ونقله (إذا استيقظ في آخره) أي في آخر الليل (تنفل ما شاء منها) أي من التوافل لأن تقدم الوتر لا يمنع من استئناف صلاة بعده والأفضل في التنفل كما تقدم أن يكون (مثنى مثنى) أي ركعتين ركعتين لقوله في الحديث المتقدم عن ابن عمر صلاة الليل مثنى مثنى (و) بعد أن يفرغ من تنقله (لا يعيد الوتر) لقوله عليه الصلاة والسلام لا وتران في ليلة رواء أبو داود والترمذي وحسنه وصححه غيره (ومن غلبته عيناه)

فاستجب له (بالاستجابة) على جواب الاستفهام وبالرفع على تقدير مبتدأ أي فإذا استجب له وكذا الحكم في أعطيه فأغفر له وليست العين للطلب بل الاستجابة بمعنى أحجب والثلاثة الدعاء والاستغفار والسؤال أما بمعنى واحد فذكرها للتوكيد وأما لأن المطلوب لرفع الضار وأوجب المسار وهذا أما يدعى في الاستغفار إشارة إلى الأول وفي السؤال إشارة إلى الثاني وفي الدعاء إشارة إلى الثالث انتهى (قوله أي أمره ورحمته) لأن النجى الحقيقي يستعمل على الله سبحانه وتعالى (قوله الأمن الغالب الخ) الحاصل أن تأخير الوتر مندوب في صورتين أن تكون عادة الامة آخر الليل أو تستوى حاله وتندب منه مندوب في صورة واحدة وهي أن يكون أغلب أحواله النوم إلى الصبح (قوله يرفعه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من خاف أن لا يقوم) أي بأن ظن عدم القيام وقوله ومن طمع أي بأمره في ذلك وحمل المصنف عليه ما إذا استوى الأمران عنده (قوله مشهودة) أي يشهدها ملائكة الرحمة كما أفاده من كتب على مسلم (قوله ثم إن شاء الخ) الايمان يتم بدون الالتفات إلى قوله إذا استيقظ إشارة إلى أنه يستحب أن بدو نية النفل أن يفصل عنه عن وتره فيترصد قليلا ويكره أن يقع النفل عقب الوتر من غير فصل وبكفي الفصل ولو بالنجى إلى البيت من المسجد بعد الوتر (قوله تفعل ما شاء) أي نذبا وحمل ذلك إذا حدثت لنية النفل بعد الوتر وفيها لا أن حدثت قبل الشروع في الوتر فلا يكون تنقله بعده جائزا بل مكروها (قوله مني مني الخ) قال الأجهوري ويكره التنفل بأربع انتهى (قوله لا يعيد الوتر) أي حيث وقع بعد عشاء محبة وشفيق أي يكره له إعادة الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران الخ ولا يعارضه حديث جعلوا آخر صلاتكم من الليل وتران انتهى مقدم على الأمر بعد تعارضهما (قوله وحسنه) أي الترمذي كما رأيت في الترمذي (قوله ومن غلبته عيناه الخ) والحق به من حصل له انحاء أو جنون أو حيض وزال عند طلوع الفجر لا أن تعمد تأخره فلا يصليه ولو كان يمكنه فعله مع الفجر والصبح قبل الأسفار وهل ذلك على جهة الأولوية وهو ظاهر ما نقله الفاسكهاني عن بعضهم أو الوجوب وهو ظاهر قول بعض الشراح والغلبة شرط فلا يجوز التأخير اختيارا واطهار قول الشراح فيمباح فالظاهر لي الأول إذا المنفل بعد الفجر ليس بمكروه (قوله فيباح له الخ) أي فيؤذن له لأنه مستوى الطرفين لأنه مستحب (قوله وأول الأسفار) أي بشرط الفعل أن لا يخشى أسفارا أي وإن يكون نام عنه غلبة على ما قررنا وإن لا يخشى قوات الجماعة فإن اخلل شرط تركه وصلى الصبح بعد الشفق والوتر لا نهما يفعلان بعد الفجر من غير شرط (قوله

أي لاستغفره اليوم) عن غيره أي ورده فلم يفعله حتى طلع الفجر فيباح له أن يصليه ما ينييه
بين طلوع الفجر وأول الأسفار) وابن العربي

بمعنى اشتهاار الضوء يقال
أسفر لصبح اذا اشتهر ضوءه
كما يقال في المرأة سفرت اذا
كشفت عن وجهها الا ان
هذا ثلاثي وقال (ع) عن
بعضهم في معنى كلامه أن
ما بين وقت انتباهه وهو
طلوع الفجر وأول الاسفار
أي الى الاسفار بمعنى الاسفار
الذي تتراعى فيه الوجوه
فعلى هذا يصلى ورده ووتره
الى الاسفار ثم يصلى الصبح
بعد ذلك فيكون فعله فيما
بعد الاسفار وما حدده ابو
محمد خلاف ما حدده
في المدونة لانه حدد بصلاته
الصبح انتهى وهو انه صباح
لدفعل الورد بعد طلوع الفجر
الى أن يصلى الصبح وعليه
مشى صاحب المختصر
بشرط نقلها في الاصل
(ثم) اذا صلى من غلبته
عيناه عن خربه بعد طلوع
الفجر فانه (يؤثر) لانه
وقتين اختياري وهو من
بعد صلاة العشاء الصحيحة
الى طلوع الفجر وضروري
وهو من طلوع الفجر الى أن
تصلى الصبح

اشتهار الضوء) أي ظهوره (قوله ان ما بين وقت انتباهه) خبر ان محذوف أي وقت
للاورد قوله وهو طلوع الفجر (أما يدل ان قول المصنف وبين طلوع الفجر عصف
ثم يرعى ما قبله وان الضمير في قوله ما بينه عائد على ما يفهم من المقام ويكون
الكلام محمولا على من استمر قائما حتى طلع الفجر ويكون المصنف على هذا
التقرير سائلا عما اذا انتبه قبل الفجر بحيث لا يسع تمام ورده أقول ويجتهد
أن يكون العطف مغايرا كما قال من استيقظ قبل الفجر بزمان قليل بحيث لا يسع
جميع الحزب بل بعضه فله أن يصلى ذلك البعض فيما بين وقت الانتباه وطلوع الفجر
والبعض الباقي فيما بين طلوع الفجر وأول الاسفار (قوله يعني الاسفار الذي الخ)
أراد به ان حقيقة الاسفار لا تخصيص لان الاسفار واحد (قوله ثم يصلى الصبح بعد
ذلك) أي بعد الاسفار وقوله فيكون فعله فيما بعد الاسفار أي فيما بعد دخول الاسفار
وهذا مبني على انها لا ضروري لها وأما على ان لها ضروري فلا بد من سلامتها مع
ما تقدم عليها من وتر وفجر قبل الاسفار كما في عجم وأنت خبر بأنه اذا كان كلامه مبني
على انها لا ضروري لها فلا يلحق الوتر بالورد في الفعل قبل الاسفار بل ولو في الاسفار
فقول الشارح يصلى ورده ووتره لا يظهر (قوله لانه حدده الخ) نص المدونة من فاته
خرجه من الليل أو تركه حتى طلع الفجر فله أن يصليه بعد طلوع الفجر الى صلاة الصبح
انتهى لكن ظاهر المدونة ولو فاته الورد اختار (قوله الى أن يصلى الصبح) أي
ولو كان فعله الحزب بعد الاسفار ووفق بينهما بأن الذي قاله المصنف محمول على من
انتبه قبل طلوع الفجر أي أو بعده لكن بزمان يسع لورد والشفع والوتر والفجر
وأصبح قبل الاسفار والذي قاله في المدونة محمول على من انتبه بعد طلوع الفجر وأول
الاسفار بحيث يدرك الحزب والشفع والوتر والفجر والصبح قبل طلوع الشمس على
انه لا ضروري للصبح أو انتبه قبل الاسفار على انه لا ضروري أقول والخاتمة في كلام
الرسالة الموافق له خليل من أن الرجوع كلام الرسالة والحزب لا يفعل بعد الاسفار
خلافا لظاهر المدونة (قوله وعليه مشى صاحب المختصر) فيه نظر بل صاحب
المختصر موافق للرسالة فانه قال قبل اسفار الخ (قوله بشرط الخ) هي أن يكون
نومه غلبه وأن يكون عادته الانتباه آخر الليل وأن يكون وحده احترازا عما اذا خاف
فوات الجماعة (قوله وهو من بعد صلاة العشاء الصحيحة) أي وشفق احترازا
من قدم العشاء عند المغرب في جميع التقديم فانه لا يصلى الوتر الا بعد مغيب الشفق
والحاصل ان الوتر لا يصح قبل لعشاء ولو سهوا ولا بعد عشاء ناسدة أو بعد العشاء
وقبل الشفق كإيلة الجمع للمطر (قوله الى أن يصلى الصبح) أي ولو بعد دخول

الاسفار (قوله على المشهور) خلاه للقبال انه لا يصلح الوتر اذا طلع الفجر حكام
 التناهي (قوله وبعد ذلك يصل الصبح) أي ويترك الفجر فيصلي به دخل النافذة
 (قوله لثلاث ركعات) أي أو أربع على الراجح فقد قال بعض الشراح واختلف
 اذا اتسع لاربعة هل يأتي بالشفع والوتر ولو فاتت ركعة من الصبح وهو قول أصبغ
 في الموازية أو يترك الشفع وهو الجاهل على مذهب المدونة (قوله ترك الوتر وصل
 الصبح) ومقابلة قول أصبغ يصل الوتر ركعة ورابعة من الصبح قبل الشمس
 وان لم يتسع الوقت للركعة تعين الصبح انفاقا وان اتسع لمجلس أو ست صلى الشفع
 والوتر والصبح وترك الفجر وان اتسع لسبع صلى الجميع ومراد الشارح رحمه الله
 بالوقت الضروري تحرر عن الاختيار فانه لا يراعى فيه هذا التفصيل فيصلي هذه
 ولو أدى الى أن يصل الصبح بعد الاسفار مراعاة لقول بأن وقتها الاختيارى لا يطوع
 وقول الشارح والى ضروريه أي الى انقضاء ضروريه وادأما لم يترك في الكلام لا يجد ذكر
 هذا الكلام مناسبة الا انه قد فرض الكلام في من نال عن حره وانه يفعل قبل الاسفار
 فصار الاسفار خاليا من صلاة الحزب فيه فيمتأني له قبل الجميع قبل طلوع الشمس
 فكيف يعقل ايراد هذه التفاصيل لهذا فافهم هذه التفاصيل تعرض في انسان استيقظ من
 نومه مثلا قبل طلوع الشمس فيقال ان الوقت اربع يسع كذا وقارة يسع كذا الى آخر
 ما تقدم ولذلك قال بعض شراح خليل والمعنى ان من ترك الوتر ونام عنه ثم استيقظ
 وقد بقي لطلوع الشمس مدة رما يدرك فيه الصبح وهو ركعتان الى آخر كلامه قدبر
 (قوله ثم يستأنف صلاة الصبح) أي بعد أن يعبد الانجر بعد الوتر وأولى لو ذكر
 الوتر بعد صلاة الفجر وقبل المشرع في الصبح فيصلي الوتر ثم يعبد الفجر وكذا اذا
 صلى الفجر ثم ذكر صلاة فرضه تقدم على الصبح لكونها يسيرة فانه بعد الفايته يعبد
 الفجر وان ذكر الوتر في الفجر فقولان بالقطع وعدمه والذي يظهر لي القطع
 لانه اذا كان يقطع في الصبح فأولى هي (قوله واستظهر مقابله) المتبادر من
 العبارة انه عدم استصحاب القطع وهو يصدق بجواز القطع وكرهه وحرمة
 وعبادة المنسوط لا يقطع وبه ادركها الحرمة وهذا الاستظهار للخمى رحمه الله
 (قوله فان كان مأموما استحب له التماذي) أي ولو اثن انه ان قطع وصلاها أدرك
 فضل الجماعة خلافا للسند وما قاله الشارح من استصحاب التماذي مثله في بعض شراح
 خليل فائلا على ما رجح اليه مالك لكن مقتضى كونه من مساجدين الامام انه
 يجب التماذي لكن الفقه متبع (قوله وفي الامام روايتان القطع) أي يندب
 للقطع وقوله وعدمه أي عدم الذنب المصادق بالجواز الذي هو المراد هنا كذا

على المشهور (و) بعد ذلك
 (يصل الصبح) هذا ان
 تسع الوقت لثلاث ركعات
 فان لم يسع الاربعين ترك
 الوتر وصل الصبح على
 المشهور والى ضروريه أشار
 بقوله (ولا يقضى الوتر من
 ذكره بعد ان صلى الصبح)
 ونحوه في المطاعن جماعة
 من الصحابة فان نسي الوتر
 وتذكر في صلاة الصبح
 استحب له ان يقطع على المشهور
 ان كان فذا ثم يصل الوتر ثم
 يستأنف صلاة الصبح
 واستظهر مقابله اثلا يقطع
 الاقوى للاضعف وان كان
 مأموما استحب له التماذي
 وفي الامام روايتان القطع
 وعدمه وعلى القطع فهل
 يستثنى قياسا على الحدث
 أولا قياسا على من ذكر
 صلاة في صلاة قاله (ع)
 وعليه فهل يقطع المأموم أولا

وهذا كله ما لم يدركه فان عقدها (٣٣١) تعالى فذا كان وغيره وقال (ع) الخلاق في القطع أو التهادي

إذا كان الوقت واسعا اما ان
ضاق الوقت فانه يتقاضي من
غيره خلاف (ومن دخل
المسجد) ويروي مسجدا
(وهو على رضوه فلا يجلس
حتى يصلي ركعتين) تحية
المسجد على جهة الفضيلة
واختار ابن عبيد السلام
انه امنه والاصل في هذا
قوله صلى الله عليه وسلم اذا
دخل أحدكم المسجد فلا
يجلس حتى يصلي ركعتين
هكذا رواه مسلم بصيغة
النهي وفي لفظه وأبغارى
اذا دخل أحدكم المسجد
فليركع ركعتين قبل أن
يجلس بصيغة الامر وهذا
الامر على جهة الاستعجاب
لا الوجوب والنهي على
جهة الكراهة لا التبريم ولا
فرق في الامر بتحية المسجد
بين مسجد الجمعة وغيره الام
مسجد مكة فانه يبدأ فيه
بالطواف ومسجده عليه
الصلاة والسلام على احمد
قولي ذلك في أنه يبدأ فيه
بالسلام على النبي صلى الله
عليه وسلم قبل الركوع
وقوله لا تحربوا بالركوع
قبل السلام واستقصاه ابن

في صريح بعض شرح خليل قلت والذي يظهر لي ترجيح الرواية بالقطع (قوله)
وهذا كله ما لم يدركه (الراجح ان ذلك مطلقا قد ركة أم لا وما ذله الشارح
تبع فيه ابن زروق (قوله فهل يقطع المأموم) أي أولا يقطع بل يستغلف
ويتمون صلاتهم اقتصر الاجمعي على الاستغلاف وهذا كله ما لم يسفر الوقت جدا
أي بحيث يخشى أن يوقع الصبح أو ركة منها في الوقت الضروري كذلك في بعض
شرح خايل وقضيته ما تقدمه ولو أسفر حيث كان يوقع الصبح قبل طلوع الشمس
الا أن يفرق بين التذكرة قبل الشروع فيها والتذكير فيها فتقول اذا كان قبل
التلبس بها يصلي الترويض الصلاة الصبح في الضروري وإذا كان بعد أن تلبس
بها يقطع ما لم يؤد إلى فعل الصبح في وقته الضروري (قوله ومن دخل المسجد الخ)
أنظر هل المراد ما يطابق عليه اسم مسجد لفة فيشمل ما بقصد من لا مسجد لهم من
بيت وغيره ومن اتخذ مسجدا في بيته أو المسجد المعروف كذا نظر الجزولي والظاهر
الأول (قوله فلا يجلس) أي يكره الجلوس قبل الصلاة ولا تسقط بالجلوس
فلا كثر دخوله بأن زاد على مرة كفته الأولى ان قرب رجوعه له عرفا والاطلب
بها ثمانية وقضيته أنه لا يخاطب بها الماروه وكذلك قالوا ولو صلاها لمكانت من النقل
المطلق (قوله على جهة الفضيلة) وهو المعتمد (قوله فانه يبدأ فيه بالطواف)
أي لمن طلب به ولوندا أو اراده أفاقيا فهم ما أولا ولم يرد وهو أفاق في هذه خمس صدد
فان كان مكيا ولم يطالب بطواف ولم يرد بل دخله صلاة أو اراد صلاة البيت
فتحية ركة تار في هذه السادسة ان كان في محل فيه النافلة والاحاس كغيره
من المساجد (قوله واستقصاه ابن القاسم) وهو المعتمد لان التحية حق الله والسلام
حق آدمي والأول أكدهم الثاني وذكر في سفر السادة از رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم كان اذا دخل المسجد ابتدأ بتحية المسجد فصلى ركعتين ثم سلم
على الحاضرين لان حق الله في هذه الصورة مقدم على حق العباد انتهى (قوله)
فانه لا يركع) أي وجوب في وقت الطلوع والغروب وخطة الجمعة ونبدأ في صلاة
المصبر وطلوع الفجر لور كع لقطع وجوب في وقت المنع وقد في وقت الكراهة أحرم
عامدا أو ناسيا أو جاهلا ثم تذكروا لم فيم سابانه وقت نهى الامن دخل ولا امام
يخطب يوم الجمعة فأحرم جهلا أو ناسيا فلا يطلع لقرة الخلاق في أمر الداخل والامام
يخطب بالنفل بخلاف غير الجمعة وما ذكره من التمتع فهو طائفة قد ركة أم لا
ما لم يتم الركعتين فلا وعلما ساقرون ان المار أو الداخل على غير وضوء أو في وقت
نهى لا يطالب بالتحية وانما ينبغي له أن يقول أروبع مرات سبحان الله والحمد لله

القاسم ويشتط في فعل تحية المسجد شرط وهو (ان كان وقت) بالرفع ويروي وقتنا على تقدير ان كان وقتنا (يجوز
فيه الركوع) واحترز بهما اذا دخل في وقت نهى كطلوع الشمس وغروبها وخطة الجمعة وبه دلالة الحديث
وبه دلالة الزرع الفجر فانه لا يركع

(ومن دخل المسجد والحال انه لم يركع الفجر) أى سنته خارجة (أجزاء) بمعنى كفاه (لذلك) أى عن ركعتي تحية المسجد (ركعتا الفجر) ولم يركع تحية المسجد قبله ما على المشهور (٣٣٢) وقيل يركعها ثم يصلى ركعتي

الفجر واستظهره ابن عبد السلام قائلا لان العبادة الواحدة لا تقوم مقام اثنتين والمشهور ان المقصود افتتاح دخول المسجد بصلاة سنة كانت أو فرضا للفرق بين المساجد والبيوت (وان ركع الفجر) أى سنته (في بيته) أو غيره ثم أتى المسجد ووجد الصلاة لم تقم (فاختلف فيه) أى في حكم من أتى المسجد بعد أن ركع سنة الفجر خارجة (بقيل يركع) ركعتين (وقيل لا يركع) بل يجلس من غير ركوع وهما روايتان مشهورتان اقتصر صاحب المختصر على الثانية واستظهر ابن عبد السلام الاولى ابن شاس واذا قلنا يركع فهل بنية النافلة أو نية اعادة ركعتي الفجر قولان للتأخيرين ولما كان قوله ومن دخل المسجد ولم يركع الخ موهما بما لو فرض صلاة التحية لقوله أجزاء فغاه بقوله (ولا صلاة نافله بعد الفجر الا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس)

ولا اله الا الله والله أكبر وتأت التحية بفرض وأولى سنة ورغبة أى سقط عنه الطلب وحصول الثواب عند نية الفرض والتحية أو نية الفرض عنها فلم يلزم من سقوط الطلب حصول الثواب (قوله أى سنته) أى طريقته فيصدق بالرغبة التي هي المراد هنا (قوله أجزاء ذلك ركعتا الفجر الخ) استشكل ذلك بأن هذا الوقت لا يطلب فيه تحية والأجزاء عن الشيء فرع الطلب والجواب ان هذا مبني على القول بطلب التحية في هذا الوقت (قوله واستظهره ابن عبد السلام) ضعيف (قوله وقيل لا يركع) هذا هو المأخذ (قوله أو بنية الاعادة الخ) هذا هو الظاهر (قوله ولا صلاة نافله جائزة) فانه يركع في وقت لا نية له للجنس ونافله نعت مفرد تابع لمفرد فيجوز فيه الفتح لتركيبه مع اسمها والصب بتمتع محل صلاة والرفع تبعالا مع اسمها لان محلها رفع عند سبويه وأراد بالنافله ما قابل الفرض (قوله الا ركعتي الفجر) أى والورد لنا ثم عنه كما تقدم والشفع والوتر مطلقا وكالجنزة التي لم يخش تغيرها وسجود التلاوة فيعلان قبل الاسفار ففعلها فيه مسكروه وأما التي يخشى عليها بالتغير فلا تحرم الصلاة عليها وقت المنع ولا يكره وقت الكراهة وحاصل ما في المسئلة انه متى خشي تغيرها لا نهى ولا اعادة دفنت أولا وقت منع أو كراهة وان لم يخش التغير فلا اعادة ان نصلى عليها بوقت كراهة دفنت أولا وكذا بوقت منع اذا دفنت والا أعيدت (قوله الى طلوع الشمس) فاذا أخذت في الطلوع حرمت النافلة الشاملة للجنزة وسجود التلاوة والنفل المنذور رعايا لصلته والمفسد حتى يتكامل طلوعها فتعود الكراهة حتى ترتفع قدر رجب من رماح العرب الذي قدره اتعاشر شبرا بالشبر الوسيط (قوله وكلامه) أى قوله ولا صلاة نافله الخ ولا يمكن المراد الكراهة في غير وقت الطلوع والخمرة في وقته

(باب الامامة)

(قوله الامامة) هي في اللغة مطلق النقدم واصطلاحا صفة حكمية توجب لموصوفها كونه متبوعا لاتباعا (قوله في بيان من هو أولى بالامامة) هو المشار اليه بقوله ويومئذ اناس أفضلهم وقوله ومن يصح الائتمام به أى بالمفهوم من قوله ولا تؤم المرأة فانه يفهم ان امامة الذكر صحيحة وقوله ومن لا يصح هو المشار اليه بقوله ولا تؤم المرأة وأما قوله ومن تكبر امامته الخ لم يتعرض له (قوله وغير ذلك) أى من كونه يجمع وحده ائمة الاطهر وقوله بعد وغير ذلك من كونه يقف على بين الامام ان كان وحده

يعنى حتى ترتفع وتذهب منها الحجرة والصفرة لا بنفس طائفة وكلامه محتمل للكراهة والمنع الى (بارى) بيان من هو أولى بالامامة ومن يصح الائتمام به ومن لا يصح الائتمام به ومن تكبر امامته ومن لا تكبر امامته (وفى) بيان (حكم الامام) من انه اذا صلى وحده قام مقام الجماعة وغير ذلك (وفى) بيان (حكم الامام) من انه يقرأ مع الامام فيما يسرفه وغير ذلك وبأبيان من هو أولى بالامامة فقال

الى غير ذلك (قوله أى أكثرهم فضلا) يحتمل أن المعنى اذا اجتمع جماعة واشترى كوا
 فى الفضل وتساووا فى الفقه وزاد أحدهم فى الفضل فبقدم ذلك الزائد (قوله
 من حيث الديانة) أى لا من حيث الفقه وقوله أى أكثرهم فقهًا إشارة الى مسئلة
 أخرى اشترى كوا فى الفقه وزاد أحدهم فيه فيقدم على غيره ولو زاد عنه ذلك الغير
 فى الفضل ويحتمل أن المعنى اذا اشترى جماعة فى الفضل والفقه وفيهم من زاد عليهم
 فيه ما ولا يساوه أحد فى واحد منهما أو سواه فى أحدهما فينبى تقديم ذلك الزائد
 المذكور وهذا اذا كان أنفع التفضيل على بابه كما قرر الشرح ويحتمل أن أنفع
 التفضيل ليس على بابه أى فأفضلهم وفقهم أى فيقدم على غيره فينبى تقديم
 ذلك الفقيه على غيره وينبى تقديم الفاضل على غيره بناء على صحة امامة الفاسق
 أى ففاده انهم لو اشترى كوا فى الفضل والفقه وبعضهم زاد فى الفضل وآخر زاد فى الفقه
 أن يقدم الزائد فى الفضل مع أنه يقدم الزائد فى الفقه والجواب أن الواو لا ترتب (قوله
 ولا تؤم المرأة) ومثلها الخفى المشكل (قوله أعاد أبدا) أى سواء كان مثلها أم لا
 وصلاة المرأة ومثلها الخفى المشكل صحيحة ولونوت الامامة وقوله على المذهب مقابله
 ما قال أبو إبراهيم الاندلسى من أمته من النساء أحد من فى الوقت وروى ابن أئمن
 قوم أمثالها من النساء (قوله فالد كورة) أى المحققة ويدخل فيه الجنى والمثاق فيصح
 الاقتداء بهما كما قال ابن عرفة لأن الحجيج أنه صلى الله عليه وسلم أرسل الى الملائكة
 (قوله وهى الاسلام) فلا تصح امامة الكافر بنوع من أنواع الكفر ولو تحقق منه
 فيها انطق بالشهادتين وان حكمه بالاسلام لانه تقدم منها جزء فى حاله الكفر (قوله
 والبلوغ) فلا تصح امامة الصبي للبالغ فى الفرض لأن الصبي متنفذ ولا يصح فرض
 خلفه فقل وأما فى النفل فتصح وان لم تجز ابتداء وامامته انما جائزة ولا تعرض
 فى صلاته لفرض ولا نفل فان تعرض للنفل لم تبطل وكذا للفرض خذ فالاستظهار
 بعضهم البطان (قوله والعقل) فلا تصح امامة المجنون ولو تم قطعاً ولو حال صحوه
 تنبيهه فى عهده لو الاسلام من شروط الصحة نظر فال فى التوضيح والاحسن
 ان لا يعدم من شروط الامامة الامكان خاصها وهذا الشرطان فى مطابق
 الصلاة وليسا خاصين بالامامة (قوله والعلم الخ) فالجاهل بالقراءة أو الفقه لا تصح
 صلاة المقدي العالم به وأما الامى الذى لا يقرأ بمثلها فتصح عنه فقد الامام القمارى
 لا عند وجوده ولو طرأ فيه اوجود قارى لم يقطع والمراد بالعلم المذكور معرفة فرائضها
 وسننها ونصائرها ويكفى معرفة تلك المذكورات ولو حكما كمن أخذ صفة الصلاة
 من كلام المصنف أو من علم فانها تصح - لغة - ولو لم يميز فرضاً من سنة وعلم أن صحة

(ويؤم الناس أنصاهم) أى
 أكثرهم فضلاً من حيث الدينية
 (وأفقههم) أى أكثرهم فقهاً
 (ع) انظر لآى نبى تقدم
 الصفة المفضولة على الفاضلة
 اذ فضيلة الفقيه أعماله
 فضيلة الصالح ثم أشار الى من
 لا تصح امامته فقال (ولا تؤم
 المرأة فى فريضة ولا نافلة
 لرجال ولا نساء) فان ائمت
 هما أحد أعاد أبداً على
 المذهب فالذ كورة شرط
 فى صحة الامامة ولتحتها
 شروط أخرى وهى الاسلام
 والبلوغ والعقل والعلم بما
 لا تصح الصلاة الا به قراءة
 وفقها

انه تمام مرع عن صحة الصلاة والاطهر صحة صلاة من اعتقد انها كلها فرائد
 سلم بما يفسدها فتكون امامته صحيحة (قوله العدالة) يراد بها عدم الفسق المتعلق
 بالصلاة فالفاسيق فسد ما يتعلق بها كمن يقصد امامته الكبر أو يقرأ عمدا بالشاذ
 الخالف للرسم العثماني أو بانه وراق الانجيل امامته باطله بخلاف فاسق الجارحة
 كمن يزني فتكبر امامته فقط وهي صحيحة وما في الشيخ حليل من بطلانها بفاسيق
 لجارحة ضعيف (قوله والقدرة على الاركان) أي فلا تصح امامة العاجز عن بعضها
 في نفرض للغادر مطلقا كالنفل ان أتى به القادر من قياما من جلوس فيصح ما لم
 يتمثل في المعجز عن ركن معين فيصح اقتداء أحدهما بالآخر والا فلا كما اذا عجز أحدهما
 عن القيام والآخر عن الجلوس فان عرض الامام عجز في صلاته استخلف ويرجع
 هو الى الصف ما موما (قوله والاتفاق في المقتدى فيه) أي شخص او وصف او زمانا فلا
 يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ولا اداء خلف قضاء ولا عكسه ولا ظهر سبب
 خلاف ظهر احد ولا عكسه ولو كان عدم التساوي على الاحتمال فلا يقتدى أحد
 شخص بصفة احبه وكل منهما شاك في ظهر الخميس لان صلاة كل يحتمل الفرضية
 بالنقلية (قوله وموافقة مذهب المأموم) فلا يصح الاقتداء بمن يسقط القراءة من
 الاخيرية أو يترك الرفع من الركوع أو السجود مثلا ذكره هذا الشرط في الذخيرة
 وفرع عليه ابن القاسم ما ذكره اكن اشتراطه بنا في صحة الاقتداء بخالف في الفروع
 الا أن يجاب بأن محل صحة الاقتداء بالمخالف مقيدة بأن لا يسقط شيئا من الاركان
 بل كما يأتي بها كل اوان كان الامام يقول بعدم وجوبها والمأموم يقول بوجوبها
 فلا يصح اقتداء المالكى الذي يوجب ذلك ومسح جميع الرأس بمن لا يوجبها اذ لم
 يتبدل و يمسح جميع الرأس كذلك اجزم سند بعدم انصافه وهو خلاف المعتمد والمعمد
 ما قاله العوفي وهو ان ما كان شرط في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الامام وتضر
 فيه المخالفة وما كان شرط في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم فيصح اقتداء
 المالكى الذي يوجب ذلك بمن لا يوجبها ولم يتبدل ومن يوجب مسح جميع
 الرأس بمن يكتفي بمسح بعضه ومسح بعضه فقط لان هذا مما يتعلق بصحة الصلاة
 فالعبرة فيه بمذهب الامام ويصح اقتداءه بفرض بمنفعل أو بمعيد أو غير ذلك
 عام يحصل فيه مساواة في شخص الصلاة وصفها لان ذلك مما يرجع لشرط
 صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم وقضية كلام العوفي صحة اقتداء من يوجب
 الرفع من الركوع بمن لم يوجبها ولم يأت به (قوله والاقامة في الجمعة الخ) فلا تصح امامة
 المسافر الا لخليفة والمراد بالمسافر الخارج عن بلد الجمعة بأكثر من كفر سنخ لا يصح

والعدالة والتقديرة على
 الاركان والاتفاق
 في المقتدى فيه وموافقة
 مذهب المأموم في الواجبات
 والاقامة في الجمعة

والحرية فيهم او قد ذكرنا ما ببقية شروط الكمال في الكبرية شروبة وقد الحمد ثم شروبه - بين حكم المأموم مع الامام
فقال (وبقوة) أي المأموم مع الامام (٣٣٥) (فيما يسره) ويروى به على حجة الاستحباب لان ترك قراءته

ذريعة الى الفكر والوحشية

ولا يقرأ معه فيما يهر فيه

على جهة التكرار طاهره

ولو كان لا يسمع صوته وهو

كذلك على المنصوص فان

قراءته فبئس ما صنع

ولا تبطل صلاته والاصل

في هذا قوله تعالى واذا قرأ

القرآن فاستمعوا له وانصتوا

قال البيهقي عن مجاهد قال

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقرأ في الصلاة

فسمع قراءة حتى من الانصار

فنزل واذا قرأ القرآن

فاستمعوا له وانصتوا ورواه

من وجه آخر عن مجاهد انه

قال في الخطبة يوم الجمعة

ومن وجه آخر في الصلاة

والخطبة انتهى (ومن

أدرك) من الصلوة المفروضة

مع الامام (ركعة فأكثر

فقد أدرك الجماعة) واللفظ

الموطأ من قوله صلى الله

عليه وسلم من أدرك ركعة

من الصلاة فقد أدرك الصلاة

واللفظ البقي من أدرك

ركعة من الصلاة فقد أدرك

حكمها انه يلزمه حكم الامام من السجود

الامام من أولها كالملة

أن يطلب فيما لا ذاتوى اهمه قطع - حكم السهر (قوله واخرية) فلا يصح
امامة العبد فيها رتبة اجمعة ان امكن وانما لم تصح امارة المسافر واليه في الجمعة
لسقوطها عنهما فلا فتداء بهما يشبه اقتداء المفترض بالمتقل وأما غير الجمعة فيصح
قوله وبقية شروط الكمال منها السلامة من النقص الحسي والمعنوي فيكره
امامة الاقطع والاشل ولو بمثله لكن هذا ضعيف والمذهب انه لا يكره الاقتداء
بهما وكذا يكره امارة صاحب السلس للصحيح وغير ذلك (قوله ويرد به) أي
والباء بمعنى في (قوله ولا يقرمه) أي يكره بل يندب الانصات ولو لم يسمع به هذا
ما لم يراع الخلاف والاستصحاب له القراءة (قوله فبئس ما صنع) أي نقذار نكب
مكروها (قوله فاستمعوا) الامر بها على سبيل الاستحباب (قوله تنزل) طاهره
أه بمجرد السماع نزل الآية (قوله أنه مال في الخطبة) وعلى هذا قسمية الخطبة
قرأت تجوز حيث استعمل اسم المحرف في الشكل وهل يروى في الخطبة له كون أحد
تكملا محتمل (قوله ومن وجه آخر) أي طريق آخر (قوله وفي الخطبة الخ) فانه تفتت
روايات على الصلاة فاقراءة مخالفة للمعجم الآية وليسبب نزولها وعلى رواية انها
نزلت في الخطبة فقط فيأتي ما نقرران العبرة بمعجم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله
من الصلوة المفروضة) وأولى غير ما لما كان يشترع جماعة كالعديد من قوله لمن أدرك
ركعة) وأولى أكثر وقوله بقدر أدرك الصلاة أو أدرك الصلاة للمفعول مع الامام أي
حكمها وفضلها (قوله قبل أن يقيم الامام صلبه) أي وأدرك الركعة يكون
بالاخذ قبل أن يقيم الامام صلبه أي قبل أن يرفع من ركوعه ولم يطمئن الابد رفع
الامام ولا بد أن يدرك سجدة قبل اقبل سلام الامام فان زوحم عنها أو نسي حتى سلم
الامام فيأتي بهما واختلف هل يحصل له فضل الجماعة أم لا قولان لابن القاسم
وأشهب وأقول الاظهر منهما الحصول كما ذكره بعضهم ويحتمل أن يكون متعلقا
بقوله أدركها أي أدركها قبل الخ أي صار على يقين بمجرد أدراك الركعة من ادراك
حكمها وفضلها (قوله وغير ذلك) فلا يعتدى به غيره ولا يعيد في جماعة ويسبب
على امامه وعلى من على يساره ومن لم يدرك ركعة لا يحصل له حكمها فيعيد
في جماعة ولا يسلم على امامه ولا على من على يساره ويصح الاقتداء به ولا يحصل له

ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الامام صلبه ومعنى أدرك الجماعة أدرك حكمها وفضلها امامه أي أدرك
حكمها انه يلزمه حكم الامام من السجود وليس هو وغير ذلك ومعنى أدركها انه يحصل له ثواب من أدركها مع

فضلها المذكور وانما يحصل له ثواب ما أدركه من تشهد أو غيره مما هو دون الركعة
 قوله وهو سبع وعشرون اعلم أنه قد ورد صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم
 وحده بمخمس وعشرين جزءاً في لفظ سبع وعشرين درجة والمراد بالجزء
 والدرجة الصلاة وجمع بين الحديثين حتى لا يتنافيا بأن الجزء أكبر من الدرجة
 أو بان الله أخبر نبيه أولاً بالقليل ثم تفضل بالزيادة فأخبر بها ناسياً ويسية فادمن
 الحديث ان صلاة الجماعة بمئتان وعشرين صلاة واحدة كصلاة الفرد وسبع
 وعشرين لفضيلة الجماعة على رواية سبع وعشرين (قوله هذا إذا فاته بقيتها الخ)
 هذا التفصيل يجري فيمن أدرك ركعتين أو ثلاثاً من الرباعية وكذا فيمن أدرك
 ركعتين من الثلاثية هـ هـ في شرحه على خايل (قوله وعن أبي حنيفة يحصل له
 فضل الجماعة وهو ظاهر الخ) وارتضاه الشيخ في شرحه قال ويدل لما قلنا أن ادراك
 ركعة من الاختيارى بمنزلة ادراك جميع الصلاة في نفى الائم ولو أخر اختياراً أو أيضاً
 لم يقل أحدان من فاته بعض الصلاة مع الامام اختياراً بعيداً لتحصيل فضل الجماعة
 هذا ما ظهر لنا انتهى كلامه قلت وعليه فظاهر أن الكيفية في السنن تفوته
 اضطراراً أعظم من الكيفية في التي تفوته اختياراً والذي ذهب اليه في التحقيق
 وارتضاه عجم عدم الحصول وهو الراجح كما قررره شيخنا الصغير (قوله يكون موضع
 الخ) لا يشترط الوضع المراد أن يغني بحيث لو أراد وضع يديه قرب ركبتيه
 لامكنه ذلك (قوله مطمئناً) هذا ما لا ينحجب والذو لابن عرفه وهو
 المعمول عليه أنه يكفي في ادراك الركعة تمكين اليدين من الركبتين قبل رفع
 الامام وار لم يطعن به (قوله فلو شك هل رفع الخ) اعلم أنه اذا أراد الدخول
 مع الامام تارة يتحقق الادراك أو عدمه أو يظن الادراك أو عدمه أو يشك
 وبمد تارة يتحقق الادراك أو عدمه الخ فهذه خمس وعشرون صورة من ضرب خمسة
 في خمسة فاذا شك في الادراك بأقسامه الثلاثة في أحوال الدخول الخمسة وهي
 خمسة عشر فانه يلغى الركعة ولا تبطل برنعه معه ولو علم ما أوجاهه لا فاذ اجزم
 بالادراك اعتبرها باحوال الدخول الخمسة فاذا تحقق عدم الادراك فيرفع مع
 الامام اذا كان حين الاحرام اعتقد الادراك أو ظنه أو شبهه فلم تركه وخر
 ساجداً لم تبطل صلاته وأما وكان حين الاحرام يتقن أو ظن عدم الادراك فهذا يخر
 ساجداً لو تبطل صلاته ان رفع عامداً أو جاهلاً لا ناسياً اذا تقرر ذلك فلا وجه لقوله
 قطع اذا قطع في المسائل كلها إلا أن يقال قوله وقطع معناه قطع النظر عن الركعة
 التي يشك فيها واستأنذت غيرها على هذا فلا اعتراض (قوله لان عقد الركعة

وهو سبعة وعشرون درجة
 وهـ اذا فاته بقيتها
 اضطراراً لا اختياراً اما اذا
 فانه ذلك عن اختيار وتقرير
 فلا يحصل له فضل الجماعة
 الا بادراك الصلاة كلها وعن
 أبي حنيفة يحصل له فضل
 الجماعة وهو ظاهر كلام
 الشيخ وادراك الركعة مع
 الامام يكون بوضع يديه على
 ركبتيه مطمئناً وقتاً ان
 الامام لم يرفع رأسه من
 الركوع فلو شك هل رفع
 الامام رأسه قبل أن يضع
 يديه على ركبتيه أو بعد
 قطع واستأنذ وانما قلنا
 موقناً الخ لان عقد الركعة
 عند ابن القاسم برفع الرأس
 من الركوع

الافى اربع مسائل تأتي
وحكم المسبوق الذي أدرك
مع الامام ركعة فاكتر اذا
أراد ان يأتي بمسابق عليه
فانه يكون فاضيا في القول
بانيا في الفعل على المشهور
وأشار الى الاول بقوله
(فليتص بعد سلام الامام
ما أى الذى (فاته) قبل
دخوله مع الامام من القول
(على نحو ما فعل الامام
في القراءة) ونحوها فاقرا
الامام نيته بأتم القرآن
وسورة قرأ فيه مثله وما جهر
فيه الامام جهر فيه وما أسر
فيه أسر فيه ونحو القراءة سمع
الله من حده فيجمع بينه وبين
ربنا ولك الحمد كالغذو والتكبير
للقيام فان جالس في موضع
يجوز له فيه الجلوس لو انفرد
بان دركه في ركعتين فانه
يقوم بتكبير وان جالس
في موضع لا يجوز له فيه
الجلوس لو انفرد بأن يدرك
معه ركعة أو ثلاث ركعات
فانه يوم بغير تكبير وهو
المشهور ومذهب المدونة
وفيه أيضا ان يدرك
التشهد الاخير يقوم بتكبير
ابن رشد وغيره

عند ابن القاسم برفع الرأس من الركوع الخ) فوات ادراكها برفع الرأس من
الركوع وعند أشهب عقدها وضع اليدين على الركبتين (قوله الا في اربع
مسائل تأتي) أى رجوع ابن القاسم الى أشهب فيها كما هو مصرح به في نت (قوله
فاضيا في القول) القضاء جعل ما فاته قبل الدخول مع الامام أول صلاته وما أدركه
آخرها والبناء عكسه وهو جعل ما أدركه معه أولها وما فاته آخرها (قوله
على المشهور) ومقابلته طريقان آخران أحدهما أنه قاض في الاقوال والافعال
والثاني بأن فيه ما يظهر ثمة الخلاف في المقرب وغيرها فن أدرك مع الامام ركعة
منها فعلى القول الذى هو قول الشافعي بأن ما أدركه هو أول صلاته فإذا سلم امامه
قام وأتى بركعة بأتم القرآن وسورة وجلس ثم قام بأى بالآخرى بأتم القرآن فقام
وعلى القول بأن ما أدركه هو آخر صلاته الذى هو قول أبى حنيفة فيأتى بالركعتين
معاً من غير جلوس بينهما بأتم القرآن وسورة في كلهما وعلى القول بالفرق وهو
المشهور يأتي بركعة بأتم القرآن وسورة ويجلس ثم بالآخرى بأتم القرآن وسورة
انتهى (قوله في القراءة ونحوها الخ) الحق ان المراد بالاقتوال القراءة وصفتها من
سر وأجهر فقط (قوله ونحوها قراءة سمع الله الخ) فيه نظير بل القراءة فقط (قوله
فيجمع بينه الخ) يقال عليه لو كان نحو القراءة لا قصر على سماع الله من حده
لانها هى التي يقولها الامام بل تقول فجمعه لسمع الله من حده مع ربنا ولك الحمد اغاها
لكنه بانيا فيها ونزلت منزلة الفعل فجعل ما أدركه أول صلاته وما فاته آخر
صلاته وهو في آخر صلاته منفرد أى وشأن المنفرد أن يجمع بين سماع الله من حده
وربنا ولك الحمد (قوله والتكبير للقيام) معطوف على قوله سمع الله من حده
انت خبير بأن هذا فرع لا دخل له فيما نحن فيه فلا يمتاق ببناء ولا قضاء فالاحسن
عدم ادراجها في هذا البحث (قوله فانه يقوم بغير تكبير) لانه جالس في محل
جلوسه موافقة للامام وقد يرفع من سجوده بتكبير جالس به وهو في الحقيقة للقيام
ولا يخفى ان هذا التعليل قد ذكر وهو يؤيد بما قلناه من أن هذا فرع مستقل
فتدبر (قوله وهو المشهور) خلافا لابن الماجشون وكأنه رأى أن التكبير
انما هو للانتقال الى ركن وذكر صاحب الطراز عن مالك في الغنية قولاً أنه
اذا جلس في ثابته يقوم بغير تكبير قال بناء على أنه قاض للاضمتين والذي نرى
في أقوال التكبير الاحرام وقد تقدمت قال ذلك بهرام اذا قرأ ذلك تعلم ان قوله
وهو المشهور راجع لفرعين أى مدرك الركعتين ومدرك غيرهما (قوله مدرك
التشهد) لا مفهوم للتشهد بل حيث أدرك دون ركعة فانه يقوم بتكبير (قوله

وهو تنافس من المذقة تقديرين ان عبد السلام التناقض ثلاثة في الكبير (وأما الثاني وهو البناء في) الفدية
ك(القيام والجلوس ففعله) فيه (كفعل الباقي المصلي وحده) (٣٣٨) في كلامه أشكال من حيث انه حال

وهو تنافس من المذقة) بن ابن عبد السلام التناقض بقوله كان به ما نعام
تكبير من جلس على واحدة أو ثلاث وهو ما قلناه من أن التكبير الذي كان حقه أن
يقوم به قد جلس به والجواب عن ذلك انه لما لم يدرك من الصلاة ما يعتد به صار كن
ابتداء الصلاة فكذلك أمر به تكبير في قولها (قوله أحال مجهولا) وهو فعل
المسوق وقوله على مجهول وهو المنفرد الذي تبين بطلان بعض صلاته (قوله على
نحو ما يفعل في ابتداء صلاته) المناسب أن يقول على فهو ما يفعل في اقتداء صلاته
كما ينفع لك ذلك (قوله فاذا ذكر ما أفسد له الركعة الخ) أي تذكر في التشهد
الآخر (قوله ويؤازي هذا) أي يقابل ويصح أن تقول ويؤازي بأن تبدل الواو
همزة كما أفاده المصباح (قوله فيأتي بأمر القرآن) لادخل لذلك في هذا المقام
لانه مقام البناء وما ذكره من مقام القضاء (قوله وجلس هو عليها) فهو بذلك
الاعتبار بان لانه جعلها آخر صلاته (قوله وبقية الوجوه الخ) قال في التحقيق
بعدم ما تقدم وان ذكر الباقي ما يفسد له ركعتين فانه يأتي بأمر القرآن خاصة وتكون
صلاته كلها بأمر القرآن ويسجد قبل السلام لانه نقص السورتين ونقص أيضا
الجلوس الاول لانه ظهر الأمر ان جلوسه كان على غير شيء ويؤازيه من حال المدرك
أن تفوته الركعتان فيأتي فيهما بأمر القرآن وسورة جهرا لان الأمام كذلك قرأ فيهما
ووافق الامام أيضا في جلوسه عليهما لان الامام كان يجلس عليهما ويجلس هو
أيضا عليهما في آخر صلاته وان ذكر الباقي ما يفسد له ثلاث ركعات فانه يأتي بركعة
بأمر القرآن وسورة ويجلس عليهما لانها ثالثة له ويقوم ويأتي بالركعتين
الثاليتين بأمر القرآن خاصة ويسجد أيضا قبل السلام لانه نقص السورة وزاد
الركعة الملقاة ويؤازيه حال المدرك اذا فاته ثلاث ركعات فانه يقوم يأتي بركعة
بأمر القرآن وسورة جهرا ويجلس عليهما مع التي ادرك ويجلس عليهما فوافق في هذا فعل
الباقي ثم يقوم فيأتي بركعة بأمر القرآن وسورة ثم يأتي بركعة بأمر القرآن فقط
انتهى وتأمل قوله أولا ونقص أيضا الجلوس الاول فانه لا يظهر (قوله في غير أحد
المساجد الخ) قديقال لاحاجة لذلك بأن يقال وحده أي حكم له الشارع بأنه مثل
المصل وحده حتى يشل من صلى يصحى أو من أدرك التتمه وحتى يخرج من صلى
في أحد المساجد الثلاث فذا من أجل كونه لا يعيد في غيرهما جماعة لان الشارع
لم يحكم فيها بحكم الوحدة يخرج الامام الراجب (قوله ولم يكن اماما راتب الخ) وأما

مجهولا على مجهول اذا الباقي
لم يتقدم له ذكر وهو الذي
يصلي صلاته الى آخرها ثم
يذكر ما يفسد له بعضها
وصوره ثلاث لانه اما أن
يذكر ما يفسد له ركعة
أو ركعتين أو ثلاث ركعات
بترك سجدة أو ركوع أو قراءة
أم القرآن أو غير ذلك مما تبطل
به الصلاة وجهه العمل
في الباقي أن يجعل ما مع عنده
هو أقول صلاته فينبني عليه
ويأتي بما يفسد له على نحو
ما يفعل في ابتداء صلاته
فاذا ذكر ما يفسد له الركعة
الاولى من المضاء لثلاثة
يأتي بأمر القرآن خاصة
ويسجد قبل السلام لانه
نقص السورة والجلوس
الاول لانه جلس في غير
محل على واحدة فقط فلا
يعتد به وزاد الركعة الملقاة
ويؤازي هذا أي يقابله من
حال المدرك أن تفوته الركعة
الاولى فيأتي بأمر القرآن
وسورة جهرا لان الامام
فعل ذلك ويخالفه في الجلوس
لان الامام لم يجلس عليها

وجلس هو عليهما لانها رابعة له وبقية الوجوه المذكورة في الاصل (ومن صلى وحده) صلاة مقر وضه في غير
احدى المساجد الثلاثة مسجدة مكعبة والمدينة والمسجد الأقصى ولم يكن اماما راتباً ولم تقم الصلاة عليه وهو في المسجد

لو كان اما ما رتبة في كل الصلوات أو بعضها صلى في وقته المعتاد ونوى الامامة وأذن وأقام ولا بد من ذلك فانه يقوم مقام صلاة الجماعة فيها هو راتب فيه في الفضيلة وله ثواب الجماعة وهو سبعة وعشرون درجة ولا يعيد في جماعة ولا تعاد بعده ويجمع وحده ليله المطر ولا يزيد بأولك الحمد وخالف بعض في ذلك وقال يجمع بين سماع الله لمن حمده ورنائوك الحمد وسياق في بعض ذلك في الشارح (قوله فانه يستحب أن يعيد ولو في وقت الضرورة) قال عجم فالعادة لفضل الجماعة انما تكون مادام رقت الصلاة ولا يعيد ان خرج وقتها ذكره سند ونحوه لابن عرفة خلافا لما شدالي في قوله لا يتيه ذلك بالوقت وذكره سندان الغاشية حكمها حكم الحاضرة في طلب الجماعة يتيه بمحمل استعجاب الاعادة اذا طرأت له نية الاعادة بعد أن نوى الفريضة سواء طرأت له في الصلاة أو بعدها وطرأت له في أول الصلاة الا أنه صلى جازما بانها فرضه فاصدا أن يعيدها لاجل فضل الجماعة ان شاء أو ان وجد جماعة وأما اذا لم يصل جازما فيئذ فان الاعادة تجب لا تنذب (قوله في جماعة) ظاهره ولو كانت الجماعة من الملائكة أو الجن المؤمنين وهو كذلك ويرسخ هذا قول العلامة خو بطلت باقدهاء بن بان كافر افقهوه ان من بان مؤمنا آدميا كان أوجنيا أو ملكا كان الصلاة صحيحة كما مر حبه انتدائي وغيره من خط بعض الفضلاء (قوله وهو اثنان فصاعدا) لامع واحد الا أن يكون راتباً وما قاله الشيخ خليل ضعيف (قوله ولا يعيد بنية التفويض الى الله) أي في جعله أيها شاء فرضه (قوله ولا بد مع التفويض من نية الفرض) وانما يكف بنية الصلاة المعنية حيث لم ينو بها التفعية لانه لما سقط الفرض بفعله أو لانه لم يحمل نيته هنا على الفريضة فان ترك نية التفويض ونوى الفريضة صححت وان ترك نية الفريضة صححت ان لم يتبين عدم الاولى أو فساده أو الالم يصح أيضا لقول الفسكا هاني ولا بد من مراده ما ذكرنا من أنه لا جراه هذه أن يتبين عدم الاولى أو فساده (قوله واذا وجدهم) أي الجماعة فيها أي في واحد منها أعادهم كان فاضلا أو فضولا ولا يعيد فيها فإذا ولو فاضلا (قوله أعاد فيها إذا) وأولى جماعة وأما من صلى جماعة خارجا ثم أتى بها فبعد في ساعة لا منفردا خلافا للحنفي والمصلي ان من صلى في واحد منها لا يعيد في غيرها ولو في جماعة ومن دخل واحد منها بعد أن صلى في بعضها فإذا فله أن يعيد في البعض الآخر جماعة لا إذا ولو كان ما دخل فيه أفضل مما صلى فذا فيه وأما من صلى في غيرها ثم دخلها فان كان صلى في غيرها منفردا استحب له أعادتها فيها ولو منفردا أو ما لم صلى في غيرها جماعة فلا يعيد فيها الا

(فانه يستحب له أن يعيد)
ما صلى (في الجماعة) وهي
اثنان فصاعدا ويعيد بنية
التفويض الى الله تعالى
(ك) ولا بد مع التفويض من
نية الفرض وظاهر قوله
وحده انه لو صلاها مع غيره
لا يعيد في جماعة مطلقا
سواء كان الغير رجلا أو
امراة أو صبيا وهو كذلك
ماعد الصبي اما هو فانه يعيد
ما صلى معه لان صلاة الصبي
نافلة وقيد بانه يرا المساجد
الثلاثة فانه اذا صلى فيها
منفردا ثم وجد جماعة
في غيرهما لا يعيد واذا وجدهم
فيهم أعادهم **ر** ذلك
لوصلي منفردا في غير هاتم
أناها أعاد فيها منفردا
لاجل فضله بقوله ولم تقم
الحج ترازوا الوأيت عليه
الصلاة وهو في المسجد فانها
تلفه قال في المدونة ومن
سمع الإقامة وقد صلى وحده
فليس بواجب عليه أعادتها
الا أن يشاء

ولو كان في المسجد دخل مع الإمام إلى المغرب فانه يخرج والمقصود من إعادة المنفرد في الجماعة (ل) تحصيل
 (الفضل) الوارد (في ذلك) أي في صلاة الجماعة وهو ما مع (٣٤٠) من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة

الجماعة أفضل صلاة المنفرد
 الدب سبع وعشرين درجة
 والنسالة التي تعاد لتحصيل
 الفضيلة عام في كل الفريضة
 (الإمام المغرب وحدها) لأنها
 إذا أعيدت صارت شفعاً
 وهي انما جاءت ثلاثاً لتوتر
 عدد ركعات اليوم واليلة
 وظاهر كلامه أنه يعيد
 العشاء ولو أوتر والمشهور
 لا يعيد إذا أوتر لاجتماع
 وترين في ليلة على أحد قولي
 سحنون في أنه يعيد الوتر إذا
 أعاد العشاء (ومن أدرك
 ركعة فأكثر من صلاة
 الجماعة فلا يعيدها
 في جماعة) ظاهره ولو كانت
 الجماعة الثانية أكثر عدداً
 وأزيد خيراً أو أقوى وهو
 المشهور وقال ابن حبيب
 تفضل الجماعة بالكثرة
 وفضيلة الإمام لما صح من قوله
 صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل
 مع الرجل أدركي من صلاته
 وحده وصلاته مع الرجلين
 أدركي من صلاته مع الرجل

في جماعة على المشهور وقال اللخمي يعيدها ولو فذا وهو قضية قولهم ان فذا أفضل
 من جماعة غيرها (قوله الإمام المغرب) أي فان أعادها مع الإمام قطع ما لم يركع فان
 ركع شفعها وقطع وعدها نافله وان لم يركع حتى صلى معه ثلاثاً فاداسلم الإمام أتى
 بركعة بعدها نافله وان لم يركع حتى سلم مع الإمام فلا إعادة وقيل يعيد ذكراً مت
 (قوله على أحد قولي سحنون) وعلى القول الثاني لا يلزم عليه اجتماع وترين لكن
 يلزم عليه المخالفة للآخر وهو واجهلوا آخر صلاتكم من الليل وتر ابن بشير وهذا
 خلاف في الاعادة بأي نية تكون فان قلنا بنية الفرض أعاد الوتر وان قلنا بنية النفل
 لم يعدك وكذا ينبغي إذا قيل انه ينوي السكال انتهى (قوله ومن أدرك ركعة
 فأكثر من صلاة الجماعة) أي ولو مع الإمام وحده (قوله فلا يعيدها) أي يحرم
 عليه ذلك (قوله أو أزيد خيراً أو أقوى) عطف التقوى تفسير وقوله وهو المشهور
 أي لان الفضل الذي تشرع له الاعادة قد حصل وان كانت الصلاة بشد مع الفضلاء
 وفي الجموع الكبيرة أفضل إلا أن هذا الفضل لا تنزع لاجل الاعادة (قوله
 بالكثرة وفضيلة الإمام) الظاهر ان الواو بمعنى أو إلا ان الحديث انما فيه دلالة
 على الأقل أي وحيث كان كذلك فمن صلى مع جماعة أن يعيد مع أفضل منها أو صلى
 مع إمام أن يعيد مع أفضل منه هذا مراده على ما أفاده الشارح وقد يبحث بأن هذا
 الحديث انما يدل على الحث على إيقاع الصلاة في جماعة أو في جماعة صغيرة
 تنبيهه بقوله هذا ومن أدرك ركعة ليس مكرراً مع قوله أول الباب ومن أدرك
 ركعة فقد أدرك الجماعة لان ما تقدم قصده التنبيه على أن مدرك ركعة كاملة
 مع الإمام يحصل له فضل الجماعة وما هنا على أن يحصل الفضل يحرم عليه إعادة
 الصلاة للفضل الحاصل (قوله فله) أي على جهة الندب كمن صلاها ابتداءً
 وحده وانما لم يستغن بما تقدم عن هذه لاراد على من يقول بحصول الفضل بأدراك
 ما دون ركعة أو لمجرد دفع توهم اعتقاد حصول الفضل له (قوله ان رجاها) فان لم يرجها
 بكل صلاته ولا يقطعها كذا صرحوا به (قوله فانه يشفع) أي يذبا به بسلام
 الإمام وان لم يقدم ركعة أي سواء أحرمت بنية فرض أو نفل كما ذكره الشارح وانما يشفع
 اذا كان مما يتنفل بعدها كما في التماسي قال السكاكي من صلى وحده وأدرك الناس

وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى ثم صرح بفهوم قوله ومن أدرك ركعة الخ زيادة في الإيضاح
 فقال (ومن لم يدرك إلا التشهد والسجود فله أن يعيد في جماعة) وهو مخير بين أمرين أن يبن على إحرامه نذراً أو يقطع
 ويدرك جماعة أخرى ان رجاها هذا في حق من لم يصل قبل ذلك وأما من صلى قبل ذلك ولم يدرك من صلاة الجماعة
 إلا هذا المدة فانه يشفع

وقد قطع عند ابن القاسم مطلقا سواء أحرمت بنية الغرض أو بنية النفل ثم انتقل إلى أحكامه على موقف المأموم مع الإمام
وجعله على ستة مراتب الأولى (٣٤١) أشار إليها بقوله (والرجل الواحد) فقط أو الصبي الذي يعقل

الصلاة إذا كان (مع الإمام)

فانه (يقوم عزيمته) لما

في الصحيح أن ابن عباس

رضي الله عنهما قال بت

في بيت خالتي بميونة فقام

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يصلي فقامت عن يساره

فأخذ بيدي مروءة ظهره

فعداني كذلك مروءة

ظهره إلى الذق الأيمن

والثانية أشار إليها بقوله

(ويوم الرجلان فأكثر

خلفه) لما في مس لم فال جابر

قام رسول الله صلى الله عليه

وسلم ليصلي فجلت حتى قامت

عن يسار رسول الله صلى

الله عليه وسلم فأخذ بيدي

فأدارني حتى أقامني عن

يمينه ثم جاء جابر ابن صخر

فقام عن يسار رسول الله

صلى الله عليه وسلم فأخذ

بيدينا جميعا فمدنا عننا حتى

أقامنا خلفه والثالثة أشار

إليها بقوله (فإن كانت امرأة

معهما) أي مع الرجلين

(فأدت خلفهما) لم في مسلم

جابر سأل تلك الصلاة لم يدخل معهم ثم يدنو في آخر صلاتهم فإذا دخل فقبيل
أنهم في آخرها صلى رصعتين فالله بذلك الإحرام انتهى أي إذا كان ما يتفصل
بمدها كما تقدم (قوله ويقطع عند ابن القاسم) أي بعد تمام الركعة أي لا يتم
الصلاة وقابل ما مالك في المبسوط أن كانت نيته حين دخل مع الإمام أن يجعلها
ظاهره أو صلواته في بيته فإلها فعايه أزيته وأمرها إلى الله تعالى بعمل فرضه
آبته ما شاء فإن لم يرد فرض الأولى أجزأته الأولى ولم يكن عليه أن يتم حصة انتهى
(قوله الذي يعمل الصلاة الخ) أي يقرر أن الصلاة باب عام أي يحصل الثواب
لفاعلها أو العصية يعاقب عاينها أي يحصل العقاب لفاعلها إلا الصبي (قوله يوم
عن يمينه) أي يندب أن يقوم في جهة يمينه ويندب أن يتأخر عنه قليلا بحيث يتميز
الإمام من المأموم. ذكره محمدا ته (قوله فأخذ بيدي من وراء ظهره) ثم لم يدره
من إمامه مع أنه هل ليلا يبر بين يديه ويصلي فقلت (قوله فأخذ بيدي من
وراء ظهره) الظاهر من ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ بيد أنس بيده
أي سرى بل إنما أخذ بيده اليمنى أي يدا النبي صلى الله عليه وسلم اليمنى وقوله من
وراء ظهره تفسير لقوله كذلك وكانت هذه الصلاة تطوعا (قوله يقوم الرجلان)
أي يصلي لرجلان ليشمل المصلي جالسا (قوله ثم جاء جابر بن صخر وأخذ بيدينا
جميعا) قال بعض الشراح يؤخذ من هذا أنه لو كان واحد عن يمين الإمام ثم جاء
آخر منهما يتأخر خلف الإمام ولا يؤمر الإمام بالثمة ثم أمه في ما لم يستمر واقفا
وهما المأموران لتأخر خلف الإمام (قوله امرأة) معها ما مثلها جماعة النسوة (قوله
ويقيم) اسمه ضممة بن أبي ضميرة بضم الضاد المعجمة وفتح الميم مولى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلم يرد مع لقيته بل يقيم معه. وفي رواية في مس لم وصفت أنا
والقيم وتلك الصلاة متان فالله كنيته مس لم (قوله وأم سائيم الخ) هي أم
أنس بن مالك خادم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أي مع الإمام والمرأة) بقرينه
اسم كان لأنه لم يبق بعده إلا الإمام والمرأة وقال ابن عمر أعاد الضمير على شيء
لم يتقدم لأنه يعني بها الإمام والمرأة (قوله رجل) ومثلها الصبي الذي يعقل القربة
(قوله صلى الرجل) أي والصبي (قوله وأخا ته) شك وقوله وأقام المرأة أي

قال أنس صليت أنا وقيم في بيتنا ٨٦ عدل خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم سليم خلفنا
والرابعة أشار إليها بقوله (وإن كان معهما) أي مع الإمام والمرأة (رجل صلى) الرجل (عن يمين الإمام) صلات
(المرأة خلفهما) لم في مس لم عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدره وبأنه وأخا ته فأقامني عن يمينه
وأقام المرأة خلفنا

وحكم جماعة النسوة مع الامام والرجل حكم الواحدة معهما وقد أشار الى ذلك في باب الجمعة بقوله وتكون النساء خلف صفوف الرجال والخامسة أشار اليها بقوله (ومن صلى بزوجته) ابن العربي والافصح فيه زوج كـ رجل قال تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة يعني أو يحجرهما أو باجبية منه (٣٤٣) (قامت خلفه) والسادسة أشار

اليها بقوله (والصبي ان صلى مع رجل واحد خلف الامام قاما) أى الصبي والرجل (خلفه) أى خلف الامام دليله حديث أنس المتقدم لكر قيدا أهل المذهب هذا بقيد أشار اليه بقوله (ان كان الصبي يعقل) ثواب من أتم الصلاة واتم من قطعها (لا يذهب ويدع) أى يترك (من يقف معه) فان لم يعقل الصبي ماذا كرقام الرجل عن يمين الامام ويترك الصبي يقف حيث شاء وحكم هذه المراتب كلها الاستحباب فمن خالف مرتبته وصلّى في غيره الاشياء عليه الآن المرأة اذا تقدمت لمرتبة الرجل أو امام الامام فكأن الرجل يتقدم فيكره له ذلك من غير عذر ولا تفسد صلاته ولا صلاة من معه الا أن يلبذبرؤيتها أو بماسستها وان تقدم المأموم اعذر كصديق المسجد من غير كراهة (والامام الراتب) أى

التي هي أمه أو خالته (قوله قامت خلفه) ولا تقف على يمينه فلو وقفت بيمينه صدره لها ذلك وينبغي أن يسير اليها بالتأخر ولا تبطل صلاة واحد منهما بالمحاذاة الا أن يحصل ما يبطل الطهارة وينبغي أن يحكم الخنثى مع الامام وحده أو مع رجال كالانثى وأما مع رجال وأنات فيقف خلف الرجال والانثى المحققة خلفه هذا ما يدل عليه كلامهم وحرره شرح الشيخ (قوله فيكره له ذلك من غير عذر) أى يكره للرجل التقدم على الامام من غير عذر ومثل التقدم المحاذاة وعلة الكراهة خوف أن يطرأ على الامام ما لا يعلمونه مما يبطلها وكذلك اذا تقدم كل المأمومين على ظاهر نقل المواقف في صغيرهم ان تقدموا كلهم فلا يجوز اتفاقا زاد الخطاب عن ابن عزم في شرحه لهذا الكتاب وتبطل عليه وعليهم انتهى وانظر ما المعول عليه منها (قوله ولا تفسد صلاته) أى صلاة الامام الذي تقدمت المرأة امامه ولا صلاة من معه (قوله الا أن يلبذبرؤيتها الخ) ضعيف اذا لالتذذبرؤيتها من غير محاسنة ولا انزال لا تبطل الصلاة (قوله والامام الراتب الخ) هو من أقامه السلطان أو نائبه أو الواقف أو جماعة المسلمين على أى وجه يجوز أو يكره لان شرط الواقف يجب اتباعه وان كره وكذلك السلطان أو نائبه لو حوب اتباعه وان أمر بمكرهه على أحد قولين (قوله المنتصب في مسجد حقيقة) أو حكايا فدخل فيه سفينة ومكان جرت العادة بالجمع فيه (قوله قام مقام الجماعة الخ) أى بشرط صلاته في وقته المعتاد وانتظار الناس على العادة ونسبة الامامة والاذان والاقامة ويكره له أن يطالب جماعة في مسجد آخر اذا هو مأمور بالصلاة في مسجده كما قال سنده قال الاجهوزى قلت وينبغي أن يكون كالغدي في ندب تطويل القراءة وتقصيرها لا كالامام لا تنفاه علة طلب التقصير حينئذ (قوله ولا تجتمع الصلاة الخ) أى يكره (قوله بعيد معه) أى ندبا وقوله ويجمع وحده ليلة المطر أى ندبا (قوله ولا يزيد) أى يكره فيما يظهر (قوله في كل مسجد) أى او ما في حكمه (قوله له امام راتب) ونائب الراتب حكمه الراتب قال نت وظاهره أنه لا فرق بين كونه راتبا في كلها أو بعضها والكراهة انما هي في التي هو راتب فيها فقط انتهى وأما الماراتب له فلا يكره تعدد الجماعة فيه (قوله أن تجتمع الصلاة فيه مرتين)

المنتصب في مسجد الامامة في جميع الصلوات أو بعضها (ان صلى وحده قام مقام الجماعة احترازا في حصول فضيلة الجماعة المتقدمة وفي الحكم فلا يعيد في جماعة أخرى ولا تجتمع الصلاة في ذلك المسجد مرة أخرى ومن صلى وحده بعيد معه بعضهم ويجمع وحده ليلة المطر لان المشقة حاصلة في حقه وقول سمع الله من عبده ولا يزيد رساله لك الحمد (ويكره) كراهة تنزيه (في كل مسجد له امام راتب أن تجتمع فيه الصلاة مرتين)

قبل الامام الراتب اومعه اوبعده (٣٤٣) لان ذلك يؤدي الى التباعد والتشاجير بين الائمة واذياتهم (ق)

وعلى هذا التعليل ينبغي
التعظيم نظام كلامه ان
الكراهة باقية ولو اذن
الامام وهو ظاهر المذهب
لان من اذن لرجل ان يؤذيه
لا يجوز له ذلك (ومن صلى
صلاة) من الصلوات
المفروضة وحده اومع
جماعة اماما كان اوماموما
(فلا يؤثم فيها احدا) لانه
يكون في الثانية متفلا
والمعروف من المذهب انه
لا يجوز ان ياتم المفترض
بالتفعل ويعيد من انتم به
ابدا جماعة ان شاؤا على
ظاهر المذهب اوافذا عند
ابن حبيب على المشهور
(واذسهى الامام) في صلاته
(وسجد لسهوه فليتبعه من
لم يسه معه من خلفه) ظاهره
ولو كان مسجوبا والمسئلة
ذات تقضي لقلناه
في السكبر والاصل فيما قال
مارواه الهارقطني انه صلى
الله عليه وسلم قال ليس على
من خلف الامام سهو وان
سهى الامام فليعه وعلى
من خلفه وفي الصحيحين انه
صلى الله عليه وسلم قال انما

احترار من صلاة المفرد فيه بعد جمع الامام فلا كراهة مصليا كقبلة لعدو
والا كره أى مع الخروج قبل جمع الامام (قوله قبل الامام الراتب) أى مالم
يؤخر كراهة غيره ان يجمع ولا كراهة ويكره له أى للراتب حينئذ الجمع فاذا
لم يؤخر كراهة غيره ان يجمع بعد جمع غيره حيث كان بغير اذنه والا كره (قوله
اومعه) ضعيف لما ذكره عجم من أن المذهب أنه يحرم أن يصلي أحد صلاة حال
صلاة الامام الراتب لها سواء صلاها مفردا أو جماعة انتهى (قوله لان ذلك يؤدي
الح) هذا أحد أقوال في المسئلة فقد قال ث وهب الكراهة لازمة الامام
أولئك أهل البدع أولئك اتوا بالصلاة أولئك فريق الجماعة وقد أمر الشارع
باللغة أقوال (قوله ينبغي التعريم) أى الا أن افعله لاحرمة قبل اوبعد (قوله
وهو ظاهر المذهب) وجوزة الخمي قاله ت (قوله ومن صلى صلاة من الصلوات)
أى بحيث برئت ذمته (قوله جماعة ان شاؤا الخ) هو العزم وقول ابن حبيب
ضعيف قال ابن ناجي لم يحل ابن بسير غيره أى غير قول ابن حبيب قال وهذا لان
الصلاة الاولى تجزئهم عند الشافعي وغيره فاذا أعادوها جماعة صار عند هؤلاء
كمعيد في جماعة بعد ان صلى في جماعة فراجع في الاعادة مذهب الخالف
لامذهب نفسه (قوله وسجد لسهوه) قضيته ان الامام لو ترك السجود
لسهوه لا يسجد المأموم وليس كذلك بل يؤمر بالسجود ولو تركه الامام فلو سجد
المأموم القبلى معه وتركه امامه صحت صلاته وتبطل صلاة امامه ان كان عن
ثلاث سنين وطال (قوله فليتبعه) أى وجوبا (قوله والمسئلة ذات تفصيل ذكرناه
في الكبير) مفهوم لقب فلا ينافي أنه ذكره في التحقيق ونصه والمسئلة ذات تفصيل
وهو ان كان أدرك معه الصلاة كلها لزمه اتباعه على كل وجه كان السجود قبلها
أو بعدا وان كان مسجوبا فلا يلزمه ان يعقد معه ركعة اولها ان عقده معه ركعة
وكان السجود قبلها مسجودا فان كان بعد ما لا يسجد معه وينتظره بالساعة على
ما في المدونة قالوا ويكون ساكتا ولا يشهد فان خالف وسجد معه أفسد صلاته
وان جهل فقال عيسى يعيد ابا قال في البيان وهو الاقيس على أصل المذهب لانه
أدخل في صلاته ما ليس منها وعذره ابن القاسم في الجهل فحكم له بحكم النسيان
مراعاة لمن يقول عليه السجود مع الامام انتهى وان لم يعقد معه ركعة لم يترتب عليه
سجوده البعدى وأما القبلى فقال ابن القاسم لا يتبعه وعليه اذا خالف وتبعه بعلمت
صلاته انتهى أى عدا أوجهه لاسهوا (قوله ليوثمه) أى ليقندى به في أحوال

جعل الامام ليوثمه فلا تختلعهوا عليه وهذا عام في كل ما يصدق عليه الاختلاف من أفعال الصلوات وقولها جميع
حيث اتوا (ولا يرفع أحد) من المأمومين (رأسه) من ركوع أو سجود

(قبل الامام) لما في الله هين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال (٣٤٤) أما يخفى الذي يرفع رأسه قبل الامام

أن يحول الله وجهه وجهه
 حماراً ويجعل صورته صورة
 حماري لفظاً لمسلم أنه صلى
 الله عليه وسلم قال أيها
 الناس اني امامكم فلا
 تسبقوني بالركوع ولا
 بالسجود ولا بالقيام ولا
 بالانصراف (ولا يفعل)
 أحدهم من أفعال الصلاة
 (الابعد فعله) لما في الصحيحين
 عن البراء قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا
 قال سمع الله لمن حمده لم يحسن
 أحد منا طهره حتى يقع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ساجداً ثم يقع سجدوا
 بعده (ويفتتح) أي المأموم
 بالتكبير (بعده) أي بعد
 تكبيرة الامام على جهة
 الوجوب متى سبقه به أو
 ساواه فيه بطأت صلاته
 وسواء أتى حكمه ماذا أحرم
 بعده وسلم معه (ويقوم)
 المأموم (من اثنين بعد
 قيامه) أي الامام مستقلاً
 على جهة الاستحباب
 (وسلم بعده سلامه) على
 جهة الوجوب متى سبقه به
 أو ساواه فيه بطأت صلاته
 (الاولى) أي

الصلاة فنبغي المقارنة والسابقة والمخالفة كما قال فلا تحتله وأعيه والرفع قبله
 والخفض من الاختلاف عليه فيرجع ليرفع بعد رفعه ويخفض بعد خفضه قاله
 شارح الحديث أي وكذلك من الاختلاف أن لا يتبعه من ليس معه من خلفه
 (قوله ولا يرفع) أي تحريماً ولو كان فانه يرجع له ان ظن ادراكه قبل
 الرفع وهل الرجوع سنة أو واجب قولان اقتصر المارقي على الوجوب ولو ترك
 الرجوع لمحت صلاته وهذا حيث أخذ فرضه مع الامام قبل رفعه ولا واجب عليه
 لرجوعه فان تركه عمداً وجعل لبطا لا سهواً وكان بمنزلة وزوج وبقياس عليه
 الحاش (قوله أما) بتخفيف الميم وفتح لمرة حرف استفتاح (قوله الذي يرفع
 رأسه) أي من الرنوع أو لسجود (قوله أن يحول الله وجهه) أي حقيقة بأن يحسن
 ادلائمان من وقوع المسخ في هذه الامة كما يشهد له حديث أبي مالك الاشعري
 الذي في البخاري في باب الاشربة أو تحول هيئة الحسية يوم القيامة ليحشر على تلك
 الصورة أي والمعنوية كالبالد الموصوف بها الحمار فاستعير ذلك للجمل ورد
 بأن الوعيد بأمر مستقبل وهذه الصفة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله ذلك كذا ذكر
 للعلماء وأوفى قوله أو يجعل الخ يشك من الراوي (قوله أي امامكم) بكسر الميم
 والميم الثانية مضروبة (قوله لا يسجد قبله) أي لا بعد الشرع في فعله أي فالاولى
 أن يفعل بعد الشروع في الفعل وليدركه فيه وهذا في غير القيام من اذنيه وأما فيه
 فيطرب منه التأخر حتى يتقدم الامام قائماً (قوله لم يحسن) وفتح الياء وكسر النون
 أي لم يقوس وقوله ساجداً حال وقوله ثم تقع بنوب المتكلم مع غيره والعين مرفوعة
 وقوله سجدوا حال وهو وجع ساجداً أي بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله
 عليه السلام ويتقدم ابتداء فعلهم على فراغه عليه السلام من السجود كذا قاله
 القسطلاني فان قيل قوله ولا يفعله الخ ذكر ارفع ما قبله والجواب من وجهين
 أحدهما أنه من باب ذكر العام بعد الخاص الثاني ان الاول نهى فيه عن السبق
 وهذا نهى عن المتصاحبة ولخصه ان السبق حرام كالتأخر عنه حتى ينتقل
 الى ركن آخر والمصاحبة مكروهة (قوله أي بعد تكبير الامام) أي بعد الفراغ
 من التكبير (قوله بطأت صلاته) ختم قبله أو بعده أو بعده فهذه سنة تصور رواد
 ابتداء بعده ان ختم قبله بطأت ومعه أو بعده صحيحة فالصور تسع ومثلها في السلام
 لأنه في الاحرام لا فرق بين الحمد والسهو وفي السلام يقيد بالعدا لسهو ولا تسطل
 ولا يعتد بذلك السلام بغيره إذا علم أنه أخر قبل امامه وأراد أن يحرم بعده
 فقال مالك يكبر ولا يسلم لانه كان لم يكبر لخائفة ما أمر به وقال سحنون يسلم لانه

والقيام الى الثانية والرابعة (فواسع) أي جائز (ان يفعله معه وبعده أحسن) أي أفضل وقد نص في المختصر على كراهة مساواته في غير تكبيرة الاحرام والسلام (وكل سهو سهوا المأموم) في حال قدوته بالامام (فالامام يحمله عنه) الحديث الدارقطني المتقدم وقيدنا (٣٤٥) بحال القدوة احترازا عما اذا كان مسبوقا وسهيا في قضاؤه فان

الامام لا يحمله عنه لان

القدوة قد انقطعت فحكمه

الآن حكم المنفرد ثم استثنى

من الكلبية التي ذكرها

مسائل فقال (الاركة أو

معدة أو تكبيرة الاحرام

أو السلام أو اعتقادية

الفريضة) لان هذه فرائض

والفرائض لا تسقط بالسهو

ولا يجزئ عنها السجود

(و) من فضائل الصلاة انه

(اذا سلم لم الامام) من

الفريضة (فلا يثبت)

في مكانه (بعد سلامه)

سواء كانت الصلاة مما

يتنقل بعدها أم لا وقوله

(ولينصرف) تكرار فانه

بمعنى لا يثبت (ق) وهل

ينصرف جملة وهو ظاهر

كلامه أو يقول ليس الا

وهل انصرفه خروجه من

المحراب أو تحويله إليها

وشمالا قال مالك يقول الى

أي جهة شاء وأختلف

اختلف في صحة الاحرام الاول (قوله فواسع أي جائز) أراد بالجواري عدم المحرمة فلا ينافي الكراهة بقريضة قوله وبعده أحسن بمعنى مستحب فافعل ليس على بابه (قوله قدوته) مثل القاي كما قاله في شرح المختصر (قوله فالامام يحمله عنه) أي كالتكبير ولفظ التشهد أو زيادة سجدة أو ركوع ولا مفهوم للسهو في كلامه بل يحمل عنه بعض العمد كترك التكبير أو لفظ التشهد (قوله أو اعتقادية الخ) عرفوا النية بأنها العزم على الشيء مقترنا بفعله فأراد بالاعتقاد ذلك العزم فإضافة اعتقاد الى ما بعده ليبان أي اعتقاد هونية الفريضة أي نية الصلاة المعينة تنبيه قول المصنف الاركة أي الا كركعة أي من كل ما كان فرضا غير الفاتحة ولم يرد المصنف الحصر لان الا لا تكون للحصر الا اذا سبقتها في اذني المجلس للسلام والرفع وترتيب الاداء وغير ذلك وذكر المصنف الركعة لاحاجة اليه لانه اذا كان لا يحمل السجدة فالأولى الركعة والقول بأنه أراد بالركعة الركوع بعيد لانه مجاز (قوله بعد سلامه) أي ولو قبل ذلك كالمطلوب عقب الفريضة لانه يأتي به بعد ذلك (قوله وهل انصرفه الخ) الأولى اسقاط هل فالأولى أن يقول والمراد بانصرافه خروجه من المحراب والمراد بقوله أي يمين أو شمال أو رجوع هذا أي القول بالتحويل قال الاحمدي ويكفي تغيير هيئته قال الثعالبي وهذا هو السبب ونحوه لان أي جرة وصاحب المدخل (قوله فقبل لان الخ) وقيل ان العلة التلبس على الداخل (قوله وقيل ليلا الخ) في كلام بعض ما يفيد أن هذا يقتضي الانصراف جملة كما نقل عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب انهما كانا اذا سلا ينهضان من المحراب نهضة البعير المأجج من عقاله (قوله والظاهر ان هذا أولى في التعليل) وجه الظهور ان التعليل الاول لا دليل عليه (قوله أنت السلام) أي المختص بالنزعة عن النقائص والعيوب لا غيرك وقوله ومنك السلام أي ان غيرك في معرض النقصان والخوف مقترا الى جانبك بأن تؤمنه ولا ملاذله غيرك فدل على التخصيص بتقديم الخبر على المبتدأ وقوله تباركت تعظمت وتبعجت

في علة الانصراف فقبل لان الموضع ٨٧ عدل لاستحقاقه الامن أجل الصلاة فاذا فرغ فلا يستحقه

بعدها وقيل لثلاث الخاطئة الرياء والعجب والظاهر ان هذا أولى في التعليل انتهى ونقل عن الشافعي رضي الله عنه انه

ثبت بعد سلامه قليلا لما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم لم يقعد الا مقدرا لم يقول اللهم أنت السلام

ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ثم استثنى من انصراف الامام بعد سلامه

مسئلة فقال (الا ان يكون في محله) وهو دأبه في الحضر وورعه في السفر (فذلك) يعني الجلوس بعد سلامه (واسع)
 أي جائز لانه مأمون بما يخاف منه (فائدة) القرافي كرم الله وجاهته من العلماء لا ثمة المساجد والجماعات الدعاء
 عقب الصلوات المكتوبة جهرا لله ضرر ينجم لهذا الامام (٣٤٦) التقديم وشرف كونه بنصب نفسه

واسطة بين يدي الله تعالى
 وبين عباده في تحصيل
 مصالحهم على يديه في الدعاء
 فيوشك ان تعظم نفسه
 وبفساد قلبه ويعصى ربه
 في هذه الحالة أكثر ما يطيقه
 وروى ان بعض الأئمة
 استأذن عمر ابن الخطاب
 رضي الله عنه أن يدعو
 لقومه بدعوات بعد
 الصلاة فقال لا لا في اخشى
 عليك أن تشمخ حتى تصل
 التبر ويجري هذا الجري
 كل من نصب نفسه للدعاء
 لغيره وهذا آخر الكلام
 على الريح الاول من الرسالة
 ثم شرع يتكلم على الريح
 الثاني فقال (باب جامع)
 بالتبوين وروى بالاضافة
 والاول أحسن لان الاضافة
 تقتضي انه ذكر جميع
 مسائل الصلاة وليس
 كذلك وهذه الترجمة من
 تراجم لوطا ومضاهاه فها

أوجب بابركة وقوي إذا دخل أي إذا العظمة (قوله الا ان يدون في محله)
 أي أوقف صلاة من الأرض وكذا عمل غيره فلا يتقيد بذلك مجمله (قوله أي جائز) أي
 لا كراهة فيه كما صرح به (قوله والجماعات) أي وان يكونوا في مسجد (قوله جهرا) أي
 وأما سر فامر مندوب اليه عياض وعلى الامام عمرو وظائف مراعاة الوقت الى أن
 قال والاجتهاد في الدعاء لهم الا أن قوله فيجتمع الخ أي في الدعاء معرا وجهرا ويمكن
 أن يقال ان اجتماع الترتب عليه ما ذكر من عظم النفس الخ أظهر في الجهر ويجري
 مثل هذا فيما روي عن عمر (قوله فيوشك) أي يقرب (قوله فيعظم نفسه الخ)
 قصد الايضاح أعظم النفس فسادا لقلب ومعصية الرب وقوله في هذه الحالة
 تنازع فيه العراجل المذكورة (قوله بما يطيقه) أي من اطاعته أي الرب
 فاصدرية (قوله ان تشمخ) أي ترتفع الخ وهذا كناية عن الكبر (قوله ويجري
 هذا الجري الخ) قال ابن ماجي قلت وقد استقر الهمل على جوازه عندنا بالبرقية وكان
 بعض من لقينته ينصره بأن الدعاء ورد الخ عليه من حيث الجملة فقال تعالى ادعوني
 أستجب لكم وقال قل ما يعبدكم ربي لولا دعاؤكم انتهى وعبارة ميارة بعد
 ان ذكر عبارة الشارح ذمها واصل ما انفصل عنه الامام ابن عرفة والفرقي أن
 ذلك ان كان على نية انه من سنن الصلاة أو فضائلها فهو غير جائز وان كان مع
 السلامة من ذلك فهو باق على حكم أصل الدعاء والدعاء عبارة شرعية فضلها
 من الثبوت معلوم عظمته لذته المراد منه

(باب جامع)

(قوله بالتبوين) أي روي بالتبوين باب وروى بالاضافة أي باضافة باب الى جامع
 وهذا الوجهان على نسخة في وأما على اسمها بالتبوين وعدمه ميان في ان
 المعنى ان الباب جمع أحكام الصلاة الخ هكذا ذكر الشيخ ولهذه ان قول الشارح
 والاول أحسن لا يظهر لانه على نسخة في فلا يهيم قري بالتبوين أو عدمه وعلى
 اسقاطها فالأيهام وهو دعلى كل حال (قوله أوجب الخ) أي فقوله باب جامع الخ

باب إذ كرفيه محال مختلفة (في الصلاة) واعتصم على الشيخ بما ذكر في ابواب مسائل ليست
 منه كقوله من إياه باؤدوش في الحدث استاده الوضوء من لم يقدري على مس المس الضربة أو لا يمد من يتأوله
 إياه نيم أوجب بأذا كنهذا ذكره في الصلاة

أى بحسب الاغلب (قوله وبأنه وعد بمسئلة التيمم) أى فكأنها مسألة (قوله
 وبأن مسألة الوضوء الخ) فكأنه قال باب جامع في الصلاة حقيقة أو حكماً فابتدع
 بالصلاة صلاة حقيقة وما يتعلق بالوضوء صلاة حكماً وهذا الجواب جارياً بما في مسألة
 التيمم (قوله وابتدأ الباب بمسئلة الخ) أى لئلا يسيء لأن السري يطلب حين ارادة
 الدخول في الصلاة وقال تن وكرر هذه المسئلة مع تقدمها في باب طهارة الماء
 والثوب وأحجب بأنه انما كررها لزيادة صفة التحضار أو لان هذه الأعمال وليست عليها
 قوله ولا يغطي انفه (قوله وأقل الخ) يفهم من كلام الشارح انما الوصل بأقل من
 ذلك مع القدرة عليه ليجزها وتعيدها بدو وليس على إطلاقه بل فيه التفصيل المتقدم
 (قوله بالخاء المعجمة) قال في التحقيق روى بالخاء المعجمة وبالخاء المعجمة ومعنى الأول
 الكفيف بالخاء المثلثة وهو المتين ومعنى الثانية السائر اه فعلى اثنائه يكون
 قوله السابع نفسير الخفيف بالخاء المعجمة ويحتمل أن تكون مترته من حيث
 سمكة فتعدها للمصنفان (قوله الذى يستظهر الخ) تفسير السابغ قوله وظهور
 قدمها بل لا بد أبضاً من ستر بطون قدميها وان كان لاعادة عند ترك ستر بطن
 القدم (قوله تسدله على خديها) قال الاجهوري ظاهر كلامهم هناك الواجب
 عليها ستر بعض خديها انتهى أقول قضية الشارح انها تستتر جميع خديها وقد
 علمت ما قاله عجم لا يخفى ان كلامنا في ما سياتى له من أنه يجوز لها ان تظهر
 وجهها وكفيها وأطلقه شراح خليل من جوارظها ما ذكر من الوجهين والكفين
 فعمل ما هنا من ستر الخدين أو بعضها ضعيف (قوله فان صلت به) أى بالخفيف الذى
 يشف وأما اذا كان يصف العورة فقط فيكره وتعيد في الوقت والرجل كالمرأة
 في ذلك وهذا التفصيل بين ما يشف ويصف ذكره ابن الحاجب ثم ما لان بشير
 واعترضهما ابن عرفة بأن الحكم فيهما سواء وهو الكراهة والاعادة في الوقت
 وأجيب بأن المراد بانشاف الذى يجب الاعادة فيه أبداً هو الشافى الذى تبدوا
 منه العورة دون تأمل وأما الشافى الذى لا تبدوا العورة منه الا بتأمل فهو يساوى
 الذى يصف في الحكم وهذا بالنسبة لسان البطن وما حاذاه على ما تقدم والافظا
 عبارته انه اذا كان الخمار يشف بحيث تظهر منه الرأس بدون تأمل أو غيره مما
 ذكرناه انما تعيد أبداً وليس كذلك (قوله ظهور قدميها) تقدم ما فيه (قوله ويجوز
 أن تظهر وجهها) والمراد بالوجه هنا غير المتقدم تحديده في الوضوء بدليل انه لم
 أوجبوا لها ستر شعر رأسها وهذا يشمل النبات على الخصة مع أنه من الوجه الذى
 يجب غسله احتياطاً (قوله خاصة) قيد في الوجه والكفين فقط وقوله في الصلاة

وبأنه وقد بمسئلة التيمم وبأن
 مسألة الوضوء لها عائق
 بالصلاة وابتدأ الباب بمسئلة
 تقدمت في باب طهارة الماء
 فقال (وأقل ما يجزى المرأة
 من اللباس في الصلاة)
 شيان الأول (الدرع) بدال
 مهلة (الخفيف) لخاء
 المعجمة والخاء المعجمة
 (السابع) أى الكامل
 (الذى يستظهر قدميها)
 ولما كان الدرع نظاماً مشتركاً
 بين درع الحميد وغيره ففسره
 بما هو المقصود في الصلاة
 فقال (وهو) أى الدرع
 (القميص) وهو ما يلبس
 في العنق (و) الشيء الثانى
 (الخمار) يكسر الخاء المعجمة
 وهو ثوب تجعله المرأة على
 رأسها تسدله على خديها
 ويشترط فيه ما يشترط
 في الدرع وهو (الخفيف)
 واحترز به في الموضعين من
 الخفيف القبيح الذى يشف
 فان صلت به أعادة أبداً
 فيجب على المرأة في الصلاة
 أن تستر ظهور قدميها
 وشعرها وخصتها ودالها
 ويجوز أن تظهر وجهها
 وكفيها في الصلاة خاصة

والاصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة ما نُس بالنعاء يعني بالنعاء وفي رواية تسئل صلى الله عليه وسلم أنصلي المرأة في درع وخمار وليس عليهما الزار قال إذا كان (٣٤٨) الدرع سابغا يغطي ظهوره قدميهما

(ويجزي الرجل في الصلاة ثوب واحد) من غير كراهة إن كان ثيها ساترا لجميع جسده فإن لم يستر لأعورته فقط أجزأته صلاته مع الكراهة وإنما كرهه هذه المسئلة ليرتب عليها قوله (ولا يغطي) المصلي ذكرا كان أو أنثى (أنفه أو وجهه في الصلاة أو يضم ثيابه أو يكف) أي يضم (شعره) النهي عن هذه الأمور كلها نهى كراهة أما تغطية الأنف بالنسبة إلى المرأة فلا نهى من التعمق في الدين وأما بالنسبة إلى الرجل فلا كراهة لأن كانت عاداته ذلك كاهل مسوقة فيباح له في الصلاة وغيرها ويستحب تركه في الصلاة وأما تغطية الوجه لهما فلا تعمق في الدين وأما ضم الثياب فإنما يكره إذا فعل ذلك لأجل الصلاة أو صواب ثيابه لئلا تتلوث ثيابا لأن في ذلك ضربا من ترك الخشوع

استرازا عن خارجها وقد تقدم تفصيله (قوله يعني بالغ) قال المناوي شارح جامع وخص المحيض لأنه أكثر ما يسبغ به الأناث لئلا يحترق (قوله أزار) المراد به ما يجعل في الوسط ويرجى إلى الأسفل بقريته قوله إذا كان الدرع سابغا الخ (قوله إذا كان كتيفا) أي لا يصف العورة ولا يشف والا كرهه وأعاد في الوقت (قوله فإن لم يستر الأعورته فقط) لا مفهوم له لقوله فيما تقدم ويكوه أن يصلي بثوب ليس على اكتماله منه شيء ولقوله إن كان كتيفا ساترا لجميع جسده (قوله التعمق) أي التشديد في الدين (قوله فلا كبر) أي لمنظرة الكبرياء لأن كان للكبر حقيقة فهو حرام قوله كاهل مسوقة) بلذ بالمغرب (قوله فيباح) المراد بالاباحة عدم الكراهة فيصدق بخلاف الأولى وقوله ويستحب تركه في الصلاة أي فيكون خلاف الأولى ومضمّن ذلك التعمير أن تغطيه الأنف مكرهة في الصلاة وغيرها إذا لم يكن عاداتهم ذلك ولا بخلاف الأولى في الصلاة ومستوى الطرفين في غيرها وهو كذلك وإن كان المصنف قيده بقوله في الصلاة (قوله وأما تغطية الوجه لهما) أي للرجل والمرأة الذي ينبغي أن الكراهة مطلقة في الصلاة وغيرها على نحو ما تقدم في تغطية الأنف (قوله لأجل الصلاة أو صونا) أي الباعث على ذلك أما الصلاة أو الصون أي فرض المسئلة أنه في الصلاة دليل ببقية كلامه (قوله ضربا) أي نوعا (قوله أو عمل) عطف عام على خاص أو كان ذلك عادة قوم (قوله فيكون) أن يصلي على ما هو عليه أي خلاف الأولى لقوله آخره والافضل أن يحل ذلك كله قال في المدونة وأما من صلى محترما أو جمع شعره أو شمركه فإن كان ذلك لباسا به أو كان في عمل فلا بأس به وكان بعض أشياخي يحمل قول المدونة أو كان في عمل إذا كان يعود إليه ثانيا أما إذا كان لا يعود فيكرهه ذلك وحمل بعضهم المدونة على عمومها والأول أقرب للبعي ذكره ابن ناجي (قوله وأما كفت الشعر) أي في الصلاة (قوله أن قصد بذلك عزة شعره) أي أو قصد الصلاة أي كفت شعره لأجل الصلاة (قوله أو فعل ذلك لشغل) أي وحضرت الصلاة (قوله فلا كراهة) أي المنفي هو الكراهة فلا نساق أنه خلاف الأولى لقوله والافضل الخ وتبين من تقريرنا هذا أن ضم الثياب مع ما بعده إنما يكره في الصلاة فقط لا خارجها بخلاف

أما إذا كان في منعبته أو عمل فحضرت الصلاة وهو كذلك فيكون زله أن يصلي على ما هو عليه من تغطية غير كراهة (قوله كفت الشعر) فأنما يكره إذا قصد بذلك عزة شعره أو كان لا يتلوث إماما كان عاداته ذلك أو فعل ذلك كراهة ولا كراهة والافضل أن يحل ذلك كله

(وكل سهو) سهوا الامام أو القند (٣٤٩) والمأموم في بعض الصور (في الصلاة) المفروضة أو النافلة على

ما في المدونة (زيادة)
يسيرة سواء كانت من غير
أقوال الصلاة كالتكلم
سأها أو كانت من جنس
أفعال الصلاة كالركوع
والسجود (فليسجد له) أي
للسهو وعلى جهة السنية على
ما في المختصر (سجدتين بعد
السلام) وقيدنا الزيادة
بيسيرة احترازا من الكثيرة
فأنها مبطله سواء كانت
من غير أقوال الصلاة
كالكلام نسيانا أو يظن أو
كنت من غير جنس أفعال
الصلاة مثل أن ينسى أنه
في غير الصلاة فيأكل
ويشرب أو يخطب أو
كانت من جنس أفعال
الصلاة والكثير منه
في الرباعية مثلها أربع
ركعات على ما شهر ابن
الحاجب ومتبوعه وفي
بطلانها بنصفها قولان قيل
تبطل وقيل لا تبطل ويسجد
للسهو (ع) والقولان على
حد سواء لا واحد أشهر من
الأخر وظاهر المختصر الثاني
والكثير في الثنائية مثلها
ركعتان ولا تبطل بزيادة

تنطية الانف والوجه فهو مكروه مطلقا في الصلاة وخارجها أن يكون من قوم
عادتهم ذلك فلا كراهة مطلقا على ما تقدم (قوله وكل سهو وهو الذهول عن الشيء)
تقدم له ذكر أم لا لأنه أعم من النسيان (قوله أو المأموم في بعض الصور) وهو فيما إذا
شرع بتضي ما عليه (قوله أو النافلة على ما في المدونة الخ) إنما قال على ما في المدونة
للمخافة ما نقل عن ابن سيرين وغيره أنه لا يسجد في النافلة لما قوله صلى الله عليه
وسلم لكل سهو سجدتان انتهى والحاصل أن النافلة كالفريضة إلا خمس مسائل
المرء الجهر والسورة تقتصر في النافلة دون الفريضة الرابعة إذا عدها الثالثة برفع
رأسه من ركوعها كلها رابعة في النافلة بخلاف الفريضة الخامسة إذا نسي ركعها
من النافلة وطال أو شرع في صلاة مفروضة مطلقا أو نافلة وركع فلا شيء عليه
بخلاف الفريضة فإنه يعيدها (قوله فليسجد السهو) على جهة السنية على
ما في المختصر وفي الطراز وجوب البعدى قاله قت وقوله سجدتين ولو تكرره سهو
(قوله سواء كانت من أقوال غير الصلاة) أي فإن كانت من أقوال الصلاة فلا
سهو وفي سهوها كالبطل تعديا كما لو كرر السورة والتكبير أو زاد سورة في أخريه
الأن يكون القول فرضا فإنه يسجد للسهو كما لو كرر لفتحة سهوا ولو في ركعة
وحرى خلاف في بطلان الصلاة تعديا كررها والمتمدد عدم البطلان (قوله
وبأكل ويشرب) واختلاف في ذلك فقيل إن جمعه ما يبطل إن شاء لا وقيل إن كثر
أبطل وإن فلا ويحبر بسجود السهو (قوله أربع ركعات) أي محققات والكمال
هنا برفع الرأس من الركوع كاذكره بعضهم فأثلا والظاهر أن عقد الركعة هنا
برفع الرأس فإذا رجع رأسه في ثمانية في رابعة أو سابعة في ثلاثية أو في رابعة
في ثنائية أبطل (قوله ومتبوعه) أي ومن تبعه ابن الحاجب من الأشياخ (قوله وقيل
لا تبطل وهو المتمد (قوله والكثير في الثنائية) أي غير السفرية وأما السفرية
فلا تبطل إلا بأربع مثال الثنائية الصبح والجمعة بناء على أنها فرض يومها وعلى
مقابلته لا يبطل إلا بزيادة أربع وأقولان مشهوران كاذكره بعض الشراح
وقوله على المشهور راجع لقوله مثلها ومقابلته أنها تحبر بالسجود أي في الفرض
المذكور وهو زيادة الثلث (قوله ركعتان على الأصح ضعيف) والمتمد
أن الثلاثية كالرباعية لا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات محققات (قوله يتشهد
لها) أي على سبيل السنية ويكون تشهد الجلوس الأول (قوله والمشهور
افتقاره إلى الإحرام) ومقابلته ما نقل عن مالك من عدم افتقاره إلى الإحرام

ركعة على المشهور والكثير في المغرب ركعتان ٨٨ عمد على الأصح فتبطل بزيادتهما ولا تبطل بزيادة ركعة
وظاهر قوله (يتشهدا ما) أي لهدى في سجود السهو البعدى أنه لا يحرم للسجود البعدى والمشهور افتقاره إلى الإحرام

ويكتفي بتكبيرة الاحرام عن تكبيرة الهوى (و) بعد فراغه من التشهد (يسلم منهما) أى بعد السجدة (وكل سهو)
 في الصلاة سهاا الامام أو الفذا والمأموم في بعض الصور (٣٥٠) (بنقص) يعنى بنقص سنة مؤكدة

والاحرام هو النية على ما يستفاد من بعض شراح خليل والمدافى التحقيق قال بهرام
 واذا قلنا بالاحرام فهل يحرم قائما وهو قول بعض المتقدمين أو جالسا وهو قول
 ابن شبلون ونقله في الجواهر انتهى والظاهر الثاني (قوله ويكتفي بتكبيرة
 الاحرام) أى فتكبيرة الاحرام هي تكبيرة الهوى (قوله وسلم منهما جهرًا)
 وجهره سنة كالقريضة والحاصل ان هذا البعدى محتو على سجود وتكبير وتشهد
 وسلام أما التشهد فهو سنة والسلام واجب غير شرط فلا يبطل السجود بتركه
 والتكبير يجزى فيه ما جرى في تكبيرة الصلاة فلترك الثالثة وتسمى الاحرام أى
 التكبير والتشهد والسلام وأتى بنيتها أى السجود فالظاهر أنه صحيح كما لبعض قال
 الشيخ زيل ولترك البعدى لم تبطل صلاته (قوله فليسجد) أى يسجد سجدتين
 ولو كثرت السنن المتركاة وحكمه السنية وقيل واجب وقيل ان كان عن ثلاث
 سنن فواجب وان كان عن اثنتين فسنة (قوله بنقص سنة مؤكدة) ومثلها
 السنتان الخفيفتان وسواء كان النقص محققاً أو مشكوكاً فيه (قوله الأسرار
 الخ) اعلم أنه اذا قرأ جهرًا في محل السر سهاوا فانه يسجد بعد السلام على المعروف
 من المذهب وعن ابن القاسم قبل السلام فكلام الشارح وأراد على قول ابن القاسم
 وهو ضعيف (قوله الرابعة التكبير) هذا بناء على ان لتكبير كلمة سنة واحدة
 وأما على القول بأن كل تكبيرة سنة وهو ما عليه صاحب المختصر وقاله في شرح
 المدونة أيضاً أنه يسجد لترك تكبيرتين فتأمل (قوله الخامسة قول سمع الله لمن حمده)
 يجرى فيه ما جرى في الذى قبله (قوله التشهد الاول) فانه مشتمل على سنتين
 ذاته سنة وكونه باللفظ الخاص سنة أخرى (قوله والجلوس له) أى لانه يلزم من
 ترك الجلوس ترك التشهد فان قلت لا يلزم لانه يجوز ان ينتصب قائماً قلت يحتمل
 أن يقال هذا فعل كثير تبطل الصلاة به عمداً (قوله الثامنة التشهد الاخير)
 انظر كيف يتصور السجود القبلى بترك التشهد الاخير (قوله وترك تشهد واحد)
 ليس بمسلم والمعتمد أنه يسجد لترك التشهد الواحد على ما صرح به عجمي في شرحه
 على خليل (قوله يتشهد على المشهور ثانياً) أى على طريق السنية على ما يظهر
 كما قاله بعض شراح المتن وأشعر كلامه أنه لا يعيد الصلاة على النبي صلى الله

(فليسجد له) أى لله (و) قبل
 السلام) وانما قيدنا بالنقص
 في كلامه بسنة مؤكدة
 لانه سينص على أنه لا يسجد
 لنقص فرض ولا سنة خفيفة
 ولا فضيلة والسنن المؤكدة
 التى يسجد لها ثمانية الاولى
 قراءة ما زدد على أم القرآن
 في القريضة فيسجد لترك
 ذلك فيما لا في النافلة على
 ما في المختصر الثانية الجهر
 بالقراءة في القريضة الجهرية
 فيسجد لتركه فيها
 لا في النافلة على ما في المختصر
 أيضاً بأن يأتي بالسريضة فيها
 الثالثة الأسرار في محله
 الرابعة التكبير سوى تكبيرة
 الاحرام الخامسة قول سمع
 الله لمن حمده السادسة
 والسابعة التشهد الاول
 والجلوس له الثامنة التشهد
 الاخير ولا يسجد لغير هذه
 الثمانية كذا نقل في التوضيح
 عن القدماء وذو فكر
 في مختصره انه لا يسجد لترك
 تكبيرة واحدة ونحو قول

سمع الله لمن حمده وترك تشهد واحد شيخنا وهذا والله أعلم اذا ترك لفظه ولم يترك الجلوس له اما لتركه عليه
 يجالسه لسجد والسجود الذى قبل السلام انما يكون (اذا تم تشهد ثم) بعد أن يفرغ من السجدة (يتشهد) على
 المشهور ثانياً (ويسلم) هو اختيار ابن القاسم

ووجهه ان من سنة السلام ان يعقب تشهدا (وقيل لا يعبد التشهد) وهو مروى عن مالك أيضا واختاره عبد الملك لان سنة الجلوس الواحد لا يتكرر (٣٥١) فيه التشهد مرتين (ومن نقص) في صلاته شيئا من السنن

المؤكد (و) مع ذلك (زاد)

فيم اشياء يسير انما تقدم بيانه

(سجد) له (قبل السلام)

أيضا هل أن يترك التشهد

والجلوس له ويزيد سجدة

وما ذكره الشيخ من

التفصيل من انه يسجد

لأنه من فقط وله مع الزيادة

قبل السلام ويسجد للزيادة

فقط بعد السلام هو قول

مالك وعن الشافعي يسجد

لاسهو قبل السلام طلقا

وعن أبي حنيفة بعده مطلقا

ودليلنا على الزيادة ما مع انه

صلى الله عليه وسلم صلى

العصر فسلم من ركعتين

فقام ذوالدين فقال أقصرت

الصلاة يا رسول الله أم

نصبت الى أن قال فقام

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فأتى ما بقي من الصلاة

ثم سجد سجدة بعد التسليم

وهو جالس ودليلى النقص

ما مع أنه صلى الله عليه وسلم

صلى الظهر فقام من

الركعتين الاوليين ولم

عليه وسلم وهو كذلك (قوله وقيل لا يعبد التشهد) ضعيف والمعتمد الاول وهو أنه يعبد استنفاها لم يترك عادته ولو عمدا لاشىء عليه واستظهر عجم أنه لو سجد لسهو قبل تشهد الغريضة واكتفى بتشهد الغريضة لمحت صلاته بالاولى من ترك عادته وهو ظاهر تنبيه السجود القبلي يحتاج أيضا الى تكبير هوى معنية كما تقدم في البعدى فيما يظهر (قوله من السنن المؤكدة) لا مفهوم له قوله المؤكدة بل متى اجتمع مع الزيادة سنة ولو خفيفة فانه يسجد قبل السلام (قوله مثل أن يترك التشهد والجلوس له) لا مفهوم لذلك بل ولو ترك التشهد فقط بل ولو سنة خفيفة كما تقدم واعلم أن الصور تسع نقص محقق أو مشكوك فيه نقص وزيادة محققان أو مشكوكان أو محقق النقص وشك في الزيادة أو بالعكس يتقن الموجب ولم يدرك هل هو زيادة أو نقص فهذه صور سبعة يسجد فيها قبل السلام زيادة فقط محققة أو مشكوك فيها بعد السلام (قوله فقام ذوالالدين) اسمه الخرباق ابن عمر بكسر الخاء المجهية وبالباء الموحدة وآخره القاف وهو شامي هذا قول أهل الحذاق والفهم من أهل الحديث والفقه قاله النووي وقيل اسمه غير الاول أشهر وهو غير ذى الشمالين الذى هو عمر بن عبيد قال السيوطى فى حواشى الموطأ وذوالدين عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم مدة فحدث بهذا الحديث ولقب بذلك لأنه كان فى يديه طول وقيل كان يعمل بيديه جميعا انتهى (قوله أقصرت الصلاة) بفتح القاف وضم الصاد على أنه فاصر وبضم القاف وكسر الصاد مبنيًا للمفعول وهو الرواية المشهورة وقوله أم نصبت الخ حصر فى الأمرين لان السبب إمامن الله وهو القصير أو من النبي صلى الله عليه وسلم وهو النسيان قاله القسطلانى (قوله الى أن قال) تمام الحديث كما فى التحقيق عقب أم نصبت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصدق ذوالالدين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى وقوله كل ذلك لم يكن أى لم يقع لأهؤلاء ولا هذا فى ظنى بل ظنى انى أكملت الصلاة أو بعد أو بدل على محبة هذا التأويل وأنه لا يجوز غيره أنه جاء فى روايات البخارى فى هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال

يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانظر الناس تسليمة كبر ودعوا لى

ثم سلم ابن عبد السلام ثم غلب النقصان على الزيادة اذا اجتمعا

(ومن نسي أن يسجد) سهو والسهو والبعدي الذي يقول (بعد (٣٠٤) السلام) ثم تذكره (فليسجد حتى

المقصود ولم ينس فتنبه من الأمرين تنبيه فهم من الحديث شروعية السجود للسهو
وأنه يسجد ثان وأنه بعد السلام وأن التسليم سهو ولا يبطل الصلاة وأن الفصل اليسير
بعد غير مبطل وأن الكلام لاصلاحها من الامام والمأموم لا يبطل الصلاة (قوله
ومن نسي أن يسجد) لا مفهوم للتسيان ومثله الترك عمدا (قوله ولو بعد شهر)
لا مفهوم له (قوله لأن البعدي ترغيم) بخلاف القبلي فإنه جابر لنقص الصلاة ولذا
طلب وقوعه فيها أو عقوبها بالقرب (قوله ولو كان في وقت نسي) وهو كذلك في القبلي
لأنه من جملة الصلاة وتابع لها وإن كان كلاما في البعدي وكذا البعدي حيث كان
من صلاة مفروضة أو أمانت كره من صلاة غير مفروضة في وقت النسي فإنه يؤخره
لحل الذافئة كما قاله أبو الحسن (قوله لا مرجع إلى الجامع) أي إلى الجامع الذي صلى فيه
الجمعة (قوله التادلي) الدال المهمة المفتوحة نسبة إلى تادلة محل بالغرب (قوله
وظاهر المخصص) وهو المتمد ولا يخفى أنه أيضا ظاهر المصنف اعلم أن السجود
القبلي لا بد أن يفعل في الجامع الذي أدبت فيه الجمعة كقول فاته الركعة الأولى من
الجمعة وقام لقضائها فنسي السجدة وخرج من المسجد ولم يبطل الأمر فإنه يرجع للجامع
الذي صلى فيه وأما البعدي كقولكم ساهيا أو زاد ركعة سهوا ونسي السجود حتى
خرج من المسجد فإنه يسجد في أي جامع ذا قعر وذلك فتقول الشارح اختصاص
الرجوع أي الرجوع إلى الجامع الذي صلى فيه وإنما كان هذا ظاهرا لمحة عمرى لأنه
قال وبالجامع في الجمعة في سياق الكلام في السجود القبلي تنبيهه بظاهر المتن
سواء ذكره في صلاة أم لا وهذا لا يخلو من أربعة أوجه إما أن يكون من فرض
فيذ كره في فرض أو من فرض فيذ كره في نفل أو من نفل فيذ كره في نفل أو من نفل
فيذ كره في فرض والحكم في ذلك كله يتم ما هو فيه ويسجد بعد فراغه مما هو فيه
(قوله والقرب غير محدود على المذهب) أي وهو مذهب ابن القاسم وبعدم الخروج
من المسجد عند اشبه (قوله ابتداء) بمعنى أعاد صلاته هذا حيث كان يرتفع عن
نقص ثلاث سنن قال قت كالتحقيق كسيان الجلوس الوسط أو ثلاث تكبيرات
أو تحميدات وهذا إن كان تركه على جهة السهو أو ألو تركه عمدا بطلت الصلاة
بمجرد الترك هكذا قال عجم وقال السهوي لا تبطل إلا بالطول ولو كان الترك عمدا
وأقول لعل الأوجه كلام السهوي لما تقدم من أن تأخير القبلي لا يبطل الصلاة
ولو كان عمدا قاله الشيخ وقد يبعث في كلام الشيخ بأننا لا نسلم أن مجرد التأخير بعد
السلام تركه (قوله كالسجدة) أي أنها سفتان خفيفتان ذاتهما أو كونهما أسرا أو جهر

ذكره وإن طال ذلك) أي
ما بين تذكره والسلام من
الصلاة قال في المدونة ولو بعد
شهر لأن البعدي ترغيم
للسبطان فناسب أن يسجد
وإن بعد وظاهر كلامه
والمدونة أنه يأتي به ولو كان
في وقت نسي وظاهره أيضا
أنه إن ترتب من صلاة الجمعة
لا يرجع إلى الجامع مع
والذهب على ما قال الناذلي
يرجع وظاهر المختصر
اختصاص الرجوع بالقبلي
دون البعدي (وإن كان)
سهو السهو الذي نسيه
(قبليا) أي يفعل قبل السلام
(سهوا) إذا تذكره (إن
كان) تذكره (قريبا) من
انصرافه من الصلاة والقرب
غير محدود على المذهب
وإنما هو راجع إلى العرف
وكذلك الطول فما يقال
قريب فهو قريب وما يقال
بعيد فهو بعيد (أما) إن
بعد تذكره (ابتداء) بمعنى
أعاد (لأنه) وجوبا
لبطلانها (الأن يصحرون
ذلك) السجود القبلي ترتب
(من نقص شيء خفيف

أى فيسجد لهما أولا. لكن اذا ترك حتى طال لا تبطل صلاته وهذا اذا أتى بالقيام لهما
 ولا تقبل في هذه الحالة لانه ترك ثلاث سنين وقيل لا تبطل ولو لم يأت بالقيام لهما
 ورجع كل منهما او كلام الجزولي يفيد ترجيح الاول وينبغي ان يتفق على القول الاول
 حيث ترك الصورة في أكثر من ركعة فانه عجز وقوله المصنف كالسورة مع أم القرآن
 لوقال بعد أم القرآن لكان أرفع للثابت وهم ان أم القرآن متروكة أيضا وان كان ذلك
 مدفوعا بأن موضوع كلام المصنف في نقصان شيء خفيف ومن حسن سبيل هذا
 الشارح تقريره قبل مع التي تقرأ فأشار الى أنه ليس المعنى كالسورة المتركة مع
 أم القرآن (قوله أو التشهدين) اعلم أنه المذهب أنه يسجد لترك تشهد واحد كما
 يفيد كلام المواق وح فن ترك تشهدا واحدا مع الجلوس له ولم يسجد حتى طال
 الامر فان صلاته تبطل لترك السجود المترتب عن ثلاث سنين الجلوس ومطابق
 التشهد وخصوص اللفظ فأولى من ذلك لو ترك تشهدين فكلام المصنف رحمه الله
 يجعل على أنه لا يسجد للتشهد الواحد بناء على ان خصوص اللفظ مندوب وانه ترك
 التشهدين وأتى بالجلوس لهما لانه في تلك الحالة ليس سجوده الا عن سنتين
 خفيفتين لكن قد علمت ان الراجح أنه يسجد لترك التشهد الواحد فكلام المصنف
 مرور على غير الراجح فتدبر واعترض لقرافي على هذه المسئلة قائلا لا يتصور ان
 ينسى التشهدين ويكون السجود لهما قبل السلام لانه لا يتحقق سهوه عن التشهد
 الاخير الا بالسلام لان كل ما قبله طرف للتشهد والجواب ان هذا يتصور في
 الراعي المسبوق بركعة خلف الامام ويدرك الثانية ونفوته الركعة الثالثة
 والرابعة فانه يطلب بتشهدين بعد مفارقتها لمامه غير تشهد السلام فاذ ترك
 هذين التشهدين فانه يسجد قبل السلام وبقية مسائل اجتماع البناء والقضاء
 (قوله أي لا إعادة ولا سجود) أي مع العلول اذ هو موضوع مسئلة المصنف والافن
 المعلم ان السنتين الخفيفتين يسجد لهما (قوله وفي الجلاب الخ) هذا كلام منشأ
 عن غير تأمل وذلك لان هذا كله في طلب أصل السجود وكلام المصنف فيما
 اذا خوطب بالسجود وتركه حتى طال الامر فانه لا يخاطب بالسجود بعد ولا إعادة
 عليه لكونه عن سنتين خفيفتين (قوله ولا يجزى سجود السهو لانه ركعة الخ)
 أي ركعة كاملة يعين تركها أو شك فيه حال تشهد وقبل سلامه ولا بد من الاتيان
 بتلك الركعة وكيفية الاتيان بها انه يأتي بها باناء على ما سبق من الركعات
 ولو كانت تلك الركعة احدى الاولين ويسجد بعد ذلك قبل السلام لا انقلاب
 ركعته حيث كان اماما أو فذا فان لم يكن من احدى الاولين فانه يسجد بعد

أو التشهدين أو شبه ذلك)
 كتشبهين (فلاشيء عليه)
 أي لا إعادة ولا سجود
 وفي الجلاب يسجد وهو
 موافق لما في المختصر في ترك
 السورة أو ترك التشهدين
 ولما كان قوله وكل سهو
 ينقص الى آخره صادقا
 ينقص السنة المؤكدة
 وغيرها شرع ينه على أنه
 لا يسجد لغير السنة المؤكدة
 من فريضة أو سنة غير
 مؤكدة وفضيلة وبدأ
 بالفريضة فقال (ولا يجزى
 سجود السهو أو ينقص
 ركعة ولا)

لنقص (سجدة) ولا ترك القراءة في الصلاة كلها أو في ركعتين منها وكذلك في ترك القراءة في ركعة من الصبح
لوقال لنقص فريضة أو ترك ركعتين أو ترك ركعتين أو ترك ركعة أو سجدة مجمع عليه
وما ذكره من عدم البطلان في ترك القراءة بمعنى قراءة أم القرآن (٣٥٤) في الصلاة كلها وقول الأكثر

وما ذكره من عدم الجبر
في ترك القراءة في الركعتين
قال (ج) هو مؤثر في البطلان
وقال (ك) في ترك القراءة
في نصف الصلاة ركعة
من الثانية أو ركعتين من
الرابعة ثلاثة أقوال
أشهرها أنه يتمادى ويسجد
قبل السلام ويعيد ثانيها
يسجد قبل السلام وتجزيه
ثالثها بلغى ما ترك فيه
القراءة ويأتى بمثله ويسجد
بعد السلام ولما بين حكم
ترك قراءة الفاتحة في الصلاة
كلها أو في نصفها التعلل بتكلم
على تركها في أقل الصلاة
فقال (واختلف في السهو
عن القراءة في ركعة من
غيرها) أي من غير الصبح
سجدة من الثلاثية
أو الرباعية على ثلاثة أقوال
صكها في المدونة (ف قيل
يجزى فيه) أي في السهو

الاثنيان بتلك الركعة بعد السلام لتخص الزيادة وانما قبل سلامه لأن
الموضوع في السجود القبلي والافلاحكم كذلك ولو سلم (قوله ولا لنقص سجدة)
أي أو ركوع أو رفع منها أو ذكر ذلك في حال قيامه مثلاً أو تشهدته قبل سلامه
تحقق نقصها أو شك فيه والفرض أنه لم يمكنه تنافيه في محله والمراد به مطلق التردد
فيشمل الظن والشك والوهم هذا في الفرائض لأن الشك في النفس فيها كتحققه
في وجوب الاثنيان بدل المشكوك فيه حيث لا استكمال بخلاف السنن فلا
يسجد لنقصها الا عند ثبوت النقص أو التردد فيه على السواء لا عند توهمه وقبلنا قبل
سلامه لأن الفرض في السجود قبل (قوله هو قول الأكثر وهو الراجح) ومقابلته
ما رواه الواقدي عن مالك أنه إذا ترك القراءة في الصلاة كلها ان صلاته تجزئه (قوله
فانه مؤثر في البطلان) أي الترك فيه نقص من عبارة ابن ناجي ونصه وأما ترك
القراءة في ركعتين منها وثلاث فانه مؤثر في البطلان انتهى وظاهر عبارة ابن ناجي
بطلان الصلاة وأنه لا يأتي بدل ما ترك فيه القراءة وهو لا يتم فليعمل على أن المراد
لا يجبر بالسجود فلا ينافي أنه بلغى ما ترك فيه القراءة ويأتى بدله وتصح صلاته
(قوله أشهرها أنه يتمادى) أي مراعاة لمن يقول بعدم وجوبها سجدة أو في ركعة
فقط أو تجب في النصف (قوله ويعيد) أي احتياطاً أي ندباً (قوله ثالثها بلغى
الح) وهو الجاري على المعتمد من أنها واجبة في كل ركعة فيكون هو المعتمد
(قوله بناء على أنها فرض في الجبل) أو بناء على عدم وجوبها أو على أنها واجبة
في ركعة أو النصف (قوله وقيل بلغى) أي الركعة الح فيأتي بركعة لغوات
تداركها ويسجد بعد السلام حيث جلس بعد ركعتين صحيحتين بحيث قرأ فيهما
الفاتحة والسورة والسجود قبل السلام لزيادة الركعة المغيبة ونقص الجلوس
والسورة من الثانية التي ظنها ثالثة (قوله وهذا يقتضي وجوبها في كل ركعة)
وهو المعتمد (قوله ويعيد الصلاة احتياطاً) قال عجم وانما أمر بالاحتياط لبراءة

عن القراءة في ركعة من غير الصبح (سجود السهو قبل السلام) ولا بلغىها وتجزيه واختار هذا
القول عبد الملك بناء على أنها فرض في الجبل (وقيل بلغى) أي الركعة التي ترك منها قراءة الفاتحة (ويأتي بركعة
بدلها) واختار هذا القول ابن القاسم وهذا يقتضي وجوبها في كل ركعة وضع ابن الحاجب القول بوجوبها في كل
ركعة وقال ابن شاس هو الرواية المشهورة (وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة) بدلها (ويعيد الصلاة
احتياطاً) ظاهره أن انما الأول واجب وإن إعادة الثانية مستحب لأن الاحتياط لا يكون إلا مستحباً

(وهذا القول الثالث) (أحسن ذلك) (٣٥٥) أى القول المذكور لانه أبرر للذمة (ان شاء الله) تعالى

تبيين من (ك) الاول *
 يذكر الشيخ حكم ما اذا ترك
 القراءة من أكثر الصلاة
 كمثل ثلاث من الرباعية
 وركعتين من المغرب
 وفي ذلك قولان مشهورهما
 انه يسجد قبل السلام
 ويعيد احتياطاً للثاني *
 الخلاف المتقدم كله في ترك
 قراءة الفاتحة اذا فات موضع
 الاتيان بها اذا لم يفت بأن
 يذكر وهو قائم قبل أن يركع
 بعد ان قرأ السورة فانه يقرأ
 الفاتحة وفي إعادة السورة
 قولان يستعمل النجاشي
 الاعادة فيمنع ويسجد بعد
 السلام وقال ابن حبيب
 لا يسجد ثم انتقل بين مالا
 يسجد له من نقص سنة
 خفيفة ونقص فضيلة فقال
 (ومن سهاى عن تكبيرة
 أو عن سمع الله من حدة مرة)
 واحدة (أو) عن (القنوت
 فلا يسجد عليه) الاولان
 سنتان والثالث فضيلة اما
 ترك السجود عن التكبيرة
 الواحدة فهو المشهور
 وعن ابن القاسم يسجد لها
 وما ذكره من ترك السجود
 لترك التعميدة الواحدة
 هو المذهب وما ذكره من ترك السجود للقنوت

ذمته مراعاة لمن يقول بوجوبها في كل ركعة وبالإعادة افتقرت الرواية الثالثة من
 الاولى (قوله لانه أبرر للذمة) لا يخفى ان براءة الذمة أظهر على القول الثاني
 فالمناسب أن يجعله تمليلاً للاحتياط كما نقلناه عن عجم وتعليل الاحسنية بأن فيه
 مراعاة القولين السابقين فسجوده قبل السلام وعدم بطلانها ربحي للقول بأن
 فرض في الجمل مثلاً واعادة الصلاة ربحي للقول الثاني (قوله ان شاء الله) قال ذلك
 مع كونه أحسن الرأيات عنده أما بعد خبره بما قاله من الاحسنية أو لا تبرك
 (قوله مشهور) أنه يسجد قبل السلام) ويعيد احتياطاً أى ندباً وتحصيل من
 كلامه عنك هذا وفيما مر أن ترك الجمل والصف لا يبطل ويسجد قبل السلام
 ويعيد احتياطاً وان ترك الجميع يبطل وقد أشار المصنف لترك الأقل بقوله
 واختلف في السهو عن القراءة في ركعة وفيما استحسنه المصنف يعلم أن ترك القراءة
 في الأقل كالنصف أو الجمل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة ويعيد احتياطاً واعلم
 أن ابن رشد رجع البطلان فيما اذا تركها في نصف صلاته فيكون أولى فيما اذا
 تركها في الجمل وعبارة بعض الشراح تقتضي قوة كلام الفاكهاني (قوله اذا
 فات موضع الاتيان بها) أى بأن الخفى هذا ما يدل عليه قوله أما اذا لم يفت بأن
 تذكر وهو قائم ولا يخفى أن هذا قول ضعيف والمعتمد أن عقداً ركعة برفع الرأس
 من الركوع لا بالاحتياط كما هو القول الضعيف الذي ذهب اليه فالمناسب للمعتمد
 أن يقول أما اذا لم يفت بأن لم يرفع رأسه من الركوع فانه يرجع لقراءتها أى الفاتحة
 (قوله استحسن النجاشي الاعادة) وهو المشهور كما في التوضيح أى اما لكونها
 بعد الفاتحة سنة أو لكون السنة لا تحصيل الا اذا وقعت بعد الفاتحة والظاهر
 أن القول الثاني أى الذى هو عدم الاعادة وهو لما لك في المجموعة لا يرى ذلك بل يرى
 أن السنة تحصيل بقراءتها وقعت قبل الفاتحة أو بعدها والله أعلم وهذا الخلاف
 في غير المستكبر وأما هو فاتقوا على عدم الاعادة كفى التوضيح (قوله ويسجد
 بعد السلام) أى لتلك الزيادة القولية أى إعادة السورة (قوله وقال ابن حبيب
 لا يسجد عليه) أى فلا يرى ترتب السجود على تلك الزيادة القولية وهذا هو الراجح
 فقد قال صاحب التوضيح وقول ابن حبيب أصح لأن زيادة القراءة لا يسجد لها
 بدليل لو قرأ سورتين انتهى أى أقرأ السورتين في الأخيرتين كما أفاده في التحقيق
 (قوله فهو المشهور) وعليه فان سجد قبل السلام بطلت صلاته إلا أن يكون
 مقتدياً بامام يسجد على مذهبه فلا تبطل صلاة المأموم كما لا تبطل صلاته ان ترك
 السجود خلفه (قوله لترك التعميدة) المراد بها سمع الله من حدة وتسميتها تحميدة

هو المذهب وما ذكره من ترك السجود للقنوت

فقال (ك) ان سجدة قبل
السلام بطلت صلواته
بخلاف التكبير والتمجيد
فانه لو سجد لترك أحدهما لم
نعلم من يقول بطلان صلاته
فليتنبه بهذا انتهى أنظر
هذا مع ما في المختصر فقد نص
فيه على ابطالان صلاة من
سجد لها (ومن انصرف)
أي خرج (من الصلاة)
وسلام سهوا مع اعتقاد
الانتماء (ثم) بعد خروجه
منها (ذكر) أي تذكر بيقينا
أو شك (انه بقي عليه شيء
منها) أي من أركان الصلاة
المفروضة فيها كالركوع أو
السجود (فليرجع) يعني
ينوي الرجوع (ان كان)
تذكره (بقرب ذلك)
الانصراف ظاهره سواء
ذكره قائما أو قاعدا (فإذا)
وجع (بكبر تكبيرة يحرم)
يعني ينوي الرجوع (بها)
إلى الصلاة ظاهر كلامه
وان قرب جدا وهي رواية
ابن القاسم عن مالك وحيث
قلنا يرجع باحرام فان ذكر
وهو جالس أحرم وهو على
حالته ولا يطلب منه قيام
وان ذكر وهو قائم ففي
احرامه وهو قائم قولان

أي شاء تجوز من حيث انها اتصفت به (قوله لم نعلم من يقول) ضعيف فقول الشارح
انظر الخ واضح اد المنقول كما أفاده عج أنه ان سجد لشئ من ذلك عدا أو جهلا
بطلت صلاته (قوله سلم سهوا الخ) المراد سهوا عن كونها فاقصة فلا ينافي أنه أوقع
السلام عدا وأما ان سلم ساهيا عن كونه في الصلاة أو عن كونه متكلمًا
بالسلام فانه بمنزلة من لم يسلم فيتدارك ما تركه (قوله أو شك) المراد به مطلق
التردد (قوله أي من أركان الصلاة) ولا يدخل فيه السلام لانه ذكره بعد
فلم يدخل لكان تكرارا (قوله فيها) متعاقبا بالمفروضة (قوله كالركوع الخ)
مثله ذلك الجلوس بقدر السلام فإذا سلم ساهيا في حال رفعه من السجود فانه
يجلس بقدر السلام ويسلم (قوله يعني ينوي الرجوع) أي الصلاة أي ينوي
تكملها ثم أقول والمناسب حذف ذلك أي حذف قوله يعني ينوي الرجوع ويجعل
قوله يعني ينوي الرجوع أي ان المراد بالرجوع أنه يكبر تكبيرة يحرم بها
على حله لا حاجة لقول المصنف يحرم بها (قوله ان كان تذكره بقرب ذلك الخ)
أي فان طال الأمر بطلت صلاته وابتدأها من أولها * تنبيه * قال في ظاهر
المذهب يقتضي أنه يصلي بسلامه فوافاقا لم يفعل وصلى بمكان آخر بطلت
(قوله سواء ذكره قائما أو قاعدا) سيأتي ما يتعلق بذلك (قوله فاذا رجع الخ)
أي فاذا نوى الرجوع كما هو مقتضى حمله أي فاذا نوى تكميل الصلاة وليس
المراد فاذا أكمل (قوله يحرم الخ) تقدم أنه لا حاجة له على قضية حمله (قوله بها)
أي معها أي ينوي الرجوع مصاحبا لتكبير (قوله وهي رواية ابن القاسم
عن مالك) وهو المعتمد ومقابلته أنه ان قرب جدا لا يحرم وجعله ج ظاهرا كلام الشيخ
لقوله ثم والخلاف في التكبير وأما النية فلا بد منها اتفاقا ولو مع القرب (قوله فان
ذكر وهو جالس الخ) هذا حيث فارق الصلاة من محل الجلوس وأما ان فارقها
في غير محله كان انصرف بعد ما صلى ركعة أو صلى ثلاثا من غير المغرب فانه يرجع
لرفع من السجود ويحرم منه ولا يجلس فيما يظهر قياسا على ما سيأتي قريبا
(قوله ولا يطلب بقيام) أي للأحرام بخصوصه وهذا كالتفسير لقوله وهو على حالته
وليس المراد بقوله على حالته أي من عدم استقبال قبلته اذ لا بد من الاستقبال
(قوله ففي احرامه وهو قائم قولان) حاصله ان بعضهم وهو القدام من أصحاب مالك
ذهب إلى أنه يحرم من قيام لاجل الفور وعليه فهل يجلس عقبيه ثم ينفض أولا
قولان وبعضهم وهو ابن شبلون ذهب إلى أنه يجلس لانه الحالة التي فارق الصلاة
عليها وهذا القول هو المعتمد واستظهر بعض ان حكم الجلوس المذكور الوجوب فله

أحرم من قيام فالظاهر عدم البطالان مراعاة لقوله يحرم فاعلموا ولا يحكم بذلك
 الجلس وانما يجلس بغير تكبير فاذا جلس كبر لا حرام ثم يقوم بالتكبير الذي يفعله
 من فارق الصلاة من اثنتين ومحل كونه يجلس للآحرام اذا سلم من اثنتين وأما ان
 سلم من واحدة أو من ثلاث فانه يرجع الى حال رفعه من السجود ويحرم ولا يجلس
 اذا لم يكن ذلك موضعا للمسه ويضرب له رفع يديه حين يحرم (قوله في التوضيع عن
 المصنف) أي الذي هو ابن أبي زيد وهو المعتزلة وقابله أنه باطلة ونقضت عن
 المصنف قلت ويظهر من ذلك أن حكم التكبير الوجوب (قوله يصلي ما بقي عليه)
 أي وبطلت الركعة التي نقص منها ركوعا أو غيره لان السلام مانع من جبرها (قوله
 أو شئت) المراد به مطلق التردد أي سواء ظهر الـ كمال أو النقصان أو لم يظهر شيء
 وهذا في غير المستكبح أي وأما المستكبح فلا تبطل صلاته لانه مأور بالانتماء (قوله
 وهذا أيضا الخ) أي كقيدناه بقولنا اذا سلم على يقين فليقيد أيضا بما اذا كانه فذا
 أو هو ما (قوله ووافقه المأمومون الخ) أي على أنه بقي عليه شيء إلا أن قضية
 ذلك أن يقول فاذ خالفوه فأخبروه بالتمام وأنه ليس عليه شيء فله وان خالفوه
 فان أخبره عدلان بأنه نقص لا يناسب وسكت عن الغد وحكمه أنه اذا أخبره غيره
 فانه لا يرجع لانه يبنى على يقين نفسه أي حال نفسه كما ذكره ابن ابي اسلم (قوله ان لم
 يتيقن الخ) أي بأن ييقن صدقهما أو شئت في ذلك بل يبنى على الأقل بخبر واحد أيضا
 ولو غير عدل حيث صدقه أو شئت كما اذا حصل له الشك من قبل نفسه فلا وجه لقول
 السارح بعد ذلك ولا يرجع لقول الواحد على المشهور بل هو خلاف الصواب
 وهذا في غير المستكبح وكذا يرجع لخبر العدلين اذا أخبره بنقص وهو مستكبح
 شأنه أن يبنى على الاكثر فيصدق قوله أو يبنى على الأقل فان تيقن خلاف ما أخبر به
 أي تيقن الاتمام فلا يرجع لقوله ما ولو كان اذا سلم فأتى بما بقي عليه ما أفيد اذا
 أو بأمام (قوله وان نثر الخبرون له) أي جدا بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري كان
 مستكحاً أم لا كان زيدا السلام كما هو الموضوع أو كان قبل وسكت عما اذا أخبره
 بالتمام وحكمه اذا أخبره بالتمام وهو غير مستكبح وكما عدلين فانه يبنى على الكمال
 الذي أخبر به فاغلب على ظنه صدقهما أو ترد فيه أما اذا تيقن كذبهما يرجع
 لنفسه ولا يرجع اليهما ولا لاكثر إلا ان يكتر واحد بحيث يفيد خبرهم العلم
 الضروري فيترك نفسه ويرجع لهم فيما أخبروه من التمام واعلم أنه ان كثر واحدا
 لا يشترط عدالة ولا أن يكونوا أمومين (قوله ولا يرجع لقول الواحد العدل)
 بتقريرهم راعى عدم أن هذا الخلاف فيما اذا أخبر العدل بالتمام لا بالنقصان الذي كلام

وان ترك الاحرام ورجع
 بنية فقط في التوضيع عن
 المصنف لا تبطل صلاته
 (ثم) بعد ان يكبر التكبير
 التي يحرم بها (يصلي ما بقي
 عليه) من صلاته اذا سلم
 على يقين ان صلاته تامة
 اما ان سلم عامدا بأن صلاته
 لم تتم أو شئت في صلاته فان
 صلاته باطلة وهذا أيضا اذا
 كان فذا أو كان اماما ووافقه
 المأمومون على ذلك واذا
 خالفوه فان أخبره عدلان بأنه
 نقص من صلاته ركعة مثلا
 رجع الى قوله ما ان لم يتيقن
 خلاف ما أخبر به فان
 تيقن خلاف ما أخبر به
 فلا يرجع الى قوله ما وان
 أكثر الخبرون له جدا يرجع
 اليهم ولو تيقن خلاف
 ما أخبر به ولا يرجع الى
 قول الواحد على المشهور ثم
 صرح بمفهوم قوله ان كان
 بقرب ذلك زيادة لا يوضح

فقال (وان تباعد ذلك) التذكير عن الانصراف (أخرج من المسجد ابتداء صلاته) لان من شروط الصلاة ان تكون كلها في فور واحد وظاهر قوله (وذلك من نسي السلام) ان فيه التفصيل المتقدم فيرجع الى الجلوس ان كان بقرب ذلك فيكبر تكبيرة يحرم بها وهو جالس ويتشهد ويأتى بالسلام ويسجد بعد السلام وان تباعد ذلك أو خرج من المسجد ابتداء صلته وما ذكره في القسم الاول محله اذ ان ذكره بعد ان قام من محله اما ان تذكره بالقرب وهو جالس مستقبلاً القبلة سلم ولا شيء عليه فان انحرف عنها استقبلها وسلم وسجد للسهو (وممن لم يدرك ما صلى ثلاث ركعات أم أربعاً) يعني ولم يكن مستحكما (بني على اليقين) التي هي الثالثة (وصلى ما شك فيه) وهي الرابعة فقوله (وأني برابعة) تفسير لقوله ما شك فيه (وسجد به سلامه) على المشهور

الشارح فيه كاتبين ومقابل المشهور ويجتري بالعدل الواحد اذا أخيره بالتمام سواء كان حراً أو عبداً ورجع الى أصل الكلام فنقول قد عرفت ما اذا ذكر بعد أن سلم وأما ان كان قبل أن يسلم فان كان من الأخيرة فلا يخلو اما ان يكون ركوعاً أولاً فان كان ركوعاً أتى به قائماً وان كان رفعاً أتى به سجوداً وسجدة أتى بها من جلوس واثنين أتى بها من قيام فان أتى بها من جلوس سهواً سجد قبل السلام لنقص الخطأ لهما فهو غير واجب والالم يجبر بسجود السهو ويكره تعدد ذلك كما قال زررق وان كان المتروك من غير الأخيرة فأتى به على نحو ما قررنا فيما اذا كان من الأخيرة من جلوس أو قيام أو واحد يداب المالم يعدد الركعة التي تلي ركعة النقص فاذا عدها فقد فاته وقامت التي عدها مقامها حيث كان فذاً وأما ما والعقد يرفع الرأس من الركوع * تنبيهان * الاول ما ذكرناه من أنه يأتي بالغرض المتروك محمول على ما اذا أمكن تداركه وأما النية وتكبيره الاحرام فلا يتدارك لانها اذا نسي الم توجد صلاة فاذاسه عن واحدة منها فانه يتدبر الصلاة من قلها * الثاني * النقص المشكوك كالحقق والمراد به كاذباً كرنا مطلق التردد هذا في الفرائض حيث لا استسكان بخلاف السنن فلا يسجد لنقصها لا عند يقين النقص أو التردد فيه على السواء لا عند التوهم (قوله وان تباعد ذلك التذكير) وهو محدود بالعرف عنده ما لك وابن القاسم وقوله وأخرج من المسجد أي عند أشهب وظاهر كلام أشهب ولو كان المسجد صغيراً وصلى قرب بابه فان صلى في الصحراء فالقيد عنده ان يصلي المصلي بعد انصرافه الى محل لا يمكن الاقتراب منه فيه لمن يمكن في محل ما صلى والعمد الاول وهو التصديق بالقرب والبعد بالعرف وان لم يخرج من المسجد (قوله فيكبر تكبيرة يحرم بها) هذا اذا فارق موضعه كما سئله قول أي أو طال طولاً متوسطاً (قوله وأخرج) أو لم يحكاه الخلاف (قوله وما ذكره في القسم الاول) وهو قوله ان كان بقرب ذلك (قوله فان انحرف عنها) أي مع القرب والمراد انحرف لا تبطل به الصلاة لان انحرف بمكة أو بالمدينة أو جامع عرفة وان الصلاة تبطل وقوله استقبله الخ أي من غير تكبير ولا تشهد فالحاصل ان الاقسام خمسة قد ظهرت من الشارح مع ما ذكرناه (قوله بني على اليقين) أي الاعتقاد الجازم (قوله وصلى ما شك فيه) أي في تركه والمراد بالشك مطلق التردد (قوله تفسير بما شك فيه) أي واذا كان كذلك فلا اشكال في كلام المصنف خلافاً لما قال ان قوله بني على اليقين الذي هو الثالثة وصلى ما شك فيه التي هي الرابعة ثم قال وأني برابعة فهي رابعة في اللفظ خامسة في المعنى (قوله وهو ظاهر

ومسلم من قوله صلى الله عليه وسلم اذ انك أحدكم في صلاته فلم يدرككم صلى فلاناً أم أربعاً فليطرح الشك وليبني على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم تنبيه إذا الأول قبل ما كلامه بنير المستنسخ احترازاً من المستنسخ فانه ليس عليه اصلاح وانما عليه السجود كما ينص عليه الثاني روى قوله أم أربعاً بالنصب عطفاً على ما قبله وبالرفع على أنه خبر مبتدأ ضمير (ومن) (٣٥٩) كان اماماً أو فذاً أو (تكلم) في صلاته كلاماً يسير

(سأهباً يسجد بعد السلام) لانه زيادة ولا تبطل الصلاة به اذ هو معذور في غير سهو بالسجود وقيدنا بالامام والقد احترازاً من المأموم فان الامام كما تقدم يعمل سهو مالم يمكن فريضة وبالسبب احترازاً من الكثير فانه مبط واحترز بالسأهي من العام ودوا بالسهل والمكروه ومن وجب عليه الكلام لا نقاد أعنى مثلاً فانهم باطلة (ومن لم يدرك أم لم يسلم) ولم يقيم من مقامه وكان يقرب تشهد (سلم ولا يسجد) سهو (عليه) لانه ان كان سلم فصلاته صحيحة والسلام الثاني واقع في غير الصلاة فلا وجه للسجود وان كان

ما في الموطأ الخ يمكن الجواب بأن الحديث محمول على ما دلل عليه من سدة انه ولتين (قوله روى قوله) أي المصنف (قوله خبر مبتدأ ضمير) التقدير أم الذي صلاه أربع (قوله من تكلم ساهياً) أي عن كونه في الصلاة أو عن كونه في كلامه (قوله واحترز بالسأهي من العام) أي الاما كان لا صلاحها فلا تبطل به الا أن يكثر في نفسه والكثرة بالعرف (قوله والمكروه) الفرق بينه وبين الاكراه على ترك الركن الفعلي ان ما يترك منه صار عترة لم يجزعه ويؤتى به بخلاف الاكراه على الكلام والفرق بين الاكراه عليه ونسيه ان الناس لا شعور عنده (قوله ومن وجب عليه الكلام لا نقاد أعنى) وأما من وجب عليه الاجابة النبي صلى الله عليه وسلم فلا تبطل صلاته والظاهر ان معنى ذلك في حياته أو بعد موته وتيقن أو ظن أنه النبي صلى الله عليه وسلم لا أن شك فلا يجزيه فان أجاب بطلت وهل يطلق أو اذا أن يتبين كونه النبي صلى الله عليه وسلم أنظره ولو أدخل الكافي على قوله أعنى لكان أفضل ليشمل الصغير والمصحف والمسال أو الدابة (قوله ولم يقيم من مقامه) أي ولم يعرف (قوله ولا يكن تحول الخ) ومنه لو طال طولاً متوسطاً فانه يرجع بتكبيره فلو لم يقول الا أنه انحرف عن القبلة فانه يستقبل ويسلم ولا يشهد ولا احرام عليه ويسجد بعد السلام (قوله فليطرح) عنه الماء مفتوحة لانه مضارع لمي كالم وخشي ولما دخل الجازم حذف ألفه وبقيت الفتحة دليلاً على ما (قوله ايجاباً) أي وجوباً وهو المعتمد كما يفيد عجم وقيل ندباً وهو ضعيف فالجواب المستنسخ على الاول ولم يله عنه لم تبطل صلاته ولو عدا كما قال الخطاب في شرح الشيخ خليل ولعل وجهه ان الاصل البناء على اليقين وانما سقط عن المستنسخ تخفيفاً عليه

لم يسلم قد سلم الا زول يرفع منه سهو يسجد له وقيدنا كلامه بقولنا ولم يقيم من مقامه احترازاً عما اذا كان قريباً ولكنه تحول من مقامه فانه يرجع بتكبيره فلو لم يشهد ويسلم ويسجد بعد السلام لانه زاد بقولنا وكان يقرب تشهد احترازاً عما اذا طال فانه صلاته تبطل (ومن استنكحه) أي داخله (الشك في السهو) في الصلاة (فليطرح) عنه (يقطع الماء) لا شرباً يعني يضرب عنه لا يعمل على ما يجده في نفسه من ذلك ايجاباً لانه بلبه من الشيطان فدواؤه الالفافاذا قال له مثلاً ما صليت الا ثلاثاً فيقول له ما صليت الا أربعاً وان صلاتي صحيحة وما قاله الشيخ مخالف لقول ابن الحارث ان الموسوس يبنى على أول خاطريه وهو لبس القرويين وقابله عليه أكثر المتأخرين لانه في الخاطر الاول ما يسمي الذن وفيما بعده شبهة بغير العلة لا وما قاله الشيخ هو ظاهر المدونة وغيرها ابن عبد الله الام وهو الذي كان يرجحه بعض من يفتينا ويقول له ويوجهه بأن المستنسخ

ومن هذه صفة لا ينضب طله الخطر الاول مما بعده والوجود يشهد لذلك وقوله (ولا اصلاح عليه) تكرار مع قوله فليبه عنه لان ترك الاصلاح هو الالهاء (واكرر عليه ان يسجد بعد السلام) استحبابا عند ابن القاسم لانه الى الزيادة اقرب ثم فسر من استنكحه الشك بقوله (وهو الذي يكثر ذلك) الشك (٣٦٠) (منه يشك كثيرا ان يكون سهي)

فإذا أصلح فعل الاصل (قوله ومن هذه مفرقة) عطفا على ما قبله تفسير (قوله عند ابن القاسم) أي يسجد بعد السلام عند ابن القاسم وقال أشهب انما يسجد قبل السلام والمعتمد كلام ابن القاسم (قوله لانه الى الزيادة اقرب) أي لأن من هذه صفة على تقدير أن يكون شك هل صلى ثلاثا أو أربعين قرب أن يكون صلى خمسا (قوله يشك كثيرا) تفسير لقوله يكثر ذلك منه أي وذلك بأن يشك وقوله كثيرا أي زمنا كثيرا (قوله سهي ونقص) أي سهي فنقص أي هل نقصت من صلاتي ما صليت الا ثلاثا (قوله وفي رواية سهي) زاد أو نقص صورتان الاولى يشك هل صليت أربعين أو خمسا والثانية يشك هل صلى أربعين أو ثلاثا الشك أنت خبير بأن قوله فليبه عنه ولا اصلاح عليه لا يعقل الا فيما اذا كان سهي بنقص لان كان سهي بزيادة الان يقال ان الالهة بحسبه أنه لا يسجد استمنا فلا ينافي أنه يسجد بدا (قوله وان يطرا عليه في كل وضوء الخ) اعلم أنه لا يضم الشك في الوسائل كالوضوء للشك في المقاصد كالصلاة بل كل عبادة تفرد على حدتها فاذا كان شك يوما في الوضوء مثلاً ويوما في الصلاة فليس بمستنكح خلاف لما سارح فان عبارته توهم أنه يكون مستنكحاً قال عجم وظهري أنه ينبغي أن يجري في مسألة الشك ما جرى في مسألة السلس فاذا زاد زمن اتيانه على زمن انقطاعه أو تساوى فهو مستنكح والاملاو المراد بزمن اتيانه اليوم ادى يحصل فيه ولو مرة فاذا أتاه يوماً وانقطع يوماً وهكذا أو أياماً يومين ويتقطع الثالث وهكذا كافي مستنكحاً وأما لو أتاه يومين وانقطع ثلاثة فليس بمستنكح (قوله يريد عن سجدة) أي لأنه سهي بزيادة وقوله أو ركع أراد بها الركوع (قوله اذا ذكر ما أفسد له ركعة) أي بأن ترك ركوعاً أو سجوداً ونذكر في التشهد الاخير مثلاً (قوله فان كانت الركعة) أي التي سهي فيها عن سجدة أو ركوع (قوله من الاثنين) أي احدى الاثنين (قوله والنقصان) أي لان الثالثة اقلبت ثانية (قوله لانه انما يأتي بها بالبناء) أي انما يأتي بالركعة ملتبسة بالبناء أي بالغائجة فقط (قوله من الاثنين) أي من احدى الاثنين (قوله فهو يعتربه كثيراً) ألفا مجرد العطف ولا يخفى أن ما بعده ليس فيه توضيح لما قبله فلا فائدة في ذلك العطف فلوحذف ذلك واقتصر على قوله وان كثر

ونقص وفي رواية سهي (زاد أو نقص) أي سهي بزيادة أو نقص (ع) وكثرته أن يطرا عليه في كل وضوء وفي كل صلاة أو في اليوم مرتين أو مرة وان لم يطرا له الا بد يوم أو يومين أو ثلاث فليس بمستنكح وقوله (ولا يوقن) تكرار مع قوله يشك وكذا قوله (فليس يسجد بعد السلام) تكرار مع قوله ولكن عليه ان يسجد بعد السلام وقوله (فقط) اشارة لمن يقول عليه الاصلاح (واذا أيقن) المصلي (بالسهو) يريد عن سجدة أو ركعة بدل عليه قوله (يسجد بعد اصلاح صلاته) أي بعد اتيانه بما نقصه وقال (ع) وصورة اذ اذكر ما أفسد له ركعة فانه يأتي بها ويسجد بعد ما صلاها وهل ذلك قبل السلام أو بعده فنقول يفترق الجواب فان كانت الركعة من الاثنين فانه

يسجد قبل السلام لان معه الزيادة والنقصان فالزيادة الركعة الملقاة والخلو في غير محله والنقصان منه ترك السجدة لانه انما يأتي بها بالبناء وان كانت من الاثنين لم يكن معه الا زيادة خاصة فيسجد بعد السلام انتهى (وان كثر ذلك) السهو (منه فهو يعتربه) أي يصيبه (كثيراً)

منه لكان أحسن (قوله عن الجلوس الأول) محصل كلامه على ما فهمه بعض
 الاشياخ من شرح خليل أنه يرجع له بعد مفارقه الأرض ولو استقل ويكون
 هذا مستثنى من قولهم أنه لا يرجع له بعد المفارقة ولو لم يستقل وبعضهم أبقى القاعدة
 على عوجه - وأنه حيث استتمت السجدة والجلوس الأول حتى فارق فلا يطلب
 بالرجوع ولا سجود عليه ولا بطلان (قوله أو يكون عادة نسيان السجود) اعلم
 أن اصلاح ذات يقع على وجهين أحدهما أن يفوت محل التدارك الثاني أن لا يفوت
 مثال الأول من عادة السجود عن السجدة الثانية من الركعة الثانية مثلاً من غير
 التثنية ولا يتركها إلا بعد السلام أو بعد أن عقد الثالثة فانه يترك في ركعة في الأول
 ولا يهد وتقلب الثالثة ثانية في الثاني ولا يسجد على ما يظهر من حال الثاني
 ما إذا نذر في الفرض المذكور قبل أن يعقد الثالثة - فإن الوضوء يدخلان
 في قوله أصح فقول الشارع سواء كان السجود قبلًا فاطر للأول وهو ما إذا فات
 محل التدارك وقوله فهو بعد ما ناطر للثاني أي وهو ما إذا نذر قبل عقد الثالثة
 فهو عليه ولو سجد له في هذه الحالة وكان سجوده قبل السلام قيل تبطل صلاته به
 أن فعله عبداً أو جهلاً لا مراعاة أن يقول أنه يسجد كذا فنظر عجم والظاهر عدم
 البطلان (قوله يريد تخرج للقيام) قال في التحقيق إنما قلنا يريد بقوله قام تخرج
 ولم يبق عليه على ظاهره إلا بناقض قوله بعده ورجع الخ لأن ظاهره أنه لم يقم انتهى
 (قوله من فتيين) أي تاركاً للجلوس ومن لازمه ترك التشهد احترازاً عما لو جلس
 وقام نسيان التشهد فلا يرجع له ولا سجود عليه فإن رجع للتشهد بعد نسيان التشهد
 لم تبطل صلاته كما لا تبطل إذا رجع للجلوس كما ذكرنا في كتابنا ولعل هذا مبني
 على الضعف أنه لا يسجد لترك التشهد لو احدى (قوله من صلاة الفريضة) احترازاً
 من النافلة فإنه يرجع ولو استقل قائماً لم يعد الركعة الثالثة فإذا عدها تبادى
 وأتى بركعة وتشهد وسلم وفي سجوده قبل السلام أو بعده قولان فمن رأى أنه زاد
 الركعتين قال يسجد بعد السلام ومن رأى أنه نقص السلام قال يسجد قبله فله عجم
 واقتصر خيراً على الثاني فهو المأمول عليه وقوله فان عقد ما تبادى هذا في غير
 النقل المحدود وأما المحدود كالنسيان والعبدن والاستسقاء والكسوف فانه لا يكمل
 شيئاً منها إلا بعد عقد الثالثة منها نسياناً لأن كل واحدة منها تبطل بزيادة مثلاً
 عليها لأن الشارع حدها بركعتين ففعله أو بعبارة الف ذلك وانظر ما تقدم من أن
 الكسوف يبطل بزيادة مثله هل المراد مثله في الصفة والعدد أو في العدد فقط وانظر
 قوله وأتى بركعة على سبيل الوجوب أم لا وانظر الأول كما يفيد النقل عن الإمام

مثل أن يكون عادته
 السجود أولاً عن الجلوس
 الأول أو تكون عادته
 نسيان السجود (أصلح
 فسيان السجود
 صلاته ولم يسجد له وهو)
 سواء كان السجود قبلًا
 أو بعد ما لا أجل للشقة
 التي تلحقه في ذلك (ومن
 قام يريد تخرج للقيام) (من
 فتيين) من صلاة الفريضة

ثم تذكر (رجع) اتفاقا (مالم يفارق الأرض بيديه وركبتيه) وأخرى اذ لم يفارق الأرض الا بيديه فقط أو بركبتيه
خاتمة ان يرجع ثم يشهد ويتم سجدته ولا يسجد عليه على المشهور ولحقه الامر في ذلك فان تبادى على القيام عامدا
بطأت صلاته على المشهور لانه ترك ثلاث سنن عامدا وان (٣٦٢) تبادى فاسيا سجد قبل السلام (فاذا

فارقها) أى الأرض بيديه
وركبتيه (تبادى ولم يرجع
وسجد قبل السلام) هذا
صادق بصورتين الاولى
ان يفارق الأرض بيديه
وركبتيه ولم يعتدل قائما ثم
تذكر بعد ما فارق الأرض
والثانية ان يفارق الأرض
ويعتدل قائما والحكم فيها
واحد وهو ما ذكره لكن
عدم الرجوع فى الاولى
على المشهور وعليه لا تبطل
صلاته ان يرجع الى الجلوس
عمدا أو سهوا أو جهلا
ويسجد بعد السلام لتحقق
الزيادة وفى الثانية متفق
عليه فان رجع الى الجلوس
عامدا فى التوضيح المشهور
الصحة وعليه يسجد بعد
السلام لتحقق الزيادة وان
رجع جاهلا فى النوادر
عن سمنون تفسد صلاته
وروى ابن القاسم فى المجموعه
يتبادى على صلاته ويسجد

رجعه الله وعن ابن عرفة وقوله فانه يرجع ولو استعقل قائما فان لم يرجع بطأت
فان صلى النافله أربعاً وقام لحامسة ساهيا فانه يرجع عقدها أولا ويسجد قبل
السلام لنقصه السلام فى محله والزيادة واضحة فان لم يرجع بطأت صلاته (قوله
رجع اتفاقا) قال بعض شراح خليل والظاهر ان حكم الرجوع السنية على القول بأن
تعمد ترك الجلوس لا يبطل الصلاة وعلى مقابله الوجوب (قوله مالم يفارق الأرض
بيديه) صادق بسبعة صور فارق بيديه دون ركبتيه أو بركبتيه دون يديه أو بيد
وركبتيه أو يديه وركبة أو ييد وركبة واحدة أو بيد واحدة أو ركة واحدة
وقول ف وأخرى الخ كلام فيه نظر اذ لا أحروية بل هو داخل فى المصنف (قوله
بطأت صلاته على المشهور) وقيل لا تبطل على الخلاف فى ترك السنة عمدا فتحكم
الرجوع الوجوب على الاول والسنة على الثانى (قوله وان تبادى فاسيا سجد قبل
السلام) فان ترك السجود وطال زمن الترك بطأت صلاته ترك القبلى عن ثلاث سنن
الجلوس ومطلق التشهد وخصوص اللفظ بناء على سنيته ولم يتكلم على الجاهل
وتكلم عليه فى التحقيق فقال وان تبادى جاهلا فحكمه حكم العامد على المشهور
(قوله تبادى ولم يرجع) وهل وجوب الرجوع حرام وربما يقتضيه نقل المواقي ويكره
كذا فى بعض شروح خليل (قوله لكن عدم الرجوع فى الاولى) أى ويسجد قبل
السلام مقابله قولان قيل يرجع وقيل ان كان الى الجلوس أقرب رجوع والا فلا
(قوله وعليه لا تبطل صلاته ان رجع الخ) أى مراعاة لمن يقول بالرجوع (قوله
لتحقق الزيادة) أى زيادة القيام (قوله فى التوضيح) المشهور والصحة والقول
بالبطلان عن عيسى بن دينار وابن عبد الحكم حكاه ابن الجلاب (قوله وعليه يسجد
الخ) ولذا قال بعضهم واذا رجع فلا ينقض حتى يشهد لان رجوعه منه عند ابن
القاسم وينقلب سجوده القبلى بعد ما فارق التشهد عمدا بعد رجوعه منه عند ابن
على كلام ابن القاسم لا على كلام أشهب ولعل كلام ابن القاسم بناء على بطلانها
بتعمد ترك سنة خلافا لأشهب كذا فى بعض شروح خليل (قوله وروى ابن القاسم

قوله بسبعة صوابه بسبع كذا وظاهره

وان رجع فاسيا فلا تبطل صلاته اتفاقا ابن القاسم ويسجد بعد السلام ثم استعقل يتكلم على ما اذا فى المجموعه
نسى صلاة أو أكثر ثم تذكرها وقسم ذلك على ثلاثة أقسام لانه إما ان يتذكر بعد ان صلى صلاة حاضرة لم يخرج وقتها
أو قبل أن يصلها أو فيها وقد أشار الى الاول بقوله (ومن ذكر صلاة نسيها) من الصلوات المفروضة بعد ان صلى
صلاة وقتية (صلاها) أى يجب عليه ان يقضيها وكذلك من نام عنها أو تركها عمدا فى مسلم من قوله عليه الصلاة
والسلام من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها ان يصلها اذا ذكرها واقتصره فى الحديث على ذكر المنسية

في المجموعه الخ) وهو المتمد واعلم أن الصلاة لا تبطل أيضا برجوعه ولو هذا الآن يته
 القراءه وتؤخر عرج في القراءة فقال وانظر ما المراد بتمامها هل العائجه فقط أو هي
 والسورة ويصوّر ذلك في مسائل اجتماع البناء والقضاء فقد تكون قراءة الركعه
 التي تلي التشهد بفاتحة وسورة قال الشيخ في شرحه والذي يظهر أن المراد بالقراءة
 لفاتحة لانها التي تقر بعد القيام من اثنين انتهى وفيه شيء لأن عرج فرضه فيما
 اذا كانت سورة بعد التشهد فان قلت لم يرجع للسورة ونحوها من الركوع قلت
 أجيب بأن الركوع متفق على فرضه بخلاف قيامه قبل التشهد لفاتحة فانها غير
 متفق على فرضيتها بكل ركعة بل فيه خلاف كما تقدم (قوله من التنبية بالادنى الخ)
 قال ابن ناجي اعلم ان تارك الصلاة لا يخلو اما أن يتركها سهوا أو عمد فان تركها
 سهوا فالقضاء بلا خلاف وان تركها عمدا فكذلك على معروف المذهب انتهى
 فاذا كان كذلك فلا يصح قول شارحنا من التنبية الخ بل قضية ذلك ان الأولى
 للصنف أن يذكر التمسد لانه محل الخلاف (قوله وقيل لا يقتل) معناه أى معنى قوله
 وقيل لا يقتل أنه يستتاب ولا يقتل مخرج به فتفاده ان الاستتابه متفق عليها
 والخلاف انما هو في القتل وعدمه وقوله مراعاة للخلاف غير ظاهر وذلك لان الناس
 اتفق على انه يقضى والخلاف انما هو في التمسد وما كان يصح كلامه الا لو كان هناك
 من يقول بأن الناس لا يطلب بالقضاء (قوله في ليل أو نهار) أى حيث تحقق
 تركها وظنه وأما المشكوك في تركها وعدمه على السواء فيجب قضاؤها ولو لم يكن
 يتوَقَّى الفاعل أوقات النهي وجوبا في نهى الحرمة وتدابير نهى الكراهة وأما
 الوهم والتجوز العقلي فلا يجبهما قضاء ولا ندب كما قاله الخطاب ولا يقال قد تقدم
 ان نقص الفرائض الموهوم كالحق فأولى الفرض الكمال الموهوم لانا نقول
 المتقدم في الفرض المحقق الخطاب به وما هنا لم يتحقق خطاب (قوله لا يجوز
 تأخيرها الا لعذر) أى نحوائحها فانه عجم والمراد بنحوائحها الحوائج الضرورية وهي
 ما يحصل فيها معاشه ومعاش من تلزمه نفقته ونحو ذلك انتهى (قوله في نقل
 الاكثر) أى أكثر أهل المذهب كما صرح به فت وجامله ان الواجب قدر الطاقة
 ولا يقيّد بعدد كما يستفاد من المدونة ومقابلته ما قاله ابن رشد ليس وقت النسبة
 بمضيق بحيث لا يؤخرها ولا ساعة لقولهم ان ذكرها امام تبارى وانما أمر بتعجيلها
 خوفا من معاجلة الموت فيجوز تأخيرها (قوله من اعداد الركوع الخ) قال عجم
 ظاهر الشاذلى ان التطويل ليس من ذلك والظاهر أنه لا يدخل التسبيح والتسكيب
 والتمجيد عقبها لانه لا يطلب التطويل الذي هو من ماهيتها فاحرى ما كان خارجا

والتي بنام عنها من التنبية
 بالادنى على الاعلى الذي
 هو التمسد (ق) واذا امتنع
 من قضاء المنسيات فقتل
 الماسر يدينه كتاب فان تاب
 والاقتل وقيل لا يقتل مراعاة
 للخلاف وهو المشهور واذا
 ثبت وجوب قضاء
 المنسيات فانه يصايبها (مق)
 ما ذكرها في ليل أو نهار
 عند طلوع الشمس وعند
 غروبها وظاهر كلامه
 ان قضاء الفوائت على الفور
 لا يجوز تأخيرها الا لعذر
 وهو كذلك في نقل الاكثر
 واذا أراد قضاء المنسية فانه
 يفعلها (على نحو ما فاتته)
 من اعداد الركوع والسجود
 وهما من اسرار وجهه

وان تسميها سفرية قضاءها سفرية وأب نسيم حضره فضاءها حضره وظاهر كلامه انه يثبت ان كانت معها او بقيت
لكل صلاة (ثم) بعد ان يفرغ من قضاء الصلاة التي ذكرها سواء كان اماما او فذا أو مأموما (اعادها) أي الصلاة
التي (كان) فعلها (في وقتها) الضمير عائدا على ما الواقعة على الصلاة وذكره مراعاة للفظ وهذه الاعادة على جهة
الاستحباب والمراد بالوقت هنا الضروري على المشهور وقوله (٣٦٤) (مما سأل) بيان لما كان الضمير

في (بعدها) عائدا على
النسبة أي أعاد الحاضرة
بعد ان يقضى النسبة مثله
ان ينسى المغرب من أمسه
ملا فذا كربعه أن صلى
الصبح من غده وقبل أن
تطلع الشمس فانه يصلي
المغرب ويعيد الصبح ولا
يعيد العشاء افوات وقتها
وان ذكر المغرب بعد طلوع
الشمس فانه يأتي بها ولا
يعيد شيئا أصلا وقوله (ومن
عليه صلوات كثيرة)
وسأني حدها سواء نسيها
أو قام عنها أو وقع مدركها
(صلاتها) أي قضاها
(في كل وقت من ليل أو نهار
وعند طلوع الشمس وعند
غروبها) تكرار مع قوله
ومر ذكر صلاة الخ إلا ان
يقال نكلم أولا على
الصلوات البسيطة ونكلم

عنها ولا نه ليس له أن يستغل عن العشاء بعود ذلك وهذا انما يجزى فيما اذا بقي عليه
غيرها والى ملاقاته كلامه بنوع تغير قليل (قوله وان تسميها سفرية الخ)
واذا اختلف وقت الفرات ووقت القضاء بالصحة والمرض فانه يعبر وقت النفس
وظاهر اذا فاتت في الصحة ركاز وقت القضاء مريضه بعد الا على الذي سقط أجمع
الان بما للطرف فهل يقضيها بالنية أو بالنية والطرف أولا يقضي وانما هو الاقوال
لاحتمال موته واذا كفي هذا في الاداء فيكفي في القضاء باولى (قوله ثم بعد ذلك)
من قضاء الصلاة التي تذكرها أي وهي البسيطة من الفوات خمس أو أربع وأما
لو صلى حاضرة ثم ذكر فاتته كثيرة وهي ست أو خمس فان الحاضرة تقدم عليهم عند
ذكرها فلا يأتى عادة الحاضرة بعد قصائنها (قوله التي كان فعلها الخ) فماده ان كان
ناقصة وخبرها محذوف وهو فعلها أقول لا يتبع ذلك الجواز كونها تامة والمعنى
أعاد ما ثبت وصل وقوله في وثقه متعلق بأعاد أي أعاد مادام الوقت وقوله أي
أعاد الحاضرة الخ تفسير لقول المصنف ثم أعاد الخ لأنه مرتبط بقوله بعد ما أي بعد
أن يقضى النسبة فادة ذلك بقوله أو ثم أعاد الخ كما قدر بل معنى كلام المصنف
ان قلت الصلاة التي صلاها كأنه يعيدها أي بدفوات وقتها أي النسبة (قوله
على المشهور) ومقابلته الاختباري (قوله ويعيد الصبح) واذا كان هذا المبدأ ساما
ففي اعادتها موممه صلاته خلاف الذي رجح اليه ما نث وقاله ابن الماسم لا اعادة
وهو الراجح كما قرر به مض شونا (قوله وذلك) أي القضاء الحالي عن المشقة
(قوله مع شغله) أي الضروري أي ما لا بد منه أي من حوائج دنياه من نفقة عياله
ومصار أولاده الفقراء وأبويه الفقراء ويحقق بذلك درس العلم الواجب وعليه
التمريض وأشترى القريب (قوله بداهة) أو وجوب الخ) ويدخل في اقامته البسيطة
ما لو كان عليه الظهور والعصر والمغرب ولعله لم يبق من الوقت الا ما يسع الأخيرة

هنا على السكينة وكره قوله وعند طلوع الشمس الخ شارة لاني حبيمة القائل بأنه لا يصلي عند
طلوع الشمس الا صبح يومه وعند الغروب الا عصر يومه ودليلنا الحديث المتقدم وقوله (وكيف ما ينصرفه) إشارة الى
دفع المشقة في قضاها وذلك غير محدود وانما يقضى بقدر ما يستطيع مع شغله من غير تفريط للقضاء ولا تارك لشغله
لذلك ثم أشار الى القسم الثاني بقوله (وان كانت) أي الصلوات التي عليه (بسيطة أقل من صلاة يوم وليلة) وهي
أربع صلوات (بداهة) أي قدمه من على الصلاة الحاضرة

(وان ذات وقت ما هو في وقته) يعني وان خاف الذي عليه الفوائت فوات وقت ما هو في وقته فالضهير في وقته عند على ما هو في واقعة الى الصلاة وهو عند على المصل وما ذكره في الحديث هو ظاهر المدونة عند جماعة وشهر وقال المازري. مشهور مذهب مالك ان اليسير خمس وهو ظاهر المدونة عند جماعة وما ذكره من ترتيب بين اليسير والحاضرة اختلف فيه هل هو واجب (٣٢٥) غير شرط أو واجب شرط والاقل هو المشهور والاثني رواه

طرف وابن الناجشون عن مالك وهو ظاهر المدونة عند سند وظهر ثمرة الخلاف فيما اذا خاف ما أمر به بأن قدم الحاضرة على الفائتة اليسيرة فعلى الشرطية يعيد الحاضرة بدو على مقابله يعيدها دام الوقت الضروري باقيا في الظهري الى غروب الشمس وفي العشاءين الى طلوع الفجر وما ذكره من تقديم اليسيرة على الحاضرة اذا ضاق الوقت عن ادراك الحاضرة هو المشهور دليله قوله في الحديث فليصلها اذا ذكرها فذلك وتتمها ولم يفرغ من بيان حكم ترتيب الفوائت اليسيرة مع الحاضرة شرعا

فيجب تقديم الاولى فان خالف وقدم الحاضرة صحت مع الاتيم في المحدثون النسيان ولا ياتي هنا إعادة الخروج الوقت (قوله ظاهر المدونة عند سند) أي وهو ضعيف (قوله في الظهري الخ) وسكت عن الصبح وحكمه أنه يعيده للطلوع وحاصل ذلك أنه يعيده لو في وقت الضرورة أي المدرك فيه ركعة يسجدتها فأكثر (قوله هو المشهور) ومقابل له لابن وهب أنه يبدأ بالحاضرة (قوله فليصلها اذا ذكرها الخ) الحديث من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها الخ وقوله فذلك وتتم ما ليس من الحديث خلافا لما يتبادر من الشارح أقول لا يخفى ضعف الاستدلال بذلك الحديث لان الحديث عام في اليسير واليسير استدل به أئمة المذهب على ان الفائتة تقضى في كل وقت حتى عند طلوع الشمس وغروبها خلافا لابي حنيفة القائل لا تقضى الفوائت بعد العصر والصبح حتى تغرب الشمس أو تطلع فتهرب (قوله بدأ بمخاف فوات وقته) فالتقدير هنا واجب غير شرط على المشهور وقيل مستحب (قوله وقال أي الا فقهسي) أي قبله بقليل نحو صفحة بلفظه المذكور هنا (قوله ومذهب ابن القاسم يبدأ بالحاضرة ضايق الخ) لكن وجوبه عند ضيق الوقت ويندب عند اتساعه والمعتمد مذهب ابن القاسم (قوله ومن ذكر الخ) حاصله أنه ذكر يسير الفوائت (قوله فسدت) يعني يقطعها لأنها اسدت بالفعل (قوله ان القطع واجب) وهذا القول ظاهر المذهب كما قال في التوضيح (قوله واستشكاه) أي القول بالاستحباب (قوله ان المأموم يقطع غيره) أي المأموم الذي يذكر يسير الفوائت (قوله يتمادي) أي

بين حكم الفوائت المذكورة مع ٩٣ عند الحاضرة فقال (ول انك) أي الصلوات التي عليه وهي على ما قال الشيخ خمسة فافوقها وعلى ما شهره المازري ستة فافوق (بدأ بمخاف فوات وقته) مفهوم كلامه انه اذا لم يخف فوات وقت الحاضرة انه يبدأ بالمسنيات وهذا القول لابن حبيب ورواه عيسى عن ابن القاسم وقال في موضع آخر ومذهب ابن القاسم يبدأ بالحاضرة ضايق الوقت أو اتسع فتكون الرسالة بخلاف مذهب ابن القاسم في المدونة ثم انقلبت حكم على القسم اثبات فقال (ومر ذكر صلاة) يعني أو صلاة يجب ترتيبها مع الحاضرة (في حال تلبسه بصلاة) فروضه (فسدت هذه) أي الصلاة التي دونها (عليه ج) ظاهر كلام الشيخ ان القطع واجب وقيل مستحب حكاه غير واحد واستشكاه ابن عبد السلام بأمر الترتيب اما ان يكون واجبا فيلزم القطع أو مستحبا فيلزم التماسك ان المأموم يقطع كثير وهو قول في المذهب والمشهور في المدونة يتمادي ويعيد

وفي وجوب الاعادة خلاف
 انتهى وشهر في المختصر
 الاعادة في الوقت (ومن
 ضحك) أى قهقهه وهو
 الضحك بصوت وهو
 (في الصلاة اعادةها) وجوبا
 أبد الانه ابطلت اتفاقا فان
 كانت عبدا سواء كان فذا
 أو امما أو مأموما وعلى
 المشهور ان كان سهوا أو غلبة
 (ج) وظاهر كلامه وان كان
 ضحكه سرورا عما أعد الله
 للؤمنين كما اذا قرأ آية فيها
 صفة أهل الجنة فيضحك
 سرورا وبه أفتى غير واحد
 من لقينته من القرويين
 والتونسيين وعلى المشهور
 في السهو والغلبة يستخلف
 الامام فيهما ويرجع مأموما
 ثم يعيد بعد ذلك وجوبا
 في الوقت وبعده وهل يعيد
 المأمومون أم لا قولان وأشار
 بقوله (ولم يعد الوضوء) خلافا
 لابي حنيفة القائل بأن
 القهقهة تنقض الوضوء
 أيضا كما أبطلت الصلاة
 الا أن يكون في صلاة الجنابة
 قبطل الصلاة فقط ولما كان
 المأموم يخالف الفذ والامام
 في حالته على ذلك بقوله

مراعاة لحق الامام (قوله وفي وجوب الاعادة خلاف) أى بناء على أن الترتيب
 بين اليدوية والحاضرة واجب بشرط (قوله شهر في المختصر الاعادة في الوقت) أى
 فلا تكون الاعادة واجبة بل مستحبة وحاصل ما في المسئلة أنه اذا ذكر الفذ والامام
 اليسير من الفوائت قبل عقدر كمة بسجديهما فانه يجب القطع وقيل يندب فلو تداوى
 على الاول فالصلاة صحيحة فلو عقدر كمة بسجديهما شفع استحبها وقيل وجوبا ويتبع
 المأموم امامه في ذلك ولا فرق فيما ذكر بين الرباعية والثناوية كالجمعة والصبح
 والمقصورة وظاهر المدونة ان المغرب كغيرها أى يشفعها ان عقدر كمة وهو غير
 معول عليه بل يتهمها غربا وهو ما رجحه ابن عرفة أو يقطع أى لا يشفع وهو ما ذكره
 الشيخ عبد الرحمن لاعتقاد أبي الحسن له فلو تذكر بعد أنكمل من المغرب ركعتين
 قائمتين بسجديهما فانه يكملها بنية الغريضة كما أنه اذا اكمل ثلاثا من غير المغرب
 وتذكر أن عليه يسير من الفوائت فانه يكمل ايضا بنية الغريضة وبعدها تكمل
 المغرب أو غير ما بنية الغريضة يعيدند في الوقت أى بعد انيائه بيسير الفوائت وأما
 لو كان الفذ كرا ليدير من الفوائت المأموم فانه يتماهى مع امامه ثم يندب له الاعادة
 في الوقت ولا فرق في تداوى المأموم واعادة ما هو لها في الوقت بين الجمعة وغيرها
 ويعيد جمعة ان أمه كنهه والاظهارا (قوله قهقهه) تفسير لقوله ومن ضحك
 تفسير مراد فلا ينافى أن الضحك يصدق بغير الصوت وهو التسميم وبالصوت وهو
 القهقهة كما اشار له الا قهقهى والى كونه يطلق على ما هو أعم أشار الشارح بقوله
 وهو الضحك بصوت أى ان القهقهة الضحك بصوت فتدبر (قوله وعلى المشهور
 ان كان سهوا أو غلبة) ومقابل له لا يضر قيا ساعلى الكلام (قوله وان كان ضحكه
 سرورا (ج) وصوب ابن ناجي صحة صلاته مع الاذكار بعدم قصد اللعب وأقول يرد
 تعليله بطلان صلاة الناسى والمغلوب والصواب اطلاق المصنف وخليل والمدونة
 (قوله وعلى المشهور (ج) أى وعلى المشهور المتقدم من البطلان في السهو والغلبة
 يستخلف الامام فيهما والمراد بالنسيان كونه في الصلاة وأمان نسيان الحكم
 أو نسيان كون ما يفعل ضحكا فتقتضى كلام التوضيح انه كالعمد (قوله ويرجع مأموما)
 أى على صلاة باطلة ويجب عليه اعادةها قال الشيخ ولعل وجه رجوعه مأموما مع
 لاعادة أبد مراعاة من يقول بالصحة مع الغلبة والنسيان وان كان ضعيفا فان قيل
 ما الفرق بين القهقهة نسيانا فاقطل الصلاة دون الكلام النسيان فالجواب شدة
 منافاتها للخشوع بخلاف الكلام الا ترى أنه عهد عده في الصلاة لاصلاحها (قوله
 وهل يعيد المأموم الخ) الراجح عدم الاعادة كما قاله النفاكهانى واستظهره ابن رشد

(وان كان) الذي ضحك في صلاته (مع امام تيمادي) معه استعجابا بامراعاة لحقه (واعاد) صلاته وجوبا ابدا وظاهر كلامه كالدونة انه تيمادي مطلقا (٣٦٧) سواء كان ضحكك عمدا أو سهوا أو غلبة وقيدت

الدونة بما اذا لم يضحك عددا
 وشي على هذا التقيد
 صاحب المختصر (ولاشي
 عليه) أي المصلي فذا كان
 أو اماما أو مأموما (في التبسم)
 في حال تبسمه بالصلاة
 لا إعادة ولا سجود لان
 التبسم انما هو تحريك
 الشفتين فهو كحركة
 الاجفان والقدمين (والنفخ
 في الصلاة كالكلام)
 فتبطل بعمده وجهه ولا
 تبطل بسهولة اليسير كما تقدم
 ويسجد به السلام فقله
 (والعام لذلك) أي للنفخ
 في الصلاة (مفسدا لصلاته)
 حشو ولا يشترط في الابطال
 بالنفخ ان يظهر منه حرمان
 ودليل الابطال ما روى عن
 ابن عباس رضي الله عنهما
 انه قال النفخ في الصلاة كلام
 يعني فتبطل ومثله اذا
 لا يقال من قبل الرأي
 فالظاهر رفعه بغير
 التنفخ لضرورة لا تبطل
 الصلاة ولا سجود فيه اتفاقا
 ولغير ضرورة قولنا لما لا
 أحدهما يفرق بين العمد

وتكون هذه من جملة المستنيات من قاعدة كل صلاة بطلت على الامام بطأت
 على المأموم (قوله تيمادي معه استعجابا) وقيل وجوباً وتيمادي المأموم مقيد بقبول
 الاول أن لا يقدر على الترك في أثناء الضحك بل غلبه وكذا فاعله نسيانا فان قدر
 على الترك لم تيمادي الثاني أن لا يكون ضحكك ابتداءً وهذا لا يمتد في الغلبة
 والتبسم بعد الثالث أن لا يخاف بتمايده خروج الوقت والاقطع الرابع أن لا يلزم
 على بقاء ضحك المأمومين أو بعضهم والاقطع ولو بظن ذلك انما هو أن لا يكون
 جمعة والاقطع ولو اتسع الوقت (قوله ولاشي عليه في التبسم) أي لا سجود
 في السهو ولا بطلان في العهد والمجمل خير ان العهد مذكور وان كثرة بطلانها
 ولو سهوا وأما المتوسط فيسجد سهوه وتبطل الصلاة بعمده وحكم التبسم في غير الصلاة
 الجواز وفيها الكراهة الا أن يكثر أو توسط فيجزم واذ اشك هل فارق تبسمه الصوت
 أو لا فقال أمبع أحب الى أن يعيد في عمده ويسجد سهوه (قوله لان التبسم انما
 هو تحريك) أي من غير صوت (قوله حشوا لم) يمكن الجواب بحمل الاول
 على السهو (قوله في الصلاة فهو مه) ان النفخ في غيرها ليس كالكلام وهو
 كذلك فلو حلف لا أكل فلان نفخ في وجهه لم يحنت (قوله أن يظهر منه
 حرمان) بل ولا حرف واحد فظهر من ذلك أن المراد النفخ بالغم وأما بالنفخ فلا يبطل
 عمده ولا سجود في سهوه قال عجمي وبني ان يمتد بأن لا يكون عبثا ولا جرى على
 الانفعال الكثيرة (قوله ومثله هذا لا يقال من قبل الرأي) أي على الظاهر لاجل
 ملائمة لقوله فالظاهر أن مثله لا يقال باجتهاد أي بل عن سماع من النبي صلى الله
 عليه وسلم (قول ربه أخذ ابن القاسم) وهو المعتمد لكن قیده السهوي
 بما اذا فعله لغیر ضرورة متعلقة بالصلاة وليس معناه أنه فعله عبثا وأما عبثا فتبطل
 ولا وجه لعدم البطلان وقال الخطاب ظاهر خليل ولو عبثا (قوله أن الانين لوجع
 الخ) ظاهره وان كان من الاصوات المحقة بالكلام لانه يحمل ضرورة فاله بهرام
 وت (قوله وكذا البكاء اذا كان لتخضع) أي بشرط أن يكون غلبة وحاصل ما يتعلق
 بالبكاء انه اذا كان بغير صوت لا يبطل اختيارا أو غلبة تخشعا أو لا الا أن يكثر
 الاختيار فيما يظهر وما بصوت يبطل وكذا لتخضع أو مصيبة ان كان اختيارا فان
 كان غلبة لا تبطل ان كان لتخضع وظاهره ولو كثر وان كان لغيره أبطل (قوله
 ومن كاذب من أهل الاجتهاد) لا مفهوم له بل ومثله من كان مقلدا غيره عدلا عارفا

والسهو والاختلاف لا يبطل مطلقا وبه أخذ ابن القاسم واختاره الأبهري والتخني خلفه الامر والمذهب ان الانين
 لوجع لا يبطل الا لانه كذا البكاء اذا كان لتخضع (ومن) كاذب من أهل الاجتهاد بالدلالة المنصوبة على التكعبة

أو محررا (قوله وكان بين مكة والمدينة
 كن بجامع عمروا وبعد من المساجد التي صلى عليه الصلاة والسلام فيها فانه
 لا يجوز له الاجتهاد خلا قالوا يفهم من عبارة الشارح ولو اجتهد دوا خطا فان صلته
 تبطل تبرله الخ ما فهم أو بعدها انحرافا يسيرا أو كثيرا أعمى أو بصيرا بل في تحقيق
 المباني أنه متى اجتهد وصلى أعاد أبدأ ان كشف الغيب أنه صلى الى القبلة لانه
 ترك الواجب عليه لان من مكة فرضه مسامحة عين الكعبة ولو كان يشق عليه
 ذلك كأن يكون شيئا كبيرا أو مريضا شق عليه أن يقوم من مكانه فانه لا يجوز له
 الاجتهاد عنى الرجوع ومن بالمدينة يستدل بحجابه صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك
 يقال في سائر المساجد التي صلى فيها ان علمت قباتها ومن كان بجامع عمروا ومثلته
 لا يجوز له الاجتهاد (قوله واجتهد الخ) قال في التحقيق احترزا مما اذا سلم الى
 بغير اجتهاد فانه بعد ابدأ ان أصاب القبلة (قوله ثم تبرله بعد الفراغ الخ) أى
 وأما ترتيب فيه الخطأ قال في التحقيق فانه يجب عليه أن يقطع الا اذا سكن أعمى
 ولو انحراف كثيرا أو بصيرا منحرافا يسيرا فليس يستقبلها فان لم يستقبلها فصححة
 في السير فيها ما طلع في الاعمى في الكبر وقولنا تبين أى تحقق أو ظن وأما لو شك
 بعد الاحرام فانه يتمادى ان لم يتبين له الخطأ (قوله أى جهة الكعبة) إشارة الى
 ان المطلوب استقبال الجهة لا العين الا اذا كان بمكة فانه لا بد له من استقبال العين
 كما قررنا ومنه ان يحوارها مما يمكن معه المسامحة (قوله أو الانحراف
 عنها انحرافا شديدا) أى لا يسيرا (قوله في غير قتال) أى احترازا من حالة
 النعام القتال فيصلى راجلا ورا كبا مستقبلا وغير مستقبل (قوله أعاد في الوقت
 المختار) ظاهر بالنسبة للمصرفة لا في الظاهر فانه يعيدها في مختارها وفي بعض
 ضروريها وهو الاصرار ولا في بقية الصلوات فانه يعيدها في الليل كله
 والصبح للطلوع (قوله فان فرضها التقليد الخ) ظاهره أنه اذا تبين له ما بعد
 الفراغ أنها انحرافا في الصلاة انحرافا كثيرا لا يطالبان بالاعادة وهو مسلم في الاعمى
 وأما البصير المقتدر غير العدل العارف أو المحرر فانه يطلب بالاعادة مثل المجتهد
 المذكور كما اشترنا له والمحاصل ان من كان من أهل الاجتهاد أو مقلدا لمحررا أو عارفا
 وكان بصيرا وتبين الخطأ الكثير بدعا فانه يندب له الاعادة مادام الوقت المختار وأما
 لو كان أعمى مطلقا أو بصيرا منحرافا يسيرا وتبين بعد الفراغ فلا اعادة وأما مجتهد
 عمت عليه الأدلة ومقلد لم يجد من يقلده ولا محررا وصلى كل ثم تبرر بدعا خطاؤه
 الكبر فيهم أو أوى القليل فلا اعادة (قوله كما في الخ) قال في التحقيق احتراز

وكان بغير مكة والمدينة
 واجتهد في جهة غابت على
 ظنه لا ما رآها فوصل الى اليأس
 قبح له بعد الفراغ منها انه
 (أخطأ القبلة) أى جهة
 الكعبة بآلة ديارها أو
 الانحراف عنها انحرافا شديدا
 في غير قتال جائز (أعاد)
 ما صلى مادام (في الوقت) المختار
 استقبلا بالمحور أن يكون قصر
 في اجتهاده واحترزا بقولنا
 من أهل الاجتهاد الى آخره
 من ليس كذلك كالأعمى
 والبصير الجاهل فان فرضهما
 التقليد كما عارف بأدلة
 القبلة عدل

بل يكلف من الصبي والمجنون فانهم لا يقدرون بالعاقبة من الجاهل الذي لا يعلم
 عنده بالادلة وباعدل من الفاسق والكافر لان قول كل منهم لا يلتفت اليها اجماعا
 وكذا يقال ان المحارب بشرط أن لا يكون مطعون فيها انتهى المراد منه تتمه هذا
 كله اذا كان انطعا بغير النسيان وأما به ففيه خلاف فنرى معارضة الاستقبال
 انسى أن يستقبل جهة القبلة هل يعيد الصلاة أبدأ أو في الوقت خلاف ومثل
 الناسي الجاهل القبلة أي جهتها وأما الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد أبدأ ولا
 واحدا وهل الخلاف المذكور ذاتين له ذلك بعد الفراغ وكان في الفرض وأما لو
 تبين ذلك فيما إذا تبطل أو كان في الغفل فلا إعادة ومجمله أيضا في مسألة الاجتهاد
 والتخير دون قبلة مكة والمدينة وما تقدم قبلا به فذلك من جملة العلامات لمن
 كان بمصران يجعل القطب خلف أذنه اليسرى أو بالعراق فخلف أذنه اليمنى
 أو بالشام وراعه ظهره أو باليمن امامه فان لم يجد المقلد من يقلده أو تخير المجتهد فانه
 يغير جهة تركن اليها نفسه ويصلي (قوله فاسيا) أي أو متذكرا لأنه
 لا يقدر على ازالتهما واتسع الوقت وكانت تلك نجاسة غير مفروغ عنها اذا قلنا
 بوجوب ازالتهما وقد تقدم تفصيل ذلك (قوله ثم تذكر بعد الفراغ) احتمل فيه
 عما إذا علم بذلك في أثناء طائفة لم تبطل بمجرد العلم كمن لم سقط عليه فيها ولكن بقيد
 البطء لان بما اذا كانت غير مفروغ عنها أو كان قادرا على ازالتهما بوجود المطاق
 واتسع الوقت ومثل وجرد المطاق للثوب أو المكان ظاهر فيصلي فيه بعد الاحرام
 ولا يكمل ولو تمكن من طرح ما عليه أو تحوله إلى محل ظاهر لبطئها بمجرد الذكر
 (قوله والوقت في الخ) أي وفي الصبح لا ملوع (قوله فاسيا) هذا ما مضى فيه
 ظاهر لفظ المصنف والتحقيق ان هذا الحكم ثابت مطلقا كان عامدا أو جاهلا
 أو فاسيا (قوله أي نجس) الاولى متنجس (قوله عنده) أي المصنف
 (قوله مختلف في نجاسته) عند غير الاولى أن يحذف قوله عند غيره كظاهر
 (قوله حتى فرغ) مفاده أنه لو تذكر فيها بالعات (قوله فانه يعيد الصلاة الخ)
 لعل وجه الاعادة مع ان الماء نجس عنده مراعاة للخلاف والاصل ان كلام
 المصنف مبني على مذهبه وهران الماء القليل الذي حلت به نجاسته ولم يغيره متنجس
 والمعمية ذاته ليس بتنجس وبالله فلا إعادة أم لا وقوله في الوقت انظر
 هل المراد به الوقت المتقدم في المسئلة السابقة وهو الظاهر (قوله وكذلك يعيد
 الوضوء) أي استغيا بالانه رميته لمستحب فيكون مستحبا (قوله يغسل ما أصاب
 أي استغيا بالانه رميته لمستحب فيكون مستحبا (قوله يغسل ما أصاب
 أي استغيا بالانه رميته لمستحب فيكون مستحبا (قوله يغسل ما أصاب

(وكذلك من صلى ناسيا
 بوجوب نجس أو صلى على
 مكان نجس) أو كانت على
 يده نجاسة ثم تذكر بعد
 الفراغ من الصلاة نجاسة
 ذلك أعاد في الوقت والوقت
 في الظاهر من الاصفرار وفي
 المشاء من الليل كله ومن
 صلى بذلك عامدا أعاد أبدأ
 (وكذلك من توضىء) ناسيا
 (بما نجس) أي شكوك
 نجاسته عنده (مختلف
 في نجاسته) عند غيره من
 العلماء كالإمام القليل الذي
 حلت به نجاسة ولم يذكر حتى
 فرغ من صلاته فانه يعيد
 الصلاة في الوقت استغيا
 وكذلك بعد الوضوء
 ويغسل ما أصاب جسده
 وتوضئه من ذلك الماء (أو لما
 من توضئه قد تغير لونه
 أو طعمه) يعني (أو ريحه)
 بشئ طاهر أو نجس (أعاد
 صلاته أبدأ ووضوءه)
 سواء توضئه عامدا أو ناسيا
 لانه أو تعبه الوضوء لم يجر

وأيضا الاستبراء ثم شرع بكلام على الجمع بين الصلاتين وذكره في خمسة مواضع أولها أشار إليه بقوله (وإن رخص
في الجمع بين المغرب والعشاء ليلية المطر وكذلك في طين وظلمة) ما ذكرناه وخمسة مثنى عليه صاحب المختصر واعتزله
شيخنا بأنه لم يبين حكمها هو الإباحة وهو ظاهر كلامهم وأخلاق (٣٧٠) الأولى إذا الأولى إيقاع الصلاة

وإن كان المشهور اعتبارها (قوله ويعيد الاستبراء) أي إذا كان استبراء أي يقول
المصنف وأما من تضاف إليه مفهومه فتدبر (قوله إذا الأولى إيقاع الصلاة في وقتها)
قاله ابن عبد البر أي مراعاة من يقول لأجمع ليلية المطر (قوله وهو الأول) وهو المتمد
الأنه محتمل للسنية والندب ولكن جزم عجم بالندب أي يقول أي سلمة من السنة
مراده الطريقة (قوله التيسير) كذا في المصباح والظاهر أن فيه تسامحا فالأحسن
ما قاله المحلى من أن معناها لغة السهولة (قوله مع قيام السبب المانع) أي لولاه
وجود تلك المشقة والسبب المانع هنا كونهما يمكن فعلها في وقتها (قوله فعلى
المشهور) أي وقيل بأنه لا يجمع له (قوله وإبلا) وهو المطر الغزير وهو الذي يحمل
أواسط الناس على تغطية الرأس ومثل المطر الثلج والبرد (قوله لا خفي فاجدا)
أراد به ما قبل الموايل المفسر بما ذكر (قوله سواء كان واقعا) وانظر هذا الواقع
هل حصل وهم في المسجد أو يشمل المحاصل قبله وهو الظاهر ولا ينافي هذا أن المطر
المشديد المسوغ للجمع مبيح للتخلف عن الجماعة لأن الإباحة التخلف لا تنافي بينهم
يجمعون إذا لم يتخلفوا (قوله أو متوقعا) فإن قلت المطر انما يبيع الجمع إذا كثرت
والموقع لا يتأني فيه ذلك قلنا يمكن علم ذلك أنه كذلك بالقرينة ثم أجمع في هذه
الحالة لم يحصل فينبغي أن يعيد في الوقت كما ذكرنا (قوله وأما الطين مع الظلمة الخ)
يبقى النظر فيما إذا وجد الطين في بعض الطرق ودون بعض فهل لمن لم يوجد طين
في طريقه أن يجمع تبعه المن وجد وهو ظاهر لأنه لا يمكن أن يجمع معه فإن قلنا أنهم
يتأخرون لدخول وقت العشاء ويصلونها جماعة لم إعادة جماعة بعد الراتب
وان قلنا يخرجون من المسجد ولا يجمعون معهم فر بما لا يتيسر لهم صلاتها جماعة
(قوله وعليه اقتصر صاحب المختصر) وهو المتمد (قوله يؤذن للمغرب) أي على جهة
السنية (قوله في مشهور قول مالك) مقابله يصلي المغرب في أول وقتها والعشاء
تليها وهو مذهب ابن عبد الحكم وابن وهب إذا علمت ذلك فقوله في مشهور قول
مالك الإضافة فيه للبيان أي في مشهوره وقول مالك لأن القول لمالك وقد خالفه

في وقتها وهو الأول لما
في سنن الأثر من قول
أبي سلمة من السنة إذا كان
يؤم مطر الجمع بين المغرب
والعشاء انتهى والرخسة
لغة التيسير وشرها بالحاجة
الشيء المنوع مع قيام
السبب المانع ما ذكره
في سبب الجمع فهو كذلك
أما المطر فقط أي لا ظلمة معه
ولا طين فعلى المشهور
وشرطه أن يكون وإبلا
لا خفي فاجدا سواء كان
واقعا أو متوقعا وأما الطين
مع الظلمة فتعق على أنه سبب
للجمع والمراد بالطين الوحل
وبالظلمة ظلمة الليل من غير
قرفلو غطي السحاب القمر
قليل بظلمة فلا يجمع لذلك
وظاهر كلامه أنه لا يجمع
لظلمة وحدها ولا الطين
وحدها أما الظلمة فانفق
المذهب على أنه لا يجمع لها
وحدها وأما الطين فكذلك

على ما صرح القراني مشهور منه وعليه اقتصر صاحب المختصر ونقل في توضيحه عن صاحب العمدة ابن
أن المشهور جواز الجمع ونقته هرام عن (ك) والذي رأيت من كلامه في الصفحة التي وقتت عليها من شرح الرسالة
ظاهر المذهب عدم الجمع وظاهره عدم الرخصة بين المغرب والعشاء أنه لا يجمع بين غيرهما وهو كذلك قال ابن
الحاجب والمنصوص اختصاصه بالمغرب والعشاء ثم بين صحة الجمع بينهما بقوله (يؤذن للمغرب أول الوقت خارج
المسجد) على المباد (ثم يؤخر) صلاة المغرب شيئا (قليل لا في) مشهور (قول مالك)

ابن عبد الحكم وابن وهب لأن المسالك القولين وهذا هو المشهور كما هو ظاهر اللفظ
 هذا ما تفيد به عبارة التحقيق وغيره (قوله ليأتي المسجد من بعدت داره الخ) زاد
 في التحقيق فقال لأنها وصلت في أول وقتها فأتته المغرب لتعذر الاسراع بالشئ
 في المطر والطين انتهى (قوله أم ذلك على طريق الندب) هو الرجوع والأخير
 بقدر ما يدخل وقت الاشتراك لاختصاص الأولى بثلاث بعد المغرب وهو بمعنى
 قول بعضهم يؤخر الصلاة ثلاث ركعات (قوله يقيم لها الصلاة) أي على طريق
 السنية (قوله داخل المسجد) ويجوز خارجه قلنا في (قوله ولا يطول على المشهور)
 لأن قصرها مطلوب في غير هذا فهو الأول ومقابلته يؤخر المغرب ثم يطيل ثم يقدم
 العشاء ثم يطيل حتى يغيب الشفق أو معه ثم يصرفون وهو ضعيف إذ لا فائدة
 في الجمع حينئذ لا نصرانهم في الظلمة فله هرام في الوسط (قوله فقلان) أي
 بالاجزاء وبعده كما راجعت شرح ابن الحاجب ومفاده أن القوانين متفقان
 على أن النية عند الأولى والنزاع انما هو في الاجزاء عند الثانية على فرض أن يكون
 نوى عند ما والحاصل أن عملها الصلاة الأولى وتطلب من الامام والمأموم فلنتركها
 فلا بطلان فهي واجبة غير شرط وأمانية الامامة فيهما فلترك الامامية الامامة
 بطلنا حيث تركها فيهما ما أو ما لو تركها في الثانية وأتى بها في الأولى فالظاهر صحتها
 وتبطل الثانية ولا يصحها الا عند غيب الشفق وأما تركها عند الأولى ونيتها الجمع
 فانها تبطل لان صحتهما مشروطة بنية الامامة على هذا القول كما في شرح الشيخ
 (قوله صرح ابن عرفة بأن المشهور الخ) ومقابلته الكراهة كما يعلم من التحقيق
 وفي الوضيح ترجحه وحاصله أن التنقل بينهما وبعده مكروه وهو الظاهر من التنقل
 لم يمنع الجمع وينبغي أن يمسك بما إذا لم يؤد إلى قرب دخول الشفق والامتنع فعلى
 العشاء قبل وقتها المحقق (قوله ثم بعد الفراغ من صلاة المغرب) أي من غير مهلة
 ولا تصبغ ولا تحميم (قوله يؤذن للعشاء) قال بعض والظاهر أن هذا الاذان
 مستحب لانه ليس في جماعة تطلب غيرها ولا يسقط طالب الاذان في وقتها به
 فيؤذن لها عند دخول وقتها (قوله أذانا ليس بالعالي) الظاهر أنه مندوب (قوله
 والمشهور يؤذن في محله ومقابلته يؤذن في محرابه وانما كان الاذان داخل المسجد لئلا
 يظن الناس ان وقت العشاء دخل (قوله ويصلي الامام بالناس بلامهلة) هذا شرط
 في كل جمع وليس خاصا بالجمع ليله المطر (قوله يصرفون) قال زروق فليرجعوا
 ولم يصرفوا حتى غاب الشفق أعادوا العشاء وقيل لا إعادة وقيل ان قعد الجمل أعادوا
 لا الاقل انتهى وهو يفيد ترجيح الاول ورجح ابن عرفة الثاني قال ت وفي قوله

مهلة

(وعليهم اسفار) أي ثم من بقية بياض النهار فقوله (قبل مغيب الشفق) تكرر فلا يتنفل أحد في المسجد بعد الخرج ولا يوتر بأثر صلاة العشاء وانما يوتر بعد الشفق والموضع الثاني (٣٧٣) أشار إليه بقوله (والجمع بعرفة)

ينصرفون إشارة إلى أنه لو لم يكن الجماعة الذين في المسجد لا يأتيهم غيرهم لا يجمعون (قوله وعليهم اسفار) أي قليل فسره ابن رشد بنصف الوقت قاله القلشاني (قوله ولا يتنفل أحد الخ) قال بعض أي يمنع وقد علمت أن صاحب التوضيح رجح الكراهة فلا يتنفل فهو من أفراد قول زر بن ذوق فلو جمعوا ولم ينصرفوا الخ به تنبيه به قال المصنف وغيره ينبغي للامام أن يقوم من مصلاه إذا ما إلى المغرب حتى يؤذن المؤذن ثم يعود (قوله ولا يوتر الخ) لأن وقتها بعد الشفق كتر أوجب رمضان ففعل التوجيه فثبذ فعل لما قبل وقتها وتكون باطلة فيكون النهي في قول الشارح ولا يوتر الخ للتحريم (قوله وقد عد الخ) فيه نظراً إذا اختصر قال وجمع الخ قال بعض شرأحه وفي تغيير للمؤلف الأسلوب لقوله ثم أذن الخ إشارة إلى أن حكم الأذان والجمع مخالف لحكم ما قبله وما بعده وهو كذلك إذا حكم في كل منهما السنة لا الاستحباب انتهى (قوله أن يحط الخ) أي على جهة التنبه يعلم الناس فيها صلاتهم بعرفة ووقوفهم بها ومبيتهم بمنزلة إلى غير ذلك وفي جملة الخطبة من صفة الجمع تسبح (قوله بعد الزوال على المشهور) مقابلة ما حكاه التونسي أنه الأجزاء أن وقعت الخطبة قبل الزوال (قوله ثم يؤذن المؤذن) أي على طريق السنة (قوله ثم يقيم) أي يقيم للظهور والامام جالس على المنبر كالأذان بعد فراغ خطبته (قوله لأنه روى الخ) أي إذا كان كذلك في وجه المشهور (قوله أنه سنة ظاهرة) أن النسبية انما هو في الحكم فقط وهو السنة وليس كذلك بل يؤذن للمغرب والعشاء بالمزدلفة (قوله وقد عد الخ) ضعيف والمغيب أنه سنة (قوله إذا وصل إليها) أي إذا أمكن أن يصل إليها (قوله فانه يجمع حيث غاب الشفق) أي إذا وقف مع الامام وطمس المستهنة أنه أم أن يقف مع الامام أم لا فإذا قدم مع الامام وكان يمكنه السير بغير الناس سار معهم أو تأخر فلا يجمع إلا في المزدلفة فان تأخر لعجز جمع حيث شاء عند مغيب الشفق فان لم يقف مع الامام وانما وقف وحده أو لم يقف أسلافه يصلي كل صلاة لو قتها (قوله وأجد السير) اسناد لمجد للسير مجازاً وان جدي بمعنى اشتد واستشكل بعضهم المصنف بأن الصوري لا يشترط فيه جد السير بالمسافر أي برأ ولا مرق في المسافر ومن أن يكون رجلاً أو امرأة على ما ذكره بعضهم وبعضهم يقيد بأن يكون

يوم ووقوف الحاج بها (بين الظهر والعصر عند) بمعنى بعد (الزوال سنة واجبة) أي مؤكدة وقد كرر هذه المسئلة في باب الحج وفي باب الجل وقد عد صاحب المختصر هذا الجمع مع في باب الحج في المستحبات وصفته أن يحط الخ خطيب بعد الزوال على المشهور ويومجلس في وسطها ثم يؤذن المؤذن للظهور بعد الفراغ من الخطبة ثم يقيم فادأصل الظهور أذن للعصر وأقام لها وصلاها وما ذكرناه من أنه يؤذن اذنين ويقيم قائمتين هو والمشهور واليه أشار الشيخ بقوله (بأذان واقامة لكل صلاة) ومقابلته لابن الساجشون بأذان واقامتين لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك والموضع الثالث أشار إليه بقوله (وذلك) الحكم (في جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة) له سنة واجبة (ومصرح (ع)

عنده ربه وعنده صاحب المختصر في المستحبات واحتراز بقوله (إذا وصل إليها) من لا يصل إليها وحلا لهم من أوبدان فانه يجمع حيث غاب عليه الشفق معناه أن وقف مع الامام وأما أن لم يقف مع الامام فيصل كل صلاة بمنزلة ربه لا يجمع فيحط الخ بالامام معناه أن وقف والموضع الرابع أشار إليه بقوله (وأجد السير بالمسافر)

سفر واجب كسفر الحج الواجب أو ضوياً كسفر الحج التطوع أو مباحاً كسفر التجارة سواء كانت بقصر فيه الصلاة أم لا (في بيان) (لأنه يجمع بين الصلاتين) (٣٧٣) المشتركة في الوقت وهما الظاهر والعصر والمغرب والعشاء

أما صفة الجمع بين الأولين فيجمع (في آخر وقت الظهر) وهو آخر القامة الأولى (وأول وقت العصر) وهو أول القامة الثانية ويسوى الجمع في أول الأولى ولا يميز أن يسوي في أول الثانية ولا يفرق بين الصلاتين بأكثر من قدر أذان وقامة ولا ينتقل بينهما وهذا الجمع يسمى الجمع الصوري وظاهر كلام الشيخ قصر الإباحة على المسافر وقد حكى (ك) الاتفاق على جواز هذا الجمع للحاضر والمسافر وظاهر كلامه أيضاً أن الجحد شرط في الإباحة الجمع وهو في المدونة بزيادة وأغظها ولا يجمع المسافر الآن يجديه السير ويخاف فوات أمر فيجمع وأما صفة الجمع بين الآخرين فشكل الأولىين وإليه أشار بالتشبيه فقال (وكذلك المغرب والعشاء) وهذا يجزئ على رواية امتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق (وإذا ارتحل)

رجلاً أي تحرز عن المرأة فتجمع وإن لم يجدها سير ولم يخش فوت أمر بنا على تسليم أن الجحد في الصوري (قوله سفر واجباً) أي لأحرماً كقطع الطريق ولا مكرهاً كصيد اللهو (قوله في بيان) مراده ما يشمل خلاف الأولى إذا الأولى إيقاع الصلاة في أول وقتها (قوله في بيان) هذا إذا أدركه الزوال سائراً ونوى النزول بعد الغروب وقوله فيجمع في الحج هذا ججمع صوري لاحق في الحقيق هو الذي يقدم فيه إحدى الصلاتين عن وقتها المعروف أو تأخر عنه وهذا صليت فيه كل صلاة في وقتها وسكت عما إذا زالت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول في الأصفر أو قبله والحكم أنه يؤثرهما وحكم التأخير الجواز بالنسبة للصلاة في نية النزول في الأصفر أو في النزول قبله الجواز بالنسبة للظهور والوجوب بالنسبة للعصر قال الشيخ هذا هو الظاهر وسواء غير ظاهر (قوله ويسوى الجمع في أول الأولى) فيه نظر إذ هذا الجمع لا يحتاج لنية كما أفاده (قوله ولا يفرق الحج) فيه نظر إذ كل صلاة أدبت في وقتها أنه أن يفرق بينهما بأكثر وكذا قوله ولا ينتقل من وادى ما قبله (قوله وظاهر كلامه أن الجحد شرط) المشهور عدم اشتراط الجحد على أنه لا يعقل لذلك معني أنه هو صوري وقد حكمنا بأنه خلاف الأولى فلا معنى لاشتراط الجحد فيه أو عدمه اشتراط الجحد وعدمه لا يظهر إلا في غير الجمع الصوري (قوله وكذا المغرب والعشاء) أي أدركه الغروب سائراً فله وجهان أحدهما أن ينوى النزول بعد طلوع الفجر فله أن يجمع بين المغرب والعشاء جمعاً صورياً بأن يصلي المغرب قرب مغيب الشفق ويصلي العشاء في أول وقتها لأنه ينزل طلوع الفجر هناك منزلة الغروب في الظهرين والثالث الأول منزلة ما قبل الأصفر وما بعده للفجر منزلة الأصفر فإنها أن ينوى النزول في الثلثين الأخيرين أو قبلهما فإنه يؤثرهما على غط ما تقدم في الظهرين (قوله أي أراد الاحتمال) لأن فرض المسئلة أنه نازل بالمنزل وزالت أو غربت عليه الشمس وهو به (قوله جمع قبل ارتحاله على المشهور) مقابل المشهور يقول بعدم الجمع مطلقاً جديده السير أم لا كذا يظهر من نقل بعضهم الخلاف في تلك المسئلة وهو لـ قوله بعد على المشهور وإشارة لهذا الخلاف فيكون تكرار وإشارة لخلاف آخر حرر ورأى (قوله وهذا الجمع هو الجمع الحقيقي) وهو خلاف الأولى إذا الأولى إيقاع كل صلاة في وقتها واعلم أن هذه الأحوال الثلاثة التي في المتن

أي أراد الاحتمال (في أول وقت ٩٤ عد ل الصلاة الأولى) ونوى النزول بعد الغروب (جمع حيث) أي قبل ارتحاله على المشهور ليقع أولاً في وقتها المختار والآخرى في وقتها الصوري على المشهور وهذا الجمع هو الجمع الحقيقي شيئاً

ومن هنا يعلم ان ضروري العصر مثلا كائن قبلها وبعدها والجامع (٣٧٤) الحقيقى عندنا ما كان على هذا

والشارح جارية على المعتد في الشائين فنقول من غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى النزول بعد الفجر فيصلح ما عند وقت الاولى جمع تقديم وان نوى النزول في الثالين الاخير من قدم المغرب وخبر في العشاء وان نوى النزول في الثلث الاول قدم المغرب وآخر العشاء وجوبا (قوله مثلا) أدخل في مثالا العشاء (قوله ولا يفعله الاذوا عذر) أى من سفر أو غيره على ما سيأتى (قوله فجاز لنوى العذر وغيره) الا ان اذا العذر لا نفوته فضيلة أول الوقت (قوله ويؤخر العصر) أى وجوبا فان قدمها اجزأت تقرير وينبغي أن تعاد في الوقت فانه عجز قال لم يذكر المؤلف في الجمع وفيها قولان وفي شرط كونها في أولها أو تجزى ولو في أول الثانية قولان الثانية من صفة الجمع عدم التفريق بينهما بأكثر من قدر الاذان والاقامة والاقامة على الخلاف في ذلك انتهت المراد منه (قوله ورخص له أن يجمع) أى ندب له (قوله على المشهور) أى أن يجمع على المشهور وقال ابن نافع يصلى كل صلاة لوقتها وقد استشكل المشهور بأنه على تقدير الانغماء لا تجب الصلاة فلا يجمع ما لا يجب بل يحرم التقرب بمسألة من الجس لم تجب قاله القرافى وعلى تقدير عدم وقوعه لا ضرورة تدعو للجمع وقد يجاب بأن الاصل وجوب الثانية وحصل الشك في سقوطها فهو مثل في المنع فيلغى بخلاف الشك في أصل الوجوب وهذا بخلاف ما اذا خافت المرأة أن تحيض في وقت الثانية فلا يطلب منها تقديم الثانية عند الاولى وإل الفرق أن الغالب على الحيض استغراق الوقت بخلاف غيره يمكن انقطاعه قبل خروج الوقت فلا يسقط العبادة (قوله على المشهور) يتعلق بكون أى والجمع المذكور يكون أول وقت الاولى على المشهور وقيل الاولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها ذكر هذا المقابل فتوأمه (قوله لان الانغماء) ومثله انهاء النافضة أى المرعدة أو للدوخة التي تحصل له وقت الثانية اذا تقرر ذلك فنقول المصنف والريض أى من سيصير مريضا في عبارته مجاز الاول فتدبر (قوله فوجب التقديم) لخوف الفوات فيه امور الاول ان هذا الجمع أما مندوب كما قاله ابن يونس أو جائز كما قاله ابن عبد السلام فلا وجه لقوله فوجب التقديم الا أن يفسر وجب بثبت الثاني ان العلة اذا كانت خوفا للفوات لا يقتضى التقديم اول وقت الاولى اذ غاية ما تفيد العمل في وقت الاولى فقط الثالث ان قوله لخوف الفوات يشعر باستغراق الانغماء جميع وقت الثانية فيفيد أنه لو كان يعلم أنه يذهب في آخره لطلب منه التأخير وهو كذلك لكن نتيجة على ذلك انه اذا كان يمتددا استغراقا لوقت الثانية انها تسقط فواجبه طلبها وبقدمها

الاسلوب ولا يفعله الاذوا عذروا أما الجامع المصوري فبما نزل نوى العذر وغيره انتهى وتيد بانوى النزول بعد الغروب احترازا ما اذا نوى النزول قبل اصف رار الشمس فانه لا يجمع بل يصلى الظهر قبل رحيله ويؤخر العصر لنزوله اتمه كونه من ايقاع كل صلاة في وقتها المتقدم لها شرعا وانما قلنا قبل اصف رار الشمس لانه اذا نوى النزول عند الاصف رار صلى الظهر قبل رحيله — له والا صرنا شاء صلاحا حينئذ وان شاء أخرها الى نزوله والموضع الخامس قسمه قسمين أحدهما أشار اليه بقوله (والريض) أى رخص له ان يجمع بين الصلاتين) المشترك كتبين الوقت على المشهور (اذ خاف أن يغلب على عقله) في وقت الصلاة الثانية والجامع المذكور على المشهور يكون (في أول وقت الصلاة) الاولى فيجمع بين الظهر والعصر عند الزوال وبين المغرب والعشاء (عند الغروب) ونما كن يجمع في أول الوقت لان الانغماء سبب يوجب الجمع فوجب التقديم لخوف الفوات

واصله الجدي في السير وأخذ من هذا التقدير ان الظرف متعلق بجمع لا بخاف وبقي عليه ما اذا خاف ان يغلب على عقله في أول وقت الصلاة الأولى وقد نص ابن الجلاب على المسئتين فقال وكذلك حكم الرشد اذا خاف الغلبة على عقله في أول وقت الصلاة الأولى آخرها الى وقت الصلاة الأخيرة وان خاف ذلك في وقت الصلاة الأخيرة قدمها الى الصلاة الأولى بتأنيبه مما اذا جمع أول الوقت (٣٧٥) للخوف على حاله ثم لم يذهب فقال عيسى يعيد الأخيرة سند يريد في الوقت وقال ابن شعبان

لا يعيد ثم أشار الى القسم الثاني بقوله (وان كان الجمع ارفق به) أي (الاجل اسهل) (بطن به ونحوه) مما يشق عليه من سائر الامراض القيام به لكل صلاة (جمع) بين العلمتين المشتركين الوقت فالظاهر والصريح مع بينهما (وسط وقت الظهور) (المغرب والعشاء) مع بينهما (عند غيبوبة الشفق) عياض اختلاف في ضبط وسط فقيل لا يقال هذا في الدار الابلاء سكنان وأما وسط ما فتح فعناه عدل قال تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا أول ابن دريد قال وسط الدار ووسطها واختلف في المراد بوسط وقت الظهور فقيل أراد به نصف القائمة

قبل وقتها وجوابه احتمال ان تقطعه قبل خروج الوقت (قوله أمه الجدي) في السير لعل المعنى أصل ذلك أي لذي قيس عليه ذلك اباحة الجمع في السفر جمع تقديم عند قصد الجمع في السير على ما تقدم من الخلاف (قوله ان الظرف) أي الذي هو قوله عند الزوال ولا يفي أن قوله عند الزوال بيان لقوله أول وقت الصلاة الأولى وادّعى له قوله اذا خاف الغلبة على عقله في أول وقت الصلاة الأولى) أي ويستمر ذلك الى آخر وقتها لانه يأتي في الأول فقط (قوله آخرها الى رقت) أي وجوباً وأما قوله قدمها أي ندباً على ما تقدم (قوله اذا جمع أول الوقت الخ) فان لم يجمع أول الوقت وحصل الاغمى في جميع وقت الثانية فلا قضاء عليه بخلاف من أغمى عليه جميع وقت الأولى وأفاق وقت الثانية فيصلى الأولى لمة أو وقتها (قوله سند) يريدي الوقت أي الاختياري والارجح الضروري (قوله وقال ابن شعبان لا يعيد) ضعيف والمعتمد الأول (قوله عند غيبوبة الشفق) فيوقع المغرب في آخر وقتها الاختياري بناء على امتداده والمشاء في أول اختياريها والصحيح فعل هذا الجمع لانه ليس جمعاً حقيقياً (قوله فقيل لا يقل الخ) أي فلا يقال هذا الذي هو الزمان ولا يقال في الدار الذي هو المكان (قوله لوسط الدار الخ) الظاهر ان الأول يسكون السين لانه المتفق عليه وأما قوله ووسطها ففتح السين (قوله واستظهر) وهو المعتمد (قوله ظاهر) الظاهر أنه لا حاجة لافتظاظه فالأولى حذفها (قوله والمغنى عليه) ومثله السكك ارباب بحال وأولى المجون (قوله في حال اغمائه) أي أحوال جنونه أو سكره الخلال كمن شرب خمر افطنه لبناً أو عسلاً (قوله قليلاً كذا أو كثيراً) أي كان الذي فات في اغمائه كثيراً أو قليلاً خلافاً لابن عمر رضي الله عنهما في أنه يقضى ما قبل الخمس صلوات فدون ونحوه قول أبي حنيفة ان كان اغمائه يوماً أو ليلة يقضى والا فلا (قوله ويؤدى الخ) انما مقربة قضى بيؤدى لان

لان حقيقة الوسط والنصف قيل أراد به آخر القائمة وهو قول هرون وغيره في مع جهاصه ورواواستظهر لانه لا ضرورة تدعو الى قيام الصلاة الثانية قبل وقتها والضرورة انما هي من أجل تكرار الحركة وليرافق ظاهر قوله وعند غيبوبة الشفق ثم انتقل بتسليم على عذر من الاعذار المسقط لقضاء الصلاة أحدهما أشار اليه بقوله (والمنهي) أي الذي أغمى (عابه لا يقضى ما خرج وقته) من الصلوات المفروضة (في حال اغمائه) فليقل كان أو كثيراً (وبقضى) يعني ويؤدى (ما أوق في وقته) من الصلوات المفروضة

والمراد بالوقت هنا الضروري وهو الغروب في الظهر والعصر وطلوع الفجر في المغرب والعشاء وطلوع الشمس في الصبح وقوله (بما يدرك منه ركعة فأكثر من الصلوات) بيان للقدر من الوقت الذي يلزم فيه أداء ما أفاق فيه وسقوط ما أغنى عليه في وقته والمراد بالركعة أن تكون كاملة بسجودتين بعد تحصيل ما يكون به أداء الصلاة من طهارة وستر عورة ونحو ذلك فإذا أغنى عليه ولم يكن صلى الظهر والعصر وقبقي (٣٧٦) من النهار مقدار خمس ركعات بعد

تحصيل شرائط الصلاة لم يقضها لأنه أغنى عليه في وقتها ولو أفاق وقبقي عليه من النهار مقدار خمس ركعات قضاهما لأنه أفاق في وقتها فإذا أغنى عليه ولم يكن صلى المغرب والعشاء وقبقي من وقتها مقدار خمس ركعات لم يقضها ولو أفاق في هذا المقدار قضاهما والعدول الآخر أشار إليه بقوله (وكذلك الحائض قطهر) بمعنى انقطاع حيضها فانها لا تقضى ما خرج وقته من الصلوات في حال حيضها وتؤدي ما تأخرت في وقته مما يدرك منه ركعة فأكثر والوقت الذي قطره فيه إما أن يكون نهارا أو ليلا مما يدرك منه ركعة فأكثر (فإذا) قطهرت نهرا (و) بقي عليها من النهار بعد طهرها

القضاء فعل ما خرج وقته وما فعل في وقته لا يقال فيه قضاء ولعل المصنف قصد المشاكلة لعدم يقضى لوقوعه في حجة القضاء وهو حقيقة المشاكلة (قوله وهو الغروب في الظهر) أي نهايته وكذا يقال فيما بعده (قوله الذي يلزمه فيه أداء ما أفاق) فاطر قوله ويؤدى وقوله وسقوط معطوف على أداء وهو ناظر لقوله لا يقضى ما خرج وقته (قوله من طهارة وستر عورة) المعنى أنه لا يشترط الا الطهر الخدني (قوله فإذا أغنى الخ) وان بقي للغروب مقدار أربع فأقل إلى ركعة سقطت العصر وتخلدت الظهر في ذمته (قوله وإذا أغنى عليه) ولم يكن صلى المغرب والعشاء وقبقي من وقتها مقدار خمس ركعات الخ ظاهر أنه لو بقي أربع لم يكن حكمه كذلك وليس كذلك بل إذا بقي أربع حكمه حكم ما لو بقي خمس لأنه يعتبر فضل ركعة عن الأولى وان بقي للتعجز مقدار ثلاث ركعات فأقل سقطت العشاء وتخلدت المغرب في ذمته والقاعدة أن ما به الإدراك به السقوط (قوله وكذا الحائض) ومثلها النفساء (قوله بعد طهرها بالماء) حيث لم تسكن من أهل التيمم إذا قدر لها الطهر بالقرب وحاصل ذلك أنه يقدر لها الطهر زيادة على ما تدرك فيه الركعة ومثلها سائر أبواب الاعتذار غير السكاك وقد تقدم (قوله وليس ثيابها) هو الذي زاد عبد الوهاب وهو ضعيف والمعنى أنه لا يعتبر الا الطهر الخدني لا الخبثي فلا يقدر ستر عورة ولا استقبال قبلته ولا استبرأ واجب أن لو احتججه كما ذكره عم وعلم أنه حكم ما يعتبر الطهر في جانب الإدراك يعتبر أيضا في جانب السقوط تنبيهه لو شرعت في أظهر لظن ادراك الصلاتين وغربت الشمس صلت العصر وسقطت الظهر وقتم ما شرع فيه نافذة فسلم من ركعتين لأنه غير مدخول عليه (قوله أي يعتبر تأخير طهرها) أي يعتبر زمن طهرها على المعتاد مثلها مع سرعة

بالماء زاد عبد الوهاب وليس ثيابها (يعنيون) أي بغیر تأخير طهرها وليس ثيابها (خمس ركعات العجالة صلت الظهر والعصر) بالاختلاف لأنها تقدر للظهر أربع ركعات وتكون العصر بركعة فان ذكرت مفستين قبل حيضها صلتها أولا بالتدريج ثم تقضى الظهر والعصر ثلاث ركعات لأنها تجعل للظهر ركعتين والعصر ركعة (وان) طهرت ليلا (و) كان الباقي (من الليل) بعد طهرها وليس ثيابها بغير توان (أربع ركعات صلت المغرب والعشاء) على قول ابن القاسم بناء على أن التقدير بالمغرب فيكون لها ثلاث ركعات وتبقى ركعة للعشاء وهذا التقدير في حق الحاضرة وأما المسافرة فانها تقدر بثلاث ركعات ركعتين للعشاء وركعة للمغرب (و) أما (ان كان) الباقي (من النهار ومن الليل) أقل من ذلك أي أقل من خمس ركعات في المزال الأول وأقل من أربع ركعات في المثال الثاني (صلت الصلاة الأخيرة) فقط بي الله في الأول بصلاته في الثاني لأنها لم تدرك وهي طهارة لاية ثم أوها في حق الحاضرة

وأما المسافرة ففيها في المال الأول كذلك تصل الصلاة الأخيرة فقط إن أدركت من الوقت أقل من ثلاث ركعات
 أما إن أدركت من الوقت ثلاث ركعات صلت الثلاثين وفي المال الثاني تصل ثلاثين إذا أدركت من الوقت ثلاث
 ركعات وقدرت بالمشاء أما إن قدرت بالغرب صلتها فقط وأما انتهى الكلاء على ما إذا ظهرت فيها أو لا انتقل
 يتكلم على ما إذا حاضرت كذلك (ص ٧٧) فقال (وان حاضرت لهذا التقدير) يعني تقدير خمس ركعات للمناد

المعجل ولا مع التساهل في الفعل ولهيته (قوله وما لمسه مرة الخ) فسهة تقدر
 بثلاث ضعيف والمتمم أنه لا فرق في اللاتين بين الحاضرة والمسافرة في أنها تقدر
 بفعل ركعة عن الأولى فيحتمل يقال قول المصنف وكان من الليل أربع ركعات أي
 ولو في السفر (قوله وقدرت بالمشاء) تقدم أنه ضعيف والمعتمد هو قوله أما إن
 قدرت بالغرب (قوله يعني تقدير الخ) على هذا الحل وإن كان بعيداً من العبارة
 لأنه لا يكون ما سأتى تكرار إلا أنه ذكر أن في مسئلة ما إذا حاضرت لأربع ركعات
 ليل خلافة ويحتمل أن تعود الإشارة إلى الأربع تقدير أربع وقوله خمس ركعات
 من النهار وأربع من الليل وأقل من خمس في النهار وأقل من أربع في الليل فعليه
 يكون قوله بعده مذات كراماً ويأمره أن يترتب عليه ما بعده (قوله وهي
 في العمد عاصية) أي لأنه تأخير لتوقيت الضرورى وهو حرام (قوله فضت
 الأولى فقط) وتسقط الثانية لحيزها في وقتها والوقت إذا ضاق يختص بالأخيرة
 ادراكاً وسقوا (قوله وشهد في الحدث) ظاهر العبارة مع صاحبة الشك لليقين
 في زمن واحد وهو يستعمل فيكون الأولى أن يبرئهم بدل الواو يعلم منه أن الشك
 متأخر عن اليقين (قوله على المشهور) وقيل يستحب وقيل يساقط (قوله
 سواء كان الحدث الخ) الأولى أن مراده بالحدث مطلق الناقض ولو سبباً سوى
 الردة فلا يجب الوضوء بالشك فيه لعدم حصولها بالشك والشك المتردد بين أمرين

والمغرب في المثال الثاني لأنها ٩٥ عدد أدركتها وهي ظاهرة بخلاف الثانية (والخلاف في حيزها)
 يعني إذا حاضرت (لأربع ركعات من الليل) يعني والباقي منه مقدار ما يسع أن توقع فيه أربع ركعات (فقيس)
 الحكم فيه (مثل ذلك) أي مثل ما إذا حاضرت لثلاث ركعات من الليل تقضى الصلاة الأولى فقط وهو قول ابن عبد
 الحكم وغيره بناء على أن التقدير للثانية ووجهه أن الوقت إذا ضاق حتى لا يسع إلا إحدى الثلاثين فالواجب
 عليها التام هي الأخيرة (وقيل) الحكم فيه (أنها حاضرت في وقتها من ثلاث فيهما) وهو قول مالك وابن القاسم وغيرهما وهو
 المذهب إذا التقدير عندهم في منتهى الوقت بالأولى ووجهه أن أول الصلاة تسببها على الأخرى فعلا
 وجب التقدير بها ثم انتقل يتكلم على المسئلة التي حقه أن تذكر في وجبات الوضوء فقال (وهو أن يقن بالوضوء
 ونيل في الحدث) وكان غير مستنجم (ابتداء الوضوء) وجوباً على المشهور سواء كان الحدث الذي شك فيه رجحاً أو غيره

وسواء كان الشك في الصلاة أو خارجها أو بعدنا بغير المستكبح بما لا (ك) وغيره احترازاً من المستكبح الذي كثر منه
الشكوك فانه ينبغي على أول خارجيه وقد تقدم ان ابن الحاجب اعتمد (٣٧٨) على هذا وان ظاهر المدونة الذي

على السواء فأولى اذا كان النقص مظلوماً وأما ان كان متوهماً فلا روقه وسواء
كان الشك في الصلاة أو خارجها (الخ) الا أنه اذا كان فيها بعدد دخوله متيقن
الطهارة فيجب عليه التماس فيها وبعدد ما بها ان بان له البقاء على الطهارة لم يعد لها
وان بان حدته أو بقي على شكها عادها وجوباً بغيره كاليجب الوضوء في ضرورة
المصنف يجب في عكسها أولى وبمعنى ما اذا يقن الحدث وشك في الوضوء وكذا
اذا يقنهما رشك في السابق منهما أو شك فيهما رشك في السابق منهما أولاً أو يقن
الوضوء وشك في الحدث رشك مع ذلك هل كان قبله أو بعده أو يقن الحدث رشك
في الوضوء وشك مع ذلك هل كان قبله أو بعده من باب أولى (قوله على أول الخ)
أى فان سبق الى نفسه أنه على طهارة فلا يعيد وان سبق الى نفسه أنه ليس على
طهارة أعاد لأنه في الخطر الأول مشابهة للقاء في الثاني بفارقهم (قوله هو قول
ابن القاسم) وهو المتمد (قوله واذا خيل اليه) المراد به مجرد خطور بالبال
غير مستند الى شيء وقوله الآن يوقن لعله أراد به ما يشمل الظن وحينئذ فالتمييز
شامل للشك (قوله وان داخله) المعاملة ليست على باها وقوله بالحس أى سبب
الحس أى الصوت الخفى وحاصله أنه استند في شكك لصوت خفى وقوله فلا شيء
عليه أى الآن يوقن وبهذا التقدير سادى التخييل الشك في عدم ايجاب الوضوء
ما لم يتيقن الموجب فان قلت قد فسرت الحس بالصوت الخفى فاسندك قلت المصباح
(قوله وان ذكر من وضوئه شيئاً الخ) نسبة حال الوضوء أو شك في نسيانه ولم يكن
مستكبحاً اذا المستكبح يطالب بطرح الشك ولا يدخل ما شك فيه (قوله وهو الوجه)
أى كلاً أو بعضاً وكذا يقال فيما بعده (قوله بمعنى فعل الخ) أى بمعنى الاعادة
الا ان بان به لان فرض المسئلة أنه لم يغسله وهل استعمال أعاد بمعنى فعل تجوزاً أولاً
لاستعماله عند العرب كثيراً قولان (قوله بنية اتمام الوضوء على المشهور) أى
والا لم يجزه كما صرح به في فت ومقابلها ما لابن عمر من قوله المشهور بغيره لان النية
الاولى مستعجلة قلت وهو ضعيف (قوله وبالمسح مرة الخ) الاولى ان يقول مرتين
لان الرأس ثم مع مرتين الاولى فرض والثانية سنة (قوله وجوبا) أى لانه الفرض
لا يقطع بالتسيان وقضية الكلام ان غسله ثلاثاً واجب مع ان الواجب انما هو
الاولى وما تقدم من قولنا الاولى الخ انما هو بالنسبة لقضية قوله ثلاثاً والا فالواجب

اقتصار عليه صاحب المختصر
سقوط الوضوء من غير نظر
الى خاطر البنية وما ذكرناه
من التعميم في الحدث هو
قول ابن القاسم ومقابل له
لابن حبيب فانه قال اذا خيل
اليه ان رجلاً خرج منه فلا
يتوضأ الا ان يوقن بها وان
داخله الشك بالحس فلا
شيء عليه بخلاف من شك
هل بال أو أحدث فاه يعيد
الوضوء ثم انتقل به تكلم على
حكم من ترك شيئاً من
فرائض الوضوء أو من سئنه
والاول على أربعة أقسام
لانه اما ان يتركه عمداً أو
نسياناً وكل منهما اما ان
يذكره بالقرب أو بعد الطول
ولثاني كذلك فالأقسام
ثمانية أشار الى الاول بقوله
(ومن ذكر من وضوئه شيئاً
مما هو فريضة منه) يعنى من
مغسواه وهو الوجه واليدان
الى المرفقين والرجلان الى
السكبين ومسوحه وهو
الرأس (فان كان) ذكره له
(بالقرب أعاد) بمعنى فعل

(ذلك) المتروكة بنية اتمام الوضوء على المشهور وبالفعل ثلاثاً ان كان مغسولاً وبالمسح مرة ان كان

مسحواً وجوباً لان الفرض لا يقطع بالتسيان

(و) اذا فرغ من فعل التروك اعاد (٣٧٩) (ما يليه ق) ظاهر انه يعيده خاصة على أن ينسى غسل وجهه

فانه يأتي به ويغسل اليدين خاصة وليس كذلك بل يعيده وما يليه الى آخر الوضوء فقوله وما يليه يعني مع ما بعده الى آخر الوضوء استحبابا لاجل الترتيب واختلاف في حد القرب فمن ابن القاسم هو راجع للعرف (ع) وهو المشهور في كل ما لم ير من الشارع فيه تحديد وقيل حده ما لم يخف الأعضاء في الزمن المعتدل والعضو المعتدل والمكان المعتدل (ق) وهو المشهور والقسم الثاني أشار اليه بقوله (وان تطاول ذلك) يعني ذكر المنسى (اعاده) يعني فعله بنية اتقاها (فقط) على المشهور وقال ابن حبيب يعيده وما بعده كالقرب واختاره ابن عبيد السلام والقسم الثالث أشار اليه بقوله (وان تعمد ذلك) كيعني ترك شيء من وضوءه مما هو قربة بضعة (ابتداء الوضوء) (واجوبا) (ان مال ذلك) أي ترك غسل الوضوء المغسول وسمع المسوح وهذا مبني على أن

انما هو المرة (قوله اعاد ما يليه) أي يغسل ما يلي التروك العصور والجمعة مرة ان كان غسله أولا نذرنا أو مرتين وان كان غسله مرة يغسله مرتين لا يقال اذا كان فعل ما بعده ثلاثا ففعله الاكثر مرة يدخل في النهي المشاكلة بقول خليل وهل تكره التبعه أو تمتع خلاف ذلك نقول عمل الخلاف حيث لا يطلب بها لاجل الترتيب وهذا لم يبالا لاجل وقوع التوقف فيما بين البعة هل هو بقية العضو المتروك منه أو العضو الذي يلي العضو المتروك منه البعة وهذا هو ظاهر كلام ابن عمر يغسل البعة ثلاثا بنية تمام الوضوء ويعيد العضو التالي ولا يغسل ما ترك منه البعة (قوله استحبابا) كذا في بعض الشروح وفي بعضها استئنا (قوله له وضوء البعة) وقيل حده ما لم يخف الأعضاء والظاهر كما قال بعضهم ان المعتبر حفاف الغسله الاخيرة من العضو الاخيرة ونظر لو حصل الشك في القرب والبعده لم يعمل على القرب أو البعد والذي ينبغي التعصيل ففي العمد يحمل على البعد لانه أحوط وفي النسيان يحمل على القرب لانه أحوط أيضا انتهى (قوله في ابن القاسم) أي ورواه عن مالك (قوله وقيل حده الخ) ورواه ابن وهب عن مالك ولم يله في المدونة والاولى في غيره فلا ينافي ما قرر من أن رواية ابن القاسم في المدونة مقدمة على رواية غيره (قوله وهو المشهور) وهو المعتمد (قوله وان تطاول ذلك) بأن لم يتذكره الا بعد جفاف العضو المغسول آخر (قوله يعني فعله) أي ثلاثا بنية ويطالب من التامس أن يغسل ذلك المنسى فورا ولو تأخر عن وقت الذكرك حتى طال فسد وضوءه بعد التأخير ولو كان ناسيا لانه لا يعذر بالنسيان الثاني المتكرر على المعتمد ومقابلته يعذره في فعل المنسى وحده (قوله وهذا مبني على أن القور واجب) فيؤخذ من المذهب فرضيته وهو الاتيان بالوضوء في زمن واحد من غير تفرق متعاش مع الذكروا القدرة وهو المشهور ومذهب المدونة وجهه الاخذ أنه أوجب ابتداء الوضوء مع العمد في حال الطول والبناء في حالة النسيان وقولنا مع الذكروا لو كان ناسيا لم يبق وان طال وأما مفهوم القدرة وهو العجز بان يعمد من الماء ما يظن أنه يكفيه فيغصب منه أوراق أو يتبين عدم كفايته فهو كالعمد لانه بين ما لم يطل لان عنده نوع تقصير بعدم احتياطة بتكثير الماء وأما من أعمد من الماء ما قطع بكفايته فارق منه مثله وهو كالتامس ومثله المذكور ويظهر أن الاكراه يكون بطلاق التعويق بالأمر المأثور من ضرر وغيره (قوله اعاده وما بعده) أي من غير نية لوجودها واعاد ما بعده سنة لاجل الترتيب تنبيهه لا مفهوم للوضوء بل مثله الغسل في التعصيل فاذا ذكر عضوا أو أوعية

الفور واجب ومفهوم كلامه وهو والقسم الرابع انه ان تعمد ترك ذلك ولم يطل اعاده ومثله لاجل الترتيب فانه مد والنسيان لا يفرق بينهما في القرب ويفترقان في الطول

(وان كان) الذي ترك شيئاً من الوضوء (قد صلى) (٣٨٠) بهذا الوضوء (في جميع) (سور) (ذلك)

من غير غسل فانه مع الترك فيه انا اولاً لاجل اكرامه مشايخ بني ابي تمام الغسل ولو مع الطول ويندبه حينئذ مع الجهد ولكن يقتصر على فعل المتروك ولو مع القرب لان الترتيب في الغسل لا يجب ولا يسن ويفعل المتروك مرة الا الرأس فتثلب لطلب التثليث يها دون غيرها (قوله أعاده وما بعده الخ) لكن اعادته واجبة واعادة ما بعده سنة على ما تقدم أو مستحبة (قوله وفي نسخة ووضوئه) لكن اعادة الوضوء انما هي في قسم واحد وهو ما اذا تركه عمداً وطال ولو حذف المصنوع قوله ووضوئه ليسكن أحسن لفهمه من قوله أولاً وان تعم ذلك ابتداء الوضوء ان طال بل الاول أحسن وغير موصوفهم العموم لكنه انشك على ما قدمه قريباً (قوله وان ذكر مثل المضمضة الخ) أي مما هو سنة ولم ينبذ منه غيره ولم يكن فعله موقفاً في مكروه احترازاً من ترك فضيلة كشف غسلة وتثليثه فحكمه أنه لا يطلب باعادتها أصلاً ولو قلنا ولم ينبذ غيرها احترازاً عن رد مسخ الرأس وغسل اليدين للركوعين لانه ناب عنهم غيرهما وقلنا ولم يحسن فعله الخ احترازاً عن الاستئثار فانه يؤدي لاعادة الاستنشاق وعن تجديد الماء للذين لانه يؤدي لتكرار المسح (قوله بعد ان نسيه) ومثل تحقق النسيان ظن الترك كالشك حيث لم يكن مستكبراً (قوله فعلى ذلك المذنب) أي استئنا حيث أراد البقاء على الطهارة ولو لم يرد فعل قريبه لان كان مراده نقض طهارته (قوله ولم يعد ما بعده) سواء كان الترك عمداً أو سهواً وقرباً أو بعد وان كان الكلام مفروفاً في النسيان والقرب وقوله على المذهب رداء على ابن حبيب انما يفعلها ويفعل ما بعده والحاصل ان المذهب ابن حبيب ان الترتيب بين المفروض والمنسوي سنة فعليه بعد ما بعده كما أفاده ابن ناجي اذا قرر ذلك فقول الشارح غير واجب الاول أن يقول مندوب لان عبارته تصدق بالسنية مع ان الترتيب اذا كان سنة يقتضي فعل ما بعده أيها كنعلمت من كلام ابن حبيب (قوله فعل ذلك المنسي فقط) أي على جهة السنية كما قال المصنف اللقاني وقيل على جهة الندب واستظهر الشيخ في شرحه الاول (قوله من ان يذكره) مثال للطول (قوله فانه يقع له العصر الخ) أي فان أراد أن يصلي به العصر فانه يسن في حقه فعل السنة المتروكة ومثل الصلاة الطلوع ومس المحف بماء يتوقف على طهارة والحاصل أنه مع اقرب بفعل المتروك من السنن حيث أراد البقاء على طهارة ولو لم يرد الصلاة ولا غيرها ومع الطول فانما يسن فعله اذا أراد الصلاة أو الطلوع ومفاد المصنف والشارح ان الطول هو أن يصلي بذلك الوضوء وعدمه أن لا يصلي به وتصرح بذلك ابن الجلاب ونصه ومن تركهما أي المضمضة

المجد والنسيان والقرب والبعد (اعادته بدأ) لانه قد صلى بغير وضوء وفي نسخة (ووضوئه) والقسم الخامس أشار إليه بقوله (وان ذكر مثل المضمضة والاستنشاق ومعنى) (الذين) (الواو) فيهما بمعنى أو أي وان ذكر شيئاً من سنن الوضوء بعد ان نسيه فالحكم في ذلك (ان كان) التذكير للنسي (قريباً) فعل ذلك (المنسي) فقط (ولم يعد ما بعده) على المذهب لان الترتيب فيما بين المنسوي والمفروض غير واجب والقسم السادس أشار إليه بقوله (وان تطاول) (ذكر ما نسيه من سنن وضوئه) (فعل ذلك) (المنسي) فقط دون ما بعده (لما يستقبل) من الصلوات مثل ان يذكر بعد ما صلى الظهر فانه يفعل له العصر ان بقي على وضوئه (و) اذا صلى بالوضوء الذي نسي منه سنة (لم يعد ما صلى) به (قبل ان يفعل ذلك) المتروك نسياناً لانه على يقين من الطهارة ولان الصلاة لا تبطل بترك سنن الوضوء ولو كانت كلها وكذلك سنن الغسل

(ج) ما ذكره المصنف انه لا بعيد ما صلى هو كذلك ولو كان عددا في أحد الأ أقوال الأربعة الآن قول الشيخ وان ذكر
انما يتناول الناسي فيحتمل أن يكون (٣٨١) مقصودا ويحتمل أن يكون طرديا والفرق بين الوضوء والغسل

وبين الصلاة احتمال
وجوب سننها لقوله عليه
الصلاة والسلام صلوا
كما رأيتموني أصلي وضعف
ذلك في الوضوء لقوله توضأ
كما أمرك الله ابن الحاجب
ويستحب للمتعبد أن يعيد
الصلاة في الوقت ابن عرفة
ولا يعيد الناسي اتفاقا وقد
علم من هذا حكم السابع
والثامن (ومن صلى على
موضع طاهر من حمير)
أو غيره (وبموضع آخر منه)
ويروي منها (نجاسة) سواء
كانت رطوبة أو باسة
تحركت بجر كته أولا (فلا
نهي عليه) لا بطلان صلاة
ولا أعادتها لانه انما خوطب
بطهارة بقعته (ع) ظاهر
كلامه بعد الوقوع والنزول
ولا فرق بين أن يصلي عايبا
ابتداء أو بعد ما وقع ذلك منه
وهذا بخلاف الجماعة يكون
بطرفها المسدول نجاسة
فان صلاته باطلية باتفاق
وهذا ان تحركت النجاسة
وعلى المشهور ان لم تحرك
لانه حامل للنجاسة بخلاف

والاستنشا في وضوئه ثم ذكر ذلك قبل صلاته ثم غرضه وامتنع ولم يعد وضوئه
وان تركهما حتى صلى فعلهما المايستقبل اتفق الصلاة المستقبلة كاملة السنين
والفرائض انتهى وكلام عبد الباقي على خليل غير مستقيم (قوله ولو كان عددا)
وأما لو كان نسيانا فلا إعادة اتفاقا (قوله في أحد الأ أقوال الأربعة) وقيل بعيد العامد
في الوقت والناسي لا إعادة وقيل بعيد العامد أبدا أخرجه ابن رشد على سنن الصلاة
وهو ضيف هكذا في نسخة أطلعت عليهما من ابن ناجي ولم أرفها القول الرابع
(قوله فيحتمل أن يكون مة صودا) أي فيه يكون فائلا لنذر الإعادة في الوقت الذي
هو الراجع وقوله ويحتمل أن يكون طرديا أي لا مفهوم له فيكون فائلا لعدم الإعادة
رأسا (قوله والفرق بين الوضوء والغسل وبين الصلاة) أي حيث جرى الخلاف
القوي في سنن الصلاة من أنه اذا ترك سنة عددا من سننها فقبل بالبطلان
فقبل بعدمه (قوله لقوله توضأ كما أمرك الله) أي ولم يأمر الأ بأربعة (قوله)
ويستحب للمتعبد الخ) هذا أحد الأ أقوال وهو المعتمد (قوله من هذا) أي من
ذكر العامد سواء طال أم لا الأ أنك خير بأن العامد في حالة القرب انما يعلم حكمه
بطريق المقايسة على الناسي (قوله حكم السابع والثامن) وهما ترك العامد
طال أم لا والحاصل ان كلامنا العامد والناسي بفعلها اذ لم يصل فاذا صلى فالعامد
يفعلها ويعيد الصلاة وأما الناسي فانه يفعلها انما يستقبل ثم تترك الكلام
على ما اذا فكس بأن قدم اليدين مثلا على غسل الوجه وحاصله ان المنكس يباد
وحده ان بعد الامر والعدم مقدر يحذف الأعضاء المعدلة في الزمان والمكان
المعتدلين فانه يعيد المنكس وحده مرة استثنانا أن نكس سهوا والأ أعاد الوضوء
والصلاة أبدا أي ندبا في الوقت وغيره كما نقل المواق وأما مع القرب بأن كان بحضرة
الماء ولا فرق بين كونه عددا أو نسيانا فانه يعيد المنكس ثلاثا استثنانا مع تابعه
ثم عالا فلامرة مرة ندبا (قوله فلا شيء عليه) ولو لمستها ثيابه ومن هذا يعلم صحة
الصلاة على الفروة التي باطنها نجاسة ولو جلد كلب حيث كان الشعر ساترا للجلد
ولا نجاسة به (قوله ولا فرق) كأنه يقول ظاهر كلامه كذا وهذا الظاهر
ليس بمسلم اذا لفرق الى آخره وانما كان ظاهر كلامه لانه لو كان جائزا استدعاه
بقوله ويجوز مثلا (قوله فلا بأس) أي يجوز من غير كراهة قاله ت (قوله)
ثوبا طاهرا غير خبز إلا ان لا يجد غيره ويستتر في الثوب الذي يفرش أن يكون

الحصير (والريض اذا كان) ٩٦ عدل متيما (على فراش نجس فلا بأس أن يسط عليه ثوبا)
ظاهرا كثر فواو صلى عليه (ولو تحرك النجس على المشهور

وشرط في الحائل ان يكون طاهرا احترازا من النجس وان يكون كفيفا أي مابقا احترازا من الخفيف لذي يشف
وطاهر كلامه ان الصحيح لا يتغير له ذلك وهو طاهر المدونة وقيل (٣٨٢) ان ذلك عام للمريض والصحيح

وصوبه ابن يونس وصرح
(ق) بمشهوريته لان بيته
وبين النجاسة حائل طاهر
وقال (ع) وانه اخس
المريض بالذکر للغالب
اولي رتب عليه قوله (وصلاة
المريض) الصلاة المفروضة
(ان لم يقدر على القيام) فيها
لقراءة جميع الفاتحة
لا مستقلا ولا مستند الغير
جنب أرحاض (صلى
جالسا) فذا على المشهور
والافضل أن يجلس متربعا
في موضع القيام على المشهور
(ان قد رعى التربع) ليعني
جالسه على هذا الوجه على
البديهة عن القيام وقيل
يجلس كما يجلس لأشهد
واختاره المتأخرون وعلى
الاول يغير جالسه بين
السجدين بأن يثني رجله
اليمنى ويجعل بطون أصابعها
الى الارض كما في التشهد
وكذا الافضل في حق
المتنفل جالسا التربع على
المشهور لفعله عليه الصلاة
والسلام ذلك (والا) أي
وان لم يقدر المريض الذي
فرضه الجلوس على التربع
(ق) انه يجلس (بقدر طاقته) من الجلوس

منفصلا عن المصلي والابطال (قوله من الخفيف الذي يشف) الذي ينبغي ان يراد
يشف بحيث تبدوا النجاسة بدون تأمل على قياس ما قيل في م تر الموردة بل هذا
اولى من ذلك (قوله وقيل ذلك عام للمريض والصحيح) أي وهو المعتبر أي ولا كراهة
في الصحيح أيضا كما في عجم خلافت (قوله الصلاة المفروضة) أي المقابلة للسنة
فيدخل فيها الغل المنذور فيه اقيام وصلاة المجنزة على القول بفرضيتها (قوله
ان لم يقدر على القيام) بأن يحجز عنه جملة أو ثلثه مشقة شديدة اذا كان مريضا
ومخصص المسئلة ان من لا يقدر على القيام جملة أو يخاف به مرضا أو زيادته أو ثلثه
المشقة الشديدة بشرط كونه مريضا لا أن كان صحيحا فلا تكون المشقة
المذكورة مبيحة له ترك القيام بحوزة الصلاة جالسا أو لم أن وجوب القيام استقلا لا
انما هو في حال فعل الفرض كترك ركوع والاحرام وقراءة الفاتحة على غير المأموم
وأما المأموم فلا فاذا استند المأموم في حال قراءتها العباد بحيث لو أزال العباد لاسقط
فصلاته صحيحة كحال قراءة السورة مطلقا أي فذا أو اماما أو مأموما كما قرر
من يدرك ولا تلتفت لمن قال غير ذلك واغتر بظاهر عبارة بعض الشراح والاستناد
في نحو الركوع مبطل حيث كان على وجه العبد على وجه السهو فبطل الركعة
فقط (قوله لغير جنب وحائض) فان استند لاحدهما مع وجود غيرها بحيث
مع الكراهة والاعادة في الوقت وهو الضروري في الصبح والمساء بين الاختياري
في العصر والاختياري وبعض الضروري في الظاهر وحاصله أن تقول ولا صفرار
في الظهري وهذا الأصواب خلافا لمن قال الضروري وأطلق تنبيه المراد بقوله
لغير جنب وحائض أي جنب ذكر أو أنثى محرم أو حائض محرم وأما غير محرم فلا يصح
ولو غير جنب وحائض حيث تحقق حصول لذة أو اشتغال مفسد للصلاة ولو لم يجد
سواها فأن تحقق عدم ذلك أو شك استند ولو مع وجود غيره ما حيث لا يحض
ولا حائض ولا كره (قوله فذا على المشهور) أي ولا يصح أن يكون اماما
لا لأصحا ولا لأوصى ولولته هكذا ذكر بعضهم وهو ضعيف اذ المعتمد صحة امامته لثله
(قوله والافضل أن يجلس متربعا) أي يندب (قوله وعلى الأول يغير جالسته)
أي يندب أو كذا يطلب منه أن يغيرهما في حال السجود وفي حال التشهد لكن الأول سنة
والثاني مندوب (قوله وان لم يقدر المريض الذي فرضه الجلوس على التربع)
بأن يحجز عنه جملة أو ثلثه بالتربع المشقة الفادحة (قوله يجلس بقدر طاقته)
ويستند لغير جنب وحائض ولهما أعاد بوقت ولا يخفى أن الترتيب بين التربع

والجلوس بقدر طاقته مندوب لا واجب (قوله وان لم يقدر المريض الذي فرضه
الجلوس على السجود أيضا) بأن يحجز عنه جملة أو تلحقه المشقة الشديدة (قوله
فليومي بالركوع) أي فليشر للركوع فالبناء بمعنى اللام (قوله برأسه وظهره)
أي لا بد من الأيما هما وظاهرهما أن المدار على الأيما بهما ولا يطلب بأزيد ولعله
مبنى على أنه لا يجب الوسع (قوله فان لم يقدر بظهره) أي فان لم يقدر على الأيما
بهما ولا يخفى أنه بقيت صورة وهي اذا انحجز عن الأيما برأسه وقدر على الأيما
بظهره وتركها الشارح لعدم مكانها عاده وان اقتضتها التقسيم العقلية (قوله
فان لم يقدر برأسه) أي ويلزم منه عدم القدرة بظهره على ما قررنا (قوله
أوما بما يستطیع قضيته التسوية بين الحاجب والعين والاصبع وغيرها وانظروا
ان بعد الرأس الحاجب والعين فان لم يقدر فبأصبعه قياسا على ما ذكرنا في المصلي
من اضطرار واستظهر عرج ان الترتيب فيما ذكر واجب فان قلت لم قدم مرتبة العين
او الحاجب على الاصبع مع ان حركة الاصبع أقوى قلت لعله لان حركة الحاجب
والعين لما كانا من الرأس أو قريبين من الرأس التي لها دخل في الركوع والسجود
قد ما على الاصبع الذي لا دخل لليد الذي هو من في الركوع والسجود (قوله
ويضع يديه) اعلم أنه اذا أوى للركوع فلا يخلو اما أن يكون من قيام او لان كان
من قيام فليمد يده مشبراها الى ركبتيه وان كان من جلوس أي الذي كلامنا فيه
فيضعهما على ركبتيه واستظهر عرج الوجوب فيهما وأما المزمع للسجود فلا يخلو أيضا
أما ان يؤمى اليه من قيام أو جلوس أي الذي كلامنا فيه فله تأويلان أحدهما أنه
ان أوى من قيام يؤمى بيده الى الأرض وان أوى له من جلوس يضعهما على الأرض
والظاهر ان الأيما باليد بن اذا أوى من قيام والوضع على الأرض اذا أوى من
جلوس الوجوب على قياس ما قال عرج في الركوع الثاني لا يفعل بهما شيئا اذا تقرر
ذلك فقول الشارح واذا أوما لمخرور على أحد النقولين ولعله انما اقتصر عليه
لارحمة عنده فتدبر (قوله ويككون مصدرة أخفض من ركوعه) أي يكون
أيما أو للسجود أخفض من أيما للركوع استقبالا وقال بعضهم وجوبه وهو المغموم
من كلام المصنف والدقوة ومفهوم أيضا من عبارة بعض شراح خايل فاذا تقرر
ذلك فهكمه بالاستقبال يكون ضعيقا ولا يخفى ان ما ذكره المصنف من كون السجود
أخفض مبنى على أنه لا يجب الوسع وهو أحد قولين في المسئلة واقتصر عليه لكونه
نص المدقوة (قوله فان فعل جهلا لم يعد) قال الساطي مفهوما لو فعله عمد الا عاد
انتهى بالمعنى وظاهر كلام بعض ولو عمد او هو الظاهر وهذا كله اذا نوي بإيمانه

(وان لم يقدر)
الذي فرضه الجلوس (على
السجود) أيضا (فليومي
بالركوع والسجود)
برأسه وظهره فان لم يقدر
بظهره أو برأسه أو ما
فان لم يقدر برأسه أو ما
بما يستطیع ويضع يديه
على ركبتيه اذا أوما
لركوع واذا رفع منه رفعهما
عنهما واذا أوما للسجود
وضع يديه على الأرض واذا
رفع منه وضعهما على
ركبتيه (ويكون سجوده
أخفض من ركوعه) استقبالا
ابن الحاجب ويكره له
رفع شيء يسجد عليه فان
فعل جهلا لم يعد فإله
في المدقوة

(وار لم يقدر) المريض أن يصلي جالسا لا استقلال ولا مستندا (٣٨٤) بولا ترتبها ولا غير مترتب (صلى على

الارض فان قوى به ما رفع دون الارض لم يجزه كما قاله اللخمي (قوله صلى على جنبه
الايمن) أي ندبا فان لم يقدر على جنبه الايمن فعلى جنبه الايسر ووجهه الى القبلة
أيضا (قوله فعل ذلك) بأن يجعل وجهه الى السماء ورجلاه الى القبلة فان عجز عن
الصلاة على الظهر صلى مضطجعا على بطنه ووجهه الى القبلة ورجلاه في دبرها
وحكم الاستقبال في تلك الحالات الوجوب مع القدرة الموصلى لغيرها مع القدرة
بطلت والقدرة تكون بوجود من يحوله فلم وجد من يحوله بعد الصلاة يندب له
الاعادة في الوقت واعلم أن الترتيب بين القيام استقلال واستنادا واجب وبين
القيام استنادا مع الجلوس استقلال مندوب وبين الجلوسين واجب كالترتيب
بين الجلوس مستندا وبين الاضطجاع بحالتيه والظهر والترتيب في هذه الاحوال
الثلاثة الندب وبينها وبين الاضطجاع على البطن الوجوب والمصلحة من اضطجاع
يؤمى أيضا وكيفيته أنه يؤمى برأسه فان عجز عن الايماء برأسه أو ما بعينه وحاجبه
فان لم يستطع فباصبعه والظاهر كما قال عجمان ترتيب الايماء بهذه المذكورات
واجب وقد تقدم ذلك قال عجمان نظرا إلى أصبع هل هو السبابة أو غيرها أو يكفي
أي أصبع من اليد وهـ لايمنى أو اليسرى (قوله وايماء) ظاهره ان الايماء
مقابل للجلوس والاضطجاع مع أنه مصاحب لها (قوله ويصلي المريض على قدر
ما يستطيع) أي ولو بنية أفعالها ان كان لا يقدر على الايماء بطرف أو غيره
وصفة الايماء بها أن يقصد اركانها بقلبه بأن ينوي الاحرام والقراءة والركوع
والرفع والسجود وهـ كذا تنبيهه لو كان لا يقدر على الانبائ ببعض أقوال
الصلاة أو أفعالها الا بالثلاثين لوجب عليه اتخاذ من يلقنه ولو بأجرة ولو زادت على
ما يجب عليه بذله في ثمن الماء فيقول له عند الاحرام للصلاة قبل الله أكبر
وهـ كذا ويقول بعد الفاتحة والسورة أفعله كذا الإشارة الى الركوع (قوله ولو كان
مضطجعا) بالغة في قوله ولا يدع الايماء دفعا لما يتوهم من كون المضطجع لا يطلب
منه الايماء ولعل القصد ولا يترك الصلاة بالايماء ولو كان مضطجعا والحال
ان معه شيئا من عقله وهو أخص من قوله ويصلي المريض الخ وقوله معه شيء الخ
ليس من كلام المدونة كما يتوهم من العبارة ولفظ المدونة ويصلي من لا يقدر على
القيام متربعا فان لم يقدر فعلى قدر طاقته من جلوس فان لم يقدر فعلى جنبه أو ظهره
ويجعل رجله مما يلي القبلة ويؤمى برأسه ولا يدع الايماء وان كان مضطجعا انتهى
ولا يخفى ان الذي أُلحِق الى التأويل في قوله ولا يدع الايماء قول الشارح ومعده شيء
من عقله لان بقاء شيء من العقل موجب للصلاة ولو بالايماء لا الايماء وحده وان

جنبه الايمن ايماء) ويجعل
وجهه الى القبلة كما يوضع
في الخدة (وان لم يقدر) أن
يصلى (الا) مستقبلا (على
ظهره فعل ذلك) أي صلى
مستقبعا على ظهره ايماء
ورجلاه الى القبلة (ولا يؤثر
المكلف) عجماني لا يترك
(الصلاة اذا كان في عقله
ولم يصيبها بقدر ما يطيق)
من قيام وجلوس وايماء
واضطجاع ونحو ما قل قول
المدونة ويصلي المريض على
قدر ما يستطيع ودين الله
يسرو فيها أيضا ويؤمى
برأسه ولا يدع الايماء
وان كان مضطجعا ومع
شيء من عقله ثم شرع بين
ما ذكر في باب التيمم ان
في باب جامع الصلاة شيء
من مسائل التيمم وهو قوله
(وان لم يقدر) المخاطب باداء
الصلاة (على من الماء
انضرره أولانه لا يجبد)
المريض (من يناوله اياه) أي
الماء (تيمم) أي ففرضه
التيمم (فان لم يجبد) المريض
(من يناوله ترابا تيمم بالخائط
الى جانبه ان كان طينا) أي
بني بالطين (أو) بني بغير
طين ولكن طاب (عليه طين)

وفهم من كلامه أشياء أنه يقيم بالتراب المنقول وأنه لا يقيم بالحائط الامع عدم التراب وان الحائط اذا لم يذن طيناً ولا عليه طين لا يقيم به والمشهور جواز (٣٨٥) تيم المرض فقط على الحائط وأخرجهم صريح مفهوم الشرط زيادة

لايضاح فقال (فان كان عليه) أى الحائط التى يجنبه (جس) أى جس (أوجيز) فلا يقيم به (أى عليه لدخول الصنعة فى ذلك وفى شرح الغريب لابن العربي قوله جس صوابه جس وقوله جبر صوابه جيار ذكره الزيدى فى لحن العامة انتهى (ولمسافر) الراكب (بأخذه) أى يضيق عليه (الوقت) المختار حالة كونه سائراً (فى طين خضاض) وهو ما يختلط بتراب حتى يصير جاساً ويُس أن يخرج منه فى الوقت المذكور وهو يستطيع النزول به لكنه (لا يجد أين يصلى) لأجل تلخ نياه (فلا ينزل عن دابته) ويصلى فيه قائماً يومياً (بالركوع) وبالسجود ويكون إيمانه بالسجود (أخف من) إيمانه (بالركوع) وإذا أومأ للركوع وضع يده على ركبتيه وإذا رفع رفعهما عنهما وإذا أومأ للسجود أو ما يبدى به إلى الأرض وينوى

أمكن أن تبقى العبارة على ظاهرها بالنظر لعبارة المدووه الخالية من تلك الجملة (قوله أنه يقيم بالتراب المنقول) أى حيث قال فان لم يجد من يناله تراباً فأدأه ولو وجد من يناله تراباً يقيم بذلك التراب وأنت خبير بأن النقل على كلامه نقله من محل إلى آخر لا جعل حائل بينه وبين الأرض مع أن الخلاف المقرر عندهم فى التراب المنقول انما هو بالمعنى الثانى دون الاول كما يعلم من شرح خليل (قوله وأنه لا يقيم بالحائط الامع عدم التراب) أى وهو خلاف المذهب والمذهب جواز التيم بالحائط مع وجود التراب لكن يندب له أن لا يقيم به الامع عدم التراب قال الشيخ خليل كتراب وهو الافضل (قوله اذا لم يكن طيناً) أى وأما لو كان طيناً أو عليه طين فانه يقيم به هذا ما لم يختلط بنجس كثير وأما ان خلط به فلا يجوز لانه تيم على نجاسة وان خلط بطاهر كتب فان كان الخلط بالطاهر أغلب فانه لا يصح التيم عليه كما فى بعض شروح خليل وقضيته أنه لو كان التين مساوياً أو أقل أنه يصح التيم به ولم يتكلم على ضابط الكثير من النجس وهل يقال بالعرف فيجوز (قوله والمشهور) جواز تيم الخ) وكذا الصحيح على المعتمد والحاصل أنه يجوز التيم على الحائط اللين والحائط الحجر للريش والصحيح ولو مع وجود التراب حيث لم يكن به حائل يمنع من مباشرته (قوله جس صوابه) جس النسخة التى وقعت لابن العربي جس لاجس والذى فى التتاء والفاء كهاتى جس فهى على الصواب (قوله ذكره الزيدى) بفتح الزاى (قوله والمسافر الخ) لا مفهوم للمسافر ولا لراكب (قوله الوقت المختار) كذا رأيت فى شرح توبى بعض شراح العلامة خليل والاحسن الوقت الذى هو فيه اختيارياً أو ضرورياً (قوله وهو ما يختلط بالتراب الخ) فى كبير الخرشى ومثل الخضاض الماء وحده فى النزول وعدمه انتهى (قوله حتى يبرج جالساً) الاولى ما قال بعضهم وهو الطين الرقيق (قوله لأجل تلخ نياه) أى أو لأجل الفرق بالطريق الاولى (قوله يؤمى بالركوع) أى للركوع الخ لكن محل إيمانه للركوع اذا كان الخضاض أخذ الاهداه بحيث لا يتمكن منه وأما لو كان أخذاً لركبته مثلاً بحيث يتمكن من الركوع فانه يركع بالانهل ويكون قوله ويكون إيمانه بالسجود أى على طريق الوجوب كما قررنا أو للندب كما قرر هو (قوله) وإذا أومئ للسجود أو ما يبدى به أى على إحدى الطريقين الظاهر أنه سنة لان السجود على اليدين سنة (قوله وينوى الجلوس الخ) أى يفرق بين القيام

الجلوس بين السجودين قائماً وكذلك الجلوس ٩٧ عدد ل الشهادة قائماً يكون قائماً واحترز بالخضاض من اليأس فانه ينزل ويصلى فيه بالركوع والسجود والجلوس

والجلوس بالنية ولا خصوصية للجلوس بين السجدين بل مثله الجلوس في حال الإيماء
 للسهود وفي حال التشهد وقوله وكذلك الخ أخبارهم معلوم فلوقال وكذا ينوي الجلوس
 لأنهم إذا كان أفضل وتعبير بالفعل بغيره أن تلك النية واجبة وما قاله من كونه
 ينوي فعله في التحقيق عن ابن عمر ونقل عن الأقفهسي أنه لا يفرق بين جلوسه
 وقيامه بالنية لأن جلوسه وقيامه سواء انتهى أي لا يطالب بالفريق وهو
 الظاهر (قوله وقولنا ينس الخ) أراد بالأس غلبة الظن كما يفيد بعض الشراح
 ويرى عليه ما لو شئ وحكمه أنه يصلي أيام وسط الوقت كما أنه عليه بعضهم (قوله
 احترازهما إذا ثبت) أراد به غلبة الظن أيضا وهل الظن كغلبته وهو الظاهر
 (قوله فانه يؤخر إلى آخر الوقت) ظاهره وجوب ما وفي عجم أنه مندوب كما في التيمم
 وهو الظاهر وإن كان عجم بعد ذلك يرتضى أن التأخير واجب فيما يظهر من عبارته
 وبدل على ما قلنا ما يأتي في صلاة الخوف وكذا ما نقله أبو الحسن كما سيأتي في
 الشارح قد بر (قوله لخوف الفرق الخ) احتراز من خوف نطق الثياب فقط فلا يبلغ
 الصلاة على الدابة فقد قال عجم خشية نطق الثياب لا تجزئ صحة الصلاة على
 الدابة وإنما يجزئ الصلاة أياما بالأرض انتهى (قوله بعد أن توقفه) قال الزرقاني
 على خليل ولا يصلي عليه سائرا فان لم يمكن وقوفها صلى عليه سائرا كصلاة
 المسافر قاله عجم (قوله المصوم أو السباع الخ) قال الشيخ أبو الحسن ما معصاه
 أن رجى زوال خوف كالسبع قبل خروج الوقت آخر الصلاة إلى آخر الوقت المختار
 استحبنا وإن كان لا يرجو ذلك إلا بعد ذهاب الوقت صلى أوله وإن كان على
 شئ في ذلك صلى وسط الوقت (قوله فانه يصلي على دابته) أي إلى القبلة بعد
 أن توقف له كما يفيد قوله وكذلك الخ فلو تعدل التوجه إليها فصلى لغيرها كما ذكره
 الخرشي على خليل وقوله بالركوع أي إلى الركوع والسهود ومحل الإيماء
 للركوع إذا لم يقدر عليه والاربع كما ذكره عجم رحمه الله (قوله ويرفع عما منه) عن
 جهته أي يجب عليه أن يرفع عما منه عن جهته اتفاقا كما جعل الساجد غير
 المؤتمم والابطال صلاته إلا أن يكون خفيفا كالطاقة والطاقتين فيكره فقط كما ذكرنا
 (قوله ولا يسجد على مرج الدابة الخ) فلو سجدوا كتنفي به فهل تبطل صلاته
 أو تجزئ على الخلاف في مسحة منه من يجبهته قروح قاله عجم (قوله ويكون جلوسه
 متربعا) أي يندب له ذلك وفي شرح عجم على خليل في قوله إلا الخ ما نصه اعلم
 أن قول المصنف إلا الخ إنما هو فيمن لا يصلي على الدابة إلا إيماء أو يقدر أن يصلي
 را كما ساجدا غير قائم أو من يصلي تيمما قائما را كما وساجدا فان صلاة الفرض

وقولنا ينس الخ احتراز عما
 إذا ثبت أنه يخرج منه قبل
 خروج الوقت فانه يؤخر إلى
 آخر الوقت وقيدنا بقولنا
 وهو يستطيع النزول فيه
 لقوله (فان لم يقدر أن ينزل
 فيه) أي الخفضاض لخوف
 الفرق (صلى على دابته إلى
 القبلة) بعد أن توقف له
 وكذلك أن لم يكن طين وخاف
 أن ينزل من المصوم أو
 السباع فانه يصلي على دابته
 يركع بالركوع والسهود
 إلى الأرض ويرفع عما منه
 عن جهته إذا أمم للسهود
 ولا يسجد على مرج الدابة
 ولا غيره ويكون جلوسه
 متربعا إن أمكنه ذلك وحكم
 الساجد يأخذ الوقت
 في طين خفضاض حكم
 المسافر وإنما اقتصر على
 المسافر لأن الخفضاض
 غالبا إنما يكون في السفر

(و) يجوز للمسافر أن يتنقل على دابته (٣٨٧) في سفره حيث ما توجهت به دابته ظاهره سواء أحرما إلى

القبلة أم لا وهو المشهور وظاهره أيضا جوازها ليللا ونهارا وهو مذهب مالك ويكون في جوده مقربا مان أمكنه ويرفع العمامة عن وجهه في السجود وله ضرب الدابة في الصلاة وركضها وضرب غيرها إلا أنه لا ينكح ولا يلتفت واحترق بالأسافر من الحاضر فانه لا يتنقل على الدابة وبدابته من الماشي فانه لا يتنقل في سفره ماشيا وبحيث ما توجهت به من راكب السفينة فانه لا يتنقل فيها إلا إلى القبلة فيسودر معها على المشهور والأصل فيما ذكره مع أنه صلى الله عليه وسلم كان يشفع على الراحلة قبل أي وجه توجهت ويوتر عليها ولا يصلي عليها المكتوبة ويشتط في جواز تنقل المسافر على الدابة بشرط أشار إليه بقوله (إن كان) السفر (سفر) قصر فيه الصلاة) احتراز عما إذا كان السفر دون مسافة القصر ومن سفر المعصية (وليوتر) المسافر (على دابته إن شاء) بالشرط المتقدم وإن شاء أوتر على الأرض وهو لا فضل أخذ به

عليها صحبة وإن كان محصيا ولا مشقة عليه في التزول كما يفيد كلام سند ويغيد أنه المعتد وح فكلام سند وما ذكره المؤلف غير مختلفين إذ كلام سند في موضوع وما ذكره المؤلف في موضوع آخر وسأتي تنبه (قوله ويجوز الخ) المراد بالجواز خلاف الأولى (قوله على دابته) المراد بها ما عدا السفينة فيشمل الفرس والحمار والأرعى لمقابلتها بالسفينة وظاهره كان راكبا على ظهرها أو في شدة أو غيره وانظر هل يدخل راكب السبع كذا في شرح الشيخ وذكر بعضهم أن الركوب لابد أن يكون متادا فيخرج الراكب مقلوبا وبجنبه (قوله سواء أحرما إلى القبلة أم لا الخ) مقابله ما لابن حبيب بوجه الدابة أولا لا قبلته ثم يحرم ثم يصلي حيث ما توجهت تحقيق نعم ينذب التوجه لاقبلته ابتداء (قوله وهو مذهب مالك) أي خلافا لابن عمر رضي الله عنه لا يتنقل المسافر نهارا (قوله ويكون الخ) أي ندبا (قوله ويرفع العمامة عن وجهه) الأولى عن جبهته وليس له أن يسجد على سرج الدابة أو غيره ويومى الأرض كما تنقله الخطاب عن اللغهي خلاف لما في عهد الباقي على خليل (قوله وركضا) تحريك رجله وله تحية وجهه عن الشمس لضررها له (قوله إلا أنه لا ينكح ولا يلتفت) ولوجه القبلة وكذا لا يتصرف ولو انحرف إلى غير جهة سفره عامدا لغير ضرورة بطلت إلا أن يكون إلى القبلة فلا شيء عليه لأنها الأصل وإن كان لضرورة كظنه انها طريقته أو غلبته دابته فلا شيء عليه (قوله إلا إلى القبلة) فيدور بها ولا يصلي لجهة سفره وقوله ويدور معها على المشهور رأي وهو مذهب المدونة وجلها المؤلف على ظاهره ما لور كع وسجد وتأولما ابن التبان على ما إذا صلى فيها إيماء أي لعذر اقتضى ذلك وأما لو كان يصلي بالركوع والسجود فلا منع ويصلي حيث ما توجهت به ولو تمكن من الدوران ومقابل المشهور والسفينة كالدابة يتنقل عليها حيث ما توجهت وتنقل عن مالك وقال بعض الأشياخ محل منع النقل في السفينة حيث ما توجهت إذا كان يصلي بالإيماء لعذر اقتضى ذلك وأما لو كان يصلي بالركوع والسجود فلا منع ويصلي حيث ما توجهت به ولو ترك الدوران مع التمكن منه (قوله كان يسجد) يضم الياء وقع السين وكسر الباء المشددة أي يصلي الذائفة وقوله الراحلة هي الناقة التي تصلح لأن ترحل (قوله قبل) بكسر القاف وقع الموحدة أي مقابل أي وجه توجه (قوله ولا يصلي عليها المكتوبة) أي الفرض بل يصلي النفل إيماء فالمرسل النفل عليها فأنار كما ساجد من غير نقص أجزاء على المذهب مضمون ولا يجوز له دخوله على الغرر أي عدم أمته ❖ تنبيه ❖ لو وصل منزل إقامة

وهو لا فضل أخذ به

وذهب بعضهم إلى المنع وهو الأقرب أخذ بالاحوط لقول أبي حنيفة بوجوبه ولما ذكر أن الترييح جزأ من المسافر فله على الدابة خشى أن يتوهم منه جواز ذلك في الغرض رفع ذلك (٣٨٨) الإيهام بقوله (ولا يصل) أي

وهو في الصلاة نزل عنها وأتم بالارض راكعا وساجدا أو مستقبلا والظاهر أنه أن بقي عليه تشمسه فقط أتمه عليها كما يشعر به قوله لم يركع بالارض راكعا وساجدا وإن لم يكن منزل إقامة خفف القراءة وأتم عليها اليسارته وهل المراد بنزل الإقامة ما يقيم به إقامة تقطع حكم السفر أو يحمل سكنه والظاهر أن المراد به ما أقام به إقامة تقطع حكم السفر وأولى غيره (قوله وهو الأقرب) أخذ بالاحوط بعيد والظاهر الأول وهو أنه يجوز له أن يصل الترتجاسا ولا يحرم عليه (قوله الفريضة) ولو بالندرك قيامها (قوله وإن كان مريضاً بالارض) فلو صلاها على ظهر الدابة أعادها أبداً وظاهره ولو كان يصلها عليها قائماً وراكعاً وساجداً من غير نقص شيء عند سحنون لدخوله على الغرور وقال سنده تجزئه على المذهب وقد تقدم ذلك (قوله صلى إيماء للركوع والسجود الخ) قضية أنه لا يلتفت للسنن والمندوبات فإذا تساوى حاله عليها وعلى الأرض فيما يتوقف عليه صحة الصلاة وكان إذا نزل بالارض يأتي بالسنن أو بعضها وعليها لا يأتي بذلك صحت صلاته عليها وحديثه فيقال إذا كان يؤدّيها على الأرض بالسنن المؤكدة أو الخفيفة أو بالمندوب دون الدابة فيسن التزول في الأولين مؤكدة في أولها وخفيفة في ثانيها وما يشهد به في الثالث (قوله الجواز من غير كراهة) أما المصنف فظاهر وأما المختصر فقال بعد وفيها كراهة الأخير فإدائه ليس عنده كراهة بل الكراهة انما هي في المدونة (قوله وقيدت) أي الكراهة بما إذا صلى فان قلت كيف يصح الحكم بالكراهة مع ذلك بالتقيد إذ مقتضى القيد المذكور الحرمة لا الكراهة قلت المراد بالكراهة الحرمة على أقوى القوانين كما يفيد بعض الشراح لخليل (قوله على الإفصح) فيه وفي مضارعه قد ذكر في الصحاح لغات ثلاث وهي فتح العين في الماضي وضمها وفتحها في المستقبل والشاذ ضمها فيه ما عبر صاحب المصباح بالتملة فيما عبر فيه الصحاح بالشذوذ فانظر ذلك مع كلام الشارح (قوله خرج فغسل الدم) ولم يظن دوامه لا آخر الوقت المختار احترازاً عما إذا ظن الدوام لا آخر الوقت المختار فإنه يتنزه ولا يخرج ولو ساءت لا وفطر أحيث كان في غير مسجد أو فيه وفرش شيئاً يلاقي به الدم أو كان محضاً أو متر بالاحصير عليه لأن ذلك ضرورة وغسل الدم بعد فراغه فإن كان في مسجد مفروش أو مبلط يخشى تلوثه ولو بأقل من درهم فإنه يقطع وجوباً وما ذكرناه من أنه يمتنع أي بر كوع وسجود

المسافر (الفريضة وإن كان مريضاً بالارض) دليله وما قبله الحديث المتقدم ثم استثنى منه مسئلة فقال (الأن يكون أن نزل) عن دابته (صلى جالساً إيماء بالركوع والسجود) لاجل (مرضه فليصل) (الفريضة على الدابة بعد أن توقف له ويستقبل بها القبلة) ظاهره كاختصاص الجواز من غير كراهة والذي في المدونة الكراهة وقيدت بما إذا صلى حيث ما توجهت به راحته وأما إذا وقفت له واستقبل وصلى فلا كراهة وهذا التقييد نقله (ك) عن الشيخ ثم قال فالذي في الرسالة تقييد لما في المدونة واحتراز بقوله أن نزل صلى جالساً إيماء مما لو قدر على السجود إذا جلس في الأرض فإنه لا يجوز له الصلاة على الدابة اتفاقاً ثم انتقل يتكلم على مسئلة ذات خلاف بيننا وبين أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي الرعاف في الصلاة وهو الدم الذي يخرج من الأنف فقال

(ومن رعف) بفتح العين على الأصح فيه وفي مضارعه أي خرج من أنفه دم حاله كونه في الصلاة (مع الإمام خرج فغسل الدم)

أى يخرج لغسل الدم الذى يخرج من (٣٨٩) أنه مسك لانه من اعلاه (ثم) بعد أن يفرغ من غسل الدم

(بنا) بمعنى يبنى ولاية طاع
الصلاة استعابا بها على
المشهور ولم يعمل جهود
الصحية والتابعين وقال
ابن القاسم الافضل القطع
وعلى بأن الشان فى الصلاة
أن يتصل عليها ولا يتلفها
شغل كثير ولا انصراف عن
القبلة وقال أبو حنيفة
تسقط الصلاة بناء على أن
الخارج التحبس ينقض
الوضوء وحيث قلنا بالبناء
ففيه ستة شروط أشار إلى
اثنين بقوله (مالم يتكلم أو
يمش على نجاسة) اما الاول
فظاهره البطلان ان تكلم
مطلقا عما اذا أوجها أو
نسيانا وهـ وكذلك وأما
الثانى فظاهره البطلان ان
مشى على نجاسة مطلقا
كانت النجاسة رطبة أو
يابسة اما اذا كانت رطبة
فتفق عليه واما ان كانت
يابسة كالغضب فكذلك
عند سحنون وقال ابن
عبدوس لا تبطل بهرام
وهذا كله فى العذرة وأما
أرواث الدواب وأبو الهذافه
ينى اذا مشى عليها اتفاقا

الأن يخشى ضررا بالركوع والسجود أو تلطخ ثيابه التى يفسدها الغسل فتيها
ولو بالاياء لا أن يخشى تلطخ جسده أو ثيابه التى لا يفسدها الغسل فلا يصح له
الاياء (قوله مسك لانه الخ) أى لئلا يتلطخ به ثوبه أو جسده فتبطل صلاته ابن
عبد السلام ليس مسكه شرط فى البناء حتى لو لم يفعل لم تبطل صلاته انما هو ارشاد
الى مذهبنا على قليل النجاسة بل الشرط التحفظ من النجاسة وأما كونه من
الاعلى فهو على طريق الاولى لئلا يمس الدم أى لانه اذا أمسكه من أسفله بقي
الدم فى داخل الانف (قوله بمعنى يبنى) لان الفقيه انما يتكلم فى أحكام مستقبله
(قوله وقال ابن القاسم الافضل القطع) أى ورجح قال ذروق وهو أولى بالعاصم
ومن لا يحسن التصرف فى العلم لجهله انتهى (قوله عمد أوجهلا ونسيانا) ولا فرق
بين أن يكون الكلام فى ذهابه أو عوده مالم يكن لاصلاحها وانما تبطل بالكلام
نسيانا وان قل لكثرة النسيان فانه عجم (قوله كالغضب) قال فى التيهات الغضب
يقطع الغلاف وسكون الشين المجبة العذرة بالنجاسة وأدخات الكاف الدم الزائد
على القدر المعفونه وزيل الكلاب وما فى معنى ذلك من النجاسات فقول المشرح
وهذا كله فى العذرة أى وما فى معناها ما ذكر (قوله وكذلك الخ) قال صاحب الجمع
هذا الخلاف عندى اذا مشى عليها غير عالم أو أملتو بعد المشى عليه البطلان صلاته
بلا خلاف (قوله فانه يبنى اذا مشى عليها اتفاقا) ظاهر العبارة ولو رطبة ولو عامدا
وايس كذلك فقد قال الخطاب قلت ويبنى أن يقيد بما اذا وطئها ناسيا أو مضطرا
لذلك لعمومها وانتشارها فى الطريق وأما ان وطئها عامدا من غير عذر راسعة الطريق
وعدم عومها أو امكان عدوله فينبى أن تبطل صلاته لا تنفاه العلة التى هى الضرورة
لنتهى فاذا علمت ذلك فخذ كركك حاصلا به تمام ألفائدة فنقول والحاصل
ان المرور على النجاسة مع العمد والاختياره بطل مطلقا ولو بالآلة ولو أرواث دواب
وأما مع الاضطراب فلا بطلان ولا إعادة أيضا فى المرور على أرواث دواب ولو رطبة
وكذا فى المرور على غيرها لا بطلان لكن يستحب إعادة فى الوقت هذا كله
مع العلم وأما مع النسيان فى نحر العذرة ان لم يتذكر الا بعد الصلاة فلا بطلان
وتسقط إعادة فى الوقت واذا تذكر فيها وقد تعاقب به شئ تبطل صلاته وان لم
يتعلق به شئ فيقول وتقع مسكاته على الراجح وأما فى أرواث الدواب
فان لم يتذكر الا بعد الفراغ وإعادة عليه لافى الوقت ولا فى غيره وان تذكر فيها
فلا بطلان أيضا ولا إعادة ويدل كها كما قال شارحنا شديدك على هذا الحاصل

٩٨ عدل لان الطرقات لا تخلو من ذلك غالباً ويدل ذلك قديمه من ذلك الخبر

الثالث أن لا يتجاوز ماء إلى آخره من تجاوز مع الماء كان بطلان الصلاة فافهم الرابع أن لا يستدبر القبل قبله لم يطلب الماء
 أما أن استدبرها لطلب الماء فافهم لا تبطل فافهم الخامس أن يقطر الدم أو يسيل ولا يتلخ به أما أن رشع فقط
 من غير أن يسيل أو يقطر فلا يخرج نفسه وإن قطر أو سالت (٣٩٠) وتلخ به نسباً في حكمه فافهم

السادس أن يكون الرابع في جماعة أو مأموماً أو الفذ ففهم بنائه
 قولان مشهوران فافهم
 استحکام الشروط (وإني
 في) لا يني على ركعة (يعني
 لا يعتد بركعة) (لم تتم
 بمسجدتها) وإنما يعتد بركعة
 تمت بمسجدتها على ما نقل
 عن ابن القاسم وهو الذي
 اقتصر عليه صاحب المختصر
 وقال ابن مسلمة يني على
 القليل والكثير كان ذلك
 في الأولى أو ما بعدها
 واستظهره ابن عبد السلام
 وعلى المشهور ولو رفع بعد
 الركوع وقبل السجود
 أو بعد أن سجد سجدة
 واحدة التي ذلك وأبداً
 القراءة وإن رفع بعد أن
 سجد السجدة يني بني عليهما
 وقوله (وليقلها) تكرار زيادة
 في البيان وهذا الذي تقدم
 كما إذا كان الدم كثيراً
 كما في دمايه كلامه يدل عليه
 قوله (ولا ينصرف) غسل

(قوله أن لا يتجاوز ماء الخ) ولا بد أن يكون الماء قريباً في نفسه أيضاً والقرب بالعرف
 كما قاله عجم والخامس أنه يشترط أمران أن يكون أقرب من غيره وأن يكون قريباً
 في نفسه (قوله أما ما كان الخ) لكن الإمام يذهب إليه أن يستخلف في الجملة وغيرها
 يذابان لم يستخلف استخلفوا نداء وان شاء وأصلوا فإذا هذا في غير الجمعة وأما فيها
 فيجب الاستخلاف عليهم لا على الإمام واستخلاف الإمام بغير الكلام فان تكلم
 بطلت عليه دونهم أن كان سهواً أو عليه وعليهم في العمد والجهل (قوله وفي الفذ
 قولاً) من شاء هل رخصة البناء لحركة الصلاة للنجس من إبطال العمل أو لتحصيل
 فضل الجماعة فيبني على الأول دون الثاني (قوله وإن رفع بعد الخ) فيه شيء
 وذلك أن تمام الركعة أنما يكون بالجلوس إن كان يقوم منها للجلوس ويكون
 بالقيام إن كان يقوم منها للقيام فلو ركع وسجد السجدة قبل الجلوس أو القيام
 ثم رفع فلا يعتد بتلك الركعة * ثم * لطيفة فيقول إذا دار بين
 الذهاب للماء قريب مع الاستدبار وبعد الاستدبار فيه فافهم يذهب للقريب
 مع الاستدبار وإذا دار بين الاستدبار ووطئ النجاسة التي يبطل ووطئها فافهم يقدم
 الاستدبار لأنه لا يذروا لو وجد الماء الأقرب بشراء وغيره الأقرب بغير شراء وتجوز
 الأقرب بطلت (قوله ولا ينصرف) أي لا يجوز له أن ينصرف وقوله لغسل دم خفيف
 وهو الراشح الذي ينسج مثل العرق ومثله القاطر إذا كان تخفيفاً لأنه يتأتى فيه القتل
 وأما السائل فلا يتأتى فيه ذلك لأنه المترسل وكذا القاطر الرقيق والراشح إذا كثر
 بحيث لا يذهب به القتل (قوله وليقلها) أي أن كان يذهب به القتل وظاهره أن القتل
 واجب فلا يجوز له قطع الصلاة فلو قطع أو سد عليه وعليهم أن كان أما (قوله
 يعني برؤس) ففي الكلام حذف مضاف أو مجاز علاقته الكلية (قوله يده
 اليسرى) أي على طريق الأولوية (قوله فان زاد على ذلك خرج) ظاهر العبارة
 أنه بمجرد الزيادة على ما ذكره يخرج وليس كذلك بل المراد أنه إذا قتل بأنا من
 اليسرى العليا ثم زاد فانه ينقل للأنا اليسرى الوسطى فان زاد ما فيها حتى حققا
 على درهم بطلت صلاته إن اتسع الوقت الذي هو فيه والآن كما إذا طن الزيادة
 أو شاك فيها ولا ينظر لما في العليا ولو زاد ما فيها على درهم فلو اتقن بعد تلخ عليها

(دم خفيف وليقلها بأصابعه) يعني برؤس أصابع يده اليسرى الأربع وهي الأنامل الموقانية اليسرى
 وصفة القتل أن يلقاه أولاً برأسه الخنصر ويقتله برأس الأبهام ثم بعد الخنصر ينصرف ثم الوسطى ثم السبابة فإذا زاد
 على ذلك خرج قاله (ع) وقال (ق) وأنظر قوله (الأن يسيل أو يقطر) هل أراد ابتداءه فيكون تقدير كلامه وليقلها
 بأصابعه الآن يسيل أو يقطر فلا يتدى وقته وينصرف إلى الماء

أو انما اراد ان يسأل أو يطر بعد أن قتل فيجوز تقدير الكلام أنه يقتله بأصابعه إلا أن يغاب عليه بالسبيل أو القطر فلا يقتله بحتم الوجهين (٣٩١) وهل أراد بقوله أيضا الآن يسيل أو يقطر على الأرض أو على

أصابعه أو على ثوبه أما إذا

سأل أو يقطر على الأرض

فإنه ينصرف ويغسله ويغيب

وان سأل على ثوبه أو على

أصابعه وتجاوزا لأغلة العليا

بقدرة لا يعني عنه فإنه يقطع

ومعنى ينصرف يعني إلى الماء

فيغسله ويغيب ان سأل

ثيابه وأصابعه من القدر

الذي لا يعني عنه انتهى

وقال (ع) يعني بالسبيل مع

الاصبع والقطر في غير

الاصبع والسبيل معلوم

وهو ان يسيل مثل الخط

والقطر ان يقطر قطرة قطرة

ولما كان البناء للرفع

تعد بالايقاس عليه خشي

أن يتوهم القياس عليه رفع

ذلك التوهم بقوله (ولا يعني)

وبروي ولا بين فعلى الاولى

لا نافية وعلى الثانية ناهية

والفعل مجزوم بحذف الياء

(في) مطلقا عدا أو سهوا

(ولا) يعني أضافي (حدث)

ولا غيرهما على المشهور لانه

الاصل عدم البناء في الجميع

جاء ما جاء في الرعاف وبقى

ما سواه على أصله ولما انتهى

الكلام على حكم من رفعه

السبيل إلى عليا يعني وزاد ما فيها على درهم لا تبطل صلاته على ما استظهر بعض (قوله أو انما اراد) هذه هو المناسب وأما لاحتمال الاول فهو عيب قوله ومن رفع

وحينئذ فقولنا الآن يسيل أو يقطر أي فلا يقتله وهذا اذا كان القاطر لا يمكن قتله والاقتله (قوله الآن يغلب عليه بالسبيل أو القطر فلا يقتله أي ولا ينصرف لغسله

بالشروط المتقدمة وبني على ما فعل وله القطع بسلام أو كلام كالسائل ابتداء) قوله أما اذا سأل أو يقطر هذا صادق ان يكون ابتداء أو بعد القتل لكونه كان أولا راسعا

مثلا (قوله وبني) أي استعجابا وله القطع وهذا اذا لم يخش ثوبه مسعد ولو باقل من درهم والافطع ولو ضاق الوقت (قوله وان سأل على ثوبه) أي أو قمار (قوله ويجاوز

الأغلة العليا) قضيته انه كان قتله وسأل وتجاوز الأغلة العليا إلى الوسطى بزيادة في الوسطى لا يعني عنها أي بأن زاد على درهم وأما ما ذكر في العليا فلا يطلان

ولو زاد على درهم (قوله بقدر لا يعني عنه) أي سأل بقدر لا يعني عنه وتجاوز بقدر لا يعني عنه (قوله فإنه يقطع) المراد بطلت أي اذا اتسع الوقت فان ضاق الوقت

لم يقطع (قوله ومعنى ينصرف) أي في قوائمه ينصرف والمناسب أن يقول وقولنا ينصرف وأما التبرير بمعنى فلا معنى له (قوله فيغسله ويغيب) أي بالشروط

المتقدمة (قوله وأصابعه) أي يده كانت الاصابع أو غيرها هذا اذا قلنا سائلا أو قاتلا بقاء بقاء وخصوص الاصابع على تقدير أن يكون قتله ابتداء أو لم يزد

ما في الوسطى على درهم (قوله يعني بالسبيل الخ) القصد أنه لا يقال له يسيل الا اذا كان جاريا على الاصبع وأما اذا كان ساقطا على الأرض فيقال له قاطرا

ولا يخفى بعد هذا القيل فلما نسب ما ذكره بعض من أنه لا تقيد أصلا واليه أشار في التفتيح بقوله بعد ذلك وقال آخر هذا غير مقيد بالسبيل الخ ما هنا (قوله عدا أو

سهوا) أي في متبعض خرج منه حال صلاته ولو قايلا لوجه الظاهر الكثير والحاصل ان الصلاة لا تبطل بالظاهر بشرط كونه يسيرا وخرج غلبه فإذا كان نجسا مطلقا

أو طاهرا كثيرا أو تعد اخراجه لبطلت صلاته وكذا الوجه ابتلاعه والموضوع أنه خرج غلبة وأما لو ابتلعه غلبة في ذلك الموضوع ففي بطلان صلاته قولان على

حدسوا وأما سهوا فلا ولا بناء في رعا في متكرر وليس منه المحاصل في رجوعه من غسل الدم قبل دخوله في اكمال الصلاة بل يستمر على صلاته (قوله على المشهور)

راجع لقوله حدث وقوله ولا غيرهما مما به لا شغب من أنه يعني من الحدث ومن أن من رأى في ثوبه أو جسده نجاسة أو أصابعه ذلك في الصلاة يعني (قوله جاء ما جاء)

مع الامام وكان معه شيء من فعل الصلاة يعني عليه انتقل يتكلم على حكم من وعف مع الامام ولم يسكن فوقه شيء من فعل الصلاة يعني عليه وذلك أما ان يحصا له بعد سلام الامام أو قبله

فالأول وهو (من رُفِعَ بعد سلام الإمام سلم وانصرف) وإنما أُبَيِّنَ له السلام وهو حامل النجاسة لأنه أخف من ذهابه إلى المأوى وجوعه والذي أشار إليه بقوله (وان) رُفِعَ (قبل سلامه) أي قبل سلامه للإمام (انصرف) إلى منزله (وغسل الدم) لأنه لم يخرج فقد تم دخول النجاسة في صلاته وقد (٣٩٣) بقي بعضها ثم رجع ليكمل سجدة

وأعاد التشهدان كان قد تشهد على المشهور فان لم يكن تشهد تشهد من غير خلاف وسلم وظاهر كلامه أنه يخرج لغسل الدم ولو كان لما رُفِعَ سلم الإمام وليس كذلك بل المراد إذا لم يصلم عليه - بالقرب خان سلم بالقرب فانه يسلم وينصرف وتجزئه صلاته كالمسئلة التي قبلها لأنه لم يبق عليه شيء من فعل الصلاة يحتاج معه البناء عليه ثم انتقل بين أين يتم الرافع صلاته - غسل الدم بالشرط المتقدمة فقال (ولسرا ع) إذا كان في جماعة (أن يبني في منزله) أي في مكانه الذي غسل فيه الدم أن أمكنه أو في أقرب الأماكن التي يمكنه فيها الصلاة (إذا تبس أن يدرك بقية صلاة الإمام) (ق المراد بالباس هنا غلبة الظن وقال (ج) ظاهر كلامه أنه إذا طبع أن يدرك شيء من صلاة

أي ثبت الذي جاء في الرعاف: (قوله سلم وانصرف) فلا خلاف ونخرج لغسل الدم قبل السلام فاستظهر عدم البطلان (قوله ورجوعه) المناسب حذفه لأن معناه أنه لو أمرناه بغسل الدم قبل السلام أنه يطالب بالرجوع مع أنه يسلم في موضع الغسل أن أمكنه أي في غير الجمعة (قوله على المشهور) أي أعاد القسم على المشهور ومقابله لا إعادة (قوله ولو كان كمارعف) الكاف زائدة وماء صدرية وفي العبارة حذف مضاف والتقدير ولو كان سلم الإمام عقب رعا فانه وفي بعض النسخ ولو كان لما رُفِعَ باللام وهي ظاهرة (قوله يحتاج معه) أي مع ذلك الشيء وقوله البناء عليه ظاهر العبارة البناء على ذلك الشيء الباقي وليس بصحيح لأن البناء على الماضي لا على الباقى وقوله يحتاج مضمون معنى يحصل ولا يخفى أن تلك المعية تؤول بالتعليل والتقدير لم يبق عليه شيء يحصل البناء على الماضي لأجل ذلك الشيء (قوله فان سلم بالقرب) المراد بالقرب كما قال الفاضل كنهان أن يسلم الإمام في الوقت قبل انصرافه انتهى قال عجم والظاهر أن المراد بالانصراف مفارقة موضعه لأقيامه فقط وقال السواد أن لو انصرف لغسله وجاؤا والصغيرين والثلثة فسمع الإمام يسلم فانه يسلم ويذهب وهذا حكم المأموم وأما الفخذ والإمام فاستظهر الخطاب أنه ان حصل الرعاف له بعد أن أتى بمقدار السنة من التشهد فانه يسلم والإمام والغد في ذلك سواء وان رُفِعَ قبل ذلك فان الإمام يستخلف لهم من يتمهم التشهد ويخرج لغسل الدم ويصير حكمه حكم المأموم وأما الفخذ فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (قوله المراد بالباس هنا غلبة الظن) أي غلبته هي الظن فيوافق خبايا لحيث قال أن ظن (قوله طمع أن يدرك) بل والشك مثله (قوله على ظاهر المدونة الخ) - مقابله لابن شعبان أن لم يرج أدراك ركعة أتم مكانه وإنما لزم الرجوع مع الشك لأن الأصل لزوم متابعتها للإمام فلا يخرج عنها إلا بعلم أو ظن (قوله (الافى صلاة الجمعة) إذا أدرك مع الإمام ركعة بسجدة لها وكذا يجب الرجوع على من ظن أدراك ركعة مع الإمام بعد رجوعه وان لم يدرك معه ركعة قبل الرعاف

الإمام ولو السلام فانه يرجع إليه وهو كذلك على ظاهر المدونة وغيره أو قال (ع) ظاهر كلامه التغيير وأما أنه أن يبني في منزله وله أن يرجع إلى الجامع وهذا لا يمنع فقد قال عبد الحق أنه إذا يقن أنه لا يدرك مع الإمام شيئاً ورجع في غير الجمعة فانه تبطل صلاته وما تقدم من أن لا رافع أن يبني في أي مكان يمكنه الصلاة فيه عام في كل صلاة جماعة (الافى) صلاة (الجمعة) إذا أدرك مع الإمام ركعة

(ف) انه (لا يثني) فيها (الا)
 في الجامع) مشهله في المدونة
 قائلان ان اجمعة لا تكون
 الا في الجامع ظاهره مطلقا
 حال بينه وبين عوده الى
 الجامع حائل أم لا وهو
 المشهور فان منعه حائل الى
 الجامع قبل تمام صلاته
 بطأت جعته ثم انتقل يكلم
 على مسألة تقدمت في باب
 الطهارة وكأنه والله أعلم انما
 كررها لانه لما تكلم على
 الرعاف أخذ يفرق بين يسير
 الدم وكثيره فقال (ويغسل
 قليل الدم) ظاهره من أى
 دم كان وهو المشهور
 (من الثوب) يعني والجسد
 والبقعة في غسل الصلاة
 فلا يجوز دخولها معه وهو
 مذهب المدونة وقيل غسله
 مندوب والعفو عنه مطلقا
 كسائر المغفوات في وجود
 الصلاة وعدمها قاله (د)
 وقال (ع) يريد يعني
 المصنف بالغسل على جهة
 الاستحباب وكذا (قال) ج
 وزاد بل عليه قوله
 (ولا تعاد الصلاة الا من
 كثيره) قال وهو مذهب
 المدونة أن يسير الدم جدا
 لا أثر له فلا يستحب غسله

وأما إذا لم يدرك ركعة قبل الرعاف ولا اعتقد ادراك ركعة بعد رجوعه مع الامام فانه
 لا يرجع بل يقطع ويبتدىء ظهره باحرام ولو بنى على احرام وصلى أربعاً فظاهر الحكمة
 كما قال الخطاب وهل ابتدأها ظهره حيث لم يتمكن من صلاة الجمعة والا فعل بأن
 كان البلد مصراً تعدد فيه الجمعة (قوله فلا يثني الا في الجامع) أى الذى ابتدأها فيه
 ولو ظن فراغ امامه لان الجامع شرط في صحة الجمعة ولا يتهاب رجاءه ولو كان ابتدأها فيه
 لضيق أو اتصال مفروق كما استظهر الخطاب وقال ابن عبد السلام يصح اتمامه في
 الرحاب وقلنا الذى ابتدأها فيه أى ولا يكاف بموضعه الذى صل فيه مع الامام بل
 يكفي أى موضع منه لان ذلك يؤدى لكثرة الفعل وكثرته تبطل ولو صلى في جامع غير
 الذى صلى فيه لمطالت صلاته وان كان أقرب منه من نت وعجم (قوله وهو المشهور
 ومقابلته) ان حال بينه وبين الجامع حائل كسبل مثلاً أجزأته مكانه والارجح للجامع
 (قوله بطأت) وهذا لا ينافي كما هو المطلوب أن يضيف ركعة الى ركعته لتصيله نافلة
 ويبتدىء ظهره باحرام (قوله ظاهره من أى دم كان) وهو المشهور لا يخفى أن هذا
 الخلاف الذى أشار له بقوله وهو المشهور انما هو في العفو عن الدرهم منه فالشهور
 يقول بالعفو عنه مطلقاً سواء كان منفصلاً عن جسد الانسان أو ما وصل اليه من
 غيره ومما يله يقول العفو عنه صور على الصورة الاولى وخص ابن حبيب العفو عما عدا
 الخيض والميتة فاذا تقرر ذلك تعلم مناسبة تلك العبارة لذلك المقام من حيث الحكم على
 الغسل المذكور بالاستحباب الذى هو المعتمد اذ هو يتردد بأن هذا الدم معفو عنه
 (قوله وقيل غسله مندوب) قال سيدي أحمد زروق غسل قليل الدم قيل واجب أى
 واجب غير شرط وقيل مندوب لعدم الاعادة بعدم غسله انتهى اذا تقرر هذا تعلم
 ان قوله وقيل غسله مندوب هو المعتمد وان ما ذهب اليه المصنف من وجوب غسل
 قليل الدم ضعيف هذا على ما ذهب سيدي أحمد زروق (قوله والعفو عنه مطلقاً) يحتمل
 ان تفسيره في وجود الصلاة وعدمها أى في حالة الصلاة وفي حال عدمها ويحتمل من
 أى دم كان ويحتمل في الجسد والثوب والبقعة وقوله وعدمها أى من حيث
 المكث في المسجد وتلطخ البدن به بناء على ان التلطخ حرام (قوله وقال ع يريد يعني
 المصنف الخ) أى فقول المصنف يغسل قليل الدم أى ندباً لا وجوباً ونقص الشارح
 من كلام ابن عمر شيئاً اذ هو قال يعنى المصنف بقوله قليل الدم ما لم يندرج تحت
 المراد منه وهو ضعيف لما سياتى عن المدونة (قوله قال وهو مذهب الخ) أى ان
 غسل القليل مستحب على مذهب المدونة سواء كان قليلاً جداً أم لا ومقابلته أنه
 اذا كان يسيراً جداً الاثر له هذا هو الصواب في التقرير كما يعلم بالاطلاع على كلام

انتهى (د) اليسارة والكثرة معتبرة العرف وقيل لادهور المشهور (٣٩٤) وأشار مالك في القتيبة الى أن

بن ناجي فقول الشارح أن يسير الدم جدًا الا أثر له هو المقابل لمذهب المدونة لانه
مذهبها كما هو مفاد عبارته وعرفت أن مذهب المدونة في غسل القليل لا في الكثير
وانه مخالف لقول زروق القائل بأن مذهب المدونة وجوب غسل القليل (قوله
وقيل لادهور المشهور) أي ان المشهور الدرهم البغلي (قوله وفسره ابن راشد
الح) أي فسر به الدرهم البغلي زاد في التحقيق وقيل الدرهم البغلي سكة قديمة
لمالك يسمى رأس البغل انتهى (قوله واختلاف في الخ) هذا الاختلاف عين
ما تقدم (قوله لا أجيبكم) هذا كلام الامام (قوله تحديده بذلك) ضلالة
قال سيدي زروق هذا يدل على ان معنى كونه بغلي أنه من سكة قديمة ضربها
ملك يقال له رأس البغل بعد أن ذكر أولًا ان معنى بغلي نسبة الى البغل لانه
يشبه العلامة التي في ذراع البغل (قوله فقد أشار الى أن المعتبر العرف) أي
ان المعتبر القلة والكثرة باعتبار العرف لا باعتبار الدرهم أي الذي هو مقدار معين
من الفضة وعليه فالمنظور له الوزن لا المساحة فيما يظهر (قوله وقال ابن سابق)
كذا في بعض نسخ الشارح التي يظن بها الصحة وكذا في ابن ناجي والتحقيق وفي بعض
نسخ شارحنا وابن شماس وهو تحريف (قوله اليسير الخ) وحاصل كلام ابن
سابق أنه ليس تحديد اليسير والكثير بالعرف بل تحديده بالدرهم فاليسير ما دونه
والكثير ما فوقه الخ وقوله وفي الدرهم روايتان أي قيل من حيز اليسير وقيل من
حيز الكثير (قوله والمشهور التحديد بالدرهم البغلي) أي لا التحديد بالعرف ثم
نقول والبغلي محتمل للقولين المتقدمين والراجح منهما ان معنى البغلي أي شبه العلامة
التي في ذراع البغل ورجح ابن مرزوق ان الدرهم من حيز اليسير والحاصل
ان الراجح ان العبرة في اليسير والكثير بالدرهم البغلي لا بالعرف وانه ليس المراد
بالبغلي النسبة الى ملك يسمى رأس البغل بل المراد أنه شبه العلامة التي في البغل
وان الدرهم من حيز اليسير على ما قرر ابن مرزوق (قوله اذا صلى به ناسيا) أي
أوعا جزا وقوله وان صلى به عامدا أي أوجاهه لا أقصع بذلك نت (قوله على قول
ابن القاسم) هذا يفيد ان ابن القاسم يقول بأن ازالة النجاسة واجبة لان الدم من
افرادها وقد حكم بأنّه يعيد الصلاة أبدا في تعدد الصلاة بالكثير وانظر هذامع
قول صاحب البيان المشهور من قول ابن القاسم عن مالك ان رفع النجاسات من

المعتبر الدرهم البغلي وفسره
ابن راشد في مجهول
الجلاب بالغايرة التي تكون
باطن الذراع من البغل
واختلاف في مقدار اليسير
والكثير في القتيبة من
سماع أشهب لأجيبكم الى
التحديد بالدرهم تحديده
بذلك ضلال الدراهم تصغر
وتكبر فقد أشار بذلك الى
أن المعتبر العرف وقال ابن
سابق اليسير ما دون
الدرهم والكثير ما فوقه
وفي الدرهم روايتان
انتهى والمشهور التحديد
بالدرهم البغلي تنبيهه
(ع) قوله ولا تعاد الخ يعني
في الوقت اذا صلى به ناسيا
وان صلى به عامدا أعاد أبدا
على قول ابن القاسم ولما كان
غير الدم من النجاسات
حكمه مخالف له في التفرقة
المذكورة خشى أن يتوهم
ان غيره كذلك رفع ذلك
الايمام بقوله (وقليل كل
نجاسة) من (غيره) أي الدم
(وكثيرها سواء) في غسل

قليله وكثيره واعادة الصلاة منه في العمدا أبدا وفي النسيان والعجز في الوقت والفرق بينهما ان الدم
مستعمله البلوي ولا يكاد يحفظ منه لان بدن الانسان كالقربة المملوءة دما بخلاف سائر النجاسات اذ يمكن التحرر في
الغالب منها

ثم انتقل بتكلم على مسألة اختلف الشراح في فهمها وهي (ودم البراغيث ليس عليه غسله) لان غسله مشقة
وكثير كلفة اذ لا يكاد يفارق (٣٩٥) الانسان مع أن يسير الدم معفونه (الأن يتفاحش) ويخرج عن

العادة فيجب غسله كذا قرر
(ك) وقال (ع) في كلامه
اشكال وهو ان ظاهره انه
لا يجب غسله الا ان يكثر
فيجب وليس كذلك وانما
معناه ودم البراغيث ليس
عليه غسله يعني لا وجوبا
ولا استحبابا الا أن يتفاحش
فيستحب غسله وحده
التفاحش ما بلغ حدا يستحق
من ظهوره بين اقرانه وقيل
اذا بلغ حدا لا يتغير وذ كر
أبو محمد — خذ البراغيث
وسكت عن غيره وقال غيره
وكذلك خرو الذباب

والبعوض فانه مثل خرو
البراغيث وقيل هو ليس
مثله انتهى وانظر تقرير
بقية الشراح في الاصل
* (باب في سجود القرآن) *

كذا في بعض النسخ
وفي بعضها باب سجود القرآن
بحدف في وفي بعضها
(وسجود القرآن) من غير
ذكر باب وزيادة واو وهو
سنة على ما شهروه ابن عطاء

التياب والابدان سنة لا فريضة انتهى (قوله مع ان يسير الدم معفونه) اعلم
أن الفاكهاني مصرح في شرحه بأن المراد بالدم الخرو ولا ينافيه قوله مع أن يسير
الدم الخ لان معناه أن يسير الدم قد عني عنه وهو أشد من الخرو فالخرو كذلك
يعني عنه وليكونه لا يكاد يفارق الانسان وقوله وقال ع الخ كلام ابن عمر يأتي على
ان المراد بالدم الخرو (قوله يستحب غسله) وقيل يجب ولعمد الا قول (قوله ما بلغ
حدا لا يتغير) أي لا يعترض به عليه فهذا القول هو عين الا قول لأنه مقابل له
كما هو ظاهر العبارة وذ كر ان ناجي الخلاف على غير هذا الوجه حيث قال وحد
التفاحش قيل باستحيائه في المجالس بين الناس وقيل ماله رائحة انتهى والظاهر
أيضا أنه خلاف في اللفظ أيضا لان شأن الذو لدرائحة أنه يستحق منه في المجالس
(قوله وذ كر أبو محمد الخ) هذا يدل على ان المراد بالدم الخرو على ما قررنا ولذلك قال
الافهسي يريد بدم البراغيث خروها واما الدم الذي في جوفها فتحكمه حكم سائر
الدماء كما تقدم (قوله وقيل ليس مثله) أي بل يستحب غسل دمه وتفاحش
أولا كما وجدته في بعض التقايد وفي الخرشى ترجيح هذا القول ونصه
ولا يلحق بها البق والقمل على ظاهر المذهب خلافا لصاحب الحل

* (باب في سجود القرآن) *

(قوله وفي بعضها وسجود الخ) وهذه النسخة ليس فيها مناسبة والاولى التعبير
بسجود التلاوة بدل قوله بسجود القرآن لان التلاوة أخص من القرآن لان التلاوة
لا تكون في كلمة واحدة والقراءة تكون فيها والسجود لا يكون الا عند التلاوة
لا عند مجرد قراءة كلمة أو اثنتين (قوله وهو سنة) قضية ابن عرفة أنه الرجوع
وتظهر ثمره الخلاف في كثرة الثواب وعدها والسجود في الصلاة مطلوب على
القولين خلافا لمن قصره على السنية (قوله أن يكون القاريء صالحا للامامة) أي
بالفعل بأن يكون ذكرا بالغ عاقل متوضئا فلا يسجد لسماع قراءة السجدة من
الخنثى ولا من المرأة ولا من الصبي ولا من مجنون ولا غير متوضيء ويكتفي بالصلاحية
بالفعل ولو في الجملة فيسجد المستمع لقراءة العاجز عن ركن الصلاحيته لا امامته لأنه
وأولى المستمع لمكروه الامامة فانه يسجد (قوله جلس ليتعلم) أي لا لا بتعاضد

الله وقيل فضيلة وظاهر كلام ابن الحاجب وغيره انه المشهور في حق القاريء وقاصد الاستماع لا السامع ويشترط
في سجود الثاني ثلاثة شروط الاول أن يكون القاريء صالحا للامامة الثاني أن يكون المستمع جلس ليتعلم من
القاريء ما يحتاج اليه القراءة من الادغام ونحوه أو لحفظ ذلك المقروء

الثالث أن لا يجلس القارىء لسمع الناس حسن قراءته وإذا وجدت هذه الشروط ولم يسجد القارىء وسجد قاصدا
الاستماع على المشهور المشهور أن سجدة القرآن (أحدى عشرة سجدة وهى العزائم) أى الأولى وأمر بمعنى المأمور بها السجدة
عند قراءتها وأشار به قوله (ليس فى المفضل) وهو ما أكثر فيه الفصل بالبسملة وأوله الخيرات على ما اختاره بعضهم
(منها) أى العزائم (شئ) على أنه لا يسجد فى التى فى العجم (٣٩٦) والانشقاق والقلم وهو المشهور وأولها

الثواب عند الأكثر كما أن السامع من غير قصد لا يسجد (قوله أن لا يجلس
القارىء لسمع الناس حسن قراءته) بل جلس قاصدا تلاوة كلام الله أو قاصدا
استماع الناس لأجل أن يعظوا فيزجروا عن المباحى فإذا جلس لسمع الناس
حسن قراءته فلا يخاطب السامع له بالسجود وإن خطب به هو (قوله يسجد قاصدا
الاستماع على المشهور) ومقابل له لا يسجد وهو قول مطرف والمعلم والتعليم تكرار
عليهما محل السجود فيسجدان أول مرة (قوله أى الأولى وأمر سميت بالعزائم) للثبوت
على فعلها خشية تركها وهو مكرره (قوله بمعنى المأمور الخ) أى فليس المراد
بالأمر حقيقة ته بل المراد به اسم المفعول (قوله على ما اختاره بعضهم) أى وهو
المرتضى كما صرح به الشارح فيما تقدم ومقابل له أقوال أوالرحمن أو شورى أو الجاثية
أو العجم (قوله على أنه متعلق بأشار) والواضح التعبير بأى (قوله وهو المشهور)
وقيل بالسجود فى الثلاثة (قوله أيرتب) أى أولي علم الجاهل بأنه آخرها (قوله
وقرأها) أى المصلى والمراد قرأته سجدة أو قوله سجدة أى السجدة المفهومة
من المقام وقوله وإن كرهه سجدة أى قراءة آية السجدة المأخوذة من قوله وقرأها
(قوله سجدة) أى وإن كان فى وقت حرمة لأنها تتبع الصلاة (قوله على نظم
المصحف تفسير لقوله مما يليها وليس المراد بالذى يليها ما كان بلاصقها والآن فى قوله
أو من غيرها (قوله لأن الركوع لا يكون الا عقب القراءة) أى المعتد به كالقافان

فى (المص عند قوله تعالى
(ويسجدون له يسجدون)
وانما قال (وهو آخرها) وإن
كان من المعلوم أنه آخرها
ليرتب عليه قوله (فمن كان
فى صلاة) نافذة أو فريضة
وقرأها (يسجد) وإن
كرهه سجدة فى الفريضة (فإذا
سجد ما قام فقرأ) على جهة
الاستحباب (من) سورة
(الانفال أو من غيرها
ما تيسر عليه) ما يليها على
نظم المصحف (ثم ركع
وسجد) وانما أمر بالقراءة
لأن الركوع لا يكون
الا عقب القراءة (و) نأنيها
(فى) سورة (الرعد عند

قوله تعالى (وظلالهم بالغدو والاصال) (و) نأنيها (فى) سورة (الفعل) عند قوله تعالى (يخافون) قلت
ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون) (و) رابعها (فى) سورة (بنى إسرائيل) عند قوله تعالى (ويخرون للأذقان يكون
ويزيدهم خشوعا) خامسها فى سورة (مريم) عند قوله تعالى (إذا تنلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا
(و) سادسها (فى) سورة (الحج) وهو المذكور (أولها) عند قوله تعالى (ومن يهن الله فما له من مكر ما كان الله يفعل
ما يشاء) ونبه بقوله أولها إلى قول الشافعى أن فيها سجدتين أولها وآخرها (و) سابعها (فى) سورة (الفرقان) عند
قوله تعالى (أن يسجدوا) تأمرنا وزادهم نفورا (و) ثامنها (فى) سورة (الهدى) عند قوله تعالى (السلامة الهورب
العرش العظيم) (و) تاسعها (فى) سورة (الم تنزيل) عند قوله تعالى (وسجدوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون) (و) عاشرها
(فى) سورة (ص) عند قوله تعالى (فاستغفر ربه وخر كما أوأنا بوقيل) (السجود فيها) (عند قوله) تعالى (لنلقى
وحسن ما ب) والاول هو المشهور لأن قوله تعالى فغفرنا له ذلك كالجزاء على السجود فكان بعد السجود فقدم
السجود عليه (و) حادية عشرها (فى) سورة (حم تنزيل) عند قوله تعالى (واسجدوا لله الذى خلقهن إن كنتم
إياه تعبدون) هذا هو المشهور لأنه موضع الأمر

قلت اذا كان كذلك فلا يختص هذا بمن قرأ سورة الاعراف بطواب أن سجدة الاعراف يتوهم فيها عدم قراءة الانفال أو غير ذلك لما يلزم عليه من تعدد السورة في ركعه ومفهوم قول المصنف في صلاة أنه لو كان في غير صلاة لا يستحب له عقب السجود أن يقرأ من غيرها أي لا يقصد التلاوة (قوله لا تمام الاول) أي مرتبط بالاول معنى (قوله التكبير بالسأمة) أي التكبير عن السجود مع سألته وضهره منه أي ان الذي منعه من السجود أمران ~~تكملة~~ وسألته فتدبر (قوله الاعلى وضوء) أي أو بدله (قوله الطهارتين) أي الحدث والنجس (قوله واستقبال القبلة) كان الاولى ان يزيد وسائر العورة لانهم من جملة الصلاة فيشترط فيها ما يشترط في الصلاة فلا يسجد بدون وضوء أو بدله لثالث ولومع العجز والنسيان ~~تكملة~~ لو قرأ آية السجدة في وقت نهي أو على غير وضوء فهل يحذف موضع السجود خاصة كبشاء في الحج وكالمعظم في التمل أو يحذف الآية بجملة تأويلان أشار لهما سيدي خايل (قوله ويكبرها) أي استئنافا على الظاهر كما في بعض شراح خليل أو ندبا كما قال الشيخ أحمد الزدقاني وعج (قوله وقيل يكبره) والحاصل ان الاقوال الثلاثة الاولى يكبر في الخفض والرفع الثاني أنه يكبر أن يكبر فيها الثالث التخيير كذا في التحقيق (قوله وقيل هو مخير) أي بين التكبير وعدمه أي في الخفض والرفع كما في ابن ناجي (قوله ولا يرفع) أي يكبره الا أن يفعل ذلك خروجاً من الخلاف كذا ينبغي كما أفاده بعض (قوله ولا يتشهد ما على المشهور) وقيل بالتشهد (قوله ولا يسلم منها) أي يكبره الا أنه يقصد الخروج من الخلاف (قوله أنه رابع في المسئلة) أي من حيث أنه خير في الرفع ولم يخير في الخفض كما نبه عليه ابن ناجي قوله هل هو عند الخ (أي فيكون المعنى أنه يكبر في الرفع كما أنه يكبر في الخفض فيكون عين الاول وقوله أو الى التكبير في الرفع والخفض أي الذي هو عين الاول أيضاً فهو على كل حال اختياراً منه للمشهور بخلاف ما تنوّهه العبارة (قوله ويسجد هاهنا) قرأها الخ وهل سجوده سنة أو فضيلة خلاف وهذا اذا كان الفرض غير جازة وأما ما في فلا يسجد هاهنا فيها فان فعل فالظاهر كافي بعض الشراح أنه يجري فيها ما جرى في سجود الخطيئة انتهى وظاهر المصنف ولو كان يصلي الفريضة وقت نهي عن النافلة وقال تت على خليل ينبغي أن يقيد بما اذا لم يتعد قراءة السجدة أي في وقت انتهى (قوله وان كره لها أنه الخ) انما كرهه لانه ان لم يسجد دخل في الوعيد وان سجد يزيد في سجود الفريضة على أنه ر بما يؤدى الى التخليط على المأمومين أي وأما المأموم فلا يكبره له الصلاة خلف شافعي بقرأها ويسجد هاهنا فان ترك ذلك فلا شيء عليه

وقيل السجود فيما عند قوله تعالى وهم لا يسأمون لانه تمام الاول ولخالفته للكافر المتكبر بالسأمة (ولا يسجد السجدة في التلاوة الاعلى وضوء) لانه يشترط لها ما يشترط اسائر الصلوات من الطهارتين واستقبال القبلة (ويكبرها) في الخفض والرفع اتفاقاً ان كان في صلاة وعلى المشهور ان كان في غير صلاة وقيل يكبره وقيل هو مخير بين التكبير وعدمه حكاهما ابن الحاجب ولا يرفع يديه ولا يتشهد هاهنا على المشهور ولا يسلم منها قالوا وقول الشيخ (وفي التكبير في الرفع منها تسعة) انه رابع في المسئلة التي حكى ابن الحاجب فيها الاقوال الثلاثة وانظر قوله (وان كبر فهو أحب اليها) هل هو عند الخ التكبير في الرفع أو الى التكبير في الرفع والخفض فيكون اختياراً منه المشهور (ويسجد هاهنا) أي سجدة التلاوة (من قرأها) وهو (في) صلاة الفريضة (والنافلة) سواء كان

ويجبرها الإمام في المربة فان لم يجبرها وسجد فقال ابن القاسم يتبعه ما مومه وقال تهنون لا يتبعه لاحتمال سهوه
ابن عرفة ونهض صلاتهم ان لم يتبعوه على القولين وردي (٣٩٨) ابن وهب لا تسكروه قراءتها في الفريضة

ابن وهب ومقربا الخفي وابن
يونس وابن ابي شير وغيرهم
لما ثبت أنه صلى الله عليه
وسلم كان يداوم على قراءة
السجدة في الركعة الاولى
من صلاة الصبح يوم الجمعة
ابن بشير وعلى ذلك كان
يوافق الاخبار من
أشياخي وأشياخهم ونقل
في كل وقت من ليل أو نهار
الا عند حطبة الجمعة وعند
طلوع الشمس واصفرارها
وعند الاسفار فانه يحرم
فعلها في هذه الاوقات
واختلف في فعلها قبل
الاسفار والاصفرار بعد
ان قصي الصبح وبه
ان قصي العصر في الموطأ
لا تجوز بعدها مطلقا أصفرت
أو أصفرت أولا وفي المدونة
يسجد بها بعد ما لم تصفر
أو تسفر وعليه مشي الشيخ
فقال (ويسجد ما من قراءتها
بعد الصبح ما لم يسفر)
بالسين من الاسفار وهو
الصلاة (وبعد العصر ما لم تصفر
الشمس) بالصاد من
الاصفرار وهو التغيير لانها
سنة مؤكدة فارق

وقوله في الفريضة أو لا النافذة فلا يكره تعدد ما في النفل فذا أوجاعه جهرا أو سرا
في حضرا أو سريلا أو نهارا متا كذا أو غير متا كذا خفي على من خلفه القضاة أم لا
تنبيه ان الأول فهم من قوله فريضة وناقلة أنه لو قرأها في حال الخطبة ولا فرق
بين أن تكون طيبة جمعة أو لا يسجد لما فيه من الاخلال بنظام الخطبة وحكم
الاقدام على قراءتها فيها الكراهة وان وقع أنه سجد في الخطبة لم تبطل وإن خفي عن
السجود الثاني لو كان القاري السجدة اماما وتركها فان المأموم يتركها فان سجدها
المأموم دون امامه بطلت في العمد والجهل دون السهو كما أنه لا تبطل صلاة المأموم
بترك السجود وخلف امامه الساجد ولو عدا ولكنه أساس (قوله ويجبرها الإمام) أي ندبا
ليعلم المأمومين ولو نفلا (قوله يتبعه مومه) لان الاصل عدم السهو وفي كبير
الشرطي ان هذا الاتباع واجب فيما يظهر وانعمد كلام ابن القاسم (قوله على
القولين الخ) اما على الثاني ظاهر وأما على الأول فمبني على أن يكون لرعي الخلاف
(قوله وردي ابن وهب) مقابله قوله على المشهور (قوله لا يكره الخ) نفي
الكراهة يصدق بالجواز والغالب الصادق بالسنة والتدبر لكن قصده أنها مطلوبة
ندبا بدليل الحديث (قوله لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم) واصل وجه المشهور
خوف اعتقاد الوجوب (قوله كان يداوم) لم يبين أنه كان يقرأ في الثانية
هل أتى على الانسان وجهه المناري ذلك في شرح الجامع الصغير بأن السورة
الاولى فيها ما يتعلق بأمر الدنيا والسورة الثانية فيها ما يتعلق بأمر الآخرة ويوم
الجمعة فيه تقوم القيامة فطلب بذلك لذكر مبدء ومعاد (قوله وعند طلوع
الشمس) أي وعند غروبها (قوله فانه يحرم فعلها الخ) فيه نظرا ذفعها في الاسفار
أو في الاصفرار مكروه لا حرام (قوله لا يجوز) أي يكره (قوله أولا بأن يحصل)
اسفار ولا اصفرار أو لم يحصل غروب الشمس أو طلوعها فيحرم (قوله وفي المدونة
الخ) وهو انعمد ومطابق الموطأ ضعيف (قوله لانها سنة مؤكدة) مرور على
الراجع نعم في عجم ما يخالفه وانها سنة فقط غير مؤكدة ونهه وهل حكم ذلك السنة
غير المؤكدة أو الفضيلة خلاف انتهى (قوله لانها سنة الخ) على لقوله ويسجد بها
الخ (قوله فارق الخ) أي ففارق من فعلها في الوقت بسبب كونها سنة مؤكدة
التوافل المحضة لانها أي التوافل المحضة لا تفعل بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح
(قوله ولذلك) أي وليكونها سنة شئت الخ أي شئت بالتوافل المحضة فلم تفعل
في الاصفرار ولا في الاسفار لكونها سنة أي لم تطالب بالاجازما كالتوافل

(قوله وراعاة) معصوف على قوله لانها سنة وعبارته في التحقيق وراعاة
وذلك لانه قال لانها سنة مؤكدة ففازت التوافل المحضة ولذلك شبهت بصلاة
الاجناس وانتهى

(باب في صلاة السفر)

(قوله في بيان صفة الصلاة) أى من انهار هتان (قوله وحكمها) أى السنة وقوله
وسمها وهو السفر (قوله وعملها) أى صلاة السفر أراد بالمثل ما نوق بيوت المص
ويجتمعل أنه أراد به الرباعية أى صلاة ركعتين لا يكون الا في الرباعية وقوله وبعض
شروطها وهو قوله أربعة برد (قوله وقد أشار الى الخمسة الاول) أى التى هى قوله
صفة صلاة السفر وحكمها وسميها وعملها وبعض شروطها (قوله حتى يجاوز)
بإدخال الغاية (قوله ومن سافر) أى قصد فيه مجازر من كل اطلاق اسم المسبب
على السبب (قوله واجبا للمخ) أى لا مكروهها ولا حراما كصيد الله وقطع الطريق
فان الاول مكروه والثاني حرام فانهم لا يقصران كما في ابن عمر أى تحريرا في الحرام
وكراهة في المكروه فان قصر المبعيد اهلى الرجوع والحاصل أن العاصى امامه كالانق
وقاطع الطريق وامافيه كالأزاني وشارب الخمر فالاول هو الذى كلامنا فيه
وأما الثاني فانه يعرف ان تاب الاول قصران بقى بعده مسافة قصران عصى
في أثناءه أتم من حيثئذ (قوله مسافة أربعة برد) أى مسافة هى أربعة برد
(قوله وهى ثمانية وأربعون ميلا) فان قصر في مائة فان كان فيما مسافته خمسة
وثلاثون ميلا أعادها وفيما مسافته أربعون لا أعاد وفيما مسافته بين ما خلا
هل يبعد في الوقت أم لا أى لا إعادة عليه أصلا قاله ابن رشد وفي التوضيح يبعد
من قصر في سنة وثلاثين ميلا أبدا على المذهب (قوله والميل) ألفا ذراع في بعض
نسخ ابن الحاجب على المشهور وصحح ابن عبد البر كونه ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة
ذراع والذراع ما بين طرفي المرفق الى آخر الاصبع المتوسط وهو ستة وثلاثون
اصبعا كل أصبع ست شعيرات بطن احدها الى ظهر الاخرى كل شعيرة ست
شعيرات من شعر البرذون وهذا بيان لاقل المسافة التى قصر فيها الصلاة وحدها
بالزمان سفر يوم وليزيد من الحيوانات المثقلة بالاحمال المعتادة (قوله لانها وتر
لا نصف لها) قال في التحقيق اذا لم يس في الزمربة نصف ركعة فان قيل لم تكمل
ركعتين حتى تقدر والنصف كما فعل في طلاق العبد وفيمن طاق نصف طلقة أو طلقة
ونصف طلقة قلت أجب بأن لو فعل ذلك لذهب به مصود الشرع من كون عدد
ركعات لفرض في اليوم واليلة وتر والشرع قصد في التروا ونظر لما كتبت عن الصحيح

ومراعاة لمن يقول بوجودها

*(باب) *(في بيان صفة

(صلاة السفر) وحكمها

وسمها وعملها وبعض شروطها

وبعض ما يبطئ القصر

ومسائل متعلقة بها وقد

أشار الى الخمسة الاول بقوله

ومن سافر الى قوله حتى

يجاوز المخ ومعنى قوله (ومن

سافر) أى قصد سفر الى البر

أو في البحر واجبا كان

كسفر الحج الواجب أو مندوبا

كسفر الحج التطوع أو مباحا

كسفر التجارة مسافة أربعة

برد) جمع برید وهو أربعة

فراسخ والقصر سبخ ثلاثة

أميال والميل ألفا ذراع

(وهى) أى الأربعة برد

(ثمانية وأربعون ميلا فطليه

ان يصر) بفتح اليا وسكون

القاف وضم الصاد (الصلاة)

المفروضة المؤداة في السفر

والقضية لغواتها فيه

(فليصلها ركعتين الا المغرب

فلا يصرها) لانها وتر

لانصف لها

وظاهر قوله فعليه ان القصر
في السفر واجب وهو أحد
أقوال أربعة وصرح به
في باب جـ ل حيث قال
والاقصار فيه واجب
وأقوا عبد الوهاب بوجوب
السفر وهو المشهور ولا قصر
شروط أحدها ان تكون
المسافة المذكورة مقصودة
في ذهاب ابتداء سفره دفعة
واحدة فلا يمكن مقصودة
مثل أن يشي في طلب حاجة له
يظن انها امامه فانه لا يقصر
في ذهابه ولو مشى أربعة برد
ويقصر في رجوعه فانها ان
يكون السفر مباحا بمعنى ان
يكون أذونا فيه فيدخل
فيه الواجب والمندوب
والمباح لانها على ما قال
في الذخيرة أن لا يقتدى بمقيم
ابن القاسم في الكتاب يتم
وراءه ان أدرك ركعة الى أن
قال فان أدرك أقل من ركعة
قال مالك لا يتم رابعها على
ما فيها أيضا عن الكتاب
لا يقصر حتى يبرز عن بيوت
القرية واليه أشار الشيخ
بقوله (ولا يقصر حتى يماز
بيوت المصر) ج ظاهر
كلاه سواء كان الموضع

مع انها لا تقصر أيضا لانه لم يثبت في الشرع قصرها وان كان ذلك ممكنا بان تجعل
ركعة والذي يغني عن تطويل القول فيها وفي المغرب ان الاجماع اتفق على انها
لا يقصران ولا تأخير للسفر فيهما (قوله وهو واحد أقوال أربعة الخ) سنة ومستحب
ومباح وفرض كما حكاهما ابن الحاجب واستظهر الشيخ في شرحه أنه ليس
من شرطها البلوغ ولكن لم يبين عن الحكم هل هو السنية أو الندب والظاهر
الندب (قوله بوجوب السنن) أي فهو سنة مؤكدة كما في (قوله في ذهاب)
الاولى حذف ذهاب (قوله دفعة واحدة) أي مقصودة دفعة واحدة وخرج به
أمران أحدهما ما قاله الشارح الثاني أن يقيم فيما بينهما إقامة تجب الاتمام كاربعة
أيام صحاح فن قصد أربعة برد ونوى أن يسير منها ما لا يقصر فيه الصلاة ثم يقيم أربعة
أيام صحاح ثم يسافر ما فيه ما فانه يتم وليس المراد أن يقطعها على ظهر واحد أي
يقطعها مرة واحدة ولم يخصه أنه اشتمل على أمرين أحدهما مقصودة والثاني دفعة
فقول الشارح فلا يمكن الخ محترز مقصودة وما ذكرناه محترز دفعة ودفعة بفتح الدال
(قوله يظن انها امامه) بل ولو جزم بأنها امامه لانه لم يدر عين موضعها (قوله
أن يكون مباحا) قد نأخذه (قوله والمباح) أي المستوى الطرفين (قوله ان أدرك
معه ركعة) هذا اذن نوى الاتمام حقيقة وهو ظاهر أوحكما لكن أحرم بما أحرم به
الامام وأما ان نوى القصر فانه تبطل وقوله لا يتم هذا اذا أحرم بنية القصر والابان
نوى الاتمام حقيقة أوحكما فانه يتم والحاصل أن المأموم المسافر خلف المقيم تارة
ينوى الاتمام خلفه ومثله الاحرام بما أحرم به الامام وتارة ينوى صلاة سفر وفي كل
أما ان يدرك ركعة أم لا ففي القسم الاول يتبعه مطلقا وفي الثاني ان أدرك معه
ركعة بطلت صلاته ولاصح ويصلي ركعتين (قوله قال مالك) عبارة التحقيق
قال مالك لا يتم خلافا للشافعي وفي حنيفة تنبيهه بقي من الشروط أن لا يسدل
عن مسافة قصيرة الى طويلة بلا عذر (قوله حتى يجاوز بيوت المصر) أي ولو كانت
تلك البيوت خرابا لا ساكنين بها وهذا الذي يمكن بساكنين والافلا بضم تعديده البلدي
اليساكن المسكونة المتصلة أو ملحق حكمها كاليساكنين التي يرتفق أهلها أو ساكنها
بمراقب المتصلة من أخذها روطخ وخبز والمراد بالمسكونة ولو في بعض الاحيان
ومثل اليساكنين القرينان اذا انفصلتا أو تشدد قربهما بحيث يرتفق أهل كل واحدة
بأهل الأخرى فلا يقصر المسافر من أحدهما حتى يجاوز الأخرى وينفصل عنهما
لان بعضهما أحداهما عن الأخرى أو كان بينهما عسداوة فلا يعتبر بجاوزة الأخرى
ولهما المزارع فلا يشترط مجاوزتها (قوله وذكر كذلك على المشهور) ومقابلها ما رواه

(ع) قوله (وتصير خلفه ليس بين يديه ولا بجذائه من اني) كمرور مع ما قبله زيادة في البيان كانه يقول وذلك بأن
 تصير خلفه ليس بين يديه ولا بجذائه (٤٠١) من اني أي ليس امامه ولا عن يمينه ولا عن شماله من اني

ولما بين مبدأ القصر لتقل
 بين منتهاه فقال (ثم لا يتم
 حتى يرجع اليها) أي الى
 البيوت (أو يقاربها بأقل
 من الميل) واستشبه كل (ع)
 لفظ الشيخ فقال هذا اللفظ
 مشكل لان أول الكلام
 حمله في أقل من الميل مسافرا
 وآخر الكلام جعله فيه
 مقبلا وهذا لا يصح وقال
 بعضهم قوله حتى يرجع
 اليها يعني على قول وقوله أو
 يقاربها يعني على قول آخر
 ومنهم من قال قوله حتى
 يرجع اليها أي حتى يدنو
 منها ويكون قوله أو يقاربها
 هو قوله حتى يرجع اليها
 وهذا التأويل يوافق ما في
 المدونة والأول يعالفها لأن
 ما في المدونة الأقول واحدا
 (وان نوى المسافر إقامة
 أربعة أيام أو موضع أو ما يصل
 فيه عشرين صلاة أتم للصلاة
 حتى يظن) أي يرتحل
 (من مكانه ذات) تقدم له
 اذا أتى بأو يكون أراد ان
 المسئلة ذات قولين ومعنى
 كلامه ان القصر بشرطه

مطرف وابن لما جئنا عن الامام رضى الله عنه ان كانت قرية جمعة لا يقصر
 حتى يماوز ثلاثة أميال من سور البلد والافن آخر بنيانها وعمل الخلاف في الزائد
 على البساتين للاتفاق على اعتبار مجاوزة البساتين والعمودي بمجاوزة حلقته
 بكسر الحاء أي منزل أقامته ولو تفرقت بيوتها فلا يثبت من مجاوزة الجميع حيث
 جهم اسم الحى والدراو اسم الدار فقط أو اسم الحى حيث كان يرتفع بعضهم بعض
 والا قصر بمجرد انفصاله عن منزله (قوله وهذا التأويل) يوافق ما في المدونة فيه
 ان لفظ المدونة كلفظ المصنف وانصها واذا رجعت من سفره فليقصر حتى يدخل
 البيوت أو يقربها ويمكن الجواب بأن المدونة وان ساوت المصنف الا أن المدونة
 لم يكر شأها ان تشير إلى قولين بخلاف الرسالة بقي ان يلخص هذا التأويل انه حتى
 كان أقل من الميل يتعين عليه الاتمام سواء كان بها بساتين أم لا كانت البساتين
 قائمة بحيث تكون ثلث ميل مثلا أو أكثر والظاهر ليس كذلك والذي ارتضاه
 بعض الشارحين ان دخول البساتين المسكونة المتصلة ولو حكا كدخول البلد أى
 فيتم به والقرب منها أقل من ميل كالتقرب من البلد بأقل منه أى فيقصر على
 ما اقتضاه ابن ناجي خلافا للشيخ في عدها أى عند البساتين من المسافة فظهر
 من ذلك أن الصواب الجواب الأول واعتماد القول الأول وان المبنى حتى يرجع
 للبيوت أى أو ما في حكمهما من البساتين المتصلة فتدبر (قوله وان نوى المسافر الخ)
 أى قبل الدخول في الصلاة واعلم أن نية الإقامة تكون إما تحقيقا أو ظاهرا أو شككا
 وأما لو ظن عدم الإقامة تلك المدة فإنه يقصر قرره بعض الشيوخ وأما أن نوى ذلك
 فيها كان صلى ركعة ندب لدفعها ولم تجزها لاحضرية ولا سفرية ثم صلاها حضرية
 وأما أن نوى الإقامة بعد ما أعادها في الوقت حضرية أو ندبا قال سنن لا احتمال
 أن تكون حدثت له نية الإقامة في الصلاة أى وقد غفل عنها (قوله حتى
 يظن) بالظن المأمية أي يرتحل ويدير إذا ظن كالتقاع من بلدته فيقصر إذا جاوز
 البلد وما في حكمها واعتمد ذلك ابن ناجي (قوله عند ابن القاسم) اعلم ان ابن
 القاسم يراعى في قطع حكم السفر الأربعة الأيام العجاء والعشرين صلاة في دخل
 قبل فجر يوم ونوى الخروج بعد غروب الرابع فنه يقصر لانه لم يتم مدة عشرين
 صلاة فالإقامة القاطعة لحكم السفر ان يقيم الى عشاء الرابع وهو معنى قولهم
 أربعة أيام صحاح بإياليهم وفى كلام التوضيح إشارة له ومرح به ابن الجلاب وصاحب

يقطعه نية إقامه أربعة أيام صحاح ١٠١ بدل فاكثر عند ابن القاسم أو ما يصل فيه عشرين صلاة
 عند سمنون وعبد الله فائدة الخلاف ظاهر اذا دخل في وقت الظهور فان قدر باله لمرات حسب طهر يومه وعمره
 فقيم الظهور والصبر

وان تقرر بالايام التي اليوم الذي دخل فيه وقصر ظهر يومه وعصره واخذ من قوله نوى ان الائمة يكون باقية خاصة بخلاف القصر فانه كما تقدم لا يكون الا بالنية والفعل وذلك ان الائمة هو العمل فلا ينقل عنه الابستين والقصر فرع ينقل عنه بشيء واحد واخذ منه ايضا انه اذا اقام من غير نية بقصر مادام نوايا بالسفر واستثنوا من كون نية اقامة اربعة ايام بطل حكم الضرورية للمسكر الا اقامة بداء الحرب فانهم يتصرفون ولو نوا اقامة اربعة ايام فمما كثر قال في المدونة والعسكر يقيم بداء الحرب بقصر وان طال مقامهم (٤٠٣) وليس دار الحرب كغيرها وما يقطع

القصر ايضا العلم بالاقامة عادة كما علم من عادة الحج اذا نزل العقبة او دخل مكة ان يقيم اربعة ايام فكان العلم بهذه الاقامة كافيا في الابطال ولو لم ينو الاقامة ثم انتقل يتكلم على المسائل المتعلقة بصلاة السفر وهي اربعة لانه امان يخرج للسفر نهارا قبل ان يصل الصلاتين المشتركة في الوقت واما ان يدخل للحضر نهارا قبل ان يصلهما واما ان يدخل ليلا قبل ان يصلهما وقسم الاولى قسمين لانه امان يخرج وقد بقي

المعوية وغيرهما حيث قالوا لا بد في كون لاربعة الايام الصحاح ولياليها ذكره عجم (قوله وقصر ظهر الحج) هذا غير ممول عليه والمعلوم عليه ما عليه اشياع عجم من انه اذا نوى اقامة اربعة ايام صحاح فانه يتم من حين دخوله في المحل الذي نوى فيه ذلك فاذا دخل وقت الظهر اتمه واتم العصر والعشاء وان كان يوم دخوله لا يحسب في الايام التي يقيمها ولا يقال ان فرض المسئلة فيمن نوى اقامة زمن يصل فيه عشرين صلاة ودخل وقت الظهر لانه قدح فيه قوله وان قدر بالايام التي اليوم الذي دخل فيه وقصر ظهر يومه وعصره اذ لا خصوصية للذين بالقصر بل بقصر مدة اقامته في الفرض المذكور وعند هذا القائل وعند الاول يتم الجميع انتهى (قوله والفعل وهو تعدى البساتين المسكونة) (قوله بداء الحرب) المراد بداء الحرب محل اقامة العسكر ولو في دار الاسلام حيث لا امن واقدم ذلك اتمام الاسير بدارهم وتمام العسكر بداء الاسلام (قوله وانما كان كذلك) اي يصلحها مسافرين (قوله واختلف الحج) اي انه اختلف هل بداء الطهر في مسئلة الحاضر اذا سافر والمساافر اذا قدم فقال بالاقول للخمى والقرافي وأبو الحسن وقال بالثاني آخرون وغاد بعض ترجمه وعليه ابن عرفة وقوله ان لم يكن على طهارة فهو مملوك كان على طهارة لا يعتبر بقدر الطهر بفرض ان لو كان غير متطهر وانظر هل يمول عليه (قوله عند ابن القاسم) وهو الراجح (قوله لا اختلاف اهل العلم في ذلك) اي فهم من قال يبدأ بالاولى وهو قول

من النهار ما يسع الصلاتين معا ولا وقد اشار الى الاقل بقوله (ومن خرج) اي شرع في السفر مالك (و) الحال انه (لم يصل الظهر والعصر وقد بقي من النهار قدر ثلاث ركعات مسلاهما مسافرين) اتفاقا ان كان تركهما ناسيا وعلى المنصوص ان كان تركهما عامدا ويكونان اما وانما كان كذلك لانه سافر في وقتيهما اذ تقدر الظهر ركعتين وتبقى ركعة والعصر واختلف في هذا التقدير هل يراعى قبله تقدير الطهارة ان لم يكن على طهارة أم لا والثاني اشار اليه بقوله (فان بقي) أي من النهار بعد ان خرج والحال انه لم يصلهما (قدوما يصل في ركعتين أو ركعة صلى الظهر حاضرة) لانه فات وقتها وهو غير مسافر فتزبت في ذمته حاضرة (و) صلى (العصر مسفرة) لانه مسافر في وقتها او يبدأ بالظهر وعند ابن القاسم وبالعصر عند ابن وهب ليلا فوترها عن وقتها او قال اشهب يبدأ بآياتها شاء لا اختلاف اهل العلم في ذلك (ولو دخل من سفره خمس ركعات) أي واذا دخل وقد بقي من النهار قد ارما يصل فيه خمس ركعات والحال انه لم يصل الظهر والعصر (ناسيا لهما مسلاهما حاضرين) لانه مدرك لوقتيهما الظهر بأربع والعصر ركعة

فلما أوحكم الحكماء كاناسي وانما قصر على التامى لانه الغالب ثم اشار الى الثاني بقوله (فان كان) دخوله (بقدر
أربع ركعات فأقول الى ركعة على الظهر سفريه) لانها يخرج وقتها ترتب في ذمته سفريه (و) صلى (المصر حضرية)
لانه أدركها في الحضر ولما أنهى الكلام على الصلاتين المشتركة الوقت من اخرجها ودخولها انتقل بتكلم على
المشترى حتى الوقت ليلا ذلك لانه بدأ بالكلام على الدخول عكس ما تقدم في النهار وهي المسئلة الثالثة
كما اشترنا اليه في التسميم فقال (وان قدم (٤٠٣) في ليل وقد بقي اطول الفجر ركعتين) فيما يقدر (و) الحال

انه لم يكن صلى المغرب
والعشاء) تاسيما أو عامدا
(صلى المغرب ثلاثا والعشاء
حضرية) لانه قد بقي من
الوقت ما يدرك به العشاء
فوجب أن يصليها حضرية
وأما المغرب فلم يختلف
حكمها في السفر والحضر
فلامعنى ذكرها ثم عقب
بأن خروج وهي المسئلة الرابعة
نقال (ولو خرج وقد بقي عليه
من الليل ركعة فأن صلى
المغرب ثلاثا ثم صلى العشاء
سفريه) لانه مدرك لوقتها
في السفر والا صل في هذا الباب
انه يقدر الخروج بثلاث ركعات
فأكثر وله حكم ما يستقبل
في خمس ويقدر الدخول
بخمسة ركعات فأكثر وله
حكم ما يستقبل * (باب
في بيان حكم السعي الى

مالك وان شهاب ومنهم من قال يبدأ بالآخر وهو قول سعيد بن المسيب ذكره
لما كان في قوله قالوا لم يقصد التبرى (قوله لانه بدأ بالكلام على الدخول
الحل لانه سببه لما قبله في أن كلاً دخول (قوله فيما يقدر في معنى من) أى مما يقدر
أى مما يقدر به (قوله فلامعنى لذكرها) أى كذا لامعنى لذكرها في الآية (قوله
والاصل في هذا الباب) أى قاعدة هذا الباب (قوله أن يقدر الخروج بثلاث
ركعات) فاضرا على النهاريتين بالنسبة لذكرهما وكذا قوله بعد و يقدر الدخول
بخمسة الخ فاصرا عليهم ما أيضا بالنسبة لذكرهما فلا يشمل النهاريتين بالنسبة لذكر
واحدة ولا الليلتين فلو قال والاصل في هذا الباب بالنسبة لليلتين أنه يقدر بركعة
دخولا وخروجا وبركعة فأكثر بالنسبة للنهاريتين أو أحدهما كذلك على
التوريع المتقدم من أنه في الخروج اذا بقي ما يسع ثلاثا فله يصليهما سفريتين
واثنين أو واحدة فالثانية سفريه وهكذا كان أنضل

* (باب في الجمعة) *

(قوله بيان حكم السعي) أى من أنه واجب (قوله صلاة الجمعة) الاشارة
الى بيان (قوله ويجوز فيه الخ) وذلك لغة رابعة **بضم الميم** وقرأها في الشواذ
(قوله وبيان وقت وجوبها) أى بقوله وذلك عند جالس الخ (قوله والمحل
الذي تجب فيه) وهو ما أشار اليه بقوله والجمعة تجب الخ (قوله لاجتماع الناس
فيها) وقيل لان آدم اجتمع مع حواء فيها وأول من سماها جامعة قصي فله جمع
قريشا في يومها وقال هذا يوم الجمعة وقيل غير ذلك (قوله وقد صرح به) أى
بوجوب السعي اليه (قوله دل عليه) أى على وجوب السعي (قوله وانغل
عطف مرادف) أى فالمراد بالسعي الى الذكر مطلق الذهاب سواء كان بالمشى

(صلاة الجمعة) بضم الميم على المشهور وبه يقرأ في السبع ويجوز فيه الاسكان والقح وبهما قرأ في الشواذ وبيان وقت
وجوبها والمحل الذي تجب فيه ومن تجب عليه وبيان صفته وغير ذلك مما له تعلق بها وهي مشقة من الجمع لاجتماع
الناس فيها وابتداء بحكم السعي فقال (والسعي الى الجمعة واجب) واذا وجب وهو وسيلة فاحرى ما سعى اليه وقد
صرح به في باب جل فقال وصلاة الجمعة والسعي اليها فريضة دل عليه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ما تذكروا الى ذكر الله (ك) قال مالك السعي في كتاب الله
العمل والفعل الى أن قال فليس السعي الذي ذكره الله تعالى في كتابه السعي الى الاقدام وانما معنى العمل والفعل

وقال (ع) (وق) المراد بالسعي هنا المشي وهو فرض في الحضور حتى لو كان في المسجد لا تجب عليه وإنما واجب السعي للجمعة ولم يوجب في غيرها لأنه لا تكون إلا في الجامع وأما غيرهما فلا (٤٠٤) تختص بموضع وأما السنة

فما في مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام تقوم يتخلفون عن الجمعة لقد همت أن أمر رجلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم وأما الإجماع فقال (ك) لا خلاف بين الأئمة أن الجمعة واجبة على الأعيان والسعي إليها واجب حيث لا مانع فإذا كان ثم مانع سقط وهو أشياء منها ما يتعلق بالنفس كالمرض الذي يشق معه الاتيان إليها ومنها ما يتعلق بالأهل مثل أن يكون قد اشتد بأحد والديه المرض أو احتضر أو خشي عليه الضيعة ومنها أن يخاف على ماله من سلطان أو سارق أو حريق ومنها المطر الشديد أو الوحل الكثير ومنها أن يكون معسرا وخاف أن يجبس أن ظهوره بها كل النوم وليس من الاعتذار بالبيعة للتعذر عن الجمعة والجماعات العروس على المشهور وإنما ذكران للسعي إلى الجمعة واجب بين الوقت الذي

على الأرجح أنه لا يستدل الفاكهاني على ذلك بقراءة فمضوا إلى ذكر الله والمراد بالذكر الخطبة والصلاة أو جماعتهما شلح الموطأ (قوله وهو فرض في الحضور) أي لأجل الحضور وراجع بقوله بالشيء مطلق الذهاب لا خصوص المشي لأن خصوصه ليس بفرض فساوت عبارتهما عبارة ك (قوله وأما غيره) أي كصلاة الظهر أو العصر (قوله تقوم) أي في شأن قوم (قوله أحرق بتشديد الراء المكسورة) ويؤتى بمفعول أحرق (قوله المرض الذي يشق الخ) أي وإن لم يشتد (قوله قد اشتد الخ) أي ولو وجد من يقوم بدوقوله أراحضريهم مما قبله بالاولى (قوله أو خاف عليه الضيعة) أي أولم يستند ولم يخش أن يضره الضيعة بتبنيه لافهم لقوله أحد والديه بل وماله كل قريب خاص كذلك كونه وزوج والحاصل أن التمر يض للقرىب الخاص عذر مطلقا وجد من يقوم به غيره أولا خشي بتركة الضيعة أولا وأما تريض غيره قريب فهو عذر حيث لم يقم به غيره وخشي عليه بتركة الضيعة وأما قريب غير خاص فهو كاجبي عند ابن عرفة وابن الحاجب كالخاص لا يشترط فيه القيدان المتقدمان في غير القرىب (قوله على ماله) أي بشرط أن يكون يخف به وماله مال غيره وكذا خوفه على عرض أو دين تكفوف الزام قتل رجل أو ضربه (قوله المطر الشديد) وهو الذي يجعل أوساط الناس على تقطية رؤسهم وقوله أو الوحل الكثير وهو الذي يجعل الناس على ترك المدايس كسر الميم (قوله وخاف أن يجبس) أي ليثبت عسره (قوله ومنها كل النوم) أي التي ومثل اليوم غير عماله راحة كرجله كفعل وحرم أي ما ذكر من نوم وغيره بمجد وكذا غيره لمن يريد جمعة أو جماعة أو مجلس لم يؤذ كراو لمة أو مصلى عيدين أو جازوا أو نأوا برأحتهم إلا أن قدر على أن الله عز وجل غير جواز فيما يظن أنها تقرب على الرجال على الأصح وقيل بأنها كراهة وفي جواز دخول آكله المسجد لغير جمعة وجماعة وكراهة قولان فلهذا المواق ومما يزيل راحة النوم ونحوه مضغ المسف والسفر (قوله العرس بضم العين والراء) وبسكونها الابتداء بالزوجة وهو ليس بجمع لتخلف وأما بالسفر فهو أمر أو الرجل وقوله على المشهور أي خلافا لقوله بعضهم لا يخرج عنها إلى الزوجة إذ هو حق لما بالسنة قاله في الطراز (قوله عند دخول الإمام على المنبر يؤخذ منه جواز اتخاذ المنبر بل هو مستحب للخلفاء وجاز لغيرهم والندوب في حق من يخاطب

يجب فيه فقال (وذلك) أي وجوب السعي إلى صلاة الجمعة على من قريب داره يكون (عند جلوس على الإمام على المنبر بكسر الميم ورفع الموحدة

ولو اقتصصر على هذا لاغناهم عن (٤٠٥) قوله (واخذ) بصيغة الفعل يقع الخساء والذال المعجمين بمعنى

ثمرع (المؤذنون في الاذان)
وفي بعضها وأخذ بصيغة
الاسم وجز المؤذنين على
الاضافة وقيدنا عن قربت
داره احترازاً عن بعدت
داره فانه انما يجب عليه
السعي اليها في مقدار ما يصل
فيه عند الزوال بدل عليه
قوله بعدو ويجب السعي اليها
على من في المصروع على
ثلاثة اميال منه فاقل لانه
اذا كان لا يسعى - حتى يجلس
الامام على المنبر فلا يصل
الا والامام قد فرغ من
الصلاة واخذ من قوله عند
جلوس الامام انه لا يجب
حضور الخطبة من اولها لانه
اذا كان السعي حين يجلس
فعلم انه يغوته شيء من
الخطبة ولما تقدم له ذكر
الاذان وكان للجمعة اذانان
أحدهما لم يكن في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم والاخر
في زمنه أراد أن يبين دامن
ذاق قال (والسنة المتقدمة
أن يصعدوا) بمعنى يرتفعوا
أي المؤذنون (حينئذ) أي
حين جلوس الامام على المنبر
(على المنابر مؤذنون) أراد

على الارض وقومه على يسار المحراب واستعجب به من الوقوف عن يمينه وقال مالك
شكل ذلك واسع (قوله بصيغة الفعل) حينئذ فتكون جملة واخذ حالية (قوله
مقدار الخ) اضافة مقدار الى ما بعده للبيان أي مقدار هو زمن يصل فيه السجدة عند
الزوال واعلم أن هذا يقيدان من بعدت داره يجب عليه السعي بحيث يصل عند
الزوال وانه لا يجوز له التأخير عن ذلك بحيث لو سعى أدرك الصلاة وقامته الخطبة
وان كان ثم من يحضر الخطبة وهو العدد الذي تنعقده وهو خلاف مفاد ابن عرفة
من أنه يخرج عن عهدة الواجب بادرار ركعة فقط حيث حضر الخطبة العدد الذي
تنعقده (قوله يدل الخ) لادلالة أصلاق تدبر (قوله والامام الخ) هذا يقيد أنه
يكتمنى في الخروج عن عهدة الواجب ولو بادرار ركعة الذي هو مفاد ابن عرفة
فحينئذ يكون منافياً لقوله أولاً في مقدار الخ فتدبر (قوله أنه لا يجب حضور الخطبة
من أولها) برده عليه أنه اذا كان الأمر كذلك فلا يجب على البعيد أن يسعى بحيث
يدرك الزوال كما قال أولاً فهي عبارة غير محررة ولا يخفى أن هذا كاله في غير من
تنعقده الجمعة وأما من تنعقده الجمعة فيجب السعي بحيث يسمع الخطبة من أولها
كما هو الموعول عليه فلا يكفى بحضور كاهم بعضها ولا بحضور بعضهم كاهها اذا علمت
ذلك فتقول الذي يتحرران تقول ما أفاده من أنه لا يجب حضور الخطبتين من أولها
مبنى على أن حضورهما ليس بفرض عين على كل من يجب عليه الجمعة بل هو فرض
كفاية أرزادوا على اثني عشر وفرض عين ان لم يزيدوا عليه فحينئذ يجب على كل
شخص أن يسعى بحيث يدرك سماع الخطبتين قربت داره أو بعدت ولا يتقيد وجوب
السعي عليه بالاذان ولا بالزوال الاعلى من علم - حضور القدر الذي يسقط به الخطاب
بفرض الكفاية فلا يجب عليه أن يسعى بحيث يدرك سماع الخطبتين وعليه بأن
ما قدمنا عن ابن عرفة من أنه يخرج عن عهدة الواجب بادرار ركعة فقط حيث
حضر العدد الذي تنعقده وما أفاده من قوله يجب عليه السعي في مقدار ما يصل الخ
مبنى على أن حضور الخطبتين فرض عين على كل من يجب عليه وعليه فيجب على
كل شخص أن يسعى بحيث يدرك الخطبتين قربت داره أو بعدت ولا يتقيد
وجوب السعي بالاذان ولا بالزوال خلافاً للشارحنا في جملة ذلك في الذي بعدت داره
وتقيده بقوله يصل عند الزوال (قوله والسنة المتقدمة الخ) أي والطريقة
المدبوبة (قوله أي حين جلوس الامام على المنبر الخ) حاصل كلام الشارح على
مفاد زروق أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اذان واحد يفعل عنده باب

المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم جالس على المنبر ثم أحدث سيدنا عثمان إذا أنا آخر
 يفعل قبل هذا على المنار وأنه يمكن أن يكون الإمام جالساً على المنبر حينئذ أيضاً (قوله
 وفي كلام القاهناني مخالفة الخ فانه قال قال ابن حبيب كان النبي صلى الله عليه
 وسلم إذا دخل المسجد در في المنبر فجلس ثم يؤذن المؤذنون وكانوا ثلاثة يؤذنون على
 المنار واحداً بعد واحد فإذا فرغ الثالث قام النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب وكذا
 في زمن أبي بكر وعمر ثم لما كثرت الناس أمر عثمان بإحداث أذان سابق على الذي
 يفعل على المنار وأمرهم بفعله عند الزوال وعند الزوراء وهو موضع بالسوق ليجتمع
 الناس ويرتفعوا من السوق فإذا خرج وجلس على المنبر أذن المؤذنون على المنار
 ثم إن هشام بن عبد الملك في زمن أمارته نقل الأذان لذي كان بالزوراء فجعله يؤذن
 واحداً يؤذن عند الزوال على المنار فإذا خرج هشام وجلس على المنبر أذن أو
 يؤذنون كلهم بين يديه فإذا فرغوا خطب ولهذا قال ابن الجلاب ولما إذا أن أحدهما
 عند الزوال والآخر عند جلوس الإمام على المنبر انتهى المراد منه والحاصل أن الذي
 أحدثه عثمان أول في الفعل وثان في المشروعية وهو الواقع الآن على المنار والواقع
 بين يدي الخطيب ثان في الفعل وأول في المشروعية لأن الذي بين يدي الخطيب
 الآن هو ما كان يفعل عند باب المسجد زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحوله
 هشام بين يدي الخطيب والمراد بالمنار في كلام ابن حبيب موضع التأذين كإفص
 عليه القاهناني لأنه لم يكن المنار المهردي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ووراده
 بموضع التأذين عند باب المسجد (قوله أي حين الأذان الخ) المعتبر في الأذان بأوله
 لا بنهاية فان كبر المؤذن حرم البيع لأن التحريم يتعلق بالنداء قاله سنن (قوله
 البيع) أي والشراء على كل من تجب عليه الجمعة مع مثله أو مع من لا تجب عليه
 تعليماً لحساب الخطر الأمن اضطرابه كمن أحدث وقت النداء ولا يجيد الماء
 أو الصعيد الأيمن فيعوز كل من البيع والشراء إذا كان المالك من لا يجبر عليه
 البيع كعبد أو صبي وأما من لم يجيد الماء إلا مع من يجبر عليه وهو المخاطب بحضور
 الجمعة وجوباً فهل تتعدى إليه الرخصة ويجوز له البيع لضرورة المشتري
 أو الرخصة فاصرة على المشتري ترد في ذلك شيوخ ابن ناجي كالغريبي وغيره قلت
 والظاهر لي الأول كما أفادته لأن هذا باب التعاون على العبادة وأيضاً فالبيع
 متى جاز من أحد الطرفين جاز من الآخر ومتى امتنع امتنع (قوله فان وقع البيع)
 ظاهره ولو كانا ماشين للجماع وقد قيل بذلك سد للذريعة وقيل بمضى حينئذ
 لكونه لم يشغلهما عن السعي نقل ذلك ابن عمر أي وأما لو وقع بين صديقين أو عبيدين

وانما كانوا يؤذنون عند
 باب المسجد قاله (د) وفي
 كلام (ك) مخالفة لما نظرت
 ويحرم حينئذ أي حين
 الأذان بين يدي الإمام
 (البيع) لقوله تعالى وذروا
 البيع فان وقع البيع بين
 اثنين تلزمهما الجمعة أو
 أحدهما فسخ

أوعده وصبي فلا سبيل للفسخ (قوله فادفات الخ) أي بغيره من الفوات وقوله
 فالقيمة حين قبضه أي فالقيمة معتبرة حين قبض المبيع وهذه مستثنى من قاعدة
 ان المختلف فيه يمضي بالتمن وهذا قدمضي بالقيمة (قوله كالا كل) أدخلت المكاف
 الثمرة كنه والهبة والصدقة والاخذ بالشفعة (قوله والسفر) أي وأما السفر قبل
 الفجر فهو جائز وبعد الفجر وقبل الزوال مكروه وعمل ذلك كاه ما لم يعلم أن يدركها
 في طريقه كمروره بعمل جمعة والاجازة السفر ولو بعد الزوال وكذا اذا اضطر
 للسير * تنبيه * اذا وقع شيء من تلك المذكورات فانه يفسخ كل ما فيه
 معاوضة مالية كالتولية لانحوال المكاح والهبة لغغير الثواب والصدقة والتعق
 ولو اتمتة لانها تعق فلا يفسخ شيء من ذلك وان حرم (قوله لانه أمسر في الاقتداء)
 أي أنسب (قوله وشرائط أداء) أي صحة (قوله ان شرائط الوجوب ماتعبر بها الذمة)
 الذمة ومف فاتهم بالشخص يقبل الالتزام والالتزام والارادان الذمة تصير عامرة
 ليست بخالية بسبب تلك الاوصاف كعمر المنزل بأهله وقوله ولا يجب على المكاف
 تحصيلها أما لكون الشخص ليست تلك الامور في قدرته وأما لكون الشارع
 لم يوجبه عليه (قوله ماتعبر بها لزمه) أي تبرأ لزمه بسبب أي سبب حصولها (قوله
 الاعلام) الاولى العلم اذ ليس المراد الاعلام لغير وهذه الاربعة الاول ليست
 خاصة بها بل جارية في غيرها من الصلوات المفروضات التي لها وقت والتماعدة أنه
 لا يعد من شروط الشيء الا ما كان خاصا به * تنبيه * الصحيح ان دخول الوقت
 سبب لشرط (قوله والاسلام) المعتدنه شرط صحة (قوله والعقل) شرط وجوب
 وصحة (قوله والقرب الخ) أي وأما لو كان على أكثر من ثلاثة أميال فلا تجب الجمعة
 ويلحق بالثلاثة أميال ربع ميل أو ثلثه واستداء الأميال الثلاثة وما لحقها من
 المنار وانظر لو تعدد المنار هل المعتبر المنار الذي يصل في جامعه من سعي أو المعتبر المنار
 الذي في وسط البلد والمظاهر أن المراد المنار الذي في طرف البلد وهذا كما قررنا
 في الخارج عن البلد وأما من هو فيها فتجب عليه ولو كان من المسجد على ستة أميال
 (قوله والاستيطان) لا يقال انه تراط الإقامة يغني عن الاستيطان لانه اذا وجدت
 على المقيم وجبت على المستوطن بالاولى لانه الاستيطان شرط في وجوبها اصاله
 والإقامة شرط في وجوبها تبعاً قاله عجم وأيضا الاستيطان شرط في الوجوب والصحة
 والإقامة أي إقامة أربعة أيام فأكثر لا على التأييد شرط في الوجوب فقط خلافا
 لشارحنافي جعل الاستيطان شرط وجوب فقط لأنه حيث قلنا ان الاستيطان
 شرط وجوب وصحة فنقول تعريف شرط الصحة بما تقدم انما هو تعريف لشرط الصحة

فان فوات فالقيمة — حين
 قبضه (و) — ذلك يحرم
 حينئذ (كاه ايشغل) بفتح
 الياء والغين (عن السعي)
 كالا كل والحياطة والسفر
 (وهذا الاذان الثاني)
 في الاحداث هو الاول
 في الفعل (أمدنه بنوا
 أمية) يعني عثمان ابن عفان
 رضى الله عنه وهو أول
 امراء بني أمية ولو صرح
 باسمه لكان أولى لانه أمين
 في الاقتداء وسماه محدثا لانه
 لم يكن في الزمن الاول واعلم
 أن الجمعة لها شرائط وجوب
 وشرائط أداء والنزوق بينهما
 ان شرائط الوجوب ماتعبر بها
 الذمة ولا يجب على
 المكاف صوابا وشرائط
 الاداء ماتعبر بها الذمة ويجب
 على المكاف تحصيلها
 والاولى عشرة الاعمال
 بدخول وقتها والاسلام
 والبوع والعقل والذكورية
 والحربة والإقامة والصحة
 والقرب بحيث لا يكون
 منها في وقتها على أكثر من
 ثلاثة أميال والاستيطان

بعضها من بعض فقال
(والجمعة تجب بالمصر
والجماعة) اما الاول فظاهر
على قول أبي حنيفة ان
الجمعة لا تكون الا
في الامصار وزاد بعد أصحابه
وان يكون بالمصر الذي يقيم
الحدود ومذهب مالك انها
تكون في المصر وفي القرى
المستقلة البنيان وفي
الاخصاص فعل هذا لا بد من
تأويل في قول الشيخ تجب
بالمصر بان يقول يريد أو
بالقرى المستقلة البنيان
وتحويها وأما الثاني فشرط
أداء وشرط صحة أيضا ولا
عدد محصور للجماعة عند
مالك وإنما المطلوب من
يستقل بنفسه بدفع من
يقصده ويساعده بعضهم
بعضا في المعاش الحاجي وهذا
إنما هو شرط في أول جمعة تقام
وأما بعد ذلك من الجمع فلا
يشترط فيه هذه الجماعة
الخصوصية بل تجوز بانثني
عشر رجلا باقيا لتمام
الصلاة مع الامام ويشترط
فيهم أن يكونوا حرارا بالغين
ثم أشار إلى شرط آخر فقال

فقط لا لشرط الوجوب والصحة معا (قوله الامام) أي فيجب عليهم ان يحضروا اماما
وقوله والجماعة أي فيجب على كل واحد منهم السعي بحيث يحصل جماعة اثني عشر
أو أكثر وقوله والخطبة أمرها طاهر (قوله والجامع) أي فهو شرط صحة ولا بد
أن يكون الجامع مبنيا أثناء معتاد الاهل تلك البلد فيشمل ما لو فعل أهل الاخصاص
جامعا من بوس ونحوه فتصح فيه الجمعة ولا بد أن يكون متحدا فلا يجوز ان يزد
الافى بل يضييق الجامع القديم بأهله وليس له طرق متصلة تنادي بالصلاة فيهم فيجوز
حينئذ بحسب الحاجة وإعمال الاطهر حاجة من يغلب حضوره لصلاته ولوم تنازه
كالصبيان والمبيد لان الكل مطلوب بالحضور ولو على جهة الذب وينبغي أن يلحق
بالضيق وجود العداوة المانعة من الاجتماع في محل واحد بل هو ما يقال أولى
(قوله وفي القرى المستقلة البنيان) أي جنس القرى فيصدق القرية الواحدة أي
ان القرية المستقلة البنيان أولى من هناك اتصال الان هناك اشارة عما أي ولا يشترط
أن يكون بها امام يقيم الحدود (قوله وأما الثاني) وهو الجماعة (قوله وشرط صحة
الحج) هو عين قوله بشرط أداء فلا معنى لقوله أيضا (قوله ولا عدد محصور للجماعة
عند مالك) وأما عند غيره كالشافعي فلا بد من أربعين (قوله وإنما المطلوب) أي
وإنما المقصود وقوله من يستقل بنفسه أي ان شرط الجماعة أن تكون من جماعة
تستغنى وثامنهم قرية بأنهم الاقامة فيها صليفا وشتا والدفع عن أنفسهم
في الامور الكثيرة لا النادرة وذلك يختلف بحسب الجهات من كثرة الخريف والفتن
وقلة ابل واحد محصور من خمسة أو ثلاثة قال بعضهم وافهم كلامه أي الشيخ
خيل ان اثني عشر لا تنقريهم القرية (قوله ويساعد الحج) معطوف على (قوله
يستقل) وظاهر عبارته انه لو اتفق اثنان يدفعون من يقصدهم ولا يساعدهم
بعضا في المعاش الحاجي لانصوح جمعهم وفي شروح خيل الاقتصار على الاول فقط
(قوله الحاجي) أي الذي يحتاجون اليه (قوله وأما بعد ذلك الحج) أي كون الجمعة
لا بد أن تقام فيما تنقريهم القرية من الجماعة الموصوفين بالدفع عن أنفسهم الحج
إنما هو شرط في أول جمعة تقام وأما ما بعد ذلك فلا يشترط هذا تقرير الشارح وهو
ضيق والمعمد أنه متى ما كان يمكنهم الاقامة على التأييد مع الامن والقدرة على الدفع
عن أنفسهم صحت الجمعة وان لم يحضر منهم الا اثني عشر غير الامام باقيا لسلامة
لان أحدث واحد منهم قبل السلام أو كان أحدهم شافعي لم يقلد مالك ولا فرق في
ذلك بين الجمعة الاولى وغيرها (قوله واجبة على المشهور) وقيل سنة حكاهما في

لأنه لم ينقل ان النبي صلى الله عليه (٤٠٩) وسلم صلاها بالخطبة فاذا تركها لاتصح الجمعة فاذا صلاها بغير

خطبة أعادوا في الوقت فان لم يعيدوا حتى خرج الوقت فانهم يعيدونها ظهورا ولصحة الخطبة شروط منها ما أشار إليه بقوله (قبل الصلاة) نقوله نعم الى فاذ لخصت الصلاة فانتشر وفي الارض والقاء لا ترتيب والتعقيب واغمده عليه الصلاة والسلام وفعل الخلفاء بعدهم والتابعين فان جهل وصلى بهم قبل الخطبة ثم خطب أعاد الصلاة فقط ومن ان تكون بعد الزوال فلو خطب قبله أعادها فان لم يعدها فلا تجزئه بقول الشيخ قبل الصلاة يعني بعد الزوال ومنها ان تكون بحضور الجماعة التي تعقد بهم الجمعة ومنها ان تكون اثنتين على المشهور فان خطب واحدة وصلى أعاد الجمعة وكذلك ان خطب خطبتين ولم يخطب من الثانية ماله قدر وبال لم تجزئه وأقل ما يجزئ من الخطبة على المشهور ما يقع عليه اسم الخطبة عند العرب فان هلك وكبر لم يجزه وقيل أقله حمد لله والصلاة

المقدمات (قوله أعادوا في الوقت) أي أعادوها جماعة مادام وقتها مغروب وأقول وقتها الزوال ويمتد للغروب (قوله والقاء لا ترتيب) أي القاء في قوله وانتشر وأقوله والتعقيب أي فن كونها التعقيب أيضا لا يراد ان يقال ان كون الانتشار بعد الصلاة لا ينافي أن يكون بعد الخطبة بأن تكون الخطبة بعد الصلاة ان بعدة طرف متسع (قوله ومنها أن تكون بحضور الجماعة) الذين تنعقد بهم الجمعة (أي تصح بهم دواما وهم الاثنى عشر وهم الاحرار الذكور المتوطنين بها بائنين اسلامها ولا يضرب وعاق بناء لاحدهم لعدم خروجه عن الصلاة فان فسدت صلاة واحدة منهم ولو بعد سلام لا مام بطلت عليه وعليهم فان حضر ثلث عشر في الصلاة دون الخطبة ثم حصل عذر لواحد من الاثنى عشر الحاضرين بالخطبة بطلت صلاة الجميع ولم يكتف بالثالث عشر كما أفاد ذلك عبد الباقي على خايل (قوله اثنتين على المشهور) مقابله قول مالك في الواضحة قال من السنة أن يخطب خطبتين فان نسي الثانية أو تركها أجزأهم قاله الشيخ بهرام (قوله أعاد الجمعة الخ) أي أعاد الصلاة أي بعد الايمان بالخطبة الثانية والفصل بين الخطبتين بالصلاة يسير فلا يكون موجبا لبطال الخطبة الاولى قال بعض والظاهر من المذهب أنه يجب اتصال اجزاء كل خطبة بعضها ببعض ولا يضرب الفصل اليسير انتهى وكذلك يجب اتصال الخطبة الثانية بالاولى ويسير لفصل عفو كما أفادناه في الخطاب ومن شروط الخطبتين اتصالهما بالصلاة انتهى (قوله ولم يخطب من الثانية) أي أمر من الاولى ماله قدر وبال ظاهره ولو اشتمل على تحذير وتبشير وكذلك قال بعض شراح خليل فلا بد من كونها كلها بال (قوله ما يقع عليه اسم الخطبة عند العرب) وهو نوع من الكلام مسجع مخالف للنظام والنثر يشتمل على نوع من التذكير فان أتى بكلام فتر قال تسب فظاهر كلام مالك أنه يعيد قبل الصلاة وتجزي بعدها انتهى قلت والظاهر ان الحكم كذلك لو أتى ما نظم وظاهر كلام مالك ان الصلاة صحيحة على كل حال ووقوعها بغير اللغة العربية لغو فان لم يكن في الجماعة من يعرف العربية والخطيب يعرفها وجبت أيضا فان لم يعرف الخطيب عربية لم تجب ويشترط كونها جهرًا وسرًا لغو وتعاد وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فهي مستغبة كالقراءة فيها والابتداء بحمد الله والدعاء للصب بدعة مستحسنة وذكر السلاطين والدعاء لهم بدعة لكن بعد احداثه واستمراره في الخطب في أقطار الارض بحيث يخشى على الخطيب غوايله صار راجحاً وأوجبنا لم يكن مجاوزة في وصفه ونصحه بالخطبة من محض قرآن مشتمل على تحذير وتبشير كسورة ق (قوله وقيل ان أقله حمد الله) أي

وتحذير وتبشير ونصر بن بشير على أنه لا خلاف في العصة إذا فعل ما له في القول الثاني وهل يشترط في صحتها الطهارة
قولان مشهوران (وبتوكأ) أي يعتد (الامام) في قيامه بخطبته (٤١٠) استحبابا بيده اليمنى (على عصى

أوقوس) ابن العربي ولا
يقال عصاة وهو أول لحن سمع
بالبصرة أو سيف ونحوه لفعله
صلى الله عليه وسلم والخلفاء
ذلك (ويجلس في أولها) أي
الخطبة (وفي وسطها)
واختلف في هذا وفي القيام
لها فالذي قاله المازري أن
ذلك واجب شرطا وقال ابن
هارون المشهور أن الجلوس
الأول ليس بشرط في صحة
الخطبة لانه إنما كان للأذان
وشهر الباجي سنة الجلوس
الثاني ومقدار الجلوس بين
السمعتين والأصل فيما ذكر
اسمراة عمل على ذلك
في جميع الأمصار والأعصار
مندوبه صلى الله عليه وسلم
إلى هلم وأخذ من قوله (وتقام
الصلاة عند فراغها) لا اشتراط
اتصال الصلاة بالخطبة
ويسير انفصل عفو بخلاف
كثيره والمطلوب أن يكون
الذي خطب هو الامام فإن
طرا ما يمنع أمانته كحدث
أورعاف فإن كان الماء بعيدا
فانه يستغسل اتفاقا وإن

فلا تسمى خطبة الا اذا اشتملت على الحمد والصلاة وهو مقابل للمشهور وهو وضع ياد
العمد الاستحباب فيها (قوله وتحذير وتبشير) زاد بهرام وقرآن ونسبه في الجواهر
لابن العربي وظاهره أنه لا بد من الجمع بين التحذير والتبشير وأنه لا يكفي أحدهما
(قوله قولان مشهوران) المشهور منه ما أنه لا يشترط فيهما الطهارة غايته أنه يكره
أن يخطب غير منطهر (قوله قوس) أي قوس عربي لا قوس المعجم واختلف
في حكمة ذلك فقيل لئلا يعث بيده في لحيته عند قراءته للخطبة وقيل تخويف
الحاضرين (قوله وهو أول لحن الخ) في فت على خليل نوع مخالفة لما في هذا
الشارح فانه قال والعصا مقصور ولا يقال عصاة القراء أول لحن سمع هذه عصاتي
انتهى فجعل أول اللحن عصاتي لأعصاة كإهنا ولم يعتد بالبصرة كما هنا (قوله
ويجلس في أولها ووسطها) وكذلك سائر الخطب يجلس في أولها وفي وسطها (قوله
أن ذلك واجب شرطا أي ذهب بعضهم إلى أن حكم ذلك القيام الوجوب على جهة
الشرطية في الخطبتين وقيل سنة فان خطب جالس أساء وصحت والقول الأول
عليه الأكثر كما في عز وابن عرفة فالشارح بقوله ذلك القيام فقط خلافا لظاهر
العبارة (قوله ليس بشرط الخ) أي أن المشهور أن الجلوس الأول سنة فحاصل كلام
شارحنا أن كلام الجلوسين سنة ومقابل المشهور في الأول والثاني قولان
بالوجوب والتدب (قوله منذ زمانه الخ) من حذف حرف جر زمان مجرور بمنذوب يشترط
في مجرورها أن يكون وقتا وأن يكون معينا لا مهما ماضيا أو حاضرا والمستقبلا (قوله
إلى هلم) أعلم أن هلم كلمة بمعنى الدعاء إلى الشيء واختلف فيها فقيل اسم فعل وقيل
فعل أمر وكل منهما لا يدخل عليه حرف فالحوجه أن حرف الجر داخل على محذوف
والتقدير إلى زمن يقال فيه هلم أي يقال وهو الزمن الحاضر أي زمن الشارح
الحاضر عنده (قوله والمطلوب أن يكون الذي خطب هو الامام) أي يجب
على سبيل الشرطية كما مر بذلك في العشماوية (قوله وإن قرب فكذلك عنده
مالك) وذهب العلامة خليل إلى مقابله وهو أنهم ينتظرونه إذا كان العذر قريبا
وهو المشهور كما قال الدفري ومفاد عز والخطاب ترجيعه أيضا والقرب قدر أوتى
الرابعة وقرأتم ما وحاصل هذا القول أنه إذا كان العذر قريبا يجب انتظاره
وإذا كان بعيدا فيجب الاستخلاف فان لم يستخلف استخلفوا هم فان تقدم امام
من غير استخلاف أحد صحت (قوله يستخلف من حضر الخطبة) أي ندبا (قوله

واذا ذكر منسية بعد ما خُطب صلاها ثم صلى الجمعة ولا شيء عليه ثم انتقل يتكلم على صفة صلاة الجمعة فقال
(ويصلي الامام ركعتين) اتفاقا (٤١١) فان زاد عمدا بطلت وان زاد سهواً فعلى حكم الزيادة في الصلاة

واختلف هل هي ظهر
مقصورة أو صلاة قائمة بنفسها
فعلى الاول ينوي انها ظهر
مقصورة وعلى الثاني ينوي
صلاة الجمعة ولا بد أن ينوي
الامام الامامة والالم تجز
و يسحب تعجيلها في أول
الوقت فان أخرت جاز ما لم
يخرج وقتها بهرام لم يختلف
ان قوله روال الشمس
والمشهور امتدادها الى
الغروب وصفة القراءة
في ركعتي الجمعة (يجهر
فيها — ما بالقراءة) اجماعا
(يقرا في) الركعة (الاولى)
بعد الفاتحة ب(سورة الجمعة
(ع) واعترض قوله ونحوها)
لان القراءة فيها بسورة
الجمعة مستحبة لما تضمنته
من أحكام الجمعة ولان النبي
صلى الله عليه وسلم كان
يقراؤها في أول ركعة
(و) يقرأ في الركعة
(الثانية ب) سورة (هل أذاك
حديث الغاشية ونحوها)
وهو سبع والمنافقون ولما
ذكر ان السعي واجب لها
شرع يبين من يجب عليه
كذا

واذا ذكر منسية) الظاهر أن المراد لا أكثر لان المنسية الواحدة من يسير الفصل
وأما أكثر فالظاهر أنه يصلى الجمعة ولا يستخلف وحرر (قوله في حكم الخ)
فتبطل بزيادة ركعتين بناء على انها فرض يومها واما بزيادة أربع بناء على انها بديل
عن الظهر (قوله هل هي ظهر مقصورة) هذا قول من قال انها بديل عن الظهر
وقوله أو صلاة قائمة بنفسها قول من قال انها فرض يومها وقوله ينوي انها ظهر
مقصورة أى يصح أن ينوي انها ظهر مقصورة فلا يتعين نيته كونها ظهر مقصورة
اذ لو نوى انها الجمعة لصح وقوله وعلى الثاني ينوي صلاة الجمعة أى يتعين أن ينوي
صلاة الجمعة — هذا ما ظهر (قوله والالم تجز) بضم التاء من الاجزاء وقوله جاز ما لم
يخرج الخ أى صح وفسرنا الجواز بالصحة لان صلاتها بعد العصر غير جائزة بدون
العذر مع انها صحيحة (قوله والمشهور امتدادها للغروب) ومقابلها ما قبل ان آخر وقتها
اذا دخل وقت العصر وقبل ما لم تصفر الشمس وقيل حتى يبقى للغروب أربع ركعات
فهذه الاقوال مقابلها للشهور وحيث قلنا بامتداد الغروب هل يحمله ان خطب وصلاها
وأدرك بعدها ركعة من العصر والاصح الا انها ظهر او صحح هذا القول عياض وعليه
فلا يرد به قوله للغروب حقيقة اولا يشترط ادراك ركعة من العصر قبل الغروب
بل حيث ما ادرك خطبتها وفعلا قبله وجبت وروى عن مالك قولان ومحل الخلاف
حيث كانت العصر عايهم وأما لو قدموا العصر ناسيين للجمعة فانه يتفق على
ان وقتها للغروب حقيقة والظاهر القول الاول (قوله يجهر فيها بالقراءة) أى
على سبيل السنية فان قرأ فيها سرا عمدا كان كمنه ترك سنة والناسي يعهد
قبل السلام ان أسرى في الفاتحة أو في السورة من الركعتين (قوله واعترض الخ)
قال بعض وانما نص على ذلك لارد على من قال أنه عليه الصلاة والسلام لم يقرأ
في الجمعة الا هاهنا في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الركعة الاولى بسبع اسم
ربك الاعلى فلا اعتراض على المصنف في قوله ونحوها ولا يقال سبع ليست نحو
الجمعة لانا نقول الفصل الرد على من نفى قراءة غير الجمعة في حق النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يحصل بورود مطلق قراءة سورة غير الجمعة والحاصل أنه يندب في الركعة
الاولى بالجمعة ولولم يسبق فاتته الركعة الاولى فيندب له قراءتها في ركعة القضاء
وظاهر كالمذونة وان لم يكن الامام قراها (قوله ونحوها وهو سبع الخ) أى ان
المنذور في الثانية كما يحصل بقراءة هل أذاك يحصل بقراءة سبع أو المنافقون

فقال (ويجب السعي اليها هل من في المصر) اتفاقا اذا وجدت فيه شروط الجمعة ولم يمنعه مانع شرعي (وم) كذا
يجب على (من) هو خارج عن المصر اذا كان (على ثلاثة أميال منه) أى من المصر

ظاهره ان مبدأ الثلاثة من المصرو هو قول ابن عبد الحكم وصدر به ابن الحاجب وقيل مبدؤها من المسجد وهو قول عبد الوهاب وغيره وصدر به صاحب العمدة واستظهر لان التحديد بالثلاثة أميال للسمع والسماع انما هو من المنار وظاهر قوله (فأقول) ان الثلاثة أميال تحديد فلا يجب (٤١٣) على من زاد عليها ولو قلت الزيادة وهو

رواية أشهب ومذهب ابن القاسم ان الثلاثة تقرب فتجب على من زاد عليها زيادة يسيرة ثم أشار الى بعض شروط الجمعة فقال (ولا تجب على مسافر) اتفاقا ولا على أهل منى غير ساكنيها وانما صرح بهم وان دخلوا فيها قبله لما يتوهم من اقامتهم هنالك ثلاثة أيام لرميهم الجمار وأما ساكنيها فتجب عليهم اذا كان فيهم عدد تنعقد بهم الجمعة كانوا حجاجا أولا (و) كذلك (لا) تجب الجمعة (على عبد) على المشهور (ولا على امرأة) (ولا) على (صبي) اتفاقا فيهما والاصل فيما ذكره من رواه الطبراني في الكبير من قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة للأعلى امرأة أو صبي أو مريض أو عبد أو مسافر ولما كان بعض من تقدم ممن لا تجب

والحاصل أنه يندب في أداء القراءة بالجمعة والثانية إما بهل أنك أوسج أو المناقون هذه طريقة والطريقة الثانية ان الندب انما هو بخصوص هل أنك وحدها ولم يروا حدان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الأولى بغير الجمعة وانما الخلاف في الثانية يتم صلى فيها فلذلك جاء الخلاف المذكور (قوله وقيل مبدؤها من المسجد) وهو الراجح واستظهر الزرقاني أنه اذا تعدد المنار أن يعتبر الذي في طرف البلد (قوله والسماع) أي ومعلق السماع الذي هو الاذان انما هو من المنار (قوله ومذهب ابن القاسم) وهو المتمد (قوله زيادة يسيرة) أي نحو الربع أو الثلث والحاصل أنها تجب على من كان مقيما ومن كان خارجا على ثلاثة أميال ونحوها ولكن لا تنعقد الا بين كان ساكنا بالبلد وأما الخارج عنهم وادخاله كقرى مخ توجب عليه ولا تنعقد به فلا يجب من الاثنى عشر (قوله ولا تجب على مسافر) المراد به من أتى من محل خارج عن بلد الجمعة بأكثر من كفرسخ ولو أقل من مسافة القصر وقولنا من أتى الخ للاحتراز عن مسافر من بلده وأدركه النداء قبل مجاوزة ثلاثة أميال فهذا لا تسقط عنه الجمعة ويجب عليه أن يرجع لها بحيث يهتدد ادراكها ولو بر كمة ومثل ادراك النداء تحققة الزوال قبل مجاوزة القرى مخ الذي هو ثلاثة أميال الا ان يكون يعلم أنه يصلها أسامه (قوله على المشهور الخ) ومقابلته أنها واجبة على العبد اذا أسقط السيد حقه (قوله ولما كان بعض الخ) الظاهر اسقاط بعض ويقول ولما كان من تقدم الا أن يقال انما أتى ببعض من حيث كونه المصنف رحمه الله ما ذكر فيم بعد العبد والمرأة (قوله ويستحب له حضورها) اذا أذن له سيده ظاهر في التقن والمدير والمعتق لأجله والبعض في يوم سيده لا في يومه فلا يتوقف على اذن السيد كالكاتب فلا يتوقف حضوره على اذن السيد فينذب له مطلقا والحاصل أن المبعوض في يومه كالكاتب سواء والظاهر أنه يندب للسيد الاذن فيما يتوقف على الاذن لانه وسيلة لتعصيل منه ذوب وأما الصبي فكذلك كاتب يندب حضوره ولو لم يأذن له وليه (قوله ودعوة المسلمين) أي دعاء

المسلمين عليه الجمعة اذا حضرها وصلها أجزأته عن الظهور به عليه بقوله (فان حضرها عبد أو امرأة) المسلمين أو مسافر (فليصلها) يعني وتحيزه عن الظهور أما العبد فباتفاق ويستحب له حضورها ان أذن له سيده ليشهد الخير ودعوة المسلمين وأما المرأة فكذلك تجزئها اتفاقا وصلاتها في بيتها أفضل لها

وأما المسافر فتجزيه عند مالك وقال (٤١٣) ابن الماجشون لا تجزيه لانه غير محاط بهم او انقل لا يجوز عن

الفرض ورد بالاتفاق في المرأة والعبد على الاجزاء ولما ذكر ان المرأة اذا حضرتها فصلها بين موفتها بقوله (وتكون النساء خلف صفوف الرجال) ولما أومر كلامه ان المرأة تخرج الى الجمعة طقashaة وغيرها رفع ذلك التوهم بقوله (ولا تخرج اليها) أى الى صلاة الجمعة (الشابة) وهـذا انتهى على جهة الكراهة الا أن تسكور فائقة في الجمال فيحرم خروجها وفهم من كلامه ان المتجالة تخرج اليها ثم انتقل يتكلم على شيئين واجبين كان المناسب ذكرهما عند الكلام على الخطبة لانهما يتعلقان بها أحدهما أشار اليه بقوله (وينصت) بالبناء للفعول أى يجب الانصات وهو السكوت على كل من شهد الجمعة (لاجل سماع الامام) وهو (في حال خطبته) الاولى والثانية وفي الجلوس بينهما مطلقا سمع الخطبة اوله يسمعهما سب الامام من لا يجوز سبه

المسلمين لان لا انسان حين يدعو يعم في الدعاء له ولما حضرن (قوله وأما المسافر فتجزيه الخ) ويندب له الحضور حديث لا مشقة عليه والاخير كذا ينبغي فانه في التوضيح (قائدا) قال مع

من يحضر الجمعة من ذى السدر عليه أن يدخل معهم فأدبر وما على أتى ولا على أهل السفر والعبد فعلها وان لما حضر انتهى ولوم مكاتبنا (قوله ولا يكون النساء خلف الخ) فلو صلت في صف الرجال كره لها ذلك وأجزأتها الا أن لا يكون لها لوصول رجل في صف النساء كره له الا أن يلتذ انتهى (قوله ان تكون فائمة في الجمال) أى أو مخشبة الفتنة بوجه اخر أو مرادهم بقائمة الجمال مخشبة الفتنة وخشبة الفتنة تحصل بالزينة والتطيب ومزاحة الرجال وحسن صورة الشابة وليس المراد مخشبة الفتنة ما جعل قسيما للتطيب ونحوه (قوله المتجالة تخرج اليها) أى جواز بمعنى خلاف الاولى فلا نافي ان الافضل عدم الخروج والحاصل ان مخشبة الفتنة خروجها حرام وخروج المتجالة خلاف الاولى والشابة التى لم يخش منها الفتنة يكره قوله فيما تقدم وصلاتها في بيتها أفضل عموم على ما على المتجالة لوقاز حضور الشابة غير المخشبة افترض غيرها لكثرة من يحضر الجمعة وهو مظنة لمزاحة الرجال (قوله على كل من شهد الخ) من المكلفين وكان بالجماع أو رحبه مع من هو بأحدهما وظاهر ولو نساء أو عبيدا أو مع خارج عن ما وأما ما كان بالطرق فيباح له الكلام مع من كان فيها ولو سمع الخطبة لا على من كان بالمسجد أو رحبه فيحرم والحاصل ان المدعى على أن يكون في المسجد أو رحبه والطرق المتصلة به وفى كل اما أن يكون مكلفا بالجمعة أولا كالعبيد والنساء فيحرم الكلام فى كلها الا فى صورة واحدة وهو ما اذا كان فى الطرق وكلم مع من كان فيه أو وجهه الحرمه على كل من كان خارج الطرق مع من كان فى المسجد أو الرحاب أنه وسيله للحرم والوسيلة للحرم محرمة فكذا ظاهر للفقير من عبارة الشيخ عبد الباقي على خليل وانظرها (قوله لاجل سماع الامام) يؤذن بأن الواجب السماع وليس كذلك بل الواجب الانصات والاصغاء ولو لم يسمع بأركان في عجز المسجد مثلا وهو فى حال خطبته (قوله وقال ابن حبيب) وهو المتمد (قوله اذا تكلم الامام من لا يجوز الخ) بأن سب من لا يجوز سبه أو مدح من لا يجوز مدحه أى أو كان غير حرام كقراءته كتابا يذير بتعلق بالخطبة (قوله ولا يشمت عاتسا) أى لا يجوز ان يقول من سمع الخطبة لمن سمع رجلا عطس

أو مدح من لا يجوز مدحه وقال ١٠٤ عدل ابن حبيب يجوز الكلام اذا تكلم الامام بما لا يجوز وبه الخفى واقد مر عليه صاحب المختصر ولا يشمت عاتسا

وحمد الله برحمته الله (قوله هو) أى السامع (قوله حمد الله سرا) أى على
 طريق السنية أى أن الحمد على طريق السنية وكونه سرا مندوب وبكره جهرا
 (قوله ولا يسلم) أى كان داخل المسجد أولا (قوله ولا يرد سلاما) ولو إشارة
كل ذلك يحرم (قوله ولا يحصب من تسكلم) أى لا يجوز له أن يرميه بالحصباء
 (قوله ولا يشرب الماء) أى ولا يأكل والحاصل أنه يحرم كل ما يشاقى وجوب
 الانصات ولو على غير السامع من أكل وشرب وتحريل شئ يحصل منه تصويت
 كورق أو نوب أو فتح باب أو سبحة أو مطالعة فى كراس (قوله على أحد التفاسير
 الخ) ومن أحد التفاسير أن الآية فى قراءة القرآن مطلقا أى فى أى موضع قرأ
 الإنسان القرآن وجب على كل أحد استماعه والسكوت تعظيمه (قوله لصاحبك)
 أى الذى تخاطبه اذ ذاك أو حبيبك سمي صاحبا لانه صاحبه فى الخطاب
 اوله كونه الاغلب وقوله انصت أى أسكت من الكلام مطلقا واستمع الخطبة
 وفعله انصت (قوله والامام بخطب) جملة حالبة تقيدان وجوب الانصات من
 الشروع فى الخطبة لامن خروج الامام كما يقوله ابن عباس وان غمروا بوحيفة
 (قوله يوم الجمعة) طرف لقلت ومفهومه ان غير يوم الجمعة بخلاف ذلك فانه شارح
 الموطأ (قوله والصلاة جائزة) أى واقامة الصلاة ويكره من حين أخذه فى الإقامة
 الى أن يحرم الامام ويحرم اذا أحرم ولا يجتمع هذا التفصيل فى الجمعة **تنبية**
 ظاهر عبارة الشارح ان الانصات واجب فى حال الترضى على الصواب والترضى
 على الساطن لانه قال بين النزول الخ وليس كذلك يل الكلام حيث جاز (قوله
 وهو مذهب المدونة) ونقل عن عطاء وجهاء المتبع لان الخطبة بمثابة ركعتين
 فكأنه تسكلم فى صلب الصلاة قال بهرام وهو ضعيف (قوله ويجوز الكلام)
 المراد بالجواز الاذن فيصدق بالندوب (قوله منها الذكر القليل الخ) بمعنى أنه يجوز
 الذكر سرا عند السبب وكذا غيره خلافا للشارح اذ اقل والامام يخاطب ويمنع الكثير
 أو الجهر باليسير ولعل المراد بالمنع الكراهة كفى بعض شراح خليل بقى ان فى بعض
 شراحه ان هذا اعنى الذكر اليسير ليس مما استوى طرفاه بل هو مندوب وبعضهم
 قال الاولى تركه ومثله لت فى كسيرة على خليل وهو الصواب وبه قرر بعض
 الشيوخ كشيخنا وبقى الجهر بالكثير والحكم بالحرمة (قوله والتأمين عند سماع
 الخطيب يعنى أنه يجوز التأمين والتعوذ جواز مستوى الطرفين سرا لا فرق بين
 أن يذكر أو يقل ومقادير ترجيح نذب التأمين والتعوذ عند السبب (قوله لغفرة)
 أى لطلب مغفرة أو طلب نجاة من النار (قوله والصلاة على النبي الخ) هى مندوبة

واذا عطس هو حمد الله سرا
 فى نفسه ولا يسلم ولا يرد
 سلاما ولا يحصب من تسكلم
 ولا يشرب الماء والاصل فيما
 ذكر قوله تعالى واذا قرىء
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 على احد التفاسير انها نزلت
 فى الخطبة وقوله صلى الله عليه
 وسلم فى الصحيحين اذا قلت
 لصاحبك انصت والامام
 يخاطب يوم الجمعة فقد لغوت
 سنى الامر بالمعروف لغوا
 فغيره أولى والأفعال الكلام
 الذى لا خير فيه وظاهر
 كلام الشيخ ان الكلام بعد
 الفراغ من الخطبة بين النزول
 من المنبر والصلاة جائز وهو
 مذهب المدونة ويجوز
 الكلام حال الخطبة
 فى مسائل منها الذكر القليل
 عند سببه والتأمين عند
 سماع الخطيب بمغفرة ونجاة
 من النار والتعوذ عند سماع
 ذكر النار والشيطان
 والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم

عند ذلك سرى على الصحيح والنبي الثاني أشار إليه بقوله (ويستقبله) أي الامام (الناصر) بوجههم وهو في خطبته وجوباً وظاهراً كلامه (٤١٥) سواء كان في الصف الأول أو غيره وهو وظاهر المدونة عندهم

وحكي الباقي ان الصف عند ذكره (قوله كل ذلك سرى) أي ندبا ويكره جبراً وقال ابن حبيب يجر بذلك جهر اليأس بالعالى أى والاحرم (قوله وهو في خطبته) أى عند منعه بالخطبة لا قبله ولو جالس على المنبر (قوله سواء كان في الصف الأول أو غيره) أى من سمعه ومن لم يسمعه لكن أهل الصف الأول يحولون وجوههم لجهة ذاته بحيث ينظرونها وأما غير الصف الأول فيستقبلون جهته وذاته (قوله وهو ظاهر المدونة) وهو الراجح ومأقوله الباقي ضعيف (قوله فان استقبلوه فلائىء عليهم) هذا على كلام الباقي (قوله والصحيح عند الأكثر الخ) مقابله ما قاله أهل الظاهر من أن سببه حضور الصلاة أى حضور وجوبها أى ثمره من كان من أهلها وغيرهم وان لم يحضروها وان اغتسل قبل الصلاة أو بعد ما أجزأه تسكوا بفأهر قوله صلى الله عليه وسلم لم لو اغتسلتم لهذا اليوم فجل علة الغسل اليوم قاله انما كهاى (قوله فن لا تجب عليه) لم يقل كان لم يعزم بحيث يصير شاه لا ان تجب عليه لان من تجب عليه وان لم يعزم بالفعل فهو عازم بالقوة (قوله اذا لم يعزم) وأما اذا عزم على حضورها أمر به أى فتنس في حق كل من حضرها ولو لم يلزمه من مسافر وعبد وامرأة وصبي كان ذرائع كالتصايب أى الأحكام أم لا وقيد الخى سنية الغسل بمن لا رائحة له والاوجب كالتصايب ونحوه واعتد به في التحقيق (قوله الى نية) وهو التعمد وقيل للمطابقة فلا يفتقر لنية (قول فلا يجرى الخ) لوجهه لتفريقه والقبيلة طرف متسع (قوله فلا بد من اتصاله بالروح على المشهور) وقال ابن وهب ان اغتسل بعد الفجر أجزاء وان لم يتصل برواحه بغسله والافضل الاتصال قاله بهرام (قوله وفهم من المدونة الخ) ان التراخي اليسير لا يضر أى كما اذا تراخي لاصلاح ثيابه وتخيرها فان اشتغل خارج المسجد بعده بقاء أو نوم أعاده حيث طال بهما حيث كان ذلك اختياراً فان كان النوم غلبة أو الاكل لشدة جوع أو اكرام فلا يطل وأما الاكل أو النوم في المسجد فلا يطله واحد منهم ما ولو كثر بخلاف لو حدث له رائحة كريهة كعرق أو منان أو حنابة فيبطلان ثوابه ولو صلى في المسجد وقضية المدونة ان الاكل في طريقة لا يضر ولو أكثر (قوله وهو المثنى في المجازة) هي وقت اشتداد الحر كما في كتب المذهب وقيل في الصباح المجازة نصف النهار في القيظ خاصة انتهى (قوله والمجازة لا تكون في قول النهار) هكذا الصواب

أي مستحب لان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه رضوان الله عليهم كانوا يأتون المسجد في هذا الوقت (ع) وفي كماله تدافع لانا قال والله خير من زوجه والنبي في المجازة ثم قال (وايسر ذلك في أول النهار) والمجازة لا تكون في أول النهار

بعدم وجود الاموافاق لما في نت والتحقيق من عدم ذكرها ووجه التنبؤ
ان النفي لا يسلط الاعلى محل القابل لوجود الشيء وهو هنا منف لان حقيقة
التعجير المشي في الهجرة التي هي وقت اشتداد الحر (قوله وانه يقول اس التكبير
المستحب) أي الذي هو معنى التعجير في أول النهار وانما هو بعد الزوال أي وانما
التكبير بعد الزوال هذا يدل على ان التكبير يطلق على ما بعد الزوال ويفيده
المصباح حيث قال بكراني الشيء وبكروا من باب قصد أسرع أي وقت كان ثم
قال وبكرتكبير امثله بقى ان قوله وانما هو بعد الزوال مبني على ضعف وهو ان
المراد بالساعة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة في الحديث آخر
الساعة السابعة التي هي بعد الزوال والاصح ان المراد آخر الساعة السادسة أي
التي ية الزوال والحديث من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى فكأنما
مرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة
فكأنما قرب كبشا أو من راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب بجاجة
ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذن اخرج الامام حضرت
الملائكة يستمعون الذي كرهه الساعات آخر الساعة السادسة التي قبل الزوال
على الصحيح لا السابعة كما هو مراد الشارح فالساعات الكاشنة في الحديث
اعتبارية لا فلكية (قوله وأما في أول النهار) فكرره لانه صلى الله عليه وسلم
لم يفعله ولا أحد من أصحابه وخيفة الرياء والسمعة (قوله لها) أي للجمعة إشارة
الى أنه انما يخاطب بالطيب من يحضر الصلاة بخلاف العيد فانه يستحب يومه استعمال
الطيب ولو لم يحضر صلاته (قوله مما خفي لونه) أي الاحسن للرجال استعمال
هذا الطيب لقول التحقيق وخير طيب الرجال ما خفي لونه وظهرت رائحته كالسك
والغالية وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفيت رائحته انتهى أي كالورد
ونحوه وقضية اطلاق غير واحد أنه لا فرق بينهم ما وبعض أفاده من يحا حيث قال
ولو مؤثنا وليس نقل بعض الفضلاء عن شارح مسلم ما يدل على أنه يستعمل اذا لم يجد
الطيب بالمعنى الاول الذي هو طيب الرجال ونصه قال لم يجد ذلك فن طيب النساء
اقوله في الحديث ولو من طيب المرأة وهو المكروه للرجال وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه
فاباحه هنا للرجال لضرورة لعدم غيره وهذا يدل على تأكيده أي استعمال الطيب
قاله شارح مسلم (قوله امتثال أمر السنة) أي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله ما بعده الناس حسنا) المراد بهم أهل الشرع أي ما بعده أهل الشرع حسنا
أي في هذا اليوم وهو يوم الجمعة وهو الابيض وان عتق بخلاف العيد فيندب فيه

والجواب ان نقول التهجير
يطلق على المشي في الهجرة
ويطلق على التكبير المستحب
في أول النهار وانما هو بعد
الزوال وأما في أول النهار
فمكرره انتهى ومن الأدب
الطيب واليه أشار بقوله
(وليطيب) أي يستعمل
الطيب (لها) أي للجمعة
استحبها من يحضرها من
الرجال دون النساء مما خفي
لونه وظهرت رائحته كالسك
ويقصده امتثال السنة
لا يقصده الفخر والرياء
ومن الأدب التعميل
بالباس واليه أشار بقوله
(ويلبس أحسن ثيابه)
أي ما بعده الناس حسنا
احترزا من أن تكون
عنده حسنة وليست
بحسنة عند الناس والنياب
الحسنة في الشرع البياض
والاصل فيما ذكر ما رواه
أبو داود من حديث أبي
هريرة رضي الله تعالى عنه

قال قال رسول الله صلى الله عليه (٤١٧) وسلم من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من

طيبان كان عنده ثم أتى
الجمعة ولم يخط أعناق
الناس ثم صلى ما كتب الله
تعالى عليه ثم انصت إذا خرج
إمامه حتى يخرج من صلاته
كانت له كفارة لما بينا وبين
جمعته التي قبلها قال
ويقول أبو هريرة زيادة
ثلاثة أيام ويقول إن الحسنة
بعشر أمثالها ومن الآداب
ما أشار إليه بقوله (وأحب
الناس) أي إلى المالكية
(أن ينصرف) مصلى الجمعة
(بعد فراغها ولا يتنفل
في المسجد) ظاهره إماما
كان أو مأموما وهو كذلك
في الأول اتفاق وفي الثاني
على أحد قولي المدونة أن
التنفل أثر لجمعة في المسجد
مكروه لما روى ابن عمر
رضي الله عنه ما كان إذا
صلى الجمعة انصرف فصلى
ركعتين في بيته ثم قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعل ذلك هذا حكم التنفل
بعدها وأما قبلها فيباح
للمأمووم دون الإمام وإلى
الأول أشار بقوله (ولا تنفل)
يعني المأموم في المسجد (أن
شاء قبلها) أي قبل صلاة

الجمعة وهو اليوم فإن كان يوم جمعة يوم عيد ليس بالجمعة غير الأبيض أول النهار
والأبيض لصلاة الجمعة ولو عتيقا كما قررنا (قوله ما كتب الله) أي من تحبسة
المسجد والمراد بالكتب الأمر أي ثم صلى ما أمر الله به (قوله إذا خرج إمامه) المراد
إذا شرع في الخطبة (قوله يخرج من صلاته) يستثنى من ذلك المواضع التي يجوز
الكلام فيها كالتبين (قوله ويقول أبو هريرة) أي اجتهدا من عنده وزيادة
ثلاثة أيام الجمعة التي قبلها واليومان اللذان قبل الجمعة التي قبلها (قوله
وزيادة) أي وكانت كفارة لزيادة هي ثلاثة أيام وقوله ويقول إن الحسنة
أي يستدل على ما اجتهد فيه بقوله إن الحسنة بعشر أمثالها أي فما فعله حسنة
وهي بعشر فلذلك كفرت له ذنوبه عشرة أيام وأطلق الحسنة على التكفير وهو غفران
الذنب ولعله مجاز فان قلت هذا ظاهره إذ لم يتصل الجمعة التي قبلها فلا دخل
ما الحكم قلت يعطى لمن الأجر بما يقابل الثلاثة المذكورة في نفسه من الآداب
المذكورة منها ما هو مشروع في حق الرجال والنساء كالتهجير والمشى ومنها ما هو
مختص بالرجال كتحسين الميئة والتطيب والتجمل بالثياب الحسنة (قوله بعد
فراغها) أي وبعد الفراغ عما يتصل به من تسبيح وغير ذلك (قوله ولا يتنفل
في المسجد) أي على جهة الكراهة وتسمي الكراهة بعد الجمعة لمن في المسجد حتى
ينصرف الشخص من المسجد أو حتى يحدث وهذا هو المنصوص وقال ابن عبد
السلام ويمتد وقت الكراهة بعد الجمعة حتى ينصرف أكثر الصلوات لا كلهم
أو يجرى وقت انصرافهم وإن لم ينصرفوا (قوله إماما كان الخ) لكن الكراهة
في حق الإمام أشد (قوله وفي الثاني على أحد قولي المدونة) وقولها الآخر
يستحب تركه وفعله في ثياب إن ترك أو صلى ذكر هذا القول في التحقيق وهل
صلاته على الجنائز مباح للتنفل لانه مانع حصين أو لا يبيعه قولان ذكرهما في
فيباح للمؤرخ) المراد بالباحة الأذن فلا ينافي أنه مندوب (قوله إن شاء قبلها)
أي إن ذلك ليس بواجب عليه فلا ينافي أنه مندوب (قوله ما لم يجلس الإمام
الخ) يفيد أنه مندوب له التنفل قبل ذلك ولو كان جالسا عند الأذان وليس كذلك
أذيكروه التنفل الجالس عند الأذان ولو الأول بالنسبة للجمعة لكن الكراهة
مقيدة بأن يكون الفاعل ممن يقتدى به أو يخشى منه اعتقاده وجوبه أو أمان فعلها
مع العلم بندوبها وليس مقتدى به فلا كراهة كقولها مقلدا في فعلها اتفاقا
بطلها حينئذ قلنا للجالس احترازا من قادم عند الأذان في الجمعة وغيرها ومتنفل
قبل الأذان واستمر فلا يكره لما التنفل (قوله فإذا جلس فانه لا يتنفل) بل إذا

الجمعة ما لم يجلس الإمام على المنبر فإذا جلس فانه لا يتنفل

واذا دخل عليه وهو في أثناء التنفل خفف والى الثاني أشار (٤١٨) بقوله (ولا يفعل ذلك) التنفل قبل

صلاة الجمعة — في المسجد
(الامام) لما صح أنه صلى الله
عليه وسلم لم يكن يصلي قبل
الجمعة شيئاً (ع) وظاهر
كلام الشيخ أنه عام اتسع
الوقت أم لا وليس هو على
ظاهره وإنما يعنى به عند
دخوله للخطبة يدل عليه
قوله (وليرق) أي يصعد
(المنبر كما يدخل) أي وقت
دخوله وأما قبل ذلك فقال
ابن حبيب يجوز له إذا أتى
قبل الزوال أن يتنفل —
في المسجد وكذلك بعد
الزوال إذا لم يرد أن يخطب
ويسلم على الناس حين
دخوله ولا يسلم إذا صعد على
المنبر ومن الآداب المسقبة
قص الشارب والاطفاف
وتتف الابط والاستعداد
إن احتاج والسواك والمنشئ
لما ورد في ذلك من الاخبار
* (باب في) * بيان صفة
(صلاة الخوف) وهي
الصلاة المكتوبة بحضور
وقتها والمسلمون في مقاتلة
العدو أو في حراستهم ولم
يذكر الشيخ حكمها هنا
وذكره في باب جمل فقال
وصلاة الخوف واجبة يعني

خرج للخطبة فانه لا يتنفل ولو لم يجلس فلو تنفل عند خروجه للخطبة وأخرى بعد
فلا يتنفل اما أن يكون المأموم جالساً أو داخلان كان جالساً قبل خروجه وتنفل
عنده فيقطع ابتدأ عمداً أو جاهلاً أو ناسياً خروجه أو الحكم عقد ركعة أم لا
وان كان داخل لا قطع عقد ركعة أم لا أن أحرم عمداً أو ناسياً خروجه أو الحكم عقد ركعة أم لا
أو جهلاً بخروجه أو الحكم فلا قطع عقد ركعة أو لا وهذا كله ما لم يفرغ من الخطبة
ويشمرع في الترضي فانه كما يباح الكلام بإباح التنفل (قوله خفف) أي ندباً
وسواء في ذلك أحرم عمداً أو سهواً وأنه يخرج عليه أوجه لا عقد ركعة أو لا والحاصل
أن تنفل المأموم قبل الاذان مندوب وعنده مكروه للجلوس على ما تقدم وعند
خروج الخطيب للخطبة حرام ومثل خروج الخطيب دخوله ذاهباً المنبر فان أحرم
بعد خروجه أي من الخلو للخطبة أو بعد دخوله متوجهاً إلى المنبر فان كان جالساً
قطع مطلقاً إلى آخر ما قلنا (قوله أي وقت دخوله) فيه إشارة إلى أن ما مصدرية
والكافي زائدة وان العبارة على حذف. وضاف والتقدير ويرق المنبر وقت دخوله
ولكن لا بد من حذف في العبارة أيضاً والاصل ويرق المنبر إذا جاء وقت دخوله
وهو بعد الزوال مبدأ للخطبة لا أن جاء قبله كما يدل عليه قوله وأما قبل ذلك فقال
ابن حبيب (قوله أذا لم يرد أن يخطب) بأن لم تحضر الجماعة فيجوز له أن يتنفل تحية
المسجد (قوله ويسلم) أي على طريق السنية ومثله حين خروجه من دار الخطابة
وقوله والاسلم إذا صعد أي يكره (قوله والاستعداد) حلق العانة (قوله ان
احتاج) راجع لقص الشارب وما بعده (قوله والمنشئ) أي لما فيه من
التواضع لله عز وجل أي المشي في الذهاب للجماعة في الرجوع (قوله الاخبار)
أي الاحاديث

* (باب صلاة الخوف) *

(قوله في بيان صلاة الخوف) قال البدراقرافي يمكن رسمها بأنها فعل فرض من
الجنس ولو جمعة مقدومة وفيه المأمومون قسمين مع الامكان ومع عدمه لا قسم في قتال
ما ذون فيه فيدخل قتال المحاربين وكل قتال جائز (قوله أو في حراستهم) أي وكانوا
بصد القتال (قوله وقال ابن الموار) هي رخصة لا تنافي بين كونها سنة وكونها
رخصة لان الرخصة قد تكون واجبة وقد تكون غير ذلك مثال الاول اكل الميتة
للضطر (قوله وهي المشروع) أي الحكم المشروع لعذر رخص كل الميتة فهو مشروع
لعذر وهو الاضطرار وقوله مع قيام المحرم أي مع وجود المحرم وهو الخبث في الميتة
وعلى قياسه نقول هنا وهي المشروع لعذر وهو الخوف مع قيام المحرم وهو أنه تغيير

وجوب السنن وقال ابن الموار هي رخصة واة ضرعية ما أحب المختصر صدق الرخصة ما بها
عن
وهي المشروع لعذر مع قيام المحرم لولا العذر

والدليل على ثبوت حكمها وانها (٤١٩) غير منسوخة الكتاب قال تعالى واذا كنت فيهم الآية والسنة

فقد ورد في ذلك أحاديث صحيحة والاجماع بقدم لاها بعدموته صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة منهم علي ابن أبي طالب وأبو هريرة وأبو موسى ولم يكر ذلك عليهم أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وتفضل في السفر والحضر جماعة وفرادى وقد بدأ بالكلام على صفحتها في السفر جماعة لان الخوف غالبا انما يكون في السفر فقال (ومسلة الخوف) أي ومسفتها (في حال) (السفر) ان المسلمين (اذا خافوا العدو) أو ظنوه والوارد بهم الكفار لان قتالهم ومعمل الرخصة وقاسوا عليه قتال المحاربين (أن يتقدم الامام بطائفة ويدع طائفة واجهة العدو) ظاهره كالتخصر كان العدو في جهة القبلة أم لا وهو كذلك وظاهر كلامه انه لا يشترط تساوي الطائفتين في التسمية وظاهر المختصر على ما قال البساطي تساويهما قال وهذا ظاهر اذا كان العدو يقابل

عن الصلاة الشرعية (قوله وانها غير منسوخة) وأدعى المرنى نسخها وهو مردود (قوله الكتاب الخ) لا يخفى انه الكتاب لا يدل الاعلى ثبوت الحكم ولا يدل على عدم النسخ (قوله فقد ورد في ذلك أحاديث) صحيحة منهم امارواه يزيد بن رومان بسنده ان طائفة صلت مع النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى ركعة ثم ثبت قائما أو اتوا الانفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت جالسا أو اتوا الانفسهم ثم سلم بهم (قوله والاجماع) أي الفعلي (قوله لان الخوف غالبا الخ) تعليل لقوله في السفر بدون قوله جماعة (قوله وفرادى) هذا انما يراه في صلاة الالتحام (قوله وصلاة الخوف) مبتدأ وقول المصنف ان يقدم الامام خبران المسلمين وجعله ذلك خبر صلاة والتقدير وصلاة الخوف تقول في شأنها ان المسلمين اذا خافوا العدو فالحكم ان يقدم الامام (قوله اذا خافوا العدو) أي اعتقدوا ضرر العدو وقوله أو ظنوه أي ظنوا ضرره ولو فسرا الخوف بالظن لكان أحسن ويفهم منه حكم الاعتقاد بالطريق الاولى (قوله وقاسوا عليه قتال المحاربين) ومثلهم أهل البغي أو أراد بالمحاربين ما يشمل أهل البغي وكذا الموضع خوفا على أخذ المال أو السباع خوفا على النفس منها فان قلت قدم ان صلاة الخوف رخصة ومعمل الرخصة لا يقاس عليه والمحل الذي ورد فيه انقل هو قتال الكفار فكيف قاسوا عليه قتال المحاربين وما أشبهه فأتى دونه قياس لا فارق الذي قال به بعض من خالف في القياس لقعع بأن سبب هذا القياس الخوف ودونه الفري يقين سواء قاله البساطي (قوله أن يتقدم الامام بطائفة) أي يصلي بطائفة (قوله ويدع طائفة) أي يترك طائفة (قوله كان العدو في جهة القبلة أولا) وهو كذلك أي خلافا لقول الامام أحمد اذا كان العدو بها صلوا مع الامام جميعا من غير قسم لظهورهم لعدوهم (قوله على ما قال البساطي الخ) لان المتبادر من قولهم قسمهم مناصفة (قوله هذا ظاهر) أي قسمهم قسمين ظاهر (قوله بالنصف) أي نصف المسلمين وقوله فينبغي أن لا توقع على هذا الوجه أي لا يقسمهم نصفين والظاهر أنه حينئذ اذا كانت تقابل بالاث أنه يصلي بالاثين الركعة الاولى ويصلي بالاث الركعة الثانية (قوله فانظر ذلك) أي هل ما قلنا صحيح هذا والصحيح أنه لا يشترط تساوي الطائفتين بل الشرط كون كل طائفة عندها قدرة على العدو ولذلك قول بعض المتأخرين من شرح خليل تساويا أولا (قوله وعلى الامام أن يعلم الخ) أي وجوده بدليل قوله لدم الخ والاصل أن الوجوب

بالانصف وأما اذا قبل بأقل من ذلك فينبغي أن لا توقع على هذا الوجه فانظر ذلك انتهى وعلى الامام أن يعلم الناقض قبل أن يأخذ وفي الصلاة كيزيها خوفا من التخليط لعدم الفأكثر الناس لها

(ف) من ذلك (يصلى الإمام بطائفة ركعة ثم يثبت قائما) ثم ينظر الطائفة الثانية انفاضا وهو مخير بين ان يذبح الدعاء والقراءة والسكوت (و) أما الطائفة التي صلت معه فانهم يصلون (٤٣٠) لانفسهم ركعة ثم يصلون

(ف) يذبحون (يقفون مكان أصحابهم) مواجهة العدو (ثم يأتي أصحابهم فيصرون خلف الإمام فيصل بهم الركعة الثانية ثم تشهد) الإمام (ويسلم) على المشهور (ثم) ان الذين صلوا معه الركعة الثانية (يقضون الركعة الاولى) التي فاتتهم (و) ينصرفون وقوله (وهكذا يفعل في صلاة الفرائض كلها) توطئة لقوله (الا المغرب فانه) أي الإمام (يصل بالطائفة الاولى ركعتين) ويشهد فاذاتم تشهد ثبت قائما على المشهور ويشير الى الطائفة الاولى بالقيام فاذا قاموا انما وصلاتهم لانفسهم ثم تشهدون ثم ينصرفون في مكان أصحابهم (ثم) تأتي الطائفة (الثانية) فيصرون خلفه (ويصل بهم) أي بالطائفة الثانية (ركعة) ثم تشهد ويصل ثم يقضون لانفسهم الركعتين اللتين فاتتهم بالفاتحة وسورة

متعلق بتعليم المجموع في عبادة وعلى الإمام أي وجوبه عند الجهل ونحوه عند عدمه (قوله فيصل الخ) كان الاولى أن يقول فيصل بها لان الحمل للاضمار لظهور أن فاعل يصل الإمام والضمير المجرور للطائفة الا أن عادته في هذا الكتاب زيادة الايضاح وفكر طائفة وعبر بها للاشارة الى أنه لا يشترط تساوي الطائفتين بل الشرط كما تقدم كون كل طائفة فيها قدرة على العدو (قوله يثبت قائما) أي بالطائفة الاولى مؤتمنين به الى أن يستقل ثم يفارقونه فاذا أحدث قبل استقاله عمدا بطلت عليهم وسهوا أو غلبة استخلف هو أو هم من يقوم بهم ثم يثبت المستخلف ويتم من خلفه ثم تأتي الطائفة الاخرى يصل بهم ركعة ويسلم بخلاف ما لو أحدث ولو عمدا بعد تمام قيامه فصلاتهم تامة ولا يستخلف عليهم لا في طاعة تعلقهم به ونظر بعض شراح خليل في حكم القيام (قوله بين الدعاء) أي بما عاين له والاولى بالفتح والنصر وبثل الدعاء التسبيح والتكبير وقوله والقراءة أي بما يعلم أنه لا ينها حتى تأتي الطائفة الثانية (قوله فانهم يصلون لانفسهم ركعة) أي ان اذا أي فان أهمهم احدهم فصلاته تامة وصلاتهم فاسدة قاله في الطراز وكذلك في الجمعة فاذا فارقت الطائفة الاولى في الجمعة صلت الركعة الثانية أفذاذا فيما يظهر بمثابة مدرك الاولى من الجمعة مع إمام ورع راعى بناء في الثانية - حتى فات فعلها مع الإمام فانه يأتي بها وحده ولا يصلونها بجماعة بإمام يستخلفونه وتوقف عني في عدد الطائفتين واستظهر أنه لا بد أن تكون كل طائفة اثني عشر غير الإمام وان يحضر كل من الطائفتين الخطبة (قوله ويصل على المشهور) ومقابله لا يصل بل يشير للطائفة الثانية فتقوم للركعة التي بقيت عليهم فيصلونها ويصل بها تدرك معه الثانية السلام كما أدركت الاولى الاحرام (قوله فاذا تم تشهد ثبت قائما الخ) وقيل جالسا وعليه ففارقت الاولى تمام تشهد كما في ثبوت ويعلمهم ذلك بأشارة أو جهر بآخره فقول الشارح ويشير الخ انما يظهر على هذا القول الضعيف الذي يتول بجوابه لاعلى المشهور الذي اقتصر عليه (قوله ثم يصلون) أي على اليمين تسليمية التحليل وعلى اليسار ان كان على يسار المسلم أحد ولا يصل أحد منهم على الإمام لانهم يصلون قبل سلامه فلم يصل عليهم وبعد سلامهم يذبحون الى العدو (قوله ولا يقرأ فان قلت هلا قرأها عقب قيامه وسكت أو دعا بعد فراغها وقبل ركوعه حتى تأتي الطائفة الثانية قلت لمخالفة للرخصة الواردة ولعدم وقوع ركعة

وانما خبر في القراءة في قيام الثانية دون الثلاثية على المشهور لانه في الثلاثية انما يقرأ بأبام القرآن قطعا فربما فرغ من قراءتها قبل مجيء الطائفة الثانية وأما في قيام الثانية فانه يقرأ مع أم القرآن سورة فيذكر كونه قبل فراغ القراءة
 * تنبيهان * الأول الكيفية التي (٤٢١) ذكرها الشيخ في المشهورين قول مالك وصحح فعلها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولها

شرطان أن يكون القتال جائزا ولو كان حراما لم يجز وأن يكون الذين صلوا مع الإمام يتكلمون الترك ولو كان لا بد من حيث لا يقاومه المراد له لم يجز * الثاني * إذا انقطع الخوف في أثناء الصلاة أتوا على صفة الأمان وإذا حصل الأمان به - الصلاة لأعادة عابهم وهذا آخر الكلام على صفة صلاة الخوف في السفر جماعة ثنائية وثلاثية وأمامتها في الخضر فأشار إليهما بأنه (والصلى) الإمام (هم) أي من معه (في الخضر أشدة الخوف صلى) هم (في الظهور والصور ولعشاء بكل طائفة ركعتين) قبل هذا إذا كانوا مطلوبين وأما إذا كانوا بالبين فلا وعبرة الجمل لا بأس بمر فائدة من عبارة الشيخ ونصه إذا نزل

في ثالثه المغرب عقب قراءة الفاتحة وكذا يقال في الرابع (قوله دون الثلاثية على المشهور وقيل له أن يقرأ في الثلاثية حكاية ابن بشير (قوله هي المشورة) وقال أشهب يصرفون قبل الإكمال وجاء العدو فإذا سلمت الثانية صلاتها وقامت وجاء العدو ثم جاءت الأولى نقصت (قوله أن يكون القتال جائزا) أي أذنوا فيه فيشمل الواجب كقتال أهل الشرك والنجي أو مباح كقتال مريد المثل وقوله فلو كان حراما لم يجز أي كقتال الإمام المدلى (قوله وأن يكون الذين صلوا مع أي وإن يخاف خروج الوقت على أقسام التيمم من راج ومتردد وأيسر قال بعض والظاهر أن المراد الوقت الذي هو فيه وقول الشارح لم يجز حراما له أنهم إذا لم يكن التفريق وخافوا أن اشتغلوا بالصلاة دهمهم العدو وانزعوا وأصلوا على ما يمكنهم رجالا وركبانا (قوله إذا انقطع الخوف) فإن حصل الأمان مع الطائفة الأولى قبل مفارقتها فتدخل الطائفة الثانية مع الإمام ويتم الجميع وإن حصل مع الثانية وقد فارقت الأولى رجع إليه من لم يفعل لنفسه شيئا ومن أتى منهم صلاة أجزأته ومن صلى بعض الصلاة أي عذر كمن انتظر الإمام حتى يفعل ما له ثم يركع أي به فيما بقي ولو السلام فإن خالف بأن فعل ما بقي عليه أو سلم قبله بعثت صلاته وإن خالف وأعاد مع الإمام ما فعله حال المفارقة له الإمام منه أن كان سهوا أو عذرا أو جهلا أو ما لو حصل الأمان بعد افتتاحها صلاة مسابقة فالحكم أنهم يتوعدون صلاة آمن برؤسهم وسجود لكن فرادى لأنهم اقتنعوا هكذا فان كانت قد قرأت الطائفة الثانية لا تأتي إلا بعد أن تذهب الأولى تجاه العدو فكيف يفعل ما ذكره يفرض ما ذكر في مسبقين أذكر كواع الطائفة الأولى الركعة الثانية من الرباعية فيأتي فيهم ما ذكر بأن تذهب الجماعة التي ليست بمسبوقة تجاه العدو وتخاف هذه المسبوقة فيأتي فيها ما ذكر (قوله قبل هذا الخ) هذا ضعيف والمعمد ملقا (قوله ثم أشأ اليهم بالقيام) ويكون في جلوسه ساكنا أو داعيا وإن كان الدعاء في الجلوس الأول مكروها فتدبر في جوارحه (قوله وقد قيل أنه يقوم هو والمشمور) وهذا

الخوف في صلاة الخضر لم يجز قصر ١٠٦ عدل الصلاة وجاز تنفريهم فيها فيصلي الإمام باحدى الطائفتين ركعتين ويحس ويتشهد ثم أشار إليهم بالقيام لإتمام وقد قيل أنه يقوم إذا نسي تشهد فيتنظر إتمامهم وانصرفهم ويحيى الآخرين فالجواب عن ساكنا أو داعيا لا فارق ما يصلي بالطائفة الثانية الركعتين الباقيتين ثم يسلم وينصرف ويقعد ولا ما قام بهم بعدد سلامه وقد قيل ينتظرونهم حتى يتقوا ما فاتهم ثم يسلم ويسلمون بسلامه انتهى

والأول هو المشهور (ولكل صلاة) بماتقدم في السفر والخضر جماعة (أذان وإقامة) لأن كل صلاة فرض مجتمع لها اذان وإقامة ثم أشار إلى صفة صلاة الخوف فرادى فقال (٤٣٣) (وإذا اشتد الخوف عن ذلك) أي عن

الصلاة جماعة على السفة
المقدمة (صلوا وحدا) أي
فرادى (بقدر اقتهم) فإن
قدر على الركوع والسجود
فعلوا ذلك وإن لم يعددوا على
شيء من ذلك صلوا أيماء
ويكون أيماء وهم للسجود
أخفض من الركوع
(مشاة) أي غير راكبين
(وركباناً) على الخيل والأبل
حال كونهم (ماشيين أو
ساعين) أي جاريين
(مستقبلي القبلة) أو غير
مستقبليها) ثم لا إعادة عليهم
إذا أسوأ في الوقت ولا بعده
والاصل فيما ذكر قوله تعالى
فان خفتهم فرجالاً أو ركباناً
وتوله تعالى فاذكروا الله
قياماً وسجوداً وعلى جنوبكم
فاذا أطمأنتتم فأقيموا الصلاة
فأمر الله سبحانه وتعالى ان
تصلي الصلاة متى وقتها على
حسب الحال وفي الموطأ
قال ابن عمر رضي الله عنهما
إذا اشتد الخوف صلوا رجالاً
قياماً على أقدامكم أو ركباناً
مستقبلي القبلة أو غير
مستقبليها قال نافع لا أرى

المدة قال مهران فكان الأولى ان لا يحكيه بصيغة التضييف (قوله الأول
هو المشهور) أي المشار إليه بقوله ثم يسلم وينصرف (قوله لأن كل صلاة فرض)
مجمع في السفر مطلقاً وفي الحضرة أن طابت غيرها * تنمة * لوسمى الامام
مع الصائفة الأولى سهواً وترتب عليه - سجود سجدتين للسهو بعد كل سلامتها
لنفسه القبلي قبل سلامتها والبعدي بعد فدان لم تسجد القبلي وسجدته بطلت صلاتهم
أن ترتب على نقص ثلاث سنين وطال وإذا ترتب عليهم بعد مفارقة الامام سجود
قبلي وكان ما ترتب عليها من جهة الامام بعدد ما فيها تغلب جانب النقص وأما
الطائفة الثانية سواء سجدت معها أو قبل فتسجدت قبل مع - قبل تمام ما عليها
والبعدي بعد قضاء ما عليها وتسجدت قبل ولو تركه امامهم وتبطل صلاته فقط
ان ترتب عن ثلاثة سنين وطال ولا يلزم الأولى سجود لسهو مع الثانية لانفسها
عن امامته حتى لو أفسد صلاته لم يفسد عليها ثم ان كان وجب السجود مما لا يخفى
كالكلام أو زيادة الركوع أو سجدة أو شبهة فلا يحتاج لشارته لها وان كان
مما يخفى أشار لها فافهم بشارتها سبحانه فان لم تفهم به كلهما ان كان النقص
مما يجب الطلان والأفلاك كذا ينبغي قرره عجم (قوله وإذا اشتد الخوف عن ذلك)
حاصله أنه اذا لم يمكن قسم الجماعة فذكر العدد ورجوا ان تكشفه قبل خروج
الوقت المختار بحيث يدركون الصلاة فيه آخروا استقبلاً فاذا بقي من الوقت ما يجمع
الصلاة صلوا أيماء (قوله أو ركباناً) أي على الخيل والأبل فلم كانوا راكبين
على جبر أو بغال فالظاهر أن الحكم لا يختص (قوله ماشيين) أي على الهينة
* تنبيه * يجوز في تلك الحالة أن يحنى حال اشتداد الخوف المذكورة مشى
كثيراً وركض وهو مخرب الرحل وهو أشد من المشى وطعن برمح ورعى نبل وكلام
بغير أسلحة ولو كثر ان احتج له فيما يتعلق بهم كتحذير غيره ممن يريد أن يركض
بقوله وكنت شجاعاً وفخار عنه الرمي ورجز أن ترتب على ذلك توهم العدو والالم يكن
من المحتاج له وأمسك ما لم يخطئ بدم أو غيره إلا أن يستغنى عنه ولم يخش عليه

(باب العبد)

(قوله العبدین) هما الیومان المعروفان أول شوال وعاشور المحجة * فائدة * أقول
عيد صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة
وشاركها في ذلك الصوم والركاة أكثر الأحكام (قوله عند ذخر وجه الخ) متعلق

عبد الله ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * (باب في) * بيان حكم (صلاة العبدین) بقوله
الفطر والأضحى وفي بيان وقت الخوج اليم أو كيفيتها وبيان الطريق التي يرجع منها وبيان ما يفعلها وما يقوله
عند ذخر وجهها

بقوله وقوله ويفعل لاية وقوله فقط والا انكار قوله بعد وبيان ما يستحب فعله في يوم
العيد تكراراً منه ثم (قوله أيام منى) انما خصت بالذكر مع ان الله ذكره في يوم
النحر أيضاً لان الله بيّر فيها أكثر لانه أراد التكبير عقب الفرائض فانه فيها يقع
عقب جميعها واما في يوم النحر فانه لا يقع عقب صلاة الصبح لان ابتداء فيه من الظهر
بقي ان التكبير عقب الصلاة انما يكون في اليومين الاخيرين قبل الرابع وأما الرابع
فانما يكبر في الصبح فقط وبجواب بالغليب (قوله وسمى عيدا الخ) رد بمشاركته
غيره له كما شورا وتاسوعاء وغير ذلك وان سمي به يوم الجمعة فن باب التسمية
الانه لا يتبادر اليه عند الاطلاق وبجواب بأن علته التسمية لا تقتضي التسمية (قوله
لان يعود) أي بأن يعود (قوله كما سميت القافلة) أي بالقافلة وقوله ورجوعها
عطف تفسير على قوله تقفولها وفيه ان التفاؤل انما هو بالقول أي الرجوع
وأما السلامة فلا يمكن أن يقال المراد القول الكامل (قوله انها سنة) أي
ثبوت السنة لها وأقول ولا حاجة لتقدير حكم ولا تقدير انها سنة اذ المعنى صحيح
وظاهر بدون ذلك (قوله سنة واجبة) المراد ان صلاة كل عيد منها سنة مؤكدة
لان مجموعها سنة وهما مستويان كما ذكره وت وهو ظاهر كلام ابن شاس عجم
أي ان كلاهما سنة عين (قوله أي مؤكدة) تفسير لواجبة (قوله وهو المشهور)
وقيل سنة كفاية وقال ابن شبل لا بعد كونها فرض كفاية (قوله لانه صلى الله
عليه وسلم فعلها) لا يخفى أنه لا يثبت الا السنة لا الوصف بكونها مؤكدة (قوله مكلف) أي
ذكر دليل قوله بعد ولا امرأة (قوله مستوطن) قضيته انها لا تسن في حق
من تلزمه الجمعة ولا تعقده كالسافر المقيم أربعة أيام مثلاً وليس كذلك بل يؤمر بها
من تلزمه ولولم تعقده فيشمل الخارج عن البلد داخل كفر من كفر ولا تسن في الخارج
عن تلك الامبال وهو المراد بالسافر في عبارة الشارح فليس المراد به ما كان مسافراً
مسافة لقصر (قوله ولا سكران) أي بحلال (قوله على أنه يستحب لمن لم يؤمر بها
أن يصليها) أي يصلي عيده وصبي ومراة ومسافر خارج عن كفر من كفر من كفر من كفر
لهم صلواتهم انهم يستثنى من ذلك الحاج عني فانهم لا يؤمرون باقائها لانها لا تسنة
لاز وقوف الحاج بالشعر بقوم مقام صلواتهم لها قال عجم وأما أهلها فاصلاً عنهم لها
جماعة بدعة مذمومة ولا بأس أن يصليها الرجل في خاصة نفسه انتهى (قوله
ومن فاتته صلاة العيدين الخ) أي فصلاة العيد أصلاً الجمعة في اشتراط الجماعة
حتى تقع سنة وأما من فاتته فينبذ فقط فائدة صلاة العيد كصلاة الجمعة
في أنها لا تتبع عدد جماعتها في البلد الواحد ولا يعاقل أهل بلده على تركها والفرق

(و) في بيان كيفية التكبير
في (أيام منى) وفي بيان
الوقت الذي يقع فيه
التكبير من أيام منى وبيان
ما يستحب فعله في يوم العيد
وسمى عيداً تارة لأنه يعود
على من أدركه من الناس
كما سميت القافلة في ابتداء
خروجها تارة لأنه يقفولها سالمة
ورجوعها وابتداء بحكمها
فقال (وصلاة الديرين) أي
حكمها انها (سنة واجبة)
وكذا قال في باب جعل أي
مؤكدة وهو المشهور لانه
صلى الله عليه وسلم فعلها
في جماعة وواظب عليها
في حق من تلزمه الجمعة من
حره مكلف مستوطن فلا
تسن في حق عبيد ولا صبي
ولا مجنون ولا سكران ولا
امرأة ولا مسافر لكن نص
في المختصر على أنه يستحب
للمن لم يؤمر بها ان يصليها
ومن فاتته صلاة العيدين
مع الامام فيستحب له ان
يصليها

واذا خرجت المرأة اليها لا تلبس المشهور ومن الثياب ولا تطيب (٤٢٤) الخوف الفتنة والعجز وغيرها

في هذا سواء ثم بين وقت الخروج فقال (يخرج لها) أي لصلاة العيد (الامام والناس ضعوق) قيل هي طلوع الشمس وهذا وقت الخروج لا وقت الصلاة بدل عليه قوله (قدر ما اذا وصل) وفي رواية بقدر ما اذا وصل (حانت) أي حلت (الصلاة) النافلة وحالها اذا ارتفعت الشمس قد رجع أورعحين من رماح العرب ووصلت الى أوطنة الارض ولا تصلى وهي على قرون الجبال خاصة وابقاها بالمصلى أفضل على المشهور لانه صلى الله عليه وسلم دوام عليها في المصلى وهو عمل أهل المدينة وظاهر قوله في المدونة ويستحب الخروج فيها الى المصلى الا من عذر أن مكة وغيرها في ذلك سواء وعن مالك أن أهل مكة يصلون بالمسجد الحرام ومشي عليه المختصر ويستحب المشي في الذهاب الى صلاة العيد من دون الرجوع ويستحب الاكل قبل القدو الى المصلى في عيد الفطر دون الاضحية على رطبات فان لم يكن فعدلى

بينها وبين الاذان تكرره واعلامه بدخول وقت الفرض (قوله واذا خرجت الخ) أي تخرج في ثياب البذلة واذا لم تخرج فينبذ لمن أن يصلين أفذاذا وقوله خوف الفتنة راجع للطرفين أي عدم اللبس وعدم التطيب والمراد بالمشهور ما شأنه أن ترقب الناس له والنهي فيهما نهى حرمة أن كان الخوف طنا ونهى كراهة انه كان شكاهكذا هو (قوله قيل هي طلوع الشمس) أي قال بعضهم هي الخ وظاهر العبارة أنه يخرج في حالة الطلوع وليس كذلك فالمراد أنه يخرج له الامام والناحر بعد الطلوع هذا من قرب مكانه وأما من بعده مكانه عن مصلى العيد فانه يخرج قبل ذلك بحيث يدرك الصلاة مع الامام (قوله قدر ما وصل) أي يخرج لها الامام بقدر ما اذا وصل حلت الصلاة والحاصل أن الامام والناس مشتركون في الجسبي بعد الشمس الا أن الامام يذرب له أن يتأخر في الخروج عن خروج المؤمنين بقدر ما اذا وصل حلت الصلاة (قوله قدر رجع من رماح العرب) وهو اثناء مشرب بالاشبار المتوسطة قال في التحقيق وهذا التقدير انما هو للناظر وأما في المعنى فقد قطعت ما لا يعلمه الا الله (قوله ووصلت الى أوطنة الارض) أي ووصل شعاعها الى المنخفض من الارض (قوله ولا تصلى) أي يكره أن تصلى الخ وأراد بالقرون أطراف الجبال وأراد بذلك أنها لا تصلى قبل أن ترتفع قدر رجع فان صليت قبل أن ترتفع قدر رجع نهى صحيحة فيما يستفاد من نقل بعضهم فيا تباع من أن وقتها حل النافلة المراد الوقت الكامل الذي لا كراهة فيه هذا هو التحقيق وقوله وعن مالك هذا هو المعتبر (قوله ان أهل مكة يصلونها في المسجد الحرام) أي لما ساء الكعبة وهي عبادة فتودة في غيرها ولخبر ينزل على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رجلا وستون لاطافين وأربعون للصلين وعشرون للناظرين اليه (قوله ويستحب المشي الخ) والاختلاف الاول فقط من غير كراهة الا أن يشق عليه لعله ونحوها وقوله ودون الرجوع أي بالفرار من القرية (قوله دون الاضحية) أي فينبذ التأخير لا فطر فيه وان لم يضح لتأخيره عليه الصلاة والسلام فيه وان كان تعليل تأخيره بالفطر على كبد أضحية يقدعه فذنب تأخير من لم يضح وفرق بينه ما بأن الفطر لما تقدمه الصوم شرع الاكل فيه لاظهار التمييز ولأن مدقة الفطر قبل الصلاة وصدقة الاضحية بعد الصلاة (قوله رطبات) وترا اشعارا بالقرية للمولى عز وجل وقضية ذلك ان الترية مطلوبة في الرطبات أيضا بل وفي الحسوات (قوله حسي حسوات) الحسوة بالضم ملائم الفم بما حسي والجمع حسي وحسوات مثل مدية ومدى وهديات والحسوة بالفتح

قيل لغة وقيل مصدر مصباح (قوله وليس فيها اذان ولا اقامة) أى يكره (قوله)
 وليس فيها أيضا على المشهور نداء الخ) أى فهو مكره أيضا ومقابل المشهور
 ما ذكره في التوضيح والشامل والجزولى أنه ينادى الصلاة جامعة (قوله قال أخبرني
 جابر الخ) قال ابن عبد البر وهذا ما لا خلاف فيه بين المسلمين فان قيل اذا كان
 اجماع المسلمين على أنه صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لما ولم يقرأ فما المحجوز في المصنف
 الى النص على ذلك فالجواب ان القصد من ذكرهما الرد على من أحدهما أبعد
 النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو أمية والمحدث لهم الأول منهم معاوية على الصحيح
 فقوله لما في مسلم دليل لقوله ولا اذان ولا اقامة وما زاد الشارح من قوله وليس فيها
 نداء الخ (قوله يوم الفطر) أى ولا يوم الاضحية حتى يتم الدليل (قوله ولا بعدان يخرج)
 أى قبل أن يأتي وقت الصلاة بدليل قوله فاذا جاءت الخ (قوله ولا نداء) أى بالصلاة
 جامعة وقوله ولا نداء أى ليس هناك شئ يفعل يعلم به صلاة العيد كان يضر برفا
 مثلا (قوله ولا ينادى الصلاة جامعة) أى ولا غير هذا الواقع ما تقدم (قوله فيصلى
 بهم) أى بالناس أى يجرد وصوله الى المسجد بعد حمل النافلة واجتماع الناس
 (قوله وبالشمس وضحاها) أى في الثانية وقوله وسبح اسم ربك الاعلى أى
 فى الاولى كذا فى بعض النسخ كذا زاد رالتناء متناوذا حتى يقدم الشمس
 وتأخير سبح اسم ربك الخ وفي بعض النسخ تقديم سبح على الشمس وضحاها
 وهى ظاهرة (قوله ونحوها) أى فليس القصد خصوص هاتين السورتين
 وفى بعض شروح العلامة خليل حيث قال وقراءتها كسبح والشمس قل ما منه
 أى ونذب قراءة ملاة العبدين بعد الفاتحة بسبح اسم ربك الاعلى والشمس ونحوها
 من قصار الفصل انتهى والظاهر أنه أراد بقصار الفصل ما يشمل المتوسط بدليل
 ان سبح والشمس من المتوسط وقول الشارح لفعلة الخ فيه اجمال وعدم تعيين ما كان
 يقرأه صلى الله عليه وسلم وفى مسلم كفى تف أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
 فى العدين ويوم الجمعة بسبح وهل أتاك حديث الغاشية ولا يخفى ان قضية
 الاختصار اعلم ما نفى الموطأ وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى
 الاضحية والفطرية وفى القرآن المجيدة واقتربت الساعة وانشق القمر وأنت خير
 بأن هاتين السورتين من الطوال وقراءته صلى الله عليه وسلم ما فاعله
 لم يحجب لقراءتهما عمل أهل المدينة (قوله يكره فى الاولى سبعة الخ) وكل تكبيرة
 مائة مؤكدة ويسجد الامام والمفرد للواحدة منه الا ان المؤمن لا يركب عليه فى ترك
 السنن ولو عمدا حيث أتى بها الامام أو بعد لتر كها هو أو تبعه المؤمن وكذا لو ترك

قبل القراءة (بمدفوع التكبيرة الاحرام) يكبر (في) الركعة (الثانية) بعد القيام (خمس تكبيرات لا يدور فيها
تكبيرة القيام) ولا يرفع يديه في شيء من التكبيرات في الاولى ولا (٤٢٦) في الثانية الا في تكبيرة الاحرام

على المشهور لانها تكبيرات
في أثناء الصلاة كسائر
تكبيرات الصلاة ويكون
التكبير متصلا به بعضه ببعض
واذا كبر الامام في الاولى
أكثر من سبع أو في الثانية
أكثر من خمس فلا يتبعه
واذا سهر الامام عن
تكبير صلاة العيد رجع
مالم يضع يديه على ركبتيه
ويكبر ويبدأ القراءة على
الاصح ويسجد بعد السلام
على المشهور وان وضعهما
على ركبتيه تمادى وسجد
قبل السلام ومن جاء بعد أن
قرع الامام من التكبير
ووجده يقرأ كبر على
المشهور وكذا اذا أدركه
في بعض التكبير فانه يكبر
ويدخل معه وان وجده
في الركوع كبر تكبيرة
الاحرام ولا شيء عليه واذا
أدرك القراءة في الثانية كبر
لخمس اذ تكبيرة القيام
ساقطة عنه واذا قضى
الاولى كبر سبعاً بعد فيها
تكبيرة القيام لفوات
الاحرام وفي هذا اشكال

الامام السجود ليكون مذهبه لا يرى السجود لتركها كالشافعي وتكون هذه مستثناة
من قولهم ان القبلي يسجد المأموم ولو تركه الامام لان طلب المأموم بالسجود قورع
طلب الامام ويندب للامام ان يسكت حتى يكبر المأموم (قوله قبل القراءة) أي
يسن أن يكون قبل القراءة (قوله لا بتكبيرة الاحرام) على المشهور وعن مالك
استجابه في كل تكبيرة (قوله ويكون التكبير متصلا به بعضه ببعض) أي ندباً فيما
يظهره لا بقدر تكبيرة الموت فيندب له الفصل بقدره وقوله واذا كبر الامام
في الاولى لم يتبع المأموم الامام في الزائد ولو كان ذلك مذهب الامام هذاهو
الظاهر من اطلاق هل المذهب فانه عجب ويكبر قبل القراءة ولو كان مذهب الامام
التأخير كما دل عليه ايضا ظواهر كلام أهل المذهب (قوله واذا سهر الامام الخ)
وبأنى الخلاف في ترك السنة عمداً (قوله رجع مالم يضع يديه على ركبتيه) أي
مالم يضع أي فادأ وضع يديه على ركبتيه فانه لا يرجع فلو رجع فالظاهر كما قال بعض
الشراح عدم بطلان صلاة قياساً على من رجع بعد استقلاله للجائوس قلت وبمد
فالظاهر البطلان لانه رجوع من تلبس في فرض السنة وامام مسئلة الرجوع بعد
الاستقلال فانه لم يحكم بالبطلان فيه انكون الركن المتقل اليه ليس فرضاً بالاتفاق
اذ الفاتحة فيها الخلاف المشهور (قوله ويمد القراءة) فلو لم يمد فافظا هرعدم
البطلان كذا استظهر (قوله على الاصح ومقابلته) بركع عقب التكبير حكمه
الدفري على ابن الحاجب (قوله ويسجد بعد السلام على المشهور) ومقابلته
قوله بعدم السجود حكمه اللخمى والمأزرى كما في الدفري (قوله ووجده يقرأ كبر
على المشهور) خلافا لابن وهب قال لانه يصبر فاضيا في حكم الامام ورأى صاحب
القول المشهور ان ذلك ليس بقضاء خلفه الامر وليس كاجزاء الصلاة (قوله وكذا
اذا أدركه في بعض التكبير الخ) أي فيكبر معه ما أدركه فيه ثم يكمل ما بقى بعد
شروع الامام في القراءة ولا يكبر ما فاتته في خلال تكبير الامام (قوله كبر خسا)
أي غير الاحرام (قوله وفي هذا اشكال) لانه أراد بالتكبير ما عدا هذا الكتاب والا
فهو في تحقيق المباني أيضاً وان ذكره في التكبير لا ينافي ذكره في غيره ومن
التحقيق وهذا اشكال وهو ان قام للقضاء وأدرك واحدة أو ثلاثاً لا يكبر للقيام
على مذهب ابن القاسم وقد قال هنا انه يكبر سبعاً بعد فيها تكبيرة القيام وأجاب
بعضهم بأن له في هذا الاصل قولان الى أن قال والحق ان لم يكن لابن القاسم قولان

مذ كبر ورواه في الكبير (وفي كل ركعة سجدتين) هكذا رواه بعضهم صوابه سجدتان ليكون مذهبه
صواباً وخبراً وقال بعضهم هو منسوب بفعلهم من تدينه ويسجد في كل ركعة سجدتين وما ذكره لا خلاف فيه اذ لا
قال يسجد واحدة في كل ركعة

فذهب به يشك كل وان كان فيحتاج الاقتدار هذا الى ترجيح انتهى شيخنا ويحكم
 أن يجاب عن الشق الثاني من ترديده بأن الراجح للتكبير هنا ان المهام له والمقامات
 تراعى انتهى كلامه التحقيق وبقى مسئلتان الاولى ماذا أدرك التشهد وحكمه أنه
 اختلف هل يكبر للقيام أم لا قولان فور دان من أدرك دون ركعة يكبر اذ قام لا تقصاه
 وهنا اختلف كما قررنا الفرق بأجيب بأن من عمل بعدم التكبير يسوغ عن تكبيره
 المطلوب بتكبير العيد الثانية ما اذا لم يدركه الإمام في الرسالة الاولى
 أو الثالثة قال الخطاب لانص والظاهر أنه يكبر سبعا لان نقص التكبير من حيث هو
 يقتضي السجود بخلاف زيادته انتهى (قوله بتشهد) أى ويصلى على النبي
 ويدعو أو أراد بالتشهد ما يشمل الكل (قوله ويخطب) أى خطبتين كخطبتى
 الجمعة في كونهما باللفظ العربي وجهر الصكون خطبة العيد يقتضيهما بالتكبير
 ندبا وخطبة الجمعة بالحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكذا تدب
 تحمل الخطبتين بالتكبير بلا حقه في الافتتاح بسبع والتفصيل ثلاث خلاف
 لراعى ذلك (قوله ثم بعد سلامه) يرقى المنبر ويخطب انظر هل يدرب كون
 المصلى هو الخطيب الاعذر أم لا عجم على الرسالة (قوله ويجلس في أول خطبته)
 وسطها وحدد بعضهم الجلوس بين الخطبتين بقدر الجلوس بين السجدين وهـ ل
 يتخذ لها منبر قولان والظاهر ان كلا من الجلوس أولا ووسطا مندوب (قوله وقد
 فم في المختصر على استعجابه) أى استعجاب البعدية ولم يتكلم على حكم الخطبة
 في نفسه وهو الاستعجاب كما ذكر في التحقيق (قوله أعادها استعجابا) أى ان
 قرب الامر فالبدن شرع خليل والظاهر ان القرب هنا كالقرب الذي يبنى معه
 في الصلاة (قوله مشتملة) أى الخطبة الشاملة الاولى والثانية وفي بعض الشروح
 التقيد بالثانية ونصه وينبغي أن تكون الخطبة الثانية مشتملة على بيان ما يتعلق
 بصدقة الفطر في عيد الفطر من بيان من يطاب باخراجها والقدر الخارج والخارج
 منه وزمن اخراجها وفي هيد الشرع على بيان ما يتعلق بالفضية ومن يؤمر بها
 وما يكوّن منه والسن الجزئ منها وزمن تكبيرها انتهى وانظر ماوجه
 التقيد بكون الثانية هي المشتملة ونص ابن حبيب ويدكر في خطبة الفطر الخ
 فلم يقيد بالثانية وتبادى اذا أحدث نيم ما وقبلها بعد الصلاة ولا يستخاف (قوله
 على تعليم) الاولى حذف تعام لان التعام وصف المعلم قائم به (قوله أحكام
 العيد) أى أحكام ما يشرع فيه أى يفعل فيه وقوله وما يشرع فيه معطوف على
 أحكام فخلاصته أنه يعلم الشرع في يوم العيد أى المفعول وأحكامه وقوله واجبا

(ثم) بعد فراغ الإمام من
 السجدين (بتشهدو) بعد
 فراغه من التشهد (يسلم
 ثم) بعد سلامه (يرقى) يفتح
 القاف أى يصعد (المنبر
 ويخطب ويجلس في أول
 خطبته ووسطها) أخذ من
 كلامه ان الخطبة تكون
 بعد الصلاة ولم يعلم منه
 حكم ذلك وقد نص
 في المختصر على استعجابه لما
 في المصحح انه صلى الله عليه
 وسلم كان يبدأ الصلاة قبل
 الخطبة وهو عمل الخلفاء
 الاربعة بعده ولو بدأ
 بالخطبة أعادها استعجابا
 وأخذ منه أيضا أن مقتضاها
 كصفة خطبة الجمعة أولى
 وثانية مشتملة على تعليم
 أحكام العيد وما يشرع فيه
 واجبا ومستعجبا (ثم) بعد
 فراغه من الخطبتين
 (ينصرف) من غير جلوس
 ان شاء وله أن يقيم مكانه

وبكره له ولقومه من التنفل قبلها وبعد ما انقضى العصر (٤٣٨) لما في الصحيحين أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم خرج يوم
الاثنين فصلى ركعتين
لم يصل قبلها ولا بعدها وأما
أن أوقعها في المسجد فلا
يكبره ولا للأمامين التنفل
قبلها ولا بعدها عند ابن
القاسم لأن الحديث إنما
كان في العصر (ويستحب)
للإمام (أن يرجع من طريق
غير الطريق التي أتى منها)
لما صح أنه صلى الله عليه
وسلم كان يفعل ذلك وأشار
بقوله (والناس كذلك)
أي مثل الإمام في استحب
الرجوع من طريق
غير الطريق التي أتى منها
خلافاً لمن يقول إنما يستحب
ذلك للإمام خاصة (وأن
كان) خروج الإمام للمصلي
لصلاة العيد (في) يوم
(الاثنين) (خرج) معه
(بأضيته) بتشديد الياء
(إلى المصلي فذبحها) أن
كانت مما ذبح (أو غيرها)
أن كانت مما تضر (وإنما
كان كذلك) لأجل أن
(يعلم الناس ذلك فيذبحون)
أو يضرعون (بعده) لأنه
لا يجوز له الذبح قبله فإن ذبح
أحد قبله أعاد اتفاقاً لم

حال من ماء والواجب ركاة الفطر وعدم البيع من الضحية بالنسبة للعيد
الاكبر والمستحب ظاهر (قوله وبكره له وللأمامين التنفل قبلها الخ) وجه ذلك
أن الخروج لصلاة العيد بمنزلة طلوع الفجر بالنسبة له صلاة الفجر فكما لا يصل بعد
الفجر نافلة غير صلاة الفجر كذلك لا يصل صلاة العيد نافلة غير ما هذا وجه
كراهة التنفل بالمصلي قبلها وأما وجه كراهة فيها بعد ما فخشية أن يكون ذلك
ذريعة لعادة أهل البدع لها القادحين بعدم صحتها كغيرها خلف الإمام غير المعصوم
ولا يقال كل من هذين يجري في التنفل قبلها أو بعدها في المسجد مع أنه لا يكبر ذلك
لأننا نقول لا نسلم ذلك إذا المسجد يطلب تحينه ولو في وقت النهي عند جمع من العلماء
وأما حوازه بعدها في المسجد فلا يندرج حضور أهل البدع لصلاة الجماعة
في المسجد فتأمل (قوله لما في الصحيحين) هذا الدليل لا يفتح خصوص الكراهة
(قوله فلا يكبره) أي بل يندب (قوله عند ابن القاسم) وقال ابن حبيب يكبره
كالمصلي وروى أشهب وابن وهب يتنفل بعدها لا قبلها أو منع بعضهم التنفل يوم
العيد جملة إلى الزوال والمعمدة من ذلك كله كلام ابن القاسم (قوله ويستحب أن
يرجع الخ) اختلف في عمدة ذلك فقل لأجل الصدقة على أهل الطريقين وقيل
لتشبهه الطريقان (قوله خرج معه) أي مع نفسه هذا إذا كان بلد له كبيرة
وكان له أضيحة احترازاً عن القرية الصغيرة فلا يندب له إخراج ضحية لعلمهم
غالباً بذبحه وإن لم يخرج أضيته (قوله فيذبحون بعده) أي إذا علموا فيذبحون
وهو جواب شرط غير جازم فلم يحذف النون (قوله فأن ذبح أحد قبله) لا مفهوم
له وكذا الوجه معه قال بعض الظاهر أنه يجري هنا الصور التسع التي في الأحرام
ففي ابتداء الذبح قبله لم تجز ضحية ختم الأوداج والخلق قبله أو معه أو بعده وكذا
إذا ابتداء معه مطلقاً وكذا أن ابتداء بعده وختم معه أو قبله احتياطاً لأن ختم بعده
فتجزى ضحية (قوله فأن لم يخرج الخ) أي بل يرجع ليذبحها بيته مرتكباً
المكره. كافي الزرقاني (قوله ويجزئهم) وإن أخطوا في تحريمهم
ومثلهم في ذلك من الإمام له يقتري من الأئمة أقرب إمام إليه أي لكونه يجب عليه
تحريم أقرب الأئمة إليه فذبح قبله فانه يجزيه وحده بمضمون القرب بتشديد الميم
ونحوها لأنه الذي يأتي لصلاة العيد منه أي وإن بعد عن ذلك فلا يلزمه اتباعه لأن
الضحية تبع للصلاة وهذا واضح في البلد الذي بها خطيب فقط وأما في مثل مصر
فيذبح أن يقتري أقرب إمام من أقرب الحارات إلى حارته التي ليس بها إمام بضحية
لأن كل حارة فيها بمنزلة بلد (قوله إمام الصلاة للعيد المستقن عليها) أي الذي يصلي

يقروا وعلى المشهور أن تحرم وأن لم يخرج الإمام أضيته إلى المصلي فلم يضر الناس بذبحه بعد
ما يرجع إلى منزله فيذبحون ويجزئهم وإن أخطأوا في تحريمهم بأن ذبحوا قبله واختلف هل المراد به إمام الصلاة

أو امام الطاعة قولان ظاهر كلامه الاول (وليذكر) أي يكبر الامام (الله) تعالى على جهة الاستعجاب
(في خروجه من بيته) أو غيره (٤٢٩) (في) عيد (الطرو) في عيد (الاخصى) وقال أبو حنيفة لا يكبر

في القمار لنا ما رواه
الدارقطني أنه عليه الصلاة
والسلام كان يكبر يوم
الفطر حين يخرج من بيته
حتى يأتي المصلي وهو على
أهل المدينة خلفا عن
سلف وظاهر كلام الشيخ
أنه يكبر سواء خرج قبل
طلوع الشمس أو بعده وهو
لمالك في المبسوط وصح
وفي النوادر عن مالك لا يكبر
إذا خرج قبل طلوع الشمس
وفهم عليه الأخصى المدونة
وشهره في المختصر لأنه ذكر
شرع لأجل الصلاة فلا
يؤتى به قبل وقتها قياسا
على الأذان وهذا الذكر
غير محدود عند مالك
واستحب ابن حبيب التكبير
أيام التشريق بغير الصلوات
وسأني والتكبير المذكور
يكون (جهرا) عند عامة
العلماء يسمع نفسه ومن يليه
وفوق ذلك قليلا قال العراقي
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يخرج يوم الفطر
والاخصى راقعا صوته

خلفه العبد وينبغي اعتبار امام حارثه الساكن بها وان صلى خلف غيره في غيرها
أو فيها كيجب إثبات عنه بالان امام الحارثه مستخلف بالفتح من الامام أو نائبه
(قوله أو امام الطاعة) وهو العباسي فيلزم تحري أهل بلاده كله لذبجه فيما يظهر
واعلم ان هذا الخلاف ليس حقيقيا لان صاحب هذا القول وهو الأخصى قال الخليفة
أومن بقيمة الصلاة وصاحب القول الاول وهو ابن رشد لا يقول بعدم اعتبار رأي
المؤنين والراجع الاول وهو امام الصلاة على تقدير اختلافهما كما في شرح الشيخ
الزرقاني (قوله وليذكر الله تعالى في خروجه) يعلم منه أنه لا يكبر قبل الخروج
وهو المشهور ومقابلته قول يدخل زمن التكبير تغرب الشمس ليلة العيد وعليه
فعل أهل الأرياف (قوله سواء خرج قبل طلوع الشمس) بل نقل بعضهم ان الذي
لمالك في المبسوط أنه يكبر من انصرف صلاة الصبح ابن عبد السلام وهو الاول
لا سيما في الاخصى تحقيقا للتشبيه بأهل المشعر (قوله لانه ذكر الخ) قال عجم ظاهر قوله
لانه ذكر أنه لا يفعله قبل حل النافلة وهو خلاف ظاهر كلام خليل في مختصره وما
تقدم (قوله وهذا الذكر) أي التكبير (قوله غير محدود عند مالك) أي غير معين
عند مالك فقد سأل سحنون ابن القاسم هل عين مالك التكبير فقال لا انتهى أي
غير معين من حيث الصفة (قوله واستحب الخ) مقابل قوله غير محدود عند مالك
(قوله تكبير أيام التشريق) أي يذكر في خروجه التكبير الذي يفعل أيام التشريق
دبر الموت عنده وقد بينه ميارة بقوله واختار ابن حبيب أن يقول الله أكبر الله
أ أكبر الله لا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد على ما هذا أنا اللهم اجعلنا لك من
الشاكرين انتهى (قوله يكون جهرا) أي ندبا كما كان حكم الخروج النذب
وحكمة الجهر به ايقاظ الغافل وتعاليم الجاهل (قوله فعند انهم مثل الامام
الخ) ويكبر كل واحد وحده في الطريق وفي المصلي ولا يكبرون جماعة لانه بدعة
قال ابن ناجي افترق الناس بالتبديد وان فرقين بمحض رأي عمران الغاسي وأبي بكر
ابن عبد الرحمن فاذا فرغت احدهما من التكبير وسكنت اجابت الاخرى فمثلا
عن ذلك فقال انه لحسن ثم قال قلت واستمر عمل الناس عندنا على ذلك باقر بنية
بمحض رأي واحد من أ كابر الشيوخ (قوله أي لحماها ويروى في الصلاة الخ)
أي أنه اختلف في انتهاء تكبيرهم فقبل دخول الامام في المصلي وقبل في الصلاة

بالتكبير وهو عمل السلف بعده وقوله (حتى ١٠٨ هد ل يأتي المصلي الامام) غاية لتكبير الامام دليله
حديث الدارقطني المتقدم نقا أو ما قوله (والناس كذلك) فعند انهم مثل الامام في ابتداء التكبير وصفته وأما
في الانتهاء فيكون فيه يدل عليه قوله (فاذا دخل الامام له لاة) أي لحماها ويروى في الصلاة (قط واذك) التكبير

(و) السامعون للخطبة (يكبرون) سرا (تكبير الامام في الخطبة) على المذهب لاجتماع من الصحابة ذلك (وينصتون له) أي للإمام (فيما سوى ذلك) لتكبير عند مالك من رواية ابن القاسم لان عليهم ان يستمعوا له فأنشبت الجمعة (فان كانت) الايام (ايام النحر) ويجوز رفع ايام على ان كان (٤٣٠) نامة أي فان حضرت ايام النحر

(فليكبر الناس) استحبابا (دبر الصلوات) المفروضات (الحاضرة قبل التسليم) والتحميد والتكبير وظاهر كلامه أن الامام والمأموم وانفذوا ذلك في ذلك سواء واحترزنا بالمفروضات من التوافل وبالحاضرة من الغائبة وابتداء التكبير أثر الصلوات المفروضات (من صلاة الظهر من يوم النحر) وانهاءه (الى صلاة الصبح من اليوم الرابع منه) أي من يوم النحر (وهو) أي اليوم الرابع (آخر ايام منى) ورفع بقوله (يكبر اذا صلى الصبح) الإيهام في قوله الى صلاة الصبح اذ يحتمل أن يكون الى فيه للغاية ويحتمل أن يكون بمعنى مع (ثم) اذا فرغ من التكبير بعد صلاة الصبح من اليوم الرابع من ايام النحر (يقطع) التكبير (والتكبير) الذي يكبره

لما ذكر عجم (قوله يكبرون بتكبير الامام) الحاصل أنه يندب الخطيب أن يخلل الخطبة بتكبير كما أنه يندب أن يدهب ما به بلا حد في الاستتخار ولا في التخليل ويندب للمستمع من التكبير بتكبيره وقوله سرافندوب (قوله على المذهب) وقيل لا يكبرون حكاه في وقتها ابن ابي عن الغيرة ووجهه بأن ذلك مخافة أن يتصل ذلك فيمنع الناس الانصات (قوله وينصتون) أي أنه يطلب الاصفاء للخطبة وان كان لا يسمعهما (قوله عند مالك من رواية ابن القاسم) وروى اشهب وغيره الكلام فيه ليس كالسكلام في الخطبة اذا علمت ما بين الروايتين فلا نفهم أن بينهما ما خلافا كما هو المتبادر من حكايتهما بل هما متفقان على ان الانصات مندوب كما يفهم من كلام الفاكهاني (قوله فان كانت الايام الخ) قال الفاكهاني رويناه ففتح الميم على ان في كان ضميرا للخ فان كانت الايام ايام النحر ويجوز الرفع على تمام كان وهو الظاهر عندي أي فان حضرت اقتضى (قوله دبر الصلوات) أي اثر السجود البعدى واذا سلم المصلى من الفريضة ونسى التكبير أو تعدد تركه فانه يأتي به مع القرب والقرب هنا كالتقرب في البناء كما ذكره سند واذا تركه الامام فالمأموم ينهيه ولو بالكلام فان لم ينهيه أو لم يتبعه كبر ولا يتركه قال في التحقيق فظاهره أيضا أنه لا يكبر في غير دبر الصلوات وهو كذلك انتهى (قوله قبل التسليم) أي وقبل آية الكرسي (قوله للغاية) أي والغاية خارجة (قوله الله أكبر بلانا) بالأعراب الا ان يقف ولا بد من التلغظ والمذاطبيعي (قوله وصرح عياض بشهو ريته) أي الاول وهو المعتمد (قوله والكل واسع) قال بعض ولما لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تعيين شيء من ما بين الصيغتين فالكل ذلك واسع (قوله أي جائز) أي ما دون فيه (قوله وانظر هل يؤخذ الخ) قلت قد يؤخذ منه تفضيل الاولى التي قلنا انها المعتمدة (قوله وكان مراده به الذكر) ومعنى كلام شارحنا ان الذكر الذي يقال في الخروج للعيد هو الذكر الذي يقال في الايام المعلومات والمعدودات وهو الله أكبر قال بعض المفسرين

الناس (دبر الصلوات) له صفتان أحدهما (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) والثانية أشار اليها بقوله في آية (وان جمع مع التكبير تهليلًا وتعظيمًا فحسن) أي مستحب ثم بين صفة الجمع بقوله (يقول ان شاء الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر وقدرى عن مالك هذا) من رواية ابن عبد الحكم واستحبها ابن الجلاب وروى عنه أيضا الاول من رواية علي وصرح عياض بشهو ريته (والكل واسع) أي جائز (ع) وانظر هل يؤخذ من كلام أبي محمد تفضيل احدهما على الاخرى أم لا ولما تقدم له الامر بالذكر في خروجه الى صلاة العيد بن وكان مراده به الذكر

المأمورة في قوله تعالى لبذكروا اسم الله في أيام معلومات وقوله واذا كروا لله في أيام معدودات ناسب أن يذكر الأيام المذكورة وبين هذه من هذه فقال (والأيام المعلومات) المذكورة في الآية الأولى (فهى أيام النحر الثلاثة) الأولى وتاليها (و) أما (الأيام المعدودات) (٤٣١) المذكورة في الآية الأخرى فهى (أيام منى وهي ثلاثة

أيام: يوم النحر) ثاني يوم النحر وثالثها ما أقول يوم النحر معلوم غير معدود وابعده معدود غير معلوم واليومان المذكوران ثم شرع يتكلم على مستحبات العيد فقال (والغسل للعيد حسن) وافقته في باب غسل العيد من مستحبات المشهور وأما ما قال هنا بقوله (وليس بلازم) أى لزوم السنن وقيل هو سنة وصرح (ك) بشهوريته وأفضل أوقات هذا بعد صلاة الصبح ويجزئه إذا اغتسل قبل طلوع الفجر بخلاف غسل الجمعة (ويستحب فيهما) أى العيدين (الطيب) للرجال من خرج منهم للصلاة ومن لم يخرج لها وأما النساء إذا خرجن لها فلا يجوز لهن الطيب (و) يستحب فيهما أيضا للرجال (الحسن) أى لبس الحسن (من الثياب) للقاء القاعد والخارج وأدلة ذلك كله

في آية الحج وبذكروا اسم الله عند الذبح وقال في آية البقرة واذكروا الله في أيام معدودات أيام التشريق وذكره فيها التكبير أديار الصلوات وعند الجمار سميت أيام التشريف لأن الناس يشترقون اللحم فيها أى يشربونه وقيل لأن الصلاة تنصلى في أولها عند شروق الشمس (قوله والأيام المعلومات) أى للنحر وقوله والأيام المعدودات أى للرمي (قوله والغسل العيدين الحج) وصفة كصفة غسل الجنابة ويطلب من كل ميميز وإن لم يكن مكلفا ولا يريد الله لالة (قوله وقيل هو سنة) ضعيف (قوله ويجزئه إذا اغتسل قبل طلوع الفجر) إذ مبدأ وقته السدس الأخير من الليل وبعد الصبح مندوب ولا يشترط فيه اتصاله بالذهاب (قوله وأما النساء إذا خرجن لها) أى للصلاة لا فرق بين الجماعات وغيرها ومفهوم خرجن أنهن إذا لم يخرجن فلا حرج وهو كذلك ويستحب فيهما أيضا للرجال أى لالنساء وأما النساء فلا يخرجن إلا في ثياب البذلة وأما في البيت فلا حرج أيضا (قوله لبس الحسن) والمراد بالحسن من ثياب العيد الجديد ولو أسود * تنبيه * ينبغي في زماننا أو يتعين أن يلحق بالنساء من تتشوق النفوس إلى رؤيته من الذكور فيجب على ولي الصغير الجميل وسيد المملوك أن يجنبه اللباس الحسن ولو في غير العيد (قوله وأدلة ذلك كله من السنة) ففي حديث ابن عباس كان عليه الصلاة والسلام يغتسل يوم الفطر والأضحية وقد كان صلى الله عليه وسلم يتطيب ورغب فيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا غدونا إلى المصلى أن نقبس أجود ما قدر من الثياب

* (باب في صلاة الخسوف) *

(قوله وهو ذهاب الضوء) أى كله أو بعضه الآن يقل الذهاب جدا بحيث لا يدركه إلا الحاذق من أهل المعرفة فلا تنصلي له لتكون بمنزلة العدم (قوله ولما كان القمر يذهب جملة ضوئه لعل ذلك حالة غالبية وفي العبارة حذف والتقدير والشمس ليست كذلك (قوله كسفت الشمس وخسف القمر) مبین للعلوم والمجهول ونكسفا وانخسفاست لغات (قوله دل على مشروعيتها الكتاب الحج) فالكتاب قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا للحج قال الفاكهاني يحتمل

وردت به السنة * (باب في) * بيان حكم صلاة الخسوف وفي بيان صحتها لا أثر على أن الخسوف والكسوف مترادفان بمعنى واحد في الشمس والقمر وهو ذهاب الضوء منهما وقبل الأجود تبينهما فالخسوف التغيير والخسوف الذهاب بالكلية ولما كان القمر يذهب جملة ضوئه كان أولى بالخسوف من الكسوف فيقال كسفت الشمس وخسف القمر دل على مشروعيتها الكتاب

والسنة والاجماع وحكمها كما قال هذا في باب جل (وصلاة الخسوف) (٤٣٢) سنة واحدة) أى مؤكدة

وهو متفق عليه في خسوف الشمس ويختلف فيه في خسوف القمر والمشهور كما قال ومقابله قول الأكثر وصحح أنه فضيلة ولم يبين من يتعلق به هذه السنة وبين ذلك في المدونة بقوله يصليها أهل القرى والحضر والمسافرون إلا أن يجذبهم السير والمسافر وحده والمرأة في بيتها وقال الجمهور وأعلم أن صلاة خسوف الشمس تفعل جماعة وفردى أما الأول وهو الأفضل ولذا بدأ به فقال (إذا خسفت الشمس) كلها أو بعضها (خرج الإمام إلى المصلي) إذا وصل إليه (افتتح الصلاة بالناس) ولا يشترط فيهم عدد محصور كالجمعة (غير أذان ولا إقامة) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصلها بأذان ولا إقامة ولا يقول الصلاة جامعة وفي الحديث ما يدل على أنه يقولها واستحسنه عياض وغيره ويكبر في افتتاحه كالتكبير في سائر الصلوات فاذا كبر افتتح القراءة بفاتحة الكتاب ثم

أن يكون المراد بها صلاة الخسوف وأن يكون المراد بها عبادة الله دون عبادته ما أى فالكتاب دليل في الجملة (قوله والسنة) كما في الحديث أن الشمس والقمر آية من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيت ذلك فاذكروا الله وفي رواية فافزعوا إلى الصلاة (قوله والاجماع) قال القرافي اجتمعت الأمة على مشروعيةها دون صحتها (قوله وحكمها) كما قال في العبارة حذف والتقدير وحكمها السنية كما قال الخ (قوله والمشهور) كما قال فيه منظر بل المشهور أن صلاة خسوف القمر مستحبة كما قاله عجم (قوله ومقابله قول الأكثر الخ) وهو المعتمد (قوله يصليها أهل القرى الخ) أى وأهل البدو ولا فرق بين حرو وعبد مكاتب أو مبي يميز فهي سنة حتى في حقه أى الصبي الذي يؤثر بالصلاة واستغرب بأنه يؤثر بالتحس نديا وبالكسوف استثنانا ورد بأنه لا غرابة في ذلك لأن الصبيان لصغرهم يعدم ارتكابهم للخالقات يرجى قبول دعائهم أكثر من غيرهم (قوله والحضر) معطوفا على القرى عطف عام على خاص قال في المصباح والحضر بقية من خلاف البدو والنسبة إليه حضري (قوله إلا أن يجذبهم السير) أى لا ذك الأمر يخاف فواته فلا تسن له وأما لو وجد السير لقطع مسافة قد سن في حقه (قوله والمسافر وحده) أى كما يصليها المسافرون يصليها من سافر وحده (قوله والمرأة في بيتها هذا إذا كانت غير متجالة والا فلا حسن خروجها) (قوله قاله الجمهور الخ) أى أن الجمهور قال يؤثر بها كل من تقدم ومقابله ما ذكره اللخمي من أنه لا يؤثر بها إلا من تزعمه الجمعة (قوله أما الأول وهو الأفضل الخ) فالجماعة فيها مستحبة للرجال في المساجد (قوله خرج لإمام) أى ندبا (قوله إلى المسجد) مخافة انجلائها قبل وصول المصلي (قوله إذا وصل إليه الخ) يستفاد منه أن المناسب للإمام أنه يخرج بقدر ما إذا وصل حلت ووقتها من حل انما فله إلى الزوال فلو طلعت مكسوفة انتظر بفعلها حل النافذة ولو كسفت بعد الزوال لم يصلها (قوله وفي الحديث ما يدل الخ) أى لانه صرح أنه صلى الله عليه وسلم نادى فيها الصلاة جامعة (قوله واستحسنه عياض) أى عد قول الصلاة جامعة أمر احسن أى مستحبا (قوله على المشهور) أى ندبا إلا خطبة لها وعن مالك جهر أوبه قال ابن شعبان وعلى المشهور يتأكد كذب الأسرار كما كذب الجهر في الوتر (قوله لفظة نحو) مقحمة أى زائدة فان قيل إذا كان كذلك فأى فائدة في ذكرها والجواب ما قال ابن عمر أطلق النور على الشيء نفسه وانما قال ذلك لانه كذلك في الحديث وقول المختصر

(قراءة طويلة سرا) على المشهور لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ كذلك وحدها أن تكون برحوا وقراءة مودة البقرة) لفظة نحو مقحمة فان المذهب استحسن آراء القصة في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة

(ثم) بعد الفراغ من قراءتها (يركع ركوعاً طويلاً نحو ذلك) الذي قرأ في التقدير بربك كراه الله في ركوعه ولا يقرأ ولا يدعو (ثم) بعد ذلك (يرفع رأسه) من الركوع والحال أنه (يقول سمع الله لمن حمده) والمأموم يقول ربنا ولك الحمد (ثم) بعد ذلك (يقرا) الفاتحة على المشهور ويقرأ بعدها قراءة (دون قراءته الأولى) ويستحب أن تكون بالعمرة (ثم) بعد فراغه من قراءة الثانية (٤٣٣) (يركع نحو) طول (قراءة الثانية) ويسبح في ركوعه ولا يقرأ

ولا يدعو ثم بعد أن يركع الإمام الركوع المذكور (يرفع رأسه) منه والمأمومون وهو (يقول سمع الله لمن حمده) ويقول المأمومون ربنا ولك الحمد (ثم يسجد) هو والمأمومون (سجدتين تامتين) أي بطلأنيمة وهل يطولهما كالركوع قولان مشهورهما الأول والاخر في مختصر ابن عبد الحكم وهو ظاهر كلام الشيخ (ثم) بعد أن يفرغ من السجدتين (يقوم فيقرأ) الفاتحة ويقرأ بعدها قراءة (دون قراءته التي تلي ذلك) أي قراءته التي في القيام الثاني من الركعة الأولى ويستحب أن تكون بسورة النساء (ثم) بعد فراغه من القراءة

وقراءة البقرة الخ يدل للشارح ومقابل المذهب ما أشار له بعضهم بقوله انما قال نحو إشارة الى أن النذب لا يختص بهذه السورة بل المراد هي أو قدرها (قوله نحو ذلك) أي يقرب منه في الطول أنه مساويه (قوله يقرأ الفاتحة) على المشهور خلافاً لابن مسleme في أنه لا يقرأها وعلى ذلك بأنها ركعتان والركعة الواحدة لا تتكرر فيها الفاتحة مرتين ووجه الاول أنه قيام ثان بعد ركوع ابتدأت فيه قراءة وكل قراءة ابتدأت في قيام يعقبها ركوع فان القراءة بالفاتحة وحدها أو مع غيرها (قوله يركع نحو طول الخ) أي تقارب قراءته الثانية في القيام الثاني (قوله وهل يطولهما كالركوع) أي الثاني بحيث يقربان منه في الطول ندباً لانهما كهو (قوله مشهورهما) الاول وتكون السجدة الثانية أقصر من الاولى (قوله والاخرى) أي أنه لا يطول أي بل هو على المعتاد في غيرها من الصلوات كما صرح به الفاكهاني (قوله دون) أي أقصر زماناً من زمن قراءته التي تلي ذلك (قوله أي قراءته) تفسير لقراءته الذي أضيف اليه دون وسكت الشارح عن مرجع اسم الإشارة فقال بعضهم يعود على القيام الثاني وقال بعضهم على القراءة الأولى (قوله ويستحب) أن تكون بسورة النساء استشهد بطله بعض الشيوخ بأن الذي نقل عن مالك أن القيام الاول من الركعة الثانية أقصر من القيام الثاني من الركعة الأولى وقراءة النساء تنافي ذلك فالجواب أنه لا يلزم من كثرة المقر وطول زمن قراءته لا يمكن الامراع مع الترتيل حتى يصير زمن قراءة النساء أقصر من زمن قراءة آل عمران (قوله نحو قراءته) أي قريباً من زمن قراءته في القيام الثالث (قوله يقرأ الفاتحة على المشهور) أي خلافاً لابن مسleme (قوله يركع نحو ذلك) أي قريباً من زمن القيام الرابع (قوله هي المشهورة في المذهب)

في القيام الثالث (يركع نحو قراءته) في القيام ١٠٩ هذا الثالث ويسبح في ركوعه ولا يقرأ ولا يدعو (ثم يركع) رأسه والمأمومون كذلك (كأذ كرنا) أي وهو يقول سمع الله لمن حمده ويقول المأمومون ربنا ولك الحمد (و) بعد دفعه يقرأ الفاتحة على المشهور ثم (يقرا) قراءة (دون قراءته هذه) التي في القيام الثالث ويستحب أن تكون بسورة المسائدة (ثم) بعد فراغه من القراءة في القيام الرابع (يركع نحو ذلك) أي نحو قراءته في القيام الرابع (ثم) بعد ذلك (يرفع رأسه كأذ كرنا) يعني وهو يقول سمع الله لمن حمده ويقول المأمومون ربنا ولك الحمد (ثم) بعد ذلك (يسجد كأذ كرنا) يعني سجدتين تامتين بطلأنيمة وفيهما القولان المتقدمان في سجدتي الركعة الأولى (ثم) بعد فراغه من السجدتين (يتشهد) إذا فرغ من تشهده (يسلم) وهذه الصفة التي ذكرها الشيخ هي المشهورة في المذهب ودلائله الأحاديث الصحيحة الصريحة في كيفية ضلته صلى الله عليه وسلم أياها وهذا آخر الكلام على فعل صلاة خسوف الشمس جماعة

يقضى أن هناك قولاً ليس بمشهور وعبارة الغا كهاني تقتضى أنه اتفاق ونصه دلت
وهذه الصفة التي ذكرها المصنف هي مذهبننا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة
تصلي ركعتين كسائر النوافل ودليلها ما تقدم من الأحاديث الصحيحة إلى آخر
ما هنا (قوله وإن شاء الخ) خبر مقدم وقوله أن يفعل مبتدأ وخبر وقوله أن يصلي
معمول لقوله شاء وقوله مثل ذلك حال (قوله أذا لم يؤد الخ) محصاه أنه إذا صلى
في بيته يكون مودياً للسنة لأن الجماعة ليست شرطاً فيها بل مندوبة فتسب للمنفرد
وإن تمكن من فعلها مع الجماعة وانما فوت على نفسه ثواب فعلها في الجماعة فقد ارتكب
خلاف الأولى وقول الشارح أذا لم يؤد ذلك أى وأما لو أدى ذلك إلى ترك أتمتها
في الجماعة فيكرهه ذلك والحاصل أن فعلها في بيته خلاف الأولى إذا أدبت جماعة
في المسجد ولا يفعلها مكره وهذا ما ظهر **تمة** لم يعلم من كلام المصنف
حكم تطويل القراءة ولا حكم تطويل القيام ولا السجود ولا حكم الركوع الأول
ولما يدرك به الركعة من الركوعين ولا حكم الفسحة في الأول ولما إذا انجحت
كلها أو بعضها ومخلص القول في ذلك أن حكم تطويل القراءة والركوع والسجود
الندب فلا سجود في تركه سهواً ولا بطلان في تركه عمداً ولو من الثلاث وأما القيام
والركوع الأولان فتحكم كل منهما السنة فمن صلاهما بقيام واحد وركوع واحد
فإن كان ساهياً بسجود قبل السلام وإن كان عامداً جرى على الخلاف في ترك السنة
وحيث قدس ذلك ركعتها بالركوع الثاني من الركوعين فمن دخل مع الإمام في
الركوع الثاني من الركعة الأخيرة فقد أدرك الصلاة مع الإمام ويقضى الأولى
بركوعين وقيامين وظاهر سند أن الفاتحة سنة في الأولى وفرض في الثانية وظاهر
الموافق وابن ناجي فرضيتها قطعاً في أول كل قيام من الركعتين والخلاف في فرضيتها
وسنيتها في كل قيام فإن ولوا انجحت كلها في أثناء الصلاة هل تصلى على هيئة بركوعين
وقيامين من غير تطويل أو إنما تصلى كالنوافل بقيام وركوع واحد وسجدتين من
غير تطويل قولان وأما لو انجلى بعضها أتمها على سنتها باتفاق كالو انجلى بعضها قبل
الدخول وبحل الخلاف المذكور إذا انجحت بعد تمام شطرها وأما انجحت قبل
تمام الشطر فانه يتمها كسائر النوافل على الراجح خلافاً لمن يقول بالقطع (قوله
وليس في صلاة خسوف القمر جماعة على المشهور) مقابله قوله أشهب كما يعلم من
ابن ناجي (قوله إن النهى على جهة المنع) أى فهو حرام كما فاده في التحقيق ولكن
المعتمدان الجمع لما كروه لا حرام (قوله وأجازة أشهب) ضعيف (قوله وقوله مبتدأ)
وقوله تكرار خبر (قوله أى فرادى الخ) وهو الأفضل (قوله على المعروف) راجع

وأما فعلها فرادى فأشار إليه
بقوله (ولن شاء أن يصلى)
صلاة خسوف الشمس
(في بيته مثل ذلك) أى مثل
الصفة المتقدمة (أن يفعل)
أذا لم يؤد ذلك إلى ترك أتمتها
في الجماعة ثم انتقل به تكلم
على خسوف القمر فقال
(وليس في صلاة خسوف
القمر جماعة) على المشهور
ظاهراً ما نقله القرافي أن النهى
على جهة المنع فانه قال وأما
الجمع فضعه مالك وأبو حنيفة
لأن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يجمع في خسوف
القمر وأجازه أشهب اللخمي
وهو ابن وقوله (وليس
الناس عند ذلك) أى عند
خسوف القمر (أفذاذا)
بذلبن معجمتين أى فرادى
في منازلهم على المعروف
(والقراءة فيها حمد)

تكرار ورفع بقوله (كسائر ركوع النوافل) ما يتوهم في قوله وايصل الناس الخ لانه يحتمل أن يكون على هيئة النوافل ركعتين من غيرية تخصها ويحتمل أن يكون على صفة خسوف الشمس * (وليس في اثر) بكسر الهمزة وسكون المثناة (٢٣٥) وبفتحهما أي بعد الفراغ من (صلاة خسوف الشمس)

ولا قبلها (خطبة) بضم الخاء (مرتبة) لان جماعة من الصحابة لم يوافقوا صلاة الكسوف ولم يذكروا أحد منهم أنه صلى الله عليه وسلم خطب فيها وأما ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف ثم انصرف فخطب الناس فحمد الله عز وجل وأثنى عليه فغناه أنه أتى بكلام مفقود فيه حمد الله تعالى وصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم وموعظة على سبيل ما يؤتى به في الخطبة وظاهر قوله (ولابأس أن يعظ الناس) بما يأتي (ويذكرهم) بما ضي يخالف ما قبله لانه لا معنى للخطبة الا الوعظ والتذكير أعجب بأنه يعنى بالخطبة المذمومة التي يجاس في أولها وفي وسطها وبقوله ولا بأس الخ الوعظ والتذكير من ترتيب الخطبة واستعمل لا بأس هنا فيها

لقوله في منازلهم وقابلهم ما مالك في المجموعة من أنهم يصلون أذا إذا في المسجد وأما قوله أي فإدى فقد تقدم الخلاف فيه بين أشهب وغيره معنونا فيه بالمشهور (قوله تكرار ما الطرف الاقول) أعني قوله وليصل فسلم أنه تكرار وأما الطرف الثاني أعني قوله والقراءة فيها جهرا فلا تكرار نعم يلزم من كونها البالية أن تكون جهرا ولم أحده هذه اللفظة أعني القراءة فيها جهرا من شروح تن ولا من شروح التحقيق ولعل نصب جهرا على أنها خبر لكان محذوفة ولتقدير والقراءة تكون فيها جهرا (قوله من غيرية تخصها) قل في التحقيق وظاهرا قول مالك عدم افتقارها اليه تخصها كسائر النوافل بخلاف خسوف الشمس يفتقر الى نية مخصوصة انتهى. واعلم أن أصل الذنب يصل بركتين فقط وكذا انذب ان تصل ركعتين ركعتين حتى تعلى * ثم * وقم الليل كله فان طلع كسوف فابدى بالمغرب ويقف ففعلها بطالع الفجرة لان فعل بهذه ولومع تهم التأخير وأولى اذ لم يخسف الا بعد الفجر وكذا لو خسف ابلأ و آخر الصلاة حتى غاب فلا يصلى (قوله لانه يحتمل) أي ان قوله وايصل الخ محتمل الامرين أولهما مراد الثاني غير مراد فأقى بقوله كسائر الخ تنص صاعلى الاول الذي هو المراد ونفيا للثاني الذي هو غير المراد (قوله خطبة مرتبة) أي بحيث يجاس في أولها وفي وسطها (قوله فخطب الناس) أي للناس (قوله بما يأتي) يحتمل أن يأتي من المصائب الذنوبية التي تحدث بسبب المعاصي أو المراد بما يأتي أي ما دونه في أتيانه من أهوال الآخرة والانسحاب الاول وقد جعل بين الوعظ والتذكير فرة وقيل انهما مترادفان

* (باب صلاة الاستسقاء) *

(قوله حكم صلاة الاستسقاء) وهو السنة المؤبدة قال تن يدل على تأديها قوله في آخر الكتاب كالعبد (قوله وبين الوقت الذي تفعل فيه) وهو من ضحوة الى زوال الشمس (قوله وبين المثل الذي تفعل فيه) وهو الصبراء (قوله طلب السقي) أي مطلق طلب السقي كان من الله أو من غيره (قوله لقمط نزل) لقمط احتباس المطر فأده المصباح وقوله أو غيره أي كتحاف نهر ويحتمل

فعله أولى من تركه وقد نص في المختصر على استحباب الوعظ * (باب) في بيان حكم (صلاة الاستسقاء) وفي بيان الوقت الذي تفعل فيه وبين وقتها والاستسقاء صلاة طاب الوقت ومنع طاب الصقي من الله تعالى لقمط نزل بهم أو غيره

(وصلاة الاستسقاء) أي حكمها (سنة تمام) أي قول عز وجل (٤٣٦) الجهم هو رول لا تترك خلافا لما نقل

عن أبي حنيفة رحمه الله أنها غير مشروعة وربما نقل عنه أنها بدعة ودليل الجهم ورواها في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم يخرج إلى المصلى فاستسقا واستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة (يخرج لها) أي لصلاة الاستسقاء (الامام) زاد في رواية (والناس) وظاهرها العموم وليس كذلك فانهم قسموا من يخرج لها ومن لا يخرج لها على ثلاثة أقسام قسم يخرج لها باتفاق وهم المسلمون والاحرار المكافون والمعتقات أي المسنات من النساء والصبيان الذين يعقلون القرب والعبيد وقسم لا يخرج لها باتفاق وهم الشابات من النساء المفتات والنفساء والحائض وقسم اختلف فيهم وهم الصبيان الذين لا يعقلون القرب والنساء والشابات غير المفتات وأهل الذمة والمشهور فيما عدا أهل الذمة لا يخرجون وأما هم فالمشهور يخرجون مع

أن يكون أراد بالتمط المحل والجذب فيشمل تخلف النهر أيضا والمحل يقع الميم والحاء هو احتياج الزرع والجذب بالهال المهملة ضد الخصب بكسر الخاء ويكون أراد بقوله أو غيره الحاجة إلى الشرب لأنفسهم ودوابهم ومواشيهم في سفر في صحراء أو في سفينة وما سئل من بنية الأقسام وذلك لأنه الاستسقاء يكون لأربع هذه الأقسام الثلاثة استسقاء من لا يمكن في محل ولا حاجة إلى الشرب وقد اتاهم من الغيث ما لا اقتصروا عليه كانوا دون السعة فلم أن يستسقوا ويستلوا الله المزيد من فضله والرابع استسقاء من كان في خصبان كان في محل وجذب وهذه الأربعة في الحكم على ثلاثة أقسام القسمان الأولان حكمهما السنية والثالث الإباحة والرابع الذنب (قوله سنة تمام) أي عينا أي تنأ كد أن تصلى وانظر لم يقل واجبة كافي في نظائره (قوله خلافا لابي حنيفة) قال ألفا كها في أشار بقوله سنة تمام إلى مذهب أبي حنيفة القائل بأنها بدعة لا تصلى فلذا أ كد قوله سنة بقوله تمام ولم يذكر مثل ذلك فيما تقدم من السنن الاتفاق عليها (قوله وربما نقل عنه الخ) لا يخفى أنه إذا لم يكن مشروعة فهي بدعة فلا حاجة إلى قوله وربما نقل الخ الآن يكون ذهب إلى أن المراد بالبدعة أنها أمر محرر وعدم المشروعية لا يلزم أن يكون في الحرم أو ان المغيرة باعتبار الضمان (قوله فاستسقى الخ) طلب السقي من الله سبحانه وتعالى والواو لا تقتضي تنزيها فلا يخالف ما سبق من أن الدعاء بعد التحويل وبعد استقبال القبلة وبعد صلاة الركعتين إلى آخر ما سبق (قوله وهم المسلمون الاحرار) اعلم أنها سنة عين في حق الله كالبالغ ولو عبدا ما أراد بالمسلمون الذكور وقوله والمعتقات أي يخرجن ندبا (قوله والصبيان الذين الخ) يخرجون ندبا وقوله والعبيد العبد أما ذكر أو غيره وحكمه كغيره مما تقدم (قوله ومن الشابات الخ) خروجهن حرام (قوله والنفساء والحائض) ظاهر الخعى حرمة خروجهم لأنه غير المانع والظاهر أنه أراد به الكراهة الشديدة والمراد حال جريان الدم عاين وكذا بعد انقطاعه وقبل الغسل بعد الحق بل هي الآن أشد في المنع لقدرتها على الاعتسال انتهى وذكر عجم الجنب يخرج إن كان فرضه التيمم أو وجد ما يغتسل به (قوله لا يخرجون الظاهر أنه خروجهم مكروه) بل صرح اللغوي بكراهة خروج الشابة (قوله وأما هم فالمشهور يخرجون الخ) لمخصة أن في خروج أهل الذمة وعدم خروجهم قولين فأباح في المدونة خروجهم وكروهم ومنعه أشهب وعلى الأول فهل ينقرون بيوم أو يخرجون مع الناس ويكرنون أي ندبا على جانب خشية أن يسبق قدر بسقيهم فيقتل بذلك ضعفاء

الناس لا قبلهم ولا بعدهم ويكونون على جانب ولا ينقرون بيوم

ويستحب أن يقرأ الإمام الناس قبل خروجهم إلى المصلى بالتوبة ورد المظالم وتعال الناس بعضهم من بعض لأن الذنوب بسبب المصائب لقوله تعالى وما أصابكم (٤٣٧) من مصيبة فما كسبت أيديكم وسبب منع الإجابة كما جاء

في الحديث ويأمرهم بالصدقة والاحسان ويستحب صيام ثلاثة أيام قبلي الاستسقاء ويخرجون في ثياب البذلة والمهنة وعالمهم السكينة والوقار والمشهور أن الإمام لا يكبر عندهم خروجه إليها وقوله (كما يخرج الناس للعديدن) يحتمل أن يكون التشبيه فيه للمصلي أن يخرج لها الإمام إلى المصلى كما يخرج للعديدن ويكون قوله (ضعوة) بيان الوقت الخروج لا تكرار أو يحتمل أن تكون مافي كما طرفية أي يخرج لها الإمام في وقت خروجه للعديدن ويكون قوله ضعوة تكرار أو على الاحتمالين فليس التشبيه في الضعوة لأن خروجهم للعديدن يكون باظهار الزينة وهنا باظهار الدلة والفاقة قال في التوضيح والمذهب أنها تسلي ضعوة زاد ابن حبيب إلى الزوال والظاهر أن قوله نفير فاذا وصل الإمام إلى المصلى

المسلمين فيه خلاف أيضا قل بعضهم لا بأس بانفرادهم بمرمومته ابن حبيب وهو المشهور وقوله ولا ينفردون بيوم أي يكره وأراد باليوم مطلق الزمن ولو قال ولا ينفردون بزمن لمكان أوضح (قوله ورد المظالم) تقدم ما فيه من أنه هل شرط في صحة التوبة (قوله من بعض) أي من ذنوب بعض (قوله كما جاء في الحديث) بينه الغا كهاني بقوله العبد إذا شعث الأغبر عديده إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأني يستجاب لذات (قوله ويأمرهم) أي ندبا بالصدقة والاحسان أي لعلمهم إذا أطعموا فقرأهم أطعمهم الله فان الجميع فقرأ الله وعطف الاحسان على ما قبله مرادف وقوله بالصدقة أراد بها التصديق أو ان العبارة على حذف مضاف أي باعطاء الصدقة وفي كلام الشارح رد على خليل القائل بأنه لا يأمرهم بالصدقة تنبيهه * اختلف هل استئان أمره واجب في غير المعصية ولو في المكروه وهو ظاهر قول ابن عرفة تجب طاعته في غير المعصية أو انما تجب في طاعة وهو ظاهر خبرنا الطاعة في معروف انتهى (قوله ويستحب صيام ثلاثة الخ) ولا يأمر الإمام بالصيام فليس الأمر به من طريقها واستحبه ابن حبيب (قوله ويخرجون في ثياب البذلة والمهنة) أي ما يمتن من الثياب وعطفه على البذلة تفسير كما أفاده في الصحاح قال الخرشبي في كبره والظاهر أنه ينظر في الممتن بحال لبسه انتهى (قوله وعالمهم السكينة) أي المهابة والرئاسة وقوله والوقار بمعنى ما قبله كما يفيد المصباح وهناك وجه آخر راجعه في حاشية شرح العزيز (قوله والمشهور) أن الإمام لا يكبر عندهم خروجه إليها مقابله ما لا ين بشير من التكبير (قوله يخرج الإمام إلى المصلى الخ) أي في غير أهل مكة وأهل مكة فيستسقون بالمسجد الحرام كما يدعون فيه العيد ذلك ع (قوله والمذهب أنها تسلي ضعوة الخ) مة بله مافي العتبية لا بأس بالاستسقاء بعد المغرب وبعد الصبح وقد فعل ذلك عندنا وإيس من الامراقديم وحله ابن رشد على الدعاء لا البروز لتسلي (قوله والظاهر أنه نفير) أي للمذهب ويكون تكلم على الابتداء فقط ويحتمل اختلاف كما ذكرت ذلك ويجوز التنفل قبلها وبعد الخ ونقل ابن حبيب عن ابن وهب كراهة ذلك قياسا على صلاة العبد والفرق ان الاستسقاء يقصد فيه التقرب

(ف) انه يصل بالناس ركعتين فقط باتفاق ١١٠ عد ل من يقول عشر وعيتها ويجوز التنفل قبلها وبعدها على المذهب (ويجوز فيها بالقراءة) اتفاقا لما صح عنه أنه صلى الله عليه وسلم جهر فيه ما بالقراءة (يقراً) في الركعة الاولى (بأمر القراء وسبح اسم ربك الاعلى)

[ونحوها وفي الركعة الثانية بأم القرآن (والشمس وضحاها) ونحوها وروى قوله (وفي كل ركعة سجدتين) بالياء والصواب سجدتان بالالف على أنه مبتدأ وخبره الذي قبله ووجه النصب باضمار فعل التقدير بعد سجدتين (و) روى قوله (ركعة واحدة) بالنصب وهو الصواب لانه (٤٣٨) معطوف على منصوب وبالرفع ولا وجه له

وتسكير السيئات بالحسنات لترفع العقوبات بخلاف المبدأ كما في التحقيق (قوله نحوها في الموضعين) كذا زادت ونحوها به وسبح ومعد الشمس ثم قال وانما خص هاتين السورتين بالذكر لانه صلى الله عليه وسلم قرأهما فيهما (قوله لانه معطوف على منصوب) أي الذي هو قوله سجدتين لكنه انما يصح تقديره بفعل في كل ركعة سجدتين وركعة واحدة أي ركوعا واحدا (قوله وبالرفع) ولا وجه له لانه لم يتقدم ما يعطف عليه (قوله يستقبل الناس) أي ندبا (قوله لا يرقى منبرا) في المدونة يمنع قال بعض الشراح ولعل المراد بالنوع الكراهة وانما هي عن المنبر لان هذه الحالة يطلب فيها التواضع (قوله على المشهور) وأجار في المجموعة أن يخطب ويستسقى على المنبر ونقله في النوادر عن أشهب (قوله بفتح الجيم) لان المراد المرة (قوله على قوس) أي أوسيف ليلا يذهب بلحيته أوله عمدا على ذلك قولان والقوس قيل يد كرويوث (قوله عربي) أي لا تأطوبه لا الرومية لانها قصيرة (قوله فخطب) أي ندبا (قوله ثم قام فخطب) أي الخطبة الثانية لكن بدل التكبير بالاستغفار ويدعو في خطبة بكشف منزلهم ولا يدعو لامير المؤمنين ولا لآدم من المخلوقين (قوله ان الخطبة بعد الصلاة) وهو المشهور ونقل عن مالك أنه قال يخطب قبل الصلاة والفرق على المشهور بين الجمعة وغيرها ان الخطبة شرط في الجمعة فتناسب التقديم ومنها الواسطة هاهنا فتسد الصلاة اجماعا (قوله وهو المشهور) قال في المبسوط لا يجلس في أوّلها تنبيهه * استماع الخطبة من مندوب وكل من حضر والامام يخطب يجلس ولا يصلي وبمد الخطبة يخير في الصلاة لانها صارت نافلة كن فاتته صلاة العيد مع الامام (قوله ولا حد للجلوس) (الح) كذا قال الاقنيسي وقال ابن عمر الجلوس بين الخطبتين على قدر الجلوس بين السجدتين انتهى وكلام ابن عمر والاولى فالاولى للشارح أن يقتصر عليه بدل قول الاقنيسي (قوله استقبل القبلة) أي ندبا (قوله أن يجعل ماعلى منكبه الايمن الح) ظاهره البداية بالايمن وفي الطراز سيدايمينه في العمل فأيأخذ ماعلى عاتقه الايسر ويمره من ورائه ليضعه على منكبه الايمن وما على الايمن على الايسر فانه مالك وهي الاولى لاستتاعها بوضع الرداء عليها (قوله ولا قلب ذلك) أي

وبعني بالركعة الركوع وانما أخطأها بواحدة احترازا من صلاة الكسوف (و) اذا فرغ من سجود الركعة الثانية (يتشهد) (و) بعد فراغه منه (يسلم) ثم اذا سلم فانه (يستقبل) الناس بوجهه) وهو على الارض لا يرقى منبرا على المشهور (ف) اذا استقبلهم (يجلس جلسة) بفتح الجيم لياخذ الناس أمكنتهم (فاذا اطمان) ابن العربي وان شئت قلت اطمين بالياء ذكره أهل اللغة (الناس) في أما كنهم (قام) الامام على جهة الاستعجاب حالة كونه (متركنا على قوس) عربي (أو عصى فخطب ثم جلس ثم قام فخطب) أخذ من كلامه أن الخطبة بعد الصلاة وهو المشهور وأن الخطبة في الاستسقاء مثل خطبة العيد يجلس فيها أولا وثانيا وهو المشهور ولعله عليه الصلاة والسلام ذلك

ولا حد للجلوس بين الخطبتين وانكته وسط (فاذا فرغ) الامام من خطبته (استقبل القبلة) مكانه (فحزول رداه) تغاؤلا بتحويل حاله من الشدة الى الرخاء وصفة التحويل ان يجعل (ماعلى منكبه الايمن على منكبه الايسر وما على منكبه الايسر على منكبه الايمن) لفعله عليه الصلاة والسلام (ولا قلب ذلك) أي رداه سند لم يحفظ عنه من الله عليه وسلم قلبه ولا عن أحد بعده

وفي الجلاب ان شاء فاجعل أسفله أعلاه ابن بشير وأسفله بمابلي الظاهر يعني باطنه وأعلاه بمابلي السماء وهو ظاهر ولا يتناقض جعل ماء على يمينه على يساره لأمع تغيير نظاره باطنه وأبانه ظاهره فاجعله ل أن يكون الأسفل عند ابن الجلاب بمابلي العجز منه (٤٣٩) وأعلاه بمابلي الرأس انتهى (وليفعل الناس) المذكور دون النساء

(مثله) أي مثل الامام ان كانوا أصحاب أردية فيجولون أردية هم ويدعون وهم جالس وأما الامام فانه يجول (وهو قائم وهم قعود ثم يدعون كذلك) وهو قائم مس — تقبل القبلة جهرا ويكون الدعاء بين الطول والقصير ومن دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم اسق عبادك وحبيبتك وانثر رحمتك ورحمتي بالذات وبسبب ان قرب منه أن يؤمن على دعائه ويرفع يديه وبعاضه ما الى الارض وروى الى السماء (ثم) اذا فرغ الامام والناس من الدعاء (بصرف وينصرفون) على المشهود (ولا يكبر فيها) أي في صلاة الاستسقاء (ولا في صلاة الخسوف غير تكبيرة الاحرام) (و) تكبيرة (الخفض والرفع) وكذا لا يكبر في الخسوف ولكن يكبر فيها من الاستسقاء تكبيرة التكبير

بأن يجعل الحاشية السفلى من فوق والعلية من أسفل لما في ذلك من التشبه بنظرة قوله تعالى فجعلا عالمي سفلا وظاهرا (قوله ابن بشير الخ) على هذا ليس كلام الجلاب مخالفا للمصنف (قوله فيجعل أن يكون الأسفل الخ) الاولي ويحتمل أن يكون الخ ليقيد له احتمال آخر وعليه فالخاتمة ظاهرة (قوله بمابلي العجز) وهو المعدة (قوله دون النساء) فأن لا يجولون (قوله ان كانوا أصحاب أردية) وأما لو كانوا برانس فلا تحول (قوله ثم يدعون) صريح هذا أن الدعاء منهم ومنه بعد التحويل وهو كذلك خلافا لظاهر كلام خليل (قوله ينصرف وينصرفون على المشهود) وقيل يرجع مستقبل للناس يذكرهم ويدعون ويؤمنون على دعائه ثم ينصرفون (قوله ولكن يكبر فيها من الاستسقاء) فيقول أسغفر الله العظيم لى لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه بدل كل تكبيرة وبما ذكر في أثناء الخطبة من قوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الى قوله ويجعل لكم أنهارا (قوله غير تكبيرة الاحرام الخ) أي خلافا لما ساقى رحمه الله فانه يقول يكبر في الركعة الاولى سبعة أو في الثانية خمسة كملاة العبد (قوله وتكبيرة الخفض) أي التي لا ركوع والسجود وقوله والرفع أي الرفع من السجدة الاولى والثانية التي هي معروفة بتكبيرة القيام فالعبادة جامعة لجميع التكبير خاتمة * تكلم المصنف على طلب السقي وأما طلب الاستسقاء اذا انثر على الناس الشتاء فأنما يكون ذلك بالدعاء من غير صلاة ولا خطبة قالت ومما ورد في رفع المطر اذا انثر وخيف منه الضر وما رواه الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والأجام والظراب والأودية ومنابت الشجر وقوله الآكام بالفتح والمد ويرى بالفتح والجمع الكمة وهي الرابية أي التل والأجام مثناها والوجه من النصب والظراب بكسر الظاء وهي الروابي السكاوير والجبال الصغار جمع ظربة بكسر الزاء * (باب ما يفعل بالمختصر) *

(قوله سى بذلك الخ) هذه العلة تناسب الفتح في زروق والمباح فتح "فادولم يذكروا الكسرا ولأن الملائكة حضرته لتزعم روحه قاله ابن عمر وأولاه ووراهه غالبا

في خطبة العبد (و) كذا (لا اذان فيها) أي في صلاة الاستسقاء (ولا قامه) وفي غائب النسخ (فيها) أي صلاة الاستسقاء وملاة الخسوف وفيها تكرار بالنسبة لصلاة الخسوف لانه قدمه هناك وهذا آخر الكلام على ثلث الرسالة ثم ابتداء الثالث الثاني بالكلام على الجنائز قال * (باب ما) * في بيان الذي يفعل بالمختصر) فتح الضاد وكسرها المثلث سمي بذلك لان أحله حضره

أو حضور الشياطين لقننته وهذه العلل كلها تناسب الفتح الذي هو اسم فاعول وأما
بالسكس فهو واسم فاعل أي قام به الاحتضار والاحيل له اطلاقاً من مدة الحياة
وانتهاء تلك المدة فان أريد لثاني فلا تقدير وان أريد الأول فيحتاج الى تـدرأى
آخر أجله (قوله وبيان غسل الميت) لم يضمن بأن يقول وفي غسله لأنه انما يغسل
بهذه موته وفي تلك الحالة لا يسمى مختفراً الا على طريق المجاز (قوله ونحو ذلك) أي
مما يتعلق بالغسل ككونه يعصر بطنه رقفاً (قوله بفتح الفاء وسكونها)
فأما الفتح فهو ما يكفن به الميت وأما السكون فهو ادراج الميت في الكفن أي في بيان
حكم كفته (قوله أي بيان عدد الخ) راجع للفتح (قوله كيفية دفنه) فيه إشارة
الى ان التصديق كيفية الدفن لانفس الدفن (قوله ترجم له الخ) وأجاب بعضهم
بأن الجمل الذي ترجم له هو قوله ولا يتبع الميت بحجرة ويس هذه حقيقة الجمل
ويحتمل أن يكون سكنت عنه لاجل الدفن لأنه يتضمن الجمل تحقيق قوله ونحو ذلك
أي مما أشار به قوله ولا بأس أن يقمص ويعم (قوله وفي تخطيط الخ) أي حكم
الخ (قوله وما يوضع فيه) أي من الابن (قوله حتى يغلب عليه) أي حبر يغلب الحال
عليه وتظهر علامات الموت عليه وقوله ويوقن بموته عطاف لازم (قوله أشخاص
بصره) يقال شخص الرجل بصره اذا فتح عينيه لا يطرف وقوله ولا يستقبل أي
على طريق الكراهة فيما يظهر (قوله أن يجعل على جنبه الايمن كما يندب أن يوضع
في قبره على جنبه الايمن) مستقبلاً وحمل ذلك اذا أمكن فان لم يمكن فعلى ظهره ورجلاه
الى القبلة وهذا بخلاف وضعه لغسل فيستحب وضعه على جنبه الايسر ليدأ
بغسل الجنب الايمن (قوله ومصدره الى القبلة) عبارة تدل وجهه الى القبلة
وهي أحسن (قوله اذا قضى نجسه) النجس النذر ولا يخفى ان كل حي لا بد أن يموت
فكأنه نذر لازم فاذا مات فقد قضى نجسه أي نذره وحاصله ان المراتم بالفعل
جرما ولذلك أتى باذا المفيدة للتحقق وانما استحب اغماضه لان فتح عينيه بعد
موته يقع به منظره كما ان فتح فيه كذلك ومن علامات تحقق الموت انقطاع نفسه
وانفراج شفقيه ويندب أن يتولى اغماضه من هو أرفق به من أوليائه ومن مات
ولم يغض وانفجت عيناه وشفقناه يجذب شخص عنده وأخراجهماي رجله فانهما
ينفجان (قوله ويقال عند ذلك) أي ندباً أي عند الاغماض (قوله بسم الله)
أي اغماض كائن بسم الله وقوله وعلى سنة أي وكائن ذلك الاغماض على سنة
الخ وقوله وسلام على المرسلين الخ ختم بالسalam على المرسلين وحمد الله لتعود
بركتهما على الميت وقوله والحمد لله رب العالمين أي على جميع نعمه التي منها

(وفي بيان كيفية غسل الميت) ومن يغسله ونحو ذلك
وفي بيان كفته بفتح الفاء
وسكونها أي وفي بيان عدد
ما يكفن فيه الميت ونحو
ذلك (وفي بيان تخطيطه)
وتخطيط كفته (وفي بيان
ترجم له ولم يذكره
في الباب) (وفي بيان كيفية
دفنه) أي وضعه في قبره
وما يوضع فيه ويدأ بمصدره
في الترجمة وقال (ويستحب
أستقبال القبلة بالمختصر)
حين يغلب عليه ويوقن بموته
وعلمة ذلك أشخاص بصره
ولا يستقبل به قبل ذلك
كيفية هذه العوام والمستحب
في صفة الاستقبال أن يجعل
على جنبه الايمن ومصدره الى
القبلة (و) يستحب
(اغماضه) أي تغلق عينيه
(اذا قضى) نجسه ويقال عند
ذلك بسم الله وعلى سنة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين

التوقيف لما ذكر أو على ما ذكر (قوله لمثل هذا) أي الحال وهو الموت أي بهذا
ومثله (قوله وعد غير مكذوب) أي هذا الموت موعود وغير مكذوب فيه (قوله
ويستحب أيضا الخ) أي يندب أن يشد تحميمه الاستغسل مع الاعلى بعصاة عريضة
ويربطها من فوق رأسه ثلاثين مرة حتى لحاء فيقع فاه فيدخل الهواء منه إلى جوفه
ويقيم بذلك منظره وهذا أيضا بعد تحقق الموت (قوله وتلين ماصلة برفق) أي
عقب موته فيرد ذراعيه لهضديه ويدهما ويرد فخذه إلى بطنه ويعد همار رجله
إلى فخذه ثم يدها (قوله ورفع على الأرض) أي بأرجله على سبيل رخوف
اسراع الهواء فيحصل انشويه ونحن مأمورون بحفظه قبل الدفن (قوله ويستتره
بشوب) أي ونذب ستره بشوب زيادة على ما فيه حال الموت لانه رعايته غير تغييرا
قوبان المرض فيظن من لا معرفة له ما لا يجوز (قوله وضع سنده ونحوه) أي
من حديد خوف انتفاخه فان لم يوجد ذلك فطين مبلول كذلك قاله بهرام وانظر
ما وجه هذا الترتيب قال الشيخ حلون دب تليين المفاصل والرفع على الأرض ووضع
الشقبل لم أر من نبه عليه من الاحتساب وهي منصوصة للشافعية (قوله وتلقينه) أي
أي المحتضر الذي الذي لم يمت بالفعل وأما الامور التي تقدمت فهي لمن مات بالفاعل
(قوله بأن يقال عنده) أي بأن يقول الجالس عنده بحيث يسمعه (قوله لا اله الا الله)
أي ولولم يقل أشهد وقدر الشارح محمد رسول الله لا إشارة إلى أنه لا بد من
جمع محمد رسول الله مع لا اله الا الله اذا العبد لا يكون مسلما الا بهما (قوله عند
الموت) أي عند ظهور علامات الموت وانما ندب التلقين ليتذكر رعايته عليه
في موت وهو معترف بهما في ضميره ولا يكثر عليه فان قال امره ثم تكلم أعيدت عليه
وان لم يتكلم ترك وينبغي أن يلقنه أهل الفضل والصلاح غير وارثه من له به محبة
والأقاربانهم به (قوله للشيطان) لانه يأتيه على صفة من تقدم موته من أحب
الناس اليه من أقاربهم واذا قالها المحتضر لا تعداد عليه الآن يتكلم بكلام أجني
فتعاد عليه ليكون آخر كلامه فيدخل الجنة بنيته بلقن المحتضر ولو صبيا
ميتا ولازمة المحتضر تحب على أقاربهم فان لم يكن فعلى أصحابه فان لم يكن فعلى جيرانه
فان لم يكونوا فعلى عموم المسلمين على جهة الكفاية (قوله وان قدر) بالبناء للمعول
والمعنى أنه يندب لئلا تفعل ما فوقه وما تحته وجسده طاهرا ان أمكن ذلك (قوله
جسده) ليس المراد ان اسمه كان محذوف بل إشارة إلى أن اسمه ضميره مستتر
والقدير أي جسده (قوله بمعنى حسن) أي وليس اقل التفضيل على بابه لانه
لوقبى على بابه لا يقتضى ان في عدم ذلك حسنا وليس كذلك وعلة ذلك حضور

لمثل هذا فإليه عمل العالمون
وعند غير مكذوب ويستحب
أيضا شد تحميمه بعصاة
وتلين ماصلة برفق ورفع
عن الأرض ويستتره بشوب
وضع سيف ونحوه على
بطنه وتلقينه واليه أشار
بقوله (وبلقن) بأن يقال
عنده (لا اله الا الله) محمد
رسول الله (عند الموت)
ولاية الله قل لانه قد يقول
للا شيطان عند قوله لا اله
على دين كذا فيسأله انظر
(وان قدر على أن يكون)
جسده (طاهرا وما عليه)
والذي تحته (طاهرا فاهو
أحسن) بمعنى حسن

للملائكة عنده ويحتمل أن يكون صفة افعل على بابها استعمالا لغة الشاذة في قول
 العرب العسل أحلى من الخل (قوله ويستحب أن لا يقرب حائض ولا جنب)
 مع جملة بعضهم على ترك المناولة في الاغماض وغيره لان الغالب عليهم ما نجاسة
 أيديهم ما أي وهذا هو المتبادر من حل شارحنا وجملة بعضهم على ترك حضورهم
 لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تدخل الملائكة بيتا فيه حائض أو جنب
 وكذا يندب أن لا يقرب به كتاب ولا تمثال وكل شيء تنكره الملائكة وكذا الصبي
 الذي يعف ولا يصكف اذا نهى وندب أن يحضر عنده طيب وحضور أحسن
 أهله وأصحابه خلقا وخلقاً وديار كثرة الدعاء له وللحاضرين لان الملائكة يؤمنون
 وندب ابعاد النساء لقلة صبرهن واطهار الخلد من حضر من الرجال (قوله بمعنى
 استحب) والاولى التعبير به لان الرخصة قد تكون غير ذلك (قوله هو ابن
 حبيب) وكذلك في غيره هذا الموضع من الكتاب فالمراد به ابن حبيب كما قاله
 ابن عمر (قوله أو رجله الخ) اشارة الى أن قول المصنف عند رأسه ليس بشرط
 كما صرح به الاقفهسي (قوله صورة يس) الاضافة لليمان أي سورة هي يس
 (قوله يقرأ عند رأسه الخ) لا يخفى ان هذا يدل لظاهر المصنف من الاقتصار على
 أن القراءة تكون عند رأسه فان قلت قد روى أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم
 وابن حبان عن مغفل بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقرأ على موتاكم
 يس فهذا هو العارف عن ظاهر المصنف قلت يخالف ما تقر من حمل المطلق على
 القيد (قوله الا هو ان الله الخ) ورداذا قرئت عليه سورة يس بعث الله ملكا
 ملك الموت أن هو ن على عبد الموت (قوله أي ما ذكر) جواب عما يقال كان
 الاول أن يقول ولم يكن ذلك أي القراءة (قوله وانما هو مكروه عنده) لا خصوصية
 ليس بالذكر بل بذكره عنده قراءة يس أو غيرها عنده موته أو بعده أو على قبره قال
 العلماء ومحل الكراهة عند مالك اذا فعلت على وجه السفينة وأما لو فعلت على وجه
 التبرك بها أو رجاء بركتها فلا أقول هذا هو الذي يقصده الناس بالقرآن فلا
 ينبغي كراهة ذلك في هذا الزمان وقصع الاجارة عليها (قوله بمعنى يباح لبكاء) أي
 على جهة المرجوحية أي لقوله بعد وحسن التعزى الخ (قوله أي حين الاحتضار)
 أي وكذا بعد الموت والمناسب للشارح أن يقول أي حين يحضر الميت لان التنوين
 عوض من الجملة (قوله وهو) تفسير محسن التعزى لا التعزى لان التعزى التقوى
 مطلقا والتقوى على الصبر بما نزل بالنفس أي على ما نزل بالنفس حسن فالإضافة
 في قوله وحسن التعزى من اضافة الصفة الى الموصوف أي التعزى الحسن ولا يخفى

(ويستحب أن لا يقرب به
 حائض ولا جنب) باغماض
 لا غيره اذا كان ثم غيرها
 ايمان لم يكن ثم غيرها فهم
 كغيرها (وأرخص) بمعنى
 استحب (بعض العلماء)
 هو ابن حبيب (في القراءة
 عند رأسه) أو رجله أو غير
 ذلك (بسورة يس) لما روى
 أنه صلى الله عليه وسلم قال
 ما من ميت يقرأ عند رأسه
 بسورة يس الا هو الله
 عليه (ولم يكن ذلك) أي
 ما ذكره من القراءة عند
 المحتضر (عند مالك) رحمه
 الله (أمره ومولاه) وانما
 هو مكروه عنده وكذا يكره
 شتمه تلقينه بعد وضعه
 في قبره (ولا بأس بالبكاء)
 بمعنى يباح البكاء (بالله ومع
 حينئذ) أي حين الاحتضار
 (وحسن التعزى) وهو
 تقوية النفس على الصبر
 بما نزل بها

ان المناسب حذف حسن ويقول والتعزى والتصبر أجل أى أحسن لانه على
 عبارته بلغوا الاخبار بقوله أجل أى أحسن (قوله والتصبر) عطف على حسن
 التعزى من عطف المتعزى لان التعزى هو تقوية النفس على الصبر بحيث يرمخ
 فيها وأما الحمل على الصبر فلا يلزم منه رسوخ (قوله أى أحسن) أى من البكاء
 ولا يخفى ان البكاء لا حسن فيه فافعل التفصيل ليس على بابه (قوله ويستعان
 على ذلك بالنظر فى الأدلة) أى من الآيات والاحاديث الواردة فى شأن ذلك
 كقوله عز وجل وبشر الصابرين الى آخر الآية وقال صلى الله عليه وسلم من قال
 ذلك وقال معه اللهم أجرنى على مصيبتى واعقبني خيرا منها فعل الله به ذلك فان قيل
 اذا كان التصبر أحسن فلم أهمله صلى الله عليه وسلم وبكى على ولده ابراهيم فالجواب
 أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل خلاف الأفضل بالنسبة لما لا تشريع فهو بالنسبة
 له أما واجب أو مندوب (قوله وينهى وينهى) لان هذا أمر سبق ونهى تحريم
 حيث استلزم أمر محرما وهو ما كان بصوت مع قول قبيح عند الموت وبعده
 وأما ما كان بصوت من غير قول قبيح معه فهو جائز عند الموت لابعده (قوله الصراخ
 فى الجحاح يضبط بالقلم فى نسخة معتمدة الصراخ بضم الصاد (قوله والنياحة)
 فى القسط لاني والنياحة رفع الصوت بالدب قاله فى المجموع رقيده غيره بالكلام
 المسجع انتهى فهو من عطف الخاص على العام (قوله ليس هنا) أى من أهل
 ستمنا ولا من المهتدى بهدينا وليس المراد خروجه من الدين لان المماضى لا يكثر بها
 عند أهل السنة فم يكفر باعتقاد أهلها وعن سفيان أنه كره الخوض فى تأويله وقال
 يذنبى أن يمسأ عنه ليكون أوقع فى النفوس وأبلغ فى الزجر (قوله ضرب الخدود)
 انما يخص صلى الله عليه وسلم الخدود بالضرب دون سائر الأضياء لانه الواقع منهم
 ولان أشرف ما فى الانسان الوجه فلا يجوز اذمته واهنته بضرب ولا تشويه ولا غير
 ذلك مما يشينه وانما جمع الخدود وليس للانسان الاخذان لانه والله أعلم من باب
 قوله تعالى وأطراف النهار وقالت العرب شابت مفارقة وليس له الا مفرق واحد
 فكأنهم سموا كل موضع من المفرق مفرا وهذا اذا جعلنا من واقعة على مفرد
 فان جعلناها واقعة على جمع فلا اشكال والمراد بشق الجيوب افسادها بالقطع
 فى غير محلها وانما حرم ذلك لمسا فيه من اظهار السخط وعدم اظهار الرضاء بالقضاء مع
 ما فى شق الجيوب من اضاعه المال وقال فى العدة انما جمع وان كان ليس للانسان
 الاخذان فقط باعتبار ارادة الجمع وشق الجيوب بضم الجيم جمع جيب من جابه أى
 قطعه وهو ما يقع من الثوب لتدخل فيه الرأس للبسه (قوله ودعى بدعوى الجاهلية)

(والتصبر) وهو حمل النفس
 على الصبر (أجل أى)
 أحسن (لمن استطاع
 ويستعان على ذلك بالنظر
 فى الأدلة على أجر المصاب
 (وينهى) بمعنى ونهى (عن
 الصراخ والنياحة) لقوله
 عليه الصلاة والسلام
 فى الصعيحين ليس هنا من
 ضرب الخدود وشق الجيوب
 ودعى بدعوى الجاهلية وفى
 رواية له ما أنا برىء من
 حلق وصلق وخرق الخالقة
 هى التى تحاق شعورها عند
 المصيبة

هي زمان الفترة قبل الاسلام بأن قال في بكائه مائة ولون مما لا يجوز شرعا كواجلاه
 واعضاده ذكر ذلك القسطلاني (قوله بالنسبة الخ) تعداده المحاسن كما أفاده
 المصباح وقوله والنيابة تقدم انها رفعت الصوت بالنسبة في قول الكلام الى أن المعنى
 يرفع صوته برفع الصوت بالنسبة ولا معنى له فالظاهر أن ترتب كسب التجريد في إدامتها
 الأدب ويكون اللطف مراد فإحصل المعنى هي التي ترفع صوتها بتعداد المحاسن
 (قوله قبل موتها) أي قبل حضور موتها وقيد به إيدان بأن شرط التوبة بأن يتوب
 وهو يؤمل البقاء وتمكن من العمل ذكره النور بتي (قوله تقام) أي تخشى
 ويحتمل أنها تقام حقيقة على تلك الحال بين أهل النار والموقف جزأ على قيامها
 في النيابة (قوله سربال من قطران) السربال القميص والقطران دهن يدهن به
 الجمل الأجرب فيحرق بمحضته وحرارته فيشتعل على لذغ القطران وحرقة واسرار
 النار في الجلود وقوله ودرع من جرب أي يصير جلده أجرب حتى يكون جلدها
 كقميص على أعضائها والدرع قميص النساء انتهى (قوله غير شهيد المعركة)
 الأولى أن يقول الذي يطالب تغسيله كما فعل غيره احترازا عن شهيد المعترك وعن
 الكافر وعن السقط وعن من وجد دون جله فلا يغسل واحد منهم بل يحرم تغسيل
 الكافر وشهيد الحرب ويكره تغسيل السقط وعن وجد دون جله فمن وجد نصفه
 ورأسه بل أكثر من نصفه ودون ثلثيه ولومع الرأس فان لا يغسل ولا يصلى عليه
 وبكفي في وجوب الغسل الاسلام الحكمي فيدخل المحكوم باسلامه تبعاً
 لاسلام سايه أو أبيه والحاصل أن الغسل شروط استقرار الحياة وعدم الشهادة في
 الحرب ووجود كل الميت أو جله واسلامه ولو حكماً (قوله عند ما ذك) أي على
 ما رواه ابن القاسم عنه ومقابله ما ذهب اليه أصحابه من أن أكثره ثلاث (قوله
 أحيب الخ) حاصله أن المنيث غير النفي فالمنيث الحد الواجب المقيد بعدد مخصوص
 والمنيث ليس فيه تقييد بعدد مخصوص لأن الترتيب يشمل الثلاثة والخمسة (قوله يكون
 ثلاثاً) فهي أفضل من الاثنين أو سبعة فان لم يحصل الامتلاء بالسابعة فلا ابتداء وانما
 يطلب الانتفاء (قوله وكون الغسل وترامستع) أي ما عدا الواحد فلا ندب فيه
 فالأثنان أفضل منه (قوله وقيل واجب) أي كفاي وصحيح وهو الراجح (قوله على
 المشهور) وقيل للظافة وغمرة الخلاف أنه لو مات رجل مسلم وليس معه مسلم
 ولا امرأة من ذوات محارمه ومعه ذمي فعلى القول بأنه تعبد لا يغسله الذمي لأنه ليس
 من أهل المباداة وعلى القول أنه للظافة يغسله والحاصل أن صفة ذلك الغسل
 كالغسل في الجنابة الإجزاء كالأجزاء والكمال كالكمال لا ما يختص به غسل

والمساغة هي التي ترفع
 صوتها بالنسبة والنيابة
 والخارقة هي التي تخرق
 ثوبها عند المصيبة وفي رواية
 لمسلم للأنحية إذا لم تقب قبل
 موتها تقام يوم القيمة وعليها
 سربال من قطران ودرع من
 جرب ولما انتهى الكلام
 على ما فعل بالمتضررة نقل
 بتكلم على ما يتعلق بالميت
 وبدأ بالغسل فقال (وليس
 في غسل الميت) غير شهيد
 المعركة عند ما ذك (حد
 ولكن) المقصود هذه أنه
 (يتق) اعترض ما ذكره من
 عدم التعدد بقوله
 (ويغسل وترا) فانه تحديد
 أحيب عنه بأن التعدد هو
 الذي لا يزداد عليه ولا ينقص
 منه والتوثر يكون ثلاثاً أو
 خمساً أو سبعة وكون الغسل
 وترا مستحب وحكم الغسل
 على ما قال الشيخ في باب غسل
 السنية وشيرو قيل واجب
 وصحيح وهو تعبد لا للظافة
 على المشهور ولا يحتاج الى
 نية

الميت من التكرار واذا تعذر الماء وجب نيمه حتى يصلى عليه (قوله بماء وسدر)
 أى ويندب أن يكون بماء وسدر وهو ورق السيق وأطلق في الماء فيدخل ماء زمزم
 وهو المشهور خد فالابن شعبان في أنه لا يغسل به ميت ومالب السدر فقا ولا بسدر
 المنتهى (قوله بالماء) متعلق بقوله يذاب وأصل أنه يطين ويذاب في الماء
 ثم يعرك به بدن الميت أى بذلك به فقول الشارح وبذلك به عطف تفسير أى يعرك به
 بعد خفضه حتى تبدوا له رغو ولا يخفى أنه حيث كان مسحوقا فلا يتعلق به اذا به
 والاحسن أن يقول أن يخلط السدر المسحوق بالماء (قوله في كل غسلة) أى
 ما عدا الأخيرة كما ذكره بعض أى ولا يذ على كلام هذا الشارح من صب الماء
 القراح بعد ذلك به وهذا اذا خلط السدر بالماء كما هو نص كلامه وأما ان لم
 يخلط به بأن وضعه على جسده وعرك به ثم صب الماء عليه بعد ذلك فإنه لا يشترط
 الماء ثانيا لان صب الماء على الجسد بعد وضع السدر عليه وحده لا يضيغه وإنما
 يضيغه خلطه بالماء لان الماء الطهور اذا ودر على العضو طهورا لا يضر اضافته بعد
 ذلك فانه بعض شراح المختصر وذهب جماعة من الشراح الى أنه يغسل أولا بالماء
 القراح لتطهير ثم بالماء والسدر للتنظيف ولذا لا يضر كون ذلك الماء مضافا لان
 الغسل الواجب حصل بالماء القراح وجعل بماء وسدر أى في انشاء الغسل
 لافي ابتدائه ولذا قال ابن شماس ولا يسقط الغرض به ان قلنا ان الغسل للعبادة بل
 لا بد من غسله بالماء القراح يبدأ به ثم يضاف السدر الى الماء فيما بعد ونسب عجم
 تلك الطريقة للجه وهو رق قال الغسلة الاولى عند الجهور بالماء القراح للتطهير
 والثانية بالماء والسدر للتنظيف والثالثة بالماء والكافور للتطيب (قوله ويجعل
 الخ) معناه أن يخلط الكافور بالماء ويغسل به بدن الميت بخلاف غسلة السدر
 على ما ذهب اليه الشارح فانما صب الماء بعد عرك الميت به فخلط بماء قاييل أى
 أو بلا ما أصلا على ما أشرنا اليه وقد تقدم أن ذلك لا يضيف الماء (قوله لامره الخ)
 ولانه يشد جسد الميت ويحفظه عن مسارعة الفناء ومن هنا يؤخذ ان الارض التي
 لا تبلى أفضل من غيرها خلافا للشافعية فانه عجم (قوله الاثنان) بضم الهمزة
 والكسر لغة معرب وية ال له بالعربية الحرص والمراد به الفاسول وقوله ونحوه
 كالتطرون كما مثل به الفاكهاني (قوله على فهم الخمي المدقونة) أى ان
 الخمي فهم من المدقونة ان المراد بالعورة السوا فان خاصة وضع ذلك الهم عياض
 في التبيات قائلا ليس في الكتاب ما يدل على ذلك بل لو قيل فيه ما يدل على قول
 ابن حبيب أى الذي هو السرة لمر كبة لكان له وجه لانه قال يائره

وانما يحتاج التعبد الى نية
 اذا كان مما يفعله الانسان
 في نفسه (بماء وسدر)
 متعلق يغسل (ك) معناه
 عند جميع العلماء أن يذاب
 السدر المسحوق بالماء ثم
 يعرك به بدن الميت وبذلك
 به (ج) ظاهر كلام الشيخ
 كالمدة أنه يفعل به كذلك
 في كل غسلة (و) ويجعل
 في (الغسلة) الأخيرة على
 جهة الاستقباب (كافورا)
 لامره عليه الصلاة والسلام
 بذلك فان لم يوجد قام غيره
 من الطيب مقامه ويقوم
 مقام السدر عند عدمه
 الاثنان ونحوه (و) اذا
 جرد الميت للغسل (تستر
 عورته) وهي السوا فان
 خاصة على ما فهم الخمي

ويفضي يديه الى فرجه ان احتاج ولو كانت العورة نفس الفرج لما ذكر الفرج
 بلفظ آخر انتهى ولاجل ذلك مر العلامة خليل على كلام ابن حبيب فهو والمعتمد
 ونقل الباجي عن أشهب ستر وجهه وصدره أى خشية تغييرهما فيفساء به الظن
 وبالمجمل فالأقوال ثلاثة قد عرفت وأعرفت الراجح منها (قوله وجوبا) أى ستر
 وجوبا وقوله ولو كان الغاسل ز وجال الخ ذهب ابن ناجي الى أن ستر أحد الزوجين
 الآخر مستحب الا أن يكون معه معين فيجب اتفقا أى ومثل الزوج السيد وكلام
 الشيخ يفيد ترجيح كلام ابن ناجي (قوله لاتبين) بضم التاء وكسر المباء وسكون
 النون كما يفيد المصباح أى لا تظهره لغيرك وقوله ولا تنظر الى فخذي ولا ميت أى فانه
 عام حتى في الزوجين هذا مراده وأقول في ذلك بحث من وجهين الأول ان قوله فخذي
 حتى مخصوص قطعا بغير الزوجين لما هو معلوم فلا مانع أن يجري على سننه قوله
 ولا ميت بأن يقول بخصوص بغير الزوجين الثاني ان هذا يفيد ستر ما بين السرة
 والركبة لا خصوص السواطين كما ذكره تنبيهه ما ذكرنا من أن الحديث لاتبين
 بتمامه وبأنه مخالف لما قاله في التحقيق من أن الحديث لا تبرأ براءه وبراءة محبة ونسبه
 لابن ماجه فراجعت ابن ماجه فوجدته كما قال أى براءه وبراءة والذي قال له النبي
 صلى الله عليه وسلم ذلك سيدنا على (قوله فان فعل به) هذا كره وكذا يذكره للمريض
 فعل ذلك اذا قصده الموت على تلك الحالة لان قصده الاراحة بازالة نحو الظافر
 والشعر فلا كراهة وكذا يذكره أن تكاء فروجه وانما زال ما سأل عنها بخرقه
 أو غيرها ولو كان السائل دون درهم قصد الانظافة (قوله وضم معه) أى
 وجوبا وقيل ندبا وبعبارة قت هنا أفيد ونصها أتمة لوقفت أظفاره أو حلق شعره
 أو سق طشي من جسده جعل معه في أكفانه (قوله ان احتيج الخ) بأن يظن
 أن شيئا منتهى الخروج وقوله بخافة تعليل لقوله ويعصر بطنه (قوله وان رضى
 الميت) أى بعد ازالة الأذى كالجنب ويتعهد أسنانه وأنه بخرقه مباولة لازالة
 ما يكره ريحه ويميل رأسه عند المضضة قال انت اختلف هل هو كوضوء الصلاة
 بغسل كل عضو ثلاثا وأمرة قولان وأشار الأول ودفن الثاني بقوله وضوء الصلاة
 انتهى وانت خير بأن المفهوم من كلام خليل أنه مرة مرة فهو المعتمد (قوله وهل
 يستحب تكراره الخ) الراجح عدم التكرار (قوله تكرار) ذكرت ان في المسئلة
 قولين بالاستتباب والوجوب فأشار لا الأول بقوله فحسن ودفن الثاني بقوله وليس
 بواجب وايضا الواجب حسن (قوله حين أمر بغسل ابنته) أى أم كلثوم (قوله ولو
 خرجت منه نجاسة أزيلت) وكذا لو وطئ شيفض ميتة بعد غسلها ووضوئها

المدونة وجوبا ولو كان
 الغاسل ز وجا أو سيدا لما
 في الحديث لاتبين فخذي ولا
 تنظر الى فخذي ولا ميت
 (ولا تقلم أظفاره ولا يحلق له
 شعره) فان فعل به هكذا كره
 وضم معه في كفنه (ويعصر
 بطنه) استحبنا باقبل الغسل
 ان احتج الى ذلك (عصرا
 رفيقا) بخافة أن يخرج منه
 شيء بطلع الكفن ولان
 ذلك أبلغ في النظافة (وان
 وضى الميت وضوء الصلاة
 فهو حسن) أى مستحب
 ولا يفتقر الى نية لانه فعل
 في الغير وهل يستحب تكراره
 مع تكرار الغسل أو لا قولان
 وقوله (وليس بواجب)
 تكرار مع قوله فحسن وانما
 لم يكن واجبا لان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يأمر به
 حين أمر بغسل ابنته رضى
 الله عنها ولو خرجت منه
 نجاسة بعد الغسل أزيلت
 ولا يعيد غسله ولا وضوءه

لا يطلب باعادتهما أو يلغز بذلك فيقال امرأة وطئت بعه وضوئها وغسلها ولم يبطل
 ذلك (قوله وقلب الخ) أي ويجوز الميث جنبه وقوله أحسن خبر لبنته إذ ذوف
 أي فهو أحسن أي القلب أحسن الخ (قوله فيجعل أولاً على شقه) ولا يلقبه على
 ظهره ولا بطنه فإن في ذلك تشويهاً له وقال ابن القاسم يقلب ظهره وأبطنه ولا يجلس
 لا يخفى أن العمد في الجنابة أنه يغسل الشق الايمن إلى الركبتين ثم ينقل للشق
 الايسر إلى الركبتين ثم ينقل بكل الشق الايمن ثم بكل الايسر فليجعل هنا
 كذلك (قوله وان اجلس) هذا مقابل قوله أحسن أي من اجلاسها أو قلبه
 على ظهره وقول الشارح أي جائز بمعنى أنه ليس بحرام فلا ينافي أنه خلاف الأفضل
 وأما ما يفعله الغاسل من وقوفه على الدكة ويجعل الميث بين رجليه فذلك مكروه
 بل المطلب وقوفه بالأرض (قوله وهو اختيار عبد الوهاب) أي فضده الاجلاس
 أحسن (قوله في مناولة) أي تحصيل غسله (قوله لا بأس الخ) أي فينبد لأحد
 الزوجين الاخذ بحقه الا أن يكون الحصى محرماً فينبى عن التغسيل كراهة فإن فعل
 أهدى أن أمذى والمراد الزوجان الصحيح النكاح ولو بغوات الفاسد ويشمل ما قبل
 البناء وما بعده ومالو وضعت حملها منه بعد موته ولو تزوج أختها بعد موتها أو
 تزوجت هي غيره أو كان بأحد هاء عيب يوجب خياره (قوله مقدم في غسله) على
 سائر الاولياء بل وعلى من أوصاه الميث أيضاً ويندب له الاخذ بحقه كما قررنا (قوله
 والمشهور عدم الغسل) أي بخلاف المولى منها والمظاهر منها ظاهرهما التغسيل
 بالقضاء والكتابة تغسل زوجها المسلم بحضرة مسلم عارف بصفة الغسل بخلاف
 العكس (قوله ان عليه الخ) إشارة إلى أنه يحتج بفعل الصحابة (قوله وان أبي بكر
 غسلته زوجته وهي أسماء بنت عميس ولومات الزوج وتعددت زيجاته وطلبن
 التغسيل استظهر عرج القرعة واستظهر الشيخ اشتراك الجميع في المباشرة لا شترار
 الجميع في الاستحقاق والقرعة انما تكون عند تعدد الاشتراك في الفعل قامت وبقول
 الشيخ أقول (قوله وامته) أي ألقت أفاد اقتصار الشارح على ما ذكر ان المكاتبة
 والمبعدة والمعتقة لأجل والمشاركة فلا يحل للحي منهما تغسيله لحرمته الاستمتاع
 بهن وكذا أمة المديون المحجور عليه منعه من وطئها لحق الغرماء لكن قال البساطي
 في منعها من تغسيله نظراً والحاصل ان أبا حنيفة الوطئ للموت بقرع تغسل من
 الجانبين ويقدم السيد على أولياء أمته بالقضاء بخلاف الامة فلا يرضى لها بالقدم
 على أولياء سيدها ولذا قال الشارح ولا يرضى له ولا أي الامة والمديرة وأم الولد
 ولا يدخل في ذلك السيد لانه يرضى له كما قرر (قوله يموت في السفر) أي وفي الحضر
 وأمنته ومدينته وأم ولده ولا يرضى له ولا (قوله والمرأة) لاسلمة (تموت في السفر

بل يغسل المحلى فقط
 (وبقلب) الميت (بجنبه
 في الغسل أحسن) من
 جلوسه لانه أبلغ في الاتقاء
 طرف بالميت فيجعل أولاً على
 شقه الايسر فيغسل شقه
 الايمن نقاؤلاً ثم يجعل على
 شقه الايمن فيغسل شقه
 الايسر وهذا على جهة
 الاستحباب فان ابتدأ من
 أي جهة وأثناء أجزاء (وان
 اجلس) في الغسل
 (فذلك) الجلوس (واسع)
 أي جائز وهو اختيار عبد
 الوهاب لانه أمكن في مناولة
 غسله (ولا بأس بغسل أحد
 الزوجين صاحبه من غير
 ضرورة) ولا بأس هنا لما
 هو خير من غيره فإن كل
 واحد من الزوجين اذا مات
 الحي مقدم في غسله على
 سائر الاولياء ويقض له به
 عند منازعة الاولياء له
 وظاهر كلامه ولو طلقها
 طلاقاً رجعياً وهي رواية
 عن مالك والمشهور عدم
 الغسل والاصل فيما ذكر
 أن علياً غسل فاطمة وإن أبا
 بكر غسلته زوجته وفي
 حكم الزوجين السيد

ولا زوج لها ولا سيد وانما خص السفر بالذكور لان شأنه عدم الوجدان (قوله لانسائه معها) لا اقارب ولا اجانب (قوله مسلمات) قال في التحقيق وقيدنا النساء بالمسلمات احتراماً لما اذا كان معها كتابية فانها لا تغسلها على أحد الاقوال وقيل تعلم الغسل وتغسل الى غير ذلك (قوله ولا محرم لها) من الرجال لا بالنسب ولا بالرضاع ولا بالصهر (قوله فليتم رجل الخ) قال الشيخ الزرقاني وانما جازمهما للاجنبي دون الحياة لانه دور الازدة هنا ولا يتيم المصلي الا بعد فراغ تيم الميت لانه وقت دخول الصلاة عليه (قوله ولا لمس) ظاهره انه يجوز للرجل لمس الوجه والكفين من المرأة الاجنبية وليس كذلك لما تقدم من كلام الشيخ الزرقاني ولما سياتي (قوله وظاهر الخ) ضعيف (قوله ولو كان الميت رجلاً الخ) فان قيل ما الفرق بين الرجل والمرأة حيث جازلها أن تيم الرجل الاجنبى الى مرفقيه ولا يجوز له أن يمسها الى مرفقيها مع شدة ميل النساء الى الرجال فالجواب شدة حياة المرأة دون الرجل وبضعف ميل النساء للرجل الميت وان عورة الاجنبى مع الاجنبية ماعدا الوجه والاطراف وظاهر المصنف ان كلا اذا تيم غيره لمس وجهه وتوقف ابن عبد السلام حيث قال وانظر كيف جازل الرجل والمرأة الاجنبيين لمس وجهه الاخر يمسده مع انه لا يجوز في حال الحياة وقد علمت الجواب في كلام الشيخ أحمد (قوله ويد به لمرفقيه) قال عجم وينبغي على ما تقدم في الغسل انه لا يحتاج لنية وظاهره أن التيم للمرفقين واجب وهو كذلك كما يفيد النقل ورد على ابن فجلة في جعله من السكوعين اليهما سنة **تنبيه** اذا عتمة وصلت عليه ثم وجد رجل يغسله لم يعد عدم تكررها فان كان قبل الصلاة عليه أعيد على المفتي به بل قولاً واحداً وينبغي عدم الاعادة اذا جاء الرجل حال صلاتها (قوله امرأة من محارمه) ولو كافرة (قوله نسباً أو صهرًا) أى أو رضاعاً ويقدم محرم النسب على محرم الرضاع ثم محرم الرضاع على محرم الصهرارة عند التعارض (قوله وصح) أى فهو الراجح (قوله لان جسده عليهن غير ممنوع) أى من حيث الرؤية فانه يجوز لها أن ترى من محرمها ماعدا ما بين السرة والركبة فاذا كان الامر كما ذكره عليه أن الكلام هنا فى المس لافى الرؤية فقط والجواب كما تقدم فبحوزها للضرورة فقيس المس على النظر فتدبر (قوله والتأويل الآخر تسترجع جسده) ظاهره ولو الوجه والكفين قال النخعي وعليه فلا بأس أن تلتصق الثوب بالجسد وتخرج منه غسل ما به انتهى وأما على الراجح الذى ذهب اليه المصنف من أنها تستر عورته فلا خرج عليها فقط من مباشرة ماعداها من جسده (قوله ذو محرم) ولو لم يصهر (على ما فى المدونة) يفيد أن المسئلة ذات خلاف وهو كذلك

لانسائه) مسلمات (معها ولا ذو محرم) لها (من الرجال) وانما معها رجال اجانب (فليتم رجل) منهم (وجهها وكفيها) الى السكوعين فقط لانها ليسا بعورة يباح له النظر اليهما به — يرشوة بخلاف ما عدى الوجه والكفين فعورة لا يجوز كشفه ولا لمسها وظاهر كلامه آخر الكتاب انه لا يباح النظر الى الوجه والكفين (ولو كان الميت رجلاً يتم النساء) الاجانب (وجهه ويديه الى المرفقين ان لم يكن معهن رجل) مسلم أو كذا (يغسلها ولا امرأة من محارمه فان كانت) مع الرجل الميت (امرأة من محارمه) نسباً أو صهرًا (غسلته وستر عورته) فقط على احد التأويلين على المدونة وصح لان جسده عليهن غير ممنوع والتأويل الآخر تستر جميع جسده (وان كان مع) المرأة (الميتة) فى السفر (ذو محرم) من محارمها ولم تكن معها امرأة (غسلها) محرمها على ما فى المدونة

فقد قال أشهب إن المحرم لا يغسلها بل يمسحها (قوله من فوق ثوب يستر) بأن يجعله
 الغاسل بينه وبين المرأة من السقف إلى أسفل بحيث يصير نظره إلى الثوب
 لا إلى جسدها أو يصب المأمن تحت ذلك الثوب ويجعل خرقه على يده غليظة
 فكما لا ينظر إلى جسدها لا يباشر يده والخاصل أنه يجوز للمحرم بياشرة جميع
 جسده المرأة المحرم به بدنه تطبيق الثوب المانع من نظره إلى جسدها وبعد خرقه غليظة
 على يده وأنه يجوز للمرأة إذا غسلت محرمها الذي كرم بياشرة جميع جسده حيث
 لغت على يدها خرقه كثيفة وأما من غير خرقه فلا يجوز لها مباشرة فليجب عليها
 ستره وهو العورة فقط أو جميع الجسد على القوانين لمقدمين وحكم الخلق للمشاكل
 الذي لا يحرم له من الذكور والافات ولا سيد ذكر أنه يشتري له جارية من مال نفسه
 فإن لم يكن له مال فن بيت المال ثم ترجع لبيت المال ولا توثق وإن لم يوجد أو لا وصول
 إليه فانه يبيع ويدفن وينبغي إذا يمسه رجل أن يمسحه إلى كوعيه احتياطا وإن يمسه
 امرأة يمسه إلى مرفقيه بالأولى من الرجل ولو يمس النساء الميت الذي كرم جاء رجل
 فإن كان قبل الشروع في الملة غسله وصلى عليه وإن كان بعده الشروع في الصلاة
 لم يبطل نيته فانه عجم ولو يمس الميت لعدم المأثم وجد الماء بعد التيمم إن كان قبل الدخول
 في الصلاة غسسل فولا واحدا أو الا فلا كذا قال الطخفي قال الشيخ وظاهر قوله
 والا فلا ولو كان مع النسيان وهو محظوف لقول خليل لا يمس الا ناسيه الا أن يقرق
 بالمحطاط رتبة أمر صلاة الجنائز مع طلب الاسراع بدفن الاموات ولو عذر الغسل
 والتيمم لدفن من غير صلاة على ما رتضاه عجم وصلى عليه عند اللقائي (قوله من فوق
 الثوب) أي ولا يباشر يده لا من فوق الثوب ولا من تحته أما من تحته فظاهر
 وأما من فوقه فيفرض في ثوب مرفوع ويمكن المباشرة من فوقه (قوله ثلاثة أثواب)
 فيص وعمامة للرجل وخمار للمرأة والازرة فهذه ثلاثة ولا فضل في الواحد فأقول
 مراتب الوتر ثلاثة لأن الاثنين أفضل من الواحد وإن كان شفهعا لزيادة السترة
 والثلاثة أفضل من الأربعة لما في الثلاثة من السترة والوترية وقوله أو خمسة وهي
 القميص والعمامة للرجل أو الخمار للمرأة والازرة وفاقا بدرج فيهما الميت ويجعل
 العليا أوسع من السفلى والخمسة أفضل من الستة ولا يزداد الرجل على خمسة وقوله
 أو سبعة بالنسبة للمرأة فيزداد لها على الخمس السابقة لفاقتان (قوله وهو ثوب
 ساتر الخ) هو الراجح وهذا الخلاف في الذكر وأما المرأة فيجب ستر جميع جسدها
 فولا واحدا أو ما التكفين وهو أواج الميت في الكفن فواجب اتفاقا كموادته
 في التراب (قوله وقيل الواجب) ضعيف (قوله والذي في المختصر) وهو المعتد

(من فوق ثوب يستر جميع
 جسدها) وصوره غسلها
 أن يصب عليها الماء مبالا
 يباشر جسدها يده من فوق
 الثوب ولا من تحته ولما
 أنسى الكلام على الغسل
 انتقل يتكلم على التكفين
 فقال (ويستحب أن يكن
 الميت) غير شهيد المعركة
 (في وتر ثلاثة أثواب أو
 خمسة أو سبعة) تكلم على
 المستحب وسكت عن
 الواجب وهو ثوب ساتر
 لجميع جسده وقيل
 الواجب ستر العورة فقط
 وشهر وظاهر ما قال الشيخ
 من استحباب السبعة عام
 للرجال والنساء والذي
 في المختصر اختص أص
 استحباب النسب سبع بالمرأة
 وكرامة ما زاد على الخمسة
 للرجال ولما ذكر أنه يستحب
 في الكفن الوتر خشى أن
 يترجم أن ذلك مقصور على
 ما يلف فيه رفع ذلك الإيهام
 قال

(قوله صوابه أزرة) بضم الهمزة وكسر هاء ما يؤثر فيه وهي تحت القميص أو سروال
 بدلها وهو أستر (قوله فذلك) أي المذكور من الثلاث محسوب الخ قد علم
 من هذا أن الطرق والمصائب التي تشذ على الوسط أو غيره لا يحسب شيء منها
 لأمّن الثلاث ولا من غيرها (قوله المستحب) أي التمكن فيه (قوله وقد آفخ الخ)
 الأصل في ذلك ما في البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كف في ثلاثة أثواب يمانية بيض سهولية من كرسف ليس فيهن قميص
 ولا عمامة انتهى (قوله يمانية بتخفيف الياء نسبة إلى اليمن وقوله كرسف بضم)
 أوله ونائشه أي قطن قال البغوي وثوب القطن أولى وقوله ليس فيهن أي في الثلاثة
 الأثواب قميص الخ أي ليس موجوداً أصلاً بل هي الثلاثة فقط كذا قال الشافعي
 وقال إمامنا أن الثلاثة للأثواب خارجة عن القميص والعمامة فيكون الجميع خمسة
 وقوله بيض جمع أبيض وزنه فعل بضم الغاء كأجر وجر أبدلت الضمة كسرة
 لتسلم الياء من قلبها والوقوع بها بعد ضمّه انتهى والمظاهر أن أحد الثلاثة التي كف
 فيها النبي صلى الله عليه وسلم الأزرة (قوله بفتح السين الخ) أعلم أنه بفتح السين
 وضمها فالفتح منسوب إلى السحول وهو القصار لأنه يسهل أي يسهلها أو إلى سهول
 وهي قرية باليمن والضم جمع سهل وهو الثوب الأبيض كذا في التحقيق وكذا ذكر
 القسطلاني الفتح بوجهه إذا انتقش في ذلك هذا قول الشارح سهلت الشيء
 أي قصرته يناسب الفتح على الوجه الأول فيه فقوله بعد نسبة الخ لا بلائمه لأنه
 ناظر للوجه الثاني فيه وقوله بيضاء لا يناسب إلا الضم في العبارة قلق ظاهر
 ما ذكرنا وأيضاً بقيد أن قوله سهولية فكذلك لأنه فهم من قوله بيض فالأولى أن يقول
 بفتح السين نسبة أمالي السحول الذي هو القصار أو إلى سهول التي هي قرية وقد
 يجاب بأن القصر يتسبب عنه البياض عرفاً ويكون تفسيراً بلازم نسبتها إلى القصار
 وإن شاء من تلك الثياب التي تجلب من تلك القرية البياض (قوله أدرج فيها الأراجا)
 وصيغة الأدرج أن يسط الوافية أولاً ويجعل عليها الخنوط ثم تجعل التي تليها في
 القصر عليهم أو يجعل عليها الخنوط ثم يوضع الميت عليها بعد ما يحفف بخرقه ويلبس
 الأزرة والقميص (قوله لا بأس هنا فيما فعله الخ) به يعرف أنه لا تكسر مع
 ما تقدم لأنه أفاد أولاً أنها محسوبة في العدد ولم يذكر الحكم وأفاد الحكم هنا بقوله
 لا بأس الخ (قوله فقد نص في المختصر على استعجابه) أي ما ذكر من التقييم والتجيم
 أي لكل واحد منهما ما مستحب لهما مستحب واحد أفاد ذلك بعض شراح
 العلامة خليل وكذا يستحب عذبة في العمامة ولا يختص استعجاب العذبة بما يت

(وما جعل له) أي لم يت (من -
 و زرة) صوابه من أزرة
 (وقميص وعمامة فذلك
 محسوب في عدد الأثواب
 الوتر المستحب ثم استدلل
 على استعجاب الوتر بقوله
 (وقد كف النبي صلى الله
 عليه وسلم في ثلاثة أثواب
 بيض سهولية) بفتح السين
 يعفو بيضا من قولهم سهات
 الشيء إذا قصرته نسبة إلى
 سهول قرية باليمن (أدرج)
 أي لف (فيها الأراجا) أي ألقا
 (صلى الله عليه وسلم ولا بأس
 أن يقمص الميت ويدهنهم)
 استعمال لا بأس فيما فعله خير
 من تركه فقد نص في المختصر
 على استعجابه والعمامة إنما
 مستحب للرجل وتركها
 قدرا للذراع

اذا لم يكن كذلك قال بعضهم صارت الذبة اليوم شمار قوم بسون الصوفية
 فلا ينبغي أن يتخذها الا ان كان على طريقتهم والا كان كاذبا قال الخرشى
 وهل يخطى القميص ويجعل له أكاما أم لا والظاهر الاول لانه هو محل السنة انتهى
 (قوله ذؤابة) بالذال المعجمة المضمومة والممز والمراد ان تكون كالحمار تسبح بحيث
 يستروجهما كما يستر رأسها ورقبتها (قوله وأفضل الكفن الابيض من القطن)
 أو الكتان والقطن أفضل من الكتان لانه أستر وكفن فيه عليه السلام (قوله
 ونحوه) أى نحو المعصفر من الاخضر وكل لون خالف البياض مما ليس فيه طيب
 وحمل الكراهة عند ما كان الغبرم الافلا وقولنا مما ليس فيه طيب احترازا عما
 اذا كان في صبغه طيب كالمصوغ بالزعفران والورس وهو ثبت باليمن أصفر فانه
 جائز (قوله وموؤنة الدفن) الاولى أن يقول ومؤنة تجهيزه كغسله وتكفينه وحمله
 وأقباره ونحو ذلك وقوله بقدم الخ فاذا خرجت مؤنة التجهيز تخرج الديون كانت
 بضامن أم لا لانها تحل بموت المضمون فاذا اخرج الديون تخرج وصاياه من ثلث
 باقى ما به وحمل تقدم مؤنة التجهيز على الديون مالم تكن برهن قد حازره المرتين
 والاقدم دين المرتين على مؤنة التجهيز في ذلك الرهن (قوله وعلى المشهور
 ان كان محرما الخ) أى لا تقطع تكليفهما بالموت ولعمل أهل المدينة (قوله وبلى ذلك
 منهم ما غير محرم ومعتدة) البقاء التكاليف أى حيث وجد غير ما يتولى ذلك والا لتوليه
 واحتمالا في عدم مسسه (قوله تجهيز نيايه وترا) أى تجزؤ وترائلا ونحسا أو سبعا
 بالعود أو غيره لان المقصود عبوق الرائحة (قوله بفتح الحاء) على الاصع ومقابلته
 المضم (قوله من مسك وعنبر وكافور) أى وغير ذلك كأفاده المصباح أى ولكن
 الكافور أفضل فكونه بأى شيء كان مندوب وبالكاور مندوب ثان لانه
 مع كونه طيبا يشد الاعضاء ويمنع من سرعة التغير كاذكره الهفوى على ابن
 الحاجب (قوله بين أكتافه) أى فوق كل لفافة ما عدا العليا (قوله وفي جسده)
 كعنييه وأذنيه وأنفه وفه ونخرجه بأن يذرمه على قطن ويلصق على عنييه وفى
 أذنيه وأنفه ونخرجه من غير ادخال فيها (قوله وموضع السجود) أى لكن من غير
 قطن * والاسمال * أن الحنوط يجعل في مساحده ومراقه من غير قطن وبقطن
 في حواسه وما بقى من منافذه أى ماعد احاسه الابس فليست داخلته هنا وطهر
 من ذلك ان يظف رموضع السجود على ما قبله من عطف المغاير بأن يراد بالجسد
 ماعد امواضع السجود وان شئت جعلته من عطف الخاص على العام * نبيه * بعد
 جعله في الكفن يلف الكفن عليه ويربط الكفن من عند رأسه ورجليه وقيل

ذؤابة تطرح على وجهه
 وأما المرأة فلا تنعم وإنما يجعل
 على رأسها خمار يترك منه
 ذؤابة تطرح على وجهها
 وأفضل الكفن الابيض
 ويكره المعصفر ونحوه اذا
 أمكن غيره والكفن
 والحنوط وموؤنة الدفن مقدم
 على الدين غير المرتين
 والوصية ثم انتقل بتكليم
 على الحنوط فقال (وينبغي)
 بمعنى ويستحب (ان يحنط)
 الميت اتفاقا ان كان غير
 محرم ومعتدة وعلى المشهور
 ان كان محرما أو معتدة وبلى
 ذلك منهم ما غير محرم ومعتدة
 ويستحب ان ينشف جسده
 بخمرة طاهرة قبل أن يحنط
 ويستحب أيضا ان تجهز
 نيايه وترا ثم بين مواضع
 الحنوط فقال (ويجب)
 الحنوط بفتح الحاء على
 الامم وهو ما يطيب به من
 مسك وعنبر وكافور (دين
 احكامه وفي جسده
 ومواضع السجود منه) الجبهة
 والانف والركبتين
 والدين ولطراف أصابع
 الرجلين

وظاهر كلامه انه لا يجعل شي من المنوط فوق الاثواب وهو كذلك لانه سرف (ولا يغسل الشهيد في المعترك) وهو من مات بسيف القتال مع الكفار في وقت قيام القتال (و) كذلك (٤٥٣) (لا يصلى عليه) ظاهر كلامه

ولو قتله العدو في بلاد
الاسلام وهو المشهور وظاهره
أيضا ولو لم يقاتل قائما كان
أرغب من قائم وهو كذلك
وظاهره أيضا ولو كان جنبا
وشهره صاحب المختصر ابن
شاس قان رفع من المعترك
حياته مات فالشهيد يغسل
ويصلى عليه إلا أن يكون لم
يبقى فيه إلا ما يكون من غيرة
الموت ولم يأكل ولم يشرب
(و) كآله لا يغسل ولا
يصلى عليه (يدفن بذيابه)
ولا يزداد عليها شيء فان
قصر بذيابه عن السرزد
عليها ما يسترد لا خلاف
وان لم يوجد الا دون ذلك
غطى من سرته في ركبته
واتم لم يغسل الشهيد لقوله
صلى الله عليه وسلم لم زلهم
بذيابهم — م اللون لون الدم
والريح ريح المسك واتم
لم يصل عليه لما قيل لما لك
أبلغ ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى على حزة
فكبر سبعين تكبيرة قال
لا ولا أنه صلى على أحد من

يخاط ويجعل عند الدفن (قوله ولا يغسل الخ) أي يحرم تغيبه سواء قاتل لأعلاء
كلمة الله أو للغمية (قوله وهو من مات بسيف القتال) أي المهيأ بالفعل للقتال
ولا يلزم منه وجود قتال بالفعل فلذلك احتج لقوله في وقت قيام القتال وقوله
مع الكفار متعلق بقوله القتال ولا مفهوم لقوله وسيف الخ أذمته من دأسته الحيل
أو سقط عن دأته أو حمل على العدو وتردى في بئر أو سقط من شاطئ (قوله ولو دخله
العدو الخ) ومقابله يقول إذا كان في بلاد الاسلام يغسل ويصلى عليه لان درجته
انصطت عن الشهيد الذي دخل بلاد العدو (قوله ولو كان جنبا) والمقابل يقول
إذا كان جنبا يغسل ويصلى عليه (قوله فان رفع من المعترك حياته مات) أي
في أهله أو في أيدي الرجال فانه يغسل ويصلى عليه ولو كان حين الرفع من فوق المقاتل
(قوله إلا أن يكون لم يبق فيه الخ) أي سواء أخذت مقائله أم لا والحاصل أنه متى كان
مغمورا لا يغسل ولا يصلى عليه أنفذت مقائله أم لا ومتى رفع حيا غسل وصلى عليه
من فوق المقاتل أم لا هذا محل ذلك القول على ما يستفاد من بعض شروح العلامة
خليل ولكن المذهب أن من فوقها لا يغسل رفع مغمورا أم لا وما غير من فوقها وهو
مغمور تنبيه سمي الشهيد شهيدا لان روحه شهدت دار السلام ودخلتها قبل
القيامة بخلاف روح غيره لا تدخل الجنة الا بعد دخول صاحبها وهو بعد القيامة
(قوله يدفن بذيابه) أي مصهوبة بخنق وقسوة وهي الطربوش ومنطقة قل
تتها وأن تكون مباحة وخاتم قل ثمن فسه الا الدر والسلاح والقلعة في ذلك بالنسبة
للحال في نفسه (قوله ولا يزداد) مرور على الرجح اذا اختلف هل تتم الزيادة أولا بأس
سها قولان حكاهما صاحب الطراز قال والا قول أحق بالاتباع قاله الشيخ سالم وحزم
اللقاني بحرم الزيادة حيث يحتج اليها (قوله زيد عليها) أي وجوبا كأنه يكفن
اذا وجد عريانا (قوله وان لم يجد الا دون ذلك) أي دون ما يستتره أي أنه اذا لم يجد
ما يستتره فاستتره من سرته الى ركبته هذا اذا وجد ما يستتره من السررة والركبة
فقط ولو وجد ما يزيد من ذلك غطى ما فوق ذلك الى صدره كذا ذكره من (قوله
زملهم) أي لقومهم (قوله اللون لون الدم) كان في الحسد أو في الثوب وقوله
والريح أي ورائحة الدم عند الله بمنزلة ريح المسك في الرضى فلاجل ذلك لا يغسل
ولا يزال ذلك (قوله ولأنه) أي ولم يبلغنا أنه (قوله من غيره) أي وهو شهيد بالآخرة

قائدة

الشهداء واحترزة وله في المعترك من غيره من الشهداء كالمطعون والفريق والمبطون والحريق
فانهم يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم

فائدة في الموطأ وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم صلى الناس عليه أنذا لا يؤثم أحد قال شيخنا الحافظ جلال الدين رحمه الله وهذا أمر مجمع عليه واختلاف في تعاليه قبل هو من باب التعبد الذي يهتدي به من قبله فليس لي بائس كل واحد الصلاة عليه منه اليه (م ٤)

صلى الناس الخ ماذا به اليه جماعة أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل عليه الصلاة المعتادة وإنما كان الناس يأتون في دعون ويترجمون قال الباجي ووجهه أنه صلى الله عليه وسلم أفضل من كل شهيد والشهيد يغتنم فضله عن الصلاة عليه فهو صلى الله عليه وسلم أولى قال وإنما فرق الشهيد في الغسل لأن الشهيد حذر من غسله إزالة الدم عنه وهو مطلوب بقائه لطيبه ولأنه عنوان شهادته في آخره وليس صلى الله عليه وسلم مانكروه إزائته عنه فافترقا انتهى (ويصل على قائل نفسه) زاد في الكتاب وأنه صلى نفسه ظاهر كلامه كان القتل عدا أو خطأ (و) كذلك (يصل على من قله الامام في حد) وجب عليه فيه القتل

فائدة في نقل نور الدين الزبادي أن السؤال عام في كل مكاف ولو شهيد الأشهاد الحرب ويحمل ما ورد من عدم سؤال الشهيد أو موافقهم على عدم لقننه في القبر خلافاً للسيوطي (قوله جلال الدين) أي السيوطي (قوله منه) أي ماشية من الصلي منتهية للنبي صلى الله عليه وسلم وهو تفصيل لقوله يأتون الخ (قوله والمراد الخ) الصواب أن يقول وعلى هذا الصلاة عليه حقيقة وهو الصواب وقد قال عياض الصحيح الذي عليه الجمهور أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلاة حقيقة لا مجرد ادعاء فقط وقيل المراد الصلاة عليه مجرد لدعاء فقط نقوله ويترجمون أي بالله عطف الصلاة لا بلغة الرحمة لأنه لا يجوز (قوله فهو صلى الله عليه وسلم) أجيب بأن المقصود من الصلاة عليه هو التشريف على المسلمين مع أن الكمال قبل زيادة التكبير (قوله حذر من تنسيه) أي منع من تنسيه وقوله إزالة أي كراهة إزالته وهو ما فاعل حذر وهو مبنى للفاعل أو صواب على أنه مفعول لا به ويكون حذر مبنى للمفعول وقوله وتطيبه عبارة لتحقيق وخير لطيبه وهي أصوب (قوله ولأنه عنوان) أي علامة شهادته وقوله في الآخرة متعلق بعلامة (قوله كان القتل عدا أو خطأ) أي ويصل على عليه أهل الفضل في الخفاء لا العمد خلافاً لظاهر كلامه وتظاهر ما لا يخارج (قوله كذا الصلاة) أي كسلا وقوله والمحارب أي فاطح الطريق وقوله ومن وجب عليه الرحمة أي كلائط وزان محصنين (قوله ما عر) اعتراف بالزنى (قوله وعنايه) أي ورضي عنا بسببه أي بسبب التوسل به (قوله ولم ينه) أي النبي صلى الله عليه وسلم أقول ولا ينبغي أن قوله لأن النبي الخ لا يفتخ كونه نهى كراهة (قوله وإنما نهوا) أي الامام وأهل الفضل تنبيه مقتضى المصنف أن من قتل في تزيير أو في حد غير القتل لا تذكره صلاة الامام ولا من في حكمه عليه وهو كذلك حيث لم يكن مشهوراً بل خاصاً والاكره ومحمل الكراهة من الامام والمحق به ما لم يترتب على عدم صلته ترك الصلاة جملة على ما ذكره والأوجب صلاة من ذكره لوجوب صلاة الجنائز على كل

كشارك الصلاة والمحارب ١١٤ عد ل ومن وجب عليه الرحمة (لو) قتله الامام في (قود) كمن قتل نفساً غير نفس (ولا يصل عليه) أي على من قتله الامام في حد أو قود (الامام) ولا أدل أفضل وهذا النهي كراهة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على ما عر رضي الله عنه ونابا ولم ينه عن الصلاة عليه وإنما نهوا عن الصلاة عليه ليكون ذلك ردعاً لغيره عن مثل فعله إذا أرادوا الأئمة وأهل الفضل امتنعوا من الصلاة عليه ثم انتقل به تكلم على مسألتين لم يدخلا تحت الترجمة على ما قيل

محكوم عليه بالاسلام (قوله بفتح الميم الخ) في القاموس ان المجر بالكسر الذي
 يوضع فيه الحجر والعود نفسه وكذا المجر بالضم فيه ما فقد حكمي الضم ولم يحمل الفتح
 (قوله أجزت النار) بضم التاء مبنيا للفاعل والنار مفعول وقوله بمجر منصوب على
 نزع الخافض أي أجزت النار في حجر على انه اسم للالة التي للحجر (قوله وينشد
 هذا البيت بالوجهين) أي بالكسر والفتح هذا مدلوله وهو غير صحيح لان الموجود
 في الصحاح الكسر والضم فانه قال المجر بالكسر اسم الشيء الذي يجعل فيه الحجر
 وبالضم الذي هي له الحجر وينشد هذا البيت بالوجهين الى آخر ما ذكرنا الوجهان
 الكسر والضم بالمعنى الذي ذكر ولعل المعنى والله أعلم لا تستد في المحبوبة بالنار
 الا في حجر على الكسر وقوله ارجأى فاحت رائحته باعتبار ما فيه من عود الجوز قال
 في المصباح ارج المكان ارجا فهو ارج مثل تعب تعبها فهو تعب اذا فاحت منه
 رائحة طيبة أولا تصطلي النار الا اذا سكنت حجر الى ذات حجر أي ذات عود بخور
 ارجأى فاحت رائحته على الضم وقوله قد كسرت بالبناء للفاعل كما رأيت مضبوطا
 بشكل القلم فيما وقفت عليه من بعض نسخ الصحاح وفي خط بعض المشايخ فيكون
 الفاعل ضمير يعود على المحبوبة وقوله وقصا مفعوله واليلخوج عود الجوز
 والوقص كسار العود بلقي على النار كما في الصحاح أي قد كسرت تلك المحبوبة
 من اليلخوج وقصا أي كسار له أي لعود الجوز فله حال من وقصا مقدم عليه
 أي كسار منسوبة له من نسبة الجزاء لكل أو اللام بمعنى من وح فيه مجاز الاول
 فان قلت على قراءة حجر بالضم مراد امنه العود ونفسه يكون الامس قد كسرت منه
 فلم يعدل عنه قلت اشارة الى أنه كما يسمى مجر يسمى بلخوجا هذا ما ظهر للذهن
 الفاتر والفهم القاصر (قوله فراء الشيخ الخ) أي لاحقيقتها التي هي آلة ما يجعل فيه
 الحجر وان لم يكن فيه حجر (قوله لتهيه عليه الصلاة الخ) أي لما فيه من التناول فان
 كان فيه طيب فكمراهة ثانية (قوله والمشي امام الجنائزة) أي في حال الذهاب الى
 الصلاة والدفن أفضل من المشي خلفها واذا ركبوا أي لو وقع ونزل اثم ركبوا الخ
 ارتكبوا المكروه لانه يندب المشي فالمشي المتقدم يحصل الفضيلتين (قوله وقد
 نقلناه في الاصل الخ) قد ذكره في التحقيق فقال مانصه أقول نص في المختصر على ان
 المشي في الجنائزة فضيلة مستقلة وكونه امامها فضيلة أخرى دليل الا قول ما رواه
 للترمذي وابن ماجه من حديث ثوبان قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في
 جنازة فرأى ناسا ركبا فقال لا تستحيون ان ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على
 ظهور الدواب ودليل الثاني ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عمر رضي الله

احدهما قوله (ولا يتبع
 الميت بمجر) بفتح الميم
 وكسرها اسم للشيء الذي
 يجعل فيه الحجر فيقال
 أجزت النار بمجرا وينشد
 هذا البيت بالوجهين
 ولا تصطلي النار الا بمجر أرجا
 قد كسرت من يلخوج له وقصا
 قاله في الصحاح فراء الشيخ
 انه لا يتبع بمجر فيها ما
 لتهيه صلى الله عليه وسلم
 عن ذلك والاخرى قوله
 (والمشي امام الجنائزة)
 للرجال (أفضل) من المشي
 خلفها واذا ركبوا فيستحب
 لهم ان يكونوا خلفها ودليل
 هذا التفضيل وردت به
 السنة وقد نقلناه في الاصل

وقيدنا بالرجال احتراما من النساء (٤٥٥) فان الاصل في - قهقري التاخر خاف ان يركبوا ثم اتوا به - كما

على صفة الدفن ولم يتكلم
على حكمه هنا ونص آخر
الكتاب على انه فرض
فقال (ويجعل الميت في قبره)
سواء كان لحدا أو شقا على
جهة الاستقبال (على شقه
اليمين) الى القبلة لانها أشرف
المجالس ويمدده اليمنى على
جسده ويعدل رأسه
بالتراب ورجله برفق
ويجعل التراب خلفه وامامه
ليلا ينقلب ويحل عقد كفته
فان لم يكن من جعله على
شقه اليمين فعلى ظهره
مستقبلا القبلة بوجهه فان لم
يمكن فعلى حسب الامكان
واذا خولف به الوجه
المطلوب في دفنه كما اذا جعل
غير القبلة أو على شقه
اليسرى لم يعل فانه يتدارك
ويحول على حاله واطول
يكون بالفراغ من دفنه فان لم
يزاوه والقواعد يسيرا من
التراب فليحول الى ما ينبغي
(و) به الدرع من وضع الميت
في قبره (ينصب عليه اللين)
يقع اللام وكسر الداء على
الاصح جمع لينة وهو ما يجعل
من طين وتين ورماعا

عنهم اقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واباء بكر وعمر يشرون امام الجنائز ثم
قال ونص في المختصر ايضا على انه يستحب للراكب التأخر لما رواه ابو داود انه صلى
الله عليه وسلم قال الراكب يسير خلف الجنائز (قوله فان النساء خاف الركبان)
اطاق في النساء والحكم في خروجهن ان المتحالات كالرجال يطاب منهن الخروج
لتشييع الجنائز والصلاة لا فرق بين قريب وأجنبي وأما النساء المغتنيات فلا يجعل
خروجهن ولو جنائزا بن أو زوج وأما الشابة التي ليست بمغتنة فتخرج باناءة من
يشق عليها فقدمه كانهما وزوجها وأخيه أو يكره لغيره (قوله فان الافضل الخ)
وافظراذا لم يكن مع الميت الا النساء فقط (قوله وان يجعل الميت في قبره) لا مفهوما
بل ميت البحران لم يرج البر قبل تغيره يغسل ويصلى عليه ويرعى على شقه اليمين
ووجهه الى القبلة وهل يشق بشئ في رجله أو لا قولان (قوله على جهة الاستقبال
الخ) يفهم أن مجموع ما ذكر من الجعل على الشق اليمين مع كونه الى القبلة مستحب
واحد وكذا ظاهر خليل حيث قال وضيع فيه على أين مقبلا والظاهر أنهما
مستحبان وحرر (قوله لانهما) أي القبلة أشرف المجالس لا ينبغي أن المجالس جمع
مجلس وهو محل الجلوس وهو لم يكن جالسا فمقابل هو متوجه اليها فجعلها جالسا فمقابلها
تسامح (قوله ويمدده) أي ندبا وقوله على جسده ظاهره أنه يجعلها فوق الجسد
والظاهر أن ذلك ليس بمراد بل المراد الى جسده أي موضوعة على الارض مضمومة
الى جسده فعلى معنى الى وقوله يعدل الخ الظاهر أنه مستحب آخر وقوله ورجلاه
أي بالتراب (قوله ويجعل التراب خلفه وامامه) ليلا ينقلب شامل لرأسه ورجليه
فلما قصر عليه ما ضره (قوله ويجعل عقد كفته) أي ندبا (قوله بالفراغ من دفنه)
أي أو بوضع كثير بحيث يسرا زلاته (قوله أو القواعد يسيرا من التراب) لعل
اليسير مالا مشقة في ازالته (قوله على الاصح) ومقابلته كسر اللام وقع البناء (قوله
وربما عمل بدونه) أي التين (قوله وهو افضل ما سديه) أي من لوح وقبره وود
وغير ذلك والحاصل أنه ندب سديه باللين فان لم يوجد في اللوح فان لم يوجد في قبره وود
وهو شئ يجعل من الطين على هيئة وجوه الخليل فان لم يوجد فاجر الطوب المحروق
فان لم يوجد فحجر فان لم يوجد فقص فان لم يوجد فيسد اللحد بالتراب فهو أولى من
دفن الميت بالتأبوت أي في الخشبة المسماة بالسعلية (قوله المحدث الخ) لعل المعنى أي
أمر بذلك وربما يدل عليه قوله لا مره صلى الله عليه وسلم لم بذلك أي سدا للخلل الذي بين
اللين ويكره كافي كبير الخرشى جعل مضربة تحته أو حدة تحت رأسه لانه لم ينقل

بدونه وهو افضل ما يسديه لما روى أنه صلى الله عليه وسلم أحدا بنه ابراهيم ونه باب اللين الى لحده ويستحب سدا للخلل
الى بين اللين لا مره صلى الله عليه وسلم بذلك في ابنه ابراهيم عليه السلام

(وبقول) واضع الميت في قبره أو من حضر دفنه (حينئذ) أي حين نصب (٤٥٦) اللهم عليه (اللهم ان صاحبنا)

عن السلف وما روى من جعل قطعة جرة في قبره صلى الله عليه وسلم فلا ثبت أنها أخرجت انتهى (قوله استضاف) أي طلب منك أن تضيئه أي تنزله وتقربه هذا إذا جعلنا السنين والثناء للطلب ولا يخفى أن النزول حاصل بالفعل فيكون الطلب متوجها إلى التقريب ويجوز أن لا يكون ما ذكر للطلب والمعنى أنه نزل عندك ضيف (قوله المراد بها الخ) ليس بمنعني إذ يصح أن يراد بها ما كان فيه من الفراغ الذي بين الأرض والسماء (قوله وأقبل على الآخرة) ظاهر العبارة أنه ليس فيها مع أنه فيها (قوله وهو الآن أشد الخ) الأولى أن يفسر اقترابا شدة افتقار (قوله أي كلامه) أي ما أراد بالمنطق المنطوق به الذي هو الكلام أي ثبت كلامه أي بحيث يجب حين السؤال بقوله ربي الله ونبي محمد الخ ويجوز أن يريد به محل النطق أي بحيث يجب بما ذكره المأل واحد (قوله ولا تختبره الخ) لا يخفى أن الاختبار هو الامتحان والوارد من ذلك انما هو السؤال فحينئذ يكون دعاء بأن يلطف به في السؤال أي بحيث يسأل برفق فصدوق الشيء السؤال الذي بعنف أو أنه أراد بالاختبار لازمه من المشقات (قوله أي اجعله في جوار) أي في البرزخ بأن تكون روحه مجاورة له ووجهه في الجنة بأن تكون مجواره بذاته واختار المصنف هذا الدعاء لأنه مروى عن بعض السلف لأنه يتعين دون غيره إذ قد ورد أنه يقول بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول (قوله ويكره البناء على القبور) أي كعبة أو بيت أو سقف وكذا هو إليه لما فيه من التفضيل على الناس (قوله ظاهره مطلقا) أي ظاهره أنه يكره مطلقا في جميع الحالات وقوله بل فيه تفصيل خلاصته أن يحمل الكراهة إذا كان بأرض موات أو بملاحة حيث لا يأوى إليه أهل الفساد وجرده عن قصد المباهاة ولم يقصد به التمييز والاحرم فيما عدا الأخير وجاز في الأخير كيجوز في الأرض المحبسة مطلقا كالقرافة قال في التحقيق ويجب على ولي الأمر أن يأمر بهدمها (قوله ويكره تخصيصها) مالم يقصد به التمييز والاحرام كيجوز وضع حجر أو خضبة أو عود على القبر لا عرف به إذا لم يتقش في ذلك اسم أو تاريخ موت والأكراهة وإن هو به حرم هذا ما لم يكن قرأنا والا فالحرمة كما ينبغي (قوله وأن يبنى عليه) أي نهى كراهة أو تحريم على ما تقدم (قوله وأن يقعد عليه) أي لبول أو غائط لأن ذلك امتحان لصاحبه فله عبد الحق وغيره والطاهران النهى عن ذلك للحرمة وأما الجلو من عليه من غير ذلك فيكره (قوله ولا يغسل المسلم أباه الكافر) النهى للتحريم وأولى غير أبيه (قوله لا يدخله قبره) أي بل يوكاه إلى أهل دينه بل هو موالادخال مكره فيما يظهر (قوله إلا أن يضيع)

المراد به هنا جنس الميت ليدخل فيه الذكور والانس صغيرا كان أو كبيرا أو ابنا أو غريبا (قوله أي استضافت) أي نبذ (الدينا) والمراد بها أهله وماله وولده (وراء ظهره) وأقبل على الآخرة (واقترع إلى ما عندك) ومي رجلك وهو الآن أشد افتقارا إليها (اللهم ثبت عند المسئلة) أي سؤال المذكر (منطقه) أي كلامه (ولا تبتهل) أي لا تختبره (في قبره) أي بشئ (لا طاقه له به وألحقه بنيه) أي اجعله في جوار نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) ويسكره البناء على القبور (ظاهره مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل ذكرناه في الأصل (و) كذلك يكره (تخصيصها) أي تبييضها بالجص لما في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن تحصى القبور وأن يبنى عليها وأن يقعد عليه (ولا يغسل المسلم أباه الكافر) لأنه لا يغسل إلا من يصلي عليه وهذا لا يصلي عليه فلا فائدة في غيبه (و) كأنه لا يغسله (لا يدخله في قبره) لأن بالموت سقط بره اللهم (الآن يخاف أن يضيع) أي

أي (الآن يخاف أن يضيع) أي

إذا تركه (فليؤا) أي بلغه بثوبه ويدفنه ولا يستقبل به قبالة الأمام من أقدامه ولا قبائهم لا في ذلك تعظيم المأتم
وانما أمر عواراته لان المعرفة تلحقه (٤٥٧) في تركه بغير دفن (والأحد) بفتح الهمزة مع اسكان الحاء (أحب

الى أهل العلم من الشق)
بفتح الشين (وهو) أي المحدث
(أن يحفر لبيت تحت الجرف
في حائط قبلة القبر وذلك)
أي كون المحدث أفضل (إذا
كانت) حائط قبلة القبر (ترتبه
صلبة لا تنهبل) أي لا تسيل
كأرض الرمل (و) لا (تنقطع)
أي لا تسقط جذوة جذوة
أما إذا كانت كذلك فاشق
أفضل (وكذلك) أي الاتحاد
المفهوم من السياق (فعل
برسول الله - صلى الله عليه
وسلم) وفسر المحدث ولم يفهم
الشق وهو أن يحفر له حفرة
كالنهر وينبئ جانبها باليمن
أو غيره ويجعل بينهما شق
يرضع الميت فيه ويسقف
عليه ويرفع السقف قليلا
بحيث لا يمس الميت ويجعل
في شقوقه قطع اللبن ويوضع
عليه التراب * (باب في)
بيان صفة (الصلاة على
الجنائز) جمع جنازة ابن
العربي ومذهب الخليل
أن الجنازة بالكسر خشب
سرير الموتى وبالفتح الميت

أي بأن لم يحفر من يدفنه من أهل دينه فليأفه بثوبه ويدفنه (قوله فليؤا) أي
وجوب ما لا يفرق بين الكافر الحر في وغيره ولا خصوصية للأب بل وجوب المؤا
عند خوف الضيعة عام حتى في الأجنبي فقول الشارح وانما أمر عواراته لان المعرفة
الح غير ظاهر لانه يقتضي أنه إذا خاف الضيعة على الأجنبي لا تجب مؤاراته وليس
كذلك فتدبر (قوله ولا يستقبل) أي يحرم فيما يظهر (قوله أحب) أي فالشق
محبوب جائز أي خلاف الأولى فافعل التفضيل على ما به وقيل الشق مكروه فافعل
التفضيل ليس على ما به وانما كان المحدث أحب لخبر المحدثنا والشق لغيرنا لان الله
تعالي امتار لنبيه عليه الصلاة والسلام ثم أقول وأى داع الى قوله الى أهل العلم
(قوله جذوة جذوة) أي قطعة قطعة (قوله فالشق أفضل) والظاهر أنه ليس
بواجب (قوله أي الاتحاد) والمعنى حينئذ وفعل برسول الله فعلا مماثل للاتحاد
السابق والفعل المماثل للاتحاد السابق الحاد فيصير المعنى والحديث رسول الله الحاد
مماثلا للاتحاد السابق فالعبرة بالخصوص والعموم (قوله وهو أن يحفر الخ) حاصله
أن يحفر في أسفل القبر أضيق من أعلاه بقدر ما يسع الميت (قوله ويجعل بينهما
شق) لا حاجة لذلك لان الشق هو عين الحفرة التي ذكرها بقوله يحفر حفرة كالنهر
والنهر اسم للكان الذي يجري فيه الماء لا الماء

(باب في الصلاة على الجنائز)

(قوله جمع جنازة) أي الميت لان الصلاة عليه (قوله وعكس الاعمى) بفتح
المزة وسكون الصاد المهملة وفتح الميم وعين مهملة تنسبة لمجده أصم الساهلي ثم
البصري هو الامام في اللغة والخبار روى عن الكبار ارجعوا على توثيقه مات
بالبصرة سنة خمس أو ست أو سبع عشرة ومائتين عن ثمان وثمانين انتهى ذكره
المنأوى (قوله وقال ابن قتيبة الخ) هو يرجع لكلام الاعمى وقد يقال انه
لم ينص الشارح على حكم الفتح فتشمل الخالفة والواقفة وقوله وقال ابن الاعرابي
مغاير اذ قد اشترط قيدا وهو قوله اذا كان الخ (قوله واشتقاقها) وقال في المصباح
جئزت الشيء أبزته من باب ضرب سترته ومنه اشتقاق الجنائز وعلى كل فهو
يناسب كونه اسما للميت (قوله وفي بيان الدعاء) من عطف الجزء على الكل
وهو جائز وأبرز في محل الاشارة الى أن المراد بالجنائز الميت وان الصلاة

وعكس الاعمى وقال الفراء ١١٥ عدل هما فتان وقال ابن قتيبة الجنائز بكسر الجيم الميت وقال
ابن الاعرابي والجنائز بكسر الجيم النش اذا كان عليه الميت ولا يقال دون ميت جنازة واشتقاقها من جنز اذا
نقل (و) في بيان (الدعاء للميت) وحكم الصلاة عليه على ما قال آخر الكتاب انه افرض كفاية ويصلى عليها
في كل وقت من ليل أو نهار

انما هي على الميت وحده وأفراد الميت إشارة إلى أن ال في الجنائز للجنس (قوله)
 فانها تذكره في هذين الوقتين الحق أنها تنفع في هذين الوقتين وتكره في وقت
 الكراهة وتعاد في الاولى ما لم تدفن ولا إعادة في الثانية مطلقا ومحل ذلك ما لم يخف
 عليها التغير والاجاز أن يصلي عليه بالاختلاف (قوله مسلم) أي حقيقة أو حكما
 (قوله حاضر) أي لا غايب فكره الصلاة عليه (قوله تقدم استقرار حياته) خرج
 السقط الذي لم يستهل فلا يغسل ولا يصلي عليه أي يكره ولو تحرك أو عطس أو بال
 أو رضع الآن يكسر الرضاع بحيث يقول أهل المعرفة انه لا يقع مثله الا من فيه حياة
 مستقرة (قوله ليس بشهيد معركة) وأما هو فيحرم تفسيره (قوله ولا من
 صلى عليه) أي يكره (قوله ولا فقد أكثره) ظاهر عبارته أنه لو وجد نصفه
 يغسل وليس كذلك فإدوا نثي الجسد لا يغسل والجسد ما عدا الرأس فإذا وجد
 أقل من المثلث وزاد على النصف ومعه الرأس فلا يغسل وأولى إذا وجد النصف
 وبه الرأس أولا (قوله والاولى بالصلاة عليه) أي والحق بالصلاة اماما على
 الميت من وليه وصى أو صاه بالصلاة عليه لان ذلك من حق الميت وهو أعلم بمن يشفع
 له هناك أي ويقضى له به (قوله ترجى بركة دعائه) لازم لما قبله صرح به لانه
 المقصود أي أو صاه لرجاء بركة دعائه وقوله الا ان يعلم ان ذلك الخ استثناء منقطع
 وقوله بينه أي بين الميت (قوله وهذا على القول بوجوبها) ودليل الوجوب مفهوم
 وقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا بناء على ان الذي يفيد المفهوم ضد حكم
 المنطوق وهو وجوب الصلاة على المؤمنين لا نقيض الحكم المنطوق به وهو عدم
 حرمة الصلاة على المؤمنين (قوله التحريم) المراد الاحرام بمعنى النية (قوله لفعله)
 عليه الصلاة والسلام ذلك لما ثبت ان آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم
 تكبيرها أربعا (قوله وذكر بالقرب) وأما لو طال الامر فبطل وتعاد الصلاة ما لم
 تدفن فان دفن فيصلي على القبر (قوله ولا يكبر) لئلا يلزم الزيادة في عدده فان كبر
 حسبه في الاربع قاله ابن عبد السلام (قوله وان زاد الامام خامسة الخ) زادها
 عمدا أو براها مذهبا أو سهوا فان المؤمن يسلم قبله ولا يتنظره وصلاتهم كصلاته
 صحيحة لأن التكبير فيها ليس بمنزلة الركعات من كل وجه وأيضا الخامسة في فرض
 العين زائدة اجماعا والزيادة هنا قيل بها للاختلاف في تكبيراتها من ثلاث الى سبع
 وان انعقد الاجماع زمن الفاروق على أربع فان انتظر فلينبغ عدم البطلان كذا
 في شرح خليل وقوله ولا ينتظره الخ وأما لو قص فانه ينتظر حيث كان سهوا
 ولا يكلمونه بل يسبحون كما قال سحنون فان لم يتنبه فانهم يأتون بتكبيره وصلاتهم

الا عند طلوع الشمس
 وغروبها فانها تذكره
 في هذين الوقتين الا أن
 يخاف على الميت التغير فلا
 يكرهه ويصلي على كل ميت
 مسلم حاضرة تقدم استقرار
 حياته ليس بشهيد معركة
 ولا يصلي على من صلى عليه
 ولا على من فقد أكثره فاذا
 فقد شي من هذه الشروط
 سقطت الصلاة عليه وإذا
 الغسل فانها متلازمان
 والاولى بالصلاة عليه
 الموصى له بالصلاة يقدم على
 الولي اذا كان معروفا بالخير
 ترجى بركة دعائه لأن يعلم
 ان ذلك مكان من الميت
 لعداوة بينه وبين الولي فلا
 تجوز وصيته وأركان الصلاة
 على الجنائز خمسة القيام
 فان صلواته لم تجز الا من
 عذروه ذاع على القول
 بوجوبها الثاني والثالث
 الاحرام والسلام الرابع
 الدعاء الخامس التكبير
 واليه أشار الشيخ بقوله
 (والتكبير على الجنائز أربع
 تكبيرات) لفعله صلى الله
 عليه وسلم فان سلم من ثلاث
 فاسيا وذكرا بالقرب رجع

رواه ابن القاسم واعترضه
ابن هارون بما اذا قام الامام
لخامسة سهوا فانهم
ينتظرونه حتى يسلموا
بسلامه واذا ابتدأ
التكبيرات فانه يرفع يده
في اولهن وان رفع في كل
تكبيرة فلا بأس) ما ذكره
أحمد أقوال أربعة وهو
لا شهب قال يرفع يده
في الاولى وهو غير في الباقي
ان شاء رفع وان شاء لم يرفع
فانه لا يرفع في كل تكبيرة
وهو في المدونة واختاره ابن
حبيب فانه في المدونة
أيضا يرفع في التكبيرة
الاولى فقط على جهة
الاستحباب كسائر
الصلوات واختاره التونسي
الترخيص وهو أشهر من الرنح
في الجميع ولهذا قصر عليه
في مختصره رابعة لا يرفع
في الاولى ولا في غيرها وقد
قدمنا ان الدعاء أحد أركان
الصلاة فعد الصلاة لتركة
واختلاف في الدعاء بعد
الرابعة فأنه سحنون قياسا
على سائر التكبيرات وخالفه
سائر الأصحاب قياسا على
عدم القراءة بعد الركعة
المذهب يعني من حكاية القولين

صححة دون الامام واما على كلام غيره فانهم يكلمونه فان لم يتنبه وتركه هم كبروا
وصحت صلاتهم ان تنبه عن قرب والابطال صلاتهم به البطولان صلاته كاهو
الاصل قررره شيخنا الصغير راد على عبد الباقي فان نقص عمدا وهو يراه مذهبا
لم يتبعوه ولو اتوا برابعة لم يطلانها على الامام وانظر اذا لم يعلم هل نقص عمدا أو سهوا
والظاهر أنه يحمل على ما اذا نقص سهوا (قوله رواه ابن القاسم) وقال أشهب
يسكت فاذا كبرنا خمسة سلم بسلامه (قوله واعترضه ابن هارون الخ) ما ذكره
ابن هارون غير ظاهر قال الموافق سمع ابن القاسم ان كان الامام ممن يكبر بخمسا
فليقطع المأموم بعد الرابعة ولا يتبعه في الخامسة انتهى وهو هو أنه لو كان ممن
لا يكبر بخمسا ساكنه سمى فكبر بخمسا ان المأموم لا يقطع وليكنه يسكت فاذا سلم
الامام سلم بسلامه وقوله مالك في الواضحة وأذهب وهذا يحسن الجمع بين اطلاقاتهم
التي ظاهرها التعارض وعلى هذا فلا اعتراض (قوله يرفع في التكبيرة) الاولى فقط
الخ واما الرنح في غير ما هو خلاف الاولى كما في شرح خليل وهذا القول المعتمد
وسكت عن الرابع فلم يبينه وهو ما ذكره الفكهاني عن مالك أنه لا يرفع أصلا
لا في الاولى ولا في غيرها (قوله وخالفه سائر الأصحاب ولذا شهر كلام الأصحاب
ورجع عجم القول بالدعاء بعد الرابعة فجعله ركنا على المذهب (قوله لان التكبيرات
الاربعة) أي مجموعها أي الهيئة الاجتماعية من التكبيرات الاربع مع ما احتوت
عليه من الدعاء بمنزلة ركعات اربع ولا قراءة بعد الركعة الرابعة فلا دعاء بعد
التكبيرة الرابعة وایس المراد ان كل تكبيرة بمنزلة ركعة لوحظت وحدها ومع
الدعاء والالزم في الاول عدم الدعاء بعد غير الرابعة وفي الثاني الدعاء بعد الرابعة
ولاجل الالتفات للهيئة الاجتماعية عدل الشارح عن أن يقول لان كل تكبيرة
بمنزلة كل ركعة الى ما قال وخالفه مذهب سائر الأصحاب الاقتصار
على الوارد نظر تلك العلة تنبيه لا يتكلم على النية وهي أحد الاركان
وصفتها أن يقصد بقلبه الله لا على هذا الميت مع استحضار أنه يرض كفاية
ولا يضر ان غفل عن هذا الاخير وتصح كما نصح لودلي عاينها مع اعتقاد أنها أتت
فوجدت ذكرها بالكس أو أنها افلان ثم تبين أنها غايه لان مقصوده الشخص
الحاضر بين يديه بخلاف ما لو كان في النعش اثنان أو أكثر واعتقد أن ما فيها واحد
فانها تعاد على الجميع حيث كان ذلك الواحد غيره عين والأعبدت على غير المعين
الذي نوا وولونوى واحد ابعينه ثم تبين أنهم اثنان أو أكثر وليس فيهما أو فيهم
الرابعة لان التكبيرات الاربع ايمت مقام الركعات الاربع (ج) هذا الذي أعرفه في المذهب يعني من حكاية القولين

وظاهر كلام الشيخ التخيير حيث قال (وان شاء دعا به دل الاربع ثم يسلم وان شاء سلم بعد الرادة مكانه) فيكون
قولاً ثالثاً وقف عليه لغيره (ويقف الامام) على جهة الاستتباب (٤٦٠) (في) الصلاة على (الرجل) عند

وسطه) بفتح السين
(و) يقف الامام في الصلاة
على (المرأة عند منكبيها)
تنبيه منكب بفتح الميم وكسر
الكاف وهو مجزئ - مع عظم
الكنف والعرض ما ذكره
من التفصيل هو المعروف
من المذهب وأجابوا عما
في الصحيحين من أنه صلى
الله عليه وسلم صلى على امرأة
فقام وسطها بأنه صلى الله
عليه وسلم معصوم مما
يتوهم في غيره والسلام من
الصلاة على الجنازة تسليمة
واحدة) على المشهور
(خفية) وفي نسخة خفيفة
بفائين بينهما اياً - كنة
ويذهب الجمع بين الوصفين
فلا يخطو ولا يجهر كل الجهر
وظاهر قوله (للامام
والمأموم) يخالف قوله
في المدونة ويسلم امام الجنازة
واحدة يسمع نفسه ومن
يليه ويسلم المأموم واحدة
يسمع نفسه فقط وان أسمع
من يليه فلا بأس به ومشى
عليه صاحب المختصر) وفي

من عينه فانها تعاد على الجميع ولونوى الصلاة على من في النعش مع اعتقاد أنه
جماعة ثم تبين أنه واحد واثنان صحت لان الواحد أو الاثنين بعض الجماعة
(قوله ويقف الامام) ومثله المنفرد والحاصل أنه يقف الرجل عند منكبي المرأة
أى خوفاً من أن يتذكر أن لو وقف عند وسطها وعند وسط الرجل كان ذلك
الرجل اماماً وفذاً أو اماماً للمرأة اذا صلت على امرأة فتقف حيث شئت وأما على
الرجل فظاهر كلامهم أنها كذلك والتعليل يقتضى أنها تقف عند منكبيه
وأما الخشنى المشكل اذا صلى على مثله فالذى يظهر يقف عند منكبيه وكذلك صلى
على ذكر محقق أو أنثى محققة أو صلى عليه ذكر محقق أو أنثى محققة وحرر (قوله
وما ذكره من التفصيل) ومقابل المعروف ما رواه ابن غانم عن مالك أنه يقف أيضاً
عند وسط المرأة كالرجل وقال ابن شعبان حيث وقف الامام في الرجل والمرأة تجاز
(قوله أنه صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة الخ) قال أبو هريرة لانه يسترها
عن الناس (قوله وسطها) أى عند وسطها (قوله تسليمة واحدة على المشهور)
ومقابل ما روى أشهب ان الامام يسلم تسليتين كسائر الصلوات وروى
ابن غانم عن مالك ان المأموم يسلم تسليتين يرد بالنية على الامام وفي الواضحة
لا يرد على الامام الا من سمعه فهى ثلاثة أقوال (قوله فلا يخطو) محترز خفيفة وقوله
لا يجهر كل الجهر محترز خفيفة أى فالمراد بكونه اخفية أنه لا يجهر كل الجهر وقوله
وظاهر الخوجه المخالفة ان المدونة حكمت بأن الامام يسمع نفسه ومن يليه والمن
يقضى خلافه لانه قال خفية وأنت خير بأن جعل قوله خفية على أنه لا يجهر
كل الجهر فقضى أنه يجهر وهو يصدق بسمع نفسه ومن يليه فلا يكون
مخالفة وأجاب بعضهم بجواب آخر بأن قوله للامام والمأموم راجع لواحدة لا لقوله
خفية وقوله خفية عائد على المأموم فقط ولكن لا قرينة في اللفظ على ذلك
التقدير (قوله وان أسمع من يليه فلا بأس) بمعنى خلاف الاولى فيما يظهر
(قوله ومشى الخ) أى على ان الامام يسمع نفسه ومن يليه (قوله المعنى الخ) وقيل
معنى المائة لوجعل هذا الجبل في كفة وجعل القيراط في كفة مقابلتها السواها
وأحد جبل بالمدينة المنورة قال فيه صلى الله عليه وسلم ان هذا الجبل يحببنا ونحببه
وخصه بالتمثيل اما لذلك واما لانه أكبر الجبال لانه بلغ الى الارض السابعة وتصل به

الصلاة على الميت) المسلم (قيراط من الاجر وقيراط في حضور دفنه وذلك) القيراط (في التمثيل مثل الجبال
جبل أحد تبارك وتعالى)

انه لو كان هذا الجبل من ذهب أو فضة وتصدق به كان ثوابه مثل ثواب هذا القيراط أراد بذلك بيان قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح من اتبع جنازة مسلم إيماناً (٤٦١) واتساعاً وكان معها حتى يصل على علمه أو يفرغ من دفنها

فانه يرجع من الاجر بقيراطين كل قيراط مثل أحد ومن صلى عليهما ثم رجع قبل أن تدفن فانه يرجع بقيراط ظاهر الحديث ان قيراط الصلاة لا يحصل الا بتمام الصلاة وقيراط الدفن لا يحصل الا بتمام الدفن وهو ذهب مالك وقال الشافعي يحصل بوضعه في قبره وانظر اذا تعددت الموقفي في الصلاة عليهم اهل يتعدد القيراط بتعدد هم أم لا الجزولي لم أرفقه نصاً وقال أبو عبيد ران بتعدد الجزولي لا أدري من أين أخذه من الرسالة أو من غيرها (ويقال في العامة على الميت غير شيء محدود) أي معين لان الادعية المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم في ذلك مختلفة وحكي ابن الحاجب وغيره الاتفاق على انه لا يستحب دعاء معين وتقيب بأزمال كافي الموطأ

الجبال (قوله من ذهب وفضة) أي أوقضة (قوله من اتبع) قال القسطلاني بتشديد التاء المنشأة الفوقية وفي رواية تتبع بقير ألف وسر الموحدة قوله إيماناً (واتساعاً) أي مؤنثاً أي صدقاً بالاجر منسباً أي لا مكافأة ولا تخافه وقوله حتى يصل على علمه أو يفرغ من دفنها يشبه بكسر هاء ويفرغ من دفنها بالبناء للفاعل في الفعلين أو بالبناء للفعل والجار والمجرور وفيه ما تأبى عن الفاعل (قوله بقيراطين) يعني قيراط وهو اسم لمقدار من الثواب يقع على انقيل والسكتر يربنه بقوله صلى الله عليه وسلم ان قيراط مثل جبل أحد بضمين يسمى به لتوحيده واتقطاعه عن جبال أخرى هناك انتهى به تنبيه ظاهر المصنف حصول ثواب قيراط الصلاة وقيراط الدفن ولو لم يتبعها في الطريق وظاهر المدونة في الثاني لقوله ما جاز أن يسبق ويتنظر وهو مخالف الحديث البخاري المذكور فانه يقتضي التوقف على الاتباع وعلى كل حال فثواب من اتبعها ولازمها أعظم والحمد لله صل ان ثواب كل من الدفن أو الصلاة لا يتوقف على الآخر (قوله لم أرفقه نصاً) لعل هذا في بعض تقاسيده والادق وقع له في شرحه الكبير أنه قال هل يحصل به الصل من القرار يطبعدهم قال الفقيه أبو عمران يحصل له بكل ميت قيراط واحد انتهى أعني لان كل واحد انتفع بدعائه وينبغي أن يجري مثل هذا فيما إذا حضر دفن جماعة في وقت واحد كذا في عجم تنبيه ظاهر الحديث المتقدم أنه لو حضر رغبة أو مكافأة أنه لا يحصل له الاجر المذكور وقد ذهب إليه ابن عمر حيث قال حضور الجنازة على ثلاثة أوجه رغبة ورهبة ومكافأة الاجر في الأول دون الآخرين ولا يبرز له في المكافأة خلاف ما ذكره ابن عمر من أنه لا يقدر في نقص الاجر من القيراط كون الانسان انما يتبع الجنازة لأجل آثارها لأنه أمر به وفيه دلالة على الميت فيكون أعظم جراً فيه أجران قال بعضهم ولا ينافي إيماناً واحتساباً الواقع في الحديث لان صلاة الخي تكون احتساباً أو مدارة لا لأجل دنياه وكلاهما من عمل الآخرة (قوله أي معين) أي بحيث لا يتجاوز به إلى غيره وقوله موقت أي بوقت مخصوص لكن المتوهم انما هو الاقل فالاولى الاقتصار عليه (قوله لا يستحب الخ) أحجب عن الخالف الحامل بين قول الرسالة ومن مستحسن الخ وقول ابن الحاجب وابن بشير بأن المستحب

استحب دعاء في هريرة رضي الله عنه ١١٦ عد ل وه والاهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله الا أنت وحدك لا شريك لك وإن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ارسلني في الدنيا في أحسن ما كان مسياً تقارب من سيئاته اللهم لا تخربنا لآخره ولا تقهت باعبده

وقال الشيخ (وذلك) أى ما ورد من الدعاء (كاه واسع) أى جا زنفل ماشئت منه (ومن مستحسن ما قيل فى ذلك) أى الدعاء (ان يكبرنم يقول الحمد لله الذى أمانت واحى (٤٦٣) والحمد لله الذى يحيى الموتى له العظمة والكبرياء)

ما ثبت بدليل والمستحسن ما أخذ من القواعد فكل منهما مطلوب لكن فرق بينهما (قوله أى جائز) أى مأذون فيه وهذا لا ينفى أن يكون بعض الادعية أحسن من بعض فلا يخالف قوله بعدم حسن مستحسن (قوله مستحسن ما قيل) يجوز أن تكون إضافة مستحسن أى ما بعده البيان ويجوز أن تكون الإضافة حقيقية فيفيد أن هناك شيئاً ليس مستحسن (قوله نعم يقول) الأولى الفاء بدل ثم (قوله أن يكبر) الأولى أن يقول ومن مستحسن ما قيل فى ذلك أن يقول عقب التكبير لأن الاستحسان خاص بما يقوله فى الدعاء لا بالتكبير إذا التكبير غير مختلف فيه (قوله أمانت وأحياناً) أمانت من أراد أمانته وأحياناً أراد بقاءه (قوله والحمد لله الذى يحيى الموتى) فى الآخرة (قوله والتصرف الخ) لا يخفى أن الخلق والاضلال وغيرهما ساذكر من أفراد التصرف فلا يناسب أن يوسط بينهما (قوله والهداية) أى خلق الاختداء بدليل قوله والاضلال (قوله والثواب) أى الأمانة لأجل مناسبة المعطوف عليه وقوله والعقاب أى العقوبة (قوله قيل هى بمعنى الملك) غير ظاهر الأولى بقاء ما على حقيقتها التى هى صفة أزلية لها تعلق بكل ممكن إيجاباً وإعداداً (قوله والرفعة) عطف مرادف (قوله فى المنزلة) أى الرتبة وعطف المكان على الجهة مغايراً لأن المكان الفراغ الذى يحل فيه الشخص والجهة الفراغ الذى حوله من أى جهة (قوله هذا عام الخ) لأحاجة له لأن المراد شىء مشىء بمعنى مراد (قوله فيما ظهر) أى لما رآه وقوله وبطن أى خفى عنا كالأذى فوق السماء (قوله وما لم يوجد الآن) ويوجد فى المستقبل لا يكون إلا بقدرته تعالى (قوله وارحم محمد الخ) يشير إلى أن العبارة اختصاراً استغنى المصنف عن ذكره بقوله بعد ورحمت وباركت فتأمل (قوله ورحمت الخ) قال فى التحقيق الرواية الصحيحة باسقاط ورحمت واسقاط فى العالمين كفى بعض الروايات انتهى قال فى هذا ولم يأت فى طريق صحيح وارحم محمد انتهى وهذا يفيد أن الأفضل ترك وارحم محمد أو يفيد أن ورحمت وباركت ورحمت الخ صحيح فافهم (قوله انه عبدك الخ) ظاهره ولو كان من زنا وقيل يقتصر فى ولد الزنا على قوله انه عبدك واختلاف فى ندائه فى الآخرة فقيل ينادى باسم أبيه وقيل باسم أمه (قوله أى مريم خلقتها) أى أتمت خلقه بنفخ الروح فيه (قوله أى عالم) أفعال التفضيل ظاهر بالنسبة

جماعية واحد (والملك) هادئة عن الخلق والتصرف والهداية والاضلال والثواب والعقاب (والقدوة) قيل هى بمعنى الملك (والسنام) بالمد المعر والرفعة فى المنزلة لافى الجهة والمكان وإذا كان بمعنى الضياء فهو مقصور (وهو على كل شىء قدير) هذا عام أريد به الخصوص فيخرج منه ذاته وصفاته لأنها غير مخلوقة وبه على أن قدرته ليست فيما ظهر خاصة بل فيما ظهر وبطن وما وجد وما لم يوجد (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين أجمعين) أى محمود (مجيد) أى كريم (اللهم) أى بالله (انه) أى هذا الميت (عبدك وابن عبدك) أى أخرجته من العدم إلى الوجود (ورزقته)

من يوم خلقته إلى يوم أمته (وأت أمته) الآن فى الدنيا (وأت تحييه) فى الآخرة (وأت أعلم) أى عالم لقوله (يسره) منه ومن غيره وفى بعض النسخ (وعلايته) وهى أخرى (جنتك شفعا) أى تطلب له الشفاعة (فشفعنا)

أى أقبل شفاعتنا (فيه اللهم
 اناسقير) أى نطلب منك
 الاجارة والامن من عذابك
 (بحبل) أى بعهد (جوارك)
 بكسر الجيم على الانصاع أى
 أمانتك (له انك ذو وفاء
 وذمة) أى صاحب عهد
 ووفاء (اللهم قه) أى نجبه
 (من فتنة القبر) أى بما ينشأ
 عن السؤال فى القبر وهو
 عدم الثبات (و) قه (من
 عذاب جهنم اللهم اغفر له)
 أى استرد ذنوبه ولا تؤاخذ
 بها (وارحمه) أى انعم عليه
 (واعف عنه) أى ضع عنه
 ذنوبه (وعافه) أى أذهب
 عنه ما يكره (وأكرم نزل
 ك) ووفاءه بسكون الزاى
 وهو ما يهيا للتزليل وقال
 (ق) نزل أى حلوله فى قبره
 بأن يرى ما يرزاه ويسره
 من العمل الصالح (ووسع
 مدخله) بفتح الميم وضمها
 فبفتح الدخول وموضع
 الدخول وبالضم الادخال
 (واغسله بماء وتنجس برده)
 الرأى ليس المراد بالغسل هنا
 على ظاهره بل هو استعارة
 لظاهرة الغضبية من الذنوب
 (و) كأنه يقول

لقله منه والتأويل انما يحتاج اليه فى قوله ومن غيره (قوله اقبل شفاعتنا) ظاهر
 المصنف التعبير بهذا اللفظ ولو كان المصلى أدنى من الميت وهو الظاهر عندى وقيل
 انما يقول ذلك اذا كان المصلى مساويا أو أرفع رتبة وأما الأدنى فأنما يقول جشامع
 الشفعاء (قوله والامن) المناسب والامان عطف تفسير على ما قبله لان الامن
 صفة المؤمن بالفتح والمطلوب صفة المؤمن بالكسر (قوله أى بعهد الخ) فى العبارة
 استعارة تصريحية أى نطلب الاجارة فى حال كوننا متمسكين بوعد أمانك أى
 بوعدك له بالامن أى بالمغفرة (قوله على الانصاع) ومقابل له الضم (قوله أى
 أمانك) تفسير بجوارك (قوله أى صاحب عهد) تفسير لقوله ذمة والواو
 لا تقتضى ترتيبا ولا ينافى أن الذمة التى هى العهد سابقة على الوفاء أى وقد وعد
 سبحانه وتعالى من مات على الايمان ولم يشرك بالرجعة فى الآية الكريمة كما قال
 فى التحقيق أى التى هى قوله ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وحيث علق بالمشيئة فيظهر
 السؤال (قوله أى بما ينشأ الخ) حاصله أن الفتنة نفس السؤال والسؤال لا بد منه
 فيكون طلب النجاة ليس منه بل بما ينشأ عنه وهو عدم الثبات (قوله ولا تؤاخذ
 عطف تفسير وهو مرور على غير الراجح اذا راجع أن الغفران معناه المحو (قوله أى
 أنعم عليه) أى بتم زائدة على الغفران فهو من قبيل التخلية والغفران من باب التخلية
 الخاء وهى مقدمة على التخلية بالخاء فاذا علمت ذلك فالمناسب للمصنف أن يقدم
 قوله واعف عنه وعافه على قوله وارحمه لانه بمعنى اغفر له (قوله لا تنزل) أى
 للضيف ثم اقول ولا يخفى التجوز فى العبارة لعدم صحة المعنى الحقيقى فالمراد كرمه
 فى نزله أى فيما يهيم له وكذا يقال فى كلام الانفهامى (قوله ويسره) عطف لازم
 وقوله من العمل الصالح أى من ثواب العمل الصالح والمناسب حذف قوله من العمل
 الصالح لان المقصد الدعاء بالاكرام تفضلا منه تعالى ولو لم يكن له عمل صالح (قوله
 فبالفتح الخ) لا يخفى أنه على هذا لا بد من تقدير فى المصنف وتقديره ووسع بملاصق
 موضع الدخول ولا يخفى أن الملاصق لموضع الدخول موضع الاستقرار لانه المطلوب
 توسعته وكذا يقال على الضم وقوله وموضع الدخول لا بد من تقديره ضاف والتقدير
 ووسع بملاصق موضع فتدبر (قوله بالغسل) المناسب الاغسال الذى هو مصدر
 اغسله وقوله بل هو استعارة لظاهرة المناسب أن يقول بل هو استعارة لظهور فحشه
 التماهير بالاغسال واستعار اسمها له واشتق منه اغسل بمعنى طهر وقوله بماء وتنجس
 ترشيع فائدة قال أبو عمران الثلج أنقى من الماء والبرد أنقى من الثلج فارتكبت طريق
 الترتى (قوله وكأنه يقول الخ) لا يخفى أن لفظ المصنف على ما يمدى ونقه من

اللهم (نقه) أى طهره تنقية عظيمة (من الخطايا) أى الذنوب (كما ينقى الذنوب الأبيض من الدنس) أى الاوساخ (وأبدله) أى عوضه (داراً) وهى الجنة (خير من داره) وهى الدنيا (و) أبدله (أهلاً) أى قرابة فى الآخرة يرالويه من الانبياء والصالحين (يرامن أهله) أى من قرابته فى الدنيا (٤٦٤) (و) أبدله (زوجاً خيراً من زوجته) اللهم

ان كان محسناً) أى ذا احسان
(فـسـزد) أى فضا عـفـله
(فى) نواب (احسانه) اللهم
(وان كان مسيئاً فـتـجـاوز) أى
اعف (هـنـه) سـيـا تـه (اللهم
انـه قـد نـزـل بـه
أى استضافك (و) الحال
انك (أنت خير منزول به)
وانه (فقير) أى أشد افتقار
(الى رحمتك) الآن (وأنت
غنى عن عذابه) اللهم ثبت
عند المسئلة) أى سؤال
المسكين (منطقه) أى كلامه
(ولا تـبـسـله) أى لا تخـتـبـره
(فى قـسـره) أى بـسـى
(لا طاقـة لـه) اللهم لا تـفـرحـمنا
أجره) أى أجر الصلاة عليه (ولا
تـقـتـنا) أى لا تـغـنـنا بـه (والله)
فان كل ما يشغل عنك فهو
فتنة (فـقـول هـذا) أى جـمـيع
ما ذكر من الثناء على الله
تعالى والصلاة على نبيه صلى
الله عليه وسلم الى قوله ولا
تقتنا بـه (بأثر كل تكبيرة)

الخطايا كما الخوض. ثم قال والوالد الخ. له على كآته والواصف التى مدخولها نقه
ويكون قوله وكأنه يقول الخ إشارة الى أن عطف ونقه على ما قبله نفسـير (قوله
تنقية عظيمة) استغنى هذا من كونها أى الطهارة بتلك الثلاثة التى هى أبلغ ما يكون
فى الاتقاء (قوله كما ينقى الذنوب) الأبيض انما يدل به لانه الذى يظهر فيه أثر لغسل
وهذا تمثيل بانظر لحال الخلق والافاله منزعه عن صرب الامثال ولولا ذلك من
الشارع لما جازت (قوله أى قرابة) أى صحابة فقوله يرالويه أى يصاحبونه وصف
كاشف (قوله وأبدله زوجاً خيراً من زوجته الخ) أراد بالزوج الجنس الصادق
بمعنى دأى عوضه الآن زوجات من الحور وأمن مضى من الآدميات الصالحات
أحسن من زوجته الذى تركه فى دار الدنيا أو بعدد أن يتزوج به اذالم يكن
فى الواقع له زوجة وان كان لا يمتنع من الابد دخول الجنة وهذا لا ينفى أن تكون
زوجه التى مات عنها قد تكون له (قوله احسان) أى طاعة (قوله وأنت
خير منزول به) الضمير فى به راجع الى موصوف أى وأنت خير منضيف أو كريم
منزول به أى أنت خير من ينزل به ولا يصح جعل الضمير لله لانه يلزم عليه أنت يا الله
خير من الله هكذا كتبت قلته ونازعنى بعض العلماء من الشافعية لتصريح بعض
أئمتهم بكون الضمير عائداً على الله فقلت هذا لا يصح ثم بعد ذلك وجدت عـجـر
بما قلته فله الحمد والمنة (قوله الى رحمتك) أراد به الغفران بدليل قوله وأنت غنى
عن عذابه (قوله بما لا طاقة لـه) أى لا تجعل نهاية الاختبار بالسؤال شياً
لا طاقة لـه به وهو عدم الجواب بل اجعل له قدرة على الجواب أو ان مصدوق الشئ
كون سؤال المسكين يعنف (قوله من الثناء) الثناء والصلاة مندوبان والدعاء
واجب ولو فى حق المأموم (قوله وقال بعضهم الخ) لا يخفى أن المتبادر من المصنف
أن يقول ذلك وحدهم والاقوال يزيد بعد الرابعة (قوله يدل عليه قوله ما تقدم الخ)
كذا فى ما يبدى من النسخ وهو غير صواب فالصواب حذف لفظه قوله الواقعة بعد
لفظة عليه ويقول كقول فى التحقيق يدل عليه ما تقدم من التخيير الخ قوله مغيرنا

بعضهم هذا عام أريد به الخصوص اذ لا يقول ذلك بعد الرابعة وانما يقول بعدها ما سيذكره الآن
وقال بعضهم هو عام بقوله بأثر كل تكبيرة حتى الرابعة ويزيد عليه قوله (وقوله بعد الرابعة) يريد ان شئت يدل عليه
ما تقدم من التخيير فى قوله ان شاء الله بعد الرابعة (اللهم اغفر لنا واميئتنا) أو أستر ذنوب من عاشنا ومن مات
من المؤمنين وجاخرنا وغائبنا وصغيرنا

صغيرنا وكبيرنا وذكرونا واثنا فانك (٤٦٥) تعلم متقلبا) أي قد صرفنا في جميع أمورنا (و) تعلم (مثنوانا)

أي اقامتنا في أحد الدارين
(و) اغفر (لوالدينا ولبن
سبقتنا بالايمن (و) اغفر
للمسلمين والمسلمات
والمؤمنين والمؤمنات
الاحياء منهم والاموات
اللهم من احبته) أي أبقيه
(منا فاحيه) أي أبقه (على
الايمن) أي الكمال حتى
تيمته عليه (ومن توفيته
منا فتوفه على الاسلام)
وهو شهادة أن لا اله الا الله
وأن محمدا رسول الله وانظر
لم خص الاحياء بالايمن
والامانة بالاسلام (واسعدنا
بلقائنا) أي بدخول الجنة
(وطيئنا) أي طهرنا (لثبوت)
بالتوبة النصوح (واجعل
فيه) أي في الموت (راحتنا
ومسرتنا) بمحصل ما نرضى
ويسر (ثم تسلم) كما تسلم
من الصلاة (وان كانت)
الجناسة (امراة) قلت انها
أمتك ثم تنادي بذكرها
على التأنيث فتقول وبنت
أمتك وبنت عبدك أنت
خلقتها ورزقتها الخ (غير أنك
لا تقول وأبدلتها رزقا خيرا
من زوجها لانها قد تكون

وكبيرنا الخ) قال ابن عمر يعني بالصغير صغير المكلفين وبالكبير أكبر المكلفين
فيكون هذا الدعاء صحيحا وأما أن كان على ظاهره في الصغير فانه مشكل لأن الإجماع
على أن الأولاد الصغار لا تكتب عليهم السيئات (قوله أنك تعلم الخ) أي وحيث
كتب الله إليك فأنت الذي لك الغفران فنسألك إياه (قوله أي نصرنا) إشارة
إلى أن متقلب بمعنى التقلب أي التصرف (قوله أي اقامتنا الخ) لا يخفى أن المثنوى
المسزل الذي هو الدفيسا والآخر لا الاقامة والجواب أنه أشار إلى أن العبارة
فيها حذف المفعول وإن مثنوى منصوب على نزع الخافض والباعث له
على ذلك أن تعلق العلم بالاقامة أي بزمها أو بكتبتها أبلغ من تعلقه بنفس المثنوى
(قوله في أحد الدارين) المراد أحدهما عيني الذي هو الدنيا المناسبة قوله متقلبا
الذي هو التصرف فيه ما قال قت ومثوانا أي اقامتنا في كلتا الدارين وفي تفسيره
بأحدهما نظر انتم حتى (قوله ولبن سبقتنا بالايمن) المراد بهم الصحابة والتابعون
(قوله واغفر للمسلمين الخ) لا يخفى أن الموصوف بالايمن والاسلام واحد وهم
الشخص الواحدون ووقع الخلاف في ترادف الايمان والاسلام وعدمه
أما الترادف فظاهر وأما عدمه فبأن مراد من الايمان التصديق القلبي ومن الاسلام
الامتثال الظاهري المبني على الإذعان الباطني (قوله فأحيه) مبني على حذف
حرف العلة وهو إياه (قوله فتوفه) بضم الهاء وهو مبني على حذف حرف العلة
وهو الالف (قوله انظر لم خص الخ) قد يقال أنه حيث أريد الايمان الكمال
المحتوي على التصديق والقول والأعمال وقد طلب الشارع أن يتصف به الشخص
في حال الحياة ناسب أن يتعلق به الدعاء فيها ولما كان المراد من الاسلام الشهادتين
وقد قال صلى الله عليه وسلم من مات وهو يقول لا اله الا الله دخل الجنة ناسب
الدعاء بالوفاة عليه (قوله أي بدخول الجنة) لما كان اللقي لا يليق بالباري لانه
الاستقبال أو المصادفة والجنة دار الرب ودخول الدار يستلزم عرفا في الجملة اتى
رهباننا التي يملأونه وهو دخول الجنة والاحسن أن يفسره برؤيته (قوله بالتوبة
النصوح أي الصادقة ورد مرفوعا وهي أن يتوب ثم لا يعود إلى الذنب كما لا يعود إلى
في الضرر ونصوح فعول يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله ويسر) عطف لازم
(قوله ثم تسلم) أي وجوبا وقوله كما تسلم من الصلاة أي بقولك السلام عليكم
بوتيبه ما ذكره المصنف من الدعاء لا عمل عليه لعله كما قال ابن ناجي بل العمل
والاحسن ما استحبته ما لا من دعاء أي هزيمة (قوله قلت اللهم) أي بعد الحمد
والصلاة (قوله لا اله الا الله على التوقع) أي على شيء يتوقع حصوله لا يجوز بمحصله

زوجا في الجنة لزوجها في الدنيا) ٥١٧ هـ واغيا أي بغير الله على التوقع لاحتمال أن يكون
لها أزواج في الدنيا وتكون الخيرة

فصح قوله لا احتمال أن يكون لها زوج الخ فقد اختلف العلماء إذا دار لها أزواج
في الدنيا لمن تكون له فقيل للذي اقتضاهما وقيل للآخر وقيل لأحسنهم خلقا وقيل
تخيروا قيل بقرع بينهم فيها وهذا إن ماتت ولم تكن في عصمة واحد والا فهي
لمن ماتت في عصمته قول واحد كما قال عجم **تنبیه** * * * لو لم تعلم الميت هل ذكرا
أو أنثى فتتوى الصلاة على من حضر كما ذكره لم هل هو واحد أو متعدد ويقول
في الدعاء على اثنين اللهم انهم مع عبدك أو أمته الي آخره وفي الجمع المذكر اللهم
انهم عبيدك وأبناء عبيدك الخ وفي الجمع المؤنث اللهم انهن أمواك وبنات أمائك
وبنات عبيدك الخ وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر (قوله أي محبوسات)
أي بحيث لا تفارق زوجة زوجها وتطلى غيره (قوله لا يبعين بهن بدلا) أي
لا يرصن بهن بدلا فأفضل خصال المرأة جهال زوجها وهي صفة أهل الجنة وقال
في التصديق ما حاصله رأت المصنف بقوله ذلك دفعا لما يتوهم من أن هذا الحبس
أكراه أي لا يحببن غيره من غير جبر ولا أكراه فان الجنة لا هم فيها ولا أكراه
ولا حزن إلا الفرح الدائم (قوله والرجل الخ) لما ذكر أن نساء الجنة مقصورات
على أزواجهن كأن مظنة سؤال تقديره وأما الرجل فهل كذلك (قوله هل
من الأديمات أو من الحور الخ) أو مائة خلوة فتجوز الجمع فلا يعترض على الاقتضاي
بأنه بقي احتمال ثالث بأن يكن منهما (قوله قلت الخ) أي قلت وردا في الزوجات
الكثيرات منهما معا (قوله من أهل الجنة الخ) صفة لقوله كل رجل وهو مرتبط
معنى بقوله بزواج (قوله أربعة آلاف بكر الخ) لا يخفى أن هذا صريح في كثرة
نساء الدنيا في الجنة فيرد عليه حديث اطلعت على الجنة فرأيت أكثر أهلها الرجال
واطلعت على النار فرأيت أكثر أهلها النساء وأجيب بحمل قوله في الحديث بزواج
كل رجل على السكل المجموعي أي بعض الرجال (قوله أيم) أي ثيب بقرينة المقابلة
وان كان قال في القاموس الأيم ككيس من لأزواج لها بكرا أو ثيبا (قوله
الحديث) يفيد أنه بقية وهو كذلك وبقية فيجتمع في كل سبعة أيام فيقبلن
بأصوات حسان لم تسمع الخلاق عنهن فمن الخالدات فلا تبيد ونحن الناعمات
فلا تبيد ونحن الراضيات فلا نسخط ونحن المقيمات فلا نطعن طوي لمن كان
لنا وكناله (قوله والله أعلم) كأنه أتى به والله أعلم إشارة إلى عدم الجزم بصحته
(قوله وأخذ من هذا الخ) أي من التلميل أي الذي هو قوله لأن اجتماع (قوله
وهو المشهور الخ) ومقابله أنه يباح له أن يتزوجها لأن لا حرق ليست بدارت كلين
وردة بأنهما وإن لم تكن دار تكليف فهي دار تشريف فلا يتزوج الرجل بنحو أمه

(ونساء الجنة مقصورات)
أي محبوسات (على أزواجهن
لا يبعين بهن بدلا والرجل
يكون له زوجات كثيرة
في الجنة) ق وانظر هل من
الادميات أو من الحور العين
قلت روى أبو نعيم أنه صلى
الله عليه وسلم قال تزوج
كل رجل من أهل الجنة
أربعة آلاف بكر وثمانية
آلاف أيم ومائة حورا
الحديث والله أعلم (ولا
يكون للمرأة أزواج في الجنة)
لأن اجتماع جماعة من
الرجال على فرج واحد
في الدنيا ما تنفر منه النفوس
وأخذ من هذا أن الرجل
لا يتزوج امرأة من محارمه
في الإسلام وهو المشهور

(ولابأس) يعني ويجوز في حدسوا (أن تجمع الجنائز في صلاة واحدة) عند جمهور العلماء خلافاً للحسن في قوله أنها
لا تجمع ويصلى على كل ميت وحده (٤٦٧) ثم اتفقوا على هبة رضى الجنائز إذا اجتمعت لأصلاة

عليها وذلك هبة من
أشار إلى الأولى به وله (وبلى
الامام) بالنصب في الصلاة
على جماعة الموتى (الرجال)
بالرفع ويجوز نصبه ورفع
الامام (ان كان فيهم نساء
وان كانوا) أى الجنائز
(رجالاً جعل أفضاهم ما يلى
الامام وجعل من دونه النساء
و) جعل (الصبيان من وراء
ذلك إلى القبلة) ما ذكره من
تقديم النساء على الصبيان
هو قول ابن حبيب والمشهور
خلافه وهو ان الذكور
الاحرار البالغين يكونون مما
يلى الامام الافضل فالأفضل
ثم الذكور والاحرار الصغار
ثم الجنائز المتكلمة ثم الارقاء
الذكور والنساء الاحرار
ثم صغارهم ثم أرقاؤهم
والهبة الثانية أشار إليها
بقوله (ولابأس أن يجعلوا)
أى الجنائز (صفاً واحداً
ويقرب إلى الامام أفضاهم)
هذا اذا كانوا كلهم من
جنس واحد رجال أو نساء
أو صبيان وأما ان كانوا رجالاً

واحتسب لكرامته النفوس ذلك (قوله بمعنى ويجوز الخ) فيه نظير يستحب (قوله
خلافاً للحسن الخ) وهل الصلاة باطلة على كلام الحسن (قوله ان كان فيهم نساء) أى
فقط أى وان كانوا رجالاً ونساءً وصبياناً فهو ما أشار إليه بقوله وان كانوا رجالاً الخ (قوله
ثم الجنائز ثم الارقاء الخ) فيه نظراً إذا الارقاء المذكورة مقدمون والحاصل أن المراتب
عشرون والشارح ليستوفها ولم يش على المرضي منها فيما قاله والمرضى ما سئل كره
وهو أن تقول بلى الامام الاحرار الذكور البالغون ثم الاحرار الذكور الصغار ثم العبيد
البالغون ثم العبيد الصغار ثم الحصى الحر البالغ ثم الحصى الحر الصغير ثم الحصى العبد
الكبير ثم الحصى العبد الصغير ثم المحبوب الحر الرجل فمحبوب حر طفل فمحبوب
عبد رجل فمحبوب عبد طفل ثم الخناثا الاحرار البالغون ثم الخناثا الاحرار الصغار
ثم الخناثا العبيد الكبار ثم الخناثا العبيد الصغار ثم المرأة البالغة ثم الصغيرة ثم الامة
البالغة ثم الصغيرة (قوله هذا اذا كانوا كلهم من جنس واحد) كرجال فقط
تقارباً بالحرية والرقبة أو بالعلم والفضل والسن وفي ذلك طريقتان طريقة بهرام تبعها
للتوسيع وهى أنه يجعل الفضل امام الامام ثم يجعل عن يمين الامام مفضل الافضل
وما عدا ذلك يجعل عن يساره الطريقة الثانية وهى أرجح أن يصفوا صفاً واحداً
من جهة يمين الامام ويساره فيجعل الافضل امام الامام ومفضوله عن يمين الامام
ومفضول المفضول عن يساره وهكذا قال ابن عبد السلام ومن وافقه (قوله
فيقدم الى الامام صف الرجال الخ) أى فيجعل الرجال صفان جهة يمين الامام وجهة
امامه وجهة شماله ثم الصبيان كذلك ثم النساء كذلك هذا معنى كلامه وفيه
طريقتان آخرتان الأولى أن يجعل صف الرجال من الامام للقبلة ويجعل امام الامام
صف الصبيان كذلك على يمين الامام وصف النساء كذلك على يساره الثانية
أن تجعل الاصناف صفاً واحداً من المشرق الى المغرب وتأتى الطريقتان المتقدمتان
في الصف الواحد طريقة بهرام المرجوحة والثانية الراجحة تتمم به يقدم
للامام الاعلم ثم الافضل ثم الاسن وظاهر عبارة خليل تقدم الرجل ولو كان
من بعده اعلم منه واحمد واسن أو كان فيه بعض ذلك دون من قبله وكذا يقال
في الطفل والعبد ويقدم عالم على شريف عاى لظهور منزلة العلم وقدم حافظ قرآن
على شريف عاى ومحدث على فقيه ومفسر على محدث قيم ايظهر واشرف كل عالم

ونساء وصبياناً فيقدم الى الامام صف الرجال ثم صف الصبيان ثم صف النساء وظاهر كلامه ترجيح الهبة
الأولى لابندائه بها وقوله في الثانية ولا بأس لانها أشعر في الغالب بالتمريض

ولما كان وضع الجنازة اذ اجتمعت لاصلاة عليه افعالها لوضعها (٤٦٨) في القبر الواحد اذا دعت الضرورة

لذلك أتى الشيخ بأدات الفصل
 فقال (وأما دفن الجماعة
 في قبر واحد فيجعل أفضاهم
 مما يلي القبلة) لما في السنن
 الأربعة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم لم قال يوم أحد
 أحفروا وأوسعوا وأعصموا
 وأحسنوا وأدفنوا الاثنين
 والثلاثة في قبر واحد
 وقدموا أكرههم قراءنا قال
 الترمذي حسن صحيح
 وظاهر كلام الشيخ جواز
 دفن الجماعة في قبر واحد
 مطلقا للضرورة وغيرها
 وليس كذلك بل يكره
 اذا كان لغـير ضرورة
 ويجوز اذا كان لضرورة
 مثل ضيق المكان أو تعذر
 من يحفر ويحود ذلك واذا وقع
 ذلك فيجعل بينهم حاجزاً من
 انتراب (ومن دفن) من
 أموات المسلمين (ولم يصل
 عليه وورى فانه يصل
 على قبره) عند ابن القاسم
 لحديث المسكينة وقال
 أشهب لا يصل عليه القرافي
 وهو أحسن وأما ما روى
 أنه صلى الله عليه وسلم صلى
 على قبر المسكينة فذلك

بشرف معلومه قال السارح فان وقع التساوى فالقرعة وقدم من الصبيان على
 غيره من يحفظ القرآن وشياً من أمور الدين ثم من يحافظ منهم على الصلاة ثم الاسن
 انتهى (قوله اذا دعت الضرورة) أي فيكره اذا كان لغـير ضرورة وان كانوا أحرام
 ولا يجوز تجميع أموات في القبر لضرورة ولو لأجانب يجوز جمعهم في كفن للضرورة
 ويكره لغيرها وما ذكرناه من جواز جمع الأموات في قبر واحد ضرورة ويكره لغيرها
 محله اذا كان حصل دفنهم في وقت واحد أو لأمر نادفن ميت على آخر بعد تمام
 دفنه فيعزم لان القبر حبس لا يمشى عليه ولا ينسب مادام به الالضرورة لا يحرم (قوله
 لما في السنن الأربعة) أي أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله أحفروا
 من باب ضرب) فهمزة حمزة وصل وقوله وأوسعوا من أوسع فهمزة حمزة قطع
 وقوله وأعصموا من أعصم فهمزة حمزة قطع أيضاً والمراد به بقدر ما يحرسه من السباع
 قال مالك أحب الى أن تكون الحفرة مقصدة لا عمية جـداً ولا قريبة من أعلى
 الأرض جـداً وقوله وأحسنوا من أحسن فهمزة حمزة قطع والمراد به الاعتقان أي
 أنفقوا فيما ذكر أي من التوسعة والعمق فلا توسعوا كثيراً ولا تنعموا كثيراً وقوله وأدفنوا
 من باب ضرب فهمزة حمزة وصل وقوله الاثنين والثلاثة الظاهر وما قارب ذلك وقوله
 وقدموا وسبق الكلام في التقديم من حيث الإيلاء للقبلة وكذا سبب التقديم
 في الاقبار والحديث شامل له (قوله أكرههم قرأنا) فن يحفظ الكل يقدم على من
 لم يحفظه أي الكل والذي يحفظ النصف يقدم على من يحفظ أقل منه وهكذا (قوله أو
 لمحود ذلك) أي كنهه ذرأه الحنجر (قوله واذا وقع ذلك) أي سواء كان لضرورة أو غيرها
 (قوله فيجعل بينهم حاجزاً) أي يندب متأكداً كما صرح به بعضهم (قوله ومن دفن)
 أي بعد الغسل احترازاً عما لو دفن قبل غسله فانه لا يصل على قبره ويجب اخراجه
 للغسل الآن يخشى تغييره فيسقط لئلا يراه (قوله فانه يصل على قبره) ظاهره
 ولو كان عدم الصلاة عمداً (قوله لحديث المسكينة) هو ما روى ابن ماجه عن أبي
 هريرة ان امرأة سوداء كانت تقيم المسجد فقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسأل عنها فقيل له قد ماتت قال فهل لا أذنته في فأتى قبرها فصلى عليه انتهى كلام
 ابن ماجه وقوله تقيم بقاف مضمومة أي تجمع القمامة وهي الكداسة وتلك المرأة
 هي أم مجنون (قوله ما لم يقبل على الظن أنه تغير وتمزق) مفهوماً أنه لو تغير وتمزق
 لا يصل عليه ولو لم يظن البقاء أو الشك فيه والذي قاله غيره أنه متى ظن البقاء
 أو شك فيه فانه يصل على قبره أي عند خشية التغير وأما لو ثبت ذهابه ولو بأكل

ومفهوم قوله وورده أنه لو لم يورأى يخرج ويصلي عليه وهو كذلك (ولا يصلي على من صلى عليه) على جهة الكراهة على ما في المختصر (ويصلي على أكثر الجسد) كالثنتين فأكثر بعد تقصيره وتكفيله لأن حكم الجبل حكم السجل وينوي بالصلاة عليه الميت (٤٦٩) ولا يصلي على نصف الجسد عند ابن القاسم واستحسن بعضهم

الصلاة عليه (واختلاف

في الصلاة على مثل اليد

والرجل) أطلق النبل على

الشيء نفسه فذكر

الخلافاً في اليد والرجل

فقال ما لك لا يصلي عليه

لاحتمال أن يكون صاحبا

حيا وقال ابن مسلمة يصلي

على اليد والرجل وينوي

بذلك الميت واتفق على أنه

لا يصلي على الأضراس مثل

الأصبع والقفور والله روله

(ع) وفي (ك) أن الأصبع

فيه الخلاف المتقدم

(باب في الدعاء) أي

في بيان ما يدعو به (الطفل)

أراد به العموم ذكره كان

أرادني وقال بعض أهل

الامة يقال لا ذكره مثل

والأشياء طفلة وحده سنة

فأقل وعند الفقهاء يتعلق

على من دون البلوغ وفي بيان

(والصلاة عليه) أراد من

يصلي عليه ومن لا يصلي

عليه من الأطفال (و) في

بيان (غسله) أراد به بيان

السبع فانه لا يصلي عليه وفي نص ابن عرفة عن ابن رشد نقل عن ابن القاسم

مثله قلت وهو ظاهر (قوله أنه لو لم يورأى) مفاده أنه متى وورأى لا يخرج ويصلي

على القبر وليس كذلك بل يجب اخراجه ولو تم دفنه الآن يمشي تغيره قال ابن رشد

والقوات الذي يمنع خروج الميت من قبره للصلاة عليه خشية تغيره فانه ابن القاسم

ومعه نون وعيسى (قوله على جهة الكراهة الخ) أي سواء كان مريدا للصلاة

فانياه والذي صلى أولا أو غيره والمثله ذات مورسع وذلك لأن المصلي أولا أما

فد أو متعدد بغير امام أو به والمصلي فانيا كذلك فمن صلى عليها أولا بامام كرهت

اعادتها فذ ومتعدد بامام وغيره فهذه ثلاثة روى صلى عليهم أولا فذا ومتعدد

بغير امام كرهت اعادتها فذ ومتعدد بغير امام لا بامام فيندب وهذه ستة مضافة

لثلاثة قبلها (قوله على ما في المختصر) أي لا يصلي على ما في المختصر مفاده أن

المثله ذات خلاف قلت وهو كذلك فقد نسب ما لك أنه يصلي على من صلى عليه

ورجحه جماعة (قوله وينوي بالصلاة عليه الميت) أي جميعه ما حضر منه وما غاب

كما حققه بعض (قوله ولا يصلي على نصف الجسد) هذا هو المتمد وما بعده من

قول ابن القاسم ضعيف بل ولو زاد على النصف وكان دون الثنتين لا يصلي عليه

ولو لمع الرأس أي لا دائمه إلى الصلاة على الغائب واغتفر غيبة اليسير لانه تتبع

(قوله فذ كراخ) معطوف على أطلق (قوله لا يصلي عليه) أي وهو المعتمد (قوله

وينوي بذلك الميت) أي وينوي بالصلاة الميت لا خصوص البدن والرجل أي

ويقلب كون صاحبا ميتا ومفاده أنه لو علم أن صاحبا حي لا يصلي قطعا (قوله

والشعر الخ) جعله من الأطراف تسمع لأن المتبادر منها الأعضاء

(باب في الدعاء للطفل)

(قوله وحده سنة) أي عند أهل اللغة (قوله على من دون البلوغ) أي مجازا

للمشابهة بينهما (قوله وغسل الصغير) أي من حيث الذي يباشر تقصيره لانه الذي

قصده (قوله ونحو ذلك) أي من نحو أنه لا يصلي على من لم يستحل صارخا وغير ذلك

(قوله ثني على الله) أي تحمده بأن تقول الحمد لله رب العالمين ومعنى تبارك تزايد

خير ومعنى تعالى تعاطم (قوله وابن عبدك) ظاهره عام في ولد الزنا وولد الملاحنة

من يذله ومن لا يذله وإنما ١١٨ عدل فصرنا هذا وما قبله بالارادة لذكورة لا ما به عليه ظاهر

لفظه لانه هو المذكور في هذا الباب وإنما أفرد هذا الباب عما قبله لان فيه أحكاما تقتضي بالاطفال من الاستمالة

وغسل الصغير ونحو ذلك وقد ابتدأ الدعاء به قوله (ثنى على الله تبارك وتعالى ويصلي على نبيه) محمد صلى الله عليه

وله لم ثم تقول اللهم أي يا الله (انه) أي الطفل والميت (عبدك وابن عبدك وابن أمك)

وغيرهما وقيل انما يقال هذا في النابت النسب وأما غيره فيقال فيه أنه عبدك وابن
 أمتك (قوله بدله) أي بدل وابن أمتك وقوله وما قبله أي الذي هو قوله وابن عبدك
 (قوله أنت رزقته) تقول ولومان عقب الاستهلال لأن الله رزقه في بطن أمه (قوله
 فأجعله الخ) الفاء زائدة (قوله فيدخل فيه الخ) لا يخفى أن قوله أو سلفا الخ انما يظهر
 بالنسبة لأولاد بن ذية فالأولى أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله وذخرا) هو عين
 قوله سلفا لأن معنى سلفا متقدما ومعنى ذخرا متقدما وقوله وأجر عظيم أي من حيث
 كون موته مصيبة (قوله أي موزوناتهم) لأن الموصوف بالثقل الموزون (أي بحيث
 ترجح حسناتهم على سيئاتهم وقوله وأعظم الخ) لا يلزم من التكثير التثنية ولا من
 التثنية التكثير (قوله أي أجر الصلاة عليه) لا يخفى أن هذا ظاهر إذا كان الوالد بن
 حسين وصليبا ويوزن أن تقول أجر مصيبتهم (قوله بصالح) أي الصالح من سلف الخ فهو
 دعاء برفعة المرتبة بأن يلحقه بالصالح منهم وإن كان الصالح وغير الصالح في كفالة إبراهيم
 (قوله سلف أولاد الخ) من إضافة الصفة للموصوف أي بأولاد المؤمنين السلفين
 أي الذين ماتوا وهل أرادهم مؤمن هذه الأمة أو مؤمن كل أمة (قوله في كفالة
 حضنة الخ) وذلك لأن نبينا صلى الله عليه وسلم رأى إليه الاسراء في السماء السابعة
 شيئا في قبة خضراء وحوله صبيان فقال صلى الله عليه وسلم لجبريل من هذا فقال
 أبوك إبراهيم وهؤلاء أولاد المؤمنين والتقيد بأولاد المؤمنين لا ينافي أن غيرهم
 في كفالته أيضا بناء على دخول أولاد غيرهم الجنة وقال في التحقيق يمكن أن أولاد
 غير المؤمنين ليسوا مساوين لأولاد المؤمنين فلعلم متفاوتون (قوله أي بنا إبراهيم)
 قال الاستاذ أبو القاسم السهيلي معنى إبراهيم بالفارسية أب راحم وذلك لرحمته
 بالأطفال ولذلك جعل هو وزوجته كافلين لأطفال المؤمنين الذين يموتون صغار
 إلى يوم القيامة انتهى فإذا علمت ذلك فليعمل المراد بالابوة التي أشار لها شارحناه قوله
 أي بنا تلك الابوة من حيث الشفقة إذ كن صغارا لأنه جدد لمن كان موجودا
 من أولاد آدم كلهم * تنبيه * يقول ذلك الدعاء ولو كان المصلي أباً أو أمّاً لأطفال
 لأن هذا الدعاء هو المأثور وأما قوله فأجعله لوالديه سلفا يجب تقييده بالمسلم الأصلي
 وأما من أسلم من أولاد الكفار أو حكمهم بإسلامه تبعاً للمسلم فلا يقول عليه ذلك
 وانما يقول اللهم لا تغرمنا أجره ولا تقنا بدمه ويسقط إياهم (قوله وأبدله داراً)
 أي في الآخرة أي وهي الجنة لا يخفى أن هذا دعاء بما هو حاصل فالله أعلم به محض تعبد
 إلا أن يقال المدعوه به موضع مرتفع في الجنة وقوله خير من داره في الدنيا لا يخفى
 أن الجنة أو الموضع المرتفع خير من داره في الدنيا (قوله وأبدله أهلاً) أي قرابة

وفي نسخة بدله ومائب له
 (وابن عبـ) بديك أنت
 خلقته أي أنشأته
 (ورزقته وأنت أمته)
 في الدنيا (وأنت تحييه)
 في الآخرة (اللهم فأجعله
 لوالديه ك) وروناه بكسر
 الدال فيدخل فيه الاجداد
 والجدات ولذا قيل وقل به
 موازينهم بصيغة الجمع ولو
 كان بالفتح لقال موازينهم
 الخ (سلفاً) أي متقدماً
 (وذخراً) بذا ل معجمة أي
 مدخراً في الآخرة والادخار
 في الدنيا بذا ل معجمة
 (وفراطاً) بمعنى سلفاً (وأجره)
 عظيماً (وقول به) أي بأجر
 مصيبتهم (موازينهم) أي
 موزوناتهم (وأعظم) أي
 كثيراً مصيبة (أجورهم
 ولا تحصرنا وإياهم أجره)
 أي أجر شهود الصلاة عليه
 (ولا نفتنا وإياهم بعده)
 بما يشغلنا عنك (اللهم
 الحق بصالح سلف) أولاد
 (المؤمنين في كفالة) أي
 حضنة أي بنا (إبراهيم)
 الخليل عليه أفضل الصلاة
 والسلام (وأبدله داراً) أي
 في الآخرة (خير من داره)

أى من قرأته في الدنيا بحجواره للأنبياء والصالحين يؤانسونه (وعافه) أى فحبه (من فتنة القبر) وهى عدم الثبات
للسؤال منكرونة كبر وضمة القبر أو لا بد منه الكل أحد كبيراً كان أو صغيراً مؤمناً كافراً أو كافراً لكن ضمها للؤمن
ضم شفقة كضمة الوالدة الشفوقة لولدها (٤٧١) وتقول مرحبا بمن كنت أحبه وهو على ظهري فكيف

الآن وهو فى بطنى وضمة
الكافر وضمة عذاب حتى
تختلف اضلاعه وتقول
لا مرحبا بمن كنت أبغضه
وهو على ظهري فكيف
الآن وهو فى بطنى
(و) عافه (من عذاب جهنم
تقول ذلك) أى كل ما تقدم
من الثناء على الله تعالى الى
هنا (فى كل) أى بعد كل
(تكبيرة) ما عد الرابعة
عند بعضهم وبعد ما عند
بعضهم (وتقول بعد
الرابعة) ان شئت اللهم
اغفر لاسلافنا وأفرطنا
هنا بمنى واحد (و) اغفر
(لمن سبقنا بالايان اللهم
من أحبيته منافأحبه على
الايان) الكامل (ومن
توفيته منافتوفيه على
الاسلام) يعنى شهادة أن
لا اله الا الله وأن محمداً
رسول الله (واغفر للمؤمنين
والمؤمنات والمسلمين

فى الآخرة الخ لا يخفى أنه حيث كان فى كفالة ابراهيم فقد أبدل أملاً خيراً من أهله
والجواب ما أشار اليه الشارح من أن المراد قرابة أخرى زيادة على تلك القرابة
وتلك القرابة الزائدة الانبياء والصالحون (قوله بحجواره) أى تلك القرابة بحجواره وقوله
بالانبياء والصالحين الباء لتصوير رأى تلك القرابة مصورة بالانبياء والصالحين (قوله
وهى عدم الثبات) تفسير لثمى بما ينسب عنه لان الفتنة السؤال وتقسيم
عنه عدم الثبات وقوله للسؤال أى لاجل السؤال وقضيته ان الطفل يسأل وأنه
قابل للافتتان وقد تقدم الخلاف فى السؤال وأما الافتتان فشكل الا أن يقال أنه
قابل له وان كان غير ممكن نظراً لكون الله عز وجل له أن يعذب الطفل عقلاً
وان امتنع شرعاً وكذا يقال فى قوله بد وعافه من عذاب جهنم (قوله وضمة القبر)
معطوف على عدم الثبات والمراد ضمة على وجه منكر بدليل ما بعد (قوله لكن ضمها
للمؤمن الخ) أى المؤمن الطائع وسكت عن المؤمن غيره تنبيه به ذكر بعض
الشارح ان الأفضل أى فى حق الصغير دعاء أبى هريرة وان كان يكفى مطلق الدعاء
بل لو قال اللهم اعف عنه كفى وان صغيراً أو كبيراً فى اجتماع الكبار والاطفال
تقديم الدعاء للكبار على الاطفال أو يجمعهم فى دعاء واحد ويقول عقب ذلك اللهم
اجعل الاولاد لسلفنا واليههم وفرطاً أو جراً فتأمل (قوله مرحبا) أى نزلت مكاننا
وهنا أى واسعا (قوله بمن كنت أحبه) هذا يفيد أن سبب الحياة موجود فيها أى
كغيرها كما صرح به بعضهم (قوله تختلف الخ) المراد بالاختلاف عدم استقرارها
فى موضعها (قوله اغفر لاسلافنا الخ) أى من سبقنا بالموت من آبائنا وأمهاتنا وأقاربنا
وقوله لمن سبقنا بالايان الصحابة والتابعين (قوله أو رضع يسيراً) أى لا كثيراً فهو
علامة الحياة وغسل دم السقط ندباً ولأنه بخرقة روى وجوباً فيمـ ما لا يسأل
ولا يبعث ولا يشفع ان لم يشفح فيه الروح (قوله فله حكم الحياة) الواقع والاولى
أن يقول فله حكم الاحياء (قوله ما تصدق به عليه الخ) التقييد بذلك لخراج الغرة
فتورث عنه وان نزل علقه أو وضعة لانها مأخوذة عن ذاته واذا كان لا يورث

والمسلمات الاحياء منهم والاموات ثم بعد ان تفرغ من هذا كله (تسلم) كتسليمك من الصلاة ولا يصلى على
من لم يستحل صارخاً ولا يغسل ولو تحرك أو بال أو عطس أو رضع يسيراً وهذا النهى على جهة الكراهة امامن
استحل فله حكم الحياة فى جميع أمور وران مات بالغور بلا خلاف (و) من احكمكم من لا يستحل أنه (لا يورث) من
تقدمه بالموت (ولا يورث) ما تصدق به عليه أو وهب له وهو فى بطن أمه لان الميراث فرع ثبوت الحياة

(ويسكر: أن يذفن السقط) بتذليل السنين المهمة وهو ما سقطه المرأة قبل تمام خلقته (في الدار) خوفاً من أن تقدم الدار فتنبش عظامه وإضافته قد يحتاج إلى بيانه فيدخل الجبس (٤٧٣) في البيع ولا يكون ذلك عيباً في الدار

بمخلاف دفن الكبير فانه عيب (ولا بأس) به في وياح (أن يغسل النساء) الأجانب (الصبي الصغير ابن ست سنين أو سبع) أي سبع سنين وثمان سنين ولا يغسله إذا زاد على ذلك ويفسله بحضور الرجال ولا يستر عورته لأنه يجوز لمن أن ينظر إلى بدنه (ولا يغسل الرجال الصبية) وهذا انتهى على جهة المنع اتفاقاً ان كانت من تشتهى كبت ست سنين أو سبع ويفلونها ان كانت رضية اتفاقاً (واختلف فيها) أي في غسلها (ان كانت) غير رضية وكانت (من لم تبلغ ان تشتهى) كبت ثلاث سنين فأجازة أشبه قيساً على غسل النساء ابن ثلاث سنين وأربع وخمس ومنعه ابن القاسم لأن مطلق الاثونة مظنة الشهوة واختاره الشيخ بقوله

ما تصدق به عليه فيرجع ما تصدق به عليه إلى تصدوه أو واهبه قوله ما سقطه المرأة الخ) الأولى أن يقول من لم يستحل صارخاً ولو تمت خلقته (قوله فيدخل الجبس الخ) ضعيف لأن قبر السقط ليس بجنبس بخلاف المستحل وهو المراد بالكبير فقبره جنبس (قوله النساء) المراد النفس فيصدق بالواحدة وقوله الأجانب أي والمحارم أخرى وقوله ولا يغسله أي لا يجوز (قوله بحضور الرجال) أي جنبس الرجال فيصدق بالواحد والظاهر أن المعنى ولو مع حضور الرجال أوتى على ظاهره وهو يفرض في نساء غير عارفات بحكم الغسل ادلو كن عارفات لم يخرج لحضور الرجل (قوله ولا يسترن) أي ولا يكفن بستر عورته (قوله لانه يجوز) عليه ولا يخفى عدم الاحتياج لتلك العلة لأن جواز تغسله يستلزم جواز مس عورته فالظن رأوى وألم أنه لا يلزم من جواز النظر للتغسيل ألا ترى أن من زاح على الثمان ولم يراق ولا يجوز تغسله ومع ذلك يجوز النظر له والحاصل أن المراق لا تنظر له ولا تغسله والجواز للثمان ودون المراق تنظر لعورته ولا تغسله لأن التغسيل فيه جنبس وابن ثمان فأقل تنظر إلى عورته وتغسله (قوله ولا يغسل الرجال الصبية) كما لا يجوز نظرهم لها فقد قال القرطبي وإذا بلغت الجارية إلى حدنا أخذها العين وتشتهى سترت عورتها انتهى ومثل البالغ في ذلك المراق فقد قال عجم وأما نظر المراق لعورة غير البالغة فيعبر على نظر البالغ لعورة غير البالغة (قوله ان كانت رضية) أي أو ما قاربها والمراد بها من لم تبلغ ثلاثاً بديل قوله بعد كبت ثلاث سنين (قوله فأجازة أشبه الخ) ضعيف والمعتمد كلام ابن القاسم وهو مذهب المذوقة يقول المصنف أحب النساء للرجوع كما قاله الشارح (قوله وهذا قول ظاهر خليل) ومن شرحه اعتماد هذا القول (قوله ويستحب له سترها) والمظاهر أنه يستحب له على هذا أن يلف على يده خرقة (قوله وأما الأجنبي فيجب عليه الخ) المناسب أن يقول وأما الأجنبي فلا يجوز أن يغسلها أي على كلام ابن القاسم وأما الرؤية من غير تغسيل فيجوز قطعاً والحاصل أنه يجوز للرجل وأولى المراق أن ينظر لعورة من لم تشتهى وكذا كبت ثلاث سنين فأكثر لا يجوز التغسيل

(باب الصيام)

(والأول) أي ترك الغسل للضرورة بقوله ولا يغسل الخ (أحب للنياح) ظاهر ما ذكره المصنف عام في المحرم وغيره وهذا قول وتيل هذا في الأجانب وأما ذوالحرم فيجوز له غسلها ويستحب له سترها وأما الأجنبي فيجب عليه أن يستعور سترها ولو فرغ من الكلام على الصلاة التي في أحد أركان الإسلام انتقل يتكلم على ركن من أركانه أيضاً وهو الصوم قال *(باب)*

﴿باب في بيان أحكام الصيام﴾ وما يتعلق به وموافقة الامساك والترك فمن أمهات شرعية وتركه قيل له
صائم قال تعالى - كناية عن مريم (٤٧٣) اني نذرت للرحمن صوماً أي صمتاً وهو الامساك عن الكلام وشرعا

الامساك عن شهوة البطن
وانفراج من طلوع الفجر الى
غروب الشمس بنية قبل
الفجر أو بعده في غير أيام
الحضر والغياب وأيام
الاهتمام والصوم باعتبار
حكمه ينقسم الى واجب
وغیره ومن الواجب صوم
رمضان واليه أشار بقوله
(وصوم شهر رمضان
فريضة) أخبر بالمؤثبات عن
المذكور لان الصوم مصدر
ويجبر عنه بالذكر والمؤثبات
ولو جحد به شروهاً يأتي
الكلام عليها دل على
فريضته الكتاب والسنة
والاجماع فمن جحد وجوب
صوم رمضان فهو كافر اجماعاً
يستتاب ثلاثاً فان تاب والا
قتل ومن أقصر بوجوبه
وامتنع من صومه فهو عاص
يجزى عليه ان لم يفعل قتل
حدا كاله لانه ثبت صوم
رمضان بأحد شيتين اما
بإتمام شعبان ثلاثين يوماً
واما الرؤية الهلال واليه أشار
بقوله (يصام لرؤية الهلال)
يعني هلال رمضان ظاهر
كلامه سواء كانت الرؤية

فان قلت الذي في حديث بنى الاسلام على خمس فقد يترك على الصوم فلم خالفه
المصنف قلت لعله رأى عموم الصوم وشموله لغالب المكافين بخلاف الزكاة (قوله
في حكم الصيام) أي أحكامها المتعلقة بالصيام وقوله وما يتعلق به أي بالصيام
أي يرتبط به أي كحالة التراويح (قوله وانترك) عطف تفسير (قوله الامساك
عن شهوة البطن) أي أو ما يقوم مقامه ما يقوم مقام شهوة البطن الحاق ويقوم
مقام شهوة الفرج القليلة تأمل (قوله وصوم شهر رمضان) الصحيح انه يجوز
استعمال رمضان غير مضاف لشهر سواء كان هناك قريضة على الشهر أم لا لان
القول بأنه من أسمائه تعالى لا يصح وسمى رمضان لانه يرمض الذنوب أي يمحرقها
(قوله يجبر عنه بالذكر الخ) ان كان مسموحاً منه ولا فسخ ولا افا لا خيار عنه بالمؤثبات
انما يظهر باعتبار منه عبادته لا باعتبار كونه مصدراً (قوله الكتاب والسنة
والاجماع) أما الكتاب فقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وأما السنة
فحديث بنى الاسلام على خمس الى قوله وصوم رمضان وأما الاجماع فقد انعقد
الاجماع على فرضيته (قوله قتل حداً) أي بعد أن يؤخر الى أن يبقى من وقت نيته
قدر مائة ما أو قولنا من وقت نيته يدخل فيه مصاحبة الفجر طان ونها قبل الفجر
ومعه أيضاً فاذا جاء وقت الفجر وطلب منه ولم ينو معه قتل ولو بعد طلوع الفجر
بمنزلة من طلبت منه الصلاة قاله في حاشيته وكتب بعض تلامذته على ولو بعد
طلوع الفجر الخ ظاهره بقية النهار فان مضى النهار فهل لا يقتل لانه صار كالغائبة أو
يقتل انتهى واظهاره بانه يقتل (قوله سواء كانت الرؤية مستغنية) بأن وقت من
جماعة يستعمل نواظرهم على الكذب لان خبرهم يفيد العلم (قوله مع غيم أو صحو)
أي ولا فرق بين البلد الكبير والصغير وهل العديل العدل الواحد المؤثوق بخبره
ولو عدا أو امرأه اذا كان المحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال في حق أهل الرأي وغيرهم
وأما اذا كان المحل يعتنى فيه بأمر الهلال فلا يثبت برؤية الواحد ولو في حق أهله
ولو صدقوه ولا يكره يجب عليه أن يرفع أمره الى الحاكم ولا يجوز له العطفان أو غير
كفر ولو متاؤلاً لان تأويله بعيد وأنهم قول المصنف برؤية أهله لا يقول على قول أهل
المبقات انه موجود ولا يرى لان الشارع اعاد على الرؤية لا على الوجود خلافاً
لشافعية (قوله يفطر لرؤيته) كانت الرؤية مستغنية أو شاهدين فقط مع غيم
أو صحو وهو كذلك لابرؤية منفردة ولو في محل لا يعتنى فيه بأمر الهلال حتى عند من
يقول بثبوت رمضان بالواحد العدل (قوله أي لرؤية هلال شتال) فالصحيح لا يفتيد

مستغنية أو شاهدين ١١٩ عِدْ لِي وَقَطْعُ مَعْ غَيْمٍ وَصِحْوُهُ وَكَذَلِكَ (و) كَيْهَامُ لِرُؤْيَيْهِ (بِقَاعِ
لِرُؤْيَيْهِ) أي لرؤية هلال شتال

سواء (كان) الشهر الذي قبل الشهر الذي ثبت رؤيته (ثلاثين يوما أو تسعة وعشرين يوما من غم) بضم الغـ وسد
وتشديد الميم (الهلال) يعني هلال رمضان بأن حال بينه وبين الناس غيم (فيعد ثلاثين يوما من غيرة) يعني من أول
(الشهر الذي قبله) وهو شعبان (ثم يصام وكذلك في الفطر) يغفل فيه كذلك فان غم هلال شوال فانه يعد ثلاثين
يوما من أول الشهر الذي قبله وهو رمضان ثم يفطروا صل هذا (٤٧٤) مافي الصحيحين من قوله صلى الله عليه

وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا
لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا
العدة وشروط الصوم سبعة
أوقها النية واليه ألهار بقوله
(وبيت الصيام في أوله) أي
ينوي بقلبه أول ليلة من
رمضان بعد غروب الشمس
وقبل طلوع الفجر أو مع طلوعه
القربة الى الله تعالى بإدائه
ما اقتضى عليه من استغراق
طرفي النهار بالامساك عن
الاكل والشرب والجماع
(و) بعد ان بيت الصيام أول
ليلة (فليس عليه) وجوبا
(البيات في بقيته) أي ببقية
شهر رمضان وعن مالك يجب
التبيت كل ليلة وبه قال
الامامان أبو حنيفة والشافعي
لان أيام الشهر عبادات ينفرد
بعضها عن بعض ولا يفسد
بعضها بفساد بعض ويقتلها
ما ينافيها كالاكل والشرب

والجماع للافصارت الايام كالمسلات الخمس في اليوم فيجب ان ينفرد صوم كل يوم بنية كأنفرد
كل صلاة بنية ووجه المذهب قوله تعالى في شهد منكم الشهر فليصمه فتناول هذا الامر صوما واحدا هو صوم الشهر
وانما كانت مبنية لما رواه أصحاب السنن من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل وانما حجت
مع الفجر على المشهور قوله تعالى وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ولان
الاصلي في النية ان تقارن أول العبادة وانما اغفر تقديمه الى الصوم للمشقة تنبيه (ج) ظاهر كلام الشيخ انه لا يلزم
تجديد النية لمن انقطع صومه كالحائض وهو كذلك عند أشهب وغيره والمشهور بتجديدها

على الصوم فانه يجب عليهما النية في كل ليلة لعدم وجوب التتابع فيهما وعند
 صحة المريض وقدم المسافر يكفيمانية لما بقي كالحائض تطهر والمبى يبلغ
 في اثناء الصوم والكافر يصلي في اثناء الشهر (قوله فانها الاسلام الخ) اعلم ان
 فيما ذكره شروط صحة وشروط وجوب وشروط وجوب وصحة فالاية شرط صحة
 كالاسلام والامساك عن مفطر هذه الثلاثة من شروط الصحة وبقي واحد وهو
 الزمن القابل للصوم فيما ليس له زمن معين والوجوب اثنان البلوغ والقدره على
 الصوم وقد ذكرهما والوجوب والصحة العقل والنقاء من الحيض والنفاس ودخول
 وقت الصوم فيما له وقتين كرمضان فهي ثلاثة تكلم على اثنين وبقي واحد
 (قوله سابعا البلوغ الخ) أى وأما غير البالغ فلا يؤمر به وحينئذ فلا ثواب له لان
 الثواب يتبع الامر (قوله أى انقضى صومه وتم) أى وليس المراد به الافطار بالفعل
 أى في المصنف مجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب وقال المناوى اذا قبل
 الليل يعنى ظلمته من هاهنا يعنى من جهة المشرق وأدبر النهار أى من هاهنا أى
 من جهة المغرب فقد أفطار الصائم أى انقضى صومه أو تم صومه شرعاً وأفطاره كما
 أو دخل وقت افطاره ويمكن حل الاخبار على الانشاء اظهار اللحرص على وقوع
 المأمور به أى اذا قبل الليل فاية طر الصائم لان الخبرة بنوطة بتجديد الافطار وكأنه
 وقع وحصل وهو يخبر عنه وبه رد على المواصلين لان الليل لا يقبل الصوم انتهى
 (قوله يقتضى وجوبه الى أول جزء منه) أى فيمسلح حتى يضى جزء من الليل نظير
 ما قبل في وجوب غسل جزء من الرأس عند غسل الوجه أى فقوله الى الليل أى الى
 تحققه وتحققه يكون بعضى جزء منه وفي بعض الشراح ان الغاية خارجة عنه
 الوصال مكرره الا فى حقه صلى الله عليه وسلم لم فهو باح فهو من خصوصياته (قوله
 تعجيل الفطار الخ) أى ولو على صلاة الفرض حيث وقع على نحو وطبات من كل
 ما خف والاقدمت الصلاة لان وقت المغرب مضى والحاصل أنه اذا حضرت
 الصلاة والطعام فيبدأ بالصلاة الا ان يكون خفيفا خلافا لما شافعى فقد ذهب الى تقديم
 الطعام (قوله بعد تحقق دخول الليل) وتحقيق دخول الليل يكون بتحقيق غروب
 جميع قرص الشمس لمن ينظره أو دخول الظل وغلبة الظن بالغروب لمن لم ينظر قرص
 الشمس كمن يحس بحفرة تحت الارض ولا يخبر له (قوله فقال بعضهم يحرم الخ) قال عجم
 بعد ما نقل كلام هذا الشارح الى قوله وله أجر الصائم الخ قلت امساكه ان كان بعد
 الغروب لانه واجب عليه يحرم والا فلا انتهى المراد منه والحاصل ان القول بأن له
 أجر الصائم ضعيف والقول الاول الذى هو الحرمة لا وجه له ان لم يكن له كونه واجبا

فانها الاسلام نالها العقل
 رابعها النقاء من الحيض
 والنفاس خامسها الامساك
 عن المفطرات سادسها
 القدرة على الصوم سابعا
 البلوغ وسبب الكلام عليه
 ثم بين غايته بقوله (ويتم
 الصيام الى الليل) لالاية
 واقوله عليه الصلاة
 والسلام في الصحيح اذا
 قبل الليل من هاهنا وأدبر
 النهار من هاهنا وغربت
 الشمس فقد أفطار الصائم
 أى انقضى صومه وتم تنبيه
 (ج) قال الباجي وجوب
 الامساك الى الليل يقتضى
 وجوبه الى أول جزء منه
 (ومن السنة تعجيل الفطر)
 بعد تحقق دخول الليل
 واختلاف في الامساك بعد
 الغروب فقال بعضهم يحرم
 كما يحرم يوم العيد وقال بعضهم
 هو جائز وله أجر الصائم

(ع) يجب على الانسان أن يفطر على طعام حلال وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يعتق الله في كل ليلة من رمضان سبعين ألف عتيق من النار الا من فطر على مسكر (٤٧٦) وحرام أو من أذى مسلماً انتهى انظر

من خرجه من أئمة الحديث
قافي لم أفت عليه في شيء
مما رأيت من كتب الحديث
(و) من السنة أيضاً تأخير
السحور بفتح السين وضمة
فالتع اسم لما كول والضم
اسم للفعل بعد تحقق بقاء
جزءه من الليل وانظر هل أراد
بالسنة المصطلح عليها أو
المستحب وقد عدهما صاحب
المختصر في المستحبات
والاصل في هذا قوله صلى الله
عليه وسلم لا تزال أمتي بخير
ما تجلوا الفطر وأخرو السحور
رواه أحمد وفي رواية له
أنه صلى الله عليه وسلم كان
يفطر قبل أن يصل عـلى
رطبات فان لم تكن فتمرات
فان لم تكن حصى حسوات
من ماء تنبيهه انظر هل
يؤخذ من حكم تأخير
السحور حكم السحور
الظاهر لا فانها مسألة أخرى
والحكم فيها الاستصحاب
لقوله صلى الله عليه وسلم
في الصحين تسعير وان

عليه ولذلك قال عجم المشهور ان تأخير الفطر بعد القرب بغير ضرورة مكروه انتهى
(قوله يجب على الانسان أن يفطر على طعام حلال أى يتأكد الوجوب والاقتناول
الطعام الحلال واجب مطلقاً فطاراً أو غيره (قوله يعتق بضم الياء) من أعق
(قوله والضم اسم للفعل) أى وهو المناسب هنا (قوله بعد تحقق بقاء جزء من الليل)
وقدر لتأخير الاكل في الافضلية كما في الحديث أن سبق بمد الفراغ من الاستل
والشرب الى الفجر قدر ما يقرأ الفاري وخسين آية ولعل المراد الفاري المتهم في
قراءته وفي بعض الشروح ووقت تأخير السحور يدخل ابتداءً ونصف الليل الاخير
وكما تأخر كان افضل (قوله هل أراد الخ) أى في قوله ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير
السحور يقال بل أراد بالسنة المستحب حتى لا يخالف قول المختصر وينب تعجيل
فطر وتأخير سحور (قوله فتمرات) بالفتحة من فوق والمراد به تمر الفحل اعانذب
الفطر على التمر وما في معناه من الحلويات لانه يرد ما زاغ من البصر بالصوم (قوله
فان لم يكن حصى) حسوات من ماء ومن كان بمكة فالمستحب في حقه الفطر على ماء
زمزم لم يكتف به خارج بينه وبين التمر فحسن واستحب أبو الطيب من الشافعية
كون التمر ملائماً ولعل الرطب كذلك ولم ينقل عنه ما خلافه في على قاله الزرقي
تنبيهه * يندب عند الفطر أن يقول اللهم لك سمعت وعلى رزقك أفطرت فاغفر لي
ما قدمت وما أخرت أو تقول اللهم لك سمعت وعلى رزقك أفطرت ذهب الظم وأملت
العروق وثبت الاجران شاء الله (قوله فان في السحور بركة) بضم السين اسم للفعل
وقوله على العبادة أى التي هي الصوم يدل على ذلك قوله في الحديث الثاني استعينوا
بطعام السحر على صيام النهار قال القاضي عياض قد تكون هذه البركة ما يتفق
للسحر من ذكر أو صلاة أو استغفار وغير ذلك من زيادة الاعمال التي لولا القيام
للسحر وكان الانسان نائماً عنها وتاركا (قوله بطعام السحر) بسين وجاء وراء
لا سحر بزيادة الواو اذا قلناه هو الواقع في ابن ماجه وغيره وفي الحديث مضاف
أى بأكل طعام السحر بفتح السين قبل الصبح (قوله وان شئت الخ) المراد بالثلث
منه ما في التردد لا التردد على حد سواء (قوله يحتمل الكراهة والتعريم) أى
وجها قولان والمشهور التعريم كما قال ابن ماجه (قوله ولا يجامع الاولى أن يقول

ولا في السحور بركة قال بعضهم بركته التقوى على العبادة وروى ابن ماجه والحاكم في صحيحه وغيرهما
أنه صلى الله عليه وسلم قال استعينوا بطعام السحر على صيام النهار والقيام لولة على قيام الليل (وان شئت) ساءم
رمضان (في) طلوع (الفجر فلا ياكل) ولا يشرب ولا يجامع وهذا النهى يحتمل الكراهة والتعريم والمشهور التعريم

وان شئت في الغروب فيحرم الاكل ونحوه اتفاقا (ولا يصام يوم الاثنين اجازة به من رمضان) وهذا انتهى للكرامة
على ظاهر المدونة وقال ابن عبد السلام الظاهر انه لا تحريم لما رواه القزويني وقال حسن صحيح ان عمار بن ياسر قال
من صام اليوم الذي شئت فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم ويوم الاثنين انتهى عن صيامه عندنا ان
تكون السماء مغيمة ليلة ثلاثين (٤٧٧) ولم يثبت الرواية فصبغة تلك الليلة هو يوم الاثنين وعن الشافعية

يوم الشك أن يشيع على
السنة من لا تقبل شهادته
ان الناس قد راوا الهلال
ولم يثبت ذلك ابن عبد
السلام وهو اظهر عند
لا تافي الغميم مأمورون
بأكمل لعدد ثلاثين فلا شك
في هذه الصورة ابن شير
ينبغي امساكه لوصول
أخبارنا من ابن عرفة
فان ثبت وجب القضاء
والإعادة ولو أكل ونهانا
تعمد فطره فلا كفارة عليه
الا أن يتهاون بفطره بعلمه
ما يجب عليه متعمدا فطره
(ومن صامه) يعني يوم
الشك (كذلك) يعني
احتياطاً ثم ثبت أنه من
رمضان (لم يجزه) وان واقفه
من رمضان لعدم جزم النية
(د) قوله وان الرواية كذا
بالواو وهي تفهم المبالغة
والصواب ان واقفه اذا علم

ولا يفعل شيئا من المفطرات (قوله وان شئت في الغروب الخ) ووجه الفرق بينه
وبين من شئت في طلوع الفجر ان الاصل بقاء الليل وفي الثاني بقاء النهار (قوله
ونحوه) أي كالترب به تنبيه يجب على من أكل مع الشك القضاء الا أن يقسمين
الاكل قبل الفجر أو بعد الغروب ولا كفارة على واحد منهما ولو تبين أنه أكل بعد
الفجر وقبل الغروب لان الكفارة انما تلزم المنتهك للحرمة وكذا يجب عليه القضاء
اذا أكل على يقين ثم طرأ له الشك في الفجر والغروب واستمر على شكه (قوله
وهذا انتهى للكرامة وهو المتمد (قوله ان عمار بن ياسر) قال موقوف على
على الصحابي لقام رفوع - كما لان مثله لا يقال من قبل الرأي ذكره الحافظ (قوله
فقد عصى ابا القاسم) والاول يقول ان العصيان كناية عن التشديد لانه عصيان
حقيقة (قوله فلا شك في هذه الصورة) قال عجم في حاشية عب هذا فان قلت وكذلك
في هذه الصورة نحن مأمورون باكمال العدد فلا شك فالجواب ان مشير الشك
فيما اخترناه جامد وهو ما جرى على السنة الناس من أن لهلال رؤى فالشك
موجود سببه ولا سبب للشك في الصورة الاولى سوى عدم الرؤية وذلك لا يشير
شكك لانه أعم منه (قوله ينبغي امساكه) أي ينبغي أن يمسك عن الاطعام
في يوم الشك لاجل أن يتحقق الامر فيه بارتفاع النهار وخبر السفار ونحوه (قوله
الا أن يتهاون بفطره) لعلمه ما على معتد فطره أي من الحرمة والحاصل ان المدار على
على كونه عالما بوجوب الامساك وحرمة الفطر وان لم يعلم لزوم الكفارة (قوله
اذا علم لغيره) أي لغير هذه العبارة التي هي ان واقفه وغيرهما وقول المصنف
وان واقفه (قوله ولمن شاء صومه تطوعا) أي بدون أن تكون عادته سرد الصوم
أو صوم يوم بعينه (قوله ومنها ان من كانت عادته الخ) ومنها أن يصومه قضاء
عن ما في الزمة من رمضان أو غيره وكفارة عن هدي ونذير غيره معين فان ثبت

لغيره ويباح صومه في مسائل ١٢٣ عدل منهما ما اشار اليه بقوله (وان شاء صومه تطوعا ان يعلم)
ومنها ان من كانت عادته سرد الصوم أو صوم يوم بعينه كالنجس والاثنين فيوافق ذلك (ومن أصبح) يوم الشك فلا
ياكل ولم يشرب ثم تبين له ان ذلك اليوم من رمضان لم يجزه) فقد التية (وليس لك) وجوبا (من الاكل) والترب
وعن كل ما يطل الصوم (في بقية) وكذلك يجب عليه الامساك ان أكل أو شرب ونحو ذلك

كونه من رمضان لم يجز عن واحد منهما وقضى ما في ذمته ويوما عن رمضان
الحاضر ويجب صومه لنذر صادق كمن نذر يوم الخميس أو يوم قدوم زيد فوافق
يوم الشك فيجوز له صومه ويجزى به ان لم يثبت كونه من رمضان والا فلا يجزى عنهما
وعليه قضاء يوم رمضان الحاضر ولا قضاء عليه للنذر كونه عينا وفات وأما لو نذر
سيامه من حيث كونه يوم الشك فله الفطر لأن نذره من غير هذه الحيفية بل لجواز
التطوع به فيلزم (قوله وليقضه) أي ولا كفارة إذا كان ناسيا أو عامدا متأولا
رأيا هيبة فتجب عليه الكفارة (قوله وإذا قدم المسافر من سفره) أي الذي يجوز له
فيه الفطر (قوله نهارا ظرف) لقدوم وطهرت (قوله أو وكذلك الصبي يبلغ)
أي ولم يكن ريت الصوم أو بيته وأفطر عمدا قبل بلوغه أو لم ينوصوما ولا فطر بخلاف
ما إذا ريت الصوم واستمر سائما حتى بلغ أو أفطر ناسيا أو أمساك فانه يجب عليه
الامساك في هاتين ولا قضاء عليه فيما كالصور والثلاث السابقة (قوله والمجنون
يفيق الخ) وكذا المنهي عليه يفيق والمضطر اضرة جوع أو عطش والمرجع
يوت ولدها نهارا وكذا الكافر يسلم أي إلا أنه يستحب له الامساك بخلاف غيره وأما
من أفطر ناسيا أولا يكون اليوم يوم شك أو أفطر مكرها فاذا زال عذرهم فيجب عليهم
الامساك وإذا أفطر المكره بعذر والاكراه وجب القضاء كالكفارة إلا أن
يتأول كما استظهر عجم (قوله بين هؤلاء الخ) قال في التحقيق والفرق بين اباحة
الفطر للمسافر والحائض ومن ذكرهما وجوب الامساك هل من أصبح أول يوم من
رمضان ثم أعلم بالروية على ما قاله ابن عبد السلام وهو أن هؤلاء جاز لهم الفطر في نفس
الامر وفي الظاهر فصار هذا اليوم في حقهم كيوم من شعبان وأما من طرأ عليه العلم
بالروية فاعلم أن ما أوجب له الفطر في الظاهر لا في نفس الامر فاذا ظهر ما في نفس الامر تغير الحكم
وجب الامساك انتهى (قوله بل وكذلك المسافر) أي الذي قد مضى فطره (قوله إذا
وجد هاقدا طهرت الخ) هذا القيد ظاهر في زوجته المسلمة وقوله قد طهرت من
الحيض أي نهارا أو تحمل الكناية على من لم تكن صائما أو صائمة حيث لا يفسد
الوطء صومها في دينها لانه لا يجوز له كراهها على ما لا يحمل لها في دينها كما
لا يجوز له فيهما من التوجه أعلى نحو الكنيسة أو شرب خمر وكذا يجوز له وطء
زوجته الصغيرة والمجنونة (قوله ومن أفطر في تطوعه) أي ولم يحدث سفر أو غيره بعد
ذلك أو سافر فيه (قوله من غير ضرورة) احترازا عما إذا كان لشدة جوع أو عطش
أو خوف تجديد مرض أو زيادة (قوله ولا عذر) أي احترازا لما أمره أحد
والد به دفية لا الجدا والحدة أو شيخه شيخ طريفة أو علم وأن يحلف الولد أو الشيخ

وقوله (ويقضيه) تكرار مع
قوله لم يجز (وإذا قدم
المسافر) نهارا حالة كونه
(مفطرا أو طهرت الحائض
نهارا) يباح (لهما) الاكل
في بقية يومهما ولا يستحب
لهما الامساك وكذلك
الصبي يبلغ والمجنون يفيق
والمريض يصح مفطر العذر
المرض ثم يصح والفرق بين
هؤلاء وبين من تبين له
ان ذلك اليوم من رمضان
مذكور في الأصل تنبيه
لا خصوصية لقوله فلهما
الاكل بل وكذلك للمسافر
وطى وزوجته مسلمة كانت
أو كتابية إذا وجد هاقدا
طهرت من الحيض (ومن
أفطر في تطوعه عامدا) من
غير ضرورة ولا عذر (أو
سافر فيه) أي أحدث سفرا
حالة كونه متلبسا بصوم
التطوع (فأفطر) لا جل
(سفره فعليه القضاء)
في الصورتين وجوبا

(ع) واختاف اذا أفطر
 عامدا هل يستحب امساك
 بقيته أم لا قولان وقال (ق)
 وسكت عن الجاهل
 والمشهور انه كالعائد (وان
 أفطر) في تطوعه (سأهيا
 فلا قضاء عليه) وجوابه لا
 خلاف واختاف في قضاؤه
 استحبابا على قولين سماع
 ابن القاسم منه الاستحباب
 وهذا (بخلاف الفريضة)
 اذا أفطر فيها سأهيا فانه
 يجب عليه القضاء (د)
 ظاهر كلامه كانت
 الفريضة من رمضان أو من
 غير (ولابأس بالسواك
 لأصائهم) وكذا عبر في المدونة
 والجواب بلا بأس وهي
 في كلامهم بمعنى الإباحة
 كما صرح به ابن الحاجب
 بقوله والسواك مباح كل
 النهار بما لا يتخلل منه شيء
 وكرهه بالرطب لما يتخلل منه
 شيء وأشار بقوله كل النهار
 الموافق لقول الشيخ
 (في جميع نهاره) الى قول
 الشافعي وأحد رحمهما الله
 تعالى انه يجوز قبل الزوال
 ويكره بعده ما في الصحيحين
 من قوله صلى الله عليه وسلم

قال بعض الشراح والظاهر انه لم الشرعي قلت والظاهر ان آتته كذلك وهذا
 اذا أمر العبد سيده بالفطر اذا تقوى العبد بغير اذن سيده والحاصل انه لا يجب فيه
 ذكر قضاء ولا كف بخلاف العمد الحرام فيجب القضاء (قوله هل يستحب امساك
 بقيته) أي اليوم قوله أم لا أي وهو الراجح كما يفيد ع (قوله سأهيا) أي أو مكرها
 فلا قضاء عليه أي ويجب عليه الامساك في بقية يومه (قوله واختاف في قضاؤه
 استحبابا) أي وعدم قضاؤه (قوله أو من غيره) أي من نحو كفارة أو نذر الالمين
 يفوت صومه لمرض أو حيز وقول الشارح سأهيا أولى اذا كان عامدا وسكت
 الشارح عن الامساك وعدمه ونحن نقول حاصل المسئلة انه لا يجب الامساك بعد
 الفطر الحمد لغير عذر الا اذا كان الزمن معينا كرمضان الحاضر والنذر المعين وما عدا
 هذين لا يجب الامساك لفطر الحمد كصوم النفل أو كفارة الظهار أو ائتمار أو اليمين
 أو صوم الغدبة أو جزأ الصيد أو النذر المضمون أو قضاء رمضان وأما لو أفطر سهوا
 فاجب قضاء ولا يجب عليه الامساك وذلك كقضاء رمضان والنذر المضمون وكفارة
 اليمين والغدبة والجزاء لانه يجب عليه العرض في الجميع وكفارة الظهار والقتل
 بناء على قطع النسيان المتتابع ويستثنى من ذلك رمضان الحاضر ففطر سهوا
 فيجب الامساك وان كان عليه القضاء والايام المعينة المندوبة طرفيها سهوا
 فانه يجب الامساك وعليه القضاء على المشهور وأما ما لا يجب قضاؤه بعد
 الفطر ناسيا فانه يجب عليه الامساك وذلك كالنفل اتفاقا وكذا ما يجب قضاؤه
 كفارة الظهار والقتل بناء على ان النسيان لا يقطع المتتابع وكان الفطر
 في الاثناء في أول يوم (قوله بمعنى الإباحة لكن الإباحة انما هي بعد الزوال)
 أي ولو صلاة ووضوء كما وقع التصريح به في عبارة بعض وكلام الشيخ ابراهيم اللقاني
 يفيدان محل الإباحة بعد الزوال لغير مقتض شرعي وأما مقتض شرعي كالوضوء
 والصلاة والقراءة والذكر فهو مندوب وهو الصواب كما يفيد الحديث الثاني
 في الشارح وهو قوله عليه الصلاة والسلام لولا ان أشق الخ وغيره وما قبل الزوال
 فيندب ويتأكد فيه في وقت الصلاة ووقت للوضوء وقد يجب اذا توقف زوال
 ما يبيع الخلف عن الجمعة عليه من نحو رائحة بصل وقد يحرم كالاستياك بالجوزاء
 ولو في حق الصائم بغير رمضان بل ولولغير صائم (قوله وكره بالرطب الخ) هذا من
 كلام ابن الحاجب (قوله لخلوف) بضم الخاء ربح متغير كونه الشم يحدث
 من خلوف المعدة (قوله أطيب الخ) المراد بطيبه عند الله رضاؤه وثناؤه على
 الصائم بسببه وهل أطيب عند الله في الدنيا أو في الآخرة خلاف والظاهر

تخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ولنا ما في الصحيح

من قوله صلى الله عليه وآله لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فم الصائم وغيره والجواب عما استدل به
مذ أورد في الأصل (ولا تكرمه) أي للصائم الحجامة الأخيرة (٤٨٠) التقرير أي المرض لما في الصحيح

أنه أطيب فيهما (قوله لأمرتهم بالسواك) أي أرايحاب كاصرح به بهرام
وغیره (قوله والجواب عما استدل به الخ) يندبه في التحقيق بقوله عما استدل به
أن مدح الخلو ف بدل على فضيلته لا على أفضليته على غيره لا ترى أن التورأفضل
من الفجر مع قوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وقال ت
أجيب بأن السواك لا ينزله لانه لا ينقطع لصعوده من المعدة (قوله الحجامة) أي
ولا الفصادة (قوله أي المرض) قال في القاموس غرر بنفسه تعري رأى عرضها
للهلكة فيكون تفسير الشارح من نفسه يرأى بمتعلقه ويراد بالهلاك ما يشمل
المرض أي لا يكره للصائم الحجامة الخلو ف المرض بأن شك في السلامة وعدمها
وهذا في الصحيح أي لقوله خيفة وإذا المريض إذا شك في السلامة وأما إذا علمت
السلامة فيه فذكره في حق المريض دون الصحيح وكان المريض لا يتأق معه الحزم
بالسلامة (قوله البناني) يضم الباء (قوله أ كنتم) أي أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمراد في حياته كما أفصح به بعض الرواة فإن قلت هلا قال أ كان
النبي صلى الله عليه وسلم يكره الحجامة للصائم قلت لعل ذلك الإشارة إلى الاختصار
في السؤال وذلك لأن كراهتهم للحجامة أمال كون الرسول كان يكرهها أو من
اجتهادهم على تقدير أن لا يكون الرسول حكم بشي ومعين فلو قال ماذا كره الجاهل
أن يجيب بأن الرسول لم يحكم بشي فيحتاج إلى أن يسأله عن حاله فيقع قطوبيل
(قوله الأمن أجل الضعف) أي من أجل خيفة الضعف فيكون دليلا بالاصراحة
ويحتمل الأمن الضعف الحاصل ويحتمل على ما إذا شك في السلامة فيكون دليلا
بطريق القياس (قوله أما ان علم برجوع شيء الخ) هذا إذا لم يتعد ولا كفر
وكذا يجب القضاء إذا شك في الوصول والغلس كالتق وهو ما يخرج من فم المعدة
عند ما تلاها وأما البلغم يصل إلى طرف اللسان وتعد ابتلاعه فلا قضاء عليه وكذا
الريق يتعد جمع في فيه ويبتلعه لا قضاء عليه على الراجح كما قرر شيخنا الصغير
رحمه الله (قوله شهر ابن الحاجب الأول) أي وهو الراجح (قوله في الكفارة) بدل
من قوله فيها (قوله من غير مرض الخ) احتراز عما إذا استقاه لأجل مرض بعنه
على ذلك فلا شيء عليه ولا يخفى أن كلام ابن الماحشون هو عين كلام عبد الملك
وكذا كلام أبي الفرج وانظر النعت بقوله المالكي فهل هو لخصيص احترازا

أن ثابت البناني سأل أفس
ابن مالك أ كنتم تذكرهون
الحجامة للصائم قال لا الأمن
أجل الضعف (ومن ذرعه)
بذل معجمة وراء وعين
مهملتين مقتوحتين سبقه
وعليه (التي في) صوم شهر
(رمضان) وغيره فلا قضاء
عليه لا وجوبا ولا استقبابا
سواء كان لعلة أو امتلاء
وسواء تغبر عن حال الطعام
أم لا هذا إذا علم أنه لم يرجع
إلى حاقه منه شيء بعد
وصوله إلى فيه أما ان علم
برجوع شيء منه بعد
وصوله إلى فيه فمليه القضاء
(وان استقاه) الصائم أي
طالب التي (فأفعله القضاء)
وهل وجوبا أو استقبابا
قولان شهر ابن الحاجب
الأول واختار ابن الجلاب
الثاني وظاهر كلام الشيخ
أنه لا كفارة على من استقاه
في رمضان وهو كذلك
والمستل في ما خلا في
في الكفارة وعدمها قال
عبد الملك عليه القضاء

والكفارة وقال ابن الماحشون من استقاه من غير مرض منه فمليه القضاء والكفارة وقال أبو
الفرج المالكي لو سئل مالك عن مثل هذا لانه الكفارة وروى عن ابن القاسم أنه يقضى خاصة انتهى

وهو كذلك وما ذكره من
التفصيل وردت به السنة
نقلناه في الأصل واءلم ان
القطر وفي رمضان يجب
في مسائل ويباح في بعضها
فمن الاول المرأة تحيض
نهارا فيجب عليها الفطر
بقية يومها (ومنه) اذا
خافت المرأة (اعامل)
وهي صائمة في شهر رمضان
(على ما في بعضها) أو على
نفسها مالا كأحدوث علة
(افطرت) وجوبا (ولم تطعم)
على المشهور وتقتضى (وقد
قبل تطعم) رواه ابن ودب
ومفهوم كلامه انها اذا لم
تتحف لا تفطر ولو جهدها
الصوم وليس كذلك ومن
اثاني المرض في بعض الصور
والدفر بشرطه وسيأتي
الكلام عليهم ما ومنه
ما أشار إليه بقوله (ولم يرضع)
بناء على ان اللام للإباحة
أي ويباح للراة المرضع (ان
خافت على ولدها) أو على
نفسها من الصوم (ولم يتجدما)
ويروي من (تستأجره أو)
وجدت ولكنه أي الولد
(لم يقبل غيرها ان تنظرو)
يجب عليهم حينئذ ان (تطعم)

عن غيره (قوله وهو كفلك) لا يخفى ان المعنى الحقيقي لتلك العبارة ان قول ابن
القاسم مثل القول الثابت في نفس الامر والمشار له ما في نفس الامر ومن لازم ذلك
قوة قول ابن القاسم لان المائل للقوى قوى فقد أطلق هنا للفظ وأراد لازمه وكما أنه
قال وهو الراجح فتدبر (قوله وما ذكره من التفصيل) أي من أنه ان ذرعه التي
لا قضاء عليه ومن استقاء عليه القضاء (قوله وردت به السنة) أي وهو قوله
صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي وهو ما تم فليس عليه قضاء ومن استقاء عمدا
فعليه قضاء رواه أصحاب السنن والحاكم قال الترمذي حسن غريب (قوله
ويباح في بعضها) في العبارة استخدام لان الضمير في بعضها عائدا على مطابق المسائل
التي ليست هي المعنى المراد من قوله في مسائل اذا المراد منه مسائل الوجوب خاصة
(قوله يجب عليها الفطر الخ) أراد به ما يشمل الرفض (قوله ومنه) أي من الاول
أي ومنه ما اذا خاف المريض هلاكا (قوله المرأة الحامل) أي ولو لم يبلغ حملها
سنة أشهر كما هو ظاهر المصنف قاله (قوله وهي صائمة في شهر رمضان)
انما خص رمضان بالذكر وان كان غيره مثله في الوجوب ليكون مجزعا الاحكام
انما هو متعلق به (قوله أو على نفسها) لاحاجة لذكره لانه داخل في المريض الا في
(قوله هلاكا) أي ومنه شدة الاذى في وجوب الفطر (قوله وأحدوث علة)
أي مرض ضعيف اذا المعتمد أنه يجوز لها الفطو حينئذ لا يجب (قوله وليس كذلك)
أي بل اذا جهدها الصوم تخير في الفطر وحاصل ما يفيد كلام ابن عرفة ان
الحامل ومثلها المرضع والمريض يباح لهم الفطر حيث كان يشق عليهم الصوم
وان لم يخافوا حدوث مرض ولا زيادته وأما الصحيح فليس له الفطر لحصول مشقة
الصوم وهل له الفطر لخوف المرض أو لا قولان وظاهره خوف أي مرض كان
والظاهر الاول والظاهر ان المشقة التي تتبع لهم الفطر المشقة الزائدة على ما يحصل له
أن لو كان صحيحا (قوله في بعض الصور) هو ما اذا خاف زيادة المرض أو زيادته
وأما اذا خاف هلاكا أو شديدا فيجب والخوف الجوزي فله فطره والمسند ما حجة
الى قول طيب حاذق أو تجربة في نفسه أو أخبر من هو موافق له في المزاج (قوله
بناء على ان اللام للإباحة أي ان محل كون ماذن الثاني اذا جعلت اللام للإباحة
(قوله أو على نفسها) فيه ما تقدم (قوله ولم يتجدما) التعبير بما نظر الاوصاف (قوله
ويجب عليها أن تطعم الخ) الفرق بينها وبين الحامل أن الحامل ملحقه بالمريض
وهو لا اطعام عليه ومثل الام في ذلك المستأجرة للرضاع حيث احتاجت للاجرة
أو لسكون الولد لا يقبل غيرها (قوله أي وعلى المرضع وجوبا) أي عند خوف الهلاك

وقيل اللام في كلامه ١٢١ عد ل بمعنى على أي وعلى المرضع وجوبا اذا خافت
على ولدها أو نفسها ان تفطر

وأما كلامه أن الإجارة عليه وهو كذلك إن لم يكن له ولا لغيره مال ولا يرجع به بعد ذلك على أحد ومنه ما أشار إليه بقوله (ويستحب للشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم (٤٨٣) في زمن من الأزمنة) إذا فطر

أو شدة الازدحام والندب فيما عد ذلك صكحا صرح به بعض النحاح وأقول يمكن التوفيق بين من جعل الام لا باحة على ما إذا خافت مرضا أو يجهل من جعلها لا وجوب على ما إذا خافت هلاكا أو شديدا (قوله أن الإجارة عليها) أي فإذا كان لها مال ولا مال لها تستأجر ولا فطر وإن لم يكن لها مال والحالة هذه أفطرت وأطعمت وإذا لم تقدر الام مع الخوف بقول طبيب حاذق أو تقربة ومات الولد فالدية عليها كما هو الظاهر ذكره الحرشي عن تقرير (قوله إذا لم يكن له الخ) أي فان كان للولد مال فالإجارة في ماله لأنها كالنفقة والاب لا يلزمه الانفاق عليه مع وجود ماله فان لم يكن له مال في مال الاب فان لم يكن للاب مال في مال الام هذا هو الراجح من تقديم مال اب على مال الام والخلاف مال الام التي يلزمها الارضاع وإذا اتفق على تقديم مال الاب على مال الام (قوله للشيخ الكبير) ومثله المرأة الشبيبة أي العجوز وكل من لا يقدر على الصوم في زمن من الأزمنة الشبيبة عقيمة (قوله الذي لا يقدر على الصوم) وأما إذا كان يقدر عليه في زمن من الأزمنة لوجب عليه القضاء ولا اطعام عليه (قوله ظاهر المدونة خلافه) أي أنه لا اطعام عليه وليس المدونة لافدية إلا أن المدونة حملت على أنه لا يجب الاطعام فلا بد في نفيه (قوله في كلامه أشكال) أحيب بأن المني عن كل يوم يقضيه أي أن كان يجب القضاء فلا بد للشيخ الهرم وغيره فانه لا يطعم ولا يقضيان (قوله وكذا) يطعم من فرط الخ) أي أن من فرط في قضاء رمضان إلى أن دخل عليه رمضان آخر فانه يجب عليه التكفير باخراج مد عن كل يوم يقضيه بدفعه لمساكين واحد فان أعطى المد لاثنين كمل لكل واحد وإن أعطى مدين الواحد اقترع واحدا إن كان باقيا وبين أنه كراهة (قوله فان الحكم مختلف) أي فيما تقدم من المسائل قوله وهو الذي يدل عليه حديث عائشة (أي فانها قالت أن كان ليكون على الصيام من رمضان فما استطاع أن أصومه حتى يأتي شعبان للشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم وظاهره لو كان يجوز تأخيرها عن شعبان لآخرته ولو كان واجبا على الفور لما أخرته فلزم من ذلك أن يكون واجبا وسعا (قوله وعن مالك) ضعيف (قوله انما يرعى) أي إذا كان في الزمن الذي عليه محجبا قهبا فإذا كان عليه خمسة عشر يوما تعتبر الأقامة والخدمة في النصف الأخير من شعبان وهكذا (قوله وان مرض) أي مرض أو سافر في الزمن المساوي لما عليه من الأيام ومثل المرض والسفر الخيض

أن يطعم) وانما أتبع له الفطر لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وماذا صكره من استعجاب الاطعام ظاهر المدونة خلافه (والاطعام) المتقدم ذكره (في هذا كله) أي في فطر الحامل الخائفة على ما في بطنها والمرضع الخائفة على ولدها والشيخ الكبير (مر) عبد النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم بيانه في الطهارة (عن كل يوم يقضيه في كلامه أشكال وهو أن الشيخ الذي لا يقدر على الصوم أصلا لا قضاء عليه (ع) والتشبيه في قوله (وكذلك يطعم من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) راجع إلى لقدروا إلى الحكم فان الحكم مختلف لان اطعام الشيخ كما تقدم مستحب واطعام المريض واجب وظاهر كلامه أن قضاء رمضان على التراخي وهو الذي يدل عليه حديث

عائشة في الموطأ وعن مالك انما يهرى على الفور وعلى الاول انما يرعى نظريته في شعبان إذا كان فيه محجبا قهبا فيجب عليه الاطعام وان مرض فيه أو سافر فلا اطعام عليه

وتلى الثاني انما راعى التفريضة (٤٨٣) في شوال فان لم يرض فيه ولا سائر اوقات وجب عليه الاطعام وانظار

هل النسيان عذريه قطع عنه
الاطعام أم لا انتهى وفي
(ج) لا يجب قضاء رمضان
على الفور باقائه عند ابن
بشير وقال (ق) لا يجب
في قضاء رمضان التابع
والفرد ولو كان رمضان
ثلاثين ليلة وصام شهر اقضاه
عنه فكان تسعة وعشرين
كل ثلاثين ويجوز القضاء
في كل وقت يجوز فيه
التطوع بالصوم ولا يقضى
في الايام المنوعة فيها الصوم
انتهى ثم أشار الى شرط
الموعود بمجيئه وهو البلوغ
بقوله (ولا صيام عـ الى
الصبيان) لا وجود ولا
استحبابا (حتى يحتلم الغلام
وتحيض الجارية) لو قال
حتى يبلغا لمكان اولي فان
البلوغ يكون بالاحتلام
أي الانزال أو السن وهو
ثمانية عشر سنة على المشهور
وتزيده نبي بالاض بخلاف
الصلاة فانهم يؤمرون بها
استحبابا وقد تقدم ترجيه
الفرق بينهم ما في صدر
الكتاب بأن الصلاة تكرر

أو انما س (قوله وعلى الثاني الخ) فاذا كان عليه خمسة بام من رمضان فتعتبر
الصحة والاقامة في الخمسة الاخيرة من شوال على قياس ما قلنا في شعبان ولكن
هذا القول ضعيف (قوله وانظر هل النسيان عذريه) لا نظر ما ابرز في قال
ظاهر المدونة ان عليه الاطعام وقال السيوري حين سئل عن ذلك الاطعام عليه
أي بخلاف التأخير لا صدمه أوجهل فلا كفارة وذكر بعضهم أن الجاهل أولى
من الناسي تنبيهه اعلم ان التفريط الموجب للكفارة انما ينظر فيه
لشعبان والى اتمام القضاء خاصة فن اتصل مرضه بربضان والى اتمام القضاء
وفرط في العام الثاني حتى دخل رمضان السنة الثالثة فانه لا كفارة عليه (قوله
وقال ق يجب الخ) ضعيف والمعتمد أنه لا يجب على الفور (قوله لكل ثلاثين) أي
ولا كفارة عليه في اليوم الذي يقضيه لانه لم يمكنه القضاء في شعبان (قوله ولو كان
رمضان الخ) راجع لاصل المسئلة (قوله في الايام المنوعة الخ) أي وهي رابع النحر
وسابقيه وما وجب صومه ولو نذر ويصح في يوم الشك كما افاده التوضيح (قوله
لا وجوب ولا استحبابا) أي فلا ثواب لهم لان الثواب انما يكون في فعل ما يؤمر به الفاعل
قاله عجم قال ويقهـم من حديث المذاهج قال نعم ولك اجراته بنديج الصغير
وقلتغ النفس للفرق انتهى قال الشيخ وأقول لعـل الفرد ما مر من مشقة الصيام
دون الحج لان الحج وان عظمت مشقته انما هو لغيره وانما هو فيعمله الولي فيما لا يطبق
(قوله يكون بالاحتلام) أي ويكون بغير ذلك كائبات العانة وحمل الجارية (قوله
وهو ثمانية عشر سنة الخ) وقيل خمسة عشر وقيل ستة عشر (قوله توجيه الفرق)
الاضافة للصبيان أي توجيه الفرق (قوله على الخ) أي الفرق حـلـة كـون الفرق
كائتاء على الوجه الذي في صدر الكتاب أي من كمنونه العام في الخـصـص أي تحفة
فيه (قوله فان الصلاة الخ) الاولى أن يأتي عن بياننا (قوله وبالبلوغ) هو قوة تحدث
في الصغير يخرج بها من حال الطفولية الى حال الرجولية أي والعقل ولو قال
وبالتـكـايف لزمه لمكان اولي (قوله من صلاة) أي من كل امرية وقف على البلوغ
فلا يرد لزوم اعادة الاحداث الصغيرة ولزوم نفقة الابوين وغير ذلك وصدقة الفطر
أو ان الخاطب بذلك الولي (قوله وصيام الخ) ظاهره أنه بمجرد حصول ذلك يلزم
الصوم وليس كذلك لانه لو احتلم أحدهما أو حاضت أثناء النهار لم يلزمه ما صوم فية
ذلك اليوم كما يلزمه قضاؤه ولا قضاء ما قبله (قوله فريضة) بالنصب على المال

فأمر واجب لغير نوا ليم الثلاثة قل عليهم بعد البلوغ بخلاف الصوم فانه في الامم مرد فلا يأتي فيه تعزير (وبالبلوغ
لزمهم اعمال ابدان) من صيام وصلاة وحج وغزو (فريضة)

وكذلك بالبلوغ لزمهم أعمال القلوب كوجوب النيات واحكام الاعتقاد وفي كلامه اشكال مذكور وجوابه في الامل ثم استدلى على لزوم الصبيان الفرائض بالبلوغ بقوله (قال الله سبحانه) وتعالى (واذ بلغ الاطفال منكم الحلم ائمتنا ذنوا) لازلا استيذان واجب واقعه بالبلوغ فكذلك (٤٨٤) سائر أعمال الايدان لا تجب

المؤكد له اماها لان اللزوم والفرض مترادفان (قوله كوجوب النيات) من اضافة الصفة للموصوف أى انيات الواحدة لان الذى من عمل القلب النية لا وجوبها وقوله واحكام الاعتقادات أى احكام هى الاعتقادات كاعتقاد ان الله واحد فلا يجرده بالاحكام ما حكم الشرع بوجوبه (قوله وفي كلامه اشكال الخ) يحصل الاشكال هو ما أنشأنا اليه بقولنا فلا يرد لزوم العدة لاحد او الجواب هو ما أنشأنا اليه بقولنا أى من كل أمر أو ان الخاطئ بذلك الولي (قوله فليستأذنوا) أى فى كل الاوقات كما استأذن الذين من قبلهم وهم الكبار (قوله وكذلك سائر الخ) قالت قد دل على لزوم الاحكام لهم بالبلوغ اذ لا فرق بين حكم وحكم وهمذا ابرار من قال ان شرط الدليل مطابقة للدلول وهذا أخص منه لان الفرض كجنس واحد فلذا صح الاستدلال بوجوب الاستيذان على لزوم الفرائض لهم (قوله عدا أو نسبانا) أى أصبح عامد الذل أو ناسيا (قوله قبل طلوع الفجر) أى أو مع الفجر (قوله ولا شئ عليهم) أى ولكن الفضل الاختسار ليل أو تأخير المصطفى صلى الله عليه وسلم الغسل بعد الفجر اما بيان الجوارأ، لكونه كان لا يجامع الا فى آخر الليل بحيث لا يسهه الغسل قبل الفجر واذا اشكت هل طهرت قبل الفجر أو بعده وجب عليها الامساك والقضاء الامساك لاحتمال طهرها قبل الفجر والقضاء لاحتمال طهرها بعد (قوله وعلى المشهور) خلافا لعبد الملك (قوله ولا يجوز) أى ولا يصح اذ لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة واختلف هل المبع تعد أو عمل بضيافة الله (قوله والصواب الخ) أى لان المتمتع فاعل فله يكون بصيغة المبنى للفاعل لا بصيغة المبنى للمفعول مع أنه هنا بتلك الصيغة وأيضا فقد استوفى عمدته أى الذى هو نائب الفاعل (قوله فقد نص فى الحج على القارن) مثله فيه قصور فالاحسن قبل حج وغير المتمتع من القارن والمقتدى ومن وجب عليه الدم لنقص فى الحج غير ما ذكر

الابل بالبلوغ (ومن أصبح) بمعنى طلع عليه الفجر (جنبنا) كانت الجنابة من وطئ أو احتلام عدا أو نسبانا فى فرض أو تطوع (ولم تطهر) بالماء (أو امرأتناض طهرت) بمعنى انقضاء عهدهم الخوض ورأت علامة الطهر (قبل) طلوع (الفجر) الصادق (فلم يقتسلا) أى الجنب والحائض المذكورين (الا بعد الفجر) سواء أمتما الغسل قبل طلوع الفجر أم لا (اجزاءهما صوم ذلك اليوم) ولا نبيء عليهم اما صحة صوم انب فلما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر فى رمضان وهو جنب فيغتسل ويصوم وأما صحة صوم الحائض اذا طهرت قبل الفجر فى رمضان

فتفق عليه اذا كان طهرها قبل الفجر بقدر ما تغتسل فيه وعلى المشهور ان كان قبله فى مقدار كالمتمتع لا يصح غسلها فيه ومفهوم كلامه انه اذا طهرت بعد الفجر لا يصح صومها وهو كذلك اتفاقا ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا صيام (يوم النحر) لما صح من نهيه عليه الصلاة والسلام عن صيامهما والاجاع على تحريم (ولا يصام اليومان الا اذا كان بعد يوم النحر) الا المتمتع الذى لا يصح صيامه كذا الرواية يصام بالبناء لما لم يسم فاعله والمتمتع بالرفع والصواب أن يقول ولا يصوم اليومين الخ وهاتى الرواية بأن المتمتع فاعل بفعل مضمر تقديره الا ان يصومه ما المتمتع وظاهر كلامه انه لا يصومه ما غير المتمتع وليس كذلك فقد نص فى الحج ان القارن مثله يصومه (ق) والنهي هنا على سبيل المكرهة لا التحريم

وقوله (ع) واختاره هل التمس عن (٤١٥) من موهباته أي ثوبه إلى بضاعة الله تعالى وإلى القرآن لو نذر

صومه لم يجب عليه قضاءهما
وعلى الثاني يجب (واليوم
الرابع) من يوم النذر
(لا يصومه، تطوع وصومه
من نذره أو من كان في صيام
متابع قبل ذلك) كمن
صام شوالا ونذر أن يفطر
مرض فيه ثم صح في الرابع
فانه يصومه ويأمر بقوله من
نذره جوزه، طاعة الله في
سواء قصده بالنذر أو وفاق
نذره مثل أن ينذر يوم الخميس
فيوافق ذلك وليس كذلك
لأن ابتداء نذره على اثنين
مكرره ويلزم صومه روعن
أفطر (ر) بأكل أو ضرب أو
جساع (في نهار رمضان)
حاله كونه (ناسيا قاهية
القضاء فقط) وجوبا - ترز
بنهار رمضان عما إذا أنظر
في تعاقبه ناسيا أنه لا قضاء
عليه كما صرح به قبل أو أنظر
في واجب غير رمضان لنذر
من مرض أو حصى أو نسيان
فانه لا قضاء عليه - على
المشهور واحد - ترز بناسيا
عما إذا أفطره بعد غير
متأولة أنه عليه مع القضاء
الكفارة كما صرح به بعد

كالتمتع إلى أن قال قلت وانظر هل يشهد الصوم في جزاء الصبي لانه نقص في الحج
أولا لانه ليس بنقص فيه انتهى وكتب بعض تلامذته على قوله لانه نقص في الحج
لعله نقص في متعلقات الحج وقوله لنقص في الحج أي مقدمة على الوقوف بعرفة وغير
عن المداي فانه يصوم عشرة أيام ثلاثة أيام في الحج وبني من وقت يحرم إلى عرفة أي
فان فاته ذلك صام أيام بني وسبعة إذا رجع (قوله والنهي هنا على سبيل الكراهة
الحج) الرابع ان النهي لغيره على ما نقله المحقق عن الشافعي قال لا يجب (قوله وعلى
الأول) انما هو إيماء ما اقتدر (قوله لا يصومه تطوع) أي يكرهه ووجه الفرق
بينه وما قبله ان التعجيل بسقط رمية فهو أضعف رتبة - ما قال ثبت ولا يقضي
فيه رمضان ولا النذر المضمون ولا يتبدى فيه صوم كفارة واليوم من اللذان قبله
أخرى انتهى (قوله يصومه من نذره) أي يلزم النذر صومه مع كراهة وانذر
لا يلزم لوجه الا اذا كان من نذر أو يومه نونا نظرا لكونه عبادة (قوله ومن كان
في صيامه الحج) أي وكذا يصومه من كان في صيام غير من نذر لذكر متتابع وجوبا
قبل ذلك أي قبل مجي الرابع كمن صام شوالا وإذا القعدة عن كفارة طهارا وقل
ثم مرض ثم صح في ليلة الرابع فانه يصومه (قوله أو وافق نذره الحج) أي وشمل
من نذر في ضمن سنة معينة أو غير معينة (قوله وليس كذلك) فيه نظرا لان ظاهر
المصنف جواز صومه من حيث أنه نذره وهذا لا ينافي أن يكون النذر ابتداء
مكروهها (قوله فعليه القضاء فقط) ويجب عليه الامساك بخمرة الزمن فان تمادى
على أفطر غير متأول لزمه الكفارة وأما لو تمادى متأولا بأن ظن اباحة الاكل لمن
أفطر ناسيا فلا كفارة عليه لان هذا متأول قريب (قوله فانه لا قضاء عليه) أي
ويجب عليه الامساك (قوله أو أنظر الحج) المراد بالواجب المنذور المعين وأما غيره
من الصوم الواجب فهو كرمضان اذا أفطر فيه ناسيا أو مكره بمرض أو غيره وجب
عليه قضاءه كما ذكره عجم (قوله من مرض) يدخل فيه الاغماء ومن العذر أيضا
الاكراه (قوله على المشهور) راجع للتسبب ان أي ان الناسي لا قضاء عليه
على المشهور وهذا معناه الا أنه ضعيف والراجع أن عليه القضاء (قوله فقط) أي
واحتز به قوله فقط عن الكفارة لانه لا كفارة عليه فالحذر زعمه محذوف كما نقرر
(قوله خلافا لابن الماجشون) والشافعي منسبه الشارح لاشافعي من كونه عليه
الكفارة بالجماع اذا أفطر ناسيا بخلاف ما في شرح البيهقي وشرحها الشيخ زكي الدين
العمري وخلاف ما في المنهج وأصله والروض من كون الكفارة لا تجب بالجماع

١٢٢ عد ل وبفقط لانه لا كفارة عليه لانه لا ينال المشقة وزوالها أي لو وجد

ان عليه كفاة اذا كان نظره بجماع الحديث الاعرابي الذي جاء اني النبي صلى الله عليه وسلم وهو يضرب صدره ويقول ذمرو ويقول هلكت وأملكك مقالله النبي (٤٨٦) صلى الله عليه وسلم وما ذاك قال جاءت أهل

في رمضان فأمره بالكفارة
أجاب أصحابنا بأن قريظة
الحال من الضرب والتف
تدل على ان الجماع كان عدا
(وكذلك) يجب على (من)
أفطره (هـ) أي في نهار
رمضان (ل) لاجل (ضرورة)
من مرض (يشق معه الصوم)
أولا يشق لكفه يخاف منه
طول للمرض أو زيادة مؤخر
به القضاء فقطه — من غير
كفارة أما اذا كان المرض
لا يشق معه الصوم ولا
يحتاج زيارة المرض ولا تأخر
البرء وأطهر عليه القضاء
والكفارة (ومن سافر
سفرًا) أي تلبس بسفروقت
انقضاء النية (تقصر فيه
الصلاة) وهو أربعه — ببرد
فأكثر ذهابا أو راجعا ولم
يكن سفره معصية وبات على
الفطر (هـ) يساح له ان يفطر
بأكل أو شرب أو جماع
وبالغ على ذلك بقوله (وان لم
تله ضرورة) غير ضرورة
السفر أو الضرورة أخرى
(و) مع إباحة الفطر للسافر
يجب (عليه القضاء)

الا اذا كان عدا (قوله يتف) يكسر التاء من باب ضرب كما في المصباح (قوله
هـ هكت وأهلكك) أي قتلتها هو — يب خلا كي وهلاك غيري وهو زوجته التي
وطئها (قوله ما ذاك) أي أي شيء وسبب ذلك في العبارة حذف مضار (قوله
قريظة الحال) أي قريظة هي الحال أي حله (قوله يشق معه الخ) حاصه أن أقسام
المرض أربعة مراد المصنف ثلاثة وليس مراده الرابع (قوله يشق معه الصوم
الخ) ويجوز أن الفطر ان لم يخش هلاكا أو شهيدا داذي والاوجب الانظار (قوله
لكن يخاف معه طول المرض) أي واستند في ذلك لتجربة من نفسه أو اخبار طبيب
حاذق أو موافق له في الزواج (قوله أي تلبس بسفروقت انقضاء النية) بأن وصل الى
محل بدء القصر قبل طلوع الفجر أو مع طلوع الفجر لان وقت انقضاء النية هو قبل
الفجر أو معه وأولى من ذلك لو تبدأ سفره قبل الغروب أي في إباحة الفطر في يوم
وقوله وبات على الفطر فان وصل الى محل بدء القصر كاذ كرويت الصوم لم يجز له
الفطر الا للضرورة كغيره لا سفره فاختار اركه تأويل أم لا وحاصل ما في هذه
المسئلة من التفصيل أنه متى نواه سفره فطر كفر متأولا وأولاد وكذا من شرع بعد
الفجر وبات على الفطر فتجب الكفارة متأولا وأولا عزم على السفر قبل الفجر أو بعده
أفطر بالفعل أو لاقهذه ثمانية تضم ثلاثين فاجملة عشرة وكذا تجب الكفارة
اذا بات الصوم في الحضر ثم شرع بعد الفجر وأفطر قبل عزمه وشروعه في السفر
متأولا وأولا فان صورته ان تضم لاثنتي عشرة فاجملة لاثنتي عشرة وكذا تجب اذا بات الصوم
في الحضر وأفطر بعد عزمه وقبل شروعه ان كان غير متأول أو متأولا ولم يسافر
يومه فان تأول وسافر يومه فلا كفارة كما اذا بات الصوم في الحضر ثم سافر بالفعل
بعد الفجر ام لا فافطر فلا كفارة عليه تأول بفطره أو لا حصل عزم على السفر قبل
الفجر ام لا فهذه سبعة تضم لاثنتي عشرة فاجملة تسعة عشر صورة (قوله ولم يكن سفر
معصية الخ) ومن غير المعصية المكروه كما يفهم من كلام ابن ناجي (قوله فيباح له أن
يفطر) أي بالفعل بأكل الخ ولو نسى المصنف بقوله فله أن يبيت الفطر اسكان أخضر
وقوله بأكل أو شرب أو جماع أي أو غير ذلك (قوله ومع إباحة الفطر) لا يخفى أنه محل
الفطر على الفطر بالفعل فعنده أنه اذا لم يفطر بالفعل والمفروض أنه لم يبيت الفطر
لاقضاء عليه وليس كذلك بل عليه القضاء (قوله لمن قوى عليه) على المشهور وقيل
الفطر أفضل فله ثم فان قلت ما الفرق على المشهور بينه وبين القصر قبل الفرق

ان اذا أفطر من غير خلاف لقوله تعالى فعذرة من أيام أخر (والصوم) في السفر (احب اليكما) أي الى

المالكية لانه قوي عليه على المشهور

أر في القصر أداه لدا في وقتهم بخلاف الفطر في السفر وأيضاً لعدم عدم أبي
 حنيفة وجاعة من العلماء لا يرى واجع العلماء لمعتبرون على أجزاء الصوم فكان أولى
 (قوله وأن تصوموا خير لكم) أي لم رخصون في الأقطار من الرضى والمسافرون
 وفسرت الآية وأن تصوموا أي المضيون خير لكم من الغدية ولعل مقابل المشهور
 بفطره فتدبر (قوله بمعنى يقين) أي ثقة والاولى حمل المتن على لفظ
 وإن لم يغلب (قوله ولم قصد الخ) لا دم لقوله لأنه متأول (قوله لا كفارة عليه
 مطلقاً) أي سواء كان التأويل قريباً أم بعيداً (قوله ما يقع سببه) أي ما يوجد
 سببه وسبباً في قول في البعد وهو ما لم يقع سببه أي ما لم يوجد سببه هذا دلالة الآية
 ليس مراد إلا السبب موجود في كل الآن في القرب سببية قوية بخلاف البعيد
 (قوله لأنه معذور باستناده إلى سبب) أي قوي (قوله وبقيها نقلناها
 في الأصل) فاتباعنا من أنظرنا سبباً ثم أقصر متعمداً لما لا راحة هذه إلا كفارة عليه
 نالها من كان جنباً أو ناقضاً قبل الفجر ولم ينقل من ذلك إلا بعد الفجر فاعتقد أن
 صوم ذلك اليوم لا يلزمه فطر أم لا فلا كفارة عليه رابعها من تسفر في الفجر فظن
 أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فطر بعد ذلك عامداً ولا كفارة عليه وأما وتسفر فيه
 فظن أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فطر بعد ذلك عامداً ولا كفارة عليه وكفارة لأنه تأويل
 بعيد خامسها من قدم من سفره في رمضان لئلا فاعتهقد أن صبيحة تلك الليلة لا يلزم
 فيه صوم وإن من شروط لزوم الصوم أن يقدم من سفره قبل غروب الشمس فأفطر
 فلا كفارة عليه سادسها من رأى هلال شوال نهاراً سبيحة فلا ين من نهار رمضان
 فاعتقد أن ذلك اليوم يوم فطر لأنه ان هلال ليلة المسائية فأفطر بعد ذلك لا كفارة
 سواء رآه قبل الزوال أو بعده والحاصل أنهم في الأقسام الستة ظنوا الإباحة
 وأما لو هلكوا الحرم أو ظنوها أو شكوا كفو أو دونوا ثمين بخلاف من ظن الإباحة
 فالظاهر كإفطار بعضهم أنه لا إثم عليهم به تنبيه قوله نقلناها أنت ومقتضى الظاهر
 نقلناه نظر الكون الباقي صوراً (قوله فظن أن الصوم لا يلزمه الخ) فاتباعنا من
 عاده أن تأتبه الحمى في كل ثلاثة أيام فأصبح في اليوم الذي تأتى فيه مغضراتهم
 أن الحمى أتته في ذلك اليوم فانه يلزمه الكفارة نالها من عادته الخيض في يوم معين
 فأصبحت في ذلك اليوم فأنظرته ثم جاءها الخيض في بقية ذلك رابعها من جم أراحتم
 فأفطرنا ما الإباحة لاجل ذلك فعليه القضاء والكفارة لأنه تأويل ربيد ولكن هذا
 ضعيف ولعمد أنه من التأويل القريب فلا كفارة على حاكم ولا محتم خامسها
 من اغتات شهدا في رمضان فظن أن ذلك أصل صوم لأنه كل لحم صاحبه فأفطر

فلم قبل شهادته فظن أن الصوم لا يلزمه فأصبح ففطر

عامدا فانه يلزمه الكفارة وأولى القضاء (قوله بأكل أو شرب) فلو عزم على الأكل أو الجماع ولم يفعل فلا يلزمه كفارة ولا قضاء لكن عزم على أن يتقضى وضوءه برح مثلا ولم يفعل ولا وضوء عليه (قوله أوجماع) فيه قصور إذا من تعد انزل التي تجب الكفارة عليه أيضا إلا أن يقال نظر المصنف للغالب والمراد بالجماع الجماع الموجب للفصل فوطء الصغيرة التي لا تطبق الوطء لا قضاء فيه ولا كفارة حيث لم يجعل منه مني ولا مذى قاله عجم (قوله ان كان على سبيل الانتهاك) أي ظاهرا وفي نفس الامر احتراز عما لو تعد الفطر في يوم ثم نسين أنه يوم عيد أو أفطرت المرأة متعمدة ثم نسين أنها حائض قبل ذلك فلا كفارة عليها بخلاف من أفطرت متعمدة ثم يأتيها عده فطرها الحيض في ذلك اليوم فانها تكفر والانتهاك يتضمن كونه مختاراعا لما يجرمه الموجب الذي فعله ولا يشترط أن يعلم وجوب الكفارة فيخرج من فعل شيئا من موجبات الكفارة ناسيا أو مكرها أو غلبة لا من استنكح بجوارزها أو أعمد أو ابتلها غلبة وأولى عدا عليه الكفارة بخلاف ما لو ابتلها ناسيا فإلا وكذا تجب الكفارة إذا تعد استيقا كهم إليها وابتلها ناسيا فإلا وكذا تجب الكفارة (قوله أي من الناسي والجاهل) أي ناسي الحرمه وجاهلها وهو من لم يستند إلى شيء كحديث عهد بالاسلام بظن ان الصوم لا يحرم الجماع مثلا وجماع فلا كفارة عليه كما إذا جهل زمانه كما إذا أفطرت يوم السبت قبل ثبوت الصوم (قوله احتراز عن الواصل الخ) أي فلا كفارة وعليه القضاء فقط وإذا أكل بعد ذلك متأولا بإباحة ذلك فالظاهر لا كفارة عليه وإنما أطلق المصنف اعتمادا على المعارف من أن الأكل والشرب اعتمايين كونهان بالقوم وقول اشراح احتراز عن الواصل إلى الخلق يقتضي أنه لو وصل شيء إلى الخلق من الغم ورد أنه تجب الكفارة وليس كذلك إنما تجب الكفارة بما إذا وصل إلى الجوف من الغم وأما ما وصل من المياصات إلى الخلق ورد فلا يجب الا القضاء فقط وقلنا من المياصات احتراز عما إذا وصل فهو درهم للخلق ورد ولا قضاء عليه (قوله في كل موضع الخ) هذا إذا كانت الكفارة عنه وأما لو كفر عن غيره كالزوجة أو غيره ما على الجماع لم يلزمه قضاء وإنما القضاء عليها فقط (قوله والمشهور أنه كالمأمد) أي فيكون قوله فيما تقدم واحتراز بالمتعمد من الناسي والجاهل خلاف المشهور والمأصل ان الجاهل فيه قولان شهر الاقتصار على أنه كالمأمد والذي درج عليه صاحب المختصر ما ليس كالمأمد هذا صريح في الاعتماد عليه صاحب المختصر من أنه لا كفارة عليه (قوله أنه يزوب) أي حيا يراه الامام من ضرب أو مغبين أو هو لو كان فطره بما يجب

(وإنما الكفارة على من أفطر متعمدا بأكل أو شرب) بغم (أو جماع) من غير خلاف ان كان على سبيل الانتهاك وعلى المشهور ان مكان متأويل بعيد ولا تجب ان كان متأويل قريب واحتراز بالمتعمد من الناسي والجاهل وقيدنا الأكل والشرب بغم احتراز عن الواصل إلى الخلق أو العدة من غير الغم وأشار بقوله (مع القضاء) إلى أن القضاء لازم للكفارة ففي كل موضع يلزم فيه الكفارة يلزم فيه القضاء به تنبيه على وجوب الكفارة على المتعمد وسكت عن الجاهل والمشهور أنه كالمأمد وقال (ج) لا خلاف ان من أفطر متعمدا أنه يؤدب إذا لم يأت تأثبا وأما إرجاء تأثبه فاختار العفو

ولما تقدم ذكر الكفارة استمر سؤال سائل قال له ما هي فقال (والكفارة في ذلك) أي في الأكل والشرب والجماع عدا في شهر رمضان وكذا (٤٨٩) في جميع ما يوجب الكفارة فيه على وجه الانتهاء أو التأويل

البعيد يكون بأحد أمور ثلاثة على وجه التخيير أحدها (إطعام ستين مسكينا مدا لكل مسكين مد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو وزن وطل وثلاث بالبغدادى ابن بشير وهل يكون من عيش المكفر أو من غالب عيش الناس ان اختلف ذلك اللغوى يحرى ذلك على الخلاف في الكفارة وفي زكاة الفطر وفهم قوله كالمدينة ستين الخ انه لا يجزى إعطاؤه ثلاثين مسكينا مدين مدين فان أهمل لدون ستين استرجع من كل واحد منهم ما زاد على المدين كان به يده وكل الستين فان ذهب ذلك فلا رجوع له لانه هو الذى سلطهم على ذلك وليس المراد بالمسكين هنا ما يراد به في الزكاة بل المحتاج وما ذكرناه من ان كفارة رمضان واجبة على التخيير هو المشهور وعليه اختلف في أى أنواعها الثلاثة أنضل والمشهور انه الاطعام

حد اقتبب الكفارة واخذوا الادب فاذا كان الحد رجا اقدم الادب عليه فيما يظهر كما ذكر بعضهم فان جاء تأثبا سقط الادب فقط (قوله وكذا في جميع ما يوجب) لا يخفى ان جميع يقتضى متعدد امع ان الباقي بعد الثلاثة لا يزال فقط وقوله فيه متعلق بمحذوف والتقدير وكذا في جميع ما يوجب الكفارة ماله كونه كائنا في شهر رمضان وقوله على وجه الخ اضافة وجه لما بعده للبيان (قوله يكون أحد أمور ثلاثة) هذا في حق الحواشي شديدة احتراز عن العبد فاما يكفر بالصوم الا ان يعجز عنه أو يمنعه سيده لا ضرار بمخذه فبيق في ذمته الى أن يأذنه سيده في الاطعام ولا احتراز عن السفه فان وليه يأمره بالصوم فان لم يقدر عليه أو أبى كفر عنه بأذى النوعين أى قيمة الاطعام أو الرقبة وهذا في تكفير الشخص عن نفسه وأمالو كفر عن غيره فاما يكفر عنه بالا طعام أو العتق ان كان المكفر عنه حرا أو الاطعام فقط ان كان رقيقا كالموطة أمته في نهار رمضان طوعا أو كرهه الا ان طوعها أكرها لا جمل الرق وأما زوجته لا يكفر عنها الا اذا أكرها (قوله ستين مسكينا) احرار مسلمين وقوله مد فلا يجزى غداء وعشاء (قوله وهو وزن رطل وثلاث بالبغدادى) وهو ملى اليد من المتوسطين لا مقبوضتين ولا بمسوطتين (قوله ان اختلف ذلك) أى عيش المكفر وعيش الناس (قوله في الكفارة) أى كفارة اليمين قال ابن عرفة في كفارة اليمين وفي كون المعتمر عيش أهل البلد أو المكفر غير البخيل نالها الا ارفع ان قدر ان قلت قوله عيش أهل البلد يخالف ظاهر قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم قلت يمكن أنه على حذف مضاف أى أهل بلدكم والمراد باوسط حينئذ الغالب وقد بعد ذلك أو يمنعه قوله تطعمون اذ لو اراده لقال من أوسط ما يطعمون بلدكم فانه الشيخ الزرقاني (قوله وفي زكاة الفطر) أى يحرى على الخلاف في زكاة الفطر وأعله الذى أشار له بهرام بقوله قوت أهل البلد والمركى انتهى والراجع قوت أهل البلد (قوله ان كان بيده) أى وبين له أنه كفارة وكذا لا يجزى لو أعطى الستين مدا أكثر من ستين ويكمل الستين منهم وينزع من البقية بالقرعة (قوله ما يراد به في الزكاة) أى من أنه الذى لا يملك شيئا لانه قوت بل بالفقر هناك فلم يقتصر عليه وقوله بل المحتاج أى الشامل له ولا مقيده بالذى لا يملك قوت عامه (قوله والمشهور) وقيل على الترتيب العتق فالصوم فالاطعام وقيل العتق والصوم للجماع والاطعام لغيره (قوله والمشهور أنه الاطعام) وقيل العتق أفضل ثم الصوم ثم الاطعام فانه ابن حبيب

انما والشيخ بقوله (وذلك) أى الاطعام ١٢٣ المذكور (أحب البنا) أى الى بعض أصحاب مالك

(قوله وهو منهم) أى والمصنف منهم أى من المختارين لذلك والأفعول المصنف من أصحاب مالك أى أهل مذهبه (قوله أن تكون كاملة) أى لأن عتق بعضها وقوله مؤمنة أى لا كافرة وقوله غير ملفقة أى أن لا تكون تلك الرقبة ملفقة والمراد أن لا تكون الرقبة ملفقة من رقتين أى بحيث يعتق من رقة نصفاً ومن أخرى النصف الآخر أو المجموع رقة واحدة لأنها ملفقة (قوله سلمية) أى عن قطع أصبع وعى وبكم وجون وان قل ومرض مشرف الخ ماسية أى فى الظواهر (قوله من غير أن تكون مستحقة بوجه) أى من غير أن تكون مستحقة لاعتق بوجه وأما إذا استحققت للعتق كالأول كانت تعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق كقوله أن اشتريته فهو حر فإن لا يجزئه لأنه يعتق عليه بمجرد الشراء (قوله هل العتق أفضل) وهو الراجح لأن فيه منفعة للغير فلعج اختلاف هل الكفارة على الفور أو التراخي (قوله ولا تعدد تكررها فى اليوم الواحد) هذا إذا كانت الكفارة متعلقة بنفسه وأما لو أوجب الكفارة على غيره فتعدد عليه الكفارة كالأول كره زوجاته فى يوم واحد على الوطء ووطء الجميع فيجب لكل كفارة (قوله على المذهب) أى وقيل أنها تعدد إذا حصل الواجب بعد التكفير (قوله على ما قال ابن ناجي) قال ت قال ابن ناجي اتفاقاً قال الأقفهسي على المشهور انتهى فقوله الشارح على ما قال ابن ناجي أى لا على ما قال الأقفهسي (قوله وانما الخلاف الخ) هذا الخلاف انما هو إذا أفطر عداً إلا أن أفطر سهواً فلا يزمه إلا واحد باتفاق خلافاً لبعض الشراح وأجرب بعضهم هذا الخلاف فى القضاء سواء كان الأصل فرضاً أو نفلاً فإن قلت القول بعدم وجوب قضاء القضاء فحين تعدد فطره والاتفاق على عدم وجوب قضاءه بفطره ناسياً يشكل على قولنا يجب القضاء فى الفرض مطلقاً قلنا لما أوجب قضاء الأصل بغيره وألغى اعتباره لمصلحة الفطرية عداً أو سهواً فى كونه قضاء عن الأصل أو نائباً عنه لم يطلب قضاءه وفارق النفل فى وجوب قضاءه بالفطر عداً لأنه لم يأت به نائباً عن شيء وانما قصد لذاته بخلاف فطره عداً فى القضاء فإنه مقصود لذاته بل للنياية عن غيره (قوله ان القولين مشهوران الخ) كتب بعض الأفاضل والراجع من القولين أنه يقضى يومين كما قاله ابن عرفة تنبيهه يصح قضاء رمضان متفرقاً ومتتابعاً والتتابع أحسن قاله ت (قوله والمعنى عليه) قال ابن حبيب ولا يؤثر بالكف عن الأكل بقية النهار والاعتماد زوال العقل بمرض يصيبه كفى التعقيق وحاصل كلام الشارح أنه أن غنى عليه وقت الفجر أى طلع الفجر وهو معنى عليه فلا يجزئه مكان كل النهار أو جلّه أو نصفه أو أقله وإن كان وقت الفجر غير معنى عليه

وإنهم لأنه أعظم نفعاً وثانيها العتق واليه أشار بقوله (وله أن يكفر بعتق رقة) ويشترط فيها أن تكون كاملة غير ملفقة مؤمنة سلمية محررة وتحريرها أن يتبدأ اعتاقها من غير أن تكون مستحقة بوجه وثالثها الصوم واليه أشار بقوله (أو صيام شهرين متتابعين) تنبيهه على اختلاف هل العتق أفضل أو الصوم قولان لأن كلام الشيخ يحمل لهما وتعدد الكفارة بتعدد الأيام ولا تعدد تكررها فى اليوم الواحد قبل إخراجها اتفاقاً ولا بعد التكفير على المذهب (رئيس على من أنظر فى قضاء رمضان متعمداً كفارة) لأن الكفارة من خصائص رمضان وما ذكره لا خلاف فيه على ما قال (ج) وانما الخلاف هل يقضى يوماً واحداً أو يومين ظاهر المختصران القولين مشهوران (ومن أغنى عليه) أى ذهب عقله (ليلاً فأفاق بعد طلوع الفجر فعليه قضاء الصوم) المعنى عليه

أما أن ينبغي عليه قبل الفجر أو بعده (٤٩١) فالأول أن أفاق بعده بكثير لم يجزه بخلافه وإن أفاق بعده

ببسيير لم يجزه على المشهور
والثاني أن أفاق بعده بمدة
يسيرة أجزأه وإن أفاق بعده
الزوال أو عنده لم يجزه وحكم
المجنون حكم المغنى عليه
(ولا يقضى) من أغنى عليه
ليلا وأفاق بعد طلوع الفجر
(من الصلوات) المفروضة (الا
ما أفاق في وقته) وقد تقدم
هذا في باب جامع الصلاة
أعاده لينبه على أن الصوم
يخالف الصلاة ألا ترى أن
الحائض تقضى الصوم ولا
تقضى الصلاة لمشقة
التكرار (وينبغي للصائم
أن يحفظ لسانه) قيل ينبغي
في كلامه بمعنى الاستحباب
وقيل بمعنى الوجوب وقوله
(وجوارحه) من عطف
العام على الخاص وجوارحه
سبعة السمع والبصر
واللسان واليدين والرجلان
والبطن والفرج وأنما صرح
باللسان وإن كان داخل فيها
لأنه أعظمها ألفة قيل ما من
صباح الا والجوارح تشكوا
اللسان فاشهدناك الله أن
استقممت استقمنا وإن

ونما طرأ له الاغنى بعد ذلك أن أفاق قبل الزوال أجزأه لأنه لما قابل المدة اليسيرة
بعد الزوال أو قبله دل على أن مراده بالمدة اليسيرة ما قابل ذلك فيصدق بما إذا أفاق
قبل الزوال بخمس درج مثلاً وعنده أو بعده لم يجزه والذي عند سراح خليل وهو
المعول عليه أنه ان أغنى عليه كله أوجه فلا بد من القضاء سلم أوله أولاً وان أغنى
عليه أقل من الجمل الشامل للنصف فإن سلم أوله أجزأه والأفلاوق ونا سلم أوله أى سلم
من الانغماء وقت النية ولو كان قبها أغنى عليه لبقائها حيث سلم قبل الفجر بمقدار
إيقاعها وإن لم يوقعها على المعتد حيث تقدمت له نية في تلك الليلة قبله أو باندراجها
في نية الشهر والأفلاوق منها عدم صحته بدون نية والسكران بجلال كالمغنى عليه
في التفصيل المذكور ومن سكر بحرام ليلا واستمر على سكره عليه القضاء من باب
أولى لتسببه ولم يجزله استعمال المفطر بنية يومه والنائم ينوي في أول الشهر ثم
ينام جميع الشهر صومه وبرئت ذمته وليس مثله السكران بجلال (قوله
وإن أفاق بعده ببسيير لم يجزه على المشهور وقال أشهب يصح صومه) قوله الا ما أفاق
في وقته) أى ولو الضروري وكان الانسب للنصف أن يقول ولا يطلب المغنى عليه
بفعل شئ من الصلوات الا ما أفاق في وقته لأن القضاء عبارة عن الاتيان بمخرج
وقته وما أفاق في وقته وإدائه فيه إداء لا قضاء (قوله قيل ينبغي الخ) الأولى
أن يقول قيل ينبغي يستحب وقيل بمعنى يجب ولا معارضة بين القولين فيحمل
من قال بالوجوب على الكف عن المحرم ومن قال بالنذر على الكف عن غير المحرم
كالأكثر من الكلام المباح (قوله من عطف العام على الخاص) الأولى
أن يقول من عطف الكل على الجزء (قوله السمع الخ) أراد بالسمع الاذن والبصر
العين لأنهما الاذان من الجوارح (قوله وأنما صرح باللسان الخ) أى أنما لم يختص
بمخيط يقتصر على الجوارح (قوله قيل ما من صباح) ظاهره أنه ليس حديثاً وظاهر
أنه لم يقصد التضعيف وظاهره أن الشكوى عند الصباح فتطوهر بعد الفجر أو بعد
طلوع الشمس أو عنده (قوله الا والجوارح) أى ما عدا اللسان (قوله تشكوا اللسان)
لا ينبغي أنه ليس في كلامه شكوى انما هو سؤال ويجاب بأن المراد شكوى حاله
لا شكوى مقابلة وقضية التقييد بقوله ما من صباح أن سؤلها المذكور باللسان
المقال لا بلسان الحال (قوله ناشدناك الله) أى سألتناك مقسمين عليك بالله
الاستقامة وعدم الاعوجاج لأنك ان استقممت استقمنا (قوله ويجذب من باب

النجوح انت وجناود دخل في عمره على أبي بكر رضي الله عنه ما فوجده يجذب لسانه

فقال له يا أبا بكر فقال له رضى الله عنه دعنى فإنه أوردنى الوارد (٤٩٣) فإذا كان أبو بكر يقول هذا فما

ظنك بغيره (ع) وخص الشيخ الصائم بالذكر هنا تأكيداً له فينبغى لأهل الفضل والصلاح أن يقولوا من الكلام فيما لا يعنى (و) ينبغى للصائم أيضاً أن يعظم من شهر رمضان ما عظم الله من زائدة المعنى ويظم شهر رمضان الذى عظمه الله سبحانه وتعالى بقوله شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن الآية بقراءة القرآن والذكر والصيام والقيام والصدقة وسائر العبادات ويكره تعظيمه بالتزويق والوقود ونحو ذلك (ولا يقرب) بضم الراء وفتحها وهو الأفضح (الصائم) فأعلمه (النساء) مفعوله (بوطىء) ولا مباشرة ولا قبله (اللذة) أما الوطىء فحرام أجماعاً وأما ما بعده فقبل مكروه وقيل حرام وهو الذى يؤخذ من كلامه قطعاً على الحصر أجماعاً ولقوله بعد ولا يحرم ذلك عليه فى ليله فإن فعل شيئاً من ذلك وسلم فلا شىء عليه وإن أنزل فمأثم القضاء

(ضرب) قاله فى الصباح (قوله ما يا أبا بكر) أى كف عنا هذا الأمر (قوله دعنى) أى اتركنى (قوله أوردنى الموارد) جمع مورد محل ورود الماء فى العبارة استعارة بالكناية فشبه الماء بالهلاك بجامع الإلجاء فى كل مكان الشخص بالجملة بسبب شدة العطش كذلك لجأ لهلاك بسبب المعصية والموارد تخييل وأوردنى ترشيح أو أن الموارد مستعارة للمعاصى والعلاقة ظاهرة وأوردنى ترشيح أو أنه استعارة تصريحية تبعية فشبه إيقاعها فى المعاصى بإيراد الموارد واستعار اسم المسبب بالنسبة واشتق من الإيراد أوردنى بمعنى أوقعنى فهو ترشيح لفظاً على هذا (قوله فما ظنك بغيره) أى شىء ظنك بغيره هذا مدلوله وليس حراً بل المراد تخفيم هذا الظن من حيث أن متعلقه ليس الإهلاك (قوله تأكيداً له) أى قوة حث لا للتخصيص (قوله فينبغى) أى فينبغى كدلاله للفضل والصلاح أن يقولوا بوجه التفريع أن الصائم من حيث صيامه من أهل الفضل والصلاح (قوله لأهل الفضل) أى الفضيلة والصلاح هو القيام بحقوق الله وحقوق العباد وهو من عطف الخاص على العام وخصهم بالذكور لأن كان غيرهم مثلهم لأن الكلام فيما لا يعنى منهم أفتح وأقطع (قوله فيما لا يعنى) لا يخفى أن ما لا يعنى يشمل المحرم إلا أن المراد به فى المقام ما ليس محرماً بالتعبير بالقبلة (قوله المعنى الخ) فيه إشارة إلى أن ما اسم موصول والعائد مخدوف ويجوز أن تكون من بيانه أى ويعظم ما عظم الله الذى هو شهر رمضان أو أنها بمعنى فى والمعنى وينبغى للصائم أن يعظم فى شهر رمضان ما عظمه الله من القرآن والتسبيح والصلاة وتعظيمها بالاكثار منها مع التأدب بالأداب الشرعية (قوله أنزل فيه القرآن) أى وأنزل فيه التوراة ولا نبيل والزبور وخص القرآن لأعظميته (قوله ولا يقرب) بضم الراء وفتحها وهو الأفضح أى لكونها لغة القرآن كما قال قت (قوله فقيل مكروه وقيل حرام) يمكن أن يقال لا تنافى فتعمل الحرمة إذا لم تعلم السلامة والكرهية حيث علمت ومحصله أنه يكره للشاب والشيخ رجل أو امرأة أن يقبل زوجته أو أمته وهو صائم أو مباشر أو بلاعب وكذلك أن ينظر أوبد كذا إذا علم من نفسه السلامة من منى ومذى وإن علم عدم السلامة أو شك فيها حرمت (قوله ولا يحرم ذلك فى ليله) الآن يكون معتكفاً أو محرماً أو صائماً فى كفارة ظهار فيستوى عنده الليل والنهار (قوله فائلاً) حال من قوله بعضهم أى واعترض بعضهم اللذة فى حال كونه قائلاً وقوله

والكفارة واعترض بعضهم قوله (لأنه ظاهرة) مقتضى إباحة القبلة بغير اللذة قائلاً وقد تحدث لأن اللذة وإن لم يقصد

والصواب المنع مطلقا وظاهر كلامه ان القبلية تنهى عنها مطلقا في فرض أو نفل أشج أو شاب وهو كذلك في المشهور
قاله (ج) وفيه نظرية بالنسبة للقبيل (٤٩٣) فان قوله (في نهار رمضان) يرده ثم صرح بفهمه هذا زيادة

في الإيضاح فقال (ولا يجرم ذلك) أي ماذ كره من الوطى والمباشرة والقبلية للذة (عليه) أي على الصائم (في ليلة) أي ليلة رمضان لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم وانما يستوى الليل والنهار في حق المعتكف والمحرم وقوله (ولا بأس أن يصح) الصائم (جنباً من لوطي) تكرار مع قوله قبل من أصبح جنباً ولم يظهروا الخ (ومن التذ في نهار رمضان بمباشرة أو قبلية فأمضى لذلك) أي للباشرة أو قبلية (فعليه القضاء) وجوباً فهو مهاته اذ لم يعد لا قضاء عليه وان انهظ وهو قول ابن وهب وأشهب وقال ابن القاسم اذا حرك ذلك منه لذة وانعظ كان عليه القضاء (وان تعبد ذلك) أي المباشرة والقبلية (حتى أفي فعله) مع القضاء (الكفارة) على المشهور وسكت عن النظر والتذكر (ك) ان تابع النظر حتى

لان ظاهره تعليل من الشارح بيان لوجه الاعتراض (قوله والموت المنع مطلقاً) أراد بالمنع النهي الشامل لنهي الكراهة ونهي الحرمة أي ان الصواب النهي وجدت لذة أم لا وأجاب الشيخ رحمه الله بوله كأنه أحترز بوله للذة عن القبلة للوداع أو الرحمة مما لا التذاذبه عادة (قوله منى عنها) أي نهى كراهة أو تحريم عما تقدم (قوله في فرض أو نفل) بيان للاطلاق (قوله وهو كذلك في المشهور) أي على المشهور وهو راجع لتقسيمين اذ روى الخطابي عن مالك أنها تباح للشيخ وتكره للشاب وروى ابن وهب أنها مباحة في النفل مطلقاً وتنع في الفرض فأصل ان الاقوال ثلاث حكاه عياض (قوله وفيه نظرائح) المحكم مسلم والنظر انما هو من حيث شمول العبارة له (قوله في حق المعتكف والمحرم) أي والمظاهر كما تقدم (قوله تكرار) قديقال لا تكرار لان ما قدمه لبيان كون الصوم صحيحاً وما هنا لبيان جواز الاصباح بالجنبابة وأراد المعتكف بلا بأس عدم الكراهة فلا ينافي أنه خلاف الاولى فالجواز الذي قلناه بذلك المنى (قوله مباشرة) أي ولو بوضأ أعضاء كرجل (قوله أي للباشرة) أو للقبلية ومن لم يما القهكر والنظر فيجب القضاء بالمضى الناشئ عنهم ما دام أولاً والحاصل ان في المضى القضاء فقط نشأ عن مباشرة أو قبلية أو ففكر أو نظر استدام ماذ ككراً وألا قالت وظاهره أي ظاهر قول المصنف ومن التذ الخ عداً أو سهواً وهو كذلك وقيل لا قضاء على اناسي انتهى (قوله فعليه القضاء) أي ولو نسي كونه في رمضان (قوله وهو قول ابن وهب وأشهب) بل هو رواية ابن وهب واشهب عن مالك في المذونة وهي الراجحة وما قاله ابن القاسم ضعيف (قوله على المشهور الخ) أنت خبير بأن لفظة حتى تشعربدوام الباشرة والقبلية فيقتضى قول الشارح على المشهور ان حالة الدوام محل خلاف وليس كذلك اذ الخلاف عند عدم الدوام فقد رأيت ان ابن القاسم يـمـكم بالكفارة مع المنى الخارج بالقبلية أو المباشرة كرهه الاول وقال أشهب وسهون لا كفارة عليه الا ان يتابع القبلة أو المباشرة فتدبر ذلك (قوله فعليه القضاء فقط على المشهور) وهو الراجح ثم ان محل وجوب القضاء والكفارة في المنى الخارج عن النظر والفكر المستدعين اذا كانت عادية الاثرال او استوت

أنزل فعليه القضاء والكفارة ١٢٤ عد ل وان لم يتابعه فعليه القضاء فقط على المشهور وقال القاسمي اذا نظر نظرة واحدة متعمداً فعليه القضاء والكفارة وصححه الباجي وحكم التذ كرحام النفار فان تابع التذ كرجتي أنزل فعليه القضاء والكفارة وان لم يتابعه فعليه القضاء بلا كفارة

حالاته وأما من كانت عادته السلامة مع أدامتها فتختلف وأمنى نقولان واستظهر
 اللغوي منهما عدم لزوم الكفارة وقتل بعض كلام اللغوي عاما في جميع المقدمات
 وهو وأظهر كما قال الشيخ والحاصل أن خروج المني بالنظر أو الفكر موجب للكفارة
 بشرط الاستدامة إلا أن يخالف عادته أي بأن تكون عادته السلامة مع الاستدامة
 فتختلف وأمنى فلا كفارة على ما استظهر اللغوي فإن لم توجد استدامة فلا قضاء فقط
 إلا أن يعسر فلا قضاء للشقة وإن خرج وجهه بالقبلة والمباشرة موجب للكفارة مطلقا
 إلا أن يخالف عادته وإن خرج المني الذي موجب للقضاء مطلقة انشأ عن قبلة أو مباشرة
 أو فسكر استدام أم لا (قوله أي تصديقا) أي مصدقا وقوله بالاجراء وهو وغفران
 الذنب كما يدل عليه الحديث أي ومعلوم أنه في الآخرة (قوله أي محسبا الخ) أي
 جاعلا أجره على الله وقوله ربه ولا سمعة قال اللغوي في الرباء العمل لفرض مذموم
 كان يعمل إياه الناس والسمعة أن يعمل ليسمع الناس عنه بذلك فيكرمه بإحسان
 أو مدح أو تعظيم جاعه في قلوبهم وكل ذلك واجب للفسق بحسب لثواب العمل وقوله
 لا يفعل ذلك لازم لقوله أي محسبا ثم يحتمل أن مراده الاجراء هو دأى الموعود به
 فيكون قوله بدخوله الخ لازما ويحتمل أن مراده جنس الاجراء فيكون وصفا مخصصا
 لأن المدخر في الآخرة هو الباقي (قوله ومن فام رمضان) أي صلى فيه التراويح كما قال
 الأقفهسي (قوله غفرله ما تقدم من ذنبه الخ) زاد النساء من حديث ابن قتيبة
 وما تأخر واستشكلت تلك الزيادة بأن المغفرة تستدعي سبق ذنب والتأخر من الذنوب
 ولم يأت به مد فكيف يغفر وأجيب بأن ذنوبهم تقع مغفورة وقيل هو كناية عن حفظ
 الله إياهم في المستقبل قاله القسطلاني (قوله قال ابن شهاب فتوفي رسول
 الله الخ) قضية عبارته أن قوله والامر على ذلك أي على القيام ثم ترك ذلك الأمر أي
 بحيث لا يصلي التراويح أصلا وليس كذلك قال في النوادر عن ابن حبيب أنه عليه
 الصلاة والسلام رغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة فقام الناس وحدها
 منهم في بيته ومنهم في المساجد فبات عليه السلام على ذلك وفي أيام أبي بكر وصدا
 من خلفه عمر ثم رأى عمر على أن يجدهم على إمام فأمر أبا عبيدة الداري أن يصليا
 بهم أحد عشر ركعة بالوتر وكانوا لا يقرؤون بالمائتين فتقل عليهم فخفف في القيام وزيد
 في الركوع فكانوا يومون بثلاثة وعشرين ركعة بالوتر وكان يقرأ بالبقرة في ثمان
 ركعات وربعاً وأما في اثني عشرة انتهى المراد منه وقال الأقفهسي أنه صلى الله عليه
 وسلم صلى بهم ثلاث ليال ولم يخرج إليهم الرابعة فلما كان صبرا من خلافة عمر بنحو
 سنتين أتى المسجد فوجدهم يصلون أفذاذا فجمع الرجال على أبي ابن كعب والنساء

(ومن فام رمضان أي
 قصد بقاها لأجر الموعود عليه
 (واحدة سبابة) أي محسبا
 أجره على الله تعالى بدخوله
 في الآخرة لا يفعل ذلك رياء
 ولا سمعة فغفرله ما تقدم من
 ذنبه ولما مع أنه صلى الله
 عليه وسلم كان يرغب
 في قيام رمضان بقوله من
 فام رمضان أي ما تقدم من ذنبه
 (غفرله ما تقدم من ذنبه
 قال ابن شهاب وفي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والامر
 على ذلك ثم كان الامر على
 ذلك في خلافة أبي بكر
 وصدر من خلافة عمر بن
 الخطاب رضي الله عنهما)

على تيمم الهدى لانه آمن أن تفرض انتهى ومن عبادة الافهسي تعرف مقدار
 لصدر في قول الشارح ومصدر من خلافة عمر فان قلت قوله لانه آمن أن تفرض
 بنا فيه ما وقع في حديث فرض الصلاة من أن الصلوات الخمس لا يزداد عليها قلت
 لا بنا فيه لانه خشى أن يفرض عليهم في رمضان وفرض الخمس في جميع العمام كما
 أفاده عجم (قوله الصغائر التي بينه وبين ربه) محترزة شيان كما أفاده عجم الكبار
 والصغائر التي بينه وبين العباد أما الكبار فلا يكفرها الا الذنوب أو عفو الله كما
 أشار الشارح الى الا قول والصغائر التي بينه وبين العباد لا بد فيهم من الاستقلال
 (قوله أنه نافله) أي مندوب (قوله ثم بين أن ثوابه) أراد به غفران ما تقدم من الذنوب
 لانه الذي تقدم (قوله على قدر حاله) أي على قدر ما يريد (قوله بما تبسر) ظاهره
 ولوركتين (قوله مرجوفضله) أي ثوابه كما في نت لاشتمال كل ركعة على قيام
 وسجود وقراءة ورجاء الفضل من القيام القليل لا ينافي أن الكثير أكثر ثوابا وإنما
 قال مرجوفضله ولم يجز بمحصوله لما تقرر من أن الأمانة على الأعمال الصالحة غير
 مقطوع بها الا الأمانة عليهم امتدودة على الاخلاص والقبول فينبغي للعاقل أن يجعل
 عمله دائما في حضيض النقصان (قوله ورجو تكفير الذنوب به) ظاهره كل الذنوب
 أي الصغائر فعينه تدب على القليل والكثير في تكفير كل الذنوب كما هو قضية
 الشارح سابقا وهذا لا يستبعد على فضل الله سبحانه وتعالى وان كان ثواب الكثير
 أكثر وانت خبير بأن الثواب من باب الثقلية وتكفير الذنوب من باب الثقلية
 والثقلية مقدمة على الثقلية فالانسان تقدم قوله ورجو تكفير الذنوب على قوله
 مرجو فضله على أنه المصريح به في الحديث وأما الثواب فاعل المصنف أخذه من دليل
 آخر ويمكن أن يقال قوله وتكفير الذنوب عطف تفسير على قوله فضله وقد يفيد
 قوله لان الصلاة من أفضل المحمديين لان المراد بها صلاة البغل وقد يكون غيرها
 من القرب أفضل وأما الصلاة المفروضة فهي الركن الثاني بعد الشهادتين فهي
 أفضل من غيرها من العبادات على الاطلاق (قوله والقيام مبتدأ) وقوله
 في مسجد الجماعة خبر أي ولو لمسا جده خطب وقد رشح الشارح السكون خاصا بقوله
 يجوز فله ولا قرينة عليه وكان المصنف رحمه الله أتكل على الشارح وأراد الشارح
 بالجواز الاذن فلا ينافي أنه مندوب وقوله ويكفون بامام لا حاجة لقوله يكون
 للاستثناء عنه بتملقه بقوله يجوز فعله الذي قدره قبل على أن تقدربه ويرث قلعا
 في العبادة وجواز فعل التراويح بامام مستثنى من كراهة صلاة النافلة جماعة
 المشار اليه بقول الشيخ خليل عطف على المكروه وجمع كثير ينقل أو يمكن مشتهر

والمراد بالذنوب التي يكفرها
 القيام الصغائر التي بينه
 وبين ربه وأما الكبار فلا
 يكفرها الا التوبة وحكم
 قيام رمضان على ما ذكر
 آخر الكتاب انه نافله
 ثم بين أن ثوابه لا يتعبد بالليل
 كما بل يحصل لكل من قام
 فيه شيء على قدر حاله من
 غير تحديد بقوله (وان قد
 فيه) أي في رمضان (عما
 تبسر ذلك) القيام (مرجوا
 فضله و) (مرجوا) (تكفير
 الذنوب به) لان الصلاة من
 أفضل العبادات يرجى بها
 التكفير (والقيام فيه) أي في
 رمضان يجوز فله (في مسجد
 الجماعة)

في كل موضع يجتمعون فيه كأهل العمود ويكون (بإمام) (٤٩٦) ويستحب أن يسكنون من يقرأ القرآن على

ظهر قلبه ومن سنية القيام أن يكون بعد صلاة العشاء (ومن شافاه في بيته وهو أحسن) أي أفضل (لن قويت دينه) يعني نشطت نفسه (وحده) ولم يكسل وقيد بهضهم هذا بأن لا تعطل المساجد ولما فرغ من بيان المحل الذي يفعل فيه شرع يبين عدده فقال (وكان السلف الصالح) وهم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين (يقومون فيه) أي في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (في المساجد بعشرين ركعة) وهو اختيار جماعة منهم أبو حنيفة والشافعي وأحمد والعمل الآن عليه (تم) بعد قيامهم بالعشرين ركعة (يوترون بثلاث) أي ثلاث ركعات (ويفصلون بين الشفع والوتر بسلام) وقال أبو حنيفة لا يفصل وخير الشافعي بين الوصل والفصل (ثم صلوا) أي السلف غير السلف الأول في زمن عمر بن عبد العزيز (بعد ذلك) أي بعد القيام بالعشرين ركعة غير الشفع

لا استمرار العمل على الجمع فيها من زمن عمر بن الخطاب (قوله يتمون فيه) أي يصلون فيه جماعة (قوله يستحب أن يكون) الأولى الأتيان بالواو أي ويستحب أن يكون الخ ظاهر عبارة الشارع أن المدار على كون الإمام يحفظ القرآن عن ظهر قلبه وإن لم يقرأه بتمامه في التراويح وليس كذلك فالأحسن عبارة تت ونصها ويستحب للإمام الختم بجميع القرآن في التراويح أي فالمستحب أن يسمع الناس جميع القرآن في صلاة التراويح أن رضوا بذلك (قوله ومن سنة القيام) أي من طريقته أي أن وقت القيام بعد عشاء متخفة وشفق للفجر فوقته وقت الوتر (قوله ومن شاء قام في بيته) أي صلى التراويح في بيته ولومع أهل بيته وقيل منقردا ولوعن أهل بيته حكما كانت (قوله أي أفضل) معناه أنه أفضل من القيام مع الناس في المسجد ولومعده مكة كما قال ابن عمر (قوله يعني نشطت نفسه) نشط من باب تعب خف وأسرع نشاطا ولا يظهر داع لهذا التفسير إلا كونه أوضح وظاهر عبارة المصنف أن من نوى أن يركب وحده ولم تقو النية أن الأولى له الصلاة في المسجد (قوله ولم يكسل الخ) قال في المصباح كسل كسلا فهو كسل من باب تعب وكسلان أيضا (قوله وقيد بعضهم هذا بأن لا تعطل الخ) ويقيد أيضا بأن لا يكون أفاقيا بالمدينة والحاصل أنه يقيد بثلاثة فإن لم يشطو وحده في المسجد أفضل وكذا إذا تعطلت المساجد أو كان أفاقيا بالمدينة والمراد بتعطيلها تعطيلها عن صلاة التراويح فيها ولو فرادى كما استقر به ابن عبد السلام والمراد بالتعطيل التعطيل بالفعل كما هو ظاهر ما لابن عمر أن قاله عجم ثم قال وينبغي إذا كان يصلي في المسجد قائما وفي البيت جالسا أن يصلي في المسجد (قوله يقومون فيه) أي في زمن عمر أي على إمام جماعة (قوله منهم أبو حنيفة الخ) سيأتي اختيار مالك (قوله يوترون بثلاث) من باب تغليب الاشراف لأن الثلاث وتر لان الوتر ركعة واحدة (قوله ويفصلون بين الشفع والوتر) أي استحبوا بتركه الوصل أي الاقتداء بواصله (قوله أي السلف غير السلف الأول) أي فهم سلف بالنسبة اليها وقد تقدم أن السلف الأول الصحابة فيكون المراد به هذا السلف التابعين (قوله في زمن عمر بن عبد العزيز) أي والذي أمرهم بصلاتها ستا وثلاثين عمر بن عبد العزيز في ذلك من المصلحة لأنهم كانوا يولون في القراءة الموجبة لليل والسأمة فأمرهم بتقصير القراءة وزيادة الركعات والسلطان إذا نهج منهما لا يجوز مخالفته (قوله وعنه) أي وعن مالك في غير المدونة فيما يظهر وقوله الذي يأخذ بنفسه في ذلك أي القيام المعنى الحقيقي

لهذا

والوتر (ست وثلاثين ركعة غير الشفع والوتر) وهذا اختيار مالك في المدونة وعنه الذي يأخذ

بنفسه في ذلك الذي جمع عليه عمر الناس

احدى عشرة ركعة منها الوتر وهي صلاة (٤٩٧) النبي صلى الله عليه وسلم (وكل ذلك) أى القيام بعشرين

ركعة أو بعت وثلاثين
ركعة (واسع) أى جائز
(ويسلم من كل ركعتين)
ولما بين قيام السلف
استشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
هذه قيام السلف في قيام
النبي صلى الله عليه وسلم
فأجاب بقوله (وفات
عائشة رضي الله عنها ما زاد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
في رمضان ولا في غيره
على اثنتي عشرة ركعة
بعده الوتر) ما ذكره عن
عائشة مخالف لما في الموطأ
عنها ما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يزيد
في رمضان ولا في غيره على
احدى عشرة ركعة وهناك
الكلام على الصيام
وعقبه بما هو لازم له فقال
(باب في الاعتكاف)
وانما عقبه به لانه شرع
عقبه لانه ليس بركعة
التي هي مخصوصة به على احد
التشهيرين وبدأ بحكمه
فقال (والاعتكاف من
نوافل الخير) المرغوب فيها
على الشهر وأفضله
في العشر الاخر من رمضان
لمواظبته عليه الصلاة

لهذا اللفظ الذي يأخذ بنفسه ويتناولها فاتها زائدة لا كبد ذلك ومن لازم ذلك
التمكن، أطلق اللفظ وأراد لازمه المذكور أي الذي يتمكن في نفسه وأنت خير بيان
هذا ما في قوله قبله وهو من في زمن عمر في المساجد بعشرين ركعة ويؤخذ عما تقدم
الجواب بأن الاحد عشر كانت مبدأ الاثر ثم انتقل الى العشرين ولذلك قال ابن حبيب
رجع الى ثلاثة وعشرين ركعة (قوله احدى عشرة ركعة) بدل من الذي جزم
أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله وكل ذلك واسع) أى جائز أى لا تتعين طريقة (قوله
ويسلم من كل ركعتين) أى يندب ويكره تأخير السلام بعد كل أربع حتى لو دخل
على أربع ركعات بتسليمة واحدة فالأفضل له السلام بعد كل ركعتين (قوله
ما ذكره عن عائشة مخالف الخ) أى ومخالف أيضا لما روى عنهما من أن قيامه بخمسة
عشرة وسبع عشرة وروى غيره من أزواجه صلى الله عليه وسلم أنه رجع الى تسع
ثم الى سبع والجواب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أقول ما يبدأ اذا
دخل بعد العشاء بتحية المسجد واذا قام بتسجدة افتتح ورده بركعتين خفيفتين
ليشط واذا خرج لصلاة الصبح ركع ركعتي الفجر فتارة عدت مائة مرة في ليلة بمقامه
وهو سبعة عشر تسجد في عذر ركعتي الفجر وتارة أسقطت ركعتي الفجر لانهم ليسوا
من الليل فعدت خمسة عشر وتارة أسقطت تحية المسجد فعدت ثلاثة عشر وتارة
أسقطت الركعتين الخفيفتين فعدت احده عشر ركعة هكذا جمع بعضهم وقال في فتح
البارى أو كانت هذه المراتب بحسب اتساع الوقت وضيقه أو عذرارض أو غيره
أو كبر سنه ما روى النساءى عن عائشة أنه كان يصلى من الليل تسعا فلما أسن
صلى سبعا

(باب الاعتكاف)

(قوله لما هو لازم له) يقتضى أن الاعتكاف لازم للصوم متى وجد الصوم وجد
الاعتكاف وليس كذلك اذ الواقع انما هو الكس (قوله اذهى مخصصة به) أى
برهضان على أحد التشهيرين وقيل ليست مخصصة به (قوله المرغوب فيه على المشهور)
أى فهو مستحب على المشهور وقيل سنة وقيل مكروه وهما ضيقان لأن المواظبة
التي أفادها الشارح تقتضى السنية فهو مشكل ولذلك ذكر بعض الشراح خلافه
حيث قال لانه وان عمل على الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يراطب عليه لانه تارة يعتكف
وتارة يترك فلا يصح ضابط السنة عليه (قوله وأفضله العشر الاخر من رمضان)
أى وأفضل الاعتكاف الكائن في العشر الاخر وحاصل ما يتعلق بالسنة أنه
يندب أن يكون الاعتكاف في رمضان لكونه سيد الشهور وتضاعف فيه الحسنات

والسلام عليه ثم بين ما هو لازم له بقوله

ورثنا كذا الاستغباب بالعثم الاخيرة لآلية القدر الغالبة الوجودية وقوله لمواطنته
 يفهم من كلام الفا كهاني أنه عليه لقوله على المشهور وان مقابل المشهور القول
 بالسكراة فقط خلاف ما حليناه كلامه أولا الا انه على كلام الفا كهاني ليس
 في المصنف تعيين الحكم هل هو الذنب أو السنية بل العلة المذكورة تقتضي السنية
 كما قررناه سابقا (قوله عليه) أي على العشر الاوخر (قوله والعكوف الملازمة على
 الشيء) أي طاعة كان أو معصية قال تعالى يعكفون على أصنامهم هذا معناه لغة
 ولما كان في جملة على المعنى الشرعي جنوح الى التعريف بالاعم والاكثر على منعه
 حوله الشارح الى المعنى اللغوي لم يكن فيه أمران الا قول أنه ليس داب المصنف التكلم
 على المعنى اللغوي الثاني أن ذكره التعريف بعد قوله والاعتكاف من نوافل
 الخير يرشد الى أن المراد الملازمة على القرية أي القاصرة الذي هو التعريف
 الشرعي واعتز بأن فيه تقديم التصديق على التصور فالتصديق هو قوله
 والاعتكاف من نوافل الخير والتصور هو قوله والعكوف الملازمة والجواب أن فيه
 تقديم التصديق على التصور لا غير لا التصور فلا يراد (قوله وجب الحج) معطوف
 على ما قبله عطف مرادف (قوله لزوم يشعر بطول المكث) فلا يصح اعتكاف
 المار في المسجد والمراد للزوم في غير وقت الضرورة (قوله المسلم) قيد بالمسلم من
 حيث الصحة والا فالكافر مخاطب بها الا أنه الاتصع (قوله المميز) أي كان ذكرا
 أو أنثى مغيرا أو كغيره أحرأ أو عبدا باذن سيده فلا يصح اعته كافي غير المميز
 من مجنون وصبي والمميز هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينضب بسن
 بل يختلف باختلاف الأفهام والظاهر أن المراد يفهم الخطاب ويرد الجواب أنه
 اذا تكلم بشيء من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه لانه اذا دعي
 أجاب (قوله المسجد) أي لا يقيد كونه مسجد جمعة الا أن ينذر أيا ما تأخذه فيها
 الجمعة ويشترط في المسجد أن يكون مباحا فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت
 ولا في السكبة وان جازله دخولها (قوله كرو الصلاة) أي من كل قرية ضرورة
 خرجت القرية المتعدية كالاشتغال بالعلم الغير العيني والا فلا ويكره كتابة
 المعتكف وان مصنفان كثيرا ان قل فخلافا الاولى فقط الا أن يكون تغيرا فيساجله
 أتمه (قوله يوما فاقوه) الفاء المحذورة العطف الا أنه يقتضي أن يكون يوما فقط
 وليس كذلك ويمكن جريانه على قول حكاه الشيخ أبو الحسن الصغير أن من نذر
 اعتكاف يوم لم يلزمه غيره وأقول بل يمكن جريانه على المعتمد من حيث الصحة وذلك
 أنه يصح ان يدخل مع العجر (قوله وقد اشتمل هذا على أركانه الحج) أي التي هي

(والعكوف الملازمة)
 على الشيء وجب النفس
 عليه وأما معناه شرعا فهو
 لزوم المسلم المميز المسجد
 للذكر والصلاة وقراءة
 القرآن صائما كافا عن
 الجماع ومقدماته يوما فاقا
 فوجه بنية وقد اشتمل هذا
 على أركانه

وقد أشار الشيخ إلى أحدهما
بقوله (ولا اعتكاف إلا
بصيام) على المشهور فلا يصح
من مفطر ولو عذر ولا يشترط
أن يكون الصوم للاعتكاف
على المذهب وقال ابن
الماجشون وسخنون لا بد
من صوم يحصره فلا يجزى
في رمضان ويرد فعله صلى
الله عليه وسلم له في رمضان
(و) من شرط الاعتكاف
أن (لا يكون الامتناع)
مالم ينذر متفرقا فان نذر
كذلك لم يلزمه التتابع ثم
أشار إلى ركن آخر بقوله
(ولا يكون) الاعتكاف (إلا
في المساجد) العامة فلا يصح
في البيوت والحوانيت
ونحوها (كما قال الله سبحانه
وتعالى وإني أعصمكم
في المساجد) فيصنع
الاعتكاف في أي مسجد
كان ولو كان غير المسجد
الثلاثة في أي بلد كان (فإن
كان بلد) بالرفع على أن كان
تامة وبالنصب على أنها
ناقصة اسمها ضمير فيها تقديره
كان هو أي اعتكافه في بلد
(فيه الجمعة) وهو ممن تلمه
الجمعة ونذر أياما تأخذ فيها

الاسلام والتمييز وأنه في مسجد وكون المذكور ذكرا أو صلاة وغير ذلك والكف
عن الجماع ومقدماته وأراد بالاركان مائة توقف حقيقة الشيء عليه والافه والارزوم
المقيد بذلك القبول (قوله ولا اعتكاف إلا بصيام على المشهور الخ) وقال ابن
البابة ليس من شرطه الصوم وهو قول الثاني كما ذكره ابن ناجي (قوله ولو عذر)
أي خلافه لمن يقول يصح اعتكاف الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم وضعيف
البنية ونحوهما (قوله ولا يشترط أن يكون الصوم للاعتكاف على المذهب) أي
فيصنع ولو في ربه ضان (قوله مالم ينذر متفرقا) أفاد أن المتن محمول على صورتين
أن ينذر المتتابع أو يطلق بأن يقول لله على اعتكاف شهر مثلا (قوله فان نذر
كذلك) أي متفرقا فلا يلزمه تنابعها والظاهر أنه إذا نذر متفرقا وأطلق وكان
عشرة أيام مثلا فله أن يعتكف عشر مرات كل مرة بيلة ويؤم وانظر هل يلزمه التفريق
وأما لو نذر صيام شهر أو سنة من غير اعتكاف وأطلق لا يلزمه تنابعه والفرق بين
الاعتكاف والصوم أن الصوم امتناعا بفعل بالنهار فكيف ما أتى به برئت ذمته ففرقه
أو تابعه بخلاف الاعتكاف يستغرق الليل والنهار فكان حكمه يقتضي التتابع
(قوله إلا في المساجد) أي المباحة فلا يصح في مسجد بنية ولا في مسجد محجر
ولا في سطح المسجد ولا في بيت قناده ولو كان المعتكف امرأة (قوله فيصنع
الاعتكاف في أي مسجد كان) وروى ابن عبد الحكم أن الاعتكاف لا يكون
إلا في الجامع وهو ضعيف (قوله ولو كان غير المساجد الثلاثة) خلافا لابي حنيفة
وعطاء فقد قال الأول لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد مسجدا حرام ومسجدا النبي
صلى الله عليه وسلم ومسجديت المقدس وقال عطاء لا يكون إلا في مسجد مكة
ومسجد المدينة (قوله في أي بلد كان الخ) الظاهر أنه لم يصد به رد قول كالذي قبله
(قوله أي اعتكافه في بلد) في هذا لتقدير شيء لأن فيه النصب مع حذف في
وهو لا يقياس في مثل ذلك ولو جعل الاسم عائدا على البلد لفظا بلذا خبرا موصوفا
بقوله فيه الجمعة فيكون خبرا موطئا كخبر جوابه في نحو أنتم قوم تجهلون ما بعد
فإن قلت جعل الاسم عائدا على البلد فيه أنه لم يتقدم إلا ذكر الاعتكاف لا البلد
قلت يفهم من المعنى أي فإن كان البلد الذي فيه الاعتكاف بلدا فيه الجمعة وعود
الضمير على ما يفهم من الذي جائزه صرح به كذا كتب بعض الفضلاء عن بعض
الشيوخ بخذف شيء منه (قوله وهو ممن تلمه الجمعة الخ) هذان القيدان تتوقف
صحة كلام المصنف عليهما (قوله ونذر أياما) أي أو نوى أياما (قوله فلا يكون
إلا في الجامع) أي لاجل صلاة الجمعة فلما اعتكف في مسجد لا خطبة فيه وجب

الجمعة (ولا يكون) بمعنى لا يصح الاعتكاف (إلا في) المسجد (الجامع)

في المك الذي تصح فيه الجمعة فلا يصح على سطح المسجد ولا في بيت الخطابة ولا السقاية ولا في بيت قتاد بله
ليكونها محجوراً عليها فاشبهت بذلك الحوائط والبيوت التي (٥٠٠) لا تدخل الابازين والمستحب عجز المسجد

لانه أخفى للعبادة والمجد
من قد يشاغل بالحديث
مع (الآن نذراً ياما
لاتأخذ فيها الجمعة) مثل
سنة أيام فأقل فانه يصح أن
يعتكف في أي مسجد كان
على المذهب (وأقل ما هو
أحب) أي مستحب (الينا)
أي الى المالكية على رأى
(من الاعتكاف عشرة أيام)
وأكله شهر وتكره الزيادة
عليه وعلى رأى أقله يوم وليلة
وأكله عشرة أيام وما زاد
عليه مكره أو خلاف
الاولى (ومن نذراً اعتكاف
يوم فأكثر لزمه) منواه
ظاهره لانه اذا نذر يوماً لا
يلزمه ليلته ومذهب المدونة
خلافه (وان نذر ليلة لزمه يوم
وليلة) على المشهور ومن
يعتدون البطالان لان من
نذر الاعتكاف ليلتين نواه
بغير شرط فلا يصح ورأى
في المشهور ان الأصل
في الكلام الاعمال دون
الاهمال ثم شرع بتشكك على
أمره فسدلت الاعتكاف
نقل (ومن أفطر فيه) أي
في اعتكافه بأكمله أو شرب

عليه المخرج لصلاة الجمعة وبطل اعتكافه فلا يخرج لم يبطل اعتكافه لان ترك
الجمعة صغيرة والاعتكاف انما يبطل بالكبيرة الا أن يتركها ثلاث مرات متواليات
والاجرى الخلاف في بطلانه بالكبيرة (قوله الذي تصح فيه الجمعة) أي اختياراً
فلا تصح برحبته الخارجة عنه وأما رحبته الداخلة فيه وهي الصحن فتصح وكذا
لا يصح في الطرق المتصلة به (قوله لا يكون محجوراً عليها) أي فيعتكف لا يصح
الاعتكاف في الكعبة لما فيها من التعجير ولا يصح في ذرم ولا في سقاية العباس
لانهم ليسوا من المساجد قاله ع (قوله والمستحب عجز المسجد بسكون الجيم) أي
آخره فانه تن في شرح خليل (قوله لانه أخفى الخ) فلو انعكس الحال انعكس الحكم
(قوله على المذهب) قد عرفت مقابله وهو ما رواه ابن عبد الحكم المتقدم (قوله
وأقل ما هو الخ) هذا هو الراجح كما يفهمه الشيخ عبد الرحمن في حاشيته على المختصر
وعلى ان أقله عشرة لواقصر في الاعتكاف على ما دون العشرة هل يكون فاعلاً
مكره أو خلاف الاول وفي ظني أن عبد الوهاب ذكر فيه الكراهة وصرح به
ابن عيسى ذكره الفاكهاني (قوله وما زاد عليه مكره) أو خلاف الاول هما قولان
حكاهما اللغوي ذكر ذلك نت ولا يعلم من كلام الشارح هل هما قولان أو محمل نظر
تنبه ~~تنبه~~ تظهر فائدة الخلاف في الأقل فمن نذر اعتكافاً ودخل فيه ولم يعبر
عدد أقل من كلام المصنف يلزمه اعتكاف عشرة أيام لانها أقل المستحب وعلى الثاني
يلزمه يوم وليلة لانها أقل المستحب (قوله ومذهب المدونة خلافه) أي اذا نذر يوماً
يلزمه يوم وليلة فان قلت كلامه مشكك اذ كيف يلزم مع أنه مكره وان المدونة
صرحت بكراهة ما دون العشرة على القول بأن أقل مسبقه عشرة ويحجب عنه بما
قيل في فاذا رابع النذر فانه يلزمه مع أنه مكره وهذا صحيح وذلك ان في ذلك الأقل
شائتين شائبة كونه عبادة وشائبة التعبد بهذا المقدار المخصوص فلزم النذر الوفاة به
لشائبة الاولى ومثل كلام المصنف في لزوم الوفاء لو نذر أكثر من مدة الاعتكاف
(قوله وان نذر الخ) انما يلزمه الامران بنذره أحدهما لان المصلحة يعبر بها عن يومها
كما في قوله تعالى وواعدنا موسى ثلاثين ليلة فالمراد الايام بلياليها وأما لو نذر
بعض يوم فلا يلزمه شيء الا أن ينوي الجواز فيلزمه منواه (قوله ورأى في المشهور)
أي في سنده بمعنى ظهر له في سنده ان الأصل الخ (قوله بأكل أو شرب) انما قيد
بالأكل والشرب احترازاً من الوطء ومقدماته فمجدها وسهرها سواء (قوله وهو
كذلك الخ) وهو نيل الفطر فاسيا المرض والحض أي فاذا أكل فاسيا أو برض

(متعمداً ليلته واعتكافه) ظاهر كلامه التفريق بين العامد والناسي وهو كذلك أوجازت
في المدونة

(وذلك) يستدعي اعتكافه (من جامع) (٥٠١) فيه ليلا أو نهارا ناسيا أو متعمدا زاد في المدونة أو قبل

أو باسرا أو لس (ج) ظاهره
وان لم تحصل لذة وقيدها أبو
الحسن بقوله يريد اذا وجد
لذة أو قهدها ولم يجدها
(وان مرض) المعتكف مرضا
يمنعه من المكث في المسجد
أو من الصوم خاصة دون
المكث في المسجد (خرج)
منه (الى بيته فاذا خرج) من
مرضه رجع الى المسجد
و (بني على ما تقدم) من
الاعتكاف (وكذلك)
الحكم (ان حاضت المعتكفة)
أو نفست فانها تخرج وتبني
على ما تقدم (وحرمه
الاعتكاف) مستثناة (عليها)
فلا يجوز لها أن يفعل خارج
المسجد ما في الاعتكاف
غير الصوم وقوله (في المرض)
عائد على المريض وقوله
(وعلى الحائض في الحيض)
عائد على الحيض الا أنه
لو قال في المرض والحائض
اكتان أحسن ليس لم من
التكرار (فاذا طهرت
الحائض) بمعنى انها رأت
علامة الطهر واغتسلت
(أو أفاق المريض) من مرضه
سواء حصل له ما ذلك

أو حاضت فلا يتبدیه لعدم بطلانه وقضيه بعد زوال عذره الذي حصل فيه القطر
واصله باعتكافه حيث كان الصوم فرضا بحسب الاصل كرمضان أو من ذورا
ولو معينا فلما مرناه بالبناء فنسفي ابتداء اعتكافه ولا يعذر بالنسيان الثاني وأما
لو كان الصوم الذي اعتكف فيه تطوعا ففيه تفصيل فان كان الفطر باكل وشرب
نسيانا فكذاك يقضيه امامه من التفريط واركان الفطر لطيف أو نفاس أو مرض
لم يلزمه قضاؤه (قوله من جامع) قال الزرقاني فان وطءا يلا بطل وظاهره ولو في غير
مطابقة هنا وهو كذلك لان أدناه ان يكون كقوله الشهوة والموس (قوله وقيدها
أبو الحسن الخ) قيد أبي الحسن معتمدا لكن لا بد أن يكون الملبوس أو اقبل ممن يلتذبه
عادة لان قبل من لا تشتهي أو لوداع أو رجة ولم يجدها ووطء المكروه والنائبة
كغيرها في بطلان اعتكافه بخلاف الاختلام (قوله وان مرض المعتكف
مرضاً) أي أوجن أو غشى عليه (قوله خرج منه الى بيته أي وجوباً مع المرض
المانع من المكث في المسجد وجوازاً مع المانع من الصوم فقط وفي الرجاء أنه
يجب عليه المكث في المسجد (قوله وبني الخ) المراد بالبناء في كلامه الاتيان
ببدل ما فات بالعدس سواء كان على وجه القضاء بأن كانت أياما معينة وفاتت أولا
على وجه القضاء بأن كانت الايام غير معينة بل مضمونة (قوله فانها تخرج) أي
وجوبا وتبني على ما تقدم غير الصوم أهل الصواب الا الفطر (قوله ليس من التكرار)
أي لان قوله وعلى الحائض مكررا باعتبار دخولها في عليهما لانه عائد على المريض
والحائض قال في التحقيق ويمكن أن يقال لا تكرار بأن يرجع الضمير في عليهما
للمريض والمریضة وان لم يتقدم للمریضة كرائتي (قوله رجعا الخ) أي وجوبا
ولا تكرار بالنسبة للمريض لان القصد من اعادته نائبا للاشارة الى وجوب رجوعه
سريعا الى المسجد لانه لم يعلم من قوله أولا اذا مخرجاً وجوب الرجوع بسرعة فنبه
عليه نائبا (قوله أي ساعة الخ) المناسب أن يقول أي ساعة اذا طهرت لان اذا
تضاف للجمل ولا يلزم عليه لغوا ذو محاب بأنه نظر لحاصل المعنى يجعل اضافة ساعة
لاذليان وارادة المصدر من الفعل (قوله وان لم يرجع احين فابتداً) أي ولو لعذر
من نسيان أو اكراه ويستأنف الآن بكون التأخير مخلوق على نفسه فلا يبطل
اعتكافه كالا يبطل بالتأخير اذا صادف زوال العذر ليلة العيد أو يومه فلا يبطل
اعتكافه ولو تأخر الرجوع حتى مضى العيد ونالها في الاضحية لعدم صحة صوم ذلك
الزمن تنبيهه اعلم أنه اذا كان الاعتكاف بصوم فرض كرمضان أو من ذرايام

(في ليل أو نهار رجعا) وفي نسخة رجع ١٢٦ عد ل أي كل من الحائض والمريض (ساعة اذا) أي

ساعة طهر الحائض من الحيض بعد غسلها أو افاقة المريض من مرضه (الى المسجد) وان لم يرجع احين فابتداً

ابتداه على المشهور وإذا
رجعنا هارا لا يعتد بذلك
اليوم تعذر الصوم فيه (ولا
يخرج المعتكف من معتكفه
الاحتاجة الانسان) وهي
البول والغائط واستحب أن
يقتل ذلك موضع اقرب ما
كان من أهل المنزل في غير
منزله إن كان مسكونا وفيه
أهله وأما إن كان غير مأوى
فيذهب حيث شاء وانظر
ما معنى المصير في كلامه
فإنه أن يخرج من معتكفه
لغير ما ذكره وجه لما
يحتاج إليه من أكل وشرب
وموضوء وغسل جمعة
وجنابة ثم يشرع بين الوقت
الذي يقضى فيه الاعتكاف
نقل (ولا يدخل معتكفه
قبل غروب الشمس من
الليلة التي يزيد أن يقضى
فيه الاعتكاف) وهذا الأمر
على جهة الاستعجاب وانظر
مع ما في الصحيحين من حديث
عائشة رضي الله عنها قالت
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا أراد أن يعتكف
صلى الفجر ثم دخل في معتكفه
ثم انتقل يتكلم على مسائل
نهى المعتكف عنها فقال

غير معينة فلا فرق بين حصول العذر قبل دخول المسجد أو بعده وأما لو كانت معينة
فلا يجب البناء إلا إذا حصل العذر بعد دخول المسجد وأما لو حصل قبل الدخول
فلا يجب القضاء (قوله على المشهور) وقابله قولنا أنه لما أن يرجع أو إن لم يرجع
لم يمتد ما نأمنه إلا يرجع إن حيث يذيل إلى الليل لفقدان الصوم (قوله الاحتاجة
الانسان) ولا يجب تجديد النية عند العود ولا فرق بين أن يكثر الخروج لها أو يقل
ولا بين بعد المكان وقربه إذا لم يجد أقرب منه قاله في الجواهر ولو قضى حاجة
الانسان في المسجد هل يفسد اعتكافه أولا فعلى القول بأنه من الضعفاء لا يفسد
وعلى أنه من الكبراء يجرى فيه القولان (قوله إن كان من أهل المنزل) أي من أهل
المحل (قوله إن كان مسكونا وفيه أهله) أي زوجته فإن لم يكن مسكونا أو مسكونا
وليس فيه زوجته ومثلها أمته فليذهب إلى محله بدون كراهة ومثله في عدم
الكراهة إذا كان أهله بالعلم ودخل الأسفل وقضى حاجته فيه والحاصل أن
قضاء حاجته في منزله الذي به أهله وليسوا في علمه مكره ولا فلا (قوله وأما إن كان
غير مأوى فيذهب إلى الخ) أي بشرط أن لا يتجاوز محلا قريبا معنى حيث شاء أنه لا يمنع
من محل معين كما منع من كان من أهل البلد من دخوله منزله أي على جهة
الكراهة (قوله فانه الخ) لا حاجة لذلك بأن يراد بحاجته ما يحمله على الخروج
فمثل الخارج لما ذكره وقوله وغسل جمعة أي وعيد اول تبرأ صابا لكن بشرط
أن لا يتجاوز محلا قريبا يمكن قضاء الحاجة منه وكذا لا يقف مع أحد يحدثه وإن
اشغل يحدث فسد اعتكافه وإذا تعدى القريب فسد أيضا (قوله وهذا الأمر الخ)
أي إذا لم يكن الاعتكاف منذورا وأما لو كان منذورا فيجب وعلى الوجهين لو أخر
دخوله ودخل قبل الفجر أجزأه بل ولو دخل مع الفجر بناء على صحة النية مع الفجر
لكن مع الاتم على التأخير في الاعتكاف المذكور وإنما أجزأه مع مخالفة الواجب
سأما على أنه أقله يوم (قوله وانظره مع ما في الصحيحين الخ) قلت أجاب العلماء عن
ذلك بأنه دخل من أول الليل ولكن انما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده
لاعتكافه بعد صلاة الصبح وقوله صلى الفجر مراده الصبح (قوله في معتكفه) المراد به
خباء تضر به له السيدة عائشة وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح ثم يدخله (قوله
ولو كان أحد أبيه فيه نظر فيجب عليه عيادة أحدهما وهما معا إذا كانا مريضين
فيجب أن يخرج لبرهما الوجوب بالشرع وبطل اعتكافه وظاهر بعض النصوص
ولو كان الاعتكاف منذورا والمرض خفيفا ولا يجوز له أن يخرج لجنابة أبيه معا
فإن خرج بطل اعتكافه وأما الجنابة أحدهما فيخرج وجوبه إلى عدم الخروج من

(ولا يعود مريضا) ولو كان أحد (٥٠٣) أ بريه سواء كان معه في المسجد أو خارجه (ولا يمي إلى جناية) ظاهره

ولولا صفة والتهمى عنه ما
نهى كراهة فان عاد مريضا
في المسجد أو صلى فيه على
جناية لم يبطل اعتكافه
(ع) وأنظر قوله (ولا يخرج
التجارة) هل خرج مخرج
الغالب لأن التجارة إنما تكون
في الأسواق أو يكون بيعه
وشراؤه في المسجد وقال (ق)
ان عقد على صلعة داخل
المسجد لم يفسد اعتكافه
وكذلك لا يفسد في المسجد وإنما
خرج كلامه مخرج الغالب
الأنه ان كان بسمسار منع
من غير خلاف وان كان
بغير سمسار فان كان شيئا
يسير اجاز من غير كراهة
وان كان كثيرا كره
ولا يفسد الاعتكاف
في الوجهين وكذلك لا يفسخ
البيع من غير خلاف
انتهى ومعنى قوله (ولا شرط
في الاعتكاف) انه لا يجوز
الشرط فيه مثل أن يقول
اعتكف كذا فان بدلى
في الخروج خرجت فان
وقع ذلك بطل الشرط ومع
الاعتكاف قال (ق) وأنظر
هل أراد بقوله (ولا بأس
أن يكون امام المسجد) أن

عقوق الحسى أى أنه ظنه لذلك ولا كذلك في موتهما معا ويبطل اعتكافه وهذا
كله في الايوين دنية ولو كافرين (قوله سواء كان معه الخ) لكن ان كانت في المسجد
فالتهمى للكره ان لا يكون بحنبه والا فلا كراهة وان كان خارجه فالتهمى للتصريح
وبطل اعتكافه (قوله ولولا صقت) أى ولو جناية جارا وصالح (قوله والتهمى هنا
نهى كراهة) أى ان كان داخل المسجد والا فالتهمى على المنع ومحل الكراهة
اذ لم تتعين فيجب الصلاة عايم كما يجب عليه أن يخرج لتجهيزه ان تعين عليه
وبطل اعتكافه (قوله وأنظر قوله ولا يخرج الخ) حاصل كلامه أنه يحتمل أن يكون
قوله ولا يخرج مخرج مخرج الغالب فينهى عن التجارة في المسجد وخارجه أو يقول
لم يخرج مخرج الغالب فيجوز له أن يفعل ذلك في المسجد وإلى هذا أشار بقوله
أو يكون بيعه وشراؤه اللذان هما عبارة عن التجارة في المسجد أى يجوز له فعل ذلك
والراجع الاحتمال الاول الموانق اساقه الا فقهسى (قوله داخل المسجد) أى
وكذا خارجه بين يديه وأما اذا خرج عن ذلك فيفسد اعتكافه (قوله لم يفسد
بل ولم يذكره حيث كان مجرد عقد صلعة فيه بدون سمسار وآثرة (قوله وكذا لا يتجر)
أى بحيث يبيع ويشتري فغير قوله ان عقد وقوله في المسجد ومثله بين يديه وان
خرج عن ذلك بطل اعتكافه (قوله الا أنه ان كان بسمسار) أى ما ذكر
من العقد والتجارة وقوله منع أى حرم (قوله ولا يفسد الاعتكاف في الوجهين)
أى كان بسمسار أم لا (قوله وكذا لا يفسخ البيع من غير خلاف) أى سواء كان
في قسم الحرمة أو الكراهة وصورة الجواز لا تنوهم ويجوز له الخروج اغير التجارة
مما لا يستغنى عنه ولو خارجه بعد بحيث لا يشا وزعلا قربا يمكن الشراء منه وبشرط
أن لا يجرد من يشتري له (قوله أنه لا يجوز الخ) ظاهره الحرمة (قوله مثل أن
يقول الخ) أى عشرة أيام أو يقول اعتكف الايام دون الايتالي أو العكس وكذا
لو شرط ان عرض له أمر يوجب القضاء فلا قضاء عليه لم يفده ولا فرق في ذلك بين
أن بشرط ذلك قبل دخول المعتكف أو بعده (قوله فان بدلى في الخروج) أى
فان بدلى رأى في الخروج (قوله ان تر كه أحسن) أى فيكره كونه اماما للمسجد
فيكون موافقا لمختصر الناص على كراهة ذلك لانه التغيير سيكون واضافة امام
للمسجد فيقيد أنه راتب (قوله أو أشار به الى من يقول لا يكون الخ أى أشار به لارد
على من يقول لا يكون امام المسجد فقد حكى ابن مناج عن سمنون أنه لم يجز
للمعتكف الامامة في الفرض والنفل أى بل يجوز ان يكون امام المسجد جوارا مستوى
الطرفين على ما قال ابن ناجي حيث قال لا بأس هنا بما استوى طرفاه أو يستحب أن

تركه أحسن أو أشار به الى من يقول لا يكون امام المسجد

قال أبو عمران إنما أخبرنا الجواز انتهى وقد نفي في المختصر على كراهة كونه اماما رائدا وانظر هذا مع ما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف وهو الامام (وله) أي ويباح للمعتكف (٥٠٤) (أن يتزوج) أي ينفذ

لنفسه (أو ينفذ نكاح غيره) وقده في المدونة بأن يغشاه وهو في مجلسه وهو مقبىه أيضا بأن لا يطول التشاغل به سواء كان زوجا أو وليا فان قيل المحرم ممنوع من عقد النكاح فما الفرق بينه وبين المعتكف مع ان كلا منهما في عبادة يتمتع فيها الوطء - اجيب باجوبة منها ان الاصل جواز عقد النكاح لكل أحد خرج المحرم بقوله صلى الله عليه وسلم المحرم لا ينكح ولا ينكح وبقى ما عداه على الاصل ثم ختم الباب ببيان الوقت الذي يخرج فيه من اعتكافه فقال (ومن اعتكف أول الشهر) يعني أول شهر من الشهور غير رمضان (أو وسطه خرج) أي حتى جازله الخروج (من اعتكافه بعد غروب الشمس من آخره) أي من آخر أيام اعتكافه من غير خلاف في ذلك في المذهب واختار النخعي مكث الليلة التي هي آخر أيام

يكون راتبا في المسجد وهو المعتمد وقوله وإنما أخبرنا الجواز أي بدون ان يكون قصده الردف بما قبله ثم ان جعل الجواز على المستوى الطرفين وافق ابن ناجي وان جعل على المستحب وافق المعتمد وقوله قال أبو عمران الخ تأييدا لاحتمال الثالث (قوله انتهى) الظاهر ان المراد انتهى كلامه وقوله وقد نص في المختصر ان الموافقات للاحتمال الاول كما أشرنا له (قوله كان يعتكف وهو الامام) قد علمت ضعف قول المختصر وان المعتمد استحب ما كونه راتبا للموافقات للحدث (قوله بمعنى يعتكف لنفسه) الاولى أن يقول يباح له عقد النكاح سواء كان رجلا أو امرأة وأما عبارته فهي قاصرة (قوله بأن يغشاه بالغين المجتمعة) أي يتلبس به وهو في مجلسه وأما لو كان بغير مجلسه فان كان في المسجد كره وان كان خارجه حرم وبطل اعتكافه (قوله بأن لا يطول التشاغل به) والا كره (قوله ان الاصل جواز عقد النكاح) لكل أحد ومنها ان المعتكف منهزل عن النساء في المسجد بخلاف المحرم وان مفسدة الاحرام أشد من مفسدة الاعتكاف (قوله لا ينكح الخ) بفتح أوله أي لا يعتكف لنفسه وقونه ولا ينكح بضم أوله أي لا يعتكف لغيره فانه شارح الموطأ (قوله ومن اعتكف أول الشهر الخ) يعني أول شهر من الشهور غير رمضان جملة على ذلك أنه أراد ان المعتكف يريد أن يعتكف كل الشهر وأما لو كان الغرض اعتكاف عشرة أيام مثلا فلا حاجة الى ذلك القيد وهذا يجري أيضا في قوله أو وسطه (قوله بعد غروب الشمس) أي لانقضاء اعتكافه بغروب الشمس آخر يوم وافهم أنه لا يجوز له الخروج قبل الغروب وهو كذلك من غير خلاف (قوله واختار) أي استحب النخعي مكثه الليلة التي هي تلي آخر أيام الاعتكاف (قوله يقول أبي سعيد الخ) هذا الحديث رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج صبيحتها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاخر وقد آتت هذه الليلة ثم أنسيتها وقد آتيتي المسجد في ماء وطيب من صبيحتها فالتسورها في العشر الاخر انتهى المقصود منه (قوله وان اعتكف بمنا) أي بمن (قوله بما يتصل) فيه اعتكافه بيوم الفطر المراد يكون آخره غروب الشمس ليلة عيد الفطر (قوله

الاعتكاف لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فلما كانت ليلة احدى وعشرين وهي التي خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من صبيحتها من اعتكافه وإنما قيد بالشهر في كلامه بغير رمضان لقوله وان اعتكف بما يتصل فيه الجمعة بيوم الفطر فليت ليلة الفطر

على المشهور وعلى جارية الاستعداد (في الموضع - حتى ينفذوا إلى الله) لفعله عليه الله الصلاة والسلام وما ذكره جري على الغالب وكذلك يفعل إذا اعتكف العشر الأول من ذي الحجة فإنه يبيت ليلة يوم النحر في المسجد حتى يغدو منه إلى المصلي وإلا انتهى الكلام على (٥٠٥) الاعتكاف الذي هو من توابع الصوم الذي هو أحد ركائز الإسلام

انتقل يتكلم على الزكاة التي هي أحد دعائمه أيضا فقال * (باب في) * بيان حكم (زكاة العين) وفي بيان حكم القدر الذي تجب فيه الزكاة والقدر المخرج منه (و) في بيان حكم (الحرث) وبيان القدر الذي تجب فيه الزكاة (و) في بيان حكم (الماشية) وبيان (ما) أي القدر الذي تجب فيه الزكاة بما يخرج من المعدن) وبيان القدر المخرج منه (و) في بيان (ذكو الجزية) أي ذكر من تؤخذ منه ومن لا تؤخذ منه وبيان القدر الذي يؤخذ منها (وفي) بيان (ما) أي القدر الذي يؤخذ من تجار بالضم والتشديد جمع تاجر كفاجر وفجار وبالكسر والتخفيف كصاحب وصحاب (أهل الذمة والخريجين) وتبرع في هذا الباب بالكلام على

على المشهور الخ) ومقابلته يجب البيان ذكرته (قوله في المسجد) أي الذي اعتكف فيه قال لا عهد (قوله لفعله عليه الصلاة والسلام) أي وليصل عبادة بعبادة (قوله وما ذكره جري على الغالب) أي من اختصاص الاعتكاف بيوم الفطر ولم يذكر يوم النحر

* (باب في زكاة لعين) *

قوله وفي بيان الخ) لو حل المصنف على ما شمل الحكم وبيان القدرين كان أحسن من حمله على الحكم وحده لصوره (قوله وبيان القدر فيه مائة قدم) والاولى أن يزيد وبيان القدر المخرج (قوله وفي بيان حكم الماشية) أي وبيان القدر المخرج منه والقدر المخرج (قوله وبيان ما) أي القدر الذي تجب فيه الزكاة أي وبيان القدر المخرج (قوله وذكر الجزية) زاد لفظ ذكر إذ لو أسقطناه لزم أن الجزية تركي ولا فائلا به (قوله وبيان القدر الخ) الاولى حذف بيان ليكون مطلقا على ذكر أي ذكر من يزخر منه وذكر القدر فيكون مشمولا للمصنف لا خارجا عنه كما في تنصيه حله (قوله وتبرع) أي ذكره في غير ما ترجم لما (قوله والزيادة عطف تفسير) على قوله التبرع وأراد بالزيادة المعنى لا الذات الزائدة (قوله إذا أكثر) والكثرة نحو زيادة (قوله مال مخصوص) ربع العشر مثلا (قوله يؤخذ من مال مخصوص) وهو الذهب والفضة وغير ذلك إذا بلغ قدر مخصوصا مائة وعشرون دينار أو قوله في وقت مخصوص إذا حال الحول وقوله تصرف في جهات مخصوصة أي الفقراء والمساكين مثلا (قوله ووجه تسميته) أي تسمية المال المذكور زكاة (قوله إن فاعلهما تضي الظاهر أن يقول إن فاعله) أي مخرجه أي مخرج المال المخصوص وأنت من حيث أنه يسمى زكاة وكذا يقال في قوله تركو بفعلها (قوله بفعلها) أي بأخراجها (قوله أي برفع حاله) أي مرتبته (قوله تطهرهم) أي من الذنوب وقوله وتركهم أي ترفع قدرهم (قوله وهو الذهب) أي العين الذهب والفضة وذكر باعتبار الخبر (قوله سمي بذلك) أي سمي ما ذكر من الذهب والفضة بذلك أي بالعين أي باسم

شئين الركاز وزكاة العروض أما الزكاة ١٢٧ عد ل فاعلهما تعوي وهو التبرع والزيادة يقال تركي الزرع وترك المال إذا أكثر وتبرع وهو مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص إذا بلغ قدر مخصوصا في وقت مخصوص يصرف في جهات مخصوصة ووجه تسميتها زكاة أن فاعلهما تركو بفعلها عند الله تعالى أي برفع حاله بذلك عنده يشهد له قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقد بدأ الشيخ رحمه الله بالكلام على زكاة العين وهو الذهب والفضة سمي بذلك

العين وهو لفظ العين (قوله لشرفه) أى ما ذكر أى كما أن العين شريفة (قوله مأخوذ من العين) أى الاسم منقول من العين الباصرة أى من اسم العين الباصرة (قوله ويسمى نقدا أيضا) أى سمي ما ذكر نقدا أيضا (قوله وهو المقتات) أى الذى يقات أى يوكل لقيام النية به ولا يخفى أن هذا تعريف بالاعم فالاحسن أن يقسمه بالمحروث وهو القمع والشعير وغيرهما بما أتى بيانه (قوله فريضة فرضت في العام الثاني من الهجرة) واعلم أن تفسير الزكاة بالمعنى الاسمى جزأ من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصا وبالمعنى المصدرى اخراج جزء من المال كأفاده زروق في شرح الارشاد فنقول المصنف فريضة خبر عن الزكاة بالمعنى المصدرى لانه الذى يتصف بالفريضة (قوله ضرب) أى لارتكابه محرما (قوله وتجزيه) اذا أخذت من المتنع عنادا أو تأويله لا وان يقتال ونية الامام نائية عن نيته ويؤدب (قوله ولا يكفر) أى لا يكفر بالامتناع من آدائها (قوله اجزاء) أى صحة (قوله فسبعة في الجملة) انما أتى بقوله في الجملة للاشارة الى أن عدا الاسلام من شروط الوجوب مبنى على عدم خطاب الكفار بفروع الشريعة والاصح خطابهم بها فيكون الاسلام شرط صحة (قوله والحرية) فلا تجب على رق ولو كان فيه شائبة حرية من مكاتب ومدبر وأم ولد وغير ذلك (قوله والمذك) أى التام فاحترق بالملك مما لا يملك كالغاصب والمودع وبقولنا التام احترقا عن الملك للقيمة لعدم استقرارها وعن ملك العبد ومن فيه شائبة رق لعدم تمام تصرفه واحترق بالحوال عن عدم كماله فلا تجب قبل مجيء الساعى (قوله في غير المعادن) وأما المعادن ففيها خلاف فقال بعضهم يتعلق وجوب الزكاة بمجرد اخراجه من المعدن ويتوقف اخراجه الزكاة على التصفية وقال بعض انما يتوقف وجوب الزكاة بعد التصفية من ترابه لا قبله وفائدة هذا التردد لو انفق شيئا من ذلك بعد الاخراج وقبل التصفية هل يحسب أولا فعلى الاول يحسب لاعلى الثاني (قوله والمعشرات) أى مائيه المشر (قوله وعدم الدين في العين وأما لو كان عليه دين فيسقط زكاة العين سواء كان الدين عينيا أو عرضيا حالاً أو موقلاً لعدم تمام الملك وأما المعدن والماشية والحرث فان الزكاة في أعيانها فلا يسهطها الدين (قوله اذا كان ثم سعة أو مكنتهم الوصول) وعد واخذ امان لم يكن أوله يمكن الوصول الى قوم فالزكاة بمروء الحول اتفاقاً أو وصول ولم يعد أو عد ولم يأخذ فزادت أو نقصت بعت أو ذبح لم يصدبه القرار فاعتبر ما وجد (قوله النية) أى عند جزئها أو تفرقتها فأحدهما كاف ولو جمع بينهما كما أنهم سند شوى اخراج ما وجب عليه في ماله وينبى عن المجنون وليه وكذا الصغير (قوله

لشرفه مأخوذ من العين الباصرة ويسمى نقدا أيضا (والحرث) وهو المقتات المتخذ للعيش غالباً (والماشية) وهى الابل والبقر والغنم (فريضة) بالكتاب والسنة والاجماع من جدد وجوبها فهو كافر ومن أقر بوجوبها وامتنع من آدائها ضرب وأخذت منه كرها وتجزيه ولا يكفر وعن ابن حبيب يكفر واستبعدوها شروط وجوب وشروط اخرا أما الاولى فسبعة في الجملة الاسلام والحرية والنصاب والملك والحوال في غير المعادن والمعشرات وعدم الدين في العين ومجيء الساعى في الماشية ان كان ثم سعة أو مكنتهم الوصول وأما الثانية فأربعة النية

وتفرقتها بموضع الوجوب) أى أو قربة أى أن تفرقتها على نوعين نوع هو موضع الوجوب ونوع هو قربة والمراد بقربة مادون مسافة القصر سواء لم يكن في موضع الوجوب مستحق أو كان وفضل عنه أو أعدم أو مثل أو دون لأن هذا في حكم موضع الوجوب فإن كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها إليه ولا يجوزى إلا إذا لم يكن بموضع الوجوب أو قربة مستحق أو كان أعدم فينقل أكثرها وجوبا فان نقل كلها له أو فرق الكل بموضع الوجوب فالظاهر كما قال بعض شراح خليل الأجزاء أن كان مساويا أو دون لا يجوز نقلها عنه لكن في المساوى يجوزى وفي دون لا يجوزى والنقل بأجرة من النوى أى من بيت المال لا من عند خراجها فان لم يكن فى أو كان ولا يمكن نقلها فانها تنبع في بلد الوجوب ويشترى بثمنها مثلها في الموضع الذى تنقل اليه ان كان خيرا ولا يضمها أن تلفت وان شاء فرق ثمنها **تنبيه** المراد بموضع الوجوب موضع المالك وهذا في العين كالحرث والماشية ان لم يكن ساع والا فالعبرة بموضعها أى التي جبيتا فيه (قوله واخراجها بعد وجوبها) وكذا اذا أخرجت زكاة العين والماشية اذ لم يكن هناك ساع قبل الحول للفقراء بشهر ونحوه فانها تجزى مع الكراهة بخلاف مالها ساع فكما لحرث لا تجزى اذا قدمت قبل الوجوب (قوله فى أخذها) أى عدل فى أخذها وعدل فى صرفها وان كان جائرا فى غيرها أى المتحقق عدالته فى ما ذكر ولا فرق بين أن يكون عينا أو ماشية أو حرثا (قوله أولادها) هم الأصناف الثمانية المشار لها بقوله تعالى انما الصدقات الخ (قوله ما ذكره أحد أقوال ثلاثة) اعلم أن الأقوال الثلاثة انما هى فى الثروة أما الزرع ففيه قولان فقط اذا تقرر ذلك فلا يظهر قول الشارح ما ذكره أحد أقوال ثلاثة والحاصل أن فى الحبوب قولين وفى الثمار ثلاثة أقوال الاول للمالك فاذا أثمرت الخلل وطاب الكرم وأسود الزيتون أو قارب وأفرط الزرع واستغنى عن الماء وجبت فيه الزكاة ابن عبيد السلام وهو المشهور والثانى لابن سامة أنها لا تجب فى الزرع الا بالحصاد ولا تجب فى الثمر الا بالجذاذ واحتج به قوله وآتوا حقه يوم حصاده وهذا معنى قوله وقيل بالحصاد والجذاذ والثالث خاص بالثمرات لا تجب الا بالحرص للغيرة وترتيب هذه الاشياء فى الوجود وهو ان الطيب أولا ثم الخرص ثم الجذاذ وان الافراك أولا ثم الحصاد انتهى قال ابن عمر واذا قلنا تجب الزكاة بالافراك فيكل ما كل منه فربكافانه يحسبه ويحرى زكاته وان أخرج زكاته منه اذ ذاك أجزاء ونزكى عما يصدق منه تطوعا قاله فى المدونة (قوله ان مع حل الآية على الزكاة) أى بناء على ان الآية مدنية والآية فى الزكاة وقيل السورة مكتبة

وتفرقتها بموضع وجوبها
واخراجها بعد وجوبها
ودفعها للإمام العدل
فى أخذها وصرفها ان كان
أولادها أو شرح هذه
الشروط كلها مبسوط
فى الاصل ثم بين وقت وجوب
زكاة الحرث بقوله (فأما
زكاة الحرث فيوم حصاده)
بفتح الحاء وكسرهما ما ذكره
أحد أقوال ثلاثة حكاه ابن
الحاجب ابن عبيد السلام
وهو أقرب لنص القرآن وهو
قوله تعالى وآتوا حقه يوم
حصاده ان مع حل الآية
على الزكاة والمشهور انه أى
الوصف الذى تجب فيه
الزكاة الطيب وليجب كل
نوع معلوم فيه

وفي (ك) الوجوب بتغليظ يوم الحصاد والاخراج يوم النسيئة هذا هو المذهب (و) أما (العين) غير الممدن والركاز .
 (والماشية) فتجب في كل منهما (في كل حول مرة) أي بعد تمام الحول (د) وشرط الماشية بعد الحول
 بحسب السامعي على المشهور ان كان ويصل والاوجب بالحول انفاذاً (٥٠٨) وعلى المشهور ولو اخرجت

أي والمراد بالحق ما كان يتصدق به يوم الحصاد بطريق الوجوب من غير تعيين
 المقدار لا الزكاة المقدرة (قوله هذا هو المذهب) هو مخالف المشهور إلا أن شراح خليل
 جعلوا الأفران في كلاله بمعنى اليبس فقد اعتمدوا هذا القول أعني أن الوجوب
 بالمصاد أي استحقاق الحصاد هذا ما ظهر لي (قوله بحسب السامعي على المشهور الخ)
 ومقابلته أنه لا فرق بين الماشية وغيرها وان زكاة تجب بمرور الحول سواء جاء
 السامعي أولي بحسب وهو مقابل المشهور حكاه ابن بشير (قوله ان كان ويصل)
 أي يمكنه الوصول فان تخلف وأخرجت أجزاء تخلف له ذرأ غيره ومحمل الأجزاء
 ان أثبت المخرج الخارج بالينة (قوله أنه صلى الله عليه وسلم) خبر ابتدأ محذوف أو مفعول
 لفعل محذوف (قوله انظر هل يدخل الخ) بعض الشراح أدخلها في الحب وجعل
 الحب شاملاً للماعدا التمر الذي هو تسعة عشر نوعاً وهي القمح والشعير والملت
 والأرز والدخن والذرة والعلس والقطاني السبعة التي هي العنبر واللوبيا والقول
 والجص والتمر والسمسم والبسيلة والجلبان وذوات الزبوت وهي حب الفجل الأحمر
 والسمسم المعبر عنه بالجلبان والقرطم والزيتون والزبيب فهي بالترعشرون نوعاً
 فلا تجب الزكاة في غيرها من بزر الكتان أو الحنظل أو غير ذلك (قوله في ظاهره محال
 في البيوع الخ) عبارة التحقيق أتم ونصه فيظهر من قوله في البيوع والطعام من
 الحبوب والقطانية ان القطاني خلاف الحبوب والزبيب والزيتون خلاف التمر
 فالجواب أن يقول إلى آخر ما قال هنا ويظهر من ذلك أن قوله فنقول من كلام
 شارحنا لا من كلام ابن عمر (قوله انما تعرض للنصاب) أي ان المصنف انما التفت هنا
 لذكر النصاب وأما قوله من الحب والتمر فليس المقصود (قوله ستة أفرزة) جمع فئز
 وهو ثمانية وأربعون صاعاً (قوله والاول هو المشهور) واحد أو سق كفس وأفس
 والزاني واحد أو ساق كحل وأحال كافي التحقيق (قوله أي ضم وجمع) أي من الظلة
 والنجم أو لما عمل فيه (قوله بمدد صلى الله عليه وسلم) والمدمل اليد من جبهه المتوسطتين
 لا مبسوطتين ولا مقبوضتين (قوله وقد حرر النصاب) أي في سنة سبع وأربعين

قبل مجيئه حيث يكون لم تجز
 ثم بين قدر النصاب الذي تجب
 فيه الزكاة من الحرث بقوله
 (ولا زكاة من الحب والتمر
 في أول من خمسة أوسق) لما
 صح أنه صلى الله عليه وسلم
 قال ليس في حب ولا تمر صدقة
 حتى يبلغ خمسة أوسق (ع)
 انظر هل تدخل القطاني في
 الحب والزبيب والزيتون في
 التمر أم لا فيظهـر عما قال في
 البيوع ان القطاني بخلاف
 الحبوب فنقول انما تعرض
 هنا للنصاب وذلك يسم
 بالمجموع وذكره الأوسق
 الخمسة شامطين أحدهما
 بالكيل والآخر بالوزن
 أما الأول فينه الشيخ بقوله
 (وذلك) أي الخمسة أوسق
 (ستة أفرزة وربع فئز)
 بفئز افرقية في زمنه
 (والوسق) بفتح الواو
 وكسرها والاول هو المشهور
 واحد الأوسق وهو لغة ضم

شيء إلى شيء قال تعالى والليل وما وسق أي ضم وجمع واصطلاحاً (ستون صاعاً بصاع النبي عليه) وسبعائة
 الصلاة (السلام وهو) أي صاع النبي صلى الله عليه وسلم (أربعة أمداد بمدد صلى الله عليه وسلم) وقد حرر
 النصاب بمد معتبر على مد النبي صلى الله عليه وسلم

وسمعه قد وقع ذلك بحضرة الشيخ عبد الله المنوفي (قوله ستة أرباب الخ) والارباب
ست ويات والويدة ستة عشر قدما وقد حرره عجم في زمنه فوجدته بالافداح اربعمائة
قدح وبالارباب أربعة أرباب و ويدة لكبير الكيل في زمنه عما كان في الازمنة
السابقة وعبارة عجم قد حررت المدفوعة ثلث قدح بالاصري فيكون الصاع قدحا
وثلثا فالخمسة أوسق اربعمائة قدح بالاصري وهي أربعة أرباب و ويدة والارباب
بكسر الهـزة قاله في المحكم وقال عياض بالغم وهو النوى بكسر الهـزة وسكون
الراء وفتح الدال المهملة مكـيال لاهل مصر وظاهر انحاء وس أن فيه لغة بالضم
أفاده الخطاب (قوله كماء السماء) ومنه الماء الجاري أو ما يسقي بقليل ماء
كالذرة الصيفي بأرض مصر فانه يصب عليه قليل ماء عند وضع جبهه في الأرض ثم
لا يسقي بعد ذلك (قوله كاله واليب) أي والدلاء وان سقي بهما فعلى حكميهما
حيث تساويا أو تقار باره و مادون الثلثين فيؤخذ العشر من ذى السبع ونصفه
من ذى الآله وان سقي بأحدهما أكثر فتميل الحكم للأكـثر و يلقى الأقل وقيل
كل على حكمه والمراد بكونهما على حكميهما أن تقسم الحرت ثلاثة أثلاث مثلا
فتلناه يخرج عشرهما وثلثه يخرج نصف عشره ان كان السقي بالسبع الثلثين وبالآله
الثالث وبالعكس العكس والمراد بالآله أكثر مدة على ظاهر كلام المواق أنه
الراجح ولو كان السقي فيها كالسقي في الأقل أو دون أو غير ذلك كالمو كانت مدة
السقي ستة أشهر منها شهران بالعجم وأربعة بالآله فكـن سقيه بالسبع مرتين
وسقيه بالآله مرة فانه يغلب الآله أكثر مدة على القول الأول ويخرج نصف عشر
المكـل وعلى الثاني يقسم الحب أقساما ثلاثة فتلناه يخرج نصف عشرهما وثلثه عشره
وقابل الراجح اعتبار الآله أكثر مدة على قوله كذا ورد في الصحيح من قوله
صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر
انتهى (قوله بعد وضع ما فيها من الحشيف والرطوبات الخ) أي فالخارص يسقط
باجتهاده ما يعلم عادة أنه اذا جف التمر أو الزبيب سقى منه يفعل ذلك في كل نخلة
يقول مثلا قدر ما على هذه كذا اذا جف سقى كذا فيعمل على قوله ان كان عدلا
وأما ما يرميه الهواء أو يأكله الطير وما أشبه ذلك فانه لا يسقط لاجله شيئا فليجـم
لجانب الفقراء واذ لم يسقط هذا فالعاف والاكل والمدايا من باب أولى في عدم
الاسقاط وكذا يشترط اعتبار الخمسة الأوسق أن تكون خالصة من التبن الذي
لا يمتز به وأن تكون الحبوب والتبن مزروعة وأما ما وجد من الحبوب والتبن
أنه في الجبال والاراضي الباحة فلا زكاة فيه ولا تكون أهل قرية ذلك الجبل

فوجدته ستة أرباب ونصف
ونصف ويدة بأرباب القاهرة
وأما ضابطه وزنا في الجلاب
الوسق ستون ماعا والصاع
خمس أربال وثلث والوسق
ثلاث مائة وعشرون رطلا
فيبلغ النصاب وزنا ألف وستمائة
رطل بالبعداوى والرطل
مائة وثمانية وعشرون درهما
مكيا كل درهم خمسون حبة
وخمس حبة من مطلق الشعير
أي تكون الحبة متوسطة غير
مقشورة وقد قطع مع طرفيها
ما امتد (تدبيات) الأول تكلم
الشيخ على النصاب وسكت
عن القدر المتأخوذ منه وفيه
تفصيل فان سقي بغير مشقة
كماء السماء ففيه العشر وان
سقي بمشقة كاله واليب ففيه
نصف العشر كذا ورد في الصحيح
من قوله صلى الله عليه وسلم
الثاني فبشر الأوسق بعد وضع
ما فيها من الحشيف والرطوبات

الثالث تؤخذ الزكاة من القدر الذي كورسوا كانت الارض يؤخذها أجرام لا ثم شرع يبين ان الانواع تظم فاذا اجتمع من مجموعها نصاب زكيت والا فلا وان الاجناس لا تظم اذا لم يجتمع من كل جنس نصاب لا يزكي فمن الاول قوله (ويجمع القمح والشعير والملت) بضم السين (٥١٠) ضرب من الشعير ليس له قشر كانه

حنطة بناء على انها كلها جنس واحد وهو المنصوص في المذهب ولا مفهوم لقوله (في الزكاة) لان هذه الثلاثة في البيع أيضا جنس واحد على المشهور وما ذكر من الجمع محله اذا كانت زراعتها وحصادها في عام واحد اما اذا كانا في عامين أو عامين فقليل المتغير ما ثبت في زمن واحد فيضاف بعضها الى بعض ولا يضاف ما ثبت في زمان الى ما ثبت في زمان آخر وقيل المتغير الزراعة فان زرع الثاني قبل حصاد الاخر ضم اليه وان زرعه بعد حصاده لا يضم اليه والاول لمالك في كتاب ابن سحنون والثاني لابن مسleme واقصر عليه صاحب المختصر ثم بين فائدة الضم بقوله (فاذا اجتمع من جميعها) أي جميع ما ذكر من القمح والشعير والملت

أحق به وهو ان يؤخذ فان الارض كلها لله (قوله أجر) أي خراج لان الخراج كراء (قوله ضرب من الشعير) يراد أي نوع من الشعير وهو المعروف بشعير النبي (قوله وهو المنصوص في المذهب) تعبيره هذا يعني ان شيئاً ليس بمنصوص وقد أشار له بهرام فقال وقول السيوري وتليده عبد الحميد ان القمح والشعير جنس في البيع يؤخذ منه عدم ضمه هنا (قوله لان هذه الثلاثة في البيع أيضا) أي فيحرم التفاضل في بيع بعضها ببعض (قوله في عام واحد) أي فصل واحد من فصول السنة كما يدل عليه بهرام (قوله المتغير ما ثبت في زمن واحد) أي فصل واحد (قوله فان زرع الثاني الخ) أي وان يلدن فاذا زرع في ثلاثة أمان كن وزرع الثاني قبل حصاد الاول وزرع الثالث بعد حصاد الاول وقبل حصاد الثاني فان كان في كل واحد نصاب فلا اشكال وان لم يكن في كل واحد نصاب فانه ان كان في الاول وسقان كالثالث وفي الثاني ثلاثة فانه يضم لكل منهما وزير كى الجميع لكن بشرط ان يبقى من حب الاول الى حصاد الثاني ما يكفي به النصاب أي فلا بد في زكاة الجميع عند ضم الوسيط لكل منهما أن يبقى حب السابق لحصاد الملاحق فان لم يكن في الوسيط مع كل واحد على البدلية نصاب مثل أن يكون في كل وسقان فلا زكاة عليه في الجميع وأما لو كان بكل النصاب من الوسيط ومن أحدهما دون الآخر مثل أن يكون في الوسيط ثلاثة أوسق وفي الاول اثنين وفي الثالث واحد او بالعكس فقال اللخمي لا زكاة على القاصر ولا س عرفة استعظها رانظره في شروح خليل (قوله ووقع الاتفاق في المواشي) اعلم أنه اذا كان فيه الوسيط فلا اشكال في أخذه وان كانت كلها خيارا كما كولة أو شرارا كلها كمنزلة أي صغيرة وتبس وهو الذي ليس معدا للضرب فان السامعي لا يأخذ منها شيئا إلا أن يريد المالك دفع الخيار إلا أن يريد السامعي أخذ المعينة أحط للفقراء فله أخذها لكونها بلغت سن الاجزاء وأما الصغيرة فليس له أخذها (قوله فقل مثل المواشي الخ) وهو المعتمد وسيأتي (قوله ومنه) أي ومن الاول (قوله أصناف القطنية) أي بشرط زرع المضموم قبل حصاد المضموم اليه (قوله

(خمس أوسق فليترك ذلك) فيخرج من كل ما ينوبه فيخرج الأعلى عن الأعلى والادنى عن الأدنى بـ
والاوسط عن الاوسط فاذا خرج الأعلى عن الأدنى وأجزاءه وان أخرج الأدنى عن الأعلى لم يميزه فوق الاتفاق في الحبوب انه يخرج عن كل نوع ما ينوبه ووقع الاتفاق في المواشي انه يخرج الوسيط واختلاف في التمر قليل هو مثل المواشي وقيل مثل الحبوب ومنه أيضا قوله (وكذلك تجمع أصناف القطنية)

بكرس القاف وقعتها وأملها من قطن (٥١١) بالمكان إذا أقام به فاذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاهما بناءً

على أنها جنس واحد
في الزكاة وهو المذهب
بمخلاف البيع فانها فيه
أجناس وهي البسيلة
والحمص بكسر الميم المشددة
وقتها والعنبر والجلبان
والفول والتمرس واللوبياء
والجلبان وحب الفجل
ومنه أيضاً قوله (وكذلك
تجمع أصناف الثمر) فاذا
اجتمع من جميعها خمسة
أوسق زكاهما (وكذلك
أصناف الزبيب) تجمع فاذا
اجتمع من جميعها خمسة
أوسق زكاهما (و) من
الثاني (الارز) فيه ست
لغات أحدها ضم الهمزة
والراء (والدخن) بضم
الدال المهملة (والذرة) بضم
الذال المعجمة (كل واحد
منها منصف) على حديثه
(لا يضم إلى الآخر) على
المذهب اتبنا من مقاصدها
واختلاف صورها في الحلقة
وقوله (في الزكاة) إشارة
لأنه يقول أنها كلها منصف
واحد في الربا (وإذا كان
في الحائط أصناف) ثلاثة

بكرس القاف الخ) كذا في الكبير أيضاً وقال في لغات المختصر بكرس القاف وسكون
الطاء المهملة وكسر النون وتشديد الياء وذ كر بن عمر عن بعضهم أنها بتخفيف الياء
وقال بضم القاف أيضاً (قوله وأملها) أي وأخذها من قطن وذلك لأقامتها بالمكان
وهذه التسمية لا تقتضي التسمية فلا تسمى إلا أن غيرها من الحبوب قائم بالمكان فتدبر
(قوله وهو المذهب) مقابله ما حكى اللغوي عن القاضي عبد الوهاب قولاً بدم
الضم فيعتبر كل على حدة (قوله البسيلة) بكسر السين وبالياء (قوله والعنبر) بفتح
الذال (قوله والجلبان) بضم الجيم واسكان اللام وحكى قتها مشددة قاله
شارح الموطأ (قوله والتمرس) بالضم فاموس (قوله واللوبياء) نبات معروف
مذكر يدو بقصر قاله شارح الموطأ (قوله والجلبان) بفتح الجيم مضومتين بعد
كل جيم لام قاله شارح الموطأ (قوله وحب الفجل) بضم الفاء وفي عددهما من
القطن في نظر لانهم من ذوات الزيت (قوله ست لغات الخ) أرز بفتح الهمزة
وضم الراء وأرز بضمها والراي مشددة فيهما وأرز بضمها وضم الهمزة واسكان
الراء والراي مخففة فيهما كرسل ورسلا ورز وترز كما في التحقيق فاذا اقر ذلك
فقوله أحدها ضم الهمزة والراء أي امام تشديد الراء أو تخفيفها فيكون الباقي
خسة (قوله والذرة) قال في التحقيق حب معروف ومنه أبيض وأسود (قوله لا يضم
إلى الآخر) على المذهب وقيل هي جنس واحد ذكره ابن ناجي (قوله لتبنا من
مقاصدها هذه اللمة موجودة في بعض القطن كالتمرس والجلبان) قوله إشارة أن
يقول أنها كلها منصف واحد في الربا فلا يجوز التفاضل بينها أي وهو قول ابن وهب
والمشهور خلافه لأنه ربحاً بينهم من الشارح أن قول ابن وهب مشهور فتدبر
(قوله أصناف الخ) فاذا كانت أربعة أعلى ودون ودون ودون وكان الوسط
منصفين إذا الطرفان أعلاه وأدناه ويبقى النظراء كانت خمسة متفاوتة فهل
الوسط الثالث وهو الظاهر أو ما بين الطرفين وانما خالف التمر غيره لأنه لو أخذ من
كل نوع من التمر ما يوزنه لشق ذلك لاختلاف ما في الحائط (قوله على المشهور)
وقيل يؤخذ من كل بحسبه لأن الأصل إخراج زكاة كل مال منه استثنى الشرع منه
أخذ الردى من المشايخ فبقى ما عداه على أصله فالتت ومثل أصناف الثمر
في الإخراج من الوسط أصناف الزبيب على ما رجحه بعضهم وانما أجزا ذلك رفقا
بالمزكي وبالفقره أذ لو أخذ من الأعلى عن الجميع لا فخر رب المال أو من الأدنى

(من التمر) جيد وردى ووسط (ودى الزكاة عن الجميع من وسطه) على المشهور وأما أن كان فيها نوع واحد أخذ
منه جيداً كان أو ردياً وليس عليه أن يأتي بالوسط ولا بالفضل منه

وان كان فيه نوعان جيد وردي أخذ من كل ما يصيبه بخصته ولو كان الردي قليلا لان الاصل ان تؤخذ كل عين من أصله لقوله صلى الله عليه وسلم لم زكاة كل ما منه فخصته السنة بالمأشوية ان تؤخذ من الوسط وبقي ما سواه * على الاصل قاله (كثير) كي الزيتون اذا بلغ حبه خمسة (٥١٣) أوسق) على المشهور لعدم قوة تعالى

عن الجميع د ضربا لفقراء فكأنه العدل الوسط وسكت عما لو أخرج من كل واحد بحسبه ولم يخرج من وسطها لوضوح أمره وهو الجواز لانه الاصل (قوله بخصته) لا حاجة له (قوله من أصله) الاولى من أصلها (قوله فخصته السنة) أي فأخرجت السنة من عمومها المشايبة بسبب أنها تؤخذ من الوسط (قوله وبقي ما سواه) الاولى ما سواها قال في التحقيق بعد ذلك قلت وهذا التعليل لا يتأتى على المشهور اذا كانت الاصناف ثلاثة جيد او رديا ووسطا وانما يتأتى على القول بالاخذ مطلقا (قوله اذا بلغ حبه خمسة أوسق) أي مقدرة الجفاف (قوله على أصل المذهب) أي صحة جارية على قاعدة المذهب وهو ان كل ما لا يقنيات لازكاة فيه قال في التحقيق وهو وان لم يقنيات فله مدخل فيه اذ هو يصلح للقوت (قوله بتر كيته) أي على القول بتر كيته المشهور وقوله اذا بلغ متعلق بتر كيته (قوله لامن حبه على المشهور) وقال الغني الصواب قول ابن مسيلة وابن عبد الحكم يخرج من حبه والمشهور وما ذكره الشيخ وهو أنه يخرج من زيته (قوله وكذلك على المشهور) أي من أن فيه الزكاة ومقابله قول ابن وهب (قوله وفي حب) بمعنى من (قوله والفجل) يضم الفاء وقوله ونحوهما وهو القرطم اذا بلغ حب كل خمسة أوسق وقوله من زيته بدل (قوله ما ذكره أنه يخرج من زيته الخ) لكن العمد أنه يجوز الاخراج من حب ما رجب القرطم لانها تراد لغير العصر كثيرا فليست كالزيتون الذي له زيت فانه يتعين الاخراج من زيته (قوله وشرحه) أي شرح حرام أي جنس شرحه فيشمل الثلاثة شروحه لانه موجود فيها (قوله أخرج من زيته) عبارة مجمل فنعول اعلم أن الزيتون له أقسام عصره أو كاه قبل عصره وبيعه لمن يعصره أو يأكله والهبة لثواب كبيعه ولغيرها كالأكله فان عصره المزكي أخرج نصف عشر زيته وان أكله جبا تحرى ما يخرج وأخرج أو خرج منه بحسبه فان لم يمكن تحريه سأل أهل المعرفة فان لم يمكن أخرج من قيمته فان باعه لمن يعصره سأل المشتري ان وثق به أي وزكي من الزيت والا أهل المعرفة فان تذر سؤلهم زكي من ثمنه وظاهر

كلوا من ثمره اذا أثمر وأنوا حقه يوم حصاده وعموم قوله عليه الصلاة والسلام فيما سقت السماء العشر وقال ابن وهب لا زكاة فيه ولا في كل ما له زيت ابن عبد السلام وهو الصحيح على أصل المذهب لانه ليس بمقتات وعلى المشهور بتر كيته اذا بلغ النصاب (أخرجت) زكاته (من زيته) لامن حبه على المشهور العشر ان سقى بغير مشقة ونصف العشر ان سقى بمشقة ولا يشترط في الزيت بلوغه فصا بالوزن وانما يشترط بلوغ الحب فصا كما صرح به الشيخ وحكي ابن الحاجب عليه الاتفاق فلو أخرج من حبه لم يجزه (و) كذلك على المشهور (يخرج من الجبلان) وهو السمس (و) في (حب الفجل) ونحوهما بما يعصر

(من زيته) اذا بلغ حبه خمسة أوسق العشر ان سقى بغير مشقة ونصف العشر فيما سقى بمشقة ونفذه التاءى وعصره على ربه وانما تأخذه المساكين مصفى كالحب (ج) ما ذكره يخرج من زيته هو المشهور حتى انه لو أخرج من الحب لسا أجره (فان باع ذلك) أي الزيتون وما بعده (أجزأه ان يخرج من ثمنه) كان الثمن فصا بالأم لا وانما يراعى انصاب الحب خاصة لانما باب الثمن بعضهم انما قال (ان شاء الله) لضعف هذا القول ومنهم من قال انما قال ذلك لقوة خلاف فيه والذي في المختصر وشرحه ان الزيتون ونحوه ان كان له زيت أخرج من زيته

التساعى أنه لا يعمل بغيره وذكر بعض شيوخ عجم أنه يعمل بغيره بل قدمه على
سؤال المشتري الرابعة أن يديه لمن لا يده مصره يحتمل اخراجه من ثمنه أو من حبه انظر
في ذلك ولعل الظاهر من ثمنه (قوله كن بتون مصر أخرج من ثمنه) أى ان باعه
ونصف عشر قيمته منه لا يوم طيبه أو ازهاؤه ان لم يبع (قوله كراب مصر وعنها
والقول الأخضر) لا يخفى أيضا ما فيها من الاجمال فنقول اعلم أن رطب مصر وعنها
يخرج من ثمنه اذا باعه كما قال الشارح واذا أكله أخرج من قيمته نصف العشر
أو العشر على ما تقدم ولا يجوزى الاخراج من حبه بأن يخرج تيرا أو زبيبا أو لى رطبيا
وعنها أو ما قول الأخضر المسقاوى فيخرج بين أن يخرج من ثمنه عند البيع أو قيمته
عند عدمه و بين أن يخرج من بابس من جنسه والفرق بينه وبين الرطب والغلب
اللاذين لا يجبان حيث حكم بتعين الاخراج من ثمنه أو قيمته دون أنه لما كان يمكن
فيه اليسر جار النظر له بخلافهما فان ترك المسقاوى - حتى ييس أخرج من حبه
فان قلت وجوب الزكاة في القول الأخضر والفرق لما يخالف ما تقدم من أن الراجح
وجوب الزكاة باليس قلنا هذا مبني على القول بأن الوجوب بافراك الحب وقوله
كرطب مصر وعنها أو ما رطب وعنب غير مصر مما يجب فلا يخرج من ثمنه بل من
حبه ان أكله أو باعه لمن يجهفه فالمن لا يجهفه فيخوز أن تركى من ثمنه وقولنا أى
المسقاوى احتراز من النبلى مثلا فيخرج من حبه أبقا أو أكله أو بيع أخضر
فيشتري بابسا من جنسه ويخرج عنه (قوله باضعاف ذلك) بدل من قوله
بأكثر والمشاو له ما يجب فيه الزكاة (قوله الخضرة) هذا الزروق فانه قال يعنى
الخضرة كالفتح والمشمس وما فى معنى ذلك مما لا يدخول بفتات والاحسن ما قال
ابن عمر حيث قال يريد أى المصنف كاذب الفاكهة مما ليس وتذخرام لا وهذا الشارة
الى ابن حبيب القائل بوجوب الزكاة فى الفاكهة التى تيسر مثل الجوز والاوز
(قوله لما صح عن معاذ الخ) هذا الحديث رواه الحاكم وهو المصحح كما شارله
فى التحقيق (قوله والبعل) هو ما شرب بمروقه من غير سقى بماء وباله وغيره
وقال الازهرى هو ما ينبت من الغل فى ارض يقرب ماؤها فرسخت عروقها فى الماء
واستغنت عن ماء السماء والانهار وغيرها انتهى من النهاية (قوله والسبل)
غلب السبل فى المجتمع من المطر كما فاده لمصباح فطغفه على السماء من عطف
الخاص على العام وانظر التكملة فى توسط البعل بين العام والخاص (قوله بالضع)
أى بالماء الذى ينضجه النافع أى يحمله البعير من نهر أو بئر إلى الزرع فهو ناضج
والانثى ناضجة بالماء سقى ناضحا لانه ينضج العطش أى يبله بالماء ولكن المقصود

وان لم يكن له زيت كزيتون
مصر أخرج من ثمنه وكذلك
ملا يجب كراب مصر
وعنها والقول الأخضر
تركى من ثمنه وان يبيع بأقل
مما يجب الزكاة فيه بشىء
كثير اذا كان خرصه خمسة
أوسق وان نقص عنها اليجب
فيه شىء وان يبيع بأكثر
مما يجب فيه الزكاة باضعاف
ذلك (ولا زكاة فى الفواكه)
الخضرة كالفتح والمشمس
(و) لافى (الخضر) لما صح
عن معاذ ابن جبل قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يمسكت السماء
والبعل والسبل العشر
وفيها سقى بالضع نصف
العشر

وانما ذلك في التمر والمنطة والحبوب واما القنماء والبطيخ (٥١٤) والريمان والنصب فمغفو عفا عنه

رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولا زكاة من الذهب في أقل من عشرين ديناراً فاذا بلغت المائة عشرين ديناراً ففيها نصف دينار) وقوله (ربع العشر) تفسيره نصف الدينار زيادة ايضاح (فازاد) على العشرين ديناراً (في) يخرج منه (بحسب ذلك) أي ما زاد (وان قل) ولا يشترط بلوغه في الذهب أربعة دنانير وفي الفضة أربعين درهماً (ولا زكاة من الفضة في أقل من مائتي درهم وذلك) أي المائتي درهم (خمس أواق) بحذف الياء وثبوتهما مخففة ومشددة جمع أوقية (والأوقية) بضم الهمزة وتشديد الياء زنتها (أربعون درهماً) بالدرهم الشرعي وهو الدرهم المكي وقد تقدم أن زنته خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير المتوسط إلى آخره ويقال له درهم الكيل ثم فسر الأوقية بما هو معلوم عندهم بقوله (من وزن سبعة أعني ان السبعة دنانير) شرعية (وزنها عشرة) أي وزن عشرة دراهم شرعية

هذا ما سقي باله (قوله وانما ذلك) أي العشر أو نصف العشر والظاهر ان هذا من كلام معاذ بن جبل (قوله والحبوب) أي ما عدا المنطة (قوله والبطيخ) بكسر الباء (قوله فمغفو) أي نسيء مغفوعه فهو من باب الحذف ولا يصال فاعبها شيئاً واحداً ولا لقال فمغفوعها فتدبر (قوله من الذهب) بمعنى في وكذا يقال فيما بعد (قوله في أقل من عشرين ديناراً) ووزن الدينار الشرعي أربعة وعشرون قيراطاً والقيراط ثلاث حبات من وسط الشعير فوزنه من الحبات اثنان وسبعون حبة من متوسط الشعير وأما الدنانير المصرية الموجودة في زماننا من سكة محمد وابراهيم فقد صغرت عن الشرعية حتى صار النصاب منها ثلاثة وعشرين ديناراً ونصف ديناراً وخروبة وسببي خروبة (قوله زيادة ايضاح) جواب عما يقال لاجابة لهذا التفسير لانه عند أدنى تأمل يعلم ذلك وهو مرفوع خبر لم يتدأ بحذفه وبزيادة نظره لكونه في ذاته واحداً يعلم كونه ربع العشر بأدنى تأمل (قوله ولا يشترط بلوغه أي خلافاً لأبي حنيفة) فانه قال لا شيء في الزد على النصاب حتى تبلغ أربعة دنانير في الذهب وأربعين درهماً في الورق اذا بلغ ركاه انتهى (قوله مائتي درهم شرعية) ووزن المائتين الشرعية من الدراهم المصرية في زماننا على ما حرره عجم مائة وخمسة وعشرون درهماً ونصف درهم وثمن درهم وذلك لتقص الدرهم الشرعي عن الدرهم المصري خروبة وعشر خروبة ونصف عشر خروبة والتعويل في النصاب من الفضة العددية على ما يساوي المائتي درهم شرعية ووزن الان النصاب لا يضابط لها لاختلافها بالصغر والكبر فكل من ملك ذلك الوزن وجب عليه الزكاة واما مقدارها من القروش فينضبط لانضباطها بالوزن وان اختلفت باختلاف نوعها فالكلاب والريال اثنان وعشرون وربع لاقفاها ووزننا وأما البنادقة فالنصاب منها عشرون وأوطاقة اثنان وعشرون (قوله أي المائتي) ذكره على طريق الحكاية والاقال أي المائنا (قوله والأوقية) التي هي مفرد أواق بالأوجه المتقدمة وأذكر الجاهل روقية بتثنيته أواق على وزن جوار (قوله ويقال درهم الكيل) أي لأن به يتحقق المسكاييل الشرعية اذ تركب منها الأوقية والريال والمد والمصاع أفاده في التحقيق (قوله من وزن سبعة) تعقب ابن عمر كلام المصنف بأنه مشكل من وجهين أحدهما قوله من وزن سبعة فأحال مجهر لا على مجهول لانه لم يبين وزن الذهب الثاني قوله من وزنه سبعة يظهر منه أنه أحال الدراهم على الدنانير وقوله أعني يظهر منه أن الدنانير يقسمها بالدراهم وقول

وذلك انك اذا اعتبرت ما في سبعة دنانير وما في عشرة دراهم من دراهم الكيل ودنانير الكيل وجدت هما واحدا لان وزن الدرهم كانه قدم خمسة دنانير (٥١٥) وخمسة اذ وكل دينار وزنه اثنان وسبعون حبة فاذا ضربت

عشرة في خمسين خرج من ذلك خمسمائة وتبقى الخامس وهي عشرون خمسا بأربعة حبوب فهو — مائة خمسمائة وأربعة حبوب واذا ضربت سبعة في اثنين وسبعين يخرج من ذلك خمسمائة وأربعة حبوب فانفق السبع دنانير والعشرة دراهم في عدد احبوب وكرر قوله (فاذا بلغت) الدرهم (من هذه الدراهم مائتا درهم) صوابه مائتي درهم ليرتب عليه قوله (ففيها) ربع عشرا وهو (خمس) درهم (فاذا زاد) على المائتي درهم (فحساب ذلك ويجمع الذهب والفضة في الزكاة) لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك (فمن لمائة درهم وعشرة دنانير فليخرج من كل مال ربع عشرة) فالجمع بالاجزاء لا بالائتماء بان يجعل كل دينار بعشرة دراهم ولو كانت قيمته اضعافها كما لو كان مائة درهم وعشرة دنانير

الشارح ثم فسر الاوقية لا يظهر اذ ليس قوله من وزن سبعة نفسير الاوقية كما هو ظاهر (قوله ودنانير الكيل) انظره فانك قد عرفت ان الدرهم يسمى درهم الكيل لان به عرفت الكيل الشرعية فواجبه تسمية الدينار بكونه يسمى دينارا لكيل (قوله وكرر قوله) التكرار بالنظر لكونه مأخوذا بطريق المفهوم من قوله ولا زكاة في الاقل فانه يعلم منه انها اذا بلغت مائتي درهم فيها الزكاة (قوله فاذا بلغت الدرهم) أي الماطقة وقوله من هذه الدراهم أي الشرعية وقضية المصنف انها لو نصت عن ذلك لازكاة فيها وليس كذلك اذ نصها وزنا مع كونها تروج كالكاملة لا يسقط الزكاة وأما اذ لم تروج كالكاملة فلا وأما اذا كانت حسا ونقصت معنى كأن تكون مغشوشة أو ردية الاصل فالاولى ان راجت ككاملة زكي والا فلا والثانية بزيكها مطلقا راجت ككاملة أم لا لان ردية الاصل شأنها أن لاتنقص في النصفية فيزيكها مطلقا كما قررنا فان قيل زكاة الناقصة التي تروج كالكاملة منافية للشهور ومن أن النصاب تحديدا لا تقرب فالجواب ان هذا معنى على مقابل المشهور وان النقص اليسير الذي تروج معه برواج الكاملة بمنزلة العدم والغلو ليس الجمد لا زكاة فيها ولو تعمول به اعداد (قوله فاذا زاد حسابه) هذا فيما يمكن فيه اخراج ربع عشرة وما لا يمكن اخراج ربع عشرة يشتري به نحو طعام مما يمكن قسمه على أربعين جزءا (قوله لفعله الخ) بينه في التحقيق بقوله وروى عن بكر ابن عبد الله بن الأشج انه قال هفت السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم ضم الذهب الى الفضة والفضة الى الذهب وأخرج الزكاة عنهما (قوله فالجمع بالاجزاء) أي بالتجزئة والمقابلة (قوله بأن يجعل كل دينار بعشرة دراهم) أي فصرف دينار الزكاة عشرة دراهم كدنانير الجزية بخلاف دنانير غيرهما فانه اثنان عشر درهما (قوله ويجوز اخراج أحد التقدين عن الآخر) واخراج الجدد عنها فيجوز مع الكراهة واعلم أن مقابل المشهور قولان أحدهما المنع مطلقا لانه من باب الاخراج للقيمة الثاني يجوز اخراج الورق عن الذهب لانه أسير على الفقراء والقول المشهور يمنع كونه من اخراج القيمة هذا المخلص ما في بهرام فتدبر (قوله المراد به) في هذا الباب احتراز عن العرض في باب البيوع الفاسدة فالمراد به ما قبل المثل

ومائة وخمسون وخمسة دنانير فلو كان له مائة وثلاثون درهما ودنانير ساوي عشرين فلا يخرج شيئا ويجوز اخراج أحد التقدين عن الآخر على المشهور ولما فرغ من زكاة العين شرع يتكلم على زكاة العروض فقال (ولا زكاة في العروض) المراد به ما في هذا الباب الرقيق والعقار والرابع والثياب والقمع وجميع الحبوب والثمار

للتجارة ففيها الزكاة اتفاقاً
وهي اما الادارة وسيأتي واما
لاحتكار وهي التي يترصد
بها الاسواق لربح وافر
ولوحوب الزكاة فيها شروط
أحدھا النية واما أشار
بقوله (حتى) أي الآن
(تكون للتجارة) أي ينوي
بها التجارة فقط أو التجارة
مع القنية أو الفلة احترازاً من
عدم النية كان يعاوض بها
ولانية له أو تكون له نية
مضادة لنية التجارة كالقنية
فقط أو الفلة فقط أوهما معا
فانه لا زكاة في هذا ثانيها أن
يرصد بها الاسواق أي
يمسكها الى أن يجد فيها ربحاً
جيداً أو أخذها من قول
(فأذا بعته) بعد حول
فأكثر ثالثها أن يملكها
بمعاوضة وأخذها من قوله
(من يوم أخذت منها) أو
ذكيته احترازاً من أن يملكها
بإيراث أو هبة ونحوهما فانه
لا زكاة فيها إلا بعد حول من
يوم قبضت منها رابعها أن
يبيعها ببيع أو يأخذها من
قوله (ففي غنم الزكاة لحول
واحد) احترازاً من أن يبيعها
بعرض فانه لا يزكي خامسها أن يكون معامها قبل البيع حولاً فافقوه

ومقابل الحيوان في الجملة (قوله اذا قصرت عن النصاب) أي هذه الاشياء التي هي
القمح الخ والماء سب أن يقول اذا لم تجب الزكاة في عينها الشمول لما اذا قصرت ولم يمس
عليها الحول أو زكي عينها فلا يزكيها مرة أخرى (قوله ولو حوب الزكاة فيها) أي
في العروض التي للتجارة إلا أن بعض الشروط عام في الاحتكام والادارة كقوله من
يوم أخذت منها أو زكيته والبعض خاص بواحد معين كقوله فأذا بعته ببيع بعد حول
فأكثر خاص بالاحتكار واما النصوص ولودرها فخاص بالادارة (قوله التجارة
مع القنية) أي أو التجارة والقنية والغلة (قوله كأن يعاوض) بها الظاهر قراءة
بالفتح أي كأن تدفع عوضه في مقابلة شيء يعطيه (قوله ولانية له) قال في التحقيق
والسرفيه ان الأصل سقوط الزكاة في العرض فانصرف عدم النية الى الأصل وأما مع
النية من المذكورات فأخرى (قوله وأخذها من قوله بعد حول) لان شأن ما يباع
بالرخس أن لا يملك حولاً (قوله ثالثها أن يملكها بإيراث) أي معاوضة مالية
فقول الشارح احترازاً من أن يملكها بإيراث محترق وقوله معاوضة وقوله مالية احترازاً
عن المعاوضة الغير المالية كالمأخوذ عن خلع (قوله إلا بعد حول) ولو أخر قبضه
هو بام من الزكاة (قوله أن يبيعها ببيع) لأن لم يبيعها أصلاً أو بآثارها بغير العين
الآن يقصد ببيعه بغير العين الحروب من الزكاة ولا فرق في البيع بين أن يكون
حقيقة وهو ظاهر أو مجازاً بأن يستهلكه شخص ويأخذ الثأر قيمته ولا بد أن يكون
المبايع به نصاباً لان عروض الاحتكار لا تقوم بخلاف الميراث فيكون في وحوب الزكاة
في حقه مطلق البيع ولو كان غن ما يباعه أقل من نصاب لانه يجب عليه تقويم بقيته
عروضه (قوله وأخذها من قوله) ففي ثمنها ونحوه في وقت وفيه نظراً لثمن كما يكون
عينا يكون غير عين الآن يقال أراد النظر لا غالب (قوله لحول واحد) سمي
الحول حولاً لان الاحوال تحول فيه كما سميت السنة سنة والسنة التغيير وسمي
الدام عاملاً لان الشمس عامت فيه حتى قطعت جملة الفلك (قوله خامسها أن يكون
مقامها الخ) لا يشترط ذلك المدار على مضي حول من يوم زكي الأصل أو ملكه
وسكت عن شرط وهو أن يكون أصلاً ذلك العرض عينا اشتراه بها ولو كانت أقل
من نصاب أو عرضاً لم يباع بمعاوضة ولولا القنية ثم بآثاره واشترى به ذلك العرض لقصد
التجارة به انتهى يجوز الاحتكار ولو في الاطعمة لكن يقيد بما لا يترتب
ضرراً للناس والا فلا يجوز ذلك بأن يشتري جميع ما في السوق بحيث لا يترك لغيره

ويمكن أخذه من قوله (قامت قبل البيع حولا أو أكثر) ومن قوله قبل فلذا بهما بدحول - ثم إذا من أن يبيعهما قبل تمام الحول فلا ركة فيها حتى يحول عليهما الحول ثم انتقل بملككم على عروض الادارة وهي التي تشتري للتجارة وتباع بالسعر الواقع ولا ينتظر بها (٥١٧) سورة نفاق البيع ولا سوق كساد الشراء كسائر أبواب الحوائث

المسددين للسلع فقال مستشيان من قوله في غيرها الزكاة لحول واحد الان تكون مديرا لا يستقر أي لا يثبت (بيدك عين ولا عرض) بل يبيع بالسعر الحاضر وتختلفها ولا تنتظر سوق نفاق البيع ولا سوق كساد الشراء (فإنك تقوم عروضك كل عام) كل جنس بما يباع به غالبا في ذلك الوقت قيمة عدل على البيع المعروف دون بيع الضرورة فالديار وشبهه والريق والعقار يقوم بالذهب والياب الغليظة واللبسة وشبهها تقوم بالفضة وابتداء التقويم عند أشهب من يوم أخذ في الادارة وقال الباجي من يوم ذكي الثمن أو من يوم افادته واستظهره بعضهم قال بعضهم وهو ظاهر قول الرسالة من يوم أخذت منها أوزكيتها (و) بعد أن تفرغ

شأنها يحتاجون اليه فيمنع ولا يمكن الا من شراء قدر حاجته (قوله ويمكن أخذه هذا الخ) لا وجه للتعبير يمكن بل هذا أصرح مما تقدم (قوله وتباع الخ) قال في التحقيق المدير لا يرصد الاسواق بل يكتفي بما أمكنه من الربح وربح ما يبيع بغير ربح وبأقل من رأس المال خوفا من كسادها (قوله سوق نفاق البيع) أي كثرة طلب البيع أي المبيع كما يفيد المصباح (قوله بل يبيع الخ) ناظر لقوله ولا عرض وقوله ولا سوق كساد الشراء ناظر لقوله عين (قوله كل جنس بما يباع الخ) الظاهر ان ذلك ليس بشرط (قوله دون بيع الضرورة) لان بيع الضرورة يكون بالرخس الفاحش (قوله فالديار الخ) الديار مارق من ثياب الحرير ذكره النسطلاني في باب اللباس وقوله وشبهه أي كالثياب القطن الزبيحة وقوله واللبسة على وزن فعيلة أي اللبوسة أي التي شأنها كثرة اللبس (قوله وابتداء التقويم الخ) أي ابتداء حول التقويم وفي المسئلة قول ثالث للحمى فانه يقول يجعل لنفسه حولا وسطا كأننا بين ملك الاصل وبين شهر الادارة منال ذلك أن يملك نصابا أو يركبه عند المحرم ثم يديره في رجب فعلى فهم الباجي تحمل حول المحرم فتقوم عروضك وتركي عند المحرم الثاني وعلى كلام أشهب تقوم عند رجب وعلى كلام اللخمي ربيع الاول مثلا قال خايل مقتصر على قولين وهل حوله للاصل أو وسط منه ومن الادارة تأويلان ففضية كلام المختصر حيث اقتصر عليهما ترجيحهما وانهم ما على حد سواء يسوغ العمل بأي واحد منهما وعمل الخلاف في الحول الذي يقوم عند تمامه وأما حول فاضه اذا بلغ نصابا فانه حول الاصل قطعاً (قوله بشرط أن ينض الخ) قضيته جعل المبالغة على الدرهم ان دونه ليس له هذا الحكم وهو كذلك قال بعض شراح خليل ولودرها لا أقل فلا ركة عليه ثم هذا الذي فضله ولودرها يخرج عقوبه من العروض ثما على المشهور ولا عرضا بقيته (قوله ولا فرق بين أن ينض أول الحول وقيل يراعى النضوض آخر الحول لانه وقت تغلق الزكاة ولا فرق بين أن يبقى ذلك الدرهم الذي ينض أولا (قوله فانه بقوة الخ) هذا جواب

من التقويم (تركي ذلك) ١٣٠ عد ل أي الذي قومه من العرض بشرط أن ينض من ثمنها أي العروض المدارة شيء ما ولودرها ولا فرق على المشهور بين أن ينض في أول الحول أو في آخره اما اذا لم ينض له شيء أو نض له بعد الحول بشهر مثلا فانه يقوم حينئذ وينتقل - وله الى ذلك الشروحات الزائدة على الحول وكذلك تركي المدير بالنقد ان كان معه واليه أشار بقوله (مع ما بيدك من العين)

أما ظاهر بالنسبة للمعطوف لآل بالنسبة للمعطوف عليه الذي هو قوله أما إذا لم ينزل
 شيء (قوله بزكي عن دينه الخ) أي عن عدده أي إذا كان من بيع وأما دين
 القرض النقص المطا فبزيادة لسنة من أصله ولو مكث أهوا ما على المدين وقوله النقد
 وأما إذا كان عرضا مرجوا حاد أو لافية يوم معين أي وهو من بيع وأما من قرض فلا
 وقوله الحال وأما إذا كان مؤجدا أو الحال أنه من بيع فإن كان مرجوا قومه بعرض
 ثم قوم العرض بعين وان لم يكن مرجوا فلا تقويم وقوله المرجو وأما إذا كان نقدا حاد
 ليس مرجوا فلا تقويم ولا زكاة فيه — لو باع العروض بعد التقويم فزاد ثمنها
 فلا زكاة عليها في الزيادة كما أنها لو بيعت بخمس فلا تسترد الزيادة من التغير قوله
 وهو كذلك الخ وقيل إذا كان أقل من نصاب يستأنف (قوله فانه بزكي الآن)
 أي حين يبيعه بعد شهر مضى إلى أهله ساعة أحد عشر شهرا أو يصير حوله ثاني
 عام من يوم النكاح وقوله بد شهر أي بعد تمامه ولو بعدة أي أربعين تمامه فالحاصل
 أنه بزكي حين البيع عند تمام العام أو بعده بما يوفي النصاب ثم بزكي ثاني عام لحول
 التزكية وأما لو باعها بعشرين قبل تمام الشهر المتم للعام فانه غنا بزكي العشرين
 عند تمام ذلك الشهر المتم لأنه حول الأصل كما قال المصنف وحمل كلام المصنف
 على هذه أمس مما حمل عليه هذا الشارح وقد حملت كلام المصنف على هذه التي
 أمس بقوله حول أصله لأنه يتبادر منه أن حول أصله إنما يتم بعد الرجوع وأما أن تم
 قبل الرجوع فبزكي أيضا ساعة تمام النصاب ويصير حوله في المستقبل من يوم التزكية
 وأن كانت تلك التزكية منقوذة رافقها الحول الأصل فيه تنبيه لم يبين المصنف رجوع
 الله حول أصله وفيه تفصيل لأن أصله أما أن يكون غنا تسلفها أو عرضا تسلفه أو
 عرضا اشتراه للتجارة أو عرضا اشتراه للفتنة وبالله التبريد فالحول في الأول من يوم
 القرض وفي الثاني من يوم التجرة وفي الثالث من يوم الشراء وفي الرابع من يوم البيع
 (قوله وكذلك أي مثل ربح المال) قوله حول نسل الانعام الخ ولو كانت الامهات
 أقل من نصاب في كانت عنده ثلاثة من الإبل فولدت ما يكمل النصاب أو كان
 عنده عشرون من الضأن فولدت تمام النصاب وجبت الزكاة تمام حول الامهات
 لأن نسل الحيوان كرجح المال يضم لأصله وظاهره ولو كان للنسل من غير نوع
 الامهات فولدت الإبل غنما أو البقر أو النعام كان حول انفسل حول الامهات
 لكن برامى النصاب من كل نوع على حدته وأما بالنسبة لتكميل النصاب فلا بد
 أن يكون النسل من نوع الأصل فلا يضم الإبل للقر (قوله السخلة) تطلق على
 الذكور والانثى من أولاد الضأن والمعرضة تولد والجمع سخال ويجمع أيضا
 على سخل مثل غرة وتمركز في الصباح الآن مراده أي المصنف بالسخلة الصغيرة

وكذلك بزكي عدد دينه
 النقد الحال المرجو (وحول
 ربح المال حول أم —)
 ظاهره كان الأصل نصابا لم لا
 وهو كذلك على المشهور
 مثاله أن يكون عنده دينار
 أقام أحد عشر شهرا ثم
 اشتريه بسلعة باعها بعد
 شهر بعشرين فانه بزكي
 الآن لأن الرجوع بقدر كنهها
 في أصله (وكذلك حول نسل
 الانعام حول الامهات)
 والأصل في هذا قول عمر
 رضي الله عنه عد عليهم
 السخلة — لأنه يجعلها الرامى
 ولا تأخذها

والربح كالسفال ثم انتقل بتكلم على زكاة المداين فقال (ومن له مال) يعني من العين يدل عليه قوله بعد ولا يسقط الدين زكاة حب إلى آخره (تجب فيه الزكاة) مثل أن يكون عنده عشرون ديناراً (وعليه دين) بعض سواء كان عرضاً أو طعاماً أو ماشية أو غيرها وسواء كان حالاً أو قرضاً (مثل) أي مثل الذي له وهو عشرون ديناراً (أو) عليه دين (ينقصه) أي ينقص المال الذي معه (عن قدر مال الزكاة) أي القدر الذي تجب فيه الزكاة مثل أن يكون عنده عشرون ديناً وعليه نصف دينار مثلاً (فلا زكاة عليه) في العورتين وظاهر كلام الشيخ أن الدين يسقط الزكاة ولو كان مهر امرأته التي في عصمته وهو كذلك على أحد التشهيرين وعلى التشهير الآخر لا يسقطها وظاهره أيضاً ولو كان الدين دين زكاة وهو كذلك على المشهور وقيدنا قوله وعليه دين بقولنا بعض احترازاً من النذور والكفارات قاله (ع) ثم استثنى من سقوط زكاة (٥١٩) العين بالدين مثله فقال (الأن يكون عنده) أي

عند من له مال فيه الزكاة وعليه دين مثله أو دين ينقصه عن مال الزكاة شيء (بملا نزكي من عروض مقتنيات) تقدم أن المراد بها هنا الرقيق والعقار والرباع والثياب والقمح وجميع الحبوب والثمار والحيوان الفاصرة عن النصاب فقوله (أو رقيق أو حيوان مقتناة أو عقار) بالغ معناه وهي الأصول الثابتة وإن لم يكن لها عينة (أو ربع) وهو ماله عينة كالدر من عطف الخاص على العام (ما) اسم يكون بمعنى شيء وضربها الظرف المتقدم وما لا نزكي

وسفال بكسر السين على وزن فعال (قوله والربح كالسفال) فيه إشارة إلى أن تزكية النسل أصل والربح فرع فعينه إذ يتحقق لنا الاعتراض على المصنف بأنه كيف يقيس الأصل على الفرع لأن الأصل هو الانعام والفرع العبر لأن العين اختلفت في ربحها والامهات لم يختلف فيها عندنا ولم يفرق مالك بين أن تكون الامهات نصاباً أم لا (قوله التي في عصمته) وأخرى إذا كانت مطلقة وعليه مهرها (قوله وهو كذلك على أحد التشهيرين) وهو الراجح فقد قال العلامة خليل عطفاً على قوله ولو دين زكاة أو كهر (قوله احترازاً من النذور والكفارات الخ) والفرق أن دين الزكاة تتوجه المطالبة به من الإمام العادل وتؤخذ ولو كرها بخلاف نذور الكفارة والنذور (قوله القاصرة عن النصاب) صفة لقوله القمع الخ ثم أقول فيه نظير ولو كان عنده حبوب أو ثمار أو حيوان زكيت فانه يجعلها في مقابلة ما عليه من الدين ونزكي (قوله وإن لم يكن لها عينة) أي كالارض الساحة أقول وج فيكون عطف قوله أو ربع من عطف الخاص على العام وهو لا يكون كعكسه أو يوجب بأن يراد بالعام ما عدا الخاص وكذا يدل في قول الشارح من عطف الخاص الخ (قوله فليجعل في مقابلة ما عليه من الدين) على المشهور قال بهرام المشهور أن الدين يجعل فيما يبيده من العروض وقال ابن عبد الحكم انما يجعل في العين خاصة تنهى (قوله بشرط أن يجعل عليها الحول) وحول كل

إلى آخره بيان في كلامه قد مر وتأخير تقديره أن من له مال تجب فيه الزكاة وعليه دين مثله أو ينقصه عن مال الزكاة فإن الزكاة تسقط عنه الآن يكون عنده شيء (فيه وفاء لدينه) بما لا تجب فيه الزكاة من عروض القليلة (ف) ليجعل في مقابلة ما عليه من الدين على المشهور بشرط أن يجعل عليه الحول عند ربحها وإن تكون ما يبيع مثله في الدين و (نزكي ما يبيده من المال) مثاله أن يكون عنده نصاب من العين وعليه دين يقدّر ذلك أو ينقصه من مقدار ما يجب فيه الزكاة وعنده من العروض ما يوفي دينه فانه يقوم العروض وقت الوجوب آخر الحول ويجعلها في الدين بالشرطين المتقدمين ونزكي العين هذا إذا وفّ عروضه بدينه (فان لم توفي عروضه بدينه حسب بقية دينه فيما) أي الذي (بيده) من المال (فان بقي بعد ذلك) أي بعد أن يحسب بقية دينه مما يبيده (ما) أي شيء (فيه) الزكاة زكاة الله أن يكون عنده ثلاثون ديناراً وعليه عشرون ديناراً وعنده من العروض التي تباع في الدين وحال

تاها الحول ما بقي بعشرة تبقى عشرة يأخذها من الثلاثين

ويعطيهما فبقي عشرون فيزكها ووهو كلامه انه اذا لم يتبق به ذللا، انصاب انه لا يزكيه وهو كذلك، والله اعلم
عنده عشرون وعليه عشرون وعنده من العروض ما يوفي بعشرة فبقي عشرة يعطيهما من العشرين فبقي عشرة لا زكاة
فيهما ولا يابس ان الدين يسقط زكاة العين شرع يبين انه لا يسقط زكاة ما عداه فقال (ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر
ولا ماشية) وكذلك لا يسقط زكاة معدن ولا زكاة مثل ان (٥٢٠) يكون عنده شيء من هذه المذكورات

وعليه دين يستغرق ما عنده
فتجب عليه الزكاة ولا
يسقطها والفرق بين ذلك
وبين العين ان السنة انما
جاءت باسقاط الدين في العين
وأما الماشية والتمار فقد
وجبت عليه الصلاة والسلام
والخلفاء بعده الحرام
والسعاة فخرصوا على
الناس وأخذوا منه -م- زكاة
مواشيهم ولم يسألوهم هل
عليهم دين أم لا وكذلك
لا يسقط الدين زكاة الفطر
عند أشهب ويسقطها
عنده -د- الوهاب ثم انتقل
بتسليم على تعلق الزكاة
بصاحب الدين فقال (ولا
زكاة عليه) أي على من له
مال (في دين) أصله حين

شيء بحسبه فحول المعشر طيبه والمعدن خروجه (قوله ويعطيهما) ليس المراد
الاعطاء بالفعل مجاوز تأخر أجل الدين بل المراد بالاحتفاظ أنها في مقابلة الدين
وكان رب الدين أخذها بالفعل وان لم يستحق أخذها الا ان لعدم حلول الاجل (قوله
الخرصون) هم الذين يقدرون ما على التخييل من الاوسق وقوله فخرصوا ما طرا
للغرض الذين هم للشار وفوله وأخذوا ما طرا السعاة الذين هم للمواشي في العبارة
توزيع وح قوله وأخذوا منه -م- أي اله من لا بالعين المتقدم في العبارة استخدام
والسعاة ليسوا فاصرين على الماشية بل كما يكونون لها يكونون لها كآفاده
في المدونة (قوله وكذلك لا يسقط الدين زكاة الفطر عند أشهب) أي وهو الراجح
(قوله بعد قبضه) أي حقيقة وهو واضح أوحكما كان وهبه المحتكر لغير المدين
وقبضه الموهوب له فان المحتكر يزكيه ولكن من غيره الا أن يقول الوهاب أردت
أن الزكاة منه وأولى لو شرط ذلك الوهاب وأما الوهب للمدين فلا زكاة على الوهاب
لانه لم يقبض لاحقية ولا حكما (قوله فيكمل به النصاب) أي فيكمل بالمسال الذي
عنده النصاب (قوله والذي قاله ابن القاسم) نص ابن عرفة في دين المحتكر
ولو آخره أي المحتكر فراراز كاهام واحد وسمع أصبغ ابن القاسم لكل عام وذكر
عده الحق ان الدين الذي للمدين اذا كان قرضا فانه يزكيه امام واحد بعد قبضه
الا ان يزخر قبضه فرار من الزكاة فيزكيه ليكمل سنة اتفاقا انتهى فليعمل ذكر
الخلافا في دين القرض على دين المحتكر وتعقب الشيخ قول ابن القاسم (قوله
احترازا عما اذا لم يكن كذلك) أي ليس أصله عينا بيده ولا عرض تجارة أي بأن كان

عنده أو عرض تجارة (حتى قبضه) يريد الدين من العرض ودين البيع اذا كان محتكرا مثل
أن يكون عنده مال فيسلفه لرجل أو يشتري به سلعة ثم يبيعه هابدين (وان أقام) الدين (اعواما) عند المدين (فانما
يزكيه) ربه (لهام واحد) لما مضى من السنين (بعد قبضه) اذا كان نصابا أو مضافا إلى مال عنده قد جمعه واثاره
المحول فيكمل به النصاب تنبيهه على ظاهر قوله انما يزكيه لعام واحد الى آخره وان كان فرارا من الزكاة والذي
قاله ابن القاسم ان تركه فرارا من الزكاة في كي ما مضى من السنين وانما قيدنا قوله في دين بقولنا أصله عين أو عرض
تجارة احترازا لما اذا لم يكن كذلك بأن كان من ميراث مثلا فانه يستقبل به كما سيصرح به وقيدنا دين البيع
بما اذا كان محتكرا احترازا لما اذا كان مديرا فان حكم دينه حكم عرضه يقوم

(وكذلك العرض) يعني عرض تجارة الاحتكار حكمه حكم الدين اذا كان أصله عينا فانه لا يزكي الا لعام واحد وان كان
أقام احوالا كثيرة (حتى يبيعه) (٥٣١) وهذا مكررم مع قوله قبل فاذا بيعته بعد تحول الى آخره ولعله انما كرهه

ليرتب عليه قوله (وان كان
الدين أو العرض من ميراث)
أوهبة أو صدقة أو نحو ذلك
(فليس يقبل حولا بما يقبض
منه) يعني من الدين أو من
ثمن العرض سواء تركه فرارا
من الزكاة أم لا (وعلى
الصاغر الزكاة في أموالهم
في العين والحرق والمأشقة)
لعموم قوله تعالى خذ من
أموالهم صدقة قطرها هم
وتزكيتهم ولما في الموطأ عن
عبد الرحمن بن القاسم عن
أبيه انه قال كانت عائشة
رضي الله عنها - اتليني أنا
وأخالي شيئا - في جرهما
فكانت تخرج من أموالنا
الزكاة وفيه عن عمر رضي
الله عنه اتجروا في أموال
اليتامى لأننا كلها الزكاة
ومثل هذا لا يفعل ولا يقال
من قبل الرأي ولا يخرج
ولي الابتام الزكاة عنه -
الابعد ما يرفع أمره للإمام
ومثل الصاغر في وجوب
الزكاة في أموالهم الجاهل
وقوله (وزكاة الفطر)

أصله مثلا عرضا مأخوذا من ميراث أو هبة أو نحوهم - وباعه بثمن ولم يقبضه الا بعد
اعوام مثلا أو كان نفس الدين عينا وصلت اليه من ميراث مثلا ولم يقبضه الا بعد
اعوام مثلا أو بائ (قوله عرض تجارة الاحتكار) أي العرض الذي عنده
وقوله وحكمه حكم الدين الأولي أن يقول فحكمه حكم الدين أي الدين المنة - ثم
دين القرض ودين المحتكر (قوله اذا كان أصله عينا) أي انما يكون حكمه كالدين
اذا كان أصله عينا بیده أي أو كان أصله عرضا ملكا بمعاوضة سواء كان عرض قنية
أو تجارة فاذا كان عنده عرض قنية فباعه بعرض ينوي به التجارة ثم باعه فانه
يزكي ثمنه لحول أصله أي أصله الثاني لا أصله الأول (قوله من ميراث) أي كان
الدين من ميراث أي أتى له من ميراث ولم يقبضه الا بعد أعوام أو كان العرض الذي
باعه من ميراث أي أتى له عرض من ميراث ثم باعه بثمن ولم يقبض ذلك الثمن الا بعد
أعوام (قوله أو نحو ذلك) أي كإرض حنابة أو مهر أو خلع أو صلح عن دم خطأ
عمدا أو عمل بدسواء كان تركه فرارا أم لا حاصله أنه اذا كان أصله هبة أو صدقة
بيد واحد أو متصدقها أو صدقا فبيد زوج أو عوض خلع بيد دافعه أو إرض حنابة
بيد جانيه أو وصية فلا زكاة فيه الا بعد تحول من قبضه ولو آخر فرارا ولو بقيت
العصية بيد من طمها قبل القبول والقبض سنين فلا زكاة فيها لما مضى الأعوام على
واحد منها لا على المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالكسر عند من لا يرون
قبول المعطى بالفتح نبي أن سأل على ملكه من يوم الصدقة ولذا تكون له الغلة من يوم
لعطية - وأنه اذا كان الدين ثمن عرض أتاه من هبة أو صدقة فانه يستقبل به ولو آخر
قبضه فرارا بل مثل ذلك ما اذا كان ثمن عرض قنية اشتراه بقدر أو غيره فانه يستقبل
بذلك الثمن ولو آخر قبضه فرارا (قوله لعموم قوله تعالى الخ) فيه أن قوله تعالى هم معناه
من الذنوب والصاغر خالية من الذنوب (قوله عبد الرحمن بن القاسم) هذا أحد
لفقهاء السبعة الذين كانوا بالمدينة وليس المراد به ابن القاسم نزيل الامام
(قوله تجروا) أي ندبا (قوله الابعد ما يرفع أمره للإمام) أي أو القاضى حاصل
المسئلة ان العبرة بمذهب الوصى في الوجوب وعدمه لان التصرف منوط به لا بمذهب
أبي الطفل لموته وانتقال المال عنه ولا بمذهب الطفل لانه غير مخاطب بها
فلا يزكيها الوصى ان كان مذهبه سقوطها عن الطفل والاخرجه ان لم يكن

روى بالرفع مبتدأ خبر ١٣١ عدل محذوف أي وعليهم زكاة الفطر وبالجر عطفه على ما قبله (ولا زكاة
على عبد) فن (ولا على من فيه بقية رفق) كالمدير والمكاتب والمعتق به زكاة المدونة ولا على ساداتهم عنهم

أما عدم وجوبه على العبد لقوله تعالى عبدك لا يقدر على شيء وأما عدم وجوبها على السيد فلأن المال بيد غيره وقال ابن عبد السلام الظاهر عندى تطيق الزكاة مال العبد أما عليه أو على سيده لانه لا حدمه ما قطع السيد بالتزاعه والعبد استمراره وإشارة (في) قوله (ذلك كله) (٥٢٣) عائدة على جميع ما تقدم من العبد

والحرث والماشية وزكاة الفطر (فاذا اعتق) العبد أو من فيه بقبية رق (غلاما نف) أي يستأنف (حولا) أي عما (من يؤخذ) أي من يوم عتقه (بما يملك) وروى بما يملك (من ماله) أن كان مما يشترط فيه الحول وهو المبر والماشية وان كان مما لا يشترط فيه الحول وهو الحبوب والثمار وعتق قبل الطيب وجبت عليه الزكاة وما اعتق بعد الطيب فلا زكاة عليه (ولا زكاة على أحد في عبده وخادمه) العبد تارة يطلق على الذكور دون الانثى وهو ما ذكرهنا وكذا قوله على العبد في الزنا خمسون جلدة ويطلق على الذكور والانثى وهو وقوله قيل هذا ولا زكاة على عبد (و) كذا لا زكاة على أحد

حاكم أو كان مالكي فقط أو مالكي وخفي وخفي أمر الصبي عليه والارفع للمالكى فان لم يكن الاخفى أخرجه الوصى المالكي ان خفي أمر الصبي على الخفي والترك (قوله أي وعليهم زكاة الفطر) لكن المطالب بالسداد لاخراج من تلزمه نفقتهم (قوله وبالجرا في الجر) صفة اذ يصير تقديره ح وعلى الامساغ الزكاة في زكاة الفطر الآن يقال يقتدر في التابع ما لا يقتدر في المتبوع (قوله لا يقدر على شيء) أي لا يملك ملكا تاما (قوله في ذلك كله) خبر لا النافية متعلق في ذلك (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) كلامه منقوض بالكتاب ومن في معناه من ايس للسيد انتزاع ماله قاله في الايضاح (قوله فاذا اعتق العبد) أي ولم يشترط سيده أخذه ماله لان مال العبد يكون له في العتق ان لم يشترطه السيد بخلاف البيع فان مال العبد بقي لسيده بعد بيعه ان لم يشترطه المشتري (قوله وروى بما يملك) ونسخة المضارع متقدمة معها فليس المراد بما يملك في المستقبل لان قرينة الحال تدل على ان الكلام في المال الكائن بيده (قوله يطلق) أي يطلقه المصنف (قوله وهو ما ذكرهنا) أي لا حمل قوله وخادمه فان المراد به الانثى ولو قال في رقيق لشملها والمراد رقيق اتخذ لاقينة وكذا قوله على العبد الخ مراده الذكرك لانه قال المصنف به بذلك وكذا الامه أي عليها في الزنا خمسون جلدة (قوله في فرسه وداره) أي المتخذين لاقينة (قوله ولا ما يتخذ لاقينة من الرباع والعروض) احترز عن المتخذ للآخرة من تلك المذكورات فالزكاة في قيمته أو ثمنه (قوله لا يتخلون تكرار) عبر بذلك إشارة إلى أنه ليس تكرار محض لانه تفصيل ما أجل سابقا (قوله أن يفتح الممر) يدل من حديث وقوله وزاد جملته حاله من حديث الصحيبين أي إشارة لحديث الصحيبين وانما قال أن المصنف زاد على حديث الصحيبين أي على ما يقيس على الحديث أي على ما فيه (قوله للنساء ولو كاف الخ) الاولى عدم التخصيص يشمل ما كان للرجل والمرأة من كل حل مباح سواء كان باقيا على حاله أو تكسر

أي (في فرسه وداره) ولا في (ما يتخذ لاقينة من الرباع والعروض) وهذا اعنى قوله ولا زكاة الى آخره أي لا يتخلون من تكرار مع قوله قيل ولا زكاة في العروض بعضهم كرهه إشارة لحديث الصحيبين ان انثى مملوكة لله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وزاد عليه ما يقيس عليه من الاشياء التي تفتن اوقال بعضهم كرهه ليرتب عليه قوله (ولا فيما يتخذ بالباس) للنساء

ولو كان له كمال رجل (من الحلي) بفتح الحاء وسكون الهمزة وحلي بضم الهمزة وسر اللام كندى وندى لثلا
ينهم وجوب الزكاة فيه من قوله (٥٢٣) وزكاة العيز والحرت والمأشبة فريضة وظاهر كلامه ان الحلي

اذا كان مخد لا كراهة تجب
فيه الزكاة وظاهر كلام
المدونة عدم الزكاة وشهره
ابن الحاجب وقوله (ومن
ورث عرضا أو ورث له أو رفع
من أرضه زرعاً فزكاة فلا زكاة
عليه في شيء من ذلك - حتى
يباع ويستعمل به حولا من
يوم يقبض عنه) بما يقبض
ففيه استيفاد من قوله قبل
وان كان الدين أو العرض
من ميراث إلى آخره ما عدى
مسألة الزرع وما ذكره
يسمى مسألة زكاة الفوائد
والفائدة ما يتجدد من المال
من غير أصل كالورث
والموهب وظاهر قوله - حتى
يباع بالبدل أو إلى أجل
وظاهره أيضا تركه فرارا
من الزكاة أم لا وقوله أخرج
من أرضه زرعاً خرج مخرج
الغالب فان حكمه كذلك
اذا رفعه من غير أرضه
وكذا قوله فزكاة أي
الزرع خرج مخرج الغالب
أيضا فان حكمه كذلك

أي ان نوى عدم اصلاحه فان نوى عدم اصلاحه أو لم ينو شيئا ففیه الزكاة كما لو نهم
بحيث لا يستطاع اصلاحه الا بسبب كنهه ففيه الزكاة طاعة لثلا ما كان مباحا
لارجل خاتم وانف واستنان وحلية مصحف أو سيف اتصفت الحلية بالنصل
كالتقبضة أولا كالغمد واما محرم الاستعمال ففيه الزكاة كالرود والمكحلة
والنحو الاصل من كل غير ملبوس فانه حرام ولو على المرأة وتكتم الذهب
مما كره محرما على الرجل وحده وليس من الحلي ما تجعله المرأة على رأسها
من القروش أو الفضة العديدة أو الذهب المسكوك فان علمه فيه الزكاة (قوله
كندى وندى) وقد تكسر الحاء مثل عصي (قوله ليرتب الخ) فيه أنه لا داعي
لأنه لا لجل الترتيب لانه يمكنه أن يقول ولا زكاة فيما يتخذ لباس وقوله لثلا ينهم
فطبل لمخدوف أي وانما ترتب لثلا ينهم (قوله وظاهر المدونة عدم الزكاة) وهو
المعتمد واما الحلي المتخذة للتجارة فتجب زكاته باجماع سواء كان لرجل أو امرأة
ولو كان أو لا لقنية ثم نوى به التجارة ويزكاه لعام من حين نوى به التجارة أي يزكي
وزنه كل عام اذا كان فيه نصاب أو عنده من الذهب والفضة ما يكمل النصاب وكذا
تجب الزكاة فيما كان يتخذ الامانة كالرجل أو امرأة كذا لو كان يتخذ اللباس
فلما كبرت اتخذته لمعاقبتها (قوله أو رفع من أرضه الخ) - ترز بذلك من أن يكثر
أرضه ليزرع فيها بنية التجارة فاذا كان كذلك فانه يزكاه مرتين أحدهما زكاة
النصاب والآخرى زكاة الثمن اذا كان نصابا اذا باع به الحول اذا كان منسكرا
أو يقوم اذا كان مدبرا وانما يزكي مرتين بثلاثة شرط أن يكره بانيه التجارة
والبذر فيها للتجارة ويزرع فيها بنية التجارة (قوله بما يقبض منه) بدل من به أي
يستقبل بما يقبض من غنمه أي بما يقبضه وقوله من غنمه بيان لما وقوله استيفاد
من قوله قبل وان كان الدين الخ الأولى أن يقول استيفاد من قوله قبل أو الحوض
من ميراث وقوله وما ذكره أي ما عدا قوله أو رفع من أرضه (قوله والفائدة ما يتجدد
الخ) في كلامه قصور اذا الفائدة نوعان أحدهما ما ذكره وثانيه ما يتجدد عن مال
غير مكي كمن عرض القنية (قوله اذا رفعه من غير أرضه الخ) كما اذا استأجر
أرضا فزرعها فالحكم كذلك (قوله اذا أقام به) أي بالمكان المفهوم من الفعل

اذا لم يتركه ثم شرع به تكلم على العدد المذكور في ترجمته ونقل (ويخرج من المدن) بفتح الهمزة وكراهة له الى
المهمل من مدن بفتح الدال في الماضي يمدن بكمبره في المستقبل يمدون اذا أقام به ووجه حذف مدن

أي إقامة وكان القياس فيه أن كان اسم مكان الفتح (من ذهب أوفضة) بيان لما يخرج (الزكاة) ظاهره ولو كان نذرة يفتح الذوق وسكون المهملة وهو ما يوجد من ذهب أوفضة بغير عمل أو عمل يسير والمشهور أن فيها الخمس لا الزكاة وظاهر كلامه أي التخصيص وجوب الزكاة بالذهب والفضة وهو كذلك قال في المدونة ولا زكاة في معادن الرصاص والحاس والحديد والزرنيخ وشبهه وإنما يجب الزكاة فيما يخرج (٥٣٤) من معدن الذهب والفضة إذا

(قوله أي إقامة) سمي بذلك لطول إقامة الناس فيه ميفار شتاء (قوله وكان القياس) فيه نظر لأن اسم الزمان والمكان من يفعل بكسر العين على مفعول مكسور والعين كالمجلس ومن يفعل بفتح العين وبفعل بضم العين على مفعول مفتوح العين (قوله والمشهور أن فيها الخمس) ويدفع ذلك الخمس للإمام أن كان عدلاً والافرق على فقراء المسلمين (قوله وانظر) قال قلت لا نظر لأن التاء لا تلزم في المؤنث المجازي لأنك تقول طلعت الشمس وطلعت الشمس وتأمله (قوله فحينئذ) أي حين قلنا في المعدن الزكاة (قوله لمعوم) أي بطريق المفهوم أي فان فهموه أنه إذا كان خمسة أواق فيها الزكاة وهذا شامل للمعدن (قوله حتى يصير) الأولى أن يقول وحتى يصير بالواو (قوله خلاصه) أي خروجه (قوله ويريد بعد تصفيته) الخاصل أنه اختلف في ذلك فقل يتعلق الوجوب بإخراجه ولا يتوقف على تصفيته وإنما يتوقف عليها الإخراج للفقراء وقيل بتصفيته من ترابه وسبكه إزالة التراب عنه فقط والمشهور القول الثاني الذي هو أن الوجوب يتعلق بتصفيته على ما قال الأقفهسي (قوله وهو ظاهر الرسالة) أي وقد علمت أنه حمل كلامه على المشهور بقوله يريد بعد تصفيته (قوله الزكاة بالرفع) مبتدأ وخبره ما قبله وقوله ربع عشره بدل من قوله الزكاة أو أن الزكاة مجزئة بإضافة نصاب إليها وقوله

بالغ (الخارج من معدن الذهب (وزن عشرين دينارا أو) بالغ الخارج من معدن الفضة (وزن خمسة أواق فضة) وانظر لم أثبت التامع المزنث إذا لاوقية مؤنثة (ف) حينئذ يكون (في ذلك) الخارج (ربع العشر) لا الخمس لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم وأمس فيمادون خمس أواق صدقة تنبيهه ظاهر اقتضاه على اشتراط حصول النصاب في وجوب زكاة المعدن أنه لا يشترط في وجوبها الإسلام والحرية وهو قول

عبد الملك أن العبد كالحرة والكافر كالشركاء كواحد وقال سمنون لا زكاة على العبد ولا على الكافر والشركاء بكون كل واحد يراعى النصاب في حقه وهذا المشهور وعليه بأن المعدن شيعة بالزرع والزرع لا يزكيه عبد ولا نصراني حتى يصير للمسلم ما يجب فيه الزكاة بظاهر قوله (يوم خروجه) أي يوم خلاصه أنه لا يشترط فيه الحول وهو كذلك (ق) يريد معنى الشيخ أن الحول ليس بشرط ويريد بعد تصفيته على المشهور وتظهر فائدة الخلاف إذا رفع شيأ من المعدن فلم يصفه إلا بعد حول من يوم خروجه فن قال لا يجب إلا بعد التصفية قال بزكاة مرة واحدة ومن قال تجب يوم خروجه وهو ظاهر الرسالة قال يزكيه زكائين وكذلك إذا كنت أحوالا بغير تصفية انتهى (وذلك فيما يخرج) من معدن الذهب أو الفضة (بعد ذلك) أي بعد ما يخرج منه نصاب الزكاة ربع عشره حاله كونه (متصلا به) أي بالنصاب المخرج أولا (وان قل)

وهذا الاتصال يثبت أن يكون في النيل وان يكون في الدل وان يكون في داه او يرجع الاول قوله (فان انتفع فيه) أي عرقه الذي في المعدن (٥٢٥) (بيده) أي بعمله بأن تبعه حتى انقضى فأطلق اليد هنا على العمل

(وابتداء) آخر (غديره) لم يخرج شيئا حتى يبلغ الخارج بعد النصاب الذي خرج أولا (ما فيه الزكاة) فان لم يبلغ نصابا فلا زكاة ثم انتقل ينسبكم على آخر ما ختم به الترجمة وهي الجزية فقال (باب) في الجزية

(وتؤخذ الجزية من رجال أهل الذمة الاحرار البالغين ولا تؤخذ من نسائهم ولا من من صبيانهم ولا من عبيدهم) لغالب تؤخذ من هؤلاء الثلاثة لان الله تعالى انما أوجبها على من قاتل لان قوله تعالى قاتلوه ثم يستدعي مقاتلتهم وهم في الغالب الرجال دون النساء والصبيان وأما العبيد فانهم مال تباع اما اليكهم وأخذ من كلامه أربعة شروط لاخذ الجزية الذكورية والبلوغ والحرية والكفر ويشترط في هذا الاخير أن يكون نصيب قرشي وان يقر على كفره فالقرشي لا جزية عليه اجماعا لما كتبه من النبي

ربيع عشره مبتدأ خبره ما تقدم الذي هو قوله فيما يرجع (قوله يثبت أن يكون في النيل) حاصله أن الاحتمالات ثلاثة أرجحها أولها أنه يثبت أن يكون في النيل أي سواء اتصل العمل أم لا وقوله وان انقطع النيل أي سواء اتصل العمل أم لا والحاصل أن الاقسام ثلاثة الاول أن يتصل العمل والنيل ويخرج نصاب فالزكاة حتى في الخارج بعد النصاب ثانيه ان ينقطع النيل ويتصل العمل فالذهب لا زكاة في الثاني - تى يبلغ نصابا لا أقل لانه لا يضم نيل لغيره ثالثها أن ينقطع العمل فلا زكاة في الثاني - تى يبلغ نصابا اتفاقا وان انقطع العمل دون النيل فقبل يضم وهو المعتمد وقيل يبتدىء

(باب في الجزية)

(قوله وتؤخذ الجزية) عرفها ابن رشد بقوله ما يؤخذ من أهل الكفر جزاء على ذمتهم وحقن دمايتهم مع اقرارهم على الكفر وهي مشتقة من الجزاء وهو القسالة لانهم قابلو الامان بما أعطوه من المال فقابلناهم بالامان وقابلوا بالمال (قوله البالغين) وصفهم بالبالغين ليخرج غيبرهم وهو امانا كيد لا رجال واما لان الرجل يطلق على البالغ وغيره. وتعبارة أخرى البالغين زيادة مستغنى عن لان الرجل لا يطلق في اللغة والعرف الا على البالغ الى أن قال نعم لو قال العتلاء ليجتزئ بذلك عن المجانين لكان أولى (قوله فانهم مال تبع لما لكهم) أي فسانهم الشغل بخدمة ملاكهم (قوله فالقرشي لا جزية عليه) أي لما كتبه من النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف والمعتمد أن عليه الجزية قال نت وحكاية بعضهم الاجماع على عدم أخذها من كفار قرش طريقة انتهى (قوله وكذا المرتد) وكذا المعاهد قبل انقضائه مدة عهده (قوله وبقي عليه شرطان الخ) ويشترط أيضا أن يكون مخالفا لاهل دينه فلا تؤخذ من المنعزل بد براوصوغة كالرهبان الا أن يكون ترهيم طرا بعد ضربها فلا تمنع لانهم هم على قول الاخيرين وعند ابن القاسم تسقط بالترهيب وهو المعتمد قولنا المنعزل اهتزازا من غير المنعزل كره ان الكنائس فانها تؤخذ منهم ويشترط أن لا يكون من أعقبه مسلم في بلاد الاسلام بخلاف كافر أعقبه كافر او مسلم في بلد الحرب فتؤخذ منه وان يكون ممن يصح سبأ احترازا من المعاهد قبل انقضائه مدة عهده (قوله العقل) احترازا من الجنون فلا تفاق الجنون أو يبلع الصبي أو عتق العبد فانهم تؤخذ منهم سريرا ولا ينتظر منهم مرور الحول (قوله

صلى الله عليه وسلم ١٣٢ عد ل وكذا المرتد لا تؤخذ منه اذ لا يقر على كفره وبقي عليه شرطان العقل والقدرة على أدائها احترازا من الفقه الذي لا نبي بعده

منسوب الى مجوسه نحلة) النحلة المدعى كالى الصالح والقاموس والمصباح أى
 مله مدعاة وهى بالنون والحاء لا بالميم (قوله عبد الوهاب) أى قاله عبد الوهاب
 فى معونه وقوله العرب والعجم الخ قصد بذلك التعميم رد المخالف فقد قيل انهم لا تؤخذ
 من العرب وليس الا القليل أو الاسلام فرد به بقوله العرب والعجم فى ذلك سواء
 وقال الثورى انهم لا تؤخذ من نصارى بنى تغلب وانما الذى تؤخذ منهم انصدقة
 مضاعفة فرد به بقوله بنو تغلب وغيرهم سواء اذا قرئ ذلك فقوله فلا اعتبار بانسابهم
 لا يظهر بالنسبة للتعميم الثانى الذى هو قواه بنو تغلب وغيرهم سواء تنبيه
 نصارى بنو تغلب فرقة من العرب فالنصرية ليست متصلة فيهم لان المتأصل
 فيها من أنزل عليه الانجيل (قوله بنى حقيمة الجزية الخ) اعلم أن العاقل لها الامام
 ولم عقد ما مسلم غير الامام بغير اذنه لم يصح عقده لكن لا يجوز قتله ولا أسر و يفعل به
 غيرهما ويستمر أخذ الجزية لنزول سيدنا عيسى عليه السلام وحكمة ذلك أن قبول
 الجزية من اليهود والنصارى لشبهة ما يديهم من التوراة والانجيل لتعلقهم بزعمهم
 بشرع قديم فاذا نزل عيسى انقطع شتمهم لحصول معانيته (قوله وبالجزية
 على أهل الذهب) فاذا لم يكن عندهم الا المواشى فعليهم ما راضاهم عليه الامام
 من ابل أو بقرا وغنم وظاهر بعض العبارات وان كان أقل من أربعة دنانير
 فان لم يقع بينهم وبينهم مرادة فالظاهر كما فى الزرقانى أنه يؤخذ منهم من الابل
 بقدر أربعة دنانير وكذا أهل البقر والضأن وغيرهم (قوله أربعة دنانير) أى
 شرعية وكذا قوله أربعون درهما أى شرعية فان كانوا أهلهم ماروى الاغلب
 ان كان والاخير الامام وأهل مصر أهل ذهب وأن تعمرل فيه بالفضة (قوله وغلبة)
 مرادف لما قبله وقوله وكذا أهل الصلح أى يؤخذ منهم أربعة دنانير أو أربعين درهما
 (قوله جواب بلادهم) أى فكان فى فتحهم مشقة على الاسلام وقوله ان قدر عليهم
 أى على أهل المصلح (قوله واذا أخذت منهم فانه يخفف الخ) أى فالتعقير من انما
 هو عند ارادة الاخذ لا عند الضرر لانها تضرب عليه كاملة كافي فكيف الحارثى
 تنبيه تؤخذ الجزية مطلقا آخر الحول فالبرص يذبحى تشييده بما اذا كان يحصل
 فيه اليأس فان كان انما يحصل له أو لها فانها تؤخذ منه اذ ذلك لان تأخيرها يردى
 الى سقوطها ولا بد أن يكون مع أخذها الامانة فلا تصح النسيابة فى دفعها فاذا
 ادأها فانه يدفع فى قفاه ويسط الكافر كفه فبأخذها المسلم من كفه لتسكون يد
 المسلم العليا (قوله بقدر ما يراه الامام الخ) فان لم يكن له قدرة على شئ سقطت عنه
 كما تسقط بالاسلام صلحية أو عنوية ولو ظهر منه التحيل بخلاف ما اذا قصد تبرهه

وتؤخذ من المجوس) جمع
 مجوسى منسوب الى مجوسه
 نحلة (وتؤخذ من نصارى
 العرب) عبد الوهاب
 العرب والعجم بنو تغلب
 وغيرهم فى ذلك سواء لقوله
 تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون
 بالله الآية ولان الشرك
 قد شملهم فلما اعتبر
 بانسابهم ثم بين حقيقة
 الجزية فقال (والجزية على
 أهل الذهب أربعة دنانير
 وعلى أهل الورق أربعون
 درهما) هذا فى حق أهل
 الغنوة وهم قوم من الكفار
 ففتح بلادهم قهرا وغلبة
 وكذا أهل الصلح ومم قوم
 من الكفار جوا بلادهم
 حتى صالحوا على شئ
 يعطونه من أموالهم ان أطلق
 ولم يقدر عليهم شئ معين
 أما ان قدر عليهم شئ مقدر
 أخذ منهم قليلا كان أو كثيرا
 (و) اذا أخذت منهم فانه
 (يخفف عن الفقير) بقدر
 ما يراه الامام واقصر عليه
 صاحب المختصر

وقال ابن حبيب لا يؤخذ من الفقير واستسنة الخمي (ويؤخذ من تجره منهم) أي من أهل الذمة رجالا كانوا أو نساء
أحرارا كانوا أو عبيدا بالعين كانوا (٥٣٧) أو ميانا (من أبق) بضم لهمزة والفاء وسكونها (الي أبق) أي

من محل إلى غير محل جزئيه
وعملاته (عشر من مائة عونه)
عند ابن القاسم وقال ابن
حبيب عشر ما يدخل فيه
كالخريجين فعلى قول ابن
القاسم لو أرادوا الرجوع
قبل أن يبيعوا أو يشتروا
لا يجب عليهم وهو ظاهر
كلام الشيخ وعلى قول ابن
حبيب يجب عليهم وسبب
الخلاف هل المأخوذ منهم
لحق الانتفاع أو لحق
الوصول إلى القطر ومفهوم
كلامه أنه لا يؤخذ منهم
المشراذ أو تجروا في بلادهم
وهو كذلك ثم بالغ على أخذ
عشر الثمن فقال (وان
اختلفوا) أي ترددوا
(في السنة مرارا) وقال
الإمام أبو حنيفة
والشافعي لا يؤخذ منهم
في السنة الواحدة لنا
فعل عمر رضي الله عنه
واتكرر الانتفاع والحكم
يتكرر بتكرار سببه (وان

في ديرو صومعة التحيل على إسقاطها فلا تسقط عنه (قوله وقال ابن حبيب الخ)
ضعيف (قوله من تجر) بفتح الجيم في الماضي وضمها في المضارع (قوله ولا عملاته)
أي أنه لا يتوكل به والافهي مستغنى عنها وطف العامة على محل الجزية تفسير
ورده من إقليم إلى إقليم آخر والأقاليم خمسة مصر والشام والعراق والاندلس
والمغرب فالاعتبار بهذا الأسلاطين إذا لم يجوز تعدد السلطان قاله توفيق التحقيق
وقيل يجوز عند ثنائي الأقطار وفي بعض شراح خليل ما يصرح بأن الحجاز إقليم
والروم إقليم فانظر مع قول توفيق التحقيق (قوله عشر من مائة عونه) أي من غير
الطعام أو من الطعام في غير مكة والمدينة وما اتصل بهما من قرىهما (قوله عند ابن
القاسم) وهو المشهور كافي كلام توفيق وعج واء لم أن في كلام المصنف إجمالا
تفصيله أنهم إن قدموا من أبق إلى أبق بعرض وباءه وبعض أخذ منهم عشران
وان قدموا بغير واشتروا بغير أخذ عشر العرض على المشهور ولا عشر قيمته
وان قدموا بغير واشتروا بغير عرض آخر عليهم عشر قيمته ما اشتروا ولا عشر عين
ما قدموا به ولا يتكرر عليهم إلا أخذ بتكرار بيعهم وشراهم ما داموا بأفق واحد فان
باعوا بأفق كالشام أو العراق واشتروا بآخر كصخر أخذ منهم عشر في الأول وعشر
في الثاني كأنه يتكرر إلا أخذ منهم إن قدموا بعد ذلك بلدهم ولو مرار في سنة
واحدة كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله ثم بالغ على أخذ عشر الخ (قوله قبل أن
يبيعوا) أي إذا قدموا بغير عرض وقوله أو يشتروا إذا قدموا بغير (قوله المراد به
الحنطة والزيت خاصة) ضعيف والمعتمد الثاني الذي هو قوله وقيل المراد به كل
ما يفتت وأما غير الطعام كالعرض والابن فيؤخذ من ثمنه جميع الثمن (قوله
أو يجري مجراه) أي من آدم ومصلح وقوله فيدخل في ذلك الحبوب أي ما عدا
القطاني لأن القطاني منها (قوله الحبوب والقمح) راجع لقوله كما يفتت به
وقوله والزيتون الخ راجع لقوله أو يجري مجراه وقوله وما في معنى ذلك المذكور
من الزيتون والادهان أي من بقية الأدم ومن المصلح كحب وعسل ومخ وهل يدخل
في ذلك مثل الجوز واللوز والبندق وهو الظاهر (قوله فقيل ليدخل الخ) أي

جملوا أي أهل الذمة (الطعام) المراد به الحنطة والزيت (خاصة) وقيل المراد به كما يفتت به أو يجري مجراه فيدخل
في ذلك الحبوب والقطاني والزيتون والادهان وما في ذلك (إلى مكة والمدينة خاصة) أخذ منهم نصف العشر من
ثمنه (واختلف في علة التخصيص فقيل ليكثر الجلب إليه الشدة حاجته أهله لذلك وهو المعروف وقيل لفضلهما

في هذه الآية الأولى (ج) ظاهر كلام الشيخ أن قرى مكة والمدينة ليست كهما وأحقهما أن الجلب مهم الثاني (ع) تكلم أبو محمد في نصف العشر في أهل الزمة وهل الحريون مثل (٥٣٨) ذلك أم لا فان نظرنا إلى العلة فالعلة

جارية في الجميع (ويؤخذ من تجار الحريين العشر) أي عشر ما قدموا به ظاهره باعوا أو لم يبيعوا وسواء باعوا في بلد واحد أو في جميع بلاد الاسلام وهو قول ابن القاسم وقدم مذهبه في أهل الزمة أنه لا يؤخذ منهم حتى يبيعوا والفرق بينهما ما أن أهل الحرب قد حصل لهم الامان ما داموا في أرض الاسلام وجميع بلاد الاسلام كالبلد الواحدة وأما أهل الزمة فانما يؤخذ منهم لا لتفاههم اذ هم غير ممنوعين من بلادنا فلما تكرر زنتهم تكرر الاخذ منهم وظاهر كلام الشيخ أنه لا ينقص من العشر وان رآه الامام وهو قول مالك وقال ابن القاسم يؤخذ منهم بحسب ما يرى الامام وصريح (د) بشهوريته وكذلك لا يزداد على العشر شيء هذا كله اذا دخلوا بأمان مطلق وأما اذا شارطوا على أكثر

فقبل في التعليل ليكثر ولو قال فقبل كثرة الجلب الخ لكان أحسن فتدبر قوله وأحقهما أن الجلب مهم (أ) واقتصر عليه بعض شراح خليل فهو يفيء داعماده وترجيحه (قوله وهل الحريون مثل ذلك) مفاد كلامه أنه ترد منه لافادة خلاف في المسئلة والظاهر أنهم مثلهم (قوله فان نظرنا إلى العلة) أي التي هي كثرة الجلب اليهم ما الشدة حاجة أهلها (قوله وسواء باعوا في بلد واحد الخ) هذا التعميم لأنزلة والاحسن أن يقول وظاهره أنه يؤخذ منهم العشر فقط بوصولهم ولو باعوا بأفقى واشتروا بأخروهم وكذلك بخلاف أهل الزمة فانهم اذا باعوا بأفقى واشتروا بأخروهم يتكرر عليهم العشر وهو الذي يناسب فرق الشارح الذي ذكره (قوله وهو قول ابن القاسم) أي الاخذ سواء باعوا أو لم يبيعوا بدليل قوله وقدم مذهبه وبدل عليه أيضا عبارته في التحقيق ومقابله ما لا شبهة أنه لا يؤخذ منهم حتى يبيعوا كالذميين (قوله والفرق بين الخ) قد أفدناك أن هذا الفرق لا يناسب الاماقلناه ولا يناسب كونه فرقاً لاذكره من أنه الحريين يؤخذ منهم باعوا أو لم يبيعوا وأهل الامة لا يؤخذ منهم الا اذا باعوا (قوله لا تنفعهم) أي لا لانهم وقوله وهم الواو لا تميل لذلك المحدث (قوله وهو قول مالك الخ) لا يخفى أن هذا الاشبه أيضاً حاصله أنه ان كان قبل النزول يجوز أن يتفق معهم على أكثر من العشر وان كان بعد النزول لم يؤخذ منهم الا العشر (قوله وقال ابن القاسم) حاصله أنه يقول لاحد فيما يؤخذ منهم ولو أقل من العشر واد قبل النزول أو بعده وذلك على ما يتفقون عليه مع الإمام دل على هذا كله كلام ابن عمر (قوله وصريح بشهوريته) وقد اصرحت بأنه المشهور (قوله هذا) أي قوله وكذا لا يزداد بدليل قوله وأما اذا شارطوا الخ فالمناسب اسقاطه (قوله بحسب ما شارطوا عليه) أي من زيادة على العشر قليلة أو كثيرة (قوله والمشهور وتمكينهم لغيره) ومقابله لا يمكنون والخلاف مبني على تمكينهم بفروع الشريعة أم لا ذكره في التوضيح (قوله اذا حملوه الخ) الاحسن أن لو قال مثل قول ابن عمر وروى عنه وان قدموا بالبحر والخرق فان كان هناك أهل الزمة الذين يشترون منهم ذلك تركوا ويؤخذ منهم العشر بعد البيع وان لم يمكن هناك من يتناع ذلك منهم ردوا به ولم يتركوا يدخلون به ويمكن ترجيح

من ذلك عند عقد الامان فأشار إليه بقوله (الآن ينزلوا على أكثر من ذلك) أي من العشر فيجوز اخذ عبارة أكثر من العشر بحسب ما شارطوا عليه (ج) ولا يمكن من بيع غير مسلم باتفاق والمشهور وتمكينهم لغيره اذا حملوه لأهل الزمة لا إلى الامصار والمسلمين التي لازمة لهم فيها

ثم ختم الباب بمائة عليه قول الباب أنه تبرع به وهو قوله (وفي الركاز) وهو لغة على ما قال صاحب العيني قال لما
يوضع في الأرض ولما يخرج من (٥٣٩) المعدن من قطع الذهب أو الورق واسطلاحاً (ودفن الجاهلية)

زاد في الواضحة خاصة وانكسر
يقع على دفن الجاهلية
ودفن الاسلام والدفن بكسر
الدال المهملة بمعنى المدفون
كأن ينجح في قوله تعالى وفي دينه
يذبح عظيم أي مذبوح
ويحتمل أن تقع داله والمعنى
واحد نحو الدرهم فرب
الامير أي مضروبه واختلف
هل هو خاص بخمس التقدين
أو عام فيه وفي غيره كاللوازم
والطيب والنحاس والرصاص
فولان لمالك اقتصر
في المختصر على الثاني وبالغ
فيه على أنه يطلق عليه ركاز
ولو شك فهو جاهلي أم لا
لالتباس الامارات أو
لعدمها لأن الغالب أن ذلك
من فعلة م وقال (ك)
المعروف من المذهب الذي
رجع اليه مالك وأخذ به
ابن القاسم تخصيصه
بالمقدين وحكمه أنه يجب
فيه (الخمس على من أصابه)
ظاهراً ولو كان دون النصاب
وهو كذلك على المشهور لأن
قوله صلى الله عليه وسلم وفي

عبارة لشارح له بأن يجعل قوله إذا بدل من قوله لغيره والمعنى والمشهورة يكتبهم من
التقدم به إذا جملوا له لئلا يمتنع قوله أنه تبرع به (بدل احتمال منها في قوله بما الخ
(قوله وفي الركاز) من ركز في الأرض إذا ثبت قاله الشيخ أبو الحسن (قوله على ما قال
صاحب العبر الخ) انما قال ذلك إشارة إلى أن هذا غير مفق إليه فقد قال الهروي
قال أدل البخاري كنوز الجاهلية وقال أهل العراق هي المعادن ووافق صاحب
العبر الانباري وأما خليل حيث قال الركاز الكثر يورد في الأرض أو في المعدن
انتهى (قوله بقال ما يوضع في الأرض) أي من المال المدفون في الجاهلية
أصبح به صاحب المصباح (قوله ولما يخرج من المعدن الخ) ظاهراً أن ما يخرج
من الأرض من غيرهما لا يقال له ركازاً (قوله دفن الجاهلية) والجاهلية ما قبل
الاسلام قاله خليل في توضيحه وهو مخالف لما قاله أبو الحسن في كتاب الولاء
اصطلاحهم أن الجاهلية أهل الفترة ومن لا كتاب لهم وأما أهل الكتاب فلا يقال
لهم جاهلية ولو قال مال جاهلي لمكان أحسن لأنه يشمل المدفون وغيره لكنه جرى
على الغالب (قوله كأن ينجح) في قوله لا ينجح أن الذبح بمعنى المذبوح في الآية
وغيرها فلا وجه للتقييد (قوله ويحتمل أن تقع داله) انما أتى به على احتمال
يشعر بقوة القول الذي هو الكسر لا شهرته ولذلك قال الحافظ ابن حجر والزركشي
وأما بالفتح فهو المصدر ولا يراد هنا انتهى (قوله واقتصر صاحب المختصر على الثاني)
أي وهو المعتمد وسواء كان غنياً أو فقيراً ومديناً (قوله ولو شك) الظاهر أنه أراد به
مطلق التردد لقوله أن الغالب الخ لأن غير المدفون لا يكون عند الشك ركازاً (قوله
لالتباس الامارات) علة للشك ويدخل في الالتباس صورتان ما إذا كان عليه
علامة وانطمسست أو عاينته علامتان (قوله لأن الغالب الخ) علة لكونه عند الشك
ركازاً (قوله من فعلة م) أي فعل الجاهلية (قوله المعروف الخ) ضعيف (قوله الذي
رجع اليه مالك الخ) بل يرجع إلى عدم تخصيصه بالتقدين ونقص الدرهم على
ابن الحاجب قال مالك مرة في الخمس ثم قال لا خمس فيه ثم قال فيه الخمس قال ابن
القاسم وبه أقول ثم قال وهو المشهور (قوله وهو كذلك على المشهور) ومقابلته
ما في كتاب ابن سحنون لا خمس فيه حتى يكون نصيباً وقد وجهه الشارح المشهور
وجهه المقابل أنه عين فوجه اعتبار النصاب فيه قياساً على الزكاة (قوله ولو وجد

الركاز الخمس عام ١٣٣ ع ل في الكثير والقليل وظاهر كلامه أيضاً أنه لا يشترط
في واجده الاسلام والحربة وهو كذلك وظاهره أيضاً أن فيه الخمس ولو وجد

بنفقة **كثيرة** اي - حيث لم يعمل بنفسه (قوله أو عمل) أي كثير أي بأن عمل
 بنفسه وعبيده فان قلت النقل بعيد أن ما طلب بنفقة ولو قلت فيه الزكاة والشراح
 اعتبر الكثرة قلت أجيب بأن شأن النفقة التي تصرف في تحصيل الركاзан تكون
كثيرة (قوله على ما في المدونة والموطأ) انما عبر بذلك لانه نقل عن مالك
 أن فيه الخمس مطلقا (قوله وهوان وجده في الفيافي) أي موات أرض الاسلام
 واعلم أن الاولى اسقاط قوله في دار الاسلام قال الشيخ أبو الحسن شارح المدونة
 الركا على أربعة أوجه ما وجد منه بأرض العرب وبما في الأرض فهو لن وجده
 وفيه الخمس وما وجد بأرض الصلح فهو للذين صالحوا على أرضهم ولا يخمس
 وما وجد بأرض الحرب فهو لجميع الجيش وفيه الخمس وما وجد بأرض الغنوة
 لجميع من افتتحها زاد الباسج وجه انما ساو هو اذا كان بأرض مجهولة قال هوان
 وحده وعليه فيه الخمس اتمى فقوله وان وجده في ملك أحد فهو له أي ولو جيشا
 فان لم يوجد مالك الأرض سواء كان جيشا أو ميسا فانه يكون لوارثه فان لم يوجد فهو
 مال جهات أربابه فوضعه بيت المال وقول الشيخ أبي الحسن وما وجد بأرض
 الصلح الخ أي وسواء كانوا هم الذين دفعوه أو دفعه غيرهم فان وجده أحد الصالحين
 في داره فهو له بمفرده فان لم يكن رب الدار منهم فهو لهم لاله (قوله يصرفه في محله)
 المراد يصرفه في بيت مال المسلمين يصرفه الامام في مصارفه باجتهاده فيبدأ من ذلك
 بأل النبي على جهة الاستحياب ثم يصرفه للصالح العائد نفعها على المسلمين كبناء
 المسجد والقنطرة والقرى وعمارة الثغور وأرزاق القضاة وقضاء الديون وتزويج
 الاعزب ونحو ذلك (قوله تصدق واجده به) قضية كون مصرفه ما تقدم
 ان واجده يصرفه في مصرفه بحسب الامكان لا خصوص التصديق فقط كما هو
 ظاهر عبارة قنديل (قوله ما طهر أنه من دفن الخ) لو قال مات بين أمه مال مسلم
 أو ذمي لعلامة لكان أحسن ليضم المدفون وغيره (قوله يعرف سنة) أي كل
 واحد من دفن المسلمين ودفن أهل الذمة هذا خلاف الراجح والراجح أن ما فوق
 التماسه ودون الكثير كالدول والديرمات والدينار يعرف أيامه مفضة طلبها
 ولا يعرف سنة وأما التماسه وهو ما دون الدرهم الشرعي لا يعرف أصلا لا أقسام فلائنة
 والنظائر ان محل التعريف ما لم يتقادم الزمن بحيث يغلب على الظن ان أهلها
 انقرضوا ولا فيكون من المال المجهول ربه ولا يعرف (قوله وامارة الكفر) أي
 أهل الجاهلية (قوله حمل على انه من دفن الكفار) أي أهل الجاهلية (قوله
 والكثر) عطف تفسير (قوله لفظه) بنق الفاء من باب ضرب كافي المصباح

بنفقة **كثيرة** أو عمل
 في تخليصه وليس كذلك
 وانما فيه الزكاة عـ لـ
 ما في المدونة والموطأ وظاهره
 انه لمن وجده مطلقا وقرره
 (ع) بذلك وليس كذلك بل
 فيه تخمير وهو ان وجده
 في الفيافي في بلاد الاسلام
 فهو لو وجدته وان وجده
 في ملك أحد فهو له اتفاقا
 بتيسيرات الاول به على
 الخمس للامام العدل يعرفه
 في محله فان كان غير عدل
 تصدق واجده به الثاني
 ما طهر أنه من دفن المسلمين
 أو من دفن أهل الذمة
 لعلامة فهو لقطعة يعرف كل
 سنة تعريف اللقطعة وما
 لم يظهر عليه اشارة الاسلام
 وامارة الكفر حمل على انه
 من دفن الكفار لان الدفن
 والكثر من شأنهم الثالث
 ما لفظه

(قوله أي طرحه الخ) أي من الذي لم يتقدم عليه ذلك لاحدا وعلم انه لا غير
 محترم كحرفي فلوراه جماعة فساد رايه أحدهم فانه يكون له كالصيد يملكه المبادر
 له لا لراي له والغنبر روث دواب البحر أربع عين فيه كافي القاموس (قوله الآن
 يتقدم عليه ملك معصوم) أي مسلم أو ذمي هذا هو المراد بالمعصوم وخرج به الحرفي
 سمع ابن القاسم من طرح متاعه خوف غرقه أخذه من غاص عليه وحمله بغرم
 اجرهما وقيل لا ويكون لواجده وانما خرجت من رايه والراجع الا قول (قوله وكذلك ما
 ترك بضعة) أي المغازاة المنقطعة سمع بن القاسم من اسلم دابته في سفر أيسر
 منها أخذها من أخذها وافق عليها وعاشت وعلى ربه ادفع كافة الذي أخذها
 كاجرة قيامه عليها ان قام عليها لربها وقيل لا ابن رشد مقيد الاول من
 القولين أخذه حفظا لربه أو تملكه باطنه تركه ربه ولو أخذه اغتيا لا فلا حل له وبعبارة
 بهرام فان تقدم عليه ملك فقيل له ولما لك ان تتركه اختيارا وقيل لواجده لانه
 مستهلك وان لا في ذلك فيما تركه ربه في برأ وبجر عاجز عنه في محل بضعة انتهى
 والراجع الا قول (قوله لانه مملوك) ظاهره انه عليه الجريان القولين ولا محجة له
 (قوله وأما لو كان بغير اختياره) كعطب البحر وعين قوله الآن يتقدم عليه
 مقتصر فيه على أحد القولين فيفيد ترجيح قول ابن القاسم من انه لربه لا لواجده
 كما قلنا (قوله أو السلب) ما سلبه انسان منه فهو لربه وليس محل خلاف (قوله
 وعليه كراء مؤنته) لا يظهر الا في عطب البحر لا فيما سلبه انسان لما تقدم عن
 ابن رشد

(باب زكاة الماشية)

أي طرحه البحر من جوفه
 الى شاطئه كانه نهر والاول
 وسائر الخلية التي يلقبها
 فهو لمن وجده ولا خمس
 (ك) الا ان يتقدم عليه ملك
 معصوم فقولان وكذلك
 ما ترك بضعة بغير راعته فيه
 قولان لانه مملوك وأما لو كان
 بغير اختياره كعطب البحر
 أو السلب فهو لصاحبه
 وعليه كراء مؤنته (باب
 في) بيان حكم (زكاة
 الماشية) وبيان فصاها
 وبيان ما تركي به وغاؤها
 بباب لانها كذلك وردت
 في الحديث ولان ربحه العمل
 يختلف فيها وبدأ بحكمها
 فقال (وزكاة الابل والبقر
 والتم فريضة) تقدم دليله
 وشروط وجوبها في الباب
 السابق وقوة كلامه
 يقتضي ان زكاة الماشية
 محصورة فيما ذكره
 كذلك عندنا لقوله عليه
 الصلاة والسلام ليس على
 المسلم في عبثه فريضة
 صدقة

(قوله وبيان فصاها الخ) مفاده انه ليس داخل في الترجمة وهو غير ظاهر فالمناسب
 ان يشير الى أنه داخل فيها كانه يقول باب في بيان زكاة الماشية من حيث حكمها
 وفصاها وما تركي به فتدبر (قوله لانها كذلك) وردت في الحديث أي مفردة
 هذا مراده لانه لو ظاهر من انها وردت مفردة بباب في الحديث الا ان يريد بالحديث
 كتبه (قوله ولان العمل فيها مختلف) أي من حيث انه لا يابط معين بعشر أو نصفه
 وربيع عشر (قوله وهو كذلك عندنا) وقال أهل العراق تجب في الخيل اذا
 كانت سائمة أي راحية ذكورا وانما تملك متخذة لتسبل دينار في كل فرس
 وان شاء قومها وأخرج عن كل مائة درهم خمسة دراهم (قوله ليس على المسلم في
 عبثه) قال شارح الحديث رقية ذكرا كان أو أنثى وقوله ولا في فرسه الشامل
 لذكروا لأن وجهه الخيل من غير لفظه ثم قال والمراد بالفرس اسم الجنس فلا

وظاهر كلامه ان المتولد من النعم والوحش فيه الزكاة والذي في المختصر سقوط الزكاة فيها وظاهر كلامه ايضا ان المسألة اذا كانت معلومة أو عاملة فيها الزكاة وهو المذهب (٥٣٣) وعن أبي حنيفة والشافعي لا زكاة

في العامة لقوله عليه الصلاة والسلام في الغنم السائمة الزكاة أوجب بعض أصحابنا مع كون المفهوم حجة سلمنا انه حجة فقد عارضه عموم قوله عليه الصلاة والسلام في كل أربعين شاة شاة وهذا أقوى من المفهوم وبدأ بالكلام على بيان فروض زكاة الإبل اقتدأ بالحديث وفروض ذكاتها إحدى عشرة فريضة أربعة منها المأخوذة فيها من غير جنسها وهو الغنم ويسمى المزكي ما شئنا بفتح الشين المعجمة وبالنون وسبعة الزكاة فيها من جنسها وقد أشار إلى أولى الأربعة بقوله (ولازكاة من الإبل في أقل من خمس ذود) بذال معجمة في أوله ودال مهملة في آخره والأصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة روى بالإضافة وعندها (وهي) أي الخمس ذود (خمس من الإبل) فإذا بلغت هذا العدد

زكاة في الواحدة اتفاقا وخص المسلم وان كان الصحيح عند الأصوليين وإفهامه تكليف الكافر بالفروع لانه مادام كافر لا يجب عليه حتى يسلم وإذا أسلم سقطت لان الاسلام يجب ما قبله انتهى (قوله فيه الزكاة) ظاهره كانت الام من النعم أم لا وهذا لا ينقض القصار وقيل ان كانت الام من النعم فالزكاة والا فلا (قوله والذي في المختصر الخ) هو الرجوع من الخلاف المذكور في السئلة (قوله وهو المذهب أي مذهبا) أي خلافا للشافعي وأبي حنيفة وأحمد فان قلت نه لا فسرت به الرجوع اذ هو المتبادر من التعبير ويقع كثيرا في كلام أهل المذهب قلت المانع من ذلك انه قابله بالخالف ولو اراد ما ذكرته لقابله بواحد من أهل المذهب فتدبر (قوله لا زكاة في العامة) أي والمعلوفة ولعلها ما كانت أولى لم يذكرها (قوله سلمنا انه حجة فقد عارضه الخ) لقيام الاجماع على تقديم المنطوق على المفهوم في الاحتجاج وأوجب ايضا على تقدير حجية المفهوم ان التقييد بالسائمة خرج مخرج الغالب لا لاحتراز لان الغالب في الانعام في أرض الحجارة السوم والتقية اذا كان بالظن لا غالب لا يكون حجة بالاجماع (قوله في كل أربعين شاة الخ) كذا في بهرام والمصواب اسقاط كل كما قرره بعض شيوخنا (قوله اقتدأ بالحديث) أي اذا قل ذلك صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقة المكتوب للعروبين خزم (قوله ويسمى المزكي ما شئنا) أي يسمى المزكي من الإبل بالغنم شئنا قال عياض الشنق بفتح الشين المعجمة وفتح النون فسره ما لا يترك من الإبل بالغنم وأبو عبيد عما بين الفريضة كالأوقاص انتهى قال الخطاب سمي شئنا لكونه اشترى إلى غيره أي أضيف أي أضيفت الإبل إلى الغنم فزكيت بها والله أعلم انتهى وقال الشيخ أبو الحسن في شرح المدونة انما سمي شئنا لان الساعي يكلف رب المال أن يأتي بما ليس عنده ويشدد عليه من غير اختياره انتهى وقول الشارح وبالنون عطف على بفتح الشين فلا يصدق النون (قوله روى بالإضافة وعدمها) ورواية بالإضافة هي المعروفة ونقاهما ابن عبد البر والقاضي عن الجمه ورأى سيدي به تقول ثلاث ذود محذوف التاء من ثلاثة لان الزود مؤنثة ولا مفرد له من لفظه كرهط وقوم انتهى وقال الأمامي الذود من ثلاث إلى عشرة (قوله وهما ما أوفى سنة الخ) الا ان المشاة المذمومة ما أوفت سنة وشرعت في الشاة والثنية ما أوفت سنة ودخلت في الزامية دخولا يبين انتهاء فيه الوحدة لانه لا فرق في الاجزاء بين الذكروا النسي

(ه) الواجب (فيها شاة جذعة أو ثنية) وهما ما أوفى سنة ودخل في الزامية (من حل غنم أهل ر) قوله ذلك البلد من ضأن أو ذود

فان كان جل غنمها الضأن أخذت منه واركانت المعز أخذت منه لان الحليم لا غالب ولا يسترط في الشاة المأخوذة
 ابن تيمون انتى واشترطه ابن القصار وجه له بهضم ظاهر قول الشيخ جذعة أوثنية ولودفع رب المال عن الخمس
 ابل بعير ابل لا من الشاة الواجبة عليه أجره على الصحيح لانه واساة من جنس المال بأكثره وجب عليه وغاية
 أخذ الشاة الى تسع (فالمخمس) (٥٣٣) فرض والاربعة وأصروهي أقل أو قاص الأبل (ك) اختلف في هذه

الشاة هل هي مؤخوذة عن
 الخمس خاصة والاربعة
 الزائدة لانتى فيها أو هي
 متعلقة بالجميع وأن
 الاوقاص من زكاة أيضا
 في ذلك قولان انتهى وقال
 (ع) ولا يصح قول من قال
 ان ظاهر قوله الى تسع ان
 الاوقاص تركى بل الشاة
 وجبت في خمس ولا شيء
 فيها زاد عليها الى العشرة
 انتهى وهذا هو الموافق
 لقوله بعد ولا زكاة في الاوقاص
 ثم أشار الى بقية الاربعة
 فرائض المأخوذة فيها من
 غنم يربحها بقوله (ثم
 في العشر شاة) ان الاربعة
 عشر ثم في خمسة عشر ثلاث
 شاة الى تسعة عشر
 فاذا كانت عشرين فأربع
 شاة الى اربعة وعشرين

(قوله فان كان جل غنمها الضأن أخذت منه) ولا نظر لغنم المال وقوله وان كان
 المعز أخذت منه فان تطوع وأخرج ضانية فيعزى لان الضانية أفضل لان الضابط في
 هذا السبب انه ان أخرج غير ما طالب منه فإن كان الذي أخرجه أحفظ لا فقرأه أجزأ
 والا فلا وان تساوى أخرجت من الضأن فان عدم بمجهله الصنفان طول بكسب
 اقرب بالديه (قوله واشترطه ابن القصار) ضعيف (قوله وجهه بعضهم الخ)
 تقدم ان اتساء فيم بالوحدة (قوله ولودفع رب المال عن الخمس الخ) هذا قول
 عبدا لمنع القروى من أصحابنا بن ابن عبد السلام وهو الأصح ومقابل له ما نقل
 عن أبي الوليد مالباسجى القول به عدم الاجزاء ومحمل القول بالاجزاء حيث ساوت
 قيمته قيمة الشاة أو ما اذا أخرج البعير عن أكك من شاة فانه لا يعزى
 باتفاق (قوله لانه مواساة) أى اعانة (قوله أو هي متعلقة بالجميع) وهو
 الذى رجع اليه مالك وهو المشهور وتظهر رخصة الخلاف في خياط بين لادها
 تسع ولا اخرج خمس (قوله ان ظاهر الخ) أما كونه ظاهرا لا غياضا فلم يقل
 ابن عمر ولا يصح قول من قال الخ غير ظاهر نعم لو قال هو ظاهر المصنف الآن الفقه
 خلافه لكان أحسن (قوله فاذا كانت عشرين) هذا بناء على انها
 تامة وفي نسخة عشرين بناء على انها ناقصة (قوله وسميت بنت مخاض الخ)
 ويشترط أن تكون سليمة من العبور فان لم تكن بنت مخاض أى أو وجدت
 لكن عقيمة (قوله والمأخوذ حينئذ) أى على ميل الوجوب (قوله تأ كيد)
 أى لاستغادته من ابن وقيل المراد به التخصيص لان من الحيوان ما يطلق ابن
 على ذكره وانشاء كابن عرس وابن آوى لضرب من الحيات (قوله كلفه
 بنت المخاض) أى أحب أو كره ففعل حكم عدم الصنفين حكم وجودهما

فالوفر في كل واحد من ١٣٤ عيد ل هذه الفروض الثلاثة اربعة ايضا ثم شرع
 في السبعة الباقية فقال (ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وهي بنت سنتين) ظاهره انها كملت سنتين والمنصوص
 لغيره ما أوفت سنة ودخات في الثانية وسميت بنت مخاض لان أمها ما مضى أى حامل لان الأبل تفعل سنة وتبرى
 سنة (فان لم تكن) بنت مخاض موجودة (فيها) أى في الخمس والعشرين أو كانت موجودة لكنها ليست له خاصة
 (والمأخوذ فيه حينئذ) (ابن لبون) رهونا ما كمل سنتين ودخل في الثالثة وقوله (ذكر) تأ كيد فان عدما أى
 بنت مخاض وابن لبون كلفه الساعي بنت مخاض

برعاية اخذه بنت الخاض وان لم يوج (الى خمس وثلاثين) فالوقص في هذه عشرة (ثم في ست وثلاثين) منها (بنت لبون وهي بنت ثلاث سنين) ليس هو على ظاهره بل مراده ما اوفت سنتين ودخلت في الثالثة وسميت بذلك لان آهها ذات لبن ورعاية اخذها (الى خمس واربعين) فالوقص تسعة (ثم في ست وأربعين حقة) بكمرا الحاء المهملة (وهي التي يصلح على ظهرها الحمل ويطرقها الفحل) أي (٥٣٤) استعقت أن تتركب ويحمل عليها الفحل

والحمل بكمرا الحاء في الاسم وبفتحها في المصدر قال تعالى ولن جاء به جمل بعير (وهي) أي الحقة (بنت أربع سنين) مراده ما أكلت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ورعاية اخذها (الى سنين) فالوقص في هذه أربعة عشر (ثم) بعد ذلك (في احدى وستين جذعة) وهي بنت خمس سنين مراده أيضا ما أكلت أربعة ودخلت في الخامسة سميت بذلك لانها تتجذع سنتم أي تسقط وهي آخر اسنان ما يؤخذ في الزكاة من الابل ورعاية اخذها (الى خمس وسبعين) فالوقص أربعة عشر (ثم في ست وسبعين) ابتنا لبون الى تسعين) فالوقص أربعة عشر أيضا (ثم في احدى وتسعين

فان أناه في ثلاث الحاء يابن لبون ذكر فذلك الى الساعي ان رأى اخذه نظرا جازوا لا الوصه بنت الخاض ولو لم يلزم الساعي صاحب الابل بنت الخاض حتى أناه يابن الابلون أحبر على قبوله بمنزلة المالك كان موجودا فمما ابتداء (قوله بنت لبون) فلم توجد عنده أو وجدت معينة لم يؤخذ عنها حتى بخلاف ابن الابلون فيؤخذ كما تقدم عن بنت الخاض واغفر ان ابن الابلون يتنوع من صغار السباع ويرد الماء ويرعى الشجر فعادت هذه الفضيحة فبنت الخاض والحق لا يختص بمنفعة عن بنت الابلون فلا يجوز عنها حتى هذا ما ذكرنا (قوله وهي التي يصلح على ظهرها الحمل) فلودفع عنها بنتي لبون لم يجوز يا عننا خلافا لما سألني ولوعادات قومه تها فيهما (قوله أي استعقت أن تتركب) نفسه بل قوله ان يصلح على ظهرها الحمل ولا داعي لهذا التفسير اذ بقا اللفظ على حقيقته صحيح (قوله وبفتحها في المصدر) أي وهو المناسب للمصنف (قوله أي تسقط) سنها وتبنت غيرها (قوله على خمس مراتب) أربعة وهو أقلها وذلك في أربعة فروض وتسعة وذلك في فريضة واحدة وعشرة وذلك في فريضة واحدة وأربعة عشر وذلك في ثلاثة فروض وتسعة وعشرون وهو أكثرها وذلك في فريضة واحدة تحقيق (قوله في ايراد) أي على المائة والعشرين ولو واحدة على ما هو ظاهر لفظه وما ذكره المصنف من ان الواجب بتغير بمطلق الزيادة على المائة والعشرين ولو واحدة هو قول ابن القاسم فيجب عنده في المائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين ثلاث بنات لبون من غير تخيير للساعي والذي ارتضاه مالك وهو المشهور ان الزيادة التي يتغير بها الواجب هو زيادة العشرات الى المائة والعشرين وما زيادة أقل من عشرة على المائة والعشرين فالساعي بالخيار بين اخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون وسبب الخلاف قوله صلى الله عليه وسلم بعد ان أوجب في المائة

حقتان الى عشرين ومائة) فالوقص تسعة وعشرون فخلص من هذا كله ان او قاص الابل خمس والعشرين مراتب فإزاد على ذلك أي على المائة وعشرين (في الواجب) (في كل خمسين حقة وفي كل أربعة بنات لبون) ثم نفي بالكلية على زكاة البقر ونصابها ثلاثون وأربعون وما زاد وقد أشار الى الاول وما يتركبه بقوله (ولا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين) بقرة (فاذا بلغت اربعين اتبع) بمشاة فريقة ثم موحدة ثم مثناة من تحت ثم عبي مثناة

سمى بذلك لانه يتبع امه وقيل يتبع قرناه اذ فيه وتساوى بهما (عجل جذع) ظاهر اشتراط الذكر وهو المشهور وما ذكره في سنة من انه ما (قد اوفى سنتين) هو الصحيح عند اهل اللغة وقال عبد الوهاب هو ما اوفى سنة ودخل في التسمية (ثم كذلك) يستمر اخذ التبع (حتى (٣٠) تبلغ) البقرة عند المزكي (اربعين) بقرة (فاذا بلغت)

أي الاربعين فيجب ان ينقطع تركبتها بالتبع (يكون فيها مسنة) بضم الميم وكسر السين المهملة ثم بالنون المشددة فعلى هذا العناية غير داخلية في المعيا وقوله (ولا تؤخذ الاثنى) زيادة بيان فان فقدت المسنة من البقرة اجر بها على الاثنان بها الا ان يعطى افضل منها (وى) أى المسنة (بنت اربع سنين) ظاهر انها ما اوفت اربع سنين وهو قول ابن حبيب وعبد الوهاب ومنهم من اقول كلامه بأن مراده ما اوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وهو قول ابن حبيب أيضا وابن شعبة واقتصر عليه صاحب المختصر ومعنى قوله (وهي ثنية) زالت ثناياها والذئب الثالث وما يركب به أشار اليه بقوله (فما زاد) أى على

والعشرين حقين فما زاد ففي كل خمس حققة وفي اربعين بنت لبون هل هو محمول على مطلق الزيادة فيتعذر الفرض بالزيادة على المائة والعشرين ولو بزيادة الواحدة فيؤخذ ثلاث بنات لبون وهو قول ابن ابي الاسود وشهاب من غير تخيير السامعي اوز زيادة العشرات وهو ما رواه اشهب وابن الماجشون عن مالك فلا يتقل الفرض حتى يصير مائة وثلاثين فالواجب حققة وبنت لبون الحققة في خمسين وبنت لبون في الثمانين ثم اذا زادت عشرة ففيها حققتان وبنت لبون فاذا بلغت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاق فاذا صارت مائة وستين ففيها اربع بنات لبون فاذا بلغت مائة وسبعين ففيها حققة وثلاث بنات لبون فاذا بلغت مائة وثمانين ففيها حققتان وبنت لبون وكذلك اذا تفق مالك وابن القاسم على حققتين في مائة وعشرين لنص الحديث وعلى حققة وبنت لبون في مائة وثلاثين وانما اختلافنا في مائة واحدة وعشرين الى تسع (قوله لانه يتبع امه) لا يخفى أن عمله التسمية لا تقتضى التسمية فلا ينافى وجود تلك العلة في غيره (قوله وتساوى بهما) المناسب وتساوى بهما وهو عطف تفسير على ما قبله (قوله ظاهره) اشتراط الذكر وهو المشهور فيه نظر بل المشهور عدم الاشتراط صرح به الجلاب والتلقين والمواق وغيرهم وليس السامعي اخذ التسمية الاثنى كرها وحدا عند المزكي او وجدت التسمية عنده فقط لما ورد من الرق بأرباب المواشي (قوله وقال عبد الوهاب الخ) ضعيف والمعتمد الاول (قوله الا ان يعطى افضل منها) وهي بنت خمس سنين (قوله وهو قول ابن حبيب أيضا) فيكون لابن حبيب قولان (قوله واقتصر عليه صاحب المختصر) وهو المعتمد (قوله قالت ثنانياها) خبر عن معنى الخ وهما السنستان اللتان من المقدم فوق وتحت والتي يجوارهما فوق وتحت من أى ناحية يقال لها رباعية (قوله فيما يمكن فيه ذلك) وذلك نحو سبعين فان فيها مسنة وتبعها فان زادت عشرة ففيها مسنتان (قوله واذا بلغت الخ) فاذا زادت عشرة ففيها ثلاثة تبعه فاذا زادت عشرة ففيها تبعان ومسنة فاذا زادت عشرة ففيها تبع ومسنتان

الاربعين بقرة (الواجب (في كل اربعين) بقرة) مسنة (وفي كل ثلاثين) بقرة (تبيع ع) يريد فيما يمكن ذلك فيه فان زادت خمسة على الاربعين فلا شيء فيها وقال ابو حنيفة فيها ثمان مسنة وان بلغت خمسين فلا شيء في العشرة عندنا وقال ابو حنيفة فيها مسنة وربيع مائة فاذا بلغت ستين ففيها تبعان وان بلغت سبعين ففيها اتبع ومسنة وان بلغت ثمانين ففيها استنان

فعلى هذا يجرى قوله فيا زاد الخ ثم ثلث بالكلام على زكاة الغنم وفروضها أربعة وقد أشار الى أولها وما تركى به بقوله (ولازكاة في الغنم حتى تبلغ) أى تكمل (أربعين شاة فاذا بلغت) أى كملت أربعين شاة (ف) الواجب (فيها) حينئذ (شاة جذعة أو ثنية) وقد تقدم بيانها في زكاة نصاب الابل ويستمر أخذ الشاة (الى عشرين ومائة) فالوقص ثمانون ثم أشار الى الفريضة الثانية وغايتها وما تركى به فقال (فاذا بلغت) (٥٣٦) أى كملت الغنم عند المزركى

(احدى وعشرين) شاة (ومائة) أى مائة شاة (ف) الواجب (فيها) حينئذ (شاتان) يستمر ذلك (الى) مائتى شاة (والوقص هنا) تسعة وسبعون ثم أشار الى الفريضة الثالثة وغايتها وما تركى به فقال (فاذا زادت) على المائتين (واحدة) فأكثر (ف) الواجب (فيها) ثلاث شياه (الى ثلاث مائة) والوقص فيها تسعة وتسعون ثم أشار الى الفريضة الرابعة بقوله (فان زاد) عدد الغنم على ثلاث مائة من المائتين (ف) الواجب (في كل مائة شاة) قاله في الجلاب فإذا زادت على ذلك يعنى بعد الثلاث مائة ففي كل مائة شاة وفي ثلاث مائة وتسعة وتسعين ثلاث شياه وفي الاربع مائة أربع شياه وفي الخمس مائة خمس شياه ثم كذلك من المئات هذه مذهب الجمهور منهم مالك وأبو حنيفة والشافعى وقال الشعبي والحسن كذا فى (ك) وفى (ع) بدل الحسن أنضى مبدأ المئات اذا زادت واحدة ففيها أربع شياه (ك) نقلا عن بعضهم ما قاله غير صحيح للخبر الذى روى فيه وفيه فان زاد على ذلك يعنى على الثلاث مائة ففي كل مائة شاة وليس فيها شىء حتى تبلغ المائة وهذا نص منه صلى الله عليه وسلم ولما فرغ من بيان حكم فروض المشايمة الثلاث شرع يبين حكم ما بين الفريضتين فقال (ولازكاة في الاوقاص) جمع وقص يتسكن القافى عند التجهور على ما قال سند وقال (ق) وقص بفتح القافى ومن رواه بالسكون فهو خطأ (وهو) لغة من وقص العنق الذى هو القصم قصوره عن النصاب

خمس شياه ثم كذلك العبرة فيما بعد ذلك من المئات هذا مذهب الجمهور منهم مالك وأبو حنيفة وقص والشافعى وقال الشعبي والحسن كذا فى (ك) وفى (ع) بدل الحسن أنضى مبدأ المئات اذا زادت واحدة ففيها أربع شياه (ك) نقلا عن بعضهم ما قاله غير صحيح للخبر الذى روى فيه وفيه فان زاد على ذلك يعنى على الثلاث مائة ففي كل مائة شاة وليس فيها شىء حتى تبلغ المائة وهذا نص منه صلى الله عليه وسلم ولما فرغ من بيان حكم فروض المشايمة الثلاث شرع يبين حكم ما بين الفريضتين فقال (ولازكاة في الاوقاص) جمع وقص يتسكن القافى عند التجهور على ما قال سند وقال (ق) وقص بفتح القافى ومن رواه بالسكون فهو خطأ (وهو) لغة من وقص العنق الذى هو القصم قصوره عن النصاب

وامسلاحاهو (ما بين القرى يمتد من كل الانعام) في كلامه مشاحة انفاية تهوف بأدنى تأمل وما ذكره أحد
 قولين مشهورين والمشهور الآخر فيه الزكاة وتظهر في الخلطة مثل ان يكون لواحد خمسة من الابل
 والاخر تسعة فيضطآن على القول بعدم زكاة الاوقاص يكون على صاحب الخمسة شاة وعلى صاحب التسعة شاة
 وعلى القول بزكاتها يكون عليهما (٥٣٧) شاتان يقسمان ما على أربعة عشر جزأ على صاحب التسعة

تسعة أجزاء وعلى صاحب
 الخمسة خمسة أجزاء وتقسيمه
 أورد على ما قال الشيخ قوله
 بعد وكل خليطين فانهما
 يتراذان بالسوية لان ظاهره
 ان الاوقاص تركي اجيب
 بأن قوله لا زكاة في الاوقاص
 يعني على الانفراد وما ذكره
 بعد على الاجتماع (ويجمع
 الضان) بالبر وعدمه
 واحده ضائن ويقال أيضا
 في الجمع ضئين بفتح الضاد
 وكسرهما والاثني ضائنة
 وجمعها شواثن وهي ذات
 الصوف (والعز) وهي ذات
 الشعر (في الزكاة) اجماعا
 على ما نقل بعضهم وعلى
 المشهور على ما نقل بعضهم
 لان اسم الجنس جمعها
 في قوله عليه الصلاة
 والسلام في كل أربعين
 من النعم شاة (و) كذلك
 تجتمع في الزكاة (الجوايس

وقص العنق (قوله من كل الانعام الخ) للاحتراز من غير ما يتركى كالحث
 والعين لا وقص فيها (قوله في كلامه مشاحه) لان الانساب له يقول وهي أى
 الاوقاص وأجابت بما يحصيه ان هذا تفسير لا لقرول لا للجمع وقبل ان عدول
 المصنف لتفسير المفرد لان ما بين القرى يمتد وقص لا اوقاص (قوله والمشهور
 الاخر فيه الزكاة) وهو الراجح (قوله بفتح الضاد) أى فهو على وزن كريمة (قوله
 اجماعا على ما نقل بعضهم) أى وما نقل عن ابن لبابة من انها لا تجمع فشاذا لم يقل به
 غيره كذا قاله في التحقيق أقول فيمنع من غير المشهور التفات اليه (قوله
 ضئمة) أى عظمية الجثة قال في المصباح ضم الشيء بالضم ضمها وزان عنب
 وضخمته عظم الى أن قال وامرأة ضئمة والجمع ضئمات بالسكون (قوله المعهودة
 صفة الابل) أى المملوكة (قوله وانظر بقية الاقسام) الخ فاذا كانت احدى وستين
 ضائية ومثلهامعرا أخذ من كل صنف شاة وكذا ان لم يتساوا بحيث كان الاقل
 فصايا وهو غير وقص كائة ضائية وأربعين معرا أو بالعكس فلو كان الاقل فصايا
 وليكنه وقص كائة واحدة وعشرين ضائية وأربعين معرا أو بالعكس أخذت
 الشاتان من الأكثر وأولى لو كان الاقل دون نصاب وهو وقص وأما لو وجبت
 ثلاث فان تساوى الصنفان كائة وشاة من الضان ومثلهما من المعرا أخذ من كل صنف
 شاة وخير الساعى في الثلاثة وان لم يتساوا فان كان الاقل فصايا وهو غير وقص
 كائتين وسبع معرا وأربعين من الضان أو بالعكس أخذت شاة منه
 والساعى من الأكثر وان لم يكن فيه عدد الزكاة كائتين وشاة ضائنا وثلاثين معرا
 أو كان فيه عدد الزكاة هو وقص كائتين وشاة ضائية وأربعين معرا أو بالعكس
 أخذ الثلاث من الأكثر وان وجب أربع شياء فصايا أخذ من كل مائة شاة والمائة
 الملفقة من الصنفين يأخذوا جميعا من أيهما عند التساوى ومن أكثرهما عند
 الاختلاف (قوله بعد حصول النصاب) في مال كل واحد منهما لا يخفى أن حصول

والبقر) اتفاقا لان اسم ١٣٥ د ل الجنس جمعها في قوله عليه الصلاة والسلام
 في كل ثلاثين من البقر تبسيع (و) كذلك تجتمع في الزكاة اتفاقا (الغنم) وهي ابل خراسان ضئمة مائة الى اثنى عشر
 سنامان (والعرب) وهي ابل العرب المعهودة اذ لفظ الابل صادق عليهم ما في قوله عليه الصلاة والسلام في كل خمس
 غنم من الابل شاة (تنبه) لم يبين الشيخ صفة الاخذ خلا للجمع فنتول ان وجبت واحدة وتساوى النوعان
 كمشرين ضائنة ومثلهما معرا خير الساعى في أخذ واحدة من الضان أو المعز وان لم يتساويا كمشرين ضائنة وثلاثين
 معرا أو بالعكس أخذ الثلاثة من الأكثر على المشهور وانظر بقية الاقسام وهي ما اذا وجبت اثنتان فأكثر في الاصل
 ثم انتقل يتكلم على الخلطة وهي جعل مائتين لاثنين مثلا لا واحدا بعد حصول النصاب في مال كل واحد منهما

فقال (كل خيطين فانهما يتردان بالسوية) على عدتي (٥٣٨) الماشية فالذي توجهه الخلطة المحتمة فيها

الشروط الاتية أن يكون
المأخوذ من المسالكين
كالمأخوذ من المسالك الواحد
في القدر والسن والصنف
مثال الاول ثلاثة لكل
واحد أربعون من الغنم فان
الواجب عليهم شاة واحدة
على كل واحد ثلثها ومثال
الثاني اثنان لكل واحد
سنة وثلثون من الابل فان
الواجب عليهم ما جئذغة
على كل واحد نصفها ومثال
الثالث اثنان لواحد غناتون
من الضأن والاخر أربعون
من المعز فان الواجب شاة
من الضأن على صاحب
الثانين ثلثها وعلى الآخر
الثالث وفائدة الخلطة
التخفيف وقد تفيد التثقيب
وقد لا تفيد ههنا ومثله ذلك
في الاصل ويستتر في كون
المسالكين كالمسالك الواحد
شروط منها أن يكون لكل
واحد نصاب فأكثر حال
حوله والى اشتراط النصاب
أشار بقوله (ولا زكاة على
من لم تبلغ حصته عدد
الزكاة) لعموم قوله عليه

النصاب في مال كل واحد منهما لا يكتفى بل لا بد أيضا من بقية الشروط الموجبة
تركيبها على ملك واحد فللمسالك أن يتم التفريق بذكر بقية الشروط (قوله
فانهما يتردان) أي يتراجعان لقوله صلى الله عليه وسلم وما كان من خيطين
فانهما يتراجعان بينهما بالسوية انتهى وقول الشارح على عدد الماشية تفسير لقوله
بالسوية كما أفاده في التحقيق أي يرجع كل منهما على صاحبه باعتبار عدد الماشية
على البدلية أي انه اذا أخذ الساعي من احد الشريكين كزيد فانه يرجع على
صاحبه عمرو واذا أخذ من عمرو فانه يرجع على زيد مثلالو كان لاهما تسعة
من الابل وللاخر ستة فيقسم الثلاث شياه على خمسة عشر لكل ثلاثة خمس
فعلى صاحب التسعة ثلاثة أخماس الثلاثة وعلى صاحب الستة خسادا
وكاذا كان لاهما تسعة وللاخر خمس فان أخذ الشاتين من صاحب التسعة
رجع على صاحبه بخمسة أسباع من أربعة عشر سبعا من قيمة الشاتين أو من
صاحب الخمسة رجع على صاحبه بتسعة أسباع من قيمة الشاتين بعد جعلهما
أربعة عشر سبعا أو من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة على صاحبه بسبعين
من قيمة الشاة التي أخذها الساعي وكل ذلك مبني على تركية الاوقاف الذي هو
المشهور وعلى مقابله يكون على كل واحد شاة وفي التقويم يوم أخذ الساعي
أويوم الوفاة ولا راي القاسم وأشهد واستظهر في التوضيح قول ابن القاسم وهو
ان القيمة تعتبر يوم أخذ الساعي (قوله وفائدة الخلطة التخفيف) كما اذا كان لكل
أربعون من الغنم فان على كل واحد حالة الانفراد شاة وعليهما معا حالة الاجتماع شاة
واحدة (قوله وقد تفيد التثقيب الخ) أي كما اذا كان لكل مائة وعشرون من الغنم
فان على كل واحد منهما حالة الانفراد شاة فقط وعند الاجتماع عليهما ثلاث شياه
وقوله وقد لا تفيد ههنا أي كما اذا كان لكل واحد مائة من الغنم فان على كل واحد حالة
الانفراد واحدة وكذا حالة الاجتماع (قوله أن يكون لكل واحد نصاب حال
حوله) أي ولو وقعت الخلطة أثناءه فان لم يكن لكل واحد منهما نصاب لم يجب عليهما
زكاة ولو حل حول ماشية أحدهما دون الآخر زكى من حول ماشيته زكاة
الانفراد لا على الخلطة فبان انه إذا وسقط ما على الآخر (قوله ومنها أن يكونا
مخاطبان الخ) ومنها النية أي نية الخلطة لانهما توجب تغيير الحكم فتقتصر
النية كالسلاة ومنها اتخاذ نوعها بأن يجوز جمعها في الزكاة لا بقرع غنم أو ابل

الصلاة والسلام ليس فيما دون خمس ذود صدقة ومنها أن يكون مخاطبين بالزكاة احتراماً من
أن يكونا عبيد أو كافرين أو أحدهما

وان كان الفعل واحدا اشترط اتحاد المصنف (قوله فان كان أحدهما مخاطبا)
 كأن يكون أحدهما حرا مسلما والاخر عبدا أو كافرا (قوله ومنها أن يتصد الخ) قال
 ابن الحاجب وموجبها أي بكسر الجيم خمسة الراعي والفعل والدلو والمراح والمبيت
 وعبر عن الدلو العلامة خليل بقوله وماء فالخامس أن ابن الحاجب و خليل اتفقا على
 أنها خمسة وعدها الشارح ستة بزيادة المرحى سبع فيه ابن عمر ونحن خليليون
 فتتبع ابن العلامة خليل وابن الحاجب (قوله أن يتصد الفعل) أي بأن يكون
 واحدا مشتركا ويختص بأحدهما يضرب في الجميع أي أو لكل ماشية فكلها
 ويضرب في الجميع أيضا لحصول الاجتماع فيه برفق بعضهم من بعض وقوله والراعي
 أي بأن يكون واحدا يرعى الجميع أي أو لكل ماشية راعا ويتعاونان بالتراعى على
 جميعها باذن المالكين كما أورد في ذلك والمدارعى على التعاون وإن لم يحتج لهما (قوله
 والمراح) بضم الميم وقيل بفتحها وهو موضع اجتماع الماشية بالقائلة اتحد أي أو تعدد
 واحتاجت له (قوله والدلو) أي أن يجتمع ماء في الماء بملك لهما أو منفعة ومعنى
 اجتماعهما ما في الماء بالمنفعة أن يستأجر بئرًا على أخذ قدر معلوم ككل يوم مائة
 دلو مثلا أو استأجر أحدهما من الآخر فأداه في التحقيق (قوله بل يكفي أكرها) وهو
 ثلاثة من الخمسة على ما في خليل ونسأله فان كان أحد الثلاثة اتحد فلا بد
 أن تكون الماشية من صنف واحد كضأن أو معز ولا يجوز أن يكون من صنفين
 وأما ما لم يكن أحدهما الفعل فيجوز أن يكون من صنفين كضأن ومعز أو جاموس وبقر
 (قوله عند ابن القاسم) هو الذي منى عليه خليل فهو الراح وقيل يكفي اثنان (قوله
 ولا يفرق الخ) قال مالك في المدونة ومعنى الجمع بين مفترق أن يكون لكل واحد
 أربعون شاة فإذا أظلم الساعي جمعها ليؤدوا واحدة والتفريق بين مجتمع أن
 يخطأ ولا أحدهما مائة شاة ولا آخر مائة شاة وشاة ففيها ثلاث شياه فإذا اختلفا
 ودياشاتين انتهى (قوله خشية الزيادة الخ) لا يخفى أنه على هذا تكون الخشية
 من جانب المزكّين ويصح أن يقدّر نقص بعد خشية أي خشية نقص الصدقة وهو
 على الوجهين قبله أما خشية نقصها بسبب الانتراق عند الاجتماع فيما إذا كانت
 توجب تنقيلا فلا يفرق خشية نقصها على الفقراء وأما خشية نقصها على
 الفقراء بسبب الاجتماع عند الانتراق ففيما إذا كانت توجب تخفيفا فلا يجمع
 بينهم ما خشية نقصها على الفقراء فالخشية في الجملة متعلقة بالنقص على الفقراء
 وهي من جانب الشارع لأجل الفقراء ومفهوم خشية الصدقة أنهم لو فروا
 أو اجتمعوا العذر لحرمة ويصدقون في العذر من غير عين إذا كانوا مأمونين ظاهري

فان كان أحدهما مخاطبا
 زكى زكاة المنفرد ومنها أن
 يتعد الفعل والراعي والمراح
 والدلو والمبيت
 والمرعى ولا يشترط عند ابن القاسم
 اجتماع هذه الشروط كلها
 بل يكفي أكرها ومنها أن
 تكون خطتهما لا ارتفاق
 احتراز من أن يجتمعا فوارا
 من الزكاة والى هذا أشار
 بقوله (ولا يفرق بين مجتمع
 ولا يجمع بين مفترق خشية
 الزيادة في الصدقة) ولو قدم
 هذا على قوله وكل خطيبين
 الخ كان أولى

لانه وقع في الحديث مرتبا كذلك (وذلك) أي التهمي عن التفريق والجمع المذكورين نهى تحريم على المشهور (اذا قرب الحول) ابن القاسم في الكتاب اذا كان ذلك أي الاختلاط قبل الحول بشهرين أو أقل فهم خلطاء وانا أرى انهم خلطاء في أقل من شهرين ما لم يتقارب الحول ويهربا فيه إلى أن يكونا خليطين فرار من الزكاة ابن شاس هذا كله اذا كان ما وجد عليه من اجتماع أو افتراق منقصا من (٥٤٠) الزكاة فلم يمكن منقضا ولا يمتنع عليه

الصالح والافقيمين (قوله لانه وقع في الحديث مرتبا الخ) والحديث في البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية (قوله نهى تحريم على المشهور الخ) قال قت و هل النهى للتحريم وهو المشهور وفذا فعلوا ما نهوا عنه أخذوا بما كانوا عليه أو على الكراهة فاذا فعلوا أخذوا بما كان عليه الان قولان (قوله اذا كان ذلك الخ) محصله كما أخذته من نص المدونة الذي رأته ان مالكا قال فيها اذا كان الاختلاط قبل الحول بقليل أو كثير فهم خلطاء فظاهره لو قرب الحول جدا فرأى ابن القاسم انه اذا قرب الحول جدا يؤخذان بما كانا عليه قبل الاختلاط وان القرب جدا هو عين قرينة الهروب فقوله ويهربا المراد ان القرب جدا هو عين الهروب فلا يحتاج الى قرينة أخرى ويدل على ما قلناه نقول الائمة ونقل ابن عمر عن ابن القاسم انه لاحد في قرب ذلك وهذا المقيم قرينة وأقرار بقصد الهروب والافلا بالتفت لقرب الزمان فقد ذكر بعضهم ما نصه وينت الغراب لا قرار والقرينة أو القرب الموجب تهمتها (قوله أي التفريق الخ) الظاهر ان يجعل كان شائبة ولا يجعل اسمها التفريق والاجتماع للاستغناء عن ذلك بقوله بعد بافراقهما الخ وأن أدائها فاعل ينقص (قوله السخلة) بفتح السين المهملة واسكان الخاء وهي الصغيرة كما قال الساج والجمع سخال بكسر السين وسخال مثل تمر وتعر وسخالان (قوله ولا يؤخذ في الصدقة تيس الخ) لا يخفى انه يستغنى عنه بقوله ولا يؤخذ في الصدقة السخلة (قوله وقيل ذكره مطلقا) ضعيف (قوله ضربها الطلق)

بل زكي المال على ما يوجد عليه والى هذا أشار الشيخ بقوله (فاذا كان) أي التفريق أو الاجتماع عند قرب الحول (ينقص أدائها بافراقهما أو باجتماعهما أخذابا كما عليه قبل ذلك) الافتراق أو الاجتماع مثال التفريق خوف الزيادة في الصدقة رجلا ن لكل واحد مائة شاة وشاة فيفتقان في آخر الحول فتجب عليهم ما شائان وقد كان الواجب عليهم ما انلانا ومثال الجمع لذلك ثلاثة رجال لكل واحد منهم أربعون فيعدهم ونه في آخر الحول لتجب عليهم شاة واحدة وقد كان الواجب

عليهم ثلاثة شياه ثم شرع يبين ما لا يؤخذ في الزكاة من الانعام فقال (ولا تؤخذ في الصدقة السخلة) بفتح وهي الصغيرة من الغنم ضانا كانت أو معزاذ كرا كانت أو أتنى (و) مع ذلك تعد في ارباب الغنم كان في الاصل نصا بأم لا نقول عمر المتقدم (و) كذلك (لا) تؤخذ (العجا جيل في) صدقة (البقر) جمع عجل وهو ما كان دون السن الواجب الذي هو التبييع (و) كذلك (لا) تؤخذ (الفصالان في) صدقة (الابل) جمع فصيل وهو ما دون بنت مخاض (و) مع كون العجا جيل والفصالان لا تؤخذ في الصدقة (تعد عليهم) أي على اربابها تؤخذ كرها (و) كذلك (لا) يؤخذ في الصدقة (و) وهو ذكر المعز الصغير وقيل ذكره مطلقا لأنه (و) كذلك (لا) يؤخذ في الصدقة (الهرمة) وهي الكبيرة الهرملة (و) كذلك (لا) يؤخذ في الصدقة (الماخض) وهي الحامل التي ضربها الطلق قاله (و) وقال (ق) الماخض هي الحامل سواء كانت في أول الحمل أو آخره وانما لم تؤخذ لانها من خيار أموال الناس (و) كذلك (لا) يؤخذ في الصدقة (فحل الغنم) وهو الذي أعد بالطريق ضانا كان أو معز لانه من خيار أموال الناس

(و) كذلك (لا) يؤخذ في الصدقة (شاة العاف) وهي المدة التسعين للاكل لانه لا ذكر اكل أو انشئ لانها من خيار أموال الناس (و) كذلك (٥٤١) (لا) يؤخذ في الصدقة (التي تربي ربهما) وتسمى الربخيم

الراء وبالموحدة المشددة

مقصورة ولوقدم قوله (ولا)

أي ولا يؤخذ في الصدقة

(خيار أموال الناس) يريد

ولا شرارها ثم عقده

بالمسائل المتقدمة لكان

أولى لانه ضابط لها واصلها

انه لا يؤخذ شرارتها حق

المساكين ولا خيارا لتعلق

حق ارباب الاموال فان

أعطى واحدة من الخيار

طيبة بها نفسه جاز ذلك

وان أعطى من الشرار فلا

يجزى وان كانت كلها

خيارا أو شرارا ككاف

الوسط على المشهور فان

امتنع أجبر — الى ذلك

وجميع ما ذكره وردت به

الاحاديث الصريحة (ولا

يؤخذ في ذلك) أي الصدقة

(عرض ولائتم) أي عين

بدل ما وجب عليه من حب

أو غر أو ماشية (فان أجبره

المصدق) بتخفيف المصاد

وكسر الدال وهو الساعي

(على أخذ الثمن في الانعام

وغيرها) كالحبوب والمعدن

والركاز (أجزاء) مفهوم

الشرط لو فعل ذلك اختيارا

بفتح الراء مخففة أي تعلق بها الطاق قول لا يمتنى أن ما قاله الفاكهاني. ووافق للمصباح
فانه قال مخضت المراق كل حامل من باب تعبد فأولاده وأخذها الطاق فهي
ما خض بغيرها وكرابن يونس عن ابن حبيب ما دفي ولادتها كما ذكره الشيخ
أبو الحسن في شرح المدونة فالقالات ثلاثة أظهرها ما قاله الشيخ أبو الحسن (قوله
لا تسمين للاكل) أكله هو أكل غيره (قوله وتسمى الربا) قال ابن حبيب سميت
بذلك لانها تربي ولدها انتهى (قوله كاف الوسط) على المشهور ومقابلها ما حكى ابن
بشير عن ابن عبد الحكم انه يؤخذ منها ما طاقا خيرا أو شرارا ذكره بهرام ومحل كونه
يكاف الوسط لان يرى الساعي أخذ المصيبة أحظ لاغترافه أخذها بالبرغم حسن
الاجزاء وأما المغير فلا يأخذها لتقصها عن السن (قوله ولائتم الخ) ع جعل
العرض هنا ما عدا العير والتمن واقع على العير وقال ح ظاهرا كلامه
انه على الحریم كقوله فان أجبره المصدق الخ (قوله بتفقيق المصاد) احتراز عن
المصدق بتشديد المصاد فانه المزكى (قوله على أخذ الثمن) مراد المؤلف
بالتن القيمة تت وفاداه لو أجبره على دفع العرض عن العين انه لا يجزى وهو
فاد الفاكهاني لانه على الاجزاء قوله لان جماعة من العلماء أجازوا ذلك والحكم
اذا وقع فيه خلاف مضى ولم يرد وقال أما الموضع فلا أعلم في عدم اجرائه خلافا
وأما القيمة فمختلف فيما بين العلماء وفاد قول الشارح أخرافا ما أخرج العرض
عن العين فالمشهور انه لا يجزى الاجزاء لانه أفاد الخلاف في المسئلة وهو الماعول
عليه (قوله والمعدن أنت خبير بان المعدن الذي يزكى هو الذهب والفضة
فقط وان الثمن هو العين فقصته انه لو أخرج عن الذهب فضة والعكس اختيارا لا
يجزى والمشهور الاجزاء نعم يتأق في الركاز فان الركاز لا يتوقف الاخراج منه على
أن يكون عينا ولعل الاولى أن يفسر الغير بالحبوب وقيل والمعدن والركاز انتهى فانت
تراه حكاه بقيل (قوله على المشهور فيهما) أي في الطوع ولا كراه ونص ابن
المصاحب اخرج القيمة طوعا لا يجزى وكرها لا يجزى على المشهور فيهما انتهى لفظة
(قوله فالمشهور انه مكروه ولا يجرم) أي فأخذ العين عن الحرث والماشية يجزى مع
الكراهة وقوله ولا يجرم الخ مفاد ان المقابل الحرمه وهو كذلك فارقا هل
هذا الخلاف في الصدقة مطلقا أو لا قلت قد أتى الشيخ أبو الحسن بالمسئلة على
جميع أوجهها فقال واختلف في هذا الفصل في مواضع أحدها انتهى هل هو

لا يجزى وهو كذلك على المشهور ١٣٦ عد ل فيها على ما في ابن المصاحب ابن عبد السلام وظاهر
المدونة وغيره انه من باب شراء الصدقة والمشهور فيه انه مكروه ولا يجرم

على التمتع أو الكراهة وهل ذلك خاص بالتطوع أو عام في التطوع والواجب وهل ذلك خاص بالرقاب أو عام في الرقاب والمذابح وهل ذلك من التصديق عليه خاصة أمه ومن غيره وإن تدولته الاملاك انتهى (قوله وبالمجمل) أي وأقول قولاً ملتبساً بالمجمل أي بجملة ما في المسئلة من الخلاف (قوله انه اضطر في ذلك) أي في دفع الثمن المراد منه القيمة كما هو نصنت وماذا ابن الحاجب قوله تعالى مرة يجرى وهو المعتمد قوله وشرط أي ابن القاسم وهو ضعيف قوله اذا كانوا يضعونها أي القيمة كما هو مفاد التوضيح أي يجوز دفع القيمة اذا كانوا يضعونها القيمة في مواضعها بأن دفعت للمصنف الثمانية وظاهره ولو طوعوا أو قتلوا ولا شك ان هذا الشرط ليس خاصاً بدفع القيمة لان أربابها لو دفعوا غير الواجب يجرى لهم الا اذا كانوا هم أو السادة يضعونه في مواضعه (قوله ولفرق مرة) أي ابن القاسم وقضية ذلك أن الكلام الأول عام في دفع العين عن غيرها والعكس وسيأتي الكلام السابق يقضي بقصره على دفع العين عن غيرها وسكت في هذه عن دفع العين عن الماشية والعكس والظاهر أن الماشية مثل الحب فتكون هذه الفقرة هي المشهورة (قوله اختلف المذهب الخ) أي على أقوال ثلاثة فقيل لا يجوز اخراج أحدهما عن الآخر وقيل يجوز اخراج الورق عن الذهب بخلاف العكس والمشهور الجواز مطلقاً كما قال الشارح ومعنى الاطلاق أي سواء أخرج الورق عن الذهب أم الذهب عن الورق ومنشأ الخلاف هل هو من باب اخراج القيمة فيمنع أو لا فيجوز ورأي في المفصل أن الورق أيسر على الفقراء بخلاف العكس ابن راشد والقول بالتمتع مطلقاً أقف عليه في المذهب (قوله فأما اخراج العرض الخ) والعرض شامل للحرث والماشية كما نقله عجم (قوله فالمشهور أنه لا يجرى) وهو قول ابن القاسم ومقابله الاجزاء اذ المحاب وهو مذهب أشهب وذلك الخلاف اذا أخرج عرضاً عمازله من زكاة ماشية أو حب وان أخرج عن العرض عيناً فانه لا يمتثلان في الاجزاء مع الكراهة ابتداء فان أخرج عرضاً أو طعماً راجع على الفقير به ودفع له ما وجب عليه فان فات به الفقير لم يكن له شيء عليه لانه سلطه على ذلك وهذا اذا علمه بأنه زكاة والالم يرجع به مطلقاً لانه متطوع كما قال مالك فأداه هذا العلامة بهرام والحاصل كفي عجم على خليل أن اخراج العين عن الحرث والماشية يجرى مع الكراهة فيه وما اذا أخرج العرض عنهما أرعن العين فلا يجرى وكذا اخراج الحرث والماشية عن العين ومثله اخراج الحرث عن الماشية وعكسه انتهى (قوله أن يخرجها) أي الذات التي وجب اخراجها عنها أو غيرها (قوله

وبالمجمل انه اضطر في ذلك ابن القاسم فقال مرة يجرى سواء كان ذلك طوعاً أو كراهة ذكره في العتبية وشرط في كتاب ابن المواز الا كراهة وقال مرة اذا كانوا يضعونها في مواضعها ولفرق مرة بين أن يخرج عن الحب عيناً فيجرى به وبين أن يخرج عن العين حباً فلا يجرى به انتهى وقال (د) اختلف المذهب في اخراج الذهب عن الفضة وعكسه والمشهور الجواز مطلقاً لاتحادهما في الحكم فاما اخراج العرض عن العين فالمشهور أنه لا يجرى وأما عكسه فيكره وقوله (ان شاء الله) إشارة الى قوة الخلاف وقوله (ولا يستقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية) تقدم في الباب الذي قبله ولم يظهر لتكراره معنى * * * * * على مسائل مهمة الاولى أن يخرجها

بنية الزكاة) أى عند دفعها أو عزله أو مقمها أن ينوى اخراج ما لوجب عليه فلو دفع
مالا لغيره غير نوايه الزكاة ثم لما طلب بالزكاة أراد جعل ما أخرجه من غير بنية
الزكاة لم يجزه وليس له الرجوع به على الفقير وينوى عن المحتون والفقير وإليه ما (قوله
الأن يكون مكرها للخرج) أى ونية المالك بالكمركانية (قوله أن لا ينقلها
من الموضع الذى وجبت فيه) ونقد أن مثل مع وضع الوجوب قربه وهو ما دون مسافة
القصر سواء لم يكن فى موضع الوجوب مستحق أو كان ويصل عنه أو أعدم أو مثل
أودون فأردية قوله أن لا ينقلها أى على مسافة القصر (قوله أن لا يكون فيه
من الخ) أى أنه لا ينقلها على مسافة القصر إلا إذا لم يكن بموضع الوجوب أو قربه
مستحق أى أو كان مستحق إلا أن الذى على مسافة القصر أعدم فينقل أكثرها
وجوبا فان نقلها كلها أو فرق الكل بموضع الوجوب فيجزى فيما يظهر وإن كان
الذى على مسافة القصر مساويا أو دون فلا يجوز له لئلا يكن فى المسوى يجرى
مرفى الدور لا يجرى (قوله إلى أقرب المواضع إليه) كذا فى المدونة وفى بعض شراح
العلاوة خليل فإنه قال إلا لاعدى فتنقل أكثرها الأقرب فلا قرب انتهى أى
مما كان على مسافة القصر لما تقدم أن ما دون مسافة القصر حكمه وضع
الوجوب وفجاده أنه لو تعدد الأقرب ودفعه لغيره لا يجرى وحرر (قوله فينقلها
الخ) يفيد أنها لا تدفع لبيت المال ولا تصرف فى كفن ميت ولا بناء مسجد وهو كذلك
كما ذكره (قوله فان أخرها عنه أجزاء الخ) أى إذا أخرها أيا ما أمان أخرها يوما
وفجوه فلا حرمة أخذت هذان قولهم أنه إذا تلف ما عزله من الزكاة بعد التحول
فإن كان متفرط فى حفظه ضمن مطلقا وإن كان تأخير مع إمكان الاداء ضمن أيضا
إسكن فيما إذا أخره أيا ما لا فيما إذا أخره أقل من ذلك انتهى أى إلا الإمام فقد قال
فى العلم للإمام تأخير الزكاة إلى الحول الثانى إذا أداه اجتهاده إليه انتهى (قوله
أن يصرفها فى مصارفها) الثمانية أو لها الفقير وهو من له بلغة لا تكفيه لعيش
عامة ثانياً المساكين وهو من لا شئ له بالكلية ولا يرد قوله تعالى أما السفينة
فكانت لمسالكين لأن المراد بهم مساكين الذلل والفقير أو أنهم كانوا أجراء
فى السفينة ويشترط فى كل منهم ما أن يكون مسلماً حراً لا يعطى كافراً إلا أن يكون
جاسوساً أو مؤلفاً ولا يعطى عبداً له غنى بسيد. وأن لا يكون ابنه لاسم فإذا كان
ابن له فلا يعطى ومجمله إذا أعطى ما يستحقه من بيت المال فإن لم يبط وأضر به الفقراء
أعطى الثالث العامل عليها وهو الجاني والمفرق ويشترط فى كل منهم الحرية
والإسلام وعدالة كل واحد فيما يفعله فالمفرق فى تفرقها والجاني فى جبايتها وأن لا

بنية الزكاة فان أخرها بغير
نية الزكاة لم يجزه إلا أن
يكون مكرها للغانية أن
لا ينقلها من الموضع الذى
وجبت فيه إلا أن يكون فيه
من يعطيها له فينقلها إلى
أقرب المواضع إليه الثالثة
أن يخرجها فى وقت وجوبها
فإن أخرها عنه أجزاء
وارتكب عسراً الرابعة أن
يصرفها فى مصارفها الثمانية
الذين ذكرهم الله تعالى
فى قوله إنما الصدقات للفقراء
إلى آخر الآية ثم انتقل
بتكامل على زكاة الفطر
فقال

يكون هاشميا ولا كافرا يعطى ولو كان غنيا والرابع المؤلفة قلوبهم وهم كفار
يعطون ليتألفوا على الاسلام فان أعطى ولم يسلم نزعته منه الخامس رقيق مؤمن
يشترى من الزكاة لاجل العتق وهو المراد بقوله تعالى وفي الرقاب ولا يشترط فيه
السلامة بل يجوز أن يمتق منها ولو عيبا عيبا قبيلا كالزمانة والعبي ويشترط فيه
أن يكون خاليا عن شوائب الحربية ويكون ولا ذلك العبد المعتق للمسلمين السادس
المدين ولو لم يلحقه دين للغرماء وهو المراد بقوله تعالى والفقارين ويشترط أن يكون
الدين مما يجبس فيه كحقوق الأدميين فان كان الزكاة والكفارات فلا يعطى
شيئا وأن لا يكون استدانه في فساد الأثيموب وأن لا يكون عنده عين تقابل
دينه ولا غيرها بما فضل عن حانه فلو كان له دار تساوى خمسين ديناراً ويناسبه
دار ثلاثين والدين الذي عليه تسعون مثلاً فانه يعطى من الزكاة ولو غناه دينه
سبعين فقط السابغ المجاهد أى المتلبس به يعطى من الزكاة ولو غنيا والمتلبس به
يحصل بالشروع فيه أو في السفر له ويعطى أيضا لاجل آله الجهاد من سلاح ورمح
وغير ذلك ولا بد أن يكون حرا كراما مسلما كافا قادر غير هاشمي ويدخل فيه المربط
المتلبس بالرباط ويعطى الجاسوس من الزكاة ولو كافرا وهو شخص يرسله الامام
إطلاع على عورات العدو ويطلع حاله ثم يعلم بذلك لانه يكون على بصيرة الثامن الغريب
المنقطع يدفع اليه من الزكاة قدر كفايته وان كان غنيا ببلده وهو المراد بان
السبيل بشروط الاقل أن يكون محتاجا في ذلك الموضع الذي هو به الى ما يوصله
الى وطنه الثاني أن يكون سفره في غير معصية والا فلا يعطى من الزكاة الا أن يخاف
عليه الموت الثالث أن لا يجد مسلفا بذلك الموضع الذي هو فيه واشتراط هذا انما
هو في الغنى ببلده وأما الفقير ببلده فيعطى من الزكاة ولو وجد مسلفا فلو
جلس ولم يسافر فانه اتواخذ منه الا أن يكون فقيرا مملأ من يجوز له الاخذ بوصف
الفقر أو غيره

* (باب زكاة الفطر) *

(قوله حكم زكاة الفطر) أى في بيان الاحكام المتعلقة بزكاة الفطر وهي
مصدر اعطاء مسلم فقير لقوت يوم الفطر صاعا من غالب القوت أو جزؤه واسما صاع
من غالب القوت أو جزؤه يعطى مسلفا فقير القوت يوم الفطر (قوله بكسر الفاء) أى
فطرة بكسر الفاء كتحقيقه عبارة النفاكهاى (قوله لانها من الفطرة) أى لان
فطرة أى اسمها وهو لفظ فطرة منقول من اسم الفطرة وهي الخلقة أى ولفظ فطرة
الذى هو اسم المنقول عنه بكسر الفاء (قوله أى زكاة الخلقة) لاحاجة لذلك

* (باب فى) * بيان حكم
زكاة الفطر (وقال
لا يخرج فطرة بكسر الفاء
لأنها من الفطرة التى
هى الخلقة أى زكاة الخلقة)

وفي بيان من تؤدي عنه والمؤدي وبيان جنسها ومقتضاها شرعت طاهرة لانه من الغنى والرفق وطهارة
 للسالكين وبذلك حكمها فقال (وزكاة) (٥٤٥) الهارسة) أى مفروضة بالسنة (واجبة) أى مؤكدة
 ما ذكرناه من سنة واجبة

(ك) عن بعض شيوخه أنه
 المشهور وقال ولم أره لغيره
 والظاهر من المذهب
 الوجوب وصرح ابن الحاجب
 بمشهوريته واختلف
 في معنى قوله (فرضها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم)
 فقيل معناه قدرها وقيل
 معناه أوجبها وعليه مشى
 صاحب المختصر وقوله (على
 كل كبير وصغير ذكر أو
 أنثى حراً أو عبداً) متعلق
 بسنة وقوله (من المسلمين)
 بيان لكل كبير وما بعده
 واعتبر (ع) قوله أو عبداً
 بأن ظاهره وجوبها على
 العبد ولحقه بل ما لا يتم
 أجاب بأن على بمعنى عن
 وأوفى كلامه للتشويح
 لا للتخير وانما تنطق منيتها
 أو وجوبها على المشهور بمن
 فضل عنده قوت يومه مع
 صاع ان كان وحده أو قوته
 وقوت عياله مع صاع ان
 فكأنه عمال فانه بعدد

فالتناسب حذفه لان لفظ زكاة لم يصف للفقارة فلم يقل زكاة الهارة حتى يأتي ذلك
 (قوله وفي بيان من تؤدي عنه وهو كل مسلم) وقوله والمؤدي بكسر الدال لا يخفى
 ان هذا المؤدى تارة تؤدي عن نفسه وتارة عن غيره وسيأتي بيان ذلك (قوله
 وبيان جنسها) أى أنها من الأنواع التسعة (قوله وصفها) أى أنها تسكون من
 الأغلب (قوله طهره الخ) أى تطهير المائيم أى لاجل تطهيره فهو مفعول لاجله
 (قوله من الغنى الخ) الغنى الكلام اللانغنى أى الساقط الذي لا تترقبه والرفق هو
 الفحش في الكلام كما يستفاد من المصباح فهو من قبيل عطف الخاص على العام
 تأمل (قوله وطعمة للسالكين) الطعمة المأكلة كفى المصباح وأراد بها الاطعام
 أى شرعت لاجل اطعام السالكين وقال الشارح في شرح التبغيب والتحبيب
 بضم الطاء المهملة أى قوت لهم في يوم العيد ليكون الغنى والفقير متساوين يوم
 العيد في وجدان القوت (قوله والظاهر من المذهب الخ) أى وهو المعتد بقوله فقيل
 معناه قدرها أى فيكون ما راعى انما السنة ولا يتنافى قوله على كل كبير وعلى
 الا صاع رفان الشيخ يستعمل على في ما دون الواجب قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صدقة الفطر من رمضان على الناس صاع لمن تراءى صاعاً من شعيرة على
 كل مسلم حراً أو عبداً كرا أو أنثى من المسلمين وقوله صاعاً كذا روى في الحديث
 بالنصب حال روى بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى وهى صاع وليس خبر
 الصدقة وانما خبرها على كل مسلم (قوله متعلق بسنة) أى أو يفرض (قوله ولم يقل
 به مالك) أى وانما قال بذلك أهل الظاهر (قوله على المشهور) متعلق بقوله متعلق
 ومقابلها ما قاله ابن الماجشون من أنها انما تجب على من لا يحمل له أخذها فان كان يحمل
 له أخذها سقط عنه وقوله مالك في كتاب محمد (قوله بن فضل الى آخره) المناسب
 في التعبير أن يقول بن فضل عن قوته في يومه صاع ان كان وحده أو فضل عن قوته
 وقوة عياله يومه صاع ان كان له عيال وهذا بالنسبة للواجب عليه * تنبيه *
 تجب على من له دار أو عبداً أو تب يحتاج لذلك فيبيعه لادائها (قوله وهو محتاج الخ)
 لاجتباؤه (قوله ووجد من يساقفه) أى حيث كان يرجو الوفاء أو يعلم من
 يتساقف منه (قوله صاع الخ) والصاع الذي لا يختلف فيه أربع حفنات بكفى الرجل

على صاع بل على بعضه أخرجه ١٣٧ عدل وان لم يكن عنده صاع ولا جزؤه وهو محتاج ووجد من
 يساقفه تساقف وأخرج والصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم (صاع) بالرفع خبره محذوف تقديره
 قدرها صاع وفي رواية صاعاً بالنصب مفعول فرض والصاع المفروض مخرج (عن كل ثمة) صاع النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو أربعة أمداد بمد مدلى الله عليه وسلم

وللصدقة المفروضة ثمانية تودى (من جل) أى غالب (عيش أهل ذلك البلد) الذى يزكى منه سواء كان قوتهم مثل قوته أو أدنى أو أعلى فان كان قوته أعلى من قوتهم وأخرج (٥٤٦) منه أجزأه وان كان دون قوتهم وأخرج منه

فان فعل ذلك لفقرا أو عادة كأهل البادية فان عادتهم أكل الشعير بالحاضرة ما لهم وفقيرهم أجزاء على أحد القوانين وهو ظاهر والمختصر وان فعل ذلك شعرا فظاهر كلام ابن الحاجب ان ذلك لا يجيزه اتفاقا ثم فسر الجمل الذى تودى منه بقوله (من بر) وهو الخنطة (أو شعير أو صلت) بضم المهملة تقدم انه ضرب من الشعير ليس له قشر كالخنطة (أو تمر أو أقط) بفتح المهملة وكسر الالف ويجوز اسكانها مع فتح المهملة وكسرها وهو لبن يابس غير منزوع الزبد (أو زبد أو دخن) بدال المهملة مضبوطة (أو ذرة) بضم اللال المعجمة وفتح الراء المخففة حب معسروف (أو أرز) بضم المهملة والراء على أحد لغاته حب معسروف وإذا أخرج من هذه الأنواع النجعة لا تجزى على المشهور ورواد ابن حبيب عاصم أشار إليه

الذى ليس بعظيم الكفين ولا صغيرها وقد رالصاع بالسكيل المصرى قدح وثلاث كما قرره عجم فعلى تحرير ربع المصرى يجزى عن ثلاثة أشخاص وتكره الزيادة على الصاع اذا كانت محقة وقصد الاستظهار على الشارع وأما الزيادة لا على ان الأجزاء يتوقف عليها فلا كراهة (قوله أى غالب الخ) هل المراد عيش البلد فى جميع العام أو فى خصوص رمضان قال ابن ناجي وكان شيخنا يعجبه اعتباره فى خصوص رمضان لان زكاة الفطر طهرة للصائم فيعتبر ما يؤكل فيه (قوله على أحد القولين) ضعيف والمعتمد عدم الأجزاء فى العادة ومفاده ان القولين أيضا فيما اذا اقتات الادون لفقرو وليس كذلك بل يجزى باتفاق كما ذكره الشيخ سالم السهوى وفي كرمج أنه اذا اقتات الادنى لكسر نفسه مع قدرته على الاعلى فانه لا يجزى به (قوله من بر) أعلم أن الصور خمس أحدها وجود التسعة مع اقتيات جميعها سوية فيخير فى الأخراج من أيها شائنا وجودها مع غلبة اقتيات واحد منها فيقتعين الأخراج منه نالكها وجودها أو بعضها مع غلبة اقتيات غيرها فيجب منه تخيير ان تعدد ولا ينظر لما كان غالباً قبل تركها أو واجباً بان انفرد ولو اقتيت نادراً رابعها فقد جميعها مع غلبة اقتيات غيرها فانه أغلب خامسها * فقد جميعها مع اقتيات غيرها من متعدداً من غير غلبة شئ منه فيخير فى واحد منها واعلم أن قولنا فيقتعين الأخراج منه أى من الأغلب أى فلا يجزى أن يخرج من غير الأغلب ان كان أدنى وأما ان كان أعلى أو مساوياً فانه يجزى وانه يخرج من اللحم واللبن وشبههما مقدار عيش الصاع من القمح كذا كان يبقى الشببي وقال البزري بعامناه أنه يوزن ولم يرتض فتوى الشببي (قوله غير منزوع الزبد) نقل القرافى عن انتبهيات أنه خثر اللبن المخرج زبده ويوافق المصباح فانه قال قال الأزهري لاقط يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يعمل انتهى فنقول شارحنا غير مسلم وهنى خثر اللبن جامده وجمع الاقط أقطان كافى كبير الخرشى (قوله لا يجزى به على المشهور) هذا اذا كانت موجودة أو بعضها سواء اقتيت أو لم تقتت وأما اذا لم توجد ولا بعضها واقتيت غيرها فيخرج منه (قوله حب صغير) وهو طعام أهل صنعاء وزبد غلبة الصاع ان كان غلبا الا أن يزيد غلته على الثلث فيجب غربلته ولا يجزى المسوس الفارغ بخلاف القديم المتغير الطعم فيجزى ولا يجزى خبز ولا دقيق الا أن يعتبر ما فى الصاع الحب

من

بقوله (وقيل ان كان العسل) بفتح العين واللام المخففة وبالسين المهملة (قوت قوم أخرجت منه وهو) أى العسل (حب صغير يقرب من خلقة البر)

ولما بين الخرج منه زكاة الفطر شرع (٥٤٧) يتبين من يلزمه إخراجها عنه فقال (ويخرج عن العبد عبده)

ليس على إطلاقه بل فيه تفصيل وهو أن كان العبد مسلماً للفقنية أو للتجارة أخرج عنه وكذا إن كان أبقاه مرجواً ما غير المرجو فلا يخرج عنه والعق بعبده يخرج السيد عن حصته ويسقط عن العبد المجرؤ المعتق منه والعبد المشترك يخرج كل بقدر ما يملك منه (و) كذا لك الولد المسلم (الصغير) الذي (لا مال له) الذي (يخرج عنه والده) مفهومه أن الكبير لا يخرج عنه وليس هو على إطلاقه بل فيه تفصيل وهو أن كان ذكراً وبلغ صحياً لا يخرج عنه وإذا بلغ زمناً أخرج عنه والآن يخرج عنه وإن بلغت حتى تنزوح ومفهوم لا مال له أنه لو كان له مال لا يخرج عنه وهو كذلك وقيد الولد بالمسلم لم احترازاً من الكافر فإنه لا يخرج عنه ولو اقتصر على قوله (ويخرج الرجل) يعني أو غيره (زكاة الفطر عن كل مسلم تلزمه

من الدقيق ويخرج ربه مع الصاع الدقيق أو الخبز (قوله عنه) أي عن المخرج منه (قوله أو يخرج عن العبد عبده) ولو مديراً وأماً ولداً ومبيعاً بالخيار وأمة مبيعة في زمن مواضعها لأن ضمانها من بائعها أو مخرجها يرجع له رقبته والأوجب على من يصير له رقبته الآن يرجع لحريته فعلى المخدم بفتح الدال وأما عبده العبد فلا يلزم السيد الأعلى ولا الأسفل الإخراج عنهم ولا يلزمهم الإخراج عن أنفسهم (قوله للفقنية) أراد بها ما يشمل السكراء (قوله وكذا إن كان أبقاه مرجواً وحكم المصوب كذلك فيغرق فيه بين من يبرجى ومن لا يبرجى وإذا قبض كل منهما بعد أعوام فيخرج زكاة فطرهما فيما يظهر في السنين الماضية (قوله لا يخرج عنه) أي وإن أخرج عنه فلا بد من أعلامه لأنه لا بد في الزكاة من النية وأعلامه قائم مقامها بخلاف الصغير أو من في حكمه فيخرج عنه وإن لم يعلم (قوله حتى تنزوح) أي حتى يدخل بها الزوج البائع المورس أو تطلبه للدخول بها مع بلوغه واطاقتها (قوله عن كل مسلم احتزر بالمسلم عن يمينه من الكفار بسبب من الأسباب كزوجة أو ولد أو عبيد كفار وهل تجب على الكافر عن يمينه من المسلمين مثل أن يملك عبداً مسلماً فهل شوال قبل نزعه منه أو تسلم أم ولده أو يكون له قرابة مسلمون في نفقته كما يوجب له سند مقتضى المذهب عدم وجوبها على الكافر وهو قول أبي حنيفة وقال أحمد تجب وللشافعي قولان لكن قضيت أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة موافقة أحمد (قوله بقرابة) دخل الأبوان والأولاد ذكوراً وإناثاً (قوله أو نكاح) أي أو زوجة ولو كانت الزوجة أمة أو غنية في العمرة أو مطلقة طلاقاً رجعيّاً لا مطلقة طلاقاً بائناً ولو كانت حاملاً أو فارة زوجة العبد عليه ولو حرة ولو حرة بطلاقها عليه من غير إخراج وكسب وكما يلزمه الإخراج عن أبيه الفقير يلزمه الإخراج عن زوجته وكما تجب زكاة الفطر عن خادم القرابة من أب أو أم أو ولد أو خادم زوجة أبيه إذا كان ذلك الخادم رقيقاً لا بأجرة وإن لم ينفقه ولا تنفذ نفقة خادم الزوجة وكذا فطرتها إلا أن يكون ذات قدر (قوله على المشهور) وعن مالك سقطها عنهم أو قبل تجب على المكاتب بقسابل المشهور وقولان (قوله لأنه عبد الخ) أولاً أنه عبد ماني عليه درهم أولاً لأنه كانه حط عنه جزاً من الكتابة في نظير النفقة (قوله ويستحب الخ) أي إذا وجد من يعطيه له في ذلك الوقت وأما لو لم يوجد فيحصل المستحب به زكاة

نفقته بقرابة أو ورق أو نكاح أغنى عما قبله (و) كذلك يخرج زكاة الفطر (عن مكاتبه) على المشهور (وإن كان لا ينفق عليه لأنه عبده بعد) أي بعد عجزه (ويستحب إخراجها) أي زكاة الفطر (إذا طلع الفجر من يوم الفطر)

لما في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى المصلى وتعرض لوقت الاستحباب ولم تعرض لوقت الوجوب وفيه قولان مشهوران (٥٤٨) أحدهما أنها تجب بغروب الشمس

من آخر أيام رمضان والآخر بطول فجر يوم العيد وتظهر ثمرة الخلاف فيمن ولد أو مات أو أسلم ونحوه ويجوز إخراجها قبل يوم الفطر بيوم أو يومين ولا تسقط بعضي زمنها لأنها حق للمساكين ترتب في ذمته ولا يأنهم ما دام يوم الفطر بأقيافان أخرها مع القدرة على إخراجها انتم وتدفع لحره مسلم مسكين أو فقير فلا تدفع له ولو كان فيه شائبة حربة ولا يكفر ولا لغنى (ويستحب الفطر فيه قبل الغدو إلى المصلى) أي في يوم الفطر على أي شيء يمكن الأفضيل أن يكون على تمر وترالمصاع من فعله عليه الصلاة والسلام ذلك (وليس ذلك) أي استحباب الفطر قبل الغدو إلى المصلى (في عيبه) (الأضحية) بل المستحب فيه الإمساك حتى يرجع فبأكل من أضحيته ففعله صلى الله عليه وسلم

(قوله أن تؤدى قبل خروج الحج) أي ولد ذلك قيده ابن الحاجب بقبل الغدو إلى المصلى وحده كي عليه الاتفاق (قوله ونحو ذلك) كما إذا بيع أو أعتق أو ورث أو وهب أو تزوج امرأة أو طلقها أو أسير والظاهر أن من فارت ولا ذمة الغروب أو طلوع الفجر أو مات أو فقد وقتها بمنزلة من ولد قبلها ما ورث أو فقد قبلها (قوله ويجوز إخراجها قبل الفطر) يوم أو يومين كذا في المدونة وفي الجلاب اليوم واليومين والثلاثة وعليه شيء خليل في اقتصار الشارح على كلام المدونة ميل لترجيحه وهو كذلك قوله شيخنا الصغیر رحمه الله والجواز مطلق أسواء أخرجهما لفرق أول الفقهاء (قوله ولا تسقط بعضي زمنها) أي لا يسقط طابها وجوبها فيموجب ونديا فيما تدب لانه يندب لمن زال فقره أو رقه يوم العيد أن يخرج الفطرة وأما البعض زمن طابها وهو مسرفا ناسه تسقط عنه وهذا بخلاف الأضحية فلا يخاطب بها بعد مضي زمنها والفرق أن الفطر لا تدخله وهو حاصل كل وقت والأضحية لا تنظر على إظهار السمائر وقد فانت (قوله أو فقير) فتدفع لما لك نصاب لا يكتفيه لعمامة فان لم يوجد فقير ولا مسكين ببلده أنة لم تلاقى بل فيهما أو أحدهما بأجرة من غيرهما لامنهما لا يلائق قص المصاع هذا ان أخرجهما المزكي فان دفعها إلى امام العدل كما هو المندوب ففي نقلها حين نقدها بالبلد الأقرب لها بأجرة منها أو من الفنى قولان (قوله ولا لكافر) ولو وثاقا أو جاسوسا وكذلك تدفع لبي هاشم الفقراء كركاة الاموال وكذلك لا تدفع لمن يملكها ولا لمن يحرسها ولا لمجاهد ولا يشتري بها آتله ولا للؤلؤة ولا لابن السبيل الا بوصف الفقر ويدفعها لأقاربه الذين لا يلزمه نفقتهم وللرأة دفعها لزوجها الفقير ولا يجوز له ودفعها لها ولو فقيرة لان نفقتها انزمت (قوله ويستحب الفطر الحج) أي ليفرق بين زمان الفطر والصوم (قوله فبأكل كل من أضحيته) خرج الدارقطني أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يفطر يوم التحرى حتى يرجع فبأكل كل من كبد أضحيته لان الكبد أسير من غيره أي هين الاستواء أو تفاؤلا للمجاهدين أو لول ما بأك كل أصحاب الجنة عند دخولها كبد الحوت الذي عليه الأرض فيذهب بذلك عنهم مرارة الموت (قوله تكرر الحج) قيل انما كرر التصريح بغاية مشيئة الفطر لمصلحة المضى والرجوع وكأنه قال أما المضى والرجوع فالعبدان في حكمهما سواء أي أنه

ذلك وقوله (ويستحب في العيدين أن يمضي في طريق و يرجع في أخرى) تكرر مع ما تقدم له في العيدين في العيدين ولما انتهى الكلام على أربعة أركان من أركان الاسلام الخمس الشهادةتين والصلاة والصوم والركاة شرع بتكلم على خامسها وهو الحج فقال

ليس فيها أكيس وإنه ترمي في حال (٥٤٩) لهما نذبه الأب با- كذب في الوجه (و) كذا (لا) يجوز الأب

(بالشطرنج) يفتح الشين
المعجمة ويقال بالموهله وهو
الحى من الزرد وأشهر (ولا
باس) بمعنى ويباح (أن
يسلم على من يلعب ما) أى
بكل واحدة من اللعبتين
في غير حال اللعب وإنه حال
اللعب فلا يجوز لانهم
متلبسون بعبية القراني
قال على ابن أبى طالب رضى
الله عنه الزردوا الشطرنج
من الميسر ابن رشد رضى
أب على القها حرم اجماعا
لانه ميسر الما جي مرة واحدة
على التمارين ترك الشهادة
وعلى غـ ير قرار لا تسقط
الشهادة عند ما لا اذا
أدمن والمدمن لا يخلو من
الايان الحائنة اما على
وجهه النذور فيستحب
له تركه ولا تسقط عدائه
وبأس ما صنع وكان ابن
عمر رضى الله عنهم ابكسرها
ويضرب اللاعب ما من
أهـ له لان بقاها داع للعب
بها قال ابن وهب اذا وجد
الوصى في التركة شطرنجا
فلا يبيعهما حتى يفتحها
فبيعهما حطبا ان أهـ من
السلطان فان خاف فلا

الذى هو عظم الغيل ومراده أى أوغـ يرهما (قوله ليس فيها أكيس) الكيس الفطنة
أى ليس فيها فطنة لانهما تجرى على حكم الاتفاق (قوله وانما ترمى في حال لعبهما)
أى بحيث اذا ظهر شىء انما يكون بحكم القضاء والقدر لا بالاختيار أى فريدهما
قبل اللعب يحصل فكرة فيما يجب لتجربى على حكم القضاء والقدر فلذا قال
وانما ترمى في حال اللعب أى بحيث لتجربى الاعلى على حكم الاتفاق (قوله تشبه
اللعب بالكعب) أى اللعب ككباب الضأن فهو لعبة معروفة عند المتأخرين
تذهب فيها الاموال غير الزرد (قوله في الوجه) أى لان كلا منهما له أوجه تقع القطعة
عليها فاذا وقعت على هذا الوجه يكون كذا واذا وقعت على الوجه الآخر يكون
كذا هـ اذا ما أراد الله بفهمه وانظره (قوله المى من الزرد) أى لاحتياجه الى فكر
وذة تدبر وحساب التنتلات قبل النقل بخلاف الزرد يلعب صاحبه ثم يحسبه
فلذا قال وانما ترمى في حال اللعب أى بحيث لتجربى الاعلى على حكم الاتفاق (قوله
وأما في حال اللعب الخ) أى وكذا سائر المعامى لا يسلم على أهلها في حال مصيبتهم
(قوله لانه ميسر) أى كاليسر والميسر مثل مسجد قار العرب بالازلام يقال فمتره
قار من باب قتل فمتره قرا من باب قتل غلبته بالقمار (قوله متى لعب) أى
الشطرنج (قوله على القمار) أى بأجر (قوله الا اذا أدمن) والادمان
أكثر من مرة في السنة (قوله والمدمن لا يخلو الخ) تعليل لقوله تسقط عند
الادمان أقول لا يخلو في أن الممعد أنه حرام فادمانه يسقط الشهادة وان لم يلاحظ
ذلك (قوله أما على وجه النذبة فيستحب له تركه ولا تسقط عدالته وبأس ما صنع)
هى صيغة ذم وشأنه أن يكون في الحرام فلعلها استعملها في اليوم هذا والمعتمد أنه يجب
تركه وانه حرام لا مكر وظاهره انه اذا أدمن يكون الترك واجب لان معه سقوط
الشهادة وهو مقتضى تعليلهم اسقوط الشهادة والعدالة بقوله لانه يؤدى الى القمار
والايان الكاذبة ولاشتغال عن العبادة (قوله ان آمن من السلطان) أى
أما لكونه يرى جوازها أو لفرضه فيها تنبيهه بوقع الخلاف في اللعب
بالطاب والمنقلة وذ كرهه في شرح المختصر الحرمه في الطاب وجهه مثله ان
وأما المنقلة فاستظهر بهض الكراهه فيها وكل هذا حيث لا تقارن الا الحرمه فيها
من غير نزاع (قوله الجلوس الى) أى عند وقوله بها أى بتلك المذ كورات من الملاهي
(قوله مخافة أن ينسب اليهم) أى قد تعرض لما يوجب التكلم فيه والواجب
حفظ العرض (قوله وكذا يكره النظر) أى كراهه تحريم (قوله النظر اليهم)
أفرد الضمير في باب وجهه في اليهم العائد على من مراده لاقضاه في الاقول ولمساها

يفعل الابانه انتهى (وبكره) كراهه ١٣٨ عدل تحريم (الجلوس الى من يلعبها) مخافة أن ينسب
اليهم (و) كذا يكره (النظر اليهم) مخافة أن يشغل خاطره بذلك وأن ييل اليهم

(ولا بأس) بمعنى الجواز (بالسبق) بسكون اللوحدة المصدر وبفتحها اسم الخطر بعينه بالخيل وبالابل والسهم
(الرمي) بجعل وبغير جعل ولا يجوز السابق بغير هذه الثلاثة الا بغير جعل وشرط السابق اعلام الغاية وتبيين الموقف
الا ان يكون لاهل المكان سنة في ذلك فيستغنى بها عن ذلك (٥٥٠) ومعرفة اعيان الخيل ولا يشترط

معرفة جريها ولا من يركب
عليها ولا يحمل عليها لا تحتل
ثم شرع يبين ان السابفة
يجعل ثالث صور فقال
(وان اخرجنا ثمانية لايينها
محالا) على انه (ياخذ ذلك
الحمل ان سبق هو) اى
الحمل (وان سبق غيره) اى
غير الحمل من جاعل الجعل
(لم يكن عليه) اى التحمل
(شىء) وبأخذ السابق
الجميع هذا قول ابن
المسيب وبعض اصحاب مالان
والمشهور عن مالك في هذه
الصورة المنع (وقال)
امامنا (مالك) رحمه الله
(انما يجوز) السابق الا ان
يخرج الرجل من التسابقيين
(سبقا) (بفتح الباء اى جعله
على ان لا يرجع اليه) فان
سبق غيره وهو الا تحرم
التسابقيين الذى لم يخرج
جعله (أخذه) اى أخذ الغير
الجعل (وان سبق هو) اى

في الثاني وان كان الاكثر مراعاة للفظ (قوله اسم الخطر بعينه) اى اسم الشئ
المجهول بينهم او الجمع اخطار مثل سبب وأسباب (قوله بالخيل والابل) اى بالخيل
فما يدينها وكذا الابل اى اربين الخيل والابل (قوله بغير هذه الثلاثة) اى
كالتجسير والطير السفن والرمي بالحجارة اذا وقعت لفرض صحيح (قوله وبشرط
سبقة السابق) اى وبشرط أن يكون المجهول ما يصح بيعه (قوله وتبين الموقف)
اى المبدأ (قوله سنة) اى طريقة في ذلك اى في الموقف والمبدأ (قوله ولا يشترط
معرفة جريها) اى بل يشترط جهل كل سبق فرسه (قوله ولا من يركب عليها)
اى ولا يشترط معرفة الراكب من كونه جسيما أو لطيفا (قوله ولا يحمل عليها
لا تحتل) اى فيشترط البلوغ فهذه الشروط في المسابقة مع الجعل وهي من العقود
اللازمة كالاجارة ويشترط في الرمي تعيين عدد الاصابة ونوعها من خرف أو غيره
بخلاف السهم فلا يشترط تعيينه ولا تعيين الترو ولا موضع الاصابة (قوله جعلنا)
في موضع الحال من فاعل اخرج وجواب ان يحذف والتقدير جازعة دها
ويمكن أن يكون قوله جعلنا شرطا في الجواب اى جازا العقدان جعلنا بينهما محلا لا اى
من حيث احتمال سبقه (قوله المسيب) بفتح الباء على المشهور (قوله وبعض
اصحاب مالان) منهم ابن المواز (قوله والمشهور بالخ) اى فللامام فيها قولان
والمشهور منهم المنع (قوله كان للذى يليه من السابقين) لعل المراد ان هذا
الجعل يكون لمن سبق غيره بعد ذلك ممن والى ذلك المخرج في السابق وانظرا هرا
يجوز ان يكون لمن حضر (قوله ان مخرج السابق) بفتح الباء (قوله انظر بقية
كلامه) بقية كلامه ومثال ذلك أن يكون فرسان لا أثر فيخرج أحدهما
سبقا فاما على القول الثاني الصحيح اى وان لم يكن مشهورا له اذا شرط ان السابق
لمن سبق منه فخرجه أو غيره جاز على ما رواه ابن وهب عنه فهذا لا يكون طعمة لمن
حضر وانما يكون للسابق (قوله الحيات جمع حية) تقع على الذكر والانثى
وانما دخلتم المالا نهما واحدة من جنس كبطة على انه سمع من العرب رأيت

الرجل خارج الجعل (كان للذى يليه من السابقين) (لم يكن) (تم) (غير جاعل السابق) بفتح الباء اى حيا
الجعل (وأخر) هو من يسابقه فقط (له) اذا سبق جاعل السابق أكله من حضر ذلك اى المسابقة لهذا انما
يتصور على قول المشهور ان مخرج السابق لا يجوز سبقه أبدا فهذا اذا سبق بسكون طعمة لمن حضر سواء شرط ذلك
أم لا انظر بقية كلامه في الاصل (وجاء) عن النبي صلى الله عليه وسلم (فيما ظهر من الحيات

حيا على حية اى ذكر اعلى اننى (قوله بالمدينة) اى يوتها اذ اوقتها والدليل على طلب الاستئذان فى الموطأ وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بالمدينة حيا فدا أسلو فاذا رأيتم منها شيئا فاذنوه ثلاثة ايام فان بدلكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان القرأى يحتمل ان معنى قوله فاقتلوه فانما هو شيعة ان لا تسلط عليكم بسبب قتله (قوله فى غيرها) اى من العمران (قوله ان تقول الخ) وقيل تقول انشد كن بالعهد الذى اخذته سليم ان لا تؤذنا وقيل غير ذلك (قوله ان كنت) اى ايها الشخص (قوله فى غير ذى الخ) وأما هذان لا يجوز استئذانهما ويقتلان من غير استئذان ولو بالمدينة كذا قال عجم (قوله الطفتين) بقاء وفاء وما وتاء الطاء مضمومة ثنية طفية ووجه استثناء هذين انهما يخططان بفتح الطاء الابصار ويطران ما فى بطون الامهات قال الابى اما لفرع او لخاصية فيهما وقد تكون الخاصية قول ابن شهاب نرى ذلك من سهمهما والعطف يقتضى المغايرة بينهما وقال الكرماني والوالججمع بين الوصفين لابين الذاتين والمعنى اقتلوا الحامية الجامعة بين الابنية وكنونها ذات طفتين ولا منافاة ايضا بين الامر يقتل ما اقصف باحدى الصفتين ويقتل ما اقصف بهما لان الصفتين قد يجتمعان فيها وقد يفترقان (قوله ولا تؤذن الحيات فى الصحراء) اى ونحوها كالاودية وكل موضع لا عمارة فيه اى لا وجوبا ولا ندبا اذا الاذن وجوبا وندبا انما هو فى العمران (قوله ويقتل ما ظهر منها) يحتمل انه من تمام مسئله حيات الصحراء ويحتمل انه فيما ظهر بعد الاستئذان (قوله ويكره قتل النملة) اى تنزيها (قوله بالنار) اى لا بالشمس أو بالقصع والفرق (قوله لانه من التعذيب) لا يقال قضية ذلك حرمة حرقة الا كرامته لانه لا قول لاصل فيها الايذاء والحاصل ان قتل جميع الحشرات بالنار مكروه وبغيرها جائز وان لم يحصل منه اذية بالفعل (قوله والبعوض) عطف مرادف على البق (قوله يقتل النمل) ولو بالنار (قوله اذا اذنت) ظاهره كانت الاذية فى البدن أو المال فى الجوهر ونحوه عن قتل النملة والنحلة والمدهد والصرد الا المؤذى ما ذكر فيعوز قتله لاذية ولا بأس للجواز المستوى والشرطان فى الجواز المستوى الا ان فيه تفصيلا فى المفهوم فهو الاول يحرم ومفهوم الثانى يكره وهو الذى أشار له به بدقوله ولولم يقتل الخ (قوله واتى الشيخ بالمشيئة الخ) أو انما قال ان شاء الله مع الجواز لما ورد من النهى عن قتلها لما قيل انها تسبح الله وتقدس (قوله أحب الينا) اى كان ذلك اى هدم القتل أحب الينا من القتل اى انه لو قدر على تركها بان أمكنه التبعه وقد اذنت بكره

بالمدينة) المشرفة (أن تؤذن) أى تعلم (ثلاثا) أى ثلاث أيام وجوبا (وان فعل ذلك) الاستئذان (فى غيرها) أى غير المدينة المشرفة (فهو وحسن) أى مستحب وصفة الاستئذان أن تقول ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر وأنت مسلم فلا تظهر لنا خلاف اليوم ولا تؤذنا فان ظهر لنا قتلناك ومحمل الاستئذان فى غير ذى الطفتين والابتر كما جاء مصرح به فى الحديث وذو الطفتين ما على ظهره خضان أحدهما أخضر والآخر أزرق والابتر القصير الذنب وقيل الأزرق (ولا تؤذن) الحيات (فى الصحراء) ونحوها كالصرقات (ويقتل ما طهر منها) بغير استئذان (ويكره قتل القمل والبراغيث) وغيرهما كالبق والبعوض (بالنار) لانه من التعذيب ما لم يضطر لسكرتهم فيعوز لان فى تتبعها بغير النار حرجا ومشقة (ولا بأس ان شاء الله بقتل النملة اذا اذنت ولم يقدر على تركها) ج وأتى

الشيخ بالمشيئة كانه من عنده لم يقف فيه لما لا على نهي (ولولم يقتل النمل كان أحب الينا ان كان يقدر على تركها

قتلها ولو بالنار قال عجب فأحب بعني مستحب وليس على بابه لاقتصاصه القتل مع
انه مكروه وان لم تؤذ منع قتلها ولا براعي هنا القدرة على تركها ولا عدمها والحاصل
ان قتلها حال عدم الاذية لا يجوز ولو بغير النار وحال الاذية جائز جواز مستوى
الطرفين ان لم يقدر على تركها ولو بالنار وجواز امره وحال عدم القدرة على تركها مع
اذتها وقتلها مكروه ولو بالنار لكن اختلف في ذلك النمل المنهي عن قتله فقبل
مطلق النمل وقيل الاجر العويل الارجل لعدم اذيته بخلاف الصغير فشأنه
الايذاء (قوله ويقتل الوزغ) يقتل الزى الواحدة وزغة محرمة الزى أيضا وقد
يجوز مع على اوزاع واقط المصنف لفظ الخبر ومناه الطاب (قوله من غير استئذان)
ولو لم يحصل منه اذية ولا كثرة لانه صلى الله عليه وسلم حث ورغب في قتل الوزغة
حيث قال من قتلها في المرة الاولى فله مائة حسنة ومن قتلها في المرة الثانية فله
سبعون حسنة وقيل خمسون ومن قتلها في الثالثة فله خمس وعشرون وذلك لان
التأخير دليل التهاون ونحاض الشارع على قتلها لانها كانت يهودية مسخها
الله تعالى لكونها كانت تنفخ النار التي حرق بيت المقدس وقيل انها من ذوات
السموم حتى قيل انها أكثر سم من الحية (قوله ويكره قتل الضفادع) محل الكراهة
ما لم يؤذ ولا جاز قتلها حيث لم يقدر على تركها ولا نذب عدم قتلها (قوله نهى عن
قتلها) أى لما قيل انها أكثر الحيوانات تسبيحا حتى قيل ان موتها جميعه ذكروا لانها
أطفأت من نار ابراهيم نثيها وله أكلها بالذكاة ان كانت بريئة (قوله ان الله
أذهب عنكم) أى معاشر المسلمين وهو خبر في معنى النهى (قوله مؤمن تقى) أى
لانكم ما بين مؤمن تقى أى ممثل للمأمورات مجتنب للنهيات فيكون مرتعا عند
الله بتقواه وان لم يكن نسيبيا وقراه أو فاجر أى كافر حتى بعدم تقواه ولو كان نسيبيا
فالتفاضل بالاباء لا يكسب شيئا (قوله التكبر والتعبر) ظاهر العبارة ان التكبر والتعبر
أى الذى هو التكبر كاذ كره بعض المتحققين معنى لكل من اللفظين بالعين والغين أى
وان كان بالعين مأخوذا من العبي بكسر العين وسكون الموحدة بعدها مزة وهو
الحمل الثقيل ويستعار لما يكلف من الامور الشاقة العظام قاله انتم سافى في شرح
الشفاء والغين فهو مأخوذ من العباوة وهو التناهى في الجهالة ووجه الاخذ ان
التكبر من حيث انه مكروه شرعا صار كانه الحمل الثقيل ونشأ من الجهل فظهر
وجه الاخذ (قوله التكبر أراد به الاتصاف) أى الاتصاف بمخالف الجاهلية
ولو عبر به لكان أحسن وذلك لان التكبر اظهر اراءه فظمة على الغير ورؤية الغير انه
حقير بالنسبة له ثم رأيت بعد ذلك قد عبر في التعميق بالتلبس بدل التكبر فله الحمد

ويقتل الوزغ) حيث وجد
من غير استئذان لم يصح أنه
على الله عليه وسلم أمر بقتله
وبكره قتل الضفادع جمع
ضفدع بكسر الصاد المعجمة
وسكون الفاء وكسر اللام
لم يصح أنه صلى الله عليه وسلم
نهى عن قتلها (وقال النبي
عليه) الصلاة والسلام
فيما رواه أبو داود والترمذي
وحسنه (ان الله أذهب
عنكم غيبة الجاهلية
وفخرها بالآباء مؤمن تقى أو
فاجر حتى أنتم من آدم
وآدم من تراب) غيبة بالغين
المعجمة والمهمله مع الضم
والكسر وتشدد بالموحدة
المكسورة التكبر والتعبر
ومعنى الحديث النهى عن
التكبر

فلا عى اذا وجد من بقوده
ولم يحصل له مشقة فادحة
فانه يجب عليه ومثله الشيخ
الكبير فان حصل لهما
مشقة خيرة متادة سقط
عنهما ورابعها اشار اليه
بقوله (مع صحة البدن)
فالمريض لا يجب عليه وان
كان يجهد ما يركب ثم اعلم
ان للحج فرائض وسنن
وفضائل وقديبين الشيخ
بعضها في باب جمل ولم ينه
هنا وانما ذكر صفة الحج
على الترتيب الواقع المشتملة
عليها ونحن ننبه عليها ان
شاء الله تعالى فنقول من
الفرائض الاحرام وسنن
بيان حقيقته وله مبعثان
زمانى ومكانى والاول
لم يذكروه الشيخ وهو شوال
وفوالقعدة وذوالحجة بتمامه
على المشهور وان احرم قبل
شوال كروا نعمة احرامه
على المشهور والثاني شرع
في بيانه فقال (وانما يؤمر ان
يجرم من الميقات) فان احرم
قبله كروا نعمة ان يجرم
من اوله وهو وتنبوع
باختلاف حال المحرم فانه
اما ان يكون مكيا او قافيا
وهو المقيم ههنا سواء كان من اهلها او لا فيقانه للحج مكة

عطيه فيسقط الحج به واستظهره عى فاذا نذر عليه يجب الحج (قوله فلا عى
الحج) أى ان الاعى القادر على المشى اذا وجد قاندا فانه يجب عليه الحج - يث
كان له مال يوصله ولو كان يعطى ذلك القائد اجرة وينبغى كما قال بعض الشراح
تقييد الاجرة لمذ كورة بان لا يتجفف به وقيد بعضهم الاعى بالذكر فائلا كما عى
اى ذكره ويكره المشى فى حق المرأة (قوله ولم يحصل له مشقة) قيد بقوله فادحة لانه
لا يشترط اتقاؤها جلة والاسقط الحج عن غالب الناس المستطيعين اذا لاذ
من اصل المشقة فلو تركه من لا يجب الحج عليه فانه يسقط عنه الفرض حيث
كان حراما كلفا به تبيهاه قصد بقوله والقوة على الوصول أى على الوجه
المعتاد احترازا من قدر عليه بنحو طيران فانه لا يجب عليه الحج ان كان يسقط عنه
ان فعله (قوله ومثله الشيخ الكبير) أى مثل الاعى أى الشيخ الكبير الذى لا يهتدى
الابقاء مثل الاعى فيما ذكر (قوله فان حصل لهما مشقة غير متادة) هى بمعنى
القادحة (قوله مع صحة البدن) قال ت قيل هو داخل فى قوله والقوة على الوصول
وقال بعضهم هو شرط رابع فالمريض لا يجب الحج ولو وجد ما يركب به اقتضى
وكلام شارحنا منزل على القول الثانى فى كلام ت (قوله ثم ان الحج فرائض)
ارادها ما يشمل الواجب كما تقدم (قوله فنقول من الفرائض الاحرام) فرائضه
التي لا تنهيه بالدم اربعة احرام ووقوف بعرفة وطواف الافاضة وسعى بين الصفا
والمروة (قوله وذوالحجة بتمامه على المشهور) وقيل العشر الاول منه وفائدة الخلاف
تظهر فى تأخير طواف الافاضة فعلى المشهور لا يلزمه دم الا بتأخيرها للمحرم وعلى
مقابله اذا أخره الى حادى عشره اذا تقرر ذلك تعلم أن هذا الزمن المحدد بما ذكر وقت
الحج تحللا واحراما لا احراما فقط كما هو ظاهر لفظه (قوله كروه وانعقد احرامه)
على المشهور وحكى اللغوى قولانه لا ينعقد ولم يزه بناء على أنه أولى او واجب
(قوله فان احرم قبله كره) أى ويصح (قوله والمستحب ان يجرم من أوله) أى
انه يندب لمزيد الاحرام من أى ميقات ان يجرم من أوله ولا يؤخره لا أخره لان
المبادرة لها اولى لكن يستثنى ذوالحليفة فان الافضل الاحرام من مبعدها
أرفأه لان أوله بخلاف غيره انتهى (قوله سواء كان من اهلها) أم لا الا أن غير
اهلها الذين هم أهل الافاق يستحب لهم ان يخرجوا الى ميقاتهم ليجرموا منه حيث
كانوا فى سعة من الوقت وحاصل فقه المسئلة ان من كان مقيما بمكة من اهلها
او قافيا مقيما بالبلد ليس عليه سعة من الوقت او كان منزله بالحرم كاهل منى ومزدلفة
او كان مقيما ببلد من اهل الافاق فانه يندب لهم ان يجرموا من مكة وان تركوها
والمسكى لم يذكروه الشيخ

وأحرى ما من الحرم أو الحل فبخلاف الأولى ولا يتم ولا يجب الإحرام من مكة (قوله) ويندب له أن يحرم من جوف المسجد (قال بهض والظاهر أن المراد بحجوفه ما غايل الباب بدليل القول الثاني أنه يحرم من بابه وعلى القول فيحرم من موضع صلاته ويلبي وهو جالس في موضعه ولا يلزمه أن يقوم من مصلاه ولأنه يتقدم إلى جهة البيت أي كناية قوله الشافعي (قوله وميقاته للعمرة وللقرآن الحل) أي أن العمرة لا يحرم بها المكي والمقيم بها إلا من الحل ولا يجوز الإحرام من الحرم ولكن يعتقد أن وقع ولادم عليه والمراد بالحل ما جاوذا الحرم ومثل العمرة القرآن لأنه لو أحرم بالقرآن من مكة لم يجمع في إحرامه بين الحل والحرم بالنسبة للعمرة لأن خروجه لعرفة انما هو للحج فقط بخلاف إحرامه للحج من مكة فإنه يخرج إلى عرفة وهي في الحل فقد جمع في إحرامه للحج من مكة بين الحل والحرم لكن القرآن لا يطلب له مكان معين من الحل على سبيل الأولى ولا غيره وأما العمرة إذا خرج للحل ليعزم منه بها فإن الأولى أن يحرم من الجمرات موضع بين مكة والطائف ثم التعميم وهي مساجد عائشة وتطلق عليه العامة العمرة نلى الجمرات في الفضل وإنما كانت الجمرات أفضل من التعميم لبعدها عن مكة بينها وبين مكة ثمانية عشر ميلا ولا عتمارده صلى الله عليه وسلم منها وقد قيل أنه اعتمر منها ثلاثا في فاذا أحرم للعمرة من الحرم ولم يخرج إلى الحل فإنه يعتقد إحرامه فإن طواف وسعى فإنه يعيد طوافه وسعيه به إذا لم يخرج للحل لأنهما رقا بغير شرطهما وهو الخروج للحل فلأنه لما طاف وسعى حلق رأسه فإنه يعيد طوافه وسعيه أيضا بعد خروجه إلى الحل وبه يتدى لأنه كمن حاق في عمرته قبل طوافه وسعيه وأما من أحرم فارنا من الحرم فإنه يلزمه أن يخرج للحل لكنه لا يطوف ولا يسعى بعد خروجه لأن طواف الأفاضة والسعي بعده لدرج فيهما طواف العمرة فإن لم يخرج إلى الحل حتى خرج إلى عرفة ثم رجع فعاد الأفاضة وسعى فالظاهر كافي بعض شراح خليل أنه يجزئه (قوله لفعله عليه الصلاة والسلام) أي أن النبي صلى الله عليه وسلم قد جمع في إحراماته بين الحل والحرم (قوله وإذ فاقى يتنوع ميقاته إلى خمسة أنواع) أي سواء كان الأفاقي محرما بحج أو عمره (قوله) بالهزم والقصر على الأضحية) قال في المصباح والشام مرة ساكنة ويجوز تخفيفها والنسبة شامى على الأصل ويجوز شام بالدم من غير ياء مثل عني ويمان انتهى فلعل الشارح أشار بالأضحية إلى أن خلافه من التخفيف والمدلذين أشار له ما صاحب المصباح خلاى الأضحية (قوله وأهل المغرب) أي ومن خلفهم من أهل الاندلس وأهل الروم والتكرور (قوله على نحو سبيع مراحل من المدينة) أراد بالنحو

ويستحب له أن يحرم من داخل المسجد وميقاته للعمرة وللقرآن الحل لأن كل إحرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم لفعله صلى الله عليه وسلم (و) الأفاقي يتنوع ميقاته إلى خمسة أنواع باختلاف أفعه فاما (موقات أهل الشام) بالهزم والقصر على الأضحية (و) أهل مصر وأهل المغرب فهو الحجة (بضم الجيم) وسكون الحاء المهمة وهي قرية على نحو سبيع مراحل من المدينة المشرفة وثلاث ونحوها من مكة (فان مروا) أي أهل هذه الأفاق الثلاثة (بالمدينة) المشرفة

(فالأفضل لهم أن يحرموا من ميقات أهلها) وهو من (ذى الحليفة) بضم الحاء المهملة وفتح اللام وبالفاء اسم ماء في الأصل بينه وبين المدينة الشريفة ستة (٥٥٥) أميال وبعدها المواقيت من مكة بينه نحو عشرة مراحل (و) أما

(ميقات أهل العراق) زاد في الجبلاب وفارس وخراسان (ذات عرق) بكسر العين المهملة ووضع بالبادية قيل هو على مرحلتين من مكة (و) أما (ميقات أهل اليمن فيلزم) بفتح المنة تحت واللامين بينهما ميم ساكنة وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (و) أما ميقات أهل (نجد من قرن) بفتح القاف وسكون الراء وهو جبل صغير منقطع عن الجبال تلقاء مكة على مرحلتين منها وقيل هو أقرب المواقيت (ومن مر من هؤلاء المذكورين) وهم أهل العراق واليمن ونجد (بالمدينة) الشريفة (فواجب عليه أن يحرم من ذى الحليفة إذا لا يتبعدها) من مر منها بالمدينة (إلى ميقات له) بعد فيعبر منه بخلاف من مر من أهل الشام والعراق والمغرب بالمدينة لم يجب عليه أن يحرم من ذى الحليفة إذا يتبعدها

المرحلة الواحدة ولذلك قال بعض الشراح ثمان من المدينة وقوله رنلات وبحوها من مكة كذا في التوضيح وفي بعض شروح العلامة خليل على نحو خمس مراحل من مكة فانظر الاصح منه وما سميت بذلك لان السيل أجفها (قوله) فالأفضل لهم أن يحرموا من ذى الحليفة الخ لانه صلى الله عليه وسلم أحرم منها وانما ندب الاحرام في حق هؤلاء ولم يجب عليهم لان ميقاتهم أمامهم ولذا لو أرادوا أن يذهبوا إلى مكة من طريق أخرى بحيث لا يمرون على ميقاتهم ولا يجاوزونه لوجب الاحرام من ذى الحليفة كما يجب في حق غيرهم (قوله وهو من ذى الخ) المناسب حذف من لان ميقات أهلها ذوا الحليفة (قوله حليفة تصغير حليفة نبات معروف قاله شارح الموطأ) (قوله اسم ماء في الأصل) أي لبنى جنهم بالجيم والشين المحجمة وفي قوله في الأصل إشارة إلى أنها لا تليست أسما للماء وإنما هي اسم لقربة ولذلك قال شارح الموطأ وهي قرية تحبب بينها وبين مكة ما تامل قاله ابن خزم (قوله) عشرة مراحل قال في المصباح المرحلة المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم والجمع المراحل انتهى فائدة الحكمة في كونها أبعد المواقيت من مكة قيل أن يعظم أجور أهل المدينة وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وفي بعدها معنى لطيف وهو أن أهل المدينة يتأبسون بالاحرام في حرم المدينة يخرجون يحرمون من حرم إلى حرم فيتميز الاحرام من المدينة بحصول شرف الابتداء والانهاء والحاصل اغيبره شرف الانتهاء انتهى (قوله أهل العراق) أي كالبصرة والكوفة وقوله زاد في الجبلاب الخ مفاده أن فارس وخراسان خارجان عن العراق ومراده فارس وخراسان ومن وراءهم (قوله قيل هو على مرحلتين) ذكره بصيغة قبل كائنه لم يتحقق ذلك القول وفي بعض شروح خليل قرية تحبب على مرحلتين من مكة فلم يذكروا كصيغة التضعيف (قوله وأما ميقات أهل اليمن) أي أي والهند (قوله بفتح المنة الخ) ويقال للملحمة مرة قبل الماء ويقال برمر براء ين بدل للامين (قوله جبل من جبال تهامة) بكسر التاء (قوله أهل نجد) أي نجد اليمن ونجد الحجاز (قوله وقيل هو أقرب المواقيت) فعليه يكون أقل من مرحلتين (قوله وإنما خالف الأفضل) أي على تقدير أن لا يحرم منه (قوله) فيقاته من بينه) ويندب له الاحرام من الأبعد لمكة من منزل أو المسجد ويحرم عليه

إلى ميقات له بعد فيحرم منه وإنما خالف الأفضل فخطوا ولا دلة لوجب عليه الدم بمجاوزة ذى الحليفة وهذا كله فيمن كان خارجا عن هذه المواقيت وأما من كان بينهما فيقاته من بينه

تأخير الاحرام من منزله ويلزم من آخر الاحرام حتى جازز منزله واحرم منه الدم
فائدة يروى أن الحجر الأسود كان له نور في أول أمره يصل آخره لهذه الحدود
فمنع الشارع مجاوزته بالمريد الحج بالاحرام تعظيماً لتلك الآيات (قوله فليحرم اذا
حاذى الجمعة) هذا خاص بمن حج في بحر القلزم الذي هو من ناحية مصر فحججه يجب
عليه أن يحرم اذا حاذى الجمعة فان ترك الاحرام منه الى البر لم يهتدى لان من حج
في بحر عبدان وهو من ناحية الهند واليمن فلا يلزم الاحرام فيه بمحاذاته اليه قات
لان فيه خوفاً وخطراً من أن ترده الريح بخلاف الأول فليس مثله ولا هدى عليه
بتأخير الاحرام الى البر في هذا قاله الخطاب (قوله بأثر صلاة) ليس على ظاهره
من احرامه بعد السلام بل حتى يستوي على راحلته ان كان له راحلة ركبها أو حتى
يشترع في مشيه حال كونه يقول وهذا على جهة الاولوية اذ لو أحرم الراكب قبل
أن يستوي وأحرم الماشي قبل مشيه كفاء ذلك (قوله يقول ليلى الخ) أى في حال
كونه قائلاً أى على جهة السنية ومخصصة ان التلبية في نفسها واجبة ويسن
مقارنتها للاحرام ويندب تحديدها أو يسن ثم ان كان الفصل طويلاً فقدم كان عدداً
أو سهواً ولو رجح وبإي لا يقطع عنه ومثل الطول ما اذا تركها اجلة فلو أتى بها
أوله ولو مرة ثم ترك فلا دم عليه اذا قلها مرة كما اذا قل الفصل وبإي الا يجزى بلسانه
ان لم يجد من يعلمه العربية وبإي الحائض والمجنب كذا كراه الله ومن لا يتكلم لا يلبى
عنه ولو أتى عوضها بتسبيح أو تهليل لم يكن عليه دم كما ذكره الفنا كهاتى أمان أتى
عوضها بعضها كاجابة الخ فالظاهر ان ذلك كالعدم لانه لم يأت بها وانما أتى بلفظ
أجنبي (قوله أى اجابة) أى ان ليلى وكذلك اخواته من سعديك ودوايك
مصادرو عند سيويوه مثناة لفظاً معناها التكثير والتكرير الدائم عاملها مقدر من
معناها أى اجبتك اجابة بعد اجابة قال القسطلاني وهو منصوب على المصدر بعامل
مضمر أى اجبت اجابة بعد اجابة الى ما لانها به له انتهى الا أنه ينافيه قول بعض
وجه قوله اجابة بعد اجابة ان الله تعالى قال ألسنت بر بكم فالوابل فهذه الاجابة
الاولى والثانية أى التى أرادها بقوله أى اجابة اجابة قوله تعالى وأذن في الناس
بالحج يقال ان ابراهيم عليه السلام لما أمره الله ببناء البيت فبناء فلما أتته أمره الله
ان ينادى في الناس بالحج فقال يارب وأين يبلغ صوتى فقال عليك بالنداء وعلينا
البلاغ فقيل انه صعد على المقام وقيل على جبل أبى قبيس فننادى أيها الناس ان الله
يتفاحجوه فكم كانوا يجيبونه من مشارق الارض ومغاربها ومن بطون النساء
وأصلاب الرجال فائدة أول من أجاب أهل اليمن قال ابن المنيرة وفي مشروعية

ومن حج في البحر من أهل
مصر وشبههم فليحرم اذا
حاذى الجمعة ثم شرع في بيان
الصفة فقال (ويحرم الحاج
أو المعتمر بئر) بكسر الهمزة
وسكون المثناة وفتحها ما
(صلاة فريضة أو نافلة يقول
ليلى اللهم ليلى ليلى) أى
اجابة بعد اجابة

وقيل اخلاصا ان لا شريك الا لله (٥٥٧) ان الحمد) بفتح الحاء مرة وكسرها واخترار الجاهود (والنعمه)

بالنصب على الاشهر
(والمالك) اختصار بعضهم
الوقف عليه والابتداء
بقوله (لا شريك لك ونحوه)
ما اراده من حج او عمرة
اشتمل كلامه هذا على ركن
من اركان الحج والعمره وهو
الاحرام وبين حقيقته
وعلى سنتين وسيتب اما
حقيقته فقال (ع) ظاهر
كلامه على قول ابن حبيب
القائل بان الاحرام انما يقع
بالنية والقول وفي مناسك
خليل حقيقة الاحرام
الدخول بالنية في أحد
النسكين مع قول متعلق به
كالتلبية أو فعل متعلق به
كالتوجه على الطريق وقال
أصا والمشهدورانه لا ينعقد
الاحرام بمجرد النية وليست
التلبية شرطا في صحة الاحرام
خلاف ابن حبيب في جماعها
كتسكية الاحرام في انصلا
وقال عبد الوهاب وعياض
وسند وغيرهم ينعقد بالنية
وحدها واما السنتان فاحداهما
الاحرام أثر صلاة صرح بذلك
في باب جل وظاهر كلامه هنا
استواء الاحرام عقب الفرض
والنفل وهو كذلك في تحصيل
السنة وفي تحصيل الفضيلة على قول

التلبية تنبيه على احكام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته انما كان
باستدعائه سبحانه وتعالى (قوله وقيل اخلاصا لك) أي اخلاصت اخلاصا
أي فالتلبية من اللب وهو الخالص من كل شئ افاده زروق في شرح الارشاد
(قوله بفتح الميمزة) أي على أنه تعليل لم قبله وقوله وكسرها أي على الامة فتشاف
اشارة الى استحقاق الحمد على كل حال حتى قال الخطابي ان الغفور رواية العامة لانه
يلزم عليه ان الحمد انما هو مخصوص بهذا السبب والواقع ان البارئ يستحق الحمد
لذاته وبحث فيه بأنه مع الكسر للتعليل أيضا من حيث انه اسيدنا في جوابا عن
السؤال عن العلة على ما قرر في البيان (قوله بالنصب على الاشهر) أي لفظه
على منصوب ان قبل الاستكمال ومقابل الاشهر جوارا للرفع على الابتداء وخبره
لأن المصريح بها في المصنف وخبر ان محذوف دل عليه ما بعده أو خبره محذوف
والمدرج به خبر ان معنى النعمة لك انها ثابتة لك لانك المنعم على الحقيقة (قوله
والمالك بالنصب على المشهور) ويجوز الرفع والخبر محذوف لدلالة الخبر المتقدم
عليه وأورد المالك لان الحمد تعلق النعمة ولهذا قال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما
أنه قال لا أحمد إلا لك وأما المالك فهو ممن مستقل بنفسه ذكر لتحقيق ان
ان النعمة كلها لله لانه صاحب الملك ومعنى قوله والمالك ان التصرف التام في جميع
لاورلك (قوله اختار بعضهم الحج) لعل وجه ذلك ان عدم الوقف عليه يورهم
ان المراد لا شريك لك أي في الملك مع ان المراد ما هو أعم من ذلك أي لا شريك لك
في الذات ولا في الصفات ولا في الملك ولا يفي ان الوقف على الملك والابتداء بقوله
لا شريك لك يفيد ذلك فتدبر (قوله وهو الاحرام) أي الذي افاده بقوله ونحوه أي
فالا حرام النية (قوله وبيان الحج) معطوف على ركن ففيه اشارة الى أن قول المصنف
وينوي الحج تفسير بقوله ويجزم الحج (قوله والقول) أي التلبية (قوله الدخول بالنية)
في العبارة تسامح لان الاحرام النية مع الغير (قوله متعلق به) أي بأحد النسكين
احتراز عن الذي لم يتعلق به كعبث (قوله أو فعل متعلق به) كالتوجه احتراز عن
البيع (قوله وقال أيضا) أي الشيخ خليل كما يستفاد من عبارة التحقيق (قوله
بمجرد النية) أي لا بد من قول أو فعل (قوله وليست التلبية ثمرا في صحة
الاحرام) أي بل يكفي الفعل والمقصود ان أحد الأمرين من التلبية أو الفعل كاف
(قوله وقال عبد الوهاب) هذا هو الراجح فتلخص ان الاقوال ثلاثة (قوله وهو
كذلك في تحصيل الحج) هذا غير ظاهر على خلاف المشهور بل الانسب على خلاف
المشهور ان احرامه عقب فرض سنة ومشتب وعقب نفل سنة فقط كاتين (قوله

وهو خلاف المشهور فان المشهور كون الاحرام عقب صلاة مطلقا سنة وكونه عقب نافله مستحب وسبب الخلاف الاختلاف في احرامه عليه الصلاة والسلام هل كان (٥٥٨) عقب فريضة أو نافله قال في الجلاب ومن

فان المشهور كونه الخ وانظر هل اراد الفرض المعنى اسالة أو ولو بالعروض كجنازة توفت ونذر نفل وانظر السنن المؤكدة هل كركعتيه أو الفرض الاصل (قوله هل كان عقب فريضة أو نافله) انظر ما تلك الفريضة على القول به وأنت خير كما اشرنا ان قضية كونه صلى الله عليه وسلم أحرم عقب فريضة أن يقال ان كونه عقب صلاة مطلقا سنة وكونه عقب فرض فيه قد زائد على السنة على قياس ما قيل في المشهور من أن الاحرام عقب صلاة مطلقا سنة وعقب نفل مستحب زيادة على السنة فيكون الراجح ان احرام المصطفى صلى الله عليه وسلم عقب نفل (قوله ومن أحرم) أي اراد الاحرام (قوله فليؤخره) أي على طريق السنية (قوله الآن يخاف فوتا) أي فوت أصحابه أو يراهق وكذا غير الخائف والمراق لا يركعهما بوقت نهى حال احرامه به (قوله بغير صلاة من غير ضرورة) أي في وقت نهى وكذا في وقت غير نهى اذ ليست واجبتين (قوله الاقتصار الخ) لان عمر رضي الله عنه زاد ليك ذا السماء والفضل الحسن ليك ليك مرهو بامك ومزغوا باليك وابنه ليك ليك ليك وسعدك والخير بيدك ليك والربغاء اليك (قوله ولو حائضا) ونفسا كبيرا أو صغيرا (قوله عند ارادة الاحرام) قد ارادة دفعا لما يتوهم ان الفسل مقترن بالاحرام لا قبله مع أنه قبله (قوله ويشترط في هذا النفسا أن يكون متصلا بالاحرام) فلو اغتسل غداوة وآخر الاحرام الى الظاهر لم يجز ولو اشتغل بعد غسله بشد رحله واسلح جهازه أجزأه وقال بعضهم ان الغسل نفسه سنة واقامة سنة أخرى (قوله لانه يشبه غسل الجمعة) أي في أن كلا منهما متعلق بعبادة مخصوصة (قوله لغسل الجمعة) أي فانه اذا لم يجدها لا يقيم له (قوله وليس في تركه عمدا أو نسيانا) أي أوجه لا (قوله اسماء بنت عيسى) وكافة نفساء بمحمد بن أبي بكر (قوله لتهل) أي تحرم كما في الكرماني (قوله يريد وكذلك غيرهما) قال عجم وانظر هل للناسي والمتعد لتركه كذلك أم لا ثم أنه اذا فعله المحال بعد ما أحرم فانه يخفف في ذلك ولا يبالغ فيه هذا هو الصواب كما افاده شيخنا الصغير في تقريره (قوله وأن لا يخلق رأسه) أي فالأفضل ابقاؤه وتأييده بصنع أو غاسول يلتصق بعضه ببعض لانه يحرم عليه زمن الاحرام ستره بأي سائر

أحرم في غير وقت صلاة فليؤخره حتى يدخل وقت الصلاة الآن يخاف فوتا فيحرم بغير صلاة ومن أحرم بغير صلاة من غير ضرورة فلا شيء عليه والسنة الثانية التلبية والمستحب الاقتصار على التلبية المذكورة لانها تلبية عليه الصلاة والسلام (ويؤمر) مرید الحج أو العمرة ولو حائضا أو نفساء على جهة السنية كما صرح به في باب جل (أن يغتسل عند) ارادة الاحرام قبل أن يحرم لما في الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم تجرد للاحرام واغتسل قبل أن يحرم وكذلك أصحابه ويشترط في هذا الغسل أن يكون متصلا بالاحرام لانه يشبه غسل الجمعة واذا لم يجدها فلا يقيم كغسل الجمعة وليس في تركه عمدا أو نسيانا دم وكذلك باقي اغتسالات الحج والدليل على سنيته للحائض والنفساء

ما في الموطأ ان اسماء ولدت فذكر أبو بكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرها فتغتسل ولو تم لتل بهرام واذا جهلت الحائض أو النفساء الغسل حتى أحرمت فقال مالك تغتسل اذا علمت يريد وكذلك غيرها ويستحب لمريد الاحرام بأحد النفسكين أن يقيم أطفاره ويص شاربه ويحلق رأسه طلبا للشع

(و) يؤمر ايضا ان كان رجلا
على جهة السنية أن يتجرد
من غيط الثياب (ويلبس
ازارا ورداء ونعلين
(ويستحب له) أى للحرم
بأحد النسكين ان كان غير
حائض ونفسا (ان يغتسل
لدخول مكة) ما ذكره من
استحباب هذا الغسل نص
عليه في باب جل أيضا ونص
فيه على ان الغسل
لوقوف بعرفة سنة ونص
صاحب المختصر على ان
اللائحة سنة أى كدها غسل
الاحرام ويتبدل فيه دون
غسله مكة وعرفة والاضل
أن يغتسل غسل مكة بذى
طوى بفتح الطاء مفسور
لغله صلى الله عليه وسلم
ذلك ومن لم يأت على ذى
طوى اغتسل من مقدار
ما بينهما ثم أشار الى سنة
من سنن الاحرام وهى
تجديد التامة فقل
(ولا يزال) الحرم (ياي دبر
الصلوات) الغروضات
والذوافل (وعند كل شرف)
أى مكان عال وفي بطون
الودية (وعند ملاقات
الرفاق) جمع رفقة بضم
الراء وكسرهما

ولو غير غيط أو محيط (قوله على جهة السنية) فيه نظرا لذات التجرّد من غيط الثياب
ومن محيطها وان بعضا ونسج أو زرا وعقد واجب الأثر يقال السنية منصبة على
قوله ويتجرد ويلبس ازارا ورداء ونعلين أى على الهيئة الاجتماعية ثم رأيت بعد
ذلك أورد البحث في تحقيق المباني فقال انظر قولهم التجرّد من المحيط سنة مع قولهم
إليه حرام قال عبدالحق أربعة أشياء تفعل عند الميقات التجرّد أو لا من المحيط
ثم الغسل ثم الصلاة ثم الاحرام ويلبس الازار وفي وسطه ونعلين كنعالي التكرور
انتهى (قوله ازارا ياء تزربه في وسطه) اما بأن يرشق طرف الازار من ناحية
لحمه أو يلف طرفه في بعضه أو يشدهما على لحمه ولا يربط به بعض ولا يجزأ
عليه فان فعل اقتدى (قوله ورداء يجعله على كتفه) ولا يضر اثر الغاقتان المحيط
سواء وضعه على كتفه أو في وسطه (قوله ونعلين) أى المعروفين بالحدوة كنعالي
التكرور ولا ماسير وعريض كالتاسومة وهذه السنة خاصة بالرجل لان المرأة
لا تجرد عند احرامها بل تكشف وجهها وكيفيةها فقط (قوله ان كان غير
حائض ونفسا) أى لانه في الحقيقة لا طواف فلذا لا يطالب بما ذكره من
دخول المسجد ويشترط أن يكون متصلا بدخول مكة أو ما في حكم المتصل فلو اغتسل
ثم بات خارجا لم يتكف بذلك (قوله ونص صاحب المختصر) على ان الثلاثة سنة
أى كل واحد سنة فيه ان كلام صاحب المختصر محتمل والظاهر منه ان الغسل
لدخول مكة والوقوف مندوب وهو الراجح ويشترط أن يكون الغسل لوقوف
متصلا بوقوفه ووقته بعد الزوال مقدما على الصلاة ويطلب به كل واقف
ولو حائضا ونفسا سجدوا لغسل أول النهار لم يجزه (قوله ويتبدل فيه دون الخ)
فيه نظر اذ ذلك لا بد منه الا أنه يخففه فيهما (قوله والافضل أن يغتسل الخ) فهو
مستحب ثان (قوله بفتح الطاء) مقصور عبارة غيره من ثبات الطاء (قوله من مقدار
ما بينهما) أى ما بين مكة وذى طوى (قوله ولا يزال ياي الخ) حكم ذلك
التدب وقيل السنية (قوله الغروضات) ظاهرا شارحا كالمصنف ولو كانت
مقصية وانظره وهل يلبي عقب الصلوات قبل الميقات أو بعد والظاهر الاول
وحرر (قوله وعند كل شرف الظاهر ان المراد في حالة الصعود على المكان العالى
وفي المرور عليه لان أراد المكث فيه فيسقط الطلب وكذلك قوله وفي بطون
الخ أى يلبي في حال الهبوط فيها وفي المرور فيها لان أراد المكث فيها فيسقط الطلب
فتنبه اعلم أن تجديد التلبية انما هو في حق الذهاب محرما أو ما لو نسي حاجة
رجع اليها فقال مالك لا يلبي لان هذا السعي ليس من سعي الاحرام (قوله بضم

الراء وكسرها) ظاهره مساواة الكسر للضم والذي في التحقيق وقت بضم الراء
وقد تكسر انتهى فهذا يفيد قلة الكسر (قوله فيزولون الحج) توضيح لقوله يرتفعون
الحج (قوله بمؤنة بعض) أى ما كول أو مشروب (قوله وعند اليقظة) أى
ويلبى عند اليقظة (قوله وفي المنازل الظاهران المرادو في النزول في المنازل
(قوله ولا يرد) أى يكره قوله حتى يفرغ وإذا فرغ وجب عليه الرد سواء كان
المسلم باقيا أو ذهب ومنه المؤذن وأما قاضى الحاجة فلا يرد لافي حالة قضاء الحاجة
ولابد منها والفرق أن قاضى الحاجة متلبس بفعل يمنع الذكر فيه في الجملة
بخلاف المؤذن والملي فان كلامهما متلبس بذكر (قوله ويستحب رفع الصوت
بها) أى لاسنة وهذا في غير المسجد لانه لا يجوز رفع الصوت فيه الا للمسجد الحرام
ومسجد منى لانهما بنيا للحج وقبل للامن فيهما من الراء (قوله ولا يلبى صوته جدا)
أى يكره فيما يظهر وقوله ثلاثه تراه أى يضعفه (قوله تسمع نفسها) أى ندبا (قوله
ولا تكرر التلبية للحجب ولا للحائض) أى بل يطلبان لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة
رضي الله عنها حين حاضت افعلى ما يفعل الحاج غير انك لا تطوفى بالبيت انتهى
(قوله بل مكرره عند ما لان الحج) قال الفاكهاني الظاهران فيه قول آخر
باستحباب التكرار كثير ما لم يخرج عن المعتاد انتهى (قوله وكأله لا يبلغ لا يسكت
حتى نفوته الشعيرة) أى يسن له أن يتوسط في التلبية فلا يكثرها
جداح حتى يلحقه الضجر ولا يترك جداح حتى يفوت المقصود منها وهو الشعيرة قال
في الصباح والشعائر اعلام الحج وأفعاله الواحدة شعيرة انتهى وعطف الافعال
على الاعلام عطف تفسير (قوله فاذا دخل الحج) دخل المحرم بحج مفردا أو قارنا
(قوله أمسك) أى ندبا (قوله ومقتضى كلام ابن الحاجب الحج) ومذهب المدونة
لا يقطعها حتى يتبدى الطواف فلا قوال ثلاثة ذكر العلامة خليل قولين فقال
وهل لمكة أو لاطواف أى حتى يتبدى الطواف وهذا كله في المحرم بالحج
احترافا من المحرم بالعمرة فقط من الميقات سواء أحرم بها مع التمكن من الحج أو أحرم
بها لقوات الحج أى أحرم بالحج ولم يتم ادعيه بل فانه يحصر أو مرض وتحلل منه
بعرة فانه إنما يلبى لمحرم مكة وأما المتمر من الجعرانة والتسعين فانه يلبى الى دخول مكة
واعلم أن محرم مكة بالحج يلبى بالمسجد في ابتداء أمره وينتهي الى رواح مصلى عرفة
كالمحرم من الميقات وأما المحرم بالحج من عرفة فلا يتحلل الحلال تارة يحرم بها بعد
الزوال وتارة قبل فان أحرم بها قبل الزوال فانه يلبى للزوال بمنزلة من أحرم من غيرها
وأنا هو قبل الزوال وان أحرم بها بعد الزوال أبى لها ثم قطع والظاهر أن حدها توجهه

الراء يرتفعون فينزولون
ويرتفعون معا ويرتفعون
بعضهم بمؤنة بعض وعند
اليقظة من النوم وفي المنازل
ولا يرد الملبى سلا ما حتى
يفرغ ويستحب رفع الصوت
بالتلبية للرجال ولا يعلل
صوته جدا لانه لا يقرطقه
والمرأة تسمع نفسها ولا تكرر
التلبية للحجب ولا للحائض
(وليس عليه) أى على المحرم
(كثرة الأحاج بذلك) أى
بالتلبية لا وجوبا ولا استحبابا
بل هو مكرره عند ما لان
الأحاج الا كثاره وهو لازمة
التلبية حتى لا يفتر عن ذلك
وكأنه لا يبلغ لا يسكت حتى
نفوته الشعيرة ثم بين غاية
التلبية بقوله (فاذا دخل مكة
أمسك عن التلبية حتى
يطوف ويسعى) على ما شهرو
ابن شبر ومقتضى كلام
ابن الحاجب

ان المشهور انه يقامها عند رؤية البيت والكعبة عن التلبية حال الطواف والسعي مستحب لان تلك حالة يستحب فيها كثرة الدعاء والابتهال والتضرع والخلاص (٥٦١) القاب فكره ان يشتغل فيها بغير ذلك (ثم) بعد فراغه

من الطواف والسعي (يعاودها) أى التلبية ويستمر على ذلك (حتى) نزول الشمس من يوم عرفة ويروح الى مصلاها) ما ذكره من ابتداء التلبية بعد تمام السعي هو رواية ابن المواز ومشي عليها ابن الحاجب وما ذكره من إعادة التلبية عند الزوال من يوم عرفة والروح الى مصلاها هو رواية بن القاسم وسدر بها ابن الحاجب وروى يخطها بعد رمي جرة العقبة واليه مال النخعي الى في مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم ينزل يابى - حتى رمي جرة العقبة (ويستحب) الحاج أو المعتمر (أن يدخل مكة من كذا) التنية التي بأعلى مكة) لان النبي صلى الله عليه وسلم كذلك فعل والدعاء بعده والسعي في هذا الدخول ان نسبة باب البيت اليه كنسبة وجه الانسان اليه وأمائل الناس انما تصدون

لاوقوف لكن ظاهر النقل انه اذا أتى بالتلبية ولمدة واحدة تكفى (قوله يستحب فيها كثرة الدعاء) المراد زيادة تأكد استجاب المكثرة لان أصل الدعاء مستحب (قوله والتضرع) عطف تقديم كما أفاده المصباح (قوله واخداص القلب) عطف على الدعاء أى يستحب أن يكون القلب مختصا فيما ذكر وغيره اخلاصا قويا في تلك الحالة أى عدم التشال أمر به الى الربا ولا السعة وانما قلنا ذلك لان أصل الاخلاص واجب (قوله ومشى عليه ابن الحاجب الخ) ومقابل له لا شهاب اذا فرغ من الطواف يلبي في السعي (قوله عند الزوال الخ) أى فلا بد من الامرين فلو وصله قبل الزوال لبي لا زوال أوزلت عليه الشمس قبل وصوله لبي لو وصله فيه تبرأ لافعى منه ما وصل عرفة هو الذي يقال له مسجد عرفة (قوله لما في مسلم الخ) أنظر ما جواب المشهور عن هذا الصحيح (قوله من كذا الخ) اضافة كذا لما بعده للبيان أو ان ما بعده عطف بيان عليه (قوله التنية) أى الطريق التي بأعلى مكة ويسمونه اليوم بباب المعلاء ولا فرق بين كون الداخل أى من طريق المدينة أو غيرها (قوله ويستحب دخوله نهارا) أى ضحى فقد قال سيدي زروق يستحب الا فى مكة أربع نزوله بذي طوى واغتساله فيه ونزول مكة من التنية العليا وميته بالوادى المذكور فبأى مكة ضحى (قوله حتى تطلع الشمس) أى وتحل النافلة (قوله خرج من كذا) ويعرف هذا المحل اليوم بباب شبكية اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم قال بعض العلماء وفى ذلك مناسبة حسنة باب الدخول كذا المفتوح وباب الخروج كذا المضموم لان المناسب للداخل الفتح والخارج الفهم (قوله من أسفل مكة) أى كائن من الاسفل أى بعض الاسفل (قوله الصحيح الخ) لا يخفى أن قوله الصحيح مسلط على كذا الاول وكذا الثانى ومقابل الصحيح هو العكس وعبارة ابن عبد السلام كذا الاول مفتوح الكاف محدود وهو زعيم منصرف لانه علم والثانى مضموم الكاف منون منصرف كذا ضبطه الجمهور وهو الصحيح وقال بعضهم بالعكس وذكر بعضهم ما يفيد أن مقابل الصحيح ثلاث لغات حكاهما الشيخ أبو الحسن فأولها بالفتح والمصدر وفأولها مفتوح وقصور وثالثها بضم الكاف والقصر (قوله مهووز) لازم لقوله محدود (قوله غير منصرف) قال بعضهم لانه

من جهة وجوههم لان ظهورهم ١٤١ عدل ومن أتى من غير هذه الجهة لم يأت من قبالة الباب ويستحب دخوله نهارا لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك فدخل قبل طلوع الشمس فلا يدق فان طاف فلا يركع حتى تطلع الشمس ويستحب للمرأة اذا قدمت نهارا أن تؤخر الطواف الى الليل (و) كذلك يستحب له (اذا خرج) من مكة (خرج من كذا) وهو وضع بأسفل مكة الصحيح الذى عليه الجمهور ان كذا الاول مفتوح الكاف محدود وهو غير منصرف

وذلك المعجزة وكذا الثاني مضمر المالك من مقصود الله المهمة (وان لم يفعل في الوجهين) ما ذكرنا من
الدخول من الثنية العليا والخروج من السفلى (فلا حرج) أي (٦٣ - ٥) لانهم عليه ولادم لانه لم يترك واجبا

علم ولا يبعد فيه منع الصرف اذا جعل على البقعة وهذا يدل على ان الاف ليست
للتأنيث والافق مافيه الب التأنيث لا يتوقف على كونه علما وفي القسطلاني بفتح
الكاف والدال المهمة مدودا من نوعا على ارادة الموضع وقال ابو عبيد لا يصرف
أي على ارادة البقعة للعلامة والتأنيث انتهى (قوله وذلك المعجزة) فيه نظير بل
غلط بل هو بالدال المهمة كما قال حج (قوله وان لم يفعل فلا حرج) هذا من باب
التصريح بما لا يتوهم (قوله ولا مسنونا) فيه نظر لانه يفيد ان في ترك السنة
الاعم والدم وليس كذلك (قوله قال الامام مالك الخ) لا يخفى ان لفظة قال من لفظ
المصنف والشارح أفاد ان فاعل قال الامام مالك وانظر ما التكتة في نسبة ذلك
لمالك (قوله اساءة أدب) أي افساد أدب (قوله ان يدخل من باب بنى شيعة)
أي الذي يدخل محرما بحج أو عمرة واذا خرج من المسجد فيستحب الخروج من باب
بنى سهم (قوله وكان قبله) ما يعرف باب الخ) أنظر هل كانت تلك المعرفة قبل
الاسلام والمعرفة ببني شيعة حدثت بعده وقوله والا أن يعرف الخ هل أراد منه
أو الازمنة المتأخرة وما أولها وما نكتة هذه التسميات الله أعلم بحقيقة الحال (قوله
ولا يستحب الخ) أي بل الظاهر أنه عنده مكروه (قوله واستحب الخ) ظاهره
استحب ما ذكر من الطرفين مع ان الحديث انما يدل للطرف الاول وهو رؤية البيت
لا الثاني الذي هو قوله عند الركن وأراد به الحجر الاسود فلا حسن عبارة زروق
ولا يرفع يديه وقال ابن حبيب يرفع يديه عند رؤية البيت في شرح الارشاد فانه قال
ولا حرج في دعائه عند رؤية البيت الخ (قوله وقال الخ) عبارة الارشاد اللهم
زد هذا البيت تشريفا وتعظيما ومهابة وتكريما وارز من شرفه وعظمه ممن حجه
واعتمره تشريفا وتعظيما ومهابة وتكريما (قوله شرفا) أي علوا كما أفاده
المصباح فعطف التعظيم عليه عطف ملزوم على لازم (قوله ومهابة) أي هيبة
وفي الاجلال كما قال ابن فارس فيكون عطفه على التعظيم من عطف المرادف
(قوله وكرمه) أي عظمه بمعنى ما قبله وقوله وتعظيما المناسبا لقوله وكرمه
أن يقول وتكريما ويمكن انما أتى به اشارة الى أن التكريم والتعظيم بمعنى (قوله
ممن حج أو اعتمر) أي أو غيرهما وخصهما بالذكرا على أنه لا يأتي للانسان البيت
الا في حج أو عمرة (قوله وهل يصوت) أي يباح لان هذا متيق فلا فرق بين الصوت

ولا مستونا قال الامام مالك
وجه الله (فاذا دخل) الحاج
أو المعتمر (مكة) فليدخل
المسجد الحرام) أي يبادر
بدخوله المسجد على جهة
الاستقبال ولا يقدم عليه
الامالابدينه من حط رحل
وأكل خفيف ان احتاج
اليه لانه المقصود فالترخي
عنه أساءة أدب وقلة همة
(و) اذا أراد دخول المسجد
الحرام (مستحسن) أي
مستحب (ان يدخل من باب
بنى شيعة) وكان قبل هذا
يعرف بباب عبد شمس
وعنده مناف والآن يعرف
بباب السلام لفعله صلى الله
عليه وسلم ذلك ولا يستحب
عند مالك رفع اليدين عند
رؤية البيت ولا عند الركن
واستحسنه ابن حبيب لما
روى عنه صلى الله عليه
وسلم انه كان اذا رأى البيت
رفع يديه وقال اللهم زد هذا
البيت تشريفا وتعظيما
ومهابة وزد من شرفه وكرمه
ممن حج أو اعتمر تشريفا

وتعظيما وبعد دخوله المسجد فليكن أول ما يقصده بعدنية الطواف الركن الاسود فاذا وصل اليه
(يسلم) بمعنى يمس (الحجر الاسود بغيره ان قدر) على ذلك وهل يصوت حينئذ ولا قولان
وغيره

(والا) أي وإن لم يقدر على
استلامه بغيره (ومنع يده
عليه) أي على الحجر الأسود
(ثم وضعها من غير تقبيل)
أي تصويت فإن لم يصل إليه
كبر وهذا الاستلام في أول
الطواف سنة وفي باقيه
مستحب والأصل في الاستلام
ما في الصحيحين أن عمر رضي
الله عنه قبله وقال اني
أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع
ولولا أني رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يقبلك
ما قبلتك (ثم) إذا فرغ من
استلام الحجر الأسود فإنه
(يطوف) بالبيت الشريف
طواف القدوم وهو واجب
على كل من أحرم من الحل
سواء كان من أهل مكة أو
غيرها إذا كان غير مراهق
قولنا أحرم من الحل احتراز
عما إذا أحرم من الحرم فإنه
لا قدوم عليه لم يكونه غير
قادم وقولنا غير مراهق
احتراز من المراهق وهو من
ضاق وقته فإنه يخرج لعرفات
ولا دم عليه ولا طواف من
حيث هو واجباته وسنن
ومستحبات أما واجباته
فستة الأول شرائط الصلاة

غيره (قوله أولا) أي يكره لأن الصوت إنما يكون في قبلة الاستماع ولا بأس
بتقبيله بغير طواف لكن ليس ذلك من شأن الناس وكره ما لا السجود عليه
وتريخ لوجه عليه ويكره تقبيل مصحف وخبر (قوله فإن لم يصل إليه كبر الخ)
فيه نظير بل إن لم يصل إليه مسبه يعود ثم يضعه على فيه من غير تقبيل فلا يكفي العود
مع أمكان اليد ولا يدمع أمكان التقبيل ثم إن عجز عن المس كبر ومضى بغير
إشارة إليه بيد ولا رفع لها وما قلنا من أنه لا يأتي بالتكبير إلا بعد العجز عما قبله
ظاهر المصنف ونسبه في التوضيح لظاهر المدونة ولكن الغتم أنه يكره مع تقبيله
بغيره أو وضع يده أو العود وهل التكبير قبل تلك الأشياء أو بعد ظاهر المدونة أنه بعد
وابن فرحون أنه قبل تلك المراتب كما تجرى في الشوط الأول تجرى في غيره
ومن سنن تقبيل الحجر الطهارة لأنه كالجزم من الطواف المشروط فيه الطهارة يسن
أيضا استلام اليمنى بيده أو يده ويضعها على فيه من غير تقبيل وأما بعد الأول فيندب
فقط والمس بالعود خاص بالحجر فإن لم يقدر على استلام اليمنى كبر (قوله اني
أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع) قالت في شرحه على خليل عقب قوله ما قبلتك
وروى أن أبياس قال له انه يضرونفع فإنه يأتي يوم القيامة وله لسان ذاق يشهد
لمن قبله واستلمه وهذه منقعة وقيل ان عليا قال لعمر رضي الله عنه بل هو يضرونفع
قال له وكيف ذلك قال ان الله تعالى لما أخذ الميثاق على الذرية كتب كتابا وألقمه
هذا الحجر فهو يشهد للؤمنين بالوفاء وعلى الكافرين بالنجود انتهى وقوله ذاق
بالذال المعجمة طلق كذا بخط بعض الفضلاء وفي عبارة أي حديد بلخ وورد
أن عمر قال لم يلعوذي بالله ان أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن (بونه وهو
واجب) أي في حق غير حائض ونفساء ومجنون ومغنى عليه وناس إلا أن يزول
منع كل ويتسع الزمن فيجب (قوله من أحرم من الحل) أي اما وجوبا كالإفاقي
القادم محرما بجم أو ندبا كالقيم بمكة الذي معه نفس وخروج أحرم من الحل وسواء
كان أحرم باجم مفردا أو قارنا وكذا المحرم من الحرم كان يجب عليه الاحرام
من الحل بأن جاوز الميقات حلالا مقتضا لانتهى فمعنى أن أحرم من الحل أي أن طلب
بالاحرام من الحل وجوبا أحرم منه أو من الحرم (قوله ولا دم عليه) هذا حيث
لم يتركه عمدا حتى ضاق الوقت فإنه يتركه ويلزمه هدى (قوله من حيث هو)
أي سواء كان ركنا أو واجبا أو مندوبا (قوله من طهارة الحديث) فلو طاف
معدنا لمعجزا أو نسيانا ابتدأه ويرجع له ولو من بلدان كان الطواف ركنا (قوله
وستر العورة الخ) قال ابن فرحون الظاهر من مذهبناحية طواف المرأة إذا كانت

من طهارة الحديث والخبر وستر العورة

فلو احدث في اثنتائه تطهروا ابتداء ولا يبنى على المشهور وان تذكر (٥٦٤) نجاسة طرحها وبني على الاصح ويباح

فيه الكلام لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير والثاني ان يكون الطواف داخل المسجد والثالث جعل البيت على يساره واليه اشارة وله (والبيت الشريف على يساره) فلم جعله على يمينه لم يصح طوافه ولزمته الاعادة وينبغي ان يجتاط عند ابتداء الطواف فيقف قبل الركن بقليل بحيث يكون الحجر عن يمين موفقه ليستوعب جهته بذلك لانه ان لم يستوعب الحجر لم يعتد بذلك الشوط الا قول فيجنبه لهذا فان كثيرا ما يقع فيه الجهال ويكون في طوافه خارجا عن البيت فلا يمشي على شاذروانه وهو البناء المحدود الذي في جدار البيت واسقط من اساسه ولم يرفع على استقامته ولا لجل كونه من البيت قال بعضهم اذا قبل الحجر فليثبت رجله ثم يرجع قائما كما كان ولا يجوز ان يقبله ثم يمشي

بأدب الاطراف وتعيد استقبالا ما دامت بمكة او حيف يحسبها لاعادة وقال آخر الظاهر لا يستحب اعادتها ولو كانت بمكة لان الفراغ منه خرج رفته (قوله ولا يبنى على المشهور) أي خلافا لابن حبيب فقد نقل عن مالك انه اذا حدث في الطواف فليتموا ويبنى ولو شك في اثنتائه ثم بان الظاهر لم يعتد (قوله نزعها وبني) أي أو يغسلها ويبنى ان لم يطل والابطل لعدم الموالاة ومثل التذكر ما اذا سقطت عليه سواء كانت في بدنه أو ثوبه وقوله على الاصح أي خلافا لاشبه القائل ان علم في طوافه يقطع ان كانت النجاسة كثيرة وأعاد طوافه انتهى وسكت الشارح عما اذا لم يعلم حتى فرغ من طوافه والحكم أنه لم يعتد كما قاله في المدونة قال فيها من صلى بذلك (قوله فمن تكلم الخ) أي فمن اراد التكلم فيه (قوله والثالث جعل البيت الخ) فالطواف وجعل البيت على جهة يمينه أو قبله وجهه أو وراء ظهره لم يصح ويرجع له ولو من بلدان كان ركعا ولا بد أن يكون المشي مستقيما فلو مشى القهقرا لم يصح (قوله قبل الركن) قبل مقابل بعد (قوله الركن) أي الحجر فقوله بحيث يكون الحجر نظاهر في موضع الاضمار فكنته الاشارة الى أن المراد بالركن الحجر فتدبر (قوله عن يمين موفقه كذا في الفاكهاني والمناسب) عن يسار موفقه قوله على شاذروانه قال النووي في التهذيب الشاذروان بفتح الذا ال المعجمة وسكون الراء وقال ابن رشد هولة عجمية مكسورة المذال ويشترط في صحة الطواف خروج كل البدن أيضا عن مقدار ستة أذرع من الحجر تكسر فسكون سمي حجرا لاستدارته وهو محروط مدور على صورة نصف دائرة خارج عن جدار الكعبة في جهة الشام (قوله واسقط من اساسه) أي أزيل من اساسه أي البيت أي فلم يبق بناء البيت عليه (قوله ولم يرفع على استقامته) أي لم يرفع رفعا جارا على استقامة البيت أي مما لا للاستقامته (قوله فليثبت) من أثبت أو ثبت بالتضعيف أي وجوبا (قوله وهو مطاطى رأسه) أي أوبده أي أو وطى برجله فلا يصح طوافه قوله لا يحصل الخ) وذلك لانه يكون بعض البدن على الشاذروان (قوله سبعة أطواف) فان نقص منها شوطا أو بعضه ولو شك من الطواف الركني رجع له وأما لو زاد عليه فان كانت الزيادة جهلا أو سهوا فلا تبطل الا ان بلغت مثله وأما عمد اقتبطل ولو بزيادة شوط أو بعضه (قوله وذلك من الحجر الى الحجر) فيه اشارة الى أنه يتبدى الطواف من الحجر الاسود وابتداءه منه واجب بغير باندم فان ابتداءه من الركن اليماني أتم اليه وعليه دم ان ابتداءه من بين الباب والحجر الاسود بالشيء انيسير أتم اليه وأجزأه ولاد ان لم يتعمد ذلك والاجزاء وعليه دم

وهو مطاط الرأس لئلا يحصل بعض الطواف وليس جميع بدنه خارجا عن البيت والرابع أن يطوف (سبعة أطواف) جمع طوف وهو الشوط وذلك من الحجر الى الحجر

وقوله ان لم يتعمد ذلك أى اذا تم الى المحل الذى ابتدأ منه فان أتم الى الحجر الاسود فقط لم يجزه (قوله وان طال بطل الطواف) مفهوم وذ كره بالقرب والبطلان فى حالة الطواف مقيد بأن يكون لغبر عذروا ما ان كان لعذره وهو على طهارته فلا وكرهه التفريق اليسير بدون عذره وذ أن يبتدئه وكذا لا يبنى ان نسي بعضا من طوافه ولو بهض شوط حتى فرغ من سعيه وطال الامر أو انتقض وضوءه وأما ان ذكر ذلك بأثر سعيه ولم ينتقض وضوءه فانه يبنى والجهل بالنسيان فانه سجد ويرجع فى القرب والبعد للعرف وهذا فى طواف القدوم فان كان لاسعى بعده كطواف الافاضة والتطوع روى القرب والبعد من فراغه من الطواف فان قرب بى وان بعد ابتدئه (قوله أن يركع ركعتين عقبه) أو وجوباً ان كان الطواف واجبا تركنا أولا وان لم يكن واجبا فى سنتيه ما ووجوبه ما تردد على حد سواء فان ترك الركعتين حتى تباعد أو رجع لبلده فعله ما علقا وأهدى ان كانتا من فرض فقط فان لم يتباعد ولا رجع لبلده ركه هاتين من فرض أو نقل ان لم ينتقض طهارته والا أعاد الطواف ولو غاب فرض وصلى ركعتيه وأعاد السعى أن تعمد التقص والاعاد الطواف الفرض وصلى ركعتيه وأعاد السعى فان كان نقلا صلى ركعتيه وخبر فيه فانه الخفى اذا قرر ذلك تعلم أن هذا الواجب ليس على من طافه من ان ترك اتصال الركعتين أو عدمهما رأسا بطل الطواف (قوله واذا شئت فى الطواف) بنا على الأقل ما لم يكن مستكما والابن على الاكثر ويعمل بأخبار غيره ولو واحد احيث كان عدلا قال بعض والشك مطلق التردد فيما يظهر فيشمل اليوم كفى انه صلاة لشبهها (قوله اذا أقيمت عليه فريضة) سواء كان الطواف ركنا أولا وان لم يكن صلاها أصلا أو صلاها نفودا سبته أو بالسجد الحرام أو جماعة بغيره فان كان قد صلاها جماعة فيه وأقيمت للارتاب فهل يقطعه ويخرج أولا لان تلبسه بالطواف يدفع الطعن ومفهوم فريضة أنه لا يقطعه ركنا كان أو واجبا لغيرها كركعتي الفجر والوتر والضحى فان كان مندوبا فله قطعه لركعتي الفجر ان خاف أن تقام الصلاة عليه فلا بد ان يركع ركعتي الفجر وعبارة البيان تقتضى أن صلاة الضحى اذا خاف خروج وقتها كذلك وكذا فيما يظهر اذا خشى خروج وقت الوتر الاختيارى (قوله ثم يبنى من حيث قطع) وينب له أن يبتدىء ذلك الشوط اذا خرج من عند غير الحجر ويبنى قبل تنقله فان تنقل قبل أن يتم طوافه ابتداء قال بعض وكذا ان جلس طويلا بعد الصلاة لذكر أو حديث لترك الموالاة بذلك (قوله ويستحب له أن يخرج عن كمال شوط) أى بأن يخرج من عند الحجر (قوله ولا يقطع لجنازة على المشهور)

الخامس الموالاة للوضوء
شوطا وذكركه بالقرب ولم
ينتقض وضوءه عاد اليه
بالقرب كما يرجع الى
المسألة وان طال بطل
الطواف قياسا على الصلاة
السادس أن يركع ركعتين
عقبه وسبأنى الكلام
عليه ما تنبيه ان الاول
اذا شك فى الطواف يبنى على
الاقول كالمسألة الثانية اذا
أقيمت عليه فريضة وجب
عليه القطع ثم يبنى من
حيث قطع ويستحب له أن
يخرج عن كمال شوط ولا
يقطع لجنازة على المشهور
فان فعل ابتداء وأما سنته
فخمس مرة أحدها الزل بالفتح

المناسب أن يقول ولا يقطع لخنارة فإن فعل ابتدأ على المشهور أى حلاله لا شبه
وذلك أن عبارته تقتضى أن المقابل يقول بالقطع مع أن عدم القطع محل وفاق
والخلاف فى البناء ومحمل كونه مبتدئ إذ لم تعين عليه أو تعينت عليه ولم يخش
تغيرها وأما إذا تعينت وخشى التغير فانه يقطع وجوابى يبنى فيما يظهر وقوله ابتداء
أى ولو قل الفصل (قوله ثلاثة بالنصب) على البداية من سبعة وخمسة منصوب على
المفعولية المطلقة عامله محذوف تقديره يجب فيها خميساً أو على الحال من فاعل يطوف
لأن المصدر المنكر يجوز نصبه على الحال أى خاباً أى مسرعاً وانما يسن الرمل فى حق
من أحرم من الميةات حج أو عمرة فيرمل فى الثلاثة الأولى من طواف القدوم ومن
طواف العمرة وعند الزجة الرمل بقدر الطاقة وأما من أحرم حج أو عمرة من الجمرة
أو التعميم فانه يستحب له الرمل فى الاشواط الثلاثة الأولى من طواف القدوم
كما يستحب الرمل فى الاشواط الثلاثة الأولى من طواف الافاضة بمن لم يطف للقدوم
ولو تركه عمداً أو أمان طاف للقدوم فلا يرمل فى افاضته ولو تركه فى طواف القدوم
وأما طواف التطوع وداعاً أو غيره فيكره الرمل فيه ولا رمل فيما بعد الثلاثة الأولى
ولو تماركه من الأول عمداً أو نسياناً ولا يكون أتيماً بالسنة أن فعل (قوله وهذا سنة
فى حق الرجل) أى لا المرأة ولو كانت مأتية عن رجل كما أن الرجل النائب عن المرأة
لا يرمل (قوله غير المراهق) المناسب حذفه وذلك لأن المراهق لا يطلب بالطواف
من أصله ولا يطبق هذا الإخراج لالو كان يطلب بالطواف ولا يطلب بالرمل
فتأمل (قوله ولو رمى أوصياً) محم ولا جلا على دابة أو رجل فيرمل الحامل ويحرك
الدابة كما يحركها بطن محسر (قوله ولا دم فى تركه) أى ولو مع القدرة وعلة
الخطب أنه لما قدم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم للجمرة قالت عيريش أو هنتهم
حتى يترب فأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يجوفى الثلاثة الأولى فلما فعلوا قالت
قريش بل هم أقوى منا فزال العلة وبقي الحكم (قوله ثانها المشى) فيه نظر
أذ هو واجب بخير بالدم (قوله أجزاء ولادم عليه) الآن يطبق فقال مالك أحب
إلى أن يعيد بخلاف المصلى جالساً فلا شئ عليه لأنه باشر فرضه بنفسه (قوله
الآن يرجع لبلده) أى أو يتبعه فان أعاده ما شيا به رجوعه له من بلده فلا دم
عليه وأما أن كان بمكة فيطلب بأعاده ما شيا ولومع البعد ولا يجوز به دم وخاسل
المسئلة أن المشى مطلوب فى الطواف مطلقاً أو ما قولنا أن القادر إذا رجع لبلده
ولم يده يلزمه دم فخاص بالواجب لأن المشى واجب فيه وما غيره فسنه فلا يلزمه
الدم فى تركه اختياراً والسعى كالمطواف فيما ذكر فى سعى واكبان غير عذر أعاد

والله أعلم أشار الشيخ بقوله
(ثلاثة خميساً) الخطب الرمل
وهو المهرولة فوق المشى
ودون الجوى وهذا سنة
فى حق الرجل غير المراهق
ولو رمى أوصياً محم ولا ولا
دم فى تركه (ثم أربعة
خميساً) ودليل هنا كله فعله
صلى الله عليه وسلم ذلك
فانه بها المشى فان طاف
واكباً أو محمولا لم يدر أجزاء
والله أعلم بكنهه
للطواف الآن يكون رجع
إلى بلده يظهر دما

فإنها للدعاء وهو غير محدود رابعها استلام الحجر الاسود أول الطواف كما قلناه خامسها استلام الركن اليماني أول شوط وأما مستحباته فاربعة الأول (٥٦٧) استلام الحجر الاسود في أول كل شوط ما عدى الأول واليه

أشار بقوله (ويستلم الركن) يعني الحجر الاسود كما أمر به كما ذكرنا) أولا وهو أن يستلمه بفيه ان قدر والا وضع يده عليه ثم يضعها على فيه من غير تقبيل وظاهر قوله (ويكبر) انه يجمع بين الاستلام والتكبير وظاهر المدونة خلافه الثاني استلام الركن اليماني في أول كل شوط غير الأول واليه والى صفة استلامه أشار بقوله (ولا يستلم) الركن (اليماني بفيه ولكن يديه ثم يضعها على فيه من غير تقبيل) ونحوه في المدونة بزيادة نقلناها في الاصل الثالث الدنومن البيت للرجال دون النساء كالصف الأول الرابع الدعاء بالترتم بعد الفراغ من الطواف والمترتم ما بين الركن والباب فيعتقه ويبلغ في الدعاء وأما مكروهاته فأحدى عشرة على خلاف في بعضها السجود على الركن واستلام الركنين اللذين يليان الحجر وقراءة

سبعه ان كان قريبا وان تباعد وطال أجزاءه فادرك في السعي والطواف معا فانظاهران عليه هديا واحدا المتداخل (قوله الدعاء وهو غير محدود) أي بلاحد في الدعاء والمذعوبه فلا يقصر دعاءه على دنياه ولا على آخرته ولا على لفظ خاص ولا على نفسه بل يعم في الجميع أي أو يسبح أو يصل على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والواضع يده) أي الى آخر ما تقدم من المراتب (قوله وظاهر المدونة خلافه) لكن الرجوع ما تقدم من أنه يجمع بين التكبير وغيره (قوله ولكن يديه) أي يستلمه بيده ندبا في غير الشوط الأول (قوله ثم يضعها على فيه) فان لم يستطع كبر ومضى والركن اليماني هو الذي يتوسط بينه وبين الحجر ركنان (قوله بعد الفراغ من الطواف) أي وركعتيه وحينئذ فيكون بعده من هتحيات الطواف تسامح (قوله فيعتقه) أي يكون مصدوقه حائط الكعبة الذي بين الركن أي الحجر والباب وتكون الباء في قوله بالترتم هي عند وعبارة أخرى فيعتقه واضعاصدره ووجهه وذراعيه عليه باسقاط كفيه كما كان ابن عمر يفعل ويقول رأيت المصطفى يفعل كذلك (قوله على خلاف في بعضها) أي فقد أجاز القراءة فيه أشبه اذا كان يخفى ولا يكثروا قدروى استلام الكل عن جابر وأنس والحسن والحسين ومعاوية (قوله السجود على الركن) أي السجود على الحجر قال الشيخ زروق في شرح الارشاد وكره مالك السجود على الحجر وتبريخ الوجه عليه قال بعض شيوخنا وكان مالك يفعلها اذا خلى به (قوله وقراءة القرآن) قال في شرح العمدة ولا يقرب أو ان كان القرآن المجيد أفضل الذ كرلانه لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الطواف فان فعل فليس بالقراءة قليلا يشغل غيره عن الذ كر انتهى قال بعض الشيوخ ويستثنى من القراءة كل آية دلت على دعاء وطلب من الله فلا كراهة فيها كقوله تعالى ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ربنا آتنا من لدنك رحمة ونحن ذللك (قوله وآثرة الكلام الخ) أي ان المكروه انما هو الدثرة فقد قال في المدونة ولا بأس بما خف من الحديث في الطواف قال ابن حبيب ينبغي للطائف أن يكون في طوافه على سكينه ووقار (قوله وانشاد الشعر) أي الا ما خف كالبيتين والثلاثة ما لم يكن فيه خفاء أو ذكر نسايل قال بعضهم كافي زروق على الارشاد انه يستحب من ذلك ما فيه وعظ وتحرير على طاعة الله كالبيتين والثلاثة انتهى (قوله والركوب لغير عذر الخ) فيه بحث لما تقدم ان المشى واجب في الواجب الا أن يقال

القرآن وكثرة الكلام فيه وانشاد الشعر وشرب الماء لغير الغضطر والبسع والشراب والطواف مختلط بالآساء وتغطية الرجل فيه وطواف المرأة منتقبه والركوب لغير عذر (فادائم طوافه ركع عند المة ام ركعتين) اشتمل هذا على واجب ومستحبين

هذا اصطلاح (قوله على المذهب) ومقابلته قولان أحدهما سنة مطلقا وهو قول
عبد الوهاب أو حكمهما كالطواف (قوله عند المقام) أى خلف المقام (قوله)
وغرقت قدماه هل ذلك خصوصية بهذا الحجر أم كان في غيره (قوله ما خلا الحجر)
بكمبر الحاء وسكون الجيم أى ما خلا سنة أذرع من الحجر لانهما إلى التي من البيت
واعلم أن ما ذكره الشارح موجود في كلام غيره وفيه إجمال وعدم تعيين المقصود
وحاصله أن ركعتي الطواف الركني أو الواجب لا يفعلان فيها وإن وقع مع ولا كلام
وأما ركعتي الطواف المندوب ففيل يوجب ما وقيل بسنة ما وقيل بسنة ما فعلى
الاولين لا يفعلان وإن وقع مع وعلى الأخير أى القول بالنسب يفعلان وظاهر المدونة
أن ركعتي الطواف المندوب يفعلان على كل قول من الوجوب والسنة والنسب
وكذا يقال إذا فعلتا في الحجر وأما فعلهما على ظهره فباطل إن كانتا واجبتين
فإن كانتا سنتين فقد نضر القاضي تقي الدين على عدم صحة السنن والنافعة المتأكدة
كركعتي الفجر على سطح الكعبة على المشهور (قوله بالكافرون) بواو والحكاية
وانما استحب القراءة بهاتين السورتين لاشتمالهما على التوحيدين العمل والعلمى
فإن السورة الاولى اعتقاد على ذكره معنى قوله لا أعبد إلا فعلى كذا والاخلاص
اعتقاد على (قوله والمستحب الثاني الخ) مفاده أنه ليس في ترك الاتصال دم
مطلقا وليس كذلك بل الدم في بعض الاحوال فيجئ بتذليل الاستحب مطلقا بل
في البعض والوجوب في الآخر الذي يترتب فيه الدم وحاصل القول أن من لم يفعل
الركعتين حتى يتساعدا أو رجع لبله فإنه فعلهما مطلقا ثم إن كانتا من طواف
واجب فعليه الدم وإن كانتا من غيره لم يجب عليه دم وإن لم يتساعدا ولا رجع لبله
فإن لم تنقص طهارته أتى بالركعتين وقصه مطلقا وإن تنقص طهارته عمدا فأتى
بالطواف والركعتين ولو كانتا من غير فرض ويعيد السعي إن كان فعله وإن لم يتجدد
نقص طهارته ففي الفرض يعيد الطواف والركعتين والسعي وفي غيره يعيدهما
وهل يعيد الطواف أو إن شاء وهذا الثاني هو الذي يظهر ترجيحه لانه في تقل
ابن عرفة وغير واحد ومعلوم أن السعي إنما يكون بعد الطواف الواجب فتدبان
من هذا أن ترك الركعتين من الفرض والنفل يتفقان فيما إذا لم تنقص طهارته
ولم يحصل بعد وفيما إذا تعد نقص طهارته ومختلفان في حالة البعد وفيما إذا تنقصت
طهارته بغير تعد ثم اعلم أن مقتضى هذا أن الفصل بين الطواف والركعتين من غير
أن ينضم لذلك بعد عن مكة لا يوجب تدمية أفاده بعض الشراح (قوله استلم الحجر
الأسود) أى إذا كان على وضوء ولا يقبله الا متوض ويجوز فيه التفصيل المتقدم

الواجب فعل ركعتين بعد
الطواف على المذهب
يجوز أن بالدم قاله القرافي
والمستحب الاول فعلهما
عند المقام وهو الحجر الذي
ارتفع به ابراهيم الخليل عليه
أفضل الصلاة والسلام عند
ضعفه عن وضع الحجاره التي
كان اسماعيل عليه السلام
يناوله اياهما في بناء البيت
وغرقت قدماه فيه وإن لم
يمكنه فعلهما عنه فحب
تسمر من المسجد ما خلا
الحجر والبيت وظهره
ويستحب أن يقرأ فيهما
بالكافرون وقيل هو الله
أحد والمستحب الثاني
اتصالهما بالطواف فإن فرقا
وكان قريبا أجزاء وإن بعد
استحب له إعادة الطواف
فإن لم يفعل أجزاء (ثم إذا
فرغ) من صلاة ركعتي
الطواف (استلم الحجر)
الأسود (إن قدر)

عـ إلى جهة السنية على ما قال خليل في شتمه وقال في منار مكة أنه مستحب ونهيه فإذ فرغ من الطواف فيستحب أن يستلم

(٥٦٩)

و يستحب له بعد استلام الحجر الأسود أن يركب من فيه شرب منها (ثم) به ذلك (يخرج إلى الصفا) ابن العربي هو جمع مفاة وهو الحجر العريض الأماص وقيل هو واحد وليس بجمع وهو في أصل جبل أبي قبيس وهو مبدأ السمي ولم يكن من أي باب يخرج وصرح (ق) و (ع) باستحباب الخروج من باب الصفا لكونه أقرب للصفا ونقل (د) عـ من ابن حبيب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج منه فإذا وصل إليه رقى أعـ لاه (فيقف عليه أ) لأجل (الدعاء ثم) إذا فرغ من الدعاء نزل منه (ب) أي يمشي إلى المروة فأصاها امرأة زانية فمست ابن العربي هي حجارة بيض برائة في الشمس وهي منتهى السمي في أصل جبل قيعان (و) الحال أنه (يحب) أي يسرع الرجل دون المرأة في شتمه على جهة السنة (في بطن المسيل) خاصة في الأشواط السبعة أسرع من رة في الطواف وهو أي

من أنه لا رجعة لمس يدين عود الخ وجعل العلامة خليل هذه السنة من سنن السني لكونها بعد ركعتي الطواف (قوله على جهة السنة) أي وهو المول عليه (قوله في شرب منها) أي يدعو بما أحب وهذا التقيل توديع لأبيته لأنه يخرج من المسجد بعد الفراغ من الطواف والركعتين (قوله الصفا الخ) سمي بالصفا لأنه لما أتى إليه آدم قال له مرحبا يا صفي الله وسميت المروة مروة لفقود المرأة عليها والمرأة هي حواء أقعدا الملك على ذلك وقيل انما ذكر الصفا لأن آدم وقف عليه وأنت المروة لأن حواء وقفت عليها (قوله وهو جمع مفاة) أي الصفا جمع مفاة (قوله وهو الحجر) نفس الصفا الذي هو المفرد والمسابح حذف العريض قال في المصباح والصفي مقصور الحجارة ويقال الحجارة المس الواحد صفاة مثل صاوصاة ولا يخفى أن قول الشارح وهو جمع أي بحسب الأصل فلا ينافي أنه إلا أن اسم للوضع الذي بمكة أفاد ذلك بعض شراح العلامة خليل (قوله في أصل جبل) أي في أسفله (قوله أي قبيس) سمي بذلك الجبل برجل من مذبح سداده أول من بنى فيه كفي القاهوس (قوله رقى أعلاه) المختص ذلك أنه يسكن الرقي على كل من الصفا والمروة كلما يصل لأحدهما لأعليهما مرة فقط ولا على أحدهما فانه بعض سنة وفي المدونة أنه يستحب أن يصعد أعلاه بحيث يرى الكعبة منه انتهى وما فيها من البدب فقد زائد على السنة فلا يخفى لفة وهذه السنة في حق الرجل وفي المرأة أن خلا الموضع من مزاجه الرجال والوقوف أسفلهما (قوله لأجل الدعاء) أي فيسن الدعاء عند الرقي على كل منهما هذا قضية لفظه وسيأتي بصرحه ولكن ذكر بعضهم أن السنة الدعاء وإن لم يرق أي وكونه عند الرقي مندوبا زائدا (قوله وهي حجارة الخ) الأحسن ما في المصباح من أن هذا تفسير للمروي الذي هو جمع للمفرد الذي هو المروة ونهيه والمرور الحجارة البيض الواحدة مروة وسمي بالواحدة الجبل المعروف بمكة انتهى ويقيده شارح الموطأ ونهيه والصفا في الأصل جمع مفاة وهي الصخرة والحجر الأماص والمروة في الأصل حجر أبيض براق انتهى (قوله قيعان الخ) كذا في النسخ التي رأيناها والصواب ما في القاهوس من أنه قيعان كرفع فرد لأن جرهم كانت تجعل فيه أسلحتها فتقع فيه (قوله المسيل بحرى السيل) والجمع مسایل ومسل بضمتين قاله في المصباح (قوله في الأشواط السبعة الخ) فيه نظران الإسراع بين الميلين اتساعا وفي الذهاب للمروة فقط كما هو ظاهر سند والمواقع لا في العود منها إلى الصفا (قوله ما بين الميادين الأخضرين) هما اللذان في جدار المسجد الحرام على يسار

الميل ما بين الميادين الأخضرين ثم يعود إلى الهيئة

ل

عد

١٤٣

قال في المدونة ومن دل في سبع سبعة بين الصفا والمروة أجزاء دأسا وان لم يرمل في بطن المسيل فلا شيء عليه
(فاذا أتى المروة وقف عليها) لاجل (الدعاء) والدعاء عليها وعلى (٥٧٠) الصفا غير محدود والوقوف

عليهما والبداءة بالصفا سنة وكذا الدعاء على مافي المختصر والذي في المدونة انه مستحب وكذلك الوقوف عليهما (ثم) بعد فراغه من الدعاء على المروة (يسمى) أى يسمى (الى الصفا) بفعل ذلك أى ما ذكر من الوقوف على الصفا والمروة والدعاء عليهما والحب في بطن المسيل (سبع مرات) فيقتصر عما ذكرنا انه يقف لذلك أربع وقفات على الصفا وأربعاً على المروة وهذا السعي واجب ركن من أركان الحج والعمرة التي لا بد منها لا يجزى في تركه همدى ولا غيره دل على فرضيته الكتاب والسنة وله شروط وسنن ومسحبات أما شرطه فأربعة الأول الترتيب وهو أن يأتي بالسعي بعد الطواف وفهم هذا من قول الشيخ ثم يخرج الى الصفا ثم يرد بالسعي رجع فطاف رتسمى (الثاني) الموالاة فان جالس في سعيه وكان شياً خفيفاً أجزاء فان

الذاهب الى المروة أولهما في ركن المصعد تحت منارة باب على والثاني بعده فبالرباط العباس ونم ميلان آخران على بين الذاهب في مقابلة المبلعين الأولين والمسيل في الأصل اسم للروود وسماهم لأنهما يشبهان المرودين (قوله ومن رمل الخ) أراد به الحب المنقذ (قوله في سبع سعيه) أى فلم يقتصر على بطن المسيل وقوله أساء أى أى فعل مكروه فإيما يظهر وقوله وان لم يرمل أى وان لم يخبر وقوله والبداءة بالصفا سنة الخ) فيه نظر إذ لو بدأ من المروة التي ذلك الشوط والاصار تاركاً لشوط منه فالبداءة بالصفا فرض لا سنة (قوله وكذلك الدعاء) على مافي المختصر وهو الراجح قال في المدونة ولم يحد مالك فيه حداً ولا طول المقام قال عجم وهذه السنة عامة في حق من رقى عليهم ومن لا يرقى (قوله وكذلك الوقوف عليهما) أى مندوب أى على مافي المدونة أى فهي مخالفة للمختصر لكن قد علمت مما تقدم أنه لا مخالفة (قوله أى ما ذكر من الوقوف) أى ولا بدوعليهما فاعدا الأمن علة قاله في الايضاح ثم أقول وفي عبارة السارح نظر لأنه إذا كان الوقوف على الصفا والمروة والدعاء سبع مرات يلزم أن يكون ما ذكر على أحدهما أو بعاهة على الآخر فلا نافي في قوله بعد يقف كذلك أربع وقفات الخ فالصواب كما يفيد من ان اسم الإشارة عائد على السعي (قوله والحب في بطن المسيل الخ) ظاهره بدأ وعوداً وقد تقدم ان الراجح خلافه وأنه انما يجب في الذهاب للمروة (قوله لذلك في بعض النسخ الباء فاسم الإشارة يحتمل عوده على الدعاء ويحتمل عوده على الصفا والمروة كما في فتاوى بعض النسخ باللام وهي ظاهرة في رجوعه للدعاء قوله دل على فرضيته الكتاب الخ) أما الكتاب فقوله تعالى ان الصفا والمروة الى أن قال فلا جناح عليه أى لا اثم عليه أن يطوف بهما أى يسعى بينهما ما سبعا نزلت لما كره المسلمون ذلك لان الجاهلية كانوا يطوفون بهما وعليهما صفتان يمهونهما وأتت خبراً بأنه لا يدل على الفرضية الا أنه لا ينافيها المأذ كرفع الفرضية أخذت من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله كتب عليكم السعي فاسعوا (قوله أجزاء) أى ولا ينبغي ذلك وكذا قال في بابا (قوله فان طال صار كالنار) بأن كثرة التفريق (قوله ولا يبيع) أى لا ينبغي ذلك أى يكره (قوله وكان خفيفاً) فان كثرة ابتداء (قوله حقن) أى حبس بول (قوله والكلام فيه) أى فلا ينبغي له الكلام الا أنه أخف (قوله وان أقيمت عليه الصلاة تادى) لانه ليس في المسجد بخلاف

طال صار كالنار كابتداء ولا يبيع ولا يشتري ولا يف مع أحد يحدثه فان فعل وكان خفيفاً الطائف

يضر وإن أصابه حقن توأوا والكلال فيه أخف من الكلال في الطواف وإن أقيمت عليه الصلاة تادى إلا أن يضيئ وقت فلان الصلاة فليصل ثم يني على ما مضى له

(الثالث) أكال العدد واليه أشار بقوله (سبع مرات) فن ترك شوطا من حج أو عمرة صحيحة أو فاسدة فلم يرجع لذلك من بلده ومن ترك من السعي فوالعلم يحجزه الرابع (٥٧١) أن تقدمه طواف صحيح ولا يشترط فيه أن يكون

واجب ببل يكتفى أى طواف سكان على ما صدر به ابن الحاجب ونهيه خليل من المدونة وقال (د) المشهور اشتراط كونه واجبا كطواف الافاضة والقدوم وتقديمه أى السعي عند طواف القدوم واجب لغير المراهق والحائض والنفساء فيؤخره عن الافاضة وإن أخره غيره لم فالدم خلافا للشهيد وأما سنة فثمانية الأولى اتصال بالطواف الألفى السير الثانية المشى الآمن عذر فان ركب من غير عذر أعاد سعيه إن كان قريبا وإن باعد أجزاء وأهدى الثالثة أن يتقدمه طواف واجب على ما فى الذخيرة عن سند الرابعة الرمل الخامسة تقبيل الحجر الأسود بعد الفراغ من الطواف وركعتيه على ما فى المختصر وعده بعضهم فى المنهيات السادسة أن يرتقى على الصفا والمروة السابعة الدعاء عليهم ما فى الثامنة البداية بالهقا وأما استصحابه فطهارة

الطائف (قوله فن ترك شوطا) أى أو بعضه لم يترأضه بل لا بد منه إن كان بالقرب والابتداء السعي لبطالانه بعدم الموالاة ويرجع له ولو من بلده (قوله صحيحة أو فاسدة) أى وكذلك الحج لا فرق فيه بين كونه صحيحا أو فاسدا (قوله على ما صدر به ابن الحاجب) وهو الراجح ومحصل فقه هذه المسئلة على هذا القول أنه إذا كان ذلك الطواف واجبا كطواف القدوم ونوى وجوبه أو سنيته بمعنى أنه غير ركن بل واجب ينبغي بالدم أو لم يستغفر عند فعله إحدى هاتين لكن من يعتقد وجوبه أو سنيته بمعنى أنه ينبغي بالدم فإنه يصح بعده السعي فى هذه الصور الثلاث ولادم وإن نوى سنيته بمعنى أنه فعله وتركه أو لم ينو شيئا وكان من يعتد بذلك فيقال فيه إن أوقع السعي بعده فيعيده إن لم يقف بمرقة حال كونه ناءيا به الوجوب أو السنية بالمعنى المتقدم وإن كان وقف بعرفة فعليه عقب طواف الألفى فان كان طاف للأفاضة فيعيد طواف الافاضة لاجل وقوعه بعده مادام بمكة أو قربا منها فان تباعد مضى الأمر وعليه دم (قوله وقال داخ) مقابل لقوله بل يكتفى أى طواف كان وما قاله ضعيف وأراد هنا بالواجب ما يشمل الفرض لقوله كطواف الافاضة (قوله فيؤخره عن الافاضة) أى لانه طواف قدوم على ما ذكرنا المراهق والحائض والنفساء (قوله الألفى والسير) مستثنى من محذوف تقديره فعلم يكن متصلا فافاته السنة أى الألفى والسير وذكر الخطاب نصوصا تفيد صحة ما قاله الشارح من عدم وجوب اتصال السعي بالطواف (قوله فان تباعد أجزاء وأهدى فيه) أنه إذا كان فيه دم لا يكون سنة بل واجب إلا أن يقال هذا اصطلاح (قوله الثالثة أن يتقدمه طواف واجب) أى فاصل الصحة لا يتوقف على وجوب الطواف بل كونه عقب الواجب سنة (قوله على ما فى الذخيرة عن سند) إنما أتى بذلك إشارة الى مقابل ذلك من أنه يشترط أن يكون السعي عقب أحد الطوافين أما طواف القدوم وأما طواف الافاضة ثم أقول وأنت خير بانه إذا كان فيه دم عند وقوعه عقب نفل أن يكون وقوعه عقب واجب واجبا أى ينبغي بالدم وبحجاب بما تقدم (قوله الثامنة أن يبدأ بالصفا داخ) فيه نظر بل وفرض كما تقدم (قوله ويقطع لفريضة أقيمت عليه) فيه نظر لانه ليس فى المسجد وليس حكمه حكم الطواف لانه فى المسجد فيكون فيه طعن فلذا قلنا يقطع إلا أن يجاب على بعد بأن يحمل على ما إذا كانت عليه تلك الفريضة وضاق وقتها (قوله انتروية) مصدر رواء بالتشديد

الخطب والحدث وسر العورة واستحب ما لا يني انقض وضوئه أن يتوضأ ويبنى فان لم يتوضأ فلا شيء عليه وقد تقدم انه أن جلس فى خلاله أى وقف لمحدث مع غيره أو صلى على جنازة أو باع أو ابتاع بنى فيما خف وان تقاضى ابتداء ويقطع لفريضة أقيمت عليه لا غيرها (ثم) بعد فراغه من السعي إذا قرب وقت الوقوف فانه (يخرج يوم التروية)

فيه قال كافي المصباح أرويته ورويته (قوله سمي بذلك) أي سمي يوم التروية وقوله بذلك
 أي باللفظ يوم التروية ففيه شبه استخدام حيث أراد أولاً من يوم التروية ذات اليوم
 ثم رجع اسم الإشارة اليه يريد منه اللفظ الذي هو الاسم قد بر (قوله لانه الخ)
 ظاهر العبارة أن الضمير عائد على يوم التروية مع أنه عائد على التروية ثم أقول وفي هذا
 بحث لأن علة التسمية إنما هي قوله لأنهم كانوا يستعدون فالتناسب أن يقول والتروية
 مشتقة من الري وهو سقى الماء وسمي بذلك لأنهم كانوا يستعدون الخ قد بر (قوله
 مشتق من الري) بفتح الزاء لانه المصدر أي مصدر رروى من الماء يروى بيا والري
 بالكسر فأداه المصباح فان قلت كل منهما مصدرتان الزيد يشتق من الجرد (قوله
 وهو سقى الماء) أي أثر سقى الماء في العبارة حذف مضاف ويقال رجل ريان وامرأة
 رياوزان غصيان وخضبي (قوله لأنهم كانوا يستعدون الخ) أي لأن الماء كان
 قليلاً لا يجي وبعبارة أخرى لأن تلك الأماكن لم يكن فيها آبار ولا عيون وأما الآن
 فكثير جداً واستغناء عن حمل الماء وقال في شرح الترغيب والترهيب لأن الناس
 كانوا يترؤون فيه من الماء أي يحملونه معهم من مكة إلى عرفات انتهى (قوله
 سميت بذلك) فيه ما تقدم من شبه الاستخدام وقس عليه ما مثله (قوله ثم
 كشف) أي تم في فيها (قوله من ذبح ولده) أي من الأبر مذبح ولده (قوله
 وآم تم الخ) أي تم في فيها أن يلتقي فيها مع حوى فتقوله فيها يتنازع الغعلان قبله
 قال لت لأنها كانت بجدة وهو بالهند وقال قيل لتني آدم فيها الاجتماع بحواء قاله
 بعض الشيوخ ولعل المعنى أنه جاء لزيارة البيت فجا في ذلك لني فتني حينئذ الاجتماع
 بها فلا يقال كيف يقال بالهند وتني فيها الاجتماع بحواء انتهى ثم أقول وحيث
 كانت علة التسمية ما ذكره كون تلك التسمية بعد إبراهيم وهل في أي زمن
 ومن المسمى (قوله وقيل لأن الماء تم) أي تراق فيها لا يتني فيها كانت أيضاً تراق
 في الجاهلية في أي زمن حدثت التسمية ومن المسمى (قوله بقدر ما إذا وصل الخ)
 هذا يفيد أنه يخرج ندياً من مكة قبل الزوال وأما للجزولي فإنه قال يخرج
 من مكة في اليوم الثامن بعد طلوع الشمس بقدر ما يصل عند الزوال فيصل بها
 الظهر والعصر الخ وهو خلاف الراجح والراجح أن الأولي الخروج لني قدر ما يدرك
 بها الظهر ولو خرج قبل ذلك في يوم التروية كما قال الخطاب لحجاز والحاصل أن كلام
 الخطاب يفيد أن الخروج قبل الزوال خلاف الأولى لا مكروه والكراهة إنما تكون
 إذا خرج لني قبل يومها قال خليل وخروجه لني قدر ما يدرك بها الظهر قال بعض
 شراحه والمستحب أن يخرج بعد الزوال ومن به أوبد أنه ضعف بحيث لا يدرك

وهو النائم من ذى الحجة
 سمي بذلك لانه مشتق من
 الري وهو سقى الماء لأنهم
 كانوا يستعدون فيه بالماء
 ليوم عرفة (الي معنى) سميت
 بذلك لأن إبراهيم عليه الصلاة
 والسلام تمى كشف ما نزل
 به من ذبح ولده وآدم تمى أن
 يلتقي فيها مع حواء وقيل
 لأن الدماء تمى أي تراق فيها
 وبينها وبين مكة ستة
 أميال فإذا خرج إليها
 يستحب أن يكون خروجه
 إليها بقدر ما إذا وصل حانت
 الصلاة (فصل في بها الظهر
 والعصر

(و) يستحب له أيضا على ما في المختصر أو يسر على ما قال الشيخ في باب حمل أن يات بها فيه على ما (المغرب والعشاء والصبح) والأصل في هذا كآله فعله صلى الله عليه وسلم ومن لم يصل بها الظهر والعصر فبات بها فلا دم عليه اتفاقا ومن ترك المبيت بها كره له ذلك ولادم عليه على المشهور وكذلك يكره التقدم اليه قبل يوم التروية وإلى عرفة قبل يوم عرفة (ثم) إذا صلى الصبح من اليوم التاسع (٥٧٣) يعني يستحب أن لا يخرج منها إلا بعد طلوع الشمس (يعني إلى

عرفات) وهو موضع الوقوف سميت بذلك لأن جبريل كان يرى إبراهيم عليه السلام الناسك ويقول له عرفت ويستحب في ذهابه إليها أن يسلك على الزدلفة ويحوز من بين المازمين كل ذلك لفعله صلى الله عليه وسلم فإذا وصل إلى عرفة فاستحب أن ينزل بمنزلة وهي آخر الحرم وأول الحل وقوله (ولا يدع التلبية في هذا كله) أي فيما ذكر من بعد فراغه من السجى (حتى نزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها) تكرر مع ما تقدم من قوله من يادوها حتى نزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها وهو متقدمة (وليتأخر) أي يقتل بعد الزوال (قبل رواحه إلى المصلى) ولا تدلك في هذا الغسل ذلك ما لها بل بإمرار اليد فقط وهذا

آخر الوقت المختار إذا خرج بعد الزوال يخرج قبل ذلك مدار مديرك بها الظهر في آخر المختار أقول فإذا كان الخروج لمنى بعد الزوال في مكان الأول إلى المصلى على عكة الظهر فأى موضع للتأخير إلا أن يقال هو تبعد عن المصلى على الذي ذلك (قوله يستحب على ما في المختصر) أي وهو الرجوع (قوله والأصل في هذا أنه الحج) فقد روى أحمد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على خمس منوات أى الظهر والصبح وما بينهما (قوله ولادم عليه على المشهور) وقيل له لابن العربي أن عليه الدم (قوله وهو موضع الوقوف) وقيل جمع عرفة لأن كل جزء منه سمي عرفة (قوله الناسك) قال في المصباح والناسك يقع على من أكرمها أى بره أفعال الحج ومواضعها كيدل عليه رواية عبد بن حميد عن أبي عمار التي ذكرها القسطلاني أى من مواضع وغيره حتى أتى بها جماعة قال هذا جمع الملة ثم أتى به حتى فترض لهما الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات فقال أرم بها وكبر مع كل حصاة أقول فإذا انقضى ذلك فيكون قول جبريل لإبراهيم عرفت أى عرفت في هذه من عرفات وإن كان عرفة بهذا (قوله كل ذلك) أى ما ذكر من الخروج بعد طلوع الشمس لعرفات والمذلولك على الزدلفة والجواز بين المازمين (قوله وهو من آخر الحج) المناسب وهو أقول لا يخرجني أن في العبارة تنافيا لأن قوله من آخر الحرم يفيد أنها من الحرم وقوله من الحل يفيد أنها من الحل وهو الصواب وفي عبارة وهو يقع النون وكما لم يرد ويمكن بعرفة انتهى وقيل يمكن بقربها خارج عنها وهو المشهور (قوله وهو الوقوف الحج) أى فيحاطب به الحائض والنفساء (قوله ويؤذن المؤذن) أى يؤذن ويقيم والامام جالس على المنبر (قوله ولو وافقت جماعة) لأنه يصلى ظهر الجمعة (قوله وظاهر المختصر الحج) فيه نظر إذ لفظ المختصر ثم اذ وجع في بعض الشراح أنه في تغير المزلف الأسلوب لقوله ثم اذ وجع الحج إشارة إلى أن حكم الأذان والجمع مخالف لحكم ما قبله وما بعده وهو كذلك إذا لحكم في كل منهما السنة لا الاستحباب انتهى (قوله وفي باب جامع) أنه سنة وهو المعتمد (قوله جمع في رحله) أى سن له

آخره فصالات الحج ١٤٤ عد ل الثلاثة وقد تقدم بيان حكمه وهو الوقوف لا الصلاة (١) إذا وصل إلى المصل (يجمع بين الظهر والعصر مع الامام) جمعوا قصر أذان في المدينة ما ذابن وقامت بين وقال فيها يؤذن المؤذن بعد فراغ الامام من خطبته والقراءة في ذلك سر أو لو وافقت جماعة وظاهر المختصر أن هذا الجامع مستحب وفي باب جامع أنه سنة ومن فاته الجمع مع الامام جمع في رحله وما ذكرناه من القصر فهو في حق غير أهل عرفة أما هم فيمنعون والصابط أن أهل كل مكان يؤمن به ويصرون فيما داموا القصر بعرفة إنما هو السنة والأصل أنه ليس به سنة فمنه في حق النبي وأهل المزدلفة ونحوهم

ثم انقل يتكلم على تمة أركان الحج الاربعة وهو الوقوف بعرفة فقال (ثم) أي بعد الفراغ من الصلاة مع الامام (يروح معه الى موقف عرفة) اخذه من هذه انه موقف عرفة خلاف مصلاها ويؤخذ منه ايضا ان أول الوقوف من بعد الزوال وظاهر قوله (يفيق معه) أي مع الامام (الى غروب) (٥٧٤) الشمس) على ما قال (ك) وغيره

انه لا يؤخذ جزء من الليل والمذهب انه لا بد من جزء من الليل ابن الحاجب والواجب من الوقوف الركن ادنى حضور في جزء من الليل وجزء من عرفة حيث شاء سوى بطن عرفة ويستحب الوقوف واكب الله عليه عليه الصلاة والسلام قالوا ما لم ينشق على الدابة فان لم يكن راكبا فقاما ولا يجالس الائمة أو كلال أي تعب ويستحب أن يكون طاهرا من الجنابة متوضيا ليكون في هذا المشهد العظيم على أكمل الحالات ويستحب التسبيح والتحميد والتهاويل والتكبير والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والدعاء لنفسك ولوالديك والتطويل في ذلك للغروب ويستحب له الفطر كأنص عليه في باب جعل يقوى على العبادة (ثم) بعد غروب الشمس من يوم عرفة وتكمن الليل (بدفع) الحاج (بدفعه) أي بدفع الامام (الى المزدلفة) على جهة الاستحباب فان دفع قبل دفعه بعد غروب الشمس أجزاء وكان

(قوله على تمة أركان الحج) فيه نظر لان الركن الرابع وهو طواف الافاضة لم يتكلم عليه (قوله موقف عرفة) يصح الوقوف في كل جزء منها والمستحب الوقوف عند الصخرات العظام المقررة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي توسط عرفة لانه الموضع الذي وقف فيه الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله من بعد الزوال لاحاجة لذلك من والحاصل أن الوقوف بعرفة جزء من النهار بعد الزوال واجب بنعيم بالدم والوقوف الركني الوقوف بها جزء من الليل بعد غروب الشمس (قوله فيقف الحج) التعبير بالوقوف بيان للوحدة الاكمل فلا ينافي أنه اذا مر بعرفة ليلا لم يقف فيها يجزيه بشرطين أن يكون عالما بأن هذا المحل عرفة وان يذوق الحضور بعرفة لا المار الجاهل بأن هذا المحل عرفة ويلزم المار على هذا الوجه المجزى الدم لوجوب الطمأنينة بعرفة (قوله من الوقوف الحج) بيان للواجب والاولى التعبير بالفرض لان الواجب في هذا الباب مغاير للفرض (قوله حضور جزء) أي في جزءه ولو لاجل الاضافة على معنى في لورد اشكال وهو أن الحضور ضد الغيبة فغناه المشاهدة وهذا لا يصح لشموله لما اذا كان واقفا في الهوى غير ملاصق للارض أو اتصل بها أو شاهد عرفة وهو في الحرم وهو لا يجزيه وعبر بالحضور دون الوقوف اشارة الى ان الوقوف بمعنى القيام ليس بشرط (قوله سوى بطن عرفة) بضم العين والراء وفتحها وهو واد بين العيين اللذين على حد عرفة والعين اللذين على حد الحرم فليست عرفة من عرفة ولا من الحرم على المشهور لخبر عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة نعيم يجزي الوقوف بمسجدها بكرة أشك هل هو من عرفة أم لا كذا قال خليل في منسكه وتأمله (قوله لفعله عليه الصلاة والسلام) أي وليكونه أعون على مواصلة الدعاء وأقوى على الطاعة وأما ما ورد من النهي عن اتخاذ ظهر الدواب كراسي فمحمول على ما اذا حصل للدابة مشقة (قوله فقاما) أي يستحب القيام أي للرجال دون النساء والافانجلوس أفضل لمن لا ستر (قوله الائمة) أي مرض وقوله أو كلال بفتح الكاف (قوله المشهد العظيم) المشهد المحض وزنا ومعنى فانه في الصباح ووصفه بالعظيم باعتبار الحال فيه وهم الواقفون أو أنه أراد به الحالين فيه مجازا (قوله والتهاويل) أي قول لا اله الا الله (قوله ولوالديك) أي وللمؤمنين وأراد بالوالدين ما يشمل الاشباخ فان قلت ان هذه الاشياء مستحبة مطلقا فاجواب أن المراد يستحب استعباها أكيدا (قوله والتطويل في ذلك) معطوف على قوله التسبيح فأصل ما تقدم مستحب والتطويل مستحب آخر (قوله وكان تاركا للفضل)

والظاهر أنه خلاف الأولى لا مكروه (قوله وهما جبلان) ويعرفان الآن بالعلماء
 (قوله لانهما زلقة) أي ذات زلقة أي قرينة لأن القرينة في المعنى هو المدخول فيها أي
 في تلك الليلة فعني مزدلفة أي ذات زلقة (قوله ونسبي أيضا قرنا) بضم القاف وقع
 الزاي قال في القاموس جبل بالمزدلفة وقال في الصباح والمساء الحرام جبل بالآخر
 المزدلفة واسمه قزح فانظر كلام هذا الشارح (قوله وجعا) قيل لاجتماع آدم
 وحواء فيها وقيل لاجتماع الناس فيها وقيل لجمع المغرب والعشاء فيها (قوله بعد
 حط ما خف الخ) أي وأما المحامل والزوامل فلا يرى ذلك وليبدأ بالصلاة ثم يحط
 قاله مالك أشبه إلا أن يعرض ثقل للدواب (قوله فيصل معه) أي مع الامام وعلم
 أن حاصل فقه هذه المسئلة أن من وقف مع الامام ونقر معه بجميع معه بالمزدلفة من
 غير أشكال ومن وقف معه وتأخر لعذر فانه يجمع في أي محل شاء فان وقف معه وتأخر
 اختيارا لا يجمع إلا في المزدلفة ومن لم يقف مع الامام لا يجوز جمعه مطا قبل يصلي
 كل صلاة لوقتها (قوله على ما قاله الشيخ) كأنه أراد في النوادر وفي بعض الفسخ
 وأما هم على ما قال الشيخ بدون جواب لا تما (قوله وظاهر المختصر أن هذا الجمع
 مستحب) أي أقوله وصلاته بمزدلفة العاشئين عفا على المندوب أي وهو خلاف
 المذهب والمذهب أنه سنة (قوله وكذلك الجمع أن كان وحده) أي مندوب هذا
 معناه وقد تقدم أن الراجح أنه سنة ولا يخفى أن ظاهره أنه وقف وحده مع أنه
 إذا وقف وحده فالراجح أنه يصلي كل صلاة لوقتها فلا يجمع ومقابله أنه إن كان
 يدرك المزدلفة ثالث الليل آخر المغرب والعشاء حتى يصليهما بالمزدلفة وإن لم يطمع
 بذلك صلى كل صلاة لوقتها ويمكن أن يحمل على ما إذا وقف مع الامام ويجز عن السير
 معه على ما حكاه بعضهم من أن فيه خلافا فالشهور أنه يجمع حيث كان ومقابله
 التفصيل أنه إذا طمع أن يصل إلى المزدلفة إلى ثالث الليل آخر الصلاتين إلى أن يصل
 فان لم يطمع صلى كل صلاة لوقتها ذكر هذا الشيخ أبو الحسن (قوله استحب الخ) كذا
 في تحقيق المباني والتحقيق أن الصلاة مع الامام سنة لا مستحبة إلا أن يكون لاحظ
 أن الاستحباب وارد على قوله أول الوقت فلا ينافي أن الصلاة مع الامام سنة فتدبر
 (قوله أخذ من هذا أنه يطلب الخ) وأما النزول فهو واجب قال خليل في منسكه
 والظاهر لا يكفي في النزول أناخه البعير بل لابد من حط الرجال قال الخطاب وهذا
 ظاهر إذا لم يحصل لبث أمان حصان لبث ولو لم يحط الرجال أي بالفعل فالظاهر
 أنه كاف ومن ترك النزول من غير عذر حتى طلع الفجر لزمه الذم ومن تركه لعذر
 فلا شيء عليه (قوله يستحب له على المشهور) ومقابله قولنا قيل سنة وقيل فرض

وهما جبلان بين عسرة
 والمزدلفة وان دفع خلفهما
 فقد ترك المستحب وسميت
 مزدلفة بكسر الهمزة
 زلقة أي قرينة يتقرب
 بدخولها إلى الله تعالى
 وتسمى أيضا قزحاجها يقع
 الجيم وسكون الميم وبالمهلة
 فاذا وصل إليها فيكون أول
 اهتمامه الصلاة بعد حط
 ما خف من الخ (فيصلي
 معه) أي مع الامام (بمزدلفة
 المغرب والعشاء) جمعا
 وقصر العشاء لغير أهل
 مزدلفة على ما قال الشيخ
 ظاهر المختصر أن هذا الجمع
 مستحب وكذا يجمع أن كان
 وحده على المشهور (وإذا
 طلع الفجر استحب له أن
 يصلي مع الامام) (الصحيح)
 أول الوقت أخذ من هذا أنه
 يطالب منه البيات بالمزدلفة
 وقد نص في المختصر على
 استحبابه (ثم) بعد ذلك
 يستحب له على المشهور أن
 يقف معه بالمسعر الحرام
 ويجهل وجهه أمام البيت

قال فت فعل الشهور لاني على تاركه وعلى أنه فرض يفسد حجه وعلى أنه سنة يلزمه دم (قوله جبل) وفي الخطاب المشعر الحرام اسم البناء الذي بالمرزلفة سناه قصي بن كلاب أي لم يندى به الحجاج المقبلون من عرقات (قوله سمي بذات) أي بالمشعر ومعنى الحرام المحرم أي الذي يحرم فيه الصيد وغيره فانه من الحرم يتنبه قال بعض وهل الذنب يحصل بالوقوف وان لم يكبر ويدعو فها مستحب آخر اولا يحصل الا بالوقوف معهما أو مع أحدهما انتهى قلت وظاهر المصنف الاول (قوله يومئذ) ظرف ليعلى الصبح المقدار اول يقف وقوله بها ضمير المرزلفة لان المشعر جبل بها (قوله أي يوم النحر) المستفاد بطريق لازم لانه لم يبق مذكر ليوم النحر (قوله وهو بدل الخ) لا يخفى أن البعدية ظرف فتسع فتصدق بقرب الطلوع وليس هذا مراد ابدل الغاية فأراد به أي عقب أي وهو عقب صلاة الصبح الخ قال ابن الحاجب ولا يقف بالمشعر الحرام قبل أن يصل الصبح لانه خلاف السنة وواسع للنساء والصبيان أن يتقدموا أو يتأخروا لما في مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أم حبيبة من جمع بيل ولعل ذلك كما قال في التحقيق خروفا من الزجعة ولبطهن في السير (قوله إلى قرب الخ) الغاية خارجة بدليل (قوله ثم يدفع بقرب طلوع الخ) أي يدفع في قرب طلوع الخ ولا يخفى أن القرب مقول بالتشكيك فالقرب الخارج ما كان باصق الطلوع فلا ينافي أن الدفع في القرب أي الذي يلقى القرب الخارج (قوله إلى الاسفار) أي إلى داخل الاسفار فبعض الاسفار كان زمنا للوقوف (قوله إلى طلوع الشمس أو الاسفار) أي فالتنفي كل منهما فقوله قبل ذلك أي قبل كل منهما (قوله وفي الصحيح ما يدر الاول) أي ففيه أنه صلى الله عليه وسلم أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعى الله وكبره ووحده وهله ولم يزل واقفا حتى أسفر جده فدفع قبل أن تطالع الشمس أي فكذلك يكون وقوفنا بالمشعر الحرام لما ذكر من الدعاء والتكبير (قوله بطن) أي في بطن (قوله محسر) بكسر السين اسم فاعل قال في الصباح سمي بذلك لان قيل أبرهة كل فيه وأعجب فحسر صحابه بنعله وأوقعهم في الحشرات قال الخطاب وفي كلام ابن جماعة في فرض العين ما يقتضي استحباب الاسراع فيه في الذهاب والرجوع فراجع (قوله وأدين مرزلفة وفي الخ) أي قدر رمية الحجري ليس واحدا منها وقيل مائتي ذراع (قوله ولا تسرع المرأة) أي في مشيها وأما ان كانت راكبة فتسرع كالرجل كما هو قضية كلامك ونصه ويحرك راكبا دابته ثم قال ويسرع المشي من الرجال في مشيه دون النساء انتهى (قوله بأبرهها) أي المندوب الرمي حين الوصول

والمشعر جبل بالمرزلفة سمي بذلك لان الجمالية كانت تسمرها ياها فيه (يومئذ) أي يوم النحر (بها) أي بالمرزلفة أطلق اليوم على بعضه وهو بعد صلاة الصبح إلى قرب طلوع الشمس يدل عليه قوله (ثم يدفع بقرب طلوع الشمس إلى منى) ظاهره كالتخصيص جواز التماهي بالوقوف إلى الاسفار والذي في المدونة لا يقف أحد بالمشعر الحرام إلى طلوع الشمس أو الاسفار ولكن يدفع قبل ذلك وفي الصحيح ما يدل لأول (و) الدافع إلى منى ان كان راكبا (بحرك دابته) على جهة الاستحباب (بطن محسر) بكسر السين المهملة لا ضمير وهو واديين المرزلفة ومنى والطريق في وسطه وان كان ماشيا أسرع الرجل في مشيه ولا تسرع المرأة وهذا الاسراع تعبدى وقيل معقول المعنى لان الله تعالى أنزل فيه العذاب على أهل القبيل الذين أنزلهم الكعبة (فاذا وصل إلى منى رمى جرة العتبة) يعني بدأ برميها أول ما يأتي منى

وهو على حاله التي هو عليها من ركوب أو غيره على جهة الاستقبال وهي البناء وما منه وهي آخرى من ناحية مكة
سميت جرة باسم ما يرى فيها وهي الحجارة (رق) ولا يرى وقت أداء وهو من طلوع الفجر إلى غروب شمس يوم النحر
ورقت قضاء وهو كل يوم من أيام (٥٧٧) الرمي ولا خلاف في وجوب الدم مع القوت واختلاف في وجوبه

وسقوطه مع القضاء ولا
يطلق الحج بقوات شيء من
الحجارة انتهى والرمي شروط
صحة وشروط كمالها شروط
الصحة فثلاثة الأول أن
لا يضع الحصى عليها ولا
يطرحها فان فعل ذلك لم يجز
بل يحذفها حذفاً ويؤخذ
هذا من قول الشيخ رضي فان
الرمي هو الحذف وصفة
الرمي أن يجعل الحصى بين
أبهامه وسبابته وقيل
بمسكها بأبهامه والوسطى
الثاني العدد واليه أشار
بقوله (سبع حصيات)
واحدة بعد واحدة فلا
يجزى أقل من ذلك ولو رمى
السبع في مرة واحدة
احتسب منها بواحدة
الثالث أن يكون المرمى به
حجراً ونحوه فلا يجزى الطين
ولا المادن كالحديد
واختلف في مقدار المرمى به
فالذي عليه أكثر الشيوخ
ما أشار إليه بقوله (مثل
حصي الخدق) بخاء وذل
ساكنة معجمتين وفاء وقيل

وأما ذات الرمي فهو واجب هذا إذا وصل بعد طلوع الشمس فان وصل قبلها
فيندب تأخيرها حتى تطلع الشمس وان كان يدخل وقتها بطلوع الفجر ويستقبل
الجمرة في حال الرمي ومنى عن يمينه وهكذا عن يساره (قوله من ركوب أو غيره)
بخلاف الجمرة الثلاثة فان الأفضل فيها المشي (قوله وهي البناء وما منه)
هذا هو الراجح وعليه فإوقوف البناء محرم ومقابلته مالا ين فرحون من أن الجمرة اسم
للمكان المجتمع فيه الحصى وعليه فلا يجزى ما وقف بالبناء والأولى أن يرمى على
الركومة كما قال بعض خروجاً من الخلاف المذكور فتدبر (قوله سميت جرة الحج)
من تسمية المحل باسم الشئ فهو مجاز مرسل بحسب الأصل (قوله وهو كل يوم الحج)
بل الليل عقب كل يوم قضاء لذلك اليوم (قوله مع القوت) فالقوت بغروب
الشمس من الرابع من أيام منى والحاصل أن قضاء جميع الحجارة العقبية وغيرها
ينتهي بغروب الشمس من اليوم الرابع فإذا غربت منه فلا قضاء لقوت الوقت
(قوله واختلف في وجوبه) أي الدم وسقوطه مع القضاء الراجح من ذلك الاختلاف
الوجوب (قوله ولا يطرحها) أي أن المطلوب الرمي فلا يجزى الوضع ولا الطرح
هذا ما يفيد بهرام ونص المدونة وهو من الشروط كونه يرمى لا وضع أو طرح فانه لا
يجزى (قوله أن يجعل الحصى بين أبهامه) أفراد الحصى إشارة إلى أنه لا يرمى
أكثر من واحدة بل واحدة واحدة كما سبق قول وقوله بين أبهامه أي فلا بد
أن يكون الرمي بيده أي لا بقوسه أو رجليه أو فيه ويندب كون الرمي بالأصابع
لأبالقضة وكونه باليد اليمنى إلا أن يكون لا يحسن الرمي بها (قوله وأنحوه) الأولى
حذفه قال خليل وصحته بحجر قال بعض شراحه أي جنس ما يسمى بحجر من رخام
أو برام أي كجبال جمع برمة بالضم قد مر من حجارة قاله في القاموس ويدخل فيه
الزلط (قوله فالذي عليه أكثر الشيوخ الحج) ومقابلته أنه كبر منته أشاره ابن
الحاجب بقوله وفيها كبر (قوله وهو الرمي راجع لضبطين) أي الرمي بالحصى
فقد كانت العرب ترمي بها في الصغر على وجه اللعب تجعلها بين السبابة والأبهام
من اليسرى ثم تقذفها بسبابة اليمنى (قوله فلا يجزى اليسرى جذاً) أي ويجزى
الكبير عنه الجميع ويكره لا يؤذى الناس (قوله أنه يكبر) أي ندباً كما
في خليل وظاهر المدونة أنه سنة وقوله مع أي لا قبل ولا بعد وغرب المدوب بمفارقة

حاله مهملة وهي الرمي واختلف ١٤٥ عدد ل في مقدار حصي الخدق قيل قدر الفولة وقيل قدر
النواة فلا يجزى اليسرى جذاً كالحصى وأما شروط الكمال فسبعة الأول أن يبدأ يرمى الجمرة أول ما يأتي كما قدمنا
لقوله عليه الصلاة والسلام (و) الثاني أنه (يكبر مع كل حصاة) تكبيرة وإن لم يكبر أجزأه الرمي

الحصاة يسد قبل النطق به كما هو الظاهر ولو قبل وصولها لم يلها كما في شرح خليل
 (قوله دون كسرهما) أي يكره أن يأخذ جهرًا ويكسره (قوله وله أخذهما من منزله
 الخ) لا ينفق أن الحديث في جرة العقبة وهو روحه الله انتقل لما هو أعم ثم استثنى
 جرة العقبة (قوله فيكره الرمي بنفس) ويندب أعادته بطاهر (قوله أن لا
 يكون مسماري به بالناء للفقول) أي سواء رمى به في يومه أو غيره وسواء رمى به هو
 أو غيره وسواء رمى به في مثل ماري به أو لا في جميع وجع مفرد أقيم ما أو في أحدهما
 وإنما كره لانه أدب به عبادة كما هو ضابطه قال بعض شراح خليل وظاهره المكراهة
 ولو في حصاة واحدة (قوله وهل بعد) أي ندبا التوفى وفيه دندب بالم تحض
 أيام الرمي فلا شيء عليه وكلامه من غير قوة قول التوفى (قوله السابع رمى بها
 من بطن الوادي) أي رمى جرة العقبة من بطن الوادي لأن هذا في خصوص
 جرة العقبة والحديث فيها من ابتدائية أي رميها ناشئ من بطن الوادي بمعنى
 أن الرمي يكون في بطن الوادي أي لانه ليس هو وأما من قوته فهو شاق لحزونة
 الموضع وضيقه (قوله فيصلى له كل ما كان منه وعنده النساء الخ) أي فيحرمة
 قربان النساء بجماع ومقتداته وثمة ذلك وصيد باقية ومثل رمى جرة العقبة
 فوات وقت أدائها (قوله ويكره الطيب) ولذلك لو تطيب لم يكن عليه عقوبة
 (قوله وهو طواف الأضحية) أي فيصلى به مكره ما كان مكرهًا وما كان
 أن حلق أي رمى جرة العقبة قبل الأضحية أرفأت وقتها وقد كان قدم المهي
 فان لم يكن قد فعل المهي فلا يحل ما بقى الأضحية وقيل الأضحية وقولنا ورمي
 جرة العقبة أوقات وقتها ساعة ثم إذا أفاض قبل رميها فانه إذا وطئ حينئذ
 عليه هدى أن وطئ قبل فوات وقتها وان وطئ بعد الأضحية وقبل الحلق فعليه
 دم وأما ما ذهبوا إليه من أن ما قبله من خلفه الصبيد عن الوطئ (قوله أن كان
 معه هدى) أي مسوقا في الحرم حج ولولنه قصر في عمره أو قطوعا أو جهرًا صيد (قوله
 وقتبه في عرقه) أي أو نأته ساعة ليلة الضحى في أيام منى فان انقضى شرط من
 هذه الشروط فليهره بمكة فان خالف بأن فخر في مكة ما يطلب فخره في منى
 الجزأ ولو على القول بوجوب الفخر في منى عند استيفاء الشروط أو قيل بالردب
 وأما الفخر في منى ما يطلب فخره في مكة فلا يجزى (قوله فالخلاق ليس إلا) أي
 يجب فيهما الخلاق ومنه المأخوذ والمبذو الذي يجعل عليه الصبح والفاسول
 ولا بد من خلق الرأس كله فبحضه كعدمه ومن برأسه وجع لا يقدر على
 الخلاق أهدي فان صح فالظاهر أنه يجب عليه الخلق كما في شرح ذيل ويكره

الثالث تنابح رمي الخبيات
 الزاد مع لفظ الحميات دون
 سرها وله أخذهما من منزله
 أي الأجرة العقبة فلا تفضل
 أخذهما من المزدلفة الخامسة
 وأما رتبها فبكره الرمي بنفس
 السادس أن لا يكون مسماري
 به فالجواز لورمي بها بكماله
 وهو ليدأولا قولان
 السابع رميها من بطن
 الوادي فالمراد ما من فوق
 أجزاءه تديه الخ فخللان
 أسفر وهو رمى جرة العقبة
 فيصلى به كل ما كان ممنوعا
 منه إلا النساء والصيد ويكره
 له الطيب وإكبر وهو طوافي
 الأضحية وسباني (ثم بعد
 فرائعه من رمى جرة العقبة
 ينحر) ما ينحر ويذبح ما يذبح
 (أن كان معه هدى) ووقوف
 به عرفة ومنى كما هو قيل
 لأنظر الاموراء جرة العقبة
 ولا ينظر الامام في ذلك إذ
 ليس هناك صلاة عيد (ثم
 لما فرغ من النحر جملق)
 أو قصران كان رجلا لم يلبد
 رأسه ولم يعقبه أما أن لبد
 أو قصر فالخلاق ليس إلا
 كما سباني

الجموع بين الخلق والتقصير بغير ضرورة ابن عرفة وحق متعذر التقصير لقلته أو ذى
 تليده أو ضعف أو نقص متعين وخلق غيره أفضل من التقصير في الحج ابن حبيب
 يستحب البدأة بالشق الايمن (قوله وان كانت امرأة) أى بنت عشر سنين
 أو تسع وأما الصغيرة فيجوز لها أن تخلق بخلاف الكبيرة فانه يحرم عليها أن تخلق
 رأسها لانه مثله من نعم الله تعالى فكان برأسها الذى فاتها تخلق لانه صلاح لها فان
 لبست شعرها فاتها تقصر بعد زوال تليده بالامشاط ونحوها فقول الشارح
 فالسنة في حقها معناه انه ليس للمرأة الا هو لانه في حقها سنة ولها ان تفعل
 غيره ومفعلة التقصير مختلفة بالنسبة لامرأة والرجل فالمرأة تأخذ من أطراف شعرها
 قدر الاغصه وفوقها يسيرا ودونها من جميع الشعر طويلا وقصيرا وتأخذ الرجل
 من جميع شعره من قرب أصله وهذا على سبيل التدب فان أخذ من أطرافه
 أخضا أى خالف التدب وأجزأ أو ضاهره ولو أخذ قدر ما تأخذ المرأة ولم يزد عليها
 وانظر ما فعل من بقي بعض شعر رأسه ويحلق ببقية كشبان مصر ونحوهم هل
 يجب عليه حلق ما بقي من الشعر مع حلق غيره أو لانه يحلق ما يحلق ويتصرف فيها
 أبقاها من الشعر وهو الذى يفيد به ابن عرفة مع الكراهة وله ان إذا كان أبقاؤه غير
 غرض فيجب والاوجب حلقه حتى في غير النسك كذا في شرح الزرقاني (قوله ثم
 بعد الحج) حمله أنه بفعل في اليوم الاول من أيام التمرأش بما مر به الرمي فالتحرر
 فالحلق طواف ولكن الثلاثة الاول في منى والرابع في مكة لكن - - - هذا
 لترتيب مختلف فتقديم الرمي على الحلق وعلى الاقامة واجب فان حلق قبل الرمي
 أو طاف الاقامة قبله لم يدم بخلاف تأخير الذبح عن الرمي أو تأخير الحلق عن
 الذبح فتدوب كتأخير الاقامة عن الذبح والحاصل أنه اذا حلق قبل أن يذبح أو ذبح
 قبل أن يرمى أو أقام قبل الذبح أو الحلق أو قبله ما عدا لادم عليه (قوله وهو آخر
 أركان الحج) وهو أعظم أركان الحج لقربه من البيت ولا يشك بالتحج عرفه لانه
 من جهة فقلت الحج بفواته فلا يبقى أن طواف الاقامة أفضل منه ومحل كونه
 آخر الحج أى لمن قدم السعي وأما لو كان بإقبال كان السعي هو الآخر (قوله لا يخرج
 ذى الحجة على المشهور) ومقابلته إذا أخره لحادى عشره لم يدم (قوله هذا
 في حق غير المراهق) أى وأما المراهق أى الذى ضاق عليه الزمن فلم يتيسر له طواف
 القدوم فيمل في طواف الاقامة تدب بقوله ومن أحرم من الجاهلية معطوف على قوله
 المراهق أى وأما من أحرم من الجاهلية أو التسميم فيمل في طواف الاقامة هذا معنى
 عبارته وليسكن المراهق ليس كذلك بل المراد ان من طاف للقدوم وقد أحرم من

وان كانت امرأة فالتقصير
 في حقها التقصير ليس
 الا (ثم) بعد الحلق (بأنى
 البيت) المبرام (فيقبض)
 أى بطرف طواف الاقامة
 وهو آخر أركان الحج الاربعة
 التى لا تخبر بالدم ويجب له
 جميع ما كان ممنوعا منه
 حتى النساء واليه والطيب
 أخذ من كلامه ان المبادرت به
 يوم النحر أفضل وهو كذلك
 ولو أخره عن أيام التشريق
 لا يلزمه دم لا يخرج ذى
 الحجة على المشهور كما قدمنا
 وقوله (ويطوف سبعا
 ويركع) تفسيره لوله فيقبض
 ولا يرمي في هذا الطواف
 ولا يرمى لانه سعى بعد
 طواف القدوم وهذا في حق
 غير المراهق

ومن أحرَم من الجمرات أو التمتع وأما هم فيستحب لهم الرمل في طواف الأفاضة (ثم) بعد الفراغ من طواف الأفاضة
وركعتيه (يقم بمضى ثلاثة أيام) بلياليها إن كان غير متعجل (٥٨٠) والأفاضة ههنا لغوية في قصر الصلاة

الجمرات أو التمتع فانه يندب له أن يرمل في الاشواط الثلاثة الأولى وسنة الرمل
في طواف القدوم انما هي لمن أحرَم من الميقات (قوله فيستحب لهم الرمل في طواف
الأفاضة) أي في الاشواط الثلاثة الأولى (قوله ان كان غير متعجل) أي ويومين ان
تعجل (قوله بلياليها) فلو ترك رجل ليلة من ليالي المزمه دم (قوله والأفاضة ههنا لغوية)
أي لا شريعة اذ لو كانت شرعية لزم فيها (قوله وللرعاة) كذا في نسخ باللام
والأولى حذفها لانه معطوف على قوله من ولي السقاية كما بدل عليه عبارة التحقيق
(قوله وأرخص للرعاة الخ) قال عجم وانظر هل هذه الرخصة جائزة أو خلاف الأولى
وذكر الشيخ عبد الرحمن وقت أنها جائزة (قوله فيرمي واليومين) أي ثاني الحر
وثالثه ثم ان شأؤ تعجلوا فبسط عنهم رمي الرابع وان شأؤ أقاموا لليوم الرابع
فيرمونه مع الناس وأما أهل السقاية فيرمونه كل يوم والحاصل ان أهل السقاية
انما رخص لهم في ترك البيات بمعنى لاني ترك اليوم الأول من أيام الرمي فيبيتون
بكمه ويرمون الجمار من رايه وعودون بكمه كافي الطراز للعلة في ذلك أعدها الماء
للمشاربين ولا يلحق بذلك من له مال يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو أمر يض
يتعاده أو أعهدا اكل في ترك المبيت منه -م عليه دم (قوله وقال محمد الخ) من تنة
كلام ابن الحاجب قال في التوضيح مبينا له وقال محمد ابن الموازي يجوز لهم ذلك ويجوز
لهم أن يأثروا لافيهم وأما فاتهم في ذلك اليوم وقول محمد كما قال بعض وفاق للذهب لانه
اذا رخص لهم في تأخير اليوم الثاني فرميهم بالليل أولى (قوله يكبر مع كل حصاة)
أي ندباً تكبيرة واحدة ويرفع صوته بها ويندب المبادرة برمي الثانية عقب الأولى
وبالثالثة عقب الثانية والترتيب بين الثلاثة شرط صحة فان انعكس بطل رمي المقدمة
عن محلها ولو سهوا (قوله ويقف للدعاء أي ويندب أن يقف للدعاء أي والتهليل
والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله تنبيه الخ) كل من
كلام ابن عمر والاقفهسي يقتضي ان المصنف لا يفيد كون الرمي قبل الصلاة مع ان
الظاهر أنه يفيد لانه اذا طرف بمضى وقت ضمننت معنى الشرط نحو اذا حثت
أكرمتك (قوله وينصرف) أي سرى ما عقب رميها من غير دعاء تنبيهه
قد تقرر ان رمي الجمرات الثلاث مرتبة وان رمي غير العقبة لا يدخل الا بالزوال
وينتهي الاداء الى غروب كل يوم وما بعده قضاء له وبفوت الرمي بغروب الرابع
فلا قضاء له ويلزمه دم واحد في ترك حصاة أو في ترك الجميع الا اذا كان قد أخرج

ولا يتم اذا كان من غير أهل
مني ولا يجوز البيت دون
جمرة العقبة لانه ليس من
مضى واستغنوا من لزوم
البيات بمضى من ولي السقاية
لانه عليه الصلاة والسلام
أرخص للعباس البيات بكمه
من أجل السقاية والرعاة
ابن حبيب وأرخص للرعاة
أن ينصرفوا بعد جمرة يوم
التحرو يا تون فالثمة فيرمون
لله وبن وقال محمد أو يرمون
بالليل (فاذا زالت الشمس
من كل يوم منها) أي من
الأيام الثلاثة (رمي الجمرة)
الأولى (التي تلى مسجد مني
بسمع حصيات بالشروط
المقدمة) يكبر مع كل حصاة
ثم يرمي بعدها (الجرية بن)
قيدها بالوسطى ثم يجتم
بالثالثة وهي جمرة العقبة
(كل جمرة بمثل ذلك)
أي بسمع حصاة من مثل
حصى الخذف (ويكبر مع كل
حصاة ويقف للدعاء بأن
الرمي في الجمرة الأولى) التي
تلى مسجد مني (و) في الجمرة
(الثانية) وهي الوسطى

تنبيهه غ (قوله فاذا زالت الخ المستحب أن يرمي قبل الصلاة فان صلى ثم رمي أجزاء وقال
(ق) قوله فاذا زالت يريد قبل الصلاة فان رمي قبل الزوال لم يجزه وبعيد بعد الزوال كما اذا رمي جمرة العقبة قبل الغجر
ولا يقف) للدعاء (عند جمرة العقبة وينصرف) أي يذهب أمامه

ولا يرجع خلفه ولم يبين موضع الوقوف (٥٨١) الرمي في الثلاثة ولا وضع الدعاء في الاولين وتوجه ابن

الحاجب بقوله ويبدأ بالجمرة التي تلى مسجد مني فيرميها من فوقها ثم يتقدم امامها فيستقبل الكعبة وفي رفع يديه قولان وضعف مالك رفع اليدين في جميع المشاعر والاستسقاء وقدرى رافعا يديه في الاستسقاء وقد جعل تطوعهما الى الارض وقال ان كان الرفع فهكذا وبكبره على ويحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بمقدار اسراع سورة البقرة ثم يثنى بالوسعي كذلك الا ان وقوفها امامها ذات الشمال ثم يثني بجمرة العقبة كذلك الا انه يرميها من اسفلها في بطن الوادي ولا يقف للدعاء فذلك السنة ويستحب ان ياتي بالجمار في الايام الثلاثة ماشيا ذاهبا وراجعا لمن قدر كما فعل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (فاذا رمي في اليوم الثالث وهو رابع يوم النحر انصرف من منى الى مكة) شرها لله تعالى (ع) ولا يقيم عنى مصدره في اليوم الثالث والمستحب ان يزل بالحصب

كما خبرني منها ليل اذ هو وقت ضائه (قوله ولا يرجع خلفه) أي لانه يمنع الذي يأتي الرمي قاله الطبرسي في كبره (قوله وقد بينه) ظاهره من ماذ كرم موضع الوقوف ومن موضع الدعاء مع أنه ليس فيه تعيين موضع الوقوف اثنائه تعيين موضع الدعاء (قوله فيرميها من فوقها الخ) أي ربما تاشيا من فوقها على حد ما قبل في قوله من بطن الوادي (قوله وفي رفع يديه) قولان قال في التوضيح مذهب المدونة عدم الرفع انتهى (قوله في جميع المشاعر الخ) قال في الصباح والمساءر واضع المسائل انتهى (قوله وقدرى الخ) الظاهر انه مقابل لقوله وضعف مالك الخ فيكون اشارة الى القول الثاني الذي هو الامر بالرفع وقوله وظال الخ أي ان اردت ان تفعل هذا الامر الحسن وهو الرفع فليكن هكذا (قوله وبكبر الخ) معطوف على قوله يستقبل (قوله ثم يثنى بالوسعي كذلك الخ) أي يرميها من فوقها كالاولي قاله في التوضيح (قوله الا ان وقوفها امامها ذات الشمال) أي بحيث تكون على جهة شماله متأخرة عنه ورد الشيوخ مصطفي بقوله أي لا يجعلها على يساره بل هو في جهة يساره اخلافا لما قال ج (قوله ثم يثني بجمرة العقبة كذلك) لم أفهم لها وجوها ولم يكلم عليا في التوضيح (قوله فقلت السنة) هذا نهاية كلام ابن الحاجب أي ما ذكر من الدعاء أثر الاولين دون الثالثة أمر تعسدي وقال الباقي ويحتمل ان يكون ذلك من جهة المعنى لان موضع الجمرتين الاولتين فيه سعة للقيام لمن يرمي وأما جرة العقبة فوضعهما ضيق ولذلك لا ينصرف الذي يرميها على طريقه لانه يمنع الذي يأتي الرمي وانما ينصرف من أعلى الجمرة فأداه في التوضيح والحاصل أنه سبب له ان يقف عند الاولى وعند الوسطى أثر رمي كل واحدة للدعاء والتسهيل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يستقبل القبلة مقدار ما يقرأ القاري المسرع سورة البقرة وأما جرة العقبة فانه اذا رماها ينصرف اما لعدم الوارد في ذلك أو لوسع الاولتين دون جرة العقبة ولا يرفع يديه وأنه في الثانية يتقدم امامها بحيث يكون جهة يساره على ما تقدم حال وقوفه للدعاء بعد رميها وأما الاولى فيجعلها خلف ظهره (قوله والمستحب ان يزل بالحصب سواء كان مكيا أو مقيما بمكة أم لا ولا فرق بين أن يكون مقتدي به أم لا الا أن مقتدي به يكره له ترك النزول وغيره خلاف الاولى ويقصر الصلاة به لانه من تمام المسائل وهذا في غير المتعجل وأما هو فلا سبب له وظاهره ولومة تندي به كافي الزرقاني وفي غير يوم الجمعة والاركة ودخل أصلاهما ويسمى الحصب الابطاح (قوله وان صلى الظهر قبله) أي قبل النزول بالحصب

فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ١٤٦ عد ل ويدخل مكة ليلا لا في لي صلى الله عليه وسلم كذلك فعل والصهاية بعده وان صلى الظهر قبله فلا يثنى عليه وان لم ينزل به فلا دم عليه انتهى

وفي قوله (وقد تم حجه) نبي وهو ان يقال ماذا اراد بان تمام فان اراد سنه وفرائضه وفضائله فقد بقي عليه طواف الوداع وان اراد الفرائض فقد تمت قبل هذا فالجواب انه اراد تم فرائضه وسننه ولم يتم طواف الوداع لانه لم يخرج بالحاج بل يفعله كل خارج من مكة حاجا او غيره (٥٨٢) وقوله (وان شاء تعجل في يومين من ايام منى فومي

وانصرف) قسم قوله بيمين
بني ثلاثة ايام هذا ما لم تقرب
الشمس من اليوم الثاني
فاذا غربت فلا تعجيل لان
الليلة انما امر بالمقام فيها من
اجل رمي النهار فاذا غربت
الشمس فكأنه انتم رمي
اليوم الثالث وظاهر اطلاقه
ان اهل مكة كغيرهم
في التعجيل وهو كذلك على
المشهور اعموم قوله انه الى
فن تعجل في يومين فلانتم
عليه وظاهره ايضا لما
كان او غيره وليس كذلك
لقول مالك لا يعجبي لامير
الحاج ان يتعجل وحمل بانه
متبوع فلو تعجل لتجه أكثر
الناس ويقتدي به من لم
تكن نيته التعجيل فيؤدي
الى تضییع احياء تلك
الشعبه في اليوم الثالث
(فاذا خرج) أي اراد الخروج
(من مكة) المشرقة (طاف
للوداع) بفتح الواو وكسرها
وهذا الطواف مستحب
لادم في تركه وقال الشيخ

قبل الرمي أو بعده وقوله فلا تنبي عليه أي لادم عليه (قوله فالجواب) أنه أراد
تم فرائضه وسننه أراد بالسنة ما يشمل المستحبات أو ان في العبارة حذف أي
وفضائله (قوله فكأنه انتم رمي اليوم الثالث) وهو رابع النحر حاصله ان
شرط التعجيل بمجاوزة جمره العقبة قبل غروب اليوم الثاني من ايام الرمي
فان لم يجاوزها الا بعد الغروب ازمه البيت بمعنى ورمي الثالث قال بعض وانظر هل
عدم التعجيل افضل لما فيه من نزلة العمل أم لا انتهى أقول والظاهر الاول (قوله
وهو كذلك على المشهور الخ) ومقابلته أنه لا يتعجل اهل مكة (قوله لموم
قوله تعالى فن تعجل الخ) فان قيل عدم الاتم في التأخير لا يتوهم حتى ينفيه في الآية
فالجواب أنه رد على الجاهلية الذين كانوا يقولون بالانتم على التأخير مع تعجيل غيره
لتوهم وجوب العمل برخصة التعجيل (قوله لا يعجبي) أي يكره كما صرح به
ابن عرفة (قوله فاذا اراد الخروج) أي فاذا اراد الحاج الخروج من مكة
الى موضع بعيد كالحجفة وبقية المواقيت كان نيته العود أم لا وسواء خرج لحاجة
أو لاحد النسكين ولا فرق بين كونه مكيا أو غيره كبيراً أو صغيراً عبداً أو امرأة
ولو كان الصبي غير مميز ففعله عنه عليه وقلنا بموضع بعيد لان خرج لموضع قريب
كانت نية فلا يطلب بطواف الوداع أي حيث لم يخرج ليقم بموضع آخر ولمسكنه
والا طلب منه ولو قرب ما خرج اليه ويستثنى من كلام المصنف المتردد لمكة
بالحطب ونحوه فلا وداع عليهم ولو خرجوا لموضع بعيد (قوله وهذا الطواف
مستحب) وهو الراجح (قوله ولا رمل فيه) أي طواف الوداع أي يكره (قوله
ركع) ابن فرحون لطواف الوداع ركعتان ان تركهما حتى يساعده أو بلغ
بلده ركعهما ولا شيء عليه وان قرب وهو على طهارته رجوع لما وان انتقض وضوءه
ابتدأ الطواف وركعهما وان كان بعد العصر ركعهما اذا حلت النافذة في الحرم
أو خارجة (قوله وقبل الركن) أي الحجر قال ابن فرحون ولم يذكروا أنه يقبل الحجر بعد
طواف الوداع قبل خروجه من المسجد كما قالوا عنه خروجه للسعي وهو حسن
انتهى فانظر كلام هذا الشارح مع هذا النص (قوله ولا يرجع في خروجه
القهاره) أي بأن يجعل وجهه للبيت ثم يمشي الى خلفه الى أن يتوارى عن البيت

في آخر الكتاب سنة وكذلك يستحب لمن لم يكن في حد النسكين اذا اراد سفر امكيا كان أو غيره
ولا رمل فيه (و) اذا فرغ منه (ركع) وقبل الركن (وانصرف) ولا يرجع في خروجه انه قرأه خلاف السنة
ولما انتهى الكلام على كيفية الحج كان ما نلا قال له وأما كيفية العمرة فهاهي

فقال (والعمرة يفعل فيها كما ذكرنا أولا الى تمام السعي بين الصفا والمروة) اخذ منه ان اركانها ثلاثة الاحرام والطواف والسعي وانه يرمل في طوافها سواء كان من أهل الافاق او لا وظاهر قوله (نم يحاق رأسه وقد تمت عمرته) ان العمرة لا تتم حتى يحلق وليس كذلك لان ما لا يكافئ تتم عمرته بالطواف والسعي واما الحلاق فنمروط المكمل (والحلاق أفضل في الحج والعمرة) من التقصير فان كان في حج فالأفضل أن يكون حتى ولا يتم نسلك الحلاق الا بمجيء مع الرأس لقطع صلي الله عليه وسلم واذا بدأ بالحلاق بدأ باليمين ويبلغ بالحلاق وبالتقصير الى عظم الصدغين ومنتهى طرف اللحية وما ذكره من أفضلية الحلق فهو في حق من له لجة وهو غير مكتمل ولا ملبد ولا مضفر والمكتمل هو الذي يغتسل شعره في مكان واحد ويرخيها الى ناحية فتقاه والاضفر هو الذي يغتسله مضغرا

كما اتفعله الاعاجم عند الانصراف من حضرة عظيم اذ لم يرد به نص ولا يوردع المكى بعد قضاء نسكه ولا متوطن بمكة ومن طاف الا فاضة أو العمرة وخرج من فورده فلا يطلب بوداع (قوله كما ذكرنا أولا) أي فعلا بما نلنا ذكرنا أولا أي بأن يتجرد ويغتسل ويلبس الازار والرداء أو التعلين ويصلي الركعتين ثم اذ استوى على راحلته أو مشى يحرم مع القول أو الفعل ويغنى في افعالها (قوله الى تمام السعي لان اركانها الاحرام والطواف والسعي ولها ميقانان زمانى ومكانى كالحج فالزمانى الوقت كله ولو يوم النحر أو عرفة وأما ميقانها المكاني فهو المحل سواء كان افاقيا أو مقيما بمكة (قوله واما الحلاق فنمروط المكمل) أي ليس بشرط صحة فلا ينافي أنه واجب ويمكن الجواب بأن المراد بتمام العمرة كالمأذنا ينافي تمامها بالفرغ من طوافها وسعيها (قوله في الحج والعمرة) ليس على اطلاقه فان التقصير في عمرة التمتع أفضل لاستيقاء الشمت للحج فله الشيخ زروق قلت قيده في سماع ابن ابي ساسم بأن يقرب ويأتى للمصنف في السدر (قوله فان كان في حج) فالأفضل أن يكون حتى قال في المدونة والحلاق يوم النحر أحب الى وأفضل وان حلق بمكة في أيام التشريق أو بعده أو حلق في الحل أيام منى فلا شئ عليه وان أخر الحلق حتى رجع الى بلده جاهلا أو فاسيا حلق أو قصر وأهدى انتهى التونسي (قوله آخر ذلك) حتى يبلغ بلده فعليه دم يربد أو طال ذلك فله في التحقيق (قوله بدأ باليمين) أي ندبا (قوله منتهى طرف اللحية) كذا في التحقيق بدون أو وبدل من عظم الصدغين والمعنى ان عظم الصدغين انتهاء طرفي اللحية أي وضع انتهاء طرف اللحية وإضافة انتهاء الى ما بعده أما حقيقة أو لبيان فأراد بالانتهاء الجزء الأخير وفي كلامه بحث لانه يقتضى أن شعر الصدغين من اللحية وليس كذلك بل هما من شعر الرأس لانه يمسح مع الرأس (قوله جمة الشعر الذي يبلغ المنكبين والامة الشعر) لم ينسب أي يقربه والوفرة الشعر الى الاذنين لانه وفر على الاذن أي أتم عليه واجتمع أفاد ذلك المباح اذا علمته فنقول أراد بالامة هنا ما يشمل الامة والوفرة (قوله هو الذي الحج) لا يخفى ان هذا ليس قصيرا للشعر العقص انما هو تقصير الشعر الذي يعقص فالناسب أن يقول المصنف هو المقتول أي كما يقتل الجمل وقوله في مكان واحد كأنه أراد به قتله كله كالحبل الواحد ويكون عمره قتله في مكانين أي جعله كجملين والظاهر أنه ليس قصده الاحتراز بل قصده مثلا (قوله وردد الحج) أي ان الشأن هكذا فلا ينافي أنه لو رماه الى غير تلك الناحية يكون الحكم كذلك (قوله وهو الذي يغتسله مضغرا) أي كالحلوص أي أو مضغرا ولا يخفى ان كونه مضغرا

والملبوس الذي يجوز عليه الصنع والغسل ولا يجزى (٤٨٥) عليهم الحلق ولا يجزىهم التقصير لانه

انما يكون بعد القتل في هذا التفسير يجوز وظاهر من ذلك ان المقص خذف اصله
ويطلق المقص ويراد به الضفر قال في المصباح عقصته ضفرته (قوله الصنع
والغسل) أي يعمل الصنع في الغسل ثم يطلع به الرأس عند الاحرام كما افاده
الخطاب رحمه الله (قوله ولا يجزىهم التقصير) قلت ما لم يزيلوا ذلك التليد
أو التقصير ولا فيجزىهم التقصير (قوله فليقص من جميع شعره) يصدق بالصورة
الكاملة أن يجزى قرب الاصل وبغيره او هو وأن يأخذ قدر الأظفار واختلاف فقيل يدخل
في كلام الشيخ شعر الرأس والحية والشارب على ما في الموطأ عن ابن عمر أنه كان
إذا حلق أو قصر أخذ من لحيته وشاربه وقيل انما أراد شعر الرأس كما في التحقيق
وهو الذي ذهب اليه خليل (قوله وسفته) أي التقصير أي الصفة الكاملة أي
الندوبة (قوله واقفه) أي الذي لا يجزى بدونه أن يأخذ من جميع الشعر أي ولو قدر
الانملة (قوله فان اقتصر على بعضه) أي بأن لم يجز من جميع الشعر (قوله
فكما اعدم) أي فلا يجزى (قوله على المشهور) ظاهرا هناك قولاً مقابلاً وهو
أن يجزى مع ان ابن عبد السلام وغيره قالوا لا يعرف مقابله (قوله وسنة المرأة
التقصير) أي الطريقة المنعينة على ما سياتي (قوله وقيل هو حرام اقتصر في التحقيق
عليه فيفيد اعتماده وهذا كله في الكبيرة وأما الصغيرة فيجوز فيها الحلق
والتقصير النجى وكذلك الكبيرة اذا كان برأسها أذى والحلق صالح لما
قال ابن عرفة وليس على النساء الا التقصير وي محمد ولولدت الباجي بعد زوال
تليدها بامتناسا طها انتهى (قوله بمعنى ويجوز الخ) أي جواز استوى الطرفين
(قوله صوابه الفأرة الخ) أي فمراة بدون المهر غير صواب وفي التحقيق بالوجهين
ويوافقه قول النهاية وقد يترك ههنا فهذا ضر في كلام ابن العربي فتدبر
والنساء في الفأرة لأوحدة وكذلك في حجة لالتأنيث (قوله والعقرب) أي
العقارب ويقال عقربة وعقرباء بالمد غير منصرف والذكر عقربان بضم القين والراء
ت (قوله عائدة على أقرب مذكور) وهو العقرب عبارة تتوضع ذلك ونصها
وشمها في الأذية يجتمل شبه العقرب كالزنبور ويجتمل شبه كل واحد
من الثلاثة فضبه الفأرة ما يقرض الثياب كابن عرس وشبه الأفعى والثعبان
(قوله كالزنبور) بضم الزاي ذباب لساع ويقال زنبورة بها التأنيث وزنار أيضا
كذا افاده بعض الشيوخ (قوله قتل الثلاثة) أي التي هي الفأرة والحية والعقرب
(قوله حتى الصغير منها الخ) أي الصغير الذي لم يكن منه اذا هكذا افاده

لا يثنى له سم (والتقصير
يجزى) عن الحلق والمقص
ان كان رجلا (فليقص من
جميع شعره) ابن الحاجب
وسنته أي التقصير من الرجل
أن يجزى من قرب أصله واقفه
أن يأخذ من جميع الشعر
فان اقتصر على بعضه فمكا
أعدم على المشهور (وسنة
المرأة التقصير) ويكره لها
الحلق وقيل هو حرام لانه
مثله والاصل في ذلك ما رواه
أبو داود من قوله صلى الله
عليه وسلم لم يلبس على النساء
حلق انما على النساء التقصير
ثم اتفق رحمه الله ورفقه من بعده
وحديثنا في زمرته بتكلم على
ما يجوز للحرم قتله فقال
(ولا بأس) أي ويجوز (ان
يقتل المحرم الذارة) ابن
العربي صوابه الفأرة بالهمز
وهو الصواب عند أهل اللغة
ويطلق به ابن عرس وما
يقرض الأنواب (و) يجوز له
أيضا أن يقتل (الحيمة
والعقرب وشمها) بفتح الهاتين
الثانية عائدة على أقرب
مذكور وهو العقرب وقيل
عائدة على الثلاثة المتقدمة

والمراد بالشبه في الأذية في الخلقة كالتنوير وطاهر كلامه جواز قتل الثلاثة حتى الصغيرة منهم أ

وهو كذلك على المشهور (و) كذلك (٥٨٥) يجوز لقتل (الحاكم الموقور) المراد به على المشهور ما يندو

فدخل فيه السبع
والكتاب وانتم قوله (ك)
وقال ابن ع — مد السلام
الاشبه ما قل بضمه — انهم
اتفقوا على دخول السباع
تحت لفظ الكتاب المعقور
واختلفوا في الكلب
والشهور — دم دخوله
انتهى مراده به الانسى
صريحه — بل في مناسكه
ضلي هذا قول الشيخ (وما
يعدون الذئب والسباع
ونحوهما) كالنمر — كزار
وتفسير التقدير وهو ما يمدو
الخ وانظر لمخالف الاسلوب
ببعض ما تقدم وقوله (ويقتل
من الضير ما يتقى اذاه من
الغربان والاسديه) ابن
العربي صوابه الحداء بالهمز
والقصه ظاهر كلامه أن
هذين النوعين يقتلان وان
ليبتدأ بالاذابه كبير كان
أو صغيرا وهو كذلك وبفهوم
قوله (نقط) ان ما اذى من
الطير غيرها وما اذى من
غير الطير لا يقتل على أحد
قولين حكاهما ابن الحاجب
في التوضيح والقولان أيضا
في قتل الطير المؤذى وغير
الطير اذا اذى ثم انقضى.

الفا كهاتى ان الخلاف انما هو فيه (قوله المراد به على المشهور) رذيل المراد به
الانسي المتخذ لان اطلاق اسم الكلب على غيره الانسي اتخذ خلاف العرف
واللفظة اذا قلنا اهل العرف الى معنى كان حملها عليه أولى من حملها على المعنى
اللفوى (قوله والمشهور) عدم دخوله لانه ليس على فانه شئ (قوله كالنمر)
أى والفهد وعجل جواز قتل العادي من السباع أن يكون كبيرا أى بلغ حد
الايذاء وان كان صغيرا فانه يكره قتله ولاجزاء فيه وأمنحو القرو وبواختر برة فلا يدخل
في عادي السبع الا أن يحصل منه ضرر (قوله وتفسر) الواو بمعنى أو أى أو تفسر
كما يدل عليه عبارة التحقيق وما استثنى من اذناه حرم قتله انما هو بقصد دفع
الاذية أم لو قتله بقصد المكاة فلا يجوز ولا يؤكل والظاهر أن عليه الجزاء
كفى بعض ثم وح خليل وفى كلام بعض الشيوخ حكمه كالذى يقتله بقصد دفع
الاذية وليس عادي السبع والضلع قاله عجم ولعل كون الضبع ليس
من عادي السبع انه ليس من جنسها والافهو يعد وقتدبر (قوله وانظر) لم يخالف
الاسلوب لانه قال أولا ولا بأس ثم قال هنا ويقتل (قوله ما يتقى أذاه) أى يجنب
أذاه من الغراب والأحدية أى لان الغراب يؤذى الدواب وغيرها والحدأة تخطف
الامتهع انتهى (قوله صوابه الحدأة) حاصله أن الصواب أن المفردة الحدأة قاله مز
والقصير وكسر الحاء وفتح الدال ككسبة وأجمع حدأة بكسر الحاء مع الميم والقصر
كعنب وفى عجم ما يفيد جواز تسكين الدال لانه قال بعد تصويب ابن العربي
فهو كسيرة وسدر (قوله كبيرا كان أو صغيرا) المراد بال كبير ما وصل حد الايذاء
وبالصغير ما لم يبلغ حد الايذاء وما ذكره فى الصغير احد قولين نظر لاطلاق اللفظ وقيل
بأنه نظر للمعنى وهو الايذاء وهو منتهى حاله وعلى القول بالمانع لاجزاء فيه مراعاة
الأخر والقولان عند خليل على حد سواء ولا فرق بين الابقع وهو الذى فيه يضر
وسواد وغيره وحو الاسود الخالص (قوله لا يقتل الخ) هذا ضعيف والمراجع أنه يقتل
ما ذكره حيث ابتدأ بالاذية (قوله جبكها ابن الحاسب) أى كبحى قوليه
فى مستلتي أولاها الغراب والحدأة غير المؤذين فانهما صغيرا هما فقول شارحنا توضيح
والقولان أى قال فى التوضيح شارحا لكلام ابن الحاسب المذكور وقوله أيضا
أى كان القولين فى الغراب والحدأة غير المؤذين (قوله أو بة ماته) أى ولوعات
السلامة بخلاف الصوم ففكره المقدمات مع علم السلامة ولعل الفرق يساردا لصوم
وهو نظم أمر الحج ويستثنى قبله الوداع أو الرجعة (قوله وأما الوطى) أى اذا كان
فى قبل أو برة دعى أو غيره عمدا أو نسيانا أو حولا أنزل أولا مباح الاصل أولا كان

تتكمّل على مشغورات الاحرام فال ١٤٧ هـ ل (ويجانب) المحرم (في حجه وعمرته) وجوبا (للنساء)
 أي الاستباحة من الرط في الفرج ونحوه كان معه انزال أولا أو بغيره ما له اما الرطه

موجباً للحد والمهرام لا وسواء وقع من بالغ أم لا وظاهر كلامهم كافي عجل ولولم يوجب
 الغسل كأن لف على الذكر خرقه كثيفة أو أدخله في هوى الفرج أدنى غير
 طيقة فقول الشارح وغيره أراد به الدبر وأما الوطى في الفخذ فيجوز على المقدمات
 (قوله والقضاء) ويجب عليه أتمام ما أفسده لبقائه على إحرامه فإن لم يتم ظناً
 منه أنه خرج منه بافساده وتماذى إلى السنة الثانية وأحرم بحجة القضاء فإنه
 لا يميزه ذلك عن الغائت وإحرامه الثاني لغو لم يصادف محلاً وهو على إحرامه
 الفاسد ولا يصح كون ما أحرم به قضاء عنه ومحل كونه يجب عليه أتمامه إذا أدرك
 الوقوف بالعام الواقع فيه الفساد فإن لم يذكره يؤمر أن يتحل منه بفعل عمرة وجوبا
 ولا يجوز له البقاء على إحرامه اتفاقاً لأن فيه تماذاً على الفاسد مع تمكنه من الخلوص
 منه (قوله والقضاء) أى فوراً ولو كان الحج تطوعاً فإن أخر ذلك ولم يفعله فوراً فقد أثم
 ولو على القول بالتراخي لأنه بالدخول فيه وجب وكذا يجب عليه قضاء القضاء
 ولو تسلسل وهل له تقديم الثاني على الأول أو لا أنظر في ذلك (قوله والهدى) أى
 ويجب عليه أن يفره هدياً في زمن قضائه لاني زمن فساده وأجزاً أن يحل مع الانتم
 ولا يطلب بأزيد من هدى ولو تكرر موجب الفساد بأن وطى مثلاً مراراً في نساء
 أو في امرأة واحدة لأجل الفساد بالوطى الأول لأن الحكم له فقط (قوله أن وقع
 قبل الوقوف) سواء فعل من أفعال الحج شيئاً كطواف القدوم والسعي أولاً ومثله
 ما إذا وقع ليلة النحر وقوله قبل الرمي أى قبل رمي جرة العقبة أى وقبل طواف
 الافاضة فالأولى للشارح أن يأتي بدل قوله والتقصير والافاضة أى قبل الرمي قبل
 الافاضة وأما لو وقع بعد رمي جرة العقبة ولو قبل طواف الافاضة أو بعد الافاضة
 ولو قبل الرمي للعقبة أو بعد هما يوم النحر أو قبلهما بعد يوم النحر فلا فساد وإنما عليه
 هدى ويلزمه أيضاً عمرة أن وقع قبل ركعتي الطواف يأتي بها بعد أيام منى
 ليأتي بطواف وسعي لاني فيها وأما العمرة فإن حصل الفسـد قبل تمام سعيها
 ولو بشوط فسدت ويجب قضاؤها بعد أتمامها وعليه هدى وأما لو وقع بعد تمام
 السعي وقبل حلقها فلا شيء عليه إلا الهدى (قوله فحرام) على ما في المختصر وهو
 المعتمد وإنما عبر بذلك إشارة إلى خلاف في المسئلة وإن الحرمه ليس متفقاً عليها
 أى اذ قيل بالكراهة وهو الذى مشى عليه في الجواهر (قوله وإن فعل شيئاً
 من هذا) أى من القبلة والمباشرة وإن لم يستدم وأما الفكر والنظر فلا يحصل
 افساد بخروج المني بسببهما إلا إذا كان كل منهما للذة وإدامة كل منهما وخروج المني
 عنه وأما خروجه بمجرد الفكر والنظر فأنما فيه الهدى فقط فإفراد الشارح بالانزال

فوجب للفساد والهدى
 والقضاء أن وقع قبل
 الوقوف أو في يوم النحر قبل
 الرمي والتقصير وما
 مقدماته وهى الاستماع بما
 دون الفرج
 والمباشرة فحرام على
 ما في المختصر وإن فعل شيئاً
 من هذا

انزال المني وأما نزال الذي فوجب له دى مطلقا سواء خرج ابتداء أو بعد مدأومة
النظر أو الفكر أو القبلة أو المباشرة أم لا (قوله وان لم يكن معه انزال الخ) أى
فن قبل على فم فيلزمه الهدى ويحمل الهدى في القبلة إذا كان لغير وداع أو راحة
والأفلاشى فيها ان لم يخرج معها مني أو مذى والأجرى كل على حكمه والملازمة
ومنها القبلة على غير الغم ففيها الهدى وان لم يخرج منها مذى أو مني بشرط الكثرة
وأما ان لم تكثر فلاشى فيهما ولو قصد اللذة أو وجدها ولو خرج المني بلا لذة أو لذة
غير معتادة فلاشى فيه (قوله مذكرا كان أو مؤنثا الخ) الطيب المذكرا مظهر لونه
وخصي ريمحه كالورد ومؤنثه عكسه كالسك فالنهي في المذكر نهى كراهة متعلق
بشبه دون عسه واستصحابه ومكته بمكان هو به بدون شم فافسامة أربعة لانهي
في ثلاثة والنهي نهى كراهة في واحد وهو شبه فقول الشارح ويكره أى شبه
المؤنث فيكره شبه بالاولى من المذكر وكذا استصحابه ومكته بمكان هو به بدون شم
ويحرم مسسه وفيه الفدية إذا لم يذهب ريمحه وأما لو ذهب ريمحه فلا فدية أى مع
وجود الحرمة (قوله واتحشاء منه) أى من المذكر (قوله أسقط في المدونة
الفدية في الرقعة الصغيرة منه) وهى ما دون الدرهم وقوله دون الكبيرة وهى قدر
الدرهم والمراد بالرقعة موضع الحناء وهذا إذا خضب بالحناء رأسه أو لحيته أو جسده
وأما لو جعلها في فم جرح أو استعمله في باطن الجسد كالوشية أو وحشى شقوق رجله
لاشى عليه ولو كثر واعلم أن الفدية تجب في الرقعة التى قدر الدرهم كذا كرنا
ولو نزع مكانه والرجل والمرأة في ذلك سواء وظاهر عبارته أن الكبيرة المحكم فيها
الكرهية وان وجبت فيها الفدية (قوله فجب الفدية باستعماله) أى الصاقه
بالبدن أو بجمعه أو بالثوب (قوله على المشهور) راجع لما مر في الألفاظ السريعة
وعدم العلوق ومقابله ما صححه ابن رشد من سقوطها فيهما (قوله وان لم يطبخ)
فالمشهور وجوب الفدية أى يحرم التطيب ولو وقع ما يتطيب به في طعام أو ماء أو كل
من غير طيب ولو كان الماء حارا وقيل لا فدية ورواه محمد عن مالك وهو قول
أشهب (قوله غيظ الثياب) أى لبسا (قوله بل كالماء وجب رفاهية) الاولى
أن يقول بل كل غيظ غيظا كان أولا وله لخصه أنه يحرم على الرجل بسبب الاحرام
أن يلبس المحيط فلما رندى بثوب غيظ أو بثوب مرقع براقع أو بأزار كذلك
فلاشى فيه ولا فرق في حرمة لبس الخيط بين أن يكون محيطا بكل البدن أو ببعضه
ولا فرق بين ما أحاط بنسيج أى كقال الشارح أو زر يقفله عليه أو عقد بربطة
أو تخله بعود والمراد بالرجل الذكرا كان أو عبدا بالغا أو غير بالغ وعلى وليه

وكان معه انزال فسد وان لم
يكن معه انزال فليهدى بدنة
(و) كذلك يجتنب المحرم
في حجه وعمرته (الطيب
مذكرا كان أو مؤنثا أما
الاول كالورد والياسمين
فلا فدية فيه ويكره والحناء
منه لكن أسقط في المدونة
الفدية في الرقعة الصغيرة
دون الكبيرة وأما الثاني
وهو ما له جرم يعاقب بالجسد
والثوب كالمسك والخنبر
فجب الفدية باستعماله ولو
أزاله سريعا علق أو لم يعلق
على المشهور ولو خلط
الطيب بغيره فان لم يطبخ
فالمشهور وجوب الفدية
وان طبخ فلاشى فيه سواء
صبغ الطيب الغم أولا
(و) يجتنب المحرم أيضا
في حجه وعمرته (مخيط
الثياب) لا خلاف في تحريمه
على الرجال دون النساء ولا
خصوصية للمخيط بل كما
أوجب رفاهية مخيطا كان
أو غيره وكذلك جلد
الحيوان يسلم فيلبس أو
ماله على شكل الخيط
أو نسج كذلك

أن يجنبه المحيط بغيره وكذا لا يحرم على الرجل في حال إحرامه أن يلبس
 الخاتم بخلاف المرأة فيعزلهما لبس الخاتم ونحوه ويجاب عن الشارب بأنه أراد
 بقوله رافعية أي انتفاع أي والحال أنه محيط (قوله ولو طرح محيطاً على بدنه)
 لا يفهم له بل ولو ارتدى به كما تقدم ((قوله قوله صلى الله عليه وسلم الخ)) الجاب النبي
 صلى الله عليه وسلم بما لا يلبس لانه محصور بخلاف ما يلبس إذا لاصل إلا باحة وفيه
 تنبيه على أنه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس وإن المعتبر في الجواب ما يحرم المفسود
 وإن لم يطابق السؤال صريحاً قاله القسطلاني (قوله ويختص التعريم بصيد البر)
 أي ما شأنه أن يصاد في البر احترازاً من الأبل والغنم والبقر وغير الوحش فيعزوز للمحرم
 ذبح ما ذكره وقوله ويمنعه أي جميع أفرادها فيعزم اصطياً وهو التسبب
 في اصطياًه وانظر ما تولد من الانسي والوحش وفي الزكاة يغلب جانب الوحش
 وانظر أيضاً ما تولد من البحري والبري والاحتياط الحرمية في جميع ذلك كما في عجم
 وأما الحيوان البحري فلا يعزم على المحرم اصطياً لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر
 ومنه الضفدع وترس الماء بخلاف السمك الذي لا يكون في البراري (قوله بين
 ما كل لحمه) كالغزال وحمار الوحش وقوله أول يؤكل كالقرد والخنزير وفيه الجزأ
 ويقوم على أن لو جاز بيعه (قوله متأنساً) أي كغزاله تأنست وقوله يملوك أو مباحا
 لف ونشر مرتب كاهل الشأن أي أن شأن المتأنس أن يكون مملوكاً ولو وحشياً أن يكون
 مباحاً (قوله فلا يقتل القمل) أي جنس القمل (قوله لانه تعرض لقتله) أي لأن ألقاه
 تعرض لقتله فلما أتى أو قتل واحدة إلى عشرة وما قاربها إلا لا ماطة إلا الذي فانه يطعم
 حفنة من طعام ولا ماطة إلا الذي فدية كما إذا كتب أن زاد على عشرة وما قاربها (قوله
 فانه يجوز القاءه) أي طرحه ولا يجوز قتله فان قتل شيئاً منه وجب عليه إطعام حفنة
 من الطعام إلا أن يكثر ما قتله بأن يزيد على عشرة وما قاربها فلتزعمه الفدية والحفنة
 مل ويد واحدة (قوله لانه من الأرض يخرج) فلا يكون القاءه تعرضاً لقتله (قوله
 كقص الشارب الخ) تمثيل لالغاء التفت فيحذف صدق التفت ما ذكره من المشارب
 والأظفار وغيرهما حينئذ فالتفت اسم لما تأت منه النفس وتكراهه فان أزال شيئاً
 من شعره أطعم حفنة إذا كان المزال به شيئاً قليلاً كعشر شعرات وما قاربها كأحد
 عشر واقفي عشر حيث أزالها لا لا ماطة إلا الذي والأب أن زاد المزال على العشرة
 وما قاربها أو كانت الأزالة لا ماطة إلا الذي فيجب الفدية لأنها تسبب في فعل
 كل ما يترفع به أو ينزل أذى ويستثنى من ذلك إزالة الشعر عند الوضوء أو الزكوب
 (قوله وتقليم الأظفار) أي يجب عليه أن يجنب تقليم الأظفار إذا قلم المحرم ظفر من

ولو طرح محيطاً على بدنه من
 غير لبس فلا فدية والأصل
 فيما ذكره قوله صلى الله
 عليه وسلم للسائل الذي
 سأله عما يلبس المحرم
 لا تلبس القميص ولا العمامة
 ولا السراويل ولا البرانس
 (و) كذلك يجنب المحرم
 في حجه وعمرته (الصيد) ابن
 شاس ويختص التعريم
 بصيد البر ويمنعه جميعه فيعزم
 اطلاق صيد البر كالهكاه ما كل
 لحمه وما لم يؤكل لحمه من غير
 فرق بين أن يكون متأنساً
 أو وحشياً يملوك أو مباحاً ولا
 يستثنى من ذلك إلا
 ما يتناوله الحديث وهو
 الغراب والحدأة والقارة
 والعقرب والكلب المقور
 (و) كذلك يجنب قيمه ما
 (قتل الدواب من جسده)
 فلا يقتل القمل ولا يلقيه
 عن جسده لانه تعرض لقتله
 بخلاف البرغوث فانه يجوز
 القاءه لانه من الأرض يخرج
 ولا يقتله (و) كذلك يجنب
 (الغاء التفت) كقص
 الشارب وتقليم الأظفار

أظفاره فان فعل ذلك لتغير امامة الاذى وانغير كسر أى بأن فعله عبثاً ونزفها فغيبه
حقيقة من طعام وان فعل ذلك لامامة الاذى فغيبه فغيبه فان فعله لكسر فلا شئ
عليه بقيد التأذى بكسره والالم يحرقه ويقصر على ما كسره من عبثاً لا بقدر الضرورة
أى يقطع المنكسر ويساوى الباقي حتى لا يتبقى عليه ضرورة فيما سبق في كونه يتعلق
بما مر عليه فان ازال جميع ظفره كان ضامناً كمن أزال بعضه ابتداءً من غير ضرورة
وقولنا ظفر واحد احترازاً عما اذا كان واحداً أو آخران أو أنما في فور واحد فغيبه
ولو لم يكن لامامة الاذى والافنى كل واحد حقة ان أبان الثاني بعدما أخرج
ما وجب في الأول والافغية (قوله وحلق العانة وتنق الابط) أى شعر الابط وفيه
ما تقدم في قص الشارب (قوله وكذلك يجنب تقطية الرأس) أى يحرم على المحرم
أن يغطي رأسه وكذا وجهه بأى ما تركان كطين لانه يدفع الحرواوى العامة وأما
غيرهما من سائر البدن فاما يحرم تقطيته بنوع خاص وهو الخيط وما في معناه (قوله
ولا يحلقه الا من ضرورة) فاذا حلقه لضرورة فغيبه الفدية لان الضرورة انما تسقط
الاثم (قوله وانظر لم غير الاسلوب) أى فلم يقل وتغطية الرأس وحلقه ليكون معطوفاً
على ما قبله بل غير ذلك ولا يغطي رأسه الى آخره (قوله المعنى فحلق الخ) أى
فليس الفدية مرتبة الاعلى الحلق ولا على مجرد وجود المرض أو الاذى (قوله لصيام
ثلاثة أيام) ولو أيام منى (قوله ستة مساكن) أحرار مسلمين مدين لسكن مسكنين
ويكونان من غالب القوت فان حصل لبعض أكثر من مدين ولبعض أقل منهما
كل لم يقبضهما وينبغي أن لا نزع الاكثر من هو يسده فلا طعمه من غداه وعشاءه
لم تجز إلا أن يبلغ اطعام كل مسكن مدين فانه يجزى (قوله أو ينسك) أى يتبعه
وظاهر عبارته ان الشاة ليست من الفدية وليس كذلك (قوله بشاة) أى أو غيرها
واقصر على الشاة لان الفدية كالضحية الافضل فيها طيب اللحم ويشترط فيها من
السن والسلامة من العيوب ما يشترط في الاضحية والظاهر أنه لا بد من ذبحها
ولا يكتفى اخراجها غير مذبوحة كما أفاده بعضهم (قوله وأقل الهدى شاة) اشارة الى
تخالف الهدى الفدية فان الافضل في الهدايا كثرة اللحم وقوله فما استيسر أى يسر
(قوله فان فعل الخ) أى قلده وأشعره فيما يقلد أو يشعر ولو لم ينو فقلده ما لا يقلد
كالغنم كالعدم فيذبحها حيث شاء في أى زمن ولو نوى بها الهدى ونية الهدى فيها
يقلد أو يشعر بدون تقليد أو اشعار كالعدم في نية انتقاء تطيق نعلين في عنق
الهدى ندماً ويجزى الواحد وينب أن يعلقا بحبل من نبات الارض فلا يجعل من شعر
ونحوه مخافة أن يمتس في غصن شجرة عند درعيها فيتؤذى ذلك لاختناقها

وإذا العانة وتنق الابط
وكذا أن يجنب تقطية رأسه
وحلقه واليهما أشار بقوله
(ولا يغطي رأسه في الاحرام)
وسبق في حكم ما اذا غطى
رأسه (ولا يحلقه الا من
ضرورة) وانظر لم غير
الاسلوب والاصول في منع
الحلق قوله تعالى ولا تحلقوا
رؤسكم - حتى يبلغ الهدى
محله فمن كان منكم مريضاً
أو به أذى من رأسه فغيبه
الا - المعنى فحلق لارالة
الاذى فغيبه من صيام
أو صدقة أو نسك وقد أشار
الشيخ الى تفسير الفدية
المذكورة في الآية بقوله
(ثم يقتضى بصيام ثلاثة
أيام) يستحب تسابعها (أو
اطعام ستة مساكن مدين
لكل مسكن بمثل النسي صلي
الله عليه وسلم أو ينسك
بشاة) الشاة تطلق على
الذكر والانثى وأقل الهدى
شاة وأعماله مدينه قال تعالى
فما استيسر من الهدى وهو
شاة وقوله (بذبحها حيث
شاء من البلاد) مقيد بما اذا
لم يقلدها أو يشعرها فان
فعل

فيجعلها الاثني وأخذه من
كلامه ان الكفارة على
الترخي اذ لو كانت على
الغور لوجب عليه في ذلك
المكان ثمين ما تخالف فيه
المرأة الرجل فقال (وليس
المرأة الخفين) مطلقا وحدث
فما بين أم لا (و) قلنس
(الثياب) الخيطة (في احوالها
وتجوز ما سوى ذلك) أي
ما سوى لبس الخفين
والثياب (ما يجنبه الرجل
في احواله) من الوطء
ومقدماه والطيب والعيد
وقتل الدواب والقاء الغث
واما غطية الرأس فلا
تجنبه واليه أشار بقوله
(واحرام المرأة في وجهها
وكفها) معناه تبدى ذلك
لان الاحرام مستقر فيه ولها
ان تسترجع وجهها وكفها
بحوب تسدله عليه من
فوق رأسها ولا تغزوه بآبرة
وليس لها لبس النقاب ولا
البرقع ولا اللثام فان فعلت
شيئا من ذلك افقدت
(واحرام الرجل في وجهه
ورأسه) بمعنى يديه
في حال الاحرام ليس لاهوارا
فان غطى شيئا من ذلك
واتفع حرم عليه واقتدى فاسيا
وستره يده من شمس وغيره

وما كان من نبات الارض يكتسب قطعه وفائدة التقيد ان يعلم بذلك المساكين
فيحتمون له والاشعار شق جلد السم ويقطع قدر الاعانة والاعانة بحيث يسيل
منه الدم وليس فيه تعذيب لان السم لا يؤلمه اشقة بخلاف سائر الغنم ويكون
ذلك الاشعار في الجانف اليسرى يده من جهة الرقبة الى جهة المؤخر وماله سنانان
يشعر في سنان واحد فان لم يكن للابل اسنمة فالمشعر رعدم الاشعار واعلم ان الابل
تقلد وتشعر والبقرة قلد فقط الا أن يكون لها اسنمة فانها تشعر أيضا وأما الغنم
لا تقلد ولا تشعر وحكم تقليد الغنم السكرامة وأشعارها التحريم لانه تعذيب
(قوله لا يذهبها الاثني) أي ان وقف به بعرفة والا فكة ويصير حكمها حكم الهدى
في جميع أمورها الا أنه لا يأكل منها بعد المحل لبراءة ذمته منها وأيا كل قبل محله لان
عليه البدل (قوله اذ لو كانت على الغور لوجب عليه في ذلك المسكان أي المسكان
الذي فعل فيه موجب القدية (قوله من تبتدى ذلك) أي قطعه وذلك (قوله لان
الاحرام) هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ لان الاحرام مستقر في وجه
الصواب لان الاحرام هو اليد الخج أو العمة ولا يفتى أنه ليس مستقرا في الوجه (قوله
ولها الخ) ظاهره ولو لم يخش منها الاقتتان وليس كذلك والحاصل أنه يجب على المرأة
كشف وجهها وكفها الا أن يخشى منها الفتنة فيجب عليها الستريان تسدل شيئا
على وجهها من غير غرز ولا ربط ولا يشترط مباعدته عن وجهها فان سترت وجهها
ولو بطن لغير ستر بل فعلت نزعها أو الحر أو برد أو لاجل الستر لكان مع الغرز والربط
لزمها القدية (قوله تسدله عليه) أي على وجهها وقوله وليس لها لبس النقاب
أي لانها تستدعي ربطا في النهاية الاثم سد الغنم باللاثام والنقاب ما يصل الى العيون
وقال بعضهم النقاب تغطية الانف (قوله بمعنى يديه) فيحرم عليه سترها
بكل شيء ولو طينا (قوله فان غطى شيئا من ذلك) بأن غطى رأسه أو وجهه أو بعض
أحدهما واتفع به اقتدى ولو مضطرا (قوله وان نزع مكانه محترز) واتفع به
فلا شيء عليه أي لا فدية عليه وان حرم لان شرطها في اللبس الانتفاع من الحر
أو البرد أي في الجملة فلو لبس قيصار قية لا يفتى حر أو لبرد أو ترخي وهو عليه فانه
يفتدى لانه اتفع به في الجسلة وفي الحرشي واتفع به من دفع اذابة حر أو برد أو دوام
كاليدوم انتهى وهو ناقل له عن الغير أي فجعل الدوام كاليدوم منزلة الانتفاع
جزما وقضية ذلك ان نصف اليوم أو أكثر اليوم ليس كاليدوم (قوله وسر يديه
من شمس وغيره) أي يجوز للمحرم أن يترك الشمس أو الرمح يده لانه لا يعد ساترا
وفي العتبية لا بأس أن يجعل يده فوق حاجبيه يستتر بها وجهه أي ولا يمسكها على

رأسه والافعية القدية اذا طال (قوله وحمله عليه ما لا بد منه من خرجه وجراه)
 أى حمل على رأسه أى والحال أنه لا يجب من يحمل خرجه مثلاً بالاجر قولاً بغيرها
 (قوله وغيره) أى غير ما ذكر كخرجه حطب يحملها السبيها (قوله وقال أشهب)
 أى مقيد الاطلاق ما ذكر وهو معتد (قوله الا أن يكون عيشه) أى الا أن يكون
 ما ذكر من الحمل للغير أو التجارة لعيشه (قوله ويجوز استظلاله بالبناء الخ) أى الا زمن
 وقوفه بعرفة فيكره التظلل من الشمس ولعله لتكثير الثواب كما استحب القيام به
 دون الجلوس الاتعب (قوله والاخية الخ) قال في الصباح والخاء ما يعمل من وبر
 أو صوف وقد يكون من شعر والجمع أخية بغير هر ككساء وأ كسية ويكون
 على عودين أو ثلاثة وما فوق ذلك فهو بيت انتهى (قوله وما في معناه) أى لما ثبت
 فيجوز له أن يتظلل بجانب الحمل ناله أو سائر أو كذا تحت على الرابع وصك ذلك
 الاستظلال بالبعير نازلاً أو سائراً أو باركاً ولا يجوز له أن يتظلل وهو في الحمل بأهواد
 ترفعها أو بثوب يحميه على عصى وهل نلزمه القدية أو تندب خلاف وقد أباها وهاد
 احترام أعمالها وكان له سقفا فانه كالبناء والاخية فيجوز (قوله كما ورد بذلك
 الحديث) قال بعضهم خبر الا أن لا يجرد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما ما أسفل
 الكعبين انتهى (قوله فليقطعهما أسفل) وظاهره وان ستر العقب والظاهر ان مثل
 القطع نفيه أسفل من كعب ولا قدية في لبسهما على هذا الوجه بخلاف لبسهما
 لمرض أو دواء فعليه القدية ولو قطعهما أو ثابتهما قضية ذلك أن تكون السرموزة
 كذلك وهو المصرح به عند الشافعية (قوله وكذلك اذا رفع عليه في الثمن) بأن زاد
 على ثلث ثمنه المعتاد في ذلك الحمل فالحج والمعتبر من الفقد والغلو عند الاحرام
 فلا يجب عليه اعداد النعلين قبله اذا علم بفقدهما عنده (قوله وقيل له شراؤهما
 الخ) وهذا القول هو الرابع كما في ده عجم وقرر بعضهم (قوله المستلزم له اظاهره)
 ان الاحرام الذي هو كل مستلزم لكل فرد من أفراد المذكورة مع ان الكل
 لا يستلزم وجوده وجود كل فرد من أفراد افراد المستلزم لجموعها أى بعضها (قوله
 وهو أن يحرم بالحج فقط) أى ثم اذا فرغ يسر له أن يحرم بعمره وان شاء آخر العمرة
 لان الافراد لا يتوقف على عمرة لاقبله ولا بعده (قوله أى المسالكية) إشارة
 الى أن هذا ليس بمجماع عليه فقد قال أبو حنيفة القرآن أفضل ثم التمتع ثم الافراد
 وقال الشافعي في أحد قوليه الافضل الافراد ثم التمتع ثم القرآن وعند ما ذكر
 والشافعي في قول آخر ان التمتع أفضل وقال أجد الافضل التمتع ثم الافراد ثم القرآن
 (قوله وسيد ذكر تعريفهما) فان قلت يرد حينئذ أن فيه تقديم التصديق على التصور

وحمله عليه ما لا بد منه من
 خرجه وجراه وغيره فان
 حمل للغير أو للتجارة فاقدية
 وقال أشهب الا أن يكون
 عيشه ذلك ويجوز استظلاله
 بالبناء والاخية وما في معناها
 (ولا يلبس الرجل الخفين)
 في الاحرام (الا أن لا يجرد
 نعلين فليقطعهما أسفل من
 الكعبين) كما ورد به الحديث
 وكذلك اذا رفع عليه
 في الثمن فانه لا يلبس الخفين
 الا بعد قطعهما وقيل قوله
 فليقطعهما مقصود فـ لا
 يلبسهما حتى يقطعهما
 بنفسه حتى لو وجدها
 مقطوعين لم يشترهما
 كذلك ولبسهما وقيل يجوز
 له شراؤهما كذلك ولبسهما
 ثم انتقل بين الفاضل
 والمفضول من أوجه الاحرام
 الثلاثة المستلزم لها فقال
 (والافراد) وهـ وأن يحرم
 (بالحج) فقط (أفضل عندنا)
 أى المسالكية (من التمتع)
 ومن القرآن وسيد ذكر
 تعريفهما

ونظائر كلامه ان التمتع افضل من القرآن حيث قدم التمتع والمشهور ان القرآن افضل وانما كافة الافراد افضل
منه لما في الله حين انه صلى الله عليه وسلم أفرد واتصل بعمل (٥٩٣) لانه والائمة بذلك ولان الافراد

لا يحتاج الى جبر ان يهدي
بمخلاف الآخرين فانهما
يحتاجان اليه وانشاء اليه
بقوله (فن قرن) بفتح الزاء
(أو تمتع من غير أهل مكة
فعلية هـ) مفهومه ان
أهل مكة لا هدى عليهم وهو
كذلك وسيصرح به والمراد
بهم من كان حاضرا بها أو
بذي طوى وثبت فعل
النسكين ولوجوب الدم
على القارن شرطان أن
لا يكون من الحاضرين
وأن يخرج من عامه وشروط
وجوب دم التمتع تأتي ثم
بين محل نحر الهدى ووجهه
بقوله (بذبحه) أي الهدى ان
كان مما يذبح (أو يضره) ان
كان مما يضر (بمضى) أي
في منى نهارا بعد الفجر فلا
يجزى فعله ليلا والاصل
في هذا كله فعله عليه
الصلاة والسلام وهو متفق
عليه ومنى كلها محل للنحر
والعمرة النحر بها شروط
أحدها (ان أوقفه) من
وجب عليه أو نائبه
(بمرفة) ليلا ابن هارون

والجواب أنه من باب تقديم الحكم على التصوير لا على التصور فان قلت أن المصنف
لم يعرف الافراد فأى فرق بينه وبين التمتع والقرآن حيث ذكر تعريفهما بعد
قلت ان الافراد ليس فيه غموض بخلافهما (قوله والمشهور) أن القرآن افضل
لانه في عمله كالمفرد والمفرد افضل فسا قارب فعله كان افضل (قوله أنه صلى الله
عليه وسلم أفرد أى في حجة الوداع) (قوله واتصل عمل الخلفاء) أى فقد أفرد الصديق
في السنة الثانية وعمر بعده عشر سنين وعثمان اثنتى عشرة سنة وما جاء من أنه صلى
الله عليه وسلم قرن أو تمتع فأجاب عنه الامام بجعله على ان المراد أمر بعض أصحابه
بالقرآن وأمر بعضا بالتمتع فنسب ذلك اليه على طريق الجواز (قوله والائمة الحج)
عطفا على عام على خاص أى أئمة الدين عبارة بهرام واتصل العمل بالمدنية من الائمة
والولاة ومن علمائهم وغامتهم انتهى (قوله وقت فعل النسكين) أى وقت
الاحرام هما أى وان كان غير مقيم وقت الاحرام بهما أو بأحدهما فعليه لدم ولا ينك
أن الاحرام بالعمرة قد يكون مقدما على الاحرام بالحج وذلك في التمتع دائما وفي القرآن
في بعض صورته وقد يكون الاحرام بهما مقارنا للاحرام بالحج وذلك في بعض صور
القرآن ومن خرج من أهل مكة أو غيرهم ممن استوطنها قبل ذلك بأهلها أو غيرهم
لحاجة من غز أو تجارة أو أمر عرض له سواء طالت اقامته بغيرها أم قصر ثم قدم
بمكة بعد في أشهر الحج فانه لا يكون ممنه ولا دم عليه وأما اذا قطع بغيرها ورفض
سكنها فانه يلزمه دم القرآن والتمتع اذا قدم اليها قارنا أو غيرا كن قدمها بنوى
الاقامة (قوله أن لا يكون من الحاضرين) أى بمكة أو بذي طوى وهو المعروف الآن
بالحجون ولا يخفى أن هذا الشرط علم ما تقدم (قوله وان يخرج من عامه احتريزه)
عالم وفاته الحج فانه يتدل بعمرة ولا دم عليه فان ترك الاولى في حقها استمر على احرامه
لم يسقط عنه (قوله بعد الفجر) لما كان قوله نهارا صادقا بأن يكون بعد الشمس
فلا يجوز بعد الفجر قيده بوله بعد الفجر (قوله والاصل في هذا كله) أى فيما
ذكر من كونه في منى ونهارا بعد الفجر وهو ظرف متسع (قوله وكلها محل النحر)
الا أن الافضل عند الحجرة الاولى ولا يجوز دون جرة العقبة ما يلى بمكة لانه خارج
من منى (قوله أو نائبه) ولو حكما كتأخره حين نزل واحتريزه بذلك عن وقوف
التجار لانهم ليسوا نائبين عنه الا أن يشترط منهم وبأدائهم في الوقوف به عنه
(قوله لان كل من اشترط الوقوف بعرفة) أى ليلا كالكامل جعل الحج أى فيشكل

قوله

لما اشترط كون الوقوف بالهدى ليلا فلا أعلم فيه خلافا لان كل من اشترط الوقوف بمرفة جعل

رحمته حكمه به فيما يجزى من الوقوف

فإنها أن يكون النحر في أيام مني نالها أن يكون النحر في حجة لافي عمرة فاذا اجتمعت هذه الشروط فلا يجوز النحر
بمكة ولا بغيرها وان فقد بعضهما جاز (٥٩٣) واليه أشار بقوله (وان لم يقم بعرفة) يعني أوفات أيام مني

ولو وقف به بعرفة (فالنحر)
أو بذيحجه (بمكة) أو ما بينهما
من البيوت وجوبا وإذا
نحره أو بذيحجه بمكة فلا فضل
أن يكون ذلك (بالرملة)
وحيث تعين الهدى وبذحجه
بمكة فلا يفعل ذلك (الأبعد)
أن يدخل به من الحل) من
أي جهة كانت لان كل
هدى لابد فيه من الجمع
بين الحل والحرم وفهم من
كلامه ان الهدى يكون من
الغنم والبقر والابل وهو
كذلك لكن الافضل الابل
ثم البقر ثم الغنم ولا يجوز
في الجميع الا السليم
كالأضحية وكذلك لا يجوز
الا الجذع من الضأن
والثني بماله واهل الهدى من
هذه الثلاثة انما يتعين على
المتع والقارن اذا وجد
(فان لم يجد هديا) بأن يشتر
من وجوده (ذ) الواجب
عليه (صيام ثلاثة أيام
في الحج) وفاعل (يعني) ضمير
يعود على الله سبحانه وتعالى
والتلاوة فمن لم يجد ولم يذكو
فيها الا المتمتع دون القارن

قول ابن الحبيب على المشهور (قوله أن يكون النحر في أيام مني) أراد بها يوم
النحر واليومين بعده فلا يدخل الرابع (قوله نالها أن يكون النحر في حجة) أي
كان الهدى سيق في أحرام حج سواء وجب نقص فيه أو في عمرة أو تطوعا أو جزاء
صيد (قوله وإذا اجتمعت هذه الشروط فلا يجوز) أي فالنحر بغير واجب والمشهور
أن الذبح مع وجود هذه الشروط مندوب أي وأما مع فقدتها فجمع بمكة متعين فنقول
الشارح وان فقد بعضهما جاز الأول أن يقول تعين (قوله يعني أوفات أيام مني)
أي أن كان مسوقا في أحرام عمرة سواء كان نذرا أو جزاء صيدا أو تطوعا أي أو ساقية
لامع أحرام أوفاته الوقوف بعرفة (قوله أو مع ما يليها الحج) لأنه لا يجزئه الذبح بذي
طوى ونحوهما ما كان خارجا عن بيوتهم ولو كان من لواحقها (قوله فلا يفعل ذلك
الحج) اعلم أنه اذا اشتراه من الحل فلا بد أن يدخله الحرم وان كان اشتراه من الحرم
فلا بد أن يخرج به الى الحل ثم يدخله الحرم كان الهدى واجبا أو تطوعا خرج به
صاحبه أو نائبه كان الخارج محرما أولا (قوله وفهم من كلامه) أي من تقييده
بقوله فعليه هدى بذحجه أو بغيره (قوله الا السليم الحج) حاصله أنه يجزى في الهدى
ما يجزى في الضحية والمعتبر السلامة من العيوب المانعة للأجزاء وقت التقيد
والمراد به تهنئته للهدى وأخراجه سائرا الى مكة فلا يضر العيب الطاريء بعده
ذلك بخلاف لو قلد أو أشعره عيبا فلا يجزى ولو سلم بعد ذلك وهذا في الهدى الواجب
وأما التطوع به ومثله النذر العين فهو لا يجب تنفيذه بتقليده ولو عيبا بغير بيع
الأجزاء (قوله الجزع من الضأن وانما هو ما سواه) سيأتي بيانه في الضحية (قوله
بأن يشتر من وجوده) أي أو أيس من وجوده ما يشتره ولم يجد مسلما للبلد وهو
ملى به كما قاله الشاذلي والظاهر أن ما إذا ظن العجز حكمه حكم اليأس (قوله ضمير
يعود على الله سبحانه وتعالى) أي أو الشارح أو الامام مالك (قوله والتلاوة الحج) ان
كان قصده مجرد بيان التلاوة فظاهر وان كان قصده الاعتراض على المصنف فغير
ظاهرا لان قوله يعني أي الله بقوله فصيام ثلاثة أيام من وقت يحرم ولا دخل لصدورها
وهو من لم يجد (قوله من وقت يحرم الحج) المعنى أن النقص الموجب للهدى ان كان
سابقا على الوقوف بعرفة أنه يدخل فون صوم الثلاثة من أحرامه ويمتد الى يوم
عرفة لانه له صومه أي كتعد الميقات وتمتع وقران وترك طواف قدوم وفهم قولنا
سابقا على الوقوف أن النقص ان تأخر عن الوقوف كترك النزول بالزلفة أو ترك

(من وقت يحرم) أي ابتداء صيام ١٤٩ عدد الى الايام الثلاثة التي في الحج من وقت يحرم (الى) آخر
يوم (عرفة) فيكون يوم عرفة وهو ما ليس هذا معارضا لقوله في آخر الكتاب وصوم يوم عرفة لغير الحاج أفضل
منه للحاج لازماته في الصيام الواجب وما هناك في صوم التطوع

(فإذا فاته ذلك) أى صوم ثلاثة أيام في الحج (صام أيام منى) ولا اثم عليه ان أخر الصوم اليه العذر أمان أخره لغير عذر فانه يأنم مع الاجزاء وانظر ما قاله هناك القارن والمتمتع يصوم أيام منى مع قوله في الصيام انه لا يصومها الا المتمتع أجب (ع) بأن ما قاله هنا يجرى على قول وما في الصيام يجرى على (٥٩٤) قول (و) بعد ذراخه من صيام الايام

الثلاثة سواء صامها في الحج وفي منى فانه (يصوم سبعة) أى سبعة أيام (اذا رجع) من منى الى مكة سواء أقام بمكة أولا فان أخرها صام متى شاء والتتابع في العشرة ليس بلازم وانما هو مستحب على المشهور ثم انتقل بين حقيقة التمتع والقران وبدأ بالتمتع وله شروط سبعة أخذت من كلامه أحدها أن يقدم العمرة على الحج واليه أشار بقوله (وصمة التمتع أن يحرم بعمره) أولا ثانيا أن يحل من عمرته قبل الاحرام بالحج واليه أشار بقوله (ثم يحل منها) ثالثها أن تحصل العمرة (في أشهر الحج) ولا يشترط اجتماع جميعها في أشهر الحج بل لو أحرم بها في رمضان وأكملها في ليلة شوال كان متمتعا والمعتبر في البعض الذي أوقعه في أشهر الحج ان يكون ركنا فلا يلزم سبق عامه الا الحلق وأوقعه في أشهر

رمى أو حلق أو كان وقته كالزوم الهدى للمعرفة لناوى للحج أو أخر الثلاثة حتى فانت أيام التشريق فانه يصومها مع السبعة متى شاء (قوله صام أيام) أى وجوبا كما في عبارة ابن رشد (قوله فيكون يوم عرفته يوما صوما) يفهم منه أن الى في كلام المصنف بمعنى مع (قوله ولا اثم الحج) وقد وقع ترد في صومها هل هو قضاء أو أداء ولا منافاة بين منع تأخيرها وبين كونها أداء كما تقدم نظيره في الصلوات في قولنا واثم الا العذر (قوله ألتأبى ابن عمر الحج) أى والراحه ما هذا والاحسن أن يقال ان قوله فيما تقدم الا المتمتع أى أو ما في حكمه كالقارن لانه شقيقه (قوله اذا رجع من منى الى مكة) الاولى أن يقول المراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل أهل منى أو من أقام بها ويذهب له أن يؤخر صوم السبعة الى أن يرجع لاهله للخروج من الخلاء في معنى قوله تعالى اذا رجعت هل للاهل كما يقول المخالف أو لمكة كما يقوله مالك فان استوطن مكة صام بها ولا تجزى السبعة ولا شئ عنهما ان قدمت على وقوفه أى اذا قدم السبعة على وقوفه وثبت أن يصوم الثلاثة بعده فلا يحتسب من السبعة بثلاثة وأما ان صام العشرة تمامها قبل الوقوف فقال الخطاب الظاهر أنه يجزى منها بثلاثة (قوله والتتابع في العشرة) أى ان التتابع في كل من الثلاثة والسبعة ليس بلازم أفاده عبارة التحقيق ومقابل المشهور ومالا ين حارث من انه لا بد من اتصال الثلاثة بعضها ببعض وكذا السبعة (قوله أن يحرم بعمره) أى جنس العمرة اذ لو تكررت منه فعل العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه فهدى واحد يجزىه ولا فرق في العمرة بين العجبة والفاصلة لان في الموازية من أفسد عمرته في الحج يعنى في أشهره ثم حل منها ثم حج من عامه قبل قضاء عمرته فهو متمتع وعليه قضاء عمرته بعد أن يحل من حجه وجه تام (قوله وهو المشهور) أى خلافا لابن الموارث القائل بعدم سقوط الدم عن أفقه بالحجاز الا بالهوى الى نفس أفقه لا الى مثله الا أن يخرج عن أرض الحجاز بالكلية وقيد المصنف المسئلة عن كان أفقه اذا ذهب وعاد يدرك من عامه وأما من أفقه افر بنية فان رجوعه بمصر بمنزلة رجوعه بلبلده وقبله ابن عرفة وغيره وخروجه من مكة الى محل بينه وبين مكة قدر ما بين مصر ومكة حكمه كذلك وانظر لو خرج الى محل مسافته دون مصر بكثير هل له هذا الحكم أو عليه الدم وهو

الحج لا يكون متمتعا رابعها ان تكون العمرة والحج في عام واحد واليه أشار بقوله (ثم يحج من عامه) الظاهر لانهما اذ لم يكونا في عام واحد لم يحصل التمتع خامسها أن لا يعود الى أفقه أى ببلده أو مثله واليه أشار بقوله (قبل الرجوع الى أفقه) بضم الفاء وسكونها (أو الى مثل أفقه) في البلد ظاهر ولو كان من أهل الحجاز وهو المشهور سادسها أن لا يكون حاضرا وتقدم تفصيله وسيأتى

سابعها أن تكون العمرة

والحج عن واحد فلم كان
أحدهما عن نفسه والاخر
عن غيره فلا شهر سقوط
الدم لانه لم يحصل لاحدهما
مجموع الحج والعمرة الذي هو
حقيقة التمتع وهذا الشرط
مأخوذ من قوله وصفة التمتع
الحج (ولهذا) اللام للإباحة
والإشارة عائدة على المحرم
بعمره في أشهر الحج الدال
عليه السياق أي ويباح
للمحرم إذا حل من عمرته (أن
يحرم بحج من مكة أن كان
بها) ويستحب أن يكون
أحراره من باب المسجد (ولا
يحرم منها) أي من مكة (من
أراد أن يتم حجه حتى يخرج
إلى الحل) لأن من شروط
العمره أن يجمع فيها بين الحل
والمحرم ثم شرع بين حقيقة
القرآن فقال (وصفة القرآن
أن يحرم بحج وعمرة معا
ويبدأ بالعمره في نيته وإذا
أردف الحج على العمره قبل
أن يطوف ويركع فهو
قارن) ظاهره أنه لا يردف
في الطواف والمشهور بجوازه
ويصح بعد كماله وقبل
الركوع لكنه مكروه فان

الظاهر قاله عجم (قوله فلا شهر سقوط الدم) ومقابلته ما في الموازية من أن عليه
الدم (قوله وهذا الشرط مأخوذ من الحج) لا يسلم الأخذ كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله أي
ويباح الحج) وإنما جازله الأحرام بالحج من مكة لانه لا بد من خروجه لعرفة
فيحصل في أحرامه الجمع بين الحل والحرم وأراد بالإباحة الإذن الشامل للندب
فلا ينافي ما تقر ومن أن المقيم بمكة من أهلها أو أوف في ليس عليه نفس من الوقت
يندب له أن يحرم من مكة وأن أحرم من الحرم أو الحل فخلافاً الأولى (قوله أن كان
بها) أي مقيماً بسواها كان أفاقياً أو مستوطناً (قوله في باب المسجد) هذا قول
ابن حبيب وهو خلاف مذهب المدونة من أنه يحرم من حوف المسجد (قوله حتى
يخرج إلى الحل) وهو ما جاوز الحرم والأولى منه الجمع أنه ثم التنبيه (قوله أن يحرم
بحج وعمرة معا) أي بنية واحدة أن يقصد القرآن أو بنية مرتبة ويقدم العمره على نية
الحج في هذه وجوباً بالترداف الحج عليهما والأولى يقدمها في التسمية استحباً بقول
الشارح ويبدأ أي وجوباً فانظر للصورة الثانية وأراد الشارح بالمعية الاشتراك
في الأحرام وإنما قلنا ذلك ليكمل كلام المصنف صادقا بالصورتين إذ لو أتى على
ظاهره لمكان فاصراً على الأولى فلا يشمل الثانية فلا يناسب قول الشارح ويبدأ
بالعمره في نيته (قوله لم يكن قارناً اتفاقاً) ظاهره أن فوات الإرداف بعد
الركوع ليس متفقاً عليه وهو كذلك فقال بهرام وعن مالك أنه يردف وإن كان
في السعي ما لم يتم ويفرغ منه فان أتم سعيه فلا وما نقل عن مالك تنقيح وحاصل
المسئلة أن القرآن موزعاً تقدم اثنتان الثالثة أرى يحرم بالعمره مفردة ثم يردف الحج
عليها فغيره فإمكن في إرداف الحج على العمره صور جواز كراهة مع صحة فن الأولى
أن يقع بعد أحرام العمره وقبل أن يعمل من أعمالها شيئاً أو يطوافها قبل تمامه وإذا
أردف الحج في أثناء العمره لكل لطواف وجوباً وقيل استحباً وقيل جوازاً وكان
تطوعاً وتندرج العمره في الحج فلا يبقى لها فعل ظاهر يخصها ولا يلزمه أن يستتضر
عند أتائه بالأفعال التي يشترك فيها الحج والعمره أنها الأحرام الحج والعمره ومن
الثانية أي الكراهة مع الصحة إذا أردف الحج على العمره بعد الفراغ من طوافها
وقبل أن يركع ركعتي الطواف ويركع ركعتي الطواف وعلة الكراهة كون
الوقت مختصاً بالعمره أو أردف في الركوع وشرط صحة الإرداف في جميع صور صحة
العمره فان فسدت لم يصح الإرداف ولم ينسقد أحرامه به ولا قضاء عليه فيه وهو باق
على عمرته وأما الإرداف بعد الركوع وقبل السعي أو في أثناء السعي فمكروه أيضاً
ولا يصح على المعتمد ولا قضاء عليه فيما لم يصح إردافه ولا دم عليه لانه كالعدم

ركع فان الإرداف فان أردف بعد السعي لم يكن قارناً اتفاقاً

ثم صرح عنهم قوله قبل فن قرن أو تمتع الحج فقال (وليس على أهل مكة) تقدم انهم الحاضرون بها أو بذى طوى وقت فعل النسكين (هدى في تمتع) اتفاقا (ولا) في (قران) على (٥٤٦) المشهور ولما كان الاول متفقا

عليه قدمه وهو محل النص والثاني مقيد عليه قال تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى الى أن قل ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام قوله ذات عائد على ما استيسر من الهدى عنه ذلك والشافعي وحكمة سقوطه فيها أن الهدى واجب لمساكين مكة فلا يكون عليهم خلافا لابن الماجشون في إيجابه الهدى واختاره اللخمي ولم يظهر من كلام الشيخ هل التمتع والقران جائزان لهم أم مكروه والنقول عن مالك جوازها من غير هدى ثم صرح بعض ماصدق عليه مفهوم قوله ثم يحل منها في أشهر الحج زيادة ايضاح فقال (ومن حل من عمرته قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فليس ي تمتع ومن أصاب) أي قتل (صيدا) بريأ ما كول اللحم أو غير ما كوله غير مانص الشارع عليه سواء كان القاتل محرما بأحد النسكين أو بالمكان وسواء كان حرا

أو عبدا ذكرنا كان أو أنثى كبيرا أو صغيرا كان القتل عمدا أو خطأ أو نسيانا مباشرة أو نسيانا تكريرا ذلك وقوله منه أو لم يتكرر (ف) عليه وجوبا (جزاءه) قتل من النسيان والمالية تكريرا في العمرة والمساواة في التذرة والقرب

فعل من قتل فيلا بدنة خراسانية (٥٩٧) ذات سنمين وعلى من قتل بعيرا أو بقرة وحشية أو حمارا وحشيا

أو ظبية بقره أنسية وعلى من قتل نعامة بدنة لأنها تقاربها في القدر والصورة وعلى من قتل ضبعا أو نعلبا أو حمارا من حمام مكة والحرم ويمامه ماشاة وفي غير حمام مكة والحرم حكومة وأدنى ما يجزى في جزاء الصيد الجذع من الضأن والثني مما سواه لأن الله تعالى سماه هديا فيشترط فيه ما يشترط في الهدي ولما كان وجوب جزاء المثل لا يكتفي فيه بمعرفة نفسه قال (يحكمكم به ذوا عدل) كما قال الله تعالى (من فقهاء المسلمين) ولا يشترط أن يكونا فقيهين في جميع أبواب الفقه لأن كل من ولي أمرا إنما يشترط في حقه أن يكون عالما بما ولي فيه وما يطرأ عليه من ذلك فقط ومن شرط حكمهما أن لا يجتهدا بحكمهما في غير ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة فان حكما يحكم بتقديمه حكم من مضى فانه يرد ولا ينفذ ولا يخرج أحد جزاء من غير حكم فان أخرجه من غير

وقوله أو القرب معطوف على المساواة (قوله فعلى من قتل فيلا بدنة خراسانية) فان لم توجد فقيمتها طعاما قال في التحقيق بأن يدخل في مركب وينظر فيه الماء فيه فيعلم ثم يخرج ويدخل طعاما حتى يبلغ المركب في الماء إلى حد ما بلغ بالغيل فيصدق بذلك الطعام وفي الذبيرة فقيمتها أي البدنة لا قيمة الغيل كما قال في التحقيق (قوله وعلى من قتل أبلًا) قال في التوضيح الأبل قريب من البقرة في القدر وطول القرن انتهى (قوله أو ظبية) المعتمد أن في الظبية شاة (قوله بقره) فان عدمت البقرة الأنسية فقيمتها طعاما فان عديم الطعام في هذا وما قبله فينبغي صوم عدله (قوله وعلى من قتل نعامة بدنة) لأنه لا يشترط أن تكون بذات سنمين والذي قيل في الغيل يقال هنا (قوله شاة) أي وما قيل في البقرة يقال في الشاة التي للضبغ والنعلبة وأما ماشاة حرام مكة والحرم ويمامه ما إذا لم توجد فانه يصوم عشرة أيام لتزيله منزلة الهدي ولا يخرج طعاما وإنما كان فيه شاة لأنه يأنف الناس فشد فيه ثلاثين سارعا إلى قتله والمراد بحمام مكة ويمامها والحرم ما يصاد بها لا ما تولد بها ولا ما تولد لها (قوله وفي غير حمام مكة والحرم حكومة) أي فن قتل حماما في الحل فانه يلزمه قيمته طعاما أي حين الانلاف وكذا إذا قتل ضبا وأرثابا ويربوعا وجميع الغير خلاف ما مر في الحل أو الحرم لأنه يتعين بالقيمة طعاما في الطير غير حمام الحرم ويمامه فان لم يقدر عليها أو لم يجد لها فعدلها صياما وأما في الضب والأرنب ونحوهما من الدواب التي لا مثل لها يجزى ضحية فيخير بين القيمة طعاما أو عدل الطعام صياما ويجوز أن يعوضها بهدي ومعنى قولنا عدله صياما أنه يصوم عن كل مديوم وكل لسكسره (قوله الجذع من الضأن) أي فيما زمر شاة (قوله يحكمكم به الخ) فان أخرج قبل حكمه ما عليه أعاد ولو كان المقوم غير ما كول واشترط العدلة يستلزم الحرية والبلوغ ولا بد من لفظ الحكم ولا يكتفي القنوى ولا يحتاجان إلى إفاد الإمام ولا يكتفي الإشارة وانظر هل يشترط في العدلين أن لا يكونا غير متأكدي القرابة (قوله وما يطرأ عليه) أي على من ولي أمرا وقوله من ذلك أي بما ولي فيه أي أن يكون عالما بالذي يطرأ بعد الحكم أي كان يطرأ بعده أنه حكم في الظبية بغير الصواب ولوحذف هذا ما ضره لأن العلم بما ولي فيه شامل لذلك (قوله أن لا يجتهدا في حكمهما في غير الخ) أي مثلا بأن يجتهدا بأن في النعامة بقره مثلا والناسب لقوله بعد فان حكما الخ أن يقول أن لا يحكمكما بخلاف ما حكمكم به من مضى فاذا حكمكما بخلاف ما حكمكم به من مضى فانه يرد (قوله بالدليل الخ) أي بالدليل الدال على أن فيه شاة وقوله فكان كما أي

الحكم أعاده ولو وافق فيه حكم ١٥٠ عدل من مضى وأخرج عن ذلك حمام مكة والحرم ويمامه فانه لا يحتاج في لزوم الشاة لحكم لخروجه عن الاجتهاد بالدليل فكان حكما مقدورا بغيره

(ومحله) أى محل فخر الصيدان كان مما يصروذبحه ان كان مما يذبح (مضى ان وقف به) هو او نائبه (بمونة والوا)
 أى وان لم يقف به لاهو ولا نائبه بعرفة (ف) محل فخره او ذبحه (٣٩٨) (مكة) المشرقة وهذا التفصيل فى حق

الحاج وأما المعتز أو المحلل
 اذا قبله فمجهله مكة لا غير
 وخيت كان محله مكة فانه
 يدخل به من الحل لان
 من شرط الهدى أن يجمع
 فيه بين الحمل والحرم فانه
 ما مكة فى الحرم فلا بد أن
 يخرج به الى الحل ثم أشار الى
 أن وجوب مثل ما قتل على
 التعجير بقوله (وله) أى ان
 قتل صيدا (أن يختار ذلك)
 أى مثل ما قتل من النعم
 (أو) يختار أحد شيئين
 أحدهما (كفارة طعام
 مساكين) وصفة الاطعام
 (أن ينظر الى قيمة الصيد
 طعاما) من غالب طعام
 الموضع الذى قتل فيه الصيد
 بالغاما بلغت فان لم يكن له
 قيمة هنالك اعتبرت قيمة
 أقرب المواضع اليه
 (فيتصدق به) عليهم فان لم
 يمكن فيه مساكين فعلى
 مساكين أقرب المواضع
 اليه فان تصدق به على
 غيرهم لم يجز واذ اطعم
 فكل مسكين مد ولو أعطى
 المسكين ثمن أو عرضا لم يجز
 والشئ الآخر أشار اليه

لزوم الشاة حكما مقرر وإبراه من أى ناسا كغيره من الاحكام المقررة التى لا تحتاج
 لاجتهاد ثم أقول وفى ذلك بحث وذلك أن ورود الدليل بأن فيه شاة لا ينفي الاجتهاد
 ككون الشاة صغيرة أو كبيرة ألا ترى أن النعامة ورد الدليل بأن فيها بدنة
 يتعلق بها الاجتهاد فالاحسن أن يقال الفرق أن التفارقت بين افراد الحمام يسير
 فجعل كالعدم بخلاف غيره كالنعامة (قوله ومحله متى) ان وقف به بعرفة وقوف
 مشروفا وهو ان يقف به فى حج ساعة ليلة النحر وهذا يتضمن أنه يساقه فى حج
 ولا ينحر أو يذبح حتى الا فى أيام النحر والافيجر بمكة والحاصل ان استصحاب
 الزكاة يعنى له شروط ثلاثة أن يسوقه فى حج وأن يقف به بعرفة وأن ينحر أو يذبح
 فى أيام منى فاذا اختلف شرط منها ذكاه بمكة (قوله ان وقف به) أى جزأ من الدليل (قوله
 فمكة) المراد البلد وما يليها من منازل للناس وأقبلها المروة وحاصل
 المسئلة ان أخرج الجزاء هذا ياخص بالحرم أو صيما فبعت شاة أو طعاما اخضع بحمل
 التقويم (قوله أو الحلال اذا قتله) أى قتل الصيد فى الحرم (قوله كفارة)
 بالنصب لعطفه على اسم الإشارة ويجوز فى طعام الجزاء إضافة كفارة اليه
 وتكون يمانية وبالنصب على البدل من كفارة وقوله أن ينظر خبره مبتدأ محذوف
 (قوله أن ينظر الى قيمة الصيد طعاما) أى من الطعام وتعتبر القيمة يوم التلف فيقال
 كم يساوى هذا الطير من الطعام فيأمره اخراجه ولو زاد على الطعام ستين فان
 تعذر عليهم ما تقو به بالطعام قوماء بالدرهم ولا يقوم بالدرهم ابتداء فلو قوم بدرهم
 ثم اشترى بها طعاما فانه يجزى (قوله فيتصدق به عليهم) أى على مساكين ذلك
 الموضع (قوله واذ اطعم فكل مسكين مد) أى لا يزيد وينبغي أن له نزع الزائد
 أن بين (قوله ولو أعطى المساكين ثمن أو عرضا لم يجز) أى ويرجع به ان كان
 باقيا (قوله وانما وجب فى كسر المذ) أى ويندب تكميل المذ الناقص (قوله
 كالإيمان) حاصل مسئلة القسامة ان كسر الإيمان يكمل على ذى الاكثر من
 الكسور ولو أقل نصيبا من غيره كأن يكون الورثة للقتول أسنا وبنتا وتوجهت
 عليهم الإيمان القسامة التى هى الخمسون يميناً على الابن ثلاثة وثلاثون يميناً وثلاث
 وعلى البنت ستة عشر وثلاث فنجبر المكسر على البنت فلو تساوى الكسر كالثلاثة
 بنين على كل ستة عشر وثلاثان فيكمل على كل فيعلمه كل سبعة عشر يميناً
 يضطر اليه الحكمان انما يطلبان بعد اختيار القاتل أحد الانواع الثلاثة فمما فيه
 ثلاثة فاذا اختار أحدها طلب له الحكمان ليبتدأ فيه وان روى فيه شئ من

بقوله (أو عدل ذلك) أى أو يحتاج عدل طعام المساكين (صايما) وصفة ذلك (أن يصوم عن كل
 ديوم واحد كسر الدينيا كاملا) وانما وجب فى كسر المديوم لانه لا يمكن التأويل لا يتبعه من الصوم فلم يبق الا جبره
 كمال كالإيمان فى القسامة

فائدة تabin العربي اختلف أهل المائة (٥٩٩) في العدل في الآية فقال الخليل عدل الشيء بالقبح مثله وليس

بالنظير وقال الفراء فتح الدين
 ما عدل الشيء من غير جنسه
 وبالكسر المثل تنبيه
 ما ذكره من التخيير بين
 الأشياء الثلاثة بحمله اذا كان
 المزيله مثل اما اذا لم يكن له
 مثل كالارنب واله غور
 فانه يخير بين شيئين فقط
 الاطعام والعيام قوله
 (والعمرة سنة مؤكدة مرة
 في العمر) مفسرة قوله في باب
 جل سنة واجبة أي مؤكدة
 ولما سبق ان مكافئ وهو
 ميعات الحج وزمانه وهو
 جميع أيام السنة ولما
 أركان ثلاثة الاحرام
 والطواف والسعي وليس
 الحلاق وكناهم واصفة
 الاحرام بها في استبعاد
 الغسل وما يلبسه وما يحرم
 عليه من اللباس والطيب
 والحيد والتلبية وقصاها
 بالجماع وما في معناه اذا وقع
 قبل انقضاء أركانها
 كالحج ويكره تكرارها
 في العام الواحد على المشهور
 قال (ع) وكره مالك أن يعتمر
 في السنة مراراً فمن اعتمر
 في ذي القعدة ثم اعتمر
 أيضاً في المحرم فلا يكره لانه

الشارع بان يقال ان هذه النعامة هي ابدية سمينة لكونها سمينة وهكذا اذا اراد
 الانتقال عما حكم به فله الانتقال ولو التزم اخرجه واذا اختلفا فيما وقع به الحكم
 فانه يعاد ولو من غيرهما كما يعاد ان تبين خطأهما كان حكماً فيما فيه بدية بشاة (قوله
 عدل الشيء بالقبح) أي فصيام عشرة أيام مثل العشرة امداداً فالمائلة على
 كلامه بين شيئين لا تقتضي اتحاد الجنس (قوله وليس بالنظير) النظير
 المساوي لما في المصباح أي ان صيام العشرة الايام ليس مساوياً للعشرة الايام
 لاختلاف الجنس فالمساواة عنده تقتضي اتحاد الجنس (قوله ما عدل الشيء
 من غير جنسه) كالعشرة الايام فانها عدلت العشرة الايام ولو لم يست من جنسها
 وقوله وبالكسر المثل أي الذي يتكون من الجنس فالحاصل ان الاختلاف بينهما
 هل المثلية لا تقتضي اتحاد الجنس وهو ما ذهب اليه الخليل أو تقتضيه وهو ما ذهب
 اليه الفراء والظاهر من القرآن ما ذهب اليه الفراء فتدبر (قوله الاطعام) أي
 قيمته طعاماً (قوله والعمرة سنة) ولا نافي به قوله تعالى واتموا الايام الامر
 بالانتهاء يقتضي الشروع في العبادة وبعد الشروع يجب الاتمام ولو كانت العبادة
 مندوبة (قوله مرة) منه وب على أنه مفعول مطلق مبيت العدد (قوله مفسر) لا يظهر
 الا لو كان قوله سنة مؤكدة متأخر عن قوله سنة واجبة (قوله وميعات
 الحج) أي بالنسبة للافاق وأما بالنسبة بان بمكة فتعبر بقرى العمرة من الحج في الميعات
 (قوله ويكره تكرارها في العام الواحد) أي ويندب الزيادة على المرة لكن
 في عام آخر وعمل التكرار في العام الواحد ما لم يتكرر دخول مكة من موضع عليه
 فيه الاحرام كالمخرج مع الحج ورجع الى مكة قبل أشهر الحج فانه يحرم بعمرة
 لان الاحرام بالحج قبل أشهره مكرره (قوله على شهو راح) أي لانه عليه الصلاة
 والسلام لم يكررها في عام واحد مع قدرته على ذلك ومقابل المشهور ما اطرف
 وابن الماجشون من جواز التكرار بل قال ابن حبيب لا بأس بها في كل شهر مرة
 وعلى المشهور من أنه يكره تكرارها في السنة الواحدة فلأحرر ثانية انه قد احرمه
 أجماعاً قاله شمس وغيرة (قوله فانه لا يعتمر حتى تغرب الشمس من آخر أيامه) أي
 وهو رابع النهار فلأحرر بقدر اغيه من جميع الرمي ومن طوافي الافاضة وقبل
 غروب الرابع فقد ارتكب مكررها وسنة قد لا أنه يمنع من فعلها حتى يخرج
 وقت الحج قال محمد فان جهل فأحرر في آخر أيام الرمي قبل غروب الشمس وقد كان
 تعجل أوله لم يعمل وقد رمى في يومه فان احرامه يلزمه ولا يمكن لا يطوف حتى تغيب
 الشمس وما وافقه قبل ذلك باطل فان وطأ بعد ان طاف وسعى أنسد عمرته وليقضها

انما اعتمر في السنة الثانية والعمرة تجوز في كل زمان الا بالحج فانه لا يعتمر حتى تغرب الشمس من آخر أيامه

بعدها ما هو يهدى قال بعض الشيوخ ويكون خارج الحرم حتى يقرب الشمس
ولا يدخل الحرم لان دخوله الحرم سبب عملها وهو ممنوع منه قبل مغيب الشمس
فلما أحرمت بالعمرة قبل فراغه من الرمي وطواف الافاضة فلا ينعد ولا يلزم قضاؤها
وقد فعل أمرامه وعامته (قوله ولو كان قد تعجل) أتى به دفعا لما يتوهم من أنه
ذلك (قوله لمن انصرف من مكة الحج) ومناسبة للحج والعمرة في قوله تعالى صدق
الله وعده أي من انجاز الوعد بدخول مكة بقوله تعالى لندخلن الحج (قوله
آيرون الحج) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي نحن آيرون جمع آيب يوزن راجع (قوله
هما بمعنى واحد) وقيل معنى آيرون من الاياب أي راجعون بالموت الى الله وقوله
تائبون أي الى الله من الذنوب (قوله له على ذلك) أي فضله حامدون محذوف
والمشار اليه ما تقدم من آيرون الحج (قوله صدق الله وعده) أي في وعده وأراد به
ما وعده به لا يانه بن البياينة بقوله من النصر أي لان الله تعالى قال وينصرك الله
نصر عزيزا (قوله الاحزاب) جمع حزب والحزب الطائفة من الناس كما أفاده
في المصباح (قوله وحده) أي من غير فعل أحد من الادميين ولا سبب من جهتهم
بالنصب على الحال أي من فاعل نصر أو هزم ولا يصح كونه متنازعا فيه بهما لان
التنازع لا يقع في الحال لما قرر ان المهمل يجب أن يعمل في ضمير المتنازع فيه فيلزم
وقوع الضمير حالا والضمير معرفة والحال منكرة خاتمة للحج المبرور ليس له جزأ
الاجتمعة قيل المراد به المقبول ومن علامة المقبول أن يزداد الشخص به دفعه خيرا
قال الشيخ والحاصل ان الحج يسقط الصغائر اتفاقا وكذا الكبائر على ما قاله الحفاظ
والإمام وأما التبعات كالغنية والقذف والقتل فعند الحفاظ تسقط وعند القرافي
لا وأما الصلوات المترتبة في الغنمة والذكفارات والديون والودائع ونحوها من
الاعيان المستحقة للغير فلا تسقط بحج ولا بغيره باجماع الشيوخ نعم اذا عجز عن
استئصال المصالح بموته أو بالخوف منه فليجأ الى الله تعالى فانه يرحم من كرمه أن
يرضى خصمه عنه (قوله المشركين) من قريش وغيرهم ومعهم اليهود من
قريظة والنضير فظهر قول المصنف الاحزاب الذي هو جمع حزب بمعنى الطائفة
(قوله فأرسل الله عليهم ريح الصبا باردة) في ليلة شامية فسقت التراب في وجوههم
والاولى للشارح أن يقول فأرسل الله عليهم ريح الصبا والملائكة أي فعصره
بالامر فأمر الله الملائكة فقلعت الاواد وقطعت الاطياب واطفأت النيران
واكفأت القدور وهاجت الخيل وقذف في قلوبهم الرعب وهكذا الملائكة
فانهزموا من غير قتال فائدة قال تعالى بلغنا ان مسلكن الرياح تحت أجندة

ولو كان تعجل في اليوم
الثاني من أيام منى انتهى
(ويستحب أن انصرف من
مكة من حج أو عمرة ان يقول
آيرون تائبون) هما بمعنى
واحد وهو الرجوع عن
أفعال مذمومة الى أفعال
محمودة (هابدون لربنا) بما
أفترض علينا (حامدون) له
على ذلك (صدق الله
وعده) إني به محمد صلى الله
عليه وسلم من النصر وانجاز
الوعد بدخوله مكة بقوله
تعالى لندخلن الحج
الحرام ان شاء الله آمين
(ونصر عبده) محمد صلى الله
عليه وسلم (وهزم الاحزاب
وحده) سبحانه وذلك ان
المشركين تحزبوا على النبي
صلى الله عليه وسلم ونزلوا
بالمدينة فأرسل الله تعالى
عليهم ريح الصبا وهو الريح
الشرقية قال صلى الله عليه
وسلم نصرت بالصبا
وأهل بيته عاد بالدبور وهو
الريح الغربي

السكر وبين حلة العرش فتعرج من ثم فتقع بعجلة الشمس فتعبر الملائكة على جريها
ثم تعرج من بعجلة الشمس فتقع في البحر ثم تعرج من العور فتقع برؤس الجبال ثم تعرج فتقع
في البرة أما الشمال فانها تخرج من عدن فتأخذ من عرف طيها فتعبر على أرواح
الصديقين وحدها من كرمي بنات نوح الى مغرب الشمس وأما الدبور فحدها
من مغرب الشمس الى مطلع سهيل وأما الجنون فحدها من مطلع سهيل الى مطلع
الشمس وأما الصبا فحدها من مطلع الشمس الى كرمي بنات نوح فلا تدخل ريح
على أخرى في حدها وما بين كل واحد من هذه فهي نكبا والجنوب من ريح الجنة
وفيها منافع للناس والشمال من النار تخرج قمر بالجنة فتميهما فتحة منها فبردها من
الجنة في الحديث لو حست الريح عن الناس ثلاثة أيام لانتقن ما بين السماء والارض
انتهى (قوله لا اله الا الله) لا يخفى ان قوله آتون تأبون فيه اشارة الى التقصير
في العبادة وقوله صلى الله عليه وسلم تواضعوا لواقعها لآمتة أو المراد آمتة وقد تستعمل
التوبة لارادة الاستمرار على الصاعة فيكون المراد ان لا يقع منهم ذنب (قوله أوحج)
لا يخفى ان تحزب المشركين كان سنة خمس من الهجرة وحج النبي صلى الله عليه وسلم
حجة واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة واعتبر أربعاً

(باب في الضحايا)

(قوله ومفتما المناسب للشارح) أن يقول باب في الضحايا حكم وصفة لما تدم
وقوله في الذبائح أي فيما يتعلق بالذبائح بدليل قوله أي صفة الذكاة الخ (قوله
وفي حكم العقبة الخ) فيه ما تدم (قوله أي الاصطيات) لان الحكم لا يتعاق
بالذوات بل يتعاق بالافعال (قوله منها أنه ترجم للاشربة ولم يذكرها) أي
وهو عيب وأجيب بأنه أراد بالاشربة المبيعات المشار اليها بقوله الآتى وما ماتت
فيه فارة من سمن أو زيت أو عسل الخ في التحقيق بهذه الجواب والصحيح
أنه لم يتعرض للاشربة وإنما سقط في بعض النسخ لفظ باب وهي الرواية المشهورة
ثالثها كان حقه أن يقدم الجهاد على هذا الباب لانه فرض والاضحية سنة
هذا تمام التنبيهات المذكورة في الاصل (قوله وهو جائز لقوله تعالى الخ) بل
الاف والنشر المشقوش أولى لمافي من فصل واحد وأما المرتب فقيه فصلان (قوله
والجمع اضاحي) أي جمع اضحية وأما مفرد ضحايا الواقع في الترجمة جمعاً فهو ضحية
كفيلة ففي كلام المصنف التنبيه على لغتين اذ ذكر الجمع ولم يذكر مفردة
وذكر ثانياً مفرداً لم يذكره وذاك بأدنى اشارة كما يفيد كلامه وتزاد ان ثم
مفرداً وجمعاً أيضاً وهو أضحية ووجه أضحية كارتاة وأرطى قال قلخص ان فيها

وانما استحب قول هذا لان
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقوله اذا انصرف من
غز وأوحج أو عمرة (باب
في حكم الضحايا)
وصفتها (و) في (الذبائح)
أي صفة الذكاة وبيان
ما يذبح وما ينحر (و) في بيان
حكم (العقبة) وصفتها
(و) في حكم (الصبيد)
أي الاصطيات وتسميته
(و) في بيان حكم (الختان)
(و) في بيان (ما يحرم من
الاطعمة والاشربة) ومالا
يحرم وهناك تنبيهات مذكورة
في الاصل منها أنه ترجم
للاشربة ولم يذكرها ومنها
أنه لم يرتب داخل الباب
ما ذكره في الترجمة وهو
جائز لقوله تعالى يوم تبيض
وجوه وتسود وجوه الآية
وبدأ بما صدر به فقال
(والاضحية) بضم الهمزة
وكسرها وسكون الضاد
وكسر الحاء وتشديد الباء
والجمع اضاحي بتشديد الباء
وهي ما تقرب بذكاته من
الانعام يوم الاضحية

أربع لغات أخصية بضم المهملة وكسر هاء مع تشديد الياء فيها والجمع اشأحي
بشديد الياء أيضا والثالثة ضحية وجمعها ضحايا والرابعة أضعاء كإطاعة وجمعها
أطاعى انتهى (قوله لانها الخ) مفاده أن العلة مجوع اللغتين الاضحية والضحية
وأفاد بقوله ويسمى الخ أن أحدهما علة في الآخر (قوله على المشهور الخ) ومقابله
وجوبها الذي أخذه الباجي من قول ابن القاسم في المدونة من كانت له أخصية
فأخرها حتى انقضت أيام لعرائم ويوجب بأه وأوجبها (قوله إذا كان حرا) فالعبد
لا تسن في حقه سواء كان فيه شائبة حرية أم لا لأنه محجور عياله فإذن له سيده
اصتب (قوله مسلما) فيه نظر بل الكافر يخاطب بها إلا أنها لا تصح منه
إلا بالاسلام لانها قربة شرطها الاسلام (قوله أو صغيرا الآن) الخاطب بها
الولي أي فيخاطب وليه أن يضي عنه من ماله ويقبل قوله في ذلك ولو كان
مال اليتيم عرض تجارة وينبغي أن يرفع لما لم يكن أن كان هناك حنفى بالاولى من
الزكاة قال شيخ شيخنا وانظر هل يخاطب بها عن الصبي في عرض قنية ككتب
وانظر ان لم يكن له ولي والظاهر الحاكم لانه ولي من لاولى له كما في الشيخ الزرقاني
(قوله غير حاج) وأما الحاج فلا يسن له كان بمي أو غيرها كما إذا قدم الافانسة
على رمي العقبة لان سنته المدي (قوله بمي) أي تطلب من الموصوف بالصفات
المدكورة حالة كونه بمي حالة كونه غير حاج فأولى من كان غير قائم بمي حالة كونه غير
حاج لان سنة الحج المدي (قوله عن نفسه وعن من تلزمه الخ) قال ابن حبيب
وعلى الرجل أن يضي عن أولاده الصغار الفقراء الذكور حتى يحتلموا والانات حتى
تدخل بهن الأزواج انتهى ظاهره سقوطها عنه بمجرد احتلام ابنه ولو فقيرا عاجزا
عن الكسب وبمجرد دخول الزوج بالانثى وان طلقت قبل البلوغ والذي يظهر انها
جارية على النفقة فلا تسقط بالبلوغ مع العجز وتعود بالطلاق قبل البلوغ خلافا
لعبد الباقي على خليل وانظر حاشية شرح العزبة وقال ابن الموارز يضي عن أبويه
الفقرين ولا يخاطب بها الزوج عن زوجته وان خوطبن بزكاة فطهرها لانهما تبع
لأنفقة أي مطلقا بخلاف الضحية فانها تابعة للنفقة بقاء الفقراء به هذا ما ينبغي
(قوله والمستطيع من لا تجحف بماله) أي من لا يحتاج الى تمهات في عامه (قوله
من الفقير) أي التي تجحف بماله وقوله فانها لا تلزمه ظاهره ان الغنى تلزمه مع انها
لا تلزمه مطلقا بل تسن للمستطيع ووجه ما قلناه ان الزوم مرادى للوجوب (قوله
ولا يؤمر بها من تجحف الخ) أي بأن يحتاج الى صرف تمهات في عامه * تنبيه *
زمن الخطاب بها هو زمن فعلها وهو الثلاثة الايام فكل من وجد أو أس (فيها مع

وتاليه سمي بذلك
لانها تدبج يوم الاضحية وقت
الضحية وسمى يوم الاضحية
من أجل الصلاة فيه ذلك
الوقت وحكمها انها سنة
واجبة أي مؤكدة
على المشهور (على من
استطاعها) إذا كان حرا
مسلم كبرا كان أو صغيرا
ذكررا أو أنثى مقبلا أو
مسافرا غير حاج بمي عن
نفسه وعن من تلزمه نفقته
من اقاربه كالوالد والاولاد
الفقراء واحترز بالمستطيع
عن غيره ابن الحاجب
والمستطيع من لا تجحف
بماله وقال ابن بشير ويحترزنا
بالاستطاعة من الفقير
فانها لا تلزمه ولا يؤمر بها
من تجحف بماله وان كان
قادرا على شرائها

الصدقة لان اقامة السنة

افضل من التطوع وغال

وسبعة هي افضل من الصدقة

بسبعين دينار ثم شرع يبين

ما يجزى منها وما لا يجزى

فقال (وأقل ما يجزى فيها)

أى الاضحية (من الاسنان

الجدع من الضأن وهو) على

المشهور (ابن سنة وقيل)

هو (ابن ثمانية أشهر وقيل

هو (ابن عشرة أشهر)

واختلف في فقه — م قوله

(والثنى من المعز) وهو

(ما أو فى سنة ودخل

فى الثانية) فقبل أراد به بيان

حكمه لانه عطفه على قوله

وأقل ما يجزى الخ وقيل أراد

به بيان سنه ولم يتعرض

لبيان حكمه لئلا يكون

تكرار ما قوله (ولا يجزى

فى الغهايا من المعز) والبقر

(والابل الاثنى) ما ذكره

فى سن الثنى من المعز هو

المشهور بهرام وعليه فلا

يظهر فرق بين سن الجذع

من الضأن والثنى من المعز

الاهم الآن يقال ان الجذع

من الضأن يصدق عليه

الاسم ولو لم يطعن فى السنة

الثانية بخلاف الثنى

الاستطاعة قد فى — فله ولا حله فليست كصدقة الفطر (قوله والشركة فيها
فى الاجر الخ) له ومورتان احدهما ان يشرك المصحى جماعة معه — وهـ هذه لا بد
فيها من شروط احدها ان يكون الذى اشركه معه قريبا له ولو — كما تدخل
الزوجة وأم الولد وان يكون فى فقهه وان يكون سائما معه ان كان ينفق عليه
نبرعا كاخيه أو جده أو عمه وأمه ولو كان ينفق عليه وجوبا فيكى فى الشرطان الا اقلان
ولا بد ان يكون التشرىك قبل الذبح وأما بعد الذبح فلا — قط عن المشرك بالفتح
وتصح عن ربهما ورفق بينهما وبين صحة اهداؤهما صدقة ونحوها — ففعلها الميت
عدم طلب الميت بذلك وطلب الحى بالتضحية فانها ان يشرك جماعة فى ضحية
ولا يدخل نفسه معهم وهذه جائزة من غير شرط ولا يشترط فى صورتين عدد بل ولو
أكثر من سبعة وفائدة التشرىك سقوط التضحية عن الجميع ولو كان المشرك
بالفتح مليا ولا حق للمشرك بالفتح فى اللحم وأما لو شركه من لم يجز تشرىكه فانها
لا تجزى عن واحد منها — (قوله ثم شرع يبين ما يجزى فيها وما لا يجزى الخ) الاولى
ان يزيد فقال أى شرع فقال كما رادها فى التحقيق (قوله وهو ابن سنة الخ) بان
وقاها ودخل فى الثانية دخولا ما تراعى السنون القمرية ويتم شهر ولادته الذى
ولد فى اثنتائه بالعد قاله عجم (قوله لانه عطف على قوله وأقل الخ) فيه مسامحة
والمراد انه معطوف على قوله الجذع من الضأن (قوله وقيل الخ) أى فيمكن
مستأنفا (قوله ولا يجزى فى الضحايا الخ) انظر كيف أوقع الظاهر موقع المضمر
ولا يقال تحرم من الهدايا ما يجوز فى الضحايا والذى يجوز فى الهدايا وما لا يجوز
فى الضحايا لا يجوز فى الهدايا (قوله بهرام الخ) كلام بهرام مع الشيخ خليل
القيس — ان الجذع من الضأن والثنى من المعز ما كان ذاسنة وأما المصنف فلم يسو
بينهما فإيراد كلام بهرام هنا لا وجه له ثم يرد على بهرام بحث وهو انه يلزم من تمام
سنة دخوله فى الثانية لانه اذا كان تمام السنة يوم الوقوف يصدق عليه يوم العيد
الذى هو يوم الذبح أو التحرانه تم سنة ودخل فى الثانية واذا كان تمام السنة
يوم العيد أو أراد الذبح فيه فلا يصح لانه لم يتم سنة الا أن يحمل كلامه على ان المراد
بالدخول فى الثانية الدخول الى بين أى فالمعز لا بد ان يدخل فى الثانية دخولا ينسأ
كاشهر بخلاف الضأن فيكى فى مطلق دخول كما نص على هذا التفصيل بعض النجاش
(قوله وفيه نظر) أى لانه لا دليل على ذلك الجواب أنت خبير بأن هذا هو الصحيح
وقد دلت عليه النصوص والسر فى اجز الجذع من الضأن دون غيره من بهيمة
الانعام ان الجذع من الضأن يصح ان يلقح أى يحمل دون جذع غيره كذا قيل (قوله

(والثاني من البقر ما دخل في السنة الرابعة) هذا مفسر قوله في الزكاة وهي بنت أربع سنين (والثاني من الابل ابن ست سنين ع) أي ما دخل في السنة السادسة تنبيه على ظاهر كلام الشيخ أن الاضحية لا تكون الا من الهم الابل والبقر والغنم وهو كذلك فلا تكون من العاير والوحش لان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه انهم ضحوا وأهدوا من الابل والبقر والغنم فوجب الاتصاف بذلك - كي ابن (٦٠٤) الحاجب فيما إذا كانت الام من الغنم

أي ما دخل في السنة السادسة قال الفاضل هاهنا انظر كيف قال في ثني البقر ما دخل في السنة الرابعة ولم يقل في ثني الابل ما دخل في السادسة ولا فرق بينهما عند أهل اللغة أعني ان الثني من البقر ما وفي ثلاث سنين ودخل في الرابعة والثني من الابل هو ما وفي خمس سنين ودخل في السادسة فواجه التباير بينهما والمعنى واحد (قوله بالاجزاء وعدمه) العتد عدم الاجزاء (قوله وعندنا الضحايا الخ أي لما في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحمرين وأقرنين وبجهنميين بیده الشريفه وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يترك الا فضل ويفعل الا دني والاقرن أن يكون ذاقروا والا ملح ما كان بياضه أكثر من سواده (قوله وفي بعض النسخ الخ) هذا كله كلام الفاضل أي قوله بخلاف الثانية (قوله وهل بطيب اللحم الخ) لا ينبغي أن كلام القولين قد عطل بطيب اللحم أي فيكون بخلاف بينهما خلافا في حال (قوله اما إذا كان الخصى أسمن فهو أفضل) أي اتفاقا أي وإذا كان الفعل أسمن فهو أفضل اتفاقا (قوله هو المشهور) وقيل هما سواء وهل خصي واحد أفضل من اثنين أو أفضل من اثنين قولان تت قال عجم مقتضى كون المرعى في الضحايا طيب اللحم ترجيح القول الذي في بل مقتضاء فضله على أكثر من اثنين (قوله وهذا الخصى القائم الانثيين) أي المقطوع الذكر القائم الانثيين (قوله اما إذا قطعنا) أي الانثيين مع الذكر كما تفيد عبارة الشيخ (قوله أفضل من ذكر المعز ومن أناتها) أي وفحول المعز أفضل من خصياتها وخصياتها أفضل من أناتها (قوله أفضل من الابل الخ) أي وذكرها أفضل من أناتها فالمراتب اثني عشر أعلاه فعل الضأن وأدناها أنثى الابل أو البقر على الخلاف في الأفضل (قوله وقيل لا يظهر ذلك منه الخ) أي

والاب من الوحش قولين بالاجزاء وعدمه واتفق المذهب على عدم الاجزاء إذا كانت الام من الوحش والاب من الانعام وإذا ثبت أن الضحايا والمهدايا لا تكون الا من هذه الانواع الثلاثة فاختلاف في الأفضل منها فنحن أي حقيقة والساني ان الابل أفضل من البقر والبقر أفضل من الغنم في الضحايا والمهدايا وعندنا الضحايا تختلف الهدايا في ذلك أما الضحايا فثالث - أي الهم الشيخ بقوله (وفتحول الضأن في الضحايا وخصياتها أفضل من أناتها) هكذا روايتنا في هذا الموضع وفي بعض النسخ (وفحول الضأن في الضحايا أفضل من خصياتها وخصياتها أفضل

من أناتها) ولا يخفى ما بين عبارتين من التفاوت فانه في الاولى لا يعطى ان الفحول أفضل من فلا الخصيان بخلاف الثانية والثانية موافقة للمشهور وهو ان الفعل أفضل من الخصى وهل بطيب اللحم وقيل لانه أكل منه في الخلقة ومقابلته ان الخصى أفضل من الفعل وهل بطيب اللحم ومحل الخلاف اذا تساوى في سائر ما إذا كان الخصى أسمن فهو أفضل فانه ابن حبيب ولم يحل الباجي غيره وما ذكره من تفضيل الخصى على الانثى هو المشهور لفضل الذكور على الانثى وهذا في الخصى القائم الانثيين أما اذا قطعنا أو خلق كذلك فذكره الاضحية به (وأناتها) أي أمات الضأن (أفضل من ذكر المعز ومن أناتها) لطيب اللحم (وأمات المعز أفضل من الابل والبقر في الضحايا) قبل ظاهر كلامه ان الابل أفضل من البقر رتبة وفيها وقيل لا يظهر ذلك منه أو الواو لا تقضى ترتيبا وظاهر منع لخصران القولين مشهورات

قال في توضيحه والخلاف بينهما في حال هل هذا أطيب أو هذا أو الظاهر ما ياب البقرة - هذا آخر الكلام - في التنزيل في الضحايا (وَأَمَّا فِي الْهَدْيِ فَاَلْأَبْلُ (٦٠٥) أَنْضَلْ نَمِ الْبَقَرَةُ أَمَّا نَمِ الْعِزْ) وهذا والمشهور لأن

المقصود من الهدايا تكثير اللحم للساكنين والمقصود من الضحايا طيب اللحم ثم شرع بين صفات تنقي في الضحايا والهدايا حتى وجد شيء منها فيهما لا يجزى فقال (ولا يجوز في شيء من ذلك) أي من الضحايا والهدايا (عوراء) ذهب نوراحدي عنهما وإن بقيت صورتهما أمان كان على الناظر يراضيه لا يمنعها أن تبصر أو كان على غير الناظر لم يمنع الأجزاء وإذا لم تجزى العوراء فالعجاء أولى (و) كذلك لا يجزى فيهما (مريضة) مرضا يئسا إذا كان خفيفا لا يمنعها من التصرف بتصرف الغنم فلا أمر له ومنه الذئب أي التهمة والجرب الكثير وسقوط الأسنان أو جالها (و) كذلك (لا) يجوز فيهما (العرجاء) البير ضلوعها بفتح المضاد المعجمة واللام وروي بالطاء المسألة أي عرجها وهي

فلا ينافي أن البقرة أطيب من الأبل الذي هو القول الثاني في المسئلة (قوله خلاف) أي والخلاف بينهما معنى على خلاف في حال (قوله هل هذا) بيان للخلاف في حال فالحال هو الألبية (قوله والمقصود من الضحايا طيب اللحم) أي لادخال المسرة على الأهل قال بهرام والحجة لما في الموضعين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتردد أياه الأبل وضى عليه السلام بكبشين كما ورد في الصحيح (قوله بمعنى لا تجزى) أي أنه لا يلزم من عدم الجواز عدم الأجزاء مع أنه المراد (قوله ذهب نوراحدي عنهما) أي أو مذهب نوراحدي عنهما ولو بقيت الحذقة (قوله مرضا بينا) وهي التي لا تصرف معها تصرف غيرها لأن المرض البين يفسد اللحم (قوله أي التهمة) من الأكل غير المتأد أو الكثير لأن ذلك مرضها وإذا كان مرضها فلا بد من كونه بينا الآن يقال المرض الناجي عن التهمة لا يقل عن كونه بينا وهذا كله ما لم يحصل لها السهال فائدة ذكر في الصباح التهمة وزان رطبة والجمع يحذف في الماء والتهمة بالسكون لغة والتاء مبدلة من والونها من الوخامة انتهى (قوله والجرب الكثير) أي البين (قوله وسقوط الأسنان أو جالها) يروى أنه لو سقط نصفها لا يضروا بس كذلك ومصل ما في المسئلة أنه لو سقط سن واحد أو كسرت فيجزى على الأصح وأما أن يزدن واحد فلا يجزى حيث كان تغير الثغار أو أكبر ولا فيجزى ولو لم يجتمع وانظر لو كسر من سنين أو أكثر بض كل واحدة هل هو ككسر السنين لغير الثغار أو أكبر فلا يجزى أولا (قوله المسألة) أي المرتفعة (قوله العجاء) بالمد (قوله هي التي لا يفتح في ضلوعها) أي لأنه إذا كان في ضلوعها لم يجزى ولو لم يكن فيها ضلع زاد ثم الشحم يذهب أولا ثم المخ (قوله وبها ورد الحديث) أي وهو ما رواه النسائي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال أربعة لا تجزى في الأضاحي العوراء البير عوراء والمرضة البير مرضها والعرجاء البير عرجها والعجاء التي لا تنقي (قوله والمشهور) وعابه شيء الشيخ ومقابل المشهور هو قول ابن القيم بعد الوهاب فيها ثلاث لا تقترع على الأربعة وعمل تت المشهور فقال لأنه إذا منع العرج قطع اليد ولو لم يجرى وإذا منع العور فالحق أعظم فيلحق بها ذلك بقياس الأولى ومن ذلك الجنبون البير وجوز غير الأدي

التي لا تلحق الغنم أمان كان ١٥٣ عد ل العرج لا يمنعها أن تسير بسيرهم فلا يمنع الأجزاء (و) كذلك (لا) يجوز فيهما (العجفاء) واختلاف في تفسيرها فقال الشيخ تقي الدين حبيب (التي لا شحم فيها) وقال الأكثر وهي التي لا يفتح في عظامها وهو المنقول عن أهل اللغة وهذه البير الأربعة بجميع عظامها ورد الحديث في المواضع وغيرها واختلاف دل يقاس عظامها من العيوب إذا أكثر أم لا والمشهور القياس وعابه مني الشيخ فقال (ويقتضي فيهما) أي في الضحايا والهدايا (الطيب كاه) إذا كان كثيرا

قوية فليسير ويمنى بذلك الخرفاء وهي المشقوقة الاذن والمقابلة وهي التي قطع من اذنها من قبل وجهها وترك معقلها والمدايرة وهي التي قطع من اذنها من جهة قفاها والشرفاء وهي المشقوقة الاذن واليهما اشارة بقوله (ولا) أي ولا يجوز في شيء منهما المشقوقة الاذن الا ان يكون الشق يسيرا (٦٠٦) وهو الثالث فسادونه (وكذلك القطع)

فقد الالهام وكذلك اذا كانت صغيرة الاذن جسد اوسكها ما خلفت بغير اذن فان كانت صمعا لا جدا فانما تجزى والمراد بجدا بحيث يقع به الخلقة (قوله الخرقى هي المشقوقة الاذن) المناسب أن يقول وهي التي في اذنها خرق مستدير لانه يلزم على كلامه ترادف الخرفاء والشرفاء (قوله ومشي عليه) صاحب المختصر وهو الزاجح (قوله وذهاب ثلث الذنب كثير) أي فأقل من الثلث لا يمنع الاجزاء (قوله لان الذنب لحم وعصب) هذا في ذنب الغنم التي لها لية كبيرة وأما نحو والنور والمحمل والغنم في بعض البلدان ما لا لحم ولا شعير في ذنبه فالذي يمنع الاجزاء منه ما تنقص الجمال ولا يتعدى الثلث وما يمنع الاجزاء البخر وهو تغير ريح القم لتنقيصه الجمال وتغييره اللحم حيث كان عارضا لا ما كان أصليا وكذا يمنع الاجزاء البكم وهو فقد الصوت من الحيوان الاله ارض كالناقة بعد جملها فلا يضر وكذا عدم اللبن لا قتله فلا تمنع (قوله وصرح بمشهوريته ع) ضعيف (قوله يعني لم يبرأ) أي فليس المراد بالادماء سيلان الدم فامشى عليه الفا كهافي من أن المراد بالادماء سيلان الدم خلاف المعتمد (قوله وعليه أكثر الشيوخ الخ) مقابله الاجزاء من طرفه لان أصله قاله ابن حبيب (قوله وهذا بعيد الخ) أي لانه يمكن أن يقطع الدم ويحصل به الضعف (قوله فذلك جائز) ومن لازم الجواز الاجزاء (قوله وليل الخ) لما كان قوله يلى محتملا لان يتولى ذلك بفعله وبأمره رفع ذلك الاحتمال بقوله بيده على جهة الاستعجاب ويكره الاستمابة على ذلك مع النقدة (قوله اقتدأ برسول الله) أي فانه كان يذبح أضحيته بيده وأما فيه من التواضع (قوله وكل مسلما) الوكالة قسم ان الأول أن يتلفظ بأن يقول له مشلا وكذا المشي يقبل الآخر الثاني أن يكون عادة لكن ان كان الذابح قريبا للمضحي عنه أو صديقا لملاطفا أو جارا فاما بحق الجوار أو عبدا أو غلاما أو أحياء له عادة بالقيام بأمره فنجزيه فان كان لاعادة أو عادة لا قرابة ونحوها ففي الاجزاء وعندهم تردد فاذا اتسنى الامران فلا تجزى عن ربها قطعا (قوله وتجزى على المشهور) أي سواء قصد الذابح المذبح عن نفسه أو عن ربها المألوف أضحية غيره فالها انما أضحيته لم تجز عن ربها اتفاقا ولا عن الذابح على المشهور * تنبيه * يستحب لمن وكل تارك الصلاة كره وتجزيه

أي قطع الاذن لا يجوز الا أن يكون يسيرا فيجوز واختلاف في حده فالذي صححه الباجي ومشي عليه صاحب المختصر ان ذهاب ثلث الاذن يبرأ وذهاب ثلث الذنب كثير لان الذنب لحم وعصب والاذن طرفي جلد لا تكاد تستضر به ونص ابن حبيب على أن ذهاب ثلث الاذن كثير وصرح بمشهوريته (ع) ومكسورة القرن ان كان القرن (يدى) يدى لم يبرأ (فلا يجوز ان لم يكن يدى) ما نبرى (فذلك جائز) ونحوه في المدونة وظاهره ان كسر من أعلاه أو من أصله وعليه أكثر الشيوخ لان ذلك ليس تقصا في الخلقة ولا في اللحم لان النعاج لا قرن لها وما تسمى به قوله يدى قال (ع) هو الصحيح قال وقيل المراد بالدم على بابه انه اذا كان فينبيل منه اندم فلا يجزى وان انقطع الدم فيجوز وهذا

بعيد وما استبعد مشى عليه (لشوليل الرجل ذبح أضحيته أو خرها) وكذلك هديته بيده) على الضحية بعيد الاستعجاب ان أمكنه ذلك اقتدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يمكنه ذلك لعذر من مرض أو ضعف أو نحو ذلك من كل مسلم استحب أن يسكن من أهل الفضل والصلاح فان وكل تارك الصلاة كره وتجزيه

على المشهور وان وكل كافرا
 كتابيا أو غيره لم يجزه (ج)
 ظاهر قوله الرجل ان الضحية
 والمرأ لا يذبحان لانفسهما
 بل بسنتينان غيرهما وهو
 كذلك في المعنى باتفاق
 وفي المـ رأة قولان (ع)
 الافضل أن تذبح أضحيتهما
 يدها وابتداء زمن ذبح
 الناس ونحرهم الاضحية
 (بعد ذبح الامام) ما يذبح
 (أو نحره) ما ينحر (يوم النحر)
 أى في يوم النحر وهو العاشر
 من ذى الحجة وذبح الامام يوم
 النحر يكون (ضعوة) وهو
 وقت حل النافلة ومقاله
 هنا مخالف لقوله في صلاة
 العيدين يخرج لها الامام
 والناس ضعوة فان المراد به
 هناك مقالته أهل اللغة
 طلوع الشمس أجيب بأن
 ضعوة عنده لفظ مشترك
 يطلق على طلوع الشمس
 وعلى ما بعد ذلك فن ذبح قبل
 يوم النحر أو يوم النحر بعد
 الفجر قبل طلوع الشمس
 لم يجزه وأعاد أضحيته
 (و) كذا (من ذبح قبل أن
 يذبح الامام أو ينحر) لم يجزه
 (و) (أعاد أضحيته) لقوله تعالى لا تقعدوا بين يدي الله ورسوله قال الحسن البصري

الضحية وان كانت الضحية التي ذبحها تارك الصلاة مجزبه (قوله على المشهور)
 أى بناء على عدم كفر تارك الصلاة ومقابله لا تجزى وهو مبنى على كفره فأفاد ذلك
 قت (قوله لم يجزه) أى ويصير شاة لحم فان لم يكن كتابيا لم تذبحه وان كان كتابيا حل
 أكله على أحد قولين (قوله ظاهر قوله الرجل الخ) انما قال ظاهر لاحتمال أنه
 يقال خرج مخرج الغالب (قوله بل يستنيان) أى على طريق التدب فيما يظهر
 وقوله باتفاق هذه طريقة والراجح أنه يندب ذبحها يده ولومها أطاق ذلك
 فان لم يمتد لذلك الا بمرافق فلا بأس أن يرافقه ولا بأس أن يسلكه بطرف الآلة
 ويده الجزاء بأن يسلك الجزاء وأس الحربه ويضعه على النحر أو العكس
 فان لم يحسن شيئا استتاب ويندب أن يحضر عند نائبه (قوله الافضل ترجيح لاحد
 القولين وهو المتمد ومقابله وهو لابن رشد فائلا الاظهر منع ذبحها الا للضرورة النحره
 صلى الله عليه وسلم عن أزواجه في الحج انتهى وأراد بالمنع الكراهة فيما يظهر
 (قوله بعد ذبح الامام) أى أوقده ان لم يذبح واذا ذبح أهل المسافر عنه راعوا
 امامهم دون امام بلد المسافر والحاصل أنه اذا ابتدأ بالذبح قبله لم يجز ضحية ختم
 الاوداج والحلق قبله أو بعده وكذا اذا ابتدأ معه مطلقا وكذا اذا ابتدأ
 بعده وختم معه أو قبله احتياطا لان ختم بعده فتجزى ضحية وظاهر قوله بعد ذبح
 الامام ولو تبين ان ذبحه لا يجزبه ضحية وانظر اذا تم ذلك وتبعوه في ذبح ما يجزى ٢-م
 فهل يكتبى بذبحهم لانهم ذبحوا بعده في الجملة ولا يسن تضحيتهم ثانية أولا لانهم
 ذبحوا قبل ذبحه المعتبر (قوله أى في يوم النحر) أى فلا يرعى ذلك في غير يوم النحر
 وهو الثاني والثالث فيدخل وقت الذبح أو النحر من طلوع الفجر ولكن يستحب
 التأخير لحل النافلة (قوله ضعوة) جملة خبر المكان المحذوفة ولا بد من حذف
 في العبارة أى ضعوة بعد فراغه من صلاته وخطبته تنبيهه اذا علم ان ذبح غير
 الامام مشروط بكونه بعد ذبح الامام فيندب له أن يبرأ أضحيته المصلى ليرى الناس
 ذبحه ولو أن غير الامام ذبح أضحيته في المصلى بعد ذبح الامام جاز وكان صوابا فترك
 الامام ابراهيم ما كروه بخلاف غيره (قوله عنده لفظ مشترك) أى كونها مشتركة انما هو
 باعتبار ما عنده أى وفي الحقيقة لا اشتراك بل نقل لانها عند أهل اللغة اسم طلوع
 الشمس وعند الفقهاء وقت حل النافلة (قوله وكذا من ذبح) الاولى أن يقول ولذا من
 ذبح لانه مترقب على قوله قبل بعد ذبح الامام على أنه يغنى عما قبله لانه اذا ذبح قبل
 أن يذبح الامام لا يجزى فأولى قبل يوم النحر أو يوم النحر بعد الفجر قبل طلوع الشمس
 وقوله قبل يقتضى أنه لو ذبح معه يصح وليس كذلك كما تقدم (قوله أعاد أضحيته)

(و) (أعاد أضحيته) لقوله تعالى لا تقعدوا بين يدي الله ورسوله قال الحسن البصري

نزاهة في قوم ذبحوا قبل الامام وظاهر كلامه مطلقا سواء خرج الامام بأضيقته الى المصلي أم لا ويحتمل أن يكون
 مفسرا لقوله في صلاة العيدين خرج بأضيقته الى المصلي هذا حكم من لهم امام (و) أما (من لا امام لهم) فيتحرك وصلاة
 أقرب الأئمة إليهم وذبحه (فيذبحون) (٦٠٨) حجة تدل على تحروا ثم بين خطأ وهم أجزاءهم على المشهور

والفرق بين هذا وبين من
 تحرك في الفجر فركع ثم بين أنه
 ركع قبل الفجر لا يجزئه لأن
 إعادة الضحية مما ينشأ
 بخلاف إعادة الفجر (ع)
 ونظروا هل أراد امام الصلاة
 أو امام الطاعة قولان
 واختلاف المشيخ في ظاهر
 كلام أبي محمد فقال بعضهم
 ظاهره الأول وقال بعضهم
 ظاهره الثاني والمشهور أن
 المعتبر امام الصلاة وقال
 اللخمي المعتبر الخليفة أو من
 يقوم مقامه (ومن ضحى
 بليل) في ليلة اليوم الثاني أو
 الثالث (أو أهدي لم يجزه)
 لقوله تعالى ويذكر واسم
 الله في أيام معلومات فذكر
 الايام دون الاليام والمراد
 بالاليام هنا من غروب
 الشمس الى طلوع الفجر
 ومن ضحى في اليوم الثاني
 أو الثالث بعد طلوع الفجر

بشرطه تأخير ذبحه بعد ذبح الامام سواء صلى العبد مع الامام أم لا (قوله قبل الامام)
 المراد به النبي صلى الله عليه وسلم كافي نت (قوله ويحتمل أن يكون مفسرا) هذا
 الاحتمال هو الصواب ولا يمكن الأول أن يكون الأول مفسرا لهذا لأن هذا مفسرا لما
 تقدم كما هو ظاهر ومخلصه أنه يحمل كلامه على ما إذا أخرج الامام أضيقته الى المصلي
 سواء علم الذي ذبح قبله بأبرزها أم لا وأما لو لم يكن الامام أخرج أضيقته الى المصلي
 فان غيره يقرى قد رزحه عنزله ويذبحه ويحزبه وذبحه ولولين أنه ذبح قبله (قوله)
 فليقتصر (وصلاة أقرب الأئمة إليهم) حدد بعضهم القرب بثلاثة أميال من المنار لأنه
 الذي يأتي لصلاة العبد منه وأما ما بعد عن الثلاثة أميال فلا يلزمه اتباعه
 لأن الضحية تتبع للصلاة وقوله صلاة الخ لو قال ذبحه لكان أحسن لأنهم إنما تحرون
 ذبحه بعد الصلاة ومن لهم امام وليس له أضحية فيظاهر أن تحروا وقت فراغ ذبحه
 بعد خطبته وصلاته ان لو كان له ضحية وكذا من ليس لهم امام وليس هناك من يتحروا
 ذبحه يجب عليهم أن يتحروا ذبح امامهم ان لو كان لهم امام بل هو الأول يتحري
 (قوله أجزأهم على المشهور) ومقابل ما رواه أشهب عن مالك من عدم الاجزاء
 حكاه بهرام في الوسط (قوله فقال بعضهم ظاهره الأول) أقول وهو المتعين لأن امام
 الطاعة لا يتعدد (قوله والمشهور الخ) الحق أن الخلاف ليس بحقيقي وان كلا
 من صاحب القولين يقول بقول الآخر والراجع أنه امام الصلاة على تقدير
 اختلافهما تنبيه ينبغي اعتبار امام حارته الساكن بها وان صلى خلف
 غيره في غيرها أو فيها كسبي نائب عنه بها فاذا لم يكن حارته امام فيتحرى أقرب
 امام في أقرب الحارات الى حارته التي ليس بها امام (قوله أو من يقوم مقامه)
 كالباشأ (قوله قبل طلوع الشمس الخ) أي وكذا بعد طلوعها الى آخر ما تقدم
 (قوله وأيام النحر) أو الذبح للضحية (قوله عند مالك) وعند الشافعية أربعة
 (قوله من ضحوة) أي ابتداء ضحوة (قوله لفعله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده) ومن فاته

قبل طلوع الشمس أجزاءه يكون تاركاً للضحية بخلاف من ضحى في اليوم الأول بعد الفجر قبل
 طلوع الشمس فانه لا يجزئه (وأيام النحر) عند مالك تبعاً لجماعة من الصحابة والتابعين (ثلاثة) أي ثلاثة أيام يوم
 النحر ويومان بعده (يذبح فيها) ما يذبح (أو ينحر) ما ينحر وقد تقدم ان ابتداء زمن النحر والذبح من ضحوة يوم النحر
 بعد صلاة الامام وذبحه وأما آخره (الى غروب الشمس من آخرها) أي من آخر الايام الثلاثة وهي متفاوتة في الفضيلة
 وقد بين ذلك بقوله (وأفضل أيام النحر للضحية أولها) لفعله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده (ومن فاته
 الذبح) أو النحر (في اليوم الأول الى الزوال فقد قال بعض أهل العلم) وهو ابن حبيب على ما قال التادلي

قله بمرام عن روايته عن مالك كما تنف عليه الآن (يستحب له أن يهبر الى ضهي اليوم الثاني) بهرام لا خلاف
أن ما قبل الزوال من أول يوم أفضل مما بعده (٦٠٩) واختلف هل ما بعد الزوال منه أفضل مما قبل الزوال

من اليوم الثاني وهو ظاهر
لفظ المختصر وهو مذهب
الرسالة وغيره او اليه ذهب
ابن المواز وما قبل الزوال
من الثاني أفضل مما بعده
من الاول وهو قول مالك
في كتاب ابن حبيب الى
آخر ما ذكر (ولا يباع)
على جهة المنع (شيء من
الاضحية) التي تجزى بعد
الذبح وكذا كل ما هو وقربة
كالمهدي والعقيقة وبنى
الفعل للمالم يسم فاعله لا يدخل
فيه المضحى وغـ يرمي
متصدق عليه وهو واجب له
وارث وقوله (جلد ولا
غيره) داخل في شيء صرح به
اشارة لمن يقول يجوز بيع
الجلد وقيدنا كلامه بالشي
تجزى احترازا من الشيء
لا تجزى فانها ليست بضحية
وبعد الذبح احترازا من
قبل الذبح فان المشهور انما
لا تعين الا بالذبح ثم شرع
بين كيفية الذبح فقال
(وتوجه الذبيحة) في الاضحية

المبادرة الى القرية (قوله وهو مذهب الرسالة) قال في التحقيق تأمل ما نسبه
للارسالة (قوله وهو قول مالك في كتاب ابن حبيب) وهو ضعيف لمعتمد أن جميع
اليوم الاول أفضل مما بعده حتى ار القابسي أنكر رواية ابن حبيب ويعلم من كلام
خايل ان أول الثاني من فجره الى زواله أفضل من بقية أيام النحر من غير نزاع
وانما الخلاف بين آخر الثاني وأول الثالث (قوله ولا يباع على جهة المنع)
ولو يباعون كمنخل وغربال وما يستعمل في البيوت ويجوز جارة الضحية في حياتها
وجلد ما بعد ذبحها كالتجوز جارة كلب الصيد (قوله من متصدق عليه) ليس
كذلك بل يجوز للمتصدق عليه بيعها ولو علم المتصدق بالكسر ان المسكين يبيعها
وهو المنة هو من المذهب وهذا المهدي لوجهه (قوله احترازا من التي لا تجزى)
فانها ليست بضحية في نظر اذ يمنع البيع وان لم تجزى ان ذبحت قبل الامام أو تعبت
حالة الذبح أى قبل تمام نرى أوداجها وحاقومها أو تعبت قبل الذبح كلوا ما بها
تجف أو عوى أو عورير يردو ذبحها عالما بالعيب وبحكمها فاوليا القرية فانه لا يباع لجهها
أما ان لم يذبحها ففي مال من أمواله يضعها ما شاء أو ضي شاة وهو يعتقد أو يظن
انها سليمة ثم تبين أزجاءها يمنع الاجزاء أو يعتقد ان العيب لا يمنع لاجزاء فتبصر
بها عيب يمنع الاجزاء فانه لا يجوز بيع شيء من لجهها ولا جلد ما ولا غير ذلك لانها
خرجت محل القرب والقرب لا قبل المداوات (قوله وببعد الذبح) احترازا من
قبل الذبح أى فيحوز له البيع قبل الذبح (قوله فان المشهور انما لا تعين الا بالذبح)
وقيل تتعين بالتسمية واختلف المتأخرون هل يدعى من الهائلة والقران فتعنه
بعضهم وأجازه بعضهم تنبيه لم يعلم من كلامه حكم البيع بعد وقوعه
والحكم فيه الفسخ اذا كان الشيء المباع فتم وأما لو فات فانه يجب التصديق
بالمعوض أو ببدله زفات حيث كان البائع هو المضحى أو غيره يراذنه أو بغير اذنه
حيث صرف المعوض فيما يلزم المضحى وأما لو كان البائع غيره بغير اذنه وعرفه
البائع في مصلحة نفسه فلا شيء على المضحى وانما يجب على البائع (قوله وتوجه
الذبيحة فعيلة بمعنى مفعولة والتاء فيه لنقل الاسم عن الوصفية) (قوله وان ترك
عمدا) فكذلك عند ابن القاسم وقال ابن المواز لا أحب أن توكل لتركه السنة

وغيرها (عند الذبح الى القرية) استحبابا ١٥٣ عدل اجماعا على ما حكاه ابن المنذر فان تركه لعذر
أرسل ان كانت اتفاقا وان تركه عمدا فكذلك عند ابن القاسم كالو ذبح بدله لانه انما تركه دوا وبو يستحب
خبره الى الجنب الا بمر الان يكون أعسر فعلى الجنب الا بمر الضرورة ابن المواز

ولا يجعل رجلها على عنقها واستشكل (٦١٠) بأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك (وليل الذابح عند الذبح

بسم الله والله أكبر) وهذا
أعني الجمع بين التسمية
والتكبير هو الذي مضى
عليه عمل الناس أما التكبير
فسنة وأما التسمية فتؤخذ
من كلامه بعد وهو مذهب
المدة أنها واجبة مع الذكر
والقدرة ساقطة مع العجز
والنسيان وإن اقتصر عليها
أجزاء لقوله تعالى فكأوا
مما ذكر اسم الله عليه فلم
يشترط سوى مجرد اسم الله
تعالى فالواو لا يقول بسم الله
الرحمن الرحيم لأن هذا ليس
موضعه بخلاف الأكل
والشرب والوضوء وقراءة
القرآن فإنه يقولها (وان زاد
الذابح) على التسمية
والتكبير (في) ذبح
(الاضحية) أو الهدي أو
النسك أو العقيقة (ربنا
تقبل منا فلا بأس بذلك)
قبل استعماله لا بأس هنا
بمعنى الاستحباب وقيل بمعنى
الإباحة (ومن نسي التسمية
في ذبح أضحيته أو غيرها
فإنه ما يؤكل وإن تعدد ترك
التسمية لم تؤكل) هذا
على مذهب المدة أنها فرض مع الذك

والله أعلم ذكره الفاكهاني (قوله ولا يجعل رجله على عنقها) أي يكره
(قوله واستشكل بأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك) قال الدميري أنه لم يثبت
وعلى فرض نبوته يمكن جملة عن أنه من خصوصيات المعطى عليه أفضل الصلاة
والسلام (قوله بسم الله الله أكبر) لا يشترط بسم الله لأنه لو قال الله أكبر
أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو سبحان الله أو لا اله إلا الله أجزأ في كلامه سند ما يفيد
أنه لو قال الله مقتصر على لفظ الجلالة أجزأ وظاهره ولولم يلاحظ له خبر إلا أن الواجب
ذكر الله وأما لو قال بسم الرحمن أو العزيز أو الخالق فلا يكفي كذا أفاده عجم وفيه
نظراذم فادسند أنه لا يليق ولكن لو فعل أجزأ (قوله أما التكبير) فسنة
المذهب أن التكبير مستحب أو أراد بالسنة الطريقة والطريقة تشمل السنة
والمستحب (قوله بخلاف الأكل والشرب) مفاده أنه ليس في الأكل والشرب
تعذيب وذهب بعض إلى عدم الزيادة فيهما أيضا لأن فيهما تعذبا (قوله أو النسك
هي الفدية) قوله بمعنى الاستحباب هذا القول هو الأول وأما قوله وقيل بمعنى
الإباحة فلا يظهر له وجه لأن هذا دعاء والدعاء مندوب وأما قوله اللهم منك وإليك
في ذبح الضحية فيكره عند مالك لأنه بدعة وقيد ابن رشد بما إذا كان فائده بمتقيد
أنه من لوازم التسمية والأفلا كراهة (قوله ومن نسي التسمية) أي واستمر ناسيا
حتى فرغ من ذكاتها (قوله فإن تعدد ترك التسمية) متهاونا ولا تركها أما ابتداء
واستمر على تركها حتى أنفذ مقاتل الحيوان أو بعد قطع بعض الحلقوم والودجين
ان نسيها ابتداء وتذكرها في الانتهاء وتركها أو ما لو تعدد ترك التسمية ابتداء ثم
قبل أنفاذ المقتل سمي فينبغي الأجزاء وأما لو ترك التسمية نسيانا وتذكرها في انتهاء
الفعل فإنه يطلب بها وتؤكل ذبيحته إن أتى بها وسكت عن تركها جهلا أو تنهاونا
ومنه من يكثر نسيانها والحكم أنها لا تؤكل كتركها عمدا أو ما عجزا أو مكرها
فتؤكل الخافه بالتسبان وسكت عن نية الذكعة وحكمها الوجوب مطلقا أي
لا يقيد الذكرو والقدرة ونية المراد الفعل وإن لم تلاحظ التعليل ولا التقرب ومحل
وجوب النية والتسمية إذا كان المذكي مسلما وأما الكافر فلا يعتبر في ذكاته نية
ولا تسمية كذا أفاده عجم وقال الشيخ إبراهيم الفاني إن نية الزكاة لا بد منها حتى
في حق الكافر وهو الصواب وأمانية التقرب فلا تكون إلا من مسلم (قوله على
مذهب المدة) ومقابله ما نقله ابن شعبان عن أشهب أنه أجاز ترك التسمية مع العمد

(قوله)

على مذهب المدة أنها فرض مع الذك

(وكذلك من نسي التسمية عند إرسال الجوارح) أو رمى السهم وغيره مما يصا به (على الصيد) فإنه يؤكل وإن نعد ترك التسمية لم يؤكل لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقوله تعالى فكلوا مما أسكنناكم من حيث شاء الله فكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) هذه المسئلة على أنى قبلها المكان أو لى لان النص انما جاء فيها واذا كروا اسم الله عليه ولو قدم (٦١١)

وفي قوله (ولا يباع من الاضحية والعقيقة والنسل لحم ولا جلد ولا ودك) أى دهن (ولا عصب) أى عروق (ولا غير ذلك) مثل القرن والشعر والصوف تكرار مع قوله ولا يباع شئ من الاضحية (ع) يهتمل تكراره لذكر العقيقة والنسل ويهتمل تكراره ليرتب عليه قوله (وبأكل الرجل) يريد أو غيره (من أضيته ويتصدق منها أفضل له) يهتمل عود الفضل على التصديق خاصة ويهتمل عوده على الجمع بين الأكل والتصدق وهو الظاهر لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر وقوله تعالى وأطعموا البائس الفقير القانع الفقير وقيل من لا يسأل والمعتر الزائر المتعرض لما ينال من غير سؤال ويكره التصديق

(قوله وكذلك عند إرسال الجوارح على الصيد) أو عند رميه بالرمح أو السهم أو غيره وإن نعد تركه لم يؤكل (قوله فكلوا مما أسكن) أى فكلوا من الصيد الذى أسكنه الجوارح لا حد لكم (قوله ولو قدم هذه المسئلة الخ) أصل الكلام لابن عمر فقد قال عكس أبو محمد هذه المسئلة لان النص انما جاء فى إرسال الجوارح على الصيد ولم يأت فى الذبيحة نص ولو عكس لكان أبين (قوله ويتصدق منها على الفقراء) أى ويهوى منها لبعض أصحابه فقد مشى صاحب المختصر على استنباب جمع ثلاثة أمور الأكل والصدقة والاعطاء بغير حد وظاهره أنه لو اقتصر على واحد منها أو اثنين ليحصل الاستنباب وكذلك قال بعض شراحه فان اقتصر على واحد منها أو اثنين من مخالاف المستحب إذا علمت ذلك فقوله يهتمل عود الفضل على التصديق خاصة ضعيف والاحتمال الثانى هو المعتمد وعلى الاحتمالين فأفضل خبر لمبتدأ محذوف أى وذلك أفضل له (قوله بين الأكل والتصدق) أى والاهداء (قوله وأطعموا البائس الذى أصابه بؤس أى شدة الفقر الذى أضغفه الاعسار) (قوله القانع الفقير) أى سواه كان يسأل أم لا وقوله وقيل من لا يسأل أى الفقير الذى لا يسأل (قوله لما ينال) أى لما يأخذه والماضى نال (قوله ويكره التصديق بالجميع) أى أو أكل الجميع أو اهداء الجميع (قوله أو يطعم) أى يعطى اهدأ أو تصدقاً (قوله والاختيار) أى والأولى (قوله والجمهور) ومقابلته ما لا ينوب من قصر المنع على الجوس دون أهل الكتاب وقوله على منع أراد به الكراهة أفادها عبارة التعقيب تنبيه على محل كراهة اطعام الكافر إذا انقلب الى منزله سواء كان فى عياله أم لا وأما لو أكل بيت ربها فلا كراهة (قوله تكرار الخ) يهتمل أنه أشار به لبيان مخالفة القائل بوجوب الاطعام (قوله ولا يأكل الرجل) يشير الى أن فاعل يأكل ضمير يعود على الرجل (قوله ممن وجب عليه هدى أراد به ما يشمل الفدية نسجاً) (قوله إذا بلغت محلها) هذا إذا جعلها هدياً بأن قلده أو أشعرها فان لم يجعها فانه لا يأكل منها سواء بلغت محل أم لا (قوله

بالجميع وليس لما يؤكل أو يطعم حد والاختيار أن يأكل الأقل أو يطعم أكثر والجمهور على منع اطعام الكافر منها مطلقاً كما كان أبو مجوسياً وقوله (وليس بواجب عليه) تكرار مع قوله أفضل له (ولا يأكل الرجل) أى غيره ممن وجب عليه هدى (من فدية الأذى) المترتبة فى ذمته إذا بلغت محلها (و) كذلك لا يأكل من (جزء الصيد) الذى ترتب فى ذمته بعد الرغز محله

الغير المعين) أي الذي لم يبين لا بلفظ ولا بنية (قوله بعد محله) اعلم أن المحل هو منى
 أن وقف بها أو كثر في أيام النحر أو مكانة لا يقف بها أو خرجت أيام النحر وإنما
 حرم الأكل من ذلك كذا رواه بهدالوصول لأن الله سبحانه وتعالى سمى القديبة
 والجزاء كفارة والانسان لا يأكل من صدقاته وأخرج نفسه في الثالث بمحله
 للمساكين وأما أن لم يمهله لم يمهله فيؤكل منه مطلقاً وأما أن كان معينا فإن جعل
 للمساكين امتنع الأكل منه مطلقاً وإن لم يمهله لم يمهله فيؤكل منه مطلقاً (قوله لا يأكل
 من صدقاته) أي من هدي التمتع قبل محله (أي لم يمهله) أي لم يمهله على عطية
 (قوله كقديبة الأذى الخ) أنه أجاز له الأكل في الثلاثة الأكل قبل المحل لأن عليه
 البذل (قوله وماء طب) في هدي التمتع أنه جاز به المحل لعدم إتهام (قوله
 وهدي التمتع الخ) أي هدي التمتع والقرآن وتعدى الميقات ونحوها من كل هدي
 وجب له نقص شعيرة يجوز منه لا كل ماله قبل المحل لأنه لا يهتم لأن عليه البذل
 وبعد المحل فالمرطاه ومثله كما قلنا الهدي المضمون الذي لم يبين للمساكين لا بلفظ
 ولا بنية والحاصل أن الأقسام أربعة قسم لا يركب منه لا قبل ولا بعده وثلاثة أشياء
 نذر المساكين المعين والقديبة التي لم تجعل هدياً وهدي التطوع المجهول للمساكين
 وقسم يترك منه مطلقاً وهو ما وجب له نقص شعيرة وقسم يترك منه بعد ويجرم قبل
 وهدي التطوع والنذر المعين لا بقيد المساكين وقسم يترك منه قبل ويجرم بعده
 وهو نذر المساكين غير المعين والقديبة المجهولة هدياً والجزاء وقد نظم عجم هذه المسئلة
 فقال

ونذر ماء — بين والتطوع * الأكل من كليهما ممتنع
 أن كان كلاً للمساكين جعل * كقديبة ما جعلت هدياً نقل
 وأمنعه من كليهما قبل أن يصل * محله أن ما للمساكين جعل
 وبه — في قديبة إذا * والنذر للمساكين والجزاء
 وما عدا هذا يجوز الأكل * منها لا بقيد هذا جال النقل
 وقوله وبه — أي في الذي جعلت هدياً (قوله قطع الحلقوم) فهم منه أن الغلصة
 لا تؤكل وهو المعتمد والمراد بها التي حيزت جوارتها لئلا يبدنها لأن الغلصة آخر الحلقوم
 من جهة الرأس فلو بقي من الجوزة مع الرأس قدر حلقة الختم أكلت وأما لو بقي
 لجهة الرأس قدر نصف حلقة فلا تؤكل على الأرجح هذا قول سعدون وشهروقي
 ويكنى في بفتح تمام الودجين ونصف الحلقوم (قوله وهو عرق الخ) وقال في التوضيح
 القصبة التي هي مجرى النفس زاد بعضهم والكلام وفسره الجوهري بالحق (قوله

(و) لا يأكل من (نذر
 المساكين) الغير المعين به
 محله (و) أن لا يأكل
 (مما عطي من هدي
 التطوع قبل محله وبأكل
 مما سوا ذلك) كقديبة لا يأكل
 قبل بلوغ محله وأجزاء المعبد
 قبل — له ونذر المساكين
 قبل محله وماء طب من هدي
 التطوع به — محله وهدي
 القرآن والتمتع وهدي
 الفساد وكل هدي لزم النقص
 شعيرة من شعائر الحج وقوله
 (إن شاء الله) إشارة إلى أن
 الأصل في الهدي عدم لأكل
 بخلاف الأضحية وهذا آخر
 الكلام على ما ذكر من
 الأضحية ثم شرع بتكامل
 على الذكاة فقال (والذكاة
 قطع الحلقوم) جميعه
 (و) قطع جميع (الأوداج)
 أي الودجين عبر بالجمع عن
 المثني (ولا يبرى أقل من
 ذلك) أي من قطع الحلقوم
 بتمامه والأوداج هذان قول
 سعدون وشهروقي وظاهر كلام
 الشيخ أنه لا يشترط قطع
 المريء البساطي في العنق
 عروق منها الحلقوم وهو
 عروق واصل بين الدماغ

ولرئة والغم والانف يجتلب به الهواء الرطب ويدفع به الهواء الحار كالروحة للقلب ومنها الودجان وهما عرقان
من الخابز يتصل بهما أكثر عروق (٦١٣) البدن ويتصلان بالدهاغ ومنه المرى وهو عرق متصل بالغم

والمعدة تجري فيه الطعام
منه اليها انتهى عياض
المرى بفتح الميم وكسر الزاء
وهو آخره وقد يشدد آخره
ولا بهم — مزبلع الطعام
والشراب وهو البلعوم (وان
رفع) الذابح (يده) بين
الذبيحة (بعد قطع بعض
ذلك) الحلقوم والوداج
(ثم أعاد يده فأبهر فبلا
تؤكل) ظاهره سواء طال
الرفع أو لم يطل وهو كذلك
باتفاق إذا طال واختاف
إذا رجع بالقرب فقال
سعدون تحسرو وقال ابن
حبيب تؤكل واختاره
اللمخي لان كل ما طلب فيه
القور يغفر فيه التفريق
اليسير والطول مقيد بما لو
تركتم لم تعش أما ان كانت
حين الرفع لو تركت لعاشت
أ كانت لان الثانية ذكاة
مستقلة (وان تمادى الذابح
عمدا حتى قطع الرأس) من
الذبيحة (أساء وتؤكل كل)
يعنى وتؤكل ولم يرد الامر

والرئة) قال في المصباح الرئة باله مزوزة قال في العاموس لرئة موضع النفس
والريح من الحيوانات الجمع ثبات (قوله والغم) لعل المراد وما دخل الغم والانف
والواو لا تقتضى ترتيبا فلا ينافى أن الانف بعد الدهاغ والرئة بعد الغم (قوله
كالروحة) أى ان هذا العرق كالروحة بالنسبة إلى القلب بلجلب الهواء الرطب للقلب
ودفع الخارج عنه (قوله وهو آخره) أى بوزن أى بوزن أى بوزن أى بوزن أى بوزن أى بوزن
بدون هز كما أفاده بعض الشراح (قوله وظاهر كلامه) أنه لا يشترط قطع المرى
أى وهو المشهور (قوله وقال ابن حبيب) تؤكل هو أنعمد والحاصل لا تؤكل أنها
حيث كان رفع يده بعد انقضاء قتلها وعاد عن بعد ولو كان رفع يده اضطرارا
وأما لو كان رفع يده قبل انقضاء شئ من مقاتلتها فأنها تؤكل ولو عاد عن بعد
لان الثانية زكاة مستقلة وكذا تؤكل مع انقضاء مقاتلتها حيث عاد عن قرب والقرب
والبعد بالعرف ويجب مع البعد النية والتسمية ولو كان التمس للذكاة هو الاول
وكذا مع اقرب حيث كان التمس للذكاة غير الاول ولو كان المذكى حصل له انقضاء
مقتل كاشترا شخصين في الذكاة لابد من النية والتسمية فيجوز وضع شخصين
يدهما على محل الذبح با لرفع كل منهما ويضجهما معا وإذا فيما ينفهرا إذا وضع
شخص الالة على ورج والآخر الالة على الآخر وطعاجعا الودجين والحلقوم
ومائة ثم فيما إذا رفع اختيارا مقيد بما إذا لم يتكر منه ذلك والالم تؤكل لانه
متلاعب ومثل الرفع في التفصيل ابقاء الشفرة على محل الذكاة من غير امر ارد قوله
والقرب والبعد بالعرف في رفع يده على جهة الاختيار أو أمافي حال الاضطرار فجعلا
من القرب مسافة ثلثمائة باع (قوله أساء) أى ارتكب مكرها فقوله وتؤكل
أى مع الكراهة (قوله ولم يرد الامر) أى لانه لا يطالب منه أن يأكل ولو تصدق
بها الجازو يمكن أن يرد الامر والمعنى أنه يجب عليه الاكل بمعنى لا يجوز له
أن يطرحها المافية من اضاعة المال (قوله ولو قطع الحلقوم الخ) مفهومه أنه
لو أدخلها قبل قطع الحلقوم والودجين ابتدأ فأنها تؤكل إذا قاله عج لكن ردة
عليه بأن ناظم مقدمة ابن رشد صرح بعدم الاكل فيها أيضا (قوله لعدم حد
المسكين الخ) قال بعض انظر لو كانت حادثة والاحوط لا تؤكل انتهى (قوله

وإذا كانت مع العمد ١٥٤ عد ل فأحرى مع النسيان وغلبة المسكين (ومن ذبح
من الفقهاء) أو من صفحة العنق (لم تؤكل) لانه لم يأت بالذكاة المشروعة ولا نه قد أفغذ المقتل بقطع النخاع وإذا أفغذ
المقاتل قبل الذبح لم تؤكل ولو قطع الحلقوم وعبرت المسكين على الودجين لعدم حد المسكين فقلبها وقطع بها
الاودج من داخل لم تؤكل على المذهب

(والبقر تذبح فان نحرته أكلت والابل تنحر فان ذبحت لم تؤكل) قاله قري مجوز فم الامران لان لها موضع النحر وموضع الذبح ومحل النحر الالبه وهو موضع القلادة من الصدر ن ككل شيء ولا يشترط في النحر قطع شيء من الحلقوم ولا الودجين لان عمله الالبه وهو محل اتصال منه الالبه الى (٦١٤) القلب فيموت بسرعه وظاهر كلامه

ان الانفصال فيها الذبح ويستحب في نحر الابل ان تكون قائمة مع قوله وما ذكره من انها لا تؤكل اذا ذبحت مثله في المدونة وحمله ابن حبيب على التحريم وشهره ابن الحاجب وجهه غيره على الكراهة والى هذا الخلاف أشار الشيخ بقوله (وقد اختلف في أكلها) ومحل هذا الخلاف اذا وقع الذبح لغیر ضرورة وأما ان كان للضرورة كالموقع بعير في مهواة ولم يصل الى رأسه فذبح فأكله جائز اتفاقا (والغنم تذبح فان نحرته لم تؤكل وقد اختلف أيضا في ذلك) أي في أكلها وهو مقيد أيضا بما اذا لم تكن ضرورة والمشهور التحريم وان كان للضرورة كالموقع في مهواة ونحرا كل اتفاقا تم انقل بشككم على مسئلة الله كآفة ما شرعية غير

والبقر تذبح (أي ندبا) (قوله والابل تنحر) أي وجوز باو كذا ما في معانيها من الفيل والزرافة وقول ابن فجة ان الزرافة تذبح غير ظاهر فله عجب وأما النعامة فيجب ذبحها (قوله لان لها الخ) في هذا التحليل نظر لان الغنم موضع النحر وموضع الذبح ففضيته جواز الامرين وليس كذلك (قوله ومحل النحر الالبه بفتح اللام) أي الطعن فيها وحكمة الذكاة نزهاق الروح بسرعه واستخراج الفضلات (قوله ولا يشترط الخ) أي خلاف النجس (قوله قائمة مع قوله الخ) فيه نظر والصواب أن يقول ويستحب في نحر الابل أن تكون قائمة مقيدة فان تعذر ذلك فقائمة مع قوله اليد اليسرى وانظر هل يطلب قيام غير ابل مما بين نحره أو مما يجوز حيث تصدر نحره أم لا (قوله وظاهر كلامه) أي لانه صدره (قوله وجهه ابن حبيب على التحريم وهو الراجح) (قوله كالموقع بعير في مهواة) ومن الضرورة عدم الاتفاق ولا يعذر بنسيان وفي الجهل قولان أي من غير ترجيح وعن المراد بالجهل عدم معرفة الذبح فيما يذبح والنحر فيما ينحر لاجل الحكم طاه لا يعذر به اتفاقا وانما عذر بالجهل على الوجه المذكور دون النسيان لانه بمنزلة فقد آلة الذبح فيما يذبح وآلة النحر فيما ينحر كما ذكره عجب (قوله فان نحرته لم تؤكل) أي اختيارا ولو سهوا وهو المشهور وحكاية الخلاف لاحادها ولذا قال الشارح والمشهور التحريم (قوله ونحرا كل اتفاقا) أي في ابله لا في غيرها لانه عقر ويقال هنا أيضا ومن الضرورة عدم آلة الذبح ولا يعذر بنسيان ولا يجهل بالحكم وفي جهل الصفة قولان (قوله وذكاة ما في البطن ذكاة أمه) هذا الذي ذكره المؤلف لفظ حديث روى برفع ذكاة في الموضعين من قاعدة حصر المبتدأ في الخبر أي ذكاة محصورة في ذكاة أمه فلا يحتاج لذكاة ثانية (قوله والنساقه) أي أو النساقه بدليل افراد ضمير ينحروا والمراد أو النساقه وقوله ينحروا أي أو يذبحها (قوله ان شئتم) التعبير به من حيث جاز اعطاه النحره لا القوا به بحيث لا ينفع به فانه لا يجوز لمسا فيه من اضاعه المال هذا ما ظهر لي فتدبر (قوله ذكاة أمه الخ)

حسية فقال (وذكاة ما في البطن ذكاة أمه) معناه ان الهيمة من ذوات الانعام اذا ذكيت فخرج بالرفع من بطنها اجنين ليس فيه روح فانه يؤكل كل الاصل في هذا ما في الترمذي وصححه ان ابا سعيد قال سأله عليه الصلاة والسلام عن البقرة والناقة ينحروا أم ذكيتا أم ذكاه أم نذاه قال ذكاه ان شئتم فان ذكاه ذكاة أمه وانحط أهل الذبح لذلك ويربطا

بالرفع خبران (قوله اذا تم خلقه) بقي شرطان أحدهما أن يعلم أنه استمر حيا
 في بطنها الوقت إذ كيتها حياة محققة أو مشكوكا فيها والآخر أن يكون من علامة
 حياته غالباً تمام خلقه وبناء شعره فلاقسام ثلاثة تحقق حياته في بطنها إلى ذكاتها
 والذكر فيمات فيمات فيمات بنزوله ميتا أن تم خلقه ونبت شعره والثالث أن يتحقق
 موته ببطها كضربها حتى يموت بها قبل ذكاتها فلا يؤكل كل بذكاتها ولولم خلقه
 ونبت شعره الثاني أن يكون من جنس ما يؤكل ولون غير نوع الام فيؤكل
 جنين البقرة بالشروط المقدمة ولو كان شاة وعكسه بخلاف لو كان ابناً كلباً
 أو حماراً فلا يؤكل لحمة نوعه كلاباً يؤكل جنين الحمار أو الفرس ولو كان من نوع
 ما يؤكل وظاهر كلامهم ولو نزل حيا حياة مستقرة وتمسكاً من ذبحه (قوله يريد
 الشيخ تمام خلقه أنه كل خلقه الخ) أي أن المراد بتمام خلقه تناسخ خلقه
 ووصوله إلى الحد الذي ينزل عليه من بطن أمه لا كمال أطرافه فيؤكل ناقص
 يد أو رجل (قوله أي نبت شعره) كذا في ما يبدى من النسخ فيكون تفسير الكل
 وهذاعبر مناسب فالتناسب إلى أي عدوله عن التعبير بكل إلى التعبير بالي ثم أقول
 وبعد في هذا الكلام بحث وذلك لأن المتبادر من كمال الشعر تناسخه في الطول
 لا تمام نبات الجميع كما هو مفاده على أن التعبير بنبت شعره ظاهر في نبات الجميع
 لنبات البعض كما هو مفاده (قوله وهو كذلك) فالويل بنبت شعره لعارض اعتبر نبات
 شعر مثله (قوله فانه لا يؤكل بذلك) أي وكذا لا يعتبر شعر رأسه أو حاجبيه
 وقوله فقال بعض شيوخنا هذا من كلام ابن ناجي وأراد بعض شيوخه ابن عرفة
 وقوله وذهب بعض أهل العصر من كلام ابن ناجي وهو ضعيف فالراجح الأول
 تنبيهه ولولم نزل الجنين الذي تم خلقه ونبت شعره حيا بعد ذكاته أمه كان
 محقق الحياة أو مشكوكا فيها وجبت ذكاته وإن كانت متوهمها نبت ذكاته فلو بودر إلى
 ذكاته فمات قبلها لم يؤكل في الأولتين ويؤكل في الثالث وهو حكم الخارج من بطن
 المذكي وأما الخارج من جوف الحى أو من جوف الميت حنف أنفه فما خرج ميتا
 لا يؤكل فيمات بالخارج حيا فان كان مثله يحيى تحقيقاً أو ظناً لا شكاً أو وهماً وتم
 خلقه ونبت شعره فانه يذكي ويؤكل وإن كان شكاً أو وهماً أو لم يتم خلقه أو لم ينبت
 شعره فانه لا يؤكل ولو ذكي وقد ظهر من ذلك أن ما لم يتم خلقه ولم ينبت شعره
 لا يذكي ولا يؤكل ولو نزل حيا والمشبهة بالخارجة مع الجنين المأكول بذكاته أمه
 ويقال لها السلاء وهي وعاء لولدهم بخلاف الكل مطلقاً عدمه مطلقاً نالهاته تبع
 الولد في الأكل وعدمه (قوله بحبل ونحوه) كالعودين والحجرين (قوله التي

وهو (إذا تم خلقه ونبت
 شعره) يريد الشيخ بتمام
 خلقه أنه كمال خلقه ولو
 خلق ناقص يد أو رجل فانه
 لا يتبع نقصه من تمامه نص
 عليه الباجي وعدول الشيخ
 عن أن يقول كمال شعره
 إلى نبت شعره يدل على أنه
 لا يشترط فيه الاثبات
 بعض الشعر وهو كذلك نعم
 اختلاف هل يؤكل نبات
 أشجار عينيه أم لا فقال
 بعض شيوخنا ظاهر
 الروايات وقوال الشيوخ
 أنه لا يؤكل بذلك وإنما اعتبر
 شعر جسده وذهب بعض
 أهل العصر إلى جواز أكله
 بذلك ثم اتفق بين مالائيل
 فيه الذكاة من الانعام (و)
 هو أشياء أحدها (النفقة
 بحبل ونحوه) ثانيها
 (الموقودة) وهي المضروبة
 بعضي وشبهها كالرمح
 والحجر (و) ثالثها (التردية)
 وهي الساقطة من عل إلى
 أسفل

(و) رابعها (النطحة) أي النطوحة التي صارت إلى حال اليأس (٦١٦) (و) خامسها (سيلة السبع) وهي

التي ضربها السبع وهو ما يتبع وقيل المراد به السبع العلوم (لأن بلغ ذلك) الفعل المذكور (منها) أي من الخمسة المذكورة كلها (في) هذه الوجوه مبالغة لا تعيش معه لم تؤكل بذكاة (ظاهره سواء أنفذت مقاتلها أولا آيس من حياتها أم لا إيمان أنفذت مقاتلها فلا تؤكل لأن سبلها سبيل الميتة والقاتل خمسة انقطاع النخاع وهو والنخاع الذي في عظام الرقبة والصلب وقطع الأوداج وخرق المصراع وانتشار الحشوة وانتشار الدماغ وأما إذا لم تنفذ مقاتلها فإن كانت مرجوة الحيلة فلا خلاف في أعمال الذكاة فيها وإن كانت غير مرجوة فعن مالك من رواه أشهب أنها لا تذكى ولا تؤكل وهو الذي مشى عليه الشيخ ومذهب ابن القاسم وروايته عن مالك أنها تذكى وتؤكل وسبب الخلاف هل الاستثناء في قوله تعالى إلا ما ذكيت

صارت إلى حال اليأس) لا حاجة لتلك الزيادة هنا القول المصنف بعد إذا بلغ ذلك (قوله وهو ما يتبع) هذا هو الظاهر وما حكاه بقوله وقيل ضعيف لأنه لا فرق قوله (الفعل المذكور) أي الذي دل عليه السياق وقوله كلها التأكيد من حيث أن هذا الشرط لا يختص به واحد عن واحد من هذه الخمسة لأن المراد أن هذه الخمسة اجتمعت في الوجود ووجد الشرط في الشكل وأراد بالخمسة ذواتها وأبواب الوجود صفاتها من ترد ونحوه والجور والمجرور متعلق بمحذوف وتقديره أن بلغ الفعل المتحقق في هذه الوجوه من تحقق الشكل في جزئياته فتدبر (قوله آيس من حياتها) أم لا فيه نظرا ذكوله أن بلغ ذلك مبالغة لا يعيش الخ) هو معنى الأياس من حياتها (قوله انقطاع النخاع) حال الأجهوري مثل النون (قوله وهو النخاع) أي النخاع الأبيض (قوله عظام) جمع عظم ظاهره أنه ليس في عظم واحد مع أن الظاهر أنه في عظم واحد وقال في القاموس العظم قصب الحيوان الذي عليه اللحم جمعه أعظم وعظام انتهى (قوله والصلب) معطوف على عظام (قوله وقطع الأوداج) أي جنس الأوداج فأبانه بعض الودج من بعض منفذ فأجمع ليس بشرط وفي شق الودج من غير قطع وأبانه بعضه من بعض قولان في أنه مقتل أو غير مقتل وظاهر خيل جريان الخلاف ولو في شق الودج الواحد وقضية كلام التوضيح وكلام أبي الحسن أن شق الواحد ليس بمقتل (قوله وخرق المصراع) جمع مصبر كرعيف ودغقان وجمع مصراعين كسلطان وسلاطين ولو قال وثقب مصير كان أحسن أي خرقه وأخره وقطعه بخلاف شقه ولا فرق في الثقب بين أن يكون من الأعلى أو الأسفل وخصه ابن رشد بما إذا خرق في أعلا مورجعه عياض (قوله وانتشار الحشوة) بكسر الهمزة وضمها وهي كل ما حواه البطن من كبدة وطحال وقلب وغير ذلك والمراد بثرتها تفرق الأمعاء الباطنية عن مقارها الأصلية لآخر وجهها من البطن فإنه ليس من المقاتل لأنه يمكن أن ردها فتعيش ومثل فتردا كلها نثر مضها (قوله ونثر دماغ) وهو ما تنوره الجمجمة وشرخ الرأس دون انتشار الدماغ ليس بمقتل وليس بمقتل خرق رية الدماغ وورث اثنين وكسر عظم صدر وغير ذلك من باقي المتألف وثقب الكرش وشق القلب وما يعمل فيه الذكاة الحيوان الذي ينتخ من أكل خلفة البرسيم ويحصل الأياس من حياته وكذا الحيوان الذي يبلغ شيئا ويقف في حلقه ويحصل الأياس من حياته حيث لم يحصل

مقتل أو منقطع فن قال بانصاله أجاز ذلك كله وان صارت البهيمة مما أعام من ذلك ما يرسا
من حياتها لم تنفذ مقاتلها ومن قال بانقطاعه لم يجوز كذا إذا آيس من حياتها وان لم تنفذ مقاتلها

وقد يدبر الكلام عنده

لكن ماذا كتبتم من غير هذه
الاصناف (ولا بأس بالخطر)
وهو من خاف الله لك على
نفسه ولا ينفى بذلك أن
يكون أشرف على الموت
أدراك كل حينه لا ينفع
(أفياكل الميتة) من كل
حيوان غير الآدمي وإنما
قد ناهى هذا القول بعد ولا
بأس بالانتفاء بمجدها ولأن
صاحب المختصر وعنه
شهر البينة الآدمي لا يجوز
لها أكلها البساطي والظاهر
أنه لا فرق بين ميتة الآدمي
وميتة غيره وظاهر كلام
الشيخ أنه يأكل الميتة
ولو كان ملتبساً بجمعيته وهو
كذلك على المشهور ولو
وجد المحرم الصيد والميتة
أكل الميتة وإذا وجد ميتة
وخنزيراً أكل الميتة وإن لم
يجد الخنزيراً أكل منه
ويستحب له ذلك كيتبه
وذا كانه العقر **تنبيه**
انظر بآي معنى استعمل
لا بأس هذا (ع) قبل حاقه
خلاف مذهب مالك لأن
مالك قال أكلها واجب
عند الضرورة فإن تركه

نفاذ مقتل (قوله ومذهب ابن القاسم الخ) وهو الراجح. قوله انه. انذكي الخ
غير المرجح ولا ينبغي أن غير المرجح يشل الشكوك في حياته والفتن وعدم حياته
والمأبوس من حيث وقوله آخره بارة إذا أبس من حيث لا يدغمه ولكنه القول
عليه الآخر لأن الخلاف إنما هو في المأبوس من حياته. وقوله وهو من خاف
الملاك على نفسه) ولو ظنا (قوله من كل حيوان) غير لا دمي ولو كان
ولو لا حرمة له كالمترد والحرابي والمحصن أملا أنه يؤذى أكله أو لحضر التعبد وهو
المشهور ومنها ضالة الأبل الآن تنعين طريقاً لاجابة بخلاف الآدمي فقد قال ابن
العربي ولا يؤكل ابن آدم ولو لموت (قوله بساطي) مقابل ما قاله العلامة
خايل (قوله وهو كذلك) على المشهور لأن تلك الرخصة لا تنقيداً بالسفر المستند
إلى أكل الميتة هل هو من الاجتهاد أو من باب المعفونة ولعل فائدة ذلك أنها
على الثاني باقية على النجاسة وإنما في غيرها لا كل فيعزل فيه ويده للصلاة وعلى
الأول لا يفضل لأنه صادر من مفردات الظاهر (قوله وإذا وجد ميتة) أي ميتة
غير الآدمي وقوله وخنزيراً أي مذكي وإن كانت الذكاة لا تعمل فيه لأنه إذا لم يكن
مذكي كان ميتة وإنما قدم الميتة على الخنزير لأن لحم الخنزير حرام لذاته والميتة
لوصفها أي بالموت وما أنيط الحكم بذاته أشد مما أنيط به لوصفه انتهى وهذا
التعليل يفيد قصر الميتة على ميتة المباح وقرره ع.ج بشموله لغيرها إلا أن يراد لوصف
الحاصل عند الموت ولو من غير مباح الأكل ما حذوف مقابل التعريم الذاتي وظلاله
بهرام فنعلم أن ابن العربي بقوله لا نهائج حية أي ولو على قول في المذهب أو غيره
والخنزير لا يحمل مطلقاً وقوله أكل الميتة أي وجوباً (قوله ولو وجد المحرم الصيد الخ)
أي ولو وجد المحرم المضطر ولا فرق في ذلك الصيد بين أن يكون مصادره محرم
وأن ذبحه غيره أو ذبحه محرم أو حر ذبحه أو أعان على ذبحه وإن مصادره حلال
واحتز بقوله ولو وجد المحرم الصيد ع.ج لو كان المضطر لئلا يصاد محرم صيداً
وذبحه حلالاً فإنه يقدمه على الميتة (قوله ويستحب تذكيته) وذلك لأنه العقر
قال التتاعى والظاهر أنه لا يحتاج إلى ذلك لأنه لا كان لا تنقيد في المحرم الأكل
وقال الفاكهاني ويستحب له تذكيته ولم أره منصوصاً بعمل كونه يقدم الميتة
على الخنزير إلا أن تكون الميتة متفترية تحشى على نفسه نهائياً تقدم عليها الخنزير
وإذا وجد خنزيراً وميتة المحرم فالذي يظهر تقديمه على الخنزير لقول ابن عبد الحكم
تقديمه على الميتة ولو لم يكن أحد ذلك في الخنزير وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه
على ما اتفق على تحريمه **تنبيه** عمل جواز أكل الميتة بالضرورة حيث لا يجد طعام

وقال بعضهم هذه اباحة بعد الخطر لما كان الأصل في الميتة التحريم قال لا بأس وكذا لا بأس للضرر أن يشبع
ويتزود من الميتة إذ خاف العدم فيما يستقبل (ك) وهذا هو المشهور (فان استغنى عنها طريحها) وقال البساطي
وعندي أنه يتبع الطن فان ظن أنه لا يجحد المباح قيل صبرته الى (٦١٨) حالته هذه جازله أن يشبع وان ظن

أنه يجحد قبل أن يصير الى
مثلها لم يجز وان لم يكن له ظن
احتياط في تيميمه ويباح له
أيضا شرب كل ما يرد عطشا
كالماء النجسة وغيره من
المائعات الا الخمر فانها
لا تحل له الا لاساغعة الغصة
وهي بضم الغين وتشديد
الصاد فاما الجوع والعطش
فلا اذا لا يفيد ذلك بل ربما
زادت العطش ولا يجوز
التداوي به على صفة ما على
المشهور واختلف اذا
استهلك عينها والاكثر
على المنع من ذلك (ولا بأس
بالانتفاع بجلدها) أي الميتة
الظاهر — ان لا بأس هنا
للاباحة أي وبإباح الانتفاع
(اذا دبغ) بما يزيل شعره
وريححه ودسمه وورطوته
ومفهم الشرط انه لا ينفع
به قبل الدبغ وهو كذلك
باتفاق عند بعضهم وعلى
المشهور وعند بعضهم وظاهر
كلامه ان الدبغ يفيد في جلد
كل ميتة وبه قال معنون

الغير والاقدامه حيث لم يكن ضالة الابل ولا يحضر القطع أو الضرب الشديد
فيما لا قطع فيه فاذا أكل من طعام الغير عندهم خوف القطع أو الضرب فقل
يقصر على سد الرق من غير شبع وتزود وحايه المواق وقيل يشبع ولا يتزود
وعليه الخطاب (قوله لما كان الأصل في الميتة الخ) أي وان كان التصود
الوجوب (قوله وهذا هو المشهور) خلافا لخليل قال ولا ضرورة ما يسد ولذا
أباحت للضرورة سماعه الا كل بعد ذلك منها وان لم يضطر حتى يشبع غيرها
فما يحل له ولو كان محرما على غيره وقوله وقال البساطي مقابل المشهور واذا
تزود من خنزير لم يجز سواء تم لقي ميتة تقدم عليه عند الاجتماع طريحه وأخذ الميتة
كما هو مقتضى قوله لا في وقدم الميت على خنزير كما في مرج خليل (قوله الى حالته
هذه) أي الى مثل حالته هذه والمشار له حالته التي سكتان عليها من الاضطرار وقوله
احتياط أي بالشبع (قوله وغيره) أي كما لو ورد النجس (قوله وهي بضم
الغين الخ) هذا الضبط لقا كهائي قال وانما يصبطها لاني رأيت بعض الناس
يقرأها بفتح الغين (قوله فاما الجوع) ذكر الجوع توسعا والا فالحديث
في الشرب (قوله بل ربما زادت العطش) هل زيادة العطش أكثرية فتكون رب
للتكثير أو قاطبة فتكون للتعايل يسأل عنها انماها (قوله على المشهور) ومقابل
يجوز وقوله والاكثر على المنع أي والاقول على الجواز (قوله الا لاساغعة الغصة الخ)
ويصدق في شربه لغصة ان كان مأموفا وأولى مع قرينة صدقه فان قامت قرينة
كذبه لم يصدق كعدم قرينة وهو متهم كذا في الشيخ الزرقاني (قوله ولا يجوز
التداوي به على صفتها) خبر ان يجعل الله شفاء أمتي فيما حرم عليها (قوله
فلا بأس بالانتفاع بجلدها) أي الاجلد الا أدى لشرفه (قوله بما يزيل شعره)
لا يشترط ازالة الشعر على الراجح على ما هو الظاهر من القولين (قوله ودسمه
ورطوته) الظاهر ان زوال كل منهما لازم لذهاب الآخر (قوله لانه لا ينفع به
قبل الدبغ) ولو في اليابسات (قوله مقدمة باليابسات) لان اليابس لا يقطر منه
شيء فينزل في الجلود القمع والبول ولا يطعن عليه لثلاثه فصل منه شيء ويدخل
في الانتفاع به لبسه والجلوس عليه في غير وقت الصلاة (قوله من غير المائعات)

وابن عبد الحكم والمشهور انه لا يعمل في جلد الخنزير وظاهره ايضا ان طهارته عامة في المائعات فلا
غيرها وهو كذلك عند سجنون وغيره والمشهور ان طهارته مقيدة باليابسات والماء وحده من بين المائعات
لان الماء يدفع عن نفسه

لا يجوز وضع نحو من فيه نصف ذلك بخلاف الماء وإذا وجد النعال من جلد الميتة فإنه ينحس الرجل إذا توضأ عليه على ما استظهره الحطاب **في تبيينه** لا يهر الجلد عندنا بالدبغ وأما قوله صلى الله عليه وسلم أيما ماء أب أي جلد دبغ فقد طهر فالمراد الطهارة اللغوية بمعنى النظافة لا الشرعية وطهر يجوز في الماء الضم والفتح (قوله ولا يصلى عليه) أي الجلد أنهم فرض الكلام في الجلد أنه لو كان عليه شعر طويل بحيث يسترا الجلد سترًا قويًا فإنه يجوز الصلاة عليه ولو جلد كلب أو خنزير لأن الشعر عندنا طاهر ويستثنى من كلامه جلد الحمير والبغال والحيل فتجوز الصلاة عليهم ما فيها بشرط الدبغ لأنها صارت بعد الدبغ طاهرة وأما إذا لم تدبغ فلا يجوز ذكره بعض الفضلاء وهو ظاهر (قوله على المشهور) هذا الخلاف في الصلاة وفي البيع في المدبوغ لا في غيره ونص الفقهاء في ثم الجلد المدبوغ طاهر ظاهره وباطنه وجائز بيعه على إحدى الروايتين والأخرى وهي المشهورة في المذهب أنه طاهر طهارة مخصوصة يجوز استعماله في اليابسات وفي الماء وحده من بين سائر المبيعات ولا يجوز بيعه ولا الصلاة فيه ولا عليه انتهى (قوله كان جرحه في شهادة من فعل ذلك الخ) وقضية ذلك أن يكون كبيرة لأنه لا يظهر كونه صغيرة خسة وقد ذهب إليه بعض الشافعية فيما قيل (قوله لأجل الخلاف فيه) أي بوجوده لا بالظاهرة (قوله يرد البيع مطلقا الخ) دبغ أو لا (قوله وغرم المتاع قيمة الجلد) هذا في الغير المدبوغ وأما المدبوغ فيمضي بالثمن أي لا اختلاف فيه كلما فاده الفقهاء (قوله ولا بأس بالصلاة على جلود السباع) أي ونحوها من كل حيوان مكرور ولا كل يشمل الفيل والذئب والنعلب والضبع وبين شرط الجواز بقوله إذا ذكيت أي ولو بالعقر عند عدم القدرة على ذكبه إذا ذكيت لجارها أو ولي إذا ذكيت لها على ما اعتده عجم من أن الذكاة تتبع (قوله ولا بأس ببيعها) أي ببيع الجلود ولو كانت على ظهور السباع قبل ذكاتها بخلاف جلود النعم فإنه لا يجوز بيعها على ظهورها على المعتد ويصح عطف بيعها على الصلاة ويكون الضم إلى سباع الجلودها وبقيد بما إذا كان شراؤها بالجلدها أو عظمها أو ما يبيعها اللحم أو اللحمها وجلدها فمكرور وإذا ذكيت جلد ما فقط فيؤكل لحمها على عدم تبعيض الذكاة (قوله وبالجملة أن كل ما ذكيت الحكم فيه كذلك) أي أن كل ما ذكيت ولو من محرم الأكل فإنه يصلى على جلده لأن الذكاة تؤثر في طهارته قال في الجواهر في باب الذبايح فيطهر بالذكاة جميع أجزائه من لحمه وعظمه وحامه سواء قلنا تؤكل أو لا تؤكل كالسباع والكلاب

(ولا يصلى عليه) أي على جلد الميتة ولا فيه على المشهور (ولا يباع) على المشهور ولو دبغ وأذوق أي البيع فيه قبل الدبغ كان جرحه في شهادة من فعل ذلك وإذا وقع بعد الدبغ فلا يجرح لأجل الخلاف فيه ورد البيع مطلقا ما لم يفت فإن فات رد البائع الثمن وغرم المتاع قيمة الجلد أن لو كان جائز البيع (ولا بأس بالصلاة) لا بأس هنا بمعنى الجواز أي وتجوز الصلاة (على جلود السباع إذا ذكيت) ج ما ذكره وكذلك وبالجملة أن كل ما ذكيت الحكم فيه كذلك على المشهور (و) كذلك لا بأس (ببيعها) أي ببيع جلود السباع إذا ذكيت

(ويستغنى بصرف الميتة وشعرها) بعد الجزاء نفاها عما من البيع والصلاة عليه والمدة بقية به وغير ذلك الا انه اذا باع بين وظاهر قوله شعره دخول شعر الخنزير وهو كذلك عند (٦٣٠) مالك وابن القاسم فقوله آخر الكتاب

وكل شيء من الخنزير حرام
أراد به الاشعره (و) كذلك
(ما ينزع منها) أي الميتة
(في) حال (الحياة) أي على
تة — دبر ان لو نزع منها
في حال الحياة فلولم يؤهلها
رؤس الريش ورؤس القرن
والوبر فانه ينتفع به بعد موتها
الا ان فانه نجس وهو مما
ينزع منها في الحياة ولا يؤهلها
(وأحب البناء) أي المالكية
(أن يفصل) ماذا كرم من
الصديق وما به — دة اذ لم
تتقن طهارته ولا نجاسته
أما ان يتقن طهارته فلا
يستحب غسله ولا ينتفع
بريشها) أي الميتة ظاهره
مطلقا وفيه تفصيل لان أصله
الرطب لا يجوز الانتفاع به
مطلقا من غير خلاف
وأصله لا يجوز الانتفاع به
من غير خلاف وفيما بينهما
قولان بالجواز والله — مع
وهو المشهور (و) كذلك
(لا) ينتفع (به — رنهما)
أي الميتة (وأطلقا) فانه

والحمير والبغال اذا ذكبت طهرت على كتابي الرازي في اباحه أكلها ومنها
ومقابل المشهور وهو ما قال ابن حبيب أنها لا تطهر بالذبح بل بتعريضه فالدابة
عند ابن حبيب لا تؤثر الا في مكروه الأكل وجعله بعضهم طريقة الاكثر (قوله
بعد الجزاء) سواء كان الجزاء قبل النصف أو بعده والمراد بالجزاء ما قبل النصف فشميل
الحلق ونحوه كالدابة قال الحطاب وانظره بل يحكم عليهم حال اتصالها بالميتة قبل
جزائها بالطهارة أو بالنجاسة حتى لو طال الشعر أو ريش القصبه وصل على عليه مصل
بطلت صلاته والظاهر أن الحكم بنجاسة المتصل فقط لا المتصل كما يفهم من الطراز
(قوله الا أنه اذا باع بين الخ) وأما ما جز في حال الحياة فلا يجب عليه البيان وأما ما جز
بعد ذكائها فظاهر وجوب بيانه كما قرره عجم (قوله عند مالك وابن القاسم)
وغيرهما يقول باستثناء شعر الخنزير والكلاب (قوله أي على تقدير الخ) إنما احتاج
الشارح الى هذا التذكرة لعدم صحة كلام المصنف اذ ظاهره أن معناه ينتفع بما ينزع
من الميتة في حال الحياة فيه وصفها بالميتة مع الاخبار عن الانتفاع بما ينزع في حال
الحياة تنبيه * هذا التخصيص بقوله بعد ولا ينتفع بريشها (قوله ولولم يؤهلها)
لاولى حذف الاول فيكون جوابا لـ (قوله مثل رؤس الخ) المعنى ان رؤس الريش
من الميتة نجس ومثله رؤس القرن (قوله أن يفصل ماذا كرم) ولو جز من حي
والمتوفى من غير المذكي يجب أن يميز ما تعلق به من اجزاء الميتة (قوله ولا ينتفع
بريشه الخ) ظاهره معارض لقوله أولا وما ينزع عنها في حال الحياة وقد تقدم ما ينزل
للاعراض وهو تخصيص ما تقدم بقوله ولا يؤهلها (قوله لا يجوز الانتفاع به مطلقا)
أو بجميع وجوده الانتفاع (قوله وأعلام الخ) الراجع أن أهله كأهله في النجاسة
وعدم الانتفاع فأجرى الوسط وهذا كله في النجاسة وأما الزغب فهو ظاهر
تنبيه * عبر المصنف بالانتفاع وسكت عن الطهارة لقوله ما من حل الانتفاع
في حال الاختيار لان نجس العين لا ينتفع به وعكس مع الاشياء النجسة فسلب
الانتفاع بقوله ولا ينتفع بريشها لفهم نجاستها من حرمة الانتفاع بها (قوله ظاهره
على جهة التحريم) أي وهو كذلك (قوله وقد اختلف في ذلك) أي بالطهارة
والنجاسة والفرض أنه ميتة (قوله والضفر) معطوف على القرن (قوله والدجاج

وانبأها) ظاهره على جهة التحريم لان الحياة تحله (وكرر الانتفاع بالذباب العليل) وكذا عبر فيه
في الدونة وقد اختلف في ذلك) أي في اذباب القليل وكذلك القرن والظانف وهو بالبحر وأخافه الظبي والظانف
ودوالبعير والاوز والدجاج والنعامة

فيه فطاراذا المحدث أن الدجاج ليس من ذوى الضفر (قوله ونحوها) أى كجر الوحش والضابط لكل ما ليس بمشقوق الخف ولا منفرج القائمة الأثرى أن الدجاج والعصافير انفرجت قوائمها فاليوم ذواتها كلها إذا أخذ به من مراح هذا الكتاب (قوله مشهورها أن ذلك كله نجس) أى بناء على أنه تحمله الحياة (قوله وقال ابن وهب ما هو) أى بناء على أنه لا تحمله الحياة وحكى الأقوال على هذا الوجه ابن المحجب وقله جهرام فى الوسط ~~بـ~~ تنبيهه ~~بـ~~ ما تقررون كون ناب الفيل نجس إذا كان من ميتة مذكولة المنفصل من الفيل حال حياته وحيث كان المنفصل من الميتة نجسا فالسكرامة فى قول المدونة وأكره الأدهان فى أبواب الفيل والمشط بها والتجارة فيما لانها ميتة محمولة على التحريم وأما ناب الفيل المذكى ولو بالعقر فانه مكروه وانكره على التنزيه والزيت ونحوه الموضوع فى إفاء العاج ونحوه من كل غلام ميتة بالى أن كان لا يتصل منه شىء يقينا فانه باقى على طهارته فلا ينجس ما وقع منه وان كان يمكن أن يتصل منه شىء فلا شك فى نجاسته وبعضهم حمل السكرامة على باهماع كونه غير مذكى وعزاه أبو الحسن لابن رشد وابن فرحون لبعضهم عن ابن المواز قال لأن عروة وبريعة وابن شهاب أجازوا أن تمشط بأمشاطه ووجه السكرامة تعارض مقتضى التحيس وهو جزئية الميتة ومقتضى الطهارة وهو عدم الاستغفار لانه مما يتنافس فى اتخاذ (قوله وقوله وقيل بالفرق) أى فالطرف ظاهر والأصل نجس وظاهره أن ذلك القول جارى فى العظم أيضا (قوله وما ماتت فيه فأرة) لأنه مذكور لموتها بل ولوقعت ميتة وأما لوقعت حية وأخرجت كذلك فلا بأس به إلا أن يكون على جسدها نجاسة ومثل موت الفأرة فى الطعام سقوط شىء عن أنواع النجاسة به ولو بما به فى عنه كسب الدم ولو كانت الفأرة بعسر الاحتراز منها (قوله من سمن) والماء المضاف حكم الطعام والتحيس بمجرد الملافة للنجاسة التى يمكن تحلل شىء عنها ولا يشترط التغيير (قوله أو ودك الخ) قال فى الصباح الودك بفتحين دسم اللحم والشحم وهو ما تحلب من ذلك انتهى (قوله ولم يؤكل) وأما الأدهان به فينبى على خلاف وهو أن التطمخ بالنجاسة هل هو حرام أو مكروه والمذهب أنه مكروه (قوله فانه لا ينجس) وبه ذلك أن أمكن إزالته أو بله أو كل نحو السمن وأما لوقعت برية فان كان أقل من الطعام أكل مع الطعام وإن ساوى الطعام فقولان المحدث منه ماحرة أكله لان ما لا ينفسر له سائله وإن كانت ميتة طاهرة لا يملأ أكله إلا بذكاة وهي مفقودة هنا والحاصل أنه إن تميز كل الطعام دونه كان قدره أو أقل أو ~~أكثر~~ وأما إن لم يمت به فيؤكل

ونحوها وأما عظم على أربعة أقوال مشهورها أن ذلك كله نجس من الميتة وقال ابن وهب طاهر وقيل بالفسق بين طهرها وأصلها وقيل أن حلفت طهرت والأفلا وما ماتت فيه فأرة) بالهز (من سمن) بسكون السين (أوزيت أو غسل) بفتح السين أو ودك ~~قوله~~ (ذائب) راجع للجميع (طرح ولم يؤكل) ولا يباع ومثل الفأرة كل ماله نفس سائله واحترز هذا مما لو وقع فيه ما لا نفس له سائله ومات فيه فانه لا ينجس وسيصرح بغيره وقوله ذائب وماذا ذكر أنه يطرح ولا يؤكل خشى أن يتوهم أنه لا يفتن به أصله فرفع ذلك للإمام بقوله (ولا بأس) بمعنى وبإباح (أن يستصح بالزيت المتحيس وشبهه) كالودك والسمن (فى غير المساجد)

في الاقسام الستة أن نوى ذكاته والا فلا فان شك في قدره حال موته فاستظهر به من
 المشرع أكله لقاعدة أن الطعام لا يمارح بالشك وقال بعض شراح خليل لا دود
 وسوس القول والطعام وفراخ النحل فانهما يؤكل من غير ذكاة وان تصرله وقواه
 قوله في غير المساجد وكذا في المساجد حيث كان المخاف يخرج عنها (قوله كالبيوت
 الخ) وكالازقة (قوله وأما المساجد فليقتضيه منه) أي وجوبها وكذا لا يبنى بمونة
 بجنت بزيت متنجس ولا بطوب متنجس ولا يسقف بخشب متنجس فان وقع وبني
 بطين أو مونة متنجسة فلا يردم وإنما يلزم تلبس الاشياء المتنجسة بطاهر وكما يجوز
 لاستصحاب بالزيت المتنجس يجوز جملة ما يوفوا وتغسل به الثياب وتغسل بعده
 بطلق (قوله وله بيعه) أي الا أنه بين لان النفس تكرمه (قوله على حسب
 ما يغلب على الظن) أي بقدر شئ يزيد على الظن أي يزيد ادراك كون النجاسة
 سرية فيه على الظن أي أصل الظن أي أنه لا يطرح الا الذي ظن ظنا قويا ان النجاسة
 سرية فيه ففاده أنه لا يطرح ما وجد فيه أصل الظن أن النجاسة سرية فيه وليس
 كذلك بل يطرح بقدر (قوله قال معنون) واسمه عبد السلام سمي معنون
 باسم طائر حديد البصر لحديثه في المسائل قال معنون كنت عند ابن القاسم
 وجوابات مالك ترد عليه فقيل له فامنعك من السماع منه قاله قوله الدراهم قال
 مرة أخرى لحى الله الفقر فلولا لا دركت ما لكافان مع هذا فله رحلتان وسمع من
 ابن القاسم وابن وهب وأشهب وعبد الله ابن عبد الحكم وسفيان بن عيينة
 وكثير وعبد الرحمن بن مهدي ومعاوية بن عيسى وغيرهم قال أبو العرب كان
 معنون ثقة حافظا للعلم فقيه البدن اجتمعت فيه خلال فلما اجتمعت في غيره الفقيه
 البارع والورع الصادق والصرامة في الحق والزهادة في الدنيا والتقش في الملابس
 بالمطعم والسماحة وكان لا يقبل من السلطان شيأ ور بما وصل أصحابه بالثلثين
 دينا وانحوا وكان مع هذا رفيق القلب عزيز اللمعة ظاهرا خشوع متواضعا قليل
 التصنع كريم الاخلاق حسن الادب سالم الله در شديدا على أهل البدع لا يخاف
 في الله لومة لائم يحكمهم من كلامه قال معنون لابنه محمد يا بني سلم على الناس
 فان ذلك يزرع المودة وسلم على عدوك وداره فان رأس الايمان بالله مديارة الناس
 وكان يقول من لم يعمل بعلمه لم ينفعه العلم بل يضره وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب
 فاذا عمل به نور قلبه وان لم يعمل به وأحب الدنيا أعمى حب الدنيا قلبه ولم يتورع العلم
 وكان يقول ترك الحرام أفضل من جميع عبادة الله تعالى وترك الحلال لله أفضل
 من أخذه وانفاقه في طاعة الله وقال ترك دائق محارم الله تعالى أفضل من سبعين

كالمبيوت والحوادث
 (و) أما المساجد فلا يتعطف
 منه لانه نجس فلا يستصح
 به فيها التزيم بها عن
 النجاسة فانهم مرجعهم
 خائب فقال (وان كان)
 تاذكر من السمن وما عطف
 عليه (جاء ما طرح)
 الفارة التي ماتت فيه هي
 وما حولها وكل ما بقي
 وله بيعه ولا تعدد فيها بطرح
 منه وإنما ذلك على حسب
 ما يغلب على الظن (قال
 معنون) يضم السمن وقوا

ألف حجة بتيهها سبعون ألف عمرة مبرورة متقبلة وأفضل من سبعين ألف فرس
 في سبيل الله بزادها وسلاحها ومن سبعين ألف بدنة يهديها إلى بيت الله العتيق
 وأفضل من عتق سبعين ألف رقبة مؤمنة من ولد اسماعيل فبلغ كلامه هذا بعد
 الجبار بن خالد فقال نعم وأفضل من ملئ الدنيا إلى عنان السماء ذهباً وفضة كسيت
 وأنفقت في سبيل الله لا يراد بها إلا وجه الله عز وجل هذا ما ذكر ابن فرحون وقال
 المناوي في شأن سحنون بن سعيد الإمام المشهور والعلم المنشور له الكلام الرقيق
 والعجائب والخوارق فنه ما قال العلم حجة على عباده والعلماء مع الأنبياء وخير الناس
 علماً وأهمهم ومن كراماته ما حكاه بعض أصحابه قال ركب البحر مع سحنون فهماج
 وخفت منه فذهبت فرأيت المصطفى صلى الله عليه وسلم فقال له أتخاف أو يخاف
 أهل السفينة وفيهم سحنون فاستيقظت فاذا البحر قد سكن فكأشفتني سحنون
 وقال امسك على ما رأيت ولا تخبر أحداً قال بعضهم يكفي أهل المغرب قبر سحنون
 اقتهى (قوله إلا أن يطول مقامها) بحيث يظن السريان بحججه (قوله أي
 أقامتها) إشارة إلى أن مقام مصدر مهي (قوله وانتشرت) عطف تفسير على
 ما قبله (قوله في الصحيح وغيره) أي الدليل على التفرقة ثابتاً في الكتاب المتقيد
 بالصحيح والكتاب الذي لم يبق فيه الصحيح هذا معناه مع أنه في التحقيق قبله عن أي
 داود وكذا أنت وأبو داود لم يبق فيه الصحيح وأما دلالة بحديث أبي داود يدل على أنه
 ليس موجوداً في الصحيحين أي ليس موجوداً على هذا الوجه وهو التصريح
 بالتفرقة بين المانع وغيره فالمناسب إسقاط قوله في الصحيح قال في التحقيق ودليل
 هذه التفرقة ما في أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا وقعت الفأرة في السمن
 فإن كان جامداً فالقروها وما حولها وإن كان مائلاً فلا تقر بهك ففرق صلى الله عليه
 وسلم بين الجامد والمائع إلى أن قال وقيس على السمن غيره ما في معناه وكذا أسائر
 المايعات إلا الماء انتهى (قوله ولا بأس بطعام أهل الكتاب) المراد بهم
 اليهود والنصارى الصغیر منهم والكبير والحرو والعبد (قوله الجمهور من المفسرين)
 أي فطفت وذياتهم على قوله بطعام أهل الكتاب للتفسير وفي بعض النسخ
 ولا بأس بأكل طعام أهل الكتاب (قوله كلها) أي أن الجمهور قالوا أن المراد
 بالطعام هي الذبيحة كلها ما حل ذلك منها وما حرم عليه كالطريقة ومقابل الجمهور
 إنما أحل طعامهم في الذبيحة الأشياء التي هي حلال لهم لأن ما يحل لهم فعمل فيه
 الذكاة فبعت هذه الطائفة الطارئة والشعور المختصة من ذبائح أهل الكتاب قال
 ابن عطية وهذا الخلاف موجود في مذهب مالك ولا بد للجمهور من شروط أن يذبح

(الأن يطول مقامها) يضم
 الميم أي أقامتها (فيها) فانه
 وطرح كله) لأن الفحاسة
 أقامها مقامها في الجامد
 نفذت وانتشرت في جميع
 أجزاءه ودليل التفرقة التي
 ذكرها في الصحيح وغيره
 من قوله صلى الله عليه وسلم
 (ولا بأس بأكل طعام
 أهل الكتاب وذياتهم)
 لا بأس هنا بالإباحة قال
 تعالى وطعام الذين أوتوا
 الكتاب حل لكم
 الآية الجمهور من المفسرين
 على أن المراد بالطعام
 الذبيحة كلها وهذا إذا كان
 ممن لا يستحل الميتة

وأما من يستعمله انقال الباجي ان ذبح بحضرتك وامساك وجهه (٦٣٤) الذكاة حازا كلها، وأما ان غاب عنها

فلا يجوزوه — هذا في غير
الضحايا وأما في الضحايا فلا
قاله في المدونة لانه قربة
(وكره) كل شعوم اليهود
منهم من غير تحريم) على
المشهور لانه لما لم يقصد
الشعوم بالتذكية أشبه الدم
الذي يقصده المسلم وضيم
منهم عائد على أهل الكتاب
(ك) لم أدر ما احتزبه وهل
لهم ثم يهودى غير كتابي وقال
(د) احتزبه من المرتد اليهم
والدخيل فيهم — م اذا جعل
طعامه على الخلاف فيمن
ارتد من كفر الى كفر (ولا
يؤكل ما ذكاه المجوسى)
مطلقا وقتيا كان أو غيره
ذكاه نفسه أو لمسلم الآن
بأمر المسلم بالذبح وقاله
قل بسم الله عليها فانها تؤكل
من غير خلاف قاله (ع)
وكذلك لا تؤكل ذبيحة
السكران والمجنون ولو أصابا
الذكاة لفقدان عقلهما
ابن الحماجب وتصح من
الصبي المميز والمرأة من غير
ضرورة على الأصح (وما
كان مما ليس فيه ذكاة من

ما هو ملك له وأن يكون مذبوحة حلالا له بشرعا وأن لا يذبح بسم نحو الصنم
فان ذبحه باسمه حرم كاله تحميم ما كان حراما عليه بشرعا كذوات الظفر
بخلاف ما لو ذبح ما هو حلال له بشرعا وان حرم عليه بشرعه فقط هكذا الطريقة
فيكره لنا أكلها وهي أن توجد الذبيحة فاسدة الرئة ولا يشترط في إباحة أكل ما ذكاه
بالشروط نصية وأما استنابة مسلم له وذبحه له فنقول ان ذبيحة الذميج فيؤكل مع الكراهة
وهدم العفة فلا تؤكل ذكر القولين على هذا الوجه نت على خليل (قوله
ان ذبح بحضرتك وامساك) المدا على كونه يذبح بحضرة من يعرف الذكاة الشرعية
ولو صغيرا مسلما يميز أو ينبغي أن يكون من لا يعرفها اذا وصف ما حمل بحضرة أنه
يؤكل (قوله وهذا في غير الضحايا) لاحاجة لذلك لان كلامنا في شخص كافر
ذ كالتفسيه فلا يعقل منه ذبيحة (قوله وكره) كل شعوم اليهود) أى ما هو محرم
عليهم بشرعا كشعوم البقر والغنم الخالص كالشعوم الرقيق الذى يقشى الكرش
والامعاء فان قيل شعوم اليهودى ما ثبت تحريمه بشرعا فلم يكن حراما فالجواب
أنه جزء مذكى والمذكى حل له فهو لم يذبح غير حل له لكن لحرمته عليه كرهنا
وقوله على المشهور ومقابلته ما نقل عن مالك من تحريم ذلك (قوله أشبه الدم) أى
في الجملة (قوله والدخيل فيهم) عطف مرادف أى احتز عن نصراني أو مجوسى
يهودى (قوله على الخلاف فيمن ارتد من كفر الى كفر) أى ان من ارتد من كفر
الى كفر حل يقرأ ولا الرجاء أنه يقر ومقابلته لا فعلية لا تؤكل ذبيحته ويقتل
الآن بسم الله وهذا الخلاف في المذهب كما أشرفنا اليه (قوله ولا يؤكل ما ذكاه
المجوسى) أى أو غيره من أهل الكتاب ولو ذكى ما هو ملك له (قوله وثنيا) أى يبد
الوثن قال في المصباح الوثن الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن
مثل أسد وأسد انتهى (قوله الآن بأمر المسلم الخ) المدا على كونه يقول بسم الله
وان لم يأمره المسلم بالذبح كما يفيد من شرح خليل فلو ذكرا اسم الله والصنم معا فانه
يؤكل تقليد الجانب اسم الله (قوله وتصح من الصبي المميز والمرأة) قال في التوضيح
يعنى أن الصبي المميز والمرأة ان اضطر الى تذكيتهما جازت ومحت وان لم يضطر
فظاهر كلامه ان في صحة ذكائهما قولين والقول بعدم الصحة غير معلوم في المذهب
والذى حكاه غير واحد ان الخلاف انما هو في الكراهة ونفى الكراهة مذهب
المذقية والكراهة لما لا في الموازية انتهى المراد منه (قوله طعامهم) أى المجوس

طعامهم) أى المجوس (فليس يحرم) يجوزنا كاله اتفا فان تيقنت طهارتها ما ان تيقنت نجاسته
فيحرم أكله

وغيرهم بالاولى (قوله وما شئت فيه يجعل على التخييس) أي لمجرم علينا كما
 زاد بعض الشراح قيد افعال حيث غلبت غايتها لتجاسة وهو ظاهر وعمل كون
 المشكوك يجعل على التخييس اذا كان من غير منافعهم وأما لو كان من منافعهم
 فمعمول على الظاهرة لأنهم محمولون في جميع منافعهم على الظاهرة كما قاله البرزلي
 (قوله والمحققون على تحريمه) أي لم فيه من المنفعة المأخوذة من ذبائهم حتى
 قال الشيخ خليل في توضيحه والمحققون على تحريمه حتى لا يفتي اشراء من حانوت
 فيه جبنهم لتخييسه الميزان بدالته انتهى قلنا ان كان الروم أهل كتاب
 فلا وجه لقول بتحريم جبنهم وان كانوا مجوسا وكثروا يصنعون أفاع ذبائحهم فيه
 فلا وجه لقول بجعله (قوله يوافق على الاسم والمصدر) أي بما يربط الاشتراك كما
 صرح به بهؤلاء فتعريفه مدرأ أخذ غير مقدور عليه من وحش طير أو بر أو حيوان
 بحرقه أو ما أخذ من وحش طير الخ والكلام في هذا معلوم في عمله (قوله
 والصيد لا هو) قال في التنبية لله وهو مدرأ وطون بالشيء بالفتح المولود اذا لعبت به
 (قوله وغيره قسمه على خمسة أقسام نقلناه الخ) نص التحقيق وقسمه غيره
 على خمسة أقسام واجب وهو ما يصيده لعيشه أو عيش غيره اذا كان لا يمكنه
 الا انفق على عياله الا انه وحرام وهو ما يذوق الى محظور كدخول أرض غيره بأذن
 فيها أو يقصده لله ولا يقصده الذكاة لانه من الفساد في الأرض ومكر وهـ مثل
 أن يقصده لله والذكاة ومندوب مثل أن يصرفه أو غنمه في مندوب كالتوسعة
 والصدقة على العباد ومباح مثل أن يصيد لياكل غنمه شهوة مأو يتكسب منه
 انتهى اعلم أنه دل على حكمه الاصل الكتاب والسنة واجماع الامة فالكتاب
 أحل لكم صيد البحر واذا حلتم فاصطادوا والسنة قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا أرسلت كلبك المعلم وذكت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليه (قوله كلبك)
 أنظر الاضافة في قوله كلبك دل هي قليل أم لا فنقول هذا اذا كان ملكه وكذلك
 اذا أعاره أو أكره وهو الظاهر واختلف اذا غضب هل الصيد له أو لا صائد وعليه
 كراء ذلك (قوله بل كما يفقه التلاميذ) هو أن يكون بحيث اذا أرسل أمانع وانزجر
 انزجر الا أن يكون طيرا فيكن فيه الاطاعة عند ارادة ارساله ولا يشترط قوله الانزجار
 بعد ارسال (قوله أن يكون معلما) احتراز من غير المعلم وقوله أن يفقه التلاميذ
 أي شأنه أن يفقه التلاميذ احتراز من الترفاه لا يفقه التعليم فلا يصاد به عند مال
 قاله في التحقيق والمعتمدان المدار على كونه علم بالفعل ولو في نوع ما لا يقبل التعليم
 كأسد وغرغرس وأولى ما يقبله من كلب وباروس وروان عرس وذئب ولو كان

وما شئت فيه يجعل على
 التخييس واختلف في تحريم
 أكل جبن الروم وابطاحه
 على قولين والمحققون على
 تحريمه ثم انتقل بتكليم على
 المهد وهو يطلق على الاسم
 والمصدر وهو الاصطاد
 وهو الذي اراده الشيخ بقوله
 (والصيد لا هو مكر وهـ والصيد
 لغير الله ومباح) فقسمه على
 قسمين وغيره قسمه على
 خمسة أقسام نقلناها
 في الاصل ثم انتقل بتكليم
 على ما يصاد به وهو شيان
 حيوان وسلاح أما الاول
 فأشار اليه بقوله (وكما نقله
 كلبك المعلم أو مارك المعلم
 فحائزا كاه) لخصوصية
 لهذين بل كما يفقه التلاميذ
 من الكلاب والسباع
 والميرفان اذا قتل صيدا
 جازأكله (اذا أرسلته
 عليه) أخذ من كلامه أنه
 يشترط في لصاد به اذا كان
 حيوانا ثلاثة شروط أن
 يكون معلما وأن يكون يفقه
 التعليم

طبع المعلم بالفعل الغدر كذب فانه لا يصدق الان نفسه فافعله الشارح خلاف
 المعتاد وعصيان المعلم مرة لا يخرج عنه كونه معلما كما لا يكون معلما بباطنه مرة بل
 العرف في ذلك كاف (قوله وأن يكون مرسل من يد الصائد) والمراد أن يكون بارسله
 كان من يده أو من يد غلامه أو من حزامه أو من تحت قدمه فلو وجد مع جرحه
 صيد لم يعلم به أو انبعت قبل رؤية ربه للصيد ولو أشلاه عليه أثناءه ولو كان الصائد
 بقرب جرحه أو رآه ولم ير صيده أو أرسله وليس بيده لم يؤكل في واحدة من هذه
 الأبالذ كاه ولو كان لا يذهب إلا بأمره واعلم أنه إذا كان المسمى الناري هو الخادم
 فالمرسل هو وان كان السيد هو الناري المسمى والخادم هو المرسل ففعل وجه
 اجزائه كونه مأمو راله وقرينائه والظاهر عدم اشتراط اسلام الخادم
 لأن الناري المسمى هو سيده فالارسل منه حكما كذا في شرح الزرقاني (قوله
 أن يكون مرتبا) أي أو يكون في مكان محصور كفار أو غيبضة علم به أو لم يعلم به أبصره أولا
 وشرط أن لا يكون له ما منهذ آخر واللم يؤكل ما كان بواحد منهما (قوله ثانيها)
 أن يكون مائة أو كل لحمه ولو ظن خلافه كالحظنة أو نيامه فلا يرسل عليه فإذا
 هو ظني فانه يؤكل وأولى اذ لم يظن شيئا بل ظن أنه من نوع المباح ولا بد أن يتيقن
 اباحته فلو ظن الصيد حراما أو شك فيه أو توهمها فأرسل عليه فقتله الجرح فانه
 لا يؤكل ولو وجد مباحا لانه حين رماه لم ير صيده فلا يأكله إلا أن يدركه غير منفوذ
 مقتل ويدركه معتقدا أنه حلال فيؤكل وأما المكروه فان رماه بنية قتله أو بلانية
 لم يؤكل وان رماه بنية ذكائه أكل فان رماه بنية أخذه جلد فقط لم يؤكل على القول
 بالتبعيض فان نوى بذكائه لحمه فقط طهر جلد له ولوعلى القول بأنها تتبع بعض لانه تتبع
 للحمة (قوله أن يكون غير مقدور عليه) أي جملة أو في القدرة عليه مشقة
 ككونه في شاطئ جبل أو على شجرة ولا يتوصل اليه إلا بأمر يخاف منه العطب
 أو كان في جزيرة كبيرة تنبيهه يصح الاصطيد ولو تعدد الصيد حيث نوى
 الجميع احتراز ما إذا نوى معينا فلا يؤكل الا ذلك المعين إذا قتله أولا وعلم أنه الأول
 فان لم يعلم الأول أو قتل غيره قبله فلا يؤكل هو ولا غيره وأما لو رأى جماعة ونوى
 واحد إلا بعينه فلا يؤكل الا الأول حيث علم أنه الأول (قوله على المعروف من
 المذهب) ومقابلته كراهة الاكل وهو اختيار الأبهري وابن الجهم نيه عليه
 في التوضيح (قوله أن يكون مسلما) أي حال الارسل وكذا التمييز وانظر لوتخلف
 ما ذكر بعد الارسل وقبل الوصول (قوله لاحتراز من الكافر) أي إذا مات
 من جرحه أو أنه مقتول من مكانه قبل القدرة عليه وأما لو جرح صيد ثم قدر عليه

وأن يكون مرسل من يد
 الصائد ويشترط في الصيد
 أربعة شروط أحدها أن
 يكون مرتبا احتراز من
 غير الممن نافيها أن يكون
 مما يؤكل لحمه احتراز من
 غيره ثالثها أن لا يكون
 أهليا لاحتراز من الذي يند
 من الانسي رابعها أن يكون
 غير مقدور عليه احتراز من
 المقدور عليه باليد فاما
 يؤكل بالذبح وأما الصائد
 فيشترط فيه خمسة شروط
 أولها وثانيها النية حال
 الارسل والتسمية عليه
 حال الارسل فان تركها
 حامدا متهاونا أو غير متهاون
 لم تؤكل على المعروف من
 المذهب بخلاف النسيان
 ثالثها أن يكون مسلما
 احتراز من الكافر لقوله
 تعالى تناله أيديكم
 ورماحكم فدل على
 اختصاصه بنادون الكفار
 وهذا في صيد البر دون البحر
 فانه جائز من كل أحد

رابعها أن يكون بالغاً حراً

من الصبي غير المميز فلا يصح صيده فانه (ك) وقال (ع) يكره صيده خاصة أن يكون عاقلاً بالغاً حراً والسكران لا يصح منه (و) وكذلك جائز لكل (ك) كما انفذت الجوارح مقاتله قبل قدرته على ذكائه إذا تبعته ولم تفرط في طلبه (و) أما ما أدرته قبل انفاذه المقاتله فلم يؤكل إلا بذكائه (ع) يريد أن فرط بأن لم تكن عنده السكين وأخذ يطلبها من غيره حتى مات أو كانت عنده غلامه أو في خرجه فما أخذها حتى مات ما أم أن لم يفرط فانه يؤكل ولولم تنفذ المقاتل إذا نبيه وأما الشيء الثاني مما يصاد به فأشار إليه بقوله (و) كما صدته بسهمك ورحمت (يعني وبكل ماله حيد) فكله فان أدرته ذكائه فقدته وان فات نفسه فكله إذا قتله سهمك ماله بيت عنك (لا خصوصية للسهم بذلك فقد قال في المدونة إذا بات الصيد ثم وجدته منفرداً المقاتل فانه لا يؤكل وسواء

قبل انفاذه مقتله فيؤكل بذبحه وبذبحه لم أولى (قوله وقال ابن عمر يكره صيده) المقتل أنه لا يصح صيده غير المميز أو المرأة والصبي الذي يميز فانه يصح صيدها من غير كراهة كذا كتبه ما على المشهور (قوله قبل قدرته على ذكائه) أي ولو أدرته حياً حيث لم يتراخ في ابتدعه إلا أن يتحقق أنه لا يلحقه قبل انفاذهما ولو لم يتراخ فانه يؤكل لكن يندب الإجماع على من أدره حياً بعد انفاذه شيء من مقاتله (قوله وأما ما أدرته) أي وأدره غيرك ممن تصح ذكائه وتمكن من ذلك وقتله إذا كانت الإشارة إلى أن كل من مر على صيد قبل انفاذه الجوارح شيئاً من مقاتله يجب عليه تذكية فان تركها مع التمكن منها ضمن قيمته بمجرعها بالصائد (قوله يريد الخ) هذا شرط في محذوف والتقدير ولا يجوز أن كله بدون ذكائه يريد أن فرط (قوله أو كانت عند غلامه الخ) أي أن الصائد إذا وضع آلة الذبح مع غيره وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير أو يظن أو يشك أو وضع الآلة في خرج معه أو مع غيره بحيث لا يتناولها بسرعة ذات الصيد قبل تناول الآلة فانه لا يؤكل لعدم ذكائه لتفريط الصائد يلزمه أن يجعل الآلة في يده أو حزامه أو نحو ذلك مما لا يستدعي طولاً في تناولها إلا أن يتحقق أنه لو صكنت الآلة بيده لم يدرك ذكائه فانه يؤكل وقولنا وهو لم الخ احتراز عما إذا علم أو ظن أن الحامل للآلة يسبقه الصيد ثم خالف علمه أو ظنه وسبقه هو وأدره حياً فانه يؤكل لعدم نقصه ويصدق التمتع أنه يلحقه وتراخي ثم تبين أنه لو اتبعه لم يلحقه فيؤكل فالبقرة بتبين أنه لا يلحقه (قوله ولولم تنفذ مقاتله) لا يخفى أن الموضوع أنه أدرته قبل أن تنفذ الجوارح مقاتله فالمعنى حينئذ وأما إذا لم يفرط فانه يؤكل ولولم تنفذ المقاتل بعد بل يكفي التنبيه (قوله إذا نبيه) أي لا بد من الإدعاء ولو في الأذن مع شق جلد أذن لا شق جلد بدون إدعاء في وحشي صحيح فلا يصح كفي بخلافه في ربيض فيؤكل (قوله وبكل ماله حيد) ولو غير حيد وقتله السهم أو الرمح أو جرحه ومات قبل قدرته على ذكائه وهذا ما لم يكن السهم أو الرمح مسموماً لأنه إن كان مسموماً لا يدري هل مات من السهم مثلاً أو السم فان تحقق انفاذه مقتله بالسهم قبل أن يسرى السم فيه أكل مع الكراهة أو الحرمة لخوف أذى السم (قوله فكله) حيث نوبت وسميت عند رمي السهم أو الرمح فلما أدرته حياً بعد انفاذه شيء من مقاتله يندب الذكائية (قوله بذلك) أي بذلك الشرط الذي هو قوله ماله بيت عنك وحينئذ الأولى للمصنف أن يحذف قوله إذا قتله سهمك (قوله إذا بات عنده) ولو بعض الليل ولو مع الجد في اتباعه وسبب المنع أن الليل يكثر فيه الهوام بخلاف النهار لأن الصيد

في ذلك البار والكتاب والمهم (وقيل انما ذلك) أي عدم كل ما فات نفسه (فما بات عنك مما قتله الجوارح

مع نفسه فيه وهذا يفيد أنه لو رماه نهار أو غاب عنه يوما كاملا ووجد ميتا يصرح
 السهم أن يؤكل وهو ذلك حيث لا يترجح في اتباعه ثم ما ذكر من حرمة أكل ما بات
 قول ابن القاسم وصف ورجح القول بأكله حيث وجدته منفردا بقتل وحمل
 الخلف ما لم ير اتفاقا بينهم أو الجراح مقله قبل البيات والأكل اتفاقا (قوله
 وأما السهم الخ) ووجه تفرقة ابن الموزان السهم إذا وجد في مقاتله وقد أنفذها
 يغاب معه الظن بأن الموت لا يصيد من السهم بخلاف الجراح كالكلب يصرح
 الصيد ويبيت عز ربه ويوجد الصيد منفردا عن الجراح وهذه التفرقة التي لابن
 الموزان خفيفة والمعتمد الأول (قوله ولا تؤكل الانسية الخ) وإنما الحيوان الوحشي
 إذا تانس أو صار قدوراعليه فلا يؤكل إلا بالذبح هتة — فليس من الانسي
 الذي يذبح فهو الجراد بل ذكاته عند العجز عنه أو لقدرة عليه ما يجعل موته وكذا
 سائر حشرات الأرض ذكاته ما يجعل موته (قوله وهو كذلك في البقرة على
 المشهور) أي خلافا لابن حبيب عبارة التوضيح يعني إذا نذت الانسية فإن كانت
 غير بقرة لم تؤكل بالبقرة اتفاقا وكذا البقرة على المشهور خلافا لابن حبيب قال ابن
 حبيب لأن البقرة أصل في التوحش ترجع إليه أي شبهها ببقرة "وحش ورد بأن
 الشاة لا أيضا أصل وهو الغلبة انتهى المراد منه وقول الشارح على المنصوص يؤذن
 بالخلاف في ألفه قول التوضيح لم تؤكل بالبقرة اتفاقا (قوله أصله سعر المولود) حاصله
 أن حقيقة المولود شرعا على الشاة المذبوحة منقولة من معناه وهو شعر رأس
 المولود لأنها تذبح عند حلقه وهي في الأصل فعية بمعنى مفعولة من العق وهو
 القطع ولا يفي وجوده في كل من الشعر والذبيحة لقطع أوداجها وحلقها (قوله
 ثم توسع) أي تجوز (قوله بأنه عني) المناسب أن يقول عني بقوله مسقبة أنها
 غير مؤكدة بحاصله أنها مسقبة غير مؤكدة إلا أن الرجح أنها مندوبة (قوله وقيل
 غير ذلك) أي قال بعضهم إنما قال سنة خلافاً لما قيل واجب وقال مسقبة
 خلافاً لما قيل مباحة) أي أن كلام المصنف على حذف العاطف أي سنة
 أو مسقبة فيكون ما كتبه القواين أو أنه أراد بالسنة الطريقة فلا سفي الوصف
 مسقبة (قوله جيد) لا يخفى أن الجودة شاملة للصفة والحسن وكأن الشارح
 لم يفتن عنده واحدهما (قوله كذا غلام الخ) قال الامام أحمد معنى الحديث
 محبوس عن أن يشيع لوالديه ما لم يودعاه العقيقة وقال بعضهم هو ممنوع
 ومحبوس عن الميراث والزيادات ما لم يؤدعاه العقيقة قاله صاحب المحيط وقال
 في شرح الصابغ معنى قوله كل غلام مرهون بعقيقته أي محبوس صلواته

وأما السهم يوجد في مقاتله
 فلا بأس بأكله) لا بأس
 من ما عني الجواز وهذه التفرقة
 لابن الموزان أشار إلى بعض
 الشروط المتقدمة في الصيد
 بقوله (ولا تؤكل الانسية
 بما يؤكل به الصيد) ظاهره
 ولونذت والتحقق بالوحش
 بقرا كانت أو غيرها وهو
 كذلك في البقرة على المشهور
 وفي غيرها على المنصوص ثم
 انتقل بتكلم على العقيقة
 فقال (والعقيقة) أصلها
 شعر المولود ثم اتسع في ذلك
 فسميت الذبيحة التي تذبح
 يوم سابع المولود عقيقة
 ويذبح حكمها فقال (سنة
 مسقبة) فيه نظر لأن الشيء
 الواحد لا يجتمع فيه حكمان
 فإن السنة أعلى من المسقبة
 أحجب بأنه عني بقوله سنة
 غيره مؤكدة وقيل غير ذلك
 والأصل في مشروعيتهما
 ما رواه أحمد بسند جيد أنه
 غلام مرهون بعقيقته

